الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهـران1–أحمد بن بلة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية قسم التاريخ وعلم الآثار



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فيالتاريخ الحديث و المعاصر

النشاط السياسي و الحياة النيابية بمدينة مستغانم فيما بين الحربين العالميتين (1919–1939)

من إعداد الطالبة:

جيلالي حورية

إشراف :

أ.د ابراهيم مهديد

لجنة المناقشة:

- أ.د / عبد القادر خليفي ....جامعة وهران 1 ....رئيس اللجنة.
- أ.د /ابراهيم مهديد ....جامعة وهران 1 ....مشرفا.
- أ.د /محمد مجاود ....جامعة سيدي بلعباس ....مناقشا.
- أ.د /عبد القادر صحراوي...............جامعة سيدي بلعباس ....مناقشا.
- أ.د /كريم ولد النبية.....................جامعة سيدي بلعباس.................مناقشا.
- د /سيفو فتيحة ....جامعة وهران 1 ....مناقشا.

السنة الجامعية2017–2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر و عرفان

أتقدم بالشكر الجزيل الى أستاذي البروفيسور ابراهيم مهديد الذي وجهني و أعانني وشجعني طوال مسيرة هذا العمل وكان نعم الأستاذ ولم يدخر جهدا ولا نصيحة و لولاه لمأ اتممت حتى شهادة الماجستير .

إلى الأستاذة الدكتورة بلهواري فاطمة والدكتور بن عبد المومن على وقوفهما الى جانبي في أحلك الظروف وتسهيلهما للمسائل الإدارية.

إلى كل أساتذتي الذين أشرفوا على تكويني طيلة سنوات الدراسة وخاصة أساتذة الماجستير وأخص بالذكر الدكتور بلقاسمي بوعلام رحمه الله.

إلى كل من الدكاترة ليلى حمري ، فاطمة حباش، ياقوت كلاخي على الدعم الذي قدمنه لي.

إلى كل الزميلات والزملاء بمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وخاصة قسم التاريخ والذاكرة وعلى رأسهم حليمة مولاي ولوسداد زين الشرف

إلى كل هؤلاء شكرا ...

إهـداء

إلى

إلى والدي الكريمين الذين ظلا سندي بتشجيعهما ودعائهما لي، أطال الله في عمرهما.

إلى زوجي الذي لطالما وقف إلى جانبي وتنقل معي في معظم رحلاتي العلمية وساندني في لحظات العسر و اليسر.

إلى أبنائي المنصف حبيب الله محمد و ندى الياسمين ، الذين كبر حلم الدكتوراه معهم .

إلى كل اخوتي وفقهم الله و سدّد خطاهم .

إلى عائلتي جيلالي و قدور .

نهدي ثمرة هذا العمل

قائمة المختصرات باللغة العربية :

المختصر	مدلوله
إ.أ.إ.م	الإتحاد الأدبي الإسلامي المستغانمي
ب.ك.ص	بلدية كاملة الصلاحيات
ب.م	بلدية مختلطة
تر	ترجمة
ج	جزء
ج ع م ج	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
ح.و.ج	الحركة الوطنية الجزائرية
د.إ	الإنتخابية الدائرة
د.ب	دوار بلدية
ب.ت	بدون تاريخ
ص	صفحة
ص ص	صفحات متتابعة
ط	الطبعة
ع	العدد
ع.خ	عدد خاص
ف	الفصل
ك.ا.ج	الكشافة الإسلامية الجزائرية
ك.ت.إ.ق.و	كتلة التنظيمات الإسلامية للقطاع الوهراني
م.إ.ج	المؤتمر الإسلامي الجزائري
م.و.ك	المؤسسة الوطنية للكتاب

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية :

Abréviation	Mot
A.C.M	Les Archives de la commune de Mostaganem
A.C.O	Les Archives de la commune d'Oran
A.N.A	Archives Nationales d'Alger
A.N.O.M	Archives Nationales d'Outre-Mer à Aix-En-Provence
Arrd.	Arrondissement
B.O.M.O	Bloc des organisations musulmanes de l'Oranie
C	Commune
C.A.M.O	Comité d'action musulmane d'Oranie
C.G.A	Conseil General d'Alger
C.G.O	Conseil Général d'Oran
C.G.T	Confédération Générale du Travail
C.G.T.U	ConfédérationGénérale du Travail Uni
C.I.E	Centre d'Informations et d'Etudes
C.M	Commune Mixte
C.P.E	Commune de Plein Exercice
C.U.L.I.M	Cercle de L'Union Littéraire Islamique de Mostaganem
Circ.	Circonscription
D.A.W.A	Direction des Archives de la Wilaya d'Alger
D.A.W.M	Direction des Archives de la Wilaya de Mostaganem
D.A.W.O	Direction des Archives de la Wilaya d'Oran
D.C	Douar Commune
D.C.G	Délibérations du Conseil Général
D.D.F	Délibérations des Délégations Financières
D.F	Délégations Financières
D.F.Ind	Délégations Financières indigènes
Dépt.	Département
E.N.A	Etoile Nord-Africaine
ED	Edition
Elec	Election

I.B.A	Intérieur et beaux-arts
Ibid.	Ibidem
Imp	Imprimerie
J.O	Journal Officiel
Most	Mostaganem
N	Numéro
OP.CIT	Opus Citatum
O.P.U	Office des publications universitaires
P	Page
P.P.A	Parti du peuple Algérien
P.S	Parti Socialiste
p.v	Procès-Verbal
pp	Pages successives
S.F.I.O	Section Française de l'Internationale Ouvrière
R.S.J.E.P	Revue des sciences juridiques économiques et politiques
T	Tome

مقدمــة

بعد سنوات من المقاومة المسلحة، وبنهاية الحرب العالمية الأولى التي عانى خلالها الشعب الجزائري من سلب لممتلكاته وأراضيه و تجنيد لشبابه و اشتداد للرقابة الادارية عليه، ورغم كل الإجراءات الإغرائية التي اتبعتها فرنسا أثناء هذه الحرب لكسب تأييد الجزائريين الا أن موقفهم المعادي لها ظل ثابتا، وتزايدت قناعة الشعب الجزائري بمناهضتها ورفضه لواقعه المعاش. وعلى اثر نهاية هذه الحرب التي أدت الى تغيير البنيات الاقتصادية القاعدية وانخفاض القدرة الاستهلاكية للجزائريين وتزايد المشاكل الاجتماعية من بطالة وفقر وآفات اجتماعية وأوبئة وما يتبع ذلك من ارتفاع لعدد المهاجرين الجزائريين نحو الدول العربية وفرنسا بحثا عن سبل جديدة للعيش الى جانب الهجرة الداخلية التي أدت الى افراغ القرى من سكانها و كذا هلاك الآلاف من الجزائريين بسبب الجوع و الأمراض المختلفة .

بدأت تظهر في الأفق تطلعات جديدة لدى الجزائريين من خلال مجموعة من العوامل التي ساعدت على ظهور الحركة الوطنية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية و لعل أهمها السياسة الاستعمارية المطبقة على الشعب الجزائري ، قانون التجنيد الإجباري وانتشار الفكر الإصلاحي الى جانب دور المهاجرين الجزائريين بالمشرق وفرنسا ... وتمثلت هذه الحركة الوطنية في المقاومة السياسية التي ظهرت في شكل تيارات سياسية متعددة الاتجاهات و توافقت جميعها في تشخيص واقع الجزائريين وكان الخلاف يتمثل في تحديد الحلول الممكنة لمواجهة هذه الوضعية المتردية للشعب الجزائري.

كل هذه الظروف أرغمت السلطات الفرنسية عقب الحرب العالمية الأولى على إدخال مجموعة من الإصلاحات لتظهر **إصلاحات فبراير 1919** التي منحت حق التصويت لبعض الجزائريين في المجالس المنتخبة لإرضاء فئة النخبة، لكنها ورغم كونها قد وسّعت مجال الحياة السياسية المحلية إلا أنها لم تلغ قانون الأهالي، الذي كان أساس معاناة الجزائريين، رغم أن صدورها كان مؤشرا لبروز حركة مطلبية جزائرية تسعى إلى تغيير الأوضاع السائدة، لتعرف بداية الثلاثينيات ظهور الإحتفال المئوي للاحتلال الفرنسي للجزائر، والذي سيزيد من شعور الجزائريين بالذل و المهانة هذا إلى جانب ظهور

مشروع **بلوم فيوليت الإصلاحي**، الذي أثار الكثير من الجدل واختلفت المواقف حوله من مؤيد إلى معارض أو متحفظ ، ليتبع بعقد **المؤتمر الإسلامي الجزائري** الذي كان أول تجربة وحدوية في الحركة الوطنية الجزائرية وغيرها من الأحداث التي عرفتها الجزائر من النهضة، وما تبعها من تأسيس للنوادي والجمعيات، وظهور للأحزاب الوطنية حيث سيؤثر كل هذا على واقع الجزائر عامة و مستغانم خاصة .

في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ**" النشاط السياسي والحياة النيابية في مدينة مستغانم في فترة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939)"** وهي مرحلة تعج بالأحداث السياسية و التطورات الثقافية التي عرفتها العمالة الغربية بما فيها مستغانم ومرحلة تبلور للأفكار السياسية بالجزائر. فهي تبدأ بسنة 1919 التي تعتبر سنة معلمية ومنعرج حاسم في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية نظرا لانتشار مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وبداية تطلعات الشعوب المستعمرة للحصول على حقوقها المسلوبة، حيث بدأت مطالبة الجزائريين بتعديل وضعهم المادي والمعنوي وإقامة إصلاحات تطبق ميدانيا، لتكون بداية تعرّف الجزائريين على طرق و آليات ممارسة النشاط السياسي، بفضل ظهور فئة واعية متأثرة بالأفكار السياسية الجديدة التي شهدتها الساحة العالمية. وتمتد هذه الدراسة إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939 والتي تميزت بتراجع **الجبهة الشعبية** التي كانت تمثل أغلبية أعضاء البرلمان، والتي كان الشعب الجزائري قد وضع فيها آمالا كبيرة؛ أي أنها ستتطرق إلى عدة تطورات شهدتها الجزائر وفرنسا، أثرت على سير الأحداث وحركة الانتخابات، كما هو الحال بالنسبة لظهور النهضة بمختلف جوانبها، انعكاسات **الاحتفال المئوي لاحتلال الجزائر** بمستغانم ،وصول **الجبهة الشعبية**إلى السلطة في فرنسا وغيرها.

ويكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة فهو يتناول تتبع تمثيل سكان مستغانم في **المجالس المحلية(البلدية، العامة والمفوضيات المالية)** بصفتهم أهالي وكل ما يتعلق بمطالبهم الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية إلى جانب المطالبة بتوسيع قاعدتهم الانتخابية، مع محاولة تتبع نشاطات هؤلاء الجزائريين من مرشحين وناخبين، ودراسة محتوى الحملات الانتخابية، وبرامج المرشحين من الجزائريين لمختلف هذه المواعيد الانتخابية،

مع تسليط الضوء على تطور هذه المشاركة السياسية في الانتخابات، والظروف التي أثرت عليها، من تسيّس للانتخابات وتطور مطالبها، ومسايرة هذه الانتخابات لتطورات المجال السياسي والثقافي للجزائريين، بعمالة وهران بشكل عام ومستغانم بشكل خاص، مع محاولة إبراز أهم إنشغالات الجزائريين خلال هذه المرحلة، من خلال تتبع سير مداولات المجالس المحلية المختلفة، وأهم المواضيع المطروحة خلالها و كذا تأثيرها على سير المداولات، إلى جانب القاء الضوء على دورهم بجانب الادارة الفرنسية، وتوضيح مدى إيجابيته أو سلبيته بالنسبة للجزائريين، خاصة وأن هذه الانتخابات ستعرف خلال مرحلة متقدمة مشاركة للأحزاب الوطنية ودخولها غمار الحملات الانتخابية، وستقدم مرشحيها ببرامج تسعى من خلالها إلى الحصول على مقاعد في هذه المجالس في سابقة لم تعرفها الجزائر من قبل .

ويتطرق هذا العمل أيضا للحركة الوطنية بمستغانم، التي كانت تابعة لعمالة وهران، فقد قسمت هذه الأخيرة تبعا لمرسوم 27 نوفمبر 1919 إلى تسع دوائر انتخابية منها وهران، معسكر، سعيدة، مستغانم وغيرها وكانت هذه الأخيرة كغيرها من الدوائر تشهد الانتخابات المحلية، التي بدأت تبرز أهميتها تدريجيا ابتداء من نهاية الحرب العالمية الأولى. فالموضوع يتضمن دراسة مونوغرافية لمستغانم مع التركيز على النشاط السياسي وكذا الحياة النيابية من انتخابات محلية (بلدية، عمالية ومفوضيات مالية) خلال مرحلة تبدأ بخروج فرنسا من حرب عالمية و تنتهي بدخولها حرب عالمية أخرى. مع التركيز على تتبع سير التطورات السياسية للجزائر عامة و مستغانم خاصة، في مرحلة هامة من التاريخ الوطني، تميزت بعدة تطورات سيكون لها الأثر البارز في إعداد جيل الثورة، مع موازاة ذلك بتتبع سير وتطورات العمليات الانتخابية المحلية لمختلف المجالس، في محاولة لتسليط الضوء على هذا الجانب المهم من الممارسة الجزائرية للسياسة التي ظلت لسنوات حكرا على الأوربيين، وحرم منها الشعب الجزائري بحكم عدة قوانين على رأسها قانون الأهالي .

أما أسباب اختيار الموضوع، فهي كون هذا العمل يندرج في اطار الدراسة المونوغرافية(الجهوية)، التي تهدف إلى الإبتعاد عن العموميات والكشف عن الجانب المهمش، أو الذي لا يزال مغمورا في الكتابات التاريخية السابقة، ومحاولة إنجاز دراسة

مجهرية للنشاط الوطني بهذه المنطقة، مما يكشف الكثير عن الدور الذي ميز مختلف مدنها وقراها؛ إلى جانب كون هذه المرحلة غنية بأحداثها التي ميزتها، وكذا محاولة التعريف بأهمية الدور والنشاط الذي قام به بعض الزعماء المحليين كما هو الحال بالنسبة للشيخ ابن حلوش من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ابن عنتر قدور من حزب الشعب الجزائري، كمال بوخدمي من الحزب الشيوعي وغيرهم مع التعريف ببعض النواب بالمجالس المختلفة، والذين خاضوا غمار الانتخابات كل حسب طريقته، وإبراز مدى الدور الذي لعبوه لصالح بني جلدتهم .

ولعل حضور العديد من الإنجازات حول الحركة الوطنية بالجزائر شجعنا وحفزنا على أخذ عينة من هذا الوطن لتسليط الضوء على أهم حيثيات العمل النضالي والنيابي للجزائريين بها في مختلف مراحل الدراسة، والتي ستختتم بتمكن الأحزاب السياسية من المشاركة في الانتخابات المحلية، كخطوة لإبراز قوتها والتعريف ببرامجها والوصول بشكل قانوني لتمثيل الجزائريين، فكان تتبعنا لمسار الحركة الوطنية بشكل متوازي مع تطور الانتخابات المحلية وظروفها، بهدف لإعطاء صورة مكبرة عن النضال الجزائري بهذه المنطقة؛ خاصة في هذه المرحلة التي تميزت بنمو الوعي الوطني السياسي بين السكان، ولاسيما الشباب منهم وتشكيلها للّبنة الأولى لشباب ثورة أول نوفمبر المجيدة.

ومن زاوية أخرى فقد شكلت الانتخابات المحلية مجالا واسعا للدراسة من خلال تتبعها منذ صدور **إصلاحات 1919**، وتوسيع المشاركة الانتخابية للجزائريين، إلى غاية اقتناع الجزائريين بأهمية هذه المشاركة في انتزاع بعض الحقوق من السلطات الاستعمارية، وإبراز دور النائب الجزائري وخاصة بعد ظهور فدرالية النواب المسلمين الجزائريين، ومشاركة أعضائها في حركة **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، ليظهر وجه جديد للنواب الجزائريين و بوزن ثقيل من خلال إبراز وعيهم بدورهم و مكانتهم بالمجتمع. مع تسليط الضوء على سير الحملات الانتخابية خاصة خلال مرحلة الثلاثينات، التي ستتميز بوعي سياسي كبير لدى الجزائريين، ولعل ما زاد في تحفيزي لإتمام هذه الدراسة هو وجود مادة تاريخية أرشيفية لا زالت خاما خاصة تلك المتعلقة بسير الانتخابات المحلية بمستغانم، ومجموعة من الدراسات المونوغرافية التي قامت بها الإدارة الاستعمارية والتي تستحق

الاهتمام والدراسة، من خلال استثمارها في دراسة مختلف البلديات التابعة لدائرة مستغانم، ورغم وجود بعض الدراسات الخاصة بهذه الأخيرة ،إلا أن المزاوجة بين النشاط السياسي والحياة النيابية كان يكتسي أهمية بالغة، نظرا لأهمية الانتخابات في ابراز دور عدد من الشخصيات الوطنية وظهورها على الساحة، رغم المحاولات الاستعمارية للتدخل في سير الانتخابات ونتائجها. ولعل أهم دافع لاختيار هذا الموضوع هو المساهمة في إضافة معارف جديدة للتاريخ الوطني و زيادة اثرائه بما سنتمكن من التوصل إليه في هذا العمل المتواضع.

أما الإشكالية المطروحة من خلال هذه الدراسة، فقد ارتأينا تجزئتها إلى عدد من الأسئلة التي حاولنا الإجابة عليها من خلال متابعة هذا العمل و لعل أهمها :

- ما الذي ميز النشاط النيابي في مستغانم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية(1939-1919)
- كيف كان موقف الجزائريون من هذه الانتخابات و ما مدى استجابتهم لها وثقتهم بالإدارة الفرنسية المنظمة لهذه الانتخابات؟
- كيف كان تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على سير ونتائج هذه الانتخابات وواقع الجزائريين بعمالة وهران عامة و دائرة مستغانم خاصة؟
- ما الذي ميز النشاط السياسي للجزائريين في هذه المرحلة التيعرفت زخم الأحداث السياسية والنشاط الثقافي الكبير والمتميزببلورة الوعي الوطني.
- بم تميزت المشاركة الجزائرية في هذه الانتخابات وما هو دور النواب في التعريف بواقع الجزائريين والدفاع عنهم في مختلف المجالس (البلدية، العمالية و المفوضيات المالية)؟
- ما هو أثر النهضة السياسية بمستغانم على تطورات الأمور وانعكاساتها على الانتخابات المحلية ودورها في تسيّس الجزائريين؟
- كيف كان موقف سكان مستغانم من مشروع بلوم فيوليت الإصلاحي ومدى مشاركتهم في المؤتمر الإسلامي وأثر ذلك على سير الانتخابات المحلية ونتائجها؟
- كيف ساهمت المزاوجة بين الحياة النيابية والنشاط السياسي للنخبة الجزائرية في تدعيم الحركة الوطنية الجزائرية؟

وفيما يخص **المنهج المتبع** خلال هذه الدراسة فقد تحكمت فيه طبيعة الموضوع التي تستدعي الاعتماد على مجموعة من المناهج التي تساعد على جعل العمل أكثر اتزانا وتكاملا حيث تم الاعتماد على عدة مناهج ساعد التداخل فيما بينها على اعطاء صورة قريبة من الواقع الجزائري خلال الفترة قيد الدراسة و هذه المناهج هي :

- المنهج التحليلي لأن الموضوع اعتمد على مادة وثائقية أرشيفية تحتاج الى التحليل والاستنطاق للاستفادة منها بعد ترتيبها و تصنيفها و الحاقها في الكثير من الأحيان بملاحظات أو تعليقات
- المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتمد على سرد الأحداث والمواقف مع احترام التسلسل الزمني لفهم تطورات الأمور انطلاقا من المصادر المختلفة والمراجع المتوفرة وتتبع الأحداث التاريخية وتحليلها تحليلا موضوعيا قصد الوصول الى معرفة الأسباب المؤدية اليها والآثار المترتبة عنها .
- منهج المقارنة الذي يمكّن الباحث من جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق، ومقارنتها كما هو الحال بالنسبة لمقارنة محاضر ونتائج الانتخابات المختلفة من بلدية لأخرى، ومن دورة انتخابية لأخرى؛ وقد اعتمدنا على هذا المنهج مع محاولة استخراج أهم الملاحظات حول ذلك مع نقد المعلومات في حالة وجود إمكانية لذلك بحكم الاعتماد الكبير على تقارير الإدارة الفرنسية لذلك وجب علينا أخذ الحيطة فيما يخص المعلومات الموجودة بها خاصة إذا تعارضت مع المعطيات التاريخية .
- المنهج الإحصائي الذي يعتمد على الأرقام التي تعطي نظرة حقيقية نوعا ما ،خاصة فيما يتعلق بالإحصائيات الاقتصادية ونتائج الانتخابات، والجداول الإحصائية الخاصة بكل بلدية، والتي تساعد في تحليل النتائج بشكل منهجي وأكثر سهولة .

ولإنجاز هذا العمل والإجابة عن الإشكالية المطروحة وضعنا خطة تنقسم إلى مقدمة، **مدخل وثلاثة أقسام،** تضمن كل قسم منها فصلين لينتهي العمل **بخاتمة** ومجموعة من **الملاحق و الفهارس.**

تضمنت **المقدمة** الإطار العام للموضوع مع تحديد أهميته والإطار الزماني والمكاني له.

وتضمن**المدخل** تعريفا بمستغانم وأحوازها، مع تقديم نبذة عن التنظيم الإداري للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، وحول التمثيل الأهلي بالجزائر قبيل 1919 .

أما **القسم الأول** فقد كان بعنوان **"التطبيق الانتخابي لإصلاحات فبراير 1919"** وهو يشمل المرحلة المحصورة ما بين (1919-1925) حاولنا فيه التطرق في **الفصل الأول**الموسوم بـ **"عملية انتخابات الجزائريين فيما بين 1919 و1925"** إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة، والتعريف بأهم القوى الانتخابية في هذه الفترة، مع تسليط الضوء على طبيعة المشاركة السياسية لدائرة مستغانم قبل 1919، ثم كشف النقاب عن التمثيل النيابي في المجالس الاستشارية الثلاثة، بما فيها الانتخابات البلدية، انتخابات الدواوير (1919-1920)، **انتخابات المجلس العام لسنة 1920**، وكذا **انتخابات المفوضيات المالية فيما بين 1920 و1923.** أما **الفصل الثاني** الذي جاء بعنوان **"استمرار الإتجاه المحافظ مع تجديد المجالس 1925"** فقد تتبعنا فيه سير الانتخابات التي تم تنظيمها خلال هذه السنة ليتبع القسم بخلاصة حول ما تمكنا من التوصل إليه من خلال دراسة مجريات هذه الانتخابات و نتائجها بالنسبة لمختلف المجالس.

وكان **القسم الثاني** بعنوان **" الفترة النيابية الجديدة (1929-1935)"** وهي مرحلة تتميز بوفرة كبيرة في المعلومات مقارنة مع ما قبلها وما بعدها، بفضل الدراسات الموجودة، و كذا غنى الأرشيف بالعلب التي تتطرق إليها،**كان الفصل الأول** منه موسوما بـ **"الانتخابات عشية الاحتفال المئوي لاحتلال الجزائر"** وقسمناه إلى عناصر هي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الديمغرافي الجديد، الانتخابات الانتقالية بين (1928-1929)، وكان آخر عنصر يتعلق بمجيئ الاحتفال المئوي لاحتلال الجزائر بمستغانم، و حاولنا من خلاله تسليط الضوء على واقع الجزائريين خلال هذه المرحلة وتطور نشاط النواب الجزائريين خاصة بعد تشكيل فيدراليتهم، وارتفاع سقف مطالبهم. أما **الفصل الثاني** من هذا القسم فكان مخصصا لـ **" النهضة الوطنية بمستغانم والنشاط الوطني "** وحاولنا فيه تتبع بوادر النهضة الوطنية بمستغانم "من خلال تبيان بوادرها بما فيها الدينية والثقافية ،و تأسيس **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**،ثم التطرق إلى أهم الطرق الصوفية ودورها، **الكشافة الإسلامية الجزائرية**، النشاط الثقافي الوطني الواسع (النوادي والجمعيات)، ليلي

ذلك تتبع للنشاط السياسي الوطني، من تأسيس لجمعية **نجم شمال افريقيا** ، **فدرالية النواب المسلمين الجزائريين** وكان آخر عنصر في هذا الفصل، يتعلق بأهمية الانتخابات خلال هذه المرحلة(1931-1935)، والذي حاولنا خلاله دراسة الانتخابات المحلية بدائرة مستغانم، محاولين تقديم ملاحظات واستنتاجات حول ما استجد في هذا الموعد الانتخابي، وما يميزه عن المواعيد السابقة وينتهي القسم بخلاصة حول ما تم التوصل إليه من خلال كل هذه العناصر .

أما **القسم الثالث** والأخير والذي جاء بعنوان **"تسيس الإنتخابات بمستغانم (1936-1939)"** فقد جاء **الفصل الأول** منه بعنوان **"الانتخابات في ظل الجبهة الشعبيةاليسارية بعد 1936"**و تضمن عدة عناصرهي الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لانتخابات المجلس العام سنة 1937، حيث كان لابد من معرفة واقع الجزائريين خلال هذا الموعد الانتخابي نظرا لما ميزه من مشاركة حزبية و منافسة بين المترشحين ثم وصول **الجبهة الشعبية** الاشتراكية إلى الحكم، مشروع بلوم فيوليت (1936-1937) على الساحة السياسية، وموقف الرأي العام المستغانمي منه، التجربة الوحدوية الأولى التي مثلها **المؤتمر الإسلامي الجزائري** مع تتبع نشاطه بمستغانم، قضية الإستقالة عند النواب المسلمين بمستغانم، انتخابات أكتوبر 1937 وتأثيرات **حزب الشعب الجزائري** أما **الفصل الأخير** فكان بعنوان **"الانتخابات الأخيرة، تحالف الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي الجزائري"**، فقد تضمن العناصر التالية: حالة المفوضيات المالية والأوضاع الاجتماعية والسياسية المتردية بالجزائر، موقف **حزب الشعب الجزائري** من تحالف **الجبهة الشعبية** و **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، وانتخابات **المفوضيات المالية** و**المجلس العام** في دائرة مستغانم بين 1938و 1939 مع الواقع السياسي وتطور التيار الوطني إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث تطرقنا فيه إلى مصير **المؤتمر الإسلامي الجزائري** ،ظهورالمحاولات السياسية الفردية ثم **حزب الشعب الجزائري** في مواجهة القمع الاستعماري المتواصل .

لتكون **الخاتمة** محاولة لجمع ورصد وصياغة لاستنتاجات حول ما توصلنا إليه من خلال هذا الطرح لتطورات النشاط السياسي والنيابي في مستغانم؛ وتتبع الخاتمة كما أشرنا

بفهارس للأعلام والأماكن والبلدان مع ملحق لبعض الوثائق المستعملة في الأطروحة مع محتواها .

ولإنجاز هذا البحث استأنسنا بأمهات المصادر والدراسات الأكاديمية والجامعية، كما كان للأرشيف المتواجد خاصة بمدينة أكس ان بروفانس الدور البارز في توفير المادة العلمية الخام لموضوعنا و شكل المنبع والمنهل الأساسي له من خلال عدة علب تخص الانتخابات المحلية، ظروفها ونتائجها وعلب أخرى حول النشاط السياسي بمستغانم بشكل خاص وجعلت العمل يجد سبيلا للإنجاز من خلال المعلومات التي احتوتها و التي كانت بمثابة المنجم الذي نهلت منه الكثير خاصة وان ظروف البحث بهذا المركز تكسب الباحث الكثير من الخبرة وتسهل عليه عملية البحث والحصول على المعلومات في أقل وقت وأسهل الطرق وبأفضل التقنيات لتكون المادة العلمية التي حصلت عليها خلال رحلتي الى مرسيليا في ربيع 2015 تمثل أضخم وأدسم المصادر التي أفادتنا لمعالجة مضامين الأطروحة، وتغطية النقص الذي لمسناه أثناء عملية جمع المادة على المستوى الوطني.

واعتمدت في البداية على مركز الأرشيف بولاية وهران والجزائر، والذي لم نتمكن خلال الزيارات المتتالية له سوى من الاطلاع على الشيء القليل منها وغالبا ما كانت الملفات مبتورة وتلك التي تحتوي على أسماء الأشخاص والعائلات ممنوعة من الاطلاع أو يشترط فيها عدم استعمال أجهزة التصوير. مما يطيل عملية الحصول على المعلومات و يجعل الأمر أكثر مشقة وتضييعا للوقت ومن بين العلب التي اعتمدنا عليها تلك الموجودة بالسلسلة E والتي تخص الانتخابات خلال الفترة الممتدة من 1919 الى 1953 وتشمل مجموعة من الوثائق الخاصة بالانتخابات التي نظمتها الإدارة الاستعمارية، قوائم المنتخبين، محاضر الفرز، قوائم التعديلات، الإضافات وكل ما يتعلق بالانتخابات، الترشيحات و التعليمات الرسمية وهذه العلب سمحت لنا بتتبع مجريات الانتخابات في كل بلدية من بلديات دائرة مستغانم للتمكن من مقارنة النتائج والظروف كما هو الحال بالنسبة للعلب E164 الخاصة بانتخابات المجلس العام لسنة 1919 ،العلبة E170 التي تحتوي على معلومات حول الانتخابات البلدية لسنة 1925، العلبة E174 الخاصة بانتخابات الجماعة وغيرها من العلب كما كان للسلسلة H هي الأخرى الدور البارز في اثراء هذا العمل وهي

تتضمن وثائق مختلفة تتعلق بجوانب عدة منها الجانب السياسي للجزائريين والفرنسيين ومعطيات هامة حول الفلاحة، التجارة والصناعة وتضم معلومات ذات اهمية بالغة حول مختلف الأنشطة المنظمة وتخص غرفة الفلاحة، اللجان الفلاحية، مونوغرافية العمالة وهو أمر ساعدنا في الكثير من الأحيان في معرفة تاريخ البلديات، النقابات، العمل وغيرها ومن العلب التي اطلعنا عليها العلبة 9H17 الخاصة بمراقبة الأهالي خلال سنوات 1925، (1935-1936)،9H19 حول مراقبة الأهالي خلال سنوات (1933-1934).

وكان للمعلومات المتواجدة بهذه العلب الدور البارز في توضيح الكثير من المعلومات التي كانت غامضة وبحاجة الى التفسير والتعليل لإتمام البحث. في نفس الوقت تمت الاستعانة بأرشيف ولاية وهران وخاصة السلسلة I التي تضم ملفات حول قضايا وشؤون اسلامية حيث ينتمي أرشيف هذه السلسة الى المصالح المكلفة بإدارة المسلمين ويحتوي على عدة معلومات صادرة عن مركز المعلومات والدراسات Centre d'Informations et d'Etudes وتخص المعلومات التي توفرها هذه السلسلة القضايا السياسية للفترة الممتدة من 1837الى 1961 والقضايا الاجتماعية والاقتصادية فيما بين (1858-1899) وغيرها ومن بين العلب التي اطلعنا عليها من هذه السلسلة، العلبة 4471 الخاصة بمعلومات حول القياد، والعلبة رقم 4475 حول النشاط السياسي بالقطاع الوهراني والعلبة رقم 4476 حول السياسة الجزائرية (1918-1942) وغيرها دون اغفال أهمية بعض التقارير والمعلومات التي حصلنا عليها عند زيارتنا لمركز الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة لسد الثغرات التي لاقتنا أثناء إعداد هذا العمل.

ومن جهة اخرى فقد اعتمدنا أيضا على عدد هام من الصحف والجرائد كما هو الحال بالنسبة لجريدة صدى وهران، وهران الجمهوري والتي رغم كونها صحف فرنسية الا أن تتبعها للأحداث بشكل مستمر أفادنا بالشيء الكبير في تتبع مختلف القضايا كما هو الحال بالنسبة للحملات الانتخابية ومواقف المترشحين وغيرها و كذا صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كانت تصدر خلال الفترة المدروسة ومنها البصائر، الشهاب وغيرها والتي أعطتنا رؤية واضحة عن أفكار ومواقف جمعية العلماء حول العديد من القضايا التي تطرقنا اليها خلال هذا العمل دون اهمال أهمية الصحف المحلية الصادرة

بمستغانم كما هو الحال بالنسبة ل La Gazette de Mostaganem و Mostaganem وغيرها من الصحف التي كانت تتابع الأحداث و التطورات المحلية .

على مجموعة من المصادر والمراجع التي صدرت خلال المرحلة المدروسة كما هو الحال بالنسبة Piquet Victor صاحب كتاب Les réformes en Algérie et statut des indigènes 1919، وكتاب Les droits politiques des indigènes d’Algérie لصاحبه Viard Paul Emile لسنة 1937 وغيرها الى جانب مراجع أخرى ذات اهمية بالغة في إثراء الموضوع من أطروحات ودراسات علمية موثقة كما هو الحال بالنسبة لأطروحة الأستاذ الدكتور ابراهيم مهديد حول انتخابات الأهالي في وهران (1919-1939) وتلك الي تطرقت للموضوع بشكل مباشر كما هو الحال بالنسبة لأطروحة الماجستير التي أعدتها الدكتورة كلاخي ياقوت حول انتخابات الجزائريين خلال فترة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939)، مستغانم أنموذجاو أطروحة الدكتور خالد بوهند حول النخب الجزائرية (1892-1942) والتي تطرق في جزئها الثاني إلى قضية الانتخابات الخاصة بالجزائريين وتطوراتها مع العلم أن هذهالأعمال قد ركزت بالدراسة على تتبع الانتخابات المحلية و نتائجها وأطروحة محمد عدة جلول حول " دور المندوبين المسلمين في المجالس المالية في الغرب الجزائري ما بين الحربين العالميتين"، الى جانب الاعتماد على أطروحات أخرى تخص تطورات الحركة الوطنية كما هو الحال بالنسبة لأطرحه الدكتور مهديد حول الحركة الوطنية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينيات، وأطروحة القورصو محمد، تأسيس ونشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عمالة وهران (1931-1935)،أطروحة شوكرون جاك الموسومة ب «Le mouvement national et le syndicalisme en Algerie(1926-1954) » وأطروحة الدكتور بن يلس أحمد مرسلي حول « Les courants fascistes de la colonie de peuplement europeenne(1919-1939) » الى جانب أطروحة الدكتوراه التي أعدها الشافعي سعيد حول جدلية التصورات في تاريخ الصراع الأيديولوجي في الجزائر ما بين الحربين العالميتين (1920- 1940)، وغيرها من الأعمال الأكاديمية التي كان لها الدور البارز في إنارة هذا العمل .

إلى جانب مجموعة من المراجع العربية كما هو الحال بالنسبة لكتاب الدكتور سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، قداش محفوظ ، الحركة الوطنية الجزائرية، مهديد ابراهيم، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني ما بين 1919-1939 وغيرها ومنها المراجع باللغة الفرنسية كما هو الحال بالنسبة لـ Melia Jean, Le centenaire de la conquête et des reformes indigènes وكتاب Claude Collot الذي كان بعنوان Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale(1830-1962) وكتاب مراد على بعنوان Le réformisme musulman en Algérie(1925-1940) ومراجع أخرى كانت ذات أهمية كبيرة في إتمام هذه الأطروحة.

أما فيما يتعلق بصعوبات البحث فمنها الاعتماد شبه الكلي على أرشيف ما وراء البحار بسبب المشاكل التي تواجه الباحث في دور ومراكز الأرشيف المحلية من منع للاطلاع على عدد من العلب وضياع الملفات بالبعض الآخر منها و منع استعمال أجهزة التصوير مما يجعل الباحث مضطر الى تضييع الكثير من الوقت في اجراءات ادارية لا تفيد البحث العلمي بل تعرقل مساره. كما أن أرشيف بلدية مستغانم مهمل تقريبا فبعد أيام من الإجراءات الإدارية لم نتمكن من الاطلاع إلا على بعض السجلات الخاصة بمداولات المجلس البلدي لبلدية مستغانم التي تم وضعها بأعلى بناية البلدية دون حماية ولا تنظيم ولا نظافة .

وكان للمكتبة الرقمية Gallica الدور البارز في تغطية النقص الكبير في المادة التي تحصلنا عليها كما هو الحال بالنسبة لمحاضر الفرز الخاصة بالانتخابات، وكذا جلسات المفوضيات المالية التي ساعدتنا في الاطلاع عليها، بدون تضييع للوقت والجهد خاصة و أنها تتميز بالوضوح وسهولة القراءة.

إلى جانب عدد من الجرائد التي حصلنا عليها والتي كانت تحتوي على مقالات ذات أهمية كبيرة ساهمت في إثراء الموضوع قيد الدراسة.

كما اطلعنا واستخدمنا بإسهاب الرصيد الوثائقي بمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ومنها على سبيل المثال، والتي ساهمت في توثيق هذا العمل كما هو

الحال بالنسبة لمقال عروس الزبير الذي كان بعنوان" التنظيمات الجمعوية في الجزائر، الواقع والأفاق، محاولة في المفهوم والوظيفة "ومقال:" المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية" والمقال الذي أعده الدكتور صادق بن قادة بعنوان « Revendication des libertés publiques dans le nationalisme Algérien ,le cas de la liberté d'association(1919-1954)، إلى جانب الدراسات الأكاديمية الأخرى لأساتذة جامعيين من وهران، سيدي بلعباس ومعسكر والتي أفادتنا من الناحية المنهجية .

ومثلت هذه المقالات سند أوفر للموضوع وساهمت في تدعيم البحث من عدة جوانب كما هو الحال بالنسبة لأشغال الملتقيات كما هو الحال بالنسبة لأبحاث الندوة العلمية الثانية من 3 إلى 9 نوفمبر 1979 ومداخلة الدكتور صادق بن قادة أيضا بموضوع « La société civile et l'opinion publique algérienne vues à travers l'enquête de Med Aziz Kessous,Oran Republicain,1936 » والتي تمت خلال الملتقى المنعقد في شهر سبتمبر من سنة 2005 حول الفكر السياسي الجزائري، ومشاركة الدكتور القورصو محمد في ملتقى حول نجم شمال افريقيا والحركة الوطنية الجزائرية بعنوان « Les affinités Politiques des Islahistes à partir d'une approche monographique, le cas de l'Oranie,1931-1940 »، و كذا المقالات الموجودة بالمجلة الجزائرية للعلوم القضائية، الأقتصادية والسياسية في عددها الرابع لشهر ديسمبر من سنة 1974 و خاصة الدراسات حول المؤتمر الإسلامي الجزائري، كما هو الحال بالنسبة للعمل الذي أنجزه الدكتور طالب بن دياب حول « Precisions structurelles sur le congrés Musulman Algerien » وغيرها من الملتقيات التي تمكنت من تسليط الضوء على عدة مواضيع تفيد البحث التاريخي وتفتح الآفاق امام مواضيع و دراسات أخرى.

وفي مرحلة أخيرة، ركزت على محاولة التعريف بالشخصيات الواردة والفاعلة خلال هذه المرحلة إلى جانب ذكر المحاضر الخاصة بالانتخابات، لإعطاء القارئ صورة مقربة عن طريقة وظروف إجرائها، وتسليط الضوء على مكانة ووظيفة أعضاء اللجنة الانتخابية، وحرصت على ذكر أسماء المترشحين والفائزين؛ مع تتبع نشاطهم السياسي

خاصة في مرحلة الثلاثينيات مع التعرض لأية ملاحظة يتم إدراجها في نهاية المحاضر نظرا لأهمية ذلك في تبيان مدى مصداقية هذه الانتخابات، هذا إلى جانب الاهتمام بتتبع تدخلات النواب في مختلف المجالس كلما سمحت الفرصة بذلك، لتبيان دورهم ومدى تمكنهم من طرح قضايا ومشاكل الجزائريين في مختلف الجلسات، وقدرتهم على إثارة المشاكل الأساسية التي يعاني منها الجزائريون.

تبقى هذه الدراسة حلقة من حلقات تاريخ الجزائر ومحاولة بسيطة منا لكشف الستار ولو بشكل صغير عن جانب من جوانب تاريخ الجزائر الذي لا يزال الخوض فيه والكشف عن أسراره وخباياه غاية كل باحث مع ادراكي لعدم التمكن من الإحاطة الكلية بجميع نواحي الموضوع الا أن المجال يبقى مفتوحا لمواصلة البحث وتدعيمه من قبل مختلف الباحثين.

المدخـل

المدخل: نبذة حول التنظيم الإداري للجزائر أثناء الأحتلال الفرنسي

تقوم نظرية التمثيل النيابي على أساس انتخاب الحكام من قبل المحكومين، ويعتبر المنتخب ممثلا عن الناخب، فالأمة لا تمارس سيادتها مباشرة وإنما تفوّض ممارستها إلى منتخبين من قبلها وبالتالي يعد النظام التمثيلي الحل الأنسب والأمثل لإشراك الشعب في اتخاذ القرارات وصياغة القوانين[1] ;غير أن ذلك لم يتوفر للجزائريين أثناء الاحتلال الفرنسي، حيث عانى الشعب من السياسة الاستعمارية ،التي تمثلت في مجموعة من القوانين وعلى رأسها قانون الأهالي الذي صدر سنة 1871 ،وكان يهدف إلى الحد من حرية الجزائري ومراقبته وتقييد حركته وإذلاله، واعتبر هذا القانون الجزائريين أهالي لا يستحقون المساواة مع الفرنسيين ،وكان بالنسبة لهم أشد من ظلام العصور الوسطى ومحاكم التفتيش[2]. حيث تضمن مجموعة من الإستثناءات تحولت بموجبها السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية، فيصدر الحكم في شأنها رؤساء البلديات في المناطق المدنية بينما يكون الحكم في المناطق العسكرية من اختصاص العسكريين.

وزاد حصول الجزائر على الحكم الذاتي المالي سنة 1900 الوضع سوء بالنسبة للجزائريين، حيث أعطى للكولون حق الإشراف على الميزانية الجزائرية ،ومنحهم السلطة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية [3].وظل الأمر على حاله إلى غاية إصدار إصلاحات 1919 التي غيرت نوعا ما من طابع التمثيل النيابي للجزائريين ;خاصة وأن النخبة الجزائرية كانت تدرك تماما مسألة تمثيل المسلمين في المجالس المنتخبة والهيئات التنفيذية والقضائية ،وتعتبرها الأساس الذي يجب أن ترد إليه جميع شؤون الدولة والمجتمع ،فليس هناك بديل عن التمثيل في المجالس المنتخبة التي تسيّر الشؤون العامة، مع العلم أن تمثيل الجزائريين تم على قاعدة اللامساواة المطلقة التي تحفظ للأقلية الأوربية جميع الصلاحيات

1- بن ديدة كمال، حسني يوسف، طبيعة التمثيل السياسي في الجزائر على ضوء قانون الأحزاب السياسية، الانترنت: http//.handle.net/123456789/627, 21/10/2015

2- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، (1900 – 1930)، بيروت، الطبعة الرابعة، 1992، دار الغرب الإسلامي، ص 103.

3- مهديد إبراهيم، الحركة الوطنية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينيات، النهضة والصراع السياسي، جوان، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، ص 334.

والامتيازات على حساب الأغلبية المسلمة، التي لا تجد في هذه المجالس إلا القدر الزهيد من الحقوق المدنية بلا غطاء سياسي أو قانوني[1] .

وقد نص دستور الجمهورية الفرنسية الثانية (1848–1852) على أن الجزائر مقاطعة فرنسية و أعطى للفرنسيين بالجزائر حق الانتخاب في المجلس الأعلى والمجلس الوطني، بينما لم يكن الجزائريون معنيون بهذا التمثيل، حيث كان دستور 22 جويلية 1834 ،قد حدد عضوية الفرنسيين في الجزائر بأربعة نواب في المجلس التأسيسي، وثلاثة في المجلس التشريعي.

وفي سنة 1865 صدر قرار نابوليون الثالث ،الذي اعتبر المسلمين في الجزائر رعايا فرنسيين ; فكان فرصة لإقصائهم من أي تمثيل فعلي ،لأنهم باحتفاظهم بأحوالهم الشخصية لا يحق لهم انتخاب ممثلين لهم داخل المجالس الفرنسية.

وعن تمثيل الجزائريين بالبرلمان، والذي يعد الإجراء السياسي الذي يمكن من التواصل بين المتروبول والجزائر، فقد كان دستور 4 نوفمبر 1848 قد منح مستعمرة الجزائر إمكانية التمثيل في البرلمان الفرنسي، بناء على سياسة الاندماج التي أقرها بلا جدوى ،لأن التمثيل كان مقتصرا على المعمرين فقط، وكان التشريع الفرنسي يشملهم باعتبارهم امتداد ديمغرافي للشعب الفرنسي، ومن ثمّ فهم ينضوون تحت الدولة الفرنسية ومؤسساتها الرسمية، أما دستور 14 فبراير 1852 فقد أوقف التمثيل في البرلمان الفرنسي بعدما غيرت السلطة سياستها حيال الجزائر بالعودة إلى الحكم السيادي [2] .

وكانت العمالات قد ظهرت بالجزائر على إثر إصدار قرار 16 ديسمبر 1848، الذي تم بموجبه تحويل الأقاليم المدنية إلى ثلاث عمالات في الشمال[3]،وابتداء من مراسيم 9 و16 ديسمبر 1846 أصبحت عمالات الجزائر تدار من طرف رئيس العمالة ; وعلى كل عمالة وال مدني ، يساعده قائد عسكري، وكان رئيس العمالةيعين من طرف وزير الداخلية

1- ثنيو نور الدين ،" الشبان الجزائريون ، الجيل المؤسس للوعي السياسي الحديث في الجزائر"، وناسة سياري تنقور وعيسى قادري، الأجيال الملتزمة والحركات الوطنية، القرن العشرين في البلدان المغاربية، قسم البحث سوسيو أنتروبولوجيا، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، التاريخ والذاكرة، 2012، ص.ص 36- 37.

2- نفس المرجع ، ص 37.

3- بوهند خالد ، النخب الجزائرية (1892–1942)، نسبها، نشأتها وحركتها، الجزء الثاني، إشراف الدكتور محمد مجاوي، (2010–2011) جامعة سيدي بلعباس ، ص 322.

ويخضع لسلطة الحاكم العام للجزائر،هو المسئول الرسمي عن البلديات، يوافق على الميزانية ومداولات المجالس واللجان البلدية[1]، علما أن اللجنة البلدية بقيت ذات طابع استعماري، على رأسها موظف، وقبل سنة 1919 كان كل الأعضاء المسلمين بها معينين ولهم مهمّتين : تمثيل المسلمين ومراقبتهم، وبعد هذه السنة تم الإبقاء على هؤلاء المسلمين،إلى جانب الأعضاء المنتخبين ومنع قادة الجماعة من حرية التعبير بحجة الحفاظ على مكانة القايد وبقي الوضع كذلك إلى غاية سنة 1945[2]،وظل حكام العمالات يقتصرون على العنصر الفرنسي إلى غاية 1956 و كلفوا بتعيين المتصرف الإداري للبلديات المختلطة، القياد وحكام الجماعة إلى جانب الحرص على تطبيق قانون الأهالي و يساعد حاكم العمالة في آداء مهامه سكرتير عام و نائب .

هذا و قسمت كل عمالة إلى دوائر، و كل دائرة إلى بلديات ،حيث بلغ عدد الدوائر في عمالة وهران سنة 1875 ست دوائر ; بعدما تم تحويل سيدي بلعباس إلى دائرة ليصل العدد في الأخير إلى سبع دوائر بعد ظهور دائرة تيارت[3].

علما أنه كان هناك نوعين من البلديات، البلديات كاملة الصلاحيات بها أغلبية أوربية، وتشبه في تنظيمها وتسييرها البلديات في فرنسا وكافة أعضاء مجالسها من الأوربيين و ينتخبون من طرف الفرنسيين لمدة أربع سنوات. أما مهمة المجلس البلدي فهي التصويت على ميزانية البلدية بينما ينفذ رئيسها قرارات ومداولات المجلس البلدي[4] وتميزت البلديات المختلطة بكون أغلبية سكانها من المسلمين، يسيرها حاكم إداري يعينه الحاكم العام، يساعده مستشارين جزائريين تعينهم السلطات الفرنسية ويملكون كل السلطات لمعالجة أي موقف[5].كانت هذه البلديات تغطي الجزء الأكبر من الجزائر ، أما البلديات الأهلية فقد ظهرت منذ 13 نوفمبر 1874 وهي في الحقيقة بلديات مجزأة تحولت إلى

1- Tinthoin Robert, L’Oranie, Sa géographie, Son histoire, Son histoire, Ses centres vitaux, ED L.Fouque, Oran, 1952, p 40.

2- Collot Claude, Les institutions de l’Algérie durant la période coloniale, (1830 – 1962) Editons du CNRS, Paris, Alger, 1987,p 113

3-ولد النبية كريم ،البلدية المختلطة و الحركة الوطنية الجزائرية (1937-1947)نموذج بلدية عين تموشنت المختلطة ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، تخصص تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية(2000-2001) ، ص 94.

4-Collot Claude,opcit , p 97

5- مهديد إبراهيم ،انتخابات الأهالي في وهران، (1919-1939)، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، دورة جوان 1979، ص 13.

بلديات أهلية وهي كسابقاتها لا تحمل من معنى البلدية إلا الاسم، أما لجنتها البلدية فهي مصطنعة وكان عليها أن تلعب دور المجلس البلدي لكنها لجنة محدودة جدا ولا نجد فيها أعضاء منتخبين وهي تضم فقط قائد الملحقة رئيسا والضابط الأول نائبا وبعض الأعيان من المسلمين [1].

وترتكز إدارة البلديات المختلطة على هيئتين أساسيتين هماالمتصرف الإدارياالذي يعينه الحاكم العام و يخضع له وفي حالة غيابه يمثله "نائب المتصرف"، الى جانب اللجنة البلدية التي تكون برئاسة المتصرف الإداري مع عضوية عدد من المنتخبين الفرنسيين وبعض الجزائريين، هذا إلى جانب النواب الجزائريين من رؤساء القبائل أو الدواوير الموجودة داخل نطاق البلدية المختلطة.وكان مرسوم 6 فبراير المكمل لقانون 1 أوت 1918 قد استحدث هيئة انتخابية للجماعة فيما يعرف بـ" دوار بلدية " مشابهة لنظيرتها في البلديات كاملة الصلاحيات بعدما كان رئيس العمالة يعين أعضاء مجلس الجماعة.وكان دوار البلدية يمثل الخلية الإدارية القاعدة حيث كانت تختلف في مساحتها وتضم من 300 إلى 600 ساكن وتضم من مئات إلى ملايين الهكتارات، ظهرت تبعا لقانون السناتوس كونسولت[2]سنة 1863 الذي وضع على رأسها مساعد أهلي وجماعة[3].

وعلى اثر هزيمة فرنسا في الحرب الفرنسية البروسية، وسقوط النظام الإمبراطوري، استغل المعمرون الوضع وطالبوا بحكومة مدنية، ليتم التصويت وبالإجماع في البرلمان الفرنسي على إقامة النظام المدني في 9 مارس 1870[4]، و كان هذا النظام يكرس تسلط الفرنسيين على الجزائريين من خلال مجموعة من القوانين الصادرة، وتم استحداث أجهزة إدارية جديدة لتنظيم الأوضاع السياسية و تسهيل تسيير الشؤون الخاصة بالمعمرين وهي المجلس الأعلى للحكومة الذي ظهر بموجب قانون 23 أوت 1898، كان يضم 60 عضوا، لم يكن نصيب الجزائريين منها سوى سبعة فقط[5]، و يتكون من كبار

1-ولد النبية كريم ، المرجع السابق، ص 108.
2- قانون السناتوس كونسولت: أصدرته فرنسا في 14 جويلية 1865 يعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي وإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فانه يحصل عليها و يصبح خاضع للقانون الفرنسي.
3-Collot Claude, opcit, p 119.
4- AgeronCharles Robert, Del'AlgérieFrançaise à l'AlgérieAlgérienne, Edition Bouchéne, Paris, 2005, p 39
5- سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص 99.

الموظفين والنواب المعينين من طرف المفوضيات المالية والمجالس العامة[1]يختار منهم أربعة عن طريق القسم الأهلي للمفوضيات المالية، منهم عضو قبائلي وثلاثة من الأعيان الجزائريين يعينهم الحاكم العام[2]وينحصر دوره في التصويت والمداولة في المسائل المتعلقة بمشروع الميزانية المقترح من طرف الحاكم العام والتصويت على المشاريع المختلفة ذات الأهمية مثل الأشغال العمومية،كما خول هذا القانون للأعضاء المسلمين الحصول على كل الحقوق التي يتمتع بها أعضاء المجلس من الفرنسيين مثل حق المداولة،الانتخاب وتقديم الاقتراحات حول الميزانية.

أما المفوضيات المالية فقد تأسست بموجب قانون 23 أوت 1898 و مرسوم 19 ديسمبر 1900، تعتبر بمثابة البرلمان الجزائري وصاحبة السلطة الكبرى في القضايا المالية و تقدم موقفها و رأيها حول مسألة الضرائب والرسوم مع التطرق إلى بعض المسائل الاقتصادية و المساهمات المالية المختلفة الخاصة بالجزائريين والفرنسيين كما هو الحال بالنسبة لتنظيم الغرف التجارية، النشاطات الفلاحية والغابية، الري الفلاحي، نفقات الصحة دراسة التغيرات اللازمة للهيئات الانتخابية، ملفات العقار، الكراء، التجارة، تحسين نظام الموانئ، تنظيم هيئة الجماعات في الدواوير وغيرها[3]. ويتألف مجلس المفوضيات المالية من ثلاثة أقسام، ينتخب كل قسم نوابه على حدة وهي: قسم المعمرين "الكولون" ينتخبون 24 نائبا على مستوى العمالات الثلاث،قسم غير الكولون يضم رجال الصنائع والحرف من الفرنسيين، يضم 24 نائبا والقسم الأهلي وبالطبع فهو يضم المسلمين، لا ينتخب سوى 21 نائبا ينقسمون على الشكل التالي:خمسة مندوبون من عمالة الجزائر،خمسة من عمالة قسنطينة، ثلاثة نواب من عمالة وهران، نائبان معينان من حاكم العمالة لتمثيل المناطق العسكرية وستة نواب من القبائل[4].وتجتمع الأقسام الثلاثة على انفراد في نفس اليوم لدراسة المواضيع المقدمة،تعقد المفوضيات العامة والمجلس الأعلى دورتين سنويا، الأولى في مارس والثانية في نوفمبر، والتصويت على الميزانية المقدمة من طرف الحاكم العام و

1-Collot Claude, op.cit., p 13.
2-Ageron Charles Robert, op.cit., p 256.

3- بوهند خالد ، المرجع السابق، ص 333.
4- مهديد إبراهيم ، انتخابات الأهالي، ص 22.

لها حق إقامة تعديلات وإلغاء ضرائب أو رسوم بينما لا يحق لها المساس بالمصاريف الإجبارية[1].

إلى جانب المجلس العام الذي يعرف أيضا بالمجلس العمالي، ظهر خلال الجمهورية الثانية في 27 أكتوبر 1858 حيث نص هذا المرسوم على أنه يمكن اختيار أعضاء المجالس العامة من بين الجزائريين على غرار الفرنسيين. وابتداء من صدور مراسيم 11 جوان 1870 و28 ديسمبر 1870 و23 سبتمبر 1875 تم قبول تمثيل المسلمين في المجالس العامة وحدد عدد الأعضاء الجزائريين بستة لكل عمالة وأكد ذلك مرسوم 24 سبتمبر 1908 حيث أصبح الجزائريون ينتخبون نوابهم الذين لا يتعدى عددهم الستة[2]، وكانوا قبل هذا التاريخ يعينون من طرف الحاكم العام تحت تسمية "مساعدين مسلمين" واستنادا إلى مشروع قانون 9 مارس1914 الذي شمل رفع عدد المستشارين العامين إلى تسعة، أصبح العدد طبقا لمرسوم 6 فبراير1919، تسعة أي ربع العدد الإجمالي[3]وبينما ظهر بفرنسا سنة 1926 قانون يوسع من صلاحيات الحاكم العام فانه لم يطبق بالجزائر إلا سنة 1955 ومنذ 1875 وإلى غاية الحرب العالمية الأولى ظل المجلس العام يتكون من أغلبية أوربية تفرض رغباتها في المداولات خاصة وأن النواب الفرنسيين قد مثلوا 5/4 إلى 6/5 من أعضاء المجلس العام و كان تواجد المسلمين شكلي فقط بسبب محاولة فرنسا إظهار نوع من العدالة[4]، أما دور المجلس العام فهو: التصويت على ميزانية العمالة،إصدار قرارات حول الأملاك وتحويلها،النظر في إنشاء الطرقات داخل العمالة وبين العمالات،إعطاء الرأي في تعديل الحدود بين العمالات والدوائر والبلديات،الاهتمام بمشاريع التعليم، الصحة، الفلاحة، الرعي، الري و التمويل الغذائي[5]. ولا يحق للمجلس العام المبادرة بأي نفقات وله الحق فقط في الموافقة، تقليص أو رفض القروض المقدمة والمصوّت عليها من طرف الجمعية[6]والشيء نفسه بالنسبة للمصاريف التي تم التصويت عليها من طرف

1-Echo(L') d'Oran, N° du 11 novembre 1926, (autour des délégations financières)

2-مهديد إبراهيم ، انتخابات الأهالي، ص 20.

3-بوهند خالد ، المرجع السابق ، ص 324.

4-Collot Claude, op.cit, p 53

5-حمري ليلى ، عبد الرحمن فارس، (1911 – 1991)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، (2005 – 2006)، ص 34.

6-Echo(L') d'Oran, N du 11 novembre 1926, op.cit

المفوضيات المالية وبعد التصويت على الميزانية أو خلال تنفيذها يمكن التصويت على القروض أو الإيرادات الإضافية من طرف الجمعيتين الجزائريتين ويعلن عنها بنفس ظروف وطريقة الميزانية السنوية وتمارس حكومة المتروبول والبرلمان على الدفاتر الإضافية نفس قوانين المراقبة على الميزانية العادية[1].

وقد وجد بكل بلدية كاملة الصلاحيات و خاضعة للحكم المدني مجلس بلدي يحدد تركيبته مرسوم 7 أبريل 1884 المتعلق بتمثيل الجزائريين في المجالس البلدية، وبموجبه فان العدد المرخص به بالنسبة للمستشارين الجزائريين يكون ما بين ستة مستشارين أو ربع العدد الإجمالي وحسب مرسوم 13 يناير 1914 المثبّت بمرسوم 6 فبراير 1919 فإن عدد الجزائريين يكون ما بين 4 إلى 12 مستشار أو إلى ثلث العدد الإجمالي[2] للنواب البالغ عددهم 36 عضوا في هذا المجلس حيث اشترط سنة 1919 على كل بلدية يصل عدد المسلمين فيها إلى مائة (100) شخص الحق في انتخاب عضو واحد، وإذا كان عددهم يتراوح ما بين مائة وألف فلهم الحق في انتخاب أربعة أعضاء ولكل ألف بعد ذلك عضو أخر شريطة أن لا يتعدى عدد النواب الأهالي في كل مجلس اثنا عشر نائبا ولا يتجاوز ثلث أعضاء المجلس[3]، و يترأس المجلس البلدي شيخ البلدية أو من ينوب عنه.

وفي بداية الوجود الفرنسي بالجزائر أنشئت سنة 1834 البلديات في المدن الكبرى و تقرر أن يقوم الإمبراطور بتعيين رئيس البلدية و نوابه منذ 1866 ويقوم رئيس العمالة بتعيين بقية أعضاء المجلس البلدي لمدة خمس سنوات، أما مهمة هذه المجالس فكانت دراسة الميزانية و السهر على المرافق العامة و تنشيط الأسواق، المحافظة على الطرقات ورعاية التعليم. أما البلديات المختلطة فقد خصص لها مجالس الدواوير[4] واللجان البلدية حيث نص مرسوم 6 فبراير 1919 المكمل لقانون 1أوت 1918 على تشكيل هيئة انتخابية للجماعة فيما يعرف بـ "دوار بلدية" التي تشبه تلك الموجودة في البلديات كاملة الصلاحيات، بينما

1-D.A.W.O, AssembléesFinancièresAlgériennes, session de mai –juin 1926, 1.

2-بوهند خالد ، المرجع السابق، ص 323.

3-مهديد إبراهيم، انتخابات الأهالي، ص 19.

4- الدواوير : مفردها دوار و هي مجموعة مساكن خاصة بالفلاحين الجزائريين ينتمون في الغالب لعشيرة واحدة يوجد على رأسه قايد تعينه الإدارة.

يصبح رؤساء الجماعات المنتخبين أعضاء اللجان البلدية في البلديات المختلطة رفقة القياد [1].

وسنتتبع في هذا العمل انتخابات مختلف المجالس المحلية بمستغانم وكذا النشاط السياسي بها و قبل ذلك لابد من تقديم لمحة مقتضبة عن هذه الدائرة بشكل عام ومدينة مستغانم بشكل خاص، فمستغانم مدينة جزائرية ساحلية تطل على البحر الأبيض المتوسط في الشمال الغربي للجزائر، تقع شرق مدينة وهران، على بعد حوالي 80 كلم، تعتبر المدينة العربية الوحيدة التي يمر بها خط غرينتش[2]، تغنّى بها أكبر شعراء وكتاب الشعر الملحون من سيدي لخضر بن خلوف إلى بن طبجي و بن صبان، هذا وقد عرفت مدينة مستغانم بعدة أسماء فهي كارتنا، مورستاقا، مشتى غانم، مسك الغنائم، ويعود تاريخها الى العهد الروماني، وكما هو الحال بالنسبة لمعظم مدن موريتانيا القيصرية فان الوثائق الرسمية الرومانية المتعلقة بمستغانم قليلة جدا ومع ذلك فقد وجد بميناء مستغانم بعض البناءات لمستعمرات رومانية قديمة[3].و ذكر الجغرافي الإغريقيبتوليمي[4]Ptoléméeفي وصفه لسواحل افريقيا نهر كبير اسمهChinolaphوهو على ما يبدو واد شلف، وتحدث عن وجود ثلاث مستعمرات هي: Karepula - Kurcoma – Lagnutumتقع بالقرب من الجنوب الغربي لقمة جبل يقع عند مصب شلف، حيث تتوافق هذه المستعمرات بشكل كبير مع تموقعمزغران، مستغانم و خروبة، كما وضع ليون الافريقي[5] على الساحل تجمع سكاني بشكل قرية صغيرة أسماها كارتّنا Cartennaوهي نفسها منطقة تموقع مستغانمبينما يرى توماس شوShaw[6] أن كارتنا ليست سوى مستغانم ومزغران[7] وقد يكون ميناء موروستاغا موروستاغا الذي عرفه الرومان هو مدينة مستغانم وعلى اثر الزلازل التي عرفتها إفريقيا

1-Ageron Charles Robert, op.cit. p256.

2 - خط غرينتش هو خط افتراضي لحساب الزمن على سطح الأرض ، سمي كذلك نسبة الى مدينة غرينتش في لندن.

3-Priou et Bloch, Congrés D’Oran 1888, Oran ET Algérie EN 1887, Notices Historiques, Scientifiques et Economiques, Tome 1, Association Française, Pour L’avancement des sciences, Libraire Editeur, P 201

4-بتوليميClaude Ptolemée: هو المعروف ببطليموس، عالم إغريقي يوناني المولد، رياضي، جغرافي و عالم فلك من اليونان، من القرن الثاني للميلاد، صاحب كتاب الماجستي الذي ألفه حوالي عام 140 للميلاد .

5 - ليون الإفريقي هو الحسن بن محمد الوزان والمعروف أيضا بيوحنا ليون الأفريقي، اشتهر بتأليفه الجغرافي في عصر النهضة، من أشهر مؤلفاته : وصف إفر يقيا.

6- توماس شو (1692–1751) رجل دين و رحالة بريطاني، دخل الكهنوت وعين قسيس في الجزائر لمصنع زميله من الكلية الكلية ، ألف كتاب " رحلات في شمال إفريقيا وفي المشرق " سنة 1738 حيث كان قد زار المشرق الإسلامي وشمال إفريقيا وترك ملاحظات عن ذلك.

7-Priou et Bloch , Op. Cit, P 202.

الشمالية في عهد الإمبراطور غاليان Gallien(253–268)م، غمرت عدة مناطق، وقد يكون سبب ظهور ساحل مستغانم هو هذه الزلازل حيث لازال الميناء يحتفظ بآثار هذه الاضطرابات[1]، ويمكن أن يكون جزء من الشاطئ و معه الميناء الروماني القديم الذي تمثله حاليا مستغانم قد غمر مع عدد كبير من المدن الساحلية [2]،وقد أفرد القاضي عبد الله حشلاف بابا خاصا بتاريخ مستغانم وأشرافها عبر التاريخ حيث ذكر ما قاله صاحب "حقائق الأخبار عن دول البحار" لصاحبه إسماعيلسرهنسك أحد قدامى الجيش المصري حتى العقد الثاني من القرن العشرين ،حيث ذكر أنها مدينة كانت موجودة قبل الإسلام وكانت تسمى كارتنا و هي لفظة رومانية و فيها آثارقديمة البناء ومنها ما هو موجود حتى الآن[3].

ويعود تأسيس المدينة القديمة بمستغانم "برج المحل" إلى يوسف بن تاشفينالموحّدي (1006–1106)م[4] وقد وصف أبو الفدا[5] مستغانم بأنها أحد مدن العبور حيث ذكر "هي ميناء معروف مرتبط ببجاية ... غرب هذه المدينة يتدفق وادي شلف"[6]. حكم مستغانم في البداية القائد يوسف سرازين وسقطت بعدها بين يدي قائد آخر هو "أحمد العبد" الذي حافظ عليها أحفاده خلال القرن 14م ليتمكن الموريسكيون الذين طردهم الاسبان خلال القرن 15م من السيطرة على عدة مدن من السواحل ونظرا لخصوبة أراضيها جاءت إليها عدة عائلات موريسكية وتمركزت بأراضيها، كما تطرق عبد الرحمن بن خلدون لتاريخ هذه المدينةفي قسم بعنوان "الخبر عن انتزاء الزعيم بن مكن ببلد مستغانم" حيث ذكر أن يغموراسن بن زيان قد استعمل على ثغر مستغانم الزعيم يحي بن مكن الذي يعود أصله إلى بني مكن و هم من علية القرابة من بني زيان ويشاركونهم في نسب محمد بن زكراز بن تيدوكس بن

1 -Gallica.bnf/bibliothèque nationale de France, L. Billard, F.Vergnieaud ET E.Balensi, Les Ports de la Navigation de L'Algérie, Collection du Centenaire de L'Algérie (1830 – 1930), mise en valeur de l'Algérie, Paris (Ve) Librairie Larose, P 93.

2-Priou et Bloch, OP Cit, P 203.

3- سيدي عبد الله بن محمد بن الشارف بن سيدي علي حشلاف (قاضي الجماعة بالجلفة من عمالة الجزائر)، سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول، المطبعة التونسية، تونس، 1347 هـ/1929م، الجزء السابع، ص 118.

4- نفس المصدر، ص 101.

5- أبو الفدا يطلق عليه لقب ملك حماة بسوريا، مؤرخ جغرافي، قرأ التاريخ، الأدب وأصول الدين، له كتاب "المختصر في أخبار البشر " وتقويم البلدان في الجغرافيا ".

6-Priou et Bloch, Op.Cit, P 204.

طاع الله[1]. ولقد وقعت مستغانم تحت سلطة المرينيين سنة 1200م وقام أحد حكامها "أبو عينان" ببناء مسجدها سنة 1342م[2]، وعلى اثر استيلاء الاسبان على كل من ميناء وهران و مرسى الكبير ثم مستغانم سنة 1510 م ، تنس، الجزائر وتونس، ظهر الاخوة بربروس الذين تمكنوا من طردهم، وفي سنة 1550م تمكن خير الدين بربروس من تحرير مستغانم واستقر بها، وفي 1558م حاول الاسبان استرجاعها وقاموا بعدة رحلات إلى غاية مزغران،وحسب تقرير الكونت دالكودات Compted’Alcaudette الحاكم الاسباني بوهران فقد وافق مجلس الحرب بمدينة مادريدالاسبانية على توجيه حملة عسكرية ضد مستغانم، وباقتراب الجيش الاسباني لجأ سكان مزغران إلى مستغانم وسيطر الكونت على مزغران وهدم بابها المصنوع من الرخام، ولما علم داي الجزائر بهذا الهجوم بعث بقوات عسكرية من الجزائر لنصرتها لتهزم القوات الاسبانية ويقتل الكونت في المعركة[3] سنة 1558[4].وعرفت مستغانم أقصى استقرار لها خلال منتصف القرن 16م غير أنها سرعان ما بدأت بالتراجع، وخلال حوالي ثلاثة قرون أدت لا مبالاة وتهاون الحكام الأتراك الى شل النشاط الزراعي والصناعي الذي كان مزدهرا بها على يد المورسكيين.

أما أصل التسمية، فان الجغرافيين العرب يشيرون حول مستغانم الى مدينة صغيرة موجودة داخل خليج، محاطة بأسوار بها أسواق، حمامات، حدائق وطاحونات مياه ولكنهم لا يذكرون شيئا محددا حول تأسيس هذه المدينة.ولم يتم التوصل إلى تفسير حقيقي حول التسمية اذ توجد عدة احتمالات منها مستغانم: مسك الغنم وتعني وفرة الغنم[5]، مشتا (منتجع شتوي)، وغانم رجل غني ومربي للغنم،مرسى الغنم و مستغانم تتكون من كلمة عربية مركبة: مشتة تعني كوخ وكلمة غنم البربرية وتعني قصب،بينما يدعي البعض أنه عندما دخل السلطان المريني أبو عبد الله و فتح المغرب الأوسط وصل إلى هذه المنطقة التي كانت عبارة عن قرية، وجد طفلان، أحدهما يمسك قطعة من قصب السكر وأعطاها للثاني وقال

1- ابن خلدون عبد الرحمن (732–808)هـ / (1332–1406) م، تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب و البربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة سهيل زكار، فهرسة الأستاذ خليل شحاذة، الجزء السابع، دار الفكر، 1461 هـ/2000 م بيروت، لبنان، ص 118.

2-Gallica., Billard.L, F.Vergnieaud et autres, op.cit. , P 93.

3-Priou et Bloch, op. Cit, P 206.

4- Gallica.,Billard.L, F.Vergnieaud et autres, op.cit. , P 93.

5 - Norbert Bel-Ange, Les juifs de Mostaganem, Histoire et perspective méditerranéenne,ed. l’Harmattan, Paris, 1990, p 15 .

له مسك الغنم massacranam أي مص قطعة من قصب السكر[1] فأصبح السلطان المريني يسمي هذه المدينة بهذا الاسم.ويرى البعض أنها حصلت على اسمها "مرسى الغنم" Le port de butinنسبة إلى الخليج الصغير للغنائم الموجود بالشرق بين قمة سلامندر والغرب وواد عين الصفراء[2]، ويرى آخرون أن التسمية تعود إلى ميناء موروستوغا الروماني[3].

وبالنسبة لاحتلال مستغانم، فقد تمكنت القوات الفرنسية في 28 جويلية 1833من الدخول إليهاوعرفت قيام مقاومة شديدة[4] خاصة في يوم 31 جويلية 1833 [5]، لتصبح بذلك مستغانم قاعدة لتوجيه العمليات العسكرية بالمنطقة .

هذا وقد قسم الاستعمارالفرنسي عمالة وهران إلى خمس دوائر وهي وهران، سيدي بلعباس، تلمسان، معسكر ومستغانم. لتبدأ فيما بعد بالاهتمام بالمدن كل حسب أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية.كما قسمت كل دائرة إلى مجموعة من البلديات، وتم اعتماد هذا التقسيم من أجل إقامة وحدات إدارية منظمة و محددة جغرافيا لتسهيل إدارتها وتسييرها، وتبلغ مساحة دائرة مستغانم 11125كلم^2 و285 من مساحة القطاع الوهراني المقدرة بـ112000كلم^2، و قسمت دائرة مستغانم حسب إحصائيات 1884 إلى 16 بلدية كاملة الصلاحيات[6] وست بلديات مختلطة.وحسب مرسوم 2 جويلية 1849 أصبحت تضم 20 بلدية كاملة الصلاحيات وسبع بلديات مختلطة[7] وتمثلت البلديات كاملة الصلاحيات في: أبو قير –عين سيدي الشريف–بوديناز (Belle côte) – سور (Bellevue) – بلاد الطواهرية– البوسكي–بوقيراط– واد رهيو (Inkermann) – يلل –مزغران– الرحوية (Montgolfier) مستغانم - عين النويسي (Noisy Les Bains) – مليكة (Palat) – صيادة (Pélissier) – سيدي بلعطار (Pont Du Cheliff) – غليزان – حاسي ماماش (Rivoli) –جديوية (Saint-Aimée) –ستيدية– تيارت– خير الدين (Tounin)أما البلديات المختلطةفكانت عمي موسى

1-Ibid., p 14.
2-D.A.W.O, cote B 368, la vie administrative de l'Algérie.
3- ibid.
4- Priou et Bloch, op.cit, p 211.
5- PélissierE., Annales Algériennes, tome deuxième, Paris, Anselin et Gautier –Laguionie, Marseille chez Camoin Libraire, Alger, chez Philippe Libraire, 1836, pp 151.
3-البلديات كاملة الصلاحيات بها أغلبية أوربية و أقلية مسلمة، و سنتوسع فيها أكثر لاحقا.
7- بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية في عمالة وهران (1870 – 1939)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، 2012 - 2013، ص 406.

– كاسان– المينا– سيدي امحمد بن علي (Renault) – تيارت– زمورة. وقد صدر هذا القرار بتاريخ 8 ديسمبر 1919[1] ، وسنحاول تقديم نبذة تاريخية مقتضبة عن كل بلدية قبل التطرق إلى تطورات الأوضاع العامة لمستغانم و أحوازها بدءا ببلدية **أبو قير** واسمها الحالي ماسرة، هي مستعمرة زراعية تأسست سنة 1848[2] ، و هي بلدية كاملة الصلاحيات، وحسب مرسوم 31 ديسمبر 1856 فقد كانت تضم الغرابة، جزء من دوار[3] الهشم داروغالفواقة،أما**عين سيدي الشريف** فهي بلدية كاملة الصلاحيات، وحسب مرسوم 5 أوت 1885 كانت تضم عين سيدي الشريف، الحساينية وجزء من دوار الدرادب[4].

عين تادلس: بلدية كاملة الصلاحيات، تأسست سنة 1848و حسب مرسوم 5 أوت 1885 فقد كانت تركيبتها السكانية تضم عين تادلس،جداوة (جزء من دوار)،شرفة الحمادية(جزء من دوار)،غوفيرات البحري (جزء من دوار)[5]وفي سنة 1926 بلغ عدد سكان عين تادلس 3240 منهم 916 أوربي و 2324 أهلي[6].

بودينار (Belle côte): كانت تسمى عين بودينار، وقد تكون سميت هكذا نسبة إلى قمة موجودة بالمنطقة، وحسب إحصائيات 1897، فقد أصبحت بودينار (تبعا للمرسوم العمالي ل 27 أكتوبر والذي تم توثيقه بمرسوم) تضم بودينار،جداوة(جزء من دوار)،شرفة الحمادية(جزء من دوار) وغوفيرات البحري (جزء من دوار)[7].

صور (Bellevue): بلدية كاملة الصلاحيات، تأسست بموجب مرسوم الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 19 سبتمبر 1848[8] وحسب جريدة صدى وهران فقد تم تأسيسها سنة 1851[9] والأرجح أنها أسست سنة 1884 كما هو الحال بالنسبة لعدد من المستعمرات على إثر فتح فرنسا لباب الهجرة نحو الجزائر، أسست على منطقة مساحتها 1747 هكتار،

1-D.A.W.O, cote BP 179, Bulletin de quinzaine 1917 – 1929, N 31 – 51, à Messieurs les sous-préfets, Maires et Administrateurs.
2- Echo(L) d'Oran, N°du 02 novembre 1952.
3-علما أن الدوار يمثل تجمع عدد من العائلات التي لها نفس الأصل و العادات ، تضم أحيانا ما بين ثمان الى عشر خيام و تكون متنقلة أحيانا ، يمكن العودة الى الملاحق رقم 1-2-3
4-Gallica.bnf, Cambon.J, op. cit, p82.
5-Ibid.
6-D.A.W.O, Echo(L') d'Oran, N° du 3 avril 1926.
7-Gallica.bnf, Cambon.J, op.cit, p82.
8-Wikipedia, l'Encyclopédie libre, 17 / 10 / 2015.
9- Echo(L') d'Oran, N° du 02 novembre 1952.

كانت تحمل اسم "سور الميتو" أو "سور الموتى"Rempart desmassacres" ، ليغير اسمها فيما بعد إلىBellevue وحسب الجدول العام لبلديات الجزائر تبعا لإحصاء 1 جانفي 1897 فإنها أصبحت حسب مرسوم 25 مارس 1874 تضم أولاد سيدي يوسف جزء من دوار – شلافة جزء من دوار – مزيلة جزء من دوار[1].

بلاد الطواهرية(BladTouaria): بلدية كاملة الصلاحيات تأسست سنة 1849، لم يستقر بها الكولون إلا فيما بين سنتي (1581–1852) لأنهم واجهوا بها عدة صعوبات، لتنتشر فيها فيما بعد زراعة الكروم [2]،أما**البوسكي** (الحجاج حاليا)فمن المرجح أنها سميت نسبة إلى المارشال الفرنسي فرانسوا بوسكي (1810-1861) الذي كان قد عين نقيب بالجزائر سنة 1839 حيث وجه إلى سيدي لخضر و ابتداء من 1848 عين قائدا لمقاطعات وهران، مستغانم وسطيف[3]وكان الجنرال الفرنسي ألفرد شانزيAlfred Chanzy(1823–1883) الذي حضر عملية استسلام الأمير عبد القادر والتحق بمصالح المكاتب العربية بتلمسان ثم وهران قد ذكر في وثائقه الشخصية أن هذه البلدية كانت قبلة لتجمع سكان المنطقة الذين يستعدون لأداء فريضة الحج حيث يجتمع هؤلاء كل سنة عند عين تسمى باسم عين الحجاج[4] .

بوقيراط: هي بلدية كاملة الصلاحيات[5]، لازالت تحمل نفس الاسم الذي توجد حوله روايتان، الأولى أنها سميت نسبة إلى رجل كان يضع قراط أو يبيع الذهب بالقراط، والقراط هو وزن من الذهب. غير أنها رواية ضعيفة والأرجح أنها سميت نسبة إلى ولي صالح زار المنطقة ومكث بها، كان يسمى "سيدي بوليغرات" وله "حويطة" لازالت موجودة على حافة الطريق الرابط بين بوقيراط والسوافليةأما تأسيس البلدية فيعود الى مرسوم بتاريخ 16 أبريل 1862 أصدره الإمبراطور الفرنسي نابوليون الذي قرر تأسيس هذا المركز الموجود بسهل بوقيراط، بالقرب من فندق كان قد أسس على الطريق بين غليزان و مستغانم. كانت هذه البلدية في البداية تابعة لغليزان، وفي 1864 أصبحت بلدية مستقلة عنها، كانت مقسمة

1-Gallica.bnf, Cambon.J, op cit, p82.
2- Echo (L') d'Oran, op.cit.
3-Wikipedia, l'Encyclopédie libre, 17 / 10 / 2015.
4-Archives Nationales(France), cote 270 AP/1/A Chanzy Etat de service, journaux et Agendas, (1839 – 1882).
5-Gallica.bnf, J.Cambon, op cit, p82.

إلى عرشين: عرش أولاد بوعبسة وعرش أولاد شافع. أما إحصائيات 1 جانفي 1897 فقدأصبحتبوقيراط، تضم عين مدراق وقرية.

فرناكة: ظهر اسم فرناك بالمجلة الأفريقية، عدد 1911، وهو اسم لملك بربري، سكنها المورسكيون الذين فرّوا من الأندلس، وكانت تعرف أيضا باسم فم البحر. تأسس هذا المركز الاستعماري سنة1888 وتم اعمارها من سكان الألزاس واللورين ثم من سكان ستيدية وعين النويسي[1]، علما أنها تحولت إلى بلدية بعد صدور مرسوم15 فبراير 1925.

و كانت**يلل** بلدية مختلطة تأسست بموجب قرار4 جوان 1859، بسهل يلل على الطريق بين غليزان ومستغانم، يعود اسمها إلى واديلل (بني شقران) حيث ينشأ هذاالأخير عند تقاطع واد القلعة و مسراتة[2].الى جانب**عين كرمان(Inkermann)** و هي بلدية كاملة الصلاحيات[3] سميت نسبة إلى معركة عين كرمان التي وقعت يوم 5 نوفمبر 1854 في حروب القرم[4] بين القوات الفرنسية البريطانية والقوات الروسية، شارك فيها الجنرال بوسكي وكان له دور حاسم[5].أما تسمية واد رهيو فمعناها واد الأشباح، وفيما يتعلق بسكانها بسكانها فتبعالمرسوم6 يناير 1891، تكونت من عين كرمان البلدية إلى جانب جزء من دوار عبد القوي، جزء من دوار مرجة القرقار، مزارع، جزء من دوار توارس، جزء من دوار واريزان ويتبع سكانها الزاوية الشاذلية و زاوية سيدي عدة بتيارت إلى جانب تأثير الزاوية البوعبدلية[6].

و فيما يخص **مزغران**فهي مركز استعماري تم إنشاؤه سنة 1846[7] في أراضيها التي هجرها أهلها سنة 1835[8] وذلك حتما نتيجة التوافد الكبير للقوات الفرنسية بها ،أما أصل التسمية فهي كلمة أمازيغية معناها "المازقران" أي المياه المتدفقة، كما وقعت بها حادثة هامة تمثلت في مقتل الكونت دالكوداتCompte d'Alcaudéteسنة 1858 بعد عدة

1-Wikipedia, l'Encyclopédie libre, 17 / 10 / 2015.

2-Internet, mina-medical.e-monsite.com/pages/yellel-ex-i-hillil, 17 /10/2015.

3-Gallica.bnf, Cambon, op cit, p82ibid.

4- حروب القرم (1853– 1856): وقعت بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية، دخلت فبها فرنسا، بريطانيا، و تونس و مصر إلى جانب الدولة العثمانية.

5-Wikipédia, l'Encyclopédie libre, 17 / 10 / 2015.

6 -A.N.O.M, cote5I156, Département d'Oran, Arrondissement de Mostaganem, fiche signalétique de la commune de plein exercice d'Inkermann, N 141, 05/02/1943.

7- Clamageron.J.J, op.cit, p 390.

8- Echo(L') d'Oran, op.cit.

محاولات قام بها لاحتلال مستغانم حيث قتل على يد الموركسيين الذين لجأوا الى سواحل شمال المغرب بعد طردهم من اسبانيا، أصبحت بلدية مزغران تبعا لقرار عمالي صدر بتاريخ 6 جويلية 1869 تم توثيقه بمرسوم تتكون من مزغران البلدية إلى جانب سلامندر (قرية) وأوريعة (قرية).

عين النويسي (**Noisy les Bains**): يعود اسمها إلى عين ماء لها دور في غنى المنطقة[1]، أو هي تعني العين المعجزة[2] تأسست سنة 1848[3].أما اسم البلدية فغيّر إلى Noisy إلىNoisy Les Bains تبعا لمرسوم 23 أوت 1886، وحسب إحصائيات 1897 فقد تكونت عين النويسي من عين النويسي، أولاد حمدان –جزء من دوار غرابة–درادب جزء من دوار- بني يحي جزء من دوار – اهل الحسيان جزء من دوار.

ميلاكو(**Palat**):تحولت إلى بلدية تبعا لمرسوم 25 أبريل 1912 وهي تابعة لتيارت، و كانت**صيادة** (**Pélissier**) بلدية كاملة الصلاحيات سميت كذلك نسبة إلى الجنرال الفرنسي بيليسييAimable Pélissier (1794–1864) الذي ارتكب مجازر الظهرة بالجزائر، وقبل هذا الاسم كانت المنطقة تعرف باسم Les Libérés militaires وبعد الاستقلال أصبحت البلدية تحمل اسم "صيادة"[4]. ضمت هذه المدينة حسب الجداول الإحصائية لسنة 1884جزء 1884جزء من الهشم والدرادب. وكانت **سيدي بلعطار** **Pont Du Cheliff** بلدية كاملة الصلاحيات مستعمرة زراعية تأسست بموجب مرسوم الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 19 سبتمبر 1848 وسميت Pont Du Cheliff على مساحة قدرها 1889 هكتار وبعد الاستقلال أصبح اسمها سيدي بلعطار.

حاسي ماماش (**RIVOLI**): بلدية كاملة الصلاحيات ومستعمرة زراعية تأسست بموجب مرسوم الجمعية الوطنية بتاريخ 19 سبتمبر 1848 تبعد بـ8 كلم عن مستغانم[5]كان اسمها حاسي مشمش ، كتب عنها السيد لابي دوجاردان Labbé Dejardinأحدأبناء الكولون الذين جاءوا إلى الجزائر في المراحل الأولى.

1-Priou et Bloch, op cit, p 228.
2-www.Encyclopedie-afn.org, Encyclopédie de l'Afrique du Nord (1830-1962),
3-Echo(L') d'Oran,op.cit.
4-www.https://fr.wikipedia.org,wikipedia l'encyclopédie libre, 18/10/2015.
5-Gallica.bnf bibliothèque nationale de France, Dictionnaire de la législation Algérienne, p 670.

جديوية(Saint-Aimée):كان اسمها في العهد الروماني Cadaum-Costra وسميت جديوية نسبة إلى واد جديوية الذي ينبع من أولاد يعيش، دخل الاستعمار الفرنسي إليها سنة 1873 وأطلق عليها إسم Saint-Aimée[1] نسبة إلى سانت امي داسيز Saint-Aimée d'assise وهي متدينة مسيحية وابنة أخت القديسة كلار داسيزClaire d'assise[2] . وجديوية بلدية مختلطة وحسب بطاقة معلومات بتاريخ 04 فبراير1943 حول سانت امي فإنها مركز كولونيالي لسهل شلف و ينتشر بها أتباع الطريقة الشاذلية و أتباع الشيخ غلام الله الذي سنتطرق إليه لاحقا[3].أما بلدية **خير الدين** **(Tounin)**فهيمستعمرة عسكرية أسست سنة 1851وبلدية كاملة الصلاحيات ضمت طبقا لمرسوم عمالي صدر بتاريخ 22 سبتمبر 1870 الهشم داروغ–تحاتة– جزء من دوار، وتكونت من خير الدين،الهشم داروغ–تحاتة– جزء من دوار.

الرحوية **(Montgolfier)**:بلدية كاملة الصلاحيات منذ 23 جوان1914، تأسست سنة 1905 وعلى بعد 1500 متر عن برج الرحوية توجد سلسلة من السكنات بنفس مكان تموقع هذا المركز الاستعماري الرسمي الذي أعطته الحكومة إسم Montgolfier نسبة إلىالإخوة مونقولفيي[4] جوزيف (1740–1810) وإيتيان (1745 – 1799) و هما مخترعان فرنسيان قاما بصناعة المناطيد بالهواء الساخن والتي بفضلها تم تحقيق أول طيران للإنسان[5] . وشكلت **زمورة** أيضا مركز استعماري أسس سنة 1854، بها بلدية مختلطة وأخرى كاملة الصلاحيات.أما **ستيدية** **(Georges Clemenceau)** فهي مركز استعماري تأسس سنة 1846[6] بموجب مرسوم 28جانفي1930 أصبحت تحمل إسم جورج كليمونصو نسبة الى رئيس وزراء فرنسي (1841 – 1929)، يعبرها خط غرينتش الدولي[7]. أما التسمية فهي نسبة الى منبع ماء و هو عين ستيدية.

1-http://ar.wikipedia.org/wikipedia.org/wiki/جديوية, Wikipédia l'encyclopédielibre ,18/10/2015.
2-www.journaldesfemmes.com/prénoms/prénom/8286/Aimée/18/10/2015.
3-A.N.O.M, cote 5I156, N 135, Arrondissement de Mostaganem, Saint-Aimée.
4-D.A.W.O,cote A1442/5,Colonisation Algérienne, notice concernant le village de Montgolfier 1.
5-https://fr.wikipedia.org/wiki/freres-Mongolfier, 24 / 10 / 2015.
6- Clamageron.J.J, op.cit, p 390.
7-https://fr.wikipedia.org/wiki/stidia,18/10/2015.

غليزان: هي بلدية كاملة الصلاحيات، يعود اسمها إلى كلمة أمازيغية تنقسم إلى إغيل–إزان و تعني الهضبة الحارة أو الربوة المحترقة [1]، بينما سميت **الدحموني (Trumelet)** نسبة إلى كورنايترومليCorneilleTrumelet(1817–1892) أحد ضباط فرنسا بالجزائر، كان عضو بالجمعية التاريخية الجزائرية وكتب عدة مؤلفات حول التاريخ العسكري لفرنسا بالجزائر [2]،وهذه البلدية تأسست سنة 1892[3]، وتحولت بموجب قرار 25 جوان 1921 الى بلدية كاملة الصلاحيات و منفصلة عن بلدية تيارت المختلطة [4].الى جانب جانب **زمورة** وهيمركز إستعماري أسس سنة 1854،تعتبرمقر لبلدية مختلطة وبلدية كاملة الصلاحيات، وزمورة البلدية كاملة الصلاحيات تمثلمركز استعماري أسس سنة 1854.

أما البلديات المختلطة فهي **عمي موسى** التي تأسست بموجب مرسوم الجمعية الوطنية بتاريخ 1848/09/19، وهي بلدية مركز تضم عدة دواوير و أعراش، حسب إحصائيات 1943 كانت تضم 22 دوار (روراوة، نداسم، شيكالة، تغرماتين، أولاد يعيش، ملاب،ودان مريوة، أولاد بوسكين، أولاد العباس، أولاد علي، أولاد دفلتن، أولاد الماجور، أولاد اسمار، التوارس، أولاد صابر، مكناسة، أولاد بورياح، مكمن، أولاد بختة، أولاد بركات)، وجدت بها ثلاثة مراكز إستيطانية هي عمي موسى، العالم وGuillaumet. انتشرت بها الزاوية الطيبية بحوالي 2500 مريد بقيادة المقدم سي مرابط مولاي عبد الله الذي كان يتمتع بنفوذ كبير داخلها وكان عدد أتباع الطريقة الدرقاوية حوالي 200، الرحمانية 100 تابع، أمابلدية **سيدي علي (Cassaigne)** فهي مركز استعماري تأسس سنة 1873[5].

وفي سنة 1869 أطلقت عليها الإدارةالاستعمارية إسم كاساني نسبة إلى ضابط فرنسي (1817-1855) كان قد ساعد بيليسيي في جريمة أولاد رياح سنة 1845، وفيما يخص**بلدية مينا Clinchant والقلعة** التيترتبط جغرافيا نحو الشرق بحوض شلف ونحو الغرب بحوض الهبرة وفي الجنوب بني شقران وشمالا هضبة مستغانم.فقد أنشئ مركز

1-www.bac35.com/t6442-topic,internet,19/10/2015.
2-https://frwikipedia.org/wiki/corneille-trumelet , 19/10/2015.
3 -Encyclopedie-afn.org/Historique-Trumelet-ville, 19/10/2015.
4-Gallica.bnf bibliothèque nationale de France, TH.Steeg, expose de la situation générale de l’Algérie en 1922, Alger, Imprimerie Administrative Victor Heintz, p 3.
5-https://fr.wikipedia.org/wiki/cassaigne.

كلانشانالاستعماري بمقر بلدية مينا سنة 1878 [1]، بها 26 دوار هي أولاد بن علي، شلافة، أولاد شافع، أولاد حيسفا، أولاد داني، دوار فليتة، مينا، بلعسل، أولاد عدي، كيايبة، قربوسة، حساينية، أولاد بوعبسة ، عين القطار، أولاد سيدي يوسف، سيدي سعادة، الغمري، أولاد سيدي إبراهيم.هذا وانتشرت ببلدية مينا المختلطة عدة زوايا منها الزاوية السنوسية بقيادة الشيخ عبد القادر بن تكوك قائد زاوية أولاد شافع والذي كان له تأثير كبير على السكان،الزاوية القادرية بقيادة الشيخ قدور بلحول بأولاد الخير، بلغ عدد مريديها حوالي 500، الزاوية العليوية متفرقة وعدد مريديها قليل،الزاوية الزيانية متفرقة وقليلة الانتشار بالقلعة، مقدمها خلوة أحمد ولد بوزيان، أما العائلات الكبيرة بها فنجد إلى جانب عائلتي ابن تكوك وبلّحولعائلة لطرش الذي كان منافس للشيخ عبد القادر بن تكوك، عائلة قايد عمر من الفليتة، عائلة لواليش من القلعة وعائلة عباسة[2] وسيكون لكل من عائلتي عباسة، لطرش والشيخ ابن تكوك دورا هاما في تطورات الأوضاع داخل مستغانم وهو ما سنشهده خلال صفحات هذا العمل، أما بلدية **جبل الناضور** فكانت تابعة لتيارت أفلو، وتبعا لمرسوم 16 ديسمبر 1905 انقسمت إلى بلدية جبل الناضور وبلدية أفلو الأهلية ثم المختلطةإلى جانب بلدية **سيدي محمد بن علي Renault** التي يوجد بها ضريح العلامة سيدي محمد بن علي، تأسست سنة 1874 و في 16 جويلية 1883 تأسست بها بلدية مختلطة[3]. أما أصل التسمية فكان تخليدا لأحد الجنرالات الفرنسيين وهو رونو بيير هيبوليت (Renault Pierre Hippolyte Publius (1807-1870) الذي كان قد ترأس قوة عسكرية توجهت إلى الجزائر وساهم في الحملات التي وجهت ضد جيجل، بجاية، المدية. وأدى مهامه بالجزائر فيما بين (1839-1848)[4] وعلى بعد 6 كلم جنوب رونو نجد المدينة القديمة مازونة. وتعتبر رونو بلدية مركز لبلدية مختلطة تحمل نفس الاسم وتضم بلدية رونو ومركزين استعماريين آخرين هما واريزان الواقعة على بعد 17 كلم من رونو والحمادنة على بعد 45 كلم عنها. أما فيما يخص الزوايا فوجدت بها الزاوية الدرقاوية– الشاذلية

1-A.N.O.M, cote Oran E156, Clinchant, C.M de la Mina, Centre d'Etudes et d'Information (C.I.E), Oran, 22/09/1942, N 518.
2-A.N.O.M, cote Oran E156, Département d'Oran, Arrondissement de Mostaganem, fiche signalétique de la commune mixte de La Mina, Clinchant, N 178, Oran 11/02/1943.
3-https://ar.wikipedia.org/wiki/سيدي-أمحمد-بن-علي , 19/10/2015.
4-A.N.O.M,cote Oran E156, Monographie de la commune mixte de Renault, département d'Oran, sans date.

(150 مريد) وتوجد لها زاوية بمديونة، الزاوية الرحمانية بـ50 مريد،ووجد بمازونة50 مريد من الزاوية الطيبية الزاوية التجانية 25 مريد وكان مقدمها هو هني ولد بوراس، الزاوية السنوسية 20 مريد والمقدم هو هني ولد محمد إلى جانب وجود بعض المريدين من الزاوية القادرية ، العيساوية و العليوية .إلى جانب بلدية **مشرع الصفا (Prévost-Paradol)**التي تقع على بعد 28 كلم غرب تيارت، أصبحت بلدية كاملة الصلاحيات منذ 28 ديسمبر 1928،وكانت تتكون من ثلاث تجمعات سكانية وهي قرية زراعية و بلدية مركز، تقع على بعد 2 كلم جنوب المحطة، بها حوالي 200 ساكن، القرية الصناعية – المحطة الى جانب مزارع كبرى موجودة شمال المنطقة و تصل إلى القرية الصناعية – المحطة ،و كان اسمها نسبة إلى أحد صحفيي القرن الثامن عشر 18م والذي أرشدهم إلى موقع المنطقة وهو Lucien-Anatol Prévost –Paradol(1829- 1870) فرنسي من أصول يهودية، إنتحر بعد اندلاع الحرب الفرنسية البروسية[1].وبالنسبة **لتيارت**فقد كانت تسمى قديما تيهرت "اللبؤة"، بناها عبد الرحمن بن رستم مؤسس الدولة الرستمية، وحسب إحصائيات 30 سبتمبر 1884 فقد كانت بلدية مختلطة و بلدية مركز، يقيم بهاالمتصرف الإداري وتضم عدة دواوير.

أما **زمورة المختلطة** فكانت مركز استعماري تأسس سنة 1854، ومنذ 1868 تحولت إلى بلدية مختلطة و تشمل تاعسالت،يازرو، أولاد بركات، بني يسعد، شوالة، أولاد سيدي لزرق، أولاد خلوق، أولاد جمعة، أولاد الحامول، دار بني عبد زيد،شعبة الديس، قيرسGuires، بني لومة، الرحوية، الحرارتسة، بني عودة، عناترة، عمامرة[2]. وتشمل زمورة أربعة مراكز استعمارية وهي:فيري Ferryالمعروفة حاليا بواد الجمعة[3] وهي مركز استعماري أسس سنة 1877، يميل سكانها إلى الزاوية الشاذلية والشيخ غلام الله و الشيخ البوعبدلي[4]ومركز معروف حاليا بواد السلام[5] تأسس سنة 1915[6]إلى جانب مركز كناندةو هو مركز استعماري تابع لزمورة المختلطة، تأسس سنة1879 ومركز منداس الذي تأسس

1-https://fr.wikipedia.org/wiki/Lucien-anatole-prevost-paradol, 27/10/2105.
2-A.N.O.M,cote Oran E156, C.I.E, Zemmora, N 523, Oran 23/09/1942.
3-D.A.W.O, Journal officiel de la république Algérienne, Décret N 65246, du 30 / 09/ 1965, p 1093.
4-A.N.O.M, cote 5I156, Ferry, fiche signalétique, sans date.
5-J.O.R.A, p 1093.
6- Echo(L') d'Oran , op. cit .

سنة 1871 وهو يضم جزء من دوار رافع[1]وكبقية المناطق الجزائرية انتشرت به عددمن الزوايا مثل الزاوية الرحمانية والزاوية الدرقاوية: التي بلغ عدد مريديها حوالي550، على رأسها بوزيان محمد الذي كان يسكن بوهران،الزاوية القادرية والزاوية الطيبية .

هذا بالنسبة للتقسيم الإداري للجزائر أثناء الاستعمارالفرنسي، وفيما يلي سنحاول إعطاء نبذة عن تمثيل الجزائريين الذين كانت تعرفهم فرنسا بالأهالي(Les indigenes) في مختلف المجالس والمحلية خاصة قبل سنة 1919، فكلمة الأهلي من الناحية القانونية تعني وضع الجزائري ومكانته من المواطنة من حيث الاستحقاق أو عدمه لجملة من الحقوق والواجبات المرتبطة بها، هذا الوضع الذي كانت بدايات نشأته قانون السناتوس كونسولت الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865 والذي تجعل مواده من المسلم موضوعا "Sujet" منقوص الخصائص الإنسانية ولا يستفيد من الحقوق والحريات المكفولة للمواطن والإنسان عامة والتي تضمنها مجموعة من الدساتير الفرنسية وثورتها، أما الأنديجان فتعني في قاموس الخطاب الكولونيالي ذلك الجنس الحقير من السكان الأصليين من عرب وأمازيغ الذين يجمعهم الإسلام وغير القابلين للتمدن والتثقيف[2].

وكان الكولون الذين زاد عددهم بعد 1871 نتيجة نقل سكان الأزاس واللورين وحصول الأجانب المقيمين بالجزائر على الجنسية الفرنسية بشكل آلي وفق قرار1889، يواصلون مطالبتهم بحريات أكثر و بالحكم الذاتي بالجزائر، وبالفعل فقد تحققت أحلامهم بقرارات 1898 التي أعطت للحاكم العام كل السلطات فيما يتعلق بالقضايا العسكرية والمدنية باستثناء ما يتعلق بالعدل والتربية وأصبح مساعدا بمجلس إستشاري (مجلس الحكومة الأعلى) وبنواب ماليين مكونين من جزائريين مسلمين معروفين بولائهم لفرنسا ومن فرنسيين منتخبين لمعالجة المشاكل المالية لتتبع هذه الإجراءات بصدور قرار19 ديسمبر1900 الذي أنشأ الحكم الذاتي المالي للجزائر[3]، وعملت فرنسا على توفير شروط الاستقرار للمستوطنين الذين أصبحوا يحتكرون الوظائف السياسية والإدارية فيما أبعد

1-D.A.W.O,J.O.R.A, p 1093.

2- عروس الزبير ،"التنظيمات الجمعوية في الجزائر، الواقع و الآفاق، محاولة في المفهوم و الوظيفة"، الحركة الجمعوية في الجزائر ، دفاتر مركز البحث في الأنتروبولوجيا الأجتماعية و الثقافية ، البرنامج الوطني للبحث، السكان و المجتمع، رقم 13 ، 2005 ، ص ص 32-33.

3- سعد الله أبو القاسم ، المرجع السابق، ص 34.

الجزائريون وهمشوا في وطنهم وحرموا من التمتع بالحقوق التي تنص عليها القوانين الفرنسية [1].

ولقد تخوفت الأوساط الفرنسية من قضية منح الجزائريين حق المشاركة في الحياة السياسية ومما عرفته الجزائر من تحركات في وسط المجتمع الذي بدا وأنه يدرك ما يدور حوله وكانت الجزائر قد عرفت فيما بين (1870-1895)هدوء نسبيا على إثر تعيين حاكم عام مدني عليها و شهدت فترة ما بين (1895-1910) تراجعا لفكرة الإدماج وقام مجلس الشيوخ الفرنسي بإرسال لجنة تحقيق خاصة برئاسة جول فيري[2] توصلت إلى أن الجزائريين يعانون من "فكرة الإدماج"التي قادها الكولون في ظل النظام المدني [3]،لهذا وجدت اللجنة أن الحل يكمن في إلغاء هذه السياسة ونقل جول فيري مطلب القضاة المسلمين الخاص بحق الأهالي في التمثيل النيابي في المجالس المختلفة[4]. وفيما بين (1910–1919) عادت فرنسا إلى فكرة الإدماج وبرز التيار الديمقراطي بها عقب الحرب العالمية الأولى وجاء باقتراح منح الجزائريين لبعض الحقوق السياسية وعلى رأسها التمثيل النيابي مما أثار الكولون وجعلهم يهددون بالتمرد والعصيان[5]. وكان مرسوم2 سبتمبر 1875 قد سمح للجزائريين بالمشاركة في المداولات والانتماء إلى اللجان[6]بوجود ستة جزائريين مقابل 36 مستشار بلدي، وحدد قانون 1884 البلدي عدم تجاوز عدد الجزائريين ربع المقاعد بينما بلغ عددهم بالمجلس المالي 27 عضو 7 لكل عمالة و6 معينين من الجنوب و17 عضو في المجلس الأعلى للحكومة، بينما حرم الجزائريون من التمثيل النيابي في مجلس النواب والشيوخ[7].

وكان المجلس البلدي يتكون من مستشار فرنسي يتم انتخابه. ويتراوح عدد المستشارين الفرنسيين ما بين 10 إلى36، أما المستشار الأهلي فقد كان يعين تعيينا، وكان

1- بليل محمد ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881–1914، القطاع الوهراني أنموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 2006، جامعة وهران، ص 167.
2-جول فيري :سياسي ووزير فرنسي ولد بتاريخ 5 أبريل 1832 وتوفي في 17 مارس 1893، يعتبر من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية.
3-بختاوي خديجة ، المرجع السابق، ص 398.
4-A.N.O.M,cote F80, 1683, Situation Générale de l'Algérie.
5-Piquet Victor, les reformes en Algérie et statut des indigènes,ParisLarose , 1919 ,pp 126-127.
6-سعد الله، المرجع السابق، ص 87.
7-بليل محمد ، المرجع السابق، ص 170.

للأهالي الحق في تعيين ممثلين إذ بلغ عددهم مائة شخص و إذا قل العدد عن ذلك فيتم تعيين مستشار واحد فقط على أن لا يتجاوز عدد الممثلين الجزائريين ربع العدد الإجمالي للمجلس البلدي علما أنه نادرا ما قل عدد الجزائريين في العمالة عن 100 شخص[1]، وحسب المادة الرابعة من مرسوم 17 أبريل 1884 فإنه على المستشارين الذين تم انتخابهم من طرف الأهالي المسلمين حضور جلسات المجلس البلدي مثلهم مثل المستشارين المنتخبين من طرف المواطنين الفرنسيين إلا أنه لا يتم تعيين المندوبين في انتخابات مجلس الشيوخ إلا بعد حصولهم على المواطنة الفرنسية[2].

ومن جهة أخرى فقد اهتمت غرفة النواب الفرنسيين بقضية الإصلاحات بالجزائر، ففي سنة 1887 وضع كل من ميشلان Michelin و قوتييGautier أمام غرفة النواب خلال جلسة 16 جوان إقتراح قانون حول المواطنة الفرنسية للمسلمين بالعمالات الجزائرية وفي سنة 1890 إقترح السيد مارتينو Martineau لغرفة النواب يوم 21 جويلية قانون يهدف إلى منح الجنسية الفرنسية لكل المسلمين بالجزائر، وبتاريخ 25 ماي 1893 إفتتح البرلمان نقاش حول تقرير لجنة الجزائر تخص التعديلات الواجب وضعها في التشريعات والتنظيم للمصالح بالجزائرواستؤنفت النقاشات في جانفي1894، وبتاريخ 11 ديسمبر1895 إقترح بازيلBazille لغرفة النواب قانون يهدف إلى جعل الأهالي المسلمين الذين ساهموا في الجيش الفرنسي لمدة ثمان سنوات يستفيدون من الجنسية الفرنسية[3].

وفي سنة1897 تقدم كل من Michelin وCluseretباقتراح جديد هدفه منح حقوق المواطنة الفرنسية للأهالي المسلمين بالعمالات الجزائرية، وفي 1899 استمعت غرفة النواب لخطابات النائب ألبان روزي Albin Rozet، كما إقترح الثلاثي ألبان روزي وMillevoy وDoizy منح المواطنة للمجندين الجزائريين بعد اجتياز امتحان بسيط وتقديم تصريح يتضمن شهادة السوابق العدلية ووثيقة تبثث عدم تعدد الزوجات بالنسبة لطالب الجنسية ، وجاء لاغروسيليارLagrosilliere باقتراح عام تضمن منح الحقوق المدنية

1-بختاوي خديجة ، المرجع السابق، ص408.
2-ثنيو نور الدين ، المرجع السابق ، ص 37.
3-Viard Paul Emile, Les droits politiques des indigènes d'Algérie, V1, Librairie du recueil Sirey, Paris, 1937,p5.
1937,p5.

والسياسية للمجندين من كل المستعمرات والمحميات ولكل شخص يحسن القراءة والكتابة بالفرنسية. كما أخذ بول بلوسنPaul Blusen بفكرة روزي غير أنه اقترح ثلاث سنوات خدمة عسكرية ومعرفة اللغة الفرنسية بينما رأى ايونتري بوسندEontreyBousend ضرورة توفير ثلاثة شروط أساسية للحصول على الجنسية وهي: خمس سنوات خدمة، البقاء في نفس المنصب لمدة 15 سنة مع تقديم الدليل على ولائهم لفرنسا ومعرفة اللغة الفرنسية، أن لا يكون قد تعرض لأية عقوبة قانونية أما الفئة التي تريد الجنسية الفرنسية مع الإبقاء على الأحوال الشخصية فقد خصصت لها بعض الامتيازات منها إلغاء القوانين الخاصة بالأهالي وإعطائهم صفة ناخب أهلي[1]. وفي سنة 1912 ظهرت إصلاحات وسّعت من القاعدة الانتخابية للجزائريين ليتبع بإصلاح 1914 الذي زاد من عدد المصوتين الأهالي[2].

وتعتبر سنة 1914 حدا فاصلا بين مرحلة سابقة حرم فيها الجزائريون من معظم حقوقهم وأجبروا على الخضوع لسياسة تشريعية صارمة ومرحلة لاحقة تأثرت بالعوامل الخارجية التي تمثلت في إندلاع الحرب العالمية الأولى حيث ستحاول الإدارة الاستعمارية التقرب مؤقتا من الجزائريين وعرض بعض المزايا عليهم وبروز أصوات عديدة تدعو إلى إدماجهم في المؤسسات الفرنسية[3]، وشرعت السلطة الفرنسية في تطبيق مجموعة من الإصلاحات خلال فترة الحرب لتهدئة الوضع المتوتر مع تكثيف عملية تجنيد الشباب الجزائري، رغم أن الجزائريين لطالما طالبوا بالإصلاح فيما بين 1900 و1914 من خلال الوفود الجزائرية و مطالبها حيث طالب الجزائريون بالتمثيل في مختلف المجالس (البلدية، المجلس العام، المجلس الأعلى)[4]. وفي 13 جانفي 1914 أصدرت السلطات الفرنسية قرار ينص على زيادة عضوية الجزائريين في مجالس البلديات ذات الصلاحيات الكاملة على أن لا تتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء كما يشترط على المصوت الجزائري أن يبلغ سنه 25 سنة وأن يكون مقيما ببلديته لمدة سنة على الأقل إضافة إلى شروط أخرى منها: أن يكون

1-Ageron Charles Robert, op. Cit, pp 1190- 1192

2-مهديد ابراهيم ، انتخابات الأهالي ، ص 15.
3-بليل محمد، المرجع السابق، ص ب.
4-المرجع نفسه، ص 232.

موظفا عند الدولة أو متقاعد، أن يكون عضو في الغرفة التجارية أو الزراعية، أن يكون حاملا لشهادة ممنوحة له من طرف فرنسا و حاصل على وسام فرنسي[1].

كما استمع البرلمان والنواب بالجزائر خلال نفس السنة لتقرير أعده السيد بيرنجرBerenger تم باسم اللجنة المكلفة بدراسة اقتراح السيد ارنست موني Ernest Monisوعدد من زملائه الذين كانت لهم مهمة دراسة إمكانية تكوين لجنة تضم18 عضوا منتخبين ومكلفين بدراسة الإصلاحات التي تتطلبها الحالة بالجزائر ومن جهتها أنهت غرفة النواب يوم 9 فبراير 1914 نقاشا حول الجزائر بجدول أعمال يدعو إلى المساواة في الضرائب ،تحسين أوضاع الأهالي والحصول على الحريات المتوافقة مع السيادة الفرنسية[2] وخلال الحرب أيضا ذكّر كل من كليمونصو ولايق رؤساء لجان الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ وغرفة النواب، رؤساء المجلس آنذاك في رسالة بتاريخ 25 نوفمبر1915 بضرورة الإصلاحات[3] ومنها توسيع الهيئة الانتخابية للجزائريين ومنح ضمانات كافية لحرية التعبير،حق الجزائريين في الاستفادة من نظام جديد خاص بالتجنيس لا يتضمن التخلي عن الأحوال الشخصية،وضع قوانين جديدة تحدد وتضمن بفعالية حق الجزائريين في التمثيل النيابي في مختلف الجمعيات المحلية، غير أن هذه الرسالة قد أغضبت المعمرين بسبب مضمونها الذي كان يؤكد على ضرورة الإصلاح، ومنح الجنسية الفرنسية للجزائرييندون التخلي عن الأحوال الشخصية[4]. وفي 20 أبريل 1916 طرح البرلمانيون الفرنسيون قانون جديد خاص بالإصلاحات أخذت خطواته العامة من نص ألبان روزي المتضمن منح الجنسية الفرنسية وفكرة Doizy الخاصة بوضع إنتخابات خاصة بالجزائريين بشكل واسع و بهذا وصل تمثيل الجزائريين إلى الثلث في المجلس الأعلى ومن سبعة إلى خمسة عشر عضوا في المفوضيات المالية وكان للمستشارين نصيب في انتخاب رؤساء الدوائر والممثلون السناتوريون في إنتخاب النواب ويجب أن يتوفر فيهم شرطا أساسيا وهو الجنسية الفرنسية، وهذا لا يعني منح الجنسية بصفة فردية ولكنه مرحلة تمهيدية تجعل الجزائريون

1-سعد الله أبو القاسم ، المرجع السابق، ص ص 297-298.

2-ViardPaul Emile, op.cit, p5.
3-Piquet Victor, op .cit, p p3-4.
4-Ajame M., Le problème Algérien, impression de voyage, Ed Emile Larose, 1913, p 109.

يهتمون بالحياة السياسية المحلية وبهذا يكون لهم تأثير غير مباشر على الانتخابات الفرنسية، وتضمن أيضا اختيار المستشارين الرئيسيين من بين أعوان جزائريين في البلديات كاملة الصلاحيات والأمر نفسه بالنسبة للقياد الذين تم اختيارهم في الجمعيات والدواوير[1].

كما أصدرت الحكومة العامة قانونا لتنظيم الجزائر إداريا يوم 1 أوت 1918 يقتضي إعادة نظام الجماعة في الدواوير بالبلديات كاملة الصلاحيات ومنح المساعدين الجزائريين لقب القياد حيث يحضر هؤلاء إجتماعات الجماعة بأمر من السلطة الفرنسية وهم يعتبرون همزة وصل بين السكان والإدارة الفرنسية ويحصل هؤلاء القياد بعد كل مهمة على مبلغ يتراوح ما بين 1200 إلى 4000 فرنك، أما القياد في البلديات المختلطة فقد ظل تعيينهم يتم من طرف الحاكم العام الذي يحدد لهم مهامهم،غير أنه وبعد دراسة مطوّلة تم حفظ هذا المشروع[2]، وفي سنة 1918 تمكن شارل جونار[3]من إقناع المجلس المالي بالتصويت على لائحة يلغي بها الضريبة العربية وتم إلغاؤها تماما خلال مرسوم 1 نوفمبر 1918[4].

كانت هذه لمحة عن المساعي الفرنسية لإصلاح الوضع بالجزائر في محاولة لمنح الجزائريين بعض الحقوق غير أن الأمر كان لا يزال في مراحله الأولى، فبالنسبة لممثلي البلديات بالجزائر كان يتم تعيين الممثلين الجزائريين، ومنحوا فيما بعد حق الانتخاب بشروط منها إعداد قوائم انتخابية يعتمد عليها في تعيين المستشارين الذين لا يزيد عددهم عن عدد المستشارين الفرنسيين في بعض البلديات[5]، و كان يتم توزيع القوائم الانتخابية حسب البلديات و قسمت بعدها إلى قوائم الفرنسيين وقوائم المسلمين تضم على الترتيب الجزائريين المسلمين والفرنسيين المسلمين، وتشتمل القائمة الانتخابية على معلومات حول اسم الناخب، لقبه، مكان ميلاده، مهنته وعنوانه، أما الجداول التصحيحية فكانت تضم أسماء الأشخاص المشطّبين أو الذين تمت إضافتهم وبالعودة إلى الحقوق الممنوحة للجزائريين فان

1-Ageron Charles Robert , op.cit, p 1195.
2-D.A.W.O, Série I, boite N 4471, notes signalétique des caïds.
3- شارل جونار (1857-1927) دبلوماسي سياسي، عين حاكم عام للجزائر سنة 1900، استقال من المنصب سنة 1901 لأسباب صحية، هو صاحب إصلاحات 1919 و مؤلف كتاب " الوضع العام للجزائر " سنة 1906.
4- تابتي حياة ، الحرب العالمية الأولى (1914-1918)وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 2006، ص 127.
5-خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص408.

مرسوم 23 أوت 1898 سمح بأن يقوم بعملية إنتخاب المستشارين البلديين في البلديات كاملة الصلاحيات وأعضاء اللجان البلدية أي القياد ورؤساء الجماعة وزعماء الخرّوبة في بلاد القبائل[1]،

وهكذا فان مسألة تمثيل الجزائريين من خلال مختلف القوانين المحددة لعددهم وحصر صلاحياتهم ومهامهم تعتبر جد ضعيفة وهي تعكس تمييزا واضحا بين المعمرين الذين يتوفرون على الأغلبية في المجالس المختلفة رغم تشكيلهم الأقلية بينما لا يمثل الجزائريون في هذه المجالس إلا عدد قليل[2]، هذا ما جعلهم يشعرون بالظلم والاهانة وضياع المصالح في ظل افتقادهم للمساواة السياسية وعدم وجود ممثلين حقيقيين لهم في المجالس المختلفة[3] ذلك أنه بالنظر إلى الأرقام فان عمالة وهران التي تضم 76 بلدية كاملة الصلاحيات يمثلها 17709 منتخب فرنسي ينتخبون 1007 مستشار بلدي، وبالمقابل 12300 جزائري مسلم ينتخبون 163 مستشار بلدي فقط[4]. كما أن هذه الإصلاحات قد خصصت القسم الانتخابي لأولئك الذين برهنوا على ولائهم لفرنسا ولكنها لم تعط الحق للجزائريين في إنتخاب رؤساء البلديات علما أن الأعضاء الجزائريون بالمجالس العامة كانوا بصفة مساعدين فقط[5]. غير أن هذه الإصلاحات وعلى ضآلتها فان فكرة الإدماج بها وكما أشرنا إلى ذلك قد أقلقت الكولون مما جعل المجلس الأعلى بالجزائر يطلب تأجيل كل المقترحات الخاصة بالإصلاحات ليتجدد ظهورها بشكل آخر بعد الحرب العالمية الأولى[6].

مع الإشارة إلى أن مكانة النواب الجزائريين في المجالس المحلية لم تكن بالأهمية والقوة التي يعتقدها بعض المتحمسين فقد كانت مشاركتهم شكلية فقط في الاجتماعات دون أن يكون لهم رد فعلي أو أن يدافعوا عن أية نظرية فاقتصرت مهمتهم بشكل عام على الاستماع والتزام الصمت أو إظهار تأييدهم للأغلبية الأوربية عند التصويت[7]. فالقوانين

1-AgeronCharles Robert, op.cit, p 255.

2- بليلمحمد، المرجع السابق، ص 171.

3- سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ج2، ص 87.

4-Ageron Charles Robert , Histoire de l’Algérie Contemporaine, (1830-1879), 7eme Edition, P.U.F., Paris, 1980, t2, p 32.

5-Piquet Victor, op.Cit, pp 108-109.

6- بختاوي خديجة ، المرجع السابق، ص6.

7- بوسعيد سمية ،"الأحزاب الجزائرية و التجربة الانتخابية (1919-1954)" ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية ، جامعة سيدي بلعباس ، العدد 2 جوان 2010 ، منشورات مخبر تاريخ و مجتمع في الحديث و المعاصر، ص .70

الاستثنائية مثلت وسيلة تشريعية لتكريس التفرقة العنصرية وترسيم وجود عنصرين مختلفين في الجزائر عنصر مواطن فرنسي وآخر أهلي جزائري لا يستفيد أبدا من مزايا القانون الفرنسي، وكانت القوانين الفرنسية تزيد في اتساع الفجوة بين العنصرين[1].

هذا و قد لعبت إصلاحات 1919 دورا هاما في توسيع التمثيل النيابي للجزائريين ذلك أنه بعد الحرب العالمية الأولى تم التصويت على قانون جونار سنة 1919 وهو الحاكم العام الذي خلف لوتوLutaud وعيّن من طرف وزير الحرب آنذاك جورج كليمونصو[2]، وكانت هذه الإصلاحات تهدف إلى إمتصاص غضب الجزائريين وإرضاء النخبة التيلطالما طالبت بالحقوق السياسية والاعتراف للجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى بجميلهم. أما مضمون هذا القانون فإن القسم الذي يتناول مرسوم تمثيل الأهالي في الجزائر والخاضعين لأحكام الشخصية الإسلامية الصادر بتاريخ 6 فبراير 1919، تنص المادتين الثانية والعاشرة منه على أن الأهالي الذين لا يرغبون في الحصول على الجنسية الفرنسية لن يمثّلوا في كل المجالس الاستشارية بالجزائر،وتمثلت قرارات الإصلاح في منح حق التصويت في المجالس المحلية لبعض الجزائريين وإعطائهم الامتيازات التي يتمتع بها كل شخص يحمل الجنسية الفرنسية بشروط منها أن يكون سنه 25 سنة، أن يكون أعزب أو متزوج بزوجة واحدة،أن لا يكون قد تعرض لأحكام قضائية، أن يكون مقيما لمدة سنتين في نفس البلدية وأن يحقق أحد هذه الشروط: أن يكون قد خدم في الجيش أو البحرية الفرنسية،حصل على منحة من الدولة أو العمالة أو البلدية أو يتمتع بأجر التقاعد،حصل على شهادة من أحد المدارس الحكومية أو صاحب لقب جامعي أو يحمل شهادة الدراسة الابتدائية،أن يحمل وسام أو ينعم بامتياز فرنسي، حائز على جائزة زراعية أو صناعية في مسابقة فرنسية[3]، أن يكون قد ولد من أب حصل على الجنسية الفرنسية على أن يتعدى سن طالب الجنسية 21 سنة [4].

1-ثنيو نور الدين ، المرجع السابق ،ص 39.

2-Meynier Gilbert, « l'Algérie et les Algériens sous le système colonial ,Approche historico historiographique » , Insaniyat ,Algérie , 1962 , 18eme Année , numéro double , 65 – 66 , juillet – décembre 2014 , p 30 .

3-D.A.W.O, Lois, Décrets et Arrêtés concernant les reformes en Algérie (texte français avec traduction en langue arabe), Gouvernement General de l'Algérie, Alger, Fontana, 1919, p p 13-14.

4-Viard Paul Emil, op .cit, p 17.

والملاحظ على هذه الإصلاحات المتعلقة بالتمثيل النيابي أنها فرضت شروطا وحواجز أمام الجزائريين ومع ذلك فقد كان هناك توسع في قسم الانتخاب الخاص بهم على مستوى القطر الجزائري الذي قفز من 57 ألف ناخب في مارس 1914 الى 90 ألف ناخب سنة 1919 غير أن ذلك لم يكن كافيا بالنظر الى عدد الناخبين الكولون الذي قدر بـ140 ألف. كما أن هذا القانون لم يأت بتغييرات هامة بالنسبة للتمثيل النيابي لدى الجزائريين، وكل إيجابياته تتمثل في كونه وسّع القاعدة الانتخابية لهم وأعطى لممثليهم من النواب حق المشاركة في إنتخاب رؤساء البلدية[1]، حيث كان قد اشترط لهذه المشاركة في قانون 1884 وما قبله الحصول على الجنسية الفرنسية[2]. وذكرت جريدة الإقدام أن هذه الإصلاحات حرمت الجزائريين من التمثيل النيابي داخل المجالس الكبرى مثل المجلس الوطني بفرنسا وجعلت تمثيلهم ينحصر في المجالس البلدية، العمالية والمفوضيات المالية فقط [3]. نشير هنا إلى أن هذه الإصلاحات قد ارتكزت على جانبين بارزين هما حق المواطنة الفرنسية وحق المشاركة في الإنتخابات حيث حوّرتها فرنسا وجعلتها تطبق على فئة محدودة من الجزائريين وحاولت من خلال هذه الفئة تطبيق سياستها المعروفة والمعهودة "فرّق تسد" وجعلت المستفيد الأول من هذه الإصلاحات هم المجندين والموظفين في السلك الدبلوماسي إلى جانب بعض الملاكين وهي فئة تمثل شريحة محدودة جدا في الترتيب الإجتماعي للجزائريين تشارك في الحياة النيابية حسبما تقتضيه المصلحة الفرنسية[4]. وأصبح التمثيل النيابي في الجزائر يعد شاهدا قويا على أساليب العزلة التي طبقتها فرنسا لإبعاد الجزائريين عن مناصب الحكم. ورغم أن هؤلاء ظنوا أنهم سيتحصلون مباشرة على الحقوق الانتخابية الواسعة في الإطار الإسلامي، وبأنهم سيتساوون في الحقوق مع الفرنسيين ويكون بإمكانهم انتخاب النواب إلا أن ذلك لم يكن[5] وفي نفس الوقت تخوف الكولون من هذه الإصلاحات وذكروا بأنهم سيغرقون في ظل تدفق المنتخبين الجدد وبأنه لم يعد هناك داع للإنتخاب لأنهم

1- مهديد ابراهيم ، انتخابات الأهالي، المرجع السابق، ص 18.

2-PiquetVictor , op. cit, p 126.

3- مهديد ابراهيم ، المرجع السابق، ص 19.

4-بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919 وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عمالة وهران (1919-1925)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(2001-2002)، جامعة وهران ص59.

5-Dupont Octave , op. cit , p 83.

سيمتنعون عن التصويت، لذلك حاول شارل جونار التدخل وتوضيح الأمور وذكر في جريدة La DépêcheAlgérienne في عدد 13 أبريل 1919 بأن إصلاحات 4 فبراير 1919 لم تغير الكثير في الواقع وبأنها لم تكن لتمنح الأهالي الجزائريين الجنسية الفرنسية الجماعية كما هو الحال بالنسبة لسنة 1870 وأكد بالنسبة للجنسية بأنه لا يوجد تجنيس يحتفظ فيه الأهالي بالشخصية الإسلامية[1] ومع ذلك فقد أدت هذه الإصلاحات إلى تطور نوعي في التمثيل النيابي بالبلديات كاملة الصلاحيات، ففي عمالة وهران مثلا وصلت نسبة الأعضاء الجزائريين بالمجلس العام إلى 9 مقابل 27 فرنسي و عشرة في باقي العمالات[2].

وتواصلت مشاريع الإصلاح المتعلقة بالتمثيل البرلماني حيث ظهر مشروع سولييSoulier سنة 1924 ثم سنة 1930، مشروع موتي Moutet سنة 1926، مشروع قرنوGuernut سنة 1930، مشروع فيوليت Violette سنة 1931، مشروع قوتليGuttoli سنة 1935، مشروع دوروDuroux سنة 1936، المشروع الحكومي سنة1936، المشروع المضاد لـSaurin سنة 1936، مشروع Taittinger سنة 1936، المشروع المضاد Doriot سنة 1936، واختلفت الرؤى حول هذه الإصلاحات وتم تصنيفها إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول: مشروع فيوليت والمشروع الحكومي، كان يجهل العائق وهو أن الأهالي لا يريدون التخلي عن شخصيتهم، القسم الثاني: بما أن الأهالي يريدون الاحتفاظ بشخصيتهم الإسلامية وبما أنه لا يمكننا إعداد مواطن يتمتع بوضع خاص سنقوم بإنشاء تمثيل خاص بهم وهو يخص مشروع (Moutet, Soulier, Guernut, Soulier, Duroux, Saurin,Doriot, Taitinger)، أما القسم الثالث فيرى في مساعدة الأهلي على التخلي عن الشخصية الإسلامية حيث يحصل كل أهلي متطور على الحقوق الكاملة للمواطنة الفرنسية (مشروع Cuttoli). هكذا و رغم إدراك الجزائريين المبكر لأهمية التمثيل النيابي في مختلف المجالس إلا أن السلطة الفرنسية لطالما أقامت الحواجز المنيعة خوفا من تحولهم الى أغلبية فيها ومع ذلك فان المشاركة الجزائرية في الإنتخابات ستكون تجربة جديدة تميز المرحلة اللاحقة

1-Ibid ., p 84.
2-D.A.W.O, Conseil Général du départementd’Oran, rapport du préfet 1919, p 120.

،ولعل ما صرح به المفوض المالي محمد بن رحال[1] حول أهمية التمثيل الأهلي، أكبر دليل على ذلك حيث قال "من لا تمثيل له لا حماية له"[2]. وما يمكن استخلاصه بالنسبة لهذه الإصلاحات ،أنها وسعت الهيئة الانتخابية الأهلية ;كما أن ممثلي الجزائريين بالبلديات المختلطة الذين كان يتم تعيينهم من طرف الإدارة ،أصبحوا ينتخبون في نفس الظروف التي ينتخب فيها الجزائريون في البلديات كاملة الصلاحيات[3]،كما أنها ستعطي فرصة لهؤلاء لاستعمال صندوقالانتخاب كوسيلة للتعبير ،حيث برهن الجزائريون على أنهم مناورون شجعان في صناديق الانتخاب[4].

وستشهد مستغانم كباقي مدن الغرب الجزائري عدة أحداث سنحاول خلال هذه الدراسة تسليط الضوء عليها مركزين على النشاط النيابي والسياسي خلال فترة ما بين الحربين ليتواصل العمل في مرحلة لاحقة على يد باحثين آخرين ينوروا ما أغفلناه.

1- محمد بن رحال: هو سي محمد بن رحال الندرومي،كان ينتمي إلى الطبقة الغنية المثقفة، كان قايد ومستشار عام ثم مفوض مالي بعمالة وهران تميز بدفاعه عن مصالح وحقوق الجزائريين من تعليم وسياسة وكان دوره بارز في مختلف المجالس.

2-Melia Jean, Le centenaire de la conquête et des reformes indigènes, ligue française en faveur des indigènes musulmans d’Algérie, Paris, p 40.

3-Dupont Octave ,L’Algérie au Centenaire, l’œuvre française de libération, de conquête morale et de l’évolution sociale des indigènes ,Les berbères en France, La représentation parlementaire des indigènes ,préface de M. Pierre Godin, ancien président du conseil municipal de Paris, Bordeaux, imprimerie Cadoret, 1928, p 86.

4- سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص 104

القسـم الأول

التطبيق الإنتخابي لإصلاحات فبراير 1919

الفصـل الأول

عملية إنتخابات الجزائريين فيما بين1919 و 1925

أولا/الظروف الإجتماعية و الإقتصادية

ثانيا/القوى الإنتخابية بمنطقة مستغانم

ثالثا/المشاركة السياسية لدائرة مستغانم قبل 1919

رابعا/التمثيل النيابي في المجالس الإستشارية الثلاثة

أ) **الإنتخابات البلدية بمستغانم و دائرتها**

ب) **إنتخابات الدواوير (نوفمبر 1919– ماي 1920)**

ت) **إنتخابات المجلس العام(1 فبراير 1920)**

ث) **إنتخابات المفوضيات المالية لسنة 1923**

خلاصة الفصل الأول

أولا/ الظروف الإجتماعية والإقتصادية :

أ- الظروف الإجتماعية :

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى التي شارك فيها الجزائريون بأبنائهم كمجندين وبثرواتهم بصفة الجزائر مستعمرة خاضعة، ساد الغلاء أصبحت الأسعار غير ثابتة[1] وخاصة المواد الغذائية الأساسية كالخبز، الدقيق، الحليب والبيض[2] مع انخفاض الأجور التي كانت تتراوح فيما بين سنتي (1920–1935) من4 الى8 فرنكات[3] حتى اضطرت السلطات الفرنسية الى التدخل في دعم أسعار الخبز حيث قرر الحاكم العام تخفيض معدلات الخصم من قيمة تخفيض سعر الخبز والبدء بمراجعة قوائم المستفيدين من وصولات بيع الخبز بأثمان معتدلة[4]، وظلت الوضعية الإجتماعية للجزائريين سيئة في مختلف جوانب الحياة وحتى الإضاءة كانت حكرا على الأحياء ذات الأقلية الأوربية فقد ظل حي تيجديت العربي بمدينة مستغانم مثلا يعاني الإهمال بسب قلة المياه، إنعدام الإضاءة والنظافة[5] وكان سكانه يطالبون بتوفير ذلك وبإنجاز شبكة للمجاري المائية والطرق ليتحقق لهم ذلك حيث تم إيصال الكهرباء بتاريخ 15 نوفمبر1925 بحضور رئيس البلدية والمستشارين البلديين من الجزائريين ووعدوا بإقامة شبكة للمجاري المائية لاحقا[6]وكان المستشار البلدي بمستغانم ابن ابن داني (الذي سنتطرق اليه لاحقا) قد تعرض الى قضية نقص المؤونة لدى مسلمي مستغانم وخاصة فيما يتعلق بالقمح والشعير ومادة السميد وعلاقة ذلك بارتفاع الأسعار خلال جلسة المجلس العام التي تمت بتاريخ 23 أكتوبر 1920[7].

وأصبح المجتمع الجزائري كما كان عليه الحال قبل1914 مقسم الى قسمين وحتى ثلاثة أو أربعة أقسام، فمن جهة نجد اليهود الذين أطلق عليهم إسم الأهالي، الأوربيين الذين قسموا إلى فرنسيين إسبان وإيطاليين إلى جانب اليهود، وتكونت بالجزائر طبقة متوسطة توطدت عبر السنوات وضمت ملاك الأراضي، التجار وأصحاب المؤسسات، الأطباء،

1- Gazette(La) de Mostaganem, Dimanche 6 février 1921, N26.

2- بن حليف مالك، الفكر السياسي عند العلامة عبد الحميد بن باديس، الطبعة الأولى دار طليطلة للنشر، الجزائر، 2010، صص53-54 .

3-D.A.W.O,cote B P 179, bulletin de quinzaine, N 71 – 92, du 31 janvier au 31 décembre 1921, p 8.

4- بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919، المرجع السابق، ص 54.

5-D.A.W.O, Série F, JFE 9774, Mostaganem, 7 Novembre 1920.

6- Echo(L') d'Oran, lundi 16novembre 1925 .

7 -D.A.W.O, Délibérations du C .G, 1920, séance du 23 octobre 1920.

المحامين، المعلمين، المحاربين القدامى والموظفين وبدأت هذه الطبقة تطالب بحقوقها مستندة إلى قانون 1919[1]، ومن أجل التحكم في المجتمع الجزائري وللحد من إندماجه التقليدي فإن المستعمر نفذ أمرين إداريين: أولهما الإقرار بالملكية الفردية للأرض والذي لا يتوافق مع تقليد الترحال الخاص ببعض الجزائريين، أما القرار الثاني فيتعلق بمرسوم كريميو الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 1870 والذي منح 35000 يهودي الجنسية الفرنسية، مما أدى الى إنقسام إجتماعي بين الجزائريين المسلمين واليهود في حين أن هؤلاء كانوا يعتبرون جزءا من المنظومة الاجتماعية الأصلية[2] والملاحظ أن القوانين الفرنسية جعلت من المجتمع الجزائري أكثر معاناة، أكثر تشردا وتشتتا[3]، وفي نفس الوقت انتشرت ظواهر إجتماعية سلبية كالبطالة، السرقة والتسول بسبب تجريد السكان من مصادر رزقهم وخاصة الأراضي الزراعية خاصة وأن حوالي 50% من مجموع السكان فلاحين[4]، وحاول المجلس البلدي لبلدية يلّل خلال اجتماعه الذي تم بتاريخ 22 ديسمبر 1926 في جلسته الأخيرة برئاسة Gros Demange تحسين وضع الأهالي الفقراء حيث تم التصويت على تخصيص قيمة مالية قدرها 1400 فرنك لدعم الأهالي المحتاجين[5]. ومن جهة أخرى فقد انقسم المجتمع الجزائري إلى ثلاثة أقسام هي: الملاكون أصحاب الأراضي والعقارات، الموظفون وعلى رأسهم القياد، العمال الأجراء. وكانت أغلبية سكان الأرياف خماسين ومساكين بلغت نسبتهم سنة 1914حواي 35.85% وأصبح المجتمع كما وصفه فرحات عباس يعاني من الجهل، سوء التغذية الدائمة، أطفال دون مدارس وبدون خبز، أطفال البيوت القصديرية حيث وفيات الأطفال وحيث ينتشر داء السل وحيث لا ينتبه الأوربي لهذا العربي الذي يبحث عن الغذاء في القمامة[6]. وحتى المساعي لتحسين المستوى الصحي كانت

1 - Noushi André, Economie et Société en Algérie des années vingt, Recueil des conférences, l'Etoile Nord-Africaine et le mouvement national algérien, actes du colloque du 27 février au 1er mars 1987, Centre Culturel Algérien, Paris 1988, pp 150-151.

2- حيرش بغداد محمد ، "المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية "، حسن رمعون، الجزائر اليوم، مقاربات حول ممارسة المواطنة، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجياالاجتماعية والثقافية، الذكرى الخمسين للاستقلال الوطني، سوسيوأنثروبولوجيا التاريخ والذاكرة Crasc 2012 ص 31 .

3- Kouidri Mohammed , Colonisation , indépendance et développement humain en Algérie : Quel bilan , Insanyat , Algérie , 1962 , 18eme année , numéro double , 65-66 , juillet – décembre 2014 , p 165.

4- بليلمحمد ، المرجع السابق، ص 191.

5- Echo(L') d'Oran, mardi 28 décembre 1926, N20562.

6-Ferhat Abbas, La nuit coloniale, Guerre et révolution d'Algérie, Paris, Juliard, 1962, p 101.

كانت تعيق نشاط وحركة السكان فعلى إثر انتشار مرض التيفوس طالب الحاكم العام في مراسلة بتاريخ 4 ماي 1920 بضرورة البحث عن الحالات المصابة من خلال مراقبة تنقلات الأهالي ومناطق تمركزهم، غلق المقاهي العربية وكذا الفنادق ومراكز التجمعات[1]، ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى زاد انتشار داء التيفوس فبلغ عدد المصابين به سنة 1919 حوالي 191 حالة، 139 حالة جذري، 122 حمى التيفوئيد، 111 الحمى الإسبانية، 63 حالة دفتيريا، 15 إلتهاب السحايا وكان انتشار التيفوس خاصة ببلدية ندرومة، تيارت، تلاغ، غليزان، سعيدة، سيدي بلعباس وعانى منه العسكريين خاصةفحسب تقرير بتاريخ 30 جانفي 1925 لاحظ المفتش العام للصحة أنه في دفعة 1923، قام القائد العام للفرق العسكرية بوهران بتسريح 5446 شاب مسلم من بين 14642 الذين تقدموا وذلك للأسباب التالية[2] :

المرض	العدد	النسبة المئوية
ضعف النمو الحسي	2673	18.26
Trachomeالرمد الحبيبي	1651	11.27
السل بأنواعه	253	1.72
Syphilis الزهري	368	2.51
Paludisme الملاريا	218	1.48
Rachitismeالكساح	253	1.72
المجموع	5446	37.75

وبدائرة مستغانم وجد مجلس المراقبة للقسم الأهلي لسنة 1926 أن حوالي 30.69% من الرجال تم تسريحهم بسبب ضعف الجسم إلى جانب المقصيين بسبب الهزال، le rachitisme والتعاسة الفيزيولوجية، لترتفع النسبة الى 33.21% كما أن 12.33% من الرجال قد سرّحوا بسبب trachomeالرمد الحبيبي و4.77%بسبب الملاريا paludisme[3].

[1] -D.A.W.O,cote BP179, N 52-70, du 15/01/1920 au 31/12/1920, correspondance du Gouverneur Général au Préfet d'Oran, N 9961, 4 mai 1920, p 101.
[2]-Kouidri Mohammed, op. cit, p 164.
3- Touati Lahouari, op.cit, p 297-298.

ولعل أكبر مثال على تدهور الوضع الصحي للجزائريين بوهران هو استدعاء السلطات العسكرية سنة 1923 لحوالي 14642 شاب جزائري لم تقبل منهم سوى 5446 حيث وجدوا غير مؤهلين صحيا للخدمة العسكرية فمنهم 2673 بسبب ضعف الجسم وانحطاط القوى، 1651 يعانون من أمراض العيون، 253 بداء السل، 368 مصابون بأمراض الزهري، 218 يعانون من حمى البحر المتوسط، 253 بسبب اصابتهم بخلل خلقي كان يسببه الكساحويظهر غالبا بسبب سوء التغذية[1]،ورغم ذلك فقد زاد انتشار الأوبئة التي أدت الى انخفاض نسبة المواليد وارتفاع نسبة الوفيات خاصة في البيوت القصديرية وبين الأطفال حديثي الولادة فقد عانت بلدية عمي موسى مثلا من هذه الظروف السيئة، وبلغ أمد الحياة عند الفرنسيين سنة 1830 حوالي 38 سنة ليعرف ارتفاعا هاما بنهاية القرن 19 م ويعود ذلك الى تأثير الجزائر كمستعمرة غنية بزراعاتها، حيواناتها ومختلف الثروات، وارتفع أمد حياة الأوربيين الذين جاءوا للاستقرار بالجزائر للحصول علىالجنسية الفرنسية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية التي كانت جد سيئة ببلدانهم وذلك بعدما كان أمد الحياة عندهم منخفض وأقل منه عند الفرنسيين وتمتع هؤلاء القادمون الجدد بحقوق المواطنة الفرنسية، ارتفاع أمد الحياة لديهم والأمر نفسه بالنسبة للفرنسيين وبالمقابل فان أمد الحياة عند الجزائريين زاد في الإنخفاض منذ 1830 وتراجع أكثر سنة 1900 بسبب المجاعات والثورات والأوبئة[2] .

كما زاد عدد الفقراء بعمالة وهران ليصل سنة 1926 إلى 25764 شخص ولم تتجاوز نسبة التعليم 31% أي أقل من ثلث إجمالي السكان و اقتصر على الفئات الأهلية الميسورة والمثقفة من أصحاب النفوذ العقاري والتجاري[3] لذلك فخلال زيارة موريس فيوليت الحاكم العام إلى تيارت في 31 أكتوبر 1926، ذكّره أحد الحاضرين وهو السيد سالمة بمشروع إنجاز مدرسة إبتدائية عليا ومعهد بهذه البلدية نظرا لحاجتها لذلك، كما تم التطرق إلى وضع المشفى الأهلي الذي كان بحاجة إلى دعم مالي قدره 20000 فرنك 40-

1-المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر،دار المعارف،مصر،1963، صص 335-336.

2-KouidriMohammed, op. cit, p 164.

3- قنانش محمد ، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات (1929-1939)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، وهران،2006-2007)، ص 12.

فرنسي[1]، مع العلم أنه عند بداية الاحتلال تجاوز عدد الجزائريين المتعلمين عدد الفرنسيين، وفي سنة 1830 بلغت نسبة الأمية بفرنسا حوالي 57% وسنة 1870 تناقص العدد ليصل إلى حوالي النصف (28%) وفي سنة 1889 بلغ عدد الأطفال المتمدرسين الفرنسيين 5/4 أي حوالي 84% وكان الوضع عكس ذلك بالجزائر فبعد التعليم القرآني الإجباري الذي كان منتشرا بالجزائر والذي حرموا منه فيما بعد، بلغت نسبة المتمدرسين الجزائريين2% فقط سنة 1889[2]، ومن جانب آخر فقد حاول المعمر الفرنسي تشويه تاريخ وجغرافية القطر الجزائري فحضر تدريس تاريخه وجغرافيته لأبنائه من قبل معاهد التعليم العربي الحر، بل كان من شروط منح رخصة التعليم للمسمين إستبعاد تدريس تاريخ وجغرافيا الجزائر من منهاج الدراسة وتدريس جغرافية الجزائر لأبنائها على اعتبار أنها جزء لا يتجزأمن فرنسا التي كانت تهدف إلى تكوين جيل همجي يجهل تاريخ وجغرافية بلده الذي هو جزء من كيانه وهويته الوطنية ،ليكون ولائه في النهاية لفرنسا ولا يسعى أبدا لمقاومتها[3]، والمثير للانتباههو أن أول فعل للاستعمار كان غلق المدارس وفرض رخص عسكرية لفتح مدارس جديدة وهو أمر كان استثنائي بالنسبة للجزائريين إذ لم يفرض على المدارس المسيحية أو الإسرائيلية ذلك[4]، وتحكمت الإدارة في أملاك الحبوس إلى جانب مراقبة المدارس القرآنية والتعليم العربي الذي يعتبر أساس الوطنية التي تقاومها فرنسا[5].

وبالمقابل فقد أظهرت فرنسا اهتمامها بالتعليم الفرنسي للجزائريين بهدف خلق فئة من المتفرنسين المؤيدين للثقافة الفرنسية ومحاولة إذابة المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي حيث ذكر الحاكم العام جونار أن المدرسة الابتدائية تمثل حجر الزاوية للجمهورية الفرنسية وهي سند لهيمنة فرنسا في الجزائر[6]، وبلغ عدد الجزائريين المتمدرسين بمستغانم 20 من مجموع 125، أما التعليم الثانوي والعالي للجزائريين فقد لقي معارضة لذى الأوربيين الذين طالبوا بمنح الجزائريين التعليم الابتدائي فقط بهدف تكوين عمال حرفيين

1- Echo(L') d'Oran, lundi 01/11/1926, N 20505.

2 - Kouidri Mohammed, op cit, p170.

3- نصر سليمان، نماذج حية لطرق الاستعمار الفرنسي في القضاء على الشخصية الوطنية، مجلة المعيار، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني حول" المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر، 1830- 1962 وتأثيراته المعاصرة "، أيام 8-9-10 ماي 2005، العدد العاشر، شعبان 1426هـ/ سبتمبر2005، قسنطينة، الجزائر، ص 88.

4- Kouidri Mohammed, op. cit, p167.

5-Echo(L') d'Oran, lundi 01novembre 1926, N20505.

6-AgeronCharles Robert , Les Algériens Musulmans et la France , 1871-1919, 2 tome , PUF, 1968,p302.

يحتاجهم الكولون[1] وذلك رغم تأكيد الحاكم العام للجزائر على أهمية التعليم بشكل عام وتعليم المرأة بالمدارس بشكل خاص عند زيارته لغليزان يوم 31 أكتوبر 1926[2] وكان المثقفون أصحاب التكوين الجامعي أكثر نزوعا إلى طلب الجنسية الفرنسية من أية فئة أخرى و تحذوهم في ذلك إما القناعة الراسخة بتفوق الحضارة الأوربية أو الرغبة في تحقيق ترقية شخصية أو لكلا السببين[3]. ومما زاد في الضغط على الجزائريين في البلديات المختلطة خاصة سلطة المتصرف الإداري الذي كان يمثل النظام الاستعماري فهو القاضي ورئيس البلدية والمقاول والمستثمر أحيانا وكان له في نفس الوقت دور سياسي وعسكري يتمثل في حفظ النظام. وخلال أزمة 1930 أصبح له دور اقتصادي واجتماعي فقد كان يؤدي مهام رئيس البلدية منذ 1847 و إلى غاية 1956 وحددت مهامه تبعا لقرار 1868 و أمرية 1847 فهو رجل الدولة و رجل البلدية ، يعلن عن القوانين و المراسيم و له مهام رجل الأمن والشرطة العامة مما جعل منصبه وسلطته تزيد في قمع الجزائريين[4]. وفي هذه هذه الظروف حرم الشباب الجزائري من امتهان حرف بسيطة وشريفة حيث خصصت لهم المهن الشاقة والمهينة مثل مسح الأحذية[5]كما ظلت بعض الوظائف العمومية ممنوعة على الجزائريين بحكم عدم تجنسهم[6]وقامت الإدارة الفرنسية بتوجيه مراسلة سنة 1922 تبين فيها فيها الوظائف المخصصة للعسكريين القدامى الجزائريين ومنها مساعد أهلي، مترجم بالمحكمة، مراقب إداري لمصلحة التطعيم وميكانيكي و ذلك شريطة اجتيازهم للامتحان المهني طبقا لمرسوم 25 سبتمبر 1916[7]، وكانت السلطات الفرنسية تحاول التعرف على ذهنية الجزائريين حيث وجه رئيس العمالة بوهران يوم 13 ديسمبر 1919 مراسلة الى رؤساء بلديات العمالة يطالبهم فيها بتقارير حول ذهنية الأهالي وحول العلاقات فيما بينهم وبين الأوربيين وآرائهم اتجاه السلطة الفرنسية[8].

1- تابتي حياة ، المرجع السابق ، ص 141.

2 -Echo(L') d'Oran, lundi 01novembre 1926, N20505.

3- برفيلي غي ، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1880 – 1962)، دار القصبة للنشر، ترجمة م. حاج مسعود، أ. بكلي، ع بلعريبي، الجزائر، 2007 ، ص 131.

4-Collot Claude, op. cit , pp105-106.

5-Ferhat Abbas, la nuit coloniale, op cit, p 96.

6-Echo(L') d'Oran ,30/12/1922.

7-D.A.W.O,cote BP 179, N 71 a 92, Oran 25 / 09/ 1916.

8 - D.A.W.O, boite N 4475, Activité politique en Oranie, n 6788 .

كل هذه الظروف جعلت الهجرة حلا لعدد كبير من الجزائريين الذين فضلوا بيع ما تبقى لهم من أملاك و الهجرة إلى المدن أو إلى خارج الوطن لتمثل نوع من المقاومة والرفض للسياسة الاستعماريةالاضطهادية ولكن الهجرة نحو فرنسا سرعان ما بدأت تخضع للقوانين إن لم نقل المضايقات، ففي مراسلة بتاريخ 26 فبراير 1924 ذكّر رئيس عمالة وهران بأهمية الحد من هذه لظاهرة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية هناك وعدم توفر مناصب شغل وبقائهم عاطلين عن العمل وطلب من المسؤولين مواجهة هذا المشكل[1] وتولّد عن هذه القوانين الساعية للحد من الهجرة مقاومة الصحافة واحتجاج الجزائريين الأعضاء في المجلس العام بالقطاع الوهراني[2] ورغم صدور مرسوم 4 أوت 1926 الذي أكد على حرية السفر إلى فرنسا إلا أنه وضع شروطا جديدة أهمها تأدية الخدمة العسكرية، الإعفاء من السوابق العدلية وغيرها[3]واقتصرت علاقة الإدارة الاستعمارية من خلال الأعوان والموظفين والحكام بالإسلام على تنظيم وضبط البعثات إلى الحج، الترخيص ببناء المساجد، والزوايا ومراقبتها، منح الرخص أو منع الحفلات العائلية، التضييق على علاقة المسلمين الجزائريين بالبلدان العربية والإسلامية. وظلت الحياة الدينية العميقة للسكان المسلمين بعيدة عن اهتمامات السلطة الإستعمارية[4]وظل الجزائري محروم من التمتع بمزايا المواطنة الكاملة حسب إيدولوجية الأقلية من المعمرين وبقيت الواجبات المفروضة عليه (الخدمة العسكرية والضرائب) ترهق كاهله و حرم من حقوق العمل والقضاء وعانى من عدم المساواة في بعض القضايا المتعلقة بالعدالة والتمييز في المعاقبة على الفعل بين الجهاز القضائي المخصص للأوربيين وذلك المخصص للمسلمين[5]، كما أن قيام المعمر الفرنسي بسلب الأراضي وتفكيك القاعدة الاقتصادية القبلية التضامنية دفعت الجزائريين إلى دوامة من المشاكل أبرزها الفقر، الجوع والأمراض والأوبئة[6]، في هذه الظروف تواصل تطبيق قانون الأهالي طبقا لعدد من القوانين الصادرة سنة (1920،1914و1922) وبينما لم

1-D.A.W.O,cote BP 179, N 135, 2411, 26/02/1924.
2-Ageron Charles Robert ,Histoire de l’Algérie contemporaine , op cit , p305 .
3- قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 16.
4- ثنيو نور الدين ، المرجع السابق، ص 35.
5-عروس الزبير ، المرجع السابق،ص 33.
6-Kouidri Mohammed, op. cit, p 161.

يتم إلغاء المحاكم الردعية إلا في جويلية 1931والمحاكم الجنائية في أوت 1942سيظل الوضع على حاله إلى غاية ظهور أمريه 1944التي ستلغي هذه القوانين الاستثنائية[1]. غير أن ما لا يجب إغفاله هنا هو أن سيطرة الأوربيين على الأموال ، المداخيل ،الإدارة والمؤسسات المالية والتجارية ومختلف المؤسسات (غرفة التجارة والزراعة) إلى جانب امتلاكهم لأفضل الأراضي، جعلهم يشعروا بسيطرتهم على حاضر الجزائر ومستقبلها وما لم يأخذوه بعين الإعتبار أن تزايد عدد السكان الجزائريين بالمدن والذي بدأ منذ 1885 و1895 شكل تعميرا للمدن من طرف الجزائريين المسلمين ولم يشعر الأوربيون بخطره الذي سيظهر خلال الثلاثينيات[2] وهو ما سنوضحه لاحقا.

ب- الظروف الاقتصادية:

بنهاية الحرب العالمية الأولى، وجدت الجزائر نفسها تعاني من عدة مشاكل وعلى رأسها ضعف الميزان التجاري حيث أظهرت مبادلات 1920 ميزانا تجاريا ضعيفا وبلغت نسبة صادراتها 1093591000 فرنك. كما أن دراسة الإقتصاد الجزائري تبين أنه منذ سنة 1907 وجد أنه خلال سنة 1910 فقط شهدت الجزائر إرتفاع لنسبة المبيعات بقيمة 1300000 فرنك كما أن المبادلات خلال سنوات 1907-1915 كلها كانت تشهد إرتفاع في نسبة الواردات بينما عرفت سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى تزايد قيمة الواردات وانخفاض في قيمة الصادرات (سنة 1920)حيث بلغ مجموع الواردات لهذه السنة من مواد حيوانية، نباتية، معدنية وصناعات أخرى ما قيمته 2535168 فرنك بينما بلغ مجموع الصادرات لنفس السنة 1441577فرنك أي أن الجزائر قد اضطرت في هذه السنة ورغم كونها مصدرة للحبوب بشكل عام، إلى شراء ما قيمته أكثر من 250 مليون من الحبوب بينما كانت قد صدرت سنة 1919 حوالي 2281511 قنطار من القمح، 789399 قنطار من الشوفان و3417516قنطار من الشعير[3]، وفي هذا الصدد ذكر المؤرخ Weit. P[4] أنه لم

1-Collot Claude, op cit, p 16.
2- NoushiAndré, op cit, pp 151-152.
3 - Gazette(La) de Mostaganem, 1 mai 1921, N38.
4-Kouidri Mohamed , op. cit ,p 161 .

- عنوان كتاب هذا المؤرخ هو :

Weit. P, Le Statut du musulman en Algériecoloniale, une naturalitéfrançaisedénaturée, in EUI workingpaper, H.E.C, N2003/3

لم يحدث في غير الجزائر بأن قام النظام الجمهوري بالمغالطة في استعمال مصطلحات القانون وقام بإفراغ هذه المصطلحات من محتواها، وأهم هذه المصطلحات: الوطنية والمساواة، الأمر الذي جعل الكولون يحصلون على حصة الأسد من المساحة الزراعية[1] .

ومن جهة أخرى فعند عقد المفوضيات المالية لدورتها سنة 1924 كانت قد أقرت الميزانية العادية للجزائر لسنة 1925 بقيمة مداخيل قدرت بـ386420804 فرنك ومصاريف بـ 386355231 فرنك والمصاريف الإضافية بـ 65573 فرنك، والواقع أنه في نهاية السنة قدرت الميزانية الحقيقية لسنة 1925 بقيمة مداخيل بلغت 475754262 فرنك، ومصاريف بلغت 413378134 فرنك والمصاريف الإضافية 62376128 فرنك و الملاحظ أن المصاريف كانت أكثر من المتوقع[2] .

لقد ساهمت عمالة وهران كبقية العمالات خلال الحرب العالمية الأولى بتوجيه اقتصادها لخدمة المجهود الحربي ولتضمن السلطات الفرنسية الدعم الدائم بالإنتاج الزراعي عملت على توسيع حجم الملكيات الزراعية للكولون، وازدادت في هذه الظروف المشاكل الاقتصادية في ظل الأزمة المالية التي عانت منها فرنسا بسبب التضخم الذي مس العملة الفرنسية والتي انعكست على الجزائر وأدت الى تعطيل المشاريع، إلى جانب عجز الاقتصاد التقليدي الخاص بالجزائريين عن الصمود في وجه السياسة الاقتصادية الفرنسية مما أدى الى إختفاء بعض الصناعات التقليدية وتقلص المساحة الزراعية[3].

وحاول رؤساء البلديات في الكثير من الأحيان الحصول على دعم سكان البلديات من كولون وأهالي للمساهمة في رفع قيمة الفرنك، كما حدث في إجتماع المجلس البلدي لبلدية بلاد الطواهرية في جلسة 20 جوان 1926 إلى جانب دعوة رئيس بلدية تيارت والمجلس العام الأهلي للأعيان الجزائريين للاجتماع بدار البلدية بتاريخ 14 ماي 1926 لتكوين لجنة لاستقبال مساعدات إخوانهم للمساهمة في رفع الفرنك لتحسين الوضع المالي الفرنسي[4]. ومن جهة أخرى فقد كانت عملية الإستيلاء على أفضل الأراضي الزراعية تزيد الأمر سوء

1-Kouidri Mohamed, op. cit, p 161.
2- Echo(L') d'Oran, jeudi 8 avril 1926.
3-بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919، المرجع السابق، ص 46.
4- Echo(L') d'Oran, vendredi 14 mai 1926.

حيث منحت أفضل وأجود الأراضي للكولون وتحول عدد كبير من الفلاحين الجزائريين إلى مجرد عمال لدى المعمرين وأجبروا على الخضوع للقانون الفرنسي في كل المبادلات و التعاملات العقارية ولعل أفضل مثال عن التطبيق التعسفي هو ما حدث لقبيلة كانت تسكن بالقرب من مستغانم تتكون من 513 فرد وكانت تملك 292 هكتار خضعت لميثاق الملكية الفردية و عند انتهاء التحقيق قام أحد المرابين وهو محامي بشراء حقوق أحد المشاركين في نظام الشفعة[1] بمتوسط 20 فرنك وإعادة بيعها بـ 80 فرنك للهكتار ونجم عن هذه العملية فقدانهم لأراضيهم[2]ناهيك عن أن عملية بيع الأراضي بالقطاع الوهراني فاقت عمالتي الجزائر وقسنطينة وبأثمان زهيدة ويعود ذلك إلى تزايد الاستيطان الأوربي بهذه العمالة[3]. ونتج عنه بناء مستوطنات جديدة بها فيما بين (1919-1925)[4].كما عانى الشعب الجزائري من الضرائب التي فرضت عليه وخاصة سكان الأرياف لتمويل ميزانية البلديات، حيث كان الجزائريون يدفعون أكبر جزء من الضرائب المباشرة ويدفعون ثلاثة أرباع الضرائب[5] والتي ضمت تلك الخاصة بالعشر التي تفرض على الإنتاج الفلاحي، الزكاة المفروضة على المواشي،الحكر التي تعتبر ضريبة تكميلية على الفلاحة، اللزمة الخاصة ببلاد القبائل إلى جانب ضريبة النخيل على الواحات وظل الحال على ذلك إلى أن صدرت قوانين 30 نوفمبر 1918 التي وضعت حدا لهذه الضرائب في المناطق المدنية[6]، هذا إلى جانب أنواع أخرى من الضرائب التي كان يدفعها الجزائريون طبقا لقانون الأهالي كما هو الحال بالنسبة للضرائب الليلية أو دفع كمية من النقود شهريا مقابل ذلك، كما كان على الجزائريين المقيمين قرب الغابات القيام بأعمال السخرة في شكل حراسة ليلية ضد الحرائق زيادة على الضرائب الإضافية التي تفرض مقابل السماح لرعي قطعانهم بالغابات[7]، وحسب إحصاء سنة 1929 فان الضرائب المفروضة في فرنسا على الأرباح الزراعية تقدر بنسبة 12%، الضريبة العقارية 24%، الصناعية والتجارية 15%، الضريبة على الأجور 12% بينما

1- نظام الشفعة هو نظام إسلامي يتمثل في شراء أحد الدخلاء لقطعة أرض معينة داخل ملكية القبيلة فيصبح مشاركا معها.
2- بليل محمد ، المرجع السابق، ص 73.
3-نفسه ، ص 97.
4-بختاوي خديجة ،المرجع السابق ، ص 117.
5- Piquet Victor, op.cit, p 65.
6-المدني أحمد توفيق، المرجع السابق، ص 263 .
7- سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص ص 102- 103.

كانت نفس الضرائب بالجزائر تقدر بـ 3.5%، 15%، 3.5%، 3% على التوالي[1]، و هنا نشير إلى المنشور الذي وجهه رئيس عمالة وهران إلى رؤساء البلديات والمتصرفين الإداريين حيث أعلمهم قبل البدء بعمليات الإحصاء للضرائب العربية بمضمون البند الأول، الفقرة الرابعة من قرار المفوضيات المالية بتاريخ 3 أبريل 1917 والمتعلق بإعفاء الأهالي المستأجرين لأراضي أوربية من الضرائب العربية المفروضة وحثهم على أن يطلبوا من القياد وبقية العمال الجزائريين بأن يحددوا في قوائمهم التحضيرية للضرائب :

1. تحديد و بدقة كبيرة الأراضي التابعة للأوربيين والمؤجرة للأهالي.
2. تحديد الملاك الأوربيين المالكين للأراضي والأهالي المؤجرين لها، مع شرط تقديم المعني تصريح بذلك.

وفي حالة عدم تقديم الجزائريين لهذه المعلومات حول استئجارهم للأراضي قد تفرض عليهم الضرائب ولا يطبق عليهم هذا المنشور[2].كما اختلفت الضرائب من مقاطعة لأخرى وبين البلديات المختلطة وكاملة الصلاحيات فقد تجاوزت قيمتها المفروضة بمستغانم عن تلك المفروضة بوهران بمقدار524295سنتيم والجدول التالي يوضح الفرق بين الضرائب في البلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة[3].

البلدية / الضرائب	ضرائب متنوعة	غرامات عسكرية
البلديات كاملة الصلاحيات	584069	561
البلديات المختلطة	3927790	1232

هذا و قد شهدت عمالة وهران إنحطاطا في مجال الصناعات التقليدية حيث اختفت العديد منها كما هو الحال بالنسبة لصناعة الزرابي، الثياب الصوفية، صناعة الأواني الفضية والنحاسية[4] لتحل محلها الصناعات الاستخراجية التي تقوم أساسا على استخراج المواد الأولية إلى جانب الصناعات الغذائية التي تتماشى مع انتشار العديد من الزراعات مثل الحبوب والكروم. حيث تعتبر هذه الأخيرة قاعدة الإقتصاد بعمالة الغرب إذ تغطي أكثر

1- عبيد أحمد ، أزمة الخمور بالجزائر و انعكاساتها الاجتماعية و السياسية (1929-1936)، شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، جامعة وهران، 1977، ص 83.
2-D.A.W.O, cote BP 179, N 1 à 7, Affaires indigènes, impôts arabes, DF, 03/04/1917.
3-بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919 ، المرجع السابق ، ص 182.
4- تابتي حياة ،المرجع السابق، ص 121.

من نصف المساحة المزروعة، وسرعان ما توسعت على يد الفرنسيين ووجدت إقبالا كبيرا في مناطق مثل مستغانم[1] التي بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بها 72.03% ، سيدي علي 41.24% ، واد رهيو 37.02% ، غليزان 57.68% ، و في حاسي ماماش (Rivoli) مثلا كان هناك تنافس شديد بين الجزائريين و الكولون في زراعتها حيث بلغت كمية الإنتاج سنة 1924 حوالي 472 هكتولتر للأوربيين بينما بلغت قيمة الإنتاج الخاصة بالجزائريين 140 هكتولتر [2] فقط، و كانت الإدارة الفرنسية تفرض على زارعي الكروم تواريخ محددة للتصريح بكميات إنتاجهم طبقا لقانون 29 جوان 1907 حيث حدد لذلك بدائرة مستغانم تاريخ 15 نوفمبر 1921 ما عدى البلديات المختلطة لجبل الناظور وتيارت حيث حدد لهما تاريخ 25 نوفمبر 1921 وكان ذلك لمساعدتهم على بيع هذا المنتوج والتحكم في أسعاره[3] .

في هذه الظروف و بسبب سوء الأحوال الجوية من أمطار غزيرة و فترات جفاف زادت الأوضاع تدهورا بالنسبة للجزائريين إلى جانب اهتمام السلطات الفرنسية بالجانب الصناعي في ظل تزايد الطلب عليه أثناء الحرب وبلغ عدد الفقراء بمستغانم وحدها 197 عائلة إلى جانب 448 من أطفال،شيوخ ونساء يعانون الحاجة وعدم القدرة على توفير أدنى متطلبات الحياة ليضطروا لقبول مساعدات الجمعيات الخيرية[4]. وفي نفس الوقت تصبح الجزائر مصدّرا للمواد الأولية وسوقا للمنتجات الفرنسية المصنعة مع التركيز على الصناعة المحلية لتصديرها كما هو الحال بالنسبة لمستغانم التي تم الإعتماد فيها على الصناعات الغذائية بالتركيز على الكروم و الحبوب[5] خاصة و أن كروم مستغانم كانت قد أفلتت من مرض الفيلوكسيرا[6] (Phylloxera)[7] الذي فتك بكميات هائلة منها في مناطق أخرى من الجزائر وكمحاولة لتهدئة الوضع والظهور بشكل المساعد للجزائريين تم سنة 1927 بتيارت تأسيس لجنة إنقاذ من أجل "الأهالي المساكين" ضمت كل المستشارين

1- Tinthoin Robert, op. cit, p 17.

2-قنانش محمد ، المرجع السابق، ص 19.

3- D.A.W.O, cote BP 179 , N 79-92 , op. cit

4- Mostaganem, 20novembre 1920, La misère dans l’arrondissement de Mostaganem

5-Norbert Bel-Ange, op. cit, p 186.

6-Ibid , p 183 .

7- الفيلوكسيرا نوع حشري ذو أهمية اقتصادية كبيرة حيث يسبب خسائر اقتصادية كبيرة على الكرمة، أصل هذه الحشرة من أمريكا الشمالية، انتقلت إلى انكلترا ثم فرنسا سنة 1863 لتصل بعدها الى جميع أنحاء أوربا ثم إفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

البلديين الأهالي إلى جانب مساعد رئيس البلدية و مستشارين بلديين أوربيين[1] إلا أن هذه الحلول الجزئية لم تكن مجدية نظرا لتردي الأوضاع بشكل عام. ومع هذا فقد ظهر بمستغانم طبقة تجارية برجوازية مثلتها عائلات معروفة كما هو الحال بالنسبة لعائلة ابن كريتلي التي أقامت بعد الحرب العالمية الأولى مصنع للكبريت وآخر للأحذية إلى جانب عائلة بوباكير التي استثمرت رؤوس أموالها في صناعة الجلود والدباغة، غير أن الملاحظ أن هذه البرجوازية ستبقى محصورة في الإقتصاد التقليدي وبقيت كما كانت برجوازية تجارية[2]. وترتب عن تطبيق القوانين التعسفية (الأنديجينا وقوانين نزع الملكية) على الأهالي تدهور الأوضاع وظهور المجاعات والأوبئة والتهجير القسري، مع التذكير هنا أنه خلال العشريات الأولى للإحتلال كان النمو الديمغرافي للمعمرين في تزايد بينما عدد سكان الجزائر في تناقص كما أن استراتيجية فرنسا كانت قائمة على إخلاء الجزائر من سكانها وتعميرها بأولئك القادمين من أوربا[3]، كما عرفت المدن خروج رأس المال المحلي وتوقفت وتوقفت مجمل الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية مما أثر على الفئات الغنية وجرّد المدن من مواردها الأساسية بينما فتحت الأبواب أمام المستوطنين والتجار الأوربيين واليهود وأزيح كل من حاول الوقوف في طريقهم من الأهالي سواء بشكل فردي أو جماعي كالتنظيمات الحرفية والتجارية والإجتماعية، ونتيجة هذه الوضعية تفككت البنى التحتية التقليدية للمدن ومحيطها الفلاحي وتناقص عدد السكان بالمدن والضواحي من الأهالي مقابل تزايد عدد الأوربيين[4] وهكذا فقد كانت مرحلة ما بين (1919-1925) مرحلة حاسمة حيث أصبح الإقتصاد الجزائري في تدهور مستمر نتيجة الحرب العالمية الأولى وبلغ درجة الخطورة نتيجة تدهور الإنتاج الزراعي وارتفاع الأسعار لتبدأ الإضرابات بين عمال الموانئ بوهران، قسنطينة والجزائر[5].

1 - Echo(L') d'Oran, samedi 19 février 1927.
2-Touati Lahouari, op.cit, p 311.
3 -Kouidri Mohamed, op. cit, p 174.
4-بوكابوس أحمد ،مقاربة سوسيوتاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية ، نموذج الجمعيات التي تنشط في ميدان الشباب، الحركة الجمعوية في الجزائر، الواقع والآفاق ، تنسيق الزبير عروس، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، البرنامج الوطني للبحث، السكان و المجتمع ، دفاتر المركز ، رقم 13-2005 ، ص 66.
5- الشافعي سعيد، جدلية التصورات في تاريخ الصراع الأيديولوجي في الجزائر ما بين الحربين العالميتين (1920- 1940)، 1940)، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه دولة في الفلسفة، إشراف عمار طالبي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، 2002-2003، ص 66.

ثانيا / القوى الإنتخابية بمنطقة مستغانم:

بعد عدم تمكن المقاومات الشعبية من تحقيق أهدافها والقضاء على الوجود الاستعماري بدأ شكل جديد من النضال يعتمد على العمل السياسي بظهور أحزاب سياسية سطرت لنفسها أهداف ومطالب لتحقيقها، لتبدأ بذلك الحركة الوطنية التي كانت أهم أسباب ظهورها سياسة الإدماج المطبقة في الجزائر، التضييق على نشاط الجزائريين السياسي وخاصة التصويت والترشح للإنتخابات إلى جانب الضرائب المكلفة التي أرهقت كاهلهم في ظروف جد قاسية تميزت بانخفاض القدرة الشرائية و طول ساعات العمل مقابل أجور زهيدة. وبنهاية الحرب العالمية الأولى ظهرت ثلاثة إتجاهات شكلت القوى السياسية البارزة في هذه الفترة وهي:

كتلة المحافظين : تشمل المثقفين التقليديين والمحاربين القدامى، الزعماء الدينيين وبعض الإقطاعيين[1]، المرابطين، المعلمين والصحفيين إلى جاب القياد وأعوانهم الذين منحوا ولائهم المطلق لفرنسا و ساندوها أثناء السلم والحرب خلال الحرب العالمية الأولى واستفادوا من الإمتيازات التي قدمتها لهم، لذلك سعت هذه الكتلة إلى التمسك بمكاسبها والحفاظ عليها بالقوة ورفضوا حصول بعض الجزائريين على نفس المناصب الإدارية التي كانت مخصصة لهم[2]، سمي هذا الإتجاه بحزب الإقطاعيين أو بني" وي وي" غالبا ما كانت السلطات الفرنسية تقوم باختيارهم وتعيينهم في مراكز مختلفة كمساعدين لبعض الإداريين الفرنسيين أو ممثلين نيابيين في مختلف المجالس المحلية أو مستشارين للجان فرنسية مختلفة و كانوا مستعدين أن يقولوا "نعم" أو" لا " كلما طلب الفرنسيون ذلك[3].

الإتجاه الإصلاحي: من أهم نتائج إصلاحات 1919 إنقسام جماعة النخبة بسبب قضية الإندماج[4] والإحتفاظ أو عدمه بالأحوال الشخصية للمسلم الذي يحصل على حقوق المواطنة الفرنسية حيث رفض قسم كبير من رجال النخبة التنازل عن العقيدة الدينية واعتبروا اكتساب حقوق المواطنة غير مقبول ما لم يتضمن حق الحفاظ على الدين

1- مهديد إبراهيم ، انتخابات الأهالي،ص 34.
2- D.A.W.O, boite N 4476, Politique Algérienne, enquêtegénérale, 1918-1942.
3- سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص 333.
4-نفسه، ص 328.

الإسلامي. ووقع الإنقسام داخل جماعة النخبة سنة 1919 أثناء الإنتخابات البلدية بالعاصمة و التي جرت كنتيجة للإصلاحات الجديدة وكان حزب الإصلاح يمثل الإتجاه المعتدل الذي سيطرت عليه جماعة من النخبة فتحت باب التجنيس أمام الجزائريين وأظهرت معاداتها للإندماج وطالبت بالمساواة مع الفرنسيين مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية[1]

.

مثّل هذا الاتجاه الأمير خالد الجزائري[2] وتمثلت أهم مطالبه في :

- تمثيل الجزائريون في البرلمان الفرنسي بنسب مساوية لعدد نواب الأوربيين.
- إلغاء القوانين الإستثنائية.
- المساواة في الخدمة العسكرية.
- حق الجزائريون في تقلد جميع المناصب المدنية والعسكرية .
- تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الإجباري على الأهالي.
- حرية الصحافة و الجمعيات.
- الإحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية.

الإتجاهالاندماجي (الليبرالي): مثلته جماعة النخبة المتشبعة بالثقافة الفرنسية والتي اختلفت مع الأمير خالد حول قضية الإدماج والتجنس وهو الإتجاه الذي أطلق عليه إسم الاتجاه الليبرالي[3]وكان بقيادة الدكتور بلقاسم بن التهامي[4] ويعتبر هذا الإتجاه ليبراليا في مواقفه.

وهكذا فقد تميز الوضع العام خلال هذه المرحلة بظهور ممثلين جدد متخرجين من المدارس الفرنسية إستخدموا أسلوب الحوار في المقاومة من خلال مجموعة من المطالب

1- مهديد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 34.

2- الأمير خالد الجزائري : حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، ولد بدمشق سوريا في 20 فبراير 1875 ، متحصل على رتبة ضابط ملازم ثاني ثم نقيب بدأ حركته السياسية أواخر 1919، توفي يوم 9 يناير 1936.

3- نفسه، ص 34.

4- أبو القاسم بن التهامي: من مواليد 20 سبتمبر 1873 بمستغانم تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه والثانوي بالجزائر وبعد حصوله على شهادة البكالوريا تخصص في طب العيون حيث التحق بكلية مونبولييه بفرنسا وبعد تخرجه عاد الى الجزائر وعين طبيبا مسؤولا على عيادة طب العيون بكلية الطب بجامعة الجزائر، ظهر نشاطه السياسي بعد الحرب العالمية الأولى اذ تزعم حركة الشباب الجزائري ، كان مستشار بلدي بالجزائر واصدر جريدة التقدم وفي سنة 1936 أيد مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري.

والملاحظ هنا هو اشتداد الرفض الإستعماري الفرنسي لمطالب الجزائريين رغم اعتدالها[1]، وما يمكن استنتاجه هو أن الجزائريين استفادوا من الممارسات الفرنسية في المجال السياسي وستكسبهم التجربة الإنتخابية أسلوب جديد في المواجهة كما أثبتت التجربة السياسية التي عرفتها عمالة وهران عدم تغير وضع العمالة من الناحية السياسية إلى غاية سنة 1925[2] ورغم اختلاف هذه التيارات إلا أنها اشتركت في العديد من المطالب مثل المساواة والحق في التعليم واختلفت فيما يخص الثقافة الفرنسية ومدى تقبلها.

وكما هو الحال بالنسبة لباقي دوائر عمالة وهران فقد شهدت مستغانم إنتشار هذه التيارات وعلى رأسها الإتجاه المحافظ الذي ساد فيما بين (1919-1930) وظل يسيطر على الحياة النيابية بها و مثلته بدائرة مستغانم عدة شخصيات نذكر منها :

لطرش محمد ولد الشارف ولد الحاج السنوسي الذي كان آغا شرفي لدوار شلافة ببلدية مينا[3]والعربي بن عودة[4] وهو قايد لدوار "دواير فليتة "، إقترح للحصول على لقب حامل وسام الشرف لعدة أسباب منها إنه ينتمي إلى قبيلة فليتة المؤيدة لفرنسا، و لكونه مؤيد لفرنسا و عمل لصالحها مدة 23 سنة و كذلك بصفته إبن أخ العربي محمد باشآغا زمورة المتوفى سنة 1938[5].

إلى جانب قادوس محمد وهو من مواليد 13 جويلية 1897 بدوار عين القطار، بلدية مينا المختلطة، إبن بوزيد ولد الحبيب وفاطمة بنت قبايل، كان رئيسا للجماعة بدوار عين القطار، تم اقتراحه للحصول على لقب وسام الشرف لعدة أسباب منها: أنه رئيسا للجماعة بدوار عين القطار منذ 1924، كونه مقدم للزاوية البوزيدية والعليوية بمستغانم، إلى جانب كونه ملاك غني وتاجر ويعمل لخدمة فرنسا وتقديمه –حسب الإدارة الفرنسية–

1- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني ما بين 1919-1939، النهضة والصراع السياسي، دار القدس العربي للنشر 2015، ص ص 35-36.

2- بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919 ، ص 101.

3- عيّن لطرش محمد قايد سنة 1912 ، آغا سنة 1930، تقاعد سنة 1947، حصل على لقب قائد وسام الشرف سنة 1920 وله ابن عين قايد بزمورة كان أخوه لطرش أحمد مفوض مالي أغا توفي هو يطالب بالحصول على لقب باشآغا وسنتطرق لهذه العائلة خلال مختلف مراحل هذا العمل.

4- العربي بن عودة : من مواليد 25 أكتوبر 1903 بدوار أولاد خلوق بلدية زمورة المختلط، ابن مجدد ولد بن عودة وبلعزيز عيشة بنت لخضر.

5- A.N.O.M, cote 5I 156, Clinchant, Mina, 14/03/1950.

مساعدات للسكان من أمواله[1]، أما القايد عامر فكان من مواليد 1 أكتوبر 1896 بدوار أولاد علي بن الحاج أحمد ولد قايد الحاج و طاهر مسعود خدومة بنت محمد[2]، أما أسباب اقتراحه فكانت كونه يمثل خلفا لوالده الباشآغا قايد عامر حاج أحمد ولد الحاج قدور سنة 1936 على رأس دوار بلدية أولاد بوعلي –المصابحية، إلى جانب تعاونه الدائم مع فرنسا كما كان والده من أشهر الشخصيات في قبائل فليتة وحاصل على لقب وسام الشرف وكذلك تقاسمه مع الباشآغا بن الحاج جلول أحمد من زمورة سلطة كبيرة على قبائل الفليتة ومريدي الرحمانية لزاوية سيدي محمد بن عودة التي لم يعد لها شيخ بسبب وفاة شيخها الذي لم يترك خليفة[3] ،إلى جانب بورحلة عبد القادر الذي كان من مواليد 12 ماي 1900بـPélissier(صيادة حاليا)، إبن محمد ولد بلحول وجعفر ذهيبة بنت عبد القادر، كان قايد لدوار أولاد سيدي إبراهيم وتم اقتراحه للحصول على لقب وسام الشرف لكونه كان مساعدا للإدارة الفرنسية و متعاون معها إلى جانب تمكنه من فرض سلطته واحترامه على السكان[4].

أما عائلة هني فقد ظهرت عدة شخصيات هامة منها مثل هني أحمد مفتي بمستغانم، هني محمد إمام ببومعطى،هني محمد المعروف بـ" لشهب" امام بسيدي عبد الله، هني محمد الصغير مفتي بمازونة ،هني أحمد باش حزاب بمازونة[5]، هني محمد مرابط بمازونة و حاصل على لقب وسام الشرف[6]. وعائلة بن الحاج جلول ظهرت منها عدة شخصيات كان لها تأثير كبير على سكان المنطقة[7]، والملاحظ هو سيطرة هذه الشخصيات التي تنتمي في غالبها إلى طبقة الأغنياء والمرابطين كما ذكرنا سابقا أو المنتمين إلى الزوايا وقدماء المحاربين الذين تمسكوا بعواطفهم القوية اتجاه فرنسا وجاءت مشاركتهم في الإنتخابات

1-Ibid.

2- كان قايد دوار أولاد بوعلي و المصابحية ، تم اقتراحه للحصول على لقب وسام الشرف علما أنه كان قد تحصل سنة 1937 على لقب وسام الاستحقاق الزراعي.

3-Ibid.

4-Ibid.

5- A.N.O.M, cote 5I 156, Alger, 8 juin 1950.

6-Echo(L') d'Oran, 30/05/1950.

7- تطرقنا لها عند التعريف ببلدية زمورة المختلطة.

عقب الحرب العالمية الأولى دفاعا عن مصالحهم[1]، وأصبحت عائلات تتمتع بسلطة إجتماعية و سياسية مثل ابن كريتلى، قارة مصطفى، ابن تامي، ابن إسماعيل، ابن داني، يعقوب، ابن قريقش، ابن يخو، ابن عليوة، تمثل أهم المترشحين للإنتخابات على مستوى دائرة مستغانم وهذا ما سهل على فرنسا التحكم في إنتخابات 1919[2]. وإلى جانب هذه العائلات النافذة كانت الزوايا هي الأخرى قوة فاعلة حيث لعبت دورا بارزا في مقاومة الاستعمار الفرنسي مما عرّضها للمتابعات والمضايقات خاصة وأنها اهتمت بالمحافظة على اللغة العربية والدين الإسلامي إلى جانب تشجيعها للمقاومات الشعبية كما هو الحال بالنسبة للزوايا الدرقاوية، الرحمانية، السنوسية والطيبية والتي كان لها دور بارز في دائرة مستغانم وعدد كبير من المريدين وتنشط من خلال عملية " الطعم" التي تنظم كل سنة، ففي بلدية رنو المختلطة (سيدي امحمد بن علي حاليا) مثلا بلغ عدد مريدي الزاوية الدرقاوية 150 بزعامة الشيخ غلام الله، الرحمانية 50 مريد، الطيبية 50، التجانية 25 مريد وفي بلدية جديوية (Saint-Aimée) انتشرت الزاوية الشاذلية[3]. أما في زمورة فقد بلغ عدد أتباع الزاوية الرحمانية أكثر من 1100 مريد، الدرقاوية حوالي 550 مريد[4] وبلغ عدد مريدي الزاوية الدرقاوية ببلدية مينا المختلطة حوالي 500 مريد[5]، وسيكون للعائلات الكبرى والزوايا بشكل عام دور بارز خلال الانتخابات وسيبرز ذلك من خلال مشاركة بعض رؤسائها أثناء إنتخابات المجلس العام و مجلس المفوضيات المالية لسنة 1920 ودعم بعضهم للمنتخبين كدعم زاوية ابن تكوك للمترشح لطرش أحمد[6] في مرحلة معينة وسيكون وسيكون لبعض هذه الزوايا تأثير لدرجة السيطرة على الحياة السياسية لعدة سنوات[7].

ثالثا / المشاركة السياسية لدائرة مستغانم قبل 1919:

ترى بعض المصادر أن المشاركة الجزائرية في الحياة السياسية في ظل الإدارة الفرنسية تعود إلى سنة 1848 حيث وجد بعض الناخبين في مجالس البلديات لبعض المدن

1-كلاخي ياقوت ، انتخابات الجزائريين خلال فترة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939)، مستغانم أنموذجا، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ معاصر، الحركة الوطنية والثورة،(2006-2007)، جامعة سيدي بلعباس، ص28.

2- نفسه ص 28.

3 -A.N.O.M, cote 5I 156, Commune de Renault, avril 1935.

4 -A.N.O.M, C.I.E, N127, Oran 3 février 1943.

5 -A.N.O.M, cote 5I 156, Clinchant, C.M de La Mina, C.I.E, N 518, Oran, 22/09/1942.

6- كلاخي ياقوت ، المرجع السابق،ص 653.

7- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني...، ص 32.

الكبرى كما شارك الجزائريون في اختيار مستشارين عامين في مختلف المجالس العامة خلال سنة 1870[1]، و في سنة 1889 شارك بعض الجزائريون في إنتخابات المفوضيات المالية وكذلك في سنة 1906 بمستغانم، إلى جانب المشاركة في إنتخابات المجلس العام والمفوضيات المالية لسنة 1913[2] ، والجدير بالذكر هنا أن قوانين 14 جويلية 1865 "السناتوس كونسولت" قد وضعت الأهالي الجزائريين خارج مشروع المواطنة الفرنسية وهذه الوضعية تعتبر في نظر كثير من دارسي القانون "بشاعة قانونية" إذ كان هدف السلطات العسكرية مقتصرا على إخضاع الجزائريين لرقابة وتنظيم القوانين المدنية والسياسة الفرنسية[3] كما أن الوضع المتدهور للجزائريين من حرمان، فقر واضطهاد وانتهاك للحقوق دفع طبقة من المثقفين الجزائريين للتحرك والمطالبة بإصلاحات إجتماعية، إقتصادية وحتى سياسية تمكنهم من الترشح والتمثيل النيابي في مختلف المجالس لتحسين أوضاع إخوانهم[4]. ومن جهة أخرى فقد كان عدم حصول الجزائريين على تعليم كاف مانعا لهم من الحصول على عدد من المناصب الإدارية وظلت التفرقة والتمييز حتى بين الشهادات إذ لا تتساوى شهادة الدراسات الأهلية Certificat d’Etudes Indigènesمع شهادة الدراسة الابتدائية Certificat d’Etudes Primairesوبين المدارس الأوربية والمدارس الخاصة و كان ذلك منذ 1883[5]. وكانت الأمبراطورية الثالثة قد وسعت هذا التمثيل النيابي إبتداء من سنة 1866 إلى حوالي عشرين ألف ناخب(20000) بلدي ، أما الجماعة بالقبائل فقد تم البدء بالمشاركة في العمليات الإنتخابية منذ 1870 ومنذ جويلية 1870 انتخب بعض المسلمين لأول مرة لتعيين مستشار عام لهم.[6]

والملاحظ خلال هذه الفترة هو الإمتناع الكبير للسكان عن المشاركة في هذه الإنتخابات، ففي مستغانم مثلا ، خلال الإنتخابات المحلية لسنة 1867 بلغت نسبة الإمتناع في جلسة 16 جوان 1869 :

1- بختاوي خديجة ، التحولات الأقتصادية و الأجتماعية و اسياسية في عمالة وهران(1870-1939)، أطروحة لنيل ههادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر،(2012-2013)، ص 485.
2- A.N.O.M, cote E157, P.V de la 2eme circonscription indigène d’Oran, 1898.
3-محمد حيرش بغداد ، المرجع السابق ، ص 31.
4- بوسعيد سمية ،المرجع السابق ، ص 69.
5- Collot Claude, op. cit, p 16.
6-Ageron Charles Robert, Génése de l’Algerie Algerienne, Ed. Bouchene, Paris2005, p179.

- 45%إمتناع عن الإنتخاب عند الأجانب
- 35%إمتناع عن الإنتخاب عند الفرنسيين
- 32%إمتناع عن الإنتخاب عند المسلمين
- 30%إمتناع عن الإنتخاب عند اليهود[1]

وفيما يتعلق بالقوائم الإنتخابية الخاصة بالجزائريين لسنة 1894، فالقائمة التي عثرنا عليها تظهر مجموعة من الأسماء التي تم شطبها لأسباب منها الوفاة، الهجرة أو ضياع الحق الإنتخابي وبلغ عدد المشطّبين 31، بينما تظهر قائمة الأسماء الجديدة إضافة ثمانية أسماء و هذا بتاريخ 31 مارس 1894حيث تمت المصادقة على هاتين القائمتين بحضور رئيس البلدية، مفوض الإدارة والمستشارين البلديين[2]، أما القائمة الانتخابية التي تم إقفالها يوم 31 مارس 1894والخاصة بالجزائريين فكان أكبر الناخبين بها يحمل إسم "أحمد بن حلوش" من مواليد مستغانم، ملاك بلغ عمره سنة 1894 حوالي 94 سنة، وأصغرهم "بلقاسم ولد كلوازة "من مواليد 1868، يسكن مستغانم والملاحظ أن وظائف هؤلاء المسجلين كانت تختلف من المزارع إلى المتقاعد، الملاك، التاجر، عامل المقهى، والخياط وغيرها وأغلقت القائمة الأهلية عند رقم 495 ناخب مسجل[3] وحسب قوائم الحذف المتعلقة ببلدية مستغانم كاملة الصلاحيات و المعدّة بتاريخ 29 أبريل 1912 فقد تم شطب أربعة أسماء بسبب الوفاة، بينما لم تتم إضافة أي اسم جديد[4]، وأقفلت القائمة النهائية الخاصة بالجزائريين بتاريخ 31 مارس 1912 و ضمت 470 ناخب مسجل كان أكبرهم "حزّان منور" من كلانشان Clinchant بمستغانم من مواليد سنة 1829، متقاعد ،بلغ عمره سنة 1912 حوالي 83 سنة ، بينما كان أصغرهم "بن شرفة شريف" من مواليد 21 أبريل 1886 بمستغانم و كان عمره 26 سنة عند تسجيله بالقائمة[5]، وفي بلدية غليزان كاملة الصلاحيات تمت إضافة (20) عشرين إسما للقائمة الإنتخابية و حذف 41 إسما لعدة أسباب

1-Bel-Ange Norbert, Les juifs de Mostaganem, Histoire et perspective Méditerranéennes, Editions l'Harmattan, Paris, 1990, p142.

2- A.N.O.M,cote OranE55, Dépt. d'Oran, ville de Mostaganem, augmentation et diminution des listes électorales,31/03/1894.

3-Ibid, 31 mars 1894.

4 - A.N.O.M, cote Oran E55, C. de Most, Elc. municipales, Diminutions ,29 avril 1912.

5-A.N.O.M, cote Oran E55, Ct. de Most, listes électorales, elc municipales 31/03/1912.

أهمها الوفاة[1] أما الإضافات الخاصة بالقائمة الإنتخابية للأهالي المسلمين، النموذج رقم 2، فقد بلغ عددها إثنان وذلك بتاريخ 20 أبريل 1912[2].

وحسب إحصائيات 1914 فقد بلغ عدد الناخبين المسجلين على القوائم الإنتخابية 448، أكبرهم "بن مهدي قادة بن مهدي" متقاعد من مستغانم،ولد سنة 1837 وكان عمره 77 سنة عام 1914، وأصغرهم "بن شرفة شريف ولد بن دحمان" من مواليد 21 أبريل 1886 بمستغانم، بلغ عمره 28 سنة في 1914وتنوعت وظائفهم من متقاعد، منظف، ملاك، تاجر،مزارع أو إمام[3]، أما بلدية غليزان فقد ضمت قائمتها الإنتخابية لسنة 1914 حوالي 203 مسجلا وكما هو الحال دائما كانت تتعدد وظائفهم من ملاك، متقاعد، جزار، جندي متقاعد وغيرها حيث نلاحظ هنا ظهور مهن جديدة للجزائريين، كان أكبرهم "لمجاوي بن بكريت"من مستغانم، ملاك كان عمره سنة 1914 حوالي 72سنة، وأصغرهم "العربي الطيب بن محمد" من مواليد 1886بعين القطار غليزان، بلغ عمره 28 سنة في 1914، وأقفلت هذه القائمة كما ينص عليه القانون بتاريخ 31 مارس 1914بغليزان[4]. وهكذا فقد بلغ عدد الناخبين المسجلين بالإنتخابات البلدية بمستغانم سنة 1894 حوالي 495 ناخبا، سنة 1912 حوالي 470 و448 ناخب سنة 1914، أما بلدية غليزان فقد بلغ عدد ناخبيها المسجلين 203 سنة 1914، بينما لم نجد عددهم لسنة 1912.

وبالعودة إلى شروط الترشح للإنتخاب حسب مرسوم 7 أبريل 1884 نجد : بلوغ 25 سنة، الإقامة لمدة سنتين متتاليتين بالبلدية، أن يكون ملاك أو مزارع أو موظف عمالي أو بلدي[5]والملاحظ هو أن هذه الشروط جعلت القوائم الأهلية قليلة العدد بل وفي تناقص ويعود ذلك إلى السيطرة الفرنسية المفروضة على الجزائريين ورغم محاولتها إضفاء الشرعية على هذه الإنتخابات من خلال تعيين بعض الممثلين الجزائريين في المجالس

1-A.N.O.M, cote Oran E75, Dép. d'Oran, Arrd. de Most, C.de Relizane, tableaux rectificatifs des listes électorales, Retranchements, 12/01/1912.
2-Ibid., Additions ,20/04/1912.
3-A.N.O.M, cote Oran E55, C. de Most, listes t électorales indigènes, 31/03/1914.
4 -A.N.O.M, cote Oran E75, Dépt. d'Oran, Arrd. de Most. de Relizane, liste des élections indigènes, 31/03/1914.
5- بوهند خالد ، المرجع السابق، الجزء الثاني ، ص 324 .

البلدية إلا أن المشاركة ظلت محدودة بالنظر إلى عدد سكان الدائرة الذي بلغ سنة 1900 في كل بلدية كمايلي :

البلديات كاملة الصلاحيات: أبوقير 1612ساكن، عين بودينار 1457 ساكن، عين سيدي الشريف 1266، عين تادلس 2479، سور(Bellevue) 2413، بلاد الطواهرية 2161، البوسكي 2115، بوقيراط 515، يلل 2089، مزغران 1350، مستغانم 13794، عين النويسي 1115، سيدي لخضر (Pélissier) 2414، سيدي بلعطار (Pont duCheliff) 3181، غليزان 6315، حاسي ماماش (Rivoli)1624 ، جديوية (Saint-Aimée) 673، ستيدية 1603، تونان 2053 ساكن.أما عدد سكان البلديات المختلطة التابعة لدائرة مستغانم فكان: عمي موسى 53202 ساكن، كاسان 24415، رنو 27733، تيارت 20034، زمورة 32102ساكن[1]. وبالنظر إلى عدد سكان بلدية مستغانم كاملة الصلاحيات 13794، لم يسمح بالإنتخاب من الجزائريين سوى ل 470 شخص توفرت فيهم الشروط المفروضة و هذا بغض النظر عن البلديات المختلطة التي لم تمنح هذا الحق، وهكذا فرغم سماح فرنسا للأهالي الجزائريين بإعداد القوائم الإنتخابية والمشاركة الفعلية في التصويت والتظاهر بالحرص على تسهيل الإنتخاب إلا أن الواقع أظهر عكس ذلك[2].

وفيما يتعلق بمحاضر الفرز لإنتخابات المجالس البلدية لدائرة مستغانم فلم نجد لها أثر، أما إنتخابات المجالس العامة فقد فاز فيها الحاج بن ضيف آغا سابق بمستغانم وبلعالية الحاج جلول من زمورة الذي كان هو الآخر آغا سابق من فليتة[3]، وبقيت عضويتهما بالمجلس إلى غاية 1895 مع عدم فوز الحاج بن ضيف في هذه السنة، كما مثّل عبد الرحمن أحمد ولد أحمد سكان دائرة مستغانم في المجلس المالي خلال 1905 إلى جانب وجود مفوض مالي آخر وهو صحراوي بن محمد من تيارت[4]بينما لم نجد معلومات حول المشاركة الأهلية لدائرة مستغانم خلال السنوات التي تلت .

1-Renard Jules, op.cit, pp222-223.
2-A.C.O, CaisseN 6, Révision des listes électorales.
3-Gallica.bnf.fr/bibliothèque nationale de France, CG1892.
4-Gallica, op.cit., D.F Algériennes, 1905.

إن ما يمكن استخلاصه هو أن هذه المرحلة تميزت بضعف التمثيل الخاص بالجزائريين بمختلف المجالس وقد يعود ذلك إلى عدم استيعاب الجزائريين للقوانين الفرنسية إضافة إلى عدم الإنتظام في إجراء هذه الانتخابات إلى جانب إلغاء إنتخابات المجالس العامة الخاصة بالجزائريين من طرف الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870-1940) وظل الأمر على ذلك الحال إلى سنة 1908 و قلصت سنة 1914 التمثيل البلدي للجزائريين و منعت إلى غاية 1918 إنتخابات الجماعة و بالتالي فإصلاح 1918 أوجد مواطنين جزائريين لا مواطنين فرنسيين وتجاوز تمثيل المسلمين بالمجالس البلدية الثلث بعدما كان لا يتعدى ربع المجموع الإنتخابي و بلغ عدد مستشاريهم البلديين من 390 إلى 1540 ليبلغ نسبة 65 %بينما إرتفع عدد المستشارين العامين من 18(ستة لكل عمالة) إلى 29، منهم تسعة بالمجلس العاملعمالة وهران يقابلهم 27 فرنسي، عشرة في عمالة قسنطينة والجزائر مقابل ثلاثون مستشار فرنسي بينما لم يتم تغيير عدد المستشارين الماليين(21 منهم 6 لمنطقة القبائل) وبالمقابل فقد ارتفع عدد الناخبن الجزائريين[1]، مع العلم أن قانون أول أوت 1918 قد حول مجلس "الجماعة " في البلديات المختلطة إلى مجلس منتخب وتوسعت صلاحياته إلى إدارة أملاك الدواوير والإشراف على الأشغال العمومية بها تحت إشراف مجلس بلدي مكوّن من نواب أوربيين يتراوح عددهم ما بين(10 إلى16) ونواب جزائريين عددهم ما بين(2الى6)[2]، كما أعاد قانون 1919 العمل بنظام الجماعة وحوّل الأعوان الأهالي الى قيّاد يتم اختيارهم بناء على علاقة عائلاتهم بالإدارة الفرنسية وحسب الخدمات التي قدمها أجدادهم لها و لم يكن للإمكانيات أو الثقافة و الخبرة أي إعتبار مما جعلهم محل انتقادات دائمة من قبل المثقفين الجزائريينفقد انتقد شريف بن حبيلس طريقة اختيارهم وتساءل كيف يمكن تصديق أن ثمانية أعشار هؤلاء الأعوان كانوا أميين ويجهلون اللغة العربية المكتوبة و كذلك الفرنسية[3].

1-Ageron .C.R. op.cit, p179.
2-Collot Claude, op.cit, p271.
3-Ageron .C.R. les Algeriens musulmans et la France, p634.

بينما لم يكن لمجالس الجماعات في بقية المناطق هيئة إنتخابية إلى غاية 1919[1]، ونشير هنا أن المواطنين الفرنسيين وكلهم تقريبا من أصل أوربي كانوا يفرضون أولوية مصالحهم على المجالس المحلية حيث لا يحظى السكان الجزائريين سوى بتمثيل صوري،في هذا الوقت كان الشبان الجزائريون يطالبون برفع عدد ممثليهم في المجالس البلدية، العامة واللجان المالية، ويطالبون أيضا بتوسيع القاعدة الإنتخابية الأهلية وإدخال ممثلين عن الجزائريين في البرلمان الفرنسي[2]، وستكون هذه المطالب محل نزاع كبير مع الإدارة الفرنسية التي تخوفت منها. هذا و قد ساهمت النخبة المتعلمة في محاولة حل المسألة الأهلية وواصلت الحركة الوطنية الإصلاحية بعد الحرب العالمية الأولى نضالها السياسي والإجتماعي للظفر بإصلاحات تحد من الفجوة المتفاقمة بين السكان في الجزائر، بينما حاولت الإدارة الفرنسية سواء الحكومة العامة في الجزائر أو السلطة العليا في المتروبول بباريس تقديم إصلاحات في سياق المسألة الأهلية لكن من الوجهة التي لا يؤدي فيها الإصلاح إلى إعادة النظر أو زعزعة الوجود الفرنسي بالجزائر[3]، و نشير هنا إلى أن الإستعمار قد أحدث جيوبا في النسيج الإجتماعي والثقافي للمجتمعات التي احتلها عندما شرع في استقطاب رموز النخبة واستمالتها إليه بالجزائر حيث أوعز الإحتلال الفرنسي إلى مصالحه الإدارية بالتقرب من الأعيان والعلماء والإهتمام بهم[4]، واختارت الإدارة الفرنسية من تشاء للوظائف الحساسة في المجتمع كالإدارة و القضاء[5]، مع كل هذا وكما ذكر الشيخ عبد الحميد بن باديس في مقاله بجريدة المنتقد حول الإنتخابات وتمثيل الأمة، أن الهيئات المنتخبة من الشعب كما تكون حاكمة عليه بإرادته هي في الوقت نفسه ممثلة لقوميته ونفسيته ورغباته وأفكاره ولا يكون تمثيلها له صحيحا إلا إذا كانت منه، تحسّ بإحساسه وتشعر بشعوره وتألم بألمه، وتكون فوق ذلك منتخبة إنتخابا حرا لا دخل ليد السلطة فيه

1- بوهند خالد ، المرجع السابق ، ص ص 341-342.
2-برفيلي غي ،المرجع السابق ، ص 132.
3-ثنيو نور الدين ،المرجع السابق ، ص33
4-بوغوفالة ودان ، "النقاش الفكري للنخبة المغاربية خلال القرن 19 م و دوره في تأسيس الوعي التحرري للحركة الوطنية: موقف الأسطوغرافيا المحلية من حضور الآخر و ثقافته "، الأجيال الملتزمة والحركات الوطنية، القرن العشرين في البلدان المغاربية ، تنسيق وناسة طنقور و عيسى قادري ، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الذكرى الخمسون لاستقلال الجزائر، 2012،ص 25.
5- نفسه ص 26.

فالإنتخاب والنيابة القومية إذا هما الكفيلان بحرية الأمة وتمثيلها وبهما تعرف درجة الأمة في الرقي ومنزلتها بين الأمم وواصل قائلا، مدركا ومحللا لواقع وطنه وحال أمته أن هذه الحقيقة يعرفها العلماء وبالعلم تدركها أفراد الشعوب الحية بالفطرة، أما الشعوب المستعبدة شأنها شأن الجزائر فإن طول استعبادها يفسد عليها فطرتها ويميت شعورها حتى تجهل ما لا يجهله أحد ولا يكون هذا في عامة سوادها فقط بل يكون حتى في أفراد متعلمين[1]. وتبين تطورات الأحداث التي سنوردها وظروف الإنتخابات بعد نظر الشيخ و مدى تطابق أفكاره مع الواقع.

رابعا / التمثيل النيابي في المجالس الإستشارية الثلاثة 1919-1925

أ/الإنتخابات البلدية بمستغانم ودائرتها :

قبل التطرق إلى هذه الإنتخابات نذكر أن القسم الإنتخابي الفرنسي تكوّن من كل المواطنين الفرنسيين والذين توفرت فيهم شروط السن 21 سنة، الإقامة بالبلدية والتسجيل بالقائمة وبالمقابل فإن القسم الإنتخابي الأهلي اشترط سن 25 سنة، الإقامة لمدة سنتين بالبلدية وغيرها من الشروط التي سبق وأن ذكرناها إلى جانب تقديم طلب بذلك والواقع أن الهدف كان إعاقة المشاركة الجزائرية وضمان الأغلبية الأوربية[2] خاصة وأنه بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ بالجزائر فإن منح حق الإنتخاب ولو كان ذلك لفئة قليلة من الأهالي يعني الإعتراف بالمساواة بين الأوربيين والعنصر العربي ومثلت بطاقة الإنتخاب الرمز الذي يميز بين العرقين أو الطبقتين وكان ذلك سيؤدي إلى إحداث إهتزاز في المجتمع الإستعماري الجزائري ولذلك فقد كان الحل في نظرهم هو القسم الإنتخابي الثاني[3].

مراجعة القوائم الإنتخابية (الإطار القانوني): طبقا لقانون 5 أبريل 1884، تعد القوائم الإنتخابية سنويا في كل بلدية وترسّم في 31 مارس من السنة الجارية و تبقى كذلك ثابتة إلى غاية 1 أبريل من السنة الموالية، وتستعمل في كل الإنتخابات:غرفة النواب، المجلس العام، المجلس البلدي للدوائر. وتعد هذه القوائم بعد مراجعتها من طرف لجنة

1- المنتقد، " الانتخابات و تمثيل الأمة "، السنة 1، العدد 16، الخميس 29 ربيع الأول 1344هـ/15-10-1925،،ابن باديس عبد الحميد.

2-Collot Claude, op.cit, p 89.

3-Ageron Charles Robert, L'Algerie des Français, (presentation par),Ed du Seuil,octobre 1993,p165.

خاصة مهمتها تسجيل المواطنين المتوفرة فيهم الشروط اللازمة وشطب الذين لا تتوفر فيهم هذه الشروط. أما عمليات مراقبة القوائم الإنتخابية فكانت تتم من 1 إلى 10 جانفي من كل سنة بكل البلديات بواسطة لجنة مكونة من رئيس البلدية ومساعد له إلى جانب مندوب المجلس البلدي وذلك تبعا لقانون 7 جويلية 1874 وعندما يحل المجلس البلدي فإن مفوضية خاصة مكونة طبقا لقانون 1884 تقوم بتعيين مندوب المجلس البلدي ويقوم رئيس المفوضية بآداء مهمة رئيس البلدية بصفته رئيس اللجنة و يمكن أن يعين مندوب المجلس البلدي من خارج المستشارين ولكن يجب أن يكون ناخبا داخل البلدية، وتتمثل سلطات لجنة المراجعة في:

*/ إضافة أسماء جديدة لناخبين حصلوا على الأهلية وتشطيب آخرين بسبب فقدانهم لحقوقهم السياسية، غيروا الإقامة أو توفوا.

*/ إرجاع البطاقات الإنتخابية طبقا لقانون 20 مارس 1924 والذي ينص على إرجاع البطاقات التي لم تسحب إلى البلدية في ظرف مغلق لا يفتحه سوى لجنة المراقبة وذلك طبقا للبند السابع من القانون.

*/ منع التسجيل بأكثر من بلدية حيث ينص القانون على كل من يريد التسجيل إحضار شهادة شطب من القائمة الأولى بالبلدية التي كان بها و يكلف رئيس البلدية المستقيل بإعلام زميله[1] وتنتهي مهمة لجنة المراجعة بإعلان جدول التصحيحات وتستبدل بلجنة الحكم Commission de jugement التي تسمى اللجنة البلدية وهي تتكون من نفس الأعضاء ويضاف إليها مندوبين ثانيين من المجلس البلدي ويعينان في نفس شروط تعيين مندوب المجلس البلدي بلجنة المراجعة.

ويترأس رئيس البلدية هذه اللجنة حتى ولو استقال ما دام لم يستبدل بعد فطبقا للبند 81 من قانون 1884 فإنه يحتفظ بمهامه إلى غاية تعيين خليفته و لا تكون قرارات اللجنة صحيحة إلا بحضور أعضائها الخمسة وإذا رفض مندوبي المجلس البلدي الحضور، يمكن للّجنة أن تلجأ إلى رئيس البلدية ومندوب العمالة ليتخذ القرارات.أما الطعون، فإن أي طعن أو طلب التسجيل أو الشطب يجب أن يتم بالبلدية في تاريخ أقصاه 20 يوما بدءا من نشر

1- Ibid , p p 7-9.

جدول التصحيحات (مرسوم 13 جانفي 1866 وقانون 1874 البند الثاني)، ويقوم رئيس البلدية أو مساعده باستقبال الطعون تبعا للوثائق المقدمة، كما يمكن للطعون أن تكون كتابية أو شفوية[1] وتطبيقا لهذه القوانين وحرصا منها على إنجاح هذه العملية الإنتخابية كثفت السلطات الإدارية من مراسلاتها بهذا الشأن مركزة على مراقبة القوائم الإنتخابية حيث أرسل رئيس عمالة وهران Lacombe بتاريخ 17 فبراير 1919 مراسلة إلى ممثلي الإدارة ورد فيها " نبهتكم في منشور عبر التلغراف بتاريخ 27 جانفي 1919، رقم 38 بضرورة تسهيل عمليات التسجيل في القوائم الإنتخابية الأهلية للأهالي الذين لهم الحق في ذلك حيث لاحظنا أن هذا المنشور لم يطبق في عدد من البلديات إذ لازال أمناء البلديات (Secrétaires des Maires) يفرضون عدة شروط، وأطلب منكم تسجيل الأهالي إذا كانت لديهم وثائق تثبت أحقيتهم مثل دفع الضرائب، سجلات الحالة المدنية... ويجب أن يعامل الجزائريون مثل الناخبين الفرنسيين في 27 جانفي 1919 و وجّه رئيس عمالة وهران برقية رسمية إلى نوابه رؤساء البلديات والإداريين بالعمالة، إهتمامهم فيها إلى ضرورة الإنتباه والإهتمام بالقوائم الإنتخابية الأهلية وأكد على عدم السهو عند إعدادها مذكرا بأن التسجيلات يجب أن تكون بشكل تلقائي ودون إنتظار طلب خاص وعدم فرض وثائق صعبة الإحضار للناخبين وبضرورة الإعتماد على الوثائق الموجودة لديهم من قوائم الدوائر، سجلات الحالة المدنية وغيرها مما يسهل تحديد القدرة الإنتخابية لكل شخص إلى جانب مساهمة الأعوان من الأهالي الذين يعلمونهم عن حالات حذف الأسماء وبالإجراءات الواجب إتخاذها للحصول على حقهم في التسجيل في القوائم الإنتخابية بشكل قانوني، ويبدو أن ممثلي الإدارة كانوا يضيقون على الأهالي عند تسجيلهم في القوائم ورغم أن الشروط كانت محددة ولا بأس من إعادة إدراجها كما وردت عند جوردان :

شروط الإنتخاب: تنقسم إلى قسمين

الشروط العامة: هي ثلاثة شروط يجب توفرها و هي:

- صفة التمتع بالجنسية الفرنسية إما بالولادة أو بالتجنس حيث يقدم المعني وثيقة تثبت جنسيته وخاصة بشهادة الميلاد أو بقرار. وهذه الشروط موجودة بالقانون المدني في

1- هذه القوانين مطبقة أيضا في الراين الأعلى ، الراين الأسفل ، المصدر نفسه ، ص ص 9-11.

البنود 18 إلى 13 و17 إلى 21 والمعدلة بقوانين 26 جويلية 1889 و22 جويلية 1893 و15 أبريل 1909.فيما يخص الجزائريين بفرنسا الذين يتزايد عددهم باستمرار والذين حصلوا على الجنسية الفرنسية طبقا لقانون السناتوس كونسولت أو مرسوم التجنس فان بطاقة الإنتخاب التي استخرجوها من الجزائر لا تؤخذ بعين الإعتبار، ونشير هنا أنه حتى وإن قبل الجزائري بالجنسية الفرنسية فإنه لم يتسنّ له الحصول على الجنسية الكاملة (الفعلية) ولعل أهم مثال هو قضية "اينوسAïnos" التي ذكرها الباحث محمد قويدري في مقاله و"اينوس" هذا هو يهودي جزائري رفض قانون المحامين بالجزائر تسجيله في نقابة المحامين يوم 28 نوفمبر 1861 (أي قبل صدور قانون كريميو) بحجة أن ممارسة مهنة المحاماة كان إمتياز للفرنسيين فقط، علما أن محكمة النقض اعترفت له بـ "صفة الفرنسي"ولكن القضاة أضافوا إلى الحكم بأن "هؤلاء الأهالي لا يتمتعون بكل الحقوق المرتبطة بالمواطنة الفرنسية"[1].

- بلوغ سن 21 سنة عند إغلاق القوائم الانتخابية أو يوم 31 مارس.
- القدرة الانتخابية التي قد تفقد بسبب السجن مثلا.

الشروط المحلية:

- الإقامة لمدة ستة أشهر .
- السكن فعلا بالبلدية.
- المساهمة في دفع الضرائب.
- الموظفين العاملين[2].

غير أن تطبيق هذه الشروط فتح مجالا للإدارة حيث يبدو أن هذه القوانين لم تكن تطبق كما يجب رغم البرقيات المتتابعة لرئيس عمالة وهران، حيث كان قد وجه يوم 24 فبراير 1919 مراسلة يؤكد فيها على ضرورة التسجيل الرسمي لأولئك الذين يحق لهم الإنتخاب دون إعاقة هؤلاء الأهالي عندما تثبت وثائقهم الرسمية وضعيتهم (قائمة التجنيد، سجلات الحالة المدنية، الضرائب ..).

1-Kouidri Mohammed, op.cit, p161.
2-D.A.W.O, Jourdan M., op.cit, p 4.

وفي 24 جانفي 1920 وجه الحاكم العام مراسلة إلى رئيس عمالة وهران موضوعها **"**متابعة تطبيق إصلاحات 4 فبراير 1919 في الإنتخابات البلدية للأهالي**"** ويطالبه فيها بمعرفة ما إذا كانت الانتخابات قد أسهمت في ظهور توافق بين الأقلية من المستشارين البلديين الفرنسيين والمستشارين الأهالي[1] وفي نفس الوقت و بتاريخ 2 أبريل 1920، وجه الحاكم العام للجزائر مراسلة أخرى إلى حاكم عمالة وهران حول الوضع السياسي للأهالي مما جاء فيها " حسب المعلومات التي وصلتني فان أهالي لا يتمتعون بالشروط المحددة للحصول على حق الإنتخاب طبقا للبند العاشر من قانون 6 فبراير 1919 قد تم تسجيلهم على القوائم الإنتخابية قبل اللآنتخابات الأخيرة، لي الشرف أن أطلب منكم إعطاء التعليمات للّجان الإدارية المكلفة بمراجعة القوائم الإنتخابية على أن تكون هذه التعليمات دقيقة ليمنع تسجيل الأهالي في القوائم الإنتخابية دون أن يتمتعوا بهذا الحق**"**[2]، وفي منشور صدر من حاكم عمالة وهران إلى رؤساء البلديات والإداريين بالعمالة بتاريخ 2 أبريل 1920، طلب منهم أن يوضحوا له وبصفة مستعجلة الشروط التي تم تطبيقها فيما يتعلق بـ "أن يكون ملاك لعقار أو مزارع بملكية له بالريف "الذي جاء طبقا للمرسوم الجمهوري لـ5 مارس 1919 مع تحديد نسبة هؤلاء ليتم تسجيلهم في القوائم الإنتخابية، وذكر أن المشكل يتعلق بالمزارعين المسجلين على القوائم والذين يمكن أن يكونوا مجرد خماسين وسجلوا بقوائم بعض البلديات على أنهم مزارعين وطلب إحصائيات محددة حول عدد المسجلين بصفتهم ملاكين والمسجلين بصفتهم مزارعين[3].

ونظرا لأهمية القوائم الإنتخابية ودورها في تنظيم الإنتخابات وإبداء نزاهتها وافق المجلس العام خلال جلسة 20 أكتوبر1922 على مطلب تقدم به السيد مونتيراMontera أحد أعضاء المجلس حول عمليات مراقبة القوائم الانتخابية، حيث طالب المجلس بالإعلان عن ذلك عن طريق صوت البوق أو الطبل في الأحياء المأهولة بالأهالي الجزائريين وإعلام أولئك الذين تشطب أسماؤهم من القوائم كتابيا و ذلك لتسوية وضعيتهم كما طالب بتنفيذ ذلك

1 -D.A.W.O, boite N 4476, Activité politique en Oranie, N598, 24/01/1920.
2-A.N.O.M,cote E78, Le Gouverneur Général, Affaires indigènes, N598, 24/01/1920.
3 -A.N.O.M, cote E78, Dépt. d’Oran, Affaires indigènes, Circulaire N 2989, 02/04/1920.

خلال الانتخابات القادمة وقدم جدول ينظم فيه تواريخ عمليات مراقبة القوائم الانتخابية بالشكل التالي[1] :

العمليات	عدد الأيام	نهاية المدة
إعداد جدول التصحيحات	10	10جانفي
التاريخ المحدد لأعداد جدول التصحيحات	4	14جانفي
نشر جدول التصحيحات	1	15جانفي
التاريخ المفتوح للطعون	20	4 فبراير
تاريخ قرارات اللجنة المكلفة بالنظر في الطعون	5	9فبراير
تاريخ إعلان قرارات اللجنة	3	12فبراير
تاريخ الاستدعاء لدى القاضي	5	17فبراير
تاريخ قرار القاضي	10	27فبراير
تاريخ إعلان قرار القاضي	3	2 مارس
الغلق النهائي للقوائم	30	31 مارس

وكان يتم انتخاب أعضاء اللجنة المكلفة بمراجعة القوائم الانتخابية داخل المجلس البلدي، تضم اللجنة مندوب أهلي، غير أن ذلك لم يكن يطبق كما يجب، ففي جلسة 1فبراير1923 ببلدية البوسكي كاملة الصلاحيات التي عقدت لتعيين مندوب أهلي في اللجنة المكلفة بالمراجعة، صوت المجلس بتسعة أصوات ضد صوت واحد و لم يعين أي مندوب أهلي[2].

كما أكد المرسوم التنظيمي لـ2 فبراير 1852 على ضرورة إنهاء عمليات مراجعة القوائم الانتخابية من طرف اللجنة الإدارية المكلفة بذلك بتاريخ 31 مارس ليتم تنظيم، ترتيب و إمضاء القوائم الانتخابية من طرف أعضاء اللجنة، وتبعا للبند السابع من المرسوم ترسل البلدية إلى رئيس العمالة نسخة من القوائم الانتخابية التي تبقى عند سكرتير البلدية[3].وظلت مضامين إصلاحات 1919 تعاني من الغموض لدى الإدارة من حيث تطبيق بنودها، ففي 27 سبتمبر 1924 أرسل الحاكم العام مراسلة حول حق الأهالي العاملين بخطوط السكة الحديدية الجزائرية التابعة للدولة في تسجيلهم في القوائم الانتخابية الأهلية بصفتهم موظفي دولة تطبيقا للبند الثالث، الفقرة الثالثة لمرسوم 5 مارس 1919 وأكد على

1- D.A.W.O,cote BP179, N107, Affaires indigènes, N 14376, 09/12/1922.
2-A.N.O.M,cote E78, Dépt. d’Oran, Arrd. de Most, C. de Bosquet, Extraitdu registre des délibérations du C.M, séance du 01/02/1923.
3-D.A.W.O,cote BP179, N135, 2eme bureau, révision des listes électorales.

أنه لا يمكن إدماج عمال شبكة السكك الحديدية الجزائرية مع فئة الموظفين أو المأجورين التابعين للدولة[1]، أما فيما يتعلق بالحاصلين على لقب "القايد" بالبلديات المختلطة والمتحصلين على الجنسية الفرنسية والذين كان يحق لهم بحكم تمتعهم بالجنسية الفرنسية تسجيل أنفسهم في القوائم الفرنسية والأهلية ويستدعون لأداء واجبهم الانتخابي لانتخاب مستشار عام أو مفوض مالي فرنسي، وكذلك لانتخاب مستشار عام أو مفوض مالي أهلي، فقد أرسل الحاكم العام مراسلة إلى حاكم عمالة وهران يؤكد فيها أنه طبقا لقانون 4 فبراير 1919 الذي ينص على عدم وجود المتجنسين الجزائريين بالجنسية الفرنسية في الانتخابات الخاصة بالأهالي فانه لا يقبل سوى الأهالي المسلمين الجزائريين غير المتجنسين[2] .

وكنموذج عن مراجعة القوائم الانتخابية عثرنا في الوثائق الأرشيفية على جدول تصحيحي للقائمة الانتخابية للأهالي المسلمين تم إقفالها في 31 مارس 1920 بغليزان حذفت منها سبعة أسماء بسبب الوفاة[3]، والملاحظ هنا هو بقاء عملية الانتخاب والتسجيل في القوائم الانتخابية محدودين مع استمرار خضوع الجزائريين للنظام الخاص، فالمزارع الذي ليست له ملكية لا يسجل والمجند الذي أدى ضريبة الدم ولم يبلغ السن القانوني (25 سنة) لا يحق له الانتخاب[4] تمثل هذه القوائم الهيئة الإنتخابية للجزائريين حيث تضم الناخبين للمجالس البلدية الأهلية بالبلديات كاملة الصلاحيات، وبالنسبة لانتخابات أعضاء الجماعة فينتخب كل الأهالي المسجلين على القائمة[5].ومن جهة أخرى فإن الجزائريين لم يدركوا أهمية الإنتخابات فكانت شيئا غريبا عنهم واعتبرها البعض أحد الخدع الفرنسية الهادفة إلى إحصاء الشباب الجزائري لتجنيده بينما كانت بالنسبة للبعض الآخر مجرد تعويض للقيادة إذ يتم تغيير الإداريين والموظفين الموجودين بحكام جدد و يتميزون كلهم بالولاء لفرنسا[6].

الترشح للإنتخابات الخاصة بالجزائريين :

إن الشروط التي فرضتها فرنسا على الجزائريين للمشاركة في الإنتخابات كانت تبين الحواجز المفروضة أمام مختلف الشرائح للمشاركة في الإنتخابات سواء كناخبين أو

1 - D.A.W.O,cote BP179, N143, listes électorales indigènes 11001,27/09/1924.
2-A.N.O.M, E178, Le Gouverneur Général d'Alger, Affaires indigènes, N 1413, situation politique.
3 -A.N.O.M, E75, Dépt. d'Oran, Arrd. de Most, C. deRelizane, révision des listes électorales.
4-A.C.O, Registre des délibérations, 1922 p 16.
5- Paul Emile Viard,op.cit, pp 53-82.

6- بختاوي خديجة ،التحولات...، ص 487.

مرشحين حيث كانت السلطات الفرنسية تدرك مسبقا أن هذه الشروط تعجيزية وأدت إلى انخفاض عدد المرشحين الجزائريين والذي تراوح من مرشح إلى أربعة مرشحين حسب بعض الصحف الفرنسية الصادرة بالجزائر[1]، و فيما يتعلق بشروط الترشح في المجالس البلدية ذات الصلاحيات الكاملة للحصول على لقب مستشار بلدي و تبعا لمرسوم 7 أبريل 1884 فمنها : بلوغ سن 25 سنة كاملة، الإقامة لمدة سنتين كاملتين بنفس البلدية.

و توفر أحد الشروط التالية:

- أن يكون ملاكا أو مزارعا
- موظف لدى الدولة سواء في العمالة أو البلدية
- حاصل على لقب وسام الشرف أو الاستحقاق

والملاحظ أنه فيما عدا ملاّك الأراضي وأعوان الدولة فإن باقي المهن والنشاطات الصناعية والتجارية لا يحق لأصحابها الترشح للتمثيل في منصب مستشار في مختلف المجالس (البلدية، العمالية، المفوضيات المالية) بالجزائر[2] وطبقا للبند 13 من مرسوم 6 فبراير 1919 فإن المسجلين على القوائم الانتخابية التي يجب تمثيلها فقط هم المؤهلون للترشح كأعضاء في مختلف المجالس، وفي مراسلة بتاريخ 1 و16 مارس 1921 طلب الحاكم العام للجزائر من رئيس عمالة وهران تقديم رأيه في قضية تغيير ما جاء في البند 13 لمرسوم 6 فبراير 1919 وذلك بمنح الأهالي الناخبين الحقوق التي يتمتع بها المواطنين الفرنسيين فيما يخص الأهلية في الجمعيات المختلفة مع إجبارية كون المرشح قد انتخب في الدائرة التي يمثلها وكان جواب رئيس عمالة وهران أن للأهالي مجال محدد وسهل للحصول على حقوقهم وهو التجنيس الذي جعله قانون 4 فبراير 1919 ممكن التحقيق، وأن حصول هؤلاء الأهالي على حقوق الترشح سيؤدي إلى احتمال تشكيل أحدهم لحزب سياسي أهلي مرتكز على العامل الديني قد يؤدي إلى حصوله على دعم كبير داخل دائرته وفضّل عدم تغيير البند[3] ، نستنتج من هذا درجة التخوف لدى الفرنسيين من العامل الديني عند الجزائريين وإدراكهم لتأثير الشخصيات الدينية على السكان وسهلت قلة عدد المرشحين

1- بختاوي خديجة ،إصلاحات 1919 ...، ص 76.
2-ثنيو نور الدين ،ص 38.
3 -A.N.O.M,cote E178, Dépt. d’Oran, affaires indigènes, avril 1921.

الجزائريين للإنتخابات للسلطات الفرنسية عملية التحكم فيها وتسهيل انتخاب الموالين لها، ومن جهة أخرى فان الجزائريين في القرى والأرياف لم يدركوا أهمية هذه التطورات التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية و ظلت الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية تسيطر على واقعهم مع الإشارة الى أن إجراء الإنتخابات بين نوفمبر 1919 و جوان 1920 لم يأخذ بعين الإعتبار الوضع الإقتصادي رغم أن الحملة الإنتخابية بالجزائر مثلا قد أشارت الى قضية غلاء المعيشة و سوء الأحوال الإقتصادية إلا أنها لم تكن العامل المسيطر على الحملة.[1]

وبالعودة إلى شروط الترشح فقد فرض على المرشح تقديم طلب خطي يوضح فيه تاريخ ومكان ولادته و لم يكن هذا الشرط مفروض على الفرنسيين، إلى جانب صعوبة حصول الجزائريون على شهادة الميلاد،ورغم أنهم حصلوا على نفس الحقوق والواجبات، إلا أنه لم يحق لهم تعيين ممثلين عنهم في الإنتخابات البرلمانية[2]، ونشير هنا إلى جملة الشروط التي وضعها الشبان الجزائريون المتعلمون والمتأهبون للإنخراط في العمل السياسي والمتمثلة في حصول المرشح على شهادة تعليم عام وإلمامه بقدر مقبول باللغة الفرنسية تبثث قدرته على النقاش والجدل والحوار في الهيئات المنتخبة لأن التحلي بهذه القاعدة التكوينية يساعده على الدفاع عن حقوق وحريات ومصالح الجزائريين بما يحفظ الجزائر ككيان سياسي[3] وإذا ما قارننا التمثيل الأوربي بالتمثيل الخاص بالجزائريين فإنه كان يتم إنتخاب 100 مستشار لكل 500 ساكن أوربي، 12 مستشار لكل 501 إلى 1500 ساكن و16 مستشار أوربي لعدد سكاني يتراوح ما بين 1501الى 2000 وبالمقابل فإن مستشارين فقط مسلمين يمثلان ما بين 100 إلى 1000 ساكن و يضاف لهما مستشار ثالث عند الزيادة لكل 1000 ساكن دون أن يفوق العدد 6 مستشارين أي ¼ عدد المستشارين الكلي، كما أن إنتخاب رئيس البلدية والمساعدين يتم من قبل الفرنسيين[4].

الحملة الإنتخابية:

1-Ageron C.R., op.cit, p186.

2-بختاوي خديجة ، التحولات...، ص 409 .

3-ثنيو نور الدين ،المرجع السابق ص 39.

4-Collot Claude, op cit , p 89.

ركزت الحملات الإنتخابية وعلى قلتها على التطرق للقضايا التي تمس المجتمع الجزائري كالصحة، التعليم الأجور... وظهرت منافسة حادة بالبلديات المختلطة في إنتخابات رؤساء الجماعة بين القياد خاصة أولئك الذين تم عزلهم في السابق بسبب مواقفهم المعادية لفرنسا والذين شاركوا في الإنتخابات[1] والمهم هنا أن هذه المشاركات لم ترق إلى تشكيل أحزاب تشارك رسميا في الإنتخابات بمطالب تنادي بها وهذا خاصة في عمالة وهران على عكس ما وقع بعمالة الجزائر التي شهدت تنافسا حادا بين التيار المحافظ و تيار النخب[2].

كما تميزت هذه الإنتخابات بانعدام وجود صحافة وطنية كما كان الحال بالنسبة للجزائر العاصمة حيث استعمل المرشحون المسلمون هذا المنبر للتعبير عن أفكارهم وبرامجهم[3]، وفيما يتعلق بمستغانم فقد كانت جريدة عين الصفراء[4] أكثر اهتماما بانتخابات الأهالي من جريدة La Gazette de Mostaganem حيث تتبعت بعضا من حملاتهم.

سير الإنتخابات:

طبقا للبند 11 من قانون 5 أبريل 1884، يمكن تقسيم البلديات إلى أقسام إنتخابية، وتنتخب كل واحدة عدد من المستشارين البلديين يتناسب مع عدد الناخبين على أن لا يتجاوز عدد سكان البلدية 10000 ساكن أو أن تضم البلدية تجمعات سكانية متفرقة حيث أن أدنى عدد للمستشارين لا يجب أن يكون أقل من 4 في الحالة الأولى و2 في الحالة الثانية، ويتمتع المجلس العام بصلاحية التقسيم وذلك بعد تقديم إقتراح من أحد أعضائه أو من رئيس العمالة أو المجلس البلدي أو حتى أحد الناخبين، وبعد التحقيق يقوم بعملية التقسيم، ويحدد رئيس البلدية بعد ذلك عدد المستشارين الواجب انتخابهم في كل قسم مع تعيين لجان مراقبة و يتم إقرار التقسيم بعد غلق القوائم الإنتخابية[5].

1-بختاوي خديجة ، المرجع السابق ، ص 496.
2-بوهند خالد ، المرجع السابق ، ص377.
3-مهديد ابراهيم ، انتخابات الأهالي، ص 37.
4- جريدة عين الصفراء : أسبوعية تأسست سنة 1833 ، اتخذت موقفا مضادا للجبهة الشعبية سنة 1936 و تعاطفت مع الحزب الشعبي الفرنسي ، أنظر ياقوت كلاخي ، المرجع السابق، ص 27.
5 -D.A.W.O, JourdanM., op cit, p 9.

كانت دائرة مستغانم مقسمة إلى ست بلديات مختلطة و23 بلدية كاملة الصلاحيات، وتتم إنتخابات المجالس البلدية بالبلديات كاملة الصلاحيات وإنتخابات مجالس الدواوير بالبلديات المختلطة. والملاحظ بالنسبة للبلديات كاملة الصلاحيات أننا لم نجد سوى معلومات عن سير الحملة الإنتخابية ببلدية مستغانم على مستوى أرشيف ولاية وهران ومستغانم بينما لم نجد مثل هذه الوثائق بأرشيف أكس أن بروفانس، أما بقية البلديات فلم نجد معلومات حول إنتخابات 1919 ولا حتى مداولاتها ما عدى ما وجدناه في العلبة الأرشيفية 4475 حول عقد إجتماع المجلس البلدي لبلدية تيارت كاملة الصلاحيات في 31 مارس 1920 برئاسةBigorre[1] إلى جانب ما كتبته جريدة صدى وهران عن زيارة الحاكم العام لعمالة وهران في 25 أكتوبر 1924 حيث تنقل هذا الأخير من يلل إلى غليزان والتقى برئيس بلديتهاBernard Perez[2] لذلك سنكتفي بتتبع سير الإنتخابات ببلدية مستغانم خلال سنة 1919 لننتقل بعدها إلى دراسة هذه الانتخابات لسنة 1925، مع الإشارة هنا أنه بينما تمتعت البلديات كاملة الصلاحيات بإدارة لا مركزية ويديرها النواب فقد كانت البلديات المختلطة التي تضم غالبية مسلمة وأقلية أوربية تعاني من التفرقة فمعظم السلطات بيد المتصرف الإداري المعيّن ومساعديه المسلمين المعيّنين أيضا، وكانت الإدارة تهدف إلى تحويل هذه البلديات إلى بلديات تخضع للنظام البلدي الفرنسي[3].

الإنتخابات البلدية بمستغانم 1919:

بينما تمت الإنتخابات البلدية ببلدية وهران كاملة الصلاحيات في 31 نوفمبر جرت ببلدية مستغانم بتاريخ 7ديسمبر1919 لإنتخاب 12 نائبا مقابل36 نائبا ينتخبهم الأوربيون، و أكدت الإدارة الفرنسية على القوانين التالية :

- ✓ بإمكان المسلمين المسجلين بالقوائم الانتخابية التصويت على فرنسي أو متجنس بينما لا يحق للفرنسيين أو المتجنسين إنتخاب غير الفرنسيين أو غير المتجنسين.
- ✓ يكون المرشح فائزا إذا حصل على الأغلبية المطلقة التي تبلغ نصف عدد الأصوات المعبر عنها.

1-D.A.W.O, boite N 4475, Activité politique en Oranie, 31/03/1920.
2- Echo(L') d'Oran, dimanche 26 octobre 1924, N20140.
3-Collot Claude, op cit, p103.

- ✓ تتم كل الإنتخابات في دورتين المدة الزمنية بينهما أسبوع واحد.
- ✓ في حالة عدم حصول عدد من النواب على العدد اللازم من الأصوات أو عدم نجاح العدد المطلوب منهم يتم في دورة ثانية التصويت لإنتخاب العدد المكمّل لهم وذلك حسب نوعية الانتخابات[1].

وقبل التطرق إلى هذه الإنتخابات نعطي بعض الإحصائيات حول عدد السكان سنة 1921 حيث بلغ عددهم بهذه البلدية حوالي 361217 نسمة، يتوزعون على مساحة قدرها 22228كلم^{2}وبكثافة سكانية قدرها 16ن/كلم^2 أما تركيبة السكان فكانت: عدد الفرنسيين أصلا 23072، عدد الفرنسيين المجنسين 0.408، عدد الأجانب 6582، عدد الأوربيين 36062، عدد الأهالي الجزائيين 321893[2].

أما عن نتائج هذه الإنتخابات فقد فازت في هذه البلدية قائمة ضمت إحدى عشر مسلما و فرنسي وحصل ابن كريتلي مصطفى على أكبر عدد من الأصوات بينما حصل سي يعقوب إبراهيم على أدنى عدد وهي كالتالي :

71المرشح	عدد الأصوات	المرشح	عدد الأصوات
ابن كريتلي مصطفى	520	عليوة مصطفى	359
قارة مصطفى	441	ابن كريتلي هواري	452
عبد الرحمن قاصد علي	358	ابن يخو طيب	459
دلغرانج روني	503	ابن قريقش خليل	447
ابن تامي محمد [3]	431	ابن داني محمد	404
ابن إسماعيل محمد	348	سي يعقوب ابراهيم	347

نشرت هذه النتائج بجريدة عين الصفراء بينما لم نجد لها أثر بجريدة La Gazette de Mostaganemوركزت على الإنتخابات الخاصة بالفرنسيين وحملتهم الإنتخابية الملاحظ

1-D.A.W.O, Jourdan.M, op.cit, p 9.
2- Gallica.bnf bibliothèque nationale de France, Quarante et UnièmeVolume ,1925, statistique générale de la France, Ministère du travail , de l'hygiène, de l'assistance et de la prévoyance sociale , Paris ,Imprimerie Nationale, p 512.
3- الدكتور ابن تامي الجيلالي : طبيب من مستغانم يعتبر أحد العناصر البارزة ضمن النخبة الجزائرية التي مثلت التيار الليبرالي الاندماجي داخل الحركة الوطنية الجزائرية ، كان يكتب بجريدة التقدم في السابق ، إنضم بعدها إلى الحزب الشعبي الفرنسي PPF في النصف الثاني من الثلاثينيات (أنظر إبراهيم مهديد، الحركة الوطنية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينيات ، النهضة و الصراع السياسي، ص 26).

على هذه القائمة هو سيطرة الإتجاه المحافظ الذي يضم العائلات الغنية والمالكة للأراضي والتي شاركت في هذه الإنتخابات للمحافظة على مكانتها ومصالحها.

وفي 18 ديسمبر 1921 تم إجراء إنتخابات جديدة لتكملة أعضاء المجلس البلدي من الفرنسيين [1]و عددهم أربعة حيث بلغ عدد الناخبين 1005[2]،وفي 23 ديسمبر 1921 استدعي المستشارين البلديين لمستغانم في جلسة إستثنائية لتعيين رئيس البلدية ومساعدين له، ليتم إنتخاب السيد كيرات Queryratرئيسا للبلدية بعد حصوله على 29 صوت من بين 30 وإنتخب كل من Adrien Lemoine مساعد أول وGasimir Maury مساعد ثان[3]وفي 16 ماي 1920 جرت إنتخابات "دوار بلدية" ببلدية البوسكي كاملة الصلاحيات بلغ عدد المسجلين بها 329 ،عدد الأصوات المعبر عنها 329 ، الأغلبية المطلقة 165

حيث ترشح فيها عشرين ملاكا فاز منهم عشرة فقط و حصل كل واحد على 178 صوت[4] وسنقوم بنقل أسماء المستشارين البلديين الأهالي من خلال تتبع إنتخابات المفوضيات المالية لـ15 أبريل 1923 حيث شارك هؤلاء كأعضاء بمكتب الجمعية الإنتخابية لهذه الإنتخابات وندرج هنا أسماء المستشارين البلديين ورؤساء الجماعة التي تمكننا من الحصول عليها[5].

البلدية	اسم المستشار البلدي	اسم رئيس الجماعة
أبوقير	مهرة عبد القادر –كعيبيش بن ذهيبة	/
عين سيدي الشريف	/	/
عين تادلس	قيسرلي علي-الحاج حسني ولد ميلود	كوسة محمد ولد سي الشارف-عمران جيلالي ولد جيلالي
بوديナرBelle côte	/	/
صور Bellevue	/	/
بلاد الطواهرية	قعيش عبد الله بن عمر- قعيش عبد الله ولد الحبيب / بحار قويدر ولد الشارف	/
البوسكي	/	/
بوقيراط	بن غالي حسان –قبايلي شريف	/
يلل	مصباح قدور- خديم بركة	/

1- Op.cit., 11/12/1921, N 70.
2- Op.cit., 18/12/1921, N 71.
3-Op.cit., 25/12/1921, N72
4 -A.N.O.M, cote Oran E174, P.V, Douar Commune de Bosquet, C.P.E de Bosquet, le 16/05/1920.
5-A.N.O.M, cote Oran E159, Dépt. d’Oran, P.V des élections des D.F, 15/04/1923.

عين كرمان	/	/
مزغران	/	/
مستغانم	/	/
عين النويسي	فليتي احمد – عمارة بن ذهيبة	/
صيادة Pélissier	كرزان عبد القادر	/
جديوية-Saint Aimée	بن دلة محمد- باي بلقاسم-شلوح أرزقي (ولد حوالي 1872) –دفالي عدة (ولد حوالي 1889)	/
ستيدية	شاعة عواد ولد محمد – شاعة ابراهيم الصغير-بلقاسم طاهر ولد الحبيب	سلمون محمد ولد محمد – عكرمي ولد الشارف
تونان	/	/
كاسان	/	بومهدي محمد بن محمد
مينا Clinchant	/	/
رنو	/	بن سطاعلي الحاج بلقاسم
حاسي ماماشRivoli	/	/

أما عن جلسات المجلس البلدي فقد تنوعت مواضيعها ،وفيما يتعلق ببلدية تيارت مثلا تم التعبير خلال أحد الجلسات في بداية سنة 1920 عن رغبة المستشارين البلديين الأهالي في الحصول على تغيير في طريقة التمثيل النيابي للمسلمين في المستعمرة داخل المفوضيات المالية، ولأجل ذلك تمت مراسلة الحاكم العام من طرف رئيس العمالة وكان جوابه في مراسلة رقم 1410 بتاريخ 23 فبراير 1920 وذكر أن هذا المطلب غير ممكن التنفيذ في الوقت الراهن[1] وقد وجه رئيس عمالة وهران منشور بتاريخ 2 ماي 1921 وزع على نواب رؤساء العمالات، رؤساء البلديات و المتصرفين الإداريين لعمالة وهران بالمناطق البلدية أكد فيه على ضرورة إهتمام الجمعيات البلدية خلال دورتها الإجبارية المالية لشهر ماي 1922 بالمداولات حول تحديد ضريبة الإيجار لسنة 1922 و تعيين المفوض المرسل الدائم والملحق المكلف بإحصاء دافعي الضرائب والرسوم[2]

1 -D.A.W.O, boite N 4475, Activité politique en Oranie, N 2369, 22/03/1920.
2 -D.A.W.O, cote BP 179, N 71 à 92, DEP d’Oran, Bureau N 2, 1922.

لقد توسعت الهيئة الإنتخابية سنة 1919 و في 1922 ضمت الهيئة الإنتخابية الأهلية كل المسلمين المسجلين في القوائم الإنتخابية في البلديات كاملة الصلاحيات والأعضاء الجزائريين في اللجان المحلية والجماعات داخل البلديات المختلطة[1]ولعل أهم القضايا التي تم التطرق إليها خلال جلسات المجلس البلدي في هذه الفترة هي مسألة تحسين أوضاع السكان في الحي العربي تيجديت الذي كان يعاني من الإهمال وقلة النظافة إلى جانب اهتراء الطرقات و قلة المدارس ومشكل الكهرباء والنقل. ففي جلسة 12 جوان 1920 تمت مناقشة قضية المياه في هذا الحي وعرض مشروع إمداده بالمياه الصالحة للشرب كما تم التطرق إلى مشكل نقص المدارس وخاصة تعليم البنات خلال جلسة 5 جوان 1920[2] ، هذا إلى جانب تراجع الوضع الأمني به والذي جعل أعضاء المجلس يجددون طلب تعيين عامل للحراسة الليلية و ذلك خلال جلسة 24 جانفي 1921[3]، وفي جلسة 13 ديسمبر1922 وافق رئيس البلدية على مشروع تنظيف ضواحي تيجديت.

وخلال جلسة إستثنائية تمت بتاريخ 29 جانفي 1921 حضرها من الجزائريين كل من ابن كريتلي مصطفى، ابن تامي حمو، سي يعقوب إبراهيم وابن إسماعيل محمد بينما تغيب كل من ابن يخو الطيب، ابن كريتلي هواري، ابن قريقش خليل، ابن داني محمد وعليوة مصطفى وتم خلال الجلسة وباقتراح من رئيس البلدية وقرار من المجلس جعل منصبين للحراس الليليين الذين كانا مخصصين للفرنسيين مخصصين للجزائريين، كما صوّت المجلس على خلق منصب ثان لوظيفة حارس ليلي بتجديت إلى جانب تحويل منصب أستاذ الأدب العربي إلى منصب اللغات الحية (العربية)[4].

وخلال الجلسة العادية لـ10 فبراير1921، تم التصويت على تقديم المنح اليومية للعائلات ذات الأطفال إلى جانب تشكيل لجنة ضمت عدد من المستشارين الأوربيين منهم السيد لوموانLe Moine وQueyrat وابن كريتلي مصطفى تكون مهمتها تغيير أسماء الطرق و المناطق التي لا تحمل أسماء وتغيير أسماء أخرى، مع اقتراح أسماء لأبناء

1- حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، 2014- 2015 ، ص 9.

2 - Mostaganem, 12/16/1920.
3- AinSefra(l'), 10/02/1921.
4- Gazette(La) de Mostaganem, 13/02/1921.

مستغانم الذين ضحوا بأنفسهم من أجل فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى[1]، إلى جانب تصويت المجلس على قرض تكميلي قيمته 144 فرنك فرنسي لإضافته إلى المبلغ المخصص لاكتراء قسم ملحق لمدرسة البنات بحي بايموت[2]. وفي جلسة 9 أبريل 1921 الإستثنائية ،تم التصويت على قرض قيمته 1500 فرنك لإصلاح الطرقات ومراقبتها، إلى جانب التصويت على قرض قيمته 84 فرنك لصالح القسم الملحق بمدرسة بايموت[3].

أما في الجلسة العادية للمجلس البلدي لمستغانم المنعقدة في 20 فبراير 1922 فقد تميزت بحضور كل من ابن تامي، ابن كريتلي،ابن داني، سي يعقوب، بلغربي ـ بلغولة، عليوة وابن زفطة بينما تغيب كل من بن يخو، قارة مصطفى، ابن إسماعيل وطوبال مع أنهم لم يقدموا خلال هذه الجلسة أي مطلب[4]،بينما في جلسة 30 فبراير 1922 تم الإطلاع على قائمة أهالي دواوير "عيزاب" و"عمارنة" التي حصلت على قروض لشراء البذور، وركز المجلس على ضرورة توجيه هذه الدواوير إلى أهمية الاحتياط للمنتجات الأخرى. وفي 30 فبراير 1922 عقدت جلسة عادية للمجلس البلدي تم فيها تسوية وضعية رجل شرطة أهلي كان إضافيا في منصبه وأقر له المجلس أجر السنة الجارية، إلى جانب التصويت على مشروع تغيير مقر السوق الأسبوعية و تزويدها بكل ما تحتاجه من أبواب وأسوار وتطلب المشروع قرض مالي قيمته 81000 فرنك[5]. كما تم التصويت لصالح مشروع تنظيف ضواحي تيجديت في جلسة 13 ديسمبر 1922 إلى جانب الموافقة على مشروع تنظيف طرق مستغانم وضواحيها الخاصة بالأوربيين حيث وافق رئيس البلدية على استلام هذا المشرع إبتداء من 14 جوان 1923 [6].

وفي جلسة 28 نوفمبر 1924 ،تمت الموافقة على قرض قيمته 3000 فرنك وسجل كميزانية تكميلية لسنة 1925 لتوفير الماء الصالح للشرب لدوار عمارنة[7].أما في الدورة الاستثنائية للمجلس البلدي لبلدية مستغانم و التي تمت بتاريخ 24 جانفي 1925 بحضور كل

1 - Op.cit., 20/02/1921.
2- Op.cit., 20/02/1921.
3- Op.cit.,17/04/1921.
4-A.C.M, Registre des délibérations du C.M de Most, du 20 février 1922 au 31 aout 1926, séance du 20/02/1922.
5- Gazette (La) de Mostaganem, 05/03/1922.
6-Op.cit., 20/12/1922.
7-Op.cit., 17/12/1924.

من سي يعقوب، ابن إسماعيل،بلغربي، بلغولة، عليوة، ابن زفطة وطوبال، تم التصويت على قرض مالي يتم بموجبه توسعة أبواب مجاهر بمستغانم ومواصلة الأشغال لذلك[1]، و في جلسة عقدت خلال الدورة العادية بتاريخ 27 فبراير 1925، ذكر رئيس البلدية أن المقبرة الخاصة بالمسلمين لم تعد كافية و لابد من توسعتها و ذلك على حساب الأراضي رقم 79-80 و81 علما أن مساحة المقبرة كانت تقدر بـ6 هكتارات و89 آر لتصبح مساحتها بعد توسعتها 9 هكتار و85 آر وبعد المناقشة حصل المطلب على الموافقة[2]، أما خلال جلسة 27 فبراير من نفس السنة فقد تطرق رئيس البلدية إلى ضرورة إنجاز مكان لرمي النفايات بحي تيجديت وتحدث عن مشكل قلة أماكن رمي النفايات و أكد على أهمية شراء مزابل جديدة بتكلفة تقدر ب 900 فرنك و طلب من الحضور التصويت على طلبه[3].

وفي جلسة 25 ماي 1925 خلال الدورة العادية لشهر ماي تطرق رئيس البلدية إلى أهمية إصلاح الطريق الذي يربط بين المدرسة الأهلية وساحة تيجديت وهو ماطالب به سكان الحي علما أن هذه الطريق بطول 290 متر وتتم العملية بحجر كلسي علما أنها تتطلب قيمة مالية تقدر بـ12000 فرنك وحصل المطلب نظرا لأهميته على الموافقة، كما طالب المجلس بتوفير الإضاءة لحي تيجديت وحي الليمون إلى جانب المطالبة بتحسين الإضاءة والأوضاع العامة بها لتوفير الأمن للسكان وسلامتهم مع الإشارة إلى أن المشروع يتطلب قرض مالي بقيمة 1130 فرنك وتنجز الأعمال بمؤسسة الغاز والكهرباء بمستغانم، وفي جلسة 25 جوان من سنة 1925 طالب رئيس البلدية بضرورة رفع دعم الرعاية للمسلمين وذلك طبقا لمراسلة 23 ماي 1925 من طرف رئيس العمالة وطالب برفعها إلى 3000 فرنك، إلى جانب تقديم طلب خاص بإنجاز مشفى أهلي بالأراضي البلدية لحي تيجديت وبالفعل تمت الموافقة على المطلب[4]، وفي جلسة 12 أوت من نفس السنة طالب رئيس البلدية بانجاز مجرى مائي بخرابشة بحي تيجديت حيث قدرت نفقات المطلب بحوالي

1-A.C.M, Session extraordinaire, séance du 24/01/1925.
2-A.C.M, session ordinaire, séance du 27/02/1925.
3-A.C.M, séance du 27/02/1925.
4-A.C.M, Session de mai 1925, séance du 25/06/1925.

62000.00 فرنك و تمت الموافقة عليه مع تسجيل قيمة نفقاته على حساب ميزانية 1926الأولية[1].

إن ما يستنتج من هذه المداولات، هو عدم إنتظام المستشارون المسلمون في حضور جلسات المجلس البلدي حتى أن جلسة 28 نوفمبر 1924 سجلت غيابا كليا لهم، كما أن معظم المناقشات كانت لصالح توفير الخدمات للأوربيينماعدا بعض التدخلات لصالح الجزائريين مثل الإهتمام بالسوق العربي، السوق المغطاة، تقديم المنح للعائلات المعوزة دون أن ترقى إلى النهوض بأوضاع السكان المتردية والتي كانت تزيد سوء.

ب/ إنتخابات الدواوير(نوفمبر 1919-ماي 1920):

الواقع أن الإنتخابات المحلية كانت تنظم من طرف القايد الذي يرتب القوائم بالملاحظات التي يضعها باختياره ، و في بعض الأحيان و خشية من ضياع مكانتهم كان القياد يضعون على رأس القوائم أسمائهم أو أسماء أشخاص من عائلاتهم أو الموالين لهم لضمان إنتخاب أحدهم على رأس الجماعة ، أما تدخلات الإدارة فرغم نفيها من طرف الحاكم العام فإنها كانت تتم على كل المستويات، ففي البلديات كاملة الصلاحيات كان رؤساء البلديات الفرنسيين يترأسون رسميا القوائم الأهلية و كان المتصرفون الإدارون يفعلون ذلك بحذر كبير بالبلديات المختلطة أيضا.[2]

لتنظيم عملية الإنتخاب و التحكم في الأوضاع شكل المحافظون المكلفون بالتحقيق الدواوير من خلال إجتماع حوالي 2000 إلى 3000 شخص، غير أن الدوار جمع عدة قبائل مما أفقدها وحدتها و حطم الدوار الجديد كل النظم التقليدية ف 789 قبيلة أعطت 1196 دوار بلدية في ديسمبر 1870 و372 قبيلة تحولت إلى 667 دوار، أما الجماعة فقد وضعت في كل دوار بلدية بموجب مرسوم 23 ماي 1863 وكانت تختلف عن الجماعة التي كان يعرفها الجزائريون، وبعدما كانت الجماعة تضم قادة العائلات، تدير الأملاك، توزع الضرائب، تكوّن المحكمة و لها حتى إمكانية تغيير بعض العادات وغالبا ما يحكمها القادة التقليديين للقبائل، حاول البعض إعطائها الطابع الإنتخابي لتقريبها من المجالس البلدية

1-A.C.M, Session d’aout 1925, séance du 12/08/1925.
2-Ageron C.R., op.cit, p184.

و تكونت من أشخاص تعينهم الإدارة ويرأسها قايد القبيلة المعين هو الآخر، مع العلم أن مهمة الجماعة كانت منذ 1865 مراقبة القايد الأهلي في تسيير الأملاك وخاصة الأراضي الزراعية ولن يكون للجماعة والدوار كل الأهمية إلا عند التنظيم البلدي للمناطق العسكرية سنة 1868 و 1870 [1] .

كان الجديد في إصلاحات 1919 هو خلق جهاز إنتخابي خاص بالجماعة ليصبح هناك جماعة الدوار المنتخبة بالبلدية كاملة الصلاحيات والبلدية المختلطة بحوالي 1015 للبلديات المختلطة و234 للبلديات كاملة الصلاحيات ويمكن إعتبار هذا العدد بمثابة "الثورة الإنتخابية"رغم الأهمية الصغيرة لهذه المجالس.[2]

ورغم أن هذه الإنتخابات جاءت بعد إصلاحات 1919 إلا أنها لم تبرز تيارات سياسية، بل تميزت بظهور التجمعات والتكتلات التي وفرت لهم الفرصة لاختبار قدراتهم، ففي البلديات المختلطة كانت العناصر المعارضة للقايد من كل دوار تقف له بالمرصاد وتواجهه[3] مما يدل على زوال السلطة الكاملة لهؤلاء القياد وظهور بداية المعارضة للنخب التقليدية، ومن جهة أخرى فإن هذه الإنتخابات لم تجر في موعد محدد لها على غرار بقية المجالس لأنها في حقيقة الأمر كانت شكلية[4]، وقبل البدء بتتبع نتائجها نشير إلى أنها لم تكن كاملة إذ لم نجد إحصائياتأو معلومات حول العمليات الإنتخابية لبلدية عمي موسى المختلطة ووجدنا محاضر العمليات الإنتخابية لـ :

- بلدية كاسان (سيدي علي) المختلطة : دوار بلدية مع الله.
- بلدية مينا المختلطة : دوار بلدية شلافة،دوار بلدية عين القطار، دوار بلدية سيدي سعادة ، دوار بلدية تحامدة وكيايبة.
- بلدية رنو(سيدي امحمد بن علي) المختلطة : دوار بلدية أولاد سلامة.
- بلدية تيارت المختلطة : دوار بلدية كراكد Cracked.

1-CollotClaude, op. cit, p 89.
2-Ageron C.R., op.cit, p180.
3 -D.A.W.O, boite N 4475, Dossier surveillance politique, état d'esprit des indigènes.
4-بوهند خالد ، المرجع السابق ، ص 352.

- بلدية زمورة المختلطة : دوار بلدية بني درقون، دوار بلدية بني يسعد، دوار بلدية شوالة، دوار بلدية أولاد بركات ،دوار بلدية خلوق، دوار بلدية تاعسالت، دوار بلدية قيرس.
- بلدية جبل الناظور المختلطة : دوار بلدية أولاد زناي، دوار بلدية جديد.

هذا إلى جانب محاضر العمليات الإنتخابية الخاصة بانتخاب أعضاء الجماعة بالبلديات كاملة الصلاحيات لكل من سور (Bellevue) والبوسكي، وسندرجها فيمايلي:

1/ **بلدية كاسان (سيدي علي)** :

1-دوار بلدية " أولاد مع الله " لبلدية كاسان المختلطة :كان تكوين اللجنة البلدية يخضع لقرار الحاكم العام وذلك تبعا لعدد الدواوير والمراكز الإستعمارية وخيفة من غلبة العنصر المسلم تم فرض التساوي بين الأعضاء، فعند إنشاء بلديةPalestroالمختلطة (الأخضرية حاليا) مثلا سنة 1875 كانت هذه البلدية الأهلية تضم 38000 ساكن بـ7 دواوير و14 أوربي فقط، بينما كانت اللجنة البلدية تضم7 أوربيين و7 مسلمين، و يتراوح عدد أعضاء اللجنة البلدية من 10 إلى 60 عضو و تضم :

- **المتصرف الإداري** للبلدية المختلطة و في حالة غيابه ينوب عنه المساعد.
- **الأعضاء الفرنسيين**: إلى غاية 1887 كانوا يعينون ومنذ هذه السنة أصبحوا ينتخبون، وفي حالة وجود عدد قليل من الفرنسيين أو عدد معدوم يجب وجود عضوين فرنسيين معينين وإذا كان العدد كبير، فكل مركز إستعماري ينتخب عضو بنسبة 100 ساكن، لمدة أربع سنوات، وإبتداء من سنة 1930 أصبحوا ينتخبون لمدة ست سنوات، ومنذ هذه السنة أصبح عددهم يتراوح ما بين1 إلى 13 عضو تبعا لعدد البلديات المختلطة[1].
- **المساعدين الفرنسيين**: كل مركز إستعماري تم إنشاؤه من طرف الحاكم وباتفاق مع اللجنة البلدية ينتخب مساعد فرنسي إبتداء من 1884 وعدد المراكز وعدد المساعدين يختلف تبعا للبلديات المختلطة من 1 إلى 8 .

[1]- Collot Claude, op. cit, p113.

❖ **المساعدين الأهالي** : فمنذ 1874 كان المساعدون الأهالي أعضاء باللجنة البلدية ويمثلون الدواوير التي كانوا مكلفون بمراقبتها إداريا ومنذ 1919 أصبحوا يحملون لقب القايد وأصبحت عضويتهم باللجنة البلدية قانونية.

❖ **رؤساء الجماعة المنتخبون:** منذ 1919 كان رؤساء الجماعة المنتخبين بالبلديات المختلطة ينتخبون الرئيس وهو عضو قانوني باللجنة البلدية، علما أنه سنة 1930 كانت اللجان البلدية تضم من 4 إلى 15 قايد و من 5 إلى 27 رئيس جماعة[1].

وفي يوم 28 نوفمبر 1919 ببلدية كاسان المختلطة وتطبيقا للقرار العمالي الصادر بتاريخ 6 نوفمبر 1919 الذي يدعو الناخبين لإنتخاب عشرة أعضاء من الجماعة، إجتمع مكتب الجمعية الإنتخابية لدوار بلدية أولاد مع الله، بكاسان المختلطة برئاسة مساعد المتصرف الإداري السيد De Champ Emil[2] إلى جانب كل من:

- شريف عبد القادر بن عبد القادر ، من مواليد سنة 1872،وهو قايد دوار أولاد مع الله.
- شفاي أحمد بن عبد القادر ، من مواليد سنة 1859، عضو بالجماعة.

و كل من حماني العربي بن حبيب (مولود سنة 1859)، مسلي قدور بن جيلالي (مولود سنة 1864)، بلجيلالي قدور بن قدور (مولود سنة 1854) و بن عمارة عبد القادر بن عمر (مولود سنة 1889). وبعد تكوين المكتب تم اختيار الناخب بوراس عبد العزيز ليكون سكرتيرا للمكتب، وسنحاول هنا إعطاء لمحة عن أهم خطوات إجراء هذه الإنتخابات لتكون للقارئ صورة ولو مبسطة عن ظروفها ، فبداية يتم وضع عدد من الوثائق على مكتب الإنتخاب وهي التي تضفي شرعيته من خلال القوانين المنظمة للعملية الإنتخابية وهي :

- ✓ القرار العمالي الصادر بتاريخ 6 نوفمبر 1919 الذي يدعو الجمعية الإنتخابية.
- ✓ ورقة تسجيل الناخبين.
- ✓ القائمة الرسمية للناخبين البلديين و جدول التصحيحات.

1-Ibid, p 113.

2-يكون المكتب برئاسة رئيس البلدية أو مساعديه حسب تاريخ تعيينهم أو المستشارين البلديين حسب الجدول ويمكن أن يكون ذلك في بعض الحالات الاستثنائية من طرف أحد الناخبين الذين يعينهم رئيسالبلدية.

و بعد إجراء عملية الفرز بلغ عدد الناخبين مائتين و ثمانية و ثلاثين 238 [1]،عدد الأظرف 238 وهو عدد مساو لعدد الإمضاءات الخاصة بالناخبين بعد ذلك تم إعلان النتائج :عدد المسجلين في القوائم الإنتخابية 288، عدد الأوراق الموجودة داخل الصندوق238أما الأوراق الملغاة و التي لن تدخل في عملية حساب الأغلبية المطلقة فهي :

- الأوراق البيضاء أو غير المقروءة، الأوراق التي لم يظهر التصويت فيها بشكل واضح، الأوراق التي عرف أصحابها

- الأوراق الملغاة و التي تدخل في حساب الأغلبية المطلقة: الأوراق الملونة، الأوراق التي بها أي رموز، أوراق ملغاة لأسباب أخرى ليبلغ المجموع 76، و بعد هذا الوصف المفصل حول العملية الانتخابية والفرز كانت النتائج:

اسم و لقب المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المعبر عنها
بومدين مبروك بن العربي	مزارع	140
سعيدون محمد بن احمد	//	138
ميلود حبيب بن جلول	//	137
لزعم عبد القادر ولد بوزيد	//	136
مرسلي محمد ولد قدور	//	135
عبد الباقي عبد الله ولد مبارك	//	134
مصباح محمد بن مبروك	//	134
صاوكي بوطيبة بن أحمد	//	132
طاهري علي ولد محمد	//	131
بن عمران شارف بن عبد القادر	//	130
بلجيلالي عبد القادر ولد قدور	/	106
بن شاعة عبد القادر ولد زروقي	//	106
مولاي حمو بن عطا الله	//	102
شفاي أحمد بن عبد القادر	//	102
بلمومن بن شاعة بن العربي	//	86
بن عجيلة عبد القادر بن الحاج	//	85
سعيدون محمد بن أحمد	//	85
قريب أحمد بن عبد القادر	//	84
زيان بن شاعة ولد بن موسى	//	92
زيتوني محمد بن حبيب	//	79
بطاهر أحمد بن أحمد	//	17
عمور بن شاعة بن زروقي	//	16
بن سالم بن شاعة بن زروقي	//	12
ملاحي محمد بن حبيب	//	12
بوزيان عبد القادر بن مختار	//	10

1-يجب أن تكون مدة الاقتراع على الأقل 6 ساعات و يتوجب على رئيس المكتب وسكرتيره التوقيع على القائمة.

قبلي عمر بن لكحل	//	07
دحمون احمد بن صريك	//	07
بوراس قدور بن شاعة	//	07
بن قميمة محمد	//	07
مسلم محمد بن عمر	//	07
بومدين العربي بن عبد القادر	//	07
زيتوني بن شاعة ولد الحبيب	//	06
بن جدور بن شاعة بن أحمد	//	06
فلاح حبيب بن عبد القادر	//	05
بن عربي جيلالي ولد محمد	//	05
مفتاح محمد بن سحلي	//	05
بطاهر محمد بن احمد	//	04
بن صالح لخضر ولد محمد	//	03
مرسلي قدور بن جيلالي	//	02
بلمين موسى ولد محمد	//	02
عثماني حبيب بن حبيب	//	02
بقي 12 صوتا وزعت على 12 مترشحا	//	12

وبعد التذكير أنه تبعا للقرار الحكومي لـ5 مارس 1919 لا يتم إنتخاب أي شخص للدور الأول إلا إذا حصل على:

1/ الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها[1].

2/ عدد من الأصوات مساو لربع عدد الناخبين المسجلين، وفي الدور الثاني يكون الإنتخاب للحصول على الأغلبية.

أما النتائج التي أعلنها الرئيس فهي: عدد الناخبين 238،عدد الأوراق البيضاء أو الملغاة لا يوجد،يبقى عدد الأصوات المعبر عنها 238 والأغلبية المطلقة 120.

هكذا وتبعا لعدد الأصوات المعبر عنها فإن الفائزين كأعضاء في الجماعة هم كل من: بومدين مبروك بن العربي، سعيدون محمد بن أحمد، ميلود حبيب بن جلول، لزعم عبد القادر ولد بوزيد، مرسلي محمد ولد قدور، عبد الباقي عبد الله ولد مبارك، مصباح محمد بن مبروك، صاوكي بوطيبة بن أحمد ، طاهري علي ولد محمد، بن عمران شارف بن عبد القادر وتم غلق المحضر يوم 28 نوفمبر 1919 على الساعة السادسة مساء [2].

1-عندما يكون عدد الأصوات المعبر عنها فردي، تحسب الأغلبية المطلقة بقسمة عدد الأصوات المعبر عنها على اثنين أي النصف يضاف إليه صوت فردي .

2-A.N.O.M,cote Oran,E 174, P.V des élections des djemââs, 1919, Dept. d’Oran, arrd. de Most, C.M de Cassaigne , Douar Commune Ouled Maa Allah , 28/11/1919.

وفي يوم 26 ديسمبر من نفس السنة تم إجراء إنتخابات للدور الثاني للجماعة لدوار بلدية تاكورت التابع لبلدية كاسان ،وكانت النتائج كالتالي:

اسم و لقب المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المعبر عنها
بلخيرة لكحل ولد محمد	مزارع	105
يخو حماني ولد يعقوب	//	102
عزالدين قدور ولد قدور	//	100
كريم شارف ولد الحاج	//	98
غالي قدور ولد محمد	//	95
هني قدور ولد هني	//	92
مازوزي حمار ولد علي	//	70
قمو صالح	//	70
معمري أحمد	//	70
عدي عبد القادر	//	70
سعيدي محمد	//	55
عمروش جيلالي	//	55

بلغ عدد الناخبين 171،عدد الأصوات المعبر عنها 171،الأغلبية المطلقة 86

وتم إعلان أعضاء الجماعة كل الذين حصلوا على العدد اللازم من الأصوات وهم بلخيرة لكحل ولد محمد، يخو حماني ولد يعقوب، عز الدين قدور ولد قدور، كريم شارف ولد الحاج، غالي قدور ولد محمد، هني قدور ولد هني[1].

2/بلدية مينا المختلطة

لم نعثر على محضر عمليات الجمعية الإنتخابية للدور الأول لدوار بلدية شلافة وحصلنا فقط على المحضر الخاص بالدور الثاني لإنتخاب 8 أعضاء حيث يبدو أن إنتخابات الدور الأول لم تسفر عن حصول المرشحين على العدد الكافي من الأصوات، بدأت عملية الإنتخاب يوم27 ديسمبر 1919 بدار البلدية بكلانشانClinchant وتكوّن المكتب من المتصرف الإداري المساعدرئيسا، ولطرش شارف ولد سنوسي قايد الدوار إلى جانب عدد من الناخبين وبعد القيام بعملية الفرز كانت النتائج حسب كل مرشح :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات
طواولة محمد ولد بطويل	ملاك	22
قنونة محمد ولد عبد الله	//	22
بقلول العجال ولد عبد القادر	//	22

1 -A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C .Takourt, 26/12/1919.

شواكرية محمد ولد ميلود	//	22
مرتاض ميلود ولد الشارف	//	22
قسوس بوزيد ولد دالي	//	22
زروقي شارف ولد عبد الله	//	22
طواولة أحمد ولد بطويل	//	22

84-وقد بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 240، عدد الناخبين22، عدد الأصوات المعبر عنها 22[1].

وكان الفائزون في هذه الإنتخابات كل من: طواولة محمد ولد بطويل، قنونة محمد ولد عبد الله، بقلول العجال ولد عبد القادر، شواكرية محمد ولد ميلود، مرتاض ميلود ولد الشارف، قسوس بوزيد ولد دالي، زروقي شارف ولد عبد الله، طواولة أحمد ولد بطويل وتم إعلانهم أعضاء بالجماعة

وفي دوار بلدية عين القطار بمينا المختلطة تم إجراء إنتخابات الدور الثاني و لم نعثر على محضر العمليات المتعلقة بالدور الأول و تم الدور الثاني لإنتخاب 9 أعضاء من الجماعة وذلك يوم 24 من شهر ديسمبر 1919 ببلدية كلانشان Clinchant ببلدية مينا المختلطة، شارك في المكتب مساعد المتصرف الإداري وابن والي بوزيان قايد الدوار إلى جانب كل من ابن والي بو عبد الله ولد قدور عضو بالجماعة المنتهية عهدتها، شيخي عبد الله ولد جيلالي وهو أيضا عضو بالجماعة المنتهية عهدتها وكانت النتائج فوز9 مرشحين من بين 18 كلهم من الملاكين والغريب هو حصولهم على نفس العدد من الأصوات (133) وتم الإعلان عن الفائزين وهم : شيخ محمد ولد عبد القادر، سلطان أحمد ولد حبيب، ربيعي عبد الله ولد عبد القادر، سدرة يوسف ولد ميسوم، برادعية عبد القادر ولد أحمد ،إبراهيم العربي ولد محمد، بوعزة مجاهد ولد حبيب، بوعلام بغداد ولد قدور، بسلطان موفق ولد بوزيد وأصبحوا أعضاء في الجماعة لدوار بلدية عين القطار لبلدية مينا المختلطة[2].

أما في دوار بلدية سيدي سعادة التابع لبلدية مينا المختلطة فتم إجراء الإنتخابات لتعيين 9 أعضاء من الجماعة وذلك يوم 2 يناير 1920 شارك في المكتب ميهوب بوعلام

1-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, C.. de La Mina, D.C de Chelafa, 27/12/1919.
2 -A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C de Ain El Guettar, 24/12/1919.

قايد الدوار، غنيسة عبد القادر الذي كان عضو بالجماعة المنتهية عهدتها، بلغ عدد المسجلون داخل القوائم الإنتخابية254 وعدد الناخبين 209، أما المرشحون لعضوية الجماعة فبلغ عددهم18 وهم كالاتي :

اسم المترشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
بخدة احمد ولد محمد	ملاك	140
غنيسة عبد القادر ولد سعادة	//	//
قاضي إبراهيم ولد عبد القادر	//	//
بساعد الفيلالي ولد عبد القادر	//	//
مصطفي بن حميدة الحبيب	//	//
بن عمر سعادة بن صابر	//	//
عتو الكلوني ولد الحاج	//	//
بلينيسي الحبيب بن دحو	//	//
العربي بن حجار محمد الكبير	//	//
ولد سعادة	//	65
ميهوب عبد القادر ولد بوعلام	//	//
بن ويس عبد القادر ولد أحمد	//	//
مسك العربي ولد علي	//	//
عمار عدة ولد عبد القادر	//	//
براشد صغير ولد عبد القادر	//	//
تومي سعادة ولد علي	//	//
بن علي الحبيب ولد محمد	//	//
سفيان محمد ولد سعادة	//	//
بن ويس محمد ولد محمد	//	//

بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 209، و حصل تسعة مرشحين على العدد الكافي من الأصوات والذي بلغ 140 صوت و تم إعلانهم أعضاء بالجماعة لدوار بلدية سيدي سعادة لبلدية مينا المختلطة وهم : بخدة أحمد ولد محمد، غنيسة عبد القادر ولد سعادة، قاضي إبراهيم ولد عبد القادر، بساعد فيلالي ولد عبد القادر ، مصطفى بن حميدة الحبيب، بن عمر سعادة بن صابر، عتو الكلوني ولد الحاج، بلينيسي الحبيب بن دحو، العربي بن حجار محمد الكبير ولد سعادة[1].

1-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C de Sidi Saada, 02/01/1920.

وفي نفس البلدية المختلطة تم إجراء إنتخابات الجماعة لتعيين 8 أعضاء لجماعة دوار بلدية تحامدة، الدور الثاني. بدأت هذه الإنتخابات يوم الأحد 3 يناير 1920 بحضور المتصرف الإداري إلى جانب بلحسّة عبد القادر قايد الدوار، بلهواري محمد ولد محمد عضو بالجماعة المنتهية عهدتها وبلعابد حمو بن عدة عضو أيضا بالجماعة المنتهية عهدتها. أما نتائج الإنتخابات فكانت فوز ثمانية أعضاء كلهم من الملاكين بعضوية الجماعة من بين 17 مرشح وهم :

اسم المترشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
ابن داني مصطفى ولد الشارف	ملاّك	90
عبد الله عبد القادر ولد حمو	//	90
بلقت طاهر ولد قندوز	//	90
خديم حبيب ولد ميسوم	//	90
بن احمد شيخ ولد كيكس	//	89
خيرة عبد القادر ولد قندوز	//	88
دلة بن عودة ولد حاج جيلالي	//	88
شرشم محمد ولد بوعمران	//	82
مبارك محمد ولد ميلود	//	54
بن احمد عبد القادر ولد الشيخ	//	51
بلهواري محمد صغير ولد محمد	//	58
رحمونة محمد ولد قدور	//	56
بن عيسى عبد القادر ولد محمد	//	55
بن عابد حمو ولد عدة	//	55
دوبة مصطفى ولد عيسى	//	55
دوبة عبد القادر ولد لكحل	//	55
بلهواري عبد القادر	//	01

وكان عدد المسجلون 171، عدد الناخبين 154 ، ليعلن كل من ابن داني مصطفى ولد الشارف، عبد الله عبد القادر ولد حمو، بلقت طاهر ولد قندوز، خديم حبيب ولد ميسوم، بن أحمد شيخ ولد كيكس، خيرة عبد القادر ولد قندوز،دلة بن عودة ولد حاج جيلالي ،شرشم محمد ولد عمران أعضاء بالجماعة لدوار بلدية تحامدة لبلدية مينا المختلطة[1].

1-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C des Thamda, 03/01/1920.

وفي دوار بلدية كيايبة التابع لبلدية مينا المختلطة جرت العمليات الإنتخابية لإنتخاب 8 أعضاء من الجماعة بتاريخ 4 جانفي 1920 برئاسة المتصرف الإداري إلى جانب حضور كل من سوداق معمر قايد الدوار، تقدم لهذه الإنتخابات ثمانية مرشحين كلهم من الملاكين حصلوا على العدد الكافي لإعلانهم أعضاء بالجماعة وهم كالتالي :

اسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
بن دنيا مبارك ولد محمد	ملاك	147
زروقي بوعبد الله	//	//
شاني الطيب ولد محمد	//	//
جوان احمد ولد بن شاعة	//	//
بن علي محمد ولد محمد	//	//
صنداق عبد القادر ولد معمر	//	//
عبادلية العجال ولد حميدة	//	//
بن دنيا طيب ولد محمد	//	143

و بلغ عدد المسجلين في هذه الإنتخابات 213 ، عدد الناخبين 149[1]

3/بلدية رنو المختلطة:

دوار بلدية أولاد سلامة : إجتمع أعضاء الجمعية الإنتخابية لدوار بلدية أولاد سلامة لبلدية رنو المختلطة لإنتخاب 8 أعضاء من الجماعة في الدور الأول، تمت هذه الإنتخابات يوم 27 نوفمبر 1919 وشارك في مكتب الجمعية قايد الدوار جعفر عبد القادر وكانت نتائج الفرز هي حصول كل المرشحين على 82 صوت لكل واحد علما أنهم كلهم كانوا فلاحون و تم إعلان النتائج بالشكل التالي :عدد المسجلين 117،عدد الناخبين 82،عدد الأصوات المعبر عنها 82،الأغلبية المطلقة 42وأعلن كل من: مقدم عابد، زهراوي جيلالي، مالكي عابد بن قوال، بلّوش قدور بن ميلود ،خرشي بوعبد الله بلحاج،ماحي الحبيب ولد العربي، خلاوي قدور ولد لكحل، شايب عبد القادر بن العربي أعضاء بالجماعة لدوار بلدية أولاد سلامة [2].

1-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C de Kiaiba, 04/01/1920.
2 -A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, C.M de Renault, D.. OuledSlama, 27/11/1919، يمكن العودة الى الملحق رقم 6.

بلدية تيارت المختلطة:تم إجراء العملية الإنتخابية لدوار بلدية كراكد Cracked ببلدية تيارت المختلطة لإنتخاب 14 عضو للجماعة، تمت هذه العملية يوم 8 ديسمبر 1919 حيث ترأس المكتب المتصرف الإداريTitiau Auguste إلى جانب بن عودة قدور قايد الدوار، كانت نتائج الفرز حصول أربعة عشر مرشح على 145 صوت وكلهم من الملاكين، أي أن كل القائمة قد فازت وبلغ عدد الناخبين 145 وعدد الأصوات المعبر عنها 74، ليتم إعلان كل من سيدي عابد بوعبد الله ولد محمد،لعريبي محمد ولد بن وعلي، ميارة جيلالي ولد بوعبد الله، بوعبدلي حاج ميلود بن شعبان، بلمجاهد جيلالي ولد عابد، لمجاهد صافي ولد الحاج، ميسوم عبد القادر بن محمد، كولالي بن علي ولد عبد القادر، شرفوح أحمد ولد رابح، حطابي ولد قدور، حساني قويدر بن جيلالي، بن عودة جيلالي ولد محمد ،أعضاء في الجماعة لدوار بلدية كراكد[1].

بلدية زمورة المختلطة :

***/ إنتخابات الجماعة لدوار بلدة بني درقون لبلدية زمورة المختلطة:** تم الدور الأول لهذه الإنتخابات لإنتخاب 12 عضو من الجماعة يوم 25 نوفمبر 1919 وشارك في المكتب الإنتخابي بن حدة عواد قايد الدوار وكانت النتائج كالتالي :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المعبر عنها
بن يعقوب سالم ولد الحبيب	مزارع	184
تواتي محمد ولد زيان	//	177
عيادي تواتي ولد عبد الله	//	183
عصمان أحمد ولد طالب	//	137
بن شيخ علي ولد بن شاعة	//	181
بلكحل أحمد ولد بن عودة	//	183
بن يعقوب علياوي ولد حفيظ	//	177
بوغريدة طاهر ولد مصطفى	//	166
بوخاتم أحمد ولد بوخاتم	//	171
بن عيشة عبد القادر ولد بن عيشة	//	173
بن عيسى بن عودة ولد عدة	//	172
بخدة أحمد ولد سي محمد	//	167
بخدة عدة ولد أحمد	//	89
محمد ولد جيلالي	//	4
عدة مصطفى ولد ماحي	//	12

1-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit., C.Mde Tiaret, D.C de Cracked 08/12/1919.

مجيد بن شاعة ولد بن شاشية	//	57

وبلغ عدد الناخبين 205، عدد الأصوات الملغاة11، عدد الأصوات المعبر عنها 194 والأغلبية المطلقة 98.

وأعلن عن فوز كل من بن يعقوب سالم ولد الحبيب،تواتي محمد ولد زيان، عيادي تواتي ولد عبد الله، عصمان أحمد ولد طالب، بن شيخ علي ولد بن شاعة، بلكحل أحمد ولد بن عودة، بن يعقوب علياوي ولد حفيظ، بوغريدة طاهر ولد مصطفى،بوخاتم أحمد ولد بوخاتم،بن عيشة عبد القادر ولد بن عيشة ،بن عيسى بن عودة ولد عدة،بخدة أحمد ولد سي محمد وتم إعلانهم أعضاء بالجماعة لدوار بلدية بني درقون لبلدية زمورة المختلطة[1]، وفي 27 نوفمبر من نفس السنة تم إجراء العمليات الإنتخابية لتعيين 10 عشرة أعضاء من الجماعة لدوار بلدية بني يسعد ببلدية زمورة المختلطة، للدور الأول، وكانت نتائج الفرز:

اسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المعبر عنها
بلعباس محمد	ملاك	68
زرقاوي حاج محمد	//	63
ربوح بلمكي	//	63
برحال محمد	//	//
بوجلال عبد القادر	//	//
ميهوب عبد القادر	//	//
قويدر بن عمر	//	//
قويدر محمد	//	58
عمراني أحمد	//	52
رزاق محمد	//	63
بوعبد الله حاج ولد	//	13
الحاج	//	10
حميدي محمد	//	12
بن ميهوب محمد		

وبلغ عد الناخبين74، عدد الأصوات الملغاة01، الأغلبية المطلقة 37 وأعلن كل من بلعباس محمد، زرقاوي حاج محمد، ربوح بلمكي، برحال محمد،بوجلال عبد القادر،ميهوب عبد القادر،قويدر بن عمر، عمراني أحمد، رزاق محمد، أعضاء بالجماعة لدوار بلدية بني يسعد للبلدية المختلطة زمورة [2].

1 -A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, C.M de Zemmora, D.Cde Beni Dergoun, 25/11/1919.
2-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C des BeniYessaad, 27/11/1919.

*/ وبالنسبة لدوار بلدية شوالة التابع لبلدية زمورة المختلطة فقد تمت العملية الإنتخابية يوم 27 نوفمبر 1919 لإنتخاب 8 أعضاء للجماعة و كانت النتائج :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المعبر عنها
بلجيلالي محمد ولد الحاج محمد	مزارع	42
	//	34
بطاهر علي	//	43
فرقاني عبد القادر	//	//
بوبكر محمد	//	34
بن قنايب بن عيسى	//	//
بن مهرة عواد	//	55
العربي محمد	//	43
بن تغية بن عودة	//	9
عباس بصافي عباس	//	//
مشطوان حاج لزرق	//	//
علي عواد	//	1
بن تاغية محمد	//	3
بن جلول بورحلة فرقان الحاج	//	//

وكان عدد الناخبين 57، عدد الأصوات المعبر عنها 57، الأغلبية المطلقة 29صوت، وأعلن أعضاء بالجماعة كل من:بلجيلالي محمد ولد الحاج محمد، بطاهر علي،فرقاني عبد القادر، بوبكر محمد، بن قنايب بن عيسى، بن مهرة عواد،العربي محمد، بن تغية بن عودة، لتمثيل دوار بلدية شوالة ببلدية زمورة المختلطة [1].

*/ وبالنسبة لدوار بلدية أولاد بركات لبلدية زمورة المختلطة جرت العملية الإنتخابية يوم 3 ديسمبر 1919 لإنتخاب 8 أعضاء من الجماعة في الدور الأول وشارك في المكتب بن الحاج جلول أحمد قايد الدوار و كانت النتائج كالتالي :

1-Ibid, CM. de Zemmora, D.C des Chouala, 27/11/1919.

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات
بركات محمد	ملاك	69
بن علو عبد القادر ولد عواد	//	//
بن الحاج جلول بن عبد الله	//	//
وضاح أحمد ولد ميسوم	//	//
بولراس العربي ولد الحبيب	//	46
حومري بن عودة ولد بولراس	//	//
خديدي عدة ولد حبيب	//	//
بلدوم عامر	//	23
بوقروجبلحايك	//	//
لطرش أحمد	//	01
بولعراس الحاج	//	01
لطرش بركات	//	39

وكان عدد الناخبين 70، عدد الأصوات المعبر عنها 69، الأغلبية المطلقة 35، وأعلن كل من بركات محمد ،بن علو عبد القادر ولد عواد ،بن الحاج جلول بن عبد الله،وضاح أحمد ولد ميسوم،بولعراس العربي ولد الحبيب ،حومري بن عودة ولد بولعراس ،خديدي عدة ولد حبيب،لطرش بركات، أعضاء بالجماعة بدوار بلدية أولاد بركات لبلدية زمورة المختلطة [1].

*/ وفي نفس البلدية إجتمعت الجمعية الإنتخابية لدوار بلدية واد خلوق لإنتخاب 8 ثمانية أعضاء من الجماعة للدور الأول، أجريت هذه الإنتخابات يوم 4 ديسمبر 1919 وشارك في المكتب بلعالية محمد قايد الدوار إلى جانب عدد من الأعضاء وبعد إجراء العملية الإنتخابية كانت النتيجة حصول كل المرشحين على عدد متساو من الأصوات بلغ تسعة عشر صوتا لكل مرشح علما أنهم كلهم كانوا ملاكين، و كان عدد الناخبين 19، عدد الأصوات المعبر عنها 19 والأغلبية المطلقة 10 وأعلن كل من: العربي مجدد، عدة عبد العزيز، سيدأحمد محمد، سيد أحمد بن عودة، سيدي عدة بن عمر، بن عبو بن عزي، بركات عبد القادر، مقني عدة، أعضاء بالجماعة لدوار بلدية أولاد خلوق لبلدية زمورة المختلطة [2].

1-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C des Ouled Berket, 03/12/1919.
2 -A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C des Oued Khelloug, 04/12/1919.

*/ كما تم بهذه البلدية المختلطة أيضا إجراء إنتخابات الجماعة لدوار بلدية يازرو للدور الأول وذلك بتاريخ 15 ديسمبر 1919، ترأس المكتب المتصرف الإداري إلى جانب حضور بن الحاج جلول محمد قايد الدوار و كانت النتائج :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
بن الحاج جلول بوعزة ولد مجدد	ملاك	57
بن الحاج جلول محمد ولد بن يمينة	//	76
راشدي هدار ولد محمد	//	56
بن حليمة عدة ولد بوزيان	//	56
العربي محمد ولد محمد	//	16
العربي ميمون ولد ميلود	//	56
لحمر بغداد ولد بن عيسى	//	//
صغير الحاج محمد ولد الحاج قدور	//	//
بوكراع قدور ولد بن عودة	//	62
بن الحاج جلول محمد	موظف	3

وبلغ عدد الأصوات المعبر عنها 101، عدد الأوراق الملغاة 5 و الأغلبية المطلقة 49، ليتم إعلان الفائزين بمنصب عضو بالجماعة وهم: ابن الحاج جلول بوعزة ولد مجدد، ابن الحاج جلول محمد ولد بن يمينة، راشدي هدار ولد محمد، ابن حليمة عدة ولد بوزيان، العربي محمد ولد محمد، العربي ميمون ولد ميلود، لحمر بغداد ولد بن عيسى، صغير الحاج محمد ولد الحاج قدور، بوكراع قدور ولد بن عودة [1].

*/ وفي دوار بلدية تاعسالت التابع أيضا لبلدية زمورة المختلطة تم إجراء إنتخابات الجماعة لتعيين 10 أعضاء و تمت هذه العملية يوم 15 ديسمبر 1919، شارك في المكتب بن الحاج جلول قايد الدوار وكانت النتائج كالتالي :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المعبر عنها
ابن الحاج جلول محمد ولد بلقاسم	ملاك	70
ابن الحاج جلول جلول ولد بلقاسم	//	61
ابن الحاج جلول عبد القادر ولد مجدد	//	74
ابن الحاج جلول أحمد ولد بلقاسم	//	25
ابن الحاج جلول عبد القادر ولد مدار	//	70
ابن خدة منور ولد اسماعيل	//	68
شيخ مختار ولد قدور	//	68
إسماعيل محمد ولد جيلالي	//	26
ابن سيد أحمد محمد ولد يمينة	//	56

[1]-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C de Yazerou , 15/12/1919.

شاشو بوزيان ولد محمد	//	73
إسماعيل فضيل ولد جيلالي	//	67
ابن دودة عبد القادر ولد أحمد	//	72
لعبيدي بن عودة ولد أحمد	//	7

بلغ عدد الناخبين 85، عدد الأصوات المعبر عنها 85، الأغلبية المطلقة 43،وتم إعلان كل من: ابن الحاج جلول محمد ولد بلقاسم، ابن الحاج جلول جلول ولد بلقاسم، ابن الحاج جلول عبد القادر ولد مجدد، ابن الحاج جلول عبد القادر ولد مدار، ابن خدة منور ولد إسماعيل ،شيخ مختار ولد قدور، ابن سيد أحمد محمد ولد بن يمينة، شاشو بوزيان ولد محمد، اسماعيل فضيل ولد جيلالي، ابن دودة عبد القادر ولد أحمد، أعضاء بالجماعة لدوار بلدية تاعسالت للبلدية المختلطة زمورة[1]وقد سجل على المحضر تنديد ابن الحاج جلول أحمد ولد بلقاسم بما تم في الإنتخاب نتيجة قيام القايد بعملية الفرز لأن هذا الأخير قام بشطب أغلبية الأصوات الخاصة بين الحاج جلول أحمد ولد بلقاسم[2].

*/ وفي دوار بلدية قيرس لبلدية زمورة المختلطة تم إجراء إنتخابات الجماعة لتعيين ثمانية أعضاء وتمت هذه الإنتخابات يوم 16 ديسمبر 1919 بدار القايد بالبلدية المختلطة زمورة، إجتمع أعضاء المكتب برئاسة المتصرف الإداري وبحضور قايد الدوار بن الحاج جلول مجدد ولد بلعالية، وكانت النتائج :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المعبر عنها
ابن الحاج جلول ولد عبد القادر	ملاك	46
ابن الحاج جلول بن جديد ولد بلعالية	//	//
مشتة محمد ولد محمد	تاجر	//
زيان حاج مختار ولد مختار	ملاك	//
ملياني بن أحمد ولد عدة	//	//
دوالي محمد بن علي	//	//
هنيني حبيب ولد طاهر	//	//
لكحل محمد ولد محمد	//	//
زيان بن عودة ولد مختار	تاجر	23
زيان محمد ولد مختار	ملاك	//
قربوز ميلود ولد محمد	//	//
مشتةمشتة ولد بن عودة	//	//
بوعلي عبد القادر ولد محمد	//	//

1-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C de Taassalt, 15/12/1919.
2 -Ibid.

ابن قيرش بلحاج ولد قدور	//	//
بوزاغو صغير ولد عدة	//	//
بورياح بوحنيني ولد لحمر	//	//

بلغ عدد الناخبين 69، عدد الأصوات المعبر عنها 69،الأغلبية المطلقة 35، وتم إعلان النتائج بفوز كل من ابن الحاج جلول ولد عبد القادر،ابن الحاج جلول بن جديد ولد بلعالية،مشتة محمد ولد محمد،زيان حاج مختار ولد مختار،ملياني بن أحمد ولد عدة،دوالي محمد بن علي،هنيني حبيب ولد طاهر،لكحل محمد ولد محمد أعضاء في الجماعة لدوار بلدية قيرس للبلدية المختلطة زمورة [1]، هذا وقد عثرنا ضمن المحاضر الخاصة بإنتخاب أعضاء الجماعة خلال إنتخابات 1919 على محضر العمليات التي تمت بتاريخ 21 ديسمبر1919 والمتعلقة بإنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة، فبالنسبة لإنتخاب الرئيس بلغ عدد الناخبين ثمانية 8 وعدد الأصوات المعبر عنها 8 ثمانية والأغلبية المطلقة 5 خمسة وحصل بذلك الحاج جلول حاج عبد القادر على ثمانية أصوات ليصبح بذلك رئيسا للجماعة. أما بالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين ثمانية 8 وعدد الأصوات المعبر عنها 8 ثمانية والأغلبية المطلقة 5 خمسة وحصل ابن الحاج جلول مجدّد على ثمانية 8 أصوات و أعلن بذلك سكرتيرا للجماعة [2].

4/جبل الناضور :

تم إجراء الإنتخابات الخاصة بالجماعة لإنتخاب 10 أعضاء للدور الأول لدوار بلدية أولاد زناي التابع للبلدية المختلطة جبل الناضور وذلك بتاريخ 29 نوفمبر 1919 ، ترشح لهذه الإنتخابات عشرة أشخاص كلهم فلاحون وحصل كل واحد منهم على 76 صوت وهم كالتالي:محمد بن خليفة، العقون بن شهرة بن هواري، ابن شريفة طيب بن إسماعيل، منصور خالد بن العربي، خلف الله لخضر بن محمد، معطى الله خالد بن قدور، مشقق عبد القادر بن لخضر، هاشمي سعد بن زاوش،بوزيد محمد بن شهرة، منصوري مصطفى بن حاج. وكان عدد الناخبين 76، عدد الأصوات المعبر عنها 76 والأغلبية المطلقة 39وأعلن عن فوز كل من محمد بن خليفة، العقون بن شهرة بن هواري، ابن شريفة طيب بن

1 -A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C de Guires, 16/12/1919.
2-Ibid.

إسماعيل، منتصر خالد بن العربي، خلف الله لخضر بن محمد ،معطى الله خالد بن قدور ،مشقق عبد القادر بن لخضر ،هاشمي سعد بن زاوش، بوزيد محمد بن شهرة، منصوري مصطفى بن حاج وأصبحوا أعضاء الجماعة لدوار بلدية أولاد زناي المختلطة بجبل الناظور[1]. والملاحظ هنا وحسب المحضر أن المترشح منصوري مصطفى الذي حصل على 76 صوت لم يكن يتمتع بالأهلية و لم يكن مسجلا بالقوائم الإنتخابية للدوار (تبعا للبند 2 من القرار الجمهوري ل 5 مارس 1919) وكان على رئيس البلدية إعلانه مستقيلا تبعا للبند 5 من القرار الجمهوري لـ 5 مارس 1919)[2].

وفي نفس البلدية تم إجراء إنتخابات دوار بلدية جديد لبلدية جبل الناظور المختلطة لإنتخاب 8 أعضاء من الجماعة للدور الأول وجرت هذه الإنتخابات يوم 3 ديسمبر 1919، تقدم لهذه الإنتخابات 8 ثمانية مرشحين كلهم يمارسون مهنة الفلاحة و حصلوا على عدد متساو من الأصوات (مائة 100) حيث بلغ عدد الناخبين 100، عدد الأصوات المعبر عنها 100 والأغلبية المطلقة51 وأعلن كل من: جديد خالد بن عبد القادر، بوتخيلي ميلود بن عبد القادر، حرّي محمد بن ناصر، ابن بغداد قدور بن حاج بغداد، ابن صحراوي حبيب، لقوي ناصر بن عودة، خيراوي خير الدين بن محمد، مختاري طاهر بن محمد وأصبحوا أعضاء الجماعة لدوار بلدية جديد التابع لبلدية جبل الناظور المختلطة[3].

بلدية بوسكي كاملة الصلاحيات :

أجريت هذه الإنتخابات يوم 16 ماي 1920 وتم إجراء الدور الأول لها يوم 16 ماي 1920، وتقدم للمنصب عشرين شخصا حصل كل منهم على الأصوات التالية :

اسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المعبر عنها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المعبر عنها
بوحسون عبد القادر	ملاك	128	بلجيرات محمد	ملاّك	121
بوطالبي محمد	//	//	ابن حجار احمد	//	//
زريفي محمد	//	//	بنونة بغولة	//	//
بوحسون عفيف	//	//	غرنيني بوكراع	//	//
عونان حبيب	//	//	بوكريسة محمد	//	//
بنونة ميلود	//	//	بوعيادة عفيف	//	//
ابن قونة شريف	//	//	بوحراث محمد	//	//

1-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, C.M deDjebel Nador, D.C des OuledZennai, 29/11/1919.
2-Ibid.
3-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, D.C de Djedid, 03/12/1919.

بوغلام شارف	//	//	شايبي عبد القادر	//	//
بلغشام علي	//	//	قرواتي أحمد	//	//
مهل أحمد	//	121	صادق ولد محمد	//	//

علما أن عدد الناخبين قد بلغ 329 وأعلن كل من: بوحسون عبد القادر،بوطالبي محمد، زريفي محمد،بوحسون عفيف،عونان حبيب،بنونة ميلود،بن قونة شريف،بوغلام شارف، بلغشام علي،مهل أحمد أعضاء بالجماعة لدوار بلدية البوسكي[1].

بلدية صور Bellevue :

أجريت هذه الإنتخابات يوم 13 ماي 1920 وكانت النتائج :

اسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المعبر عنها
حراث العجال ولد الشارف	مزارع	102
عباسة محمد ولد ميلود	//	//
عباسة أحمد ولد محمد	//	//
عباسة عبد الله ولد عبد الله	//	101
عباسة عبد الله ولد محمد	//	102
مناد شارف ولد ماحي	//	//
بن طاهر عبد القادر ولد مناد	//	//
عباسة بن فوغلو ولد عبد القادر	//	//

بلغ عدد المسجلين 138، عدد الناخبين 102وأصبح كل هؤلاء أعضاء بالجماعة لدوار بلدية سور كاملة الصلاحيات[2].هذا وقد جرت هذه الانتخابات من 25 نوفمبر 1919 إلى 16ماي 1920 ويمكن جمع المعلومات الخاصة بها في هذا الجدول التالي:

البلدية	نوعها	دوار بلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد المترشحين للإنتخاب	عدد الأصوات الواجب إنتخابهم	تاريخ الإجراء	الدور
كاسان	مختلطة	أولاد مع الله	288	238	238	53	10	1919/11/28	1
		تاكورت	290	171	171	12	12	1919/11/26	2
مينا	مختلطة	عين القطار	328	250	249	18	9	1919/12/24	2
		شلافة	240	22	22	08	08	1919/12/27	2
		سيدي	254	209	/	09	09	1920/01/02	2

1-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, Arrd. de Most, C.P.E de Bosquet, 16/05/1920.
2-A.N.O.M,cote Oran,E 174,op.cit, C.P.E. de Bellevue, 13/05/1920.

		سعادة							
		تحامدة	171	154	/	08	08	1920/01/03	2
		كيابية	213	149	/	08	08	1920/01/04	2
رنو	مختلطة	أولاد سلامة	117	82	82	08	08	1919/12/27	1
تيارت	مختلطة	أولاد كراكد	/	145	145	14	14	1919/12/08	1
زمورة	مختلطة	بني درقون	/	205	194	16	12	1919/11/25	1
		بني يسعد	/	74	73	13	10	1919/11/27	1
		شوالة	/	57	57	14	8	1919/11/27	1
		أولاد بركات	/	70	69	12	8	1919/12/03	1
		واد خلوق	/	19	19	8	8	1919/12/04	1
		تاعسالت	/	85	85	13	10	1919/12/15	1
		يازرو	/	101	96	10	08	1919/12/15	1
		قيرس	/	69	69	16	8	1919/12/16	1
جبل الناظور	مختلطة	أولاد زناي	/	76	76	10	10	1919/11/29	1
		جديد	122	100	100	08	08	1919/12/03	1
سور	ب.ك.ص	سور	138	102	/	08	08	1920/05/13	1
البوسكي	ب.ك.ص	البوسكي	/	329	/	10	10	1920/05/16	1

قبل البدء بالتعليق نشير هنا إلى أن الفرنسيين عرّفوا البلديات المختلطة بأنها "مراكز إستعمارية ودواوير أسست تبعا لقرار الحاكم العام "، فالبلديات المختلطة ظهرت كدواوير بطابع إستثنائي غير معروف بفرنسا، وهي تضم خلايا إدارية متنوعة وبعيدة عما عرفته فرنسا، كما لم تكن لها وحدة إثنيه ولا إقتصادية، وتعرف وحدتها فقط بحكم وجود متصرف إداري تعينه السلطة المركزية، وتساعده لجنة بلدية مكونة من مستشارين فرنسيين منتخبين ومستشارين مسلمين معينين (ثم منتخبين ابتداء من 1919)[1]. وكان قرار ديسمبر 1875 قد وضع على رأس البلدية المختلطة المتصرف الإداري، غير أن جهاز المتصرفين الإداريين لم يظهر سوى بقرار 30 ديسمبر 1876 ولم يتم توظيفهم إلا مع 1897[2]. وبالعودة إلى الجدول أعلاه ومن خلال التتبع الدقيق لهذه الإنتخابات فإنه يمكن إستنتاج ما يلي :

- تميزت هذه الإنتخابات بقلة عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية رغم حرص الإدارة على تسجيل الناخبين بالقوائم الإنتخابية حيث أعرض عدد كبير من الجزائريين عن تسجيل أنفسهم لأنه اعتبروا ذلك إحصاء جديد لهم لدفع الضرائب أو التجنيد .

1- Collot Claude, op. cit, p105.
2-Ibid p 105.

- كانت التأثيرات الدينية هي الأكثر و اعتمدت الإدارة على التحالف معها كحل مرحلي و استخدم أئمة المساجد ، رؤساء الزوايا و الطرق الصوفية من طرف المرشحين للحصول على التأييد الأهلي، ففي مستغانم وقف الشيخ ابن تكوك من الزاوية السنوسية ضد ابن كريتلي الذي كان مدعوما من طرف الزاوية الدرقاوية و هزمه، في تيارت و عين كرمان دعمت الشاذلية الدرقاوية التي كانت مرتبطة بزاوية أولاد لكراد و ضمنت فوز غلام الله ضد مرابط محمد المدعوم من طرف شريف سيد أحمد الحسني الوزاني الذي كان يمثل الزاوية الطيبية .[1]
- شطب إسم أحد المرشحين الناجحين في الإنتخابات بسبب عدم تمتعه بالأهلية نتيجة لعدم وجود إسمه على القوائم الإنتخابية للدوار حيث كان على رئيس البلدية إعلانه مستقيلا طبقا للبند 5 من القرار الجمهوري لـ5 مارس 1919.
- وجود بعض الشكاوى التي تشكك في نزاهة الإنتخابات كما حدث بالنسبة لإنتخابات الجماعة في دوار بلدية تاعسالت حول التنظيم الذي قدمه ابن الحاج جلول أحمد ولد بلقاسم و اتهامه للقايد بالتخلص من الأصوات الخاصة به.
- شهد دوار بلدية شلافة ببلدية مينا المختلطة مقاطعة حادة لإنتخابات الجماعة حيث بلغ عدد المسجلين خلال الدور الثاني حوالي 240 بينما لم يتجاوز عدد الناخبين 22 ناخبا لإنتخاب 8 أعضاء من الجماعة.
- تمت هذه الإنتخابات فيما بين 25 نوفمبر 1919 إلى 04جانفي 1920 بالبلديات المختلطة أي حوالي شهر كامل وقد يعود ذلك إلى صعوبة التنقل وتنظيم هذه الإنتخابات في هذه الدواوير بسبب تشتت السكان و توزيعهم في المناطق النائية.
- بالنسبة لإنتخابات الجماعة بالبلديات كاملة الصلاحيات وجدنا المحاضر الخاصة بكل من البوسكي وسور كما أنها تمت في شهر ماي 1920 أي بعد حوالي خمسة أشهر عن تلك التي تمت بالبلديات المختلطة.
- تميزت قوائم المرشحين بوجود أكثر من شخص من نفس العائلة داخل القائمة الواحدة كما هو الحال بالنسبة لعائلة ابن الحاج جلول حيث ترشح منها خمسة

[1]-Ageron .C.R,op.cit,p184.

أشخاص في دوار بلدية تاعسالت، مرشحين منها بدوار بلدية يازرو، ومرشحين منها بدوار بلدية قيرس هذا إلى جانب قايد الدوار الذي يعتبر أحد الشخصيات المعروفة بهذه العائلة وهو ما يبرز سيطرة العائلات الأرستقراطية كما هو الحال بالنسبة لابن الحاج جلول أحمد و هو ملاك من أولاد بركات، كان باشآغا وقايد لعائلة بن الحاج جلول ولهذه العائلة تأثير كبير على بلدية زمورة المختلطة والشيئ نفسه بالنسبة لابن الحاج جلول عبد القادر الذي كان قايد[1].

- تكونت مكاتب الجمعية الإنتخابية وكما نص عليه القانون من الرئيس الذي قد يكون رئيس البلدية، المتصرف الإداري أو مساعد له ويشارك إلى جانبه القايد وآخرينتراوحت أعمارهم حسب المحاضر الإنتخابية التي إطلعنا عليها ما بين 25 إلى70 سنة.
- لم نجد مع هذه المحاضر تلك الخاصة بإنتخاب رئيس الجماعة وكاتبه ماعدى المحضر الخاص بانتخاب رئيس وكاتب الجماعة لدوار بلدية قيرس، حي تتم هذه العملية بعد إنتخاب أعضاء الجماعة الذين يتدعون من قبل رئيس البلدية في نفس السنة ويقوم هؤلاء بتعيين رئيس وكاتب لهم عن طريق الإقتراع السري.
- غياب بعض المحاضر الخاصة بهذه العمليات الإنتخابية (عمي موسى مثلا) إلى جانب بعض محاضر الإنتخابات الخاصة بالدور الأول لكل من دوار بلدية تاكورت ببلدية كاسان المختلطة، دوار بلدية عين القطار، دوار شلافة ببلدية مينا المختلطة إلى جانب دوار بلدية سيدي سعادة ، تحامدة و كيايبة.
- بدوار بلدية واد خلوق بلغ عدد الناخبين 19 وهو أدنى عدد في كل البلديات المختلطة وكان عليهم انتخاب 8 أعضاء من الجماعة.
- سجل دوار بلدية عين القطار أكبر قائمة للمسجلين بلغ عددها 328 ناخب وأكبر عدد من الناخبين (258 ناخب).
- أكبر عدد للمرشحين لعضوية الجماعة بلغ 53 سجلوا بدوار بلدية مع الله لبلديات كاسان المختلطة.

1-A.N.O.M,cote 5I156 , Arrd. de Most, C.M de Zemmora , Fiche signalétique,03/02/1943.

- معظم المرشحين للإنتخابات كانوا ملاكين أو فلاحين.

ساهمت إصلاحات 1919 في فتح الفرصة للجزائريين غير المتجنسين للمشاركة في مختلف المجالس المنتخبة بالجزائر، لكن وجودهم بهذه المجالس كان محدودا بسبب الشروط القاسية التي كانت تفرض على المرشح إضافة الى تدخل الإدارة الفرنسية في تفضيل العناصر الموالية لها.[1]

كانت المشاركة إذا محدودة خلال هذه الإنتخابات خاصة و أن بعض الناخبين كانوا يظنون أنهم سينتخبون رجالا يحلون محل القياد أو المتصرفين الإداريين و البعض الآخر كان يجهل المركز أو المكانة المحدودة للجماعة و ظنوا أنهم بإنتخابها ستلعب دورا كبيرا و من جانب آخر نجد إن الإدارة عملت على الضغط على الناخبين الذين اعتبروا ذلك أمرا من أوامر الإدارة الإستعمارية و كانوا أحيانا يرفعون ورقة إنتخابهم مفتوحة بين أيديهم .[2]

نشير هنا إلى أن تقارير إجتماعات مجلس الجماعة كانت تصل إلى الحاكم الإداري الذي كانت صلاحياته تسمح له بحضور جلساتها علما أنه كان يعتمد كثيرا على إنتقاء المعلومات السياسية خاصة التي لها علاقة بالأمن العام وكان يكلف أعضاء الجماعة بمتابعة التوصيات الإدارية الرسمية و يقارن أحيانا هذه المعلومات مع ما يصله من القياد، وحسب البند العاشر(10) من قانون 1919 (5 مارس) فإن الجماعة تجتمع في دورة عادية بدعوة من المتصرف الإداري في الشهر الأول من كل ثلاثي و يمكن دعوتها في جلسة إستثنائية في أي وقت، و يمكن للمتصرف الإداري حضور جلسات الجماعة ببلديته المختلطة ويحضر القياد لجلسات الجماعة كممثلين له[3]،هذا و مثّل الحاكم الإداري المحور الرئيسي للسلطة الإستعمارية في الريف الجزائري وعمل على الإستفادة من التناقضات الإجتماعية والإقتصادية الموجودة بين مختلف أعراش وعائلات المنطقة كاستغلاله للصراعات الشخصية القائمة غالبا بين القياد ورؤساء الجماعات[4].

1- صافر فتيحة ،حركة الشبان الجزائريين ، ظهورها و تطورها فيما بين 1900 و 1930،جامعة وهران،كلية العلوم الأنسانية و العلوم الأسلامية ، قسم التاريخ و علم الآثار،2015-2016 ،ص 200.

2 -Ageron C.R.,op.cit,p180.

3-A.N.O.M, cote 13H2, Les élections des Djemââs, 1919.

4-ولد النبية كريم ، المرجع السابق ، ص 237.

رغم كل هذا فيمكن إعتبار المشاركة الإنتخابية خلال (1919-1920) جد هامة، ففي إنتخابات الجماعة ما بين 400000 ناخب مسجل ، شارك في العملية الإنتخابية ثلاثة أرباع(4/3) و عبرت هذه المشاركة عن مدى الخضوع للإدارة الإستعمارية.

ت) إنتخابات المجلس العام (01 فبراير 1920):

لضمان السّير الحسن لأول عملية إنتخابية يشارك فيها الجزائريون لإنتخاب ممثليهم على مستوى المجالس العامة، قسمت البلديات إلى مقاطعات حيث حدد القانون الخاص بإنتخابات المجالس العامة ضرورة إنتخاب مستشارين عامين يمثلون الجزائريين وكان هؤلاء المستشارين يتمتعون بنفس الحقوق مع المستشارين الفرنسيين ماعدى حق المشاركة في إنتخابات مجلس الشيوخ[1]. ونتيجة لارتفاع عدد الجزائريين في القوائم الإنتخابية ،وظهور نوع من الإهتمام لديهم بهذه العملية، عمدت الإدارة الإستعمارية إلى تقسيم عمالة وهران إلى تسع دوائر إنتخابية حسبما جاء في مرسوم 27 نوفمبر 1919، فتبعا لمضمون قرار 6 فبراير 1919، البند التاسع حول تمثيل الجزائريين فإن عدد المستشارين العامين الأهالي في كل عمالة بالجزائر قد حدد بربع العدد الإجمالي لأعضاء المجلس، لذلك قام الحاكم العام بواسطة مرسوم 27 نوفمبر 1919 بتغيير جدول الدوائر المدعوة لإنتخاب مستشار عام أهلي وهو ملحق بمرسوم 14 ماي 1913 حيث جاء في القرار "نظرا لمرسوم 28 ديسمبر 1875، البند الرابع حول المجالس العامة للمستعمرة المعدل بقرار 24 سبتمبر 1908، نظرا للقرارات 28 ماي 1910 و14 ماي 1913 المحددة لمقرر تكوين الدوائر المدعوة لإنتخاب مستشار عام فرنسي ومستشار عام أهلي مسلم و نظرا لقرار 6 فبراير 1919 البند 9 حول تمثيل الأهالي بالجزائر الخاضعين للأحوال الشخصية للمسلمين ونظرا لقرار رؤساء العمالات (وهران، الجزائر وقسنطينة)، فإن مجلس الحكومة يقرر:

*/ البند الأول: الجدول المعلن عنه يوم 28 ماي 1910 المحدد لمقر وتكوين الدائرة المدعوة لإنتخاب مستشار عام تم تغييره كما هو موضح بالنسبة للدوائر المدعوة لإنتخاب مستشار أهلي[2] ، والجدول كالتالي:

1-Piquet Victor, op.cit, p 127.
2-D.A.W.O, cote BP 179, N 31-51, Affaires indigènes 6482, 02/12/1919.

رقم الدائرة	البلدية المركز	المناطق التابعة للدائرة
1	وهران	***ب.ك.ص*** :عين الأربعاء-عين الترك –عين كيال(الكيحل) –عين تموشنت-أركول-أرزيو-حاسي بونيف-بوهني-بوسفر-بوتليليس– العنصر –الرحل- فلوريس-Guiard(عين الطلبة)– حمام بوحجر–Clébert–(شعبة اللحم)Legrand–Laferrière(بن فريحة)-Lourrmel (العامرية)–Mangin(البرية)– مسرغين –مقطع دوز – وهران – Ain Imbert - باريغو–المالح –تليلات–Saint Cloud(قديل)-Saint Denis de Sig- (بطيوة)Saint Maure–Saint Leu(تامزوغة)–السانيا– سيدي الشحمي – طافراوي–Valmy(الكرمة) ***ب.م:****عين تموشنت –Saint Lucien(زهانة)*
2	معسكر	**ب.ك.ص** (غريس)Palikao–Thiers Ville: (تيغنيف)-دوبلينو(حاسين)– معسكر **ب.م** :سعيدة – فرندة
3	سعيدة	**ب.ك.ص**:سعيدة-وادطارية–عين الحجر **ب.م** : سعيدة - فرندة
4	مستغانم	**ب.ك.ص**:أبو قير –عين سيدي الشريف-عين تادلس–Belle côte بودينار-Bellevueصور-بلاد الطواهرية–البوسكي–بوقيراط- يلل – تونان–مزغران–مستغانم –عين النويسي–Pélissierصيادة- Pont du Cheliffسيدي بلعطار-Rivoli حاسي ماماش-ستيدية **ب.م** :مينا
5	عين كرمان	**ب.ك.ص**: عين كرمان –جديوية (Saint-Aimée)- **ب.م** :كاسان – رنو – عمي موسى
6	تيارت	**ب.ك.ص** :Montgolfierالرحوية- جبل الناظور – غليزان – Palat– **ب.م** :تيارت – زمورة – ملحق أفلو
7	سيدي بلعباس	**ب.ك.ص**:- Détrie–Boukanifis- Baunier– (سفيزف)MercierLacombe–(سيدي لخضر)Palissy- Parmentier(سيدي علي البوسعيدي)–سيدي بلعباس –تابية–تلاغ–تنيرة–تسالة –Les Trembles(سيدي حمادوش)-Tassin(حاسي زهانة) **ب.م** : La Mékerra - تلاغ
8	تلمسان	**ب.ك.ص**:الحناية–Lamoricièreأولاد ميمون- بن سكران Pont de Descartes–l'Isser(ابن باديس) **ب.م** :سبدو–Annexe de L'Elaricha-Cercle de Marnia
9	الرمشي (Montagnac)	**ب.ك.ص** :بني صاف – نمور **ب.م** :الرمشي - ندرومة

علما أنه كان لكل هذه الدوائر الحق في إنتخاب نائب واحد يمثلها داخل المجلس العام في الإنتخابات التي حددت بتاريخ 01 فبراير 1920، وتم التمييز بين هذه الدوائر بتقسيمها إلى دوائر زوجية وأخرى فردية، ينتخب مستشاروها لمدة ست سنوات ويحدد نصفهم كل ثلاث سنوات. وبالتالي فمستغانم بالمقاطعات التابعة لها تدعى بالدائرة الإنتخابية الأهلية

الرابعة ويشارك سكانها بصفة جماعية في إنتخاب نائب واحد فقط من جملة تسعة مستشارين[1]، وما تجدر الإشارة إليه أن الفرنسيين كانوا ينتخبون الفرنسيين فقط بينما كان الجزائريون ينتخبون على المجنسين والفرنسيين[2]. أما فيما يتعلق بحق الإنتخاب فكل المسجلين في القوائم الإنتخابية و الذين توفرت فيهم الشروط التي ذكرناها سابقا يحق لهم المشاركة في إنتخابات المجلس العام سواء بالنسبة للبلديات المختلطة أو كاملة الصلاحيات[3].

أما بالنسبة لتنظيم الإنتخابات فقد أعدّت القوائم الإنتخابية الخاصة بالفرنسيين والجزائريين مع محاولة المساواة بين الطرفين وقد بلغ عدد المنتخبين الجزائريين في 29 أوت 1919 بالمجلس العام: أبو قير 182، عين سيدي الشريف 121، عين تادلس 160، بودينار 121،صور223، بلاد طواهرية151،البوسكي 406،بوقيراط 13،عين كرمان 324،يلل223،مزغران 116،مستغانم738،الرحوية (Montgolfier)40، عين النويسي 271،صيادة (Pélissier) 152، سيدي بلعطار (Pont duCheliff)310، غليزان189، حاسي ماماش 157، جديوية (Saint-Aimée)47، ستيدية114، تونان97، مستغانم 4155، أما البلديات المختلطة: عمي موسى 4497، كاسان 3252، جبل الناظور2169، المينا 4186، رنو 2330، تيارت 2162، زمورة 2756[4]. وعملت السلطات الفرنسية على إشراك الجزائريين في إعداد القوائم الإنتخابية مع الحرص دائما على أن يكون عدد الجزائريين أقل أو مساو لعدد الفرنسيين بهذه اللجان[5]. بدأت الترشيحات الخاصة بالجزائريين حيث تقدم كل من توفرت فيه شروط الترشح وتقدم الطلبات إلى لجان تتكون من رؤساء الدوائر والإداريين والممثلين الذين تختارهم الإدارة الفرنسية[6]، أما شروط الترشح التي أقرتها إصلاحات 16فبراير 1919 فهي:

- بلوغ سن 25 سنة و في وضع قانوني لا يحرمه من حقوقه السياسية.

1- مهديد ابراهيم ، انتخابات الأهالي ،ص 37.
2-A.C.O, Registre des délibérations du conseil municipal, Oran, 1920, p12.
3-Viard Paul-Emile, op. Cit, Annexe, Tableau IV.
4-D.A.W.O, boite 4475, Activité politique en Oranie, 29/08/1919.
5-بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919 ، ص 81.
6- نفسه، ص 79.

- الإقامة سنتين متتاليتين في نفس العمالة.
- آداء الخدمة العسكرية.
- أن يكون ملاّكا أو أجيرا لأرض زراعية.
- أن يكون موظفا حكوميا في العمالة أو البلدية و يستفيد من منحة تقاعد.
- أن يكون عضو في الغرفة الفلاحية.
- أن يكون حاملا لشهادة مدرسية أو شهادة التعليم الابتدائي أو شهادة جامعية.
- أن يكون له وسام فرنسي أو ميدالية أو وسام أجنبي مرخص من طرف الحكومة الفرنسية[1].

وينتخب المستشار العام كما ذكرنا سابقا لمدة ست سنوات ويجدد النصف كل ثلاث سنوات و يمكن إعادة إنتخابهم لأجل غير مسمى والأمر نفسه بالنسبة للمستشارين الأهالي والأوربيين، ومن جهة أخرى:

- لا ينتخب خلال الدور الأول إلا إذا حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها من الدائرة الإنتخابية.
- يجب أن يكون عدد الأصوات مساويا لربع الناخبين المسجلين.
- خلال الدور الثاني تكفي الأغلبية النسبية.
- الطعون المتعلقة بإنتخاب المستشارين العامين تدرس من طرف مجلس الدولة.
- حددت مراسيم 13 أوت 1880، 23 مارس 1813، 23 جويلية 1891 الوظائف التي لا يحق للمستشار العام ممارستها، وفي حالات قليلة تكون وظائف في الجيش البري والبحري مرفوضة إلى جانب القضاة والإداريين[2].وركزت الإدارة على تطبيق القوانين المختلفة الخاصة بإنتخابات المجالس العامة ومنها :

❖ أن يترأس المكتب رئيس البلدية أو أحد مساعديه أحد المستشارين البلديين تبعا لترتيبهم أو أحد الناخبين ممن يعرفون القراءة و الكتابة.

1-نفسه ، ص ص78-79.

2-Echo(L') d'Oran 26/09/1925.

❖ في حالة عدم حضور المساعدين الأربعة يمكن لرئيس المكتب إستدعاء أكبر ناخبين و أصغر ناخبين من الحاضرين و الذين يعرفون الكتابة و القراءة.

❖ طبقا للبند 14من مرسوم 23 سبتمبر 1875 لا يفوز المترشح في الدور الأول إلا إذا :

*/ حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها.

*/يكون عدد الأصوات المحصل عليها مساو لربع عدد الناخبين المسجلين.

*/و خلال الدور الثاني تكفي الأغلبية النسبية و في حالة تساوي عدد الأصوات يكون الفوز للمترشح الأكبر سنا.

❖ إذا كان عدد الأصوات المعبر عنها فردي تحسب الأغلبية المطلقة بقسمة هذا العدد على إثنين يضاف إليها رقم واحد للعدد الفردي الأدنى**1**.

رغم كل هذه القوانين التي حرصت الإدارة الإستعمارية على التذكير بها عند كل عملية إنتخابية إلا أن الواقع كان عكس ذلك و كان التدخل الإداري والمناورات سائدة وطاغية على الإنتخابات.

أما بالنسبة لسير هذه الإنتخابات فرغم حداثة عهد الجزائريين بها ،فقد أظهرت هذه العملية بداية إكتساب الممارسة السياسية حيث بدأت حملتهم الإنتخابية وكما هو الحال بالنسبة لدائرة وهران الإنتخابية التي شهدت حملة إنتخابية و لو كانت بسيطة قادها كل من القايد حاج بن شيحة وشرفاوي قدور[2]، بدأت الحملة الإنتخابية بدائرة مستغانم الإنتخابية حيث قادها ابن داني محمد ولد الشارف[3] الذي بدأ حملته من خلال جريدة عين الصفراء التي نشرت بعضا مما جاء في حملته الإنتخابية بإحدى صفحاتها: "إقتربت ساعة إختيار مترشحين لإنتخابات المجلس العام، وبناء على ما أتت به إصلاحات 1919 المتعلقة بتوسيع المشاركة الإنتخابية للجزائريين ضمن الحياة السياسية، لي الشرف أن أكون أحسن ممثل تعطونه أصواتكم و نحن في خدمتكم"[4]، كما ترشح ابن كريتلي لهذه الإنتخابات و مثّل

1-A.N.O.M,cote Oran,E 174, P.V des élections.

2-مهديد ابراهيم ، انتخابات الأهالي،ص 42.

3- كلاخي ياقوت ، المرجع السابق ، ص 45.

4- Ain(l') Sefra, 29/01/1920, N2409.

منافسا لإبن داني بالدائرة الإنتخابية الرابعة لكننا لم نجد لحملته أثر ومع ذلك فالملاحظ هو سيطرة العناصر المحافظة كما هو الحال بالنسبة للإنتخابات البلدية.

أما نتائج هذه الإنتخابات على مستوى دائرة مستغانم فكانت :

دائرة مستغانم الإنتخابية د.ا.4 :عدد المسجلين على القوائم الإنتخابية 3977،عدد الناخبين 2486،عدد الأصوات المعبر عنها2481 وحصل ابن داني محمد ولد الشارف على 2238 صوت و ابن كريتلي على 1223 صوت[1]، أما في الدائرة الإنتخابية الثالثة عين كرمان فقد فاز لعريبي أحمد بحصوله على 470 صوت و في الدائرة الإنتخابية السادسة إنتخب غلام الله بحصوله على 650 صوت[2] .

إنتخابات 8 أكتوبر 1922:

خلال الفترة الممتدة من 1921 إلى 1924 جرت سلسلة من الدورات الإنتخابية المختلفة الخاصة بتجديد هذه المجالس كما هو الحال بالنسبة لإنتخابات 1922 بعمالة وهران. ففي 21 سبتمبر 1922 نشرت جريدة صدى وهران أسماء الدوائر التي سيتم تجديدها خلال الإنتخابات العمالية و التي حدد تاريخها ب 8 أكتوبر 1922 وهي بالنسبة للمستشارين الجزائريين[3]:

قائمة الدوائر المتجددة	أسماء المستشارين العامين المنتهية عهدتهم
د.ا.2 معسكر	عدة حنيفي بوجلال
د.ا.4 مستغانم	ابن داني محمد ولد الشارف
د.ا.6 سعيدة	حميدة قدور
د.ا.8 تلمسان	طالب عبد السلام

وفي 3 أكتوبر 1922 تقدم السيد مونتيرا محي الدين كمرشح للدائرة الإنتخابية الثانية –معسكر– وهو محامي، ركز في حملته الإنتخابية على قضية التعليم المهني[4]، أما حملة ابن داني فلم نجد معلومات عنها، و بعد إجراء الإنتخابات، نشرت جريدة صدى وهران يوم 09 أكتوبر 1922 النتائج التي كانت كالتالي ، عدد المسجلين4816، عدد الناخبين:340،

1 -D.A.W.O, Délibération du conseil Général d’Oran 1920.
2- Petit(Le) Oranais, 2 février 1920.
3- Echo(L’) d’Oran 21/09/1922, Campagne éléctorale.
4 -Echo(L’) d’Oran, 03/10/1922, N 19390.

عدد الأوراق البيضاء 01، عدد الأصوات المعبر عنها 3404، الأغلبية المطلقة 1703، وانتخب محمد ولد الشارف بحصوله على 3404 ليتم بذلك تجديد عهدته بالمجلس العام[1] وفي 11 أكتوبر 1922 تقدم ابن داني بالشكر لكل منإنتخبه حيث نشر بجريدة صدى وهران: "إلى أعزائي الناخبين أشكركم من كل قلبي بسبب تجديد عهدتي وتسعدني الأغلبية التي منحتموها لي "[2].

التعليق على هذه الإنتخابات

في القطاع الوهراني ككل كان يجب إنتخاب تسعة نواب للمجلس العام ، فاز عدة حنيفي الذي كان ينتمي إلى فريق الأمير خالد بمعسكر و يعود فوزه بالدرجة الأولى إلى تراجع بوشنان و فاز بتلمسان المحامي طالب عبد السلام بدعم من الكراغلة و في ندرومة فازمحمد بن رحال الذي كان معارض للأميرخالد و مؤيد لمن كانوا يعرفون بذوي العمائم الكبيرة [3] أما بالنسبة لدائرة مستغانم فيمكن تقديم الملاحظات التالية:

- ✓ طغت الإعتبارات العائلية على هذه الإنتخابات وحتى الترشح كان لأفراد ينتمون إلى عائلات محافظة وذات أملاك ونفوذ لتفرض سيطرتها خلال عهدتها الإنتخابية وتوفر فرصة للإدارة الإستعمارية في زيادة إستغلالها لصالحها و استغلال سكوتها عن تصرفاتها أيضا مقابل الألقاب والمكانة التي توفرها لهم.
- ✓ رغم ضعف المشاركة الأولى للجزائريين في المجالس العامة إلا أنها أظهرت للسلطة الفرنسية عدة نقائص تخص الشكل التنظيمي وخاصة فيما يتعلق بالمقاطعات.
- ✓ محاولة السلطات الفرنسية الظهور بشكل المنظّم و النزيه لهذه الإنتخابات من خلال المراسلات التي كانت تؤكد على المساواة بين الأهالي والفرنسيين حتى في إعداد القوائم الإنتخابية.
- ✓ تخوّف الإدارة الفرنسية من الإرتفاع الطفيف في عدد الجزائريين المسجلين بالقوائم الإنتخابية واهتمامهم بهذه الإنتخابات جعلها تبادر بتقسيم عمالة وهران إلى تسع دوائر إنتخابية.

1-Echo(L') d'Oran, 09/10/1922, N 19396.
2 -Echo(L') d'Oran, 11/10/1922, N19398.
3-Ageron C.R.,op.cit,p190.

- ✓ بموجب هذا التقسيم أصبحت مستغانم تمثل الدائرة الإنتخابية الرابعة، عين كرمان الدائرة الإنتخابية الخامسة و تيارت الدائرة الإنتخابية السادسة.
- ✓ صعوبة شروط الترشح لهذه الانتخابات.
- ✓ أظهرت بهذه الإنتخابات حملة إنتخابية جد محدودة لبعض المرشحين كما هو الحال بالنسبة لابن داني محمد مع اهتمام بعض الصحف بها مثل جريدة عين الصفراء.و فاز غلام الله شيخ زاوية سيدي عدة بتيارت.
- ✓ خلال سنة 1922 جرت إنتخابات تجديد المستشارين العامين المنتهية عهدتهم حيث شارك ابن داني في هذه الإنتخابات و تم تجديد عهدته.
- ✓ شكّلت جلسات المجلس العام فرصة للتعبير عن أوضاع الجزائريين وانشغالاتهم وتمكنوا من تقديم عدة طلبات تخص الصحة، السكن والنظافة.
- ✓ تم التركيز خلال جلسات المجلس على مسألة الطرقات والسكك الحديدية نظرا لحاجة المعمرين إلى تسهيل عملية التنقل وتوفير الخدمات.

وما تجدر الإشارة إليه أن العضوية في المجلس العام بالنسبة للجزائريين كانت فرصة لطرح مشاكلهم وواقعهم حيث كانت تلك المداخلات نتيجة لاحتكاك هؤلاء المستشارين بأبناء وطنهم، ففي جلسة 23 أكتوبر 1920 تدخل ابن داني محمد و تطرق إلى واقع المسلمين بدائرة مستغانم و خاصة فيما يتعلق بندرة المواد الغذائية كالسميد والشعير وذكر:" حالة الأهالي تنذر بالخطر بعضهم لا يجد السميد الذي يمثّل الغذاء الأساسي لهم و البعض الأخر يفتقدون إلى القمح و الشعير لإعداد الخبز اليومي وكميات الحبوب القليلة التي يجدونها تباع لهم بأثمان جد مرتفعة "[1].

وفي جلسة 19 أكتوبر 1921 فتح النقاش حول موضوع سكة حديد يلّل-مستغانم وذكر أحد المستشارين الفرنسيين بأن المجلس يعوّل على دور المستشارين العامين الأهالي بسبب سلطتهم المعنوية على الجزائريين في توجيههم حول أهمية الوقاية من الأمراض، وبالفعل إستجاب محمد بن رحال و طالب بتوفير ميزانية كافية للإداريين لتوفير شروط

1 -D.A.W.O, Délibérations du C.G, séance du 23/10/1920.

الصحة، وفي نفس الجلسة تدخل المستشار العام طالب عبد السلام[1]وطالب بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين[2].وخلال جلسة 28 أكتوبر1921 تم منح معونة مالية قدرها 4000 فرنك لبلدية عمي موسى المختلطة لإصلاح السجن الملحق، 1212 فرنك لإصلاح حواف الأرصفة ببلدية البوسكي كاملة الصلاحيات و10150 فرنك لدراسة أشغال إنجاز الطريق رقم 8 الرابط بين رنو والسوقر بتيارت (Trézel) والطريق رقم 38 الرابط بين عين كيال(الكيحل) وندرومة[3]، وفي جلسة 4 سبتمبر 1922 تمت دراسة ملفات خاصة بإنجاز الطرق والمناطق الريفية بكل من ستيدية والدحموني بتيارت (Trumelet) إلى جانب تخصيص 9300 فرنك لإصلاح الطريق رقم 44 الرابط بين عين تادلس وجديوية (Saint-Aimée)[4]، ولقد أولت السلطات الإدارية الفرنسيةإهتماما بالغا بإنجاز الطرقات وإصلاحها لتسهيل عملية الإتصالات والتنقلات للمعمرين وهذا ما يفسر إنجاز هذه الطرقات بالدرجة الأولى في البلديات كاملة الصلاحيات وهو ما تم طرحه في جلسة 18 أكتوبر 1922، حيث وجهت الحكومة العامة إلى وزير الأشغال العمومية ملف خاص بإصلاح الطريق بين عين تادلس وبلّعسل ن[5]كما تم تجديد مطلب إنجاز خط سكة حديدية يربط بين تيارت و الدحموني لصالح عمالة وهران[6]، و فيما يخص بلدية زمورة فقد تم التصويت على مبلغ مالي قدره 666 فرنك لصالح شاوش محكمة الصلح، وفي نفس الجلسة تم إحداث عدة تغييرات على مستوى شبكة الطرق العادية ببلديات بودينار(Bellecôte)، سيدي حمادوش(Les Trumbles) بسيدي بلعباس و سفيزف (Mercier Lacombe)بسيدي بلعباس[7].

أما قضية الصحة فقد طالب المجلس مجددا بفتح مركز للقابلات الأهالي في كل مدينة[8] وطالبوا أيضا بإنشاء مركز صحي في مستغانم حيث طرحت القضية على رئيس دائرة مستغانم يوم 27 جوان 1924 وحصلوا علي الموافقة على ذلك[9]، ونظرا لنقص

1-طالب عبد السلام دكتور في القانون، من تلمسان، كان له منصب مستشار بلدي و مستشار عام.
2-D.A.W.O, Délibérations du C.G., séance du 19/10/1921.
3-D.A.W.O,op.cit,séance du 28/10/1921.
4-D.A.W.O,op.cit, séance du 04/09/1922.
5-D.A.W.O,op.cit, séance du 18/10/1922.
6-D.A.W.O,op.cit, séance du 19/10/1922.
7 -D.A.W.O,op.cit, séance du 05/12/1922.
8 -D.A.W.O,op.cit, séance du 27/04/1924.
9 -D.A.W.O,op.cit, séance du 30/10/1924.

المدارس بالدائرة فقد طالب المجلس العام بإنجاز مدرسة بعين تادلس ومنصب ساعي البريد بها[1]، و خلال جلسة 30 أكتوبر 1924 تقدم المستشار عبد الحق بعدة مطالب منها:

*/حق الأهالي المتحصلين على رخصة صيد في الحصول على نفس كمية الذخيرة.

*/توسيع تأجيل أداء الخدمة العسكرية للأهالي المسلمين الذي تم بموجب قانون 1923/04/01.

*/إنجاز مركز للمتسولين من الجزائريين.

*/إنجاز مركز استشفائي بمستغانم[2] .

وظل محور إصلاح الطرق بعمالة الغرب يسيطر على المناقشات حيث تطرق المجلس لمسألة إصلاح الطريق الرابط بين مستغانم وواد الأبطال (Uzes-Le-Duc)بمعسكر الذي أتلفته الأمطار إلى جانب إنجاز بعض الإصلاحات على مستوى سجن غليزان[3]. ومن خلال هذه المقتطفات من جلسات المجلس العام نلاحظ مدى حرص الممثلين الجزائريين كل حسبما تحتاج إليه دائرته الإنتخابية من حيث توفير بعض الخدمات والمطالبة ببعض الحقوق التي وعلى قلتها قد فتحت مجالا لترقية أوضاع الجزائريين وسيتواصل هذا النشاط بشكل أوسع خلال العهدات الإنتخابية اللاحقة.

ث) إنتخابات المفوضيات المالية (1920 –1923) :

بعدما تيقن الفرنسيون من صعوبة إدارة الجزائر بصفة فرنسية نظرا لوجود "العنصر الأهلي "،تمكنوا بعد تطبيق الحكم الذاتي المالي للجزائر من الحصول على سلطة كاملة للإشراف على المداخيل والمصاريف المتعلقة بالميزانية الجزائرية،وتأسست المفوضيات المالية التي أصبح لها حق مناقشة الميزانية، الأمر الذي سهل على الفرنسيين إقامة المراكز الإستيطانية والمشاريع المختلفة بالقطاع الوهراني[4]. ورغم أن هذه المفوضيات لا تملك إلا حق النظر في الميزانية إلا أنها تمتعت بسلطة واسعة في تقرير الضرائب، تخفيضها أو رفعها[5]، و الواقع أنها أسست بهدف إطلاع الحكومة العامة في

1 -D.A.W.O,op.cit., séance du 23/10/1924.
2 -D.A.W.O,op.cit, séance du 03/10/1924.
3 -D.A.W.O,op.cit, séance du 21/10/1924.

4-بليل محمد ، المرجع السابق، ص 188.
5- المدني أحمد توفيق، المرجع السابق، ص 65.

الجزائر على الآراء المختلفة ووجهات النظر المنتشرة و الأفكار السائدة من خلال ما يدلي بها الممثلون المباشرون لمن يقع عليهم عبئ الضرائب من الجزائريين بخصوص كافة مسائل الضرائب و الرسوم المماثلة.[1]

أما فيما يتعلق بإجراء هذه الإنتخابات قبل 1919 فقد كان من الصعب العثور على المعلومات الكافية و ما حصلنا عليه بالنسبة للدائرة الإنتخابية الثالثة – مستغانم- هو أنها تكونت من 41 قسم إنتخابي[2]، غير أن مساهمة الجزائريين بهذه الإنتخابات ليس لها أثر لذلك لم نستطع مقارنتها مع إنتخابات المفوضيات المالية لما بعد الإصلاحات ما عدى وجود إسم "عبد الرحمن أحمد ولد أحمد" الذي كان ممثلا لدائرة تلمسان (الدائرة الإنتخابية الأولى) في دورة مارس 1905للمفوضيات المالية الأهلية[3]. وللتذكير تمثل المفوضيات المالية البرلمان الجزائري وصاحبة السلطة العليا في المسائل المالية، ينتخب أعضاؤها لمدة ست سنوات ويجدد نصفهم كل ثلاثة أعوام كما هو الحال بالنسبة للمجالس العامة، تعقد جلستين عاديتين سنويا[4]وذلك طبقا للمادة العاشرة من مرسوم 23 أوت 1898 حول المفوضيات المالية حيث أكد على ضرورة عقد المفوضيات المالية لدورتها في نفس اليوم[5]لمناقشة مختلف القضايا. وللتذكير فإن المفوضيات المالية تتكون من ثلاثة أقسام قسم الكولون، قسم الصنائع والحرف الحرة من الفرنسيين والقسم الأهلي الذي ينتخب 21 واحد وعشرون عضوا منهم 12 عربيا و9 من القبائل[6].كان أعضاء القسم الأهلي قبل 1919 ينتخبون بالاقتراع الفردي ثلاثة من كل عمالة من طرف المستشارين البلديين الخاصين بالبلديات المختلطة، ستة لمنطقة القبائل منتخبين بالإقتراع الفردي من طرف قادة الجماعات المعروفين باسم خروبة[7]وتجتمع كل من هذه الأقسام على حدة على أن تجتمع كلها في جلسة جلسة عامة للمصادقة على الميزانية[8]. وينص القانون على أن الحاكم العام هو الذي يعد

1- عدة جلول محمد ،دور المندوبين المسلمين في المجالس المالية في الغرب الجزائري ما بين الحربين العالميتين ، شهادة الدراسات المعمقة ،جوان 1977، جامعة وهران، ص5 .

2-A.N.O.M, cote Oran E 157, D.F, 1919.

3-Gallica.bnf.fr, D.F, session de mars 1905.

4- المدني أحمد توفيق ، المرجع السابق، ص 261.

5-Gallica.bnf.fr, D.F, 1920, p4.

6-Piquet Victor, op.cit, p 110.

7-Dupont Octave, op.cit, P 74.

8- المدني أحمد توفيق ، المرجع السابق، ص 261.

مشروع الميزانية و يقدمها إلى لجنة مختصة منبثقة عن المجلس المالي مكونة من إحدى عشر (11) عضوا ثلاثة منهم فقط من الجزائريين المخلصين لفرنسا وبعد مناقشة هذه الميزانية داخل المفوضيات المالية توجه إلى مجلس الحكومة لترسل بعدها إلى باريس لإعلانها و إقرارها بعد توصيات خاصة من وزير الخارجية[1].

وتنقسم الميزانية الجزائرية إلى قسمين مصاريف إلزامية تشمل نفقات الإدارة العامة، تسديد القروض، مرتّبات الموظفين والأمور الأهلية وغيرها، أما المصاريف الإختيارية فيقرها مجلس المفوضيات كما يشاء[2]، و فيما يتعلق الهيئة الإنتخابية الخاصة بالأوربيين (القسم الإنتخابي الأول) فتجري الإنتخابات لتعيين ثمانية وأربعين مفوض مالي يمثلون القسم الخاص بالكولون وقسم غير الكولون وفي وهران مثلا كان يتم إنتخاب ثمانية مفوضين من غير المعمرين و ثمانية من المعمرين[3]

تنظيم الإنتخابات:

في هذه الإنتخابات كان التصويت فقط على ثلاثة مقاعد [4] لضمان حسن تنظيم الإنتخابات الخاصة بالمفوضيات المالية ، وجه الحاكم العام للجزائر بتاريخ 8 ديسمبر 1919 قرار لرؤساء عمالات وهران، قسنطينة والجزائر يخص تعديل الجداول المرفقة بقرارات 5 ديسمبر 1898 و1913 المحددة للدوائر المدعوة لإنتخاب مفوض أهلي مسلم للمفوضيات العربية والقبائلية وهي كالتالي[5]:

رقم الدائرة	البلدية المركز	المناطق التابعة للدائرة
1	معسكر	ب.ك.ص: عين الحجر –دوبلينو(حاسين)-معسكر-واد طارية– Palikao(تيغنيف)-سعيدة تلاغ-Tiers-Ville(غريس) ب.م:Cacherou(سيدي قادة)-جبل الناظور – فرندة- معسكر – سعيدة – تلاغ
2	مستغانم	ب.ك.ص:أبو قير – عين سيدي شريف – عين تادلس–بلكوت (بودينار) – Bellevue (سور)- بلاد طواهرية–البوسكي–بوقيراط-عين كرمان – يلل- مزغران- Montgolfier(رحوية) مستغانم – عين النويسي–Palat(مليكة) –Pélissier(صيادة) –Pont Du Cheliff(سيدي بلعطار) – غليزان –

1-سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص 101.
2- المدني أحمد توفيق ، المرجع السابق، ص262-263.
3-بوهند خالد ، المرجع السابق ، ص361.

4-Ageron C.R,op.cit,p190.
5-D.A.W.O, cote BP 179, N31-51,08/12/1919.

		Rivoli(حاسي ماماش) –Saint-Aimée(جديوية) –ستيدية– تيارت – زمورة –تونان ب.م :عمي موسى – كاسان- المينا – رنو – تيارت – زمورة
3	وهران	ب.ك.ص :عين الأربعاء –عين الترك – عين كيال(الكيحل) –عين تموشنت –Arcole(بئر الجير) –أرزيو – حاسي عامر –حاسي بن عقبة – حاسي بونيف –بني صاف-Bonnier-بوهني- Bouknifis–بوسفر–بوتليليس– Chanzy (سيدي بن يعقوب) – Descartes(ابن باديس) –Détrie– العنصر – الرحل – فلوريس –Guiard(عين الطلبة) –حمام بوحجر– Kleber(سيدي بن يبقى) –الحناية –Laférriére(شعبة اللحم) – Lamoricière(أولاد ميمون)-لمطر –Legrand-هى (العامرية) –Mangin(البرية) – Mercier Lacombe(سفيزف)-مرسى الكبير – مسرغين – مقطع دوز –نمور – وهران – Oued Imbert(عين البرد) – Palissy(سيدي لخضر) – Parmentier(سيدي علي البوسعيدي) –باريغو–Pont de l'Isser(بن سكران)-Prudon(سيدي ابراهيم) –المالح – Sainte Barbe de Tlelat(تليلات) – Saint Cloud(قديل) – Saint Denis de Sig(سيق) –Saint Leu (بطيوة) – Saint Maure (تمزوغة) –السانية – سيدي بلعباس – سيدي الشحمي –تابية–طافراوي– Tassin (حاسي زهانة) –تنيرة–تسالة – تلمسان – Les Trembles(سيدي حمادوش) – Valmy(الكرمة) ب.م :عين تموشنت –Saint Lucien –La Mekerra (زهانة) – ندرومة–الرمشي–سبدو

غير أنه وبعد إنتخابات المجالس العامة وقرار فرنسا تعميم العملية الإنتخابية لتشمل إنتخابات اللجان المالية،وقبل البدء بها قررت السلطة الفرنسية مراجعة المقاطعات دون إحداث تغيرات في عددها وذلك تفاديا للأخطاء التي حدثت في الإنتخابات السابقة[1] مع مراعاة المساواة في المناطق وأعداد الناخبين، وبعد دراسة جدية للمسألة قدم رئيس عمالة وهران إقتراح خاص بهذا التغيير دون المساس بالتقطيع الأول الصادر سنة 1901 وجاء فيه إدخال سلسلة من التغيرات حول التقطيع الإداري لضمان المساواة في عدد الناخبين المشاركين في إنتخابات المفوضيات المالية لسنة 1920 و يشمل التقسيم الجديد:

*/مقاطعة Chanzy(سيدي علي بن يعقوب): حلت هذه المقاطعة وتم ربطها مع المقاطعة السابقة لبلدية سيدي بلعباس إلى جانب دوائر أخرى مثل تسالة، Mercier Lacombe(سفيزف)، بلدية مكرّة المختلطة.

1-بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919... ، ص 492.

*/مقاطعة معسكر:حلّت هذه المقاطعة وتم ربطها بالمقاطعة السادسة وضمت سان كلو Saint Cloud(قديل)،باريغو وبلدية مينا المختلطة.

*/مقاطعة مستغانم :إحتفظت بتنظيمها الإداري السابق.

*/مقاطعة وهران الشمالية:أضيف إلى هذه المقاطعة البلديات التالية:وهران الجنوبية (ريو سالادو-المالح-، عين تموشنت، البلديات كاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة).

*/مقاطعة وهران الجنوبية: بقيت بإضافة البلديات التي تم ذكرها سابقا.

*/مقاطعة Saint Cloud(قديل) عدلت بإضافة بعض البلديات التي حلت وأضيفت للمقاطعات الثانية.

*/المقاطعة السابعة: عدلت بإضافة البلديات التي حلت وأضيفت للمقاطعة الأولى.

*/مقاطعة تلمسان:حافظت على تنظيمها السابق لأنها كانت متجانسة بين المساحة والسكان[1]، حيث كان من المفروض أن يسهل التقسيم الجديد عملية مراقبة الإنتخابات بشكل جيد إلى جانب ضمان سيطرة العنصر الأوربي على الجزائريين لضمان الفوز في أي عملية إنتخابية[2].

وفيما يتعلق بمراجعة القوائم الإنتخابيةفبتاريخ 8 ديسمبر 1919 وجه الحاكم العام J.B.Abelقرار يعدل ما جاء بقراري 4 و5 ديسمبر 1898 الأول حول مراجعة القوائم الإنتخابية وتواريخ وطرق إستدعاء الأهالي المسلمين لإنتخابات المفوضيات المالية الأهلية والثاني معدل لقرارات 5 ديسمبر1898 وديسمبر 1913 (المذكور سابقا). ونص البند الأول، البند العاشر من المرسوم الحكومي بتاريخ 4 أكتوبر 1898 المعنون بـ "المفوضيات المسلمة" والمعدل حسبما يأتي:"الناخبين المسجلين على القوائم الإنتخابية للبلديات كاملة الصلاحيات، الأعضاء الأهالي للجان البلدية والجماعة للبلديات المختلطة بالأراضي المدنية مدعوون تبعا للمرسوم الذي أصدره الحاكم العام والذي تم نشره حسبما هو متداول خمسة عشر يوما على الأقل قبل يوم الإنتخاب الذي يتم دائما بيوم أحد لإنتخاب ممثلين للأهالي المسلمين، يجتمعون بالبلدية المركز برئاسة رئيس البلدية أو المتصرف الإداري و في حالة

1-Les archives nationales d'Alger, FIB, Boite 2029, Election municipale, Modification des circonscriptions, 1920, N1847.

2-بختاوي خديجة ، إصلاحات ...1919 ، المرجع السابق،ص88.

مانع ينوب عنهما البديل القانوني. ويتم الإنتخاب بالطرق والشروط المحددة بقانون 29 جويلية 1913 المتعلق بحرية وسرية الإنتخاب والمعدل بقانون 31 مارس 1914 و نفس الشروط مطبقة في القسم القبائلي.

البند الثاني:البنود 11 و19 من القرار 4 أكتوبر 1898 ملغاة[1]يحدد هذا القرار أهمية الإعلان حول تاريخ إنتخابات المفوضيات المالية الخاصة بالممثلين الأهالي حيث يجتمع هؤلاء بالبلدية المركز للإنتخاب تبعا للشروط المحددة.وبالنسبة لمراقبة القوائم الإنتخابية الخاصة بالمفوضيات المالية فقد أقفل جدول التعديلات والتصحيحات لقوائم إنتخابات المفوضيات المالية (القسم العربي) المقرر إجراؤها يوم 15 أبريل 1923، ببلدية غليزان يوم 31 مارس 1923 كما ينص عليه القانون[2]وفيما يتعلق بجدول التعديلات من إضافات وحذف بالمفوضيات المالية (القسم العربي)، فإنها لم تشهد أي تغيرات وبقيت كما كانت عليه لتستعمل في إنتخابات 15 أبريل 1923[3]أما فيما يتعلق بجدول التعديلات للقوائم الإنتخابية للمفوضيات المالية (القسم العربي) المعدة لإجراء إنتخابات 5 أوت 1923 فقد حذف من القائمة 17 سبعة عشر إسما [4].

هذا وقد بلغ عدد المسجلين بسجلات الناخبين للمفوضيات المالية ببلدية عين سيدي الشريف كاملة الصلاحيات سنة 1923، 170 ناخبا[5]ومقارنة مع عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية الأهلية ببلدية تيارت في 31 مارس 1914 التي بلغت 6 فقط فإن عدد الناخبين كان في تزايد[6] هذا وكان رئيس بلدية وهران قد ذكّر في 26 جانفي 1920 بشروط التسجيل بالقوائم الإنتخابية الخاصة بالمفوضيات المالية وهي :

- ✓ بلوغ 25 سنة.
- ✓ أن يكون مقيما بالجزائر منذ ثلاث سنوات .
- ✓ بالنسبة للمجنسين، يجب أن يكونوا قد حصلوا على الجنسية الفرنسية منذ حوالي 12 اثنا عشر سنة.

1-D.A.W.O,cote BP179, N31-51, Affaires indigènes, N6837, DF, 08/12/1919.
2-A.N.O.M, cote Oran E75, D.F, Dépt. D'Oran, arrd. de Most, C.M de Relizane, listes électorales, 09/04/1923.
3-A.N.O.M, cote Oran E55, D.F, Dépt. D'Oran, arrd. de Most, C.P.E de Most, listes électorales, 10/04/1923.
4-A.N.O.M, op.cit, 31/07/1923.
5-A.N.O.M, cote Oran E128, D.F, Dépt. D'Oran, arrd. de Most, C.P.E d'Ain Sidi Cherif.
6-A.N.O.M, cote Oran E107, Dépt. d'Oran, Arrd. de Most, 31/03/1914.

✓ أن يقدم وثيقة تبثث إشتراكه في دفع الضرائب.

كما أكد على أن آخر أجل للتسجيل بالقوائم الإنتخابية للمفوضيات المالية هو 04 فبراير 1920 عند منتصف الليل[1].

1/إنتخابات المفوضيات المالية ل 18 أبريل 1920:

كما هو الحال بالنسبة لإنتخابات المجالس البلدية لسنة 1919 فإن المادة جد شحيحة فيما يخص المفوضيات المالية مقارنة مع تلك التي عثرنا عليها خلال إنتخابات 1923 وحسب تقرير رئيس عمالة وهران فإن هذه الإنتخابات شهدت مشاركة أهلية واسعة وخاصة في الدائرتين الإنتخابيتين الأولى والثالثة علما أن الدوائر رتبت على التوالي:د.ا.1 معسكر، د.ا.2 مستغانم ، د.ا.3 وهران[2]. ترشح في دائرة مستغانم كل من لطرش أحمد من عائلة لطرش وهي عائلة معروفة من أولاد شافع ببلدية مينا المختلطة، كان له منصب قايد وكان له أخوين: شارف آغا وقايد لدوار شلافة وعبد القادر رئيس الجماعة لأولاد سيدي يوسف[3].علما أن لطرش أحمد كان مدعوما من طرف الشيخ ابن تكوك الذي تميز بولائه وخدمته لفرنسا[4] وكان لطرش يمثل الإتجاه المحافظ كونه ينتمي إلى الطريقة الصوفية لأولاد شافع إلى جانب إعلانه ولائه المطلق لفرنسا[5] كما ترشح إسكندر مزاري الذي لم نحصل على معلومات حوله وابن كريتلي مصطفى الذي رفض ترشحه. أما نتائج هذه الإنتخابات فكانت :

لطرش أحمد............................حصل على 4224 صوت

اسكندر مزاري ....حصل على 269 صوت

أما في بقية الدوائر فكانت النتائج فوز كل من:

د.ا.1معسكر فاز بن عبورة بحصوله على 1503 صوت مقابل حصول المفوض المالي السابق ابن شنان على 1461 صوت.

1-Echo(L') d'Oran, 26/01/1920, N 17517, p2.
2-A.N.A, Boite 0556, I.B.A, ELC131, Préparatif t exécution de la délégation, résultat 18/02/1920.
3-A.N.O.M,cote 5I156, dépt. d'Oran, arrd. de Most, Fiche signalétique de la C.M de La Mina .
4-A.N.A, Boite 0556, op.cit.
5-بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919...،ص 90.

د.ا.3 وهران ، فاز المستشار العام محمد بن رحال بحصوله على 5802 صوت مقابل 4084 صوت لمنافسه ابن شيحة العضو بالمجلس العام أيضا[1].

ومن خلال تتبع جلسات المفوضيات المالية و إلى غاية إنتخابات أبريل 1923 فإننا نجدها قد تطرقت لعدة قضايا، فقد طالب الأعضاء مثلا في دورة 1920 العادية بدمج الضباط الأهالي بالضباط الفرنسيين خاصة فيما يتعلق بالأجور وكانت الإجابة أن المشروع قد تم تبنيه من طرف غرفة النواب بتاريخ 14 أكتوبر 1919 ووضع تحت مراقبة لجنة الجيش لمجلس الشيوخ[2]، كما تطرق ابن رحال في مداخلة طويلة إلى قضية التعليم و طالب بضرورة تعليم القرآن الكريم في الدواوير نظرا لعدم تمكن الجزائريين من تعلم اللغة الفرنسية والعربية إلى جانب المطالبة بزيادة أجور الأعوان الصحيين[3]، وفي الجلسة الثالثة للمفوضيات المالية بتاريخ 17 ماي 1921 و التي إعتذر فيها لطرش أحمد عن الحضور، تمت المطالبة بإيجاد مركز للشرطة بالدائرة الإنتخابية الثانية مستغانم[4].

والملاحظ خلال الجلسات التي تلت غياب لطرش أحمد خلال أسبوع تقريبا من 1 إلى 6 جوان 1921 مع تقديمه لعذر، وخلال دورة ماي –جوان 1921 العادية هو إعادة لطرش الطلب المتعلق بإيجاد مركز للشرطة بمستغانم، وقد يعود ذلك إلى تردي الأوضاع الأمنية وخاصة في حي تيجديت حيث كان الجواب:"حسب المعلومات التي قدمها لنا رئيس عمالة وهران فإن حي تيجديت يضم عدد كبير من الأهالي" وبعد دراسة الموضوع قرر رئيس البلدية فتح مركز جديد للشرطة به مفتش يقطن بتجديت ويعمل بها ووافقت المفوضيات المالية على ذلك مع عرض الأمر على المجلس البلدي الذي قد يصوت على القرض اللازم لها[5]، أما في جلسة 14 جوان 1921 فقد تقدم السيد شنوف بطلب ترك مكاتب البريد مفتوحة آخر يومين من شهر رمضان ليتمكن الأهالي من الإتصال فيما بينهم

1-A.N.A, Boite 0556.
2-Gallica .bnf, op.cit, DF 1920, Session ordinaire.
3-D.A.W.O, D.F, N1, Session ordinaire, mai – juin 1921, pp 668-670.
4-D.A.W.O,op.cit, N4, 3eme Séance, 17/15/1921.
5-D.A.W.O,op.cit, N1, Session ordinaire, mai-juin1921.

عن طريق الهاتف أو التلغراف ليستعلموا حول يوم العيد، وحصل على الموافقة على هذا الطلب الذي لقي تأييد المفوض المالي ابن رحال [1].

2/ إنتخابات المفوضيات المالية لسنة 1923:

جرت إنتخابات المفوضيات المالية بعمالة وهران على مستوى ثلاث دوائر إنتخابية هي وهران، معسكر ومستغانم، وفي هذه الأخيرة تمت الإنتخابات بتاريخ 15 أبريل 1923 بمستغانم و تيارت وجرت إنتخابات تكميلية بالدائرة الإنتخابية الثالثة – مستغانم – في 15 أوت 1923.

أ) إنتخابات المفوضيات المالية 15 أبريل 1923 بدائرة مستغانم :

بعد الجلسة الإستثنائية لشهر ديسمبر 1922 كتبت La Dépêche Algérienne:"سيتم خلال هذه الدورة عن طريق القرعة تعيين مجموعة الدوائر الأهلية التي سيتم فيها تغيير المفوضين الماليين خلال إنتخابات شهر أبريل 1923 "[2]ويبدو أن هذه القرعة قد أسفرت على ضرورة إجراء إنتخابات لتجديد المفوضين الماليين الأهالي المنتهية عهدتهم بمستغانم.وضمت الدائرة الإنتخابية الثالثة (مستغانم بعدما كانت الدائرة الإنتخابية الثانية) خلال هذه الإنتخابات 22 مكتب إنتخابي والجدول التالي يمثل محضر الإحصاء العام لإنتخاب مفوض عربي للمفوضيات المالية الجزائرية بدائرة مستغانم التي تمت إنتخاباتها يوم 15 أبريل 1923 بحضور مساعد رئيس البلديةAdrien Lemoine إلى جانب كل من ابن داني محمد، فارس بن مصابيح، بن أحمد الحبيب بخضرة عمر، بن فوغلو محمد بصفتهم مساعدين.

البلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأظرف داخل الصناديق	ابن كريتلي مصطفى ولد سليمان
أبو قير	219	128	128	128
عين سيدي الشريف	169	148	148	148
عين تادلس	157	133	133	133
Belle côte	211	197	197	197
Bellevue	223	104	104	104
بلاد الطواهرية	143	141	141	141

1-D.A.W.O,op.cit., N4, session ordinaire, Séance N 20.
2-D.A.W.O,op.cit, session extraordinaire, 10 Déc. 1922 .

البوسكي	492	429	429	429
بوقيراط	20	18	18	18
يلل	287	265	265	265
عين كرمان	440	67	67	67
مزغران	153	112	112	112
مستغانم	1223	1066	1066	1066
عين النويسي	321	264	264	264
Pélissier	174	135	135	135
Pond Du Cheliff سيدي بلعطار	296	182	182	182
Rivoliحاسي ماماش	167	79	79	79
Saint-Aiméeجديوية	66	24	24	24
ستيدية	175	103	103	103
تونان	221	219	219	219
كاسان المختلطة	103	80	80	80
مينا المختلطة	232	114	114	114
رنو المختلطة	109	72	72	70
المجموع	5574	4080	4080	4078

وبلغ عدد المسجلون 5574، عدد الناخبين 4080، الأغلبية المطلقة 5574/2+1=2788، حصل إبن كريتلي مصطفى على أكبر عدد من الأصوات (4078صوت)[1] وما يمكن ملاحظته من هذه الإنتخابات:

- ✓ تقدم مرشح وحيد و هو ابن كريتلي مصطفى ولد سليمان الذي حصل على 4078 صوت.
- ✓ بلدية بوقيراط كاملة الصلاحيات بها أصغر قائمة من حيث التسجيل في القوائم الإنتخابية.
- ✓ تعتبر بلدية مستغانم أكبر بلدية من حيث عدد الناخبين المسجلين والمصوتين.
- ✓ أصبحت دائرة مستغانم تمثل الدائرة الإنتخابية الثالثة في عمالة وهران التي إنقسمت إلى :

د.ا1 : معسكر فاز فيها ابن شنان.

د.ا.2 : ندرومة فاز فيها ابن رحال.

د.ا.3 مستغانم فاز فيها ابن كريتلي مصطفى.

1-A.N.O.M,cote Oran E159, élections des D.F. Algériennes, élections des délégations arabes, 26/04/1923.

د.ا.4 تلمسان فاز فيها ابن عبد الله محمد .

د.ا.5 تيارت فاز فيها غلام الله محمد.[1]

ب)إنتخابات المفوضيات المالية لسنة 1923 بدائرة تيارت (د.ا.5)

كانت تيارت تمثل الدائرة الإنتخابية الخامسة لإنتخاب المفوضين العرب حيث ترشح كل من غلام الله محمد وهو محمد نجل محمد الكبير الذي تولى الإشراف على زاوية جده إلى غاية وفاته سنة 1942 وأصبح بذلك شيخ زاوية سيدي عدة بتيارت[2]، تميز بسلطته الروحية بالمنطقة وبنفوذه الكبير ببلدية جديوية إلى جانب ترشح صحراوي محمد[3]. و كانت نتائج هذه الإنتخابات كالتالي:

البلدية	عدد المسجلين	عدد المنتخبين حسب السجلات	عدد الأوراق في الصناديق	غلام الله محمد	صحراوي محمد
تيارت (ك.ص)	680	529	529	356	166
Palat (مليكة)	06	02	02	/	02
Trumeletالدحموني	23	13	13	13	/
غليزان	582	450	450	283	159
ongolfier الرحوية	45	34	34	34	/
أفلو (ب.م)	113	106	106	27	78
عمي موسى	214	108	108	108	/
جبل الناظور	136	113	113	71	41
زمورة	207	177	177	100	72
تيارت (ب.م)	132	117	117	94	22
المجموع	2135	1649	1649	1085	540

بلغ عدد الناخبين 2135،ربعهم 534،الأغلبية المطلقة 1649-23 = 1626 وحصل غلام الله على الأغلبية المطلقة(1626صوت) و أصبح بذلك مفوض مالي[4]، أما ما يمكن استخلاصه من هذه الإنتخابات فهو:

*/تقسيم الدوائر في هذه الإنتخابات جعل تيارت دائرة إنتخابية تضم عشرة أقسام إنتخابية

1-بوهند خالد ، المرجع السابق ، ص 371.

2-مؤيد العقبي صلاح ، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها و نشاطها، دار البراق، بيروت، 2002، صص 506-507.

3- A.N.O.M,cote Oran E200, élection des D.F., 15/04/1923.

4-A.N.O.M, cote Oran, E159, P.V des élections des D.F, Tiaret, 15/04/1923.

*/ ظهرت المنافسة شديدة بين غلام الله شيخ زاوية سيدي عدة بتيارت ومستشار عام، وبين صحراوي محمد مع تسجيل فوز كاسح لغلام الله مما يبرز دور الطرق الصوفية و نفوذها وسط الجزائريين.

*/بلدية مليكة (Palat) بتيارت بها أصغر قائمة إنتخابية و أدنى تمثيل أهلي (صوتين) فقط و فاز فيها صحراوي محمد .

*/بلدية تيارت كاملة الصلاحيات بها أكبر قائمة إنتخابية و أكبر تمثيل أهلي و حصل فيها غلام الله على أكبر عدد من الأصوات.

3/إنتخابات المفوضيات المالية لـ5 أوت 1923 (الإنتخابات التكميلية) :

تمت هذه الإنتخابات بالدائرة الإنتخابية الثالثة (مستغانم) يوم 5 أوت 1923 وتم إعداد محضر الجلسة الخاص بإحصاء عام لنتائج الإنتخابات الموجهة للأقسام الإنتخابية لدائرة مستغانم وقد إجتمع مكتب الجمعية بهذا التاريخ على الساعة الرابعة مساء برئاسة Adrien Lemoine مساعد رئيس البلدية إلى جانب عدد من المساعدين الجزائريين، وبموجب البند 13 من مرسوم 23 سبتمبر 1875 المتعلق بإجراء إحصاء عام للإنتخاب الخاص بالأقسام الإنتخابية لدائرة مستغانم لإنتخاب عضو في المفوضيات المالية الجزائرية (القسم العربي)[1]، وذلك على إثر وفاة ابن كريتلي مصطفى[2]، ترشح لهذه الانتخابات لطرش أحمد الذي كان مدعوما من طرف الشيخ ابن تكوك المؤيد للإدارة الفرنسية ويحصل على التأييد الفرنسي إلى جانب الدكتور ابن تامي جيلالي والذي كما ذكرنا سابقا كان من مواليد مستغانم، حصل على الدكتوراه من جامعةMontpellier، تخصص في طب العيون قبل 1914 وتم إدماجه بصفة ممرض[3]، واستقبل أعضاء مختلف مكاتب الجمعيات للدائرة الإنتخابية وبعد الإطلاع بدأت عملية الفرز وإعلان النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

البلديات	عدد	عدد المنتخبين	عدد	المرشحين

1-A.N.O.M, cote Oran, E159, Dépt d’Oran, arrd. de Most, P.V. des élections des D.F., 10/08/1923.
2-Ibid., E200, DEP d’Oran, arrd. de Most, élections du 5 aout 1923, électionscomplémentaires, 3 eme circonscription, Most .
3-Bel-Ange Norbert , op.cit, p 190.

	المسجلين	حسب السجلات	الأوراق في الصناديق	لطرش أحمد ولد الحاج سنوسي	ابن تامي جيلالي
أبوقير	219	135	135	135	/
عين سيدي الشريف	170	152	152	152	/
عين تادلس	151	95	95	95	/
بودينارBelle côte	211	70	70	70	/
صور Bellevue	223	81	81	81	/
بلاد الطواهرية	143	142	142	142	/
البوسكي	491	158	158	158	/
بوقيراط	20	18	18	18	/
يلل	285	225	225	225	/
عين كرمان	440	80	80	79	01
مزغران	153	52	47	47	/
مستغانم	1206	560	545	544	01
عين النويسي	321	205	205	205	/
صيادة Pélissier	172	66	66	66	/
سيدي بلعطار Pont Du Cheliff	269	111	111	111	/
حاسي ماماشRivoli	163	67	67	67	/
جديويةSaint-Aimée	66	31	31	31	/
ستيدية	175	10	10	10	/
تونان	136	135	135	134	/
كاسان (ب.م)	102	87	87	77	/
مينا (ب.م)	233	102	102	97	/
رنو(ب.م)	108	70	70	63	/
المجموع	5457	2652	2652	2607	02

بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 5457.

¼ الأغلبية المطلقة :

عدد الناخبين 2652-43 = 2609 (43 تمثل عدد الأوراق الملغاة) لتمثل الأغلبية المطلقة 1305=1+2/2609.

وحصل لطرش أحمد ولد الحاج سنوسي على 2607 صوت ليتم إعلانه مفوض أهلي[1] علما أنه كان مدعوما من طرف الشيخ ابن تكوك و لم يكن له رأي أو موقف واضح

1 -A.N.O.M, cote Oran, E159, dept. d'Oran, arrd. de Most, P.V. des élections des D.F., 10/08/1923.

، أما المقعدين الباقيين فقد فازت بهما شخصيتين متعارضتين هما محمد بن رحال وابن عبورة[1]،

وما يمكن ملاحظته بالنسبة لهذه الإنتخابات :

- تحقيق لطرش أحمد لفوز كاسح أمام منافسه ابن تامي أي 2607 صوت مقابل صوتين فقط للدكتور.
- نلاحظ مقاطعة حادة للإنتخابات ببلدية عين كرمان التي قدر عدد المسجلون بقوائمها الإنتخابية ب 440 ناخب و لم يشارك في العملية الإنتخابية سوى 80 ناخب صوتوا كلهم لصالح لطرش ماعدى صوت واحد حصل عليه ابن تامي إلى جانب المقاطعة أيضا ببلدية مزغران.
- كانت بلدية مستغانم أكبر بلدية من حيث عدد الناخبين المسجلين والمشاركين في العملية الإنتخابية.
- بالنسبة لبلدية جديوية لم يصوت سوى النصف من المسجلين داخل قائمتها الإنتخابية.
- لم يحصل ابن تامي سوى على صوتين فقط، الأول ببلدية عين كرمان والثاني ببلدية مستغانم.
- بداية ظهور مرشحين مثقفين على الساحة بظهور الدكتور ابن تامي الذي سيتواصل نضاله خلال الحملات الإنتخابية اللاحقة .

أما فيما يتعلق بمداولات المفوضيات المالية فكما هو مخول لها التركيز على الميزانية ومناقشتها إلى جانب التطرق إلى مسألة الطرقات التي كانت بحاجة إلى صيانة كما هو الحال بالنسبة لطريق سكة حديد تربط بين مستغانم و غليزان و بين عين تادلس وبلّعسل، كما أن الوضع المالي للجزائر جعل الحاكم العام يوضح بأن الحل الوحيد هو زيادة الضرائب[2]، وبالفعل تم التصويت على بعض الضرائب الجديدة المفروضة على المسافرين بالسيارات[3]. وخلال جلسة 1 ديسمبر 1923 تقدم السيد غلام الله بطلب توفير إعانة مالية تقدر بـ14000 فرنك للمساعدة في ترميم مسجد عمي موسى الذي صار مهدما و دعمه في

[1]-Ageron .C.R, op.cit, p190.
2- Gazette(La) de Most, 27/05/1923, N143.
3-Gazette(La) de Most, 24/06/1923, N147.

مطلبه كل من السيد ابن شنان[1]وابن يمينة[2]، وكان جواب السيد Boivis محافظ الحكومة أنه سيبلغ هذا الطلب إلى الحاكم العام ووعد بدعمه[3]، كما تطرق غلام الله إلى نقص المدارس وتدخل قائلا :"نظرا لعدم تمكن التلاميذ في غليزان من الإلتحاق بالمدرسة بسبب قلة عدد الأماكن، ونظرا لأنه من المفروض للمدرسة الأهلية للأولاد أن تكون مدعمة بأقسام إضافية وبسبب ضرورة الحفاظ على مصالح الفرنسيين بالجزائر، فيجب تطوير التعليم الأهلي" وطالب بـ: مراقبة إمكانية فتح أقسام جديدة بمدرسة البنين بغليزان والإسراع بإنجاز تكوين تكميلي للتعليم المهني إلى جانب إنجاز مدرسة أهلية للبنات بقسمين مع إقامة تكوين تكميلي للتعليم المهني، وفعلا تمت الموافقة على المطلب[4]، كما تقدم بمطلب آخر حيث ذكر أنه بما أن عمالة وهران لها ممثل واحد أقل من عدد ممثلي قسنطينة والجزائر في المجلس العام و بما أن دائرتي مستغانم ووهران في المجلس العام هما واسعتين جدا ونظرا لإمكانية إنجاز دائرة جديدة من بين الدائرتين الحاليتين لوهران ومستغانم فإن مفوضية الأهالي تطالب بخلق دائرة أهلية جديدة للمجلس العام بعمالة وهران على أن تضم هذه الدائرة بلديات باريقوSaint Denis De Sigبوهني وبطيوة من دائرة وهران، وكل من يلل، بوقيراط، عين سيدي الشريف، مينا المختلطة من دائرة مستغانم.أما المطلب الثالث فيتعلق بإنجاز مركز التمريض بمركزMontgolfier(الرحوية) الذي يفتقر إلى مركز صحي وقد حصل على الموافقة على المطلبين معا .

كما طالب لونيسي علاوة [5] بحق الأهالي في تعيين ممثل لهم في مجلس تطوير المعهد الزراعي ووافق على الطلب كل من ابن رحال، غلام الله، ابن يمينة، لطرش أحمد، مولاي مصطفى، ابن شنان، ابن عبد الله وابن باديس[6]. وخلال جلسة المفوضيات المالية الأهلية تطرق الحضور برئاسة السيد ابن صيام[7] إلى قلة المدارس وضرورة إنجاز مدارس مدارس أهلية غير أن محافظ الحكومة نوّه بمشكل الميزانية وعلى قيام الإدارة الفرنسية في

1-ابن شنان محمد ولد قدور مفوض مالي ممثل للدائرة الانتخابية الأولى معسكر.
2-ابن يمينة باشآغا و مفوض مالي ، كان عضو بالمجلس العام ، توفي في ماي 1924.
3-D.A.W.O, D.F, Session extraordinaire, 3 emeséance ,1er décembre 1923, p 57.
4-D.A.W.O,op.cit, 4emme séance ,3décembre1923, p 56.
5-لونيسي علاوة مفوض مالي ممثل للدائرة الانتخابية الثالثة بعمالة قسنطينة (قسنطينة).
6-D.A.W.O,op.cit, D.F, Session extraordinaire, 4emme séance ,3décembre1923, p 57.
7-ابن صيام محمد مفوض مالي ممثل للدائرة الانتخابية الخامسة (حسين داي).

كل مرة تنجز فيها مدرسة للفرنسيين بإنجاز أخرى خاصة بالجزائريين[1]. وخلال الجلسة الثالثة تم النقاش حول ملكية الأراضي وتوزيعها وتدخل غلام الله قائلا:"عندما يترك ملاك أرضه لأبنائه الذين يستغلون كلهم هذه الأرض ولكن الإبن الأكبر وحده يواجه الإدارة و تفرض عليه الضريبة دون إخوته الذين يستغلون الأرض مثله" وأضاف أنه إذا كان لكل هؤلاء الأبناء أولاد فإن الإبن الأكبر وحده هو الذي يستفيد من الإعفاء بصفته رب عائلة، فكان جواب السيدEscalier محافظ الحكومة أنه مادامت الأرض ملكية جماعية فلا يمكن إتخاذ تدابير جديدة و ذكر بأنه عندما يتم تقسيم الأرض سيستفيد كل واحد من الإعفاء[2]. وخلال الجلسة الأولى للمفوضيات المالية الأهلية لسنة 1924، القسم العربي انتخب السيد ابن رحال كعضو مساعد، ابن يعقوب[3]سكرتير،وترشح كل من ابن صيام، ابن عبد الله، سايح، مولاي مصطفى[4]، وبعد الإقتراع السري حصل سايح مصطفى على ستة أصوات من بين إحدى عشر ليصبح بذلك مفوض بلدي عضو بالمجلس العام[5]، وواصلت المفوضية المالية للأهالي دراسة أجوبة المطالب المقدمة حول وضعية بلدية مينا المختلطة أين يستغل رجال الدرك وجود الرجال بالسوق لتفتيش منازلهم ومصادرة ما يمكن مصادرته، وطالب مولاي مصطفى بجعل المصادرات قانونية ومنتظمة[6].

كما تطرق غلام الله إلى الوضعية السيئة التي يعيشها الأهالي التابعين لزمورة وإداريا لمركز الرحوية Montgolfier وبضرورة تسوية وضعيتهم الإدارية ، كما تطرق إلى حالة مسجد عمي موسى الذي كان بحاجة إلى قيمة مالية قدرها 36000 فرنك لإصلاحه ووافقت الإدارة على منحه 18000 فرنك على أن يتم الحصول على الباقي من المتبرعين غير أن هؤلاء لم يجمعوا سوى 200 فرنك وكان الجواب هو التقدم إلى الحاكم العام برسالة حول الأمر كما تمت المطالبة بإعفاء أرباب العائلات من الخدمة

1-D.A.W.O,op.cit., D.F, section arabe, 1 ereséance, 29/11/1923, p 56.
2-D.A.W.O,op.cit, D.F indigène, section arabe, 3 eme séance, 01/12/1923.
3-ابن يعقوب مفوض مالي ممثل للدائرة الانتخابية الخامسة عنابة بعمالة قسنطينة.
4-سايح مصطفى س يهني مفوض مالي ممثل للدائرة الانتخابية الرابعة (الأصنام) بعمالة الجزائر ،بن عبد الله مفوض مالي ممثل للدائرة الانتخابية الخامسة (تلمسان) بعمالة الغرب ،مولاي مصطفى عبد الرحمن ممثل للدائرة الانتخابية الثالثة (المدية) بعمالة الجزائر.
5-D.A.W.O,op.cit,D.F indigène, N4, section arabe, 1ere séance, 13/05/1924, p 30.
6-D.A.W.O,op.cit2eme séance, 15/05/1924, p34.

العسكرية[1] وعاد طرح مسألة إنجاز مركز صحي بالرحوية لغلام الله إلى جانب تجديد طلب توسعة مدرسة الذكور بغليزان و بناء مدرسة للبنات[2]، وخلال جلسة أخرى تقدم لطرش أحمد بطلب توزيع مادة الكينين La Quinine(وهي دواء ضد الملاريا) أو جعلها في متناول السكان بالدواوير الذين يصعب عليهم الحصول عليها من طرف أطباء المستعمرة أو الممرضين، وكان الجواب من مفوض الحكومة السيد Bonvin بأن السيد EtienneSergent رئيس قسم مقاومة الملاريا مكلف بتوفير هذه المادة و توزيعها[3] .

وتمت الإجابة على بعض المطالب المقدمة من طرف المفوضية المالية للأهالي خلال الدورة العادية لماي- جوان 1923، فكان الجواب على مطلب إنجاز إصلاحات لمسجد تيارت هو الموافقة بعد دراسته من طرف رئيس العمالة على أن يتم ذلك في حدود الميزانية، كما تم تقديم مطلب إنجاز المدارس ببلدية تيارت المختلطة للسلطات المسئولة للنظر فيه[4]، أما مطلب إنجاز مركز صحي بالرحوية فكان لا يزال قيد الدراسة بينما تم تسجيل مطلب توسيع مدرسة الأولاد الأهلية بغليزان وتزويدها بقسمين ومسكنين ببرنامج سنة 1924، بينما تتم دراسة الموضوع المتعلق بإنجاز مدرسة للبنات في السنوات القادمة أو ما بعدها،و فيما يتعلق بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية فكان الجواب أن مرسوم 28 سبتمبر1923 قلص مدة الخدمة العسكرية للأهالي لأقسام 1923 والسنوات التي بعدها[5]، وظلت مشكلة الأجور محل نقاش إذ تمت المطالبة بالمساواة بين العمال الجزائريين والفرنسيين في الأجور والتعويضات[6].

كما إجتمعت المفوضيات المالية في جلسات متفرقة لدراسة الميزانية وركز الأعضاء على معارضة أي ضرائب جديدة تفرضها الإدارة[7] لأن واقع السكان كان لا يتوافق مع هذه هذه الزيادة. وخلال جلسة 4 جوان 1924 تقدم ابن رحال باستفسار حول الدراسة بالمعهد الزراعي بالجزائر، وكان الجواب من السيد Brunnel محافظ الحكومة الذي ذكر أن هذا

1-D.A.W.O,op.cit, N4, section arabe, 3eme séance, 27/05/1924.
2-D.A.W.O,op.cit, N4, section arabe, 4eme séance, 28/05/1924, p 59.
3-D.A.W.O,op.cit, D.F indigène, N4, section arabe, 5eme séance, 30/05/1924, p130.
4-D.A.W.O,op.cit, section arabe, session ordinaire, mai-juin 1924.
5-Ibid.
6 -D.A.W.O,op.cit, N4, section arabe, 6eme séance, 31/05/1924, p146.
7- Echo(L') D'Oran, 01/06/1924, N19997.

المعهد بمثابة معهد عالي يشبه المدرسة العليا للزراعة بفرنسا وهو مفتوح للجزائريين والفرنسيين بعد إجراء مسابقة، وذكر بأنه لحد الآن لا يوجد به جزائريين، ومع ذلك فالادارة تكوّن الجزائريين في مجال الميكانيك لصيانة الآلات خاصة في المناطق الريفية، كما تساءل ابن رحال عن التسهيلات التي يحصل عليها الجزائريون المتمدرسون بهذا المعهد وكان الجواب أن الحكومة لا تتكفل بأي أهلي درس بالمعهد ماعدى تخريجه كمزارع متخصص أو مساعدته في أن يصبح أستاذا للزراعة[1]. ونظرا للنقص الكبير في مادة البارود لدى الجزائريين وحاجتهم إليها فقد تقدم غلام الله بالمطالب التالية:

- ❖ زيادة كمية البارود لدى الجزائريين الحاصلين على رخصة الصيد لتصل إلى نفس الكمية التي يحصل عليها الأوربيين أي زيادتها من 200غ الى500غ وأيده زملاءه في ذلك.
- ❖ تطالب المفوضية المالية للعرب بجعل الجزائريين المرخص لهم بحيازة سلاح يحصلون على 200غ من البارود وكيلوغرام من الرصاص لحماية أنفسهم وممتلكاتهم.
- ❖ كما طالب بأن يسمح (طبقا للمطالب المقدمة في ماي و سبتمبر 1923 من طرف المجلس البلدي لتيارت) للمقاهي العربية بهذه المدينة بالبقاء مفتوحة إلى غاية الساعة الحادية عشر ليلا، كما طالب ابن رحال بتطبيق هذا المطلب على كل المقاهي العربية بالجزائر، وبعد التصويت تمت الموافقة على هذه المطالب[2].

وطالب المفوض المالي زروق محي الدين بحق المعلمين الجزائريين غير المجنسين في الحصول على منحة المردودية المقدرة بقيمة 1000 فرنك والتي يحصل عليها المعلمين الفرنسيين وكذلك منحة تعليم اللغة العربية والقبائلية وتمت الموافقة على هذا المطلب[3] خاصة وأن الأوربيين والإسرائيليين كانوا يحصلون على هذه المنحة. وخلال جلسة 19 جوان 1924 تقدم غلام الله بالمطلب التالي والمتعلق بإعادة النظر في قضية تأجير الأراضي للجزائريين وذلك بـ :

1-D.A.W.O, D.F indigène, N4, section arabe, 8eme séance, 3/06/1924, p150.
2-D.A.W.O,op.cit, 11eme séance, 06/06/1924, p160.
3-D.A.W.O,op.cit, D.F indigène, N4, section arabe, 15eme séance, 15/06/1924, p366.

- ✓ جعل قضية تأجير الأراضي تسيّر من طرف المتصرف الإداري بالتعاون مع أعضاء الجماعة إلى جانب القايد والخوجة للقبيلة و سكرتير البلدية المختلطة لمدة أدناها ستة أشهر .
- ✓ المعنيون بالأمر يدعون للإتصال باللجنة.
- ✓ لا تمنح أراضي للتأجير للملاك الذين تتجاوز مساحة أراضيهم الزراعية 30 هكتار
- ✓ على المستأجر زراعة أرضه بنفسه أو أحد أفراد قبيلته.

وفي حالة تجاوز هذه القوانين تؤخذ قيمة الربح إلى صندوق القرض بعد دفع أجور المؤجّرين، وبعد عرض الطلب تمت الموافقة عليه خاصة و أنه كان يمس واقعا يعيشه الجزائريون وتقدم بمطلب آخر يتمثل في إلغاء ما جاء في منشور النائب العام رقم 1234 والذي يطبق على النظم المدنية الفرنسية لأنه لا يتماشى مع الشرع الإسلامي خاصة فيما يتعلق بإعادة تأهيل بيت الزوجية و ذلك إحتراما للقوانين والشرع وطالب بعدم تطبيق مثل هذه المناشير على المسلمين ولقي المطلب تأييدا وموافقة. وفيما يتعلق بصناديق مؤسسات القرض الأهلي وما تعانيه من مشاكل وسلبيات إقترح غلام الله الشروط التالية على القروض.

- ➢ تتراوح القروض من 3000 إلى 1500 فرنك لكل رب عائلة خلال السنة الواحدة تبعا لحاجات المعينين.
- ➢ تقديم قيمة القروض تبعا لعدد المحاريث المستعملة بقيمة 300 فرنك للمحراث الواحد و ذلك دون تجاوز قيمة 3000 فرنك.
- ➢ تقدم هذه القروض في دفعتين خلال السنة (نوفمبر وماي).
- ➢ تقدم الإدارة لمؤسساتها دعم قيمته 50% من قيمة القروض المقدمة وبهذا الشكل يمكن إعطاء إهتمام ودفع أكبر للزراعة الخاصة بالجزائريين وحصل غلام الله بعد التصويت على الموافقة على طلبه[1]، و نظرا لمشكل الري ببلدية مينا فقد خصص لها ما قيمته 200000 فرنك لإصلاح الري على أن يتم ذلك سنة 1925 إلى جانب الموافقة على المطلب الذي كان قد تقدم به غلام الله و ظل يجدده وهو المتعلق

1-D.A.W.O,op.cit., séance du19/06/1924, p p371-372.

بإنجاز مدرسة إبتدائية وعليا للذكور بتيارت[1]، و خلال جلسة المساء ليوم الثلاثاء 24 جوان بالجزائر، وضعت الميزانية المتفق عليها بعد نقاش واسع وتمثلت في: المداخيل 386400804 فرنك ،المصاريف 386309835 فرنك،المصاريف الإضافية 110909 أما الميزانية الإستثنائية فكانت المداخيل بها 131349120 فرنك ، المصاريف 131341120، وتم التأكيد على أهمية التركيز على مشاريع السقي أكثر من مشاريع أخرى لكون الجزائر بلد زراعي[2].

هذا فيما يخص المداولات ، أما دراسة إنتخابات المجالس الثلاث (بلدية، عامة ومفوضيات مالية) لهذه المرحلة فانها تجعلنا نقدم الملاحظات التالية:

- ✓ تعتبر بداية التطبيق الإنتخابي لإصلاحات 1919 وتميزت بافتقادها إلى قيادة وطنية محلية بارزة تستطيع السيطرة على الحياة السياسية وبالتالي عدم وجود مطالب وطنية.
- ✓ إنعدام دور الأحزاب الفرنسية بسبب الخضوع لقانون الأهالي الذي يمنع الجزائريين من الإنخراط في الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية.
- ✓ خلو هذه الإنتخابات من وجود صحافة وطنية تستخدم في الحملات للتعريف بالبرامج و الأهداف المختلفة[3].
- ✓ من أهم الأمور التي حرم منها الجزائري تطبيق إجراءات الترشح بنفس النمط المطبق على الفرنسيين سواء في الجزائر أو فرنسا، فالمسلم من هذه الناحية بقي يجهل كيفية الدفاع عن مصالح أقرانه بسبب جهله لأسلوب الدفاع والمناقشات وإبداء الرأي والرد على تدخلات الآخرين من ذوي المصالح المخالفة والمعارضة له [4].
- ✓ ضعف التحضير لهذه الإنتخابات من حيث التحضير و التسيير،ولكون معظم الناخبين أميين فإن البعض منهم كان يكتب قائمته عند"الطلبة"و البعض الآخر كان

1- Echo(L') D'Oran, 25/06/1925, N 20021.
2 -D.A.W.O,op.cit, D.F, séance du 24/06/1925.
3- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص ص29-33.
4- ثنيو نور الدين ، المرجع السابق ، ص 36.

يقدم ورقتهاالإنتخابية مفتوحة يقرأ ما بها ، و في بعض الدواوير في إنتخابات الجماعة كانت الجماعتين المتنافستين تصطفان يمين و شمال المكتب الأنتخابي.[1]

- ✓ رغم الشروط المفروضة على المرشحين والناخبين إلا أن المشاركة كانت موجودة

ومع ملاحظة مقاطعة للعديد من المواعيد الإنتخابية إلا أن الإدارة الفرنسية عملت على التستر على ذلك في التقارير التي وجهت إلى باريس إذ لم يتم تقديم المعلومات الحقيقية حول هذه الإنتخابات لذلك كان التوجه إلى تقارير المتصرفين الإداريين التي كانت أكثر سرية ودقة ولعل أفضل مثال على ذلك هو ما نشره بعض قادة الدواوير ولدفع الجزائريين إلى الإنتخاب من أن عدم المشاركة فيها يعني التخلي عن الأراضي خاصة وأن فئة من الناخبين كانت من ذوي الأملاك العقارية مما فسر إنتقال عدد من الناخبين رغم مرضهم الشديد للمشاركة في العمليات الإنتخابية و كان إقبالهم يأتي و كأنه تأدية لواجب إجباري كما هو الحال بالنسبة لدفع الضرائب.

من خلال كل هذا نلاحظ أن نواب الإدارة قد سيطروا بالجزائر سواء في مستغانم أو بقية المناطق خاصة وأن السلطات الإستعمارية قد اختارتهم من بين العائلات الكبرى مثل ابن جلول ولفقون من قسنطينة، ابن صيام من الجزائر، أو العائلات الإقطاعية مثل سايح من شلف ابن شنوف،ابن قانة، أورابح بقسنطينة، ابن شيحة بوهران، أو العائلات المرابطية مثل مبارك بالقليعة، شنتوف من معسكر وغلام الله من تيارت، أو من العائلات حديثة النعمة والتي منحتها السلطات الفرنسية عدة مناصب كمنصب القايد الذي حصل عليه كل من ابراهيمي،آيت علي وإسماعيل من الجزائر، القضاة بقسنطينة وكل من بوهراوة وبوخلوة بالقطاع الوهراني[2]. وظهر الصراع على أشده بين الإتجاه المحافظ الذي يضم أبناء الأسر الكبيرة والبرجوازيين، شيوخ الزوايا والأعوان من الجزائريين (قياد وباشاوات) والتيار الذي تمثله النخب الجديدة من أصحاب المهن الحرة والمثقفين ثقافة فرنسية عموما، ففي دائرة تيارت مثلا ظلت عائلة غلام الله وزاويته مسيطرة ومهيمنة على مجريات الأمور السياسية والدينية حيث تقدم لهذه الإنتخابات في ديسمبر 1925 مرشح واحد وهو شيخ

[1]-Ageron.C.R, op.cit, p183.
2-CollotClaude, op. cit, p 59.

الزاوية غلام الله [1].كما عرفت هذه الإنتخابات أيضا إستعمال الأساليب الملتوية كما هو الحال بالنسبة لمنطقة القبائل التي كان المرشحون فيها يشترون الأصوات التي تتراوح قيمتها ما بين عشرة(10) الى خمسة عشر (15) فرنك وكان الأمر أحيانا يتطلب تقديم هدايا وولائممن الكسكسي و المشوي.[2]

ويعتبر مضمون إصلاحات 1919 الخاصة بالتمثيل النيابي للجزائريين نقلة نوعية في طريقة التمثيل من التعيين إلى الإنتخاب رغم أن الواقع لم يتغير إذ تثبت الأرقام أن أغلبية الشعب الجزائري حرمت من المشاركة الإنتخابية لشروط سبق وأن ذكرناها خلال هذا الفصل لضمان سيطرة العنصر الأوربي وفرضت عليهم شروط مهينة سواء فيما يخص الترشح أو الإنتخاب وبرز ذلك جليا في تغيير التقسيم الإداري للمقاطعات الإنتخابية في كل مرة والذي سيتواصل خلال العمليات اللاحقة، وتكريس هذه القرارات لتفوق وسيطرة العنصر الأوربي مع تخوفها الدائم من حدوث العكس مما جعلها تحرص على جعلهم وبشكل دائم يمثلون الأقلية في هذه المجالس .

ظلت الإدارة الإستعمارية تفرض بطريقة إدارية قائمة المنتخبين والمنتخبين، كما عرفت إنتخابات الجماعة بالقطاع الوهراني ظهور مواجهة و معارضة لسلطة القياد، ففي تلمسان مثلا ظهرت سنة 1920 معارضة شديدة للقايد وهو أمر جديد عبر عنه رئيس العمالة حيث ذكر أن مواجهة القايد و بعدما كانت سرية وصماء أصبحت علنية، والشيء نفسه بدائرة معسكر، ففي دوار سيدي دحو تم إنتخاب رئيس للجماعة قايد كان قد طرد من وظيفته وهو أحد أعضاء العائلة التي دفعت إلى حدوث إضطرابات بني شقران سنة 1914 وكذلك الأمر بالنسبة لدائرة سيدي بلعباس إذ ظهرت حركة تمثلت في مواجهة القياد من قبل رؤساء الجماعة وعقدهم لإجتماعات دون الحصول على ترخيص من المتصرف الإداري، وفسر نائب رئيس العمالة ذلك بحصول الأهالي على حق التمثيل النيابي، وأكد أن ذلك يعود

1-مهديد ابراهيم ، نفس المرجع، ص 56.

2 -Ageron C.R, op.cit, p183.

أساسا إلى إحتكاك الجزائريين ببقية الشعوب المستعمرة خلال الحرب العالمية الأولى وحصولهم على عدة معلومات حول الأفكار الإستقلالية[1].

وحسب بعض المتصرفين الإداريين فقد نتج عن هذه المشاركة الإنتخابية نوع من عدم الطاعة لهم بين أوساط الجزائريين خاصة أولئك العائدين من التجنيد بالحرب العالمية الأولى أو العمال القدامى الذين اعتبروا أنفسهم مستقلين عن سلطة المتصرف الإداري.[2] والملاحظ أن المنتخبين فضلوا سنة 1919 إعطاء أصواتهم لأشخاص أظهروا خلافهم مع القياد والموالين لهم من المرابطين وهم متعلمون يجيدون الحديث والحوار ولم يختاروا الأشخاص الأفضل فقط بل اختاروا البرامج الإنتخابية التي قدمها هؤلاء فأظهروا من خلال هذا الإختيار حرصهم على تحسين أوضاعهم عبر الصناديق الأنتخابية[3].

من خلال الإطلاع على الفائزن بكامل الجزائر يمكن القول بأنه كان هناك تسع مستشارين عامين في المعارضة من بين 19 الذين تم إنتخابهم وهذا يمثل 31.25% من المعارضة و في القطاع الوهراني تم إنتخاب ثلاثة معارضين من بين 9 أعضاء بالمجلس العام ومعارضين من بين ثلاث في المفوضات المالية [4] وحسب إجيرون في دراسته لإنتخابات 1919-1920 فإن الجزائر قد حافظت على رفضها للتجنيس وذلك من خلال تتبع نتائج هذه الأنتخابات .[5]

كما حاول النواب – لتقوية موقفهم وشعورا منهم بأهمية توحيد الصفوف- بالتعاون مع الأمير خالد و منذ ماي 1920 جمع النواب المسلمين في مؤتمر معارض لمؤتمر رؤساء البلديات الذي نظمه النائب عبّو للتنديد بإصلاحات جونار و إلغاء قانون الأهالي، غير أن هذا المؤتمر لن يعقد إلا في 11 من شهر سبتمبر 1927 ليكون تاريخ ميلاد فدرالية النواب المسلمين الجزائريين[6].

1- Touati Lahouari, op.cit, p 287.
2 -Ageron .C.R, op.cit, p183.

3- صافر فتيحة ، المرجع السابق ، ص 232.

4-Ibid,p190.
5-Ibid,p 199.
6- Touati Lahouari, op.cit, p 290.

الفصل الثاني

إستمرار الإتجاه المحافظ مع تجديد المجالس عام 1925

أولا/ الإنتخابات البلدية لشهر مايو1925

ثانيا/ الإنتخابات الخاصة بـ "الجماعة "بين جوان وديسمبر 1925

ثالثا/ إنتخابات المجلس العام لسنة 1925

رابعا/ إنتخابات المفوضيات المالية في ديسمبر 1925

أ) إنتخاب المفوض المالي الأهلي بالبلديات كاملة الصلاحيات لدائرة تيارت الإنتخابية

ب) إنتخاب المفوض المالي الأهلي بالبلديات المختلطة لدائرة تيارت الإنتخابية

خلاصة القسم الأول

أولا) الإنتخابات البلدية لشهر مايو1925

تزايد عدد البلديات كاملة الصلاحيات من 267 سنة 1921 إلى 304 بلدية سنة 1931، 307 سنة 1945 و 332 سنة 1954، وكانت تضم 95 % من السكان الأوربيين و30% من المسلمين في 6/1 مساحة الشمال الجزائري بلغ متوسط عدد سكانها 10000 ساكن و مساحتها 90 كلم^2، ومقارنة بتلك في فرنسا نجد أن البلديات لا يتجاوز عدد سكانها 1000 ساكن في 15 كلم^2 الأمر الذي أحدث سوء تسيير إداري بالجزائر[1]. هذا عن البلديات،أما إصلاحات 1919 على مستوى التمثيل النيابي ومنح الجزائريين بعض الحقوق السياسية فقد كانت تهدف لتهدئة الحركة الوطنية بالجزائر، إلا أنها اعتبرت ضئيلة من قبل الجزائريين، خاصة وأن الحصول على الجنسية الفرنسية والمساواة مع الأوربيين إرتبط بشرط التخلي عن الحالة الشخصية للمسلمين[2]، و بلغ عدد الحاصلين على الجنسية الفرنسية بطلب شخصي 544 سنة 1924 و 618 سنة 1925 و1222 سنة 1926، أما عدد الجزائريين الحاصلين على الجنسية الفرنسية بموجب قانون السناتوس كونسولت فقد بلغ 26 شخص سنة 1924، 48 سنة 1925، 67 سنة 1926[3]، وبالنسبة لعدد الرجال المجنسين سنة 1926 فقد بلغ 112 أما النساء فكان العدد 18، والأطفال ما دون سن الرشد 39[4]. والجدير بالذكر أن طلبات التجنيس هذه جاءت في مرحلة عانى فيها الجزائريون من التمييز والفقر والحرمان، ولجأ عدد منهم إلى الجنسية الفرنسية في محاولة للحصول على بعض الحقوق. كما عرفت هذه المرحلة تزايد الهجرة الجزائرية نحو فرنسا رغم قرار شوطان[5] الذي جاء للحد منها بتاريخ 10 سبتمبر 1924، حيث تواصلت الهجرة المعلنة والسرية حتى أن بعض الجامعيين بدأوا بترك جامعات الجزائر للإلتحاق بالجامعات بفرنسا[6]. ومن جهة أخرى فقد عانى التعليم بالجزائر من التدهور والإنحطاط ورغم محاولة المسلمين الجزائريين في مختلف الجمعيات المطالبة بتحسين الأوضاع ورغم تشجيع فرنسا لإنشاء المدارس الفرنسية

1-Collot Claude, op. cit, p 99.

2-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية ، المرجع السابق، ص 34.

3-Gallica.bnf, op.cit, Annuaire Statistique, 1930, op.cit, p 314.

4-Gallica.bnf, op cit, Annuaire Statistique, 1927, op.cit, p 26.

5-قرار شوطان: أصدر وزير الخارجية الفرنسي شوطان في مارس 1938 قرار يمنع تعليم اللغة العربية في المدارس والمساجد وغيرها على أساس أن اللغة العربية لغة أجنبية مما أثار ردود فعل واسعة من طرف ج.ع.م.ج وحزب الشعب الجزائري.

6-Ferhat Abbas, la nuit coloniale, op.cit, p 118.

لتعليم الأهالي إلا أن ذلك كان يتم بوتيرة بطيئة وهدفه تكوين جزائريين مرشحين لمناصب دينية كالإفتاء، القضاء، الصلاة، التعليم في المساجد وتكوين موظفين كمساعدين قضائيين ووكلاء وعدولو معلمون في المدارس وبعض الوظائف المدنية كالخوجة لتمثل هذه الفئة من أبناء العائلات الغنية الجزائرية نواة المجتمع المندمج إلى جانب إيجاد فئة متعاونة مع فرنسا[1]. وبلغ عدد المدارس الإبتدائية الخاصة بالجزائريين فيما بين (1924-1925) حوالي 517 مدرسة خاصة و 12 مدرسة عامة.

كما أن المفوضيات المالية كانت قد أقرت ضرورة زيادة الضرائب ولو بشكل طفيف لتحسين الميزانية الأمر الذي لم يكن يخدم الشعب الجزائري الذي ظل يعاني من مختلف القوانين الخاصة. مع ذلك فقد عرفت الجزائر عامة وعمالة وهران خاصة ظهور شكل جديد من المقاومة عبّرت عنه الصحف الجزائرية الصادرة حيث شكلت بداية لمقاومة فكرية وأدبية للإستعمار الفرنسي وذلك بفضل أقلام جزائرية تعبر عن الأوضاع العامة التي آلت إليها البلاد و قد شهدت مستغانم إصدار عدة صحف تزايد نشاطها خاصة فيما بين الحربين العالميتين (1919-1939) شأنها في ذلك شأن باقي المدن الجزائرية[2]، ومن بين الجرائد المحلية التي كانت تصدر "جريدة عين الصفراء " (1885-1946) ، "مستغانم" (1922-1924)، Le Progrès de Mostaganem" (1936- 1942) وغيرها وكانت تصدر على يد الفرنسيين إلى جانب جريدة البلاغ الجزائري لابن عليوة التي كانت تطبع أول الأمر بمستغانم قبل طبعها بالعاصمة الجزائرية[3]. ويبدو أن القياد كانوا يدفعون إشتراكات جريدة المبشر في عمالة وهران بشكل منتظم إلا أن هذه الأخيرة شهدت تأخرا سنة 1924 مما جعل السيد Pfister متعهد الجريدة الرسمية "المبشر"يعلم الحاكم العام بأن القياد بالبلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة بالعمالة ما عدى إثنان ببلدية Saint Lucienالمختلطة (زهانة بمعسكر) لم يدفعوا له الاشتراكات[4] وقد يكون ذلك بسبب الوضع الإقتصادي وعدم قدرتهم على الإستمرار في دفعها .

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ص 32.

2-Bel-Ange Norbert , op.cit, p 209.

3-القورصو محمد ، نشاط و تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عمالة وهران (1931-1935)، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ ، وهران ، دورة جوان 1977 ،ص 18.

4-D.A.W.O,cote BP 179, N133, Affaires Indigènes, N1829, Oran, 14/01/1924.

ويبدو أن الواقع الإقتصادي والإجتماعي للسكان قد زاد تدهورا فقد بلغ سعر الكيلوغرام من الخبز 1.75 فرنك سنة 1925 وسعر اللتر من الحليب 1.60 فرنك سنة 1922، البطاطس 0.8 فرنك سنة 925 ، سعر الكيلوغرام من لحم الخروف 10.5 فرنك، كيلوغرام من الدقيق 1.57 فرنك وهي أسعار شهدت إرتفاعا مقارنة بالسنوات التي قبلها[1] وفي نفس الوقت شهدت العمالة إرتفاعا في عدد الأوربيين، فقد كانت مستغانم تضم أكثر من 20000 نسمة، وبلغ عدد الفرنسيين بها سنة 1925 حوالي 15495، عدد الأجانب 1838، عدد الجزائريين 20478 بمجموع سكاني بلغ 37567[2].وبقي المشكل الصحي يعاني الإهمال رغم طلبات المفوضين الماليين لإنجاز مراكز صحية وتوفير الأدوية لمواجهة الأوبئة إلى جانب عدم الإستجابة للعديد من المطالب التي قدمت مع بقاء تدخلات النواب والمستشارين محتشمة.كانت هذه صورة عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي السائد عشية إنتخابات 1925 وسنورد مجرياتها في الأسطر التالية .

تنظيم الإنتخابات البلدية لشهر مايو 1925:

تم خلال جلسة المجلس البلدي لمستغانم بتاريخ 28 نوفمبر 1924 تثبيت المندوبين الذين كانوا مكلفين بمراجعة القوائم الإنتخابية وهم من الجزائريين، العهدة الأولى : ابن داني، العهدة الثانية: ابن يخو و ابن اسماعيل[3]، كما أكد رئيس عمالة وهران على أهمية تجديد المكاتب البلدية والتجديد الجزئي للمجلس العام والذي سيتم خلال سنة 1925،وذكر أن الإدارة تتكفل بتوفير الأوراق اللازمة لهذه الإنتخابات وستقدم للبلديات تبعا لعدد الناخبين و يتم تحمّل المصاريف بين مصالح الإدارة والبلديات بما يتناسب معهما[4].

أما فيما يتعلق بالحملة الإنتخابية فكانت على أشدها بين الفرنسيين بينما كانت شبه منعدمة بالنسبة للجزائريين، وفي 8 أبريل 1925 أصدرت وزارة الداخلية مرسوم يذكر بما جاء في مرسوم 11 يناير 1911 الذي ينص على أن الجزائريين قد أصبحوا أشخاص فرنسيين وليسوا مواطنين فرنسيين تمكنوا خلال السنوات الماضية من الحصول على حق التسجيل

1-Kaddache Mahfoud, La vie politique à Alger, 1919–1939, Alger 1970, p 31.

2-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية ...، ص 23

3- Gazette(La) de Most, 07/12/1924, N223.

4-D.A.W.O, cote B P 179, N147, élections de 1925, N 3159, 2eme bureau, Oran, 07/02/1925.

في القوائم الإنتخابية، كما حددت وزارة الداخلية كل الشروط و المعايير التي يجب أن تتوفر في الجزائريين الراغبين في الترشح وهي :

- أن يكون من أصل جزائري و في حالة لا تمنعه من ممارسة حقوقه السياسية.
- ضرورة إحضار شهادة إقامة لمدة سنة في الدائرة.
- أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية و مساهما في دفع الضرائب[1].

و بالنسبة لسير العملية الإنتخابية فقد ركزت الإدارة كالعادة على :

- ✓ يترأس الجلسة رئيس البلدية الجارية عهدته أو مساعده أو مستشار بلدي حسب الظروف.
- ✓ إذا تم انتخاب رئيس البلدية في الدور الأول يتم الانتقال مباشرة لانتخاب المساعدين، وإذا لم يحصل أيا من المترشحين على العدد الكافي يتم تنظيم دور ثان للانتخاب ونفس الأمر بالنسبة للمساعدين.
- ✓ إذا لم يتم الحصول على نتائج خلال الدور الثاني يتم اللجوء إلى الدور الثالث للانتخاب ولا تصبح الأغلبية المطلقة ذات أهمية هنا. وفي حالة تساوي عدد الأصوات يؤخذ المنتخب الأكبر سنا.
- ✓ إذا كان عدد سكان البلدية يساوي أو أقل من 2500 ساكن فلا يحق لها سوى إنتخاب مساعد واحد.
- ✓ تتم عملية انتخاب رئيس البلدية و مساعديه بالإقتراع السري.

سير هذه الإنتخابات :

أبو قير : في إنتخاباتالمجلس البلدي لهذه البلدية بلغ عدد المسجلين180، عدد الناخبين 164، والأغلبية المطلقة 183 وكانت النتائج كالتالي :

اسم المرشح	عدد الأصوات
مرابط يوسف	104
مهرة عبد القادر	83
ابن قريش سفيان	90
كعيبيش بن عيبة	83
ابن علو احمد	83

1-بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919 ...، المرجع السابق ، ص 86.

أما عدد المسجلين بالقوائم الخاصة بإنتخاب المستشارين الفرنسيين فقد بلغ 105، عدد الناخبين 93، الأغلبية المطلقة 47 وتم إنتخاب عشرة مستشارين فرنسيين ليصبح العدد الكلي 15 عضوا[1].

وفيما يتعلق بتنصيب المجلس البلدي وإنتخاب رئيس البلدية ومساعده فقد كان قانون 1919 قد أعطى للمستشارين المسلمين حق المشاركة في إنتخاب رئيس البلدية وهو مطلب لطالما سعوا إلى تحقيقه وكذلك إنتخاب مساعدين دون أن يكون لهم الحق في أن يكونوا رؤساء بلديات إذا لم تكن لهم الجنسية الجزائرية وسيبقى الأمر كذلك إلى غاية صدور أمريه 6 أوت 1943 التي بموجبها يظهر منصب مساعد مسلم في البلديات كاملة الصلاحيات التي يبلغ عدد سكانها 10000 ساكن مسلم و ثلاثة مناصب في تلك التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 30000 وسيكون أول مساعد جزائري هو الدكتور ابن جلول بقسنطينة[2].أما هذه الإنتخابات فقد تمت يوم 10 ماي 1925 على الساعة العاشرة صباحا بحضور أعضاء المجلس البلدي لبلدية أبو قير بقاعة دار البلدية بدعوة موجهة إليهم من رئيس البلدية طبقا للبنود 18 و77 من قانون 5 أبريل 1884، حضر الإجتماع 15 مستشار بلدي منهم 5 من الجزائريين وهم المذكورين أعلاه حيث افتتحت الجلسة برئاسة رئيس البلديةJacquet Honoré وبعد مناداته للأعضاء الحاضرين بدأ بقراءة محاضر الانتخابات وأعلن عن تنصيب أعضاء المجلس البلدي من الفرنسيين ثم الجزائريين وهم على التوالي: مرابط يوسف، مهرة عبد القادر، بن قريش سفيان، كعيبيش بن عيبة، بن علو أحمد و بعدها عيّن Jacquet Honoréالعضو الأكبر سنا بالمجلس رئيسا[3] .

أما بالنسبة لإنتخاب رئيس البلدية فيقوم رئيس المكتب بعد قراءته لمضامين البنود 76، 77 و80 من قانون 5 أبريل 1881 وقانون 29 جويلية 1913 المعدلة بقانون 21 مارس 1914 بدعوة المجلس للإنتخاب السري وبالأغلبية المطلقة لإنتخاب رئيس البلدية و يقوم كل عضو بعد سماع صوته بتقديم ظرفه الانتخابي إلى رئيس المكتب و بعد عملية

1- Echo (L') D'Oran, 08/05/1925.
2-Collot Claude, op. cit, p 100.
3-A.N.O.M, cote Oran E 170, Dept. D'Oran, arrd. de Most, C.P.E d'Aboukir, P.V des élections des maires et des adjoints 10/05/1925.

الفرز أحصي عدد الأظرف الموجودة داخل الصندوق 15، عدد الأوراق الملغاة 01، عدد الأصوات المعبر عنها 14، والأغلبية المطلقة 08، حصل Jacquet Honoréعلى 14 صوت وأصبح بذلك رئيسا للبلدية، وفيما يتعلق بإنتخاب المساعد فقد تمت العملية بنفس الطريقة وكانت النتائج: عدد الأظرف داخل الصندوق 15، عدد الأوراق البيضاء أو الملغاة 01، عدد الأصوات المعبر عنها 14 والأغلبية المطلقة 8 وفاز Julien Clément بحصوله على 14 صوتا[1].

عين سيدي الشريف: لم نجد نتائج الإنتخابات، غير أن محضر تنصيب المجلس البلدي يسجل به أسماء المستشارين الأهالي الفائزين في الإنتخابات حيث وجدنا الأسماء التالية : ابن شنان عبد القادر، شريف حبيب، بوسلوة حمو، مناد قدور،ابن زيدان عبد القادر، أما عدد الأصوات المحصل عليها أو عدد الناخبين فلم نجد معلومات عنها. وفيما يتعلق بتنصيب المجلس البلدي وإنتخاب رئيس البلدية فقد تم يوم 10 ماي 1925 بحضور عشرة أعضاء من الفرنسيين وخمسة من الجزائريين وهم ابن شنان عبد القادر، شريف حبيب، بوسلوة حمو، مناد قدور، ابن زيدان عبد القادر، وبعد قراءة النتائج المحصل عليها في محاضر الإنتخابات تم تعيين أعضاء المجلس وعددهم أربعة عشر، منهم الجزائريين السالف ذكرهم، عين السيدLéon Blum بصفته الأكبر رئيسا وبعد عملية الفرز الخاصة بإنتخاب رئيس البلدية بلغ عدد الأظرف داخل الصندوق 15، عدد الأصوات الملغاة 00، عدد الأصوات المعبر عنها 08، وحصل Notzam Smile على 15 صوتا وعين بذلك رئيسا للبلدية أما إنتخاب المساعد الأول فبلغ عدد الأظرف داخل الصندوق 15، عدد الأصوات الملغاة 00، عدد الأصوات المعبر عنها 15 والأغلبية المطلقة 08 وحصل Laurens Pierre على 15 صوت و عين بذلك مساعد[2].

عين تادلس: فيما يتعلق بإنتخاب أعضاء المجلس البلدي وبسبب عدم وجود نتائج الإنتخابات البلدية، سنكتفي بذكر أسماء المستشارين الذين حصلنا عليهم من محضر تنصيب المجلس البلدي وهم : قيسرلي علي، حضري حضري ولد ميلود، كروسة حسان ولد بوكروسة،

1-Ibid.

2-A.N.O.M,cote Oran E 170, dept. d’Oran, arrd. de Most, C.P.E de Ain Sidi Cherif , P.V des élections des maires et des adjoints , 10/05/1925.

حميدة عبد القادر، مناد محمد ولد عبد القادر، كروسة محمد ولد الشارف وتبعا للترتيب حصل قيسرلي علي على أكبر عدد من الأصوات وكروسة محمد ولد الشارف على أدنى عدد، وفيما يتعلق بتنصيب المجلس البلدي و إنتخاب رئيس البلدية فقد تمت العملية يوم 10 ماي 1925 بدار البلدية [1]، حضر الإجتماع إثنا عشر (12)مستشار من الفرنسيين و ستة من الجزائريين وهم المذكورين أعلاه وبعد قراءة النتائج عين من الجزائريين كل من قيسرلي علي، حضري حضري ولد ميلود، كروسة حسان ولد بوكروسة، حميدة عبد القادر، مناد محمد ولد عبد القادر وكروسة محمد ولد الشارف ليصبحوا مستشارين بلديين، وفي عملية انتخاب رئيس البلدية بلغ عدد الأصوات داخل الصندوق 18، عدد الأصوات الملغاة 03، عدد الأصوات المعبر عنها 15 والأغلبية المطلقة 08 وحصل Le Clerc Elic على 15 صوت و أصبح رئيسا للبلدية، وفيما يتعلق بإنتخاب المساعد الأول فقد بلغ عدد الأظرف داخل الصندوق 18، عدد الأصوات الملغاة 02 وعدد الأصوات المعبر عنها 16، الأغلبية المطلقة 9 وحصلViziat Jean على 16 صوت و أعلن مساعد لرئيس البلدية [2].

بودينار (Belle côte) : تمت إنتخابات تعيين أعضاء المجلس البلدي يوم 3 ماي 1925 وسنعتمد على محضر تنصيب المجلس البلدي في معرفة أسماء الجزائريين الفائزين ومنهم عمار يوسف، موسى شريف، حماني يوسف وفيما يتعلق بتنصيب المجلس البلدي وإنتخاب رئيس البلدية ومساعده فقد تم الإجتماع يوم 6 ماي 1925 على العاشرة صباحا وتكوّن المكتب من خمسة عشر عضوا، عشرة منهم فرنسيين والباقي جزائريين. وبعد إعلان النتائج أعلن الأهالي السابق ذكرهم أعضاء بالمجلس البلدي، أما فيما يتعلق بإنتخاب رئيس البلدية فقد بلغ عدد الأظرف داخل الصندوق 15، عدد الأصوات الملغاة 01، عدد الأصوات المعبر عنها 14 والأغلبية المطلقة 8 وحصلMille Joseph على 14 صوت وانتخب بذلك رئيسا للبلدية بينما انتخب Reine Emileمساعدا بعد حصوله على 14 صوتا وكان عدد الأصوات المعبر عنها 14 [3].

1-D.A.W.O, Echo (L') d'Oran, 12/05/1925, N20339.
2-A.N.O.M, cote Oran E 170, dept. D'Oran, arrd. de Most, C.P.E d'AinTedles, P.V des élections des maires et des adjoints, 10/05/1925.
3-A.N.O.M, cote Oran E 170, dept. d'Oran, arrd de Most, C.P.E de Belle côte, P.V des élections des maires et des adjoints, 06/05/1925.

صور Belle Vue: جرت هذه الإنتخابات يوم 3 ماي 1925 وانتخب مستشار بلدي كل من مصطفى عبد القادر، عباسة أحمد، عباسة طاهر، مناد الشارف وحمشريف الشارف وذلك طبقا لمحضر تنصيب المجلس البلدي بسبب تعذر الحصول على معلومات عن سير هذه الإنتخابات. وفيما يتعلق بتنصيب المجلس البلدي، فقد تم يوم 10 ماي 1925 الإجتماع بحضور14 عضوا منهم 9 فرنسيين و5 من الجزائريين وهم المذكورين أعلاه وبعد الإنتخاب تم تعيينهم مستشارين أهالي، أما إنتخاب رئيس البلدية فقد كانت النتائج انتخابBoutre Charles بعد حصوله على 13 صوتا رئيسا للبلدية بينما انتخب BougeotGeorges مساعدا بحصوله على 13 صوتا من بين 14[1].

بلاد الطواهرية: جرت هذه الإنتخابات يوم 3 ماي 1925 واعتمدنا على محضر تنصيب المجلس البلدي لمعرفة أسماء الجزائريين الذين فازوا في الإنتخابات البلدية وهم: قعيش عبد الله ولد الحبيب، قعيش حبيب ولد عدة، بحار الشارف ولد بن ذهيبة،بحار قويدر ولد الشارف، عطاب العربي ولد الطاهر. وفيما يتعلق بتنصيب المجلس البلدي وإنتخاب رئيس البلدية ومساعدين من المفروض أن يكون عدد أعضاء المجلس البلدي 19، وحضر هذا الإجتماع خمسة عشر عضو، عشرة فرنسيين وخمسة من الجزائريين وهم المذكورين أعلاه. تمت الجلسة برئاسة Pastaureau Alfredرئيس البلدية السابق وتمت قراءة النتائج المحصل عليها والتي انتهت بتعيين أعضاء المجلس البلدي والذي ضم من الجزائريين قعيش عبد الله ولد الحبيب، قعيش حبيب ولد عدة، بحار الشارف ولد بن ذهيبة، بحار قويدر ولد الشارف، عطاب العربي ولد الطاهر. أما إنتخاب رئيس البلدية فبعد الفرز كان عدد الأصوات المعبر عنها 15، وحصل PastaureauAlfred على 14 صوتا وأصبح بذلك رئيسا للبلدية [2]. وخلال نفس الجلسة وباقتراح من رئيس البلدية وطبقا للبند 2 من قانون 27 جويلية 1923 الذي يمنح للمجالس البلدية إمكانية تقرير خلق منصب مساعد إضافي وتبعا لضرورة ذلك لصالح البلدية والنظام العام لتعيين مساعد بقرية ملحقة ببلاد طواهرية، اقترح

1-A.N.O.M,op.cit C.P.E. de Bellevue, P.V des élections des maires et des adjoints, 10/05/1925.
2-A.N.O.M, C.P.E de Blad Touaria, P.V des élections des maires et des adjoints, 10/05/1925.

بالأغلبية خلق منصب مساعد إضافي يعين من بين المستشارين الذين سكنوا بالقرية والمساعد الأول يجب أن يكون قد سكن بالبلدية المركز [1] .

بلدية البوسكي: تم بنفس التاريخ إجراء إنتخابات أعضاء المجلس البلدي فطبقا لمحضر تنصيب هذا المجلس فإن الجزائريين الفائزين في الإنتخابات البلدية هم:بوطالبي محمد، زنايني محمد، بن قوة الشارف، بلغشام محمد، بن عيادة عفيف. و في 10 ماي 1925 تم إجراء إنتخابات المجلس البلدي حضر عشرة من الفرنسيين و5 من الجزائريين وهم المذكورين أعلاه و بعد قراءة النتائج الخاصة بمحاضر الإنتخابات تم تنصيب أعضاء هذا المجلس وهم من الجزائريين: بوطالبي محمد، زنايني محمد، بن قوة الشارف، بلغشام محمد وبن عيادة عفيف[2]، و بعد إجراء عملية الإنتخاب، أعلن Rais Auguste رئيسا للبلدية و Macary Maurice مساعدا[3].

بلدية بوقيراط: في 3 ماي 1925 و طبقا لمحضر تنصيب أعضاء المجلس البلدي فقد فاز في إنتخابات المجالس البلدية من الجزائريين كل من: بن غالي حسان، ماماش بلقاسم، موري علي، قبابي الشارف.وبتاريخ 10 ماي 1925 إجتمع المجلس وبعد الإطلاع على النتائج أعلن عن أسماء المستشارين بالمجلس البلدي وهم من الجزائريين المذكورين أعلاه. حضر الإجتماع 15 عضوا شاركوا في إنتخاب رئيس البلدية ومساعده[4] وهما على التوالي Dermy Paul الذي حصل على 15 صوتا و Hentzman Victor الذي حصل على 11 صوتا[5]، هذا وقد شهدت هذه البلدية تناقصا في عدد السكان بـ73 أوربي و83 جزائري حيث بلغ عدد الأوربيين 434 و عدد الجزائريين 535 أي بمجموع قدر بـ 969 ساكن[6].

بلدية عين كرمان: طبقا لمحضر تنصيب أعضاء المجلس البلدي في الإنتخابات البلدية ل 3 ماي 1925 تم إنتخاب كل من بلغالم محمد، قاسي حبيب، بوحلوفة عبد القادر،ابن إبراهيم

1-A.N.O.M, C.P.E. de Blad Touaria, extrait du registre du conseil municipal, session ordinaire, 10/05/1925.
2-A.N.O.M, Arrd. de Most, Canton de Cassaigne, C.P.E de Bosquet, P.V des élections des maires et des adjoints, 10/05/1925
3- Echo(L') d'Oran, 15/05/1925,
4-A.N.O.M, cote Oran E 170, dept. d'Oran, arrd. de Most, C.P.E. de Bouguirat, P.V des élections des maires et des adjoints, 10/05/1925.
5- Echo(L') D'Oran, 04/06/1925,
6-Echo(L') D'Oran, 02/04/1926.

عبد القادر،زهار أحمد وكيواس عبد القادر.وفيما يتعلق بتنصيب المجلس البلدي وإنتخاب رئيس البلدية ومساعده فقد تم يوم 10 ماي 1925وبعد الإطلاع على النتائج تم تنصيب أعضاء المجلس البلدي الذين انتخبوا وهم المذكورين أعلاه، كما انتخب HenriThirion رئيسا للبلدية و Joseph Sicard مساعدا وحصل كل منهما على 13 صوتا[1]، وفي 12 جويلية تم إجراء الإنتخابات التكميلية لإنتخاب مستشار بلدي خلفا ل Thirion الذي توفي و كانت النتائج: عدد المسجلون199، عدد الأصوات المعبر عنها 155، الأغلبية المطلقة 78، وانتخب المترشح Reboul André بعد حصوله على 109 صوت. وفي 19 جويلية 1925 جرت إنتخابات جديدة لإنتخاب رئيس البلدية خلفا ل Thirionوكانت النتائج فوز Reboul André الذي حصل على 14 صوت وأصبح بذلك رئيسا للبلدية[2].

بلدية يلل:يبدو أن إنتخابات يلل البلدية لـ3 ماي 1925 لم تحسم الأمر وكانت هناك ضرورة لدورة ثانية و ذلك يوم 10 ماي 1925 وكانت النتائج :

اسم المرشح	عدد الأصوات المحصل عليها
خديم بركة	167
صافي بلمصابيح	162
عمار بوعزة	154
ابن عصمان بن علي	63
سالمة عابد	49

وتمت دعوة أعضاء المجلس البلدي للإجتماع يوم 15 ماي 1925 على الحادية عشر صباحا لإنتخاب رئيس البلدية ومساعده[3]،وفي هذا التاريخ إجتمع أعضاء المجلس البلدي لبلدية يلّل ،المدعوون من طرف المكتب بعد العمليات الإنتخابية التي تمت يومي 3 و10 ماي، بقاعة المجلس طبقا للدعوة التي وجهها لهم رئيس البلدية حسبما تنص عليه البنود 48 و77 من قانون 5 أبريل 1884وحضر من المستشارين الجزائريين: صغير عبد القادر،مصباح قدور،خديم بركة،صافي بلمصابيح،عمار بوعزة. و بعد قراءة نتائج محاضر الإنتخابات تم إعلان النتائج وكان الجزائريون الذين تم إنتخابهم مستشارين بلديين هم:صغير

1-A.N.O.M, cote Oran E 170, dept. D'Oran, arrd. de Most, C.P.E d'Inkerman, P.V des élections des maires et des adjoints, 10/05/1925.
2- Echo(L') D'Oran, 15/07/1925, N20403.
3-Echo(L') D'Oran, 13/05/1926.

عبد القادر،مصباح قدور ،خديم بركة ،صافي بلمصابيح وعمار بوعزة[1]. وانتخب رئيس البلدية المنتهية عهدته Gros Demange بحصوله على 14 صوت بينما حصل المساعد المنتهية عهدته لـSamon على4 أصوات وإنتخب مساعدا لرئيس البلدية[2]، وشهدت هذه البلدية إجراء إنتخابات تكميلية في 5 أوت 1926 لتعويض مستشارين فرنسيين قدما إستقالتهما[3] وتم تنصيبهما يوم 4 سبتمبر 1926[4].

مزغران:تمت الإنتخابات البلدية بنفس التاريخ في 3 ماي 1925 لكنه لا وجود لمعلومات عنها وسنستخرج أسماء المستشارين المنتخبين خلال هذه العملية وهم : بوسماتي حبيب ولد العربي، بوسماتي عبد القادر، بلكيحل محمد، بوبكر أحمد، بن داماشي بن عودة. وفي 17 ماي 1925 تم تنصيب المجلس البلدي الذي ضم المستشارين الأهالي المذكورين أعلاه، وأصبح المكتب يضم17 مستشارا إلى جانب إنتخاب رئيس البلدية PujolFrançois ومساعد له[5] .

الرحوية (Montgolfier): خلال هذه الإنتخابات حصل المرشح بن كرتاش سليمان على 33 صوت ومحمد بن عيسى على 32 صوت[6] الى جانب فوز كل من بحراك محمد وسعد عدة. وفي يوم 17 ماي 1925 تم إعلان وتنصيب أعضاء المجلس البلدي الفائزين في الإنتخابات وهم على التوالي: بحراك محمد، بن محمد بن عيسى، سعد عدة، بن كرتاش سليمان. وبلغ عدد أعضاء المجلس1 من فرنسيين وأهالي، وبعدها تم إنتخاب رئيس البلديةL'Hevederالذي حصل على14 صوت بينما حصل مساعده Vedel Julesالذي فاز في الإنتخاب على 13 صوت[7].

1-A.N.O.M, cote Oran E 170, dept. d'Oran, arrd. de Most, C.P.E. del'Hillil, P.V des élections des maires et des adjoints, 15/05/1925.
2- Echo(L') d'Oran, 16/05/1925, N 20343.
3-Echo(L') D'Oran, 07/08/1925, N20419.
4-Echo(L') D'Oran, 05/09/1925.
5-A.N.O.M, Oran E 170, dept. d'Oran, arrd. de Most, C.P.E. Mazagran, P.V des élections des maires et des adjoints, 17/05/1925.
6- Echo(L') d'Oran, 16/05/1925, N20343.
7-A.N.O.M,cote Oran E 170, dept. d'Oran, arrd. de Most ,Canton de Montgolfier, C.P.E. de Montgolfier, P.V des élections des maires et des adjoints, 17/05/1925.

مستغانم : يبدو أنه ساد خلاف حول سير هذه الإنتخابات فقد شككت جريدة عين الصفراء في شفافيتها[1] بينما وصفتها جريدة التقدم[2]بالنزيهة وذكرت أنها سارت في ظروف جيدة[3]،و عرفت هذه العملية إهتماما كبيرا من قبل الصحافة المحلية مما ساعد على وجود معلومات أوفر مقارنة بالإنتخابات السابقة مع بقاء بعض الغموض.

وظهرت خلال إنتخابات 3 ماي 1925 البلدية بمستغانم قائمتين إنتخابيتين الأولى باسم بن قريقش خليل والثانية باسم مرياني وهو أوربي كاتب بالمحكمة[4]. وضمت قائمة بن قريقش التي أعلنت يوم الإنتخابات(3 ماي 1925) الأسماء التالية[5]: سي يعقوب إبراهيم - بلبشير مكي –بن يخو محمد–بن يخو الطيب–بن داني محمد–بن داني محمد الشاب – بلغربي معزوز –بلغولة محمد –عليوة عبد الرحمن -بن اسماعيل محمد.أما قائمة مرياني فضمت: فارس بلمصابيح -بن زفطة عبد القادر –مرياني–بلغاروني (ملازم أول) –بن قندوز محمد –بودينار محمد –صبان بشير –ولد عبد الرحمن –بن شملول حبيب –بن خضرة عمار –بن فرلو محمد .

ونشرت جريدة صدى وهران النتائج الخاصة بالقائمة الفائزة و هي قائمة بن قراقش

المرشح	عدد الأصوات	المرشح	عدد الأصوات
بن قراقش خليل	712	علاوة عبد الرحمن	638
بلغولة محمد	712	ابن إسماعيل محمد	623
بن كريتلي هواري	676	ابن يخو محمد	614
بن داني محمد الشاب	670	بلبشير مكي	594
بلغربي معزوز	656	سي يعقوب ابراهيم	577
بن يخو الطيب	638		

بينما نشرت جريدة عين الصفراء نتائج القائمتين و تمثلت نتائج قائمة مرياني في[6]:

إسم المرشح	عدد الأصوات	إسم المرشح	عدد الأصوات
فارس بلمصابيح	270	بودينار محمد	182
بن زفطة عبد القادر	223	صبان بشير	186
مرياني	225	ولد عبد الرحمن	177

1- Ain(L') Sefra, 01/07/1925.

2-جريدة التقدم: ظهرت سنة 1923، كان يديرها الدكتور ابن تامي و هي ذات توجه ليبرالي.

3-كلاخي ياقوت ، المرجع السابق ، ص 39.

4- Mostaganem, 3 mai 1925.

5-Ibid.

6-حسب جريدة عين الصفراء فقد حصل بلعربي معزوز على 657 صوت و بن يخو محمد على 638 صوت .

بلغاروني	225	بن شملول حبيب	167
بن قندوز محمد	211	بن خضرة عمار	163
بن فرلو محمد	315		

وفي يوم الخميس 14 ماي 1925 إجتمع أعضاء المجلس البلدي في جلسة عادية قام فيها رئيس البلدية بتنصيب أعضاء المكتب الذين تم إنتخابهم خلال إنتخابات 3 و10 ماي 1925 وكانت نتائج الإنتخاب حصول السيدQueyrat رئيس البلدية السابق على 33 صوت من بين 35 ليتم بذلك تجديد عهدته، أما المساعد فقد انتخبGasimir Maury بعد حصوله على 33 صوت من بين 35[1].

عين النويسي: كلما وجدناه حول هذه الإنتخابات هو فوز كل من فليتي أحمد ولد الطيب، قندوز قدور، عبد القادر ولد بلوفة، حمو محمد ولد محمد ودندان بن ذهيبة، أما فيما يتعلق بتنصيب أعضاء المجلس البلدي فبعد قراءة النتائج تم تنصيب الأهالي المذكورين أعلاه كأعضاء بالمجلس البلدي بتاريخ 14 ماي 1925 وتكون بذلك المجلس من 18 عضوا[2]، وانتخب CarrigusGean بعد حصوله على 18 صوتا رئيسا للبلدية بينما حصل Hernandez Léonعلى 11 صوت[3].

صيادة (Pelissier): بالنسبة لإنتخابات 3 ماي 1925 الخاصة بالمستشارين البلديين فلم نجد حولها معلومات ما عدى ما وجدناه في محضر تنصيب أعضاء المجلس البلدي بتاريخ 14 ماي 1925 حيث تم تنصيب خمسة أهالي هم: كرزان عبد القادر، بورحلةمحمد، محل ناصر، بلخضر جيلالي، بن عطية أحمد . ليصبح بذلك عدد أعضاء المكتب البلدي 15، وانتخبClarcfond Augusteرئيسا للبلدية بعد حصوله على 13 صوتا و DelparadLouis مساعدا بعد حصوله على 14 صوتا.

Pont Du Cheliff (سيدي بلعطار): تم إنتخاب الأعضاء التالية أسماؤهم:بن حمدي بن حرّاث، ريغي العيد، حماني محمد، عرليف شريف وقادري محمد كأعضاء بالمجلس البلدي

1-Echo(L') d'Oran, 16/05/1925, N20343.
2-A.N.O.M,cote Oran E 170, dept. d'Oran, arrt. de Most, C.P.E de Noisy Les Bains, P.Vdes élections des maires et des adjoints, 14/05/1925.
3-Echo(L') d'Oran, 16/05/1925.

ونصّبوا يوم 17 ماي وانتخب رئيس البلديةBlanchier René بحصوله على 14 صوتا، بينما فاز Labau Jules بصفته مساعدا بعد حصوله على 14 صوتا[1].

غليزان: نشرت نتائج الإنتخابات البلدية لـ3 ماي 1925 بجريدة صدى وهران في عدد8 ماي 1925[2] بلغ عدد المسجلين 728، عدد الناخبين 628، عدد الأوراق البيضاء 16، عدد الأصوات المعبر عنها 612 والأغلبية المطلقة 307، وحصل كل مترشح على :

إسم المرشح	عدد الأصوات	إسم المرشح	عدد الأصوات
زيان بن عودة	373	بن لزرق بن يحي	355
حمي الطيب	370	صادوق عبد القادر	354
فضيل مولاي علي بن يمينة	368	بن نعامة محمد بوخليل	353
بروان حاج محمد	367	عوشيش سعيد	352
طاهرات غانم	366	فلاح عبد القادر	352
بن جادور عبد القادر	363		

وكان كل هؤلاء ينتمون إلى حزب Rivièreوحصل بعدها:

إسم المرشح	عدد الأصوات	إسم المرشح	عدد الأصوات
غرنوق سليمان	263	رقيق محمد	252
بن دحمان الحاج	262	بوزيان أحمد	251
مسلي معزوز	259	بوشريط حاج محمد	25
مراد صالح	255	جربير محمد	246
بن مراح قدور	254	بن سوكحال عبد القادر	245
وجدي دامرجي	252		

وحسب جريدة صدى وهران فقد بلغ عدد الناخبين الكلي ببلدية غليزان في القائمة المعدة لانتخاب المستشارين الفرنسيين بتاريخ11 ماي1925 حوالي937، الأوراق البيضاء 24 والأصوات المعبر عنها 913، وهي إنتخابات يشارك فيها الجزائريون والفرنسيون معا بينما إنتخابات المستشارين الأهالي لا يشارك فيها سوى الجزائريون[3]، ومن جهة أخرى فقد وجدنا القوائم الخاصة بالمرشحين الأهالي في بلديتي غليزان و مستغانم فقط و غابت عن بقية البلديات وقد يكون ذلك بسبب عدم الإهتمام بها. وفي 15 ماي 1925 إجتمع أعضاء المجلس البلدي وتم تنصيب أعضائه الجدد من جزائريين وفرنسيين والذين بلغ عددهم 34،

1- A.N.O.M, op.cit, C.P.E du Pont Du Cheliff, P.V des élections des maires et des adjoints, 17/05/1925.
2-Echo ((L') d'Oran, 13/05/1925, N20340.
3-Echo (L') d'Oran, 08/05/1925, N20335.

24 فرنسيا و10 من الجزائريين. وبعد قراءة النتائج تم إعلان التالية أسماؤهم أعضاء بالمجلس البلدي وهم : زيان بن عودة، حمي الطيب، فضيل مولاي علي بن يمينة، بروان حاج محمد، طاهرات غانم، بن جادور عبد القادر، بن لزرق بن يحي، صادوق عبد القادر، بن نعامة محمد بوخليل، عوشيش سعيد، فلاح عبد القادر. لتبدأ بعدها عملية إنتخاب رئيس البلدية الجديد وكانت نتائج الفرز حصول Rivière Dominique على 28 صوتا وأصبح بذلك رئيسا للبلدية بينما انتخب Hernandez Raymond بحصوله على 28 صوت، أما المساعد الثاني فكان Picard Marienالذي حصل على 27 صوت.على أن يتم إنتخاب مساعد ثالث عند الإجتماع الأول للمكتب[1]، و في يوم 27 ماي 1925 إجتمع أعضاء المكتب المنتخب يوم 3 ماي بعقد إجتماع للمرة الأولى على الساعة الرابعة مساء بدار البلدية برئاسة Dominique Rivièreرئيس البلدية و بحضور 31 مستشار من بين 34 منهم 11 جزائري تم ذكرهم، وبدأت عملية إنتخاب المساعدين الثالث والرابع تبعا لقانون 27 جويلية 1923 حيث قرر المجلس بأغلبية الأصوات خلق منصبين للمساعد الثالث والرابع لرئيس البلدية للعهدة الحالية[2]، وبلغ عدد الناخبين 31، عدد الأوراق البيضاء 4، وحصلJoseph Mottetعلى 27 صوت وانتخب مساعد ثان، أما المساعد الرابع فقد كانت نتائج العملية: عدد الناخبين 31 ،عدد الأوراق البيضاء 6، وانتخب السيد Felix Berrone بعد حصوله على 24 صوت[3]، ثم بدأت عملية إنتخاب مختلف اللجان التابعة للمجلس البلدي بالإقتراع السري حيث تكونت :

- لجنة النظافة: ضمت من الجزائريين بلزرق، بن نعامة وآخرين.
- لجنة المالية:ضمت إلى جانب فرنسيين كل من حمي طيب، بن جادور عبد القادر وفضيل مولاي.
- لجنة الحفلات: ضمت إلى جانب فرنسيين كل من فلاح عبد القادر،عواشيش سعيد، فضيل مولاي و بن جادور عبد القادر.

1-Ibid., 16/05/1925, N 20343.
2-A.N.O.M, cote Oran E 170, dept. d'Oran, arrd. de Most, Extrait de délibérations du Conseil Municipal, Relizane 15/05/1925.
3-A.N.O.M, cote Oran E 170, C.P.E. de Pélissier, PV. de l'élection d'un 3eme et 4 eme adjoint, 27/05/1925.

- لجنة الأشغال: ضمت زيان بن عودة، بروان حاج سي محمد،طاهرات غانم1 إلى جانب عدد من الفرنسيين.
- الموزعين : حمي طيب وزيان بن عودة إلى جانب فرنسيين.
- اللجنة المدرسية:ضمت سوداق عبد القادر، بن جادور عبد القادر إلى جانب ثلاثة فرنسيين.
- لجنة الكهرباء: ضمت فضيل و بن جادور إلى جانب مستشارين فرنسيين[2].

وبقرار من رئيس عمالة وهران بتاريخ 6أكتوبر1926 أستدعي ناخبي غليزان من الجزائريين والأوربيين ليوم الأحد7 نوفمبر1926 لإنتخاب ثلاثة مستشارين بلديين من الفرنسيين دلا عن المستشارين الثلاث الذين ألغيت عملية إنتخابهم إلى جانب إنتخاب مستشار جزائري بدلا من السيد عوشيش سعيد بن عيسى الذي توفي[3]، وبالفعل تم إجراء هذه الإنتخابات بالتاريخ المحدد لها وانتخب المستشار زروقي محمد[4].

حاسي ماماش (Rivoli): تم إنتخاب ستة جزائريين بالمجلس البلدي يوم 3 ماي 1925 وهم: برّحال محمد،بليدي ميلود، بن محل قدور، بختي لخضر، بورحلة عبد القادر، مكراد جيلالي و تكوّن المجلس بذلك من 17 عضو منهم 11 أوربي ليتم بعدها تنصيب المذكورين أعلاه يوم 10 ماي 1925 بالمجلس البلدي لبلدية مستغانم و انتخب بعدها رئيس البلدية Paul Saurin بعد حصوله على17 صوتا بينما انتخب Graillet Henri مساعدا بعد حصوله على 15 صوتا لكنه تنازل لأسباب صحية فتم اللجوء إلى الدور الثاني الذي انتخب خلاله Desporis Louis بحصوله على 17 صوتا[5].

جديوية (Saint-Aimée): فاز في إنتخابات المجالس البلدية لـ3 ماي 1925 كل من: ولد قدور أحمد، بن دلّة محمد، باز بلقاسم، قلواز عبد القادر ومحمد ولد عابد. وفي يوم 10 ماي 1925 تم تنصيبهم بالمجلس البلدي وهم خمسة من بين سبعة عشر عضوا لتليها عملية

1- ستتواصل المشاركة الانتخابية لكل من طاهرات غانم و زيان بن عودة و ملي معزوز و كذا نشاطهم السياسي خلال مرحلة الثلاثينيات و هو ما سنتتبعه خلال المواعيد الانتخابية اللاحقة.

2-Echo (L') d'Oran, 06/06/1925, N 20360.

3-Echo (L') d'Oran, 15/10/1926, N 20488.

4-Echo (L') d'Oran, 10/11/1926, N 20514.

5-A.N.O.M,cote Oran E 170, dept. d'Oran, arrd. de Most, P.V de l'élection du Maire, Centre Aboukir, C.P.E Rivoli, 10/05/1925.

إنتخاب رئيس البلدية حيث حصل Corme Laurent على 15صوتا من بين 17 وانتخب بذلك رئيسا بينما حصل Dupeur Fernandعلى11صوت وانتخب بذلك مساعدا[1].

ستيدية: نشرت جريدة صدى وهران نتائج الإنتخابات البلدية لبلدية ستيدية كاملة الصلاحيات في 3 مارس 1925 حيث فاز من الجزائريين كل من[2]: شاعة عواد، شاعة إبراهيم الصغير، شريط محمد ولد عواد، قادة الطيب ولد عبد القادر. وبتاريخ 10 ماي 1925 تم تنصيب أعضاء المجلس البلدي الجدد المذكورين أعلاه، عددهم أربعة من بين 16 عضو بالمكتب[3]، ثم بدأت عمليات انتخاب رئيس البلدية حيث حصل DariusProsper على 16 صوتا بينما حصل Marper Pierre على 10 أصوات و انتخب بذلك مساعدا لرئيس البلدية[4]، ونشير هنا إلى أن هذه البلدية ستشهد خلال سنة 1925 إرتفاعا في عدد السكان بنسبة 62%بالنسبة للأوربيين وذلك مقارنة بعدد السكان خلال سنة 1921، وبلغ عدد الجزائريين بها حسب إحصاء 1926 حوالي 991 والأوربيين 629 ساكن[5].

الدحموني (Trumelet): كانت نتائج الإنتخابات بهذه البلدية فوز كل من: زايدي مسعود،بن فراح عراب،بوعصابة أحمد،ولد علي أرزقي. وبتاريخ 17 ماي 1925 تم تنصيب الفائزين في إنتخابات 3 و10 ماي بالمجلس البلدي حيث بلغ عدد المستشارين المنتخبين من فرنسيين وجزائريين ستة عشر، ونصّب الأهالي الأربعة وتم إعلانهم رسميا أعضاء بالمجلس البلدي الذي يبلغ عدد أعضائه 16 لتتم بعدها عملية إنتخاب رئيس البلدية CastyJean بحصوله على 16 صوت ومساعده الذي حصل على 16 صوت أيضا[6].

تونان: بتاريخ 3 ماي 1925 جرت الإنتخابات البلدية التي نتج عنها فوز كل من عامر عبد القادر، بن عمارة بودالي، حمو محمد، بن عودة محمد، بلكحل مخلوف. وفي 9 ماي 1925 تم تنصيب كل أعضاء المجلس البلدي الفائزين في الإنتخابات وبعد الإطلاع على نتائج الفرز تم إعلان أسماء المستشارين الجدد، عددهم 15، منهم 5 من الأهالي وهم المذكورين

1-Ibid., C.P.E de Pélissier, P.V de l'élection d'un 3eme et 4 eme adjoint, 27/05/1925.
2-Echo(L') D'Oran, 08/05/1925, N 20335.
3-A.N.O.M, cote Oran E 170, dept d'Oran, arrd. de Most, Canton de Most, P.V de l'élection du Maire, Centre Aboukir, C.P.E Stidia, 10/05/1925.
4-Echo(L') d'Oran, 13/05/1925, N 20340.
5-Echo(L') d'Oran, 30/04/1926, N 20325.
6 -A.N.O.M, Oran E 170, dept d'Oran, arrd de Most, Canton de Most, P.V de l'élection du Maire t de ses adjoints, Canton de Tiaret, Commune de Trumelet, 17/05/1925.

أعلاه، و Chevenin Honoré رئيسا للبلدية بعد حصوله على عشرة أصوات بينما انتخب Richaud Georges مساعدا بعد حصوله على تسعة أصوات[1].

فرناكة: جرت الإنتخابات البلدية بها يوم 3 ماي 1925 وتم تنصيبهم بالمجلس البلدي الذي تكوّن من 14 عضوا، وبعدها بدأت عملية إنتخاب رئيس البلدية حيث حصل HenryBlum على 13 صوتا وانتخب رئيسا للبلدية كما انتخب Raymond Albert بحصوله على 13 صوتا [2].

التعليق على هذه الإنتخابات :

إن ما يمكن ملاحظته بالنسبة لهذه الإنتخابات هو أنها تميزت بتبلور مطالب بعض النواب المسلمين داخل المجالس البلدية وغيرها، و هو ما يدخل في مضمار الحركة الوطنية بما يعرف "بالمقاومة بالحوار"ومطالب هؤلاء النواب انتظمت نتيجة مساهمة الجزائريين في الحرب بشكل خاص إلا أن هذه المطالب إختلفت في شكلها ووحدتها باختلاف المجالس التي يوجدون بها وباختلاف مواقفهم و شخصيتهم أمام سلطات الإدارة المحلية وغيرها[3]، ويمكن أن نشير إلى :

- ✓ وجود نقص بالمادة ما عدى ما يتعلق ببلديتي مستغانم وغليزان، إذ لم نجد لا معلومات عن الحملة الإنتخابية ولا محاضر إنتخابات الأعضاء الجزائريين بالمجالس البلدية.
- ✓ وجود إنتماء للأهالي بأحزاب أوربية كما هو الحال بالنسبة لبلدية مستغانم التي فازت فيها القائمة المنظمة إلى حزب Rivière وقد يكون ذلك في ظل غياب حزب يتم الإنضمام إليه.
- ✓ وجود أسماء أوربية بقوائم جزائرية كما هو الحال بالنسبة للقائمتين المرشحتين للإنتخابات البلدية ببلدية مستغانم.
- ✓ أصبحت غليزان في هذه الإنتخابات تمثل مقاطعة تابعة لمستغانم وتتبعها بلدية غليزان وكاسان ومقاطعة تضم بلدية البوسكي، الدحموني (Trumelet) بلدية تابعة

1-A.N.O.M, Oran E 170, P.V de l'élection du Maire et de ses adjoints, C.P.E Tounin, 09/05/1925.
2-A.N.O.M, Oran E 170, Canton de Most, P.V de l'élection du Maire et ses adjoints, CPE Fornaka, 10/05/1925.
3-مهديد ابراهيم ،الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني...، ص 46

لمقاطعة تيارت التابعة لدائرة غليزان، حاسي ماماش (Rivoli)بلدية تابعة لمقاطعة أبوقير التابعة لدائرة غليزان وقد يكون هذا التقسيم لإحداث نوع من الموازنة بين البلديات أو لتسهيل عملية تنظيم الإنتخابات أو التحكم في نتائجها.

ونشير إلى أن مطالب هؤلاء النواب ظلت متحفظة على المستوى البلدي عن تلك على مستوى المجلس العام و المفوضيات المالية فيما يتعلق بشؤون الجزائريين في القطاع الوهراني[1].وتمكنا من الحصول على بعض مداولات المجلس البلدي لبلدية مستغانم منها تلك الخاصة بسنة 1928 ففي جلسة 9 جانفي 1928 حضر كل من ابن قراقش،بلغولة،ابن داني محمد الشاب،بلغربي،عليوة،ابن يخو محمد،بلبشير وسي يعقوب بينما تغيب كل من ابن كريتلي، ابن داني، ابن يخو وابن إسماعيل و تميزت هذه الجلسة بتدخل رئيس البلدية فقط دون بقية المستشارين[2]، أما جلسة 12 مارس 1928 فقد غاب عنها كل من ابن داني، ابن كريتلي، بلغربي، ابن يخو، بلبشير، ابن يعقوب وتم فيها المصادقة على تجهيز المدرسة العربية بتجديث[3]والملاحظ على هذه الجلسات هو الغيابات المتكررة للأعضاء الجزائريين بالمجلس البلدي الأمر الذي كان ضد مصلحة السكان وفرصة لبقية المستشارين لتمرير طلباتهم بكل سهولة .

ثانيا) الإنتخابات الخاصة ب "الجماعة" الجزائرية بين جوان و ديسمبر 1925

بدأت العمليات الخاصة بمراجعة القوائم الإنتخابية لإنتخابات أعضاء الجماعة بالبلديات كاملة الصلاحيات المبرمجة يوم 7 جوان1925 حيث تمت مراجعة جدول التعديلات لبلدية مستغانم يوم 2 جوان 1925 وحذف منها 9 أسماء لعدة أسباب منها الوفاة[4].وفي نفس التاريخ تمت مراجعة القوائم الإنتخابية الخاصة ببلدية عين كرمان دوار المرجة لإنتخابات الجماعة[5]، وفي بلدية أبوقير تم حذف تسعة وثلاثون مسجلا (39) أغلبهم بسبب الوفاة[6]، بينما لم يحدث أي تغيير بالنسبة للقائمة الإنتخابية لبلدية بلاد طواهرية[1]،

1-نفسه، ص 46 1

2 -A.C.M, deliberations du C.M de Most., séance du 09/01/1928.

3 -A.C.M,op.cit, séance du 12/03/1928

4-A.N.O.M, cote Oran, E55 dept d’Oran, arrd. de Most, révisions des listes électorales, 02/02/1925.

5-A.N.O.M, Oran, E174, dept d’Oran, arrd. de Most, Commune d’Inkermann, Douar Merja, Liste municipale,02/06/1925.

6-A.N.O.M, Oran, E174, C. d’Aboukir, Liste municipale, 02/06/1925.

ستيدية[2] ويلل[3] .أما عن الحملة الإنتخابية فكلما وجدناه هو قائمتين إنتخابيتين للجماعة بمزغران وقد شطبت بعض الأسماء من إحداهما سيتم التطرق إليها لاحقا عند دراسة الإنتخابات بهذه البلدية[4]. وركزت الإدارة على تطبيق القوانين الخاصة بانتخابات الجماعة حيث يتم تحديد عدد أعضاء الجماعة الواجب إنتخابهم وإذا لم تبدأ العملية الإنتخابية في الوقت المحدد لها فيجب تعليل سبب ذلك بالمحضر كما يجب أن تدوم مدة الإنتخاب على الأقل ست ساعات واذا كان عدد الناخبين أقل من 300، يقوم المكتب بعملية الفرز بنفسه أما اذا كان عددهم أكثر من ذلك فيستعين المكتب ببعض الناخبين الحاضرين الذين يعرفون الكتابة والقراءة للمساعدة.وطبقا لنصوص البند 30 للقرار الصادر بتاريخ 5 مارس 1919 لا يعتبر أي مترشح فائز إلا إذا حصل على:

1- الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها.

2- عدد من الأصوات مساو لربع عدد الناخبين المسجلين.

3- أما في الدور الثاني فيحسم الأمر بالأغلبية النسبية.

وفي 20 جوان 1925 أصدر الحاكم العام موريس فيوليت[5] قرارا خاصا بإنتخابات الجماعة بالدواوير والبلديات كاملة الصلاحيات جاء فيه:**"**ترأس مكاتب الإنتخاب بالبلدية من طرف رئيس البلدية أو مساعد له بحضور رئيس الجماعة المنتهية عهدته أو نائب عنه يكون الأكبر سنا**"**[6]. وفي ظل نقص بعض المحاضر الخاصة بهذه الإنتخابات سنكتفي بالتطرق إلى ما وجدناه منها:

<u>أبوقير</u>: في يوم 7 جوان 1925 تم إجراء عمليات الجمعية الإنتخابية لدوار بلدية غرابة – الحشم داروغ للبلدية كاملة الصلاحيات أبو قير للدور الأول حيث إجتمع أعضاء الجماعة لإنتخاب عشرة أعضاء منهم وقد ضم المكتب رئيس البلدية Jacquet Honoré الذي كان قد تم إنتخابه يوم 10 ماي 1925، مهرة عبد القادر قايد الدوار، ابن علو قدور رئيس الجماعة

1-A.N.O.M, Oran, E174, C. de Blad Touaria, Liste municipale.
2-A.N.O.M, Oran, E174, C. de La Stidia, Liste municipale, 02/06/1925.
3-A.N.O.M, Oran, E174, C. de l'Hillil, Liste municipale, 07/06/1925.
4-A.N.O.M, Oran, E174, C. de Mazagran, élections des Djemââs, 07/06/1925.
5-موريس فيوليت:رجل دولة وسياسي فرنسي ولد بتاريخ 3 سبتمبر 1870 وتوفي يوم 9 سبتمبر 1960، تقلد عدة مناصب منها حاكم عام للجزائر وعضو بمجلس الشيوخ، وهو صاحب كتاب هل تحيا الجزائر .
6-D.A.W.O,cote BP 179, N 148, Oran, affaires indigènes, N7631, 20/06/1925.

المنتهية عهدتها إلى جانب عدد من الجزائريين ،بلغ عدد الناخبين 71 [1]، وعدد الأظرف داخل الصندوق 71 وهو عدد مساو لعدد الناخبين بالقائمة الخاصة بالإنتخابات مع التذكير بأن عدد الناخبين المسجلين بالقوائم الإنتخابية كان 180 وبلغت الأغلبية المطلقة 36 وكانت النتائج :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
حيمور جيلالي	مزارع	66
قدور بن علو	//	65
مهرة الشارف	//	//
سي حمو برزوق	//	//
جعفر محمد	//	//
عمر العجال	//	//
بوكسارة عبد القادر	//	//
بن عروبي محمد	//	//
مسلي الشارف	//	//
بن سالم عبد القادر	//	//
بن قناب حبيب	//	05
جيلالي ولد حمو	//	03

ليتم بعدها إعلان الفائزين بعضوية الجماعة وهم على التوالي:حيمور جيلالي، قدور بن علو، مهرة الشارف، سي حمو برزوق، جعفر محمد، عمر العجال، بوكسارة عبد القادر، بن عروبي محمد، مسلي الشارف، بن سالم عبد القادر[2].

أما بالنسبة لإنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة لنفس الدوار فقد اجتمع أعضاء الجماعة لدوار بلدية الهشم داروغ يوم 14 جوان 1925 لإنتخاب رئيسهم والسكرتير فبالنسبة لإنتخاب الرئيس فقد بلغ عدد الناخبين 10،عدد الأصوات المعبر عنها 9 والأغلبية المطلقة 5 وحصل المرشح قدور بن علو على 9 أصوات ليصبح بذلك رئيسا للجماعة منذ الدور الأول، أما بالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد تم خلال الدور الأول وكان عدد الناخبين 10، عدد الأصوات المعبر عنها 9 والأغلبية المطلقة 5 وحصل المرشح سي حمو بلزرق

1-A.N.O.M,cote Oran, E174, dept d'Oran, arrd de Most, C.P.E. Aboukir, D.C. HachemDarough-gheraba, P.V des élections des Djemââs dans les C.P.E, 07/06/1925.
2-Ibid.

على 9 أصوات ليصبح بذلك سكرتير للجماعة لدوار بلدية هشم داروغ[1]، علما أن برزوق قد إنتخب للمرة الثانية[2] .

عين سيدي الشريف: عند تتبع عملية إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة لدوار بلدية درادب حساينية لم نتحصل على وثائق تخص إنتخابات أعضاء الجماعة بينما وجدنا محضر العمليات التي تمت لإنتخاب سكرتير ورئيس الجماعة لدوار بلدية درادب حساينية للبلدية كاملة الصلاحيات عين سيدي الشريف حيث جرت هذه الإنتخابات يوم 14 جويلية 1925 وكانت النتائج بالنسبة لإنتخاب الرئيس عدد الناخبين 7، عدد الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 4 وحصل بن زيدان عبد القادر على سبعة أصوات وأصبح بذلك رئيسا للجماعة منذ الدور الأول. أما بالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين 7، عدد الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 4 وحصل ابن زيدان عبد القادر على سبعة أصوات وأصبح بذلك رئيسا للجماعة منذ الدور الأول أما فيما يخص إنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين 7، عدد الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 4 وحصل بوجراس عبد القادر على سبعة أصوات وأصبح بذلك سكرتير للجماعة منذ الدور الأول[3].

عين تادلس: جرت عمليات الجمعية الإنتخابية لدوار بلدية غوفيرات البحري وأولاد بوكامل لإنتخاب ثمانية أعضاء من الجماعة حيث تم الإجتماع يوم 7 جوان ببلدية عين تادلس كاملة الصلاحيات وكانت النتائج :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المعبر عنها
كيوسة محمد ولد الشارف	مزارع	62
كيوسة محمد ولد العربي	//	//
كيوسة الشارف ولد الطاهر	//	//
سلاب عبد القادر	//	//
عمار الشارف ولد حمو	//	//
مشيدي ميلود ولد جيلالي	//	//
مجاهدي ميلود ولد محمد	//	//
سيدي بغداد ولد العيد	//	//

1 -A.N.O.M,cote Oran, E174, dept. d'Oran, arrd. de Most ,C.P.E Aboukir, D.C. HachemDarough-gheraba, P.V des élections du président et secrétaire de Djemaa, 14/06/1925.
2 -Echo(L') d'Oran, 18/06/1925, N20376.
3 -A.N.O.M, op.cit., C.P.E Ain Sidi Cheliff, P.V des élections du président et secrétaire des djemââs, 14/06/1925.

بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 117، عدد الناخبين 62 و الأغلبية المطلقة 32،وأصبح بذلك كل من كيوسة محمد ولد الشارف، كيوسة محمد ولد العربي، كيوسة الشارف ولد الطاهر، سلاب عبد القادر ولد قدور، عمار الشارف ولد حمو، مشيدي ميلود ولد جيلالي، مجاهدي ميلود ولد محمد وسيدية بغداد ولد العيد أعضاء بالجماعة[1].أما إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة فقد تم يوم 8 جوان 1925 وكانت النتائج بالنسبة لإنتخاب الرئيس: عدد الناخبين 8، عدد الأصوات المعبر عنها8 والأغلبية المطلقة 5 وحصل كروسة محمد ولد يوسف على8 أصوات وأصبح بذلك رئيسا للجماعة، وبالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين 8، عدد الأصوات المعبر عنها 8 والأغلبية المطلقة 5 وحصل كروسة الشارف ولد الطاهر على8 أصوات وأعلن بذلك سكرتير للجماعة [2].

<u>بودينار (Belle côte)</u>:مع عدم العثور على محضر إنتخابات الجماعة سنكتفي بالتطرق إلى إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة لدوار بلدية الحمادية لبلدية بوديناركاملة الصلاحيات حيث تمت العملية يوم 14 جوان 1925 وكانت النتائج المتعلقة بانتخاب رئيس الجماعة: عدد الناخبين 7، عدد الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 4 حيث حصل قدور محمد ولد بقدور على 7 أصوات و أصبح بذلك رئيسا للجماعة منذ الدور الأولأما بالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين 7، عدد الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 4 وفاز المرشح زحاف قدور ولد يوسف بـ7 أصوات وعين بذلك سكرتير الجماعة لدوار بلدية الحمادية لبلدية بودينار منذ الدور الأول[3].

<u>سور (Belle vue)</u>: لم تجر إنتخابات الجماعة لدوار بلدية شلافةـ أولاد سيدي يوسف التابع لبلدية سور كاملة الصلاحيات حيث راسل رئيس البلدية رئيس عمالة وهران وأعلمه بأن مكتب الإنتخاب لم يتكون وبالتالي لم تتم عملية الإنتخاب الخاصة بأعضاء الجماعة[4]، وكان رد رئيس العمالة هو القيام بهذه العملية يوم 14 جوان 1925[5]. وفعلا تم إجراء الدور

1-,A.N.O.M, op.cit.C.P.E Ain Tedles, D.C Ghoufirat –El Bahri et OuledBoukamel, P.V des élections des Djemââs dans les C.P.E, 07/06/1925.
2-A.N.O.M, op.cit., C.P.E Ain Tedles, D.C Ghoufirat –El Bahri et Ouled Boukamel, P.V des élections du président et secrétaire des Djemââs, 08/06/1925.
3 -A.N.O.M, op.cit., C.P.E de belle côte, PV. des élections du secrétaire et président des Djemââs, 14/06/1925.
4-A.N.O.M, op.cit., C.P.E de Bellevue, N 188,07/06/1925.
5-A.N.O.M, op.cit., Affaires indigènes, élections des Djemââs, N 7236, Oran 11/06/1925.

الثاني لإنتخاب ثمانية أعضاء من الجماعة لدوار بلدية شلافة و أولاد سيدي يوسف التابع للبلدية كاملة الصلاحيات سور. تكوّن المكتب من رئيس البلدية Boutie Charles، رئيس الجماعة المنتهية عهدتها عباسة محمد إلى جانب عدد من الجزائريين. وبعد إجراء عملية الإنتخاب والفرز أعلنت النتائج كالتالي: عدد المسجلين 288، عدد الناخبين 74،الأغلبية المطلقة 38 أما النتائج حسب كل مترشح فكانت[1]:

إسم المرشح	المؤهلات	ع.الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
قزيرية عبد القادر ولد محمد	مزارع	70	بن طاهر عبد القادر ولد مناد	مزارع	50
عباسة العجال ولد عبد الله	//	53	عباسة ميلود ولد الطاهر	//	23
عباسة محمد ولد ميلود	//	52	عباسة محمد ولد عبد القادر	//	22
عباسة الشارف ولد العجال	//	52	عباسة حبيب ولد محمد	//	21
عباسة عبد الله ولد محمد	//	51	عباسة حسين ولد محمد	//	20
عباسة حبيب ولد الشارف	//	51	عباسة عبد القادر ولد عبد الله	//	19
عباسة الشارف ولد عبد القادر	//	50			

ليعلن أعضاء بالجماعة كل من قزيرية عبد القادر ولد محمد، عباسة العجال ولد عبد الله، عباسة محمد ولد ميلود، عباسة الشارف ولد العجال، عباسة عبد الله ولد محمد عباسة حبيب ولد الشارف، عباسة الشارف ولد عبد القادر، بن طاهر بن عبد القادر ولد مناد[2]. أما فيما يتعلق بإنتخاب سكرتير ورئيس الجماعة لدوار بلدية شلافة–أولاد سيدي يوسف التابع لبلدية سور فقد كانت النتائج فوز عباسة عبد القادر ولد ميلود بحصوله على 7 أصوات وإنتخب بذلك رئيسا للجماعة،حيث بلغ عدد الناخبين8، عدد الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 4. أما فيما يتعلق بإنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين 8، عدد الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 4 وحصل عباسة عبد الله ولد محمد على سبعة أصوات ليصبح بذلك سكرتير للجماعة[3].

1-A.N.O.M, op.cit., élections des Djemââs, D.C des Chelafas Ouled Youcef, Oran 14/06/1925.
2-Ibid.
3-A.N.O.M, op.cit., C.P.E. de Bellevue, P.V des élections du secrétaire et président des Djemââs, 15/06/1925.

بلاد الطواهرية : تمت العملية الإنتخابية يوم 7 جوان 1925 لإنتخاب ثمانية أعضاء للجماعة لدوار بلدية غوفيرات–سفيسيفة وغوفيرات القبلي وأولاد بوعبسة ومن بين أعضاء المكتب بن شهيدة بن ذهيبة رئيس الجماعة المنتهية عهدتها وكانت النتائج حصول كل مرشح على :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
مرضي محمد ولد العربي	عضو منتهية عهدته	119	شهيدة بن ذهيبة	عضو منتهية عهدته	119
قوديش عبد الله بن عمر	ملاك	//	بحار بن ذهيبة ولد الحبيب	عضو منتهية عهدته	//
عتو محمد ولد جيلالي	عضو منتهية عهدته	//	نجار قدور ولد محمد	عضو منتهية عهدته	//
بن عمر يوسف ولد عبد القادر	عضو منتهية عهدته	//	بودراج عبد الله ولد الحاج	عضو منتهية عهدته	//

علما أن عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية قد بلغ 149، عدد الناخبين 119، وأعلن كل المذكورين أعلاه أعضاء بالجماعة.أما إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة فقد تم يوم 14 جوان 1925 حيث كانت النتائج بالنسبة لإنتخاب الرئيس عدد الناخبين 8، عدد الأصوات المعبر عنها 8 أي أن الكل قد عبر عن صوته، والأغلبية المطلقة 4 وحصل المرشح مرضي محمد على 7 أصوات و قعيش عبد الله على 4 أصوات ليفوز مرضي محمد و يعلن رئيسا للجماعة، أما فيما يتعلق بإنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين 7، عدد الأصوات المعبر عنها 17 والأغلبية المطلقة 4 وفاز عتو محمد بحصوله على7 أصوات ليصبح سكرتير للجماعة لدوار بلدية غوفيرات سفيسيفة و غوفيرات القبلي[1].

البوسكي: نظرا لعدم تقدم أيا من الجزائريين لإنتخابات الجماعة لدوار بلدية الشواشي لبلدية البوسكي كاملة الصلاحيات، راسل رئيس بلدية هذه الأخيرة رئيس عمالة وهران وجاء في هذه المراسلة :" طبقا لمرسومكم رقم 5933 بتاريخ 15 ماي 1925 الذي يحدد تاريخ الإنتخابات للجماعة بـ7 جوان 1925، قمت بنشر تعليق هذا المرسوم باللغتين الفرنسية والعربية واليوم لم يتقدم أحد لا مترشحين ولا ناخبين وبالتالي أعلمكم بأن الدور الثاني

1-A.N.O.M, op.cit., C.P.E de Blad Touaria, P.V des élections du secrétaire et président des Djemââs, 14/06/1925.

سيكون يوم الأحد 14 جوان 1925 من التاسعة صباحا إلى الرابعة مساء "[1]. وفي 14 جوان 1925 إجتمع أعضاء الجمعية لإنتخاب 10 أعضاء من الجماعة لدوار بلدية الشواشي إلى جانب زنايني رئيس الجماعة المنتهية عهدتها وبلغ عدد المسجلين 327 ، عدد الناخبين 159 وكانت النتائج :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
بوطالبي محمد	مزارع	159	زريفي محمد	مزارع	//
زنايني محمد	//	//	بلحامد حبيب	//	//
بن قوة الشارف	//	//	بوعلاق الشارف	//	//
بلغالم محمد	//	//	عناد عبد القادر	//	//
بوقعدة عفيف	//	//	نحال أحمد	//	//

وأعلنوا كلهم أعضاء بالجماعة[2]. وفي يوم 21 جوان 1925 تم إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة لدوار بلدية الشواشي لبلدية البوسكي كاملة الصلاحيات وبلغ عدد الناخبين 10، عدد الأصوات المعبر عنها 9 والأغلبية المطلقة 5وفاز زنايني محمد بعد حصوله على 9 أصوات ليصبح بذلك رئيسا للجماعة أما فيما يتعلق بإنتخاب سكرتير الجماعة فقد بلغ عدد الناخبين 10، الأصوات المعبر عنها 9 والأغلبية المطلقة 5وفاز بوطالبي محمد بحصوله على 9 أصوات[3].

عين كرمان:تمت إنتخابات أعضاء الجماعة لإنتخاب ثمانية أعضاء من الجماعة لدوار بلدية مرجة القرقار وواريزان يوم 7 جوان 1925 بمدرسة الذكور ببلدية عين كرمان كاملة الصلاحيات و بلغ عدد المسجلين 142، الناخبين 41 وحصل كل مترشح على :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
رقيق عبد القادر	مزارع	41	سيدي عابد مولايطيب	مزارع	41
فغلو جيلالي	//	//	ابن قدور قدور	//	//
لحمل محمد	//	//	لراشي محمد	//	//
ابن ميسوم جيلالي	//	//	دحمان عدة	//	//

1-A.N.O.M, op.cit., C.P.E de Bosquet, affaires indigènes, P.V des élections des Djemââs, 07/06/1925.
2-A.N.O.M, op.cit.,P.V des élections des Djemââs, D.C des Chouachi 14/06/1925.
3-A.N.O.M, op.cit., P.V des élections du président et secrétaire des Djemââs, D.C des Chouachi21/06/1925.

ليصبحوا بذلك أعضاء بالجماعة[1]. وفيما يتعلق بإنتخاب رئيس و سكرتير الجماعة فقد تمت هذه العملية يوم 1 جويلية 1925 وكانت متأخرة بالنسبة لباقي الدواوير و كانت نتائجها في إنتخاب رئيس الجماعة بلوغ عدد الناخبين 5، عدد الأصوات المعبر عنها 5 والأغلبية المطلقة 3 وحصل ابن قدور قدور على أربع أصوات من بين 5 ليصبح بذلك رئيسا للجماعة منذ الدور الأول أما فيما يتعلق بإنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين 5، عدد الأصوات المعبر عنها 5 والأغلبية المطلقة 3 وحصل فغلو جيلالي على 5 أصوات وأصبح بذلك سكرتير للجماعة بدوار بلدية مرجة القرقار، بلدية عين كرمان كاملة الصلاحيات[2].

أما العمليات الخاصة بإنتخاب 10 أعضاء من الجماعة لدوار بلدية عبد القوي لبلدية عين كرمان كاملة الصلاحيات يوم 7 جوان 1925 صباحا بمدرسة البنات فبلغ عدد المسجلين في القوائم الإنتخابية 293، عدد الناخبين 81، عدد الأصوات الملغاة 1 وعدد الأصوات المعبر عنها 80 وحصل كل مرشح على :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
لعبادية حبيب	ملاك	79	شريفي محمد ولد العربي	ملاك	79
بوحلوفة الطيب	//	74	دالي تازغات	//	79
زياني محمد	//	74	بلقاسم مصطفى	//	75
سي علي قدور	//	79	قادري سحنون	//	74
هاشمي بلحول	//	74	صابر أحمد	//	74

وأعلنوا كلهم أعضاء بالجماعة بعد حصولهم على العدد الكافي من الأصوات[3]، ويبدو أن هذه الإنتخابات قد تمت في ظروف حسنة حيث ذكرت جريدة صدى وهران أن الجزائريين قد تصرفوا بهدوء تام و أبدوا إهتمامهم بها[4]. وفي 1 جويلية 1925 وكما هو الحال بالنسبة لمرجة القرقار تم إجراء العمليات الخاصة بإنتخاب رئيس الجماعة وسكرتيره

1-A.N.O.M, op.cit., arrd. de Most, C.P.E d'Inkermann, P.V des élections des Djemââs, D.C Merja El Guergar et Ouarizane 07/06/1925.
2-,A.N.O.M, op.cit.C.P.E. Inkermann, P.V des élections du président et secrétaire des Djemââs, D.C de Merja El Guergare 01/07/1925.
3-A.N.O.M, op.cit., C.P.E. d'Inkermann, P.V des élections des Djemââs, D.Cde AbdElgoui, 07/06/1925.
4-Echo(L') D'Oran, 07/06/1925, N 20371.

لدوار بلدية عبد القوي للبلدية كاملة الصلاحيات عين كرمان وبلغ عدد الناخبين 7، عدد الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 4 وحصل لعبادية الحبيب على 6 أصوات وأصبح رئيس الجماعة، أما بالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين 7، عدد الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 4 وحصل دالي تازغات على 7 أصوات ليصبح بذلك سكرتير للجماعة[1].

بلدية يلل:تم يوم 7 جوان 1925 إجراء العمليات الإنتخابية الخاصة بإنتخاب 10 أعضاء للجماعة بقاعة دار السلم والعدالة ببلدية يلل لدوار بلدية قرايرية وضم المكتب صغير عبد القادر رئيس الجماعة المنتهية عهدتها . بلغ عدد الناخبين 98 وحصل كل مرشح على :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
صغير عبد القادر	ملاّك - تاجر	98	موسى الطاهر	ملاّك	94
خديم بركة	//	96	اسالمة عوف	//	//
صافي بلمصابيح	ملاّك	//	ماحي بن خيرة	//	//
بن موسى عابد	//	95	حجوجة محمد	//	//
مصباح قدور	//	//	معطى الله محمد	//	//

وأعلنوا كلهم أعضاء بالجماعة [2] .أما بالنسبة لإنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة فتمت بعد حوالي 10 أيام من إنتخاب أعضاء الجماعة العشرة، أي يوم 17 جوان 1925، بلغ عدد الناخبين 6، عدد الأصوات المعبر عنها 6 والأغلبية المطلقة 4 وحصل صغير عبد القادر على خمسة أصوات ليصبح بذلك رئيس للجماعة،أما إنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين 6، عدد الأصوات المعبر عنها 6 والأغلبية المطلقة 4، وحصل خديم بركة على 5 أصوات وأعلن بذلك سكرتيرللجماعة لدوار بلدية قرايرية لبلدية يلل[3]،وأرسلت محاضر هذه الإنتخابات إلى رئيس عمالة وهران كما هو الحال دائما وذلك بتاريخ 18 جوان 1925 [4].

بلدية مزغران:

1-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, C.P.E d’Inkermann, P.V des élections du président et secrétaire des Djemââs, D.C de MerjaElguergare, 01/07/1925.
2-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, C.P.E de l’Hillil, P.V des élections des Djemââs, D.C de Guerairia, 07/06/1925.
3-A.N.O.M, Oran, cote E174, op.cit , C.P.E de l’Hillil, P.V des élections du président et secrétaire des Djemââs, D.C de Guerairia, 17/06/1925.
4 -A.N.O.M, Oran, E174, affaires indigènes, N 302, 18/06/1925.

في يوم 7 جوان 1925 بدوار بلدية كريستل ببلدية مزغران تم إجراء عمليات لإنتخاب 8 أعضاء من الجماعة ومن بين أعضاء المكتب بلكيحل محمد رئيس الجماعة المنتهية عهدتها و بلغ عدد الأوراق داخل الصندوق 111، عدد الأصوات الملغاة 01 وعدد الأصوات المعبر عنها 110 بينما بلغت الأغلبية المطلقة 56 وحصل كل مرشح على :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
ولد سي العربي سليمان	ملاّك	74	طيب جلول	ملاّك	31
بن داماشي بن صابر	//	70	بلقاسم بن مخلوف	//	26
بن بوزيان عبد القادر	//	63	بن داماشي بلقاسم	//	24
ولد سي بوزيان بلقاسم	//	61	بلكيحل محمد	//	15
بوسمات منور	//	61	فتوشي	//	1
بن اسماعيل علي ولد صابر	//	59	خرشي	//	1
بوبكر أحمد	//	58	أحمد بني	//	1
بلبرية أحمد	//	46	بني دريس	//	1
بوسمات محمد	//	46	بن برنو	//	1
طويل عبد الله	//	33			

وبما أن العدد اللازم إنتخابه هو 8 و لم يحصل سوى 7 منهم على العدد الكافي فالأمر يتطلب دورة ثانية ليوم الأحد 14 جوان 1925 على الساعة 9 صباحا لإنتخاب العضو المتبقي وكنا قد شهدنا من خلال الوثائق وجود حملة إنتخابية ببلدية مزغران خاصة بالجماعة حيث وجدنا القائمتين التاليتين :

القائمة الأولى	القائمة الثانية
بوبكر أحمد	داماش بلقاسم
بوسمات منور	بلبنة أحمد
بن داماش منور	طيب حراق
بوسمات محمد ولد مصطفى	بودريعة حراق
ولد سي بوزيان بلقاسم	طويل محمد
ولد سي العربي سليمان	بن اسماعيل بلقاسم
بن اسماعيل علي ولد بن صابر	فتوش معزوز
بن بوزيان عبد القادر	بلقاسم ولد مخلوف
/	بلكيحل محمد

ويبدو أن قائمة بوبكر أحمد كانت هي الفائزة.أما الدور الثاني فقد تم يوم 14 جوان 1925 حيث تكوّن المكتب من رئيس البلدية إلى جانب بلكيحل محمد رئيس الجماعة

المنتهية عهدتها وبلغ عدد المسجلين 173، عدد الناخبين 100 وعدد الأصوات المعبر عنها 100 وحصل بلكيحل محمد (ملاّك) على 53 صوت وبوسمات محمد(وهو ملاك أيضا) على 47 صوت ليعلن السيد بلكيحل محمد عضو ثامن بالجماعة[1]، أما إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة فلم نجد المحضر الخاص بها .

مستغانم:في 7 جوان 1925 إجتمع مكتب الجمعية الإنتخابية لدوار بلدية الحشم داروغ وأولاد بوكامل لبلدية مستغانم كاملة الصلاحيات لإنتخاب ستة أعضاء من الجماعة وضم المكتب رئيس البلدية Auguste Queyrat إلى جانب هارندي عبد القادر ولد عبد الله العضو الأكبر سنا من الجماعة المنتهية عهدتها، بلغ عدد المسجلين 69، عدد الناخبين 66 وحصل كل مرشح على :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
بن يزة بن يزة ولد محمد	مزارع	66	صغير ميلود	مزارع	66
بن قلة الحاج ولد الشارف	//	66	هارندي عبد القادر ولد عبد الله	//	66
هدروقة عبد الله بناصر	//	66	بوعزة لحسن ولد قدور	//	66

وأعلنوا كلهم أعضاء بالجماعة[2]، وفي 13 جوان 1925 إجتمع أعضاء الجماعة لدوار بلدية الهشم داروغ و أولاد بوكامل لإنتخاب رئيس و سكرتير حيث بلغ عدد الناخبين 6، عدد الأصوات المعبر عنها 6 والأغلبية المطلقة 4 وحصل هدروقة عبد الله ولد بناصر على 6 أصوات و أصبح رئيس الجماعة،أما بالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد حصل صغير ميلود ولد صغير على 6 أصوات و أصبح بذلك سكرتير للجماعة[3].

صيادة (Pelissier): جرت إنتخابات الجماعة يوم 7 جوان 1925 لإنتخاب 10 أعضاء ببلدية صيادة، دوار بلدية غرابة –درادب–هشم داروغ، بلغ عدد المسجلين 204، عدد الناخبين 63 وحصل كل مرشح على :

1-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, C.P.E de Mazagran, P.V des élections des Djemââs, D.C de Cristel, 14/06/1925.
2-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, C.P.E de Mostaganem, P.V des élections des Djemââs, D.C de HachemDrough – OuledBoukamel, 07/06/1925.
3-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, 13/06/1925.

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
طاهرة عبد القادر بوتراع	ملاّك	63	بن صابر أحمد ولد معمر	ملاّك	63
لحول عبد القادر برواني	//	//	بوساحة بن عودة أحمد	//	//
أمزيان عمر ولد قدور	//	//	بن حمو محمد ولد الشارف	//	//
بن عطية بن عطية ولد قدور	//	//	سنوسي جيلالي	//	//
قراقش الشارف محمد	//	//	عكريش قدور عبد القادر	//	//

وأعلنوا كلهم أعضاء بالجماعة[1]، وفي 22 جوان تم إجراء الإنتخابات الخاصة برئيس الجماعة وسكرتيرها، فبالنسبة للأولى بلغ عدد الناخبين 10، عدد الأصوات المعبر عنها 9 والأغلبية المطلقة 5 وحصل بن عطية بن عطية ولد قدور على 9 أصوات وأصبح بذلك رئيسا للجماعة بينما انتخب بن صابر أحمد بحصوله على 9 أصوات ليصبح بذلك سكرتيرا للجماعة[2].

سيدي بلعطار (Pont Du Cheliff):جرت هذه الإنتخابات كسابقاتها وبنفس التاريخ بهدف إنتخاب 10 أعضاء من الجماعة لدوار بلدية أولاد بوكامل للبلدية كاملة الصلاحيات سيدي بلعطار وفي الدور الأول تكوّن المكتب من رئيس البلدية Akerm Smile إلى جانب بن هني بن ذهيبة قايد الدوار، بن عدة رئيس الجماعة المنتهية عهدتها و بلغ عدد الناخبين 111، الأغلبية المطلقة 56 وحصل كل مرشح على :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
بن شني العربي	ملاك	111	بن قوريش بن ذهيبة	ملاك	111
بوجراس عبد القادر	//	//	حماني الشارف	//	//
بن زيدان عبد القادر	//	//	مهدي حمو	//	//
العربي بن عطية سنوسي	//	//			

1-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, C.P.E de Pélissier, P.V des élections des Djemââs, D.C de Gueraba Dradeb –Hachem Drough, 07/06/1925.
2-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, P.V des élections du président et secrétaire des Djemââs, D.C de Gueraba Dradeb –Hachem Drough, 22/06/1925.

وبما أنهم حصلوا كلهمعلى العدد الكافي من الأصوات فقد أعلنوا أعضاء بالجماعة[1]، و بتاريخ 14 جوان 1925 أي بعد أسبوع واحد عقد إجتماع آخر بدوار البلدية كاملة الصلاحيات لسيدي بلعطار لإنتخاب 10 أعضاء من الجماعة للدور الثاني ،بلغ عدد الأظرف داخل الصندوق 98، عدد الأصوات المعبّر عنها 98 وتكونت القائمة من الأسماء التالية :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
حمادية الشارف	مزارع	72	ضرايفية قدور	مزارع	13
حويذف اخلف	//	77	بطاهر الشارف	//	16
خلافي محمد	//	76	ريغي العيد	//	14
حراتي بوبغلة	//	77	غنارية عمر	//	15
بن طيفور الشارف	//	70	شديد جيلالي	//	13
بن لكحل ميلود	//	72	قادري محمد	//	12
غواتي عبد القادر	//	70	بلخير الشارف	//	13
بلحول عدة	//	69	بن دحمان عبد الله	//	13
رواسة عبد القادر	//	71	ضرايفية بلعربي	//	01
بن عبد الله الشارف	//	70	قايد	//	02
سي جلول السنوسي	//	15	بلغول العيد	//	01

ليعلن في الأخير عن أسماء أعضاء الجماعة الذين استوفوا الشروط اللازمة طبقا للقانون وهم حمادية الشارف، حويذف يخلف، خلافي محمد،حراتي بن فوغلو،بن طيفور الشارف، بن لكحل ميلود، غواني عبد القادر، بلّحول عدة، رواسة عبد القادر، بن عبد الله الشارف[2] مع الإشارة إلى عدم إتضاح الأمر حول سبب اللجوء إلى الدور الثاني لهذه الإنتخابات رغم حصول المرشحين خلال الدور الأول على العدد الكافي من الأصوات. وفي 2 سبتمبر 1925 إجتمع أعضاء الجمعية الإنتخابية لدوار بلدية أولاد بوكامل لبلدية سيدي بلعطار كاملة الصلاحيات و بلغ عدد الناخبين 10، الأصوات المعبر عنها 10 والأغلبية المطلقة 6 وحصل حراتي بوبغلة على 6 أصوات وبن لكحل ميلود على 4

1-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, C.P.E du Pont Du Cheliff, D.COuledBoukamel P.V des élections des Djemââs, 07/06/1925 .
2-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, 14/06/1925.

أصوات وأعلن حراتي بوبغلة رئيسا للجماعة منذ الدور الأول، أما بالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد حصل حويذف يخلف على 10 أصوات وأعلن بذلك سكرتير للجماعة[1].

بلدية حاسي ماماش (Rivoli):تم إجراء الإنتخابات الخاصة بالجماعة لدوار بلدية حاسي ماماش المختلطة (حساينية غرابة –درادب- أوريعة)لإنتخاب ثمانية أعضاء من الجماعة يوم 7 جوان 1925 بقاعة البلدية وتكوّن المكتب من مساعد رئيس البلدية وبورحلة قدور قايد الدوار، بورحلة بلعميش رئيس الجماعة المنتهية عهدتها وبلغ عدد الناخبين 102، الأصوات المعبر عنها 102 والأغلبية المطلقة 51 وحصل كل مرشح على :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
بورحلة بلحول ولد محمد	ملاّك	102	قرنية محمدبرحال بشير ولد قدور	ملاّك	102
برحال عبد القادر ولد الشارف	//	//	بكرتي عبد الله ولد جيلالي	//	//
بورحلة جيلالي ولد بن ذهيبة	//	//	مشتة عمر ولد محمد	//	//

وأعلنوا كلهم إعضاء بالجماعة بعد حصولهم على العدد الكافي من الأصوات[2].أما بالنسبة لإنتخاب رئيس الجماعة فقد حصل بورحلة بلّحول على 7 أصوات ليصبح رئيسا للجماعة بينما انتخب برحال عبد القادر سكرتيرا بعد حصوله على 7 أصوات[3].

بلدية ستيدية:في يوم 7 جوان 1925 تمت عمليات الجمعية الإنتخابية لدوار بلدية أولاد سنوسي ببلدية ستيدية كاملة الصلاحيات لإنتخاب ستة أعضاء من الجماعة وبلغ عدد الناخبين 65 وحصل كل مرشح على :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
شاعة عبد القادر بن لبنة	فلاّح	65	شاعة حبيب ولد الحاج	فلاّح	65
شريّط عبد القادر ولد عواد	//	//	بلغفور محمد ولد مختار	//	//
قسوس لخضر ولد	//	//	سحنون طاهر ولد	//	//

1-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, P.V des élections du président et secrétaire des Djemââs ,02/09/1925.
2-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, C.P.E de Rivoli, D.C de Rivoli P.V des élections des Djemââs, 07/06/1925.
3-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, P.V des élections du président et secrétaire des Djemââs, 14/06/1925.

الحاج			حبيب		

وأعلنوا كلهم أعضاء بالجماعة[1].

وفي 11 جوان من نفس السنة تم إنتخاب أعضاء الجماعة لدوار بلدية أولاد سنوسي لبلدية ستيدية المختلطة وبلغ عدد الناخبين 6، عدد الأصوات المعبر عنها 6 والأغلبية المطلقة 4 ليعلن شاعة عبد القادر بن لبنة رئيسا للجماعة بعد حصوله على ستة أصوات، أما فيما يتعلق بإنتخاب السكرتير فقد حصل بلغفور محمد ولد مختار على 6 أصوات بأغلبية مطلقة بلغت أربعة أصوات وأصبح بذلك سكرتير للجماعة منذ الدور الأول[2].

بلدية تونان:تم إنتخاب ثمانية أعضاء من الجماعة لدوار بلدية الهشم داروغ ببلدية تونان كاملة الصلاحيات يوم 7 جوان 1925 وضم المكتب قايد الدوار عمّور عبد القادر إلى جانب حمو محمد رئيس الجماعة المنتهية عهدتها وحصل كل مرشح على :

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
حمو محمد ولد عبد القادر ولد محمد	فلاّح	155	زيتوني عبد القادر ولد قدور	فلاّح	155
بن عبد الله بن عياد ولد مصطفى	//	//	عمارة البودالي ولد الحاج عبد القادر	//	//
حمادوش عمار ولد مخلوف	//	//	عمار محمد ولد عبد الله	//	//
حمو مخلوف ولد مختار	//	//	بن عودة الشارف ولد محمد	//	//

وبما أنهم استوفوا الشروط و حصلوا على العدد الكافي من الأصوات فقد أعلنوا أعضاء بالجماعة[3]. وفي 14 جوان 1925 إجتمع أعضاء الجماعة لدوار هذه البلدية لإنتخاب رئيس وسكرتير لهم حيث بلغ عدد الناخبين 7، الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 4 وحصل حمو محمد ولد عبد القادر على 7 أصوات وأعلن رئيسا للجماعة منذ

1-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, C.P.E de La Stidia, D.C de Ouled Senoussi P.V des élections des Djemââs, 07/06/1925.
2-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, P.V des élections du président et secrétaire des Djemââs, 11/06/1925.
3-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, C.P.E de Tounin, D.C de Hachem Darough P.V des élections des Djemââs, 07/06/1925.

الدور الأول بينما انتخب حمادوش عمار ولد مخلوف سكرتيرا بعد حصوله على 7 أصوات[1].

بلدية فرناكة: في 21 جوان 1925 بدوار بلدية فرناكة بالبلدية كاملة الصلاحيات فرناكة تمت عمليةإنتخاب ستة أعضاء من الجماعة، بلغ عدد الأظرف داخل الصندوق 47، و كانت النتائج حسب كل مرشح:

إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المرشح	المؤهلات	عدد الأصوات المحصل عليها
كرازيني بغدادي	ملاّك	مزارع	عباس عبد القادر	ملاّك	مزارع
العروبي محمد	//	//	فليسي بغدادي	//	//
عربية بصغير	//	//	قناوي ميلود	//	//

وطبقا للقانون فقد استوفى هؤلاء الشروط وأعلنوا أعضاء بالجماعة[2]، وفي 3 جويلية 1925 قام أعضاء الجماعة لدوار هذه البلدية بإنتخاب رئيس لهم فحصل كرازيني بغدادي على 6 أصوات بأغلبية مطلقة قدرت بـ4 أصوات وأصبح رئيسا للجماعة بينما إنتخب قناوي ميلود سكرتيرا بعدما حصل على ستة أصوات[3].

ويمكن جمع المعلومات الخاصة بهذه الإنتخابات في الجدول التالي حسبما توفره الوثائق التي بين أيدينا:

البلدية	دوار بلدية	تاريخ انتخاب أعضاء الجماعة	الدور	عدد أعضاء الجماعة	تاريخ إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة
أبو قير	غرابة – هشم داروغ	1925/06/07	1	10	1925/06/14
عين سيدي الشريف	درادب - حساينية	-	-	-	1925/06/14
عين تادلس	غوفيرات البحري-أولاد بوكامل	1925/06/07	1	8	1925/06/08
بودينار(Belle côte)	شرفة – الحمادية	-	-	-	1925/06/14
صور (Bellevue)	شلافة– أولاد سيدي يوسف	1925/06/14	2	8	1925/06/15
بلاد الطواهرية	غوفيرات سفيسفة– غوفيرات القبلي – أولاد	1925/06/07	1	8	1925/06/14

1 -A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, P.V des élections du président et secrétaire des Djemââs, 14/06/1925.
2-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, C.P.E de Fornaka, D.C de Fornaka P.V des élections des Djemââs, 21/06/1925.
3-A.N.O.M, Oran, E174,op.cit, P.V des élections du président et secrétaire des Djemââs, 03/06/1925.

	بوعبسة				
البوسكي	الشواشي	1925/06/14	2	10	1925/06/21
عين كرمان	مرجة القرقار- واريزان توارس (عبد القوي)	1925/06/07	1	8 10	1925/07/01
يلل	قرايرية	1925/06/07	1	10	1925/06/17
مزغران	كريستل	1925/06/07 1925/06/14	1 2	8	-
مستغانم	هشم داروغ– أولاد بوكامل	1925/06/07	1	6	1925/06/13
صيادة(Pelissier)	غرابة –الدرادب–هشم داروغ	//	1	10	1925/06/22
سيدي بلعطار (Pont Du Cheliff)	اولاد بوكامل	1925/06/14	2	10	1925/09/02
حاسي ماماش (Rivoli)	حساينية غرابة – درادبأوريعة	1925/06/07	1	8	1925/06/14
ستيدية	أولاد سنوسي	//	1	6	1925/06/11
تونان	هشم داروغ	//	1	8	1925/06/14
فرناكة	فرناكة	1925/06/21	1	6	1925/07/03

ومن خلال تتبع سير هذه الإنتخابات و الجدول نلاحظ:

- وجود مقاطعة شبه كلية لبعض الدواوير كما هو الحال بالنسبة لبلدية البوسكي التي اضطرت فيها الإدارة إلى اللجوء للدور الثاني بسبب عدم حضور المرشحين والناخبين.
- نلاحظ مقاطعة جزئية لهذه الإنتخابات ، ففي بلدية أبوقير مثلا بلغ عدد الناخبين المسجلين على القوائم الإنتخابية 180 لم يحضر للإنتخاب سوى 71، ونفس الملاحظة بالنسبة لبلدية عين كرمان التي بلغ فيها عدد المسجلين بالقوائم بدوار بلدية عبد القوي 293 لم يشارك منهم في الإنتخاب سوى 81 .
- ظلت الحملات الإنتخابية ضعيفة ولا تؤثر في النتائج، وكلما وجدناه هو قائمتين إنتخابيتين لبلدية مزغران بينما لم نجد أثر لحملات إنتخابية أخرى.
- بالنسبة لبلدية بلاد الطواهرية فقد وجدنا بها مشاركة هامة للجزائريين بالعملية الإنتخابية مقارنة مع البلديات السالفة الذكر حيث بلغ عدد المسجلين بها في القوائم الإنتخابية 149، انتخب منهم 119،ونفس الملاحظة بالنسبة لبلدية مستغانم دوار

بلدية الهشم داروغ حيث بلغ عدد المسجلين بها في القوائم الإنتخابية 69 وشارك في العملية الإنتخابية 66 أي مشاركة كلية تقريبا.

- كانت بلدية تونان الوحيدة التي ترأس المكتب الإنتخابي فيها لإنتخاب رئيس الجماعة و السكرتير لدوار بلدية هشم داروغ شخص من الجزائريين.
- شارك ثلاثة فرنسيين كأعضاء بالمكتب الخاص بانتخابات رؤساء الجماعة لدوار بلدية أولاد بوكامل للبلدية كاملة الصلاحيات سيدي بلعطار.
- دامت عملية الإنتخابات الخاصة بأعضاء الجماعة و رؤسائها تقريبا ثلاثة أشهر.

وقد حاول المستشارون البلديون من الجزائريين إستغلال مناصبهم لتحقيق بعض المطالب لإخوانهم، ورفع الغبن عنهم في حدود صلاحياتهم المحدودة، وكانت الجلسات ترتكز على الإطلاع على الميزانية الخاصة بكل بلدية و مناقشة الميزانية الإضافية لسنة 1925 والإبتدائية لسنة 1926. وظل مشكل التعليم يفرض نفسه على مستوى مختلف المجالس فخلال جلسة 18 جوان 1925 صوّت المجلس البلدي لبلدية رنو المختلطة على عدة نقاط منها إقامة بعض الإصلاحات في مدرسة الأهالي بأولاد مزيان ومديونة إلى جانب شراء ساعة بواريزان[1] ، كما تطرق أعضاء المجلس البلدي لنفس الموضوع ببلدية عين تادلس حيث تمت المصادقة على إنجاز مدرسة أهلية ببلحضري بعد خمس سنوات من الجهود معايصال خط الهاتف إلى هذه المنطقة[2] ، كما تم التصويت على قيمة مالية لشراء كتب المدرسة الأهلية[3].

وفي إجتماع المجلس البلدي لغليزان تم التصويت على تخصيص قيمة مالية قدرها 8000 فرنك لحفر بئر بالمدرسة الخاصة بالجزائريين الموجودة على طريق المقبرة[4]، وخلال زيارة الحاكم العام موريس فيوليت سنة 1926 لتيارت ثم غليزان، كناندة وزمورة، تقدم السيد ابن جادور وطلب منه تحقيق ما وعدت به فرنسا، فكان جواب الحاكم العام أن فرنسا تسعى إلى تعليم المرأة الأهلية في المدارس[5].وفي 14 ديسمبر 1926 قام رئيس

1-Echo(L') d'Oran ,18/06/1925, N20376.
2-Echo(L') d'Oran, 06/07/1925, N 20388.
3-Echo(L') d'Oran, 07/12/1925, N 20447.
4-Echo(L') d'Oran, 23/09/1925, N 20473.
5-Echo(L') d'Oran, 01/11/1926, N 20505.

عمالة وهران باصطحاب السيدCarré السكرتير العام للعمالة، Le Blanc نائب رئيس العمالة بمستغانم، المتصرف الإداري لبلدية مينا المختلطة ومساعديه إلى زاوية الشيخ ابن تكوك لمعرفة الحلول الواجب إتخاذها لإصلاح الوضع المزري للجزائريين، واستقبل الشيخ ابن تكوك بن عبد القادر هؤلاء أمام الزاوية، علما أن هذا الشيخ هو ابن الشيخ ابن تكوك سيدي احمد الذي كان قد توفي منذ سنتين،هذا إلى جانب المفوض المالي لطرش،المستشار العام ابن داني، القايد ابن زيدان من دوار أولاد بوعبسة، القايد لطرش الشارف من دوار شلافة،القايد لطرش أحمد من دوار أولاد شافع وقياد من الدواوير المجاورة للزاوية.وبعد تناول القهوة بيّن الشيخ لرئيس العمالة الواقع الإقتصاديللأهالي والذي يعتبر مزريا وطلب منه عرض الأمر على الحاكم العام وبعدها وجه ضيوفه لزيارة المدارس القرآنية و المدارس الفرنسية الموجودة بالزاوية[1] .

أما مسألة الصحة فقد طرحت من جديد خلال مداولات المجالس البلدية حيث تقدم المستشار الأهلي بمطلب خاص بإنجاز قاعة للعلاج ببلدية عين كرمان وبالفعل تم التصويت على إنجاز قاعة للفحص الطبي قرب المحكمة إلى جانب دراسة مشروع إنجاز مدرسة أهلية بها[2] وتم تجديد الطلب خلال جلسة 8 أكتوبر 1926 و إقامة صيدلية بالبلدية[3]. مع التطرق إلى مواضيع أخرى مثل توفير المياه الصالحة للشرب ببلدية مينا المختلطة بغليزان[4]، توفير الإضاءة بالمركز الذي كانت توجد به السوق المغطاة ببلدية عين كرمان[5]، كرمان[5]، كما صوّت أعضاء المجلس البلدي لبلدية مستغانم بنسبة 15%، بينما قرر المجلس المجلس البلدي لبلدية عين كرمان رفع أجور موظفي البلدية بسبب غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الغذائية وصعوبات التموين[6] .

وفي جلسة 8 جويلية 1926 وبعد دراسة حسابات الميزانية والتصويت على الميزانية الإضافية لهذه السنة، تم التصويت على خلق منصب مفتش الشرطة من

1-Echo(L') d'Oran, 14/12/1926, N 20548.
2-Echo(L') d'Oran, 29/07/1925, N 20400.
3-Echo(L') d'Oran, 08/10/1926, N 20481 .
4-Echo(L') d'Oran, 06/07/1925, N 20395.
5-Echo(L') d'Oran, 17/08/1925, N 20427.
6-Echo(L') d'Oran, 01/03/1926, N 20531.

الجزائريين[1]، وفي 26 نوفمبر 1927 شهدت مستغانم وباريقو فيضانات عارمة كلفت المدينة عدة خسائر وتطلّب حصولها على عدة مساعدات واضطر أعضاء المجلس البلدي بها إلى تغيير الميزانية[2]، و في جلسة 30 أوت 1927 تم التصويت خلال المجلس البلدي لمستغانم على تشجير مدينة تيجديت إبتداء من سنة 1928[3] ، مع المصادقة على توفير المعدات المدرسية الخاصة بمدرسة البنات[4].

ثالثا)إنتخابات المجلس العام لسنة 1925:

رغم أنه ظهر بفرنسا قانون يوم 5 نوفمبر 1926 يوسع من صلاحيات المجلس العام، إلا أن هذه الإصلاحات لم تطبق بالجزائر إلا سنة 1955 ويعود سبب تأخيرها إلى تواجد الجزائريين بالمجالس العامة بالجزائر ورفض السلطات الفرنسية منح هؤلاء المسلمين مسؤوليات أو سلطة لإتخاذ القرار وظل المجلس العام يخضع لهيمنة أوربية من 1875 إلى 1956 [5]. أما بالنسبة لإنتخابات المجلس العام هذه فقد تم إجراؤها يوم 11 أكتوبر 1925 لتحديد أعضاء المجالس العامة لمدة ست سنوات، وبدأ الإعداد لهذه الإنتخابات من مراجعة للقوائم الإنتخابية كما هو الحال بالنسبة لبلدية غليزان التي تمت مراجعة قوائمها الإنتخابية وحذف منها تسعة أسماء بسبب الوفاة[6]، إلى تقديم الترشّحات حيث ترشح كل من :

*/ ابن ناصف أحمد، مستشار بلدي، مرشح بالدائرة الإنتخابية الأولى وحاصل على وسام الشرف[7].

*/ناصر بخالد ولد الحاج محمد، مستشار بلدي ترشح لإنتخابات المجلس العام بالدائرة الإنتخابية السابعة[8]

1-Echo(L') d'Oran, 08/07/1926, N 20461.
2- Gazette(La) de Mostaganem, 11/12/1927, N 379.
3-Gazette(La) de Mostaganem, 11/09/1927, N 368 .
4-Gazette(La) de Mostaganem, 09/12/1928, N 431.
5-Collot Claude, op. cit, p 51.
6-A.N.O.M,cote Oran, E75, dept d'Oran, arrd. de Most, C. de Relizane, Révision des listes électorales, 05/10/1925.
7-Echo (L') d'Oran, 29/09/1925, N20451.
8-Echo (L') d'Oran, 03/10/1925, N 20482.

*/ابن صافي بومدين ولد جيلالي ، ملاك و مساعد القاضي بالمحكمة الجنائية و مستشار بلدي ببني صاف، أعلن ترشحه لإنتخابات المجلس العام ممثلا للدائرة الإنتخابية التاسعة[1].

*/مولاي سي عيسى ممثلا للدائرة الإنتخابية السابعة سيدي بلعباس، متحصل على وسام الشرف، مستشار عام منتهية عهدته، أعلن ترشحه وطالب الناخبين بالتصويت عليه ووعد بالتفاني في العمل.

*/ ناصر بلخالد من سيدي لحسن Détri ولكنه تنازل عن ترشحه إحتراما وتقديرا لصالح مولاي سي عيسى.

*/ ابن رحال محمد ترشح في دائرة الرمشي (مونتانياك) التي يمثلها منذ ست سنوات (الدائرة الإنتخابية التاسعة)[2].

والملاحظ هو أن الحملة الإنتخابية الخاصة بالأوربيين واسعة بالجرائد وبمقالات طويلة بينما تلك الخاصة بالجزائريين لا تتجاوز السطر أو السطرين ومع ذلك فهي موجودة مقارنة بإنتخابات 1919. وفي عين كرمان ترشح لعريبي أحمد بن وعلي، مستشار عام منتهية عهدته وحاصل على وسام الشرف، أما في الدائرة الإنتخابية الثالثة -تيارت– فقد ترشح غلام الله محمد وهو ملاك وشيخ زاوية سيدي عدة و مستشار عام منتهية عهدته، إلى جانب ترشح بلعربي سي مصطفى ولد الحاج قدور ملاك ومزارع.وقد حدد مرسوم 23 ماي 1925 تاريخ 11 أكتوبر لتجديد المجموعة الخارجة للمستشارين العامين بالجزائر، كما أن ناخبي الدوار من المجموعة غير الخارجة مدعوون في نفس الوقت لإنتخاب مستشار عام منصبه شاغر، وهذا لا يخص عمالة وهران التي لم يوجد بها شغور، وستتم هذه الإنتخابات بالقوائم الإنتخابية التي أقفلت يوم 31 مارس 1925 [3]، وهذا يخص تجديد القسم الفردي[4].مع العلم أن مستغانم أصبحت خلال هذه الإنتخابات مقسمة إلى :

1-Echo (L') d'Oran, 04/10/1925, N20483.
2-Echo (L') d'Oran, 06/10/1925, N 20483.
3-Echo(L') d'Oran, 26/10/1925, N 20502.

4- نعني بالقسم الفردي الدائرة الانتخابية 1، 3، وغيرها.

- ✓ الدائرة الإنتخابية الخامسة وتضم خمس مقاطعات وهي عين كرمان: عين كرمان، جديوية (سانت امي) بلدية كاملة الصلاحيات، كاسان المختلطة، رنو المختلطة، عمي موسى المختلطة.
- ✓ تيارت الدائرة الإنتخابية الثالثة و تضم تسع مقاطعات وهي :

1/تيارت كاملة الصلاحيات، الرحوية (Montgolfier)، غليزان، مليكة (Palat) والدحموني (Trumelet).

2/ تيارت المختلطة وتضم تيارت، زمورة، جبل الناظور، أفلو مع العلم أن تيارت قد وردت في المحاضر بكونها تابعة لدائرة تيارت وفي محاضر أخرى تابعة لدائرة مستغانم ومع ذلك سنقوم بتتبع نتائج إنتخابات بلدية تيارت كاملة الصلاحيات والمختلطة. وسنورد هنا محاضر وسير هذه الإنتخابات كل على حدة مع محاولة شرح كيفية إجراء العملية الإنتخابية في البلدية الأولى ليتسنى للقارئ الحصول على رؤية واضحة لهذه الإنتخابات و نكتفي بإعطاء النتائج للبقية مع ذكر أعضاء المكتب الإنتخابي إن كان هؤلاء مستشارين بلديين جزائريين،رؤساء الجماعة أو قياد.

الدائرة الإنتخابية الخامسة (د.ا.5) مستغانم – عين كرمان :

<u>عين كرمان</u>:في 11 أكتوبر 1925 وعلى الساعة 7 صباحا بدار العدالة ببلدية عين كرمان، وتنفيذا لمرسوم 28 ماي 1925 الذي يدعو الناخبين الجزائريين للدائرة الإنتخابية لإنتخاب مستشار عام أهلي، إجتمع مكتب الجمعية الإنتخابية الأهلية لبلدية عين كرمان بحضور عدد من الناخبين إلى جانب المستشار البلدي بوحلوفة عبد القادر. وكما جرت عليه العادة وضع على المكتب مرسوم الاستدعاء ليوم 28 ماي 1925 والتعليمات العمالية الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 1925، القائمة الرسمية للناخبين الأهالي التي تم إقفالها يوم 31 مارس 1925 وجدول التعديلات المنشور يوم 6 أكتوبر 1925. وبعد إجراء العملية الإنتخابية ثم الفرز، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 433، عدد الناخبين 239، عدد الأصوات الملغاة 01

وعدد الأصوات المعبر عنها 238، وحصل لعريبي أحمد بن وعلي وهو مستشار عام إنتهت عهدته على 238 صوت [1].

جديوية (سانت امي): حضر العملية الإنتخابية الخاصة بانتخاب مستشار عام أهلي أربعة مستشارين بلديين وهم : بن دلاعة محمد، قدور أحمد، قلواز عبد القادر، محمد ولد عابد. وبعد بلغ عدد المسجلين 75، عدد الناخبين 60، الأصوات المعبر عنها60 أي أنه لم يتم إلغاء أي صوت وحصل لعريبي أحمد بن وعلي على 60 صوت[2].

كاسان: تمت العمليات الإنتخابية ببلدية كاسان المختلطة التابعة لدائرة عين كرمان الإنتخابية في نفس اليوم وتكوّن المكتب الإنتخابي من لعريبي معتصم و بلعربي مولود وكلاهما قايد إلى جانب كاني عبد القادر رئيس الجماعة المنتهية عهدتها وعبد العالي ميلود عضو بالجماعة المنتهية عهدتها. بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 109، عدد الناخبين 75 ويبدو أنه لم يتم إلغاء أي صوت حيث بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 75 وحصل نفس المرشح لعريبي أحمد بن وعلي على 75 صوت [3].

بلدية رنو: جرت إنتخابات المجلس العام ببلدية رنو المختلطة التابعة لدائرة عين كرمان الإنتخابية بحضور ابن دردور أحمد ولد جيلالي، عضو جماعة دوار القصبة، ماحي دواجي محمد ولد بن فغول قايد دوار القصبة بولمعطى وبوحلوفة، بلمهدي طيب ولد محمد، قايد دوار حمادنة و بجرارة، عبد الصادوق محمد ولد ملياني قايد دوار مديونة. بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 113، عدد الناخبين 81، عدد الأصوات المعبر عنها 81 وحصل لعريبي أحمد بن وعلي على 81 صوت[4].

عمي موسى: تمت هذه الإنتخابات الخاصة بإنتخاب مستشار عام لبلدية عمي موسى المختلطة التابعة للدائرة الإنتخابية عين كرمان، دائرة مستغانم يوم 11 أكتوبر 1925 وتكوّن المكتب من بلجيلالي حاج لخضر قايد دوار أولاد العباس، سي مرابط عبد الله قايد دوار مكناسة وبلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 225، عدد الناخبين 120، عدد

1-A.N.O.M,cote E164, dept d’Oran, Arrd. de Most., Circ. d’Inkermann, C. d’Inkermann, PV. des élections du C.G indigène, 11/10/1925.
2-A.N.O.M,cote E164,op.cit, C.P.E de Saint Aimée, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.
3-A.N.O.M,cote E164, C. de Cassaigne, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.
4 -A.N.O.M,cote E164,op.cit, C.M de Renault, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.

الأصوات الملغاة 3 وعدد الأصوات المعبر عنها 117، حصل المرشح لعريبي سيد أحمد ولد وعلي على 117 صوت[1]. و بعد إجراء هذه الإنتخابات تم بنفس اليوم مساء إحصاء المحاضر الخاصة بكل بلدية لإعلان الفائز في هذه الإنتخابات حيث تكوّن المكتب من ثلاثة ناخبين و مستشار بلدي هو بوحلوفة عبد القادر والنتائج مبيّنة في الجدول التالي :

البلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأصوات المعبّر عنها	لعريبي أحمد بن وعلي
عمي موسى(ب م)	225	120	117	117
كاسان(ب م)	109	75	75	75
عين كرمان (ب ك ص)	433	239	238	238
رنو (ب م)	113	81	81	81
جديوية(سانت امي)(ب ك ص)	75	60	60	60
المجموع	955	575	571	571

ومن الجدول نلاحظ أن عدد المسجلين بلغ 955، الناخبين 575، الأصوات المعبر عنها 571 الأغلبية المطلقة 476 النتيجة كانت فوز لعريبي أحمد بن وعلى الذي حصل على 571 صوت و توفرت فيه كل الشروط القانونية ليكون مستشار عام و يتم إعلانه من قبل الرئيس مستشار عام أهلي[2].

دائرة تيارت الإنتخابية:

1) البلديات كاملة الصلاحيات:

بلدية تيارت : بتاريخ 11 أكتوبر 1925 وعلى الساعة السابعة صباحا بدار بلدية تيارت كاملة الصلاحيات إجتمع مكتب الجمعية الإنتخابية تنفيذا لمرسوم 17 سبتمبر 1925 الذي يدعو الناخبين الأهالي لإنتخاب مستشار عام يمثلهم ،بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 587، عدد الناخبين 493، عدد الأصوات الملغاة 14 وعدد الأصوات المعبر عنها 479 وحصل المرشح غلام الله على 274 صوت بينما حصل بلعربي سي مصطفى على 205 صوت [3].

1-A.N.O.M,cote E164, C.M de Ammi Moussa, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.
2-A.N.O.M,cote E164, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.، يمكن العودة الى الملحق رقم 7
3-A.N.O.M,cote E164, Circ. de Tiaret, C.P.E de Tiaret, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.

الرحوية (Montgolfier): بنفس التاريخ تم إجراء هذه الإنتخابات وبلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 64، عدد الناخبين 50 وعدد الأصوات الملغاة 1، حصل غلام الله محمد على 15 صوت وبلعربي سي مصطفى على 4 صوت[1].

غليزان: كانت نتائج إنتخابات المستشار العام ببلدية غليزان كاملة الصلاحيات التابعة للدائرة الإنتخابية لتيارت، دائرة مستغانم حصول غلام الله محمد على 486 صوت مقابل 36 صوت لبلعربي سي مصطفى ولد الحاج قدور [2].

مليكة(Palat): بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية بهذه البلدية 05، عدد الناخبين 4 وعدد الأصوات المعبر عنها 4 وحصل بلعربي سي مصطفى على كل الأصوات (4) بينما لم يحصل غلام الله على أي صوت [3].

الدحموني (Trumelet): تمت هذه الإنتخابات كسابقاتها يوم 11 أكتوبر 1925 وحضر الإجتماع من المستشارين الجزائريين كل من زايدي مسعود، ولد علي أرزقي، بن فرحات عراب و حصل غلام الله محمد على 21 صوت بينما حصل بلعربي سي مصطفى ولد الحاج قدور على 9 أصوات [4].

2) البلديات المختلطة:

تيارت: بتارخ 11 أكتوبر 1925 وكما هو الحال بالنسبة لباقي البلديات إجتمع أعضاء الجمعية الإنتخابية لإنتخاب مستشار عام أهلي ، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 138، عدد الناخبين 121، عدد الأصوات المعبر عنها 121 وحصل غلام الله على 9 أصوات بينما حصل بلعربي سي مصطفى على 28 صوت[5].

زمورة: بلغ عدد الناخبين المسجلين بالقوائم الإنتخابية 207، عدد الأوراق داخل الصندوق 144، الأوراق الملغاة 3 و الأصوات المعبر عنها 141وكانت النتائج حصول بلعربي سي مصطفى على 88 صوت وغلام الله محمد على 53 صوت [6].

1-A.N.O.M,cote E164, C.P.E de Montgolfier, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.
2-A.N.O.M,cote E164, C.P.E de Relizane, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925
3-A.N.O.M,cote E164, C.P.E de Palat, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.
4-A.N.O.M,cote E164, C.P.E de Trumelet, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.
5-A.N.O.M,cote E164, C.M de Tiaret, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.
6-A.N.O.M,cote E164, C.M DeZemmora, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.

جبل الناظور:تم إجراء إنتخابات المستشار العام لبلدية جبل الناظور المختلطة التابعة لدائرة تيارت الإنتخابية بنفس التاريخ حيث تكوّن المكتب الإنتخابي من هامل إبراهيم بن مولاي الطيب، كيحل العباس بن حاج يحي، بوشارب محمد، زايد منصور بن قدور وكلهم أعضاء بالجماعة. بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 150، الناخبين 93،الأصوات الملغاة 3، وعدد الأصوات المعبر عنها 90 وتحصل غلام الله محمد على 42 صوت مقابل 48 صوت لصالح بلعربي سي مصطفى[1].

بلدية أفلو:تمت العملية الإنتخابية ببلدية أفلو المختلطة التابعة لدائرة تيارت بحضور القادة: بن الدين، عيسى بن بوحمود، لخضر بن عبد القادر، دحو بن محمد و كلهم أعضاء بالمجلس البلدي. بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 109، الناخبين 71 و الأصوات الملغاة 2 بينما بلغت الأصوات المعبّر عنها 69 وحصل غلام الله على 41 صوت مقابل 28 صوت لمنافسه بلعربي سي مصطفى [2].

وبعدها تم جمع كل هذه المحاضر ليتم فرزها بالبلدية المركز للدائرة الإنتخابية الثالثة –تيارت– وذلك بتاريخ 13 أكتوبر 1925 على الساعة العاشرة صباحا وكانت النتائج كالتالي [3]:

البلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأظرف داخل الصندوق	عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحين	
				غلام الله محمد	بلعربي سي مصطفى
البلديات كاملة الصلاحيات					
تيارت	578	463	493	274	205
الرحوية	64	50	50	15	34
غليزان	719	523	523	486	36
مليكة	05	04	04	00	04
الدحموني	35	30	30	21	09
البلديات المختلطة					
تيارت	138	121	121	93	28
زمورة	207	144	144	53	88
جبل الناظور	150	93	93	42	48
أفلو	109	71	71	41	28
المجموع	2014	1527	1528	1025	480

1-A.N.O.M,cote E164, C.M de Djebel Nador, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.
2-A.N.O.M,cote E164, C.M d'Aflou, P.V des élections du C.G indigène, 11/10/1925.
3-A.N.O.M,cote E164, P.V des élections du C.G indigène, 13/10/1925.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية قد بلغ 2014، ربع هذا العدد 504، عدد الناخبين 1528، عدد الأصوات الملغاة 23، عدد الأصوات المعبر عنها 1505 و الأغلبية المطلقة 753 وحصل غلام الله محمد على 1025 صوت وتوفرت فيه كل الشروط التي يفرضها القانون ليتم إعلانه مستشار عام لدائرة تيارت الإنتخابية التابعة لدائرة مستغانم [1].

أما الملاحظ خلال هذه الإنتخابات:

- إنعدم وجود حزب سياسي يمثل برنامج المرشحين لتبقى عملية الإنتخابات ترتكز على الوزن العائلي.
- قسمت مستغانم إلى دائرتين إنتخابيتين هما الدائرة الإنتخابية الخامسة : عين كرمان والدائرة الإنتخابية الثالثة تيارت وضمت كل منهما بلديات مختلطة وأخرى كاملة الصلاحيات.
- حصل لعريبي بالدائرة الإنتخابية الخامسة على إنتصار ساحق في ظل عدم وجود منافس.
- لقي غلام الله في الدائرة الإنتخابية الثالثة (تيارت) منافسة شديدة من قبل بلعربي سي مصطفى الذي تفوّق عليه في بلدية مليكة (Palat) والرحوية، زمورة المختلطة وجبل الناظور.
- تميزت الدائرة الإنتخابية الخامسة بعدم وجود منافسة إنتخابية عكس ما شهدناه بالنسبة لمستغانم خلال إنتخابات المجلس العام السابقة.
- بالنسبة لبقية الدوائر الإنتخابية كانت النتائج :

✓ الدائرة الإنتخابية الأولى وهران بلغ عدد مقاطعاتها 45[2]، عدد المسجلين بها 9062، عدد الناخبين 4847، عدد الأصوات المعبر عنها 4698 وكان الفوز لصالح عبد الحق جلول مستشار عام منتهية عهدته بحصوله على 2850 صوت.

1-Ibid.

2- بوهندخالد ، المرجع السابق،ص 959.

- ✓ الدائرة الإنتخابية السابعة: سيدي بلعباس، كانت تضم 22 مقاطعة، بلغ عدد المسجلين بها 3070، عدد الناخبين 1941 وعدد الأصوات المعبر عنها 1381 وانتخب مولاي علي بعد حصوله على 1804 صوت.
- ✓ الدائرة الإنتخابية التاسعة: الرمشي (مونتانياك) بلغ عدد المسجلين بها 967، عدد الناخبين 760 و الأصوات المعبر عنها 709 وكانت النتيجة حصول ابن رحال محمد(مستشار منتهية عهدته) على 429 صوت وأصبح مستشار عام أمام منافسه ابن سفير الذي حصل على 330 صوت [1] .

وفي 13 أكتوبر 1925 تقدم المستشار العام المنتخب مولاي عيسى بالشكر لناخبيه على الثقة التي وضعوها فيه. كما تقدم عبد الحق جلول بشكر كل من منحه صوته في هذه الإنتخابات[2]. إلى جانب شكر بلعربي لمن صوّت له من الدائرة الإنتخابية الخامسة (مستغانم).أما عن مداولات المجلس العام فقد ركز أعضائه خلال هذه المرحلة على عدة مسائل كانوا قد وعدوا بتحقيقها لناخبيهم مثل إنجاز الطرقات كما هو الحال بالنسبة لإنجاز طريق يربط بين سيدي خطّاب وجديوية(سانت إمي) من ميزانية 1927 إلى جانب خط حافلة يربط بين عين كرمان ورنو[3]. وخلال جلسة 23 أبريل 1926 تم التطرق إلى عدة قضايا منها :

- التصويت على إنجاز جزء من الطريق رقم 346 ببلدية مينا المختلطة.
- تحويل بلدية زمورة إلى بلدية كاملة الصلاحيات، ووافق المجلس على ذلك كما قدّم لرؤساء البلديات والإداريين إستجواب موضوعه:"الواقع الإقتصادي للأهالي" وهدفه معرفة وضعهم الإقتصادي في ظل الجفاف والظروف المناخية الصعبة ومن الإجراءات التي تم الإتفاق عليها محاولة إيجاد وظائف لهم في حالة البطالة، تدعيم غير القادرين على العمل وتقديم مساعدات مالية للأهالي لشراء الحبوب اللازمة للزرع في الخريف القادم .

1-Echo(L') d'Oran, 12/10/1925, 20491.
2-Echo(L') d'Oran, 16/10/1925, 20495.
3-Echo(L') d'Oran, 26/10/1925, 20499.

كما تم التأكيد على ضرورة التصويت على قرض مرتفع لمواجهة هذا المشكل وقرر المجلس التصويت على قرض قيمته 150000 فرنك لدعم المحتاجين بالمساعدات العينية[1] ،وخلال زيارة رئيس عمالة وهران إلى زاوية الشيخ ابن تكوك، قدّم كل من الشيخ لطرش مفوض مالي وابن داني الذي كان مستشار عام قيمة مالية قدرها 500 فرنك لشراء الملابس للأطفال المحتاجين[2]، و من جهة أخرى فنظرا لقضية تعدد الزوجات التي ناهضها الفرنسيون تم اقتراح :

- لا يحق إلا للمتزوجين بزوجة واحدة الحصول على وظيفة وكيل المستعمرة بالعمالة و بالبلديات.
- كل من يعيد الزواج تمنع عنه المعونات والمنح العائلية للأطفال من الزوجة الثانية.

هذا إلى جانب مواضيع أخرى دون الأهمية الكبيرة التي حاول النواب الجزائريين التقدم بها خلال مختلف الجلسات.

رابعا) إنتخابات المفوضيات المالية في ديسمبر 1925 :

جرت إنتخابات المفوضيات المالية في 13 ديسمبر 1925 لتجديد نصف أعضاء المجلس المالي في القطاع الوهراني لمدة ست سنوات[3]. وكالعادة بدأت عملية الإعداد لها من مراقبة للقوائم الإنتخابية كما هو الحال بالنسبة لبلدية مستغانم حيث تم إجراء عدة تعديلات على القائمة الأهلية المخصصة لإنتخابات المفوضيات المالية[4]، غير أن قوائم الناخبين الجزائريين ظلت قليلة العدد مقارنة بقوائم الفرنسيين[5] كما ضمت فئات إجتماعية مختلفة من الموظف إلى المتقاعد،التاجر أو العامل البسيط، ولم تلق هذه الإنتخابات تأييد الكولون الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن إتخاذ القرارات التي غالبا ما كانت تأتي مباشرة من فرنسا وتطبق بصفة إجبارية على كل المشاريع[6] . وحاولت جريدة صدى وهران

1-D.A.W.O, Délibérations du C.G, 23/04/1926.
2-Echo(L') D'Oran, 14/12/1926, N 20548.
3- مهديإبراهيم ، انتخابات الأهالي ، ص 58.
4-A.N.O.M,cote Oran, E55, dept. d'Oran, Arrd. de Most., Mostaganem, Révision des listes électorales, 01/01/1925.
5-بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919 ، ص92.
6-D.A.W.A,cote CNA, FIB, Boite N 1201, D.F, résultat des élections, 1925, N454.

تشجيع السكان على الإنتخاب نظرا لأهمية هذه الجمعية و دورها الكبير في إقتصاد الجزائر[1].

وعرفت هذه الإنتخابات بداية حملة إنتخابية من خلال إعلان المرشحين خبر ترشحهم حيث أعلن ابن رحال نائب رئيس المجلس العام والمفوض المالي المنتهية عهدته عن قيامه بإجتماع يوم الثلاثاء بحي سانت أنطوان بوهران من الساعة الثالثة والنصف إلى الثامنة والنصف مساء علما أنه كان مرشحا للدائرة الإنتخابية الثانية[2]،بينما سحب حجري سي عدة ولد سيدي عدة الذي كان مستشار بلدي بعين تموشنت ترشحه دون أن يفسر سبب ذلك[3]. وواصل ابن رحال حملته من خلال هذه الجريدة حيث دعا الناخبين لإنتخابه ومنحه ثقتهم وعرض ما قام به خلال سنوات عمله كمفوض مالي، كما تقدم عبد الحق جلول المرشح من وهران وهو تاجر وعضو بغرفة التجارة ، بخطاب في الجريدة يدعو ناخبيه لإنتخابه مرة أخرى ويعدهم بمواصلة تفانيه في العمل لصالحهم وذكر أن ترشحه في المجلس العام وحصوله على 1400 صوت قد شجعه على الدخول في إنتخابات المجالس المالية لـ 1 ديسمبر 1925 [4].

وكلما تمكنا من الحصول عليه من معلومات حول سير هذه الإنتخابات هو أن مستغانم كانت تضم المقاطعة الإنتخابية الثالثة –مستغانم– والمقاطعة الإنتخابية الرابعة – تيارت-.غير أننا لم نتمكن من العثور على أي محضر يخص إنتخاب مفوض مالي أهلي لمقاطعة مستغانم، وكلما وجدناه هو أن الفائز بالمقاطعة الثانية لدائرة مستغانم هو لطرش أحمد كمفوض مالي أهلي حيث خاض العملية الإنتخابية ضد منافسه مزاري اسكندر[5] وتمكن بذلك من الحصول على المنصب ومثّل مستغانم في جلسات المجالس المالية حيث وجدنا إسمه خلال جلسات المفوضيات المالية لهذه الفترة لذلك سنكتفي بدراسة نتائج

1-Echo(L') d'Oran, 11/12/1925, N 21451.
2-Echo(L') d'Oran, 08/12/1925, N 21449.
3-Echo(L') d'Oran, 09/12/1925, N 21450.
4-Echo(L') d'Oran, 28/11/1925, N 20438.
5-D.A.W.A, CNA, FIB ,Boite N 1502, D.F, les électeurs, 1925, N1786.

الإنتخابات الخاصة بإنتخاب مفوض مالي أهلي لمقاطعة تيارت الإنتخابية التي كانت تعرف بالدائرة الإنتخابية الرابعة[1] حسب جريدة صدى وهران.

إنتخاب المفوض المالي الأهلي لدائرة تيارت الإنتخابية (د.ا.4) :

أصبحت تيارت خلال هذه الإنتخابات الخاصة بالمفوضيات المالية تمثل الدائرة الإنتخابية الرابعة التابعة لدائرة مستغانم، عمالة وهران، وقد ضمت البلديات كاملة الصلاحيات: تيارت، مليكة (Palat)، الدحموني(Trumelet)، غليزان، الرحوية (Montgolfier). إلى جانب البلديات المختلطة: أفلو، عمي موسى ،جبل الناضور، زمورة وتيارت[2]وترشح لهذه الإنتخابات المفوض المالي غلام الله شيخ زاوية سيدي عدة دون أن يكون له منافس يذكر مما فسح له الجو للحصول على أغلب الأصوات.

أ)إنتخاب المفوض المالي الأهلي بالبلديات كاملة الصلاحيات لدائرة تيارت الإنتخابية

***/بلدية تيارت كاملة الصلاحيات:**لم نعثر على المحضر الخاص بإنتخاب المفوض المالي الأهلي لهذه البلدية واكتفينا باستخراج المعلومات من المحضر الخاص بفرز نتائج كل البلديات حيث بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 595، عدد الناخبين 405 وعدد الأصوات المعبر عنها 405 وحصل غلام الله وهو مفوض مالي منتهية عهدته على 405 صوت[3].

بلدية مليكة(Palat):تمت عمليات الجمعية الإنتخابية لهذه البلدية لإنتخاب مفوض مالي يوم 1 ديسمبر 1925 ،بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية خمسة (5)، عدد الناخبين أربعة (4) والأصوات المعبر عنها 4 وكان الفوز لغلام الله الذي حصل على 4 أصوات[4].

ب)إنتخاب المفوض المالي الأهلي بالبلديات المختلطة لدائرة تيارت الإنتخابية

في نفس هذه الظروف تم إجراء الإنتخابات ببقية البلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة وبعد إنتهاء العمليات الإنتخابية تم جمع النتائج في محضر خاص بنفس التاريخ 13 ديسمبر 1925 ويمكن ترتيبها في الجدول التالي :

1-Echo(L') d'Oran, 14/12/1925, N 20454.
2-D.A.W.A, CNA, FIB, Boite N 1502, D.F, les électeurs,1925, N1786 et CNA,FIB, Boite1201,D.F, résultat des élections, 1925, N454.
3-A.N.O.M,cote Oran E159,op.cit, dept. d'Oran, Arrd. de Most., Circ. de Tiaret, P.VDesélections des D.F indigènes, 13/12/1925.
4-A.N.O.M,cote Oran E159,,op.cit C.P.E de Palat, P.V des élections des D.F Indigénes, 13/12/1925.

البلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأصوات المعبر عنها	غلام الله
البلديات كاملة الصلاحيات				
تيارت	595	405	402	402
مليكة (Palat)	05	04	04	04
الدحموني(Trumelet)	55	30	30	30
غليزان	715	435	435	435
الرحوية (Montgolfier)	64	39	39	39
البلديات المختلطة				
أفلو	108	13	13	13
عمي موسى	225	101	101	101
جبل الناظور	149	63	55	55
زمورة	208	52	52	52
تيارت	137	84	84	84
المجموع	2016	1226	1226	1215

من الجدول نلاحظ أن عدد الناخبين المسجلين على القوائم الإنتخابية 2016، عدد الناخبين 1226، الأصوات الملغاة 11 و الأصوات المعبر عنها 1215 وبلغت الأغلبية المطلقة 608وحصل غلام الله على 1215 صوت وتوفرت فيه كل الشروط التي تجعله ينتخب مفوض مالي وأعلنه رئيس المكتب عضوا في المفوضيات المالية الجزائرية للقسم العربي للدائرة الإنتخابية الرابعة (تيارت) التابعة لدائرة مستغانم[1].

إن ما يمكن ملاحظته بالنسبة للمشاركة الجزائرية في هذه الإنتخابات وجود مقاطعة واسعة في كل من بلديات أفلو، جبل الناظور، زمورة، تيارت المختلطة وعمي موسى أي تقريبا كل البلديات المختلطة وقد يعود ذلك إلى عدم الإهتمام أو قلة الوعي بأهمية هذه المجالس أو إنعدام الحملات الإنتخابية مع الإشارة إلى حصول غلام الله شيخ زاوية سيدي عدة على أغلب الأصوات في ظل عدم وجود منافس له. وحاول أعضاء المجلس المالي من الجزائريين مواصلة تحقيق مطالبهم وكما هي العادة فقد تركزت على مجالات الصحة، التعليم والخدمات إلى جانب رفع المستوى الإقتصادي للسكان الجزائريين. ففي مجال الصحة، أخذ مشروع مساعدة النساء عند الولادة عدة نقاشات إلى جانب موضوع تقديم منحة قدرها 10 فرنك إلى الأمهات المحتاجات، غير أنه لقي معارضة من قبل النواب[2]،

1-A.N.O.M,cote Oran E159,op.cit, P.V des élections des D.FIndigénes., 13/12/1925.
2-Echo(L') d'Oran, 13/06/1926.

وطالب لطرش أحمد بإحضار أطباء إلى الدواوير للكشف من الحين للآخر على المرضى ومراقبة الوضع الصحي إلى جانب القيام بعمليات التطعيم بالدواوير بدلا من تعيين مكان محدد لها والذي غالبا ما كان بعيدا عن الدواوير للقيام بالفحص الطبي والتطعيم خاصة وأن عددا من الجزائريين كانوا يتهاونون في القيام بعمليات التطعيم الأمر الذي يؤدي إلى بقاء الأمراض والأوبئة مثل داء الجذري. وكان جواب محافظ الحكومة هو عدم قدرته على الرد على هذا الطلب لأن مصالح الرعاية والنظافة تابعة لإدارة الداخلية[1]، وطالب لطرش أيضا بوضع مراكز للتطعيم، على الأقل واحد لكل دوار ليتمكن أهل الدوار من التطعيم، كما ذكّر بمطلبه المتعلق بنقل المركز الصحي للتمريض من القلعة إلى يلّل وحصل على الموافقة كما طالب بالإسراع في الإنجاز[2]، وفي نفس المجال ذكر لطرش أن المراكز الصحية المتوفرة لا تكفي لتوفير الإحتياجات الصحية للسكان الجزائريين و طالب بتعليمات أساسية تقدمها الإدارة لمضاعفة مراكز التطعيم[3]، كما ذكر أن طبيب الإستعمار لبعض المناطق إستلزم دفع الأجور من الجزائريين مقابل تقديمه لخدماتهمركزا على بلدية يلل[4].

أما غلام الله فقد تساءل عن سبب جعل التطعيمات ضد الكلب بمعهد باستور بالجزائر، فكان جواب المفتش العام لمصالح النظافة السيد Ravarin الذي حضر بصفته محافظ الحكومة أن إعداد التطعيم ضد الكلب ليس بالأمر السهل وهو يعد تطعيم حي، فذكر غلام اللهأنه عندما يتعرض أحدهم لهذا المرض فإنهم يعانون كثيرا للوصول إلى معهد باستور خاصة إن كانوا يسكنون بمكان بعيد وكثيرا ما يصلون بعد فوات الأوان، وكان الرد أن عدم إعطاء هذا الدواء بالطريقة الصحيحة قد يؤدي إلى زيادة المرض[5]، كما ذكر غلام الله أن بعض الممرضات ترفضن فحص المريضات من الأهالي رغم أن مهمتهن زيارة المرضى والقيام بعمليات التوليد وتساءل إن كنّ قد حصلن على تعليمات بذلك فأجاب محافظ الحكومة أن ما تم منعه هو أن تقوم الممرضات بالتوليد لأنهن غير متخصصات

1-D.A.W.O, D.F Alg., séance du 03/11/1926
2-D.A.W.O,op.cit, séance du 10/11/1926.
3 -D.A.W.O,op.cit,section arabe,session extra-ordinaire,decembre1926.
4 -D.A.W.O,op.cit,section arabe,session ordinaire,décembre 1930.
5-D.A.W.O,op.cit, D.F, séance du 13/11/1929.

بذلك وأن هذه مهمة القابلات المتخصصات ومنعنا الممرضات من القيام بالتطبيب غير القانوني[1].

وفيما يتعلق بالتعليم فقد عبّر غلام الله عن اندهاشه لوضع التعليم العربي بمختلف مناطق الجزائر رغم كون اللغة العربية هي وسيلة الإتصال بين الأوربيين والأهالي، وبينما كان يجب أن يكون تعليمها في تقدم، نجده في تراجع، و نظرا لكون هذه اللغة بعد الفرنسية هي اللغة الأساسية للبلد، فقد طالب بإعطاء تعليم اللغة العربية في مختلف المؤسسات التعليمية إهتماما أكبر وبأن ينجز في كل الدوائر مدرسة أو مدرسة تحضيرية يتم فيها تعليم اللغة العربية للمبتدئين بالطرق الحديثة[2]، كما طالب خلال جلسة 13 نوفمبر 1929 من الإدارة إمكانية زيادة عدد المدرسين ببعض المناطق[3]، وكان هذا النائب قد تدخل أيضا حول التعليم و ذكر أن تعليم اللغة العربية ضروري لتلاميذ المدارس الأبتدائية والذين يتهيئون للدخول إلى المدارس[4] مع الإشارة إلى كون هذا التدخل كان الوحيد حول اللغة العربية طيلة سنة 1929[5].

وتعرّض أعضاء المفوضيات المالية إلى مشكل الطرقات حيث ذكر أن الطرق بدائرته تعاني من الرداءة وخاصة المنطقة الممتدة من تيارت إلى عمي موسى وVialar (تيسمسيلت– تيارت) حيث ذكر أن هذه الطرق تزرع أحيانا من طرف الفلاحين ويحدث النزاع حولها لدرجة القتل لذلك طلب من الحراس العمل على مراقبة هذه الطرق والعمل على احترامها، وذكر أن دائرة تيارت تحتل مساحة هامة غير أن قلة الإتصالات جعلت ما مساحته 200000 هكتار من الأراضي الخصبة تعاني من صعوبة الإستغلال كما أن 100000 هكتار من الغابات لا تستغل و طالب بضرورة القيام بدراسات لحل هذه المشاكل[6].

1-D.A.W.O,op.cit, séance du 26/01/1928.
2-D.A.W.O,op.cit, 4 Eme séance du 10/11/1928.
3-D.A.W.O,op.cit, 2 Eme séance du 13/11/1928.
4-D.A.W.O,op.cit,session extra-ordinaire,novembre 1929.
5- عدة جلولمحمد ، المرجع السابق ،ص 68
6-D.A.W.O,op.cit, 7 Eme séance du 21/06/1926.

أما لطرش أحمد فقد طالب بإنجاز مكتب بريد بمدينة تيجديت التي تضم 12000 ساكن والتي تعتبر بعيدة عن مركز البريد الوحيد الموجود بمستغانم[1]، كما طالب غلام الله بتسهيل إجراءات إقامة مركز هاتفي بزاوية سيدي عدة[2].بينما ركز لطرش على مسألة عدم وصول الرسائل والإستدعاءات في وقتها ببعض مراكز البلديات المختلطة حيث تتأخر أحيانا إلى 8 ثمانية أيام وذكر أنه في حالات الإستدعاءات الخاصة بالمحاكم يجد المعنيون أنفسهم محكوم عليهم غيابيا بسبب عدم حضورهم نظرا لتلقيهم الإستدعاءات متأخرة وطلب من الإدارة إتخاذ التدابير اللازمة لحل المشكل[3]، كما طالب بتقديم المساعدات للفقراء داخل الدواوير بسبب وجود أشخاص عاجزين وكبار في السن لا يستطيعون التنقل بينما تملك الإدارة إمكانية ذلك[4].

وخلال جلسة 30 ماي 1929 تقدم لطرش أحمد بمطلب يخص المدارس دائما حيث تأسف لكون مدينة مستغانم لا تملك مدرّس علما أنه عندما تمت إعادة تنظيم المساحة كان من المفروض إيجاد هذا المنصب وذكر أنه منذ ست سنوات حذف بدون تعليل، لذلك طلب باسم سكان مستغانم وباسمه الشخصي إعادة هذا المنصب لتوسيع التعليم العربي الذي يعتبر قاعدة العلوم الدينية، وكان جوابMirante مدير شؤون الأهالي أنه تم نقل هذا المنصب إلى سعيدة حيث وجدت الإدارة أن هذا الأخير لا يحظى بأهمية كبيرة في مستغانم إذ أن الإقبال حسب رأيه كان قليلا، وطالب غلام الله في نفس الجلسة بخلق منصب إمام ومؤذن بمسجد عمي موسى الذي قامت الإدارةبإصلاحه بعدما كان مهدما وذلك نظرا لأهمية هذا المسجد بالنسبة لسكان هذه البلدية[5].

1-D.A.W.O,op.cit, 4 Eme séance du 15/11/1929.
2-D.A.W.O,op.cit, 4Eme séance du 10/11/1929.
3-D.A.W.O,op.cit, 3Eme séance du 08/11/1926.
4-D.A.W.O,op.cit, 4Eme séance du 09/11/1926.
5-D.A.W.O,op.cit, 2 Eme séance du 30/05/1929.

خلاصة القسم الأول:

كان لصدور إصلاحات 1919 أثر في توسيع المشاركة السياسية للجزائريين من خلال مختلف المجالس البلدية،العامة والمالية،حيث جعلت هذه الإصلاحات من الجزائري عضو ينتخب بمختلف هذه المجالس من يمثله من بني جلدته،ورغم أن عددهم فيها لم يكن متساويا مع عدد الفرنسيين و لم يكن يسمح لهم باتخاذ القرارات أو تغييرها إلا أنهم تمكنوا في الكثير من الأحيان من طرح قضايا الجزائريين وواقعهم.ونشير هنا أنه تبعا لمرسوم 10 سبتمبر 1874 الذي ينظم تمثيل الجزائريين في المجالس البلدية فإن الإتجاه العام كان يميل إلى تكريس المواطنة الفرنسية بتجسيد الواقع الأهلي عبر مختلف القوانين الإستثنائية وتغييب التمثيل الجزائري في الهيئات التشريعية العليا وصار الجزائريون وعلى رأسهم الشبان على وعي تام بأن التشريعات الفرنسية الموجهة إلى الجزائر تساعد على تخلف الجزائري وتقدم الفرنسي والأجنبي بمعنى أن التقدم يتناسب طرديا مع التخلف[1]. ومع انتصار اليسار الفرنسي في إنتخابات 1924 واستقالة رئيس الجمهورية مليران، أصبح هيريو المعروف بمساندته للشباب الجزائريين من خلال الرابطة الفرنسية من أجل تمثيل الأهالي رئيسا للجمهورية ، كما أصبح موريس فيوليت حاكما عاما للجزائر سنة 1925 فشعرت النخبة الجزائرية بتجدد آمالها في غد أفضل وظهرت عناصر جزائرية جديدة ذات ثقافة فرنسية عالية كان أبرزها الدكتور محمد الصالح بن جلول والصيدلي فرحات عباس[2].

وورد في مقال للشيخ عبد الحميد بن باديس بعنوان " الإنتخابات وتمثيل الأمة" أن حرية الفرد والشعب لا تسلم من الأذى وكرامته من المساس إلا إذا كانت هذه الهيئات منه لا من غيره والطريق الموصل إلى تكوين هذه الهيئات للشعب هو الإنتخاب العام الحر الذي تعرب فيه جميع طبقات الأمة عن إرادتها في اختيار ممثلها وواصل مقاله أن حق الإنتخاب طبيعي للأفراد ولكنها لا تتوصل إليه إلا بالتدريج وبالرغم من جميع المعرقلات فإنه لا يزال يتسع نطاقه بين الأمم إلى اليوم شأن كل شيء طبيعي في هذا الوجود[3]، مع رفض كل

1-ثنيو نور الدين ، المرجع السابق ، ص 39.

2-صافرفتيحة ، المرجع السابق ،ص206.

3-المنتقد، العدد 16، السنة1، الخميس 29 ربيع الأول 1344هـ/15 أكتوبر 1925 "الانتخابات و تمثيل الأمة " عبد الحميد بن باديس " القسنطيني".

الحقوق للجزائريين ومنعهم من تسيير شؤونهم المحلية والوطنية، هذا ما سيفسر معارضة الكولون لأي إصلاح من شأنه التأثير علي مبدأ سيطرة الأقلية الأوربية على الأغلبية الجزائرية وهو ما سنلمحه جليا من خلال تتبع تطورات الأحداث بالجزائر خلال السنوات التالية .

وتميزت هذه المرحلة بضعف الحملات الإنتخابية التي رافقتها شبه مقاطعة من الجزائريين خاصة فيما يتعلق بإنتخابات الجماعة والمجالس المالية رغم أن مجالس الجماعة سيبرز فيها التمثيل الجزائري المحض بدءا بتكوين المكتب الإنتخابي إلى تكوين المجالس وظلت عملية التمثيل النيابي خلال هذه المرحلة محتشمة وتعتمد على شخصيات موالية للسلطة ولا تملك القدرة ولا الشجاعة على المطالبة أكثر، مع التركيز على حرصها للحفاظ على المناصب التي حصلت عليها سواء كانت في المجالس البلدية، العامة أو المالية كما عملت الإدارة كلما بوسعها لفرض ترشح الشخصيات المؤيدة لها والتي غالبا ما كانت تعتمد على نفوذها وثروتها ونسبها في ضمان وجودها مع الإشارة إلى السعي لإضفاء نوع من الشرعية على كل الإنتخابات والتستر على عمليات الغش التي كانت تهدف إلى إبعاد مرشح و تقريب آخر.

وسيتواصل عدم الإكتراث بهذا الحق الانتخابي رغم السعي لتوسيعه طيلة السنوات القادمة والمراحل المختلفة من النضال والذي قادته الطبقة المثقفة الجزائرية،وظلت مختلف الفئات الشعبية وخاصة بالقرى والدواوير متيقّنة بعدم جدوى التمثيل النيابي للجزائريين في المجالس وتتعمد مقاطعته. ومع ذلك فمن خلال مختلف المداولات التي اطّلعنا عليها فقد حاول النواب كل حسب قدراته ومكانته واطّلاعه وحتى شجاعته عرض قضايا الجزائريين والمطالبة بتحسين أوضاعهم رغم أن المطالب كانت محصورة في التعليم، الصحة وإصلاح الطرقات مع تفادي المطالب السياسية نظرا لخضوع معظمهم للإدارة الفرنسية وتخوفهم من فقدان مكانتهم.

مع الإشارة إلى أن الإدارة الإستعمارية قد سخرت هؤلاء وفي الكثير من الأحيان لخدمتها وتهميش هذا الدور قصد التمكن من تمرير مشاريعها الإستيطانية خدمة للكولون في ظل سكوتهم كما أنها لم تأخذ بعين الإعتبار من الوجهة العملية الإقتراحات التي كان

يعرضها النواب الوطنيين، كمالم يكن لهؤلاء المنتخبين برامج واضحة غير ما يخدم مصالحهم لتصبح هذه الإنتخابات مسرحا لصراعات بين النخبة الجديدة ممثلة في الشبان الجزائريين و النخبة التقليدية ممثلة في الطرقيين وأصحاب الزوايا و الموالين للإدارة الفرنسية فلأول مرة تظهر قوائم حرة مستقلة عن الإدارة الفرنسية تشكل خطرا على مرشحيها من الجزائريين مما جعلها تخشى أن يصل إلى المجالس المنتخبة عناصر غير مرغوب فيها تسعى لأحداث تغيير للوضع القائم فعملت على تشجيع هؤلاء الطرقيين وبعض رجال الدين وأبناء العائلات الموالية لها للوقوف في وجه الشبان الجزائريين المتخرجين من المدارس و الجامعات الفرنسية.[1]

وبالتالي فقد اعتبرت أحد الوسائل المستخدمة لتسهيل مهمة الإدارة الفرنسية وإظهار وجه فرنسا الديمقراطي حتى أننا كنا نشعر في بعض الأحيان أنهم كانوا يمثلون الإدارة و ليس الشعب الجزائري، الأمر الذي جعل مصالح الأوربيين تأخذ الأولوية دائما وقضايا المسلمين تبقى هامشية ولا يجب أن نهمل تخوف الإدارة الفرنسية من المشاركة الجزائرية في الإنتخابات المختلفة وظلت تخضع القوائم الإنتخابية للمراقبة وتغير من التقطيع الخاص بالمقاطعات والدوائر الإنتخابية، مع الإشارة إلى ظاهرة التزوير الإنتخابي التي كانت تميز الإنتخابات الخاصة بالجزائريين فقد ظهرت حالات تزوير أشارت إليها جريدة "صدى الجزائر"L'Echod'Alger بتاريخ 5 مارس 1920 حيث ألغى مجلس المحافظة الإنتخابات البلدية للبليدة و نصت حيثيات قرار مجلس المحافظة على أن أعوان الإدارة قد وزعوا بطاقات ناخبين كان أصحابها متوفين و صوّت واحد وثلاثون ناخب بهذه البطاقات[2].

كما ستشهد السنوات التالية تعبئة كبيرة و نشاط هام في حياة النواب، وكان لانعدام وجود الأحزاب السياسية للجزائريين أثر في ضعف الوزن السياسي للمنتخبين ومحدودية دورهم مقارنة بالأحزاب الفرنسية التي كانت تؤطر الإنتخابات الخاصة بالفرنسيين إلى جانب عدم إتقان الجزائريين لتقنيات المناقشة والتدليل ولعبة التكتل لتمرير المشاريع المختلفة لصالح بني جلدتهم، وفيما يتعلق باللجان البلدية فإنه نتيجة لعدد أعضائها الكبير

1-صافر فتيحة ، المرجع السابق ، ص 232.

2. - قداشمحفوظ ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3 ،1919-1939،ترجمة أمحمد بن البار، دار الأمة ،هامش رقم 109، ص 68،2008

(من 18 إلى 60 عضو) وصعوبة إجتماعهم بسبب عدم توفر النقل وبعد المسافة فلم يكن لهذه اللجنة من دور سوى الإجتماع مرة أو مرتين في السنة للموافقة على اقتراحات المتصرف الخاصة بالميزانية ولا تضمن تمثيل حقيقي للسكان المسلمين كما أن عدد قليل من النواب الفرنسيين كان له تأثير على المتصرف الإداري. وما نستخلصه هو قلة الهيكل الإداري بالبلدية المختلطة وانعدام دور اللجنة البلدية بها بصفتها ليست سوى بلدية من الدرجة الثانية[1].

وهكذا فسنة 1919 تعتبر سنة تطور للمجتمع المسلم الجزائري فهي تغلق الباب أمام فترة طويلة من الآلام والمعاناة حيث أعطت دافعا قويا وتشجيعا للشباب المثقف المسلم خاصة وأن قانون الإصلاحات وسع قاعدة التمثيل النيابي وسهل على البعض منهم الحصول على الجنسية الفرنسية ورغم أن هذه الإصلاحات كانت محدودة نوعا ما في الجانب التطبيقي إلا أنها أعطت آمالا كبيرة للشباب الجزائري[2]، كما اكتست إنتخابات سنة 1925 حلة سياسية جديدة عبر العمالات الثلاث مع دخول التيارات السياسية حلبة المنافسة الإنتخابية بالجزائر و ظهور إسم الأمير خالد الجزائري المنفي على قائمة كتلة العمال والفلاحين الشيوعية بالجزائر[3].

وفي هذا الصدد نذكر أن جريدة الصراع الإجتماعي(La Lutte Sociale) كانت تركز دائما على أن الجزائريين لم يكونوا ممثلين في المجالس المنتخبة تمثيلا حرا ديمقراطيا و هذا ما أدى إلى أن كل ميزانية كانت تخصّص للجزائريين فإنها تعد في مكاتب إدارية يصادق عليها في مكتب الحاكم العام وإن كان ذلك بحضور المنتخبين ولكن هؤلاء لا يحركون ساكنا عندما يشاهدون الكفة تميل لصالح الكولون الأثرياء، وحسب الجريدة دائما فإن الجزائريين أصبحوا يهتمون أكثر بالإنتخابات وابتداء من سنة 1927 أكثر من ذي قبل حيث شهدت هذه السنة إندفاع للجزائريين نحو مكاتب الإقتراع بحماس كبير[4] وهذا ما

1 - Collot Claude, op. cit p p 113-114.
2- Ibid, p 43.
3 -.صافرفتيحة ،المرجع السابق ،ص 201
4- الشافعي سعيد ، جدلية التصورات في تاريخ الصراع الأيديولوجي في الجزائر ما بين الحربين العالميتين (1920-1940)، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه دولة في الفلسفة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، 2002-2003، ص 283.

سنحاول معرفته في الإنتخابات التي ستشهدها المرحلة التالية ومن خلال العناصر القادمة سنواصل تتبع هذا الدور وسير العمليات الإنتخابية مع موازاة ذلك بتتبع التطور السياسي للجزائريين وأثر الظروف العامة على هذه الإنتخابات و دور النواب في مختلف المجالس.

القسم الثاني

الفترة النيابية الجديدة(1929-1935)

الفصـل الأول

الإنتخابات عشية الإحتفال المئوي لاحتلال الجزائر

أولا/الوضع الإقتصادي والإجتماعي

ثانيا/الوضع الديمغرافي الجديد

ثالثا/الإنتخابات الإنتقالية بين (1928-1929)

أ/ إنتخابات 1928

ب/فدرالية النواب المسلمين الجزائريين

ج/ ظروف إنتخابات 1929 الصعبة

رابعا/مجيئ الإحتفال المئوي لاحتلال الجزائر و مظاهره بمستغانم

أولا)الوضع الإقتصادي و الإجتماعي:

عانى الشعب الجزائري في هذه السنوات من آثار الأزمة الإقتصادية العالمية التي مست القطاع الفلاحي مما أدى إلى صعوبة تصريف الفائض الإنتاجي هذا فضلا عن الإختلالات النقدية التي أدت إلى انخفاض قيمة الفرنك علما أن الإنتاج الفلاحي كان فيما بين (193-1935) جيدا فنجم عن ذلك إنخفاض في أسعار المنتجات خاصة الحبوب الشتوية[1]، وأصبحت الأوضاع جد صعبة في ظل إرتفاع الأسعار وتزايد الضرائب وانتشار البطالة واتساعها لتشمل فرنسا نفسها والتي بلغ عدد العاطلين عن العمل بها حوالي 41000 في بداية الثلاثينيات دون الأخذ بعين الإعتبار المناطق التي لم يتم إحصاؤها[2]. في هذا الوقت أصبحت الصحافة المحلية تندد بالوضع الإقتصادي الصعب بالقرى وتناهض عمليات سلب الأراضي و تطالب بالإصلاح[3]. وعانى العمال الجزائريون البسطاء من انخفاض الأجور حيث لم يتجاوز أجر العامل اليدوي البسيط 11.70 فرنك بينما بلغ ثمن الخبز حوالي 2.15 فرنك[4]، وسرعان ما تحولت الزراعة إلى مأساة حقيقية مع مطلع سنة 1933 بتدهور السوق المحلية[5] حيث بدأت بوادر الأزمة بالجزائر التي تتميز بطابعها الفلاحي خلال بداية الثلاثينيات. ومما زاد الأمر سوء تدهور الأحوال الطبيعية فقد كان خريف 1933 – 1934 ممطرا كما أن تساقط الأمطار والثلوج جعل الحبوب تعاني من كثرة الرطوبة ونزلات البرد المتتالية كما أن المساحات المخصصة لحبوب الشتاء (قمح صلب، قمح لين، شعير و شوفان) قد تناقصت سنة 1934 بحوالي 108.804 هكتار مقارنة بسنة 1933 [6]، وبلغ عدد عدد الملاكين بالجزائر سنة 1930 حوالي 617544، عدد المزارعين 4419943، أما

1- بوسعادة خيرة ، التركيبة الاقتصادية ،الاجتماعية ،و السياسية للجزائريين ما بين (1936- 1939) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، تخصص تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية ، 2001-2002، قيم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران، ص1.

2- Gazette(La) de Mostaganem, 19/04/1931, N552.

3- Benallegue – Chaouia Nora, Algérie Mouvement ouvrier et question Nationale, 1919-1954, Préface de RenéGallissot, OPU, 2005, p 95.

4- مهديابراهيم ، انتخابات الأهالي، ص 68.

5- قداشمحفوظ ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر، 1830-1954 ، ترجمة محمد المعراجي ، منشورات Anep، 2008، ص 295.

6-Gallica.bnf, op.cit, CardeM.J, Exposé de la situation générale de l’Algérie en 1934, Alger, imprimerie Solali, 1935, p p 521-523.

الخماسين فقدر عددهم 634600[1]، وأصبح "الجياع" من الجزائريين يتوجهون إلى المدن بحثا عن الطعام،وقوافل المتسولين القادمين من الداخل ظهرت بالمدن الكبرى مثل وهران،تلمسان، سيدي بلعباس ومستغانم فهجروا دواويرهم واجتاحوا هذه المدن[2] أما فيما يتعلق بالمبادلات الجزائرية، فقد بلغت قيمة صادرات الجزائر لفرنسا سنة 1930حوالي 3293247 فرنك بينما بلغت قيمة الواردات 4563556فرنك[3]، وبلغت قيمة الصادرات 2910921 فرنك والواردات 2215009 فرنك سنة 1934 [4]، و لقد أعطت السلطة الفرنسية أهمية بالغة لدعم محصول الكروم وتسهيل عملية تسويقه حيث منحت الكولون عدة قروض لدعم فلاحتهم في القطاع الوهراني سنة 1932فقدمت مثلا لمنتجي الكروم من الأوربيين 16.99 مليون فرنك في مستغانم و23.81 مليون فرنك في تيارت[5]خاصة وأن هذه الزراعة قد عانت أزمة حادة خلال سنة 1907 و1930 وعملت السلطات الفرنسية كلما بوسعها لمواجهتها بسبب انعكاساتها من إفلاس للملاك ، بطالة للعمال بسبب التسريح إلى جانب التقليل من الرواتب[6]، وبعدما كان قد بلغ إنتاج الكروم سنة 1929 بمستغانم 35000 هكتار بقيمة مليون هكتولتر سنويا[7]، بلغ إنتاجه خلال الموسم الفلاحي (1934-1935) حوالي 2.38 مليون هكتولتر[8]، ومن جهة أخرى فقد سيطر الكولون بموانئ المدن الكبرى على الإدارة والتجارة واستغل اليهود الوضع وركزوا تعاملاتهم مع الأوربيين مسيطرين بذلك على المهن الحرة والوظائف العمومية[9].

وفي سنة 1931 بلغ عدد السكان المسلمين بمستغانم 370872، الأوربيين 37778بمجموع سكاني بلغ 408650 مقابل 395673 بوهران و251449 بتلمسان

1-Benachenou Abdellatif,"Croissance économique et sous développement dans l'Algérie des années 1920", Recueil de conférences, L'Etoile Nord Africaine et le mouvement nationale Algérien, actes du colloque du 27 février au 1er mars 1987, Centre Culturel Algérien, Paris, 1988, p 68.
2- Touati LaHouari, Economie , Société et Acculturation, L'Oranie colonisée, 1881-1937, thèse de doctorat, du 3eme cycle, Tome II, Sous la direction du professeur André Noushi, 1984, Université de Nice, Faculté des Lettres et Sciences Humains, U.E.R d'Histoire, p294.
3-Gallica.bnf, op.cit, Annuaire Statistique, Quarante sixième volume, 1930, p 220.
4-Gallica.bnf, op.cit, Annuaire Statistique, Cinquante-deuxième Volume, 1936, Direction de la statistique générale et de la documentation, Paris, Imprimerie Nationale, p 297.
5 -Gallica.bnf, op.cit, Annuaire Statistique, Quarante septième volume 1932, Imprimerie Nationale, 1933, p 206
6- Gazette(La) de Mostaganem, 16/02/1930, N 491.
7- Echo(L') d'Oran, 02/11/1952.
8- Oran Républicain, 23/02/1937.
9-Benachenou Abdellatif, op.cit, p147.

و136484 بسيدي بلعباس[1]. ليكون عدد سكان مستغانم قد تناقص نوعا ما حيث كان يبلغ سنة 1930 حوالي 401159[2]، وفي ظل التزايد السكاني وانتشار الأزمة شهدت الجزائر عامة والقطاع الوهراني خاصة عدة إضرابات بسبب غلاء المعيشة، كانت قد بدأت منذ 1 ماي 1919 حيث قام عمال ميناء مستغانم بإضراب دام إلى غاية 12 ماي حصلوا بعده على زيادة في الأجور بنسبة 25% لتنتهي سنة 1919 بإنتخاب مكتب قسم مستغانم للوحدة النقابية للميناء في 20 نوفمبر 1919[3] لتسجل سنوات 1920-1924 إضرابات أخرى انطلقت من الموانئ بسبب الأوضاع المزرية لهؤلاء حيث قرروا الدخول في إضراب لمدة 24 ساعة كرد فعل غلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور،ورغم أن هذه الإضرابات أدت إلى تدخل الشرطة بالقوة إلا أن أعضاء النقابة قدموا تقريرا لوالي العمالة[4]. وسرعان ما انتقلت الإضرابات لتشمل المصانع مثل مصنع السجائر بمستغانم وكانت نتيجتها رفع أجور العمال ليصبح الأجر 2 فرنك فرنسي[5]. أما عدد الإضرابات خلال هذه السنوات فقد بلغ 121 إضرابا سنة 1919، 65 سنة 1920 و18 سنة 1921، وكانت ذات مطالب مشتركة أهمها رفع الأجور ودفع تعويضات غلاء المعيشة وأثرت بالشكل الكبير على حركة تنقل المسافرين والسلع خاصة فيما يتعلق بالموانئ مثل وهران، الجزائر ومستغانم[6]. وتواصلت موجة الإضرابات، ففي يوم 5 أوت 1925 عقد إجتماع بمقر نقابة التجارة والصناعة بمستغانم حضره عمال البحرية، عمال الحمل والتفريغ وتجار الحبوب. وطالبت نقابة العمال بإصلاح أوضاع و ظروف العمل، وبعد عدة نقاشات واصل العمال إضرابهم لأن الإتفاق لم يلب طلباتهم وشل الإضراب الميناء فمن بين خمس سفن، واحدة فقط تم إفراغها[7]وفي يوم 6 أوت 1925 عقد إجتماع عمال الميناء بحي تيجديت الأهلي بمستغانم لمحاولة إيقاف الإضراب الذي تواصل إلى غاية 10 أوت بمستغانم[8]، ولعل ما زاد من

1-Gallica.bnf, op.cit, Annuaire Statistique, 1931, Quarante Septième année, statistique générale de la France, sous secrétariat de l'état de l'économie nationale, Paris, Imprimerie Nationale, 147.
2-D.A.W.O, C.Gd'Oran, session d'octobre 1930.
3-Bel-Ange Norbert , op.cit, p 193.
4-بختاوي خديجة ، التحولات، ص 145.
5-عبيد أحمد ، المرجع السابق ، ص 30.
6-Gallica.bnf , SteegTh, Exposé de la situation générale de l'Algérie 1922, p 684.
7 - Echo(L') D'Oran, 07/08/1925, N20426.
8-Echo(L') D'Oran, 11/08/1925, N 20433.

خطورة هذه الإضرابات هو تزامنها مع فترة التبادل التجاري حيث رفض العمال شحن البضائع بسبب قرار تخفيض الأجور إلى ثلاثة فرنكات في اليوم الواحد وتحولت هذه الإضرابات إلى صدام بين العمال ورؤساء العمل[1] . وبلغ عددها سنة 1925 بالجزائر كلها 24 إضرابا منها 9 بعمالة وهران، 8 بعمالة الجزائر و7 بقسنطينة[2]، وتواصلت حمّى الإضرابات في ظل سوء الأحوال المعيشية والتدهور الكبير للأوضاع العامة، وبلغت 44 إضرابا سنة 1926، 16 سنة 1927، 39 سنة 1928، 49 سنة 1929، أي أنها بقيت في ارتفاع وأصبحت إنعكاساتها معتبرة على الإقتصاد الجزائري وكان معظمها يطالب برفع الأجور بسبب غلاء المعيشة[3]،كما أن إضراب 14 أكتوبر 1928 بميناء مستغانم قد شل الحركة التجارية بها وكان قد سبقه إضراب شهر جوان بنفس السنة[4]، واضطرت السفن للعودة بحمولتها والتوجه إلى ميناء وهران للتفريغ[5]، وذلك رغم تدخل مدير ميناء وهران، و لم يتوقف هذا الإضراب إلا بتدخل رئيس بلدية مستغانم ونائب غرفة التجارة بها وذلك يوم 9 أكتوبر 1928 ملحقا خسائر باهظة بالإقتصاد المحلي والخارجي[6]. ورغم تدخل الإدارة في مواجهة هذه الإضرابات إلا أنها تواصلت حيث تميز إضراب 1929 بـ[7]:

العمالة	عدد الإضرابات	النتائج			عدد المضربين
		ناجحة	فاشلة	حلت بإتفاقية	
الجزائر	22	6	5	13	2377
وهران	14	6	5	3	3888
قسنطينة	133	/	6	7	1720

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المضربين بعمالة وهران هو الأكبر تليها الجزائر ثم قسنطينة وستة منها كانت ناجحة من بين أربعة عشر إضرابا .أما سنة 1933 فقد بلغ عدد الإضرابات بها عشرة، وبلغ عددها سنة 1934 ثمانية، منها ثلاثة بعمالة وهران، ثلاثة

1-D.A.W.O, Série F, Les grèves de 1919 à 1926.
2-Gallica.bnf, Maurice Violette, Expose de la situation générale de l'Algérie en 1925, Alger, Imprimerie Administrative Victor Heinz, 1926, p 899.
3-Gallica.bnf, Bordes Pierre, Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1929, Alger, Ancienne Imprimerie Victor Heinz, 1930, p 707.
4- Echo(L') d'Oran, 05/10/1928, p 2.
5-Echo(L') D'Oran, 06/10/1928.
6-Echo(L') D'Oran, 10/10/1928.
7-Gallica.bnf,BordesBordes Pierre, op.cit, p 708.

بعمالة الجزائر وإضرابين بعمالة قسنطينة ومعظمها كانت تطالب إما بالتقليص من ساعات العمل خلال اليوم من طرف العمال أو برفع الأجور الزهيدة[1].

لقد استطاعت الحركة الإضرابية في عمالة وهران وبلدياتها ومختلف مناطقها أن تتبوأ طليعة المجهود الوطني التحرّري لكونها تحمل متغيرات إجتماعية وسوسيولوجية مبنية على دعائم عمالية تهدف إلى مكافحة الرأسمالية[2]، ولقد بلغت مدة التوقف عن العمل خلال إضرابات (1930-1939)، حوالي واحد وثمانين يوما عبّر خلالها الجزائريون عن رفضهم المطلق لما يحدث في الجزائر المستعمرة من انتهاكات للحقوق[3].

وإلى جانب حركة الإضرابات، عرفت عمالة وهران إضطرابات كبيرة حيث عبّر الجزائريون عن سخطهم ضد اليهود وضد الفرنسيين ورفعت شعارات"يحيا هتلر" وشعارات أخرى معارضة لليهود في كل من تلمسان، عين تموشنت، سيدي بلعباس ومستغانم. وقد ذكر الكاتب جوزيف ديبارمي أن هذه المظاهرات كانت تخفي وراءها كراهية للفرنسيين وأكد أنها كانت عداء لهم[4]، نضيف هنا أن مساحة الأراضي التي أصبحت بحوزة الكولون سنة 1934، بلغت حوالي 2500000 هكتار، حيث اعتبرت هذه السنة من أكثر السنوات توسعا في الأراضي بالنسبة للكولون الأمر الذي انعكس سلبا على السكان[5] وحسب جريدة "وهران الصباح" فإن العمال شاركوا في هذه المظاهرات سنة 1934 وطالبوا بتقليص ساعات العمل إلى ثمانية في اليوم ومنع توظيف اليد العاملة الأجنبية خاصة المغربية والإيطالية[6]، و حاول رئيس بلدية مستغانم تهدئة الأمور والتحكم في الأوضاع وطلب من السكان تفادي الخروج إلى الطرقات دون أسباب ودعا إلى ضرورة التفاهم بين الجميع[7] مما يدل على خطورة الوضع المتفجر.

ومن جهة أخرى فرغم تحسن نسبة التبادل التجاري الخارجي للجزائر سنة 1928 حيث بلغت حوالي 9 ملايين، وارتفعت بنسبة مليار واحد عن إحصائيات 1927 كما أن

1-Gallica.bnf, Carde M.J, op. cit, p 526.

2- قنانش محمد ، المرجع السابق، ص 64.

3- نفسه ، ص 35.

4-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، (1930 – 1945)، الجزء 3، الطبعة الرابعة ، دار الغرب الإسلامي، 1992، ص 47.

5-Benachenou Abdellatif , op.cit, p 66.

6- Oran Matin, 26/02/1934.

7- Gazette(La) de Mostaganem, 02/03/1935.

تصدير المواد الزراعية زادت قيمته بـ525 مليون عن سنة 1928، ورغم تصريح الحاكم العام للجزائر بيير بوردPierre Bordes سنة 1929 بأن ميزانية سنة 1920 ستكون بدون ضرائب[1]، ورغم أن إنتاج الحبوب بلغ سنة 1926 حوالي23 مليون قنطار في مساحة قدرت بـ500000 هكتار وما مساحته 200000 هكتار من الكروم تنتج من 8 إلى 10 ملايين هكتولتر إلى جانب إستغلال ما مساحته 5000 هكتار من القطن، 32000 هكتار من التبغ، 50000 هكتار من زراعة الخضروات، 15000 من أشجار الزيتون، استخراج سنوي لما قيمته 2500000 طن من المعادن والفوسفات[2]، إلا أن مردود ذلك لم يظهر على الجزائريين وظلت ظروفهم سيئة ومعاناتهم لا تنتهي .

هذا ولقد شهدت المرحلة هذه إنجاز مجموعة من المشاريع مثل تأسيس بنك جزائري للقرض الزراعي[3]، إلى جانب حركة مشاريع تجارية رابحة فيما بين (1926-1930)[4]، ونشير هنا إلى أن حركة الإضرابات قد ساهمت في تغلغل النقابات داخل الأرياف بوسط، شرق وغرب الجزائر وساهمت أيضا في كسر الحاجز الإيديولوجي والسياسي والثقافي ما بين العمال الأوربيين والجزائريين باعتبارهم شاركوا جميعا في هذه الإضرابات[5].

أما بالنسبة للوضع الإجتماعي فقد خيمت الأزمة الإقتصادية على واقع الجزائريين حيث انخفضت الأجور، إرتفعت الأسعار وأصبح شبح المجاعة يهدد السكان كما انهارت سوق الحبوب وتعطلت المشاريع وازدادت البطالة[6]، وانتشر التسول وزادت الآفات الإجتماعية خاصة وأن عددا من العمال الجزائريين فقدوا مناصبهم في عدة قطاعات وخاصة المناجم، ذلك أنه بعد تراجع صادرات خامات الحديد والرصاص والزنك تم تسريح 5000 عامل وإحالة 50 % منهم على البطالة في الجزائر سنة 1932 ضف إلى ذلك عودة 43877 جزائري مهاجر سنة 1930 و15083 سنة 1933 لتتسع بذلك دائرة الفقر حيث بلغ عدد الفقراء 12115 سنة 1931 و46177 سنة 1936[7]، وفي هذا الصدد كتبت جريدة

1-Gallica .bnf, op.cit, DF. session ordinaire, 1929, session plénière, séance du 21/03/1929.
2 -Gallica .bnf, op.cit, AssembléesFinancièresAlgériennes, Session ordinaire de 1928, N 1.
3- Echo(L') d'oran, 06/11/1925, N 20416.
4- مهديد إبراهيم ، انتخابات الأهالي ، ص 67.
5-خلوفي بغداد، المرجع السابق ، ص 22.
6- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 104.
7-قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 30.

الإقدام بتاريخ 20 جوان 1933 "أصبح الفلاح العربي بالقرى مفلس واضطر إلى التخلي عن عائلته وأرضه التي بيعت بسعر التراب وتوجه إلى المدينة للتسول، تفرقت عائلته، قرى بأكملها، بلديات أهلية هجرها سكانها وقبائل بأكملها تفرقت بسبب الإفلاس..."أما جريدة الدفاع فكتبت بتاريخ 2 مارس 1934 "شعب هزيل ربعه يعاني الجوع و يسكن الأكواخ "[1].

وبلغت أجور العمال بالأرياف ما بين 2 إلى 4 فرنك مقابل 12 ساعة عمل خلال اليوم وهي أجور زهيدة مقارنة بالأسعار المرتفعة[2]. ومع بداية الثلاثينيات كان أجر العامل الجزائري يتراوح ما بين 12 إلى 15 مقابل ما بين 15 إلى 25 فرنك كان يتقاضاها العامل الأوربي، أما الفلاح فكان أجره ما بين 3 إلى 5 فرنكات يوميا[3]. وتزايد عدد السكان من حوالي 4 ملايين سنة 1900 إلى 6 ملايين سنة 1930 الأمر الذي فسره البعض على أنه يعود إلى تناقص المقاومات. والمهم هنا أن كل هؤلاء أصبحوا بحاجة إلى غذاء وعمل[4]. وقد شهدت مستغانم في نوفمبر 1927 فيضانات راح ضحيتها 150 شخص و خسائر جمة منها 125 مسكن و ما قيمته 50 مليون فرنك من الخسائر[5].

ومن جهة أخرى فقد ظهر مشكل آخر وهو الهجرة التي أصبحت مرشحة للإرتفاع كمستغانم التي كانت تضم 367776 ساكن، 1300 من عمي موسى، أما دائرة كاسان فقد كانت الهجرة بها قليلة حيث قدرت بـ32 مهاجر من مجموع 25942، وكانت الهجرة منعدمة ببلدية مينا بسبب توفر فرص العمل في المجال الزراعي بغليزان وباريقو[6] والجدول والجدول التالي يوضح حركة الهجرة من وإلى الجزائر نحو فرنسا[7]:

السنوات / عدد الجزائريين	المهاجرون إلى فرنسا	العائدون إلى الجزائر
1630	40250	42227
1931	20847	32950
1932	14950	14485
1933	16684	15083

1-Benallegue-Chaouia Nora, op. cit, p 95 .

2- قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 31.

3-Benallegue -Chaouia Nora, op. cit, p 141.
4-Benachenhou Abdellatif, op.cit, p 67.
5- Gazette(La) de Most, 22/12/1934, N 746.

6-بختاوي خديجة ، التحولات... ، ص 434.

7-Gallica.bnf, CardeM.J, op.cit, p 738.

1934	12013	15354

والملاحظ هو أن عدد العائدين إلى الجزائر خلال سنوات 1930-1931 كان أكبر من السنوات التي تلت بينما ارتفع عدد المهاجرين إلى فرنسا سنة 1933 ليعود إلى الإنخفاض سنة 1934 ويفسر ذلك بعدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي بسبب الإضطرابات التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة وانعكاسات الأوضاع الإقتصادية داخل الجزائر وفرنسا. وعرفت مدينة مستغانم سنة 1931 تمركزا سكانيا كبيرا بها بسبب الهجرة الداخلية و النزوح الريفي حيث بلغ نسبة 4.79% رغم أن هذه النسبة قليلة مقارنة بمعسكر 54.20 % و73.59 %بتلمسان[1]، مع الإشارة هنا إلى ظهور حركة معارضة للهجرة و التواجد الأهلي بفرنسا والسعي للحد منها وإرجاع المهاجرين إلى أراضيهم[2].

في ظل هذه الظروف وتزايد الضغط على الجزائريين، لجأ البعض منهم إلى التقدم لطلب الجنسية لتحسين أوضاعه الإجتماعية والحصول على الحقوق المحتكرة لصالح المتجنسين أو الفرنسيين، ففي سنة 1930 بلغ عدد المتجنسين الجزائريين من الرجال طبقا لقانون 10 أوت 1927، 964 و327 من النساء بمجموع قدر ب 1291 والمتجنسين بموجب قانون السناتوس كونسولت 71 من الرجال، 7 من النساء بمجموع 78[3] وبلغ عدد الجزائريين الحاصلين على الجنسية الفرنسية منذ إصدار قانون السناتوس كونسولت في 14 جويلية 1865 حوالي 2183 شخص[4] بينما بلغ عدد طلبات الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية طبقا لقانون 4 فبراير 1919 حوالي 1081 منذ تطبيق هذا القانون إلى غاية 31 ديسمبر 1929 ومنحت الجنسية ل 872 شخص منها 153 لسنة 1929 [5].

أما بالنسبة للتعليم فبعد عشر سنوات من الإحتلال الفرنسي للجزائر وبينما كان من المفروض أن يرتفع عدد المتمدرسين فقد تراجع عدد التلاميذ بالتعليم الثانوي والعالي بنسبة 90% وتم إغلاق ثلثي المدارس الإبتدائية ليتراجع بذلك عدد المتمدرسين إلى ثلاثة

1-قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 38.
2-Benallgue-Chaouia Nora, op.cit, p 98.
3-Gallica.bnf, op.cit, Annuaire Statistique, 46 Volume, 1930, Tableau 2, p 19.
4-Ibid., p 314.
5-Gallica.bnf, op.cit, Bordes Pierre, op.cit, 1929, p 297.

أرباع[1]،وبلغ عدد المدارس الأهلية العامة في 5 نوفمبر 1929 حوالي 564 مدرسة منها 541 للذكور و3409 للاناث[2]، بينما بلغ عدد المدارس الإبتدائية الخاصة إثنا عشر(12) وخمسمائة وسبعة عشر517 مدرسة عامة خلال سنتي 1924-1925[3]، وبلغ عدد المدارس الإبتدائية الخاصة بالذكور سنتي(1924-1925)، حوالي 94008 مدرسة و54379 للاناث[4]. غير أن الواقع كان غير ذلك، فالأمية كانت منتشرة بالجزائر حيث بلغ عدد السكان الجزائريين المسلمين 6 ملايين نسمة لم يخصص لهم سوى 543 مدرسة فرنسية يؤمها 40000 تلميذ بينما كانت الحاجة تتطلب بناء 6000 مدرسة[5] ومن جهة أخرى وفيما يتعلق بالتعليم العالي فان أغلب الجزائريين إلتحقوا بكلية الحقوق بنسبة 70%، الطب 21 %والباقي إلتحق بكلية العلوم، وبالمقابل لم يتخرج منالإطارات الجزائرية المسلمة في أحسن الظروف سوى بعض العشرات امتهنوا وظائف عمومية أهمها التعليم إلى جانب المهن الحرة[6]، وأورد الكاتب خياطي أن تاريخ الجزائر الطبي في ظل الإستعمار الفرنسي تم تقسيمه إلى قسمين :

- القرن 19م: استخدم الطب فيه من قبل المعمر كوسيلة للدعاية والإنتشار بين الجزائريين والحصول على المعلومات عنهم.
- القرن 20م:وإلى غاية الحصول على الإستقلال الوطني تميزت بالتهميش المتواصل للشعب الجزائري، وفي نفس الوقت إلتحاق عدد محدود من الجزائريين المسلمين بالدراسات الطبية[7]، وظلت مطالب الممثلين الجزائريين في مختلف المجالس تطالب ببناء المدارس للجزائريين وتحسينها إلى جانب المطالبة بجعل المدرسين الجزائريين يحصلون على نفس التعويضات التي يحصل عليها زملائهم الفرنسيين[8].

1-Kouidri Mohammed, « colonisation , indépendance et développement humain en Algérie ,Quel bilan » , Insaniyat , Algérie 1962 , 18 Emme année , numéro doublé , 65-66 , juillet – décembre , 2014,p166 .
2-Gallica.bnf, op.cit, Bordes Pierre, op.cit, p 297.
3-Gallica.bnf, op.cit, Annuaire Statistique, 1927, Tableau II, p 3770
4-ibid., Tableau III, p 377 0
5-Ferhat Abbas, Le jeune Algérien, Editions Anep, Alger, 2006 , p 1390
6 -Khiati M., Histoire de la médecine en Algérie, Alger, Anep, 2000, p 156.
7-Kouidri Mohammed, op. cit, p 168.
8-D.A.W.O, D.F .Algérienne, session ordinaire, 1927, p 145.

وفي مجال الصحة إنتشرت الأمراض والأوبئة حيث توفي سنة 1932 حوالي 246 جزائري بسبب الأمراض[1]، وظهرت 69 إصابة بالتيفوئيد و27 بالتيفوس بمدينة مستغانم بنسبة 17 من بين 100000 حسب إحصائيات 1929[2]، وكان التيفوس قد مس سكان بلدية عمي موسى وزمورة ودائرة تلمسان وحسب الإحصائيات العامة للجزائر فقد بلغت نسبة الوفيات 21% وانخفضت نسبة الولادات بنسبة 22%[3] ، وبقي الجزائريون تحت وطأة السيطرة الإستعمارية وفقدان أبسط الحريات مثل إجبارهم على غلق المقاهي ليلا على الساعة التاسعة والنصف حيث طالب سكان هذه البلدية بالسماح لهم بإبقائها مفتوحة إلى غاية الحادية عشر ولكن طلبهم رفض[4]، وحسب المساعدات التي أقرّتها المفوضيات المالية المالية للأهالي سنة 1926 والتي بلغت 6500000 فرنك لدعمهم بسبب قلة المحصول، تم اقتطاع جزء منها لصغار الكولون الأوربيين، وتم التركيز على أن مساعدة الجزائريين تتم أفضل بإيجاد ورشات عمل بدلا من تقديم المساعدات[5].

وفي وقت تزايدت نسبة الهجرة الخارجية نحو فرنسا والمشرق والداخلية من القرى نحو المدن، وبينما كان التوسع الكولونيالي قد امتد على حساب سكان المدن، فإنه فيما بين 1934-1936 إعتبرت الهجرة نحو المدن وارتفاع عدد سكانها من الجزائريين ملامح جديدة لنهاية الحقبة الإستعمارية[6]. ونضيف هنا أنه فيما بين (1830-1954)كان عدد الجزائريين يتزايد عن طريق التوالد الطبيعي بينما كان عدد الأوربيين يتزايد بالتوالد والهجرة المنظمة إلى الجزائر من بلدان أوربا قاطبة بالإضافة إلى الرعاية الصحية للأمومة والطفولة خلال هذه الفترة. وإبتداء من سنة 1931 وهي السنة التي تلت الإحتفال المئوي بدأت حركية التنظيم وسط الجزائريين تأخذ بعدها الوطني خارج نطاق التوجيه الإستعماري الذي كان مركّز حول الجمعيات الرياضية والفنية بالنسبة للجزائريين[7].

1-Gallica.bnf, op. cit, Annuaire statistique de l’Algérie, 1932, p 114.
2- Gazette(La) de Most, 09/11/1930, N529.
3- بوكابوس أحمد "مقاربة سوسيوتاريخية لوضعية التنظيمات ..." ، المرجع السابق، ص 73.
4-D.A.W.O, D.F Algérienne, session ordinaire, 1925, -1-, p 214.
5-Echo (L’) d’Oran ,14/11/1926, 20518.
6-Benallegue-Chaouia Nora, op.cit, p 99.
7- بوكابوس أحمد "مقاربة سوسيوتاريخية لوضعية التنظيمات ..." ، المرجع السابق ، ص 73.

ثانيا)الوضع الديمغرافي الجديد :

حسب إحصاء مارس 1931 فقد بلغ عدد سكان الجزائر 6.553.451 منهم 5.632.663 من الجزائريين بنسبة 86% و920.788 نسمة من الأوربيين بنسبة 14% تضم(11.4% من اليهود، 7.9% مجنسين 16.6% من الأجانب) وتبعا لإحصائيات مارس 1926 فإن عدد السكان قد تزايد خلال خمس سنوات بنسبة 7.5% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بكل الأرقام المسجلة بالجزائر[1]، وإذا كانت نسبة الولادات مرتفعة فإن نسبة الوفيات كانت مرتفعة أيضا (18.6%) ويعود ذلك إلى الظروف المعيشية والصحية السيئة للجزائريين إلى جانب إنتشار الأمراض والأوبئة مثل الملاريا، التيفوس والجذري فيما بين سنتي(1927-1928)، كما ارتفعت نسبة الوفيات بين الأطفال بسبب كل هذه العوامل.

وفي الوقت نفسه شهدت إثنى عشر مدينة جزائرية يفوق عدد سكانها 20000 ساكن والتي تمثل 13.5% في المجموع تزايد عدد سكانها بنسبة 12% وكانت أكثر المناطق إرتفاعا من حيث عدد السكان عنابة و تيارت بنسبة 30% وقد حدث هذا التزايد نتيجة للهجرة الريفية أيضا، وخلال عملية إحصاء تم إجراؤها سنة 1932 لثمان بلديات بمنطقة مستغانم كانت النتائج :

	عدد السكان	الولادات	النسبة	عدد الوفيات	النسبة
الجزائريين	14712	676	45.6 بالألف	225	15.3 بالألف
الأوربيين	3961	107	27 بالألف	47	11.8 بالألف

وما نلاحظه من الجدول أن عدد الولادات مرتفع بين الجزائريين وعدد الوفيات منخفض نسبيا، كما أن عدد السكان الجزائريين يرتفع أكثر من عدد السكان الأوربيين، والجدول التالي يبين تطور سكان كل من مدن مستغانم، غليزان وتيارت من سنة 1886 إلى 1931 :

المدينة	1886	1906	1926	1931
مستغانم	8907	/	12100	13370
غليزان	1267	3756	7379	8971
تيارت	1684	2345	8056	8909

1-Gallica.bnf,opcit,Haury paul, « La population de l'Algérie d'après le dernier recensement », in revue de l'Alliance nationale pour l'Accroissement de la population Française , 34eme Annee,Aout 1933,N 253 ,Imprimerie du publicateur de l'Oranie, F.Marsat, Domfront, pp 239-242)

من خلال الجدول نلاحظ تزايد عدد سكان هذه المدن بشكل بارز ويعود ذلك إلى الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن بسبب تدهور الأوضاع بالأرياف والقرى[1] .

ومن جانب آخر فقد عرفت مدينة مستغانم كباقي المدن الجزائرية الساحلية تزايد في عدد السكان الأوربيين الذين بلغ عددهم سنة 1927 حوالي 18211 بينما بلغ عدد الجزائريين 300715 بكثافة سكانية قدرت بـ14 ن/كلم2[2]، ونظرا للتسهيلات التي أوجدتها الإدارة الفرنسية للمعمرين الأوربيين بشكل عام فقد ارتفع عددهم وقدرت نسبتهم بـ45.6% بمدينة مستغانم، 45.1% بغليزان، 21.9% بعين تادلس، 35.3% ببوقيراط و24.7% بمزغران[3]، وأصبح هؤلاء المعمرين ذوي السلطة الفعلية في البلاد، وتأثيرهم واضح على مختلف الأجهزة الإدارية والمالية بالجزائر بفضل نوابهم الذين فعلوا كلما بوسعهم لتهميش الجزائريين، في هذا الوقت ستعرف مستغانم كمثيلاتها من المدن الجزائرية ظهور طبقة مثقفة تتكون من عدد من الأساتذة، المترجمين، العسكريين والمدنيين، بعض الضباط العسكريين، بعض المتخرجين من المدارس العليا أو جامعة الجزائر مثل الدكتور ابن تامي جيلالي من مستغانم والذي يعتبر أحد العناصر البارزة ضمن النخبة الجزائرية التي مثلت التيار الليبرالي الإندماجي داخل الحركة الوطنية وكان يكتب بجريدة التقدم لينظم فيما بعد إلى الحزب الشعبي الفرنسي في النصف الثاني من الثلاثينيات إلى جانب المحامي مسلي معزوز الذي كان قد ترشح لإنتخابات المجلس البلدي بغليزان سنة 1925، الأستاذ بوجمعة محمد ولد مروان بغليزان، فهذه الأسماء وغيرها من عناصر النخبة الجزائرية بمختلف درجاتها العلمية ستبرز جهودها في الحركة الوطنية الجزائرية، كما ناضل بعضها الآخر في إطار الأحزاب السياسية[4].

ثالثا)الإنتخابات الإنتقالية بين (1928-1929) :

أ/ إنتخابات 1928 :

1-Touati Lahouari, op.cit, p 302.
2-Gallica.bnf, op.cit, Annuaire Statistique, 1927, p115.

3- مهديد إبراهيم ،الحركة الوطنية الجزائرية ...، ص 19.
4- مهديدابراهيم ، المرجع السابق ، ص ص 26-27.

إنتخابات المجلس العام:

تم إجراء إنتخابات المجلس العام بالدائرة الإنتخابية الرابعة (مستغانم) في 14 أكتوبر 1928 حيث أعد لها كما هي العادة بتصحيح القوائم الإنتخابية و مراجعتها مثلما هو الحال بالنسبة لبلدية غليزان التي حذف 14 إسما من قائمتها كلهم بسبب الوفاة وتم إقفالها كما ينص عليه القانون يوم 31 مارس 1928[1]. وقبلها بسنتين كان قد تم إحصاء عدد القوائم الإنتخابية وعدد المنتخبين المسجلين من الجزائريين للإنتخابات الخاصة بالمجالس العامة و هي بتاريخ 1926/03/31[2]

البلدية	عدد القوائم	عدد المسجلين لإنتخابات المجلس العام
أبو قير	01	176
عين سيدي الشريف	//	212
عين تادلس	//	168
بودينار	//	180
سور	//	285
بلاد الطواهرية	//	141
البوسكي	//	420
بوقيراط	-	21
عين كرمان	01	507
يلل	//	285
مزغران	-	-
مستغانم	01	1209
الرحوية	02	63
عين النويسي	01	327
مليكة	02	09
بيليسيي	01	207
سيدي بلعطار	-	-
حاسي ماماش	01	175
جديوية(سانت امي)	//	66
ستيدية	//	110
تونان	02	193
الدحموني	02	35

1- A.N.O.M, cote Oran E75, dept. d'Oran, Arrd. de Most., C. de Relizane, Revision des listes électorales indigènes, élections du C.G, 09/10/1928.
2-D.A.W.O, boite N 4475, Activité politique en Oranie, Nombre d'electeursindigénes, 31/03/1926, Oran, imp. D.Heintz et fils .

البلديات المختلطة:تمثلت هذه البلديات في كل من عمي موسى، كاسان، جبل الناظور،مينا، رنو،تيارت،زمورة،أفلو بينما لم نحصل على عدد القوائم وعدد المسجلين لهذه الإنتخابات.

أما عن سير العملية الإنتخابية فقد ترشح كل من ابن كريتلي سليمان، ابن داني محمد ولد الشارف، ابن اسماعيل، ابن جادور عبد القادر، مسلي محمد معزوز مع العلم أن ابن داني محمد ولد الشارف كان ضابط بالأكاديمية، ابن كريتلي سليمان مستشار بلدي، ابن إسماعيل مصطفى تاجر ونائب بلدي و كان ذا إتجاه إستقلالي وأحد أفراد جريدة الأمة وعضو بالإتحاد الأدبي الإسلامي المستغانمي[1]، أما مسلي معزوز فكان من مواليد مستغانم سنة 1894، بدأ بدراسة الطب ثم تحول إلى القانون، وبدأ عمل المحاماة منذ 1920وفي سنة 1925 شارك في إنتخابات المجلس البلدي بغليزان وفي سنة 1933 أصبح نقيب للمحامين وكان من غليزان وتميز بتوجهاته الوطنية[2]، بينما لم نعثر على معلومات حول ابن جادور.

وبالنسبةلنتائج هذه الإنتخابات فسنكتفي بذكر ظروفها ببلدية أبوقير ثم نعتمد على الجدول الإحصائي في مناقشتها تفاديا للتكرار، حيث تمت إنتخابات المجلس العام لبلدية أبوقير بتاريخ 14 أكتوبر 1928 بدار البلدية، وتنفيذا لمرسوم 7 سبتمبر 1928 الذي يدعو الناخبين الأهالي للدائرة الإنتخابية لإجراء العمليات الخاصة بإنتخاب مستشار عام أهلي، إجتمع مكتب الجمعية الإنتخابية لبلدية أبوقير والذي ضم من المستشارين البلديين الأهالي كل من مهرة عبد القادر وبن علو أحمد ،بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 213، عدد الناخبين 171، عدد الأصوات المعبر عنها 171وحصل ابن داني محمد ولد الشارف وهو مستشار عام منتهية عهدته على 171 صوت[3].

وفي 16 أكتوبر 1928 وعلى الساعة الخامسة مساء إجتمع أعضاء مكتب الجمعية الإنتخابية للبلدية المركز للدائرة الإنتخابية الرابعة (مستغانم) لإنتخاب مستشار عام أهلي وتكوّن المكتب من المستشارين الجزائريين: بلغولة محمد، ابن صايم محمد، ابن داني محمد الشاب وابن غربي معزوز.

ويمكن جمع هذه النتائج حسبما ورد في مختلف المحاضر في الجدول التالي:

1-D.A.W.O, boite N 2262, Carnets B, Dossiers Secrets, 1938,-1943.،42 يمكن العودة الى الملحق رقم
2-Ibid.
3-A.N.O.M,cote Oran, E164, dept. d'Oran, arrd. de Most., Circ. de Most, C0 d'Aboukir, PV0 des élections du C.G Indigène, 14/10/1928.

البلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأوراق الملغاة	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح				
					بن داني محمد	بن كريتلي سليمان	مسلي معزوز	ابن اسماعيل	ابن جادور
أبو قير	213	171	00	171	171	00	00	00	00
عين سيدي الشريف	217	201	00	201	200	00	01	00	00
عين تادلس	176	163	01	162	162	00	00	00	00
بوديNار	166	67	01	66	54	03	09	00	00
سور	171	112	02	110	108	00	02	00	00
بلاد الطواهرية	141	132	00	132	132	00	00	00	00
بوقيراط	20	14	00	14	14	00	00	00	00
فرناكة	86	48	00	48	16	32	00	00	00
يلل	265	147	02	145	113	04	28	00	00
مزغران	192	134	02	132	103	11	18	00	00
مستغانم	1227	738	11	727	450	93	184	00	00
عين النويسي	276	166	00	166	156	07	03	00	00
بيليسي	185	143	01	142	115	02	25	00	00
سيدي بلعطار	201	90	00	90	90	00	00	00	00
غليزان	760	524	04	520	432	19	76	00	00
حاسي ماماش	215	156	01	155	154	00	00	00	00
ستيدية	101	70	00	70	70	00	00	00	00
تونان	190	159	00	159	152	06	01	00	00
مينا المختلطة	219	171	00	171	170	00	01	00	00
المجموع	5021	3406	25	3381	2862	174	337	00	00

بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 5021، عدد الناخبين 3406، عدد الأوراق الملغاة 25، عدد الأصوات المعبر عنها 3381 والأغلبية المطلقة 1703 وكان الفوز لابن داني محمد الذي حصل على 2862 صوت ليصبح بذلك مستشار عام.

إن ما يمكن ملاحظته على هذه الإنتخابات أنها:

- ✓ تميزت ببقاء السيطرة للعائلات المحافظة حيث سيطر ابن داني محمد عليها بحصوله على أكبر عدد من الأصوات.

✓وجود منافسة حادة بين المرشحين ابن داني محمد وابن كريتلي سليمان يليهما مسلي معزوز الذي مثّل الفئة المثقفة ثم ابن جادور.

✓تسجيل مشاركة أهلية معتبرة في مختلف البلديات مما يدل على تطور الوعي الإنتخابي لدى الجزائريين مقارنة بإنتخابات السنوات الماضية.

✓ظهور مرشح مثقف من النخبة المثقفة ثقافة فرنسية وهو المحامي مسلي معزوز الذي شارك في هذه العملية الإنتخابية ورغم عدم حصوله على عدد كاف من الأصوات إلا أنه بيّن بداية التحول للمجتمع الجزائري وسير الإنتخابات في مراحلها اللاحقة وهو الذي سنجده فيما بعد من أهم المناضلين بحزب الشعب الجزائري .

إنتخابات المجالس المالية 2 ديسمبر 1928 :

تم تنظيم إنتخابات المفوضيات المالية يوم 2 ديسمبر 1928 وكانت مستغانم تمثل الدائرة الإنتخابية الثالثة، وحسب الجدول الذي عثرنا عليه والذي يتضمن عدد القوائم وعدد المنتخبين بالبلديات التابعة لدائرة مستغانم فإن[1]:

البلديات	عدد القوائم	عدد المسجلين لإنتخابات المفوضيات المالية
أبو قير	01	176
عين سيدي الشريف	01	212
عين تادلس	01	168
بودينار Belle côte	01	180
صور Bellevue	01	285
بلاد الطواهرية	01	141
البوسكي	01	420
بوقيراط	-	21
عين كرمان	01	507
يلل	01	285
مزغران	-	153
مستغانم	01	1209
الرحوية	02	63
عين النويسي	01	327
مليكة Palat	02	09
صيادة Pélissier	01	207
سيدي بلعطار	-	269
حاسي ماماش	01	175

1-D.A.W.O , boite N 4475,dept. d'Oran ,Arrd. de Most. , Activité politique en Oranie ,Nombre d'électeurs indigènes inscrits , 31/03/1926,Oran , Imp. Heintz et fils .

جديوية	01	66
ستيدية	01	110
تونان	02	193
الدحموني	02	35
البلديات المختلطة [1]		
عمي موسى	-	225
كاسان	-	112
جبل الناظور	-	150
مينا	-	233
رنو	-	113
تيارت	-	139
زمورة	-	215
	-	109

وبدأت عملية مراجعة القوائم الإنتخابية ففي ببلدية مستغانم مثلا بدأت منذ 2ديسمبر 1928 حيث تم احصاء عدد البطاقات التي لم تسحب[2] ومراقبة الإضافات والتشطيبات بتاريخ 28 نوفمبر 1928 حيث لم تتم اضافة أي اسم[3]، كما قامت الإدارة بتعليق المناشير الخاصة بهذه الإنتخابات لإعلام السكان بتاريخها كما هو الحال بالنسبة لشهادة إعلان عثرنا عليها حول بلدية عين كرمان[4].وقسمت مستغانم تبعا للمحاضر التي عثرنا عليها إلى 23 قسما وهي: أبو قير ،عين سيدي الشريف، عين تادلس، صور، بودينار ،بلاد الطواهرية،البوسكي، بوقيراط، يلّل، عين كرمان، مزغران،مستغانم، عين النويسي، بيليسيي(صيادة)، سيدي بلعطار، حاسي ماماش، جديوية، ستيدية، تونان، فرناكة، كاسان، مينا المختلطة، ورنو .

وترشح كل من لطرش أحمد ولد الحاج سنوسي الذي كان ملاك ومفوض مالي منتهية عهدته،طويلي عبد الرحمن الذي كان مثقف وكاتب بالمحكمة وسنكتفي بالتطرق إلى ظروف وسير هذه الإنتخابات ببلدية أبوقير وندرج بقية النتائج في جدول خاص بها حيث جرت هذه الإنتخابات بهذه البلدية بالموعد المحدد لها لإنتخاب مفوض مالي أهلي وإلى جانب رئيس البلدية ضم المكتب القايد مهرة عبد القادر، المستشارين البلديين مرابط يوسف

1-Ibid.
2-A.N.O.M, cote Oran E55, dept. d’Oran, arrd. de Most., C. de Most, Révision de listes électorales, 09/12/1928.
3-Ibid., 28/11/1928.
4-A.N.O.M, cote Oran, E160, dept. d’Oran, arrd. de Most., C. d’Inkermann, certificat d’affichage, 18/11/1928.

وبن كعيبيش بن ذهيبة إلى جانب حمو جيلالي الذي كان عضو بالجماعة ،بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 213، الناخبين 186 وعدد الأصوات المعبر عنها186 وحصل لطرش أحمد ولد الحاج سنوسي على 186 صوت[1]، وبعد الإحصاء العام للأصوات المحصل عليها في مختلف الأقسام الإنتخابية التابعة لمستغانم و التي بلغت 23 كانت النتائج كالتالي [2]:

البلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأوراق الملغاة	عدد الأصوات المعبر عنها	تاريخ الإجراء	عدد أصوات المرشحين	
						لطرش أحمد	طويلي عبد الرحمن
أبوقير	213	186	00	186	1928/12/02	186	00
عين سيدي الشريف	217	212	00	212	//	212	00
عين تادلس	178	165	00	165	//	165	00
بودينار	164	100	00	100	//	100	
صور	271	215	00	215	//	215	00
بلادالطواهرية	140	137	00	137	//	137	00
البوسكي	346	301	00	301	//	301	00
بوقيراط	20	15	00	15	//	15	00
يلل	205	98	00	98	//	96	02
عين كرمان	488	187	02	185	//	46	139
مزغران	192	113	00	113	//	113	00
مستغانم	1177	833	05	828	//	812	16
عين النويسي	278	166	00	166	//	165	01
صيادة	185	133	00	133	//	133	00
سيدي بلعطار	201	178	00	178	//	178	00
حاسي ماماش	285	190	00	190	//	190	00
جديوية	59	49	00	49	//	45	04
ستيدية	99	72	00	72	//	72	00
تونان	190	174	00	174	//	174	00
فرناكة	20	20	00	20	//	20	00
كاسان	98	74	00	74	//	74	00
مينا	209	120	00	120	//	120	00
رنو	111	53	00	53	//	9	44
المجموع	5346	3791	07	3784	-	3578	206

ومن الجدول نجد أن عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية قد بلغ 5346، عدد الناخبين 3791، الأوراق الملغاة 07، الأصوات المعبر عنها 3784 والأغلبية المطلقة 1893

1-A.N.O.M, cote Oran, E160,op.cit, Circ. de Most, C. Aboukir, élections des D.F, P.V de l'élection d'un délégué financier arabe, 02/12/1928.
2 -A.N.O.M, cote Oran, E160,op.cit, , élections des D.F, P.V de l'élection d'un délégué financier arabe, 06/12/1928.

وكانت النتيجة فوز لطرش أحمد ولد الحاج السنوسي بحصوله على 3578 صوت وبتوفره على كل الشروط القانونية ليعلن بذلك مفوض مالي عربي لدائرة مستغانم .

و ما يمكن ملاحظته على هذه الإنتخابات أنها:

- ❖ أبرزت وجود مرشحين إعتمد الأول على عائلته ومكانته وهو لطرش أحمد الذي كان يمثل الإتجاه المحافظ و هو قايد من أولاد شافع وينتمي إلى الطريقة الصوفية لأولاد شافع، بينما كان الثاني وهو طويلي عبد الرحمن الذي مثّل المرشح المثقف فهو كاتب محكمة غير أنه لم يتمكن من المقاومة فكانت الغلبة للمرشح الأول الذي حصل على الأغلبية الساحقة في كل البلديات ماعدا بلدية عين كرمان.
- ❖ تميزت بمشاركة هامة للجزائريين إذ لم نجد سوى سبعة أظرف لم تؤخذ بعين الإعتبار و قد يعود ذلك إلى بداية ظهور نوع من الوعي لدى الجزائريين حول أهمية هذا المنصب.
- ❖ بوجود مقاطعة جزئية للإنتخابات في بلدية عين كرمان التي بلغ عدد المسجلين بقوائمها الإنتخابية 488 لم ينتخب منهم سوى 187.

أما عن تدخلات المفوضين الماليين من الجزائريين ودورهم في مختلف الجلسات فقد ركزت دائما على الصحة و التعليم بالدرجة الأولى، حيث طالب لطرش أحمد خلال جلسة 12 ديسمبر 1930 بإنشاء مراكز صحية ببلديات مستغانم، يلّل وعين كرمان وبالفعل فقد خصص لذلك قرض مالي قيمته 400000 فرنك [1].

وفيما يخص التعليم فقد طالب عدد من المفوضين الجزائريين وعلى رأسهم لطرش أحمد و غلام الله بإنجاز مراكز للتعليم التقني والمهني[2]. وعاود لطرش أحمد طرح قضية إيجاد مفتي وإمام لمسجد مستغانم الذي كان قد طرحه من قبل إنتخابات المفوضيات المالية وطلب أن يتقدم ثلاثة مرشحين للإدارة الفرنسية ويتم إختيار أوسعهم علما وثقافة بشؤون المسجد.

1-D.A.W.O, D.F, Séance du 12/12/1930.
2-D.A.W.O,op.cit, Séance du 15/12/1930.

أما فيما يتعلق بمداولات المفوضيات المالية فخلال جلسة يوم الاثنين 16 نوفمبر 1931 للجمعية العامة للمفوضيات المالية القسم العربي، تم إجراء العمليات الخاصة بإنتخاب رئيس القسم العربي، الرئيس المساعد وأعضاء لجنة المالية. بدأت الجلسة برئاسة ابن باديس العضو الأكبر سنا إلى جانب السيد سيسبان الأصغر سنا في الجمعية بلغ عدد الحاضرين 15، الناخبين 15،الأوراق البيضاء 01، الأصوات المعبر عنها 14 والأغلبية المطلقة 5، حصل سيسبان على تسعة أصوات وغلام الله على خمسة ليصبح بذلك السيد سيسبان رئيسا للمفوضية الأهلية. وتم بعدها إنتخاب رقيق مساعد بعد حصوله على عشرة أصوات وانتخب ابن تونس سكرتيرا، أما فيما يتعلق بإنتخاب أعضاء لجنة المالية فتم عن طريق الإقتراع السري حيث بلغ عدد الناخبين 13، عدد الأوراق البيضاء 01 وعدد الأصوات المعبر عنها 12 والأغلبية المطلقة 07 وأصبح ابن يعقوب والسايح عضوين بلجنة المالية بينما أصبح غلام الله، بن عبد الله وقلّي أعضاء في لجنة ما بين المفوضيات لطرق المواصلات البرية أما لجنة المصالح البحرية، الصيد والقرض البحري فتكونت من غلام الله، غرسي، سايح مصطفى. وضمت لجنة القرض الزراعي وصندوق الإستعمار كل من غلام الله وغراب [1].

وبالنسبة للمواضيع المناقشة خلال جلسات هذه المفوضيات، فقد تقدم غلام الله بمطلب حول جعل الحجاج مستقبلا يختارون الباخرة التي تقلهم لأداء فريضة الحج مع دفع مبلغ مالي تحدده الإدارة يكون الهدف منه إستعماله في حال أجبروا على العودة بأموالهم الخاصة[2]. وظلت نفس المواضيع تطرح كما هو الحال بالنسبة للمجالس البلدية والعامة، فبالنسبة للتعليم طالب غلام الله بجعل تعليم الغة العربية والعلوم الإسلامية مسموحا به وأن تقدم كل التسهيلات الإدارية لجعل الوضع سهلا للأساتذة والمعلمين والقضاء على الصعوبات التي يواجهها هؤلاء المعلمين كما طالب بتخصيص دروس في الفقه والشريعة الإسلامية للبالغين على يد مدرسين ذوي كفاءة. وأن يسمح لهؤلاء المدرسين بتقديم شهادات للطلبة النجباء والمؤهلين تفيد في توظيفهم في الوظائف المخصصة للمسلمين إلى جانب

1-D.A.W.O, Assemblées Financières, Session arabe, 1931, Séance du 16/11/1931.
2-D.A.W.O, Délégation arabe, session ordinaire, 1930.

طلب تعليم اللغة العربية بالمدارس الإبتدائية الأهلية وإنجاز مدرسة بزاوية سيدي عدة ببلدية تيارت المختلطة لكون التلاميذ هناك يتلقون الدراسة داخل مقر الزاوية وتمت الموافقة على هذه المطالب من طرف الأعضاء[1]وكان جواب الإدارة على هذا المطلب في كون قضية إنجاز مدرسة بالزاوية لازالت قيد الدراسة غير أن توسيع تعليم اللغة العربية بكل المدارس أمر ضد رغبة الأهالي المعنيين (أي في نظر الإدارة الأهالي يرفضون تعليم أبنائهم !)[2]. كما طالب غلام الله أيضا بضرورة إعطاء الجزائريين دروس في الخط العربي فكان جواب الإدارة أنها تدرس هذا الأمر كما أنها قامت ببناء مدرسة من أجل تعليم النحت والزخرفة العربية، وأكد غلام الله أيضا على ضرورة دمج المدرسة الأهلية بالفرنسية ليكون لهما برنامج و إدارة موحدين، فالتعليم ورغم جهود الإدارة – حسب قوله – ليس جيدا بالأرياف والتجمعات السكانية الصغيرة لذلك يجب توسيعها مع التركيز على إجبارية التعليم و على ضرورة إعلان الحرب ضد الجهل[3]، و نشير هنا إلى التدخل الوحيد حول ما يتعلق بمنح الحبوب للحيوانات[4] وكان من تدخل الشيخ غلام الله[5].

وطالب لطرش بتوسعة مدرسة ببلدية مينا المختلطة قام الكولون ببنائها وذلك لتوفير أقسام لتمدرس الجزائريين وكان رد الإدارة هو ضرورة الحصول على موافقة اللجنة البلدية، كما أشار لطرش أيضا إلى مشكل رفض بعض المدارس بمنطقة بايموت بمستغانم السماح لتلاميذ جزائريين وفرنسيين بالإلتحاق بالمدرسة هناك بسبب قلة الأماكن وطلب من إدارة الأكاديمية إنجاز أقسام تابعة لتوفير فرصة للتمدرس لكل التلاميذ[6]. وفي جلسة 19 ماي 1930 تطرق غلام الله إلى قضية الأجور المنخفضة التي يتلقاها الحراس ببلدية رنو والتي لم تتجاوز 200 فرنك شهريا يقتاتون بها ويستعملون جزءا منها في تنقلاتهم لآداء

1-Ibid., Assemblées Financières, délégation indigène, session extraordinaire de mai 1930, section arabe, 1ére Séance du 16/05/1930.
2-Ibid., Délégation arabe, session ordinaire, 1930.
3-Ibid., Assemblées Financières, délégation indigène, section arabe, séance du 27/11/1931.
4-عدة جلول محمد ، المرجع السابق ،ص23.
5 -Ibid., DélégationFinancières,délégation indigène,session ordinaire, séance de mai 1931.
6-Ibid., séance du 27/11/1931.

مهامهم وكان جواب رئيس الجلسة السيد سيسبان ضرورة توجيه هذا الطلب إلى الحاكم العام ليتدخل لدى رؤساء البلديات للنظر فيه[1].

وفي مجال آخر ولحماية الفلاحين ومربي المواشي من تبعات الأزمة وتدهور الوضع الإقتصادي، طلب غلام الله من الإدارة السعي لتقديم قروض للفلاحين الصغار، الكبار والمتوسطين خاصة بالبذور (حبوب، شوفان، شعير) إلى جانب تلك المتعلقة بالبذر وتكون موجهة للعناية بالحيوانات وفي حالة عدم تمكن صناديق الإدخار من توفير ذلك، فيمكن اللجوء لصندوق الزراعة وأكد أن سبب هذا المطلب هو نقص وقلة المحصول في الدائرة الإنتخابية الرابعة،وأن الفلاحين سواء كانوا جزائريين أو كولون صغار أو كبار لا يملكون الحبوب اللازمة لا لإطعام حيواناتهم ولا للبذر، وفي نفس الجلسة طالب لطرش بتقديم مساعدات لمزارعي الكروم بسبب ظروفهم السيئة وبيعهم لمحاصيلهم بأثمان زهيدة. وكان جواب الإدارة هو أن حصول هؤلاء المزارعين على الدعم مرتبط بانضمامهم إلى مؤسسات القرض الأهلية و إن لم يكن كذلك فيعود أمرهم إلى إدارة الشؤون الإقتصادية[2].

كما طالب غلام الله أيضا بتقديم قروض طويلة المدى لمربي المواشي بالجزائر والذين عانوا من نفوق عدد من ماشيتهم، وتمت الموافقة على هذا المطلب[3].وفيما يتعلق بوضع المساجد، طالب لطرش الموافقة على تخصيص قرض مالي يوجه لتغيير والحصائر بالمسجد الكبير بمستغانم بسبب وضعيتها السيئة، غير أن ممثل الإدارة ذكر بأن هذا الأمر ليس من تخصص المفوضيات المالية ومن الأفضل توجيهه للإدارة المختصة[4].وفي جلسة 1 1 ديسمبر 1931 التي حضرها مستشار الحكومة السيد Teissier المكلف بإدارة المصالح المركزية للنظافة العامة والطب الوقائي، تحدث لطرش عن الجزائريين الذين يجبرون على التطعيم حيث طلب طبيب المستعمرة بيلل منهم دفع 5 فرنكات مقابل ذلك، و في نفس المجال طلب غلام الله بأن يكون في المراكز الإستشفائية الأهلية بعمي موسى، زمورة و تيارت قروض أكثر أهمية لتمكينهم من شراء الأجهزة والأدوية اللازمة على أن يقسّم

1-Ibid., Assemblées Financières, délégation indigène, session extraordinaire de mai 1930, section arabe, 1ére Séance du 16/05/1930.
2-Ibid., Assemblées Financières, délégation indigène, section arabe, 9eme séance du 19/11/1931.
3-Ibid., 1ere séance du 16/05/1931.
4-Ibid., 9eme séance du 19/11/1931.

القرض بين المناطق الثلاث حيث تحصل تيارت على 15000 فرنك، زمورة على 10000 فرنك، عمي موسى 10000 فرنك وتم التصويت بالموافقة على هذا المطلب[1]. كما ندد غلام الله بالوضعية السيئة التي آل إليها السكان بالقرى والأرياف ففي عمي موسى بدائرة غليزان ، ساد الفقر نتيجة مصادرة الأراضي وأصبح السكان يعانون من عدة مشاكل[2].

ب/فدرالية النواب المسلمين الجزائريين :

لم ينص قانون فبراير 1919 سوى على التوسيع المحدود للمشاركة الجزائرية في الإنتخابات في المجالس الثلاث (البلدية، العامة والمفوضيات المالية) لهذا لم تلق هذه الإصلاحات إرتياحا من طرف الجزائريين الذين راح منتخبوهم يشكلون فدرالية المنتخبين الأهالي في 18 جوان 1927[3]، وكان أول مؤتمر لها يوم 11 سبتمبر 1927 وتمثلت أهم مطالبهم في :

1- التمثيل النيابي للأهالي.
2- المساواة في الخدمة العسكرية.
3- المساواة في التوظيف الإداري.
4- إزالة الشكليات المفروضة على العمال الأهالي المتواجدين بفرنسا.
5- إلغاء قانون الأهالي.
6- تطوير التكوين و التعليم المهني للأهالي.
7- تطبيق القوانين الإجتماعية بالجزائر.
8- إعادة تنظيم الهيئات الإنتخابية المؤسسة وفقا لقانون 1919 داخل البلديات المختلطة وذلك فيما يخص إنتخابات المجالس العامة و المفوضيات المالية.

مما يدل على أن الإهتمام الرئيسي للمؤتمر كان التمثيل النيابي للجزائريين، وطالب بعض المؤتمرين المتأثرين بالرابطة الفرنسية الخاصة بالأهالي المسلمين الجزائريين بنواب للقبائل ونواب للعرب أي تمثيل نيابي مباشر قائم على النظام الحالي للتمثيل الأهلي

1.-Ibid., 7eme séance du 01/12/1931.
2-D.A.W.O, DF. Algérienne, 1935, séance du 05/06/1932.
3- قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 17

بالمفوضيات المالية[1]، نشير هنا إلى إنعقاد مؤتمر النواب بالجزائر العاصمة بمقر نادي الترقي في 11 سبتمبر1927 بحضور 150 شخص، مثّل القطاع الوهراني21 نائبا، ثلاثة من وهران، 4 من مستغانم، 4 من تلمسان، 4 من معسكر، 4 من تيارت، 1 من فرندة و1من الرحوية ليشكلوا بذلك 5 مفوضين ماليين،5 مستشارين عامين و11 مستشار بلدي، بالرئاسة الشرفية لمحمد بن رحال والرئاسة الفعلية للدكتور ابن تامي وكان نائب الرئيس للقطاع الوهراني مونتيرا، السكرتير طالب عبد السلام والمساعدين غلام الله و لعريبي[2]، وابتداء من 2 فبراير 1928 بدأ الرئيس الجديد لفدرالية النواب المسلمين الذي تم استبداله يوم 25 ديسمبر 1927 سايح سي هني، رفقة أمينه العام وآخرين في جولة تحسيسية إلى الغرب الجزائري لعرض نتائج السفر أمام الرأي العام والسياسي للمنطقة، وفي مستغانم حضر الإجتماع الذي عقد يوم 3 فبراير 1928 حوالي 1500 شخص وكانت غليزان آخر مدينة تستقبلهم [3].

كان هؤلاء النواب يسعون بحكم مناصبهم إلى الضغط على النظام الإستعماري ومحاولة تحقيق نوع من العدالة بين الجزائريين والفرنسيين ليتمكن النائب الجزائري من تمثيل بني جلدته كما يجب فبالمقارنة مثلا، كان المستشارون الأوربيون ينتخبون بالإقتراع العام لمدة 6 سنوات ويتزايد عددهم بتزايد عدد الفرنسيين إذ ارتفع العدد من 26 سنة 1871 إلى 30 سنة 1883 بمجالس الجزائر وقسنطينة، أما في وهران فقد زاد عددهم من 24 إلى 27 نائب، أما الأعضاء المسلمين بالمجلس العام فرغم التزايد الملموس لعدد السكان خلال هذه المرحلة حيث تزايد عدد سكان عمالة الجزائر بالضعف من 1875 الى 1913وتجاوز من 75000 إلى1400000 شخص وبقي عددهم بالمجلس العام 6 بالعمالة ولكنهم بعدما كانوا يعينون من طرف الحاكم العام من بين الملاك وأصحاب العقارات بالدائرة أصبحوا بموجب مرسوم 24 سبتمبر 1908 ينتخبون [4].

1-Depont Octave , L’Algérie au Centenaire, l’œuvre française de libération, de conquête morale et de l’évolution sociale des indigènes ,Les berbères en France, La représentation parlementaire des indigènes ,préface de M. Pierre Godin, ancien président du conseil municipal de Paris, Bordeaux, imprimerie Cadoret,1928 , p p 183-184.
2-Touati Lahouari, op. cit, p 377.

3- مهديد ابراهيم ، ص 94.

4- Collot Claude, op .cit, p 54.

هنا لابد من الإشارة إلى أن النواب المسلمين وجماعة النخبة بالخصوص أخذوا يستقلون تدريجيا بآرائهم منذ تأسيس هذه الفدرالية وأخذوا يلحون بشدة أحيانا في مطالبهم القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين[1].

ج/ظروف إنتخابات 1929 الصعبة :

ستجري هذه الإنتخابات في ظل انعكاسات الأزمة الإقتصادية وتدهور الوضع الإجتماعي والإعدادات الفرنسية للإحتفال بالذكرى المئوية لإحتلال الجزائر. والجدير بالذكر هو أن الحياة السياسية والنيابية على مستوى القطاع الوهراني مع نهاية عقد العشرينيات و بداية الثلاثينيات قد تميزت ببروز نشاط للشخصيات المحلية القوية مثل الحاج حسن باشطارزي، زين بن ثابت، غلام الله وتيجيني من تيارت، بلغولة محمد وابن كريتلي محمد (اسكافي)وابن إسماعيل مصطفى من مستغانم[2].

أما مشاركة الجزائريين في هذه الإنتخابات فقد تميزت بظهور حركة سياسية محلية مثلتها بعض الإتجاهات السياسية منها ما كان بعيدا عن التأثير الفرنسي و منها ما كان مرتبط بالنشاط السياسي الفرنسي. في ظل هذه الأوضاع تخوفت الإدارة الفرنسية وأعطت الأوامر بإجراء بعض التحقيقات السرية لمعرفة وضع المجتمع، وكانت النتيجة هي وجود عاملين أثّرا في المجتمع وهما:

العامل الداخلي: المتمثل في تأثّر المجتمع الجزائري بالطرق الصوفية والمرابطين خاصة وأن عددا من الجزائريين هاجروا إلى مساجد وجامعات المغرب وخاصة جامعة فاس، حيث تطرقت بعض التقارير الفرنسية إلى مخاوف الفرنسيين الشديدة من انتقال الطلبة الجزائريين للدراسة بالمغرب. ومن جهة أخرى فقد لوحظ وجود معارضة الجزائريين لكل ما هو فرنسي من نضال نقابي وتجنيد إجباري، ولعل ما ميز هذه المرحلة هو ظهور فئة مثقفة ذات مستوى تعليمي أهلها لتكون رائدة للنهضة الشاملة التي ستشهدها الجزائر .

العامل الخارجي: أما أثر الأجنبي على المجتمع الجزائري فقد كانت أول دراسة حول علاقة الجزائر ببقية الشعوب الإسلامية منها مصر، تركيا ومكة إلى جانب محاولة معرفة تأثير

1- مهديد ابراهيم ، ص 76.
2-مهديدابراهيم ، الحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ص392.

المذاهب والحركات الإسلامية على الجزائريين وكانت الخلاصة أن علاقة الجزائريين مع اليهود وبعض العناصر الأوربية كالإيطاليين، الإنجليز والألمان قد تميزت بالعدائية[1]،وهذا ما يفسر الأحداث والاضطرابات التي عرفتها الجزائر مثلما حدث في مستغانم مع اليهود ومطالبة العمال المتظاهرين بمنع توظيف اليد العاملة الأجنبية[2].

أما فيما يتعلق بالإعداد للإنتخابات البلدية لـ5 ماي 1929 فقد وافقت غرفة النواب ورئيس الحكومة على قانون بقي بموجبه عدد المستشارين البلديين الواجب إنتخابهم وتجديدهم كما كان عليه خلال هذه الإنتخابات وذلك حسبما ورد في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 أبريل 1929 [3] قد حدد عدد المقاعد الواجب إنتخابها في الإنتخابات البلدية طبقا لقانون 08 أبريل 1929 وتبلغ مدة العهدة أربع سنوات[4].

وبدأت عملية المراجعة والمراقبة للقوائم الإنتخابية كما هو الحال بالنسبة لكل الإنتخابات، ففي بلدية مستغانم مثلا تم خلال جلسة 30 نوفمبر 1927 تعيين اللجان المكلفة بمراقبة القوائم الخاصة بالإنتخابات المقبلة وضمت من الجزائريين كل من ابن داني، ابن يخو محمد وابن إسماعيل[5].وتمت مراجعة القوائم الإنتخابية الخاصة بالجزائريين لبلدية غليزان يوم 11 يناير 1926 حيث تمت إضافة إسمين للقائمة بينما حذف 34 إسما لعدة أسباب أهمها الوفاة أو التنقل من المدينة و ذلك بنفس التاريخ[6].أما بلدية مستغانم فقد حذف من قوائمها الإنتخابية يوم 10 يناير 1926 حوالي 97 إسما بينما لم تتم إضافة أي اسم[7]، أما في سنة 1927 فقد بين الجدول التصحيحي لقائمة بلدية مستغانم دائما حذف 29 اسما بسبب الوفاة أو الانتقال[8]. أما قائمة غليزان الانتخابية الخاصة بالجزائريين فقد أضيفت إليها سنة 1927 خمسة أسماء كلهم من سكان غليزان بينما حذف منها 26 بسبب الوفاة،التنقل أو

1-A.N.O.M,cote E683, GGA., 1927.
2- Oran Matin, 26/02/1934.
3-A.N.O.M,cote Oran E//233, Journal Officiel, N86, Loi concernant le nombre des conseiller municipaux à élire au renouvellement général de 1929, fait à Rambouillet le 09/04/1939.
4-Ibid., Ministère de l’intérieur, direction du personnel et de l’administration générale, bureau des affaires politiques, renouvellement générales conseils municipaux, Paris le 10/04/1929, le ministre de l’intérieur à Mr le préfet.
5- Gazette(La) de Most, 11/12/1927, N 379.
6-A.N.O.M,cote Oran, E75, Dépt.d’Oran, Arrd. de Most., C.de Relizane, révision des listes électorales, 11/01/1926.
7-Ibid., C.de Most., révision des listes électorales, 11/01/1926.
8-A.N.O.M,cote Oran, E55, dept d’ORAN, Arrd. de Most., C.de Most., révision des listes électorales, 10/01/1926.

ضياع الحقوق المدنية بسبب السجن مثلا أو عدم الأهلية للانتخاب[1]. وقامت الإدارة الفرنسية بفرض مراقبة شديدة على العملية الإنتخابية وركزت على مراقبة المدارس والمكاتب المهيّئة لها خوفا من أي أحداث جانبية[2]، أما عن الناخبين فحسب القوائم الإنتخابية، تنوعت فئاتهم حيث ضمت الملاك، أصحاب المهن مثل الحلاقين والعمال البسطاء[3]. وحسب مصادر الأرشيف التي اطلعنا عليها فيبدو أنه تم إجراء إنتخابات فيما بين أبريل وماي 1928 بدائرة مستغانم الإنتخابية وحسب المعلومات التي وجدناها فقد بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية للبلديات المختلطة 18074، عدد الناخبين 10544، أما بالبلديات كاملة الصلاحيات فقد وجدنا إحصائيات تخص انتخابات الجماعة بتاريخ جوان 1928 حيث بلغ عدد المسجلين بالقوائم الأنتخابية2940، عدد الناخبين 1497. أما بالنسبة لإنتخابات المستشارين البلديين في ماي 1928، فقد بلغ عدد المسجلين 4949، عدد الناخبين 3985، وفي إنتخابات المجالس العامة بلغ عدد المسجلين 4612، والناخبين 3823 بينما بلغ عدد المسجلين لإنتخابات المفوضيات المالية 5346 وعدد الناخبين 3711[4].

وفي نفس العلبة بأرشيف ولاية وهران وجدنا جدول يضم إحصائيات حول إنتخابات الجماعة والمجالس البلدية وهو كالتالي[5] :

دوائر عمالة وهران	الجماعة				المجالس البلدية	
	البلديات المختلطة		البلديات كاملة الصلاحيات			
	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد المسجلين	عدد المسجلين
وهران	2956	2243	5151	149	8640	7010
معسكر	11383	8683	540	426	1391	1155
مستغانم	18074	10544	2940	1497	4949	3985
سيدي بلعباس	3933	3163	1687	1488	3066	2756
تلمسان	8888	6627	1058	628	3697	2944

1-A.N.O.M, Oran, E75, DEP d'ORAN, Arr. de Most, C.deRelizane, révision des listes électorales, 11/01/1926
2-A.N.O.M, E//239, Surveillance du bureau de vote.
3-A.N.O.M,E//239, Lettre ouverte N 618
4-D.A.W.O, boite N 4475, Alger ,26/12/1928
5-Op.cit, Activité Politique en Oranie, Tableau statistique indiquant le nombre d'électeurs indigènes ayant voté, 26/12/1928

أما سير ونتائج هذه الإنتخابات فلم نجد لها أثر ماعدى ما يتعلق بإنتخابات المجلس العام التي سنتطرق إليها لاحقا. وحسب محضر إنتخاب مساعد رابع ببلدية غليزان تم يوم 28 جانفي 1928 فقد تكوّن المكتب البلدي من المستشارين الجزائريين: حمي الطيب، فضيل مولاي علي، طاهرات غانم، بروان حاج محمد،سوداق عبد القادر،بن نعامة محمد،زروقي محمد،بن جادور عبد القادر، بلزرق بن يحي و فلاح عبد القادر[1].

أما بالنسبة لإنتخابات 5 ماي 1929 فقد اهتمت الإدارة الفرنسية بتنظيمها حيث وجه رئيس عمالة وهران مراسلة إلى رؤساء البلديات والمتصرفين الإداريين وطلب منهم إرسال نسخ عن القوائم الإنتخابية بمجرد إغلاقها بتاريخ 31 مارس 1929 سواء كانت خاصة بالجزائريين أو الفرنسيين[2] ،وفي نفس السنة خضعت بقية القوائم للمراقبة و التصحيح كما هو الحال بالنسبة للقائمة الإنتخابية للجزائريين بمستغانم حيث أضيف إليها اسمين[3].بينما أضيف للقائمة الجزائرية الخاصة بغليزان خمسة أسماء [4].

وبينما كانت الحملة الإنتخابية على أشدها بمدينة مستغانم فلم نجد سوى مداخلات بسيطة للجزائريين بجريدتي عين الصفراء وLa Gazette de Mostaganem كما عثرنا على عدة محاضر عن إنتخابات 5 ماي 1929 البلدية لإنتخاب المستشارين الأوربيين لكل من بلدية عمي موسى، كاسان، جبل الناظور، مينا، تيارت و زمورة[5].

أما عن سير هذه الإنتخابات بمختلف البلديات فكانت كالتالي:

أبوقير:تم يوم 12 ماي 1929 إجراء الدور الثاني لإنتخاب عضو فرنسي بالمجلس البلدي حيث بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 103، الناخبين 102،والأصوات المعبر عنها 102[6]. وتمكنا من الحصول على أسماء المستشارين البلديين لهذه البلدية من خلال محضر تنصيب المجلس البلدي وإنتخاب رئيس البلدية و مساعده بتاريخ 19ماي 1929 حيث ضم

1-A.N.O.M, cote Oran, E75, dept. d'Oran, Arrd. de Most., C.de Relizane, PV de l'élection du 3eme et 4 eme adjoint du maire, 28/01/1928.
2-D.A.W.O, cote BP 179, N 209, Oran, 15/03/1929.
3-A.N.O.M, cote Oran E55, dept. d'Oran, Arrd. de Most, C.de Most, révision des listes électorales, 30/04/1929.
4 -A.N.O.M, Oran, E75, dept. d'Oran, Arr. de Most., C.de Relizane, révision des listes électorales, 08/01/1929.
5-A.N.O.M, Oran, E171, PV. des élections du CM., 05/05/1929.
6-Ibid., dept d'Oran, Arr. de Mostt, C .Aboukir, PVt de l'élection d'un conseiller municipal, 12/05/1929t

المكتب خمسة جزائريين من بين 14 عضو وهم: مرابط الشارف، مهرة عبد القادر، مرابط يوسف، بن قريش شعبان، بن كعيبيش بن ذهيبة[1].

عين سيدي الشريف: حصلنا على محضر تنصيب أعضاء المجلس البلدي لهذه البلدية يوم 12 ماي 1929 وهم من الجزائريين:ابن شنان عبد الله ابن شارف حبيب، بوزيان عبد القادر، ابن سلوى حمو و مناد قدور[2].

عين تادلس: بنفس التاريخ تم إنتخاب 7 أعضاء من المجلس البلدي، بلغ عدد المسجلين 218،الناخبين 206،الأصوات المعبر عنها 206[3]. وحسب محضر تنصيب أعضاء المجلس البلدي الذي تكوّن من 6 جزائريين فإن الأعضاء الذين تم إنتخابهم في هذه الإنتخابات هم : خوصة حسن ،خوصة محمد ،حضري حضري، حميدة بن ذهيبة، سنوسي محمدو مناد محمد[4].

وفي يوم 24 ماي من نفس السنة إجتمع هؤلاء بعدما تمت الموافقة على خلق منصب مساعد ثان طلب رئيس البلدية من الحضور الإنتخاب لتعيين المساعد الثاني[5]، حيث بلغ عدد الناخبين 15 و عدد الأصوات الملغاة 5[6].

بودينار (Belle côte):بتاريخ 21 ماي 1929 تم تنصيب أعضاء المجلس البلدي الذي تكوّن من خمسة أعضاء من الجزائريين وهم: عمر يوسف ولد جيلالي، موسى الشارف ولد بن ذهيبة ، مهدي الشارف ولد عواد، قدور محمد ولد بقدور، بن شارف عبد القادر ولد قادة و عشرة مستشارين فرنسيين. ولم يتم إنتخاب رئيس البلدية ومساعده بسبب عدم التصويت، علما أن عدد الناخبين كان 15[7].ولم يتم إنتخاب رئيس البلدية ومساعده إلا خلال خلال جلسة 4 جويلية 1929 وتكون المجلس من أربعة أهالي ممن تم تنصيبهم في جلسة 21 ماي 1929 وتغيب قدور محمد[8].

1-Ibid., C. Aboukir, 19/05/1929.
2-Ibid., C. de Ain Sidi Cherif, 19/05/1929.
3-Ibid., C. d'AinTedles, 12/05/1929.
4-Ibid., C.d'AinTedles, 18/05/1929.
5-A.N.O.M,cote Oran, E171, dept d'Oran, Arrd. de Most,C.d'Ain Tedles, extrait des délibérations du conseil municipal, séance du 24/06/1929.
6- Gazette(La) de Most, 26/05/1929.
7-A.N.O.M,cote Oran, E171, Canton de Most,.C.de Belle cote, PV. des élections du CM., 21/05/1929.
8-Ibid., 04/07/1929.

صور (Bellevue):جرت الإنتخابات البلدية يوم 5 ماي 1929 لكننا لم نجد المحضر الخاص بالجزائريين وسنكتفي بما وجدناه في محضر تنصيب المجلس البلدي وانتخاب رئيس البلدية ومساعده ليوم 12 ماي 1929 حيث تم تنصيب الأعضاء الجدد ومنهم خمسة من الجزائريين وهم: عباسة الطاهر ،مصطفى عبد القادر، عباسة محمد،حمشريف الشارف، عباسة عبدالله. علما أن عباسة محمد كان قد تغيب عن هذا الإجتماع وتم خلال الجلسة إنتخاب رئيس البلدية ومساعده[1]. وكان عدد الناخبين في الإنتخابات البلدية ليوم 5 ماي 1929 قد بلغ 42و الأصوات المعبر عنها 38، إجتمعوا لإنتخاب عشرة أعضاء من المجلس البلدي الفرنسي[2].

بلاد الطواهرية:بتاريخ 12 ماي 1929 تم تنصيب أعضاء المجلس البلدي الجديد الذي ضم من الجزائريين:عطاب العربي ولد الطاهر، قعيش عبد الله ولد الحبيب، بحار الشارف ولد بن ذهيبة، بحار قويدر ولد الشارف، قعيش حبيب ولد عدة وتغيب عن الإجتماع بحار الشارف ولد بن ذهيبة وبحار قويدر ولد الشارف ، قعيش حبيب ولد عدة. ومع ذلك تم إنتخابهم أعضاء في المجلس البلدي، ليتم بعدها إنتخاب رئيس البلدية ومساعديه حيث حصل كل واحد منهم على 11 صوتا [3].

البوسكي: بنفس التاريخ تم تنصيب أعضاء المجلس البلدي الذين تم إنتخابهم وهم : بلغيت محمد ،بوحسون عبد القادر، بوخريصة محمد ،بن قوة الشارف، غنام حبيب وبعدها تم إنتخاب رئيس البلدية بحصوله على 14 صوت وكذا مساعده بـ 14 صوت أيضا[4].

بوقيراط:لم نجد شيء حول إنتخابات الجزائريين غير أن محضر إنتخاب المستشارين الفرنسيين يبين وجود 91 مسجلا و80 ناخب غير أن إنتخاب عشرة مستشارين فقط بدلا من 12 فرض وجود دور ثان حيث صرح الرئيس أنه طبقا للبند 30 من قانون 5 أبريل 1884 والمرسوم العمالي ل 13 أبريل 1929 سيكون هناك دور ثان يوم الأحد 12 ماي 1929 لإنتخاب مستشارين بلديين[5]. وفي 18 ماي 1929 تم تنصيب أعضاء المجلس

1-Ibid., C. de Bellevue ,12/05/1929.
2-Ibid., 05/05/1929.
3-Ibid., C. deBladTouaria, 12/05/1929.
4-Ibid., C. deBosquet, 12/05/1929.
5-Ibid., C. de Bouguirat, 05/05/1929.

البلدي، عددهم 15 منهم أربعة من الجزائريين وهم : بن غالي الناصر، قبابي الشارف، ساري علي بن يبقى، مميش بلقاسم وتم بعدها إنتخاب رئيس البلدية بحصوله على 14 صوتا ومساعده الذي حصل على 12 صوت[1].

عين كرمان: في ظل عدم وجود محضر الإنتخاب، إعتمدنا على محضر تنصيب الأعضاء الجدد في ذكر أسماء المستشارين الجزائريين وهم ستة من بين 17 مستشارا: بوحلوفة عبد القادر، بلغولة محمد،زرادة أحمد، بن ابراهيم عبد القادر، دالي رابح،زفاني عايد وخلال الجلسة تم إنتخاب رئيس البلدية الذي حصل على 17 صوت، المساعد الأول حصل على 17 صوت ليتمإنتخاب المساعد الثاني بحصوله على 16 صوت[2]. وفي 15 ماي 1929 إنتخب12 مستشار بلدي وفرنسي وبلغ عدد المسجلين 252، الناخبين 224 و الأصوات المعبر عنها 223 [3].

يلل : كما هو الحال بالنسبة لبقية البلديات فقد جرت هذه الإنتخابات يوم 5 ماي لإنتخاب المستشارين الفرنسيين وكان هناك الزامية لدور ثان لأن ثمانية فقط حصلوا على العدد الكافي من الأصوات، وأجري الدور الثاني يوم 12 ماي، بلغ عدد المسجلين 77، الناخبين 75 و الأصوات المعبر عنها 73[4]. وفي 18 ماي 1929 تم تنصيب أعضاء المجلس البلدي الجدد، عددهم 15 خمسة عشر، منهم خمسة أهالي وهم : إسالمة أحمد ،موسى لخضر،خديم بركة، بصافي الشارف، عمار بن يزة. كما تم إنتخاب رئيس البلدية الذي حصل على 13 صوتا و مساعده على 10 أصوات[5].

وفي 5 جويلية 1929 إجتمع أعضاء المجلس البلدي حيث حضر كل الأعضاء الجزائريين إلى جانب الفرنسيين ، كان الإجتماع حول موضوع خلق منصب جديد لمساعد ثان و أقر أعضاء المجلس بالأغلبية ضرورة وجود هذا المنصب بحكم ضرورة وجود متابعة دائمة للأمور وسكن رئيس البلدية على بعد 5 كلم من القرية و بحكم انشغاله بأرضه،

1-Ibid., C. de Bosquet, 18/05/1929.
2- Ibid., C. d'Inkermann, 12/05/1929.
3 - Ibid., C. d'Inkermann, 12/05/1929 .
4 - Ibid., C. d'Hillil, 05/05/1929.
5- Ibid., C. d'Hillil, 18/05/1929.

ولكون المساعد الأول مضطر في الكثير من الأحيان للتغيب لأسباب خاصة، تقرّر تبعا لقانون 27 جويلية 1923 التقدم لرئيس العمالة بطلب الترخيص بتعيين المساعدين[1].

الرحوية Montgolfier:تم يوم 18 ماي 1929 تنصيب أعضاء المجلس البلدي الجدد وهم بوخناش سليمان، بن محمد بن عيسى، شاوش محمد وسعد عدة ويبدو أن إنتخاب أعضاء المجلس البلدي لم يتم يوم 5 ماي 1929 بل يوم 12 ماي 1929. وبعد تعيين أعضاء المجلس البلدي الجدد بدأت عملية إنتخاب رئيس البلدية الذي تم تجديد عهدته وحصل على 16 صوت بينما حصل المساعد الأول عند إنتخابه على 13 صوت والمساعد الثاني حصل أيضا على نفس عدد الأصوات[2].

مستغانم: كما هو الحال في كل مرّة فإن الإنتخابات بهذه المدينة حظيت باهتمام كبير من الصحافة المحلية، كما شهدت بقية المدن الكبرى مثل وهران والجزائر حملة إنتخابية ولو أنها متواضعة إلا أنها أبرزت نوع من التطور في الممارسة السياسية .تطرقت جريدة عين الصفراء للحملة الإنتخابية التي قادها ابن كريتلي سليمان حيث ذكرت الجريدة:"علمنا من مصدر موثوق أن صديقنا ابن كريتلي سليمان يحضّر حاليا للإنتخابات البلدية المقررة يوم 5 ماي 1929 ضمن قائمة تحتوي على شباب نشطين مثقفين وقادرين على الدفاع عن مصالح إخوانهم وهذه القائمة ستظهر قريبا"[3]. وسرعان ما ظهرت هذه القائمة التي عرفت باسم الوحدة والوفاق Liste d'Union et de Concordeنشرتها جريدة عين الصفراء يوم 1 ماي 1929[4] و La Gazette de Mostaganemيوم 5 ماي من نفس السنة وهي تضم المرشحين [5]: بلغولة محمد، ابن داني محمد، بلغربي معزوز، بلبشير مكي، ابن داني محمد الشاب، سي يعقوب ابراهيم، ابن غالي عبد القادر، بلقطة حبيب، ابن كريتلي محمد، ابن هندة صالح، ابن كريتلي سليمان وابن اسماعيل مصطفى. ويبدو أن ابن اسماعيل كان يتخوف من المقاطعة حيث أكد على أهمية الإقتراع للتعبير عن الرأي وتحقيق الأهداف وقد

1- Ibid., C. d'Hillil, 05/07/1929.
2-Ibid., C.de Montgolfier, 18/05/1929.
3- Ain(L') Sefra, 24/04/1929, N 2880.
4 -Ibid. ,01/05/1929, N 2882.
5 - Gazette(La) de Most ,05/05/1929.

ورد في أحد التقارير الفرنسية بأن هذه القائمة تتميز بطابعها التقدمي وبموقفها المؤيد تقريبا للتجنيس[1].

ترشح لهذه الإنتخابات ابن زفطة عبد القادر الذي كان قد ترشح في الإنتخابات البلدية لسنة 1925 ضمن قائمة مارياني ولم يحصل على الأصوات الكافية للفوز وترشح في هذه الإنتخابات أيضا حيث وجدنا له مداخلة في جريدة عين الصفراء أهم ما جاء فيها:" ...لا زالت الفرصة متاحة للترشح و من المدهش أنه لم يعلن لحد الأن عن أسماء المرشحين رغم أن ساعة الإقتراع قد اقتربت، واستنادا الى بعض الشائعات فان مترشحين سابقين عادوا للترشح ضمن قائمة مضادة تم إعدادها للإحتيال والتلاعب بالأصوات الإنتخابية ونسعد لعودتهم و نريد معرفة برنامجهم الإنتخابي الذي سيعلن عقب الإجتماع المقرر بحي تيجديت أو بوسط المدينة، وسنكون أكثر سعادة إذا حضر المنتخبين السابقين حتى نتمكن من إزالة الخلاف وإلا فسيكون الحل هو المناقشة التي توضح الأمور ..."[2].أما هذا الخصم الذي كان يتحدث عنه ابن زفطة فهو ابن اسماعيل حميد الذي قاد هو الآخر حملة إنتخابية مما جاء فيها :" ... لي الشرف أن أعلم المنتخبين الجزائريين أنني لا أنتمي الى أي إتجاه كان، وأنني أحترم حقوق العائلات، وأحافظ على نزاهتي، وأبلغ رفاقي بصفتي مسلم أن يعتبروا الإنتخاب واجب لكل مواطن وأن يتقدموا إلى صناديق الإقتراع بضمير حي لاختيار ممثليهم ..."[3].أما بالنسبة لنتائج هذه الإنتخابات فقد نشرت بجريدة La Gazette de Mostaganem كاملة لأول مرة مقارنة مع السنوات الماضية على الأقل بالنسبة لبلدية مستغانم حيث بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية للجزائريين 1019، عدد الناخبين 1010، الأوراق الملغاة 09، الأصوات المعبر عنها 1010 والأغلبية المطلقة 511، وحصل كل مترشح على[4] :

إسم المترشح	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المترشح	عدد الأصوات المحصل عليها
بلغولة محمد	713	بن يخو بشير	362
ابن كريتلي محمد	676	دواجي عبد القادر	353
ابن كريتلي سليمان	673	ابن زحاف محمد	351
ابن اسماعيل مصطفى	671	أغيت بلقاسم	348

1-A.N.O.M,cote Oran E //233, Ain(L') Sefra, 01/058/1929, Tribune Libre.
2-Ain Sefra(L'), 24/04/1929, N 2880.
3-Ibid., 01/05/1929, N2882.
4 -A.N.O.M, cote Oran, E171, dept d'Oran, Arrd. de Most., C.de Most., Extrait du registre des délibérations du conseil municipal, session de mai 1929, élection du maire, 17/05/1929.

ابن قطة حبيب	668	خزدالي علي	333
ابن داني محمد	649	ابن علي حمادوش	335
ابن داني محمد محمد(الشاب)	648	ابن برنو حمو	334
ابن غالي عبد القادر	645	ابن عومر بن عودة	332
ابن هندة صالح	637	ابن تريكي محمد	318
بلغربي معزوز	606	ابن برنو بلقاسم	318
سي يعقوب ابراهيم	598	ددوش ابراهيم	289
بلبشير مكي	596	عزي بن عمر	261

وأعلن عن فوز كل من : بلغولة محمد، ابن كريتلي محمد،ابن كريتلي سليمان، ابن اسماعيل مصطفى، ابن قطة حبيب، ابن داني محمد، ابن داني محمد (الشاب)، ابن غالي عبد القادر، ابن هندة صالح ،بلغربي معزوز، سي يعقوب ابراهيم، بلبشير مكي بحصولهم على عدد من الأصوات يفوق الأغلبية المطلقة[1].

وبعدها إجتمع المجلس البلدي بتاريخ 17 ماي 1929 برئاسة رئيس البلدية المنتهية عهدته لإنتخاب رئيس البلدية الجديد، حضر الإجتماع كل الأعضاء منهم المستشارين الجزائريين: بلغولة، ابن كريتلي سليمان، ابن هندة، ابن اسماعيل، ابن قطة، ابن داني، ابن داني الأبن، ابن غالي، بلغربي، سي يعقوب، بلبشير مكي. وتبعا للقانون 5 أبريل 1884، البند 77 يقوم المستشار البلدي الأكبر سنا بترأس الجمعية لتبدأ عملية الإقتراع السري، بلغ عدد أعضاء المجلس البلدي بمستغانم 39، عدد الأعضاء الحاضرين 38، الأصوات المعبر عنها 37 والأغلبية المطلقة 19وحصل رئيس البلدية على 37 صوتا[2].ليتم بعدها إنتخاب المساعدين الأول والثاني، فعلى إثر دعوة المجلس البلدي للإجتماع يوم 13 ماي 1929، تم في جلسة 17 ماي 1929 إنتخاب سكرتير المكتب. وعرض رئيس البلدية للجمعية أن قانون 27 جويلية 1923 يسمح للمستشارين البلديين بتقرير إمكانية إحداث منصبين إضافيين لمساعد للعهدة السارية شريطة أن لا يتعدى عدد المساعدين ضعف العدد القانوني للمساعدين ولا يساوي عدد أكبر من ثلث عدد أعضاء المجلس. لكن نمّو وتوسع المدينة فرض على رئيسها خلق منصبين جديدين لمساعد له حيث أن العدد القانوني للمساعدين هو 2 للبلديات التي يتراوح عدد سكانها من 2501 الى 35000 ساكن فطلب رئيس البلدية من

1 -A.C.M, registre des délibérations du CM. de la Commune de Most., séance de mai 1929.
2- A.N.O.M, cote Oran, E171,op.cit.

المجلس تقرير زيادة عدد المستشارين البلديين من 2 الى4[1]. ليتم بعدها إجراء عملية الإنتخاب بحضور المستشارين الجزائريين: بلغولة، ابن كريتلي محمد، ابن كريتلي سليمان، ابن اسماعيل، ابن قطة، ابن داني، ابن داني الشاب، ابن غالي، ابن هندة، بلغربي، سي يعقوب وبلبشير وبعد إجراء العملية الإنتخابية حصل المساعد الأول على 38 صوت والثاني على نفس العدد[2]، ليتم بعدها إنتخاب المساعدين الثالث و الرابع حيث حصل الأول على 36 صوت والثاني على 34.

وخلال جلسة 26 ماي 1929 تم تعيين أعضاء مختلف اللجان حيث كان المستشارون الأهالي أعضاء إلى جانب زملائهم الفرنسيين في اللجان التالية :

- ❖ لجنة المالية:ضمت إلى جانب الأعضاء الفرنسيين كل من ابن قطة حبيب، ابن داني محمد وبلغربي معزوز .
- ❖ لجنة الأشغال :ضمت إلى جانب الأعضاء الفرنسيين ابن كريتلي سليمان،ابن هندة صالح و بلبشير مكي .
- ❖ لجنة النظافة: إلى جانب المستشارين الفرنسيين ضمت بلغولة محمد وابن داني محمد الأبن.
- ❖ لجنة المسرح: كانت تضم من الجزائريين: ابن كريتلي محمد،ابن غالي عبد القادر.
- ❖ لجنة الأسواق: ضمت من الجزائريين ابن اسماعيل مصطفى، بلغربي معزوز.
- ❖ لجنة المساعدة الإجتماعية: ضمت ابن داني محمد و بلغولة محمد.
- ❖ مجلس التربية والتعليم ضم ابن قطة حبيب، ابن هندة صالح إلى جانب بقية المستشارين الفرنسيين[3].

مليكة Palat:كلما حصلنا عليه بالنسبة لهذه البلدية هو محضر تنصيب أعضاء المجلس البلدي الذين تم إنتخابهم يوم 5 ماي 1929 وهم حسب المحضر: بومدين عبد القادر، بن سعدي محمد، خالدي محمد، بن سعدي حمو[4] ليتم بعدها إجراء عملية إنتخاب رئيس البلدية

1-Ibid.
2-Ibid., élection des adjoints .
3 - Gazette(La) de Mostaganem, 26/05/1929.
4-A.N.O.M, cote Oran, E171, dept. d’Oran, Arr. de Most, C.de Palat, PV. des élections du CM., 19/05/1929.

الذي حصل على 16 صوتا ومساعديه الأول والثاني بعدما تم إقرار ذلك في إجتماع 9 جوان 1929[1].

صيادة Pélissier:يبدو أنه تم إجراء إنتخابات 5 ماي البلدية غير أنه لن يتم إنتخاب أي مستشار عربي بهذه البلدية من بين العشرة مستشارين[2]. وتم اللجوء للدور الثاني الذي تم يوم 12 ماي 1929 لكننا لم نعثر على المحضر الخاص به واعتمدنا في التعرف على أسماء الجزائريين الفائزين في هذه الإنتخابات كمستشارين بلديين على محضر تنصيب أعضاء المجلس البلدي وهم من الجزائريين: بورحلة محمد، مهل الناصر، بوزيد الناصر، بلقدار جيلالي، كيزان عبد القادر. و خلال جلسة 16 ماي 1929 تم تنصيب هؤلاء الأعضاء كمستشارين بلديين إلى جانب إنتخاب رئيس البلدية الذي حصل على 13 عضوا ومساعده [3].

سيدي بلعطار Pont du Cheliff:لم نعثر على المحضر الخاص بانتخابات المجلس البلدي من الجزائريين وتمكننا من معرفة أسماء الفائزين من محضر التنصيب الذي تم يوم 17 ماي 1929 حيث تم تنصيب كل من بن حمدي بن حراث، حماني محمد، ريغي العيد، قادري محمد، مخاليف الشارف ليتم بعدها إنتخاب رئيس البلدية الذي حصل على 14 صوتا و مساعده الذي حصل على 14 صوتا أيضا[4].

غليزان:سنعتمد على محضر تنصيب أعضاء المجلس البلدي للتعرف على الأعضاء المنتخبين خلال هذه الإنتخابات وهم: مولاي علي، بن دمراد حاج بومدين، زروقي محمد، بروان حاج محمد، بغداد بو عبد الله، فلاح عبد القادر، صادوق حميدة، بن جادور عبد القادر، طاهرات غانم، سوداق عبد القادر وحمي طيب.وخلال نفس الجلسة تم إنتخاب رئيس البلدية ومساعده حيث حصل الأول على 32 صوت ومساعده على 30 صوت[5]. وفي

1-Ibid., C.de Most, Extrait du registre des délibérations du conseil municipal, session de mai 1929, élection des adjoints, 09/06/1929.
2-Ibid., C. de Pélissier, PV. des élections du CM., 05/05/1929.
3-Ibid., Extrait du registre des délibérations du conseil municipal, élection des adjoints et installation du CM., 16/05/1929.
4-Ibid., C. du Pont du Cheliff, Extrait du registre des délibérations du conseil municipal, élection des adjoints et installation du CM., 17/05/1929.
5- Ibid., C. de Relizane, Extrait du registre des délibérations du conseil municipal, élection du maire et installation du CM., 12/05/1929.

جلسة 25 ماي 1929 وباقتراح من رئيس البلدية وطبقا لقانون 27 جويلية 1923 صوّت المجلس بالأغلبية على خلق منصب مساعديناإضافيين لرئيس البلدية للعهدة الحالية، وتم ذلك فعلا حيث بلغ عدد الناخبين 30، وتم إنتخاب المساعد الثالث الذي حصل على 28 صوت والرابع على 28 صوت أيضا[1].

<u>حاسي ماماش Rivoli</u>: تمت إنتخابات المجلس البلدي لهذه البلدية كسابقاتها بنفس التاريخ وسنعتمد على محضر تنصيب أعضاء المجلس البلدي الذي تم يوم 12 ماي 1929 لمعرفة أسماء الجزائريين الأعضاء بالمجلس البلدي وهم: بليدي ميلود، برحال محمد، بن مهل قدور، بورحلة عبد القادر، بختي لخضر، وكان عددهم خمسة من بين 17 عضو بالمجلس. وتم خلال الجلسة إنتخاب رئيس البلدية الذي حصل على 16 صوت ومساعديه حيث حصل الأول على 14 صوت والثاني على عشرة أصوات[2].

<u>جديوية</u>:بعد إجراء الإنتخابات البلدية بنفس التاريخ، إجتمع أعضاء المجلس لتنصيب الأعضاء الجدد الذين بلغ عددهم 17، منهم خمسة جزائريين وهم:أولاد قدور أحمد، جلجلي عبد القادر، عسالي محمد، رموس علي حماد، ظريف عابد. ليتم بعدها إنتخاب رئيس البلدية الذي حصل على خمسة أصوات ومساعده على 14 صوت[3]. وفي جلسة 20 ماي 1929 وبحضور المستشارين الجزائريين، تم الإجتماع لإنتخاب مساعد ثان لرئيس البلدية حيث حصل على 13 صوتا من بين 14[4].

<u>ستيدية</u>:بعد إنتخابات 5 ماي 1929 البلدية تم يوم 16 من نفس الشهر تنصيب أعضاء المجلس البلدي، عددهم 16، أربعة منهم من الجزائريين وهم :شاعة عواد، شاعة ابراهيم، شريط محمد، خدة الطيب. وفي نفس الجلسة تم إنتخاب رئيس البلدية الذي حصل على 16 صوت بينما حصل مساعده الأول والثاني على نفس عدد الأصوات [5].

1-Ibid., PV. de l'élection des adjoints, 25/05/1929.
2-Ibid, C. de Rivoli, Extrait du registre des délibérations du conseil municipal, élection du maire et son adjoint et installation du CM., 12/05/1929.
3-Ibid., C. de Saint-Aimée, PV. de l'élection des adjoints, 12/05/1929.
4-Ibid., 20/05/1929.
5-Ibid, C .de La Stidia, Extrait du registre des délibérations du conseil municipal, élection du maire et son adjoint et installation du CM., 12/05/1929.

تونان: في 12 ماي 1929 تم تنصيب أعضاء المجلس البلدي الذين تم إنتخابهم في الخامس من نفس الشهر وهم: عامر عبد القادر، بن عودة محمد، بلكحل مخلوف، بن عمامة جيلالي، حمو محمد الى جانب أنتخاب رئيس البلدية و مساعده[1].

فرناكة:جرت الإنتخابات البلدية بها بنفس التاريخ لكنها لم تسفر عن أي نتيجة حيث لم يتم إنتخاب أي مستشار بلدي[2]، وكان لابد من إجراء دور ثان يوم 12 ماي و فعلا تم إنتخاب المستشارين و تنصيبهم يوم 15 ماي كان عدد المستشارين الجزائريين خمسة من بين خمسة عشر عضوا وهم : ولد عبد الله الحاج، فليتي بغدادي، لعروي بن حمو، كرازيني بغدادي، قناوي ميلود ليتم انتخاب رئيس البلدية الذي حصل على 14 صوت ثم مساعده الذي حصل على 14 صوت أيضا[3].

الدحموني Trumelet[4]:تمت الإنتخابات بهذه البلدية يوم 28 جويلية حيث إنتخب 16عضوا بالمجلس منهم أربعة من الجزائريين و حصل كل مترشح على[5]:

إسم المترشح	السن	عدد الأصوات المعبر عنها
ولد علي أرزقي	42	28
بوساحة أحمد	43	22
شعيب عبد القادر	33	22
عزازن قدور	35	22

ونصّب هؤلاء بالمجلس البلدي يوم1 أوت ليتم بعدها إنتخاب رئيس البلدية الذي حصل على 12 صوت و مساعده الذي حصل على 8 أصوات[6].

مشرع الصفا Prevost Paradol:تم تنصيب أعضاء المجلس البلدي الجدد بعد إنتخابهم بنفس التاريخ وهم : محمدي محمد، قوعطرية أحمد، بن باية لحسن،قلوج الشيخ، عبدي

1-Ibid., C. de Tounin, Extrait du registre des délibérations du conseil municipal, élection du maire et son adjoint et installation du CM., 12/05/1929.
2-Ibid., C. de Fornaka, Extrait du registre des délibérations du conseil municipal, élection du maire et son adjoint et installation du CM., 05/05/1929.
3 - Ibid., 15/05/1929.
4- بلدية Trumelet (الدحموني) تأسست سنة 1892 و تحولت بموجب قرار 25 جوان 1921 الى بلدية كاملة الصلاحيات و منفصلة عن بلدية تيارت المختلطة [4].أما بلدية Prévost Paradol(مشرع الصفا) فقد أصبحت بلدية كاملة الصلاحيات منذ 1928.للتوسع أكثر يمكن العودة الى :
Steeg TH, exposé de la situation générale de l’Algerie, en 1922, Alger, Imprimerie Administrative Victor Heintz, 1923, p 3.
5-Ibid. ,C. de Trumelet, Extrait du registre des délibérations du conseil municipal, PV. de l’ élection du maire et et son adjoint et installation du CM., 28/07/1929.
6 -Ibid., 01/08/1929.

محمد،أودينة محمد وخلال نفس الجلسة تم إنتخاب رئيس البلدية الذي حصل على 14 صوتا[1].

هذا وحاولنا جمع المعلومات الخاصة بهذه الإنتخابات البلدية في الجدول التالي :

البلدية	تاريخ الإنتخاب	العدد الكلي للمستشارين البلديين	عدد المستشارين الجزائريين	الدور	تاريخ تنصيب أعضاء المجلس البلدي
أبوقير	12/05/1929	14	05	II	19/05/1929
عين سيدي الشريف	05/05/1929	؟	//	؟	12/05/1929
عين تادلس	12/05/1929	15	06	II	19/05/1929
بودينار Bellecôte	؟	//	05	I	21/05/1929
صور Bellevue	05/05/1929	//	//	I	12/05/1929
بلاد الطواهرية	//	//	//	I	//
البوسكي	//	؟	05	I	//
بوقيراط	12/05/1929	15	04	II	18/05/1929
عين كرمان	05/05/1929	17	06	I	12/05/1929
يلل	12/05/1929	15	05	II	18/05/1929
مزغران	؟	؟	؟	؟	؟
الرحوية	12/05/1929	؟	04	II	18/05/1929
مستغانم	05/05/1929	39	12	I	17/05/1929
عين النويسي	؟	؟	؟	؟	؟
مليكة Palat	05/05/1929	؟	04	؟	؟
صيادة Pélissier	12/05/1929	15	05	II	16/05/1929
غليزان	05/05/1929	؟	11	I	12/05/1929
حاسي ماماش	//	17	05	I	//
جديوية	//	17	//	I	//
ستيدية	//	16	04	I	//
تونان	//	؟	05	I	//
فرناكة	12/05/1926	15	05	II	15/05/1929
الدحموني Fornaka	28/07/1929	16	04	I	01/08/1929
مشرع الصفا Prévost Paradol	05/05/1929	؟	06	I	؟

ان ما يمكن ملاحظته بالنسبة للإنتخابات البلدية هذه أن:

- ظل الإتجاه المحافظ مسيطر على هذه الإنتخابات من خلال بروز أبناء الأسر الكبيرة
- عرفت مدينة مستغانم حملة إنتخابية كبيرة بين قائمة الوحدة و الوئام التي قادها ابن كريتلي سليمان و ابن اسماعيل حميد ضد منافسهم ابن زفطة عبد القادر و هي تدل على بداية ظهور درجة من الوعي لدى الفريقين و بين الجزائريين بشكل عام.

1-Ibid., C. de Prévost Paradol, Extrait du registre des délibérations du conseil municipal, PV. de l'élection du maire et son adjoint et installation du CM., 12/05/1929.

- ظهور شخصيات ذات علاقات وطيدة بالفرنسيين داخل المجلس البلدي كما هو الحال بالنسبة ل " ودني بوعسرية " الذي كان مقربا من الإدارة الاستعمارية ، علما إن هذا الأخير كان مدرس متقاعد و أقيم له إحتفال كبير بمناسبة فوزه في الإنتخابات تحت إشراف رئيس بلدية مستغانم .[1]
- في بلدية بودينار لم يتم إنتخاب رئيس البلدية و مساعده خلال الدور الأول حيث بلغ عدد الناخبين 15 و انعدم عدد الأصوات المعبر عنها و لاحظنا حدوث إتفاق في الموقف بين الجزائريين و الفرنسيين و اضطروا إلى اجراء هذا الإنتخاب في جلسة لاحقة.

أما عن مداولات المجلس البلدي لهذه المرحلة فقد لاحظنا تركيز المجلس ببلدية مستغانم على مدينة تيجديت التي عمل المستشارين من الجزائريين على إصلاح الأوضاع بها وخاصة الطرقات، فخلال الجلسة العادية التي عقدت بتاريخ 27جوان 1929 تم التصويت على إعادة تجهيز مغسل بايموت وطلب رئيس البلدية التصويت على المشروع بقيمة مالية تقدر بـ11000 فرنك إلى جانب المطالبة بإعادة هيكلة السوق العربي وهو مطلب كان المستشارون قد تقدموا به يوم 25 نوفمبر 1929 بقرض مالي يقدر ب 26044584 فرنك غير أن رئيس البلدية ذكر أن الوضع المالي لهذه البلدية لا يسمح بتوفير هذا المال لتنفيذ المشروع وكان المطلب الثالث والذي يخص الجزائريين خلال هذه الجلسة يتعلق بإنجاز مركز للشرطة بحي تيجديت وأكد رئيس البلدية على ضرورة الموافقة عليه والبدء بتنفيذه إبتداء من جويلية المقبل[2]، وتقرر تخصيص 25000 فرنك لإصلاح الطرقات وتقدم المستشار ابن غالي بالشكر لرئيس البلدية على ذلك[3]. وفي نفس السياق تطرق أعضاء المجلس إلى قضية المذبح وعدم توفره على قواعد الصحة والنظافة وقلة المياه بهذا الحي[4]، وفي نفس الفترة طالب بلغولة أعضاء المجلس بتخصيص حصة من الميزانية المخصصة للعناية بالحدائق العامة والتشجير لحي تيجديت وحصل على الموافقة على

1-D.A.W.O, La Tribune de Mostaganem, 03/07/1934.
2-A.C.M, séance du 21/06/1929.
3-D.A.W.M, Délibérations du Conseil Municipal de la ville de Most., séance du 28/08/1930.
4-Ibid., séance extraordinaire du 20/07/1929.

ذلك[1]، وفي دورة نوفمبر العادية عرض رئيس البلدية وضع هذا الحي الذي كان يضم 10000 ساكن وهو بعيد عن مقر البلدية مما يصعّب التحكم فيه، لذلك كان لابد من إنجاز محافظة جديدة للشرطة بها وخصص لذلك مبلغ مالي قدر بـ80000 فرنك وطلب رئيس البلدية من المجلس التصويت عليه وتم ذلك فعلا، وما تجدر الإشارة إليه أن التركيز على توفير مقر للشرطة بهذا الحي كان يخدم الإدارة الإستعمارية لإحكام سيطرتها ومراقبتها للحي و سكانه.

وفي الجلسة الإستثنائية التي عقدت يوم 12 أبريل 1930 تم التصويت على إنجاز مركز هاتفي بمحافظة الشرطة بهذا الحي بقيمة 435 فرنك[2]،وفي دورة ماي العادية، الجلسة الثانية بتاريخ 27 جوان 1930 تم التطرق إلى أهمية إنجاز قسم مهني متخصص بمدرسة تيجديت الأهلية للذكور حيث كانت الأكاديمية قد وجهت مطلب بذلك وشرحوا فيه كل الإيجابيات التي سيحصل عليها الجزائريون من ذلك وبعد الإتفاق مع لجنة المالية طلب رئيس البلدية من المجلس تنظيم دروس مهنية وتخصيص المال الكافي للمكوّن المكلف بذلك واقترح مبلغ 655 فرنك من الميزانية الإضافية لسنة 1930 وتمتالموافقة على المطلب، وفي نفس الجلسة تقدم ابن غالي للمجلس البلدي بمطلب يخص حي تيجديت دائما ويتعلق بأهمية تهيئة طرقاته المهترئة وهو مطلب سبق وأن تم تقديمه للمجلس في عدة مناسبات وكان جواب رئيس البلدية أن مشاريع إعادة التهيئة موجودة بما في ذلك تلك الخاصة بهذا الحي، كما طالب النائب ابن غالي أيضا بتوفير الإنارة بطريق المسجد والتي تتطلب قيمة مالية قدرها 10000 فرنك من الميزانية الإضافية كما طالب بمراقبة المجاري المائية بنفس الحي وبتنظيف المقر الخاص بالجزائريين وأكد رئيس البلدية بأن كل المجهودات متوفرة لذلك[3].وفي يوم 28 جوان 1930 عقدت جلسة للمجلس البلدي برئاسة Mercier ومساعد رئيس البلدية أدريان لوموانAdrienLemoine تدخل فيها بلغولة بتقديم طلب بتحويل مراكز توزيع الطاقة بجسر العلمة Pontde l'Almaوتمت الموافقة بسبب خطر ذلك في توزيع

1 -Ibid., séance ordinaire du 29/11/1929.
2-Ibid., Séance extraordinaire du 12/04/1930.
3-A.C.M, Délibérations du Conseil Municipal de la Commune de Most., session de mai, 2eme séance du 27/06/1930.

الكهرباء بالقرب من الجسر على المشاة والسيارات فطالب بضرورة إقامة مركز جديد وبشكل طارئ بحيث يكون بمكان بعيد مع تهديم المركز الأول حتى لا يعيق الحركة وتمت الموافقة على هذا المطلب[1]، وفي 26 جانفي 1931 عقدت جلسة إستثنائية برئاسة السيد Arnaud المساعد الأول لرئيس البلدية، تطرق فيها المستشارين إلى مشكل غلاء المعيشة فقد بلغ ثمن الخبز 2.5 فرنك، ثمن كيلو من البطاطا 2.55 فرنك،وتمت المطالبة بضرورة دعم سكان البلدية المسلمين بقيمة 25 % لمواجهة الوضع الإقتصادي المزري[2].

وخلال جلسة 29 جوان 1931 ناقش المجلس البلدي لمستغانم طرح جماعة دوار عيزاب وعمارنة لفكرة ربطهما ببلدية بودينار ورفض هذا الطلب غير أن ابن كريتلي سليمان ندد بهذا القرار و طالب بإدراج هذا الطلب في المحضر، كما طالب عدد كبير من المستشارين بإعادة الدعم السنوي الذي كان بقيمة 25 % من الأموال لصالح الجزائريين من غير المجنسين والذي ألغي منذ الفاتح من جانفي 1931[3].وظل حي تيجديت يسيطر على مطالب المستشارين الأهالي نظرا للوضع المزري الذي كان يعانيه في ظل قلة النظافة، المياه و العناية عامة، ففي جلسة 18 سبتمبر 1931 قدم رئيس البلدية AdrienLemoine قراءة لرسالة وجهها المستشار البلدي ابن كريتلي محمد و التي تحدث فيها عن التناقص المحسوس للأهمية الإقتصادية لسوق الماشية بمستغانم بسبب هجرة تجار المواشي إلى مناطق أخرى بها أسواق للماشية وطلب ابن كريتلي معرفة سبب تناقص هذه التجارة وطالب باتخاذ إجراءات لحماية مصالح المنطقة وطالب رئيس البلدية بدراسة الموضوع[4]. كما تم تخصيص قرض مالي قيمته 110000 فرنك لإنشاء قنوات للصرف الصحي بتجديت[5]مع ملاحظة وجود نوع من التطور في مداخلات المستشارين الجزائريين من حيث الإصرار والإتفاق على تكرار مجموعة من المطالب لضمان تنفيذها والموافقة عليها مع بقاء هذه الأخيرة جانبية وهامشية مقارنة مع طلبات الفرنسيين .

إنتخابات الجماعة جوان –جويلية 1929 :

1-Ibid., séance du 28/06/1930.
2-Ibid., séance du 26/01/1931.
3-Ibid., séance du 29/06/1931.
4 -Ibid., séance du 18/09/1931.
5-Ibid., séance du 03/08/1933.

أبوقير:تمت إنتخابات الجماعة لدوار بلدية الغرابة هشم داروغ التابع لبلدية أبوقير كاملة الصلاحيات يوم 23 جوان 1929 لإنتخاب عشرة أعضاء حيث تكوّن المكتب الإنتخابي من مهرة عبد القادر قايد الدوار، قدور بن علو رئيس الجماعة المنتهية عهدتها و بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 212، عدد الناخبين 29، عدد الأصوات المعبر عنها 29 والأغلبية المطلقة 15وكانت النتائج حسب كل مترشح :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المعبر عنها
كعيبيش جيلالي	مزارع	29
حبيب بوقناب	//	28
مرابط شارف ولد يوسف	//	28
بوكسارة ميسوم	//	28

غير أن أيّا من المرشحين لم يحصل على العدد الكافي من الأصوات فكانت هناك ضرورة لإجراء الدور الثاني[1] الذي تم يوم 30 جوان، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 212، عدد الناخبين 35، عدد الأصوات المعبر عنها 35 وحصل كل مترشح على:

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها
برزوق حمو	مزارع	35
حيمور جيلالي	//	//
كعيبيش جيلالي	//	//
معمر العجال	//	//
جعفر العجال	//	//
بوكسارة عبد القادر	//	//
بن سالم عبد القادر	//	//
مرابط الشارف	//	//

وأصبحوا أعضاء بالجماعة بعد إستيفائهم للشروط القانونية. وفي 5 جويلية 1929 تمت العمليات لإنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة لنفس الدوار، ففي إنتخاب الرئيس بلغ عدد الناخبين 09، الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 4 حيث حصل مرابط الشارف على أربعة أصوات وحيمور جيلالي على ثلاثة، أما بالنسبة لإنتخاب السكرتير الخاص بالجماعة فقد كانت نفس النتائج وحصل معمر العجال على ستة أصوات وسي حمو بلزرق على صوت واحد ليعلن معمر العجال سكرتير للجماعة[2].

1-A.N.O.M,cote Oran E174, Dépt. d'Oran, Arrd. de Most., CPE. d'Aboukir, DC. Gheraba et HachemDarough, PV. des élections des membres des djemââs, 23/06/1929.
2-Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 23/06/1929.

عين سيدي الشريف:انتخب أعضاء الجماعة لدوار بلدية درادب–حساينية بنفس التاريخ ومن بين أعضاء المكتب قايد الدوار بن زيان عبد القادر، رئيس الجماعة المنتهية عهدتها بوزيان عبد القادر، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 244، عدد الناخبين 138، عدد الأصوات المعبر عنها 138 والأغلبية المطلقة 123 وفاز كل من :

إسم المترشح	عدد الأصوات المتحصل عليها
بوحرّة قدور ولد يوسف	138
العربي بن طاهر سنوسي ولد محمد	//
عدة بن عطية قسوس ولد عدة	//
مهدي حمو ولد الشارف	//
سلمان قويدر ولد قدور	//
بن قوريش بن عودة	//
بن شنان بن عودة ولد الطاهر	//

وتم إعلانهم أعضاء بالجماعة ليتم يوم 24 جوان من نفس السنة إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة حيث بلغ عدد الناخبين في كل من إنتخاب الرئيس والسكرتير 08، عدد الأصوات المعبر عنها8،والأغلبية المطلقة 4 وحصل بن شنان بن عودة ولد الطاهر على8 أصوات ليصبح بذلك رئيسا للجماعة وبوحرة قدور على 8 أصوات وأعلن سكرتير للجماعة[1].

عين تادلس: تم إجراء إنتخابات الجماعة لدوار بلدية غوفيرات البحري وأولاد بوكامل بحضور رئيس البلدية وخوصة محمد رئيس الجماعة المنتهية عهدتها، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 219، الناخبين 73، الأصوات المعبر عنها 73 والأغلبية المطلقة 37 وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المتحصل عليها
خوصة محمد ولد الشارف	ملاك	73
خوصة محمد ولد العربي	//	72
خوصة قدور ولد بوخوصة	//	72
حمامي محمد ولد جلول	//	//
صلاب عبد القادر	//	//
مهيدي ميلود ولد جيلالي	//	//
مجاهري ميلود ولد محمد	//	//

1-Ibid., CPE. de Ain Sidi Cheriff, DC. Dradeb-Hessainia, PV. des élections des membres des djemââs, 23/06/1929.

موفق قدور ولد بن عامر	//	//

وبإستيفائهم للشروط القانونية تم إعلانهم أعضاء بالجماعة لدوار بلدية غوفيرات البحري وأولاد بوكامل[1]، وفي 1 جويلية أجريت الإنتخابات الخاصة برئيس الجماعة حيث بلغ عدد الناخبين8، الأصوات المعبر عنها8 والأغلبية المطلقة5، حصل خوصة محمد ولد العربي على8 أصوات ليصبح بذلك رئيسا للجماعة وبالنسبة لإنتخاب سكرتير الجماعة فقد حصل خوصة محمد ولد الشارف على 8 أصوات وأصبح سكرتير للجماعة[2].

صور Belle vue: تم إنتخاب عشرة أعضاء من الجماعة لدوار بلدية شلافة أولاد سيدي يوسف حيث ضم المكتب عدة أعضاء منهم عباسة محمد رئيس الجماعة المنتهية عهدتها، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 253، عدد الناخبين 135، عدد الأصوات المعبر عنها 135 والأغلبية المطلقة 68 وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المتحصل عليها
عباسة ميلود ولد الطاهر	مزارع	104
عباسة عبد القادر		96
عباسة عبد القادر ولد الشارف	//	95
عباسة عبد القادر ولد العجال	//	95
عباسة العجال ولد عبد الله	//	//
عباسة بن ذهيبة ولد العربي	//	//
عباسة عبد القادر ولد عبد الله	//	//
عباسة الشارف ولد العجال	//	//
شريقي الشارف ولد الشريف	//	//
عزايرية عبد الله ولد محمد	//	//
عباسة العجال ولد فضيل	//	//
مناد محمد ولد الشارف	//	37
حمشريف عبد القادر ولد العجال	//	36
شمومة عبد الله ولد بلّحول	//	//
دردور الشارف ولد بلقاسم	//	//
عباسة عبد الله ولد محمد	//	//
عباسة سنوسي ولد عبد القادر	//	36
عباسة محمد ولد عبد القادر	//	35
عزايرية عبد القادر ولد محمد	//	35
عباسة حبيب ولد الشارف	//	18
حمشريف عبد الله ولد الشارف	//	02
عباسة عبد القادر ولد محمد	//	01

1-Ibid., CPE. de Ain Tedles, DC. Ghoufirat El Bahri et Ouled Bou Kamel, PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 23/06/1929.
2-Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 01/07/1929.

موفق عبد الله ولد مهدي	//	30

وفاز كل من المترشحين الذين حصلوا على عدد أصوات 95 فما فوق[1]. أما بالنسبة لإنتخاب رئيس و سكرتير الجماعة فقد تم يوم 28 جوان حيث بلغ عدد المسجلين في إنتخابات رئيس الجماعة 09، الأصوات المعبر عنها 09 والأغلبية المطلقة 05 وحصل عباسة العجال ولد عبد الله على 9 أصوات وأصبح بذلك سكرتير الجماعة، أما بالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد حصل عباسة عبد القادر ولد الشارف على 9 أصوات ليعلن سكرتير الجماعة[2].

بلاد الطواهرية:تم يوم 23 جوان 1929 إجتماع أعضاء المجلس البلدي لدوار بلدية غوفيرات سفيسفة وغوفيرات القبلي، أولاد بوعبسة التابع للبلدية كاملة الصلاحيات بلاد الطواهرية لإنتخاب عشرة أعضاء من الجماعة. ضم المكتب عدة جزائريين برئاسة رئيس البلدية إلى جانب مرضي محمد رئيس الجماعة المنتهية عهدتها.بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 133، عدد الناخبين 84، الأصوات المعبر عنها 84 والأغلبية المطلقة 43 ، وبعد القيام بعملية الإنتخاب والفرز حصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المعبر عنها
مرضي محمد ولد العربي	عضو خارج	84
قنيش عبد الله	//	//
عتو محمد ولد جيلالي	//	//
بن عمر يوسف	//	//
شهيدة بن ذهيبة ولد محمد	//	//
بحار بن ذهيبة ولد الحبيب	//	//
مجار قدور ولد محمد	//	//
بوضياف عبد الله ولد الحاج	//	//
عبو محمد ولد العربي	ملاّك	//
فلوح قويدر ولد الشارف	//	//

وأعلنت كل القائمة أعضاء بالجماعة بعدتوفركل الشروط القانونية لديهم[3].

1-Ibid., CPE. de Belle vue, DC. Chelafaouled Sidi Youcef, PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 23/06/1929.
2-Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 28/06/1929.
3-Ibid., CPE. de Blad Touaria, DC. GhoufiratSfisifa, Ghoufirat El Guebli, OuledBouabsa, PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 23/06/1929.

وفي 30 من نفس الشهر تم إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة ففي عملية إنتخاب الرئيس بلغ عدد الناخبين 08، عدد الأصوات المعبر عنها 7 والأغلبية المطلقة 04 وكان الفوز لمرضي محمد الذي حصل على سبعة أصوات أما بالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد كانت نفس النتائج مع فوز عتو محمد الذي حصل على سبعة أصوات[1].

البوسكي:بنفس التاريخ 23 جوان، إجتمع أعضاء المجلس البلدي لدوار بلدية الشواشي لبلدية البوسكي كاملة الصلاحيات لإنتخاب عشرة أعضاء من الجماعة. تكوّن المكتب من عدد من الجزائريين وعلى رأسهم زنايني رئيس البلدية. بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 370، عدد الناخبين 359، عدد الأصوات المعبر عنها 359 والأغلبية المطلقة 180، وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	عدد الأصوات المحصل عليها
عوناد عبد القادر بن حسين	359
بلغيت سي سعيد بن جلول	//
شيخ حسين بن ساعد	//
بن نجار أحمد بلعربي	//
بن جبور محمد ولد محمد	//
بونجار محمد بن عبد الله	//
قراوي أحمد ولد محمد	//
ساغي بلحاج ولد الحاج	//
بلودان محمد ولد ميلود	//
بن قوة مولاي ولد ميلود	//

وأعلن كل المترشحين أعضاء بالجماعة[2].وفي 30 جوان تمت عملية إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة حيث بلغ عدد الناخبين في كل منهما 10، عدد الأصوات المعبر عنها 09 والأغلبية المطلقة 05، فاز بمنصب الرئيس بونجار أحمد بلعربي بحصوله على تسعة أصوات وانتخب سكرتيرا شيخ حسين ولد محمد بحصوله هو الآخر على تسعة أصوات[3].

عين كرمان:في 23 جوان إجتمع أعضاء الجمعية الإنتخابية لدوار بلدية مرجة القرقار التابع لبلدية عين كرمان كاملة الصلاحيات لإنتخاب ثمانية أعضاء من الجماعة. تكوّن المكتب من رئيس الجماعة المنتهية عهدتها دحمان عدة وقايد الدوار سيدي عابد محمد، بلغ

1-Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 30/06/1929.
2-Ibid., CPE. de Bosquet, DC. Chouachi, PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 23/06/1929.
3-Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 30/06/1929.

عدد المسجلين 167، عدد الناخبين 62، عدد الأصوات المعبر عنها 62 والأغلبية المطلقة 32.وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المعبر عنها
سلطاني عابد	ملاك	62
بوزيان أحمد	//	//
لراشي عبد القادر	//	//
نوار بوعبد الله	//	//
دحمان عدة	//	//
بن ميسوم محمد	//	//
بلحاج طيب	//	//
حابي محمد	//	//

وأعلن كل من سلطاني عابد، بوزيان احمد، لراشي عبد القادر، نوار بوعبد الله،دحمان عدة، بن ميسوم محمد ،بلحاج طيب، حابي محمد اعضاء بالجماعة لدوار بلدية مرجة القرقار التابع لبلدية عين كرمان[1].

أما بالنسبة لدوار بلدية التوارس فقد إجتمع أعضاء الجمعية الإنتخابية لهذا الدوار لإنتخاب ستة أعضاء من الجماعة، تمت العملية بمدرسة البنات وتكوّن المكتب من عدة أعضاء على رأسهم عبد المولى محمد قايد الدوار ومساعد رئيس البلدية، بلغ عدد الناخبين 30، الأصوات المعبر عنها 30 والأغلبية المطلقة 16 وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المعبر عنها
عبد المولى محمد بن رابح	ملاك	30
حضري ميلود	//	//
بريقي محمد	//	//
شاوش محمد	//	//
بن حرة عبد القادر	//	//
بطاش عبد القادر	//	//

وأعلنت كل القائمة أعضاء بالجماعة لدوار بلدية توارس التابعة لبلدية عين كرمان[2].

وفيما يخص دوار بلدية عبد القوي فقد إجتمع المكتب لإنتخاب عشرة أعضاء من الجماعة، شارك في المكتب بوقطاية فغول قايد الدوار، لعبادية حبيب رئيس الجماعة

1-Ibid., CPE. d'Inkermann, DC. MerjaElguergar, PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 23/06/1929.
2-Ibid., CPE. d'Inkermann, DC. Touares, PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 23/06/1929.

المنتهية عهدتها. بلغ عدد الناخبين 54، الأصوات المعبر عنها 54 والأغلبية المطلقة 28. وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	عدد الأصوات المعبّر عنها
شريفي محمد	54
دالي تاسفات	54
حوش عبد القادر	//
هاشمي بلحول	//
سي علي محمد	//
كيواس حاج قدور	//
وهاب عبد القادر	//
بوحلوفة الطيب	//
لعبادية حبيب	//
بوعشرية قدور	//

وأعلن كل هؤلاء أعضاء بالجماعة. أما بالنسبة لإنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة فلم نجد معلومات عنها[1].

بلدية يلّل:بنفس التاريخ إجتمع أعضاء الجمعية الإنتخابية لدوار بلدية قرايرية التابعة لبلدية يلّل كاملة الصلاحيات لإنتخاب عشرة أعضاء من الجماعة، ترأس المكتب رئيس البلدية إلى جانب عضوية كل من عكرمي الشارف قايد الدوار وصافي مصابيح رئيس الجماعة المنتهية عهدتها. بلغ عدد الناخبين 142، الأصوات المعبر عنها 142 والأغلبية المطلقة 76 وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المعبر عنها
سالمة أحمد	ملاّك	73
عمار بوعزة	//	72
خديم بركة	//	70
موسى لخضر	//	70
سالمة الحاج	//	65
صافي بلمصابيح	//	59
بن موسى عابد	//	57
بن حجوجة عبد القادر	//	53
صافي شارف	//	52
الحاج طاهر	//	51
ماحي بلخيرة	//	44
صغير صبيات	//	41
صغير عبد القادر	//	01

1-Ibid., CPE d'Inkrmann, DC. Abd El Goui, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.

صغير أحمد	//	01
سالمة لخضر	//	01

وبما أن لا أحد من المترشحين قد حصل على العدد الكافي من الأصوات قرر رئيس المكتب اللجوء إلى الدور الثاني يوم الأحد 30 جوان 1929[1] حيث إجتمع أعضاء الجمعية الإنتخابية لإنتخاب عشرة أعضاء للجماعة، بلغ عدد المسجلين 305، الناخبين 229 والأصوات المعبر عنها 229 وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المعبر عنها
صغير عبد القادر ولد قدور	ملاّك	131
صافي عبد القادر ولد بوزيان	//	121
عامر بوعزة ولد مصطفى	//	119
موسى لخضر ولد سعادة	//	102
اسالمة أحمد ولد جيلالي	//	101
بن عمان بن عليولد الحاج عابد	//	100
حوجة عبد القادر ولد البشير	//	98
صافي بن مصابيح ولد محمد	//	91
اسالمة الحاج ولد مخفي	//	90
قدير بركة ولد سالم	//	88
بصافي الشارف ولد الحبيب	//	79
معطى الله محمد ولد محمد	//	77
بن موسى عابد ولد مصطفى	//	65
صغير صبيات ولد محمد	//	58
موسى الطاهر ولد الحبيب	//	56
ماحي بلخيرة ولد محمد	//	49

وأعلن كل المترشحين بالقائمة و الذين تحصلوا على عدد من الأصوات يفوق أو يساوي 88 وأصبحوا أعضاء بالجماعة[2].وفي 10 جويلية 1929 إجتمع أعضاء الجمعية لإنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة حيث بلغ عدد الناخبين 10، عدد الأصوات المعبر عنها 10 والأغلبية المطلقة 6 وحصل صغير عبد القادر ولد قدور على 10 أصوات ليصبح بذلك رئيس للجماعة، أما بالنسبة لإنتخاب الرئيس فقد بلغ عدد الناخبين 10، عدد الأصوات

1 -Ibid., CPE. de l’Hillil, DC.M. Guerairia, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.
2 -Ibid.,30/06/1929.

المعبر عنها 9 والأغلبية المطلقة 5 وحصل إسالمة الحاج ولد المخفي على تسعة أصوات ليعلن بذلك سكرتيرا للجماعة[1].

بلدية مزغران:تم يوم 23 جوان إجتماع الهيئة الإنتخابية لدوار بلدية كريستل أوريعة التابع لبلدية مزغران، حيث بلغ عدد الناخبين 109، عدد الأصوات الملغاة 10، عدد الأصوات المعبر عنها 99 والأغلبية المطلقة 51 وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات
بن اسماعيل حراق ولد محمد	تاجر	64
بوسمات بن عيسى ولد محمد	ملاّك و عامل بحديقة	64
ولد سي العربي عبد القادر ولد محمد	عامل بحديقة	68
بودرية حرّاق ولد عبد القادر	//	58
بن بوزيان حبيب بن بوزيان	//	65
بن دريس محمد ولد محمد	تاجر	59
بن عومر احمد	عامل يومي	67
مخلوف بلقاسم	//	58
بوسمات حبيب	عامل بمقهى	43
بن دعماش بن عودة	تاجر	26
بوسوية منور	ملاّك	33
بوبكر حبيب	تاجر	29
بن دعماش بن صابر	موظف	24

وأعلن كل من بن إسماعيل حرّاق ولد محمد، بوسمات بن عيسى ولد محمد،ولد سي العربي عبد القادر ولد محمد،بودرية حرّاق ولد عبد القادر، بن بوزيان حبيب بن بوزيان، بن دريس محمد ولد محمد، بن عومر أحمد، مخلوف بلقاسم أعضاء بالجماعة لهذا الدوار[2]، أما بالنسبة لإنتخاب الرئيس والسكرتير فلم نجد المحاضر الخاصة بها .

مستغانم:إجتمع أعضاء الجمعية لإنتخاب أعضاء الجماعة لدوار بلدية هشم داروغ – أولاد بوكامل التابع لبلدية مستغانم، ترأس المجلس رئيس البلدية إلى جانب حضور رئيس الجماعة المنتهية عهدتها هدروقة عبد الله، بلغ عدد المسجلين 71، عدد الناخبين31 وهو نفسه عدد الأصوات المعبر عنها، والأغلبية 16وأعلنوا أعضاء بالجماعة[3].وفي 24 جوان 1929 إجتمع أعضاء الجمعية الإنتخابية لهذا الدوار لإنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة فعند إنتخاب الرئيس بلغ عدد الناخبين 6، عدد الأصوات المعبر عنها 6 وفاز بن هدروقة عبد

1-Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 10/07/1929.
2-Ibid., CPE. de Mazagran, DC. M Cristel Ouréah, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.
3-Ibid., CPE. de Mostaganem, DC . Hachem Darough-Ouled Boukamel, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.

الله بحصوله على ستة أصوات وأصبح رئيس للجماعة أما بالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين 6، عدد الأصوات المعبر عنها 6 وفاز صغير محمد و أصبح سكرتير لهذه الجماعة[1].

<u>عين النويسي</u>:تم بنفس التاريخ إنتخاب عشرة أعضاء من الجماعة لدوار بلدية أهل الحسيان بني ياحي، غرابة، درادب التابع لبلدية عين النويسي. ترّأس المكتب رئيس البلدية إلى جانب حضور مخفي عبد القادر قايد الدوار ومخفي حبيب رئيس الجماعة المنتهية عهدتها . بلغ عدد المسجلين 258، الناخبين 97، الأصوات المعبر عنها 97 والأغلبية المطلقة 49. وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المتحصل عليها
يعقوب قدور	مزارع	97
ضيف بن عودة	//	//
صغير بوزيان	//	//
عزروق محمد	//	//
قرمي بن عودة	//	//
مجاهد احمد	//	//
عدة عبد القادر	//	//
يعقوب بومدين	//	95
زامة محمد	//	//
غناي الطاهر	//	//
عزروقي جيلالي	//	90
عمران محمد	//	4

وأعلن عن فوز كل من يعقوب قدور، ضيف بن عودة ،صغير بوزيان،عزروق محمد،قرمي بن عودة، مجاهد أحمد، عدة عبد القادر، يعقوب بومدين، زامة محمد، غناي طاهر حيث أعلنوا أعضاء بالجماعة[2]. وفي نفس اليوم تم إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة حيث بلغ عدد الناخبين عند انتخاب الرئيس 6 وهو نفسه عدد الأصوات المعبر عنها والأغلبية المطلقة 4 وحصل يعقوب بومدين على 6 أصوات ليصبح رئيس للجماعة. أما بالنسبة لإنتخاب السكرتير فقد فاز مجاهد أحمد بحصوله على 6 أصوات[3].

1- Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 24/06/1929.
2-Ibid., CPE. de Noisy Les Bains, DC. Ahl El Haciane, Beni Yahi, Gueraba, Deradeb, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.
3 -Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 23/06/1929.

مليكة Palat:في 23 جوان و كبقية البلديات نظمت عملية إنتخاب ستة أعضاء من الجماعة غير أن قاعة البلدية كانت فارغة و لم يتكون المكتب و لم يحضر لا المترشحين و لا الناخبين فلم تتم العملية الإنتخابية .[1]

صيادة Pélissier:تم بنفس التاريخ إجتماع أعضاء المكتب لدوار بلدية غرابة – درادب – هشم داروغ لإنتخاب أعضاء الجماعة. تكوّن المكتب من رئيس البلدية وقايد الدوار كيزان الحاج بلغ عدد الناخبين 52، الأصوات المعبر عنها 52، الأغلبية المطلقة 28.وبعد إجراء العملية الإنتخابية والفرز حصل كل مترشح على :

إسم المترشح	عدد الأصوات المحصل عليها
عكريش قدور	51
طاهرة حكلوف	//
أمزيان عمر	//
سنوسي جيلالي	//
بن صابر احمد	49
بن ساحة بن عودة	51
بن عطية عبد الله	50
لحول عبد القادر	51

وأصبحوا كلهم أعضاء بالجماعة[2].وفي 29 من نفس الشهر أجريت إنتخابات رئيس وسكرتير الجماعة حيث فاز أمزيان عمر بحصوله على خمسة أصوات مقابل منافسه عكريش قدور الذي حصل على ثلاثة أصوات أما بالنسبة للسكرتير فقد فاز بن صابر قدور بحصولـه على ثمانية أصوات وأصبح بذلك سكرتير للجماعة لدوار بلدية غرابة –درادب– هشم داروغ لبلدية صيادة[3].

سيدي بلعطار:تم إجراء العمليات الخاصة بإنتخاب أعضاء الجماعة لدوار بلدية أولاد بوكامل للبلدية كاملة الصلاحيات سيدي بلعطار لإنتخاب 12 عضو من الجماعة. ترأّس المكتب رئيس البلدية إلى جانب حضور ابن إسماعيل عبد الله قايد الدوار وحراتي بن فوغلو رئيس الجماعة المنتهية عهدتها و بعد الفرز كانت النتائج فوز القائمة أدناه كأعضاء بالجماعة وذلك بعد إستيفائهم للشروط القانونية[4]:

1-Ibid., CPE. de Palat, DC. Bouafiou, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.
2-Ibid., CPE. de Pélissier, DC. Gueraba, Deradeb, Hachem Darough, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.
3-Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 29/06/1929.
4-Ibid., CPE. du Pont du Cheliff, DC. Ouled Bou Kamel, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المعبر عنها
حرّاتي بن فوغلو ولد قدور	مزارع	206
حويذف يخلف ولد بلحول	//	205
خواصة عبد القادر ولد الطاهر	//	203
بن طيفور الشارف ولد محمد	//	//
حمايدية الشارف ولد محمد	//	//
بلكحل ميلود ولد بلخدادي	//	//
بلّحول سي عدة ولد حمو	//	//
رواني عبد القادر ولد الحبيب	//	//
عوايرية عمر ولد الحاج ميلود	//	//
كرداغ عبد الله ولد أحمد	//	//
بن عبد الله الشارف ولد الحاج	//	202
خلاّفي محمد ولد الشارف	//	202

وفي 2 جويلية من نفس السنة إجتمع أعضاء هذه الجماعة لإنتخاب رئيس وسكرتير لهم حيث فاز حرّاتي بن فوغلو بحصوله على 9 أصوات وإنتخب حويذف يخلف سكرتيرا بحصوله على 9 أصوات أيضا[1].

حاسي ماماش:أجريت العمليات لإنتخاب ثمانية أعضاء من الجماعة لدوار بلدية حساينية – الغرابة–درادب– أوريعة برئاسة مساعد رئيس البلدية وبحضور رئيس الدوار بورحلة قدور و قايد الجماعة بورحلة بلحول حيث بلغ عدد المسجلين 282، الناخبين 191، الأصوات المعبر عنها 191 والأغلبية المطلقة 96 وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المعبر عنها
بورحلة بلّحول ولد محمد	ملاك	191
برّحال عبد القادر ولد الشارف	//	//
بورحلة جيلالي ولد بن ذهيبة	//	//
بن مهل بشير ولد قدور	//	//
بن قارة محمد ولد الشارف	//	//
بليدي حمو ولد قدور	//	//
قرنية حمو ولد قدور	//	//
بختي عبد الله ولد جيلالي	//	//

وأعلنوا كلهم أعضاء بالجماعة[2].وفي نفس اليوم تم إنتخاب رئيس الجماعة حيث بلغ عدد الناخبين 8، الأصوات المعبر عنها 6 والأغلبية المطلقة 3 وفاز بورحلة بلحول

1-Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 02/07/1929.
2-Ibid., CPE. de Rivoli, DC. Hassainia, Gueraba, Deradeb, Ouréa, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.

بحصوله على ستة أصوات وأصبح بذلك رئيسا للجماعة بينما انتخب برحال عبد القادر ولد الشارف سكرتيرا بحصوله على ستة أصوات أيضا[1].

ستيدية:تمت هذه الإنتخابات بنفس التاريخ لإنتخاب ستة أعضاء من الجماعة لدوار بلدية أولاد سنوسي للبلدية كاملة الصلاحيات ستيدية. تكوّن المكتب من مساعد رئيس البلدية رئيسا إلى جانب شاعة رئيس الجماعة المنتهية عهدتها. بلغ عدد الناخبين 96، الأصوات المعبر عنها 65 والأغلبية المطلقة 48. وبعد إجراء الإنتخابات تم إعلان النتائج:

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها
شاعة عبد القادر بلبنة	ملاّك	52
سحنون مصطفى	//	//
شاعة حبيب ولد الحاج	//	//
شريط محمد	//	//
حسون لخضر	//	//
خدودة حبيب	//	//
عكرمي قدور	//	42
قانة عبد القادر	//	//
عمارة	//	//
يوب بن عيبة ولد محمد	//	//
مجاهد محمد ولد عبد القادر	//	//
طيب محمد ولد علي	//	41

وأعلن كل من شاعة عبد القادر بلبنة، سحنون مصطفى، شاعة حبيب ولد الحاج، شريط محمد، حسون لخضر، خدودة حبيب أعضاء بالجماعة لدوار بلدية أولاد سنوسي[2]، أما إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة فلم نجد المحاضر الخاصة بها.

تونان:نظمت العملية لإنتخاب ثمانية أعضاء للجماعة بدوار بلدية هشم داروغ التابع لبلدية تونان، كان رئيس البلدية على رأس المكتب إلى جانب عمارة عبد القادر قايد الدوار وحمو محمد رئيس الجماعة المنتهية عهدتها ، بلغ عدد الناخبين 123، الأصوات المعبر عنها 123 والأغلبية المطلقة 63. وكانت النتائج :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها
حمو محمد ولد عبد القادر	فلاح	123
بن عودة الشارف ولد محمد	//	//

1 -Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 23/06/1929.
2-Ibid., CPE. de La Stidia, DC. des Ouled Senoussi, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.

زيتوني عبد القادر ولد عبد القادر	//	//
حمو مخلوف ولد مختار	//	//
حمادوش عمور ولد مخلوف	//	//
عامر عبد القادر ولد عبد الله	//	//
بن عايد جيلالي ولد الحبيب	//	//
شرارة ميسوم ولد العروي	//	//

وأصبح كل هؤلاء المترشحين أعضاء بالجماعة[1]. وفي نفس اليوم تم انتخاب رئيس وسكرتير الجماعة حيث بلغ عدد الناخبين 8، الأصوات المعبر عنها 8 والأغلبية المطلقة 5 و فاز حمو محمد ولد عبد القادر رئيسا للجماعة بحصوله على 8 أصوات بينما انتخب حمادوش عمور سكرتيرا بحصوله على ثمانية أصوات[2].

فرناكة:تم إجراء إنتخابات الجماعة لدوار بلدية فرناكة قدادرة لإنتخاب ستة أعضاء من الجماعة. تكوّن المكتب من رئيس البلدية رئيسا إلى جانب قايد الدوار فليتي بغدادي وكرازيني بغداد رئيس الجماعة المنتهية عهدتها، بلغ عدد المسجلين 136، الناخبين 53، عدد الأصوات المعبر عنها 53 والأغلبية المطلقة 27 وبعد إجراء عملية الإنتخاب والفرز كانت النتائج:

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المعبر عنها
كاوبة عبد القادر	ملاك-مزارع	53
عمر عبد القادر	//	//
زرقوق عبد القادر	//	//
عربية بن صغير	//	//
فليتي مكي	//	51
دوبي عبد القادر	//	51

وأعلن كل من : كاوبة عبد القادر، عمر عبد القادر، زرقوق عبد القادر، عربية بن صغير، فليتي مكي، دوبي عبد القادر أعضاء بالجماعة[3].وفي 12 جويلية تم إنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة حيث بلغ عدد الناخبين 5، الأصوات المعبر عنها 5 والأغلبية المطلقة 3 وكانت النتائج :

إسم المترشح	عدد الأصوات المحصل عليها
زرقوق عبد القادر	02
عمار عبد القادر	01

1-Ibid., CPE. de Tounin, DC. des Hachem Darough, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.
2-Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 23/06/1929.
3-Ibid., CPE. de Fornaka, DC. Fornaka Kedadra, PV. des élections des djemââs, 23/06/1929.

فليتي مكي	01
كوبة عبد القادر	01

وكانت هناك ضرورة لإجراء دور ثان لأن أيّا من المترشحين لم يحصل على العدد الكافي من الأصوات، وكانت نتائجه حصول زرقوق عبد القادر على صوتين، عمار عبد القادر صوتين، فليتي مكي صوت واحد وتم اللجوء أيضا للدور الثالث و حصل الثلاثة على نفس العدد من الأصوات وكان الفوز لعمار عبد القادر بصفته الأكبر سنا،أما فيما يخص إنتخاب السكرتير فقد بلغ عدد الناخبين 5، الأصوات المعبر عنها 5 والأغلبية المطلقة 3 وكان الفوز لفليتي مكي بحصوله على أربعة أصوات مقابل صوت واحد لزرقوق محمد[1].

من دراسة إنتخابات الجماعة يمكن جمع المعلومات الخاصة بها في الجدول التالي :

البلدية	دوار بلدية	تاريخ إنتخابات الجماعة	عدد أعضاء الجماعة الواجب إنتخابهم	الدور	تاريخ إنتخاب رئيس الجماعة و السكرتير	المقر
أبو قير	غرابة – هشم داروغ	1929/06/23 1926/06/30	10	I II	1929/07/05	دار البلدية
عين سيدي الشريف	درادب –حساينية	//	08	I	1929/06/24	//
عين تادلس	غوفيرات البحري-أولاد بوكامل	//	//	I	1929/07/01	//
بودينار	شرفة –الحمادية	1929/06/23	//	؟	؟	//
صور	شلافة – أولاد سيدي يوسف	//	10	I	1929/06/28	//
بلاد الطواهرية	غوفيرات سفيسفة – غوفيرات القبلي – أولاد بوعبسة	//	//	I	1929/06/30	//
البوسكي	الشواشي	//	//	I	//	//
عين كرمان	عبد القوي-مرجة القرقار- واريزان – توارس	//	8 6	I II	؟ ؟	مدرسة الأولاد مدرسة البنات
يلّل	قرايرية	1929/06/23 1929/06/30	10	I II	1929/07/10	دار البلدية
مزغران	كريستل – أوريعة	1929/06/23	8	I	؟	//
مستغانم	هشم داروغ-أولاد بونابل	//	06	I	1929/06/24	//
عين النويسي	أهل الحسيان – بني	//	10	I	1929/06/23	//

1-Ibid., PV. des élections du président et secrétaire des djemââs, 12/07/1929.

	ياحي –غرابة - درادب					
مليكة	بوعفيو	//	6	؟	؟	//
صيادة	غرابة – درادب- هشم داروغ	//	8	I	1929/06/29	//
سيدي بلعطار	اولاد بوكامل	//	12	I	1929/07/02	//
حاسي ماماش	حساينية الغرابة- درادب - أوريعة	//	8	I	1929/06/23	//
ستيدية	أولاد سنوسي	//	6	I	؟	//
تونان	هشم داروغ	//	8	I	1929/06/23	//
فرناكة	فرناكة قدادرة	//	6	I	1929/07/12 الدور الثالث	//

هذا مع الإشارة إلى عدم وجود المحاضر الخاصة بكل من بودينار، بوقيراط وجديويةوما يمكن استنتاجه بالنسبة لإنتخابات الجماعة لجوان 1929 هو:

- عرفت بعض الدواوير شبه مقاطعة كما هو الحال بالنسبة لبلدية أبوقير حيث بلغ عدد المسجلين بها 212 ولم ينتخب سوى 29 شخص وتم اللجوء إلى الدور الثاني. والملاحظة نفسها بالنسبة لدوار بلدية أهل الحسيان بني ياحي، غرابة، درادب حيث بلغ عدد المسجلين 258 ولم ينتخب منهم سوى 97 .
- لم يتم إنتخاب أعضاء الجماعة بدوار بلدية بوعفية ببلدية مليكة بسبب عدم حضور المترشحين والناخبين أي وجود مقاطعة كلية، أما عن سبب ذلك فقد يكون بسبب تفرق سكان الدواوير في مناطق واسعة أو عدم الإهتمام بهذه الإنتخابات عكس تلك التي جرت في المدن والتي تشهد دعاية واسعة.
- عرفت هذه المرحلة تزايد عدد المترشحين لإنتخابات الجماعة وظهور منافسة حول إنتخاب الرئيس كما هو الحال بالنسبة لبلدية فرناكة حيث تم اللجوء إلى الدور الثالث لإنتخاب رئيس الجماعة بدوار بلدية فرناكة –قدادرة.
- تمت بالنسبة لأعضاء الجماعة بتاريخ موحد وهو 23 جوان 1929، أما بالنسبة لإنتخاب رئيس وسكرتير الجماعة فكان حسب ظروف كل بلدية.
- تم اللجوء في بلدية يلل إلى الدور الثاني لإنتخاب أعضاء الجماعة بسبب عدم حصول المترشحين على العدد الكافي من الأصوات.

❖ لاحظنا في بلدية الطواهرية،دوار بلدية غوفيرات سفيسفة– غوفيرات القبلي، أولاد بوعبسة تجديد عهدة اعضاء الجماعة المنتهية عهدتها أي تواصل سيطرة هذه الجماعة على نتائج الإنتخاباتلسنة 1929 و بالتالي تواصل نفوذ و سيطرة نفس الأسر و الشخصيات .

رابعا)مجيء الإحتفال المئوي لإحتلال الجزائر ومظاهره بمستغانم :

كانت سنة 1930 بالنسبة لفرنسا فرصة لإبراز قوتها وسيطرتها على الجزائريين بتنظيمها لسلسلة من الإحتفالات والتظاهرات لإحياء ذكرى مرور مائة عام على احتلال الجزائر،و حتى الشعب "المنهزم" كان عليه أن يحتفل بهذه المناسبة و مختلف التضاهرات التي كانت تعبر عن إقتناع فرنسا بفكرة الإمبراطورية[1].

حيث أقيمت نشاطات ضخمة وقدم الجنود عرضا بملابس كان يرتديها أولئك الذين احتلوا الجزائر، ونظمت بوهران عروض قدمت فيها كل المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية والتجارية إلى جانب عرض أفضل السيارات، وحتى النقابات شاركت في هذه الإحتفالات فعلى إثر عقد الكونفدرالية العامة للشغل CGT[2]للندوة الجهوية للنقابات العمالية برئاسة ليون جوهو Léon Jouhaux في 20 جانفي 1929، قررت إنشاء هيئة للتنسيق فيما بين الإتحادات الثلاثة لدراسة و مناقشة المشاكل المشتركة للعمال بالجزائر ونظمت هذه الهيئة يوم 16 فبراير 1930 المؤتمر النقابي لشمال إفريقيا بالجزائر العاصمة، وشارك في هذا المؤتمر الذي ترأسه "جوهو" أيضا الإتحادات النقابية الإقليمية الثلاثة للجزائر وأمين إتحادات تونس وممثل عن المغرب الأقصى. حضر المؤتمر أكثر من 300 مندوب ناقشوا المشاكل التنظيمية النقابية لشمال إفريقيا، وكانت الإحتفالات بالذكرى المئوية من بين إهتمامات المؤتمر الذي طالب في الأخير بالمساواة والإدماج التام والفوري ولم يتم توجيه أي إتهام للكولونيالية خلال هذا المؤتمر[3]، و في 15 جوان من نفس السنة ،و بعد تنظيم

[1] - Benyelles Ahmed Morsley,op.cit,p35.

2-سيتم التوسع فيها لاحقا.

3-خلوفي بغداد ، الحياة النقابية بالجزائر قبل 1919 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، 2013-2014 ، ص ص 17-18.

اللقاء التذكاري بسيدي فرج ، عقد أول مؤتمر عمالي عربي بالجزائر ، شارك فيه حوالي 75 جزائري و عبروا عن إدانتهم لمائة عام من الإحتلال.[1]

ومن جانب آخر فخلال هذه الإحتفالات المئوية، كان 34000 أوربي يملكون ما مساحته 2.3 مليون هكتار بمعدل 67 هكتار للملاك الأوربي مقابل 5.5 هكتار للمسلمين[2]، ولم تبق مدينة مستغانم بعيدة عن هذا الحدث فقد قدمت جمعية La Française تظاهرة رياضية للجمباز يوم 1 جوان 1930 وكانت برئاسة الحاكم العام بورد Pierre Bordes[3]حيث جلبت هذه الإحتفالات أيضا عددا كبيرا من المؤسسات التي قدمت من مختلف أنحاء المستعمرة ولم تستثن أية مدينة في الجزائر عن المشاركة فيها، كما تم إصدار كتاب بهذه المناسبة بعنوان " مئوية الإحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1930)، إصدار كتاب الجزائر والذي كان يحتوي على 792 صفحة بمقياس (39x27) وقدم له Charles Agel[4]، كما صدرت عدة دراسات بهذه المناسبة المبجّلة للإستعمار منها دراسة هنري ماسي حول الدراسات العربية في الجزائر(1830-1930) وكتابات أخرى مثل كتاب "التاريخ ومؤرخو الجزائر "لصاحبه جورج ايفر"، والعامل المشترك بين كل هذه المؤلفات هو تمجيدها للإستعمار وإشادتها بالعهد الإستعماري[5]، علما أن هذا الحدث جاء بعد فيضانات شهدتها الجزائر في عدة مناطق كما هو الحال بالنسبة لدائرة مستغانم مثل بودينار،حاسي ماماش، سيدي بلعطار وغيرها[6]. في هذا الصدد نشير الى ما ذكره ابن علي بوقرط[7] أنه بعد عودته من فرنسا إلى الجزائر سنة 1930 وجد أن الوضع قد تحسن عما

---

[1] -AlexandreFrançois, « Le P.C.A de 1919 à 1939, Données en vue d'éclaircir son action et son rôle », Revue des sciences juridiques économiques et politiques (R.S.J.E.P), Volume XI, N° 4, décembre 1974, p190.

2-Kouidri Mohammed, op.cit, p 162.

3- بيير بورد (1870-1943) حاكم عام للجزائر من 1927-1930 ، أشرف على التحضير للأحتفالات المئوية و كان قبلها أمينا عاما للحكومة، عرف بعنصريته و تشبعه بالروح الاستعمارية مما زاد في غيض الجزائريين و شعورهم بالاستياء.

4-أحمد بوكابوس " مقاربة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية ، المرجع السابق، ص 72.

5-جيلالي بلوفة عبد القادر ، "قيمة ووزن الكتابة التاريخية الفرنسية في المشروع الاستعماري الفرنسي – الوسائل والنتائج– " ،المعيار، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني حول " المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر 1830- 1962 وتأثيراته المعاصرة ،أيام 8-9-10 ماي 2005، العدد العاشر، شعبان 1426 ه الموافق ل سبتمبر 2005، ص 115.

6- Gazette(La) de Mostaganem, 04/04/1931, N 537.

7- ابن علي بوقرط (1904-1983): أصله من مازونة بمستغانم، ناضل في اطار الشباب الشيوعي منذ 1924 ثم انضم الى الحزب الحزب الشيوعي الجزائري وأصبح السكرتير العام الى غاية 1939 بعد عقد الحلف السوفياتي الجرماني انفصل عن الاتجاه الستاليني لينضم بعدها الى حزب الشعب الجزائري و منذ 1941 بدأ بالتعاون مع ما عرف بالحركة الجزائرية ليصبح أحد المنظمين النشطاء للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كما ناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الى غاية سنة 1954 ليتم القاء القبض عليه سنة 1957 وأطلق سراحه في نفس السنة وبعد الاستقلال فضل المنفى الى غاية سنة 1962.

كان عليه سابقا بالجزائر كما لاحظ أن الجدران كانت تحمل عدة ملصقات ممجّدة للإستعمار الفرنسي وبأن جرائد الكولون كما هو الحال بالنسبة لجريدة صدى وهران و La Dépêche Algérienneكانت تعبر عن نفس الموقف وأدركت أن الادارة وقّرت ما بوسعها لجعل الرأي العام المحلي و العالمي يرى الجانب الإيجابي للإستعمار فقط ، تاركة حقيقة المأساة والمعاناة في الظل ولم يكن لهذه التصرفات من أثر على الجزائريين سوى زيادة سخطهم على الإستعمار وسعيهم للحصول على الحرية والعدالة[1].

وهكذا فقد كانت الإحتفالات هذه مهانة للجزائريين حيث عبرت فيها فرنسا عن تمجيدها لهذا الإستعمار ورفع خلالها المعمرون شعارات عدوانية ضد العرب ودينهم مذكريهم بإحتلالهم للجزائر بالقوة [2]، وهي ذكرى حاول العديد من الجزائريين تناسيها فكان وقعها قويا ومهينا لاسيما بين التقدميين والوطنيين لتكون مناسبة لطرح عدة أسئلة حول كيفية التخلص من الوضع الحالي أو إصلاحه[3]، وخلال هذه المناسبة كان الجزائريون يأملون في أن تتحسن أوضاعهم خاصة بوصول الحاكم العام موريس فيوليت الذي أراد أن تكون سنة 1930 إنطلاقة جديدة أقل سيطرة وأكثر إنسانية[4]، وعلق الشعب المستعمر آمالا كبيرة بمناسبة هذه الإحتفالات وتطلّع لأن تكون سنة 1930 نقطة إنطلاق لسياسة جديدة قد تكون أقل جشعا وتشبعا بالروح الإستعمارية لتتدارك فرنسا حقيقة سياستها بالجزائر وجسامة الأخطاء المرتكبة وتلتفت إلى هذا الشعب الذي يعاني الغبن والظلم و تعيد له ما سلب منه من حقوق في ظل الإستبداد الإستعماري.

مع العلم أن هذه المناسبة قد كلفت ما يزيد عن 80 مليون فرنك، كان نصيب الجزائريين منها الإرتفاع الفادح في قيمة الضرائب وخيبة الأمل [5]في العدالة الفرنسية وأدت أيضا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما جعل أحد المفوضين الماليين يتدخل في إحدى جلسات المفوضيات المالية سنة 1929 ويطلب منها أخذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا

1-Boukort Benali, Le Souffle du Dahra, E.N.A.L, Alger ,1986,p 41.

2-حمزي كمال ،" مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1930 ، تظاهرات و أبعاد"، حولية المؤرخ، العدد 5، دار الكرامة للطباعة والنشر، جوان 2005 ، ص ص 251-252.

3-القورصومحمد ، المرجع السابق، ص 68.

4-Ferhat Abbas, La nuit coloniale, p 123.

5-المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر،1931-1956،المطبعة العربية الجزائرية،1300ه، ص 71.

الوضع[1]، وفي نفس الوقت إنخفض السعر الأدنى للقنطار من الحبوب بنسبة 50% فيما بين 1934 و1935، كما أصبحت القرى تعاني من الغلاء وارتفاع أسعار الأراضي والوسائل الزراعية[2].غير أن هذه الإحتفالات والطريقة التي تمت بها قد عبرت عن إرادة فرنسا في تكريس فكرة سيطرة الغالب على المغلوب الخاضع والإستفزاز الذي أثارته لدى الجزائريين كما ساهمت في نمو الوعي الوطني والشعور القومي بين مختلف الفئات التي ستعبر خلال السنوات التي تلت عن رفضها للواقع المعاش من إضرابات ومظاهرات عرفتها عدد من المدن الجزائرية الكبرى، علما أن كل التصريحات الرسمية الصادرة عن الساسة الفرنسيين قد تجاهلت التطرّق لمعاناة الشعب الجزائري والمشاكل التي يتخبط فيها والمطالب التي كان يرغب في تجسيدها وتم التركيز فقط على تحسين و تلميع صورة فرنسا وإبراز الأعمال التي قامت بها. كما مثلت هذه التظاهرة فرصة لدخول الجزائريين مرحلة جديدة من المواجهة السياسية مع الإستعمار، وكما ذكر أحمد توفيق المدني فإن هذه الإحتفالات على أرض الجزائر قدمت القضية الجزائرية عشرين سنة على الأقل[3].

ومن جانب آخر فقد كان الشيوعيون ينظرون إلى هذه الإحتفالات بأنها ذات طابع إمبريالي تقودها البرجوازية الفرنسية في بلد تنتشر فيه ظاهرة إستغلال الطبقة العمالية وفقر الطبقة الحضرية،وعبّر الحزب الشيوعي الفرنسيإبتداء من سنة 1930 عن مقاطعته لهذه التظاهرة المخلدة للإستعمار الفرنسي للجزائر و حاول استغلالها لصالحه محاولا إسترجاع نوعا من نفوذه و انغراسه بسبب تراجع عدد المنخرطين و المؤيدين له و لكن تأثيره كان ضعيفا على فرنسا و لم يضمن سوى دعما هزيلا للجزائريين[4]، و مع ذلك فقد أحدث تأثير كبير بين أوساط العمال الزراعيين بالقطاع الوهراني وساهم في توسيع قاعدته به[5]، ونظرا لما كان يتوفر عليه هذا الحزب من وسائل للدعاية وتنظيم الهياكل فإن حملته على

1-D.A.W.O, DF. Algérienne, Section arabe, 1929-2, 2eme séance, 13/11/1929.
2-NORA Benallegue Chaouia, Op.cit, p p 94-95.
3-مهديد ابراهيم ،" إسهام في دراسة الحركة الوطنية الجزائرية "أهمية سنة 1935 في القطاع الوهراني، مخبر تاريخ الجزائر، دفاتر التاريخ المغربية، جامعة وهران، معهد علم الاجتماع، 1979، العدد 1 ديسمبر 1987، ص 185.
4 -Alexandre François, « Le P.C.A de 1919 à 1939, Données en vue d'éclaircir son action et son rôle » ,op.cit,p89.
5 -Remaoun Hassan , Pensée et action des communistes en Algérie(1920-1962) , A propos des questions paysanne et nationale ,Crasc, projet d'intervention au colloque programme par l'ANEP les 24 et 25 septembre 2005 sur le thème : « La pensée politique algérienne 1830-1962 » et a l'occasion du 10 eme Salon international du livre d'Alger (SILA),p 5.

الإحتفالات المئوية كانت أكثر فعالية ونشاطا وكانت أولى حملات الشيوعية ضد هذا الحدث قد بدأت من صحيفة "المغرب العربي" التي دعت إلى مقاطعة الإحتفالات مستخدمة مجموعة من المصطلحات المتداولة في الأدبيات الشيوعية مثل "طرد الإمبريالية من الجزائر"، غير أنه ورغم المجهودات التي بذلها الشيوعيون في سبيل تعطيل هذه التظاهرات الممجّدة للإستعمار إلا أنها لم تتمكن من ذلك و قد يكون السبب هو الإنتقادات التي وجهها المؤتمر الذي انعقد بالإتحاد السوفياتي للحزب الشيوعي الفرنسي ولاتحاده الجهوي بالجزائر وخاصة فيما يتعلق بعدم إشراك الجزائريين في الأجهزة المسيّرة للحزب والتي ظلت تحت سيطرة الشيوعيين الأوربيين[1].

هكذا وبينما كانت هذه التظاهرة فرصة لتعبير الجزائريين عن رفضهم لهذا الواقع ولبروز نشاط الحركة الوطنية، خاصة و أنها جاءت تلبية لضغوط الكولون ومحاولة منها لامتصاص غضبهم بعد معاناة إقتصادهم من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة مستثمري الكروم والحبوب ومناجم الحديد التي يتمتع بها الغرب الجزائري[2]، إلا أن الإتجاهات السياسية الجزائرية واليسارية الفرنسية أجمعت على التنديد بتظاهرة الإحتفال المئوي الذي مس بكرامة الجزائريين[3]الذين أصبحت مطالبهم تتبلور وتتطور خاصة بعد تأسيس فدرالية النواب المسلمين الجزائريين والتي أعطت نوعا من الدفع لمطالب النواب بمختلف المجالس،هؤلاء الذين كانت لهم مهمة تمثيل أبناء جلدتهم والتخفيف من معاناتهم التي لا تزول. وعبّر عن هذه المطالب بعض المتعاطفين مع الجزائريين من خلال المطالبة بالتمثيل النيابي على مستوى البرلمان الفرنسي حيث طالبوا بعضوين بالمجلس الفرنسي، واحد للعرب والآخر للقبائل وبتعيين نائب يمثل كل عمالة واحد للجزائريين وآخر للقبائل، أي بمجموع خمس نواب للجزائريين[4].وكان نجم شمال إفريقيا السبّاق إلى استنكار

1- نايت قاسي الياس ، الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، 2002-2003 ، ص ص 110-112.

2-قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 36.

3-كلاخي ياقوت ، نشاط الجزائريين السياسي والاقتصادي والاجتماعي و الثقافي في دائرة تيارت (1936-1954)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة سيدي بلعباس، 2012-2013 ، ص 28.

4-Melia Jean, Le Centenaire de la conquête et des reformes indigènes, ligue Française, en faveur des indigènes musulmans d’Algérie, Paris, p p 38-39.

الإستعمار وممارساته وكان التحضير الفرنسي للإحتفال باحتلال الجزائر قد أوحى للنجم بتصعيد حملته الدعائية لمقاطعة الإحتفالات والتنديد بها وتعددت وسائله في ذلك من توزيع للمناشير ونشر للمقالات الصحفية ووضع الملصقات على الجدران، كما نشرت اللجنة المركزية للحزب رسالة مطوّلة إلى عصبة الأمم تندد من خلالها بالإحتفالات ومما جاء فيها:"... مصادرة الأراضي، مجاعات دورية، تراجع التعليم باللغة العربية، نقص فادح في المؤسسات التعليمية (المدارس الفرنسية)، 520 مدرسة مع 38 ألف تلميذ مسلم ... لا مساواة في الجنس، غياب الحقوق السياسية، المهمة الحضارية لفرنسا غير مرغوب فيها..."[1].

وخلال زيارة لجنة مجلس الشيوخ لمدينة مستغانم التي كانت برئاسة موريس فيوليت، التقى الحضور الذين بلغ عددهم حوالي مائة100 شخص بالفندق الكبير بمستغانم، كان منهم المستشارين الجزائريين، أخذ الكلمة كل من ابن إسماعيل وبلغولة وموريس فيوليت، وتطرق هذا الأخير إلى مطالب الجزائريين، وذكر بأن فرنسا لا تستطيع في الوقت الحالي أن تمنحهم الحقوق الكاملة التي تطالب بها النخبة الجزائرية[2].ولعل ما لم تتوقعه الإدارة الإستعمارية أنه قد رافق هذه الإحتفالات نهضة ثقافية على مستوى مستغانم شملت مجالات عدة مثل انتشار المدارس الخاصة بالتعليم العربي وافتتاح المدارس القرآنية الحرة إلى جانب تأسيس النوادي الثقافية و بروز بعض الفرق الكشفية الإسلامية ورواج الصحافة العربية و الوطنية داخليا [3].

إن ما يمكن ملاحظته بالنسبة لنشاط النواب الجزائريين هو أنه بعد تشكيلهم لفيدراليتهم زادت ثقتهم بأنفسهم و زادت أهمية دورهم ومكانتهم بالنسبة للجزائريينو الفرنسيين أيضا فقد بدأت مطالبهم بالتوسع والتزايد وتميز النواب بالإصرار على مطالبهم التي بدأت ارتفع سقفها أكثر مما كانت عليه وكانوا يندّدون أحيانا بتصرفات الإدارة ويتّحدون في مطالبهم ليشكل ذلك نوعا من الضغط على الإدارة الفرنسية التي رغم محاولة ممثليها تهميش مطالبهم إلا أنهم لم يملوا من التكرار متشبعين بوعي جديد و ثقة أكثر مما

1- نايت قاسيإلياس ،المرجع السابق ، ص 108.
2- Gazette(La) de Mostaganem, 10/05/1931, N 555.
3- مهديابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني ما بين 1919-1939، المرجع السابق، ص310.

كانت لديهم من قبل. وهذا لا يعني أن مطالبهم قبل هذا لم تكن بالقوية أو الجدية بل نجد طالب عبد السلام مثلا في إحدى جلسات المجلس العام قد أعطى و بيّن الطابع المطلبي للمسلمين حيث عبّر عن وضع الجزائريين في ماي 1920 قائلا :" لم يحصل التعليم على أي تطور، نهب الأراضي متواصل وكذلك عدم المساواة في التوظيف ..."ووجّه كلامه بألفاظ قوية لم يستعملها أي نائب من قبل حيث قال : " ما تسمونه إصلاحات كبرى ليس سوى كلمات كبرى غير كافية " وركز على قضية تمثيل الجزائريين بغرفة النواب و مجلس الشيوخ[1] فالجديد في هذه المرحلة هو أن موقف النواب بمختلف المجالس قد تغير وارتفعت مطالبهم فمن خلال مداولات مختلف المجالس لاحظنا مبادرة النواب سواء في مستغانم أو في بقية الدوائر والعمالات بالمطالبة بتحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية، بالإهتمام باللغة العربية وتعليمها، المساواة في الأجور وبالتالي المطالبة بالحد من الأساليب الإستعمارية الجائرة كنزع الأراضي وعدم المساواة في الأجور وتوزيع الحبوب ومختلف الخدمات الصحية والتعليمية وحتى ما تعلق بإصلاح الطرقات وإنجاز المستشفيات والمرافق المختلفة وارتبطت هذه النقلة النوعية أيضا في مواقف النواب بظهور الأزمة الاقتصادية العالمية التي عانى منها الشعب الجزائري مما جعل ممثليه بمختلف المجالس يشعرون بأهمية دورهم في تحسين ظروف معيشته خاصة وأنهم كانوا يدركون الفرق الواسع بين وضع الجزائريين والأوربيين ومدى معاناة هؤلاء في كل النواحي ورغم تسويف الإدارة وتجاهلها لمطالب النواب إلا أنهم واصلوا رفع صوتهم وبدءوا بالمطالبة بالحق في التمثيل في غرفة النواب ومجلس الشيوخ.

هذا وتعتبر سنة1927 بالنسبة للنواب المسلمين بالجزائر عامة وبالقطاع الوهراني خاصة سنة حافلة حيث ستعرف ثلاثة أحداث هامة ستؤدي إلى خروج نشاطهم من الركود، فمن جهة كان ظهور مشروع النائب موتي Marius Moutetالذي ينادي بحق المسلمين في التمثيل بالبرلمان وبرفع الآمال في تحقيق أحد أهم المطالب التي جاء بها الأمير خالد في11 سبتمبر 1927، ومن جهة أخرى كان تأسيس "جريدة الإتحاد"(L'Union) بمبادرة من المستشار البلدي باشطارزي بن عودة، وكان عقد أول مؤتمر لفدرالية النواب في سبتمبر

1-D.A.W.O, CG. d'Oran, mai 1920, p 515 .

1927 الدافع الأكبر لتطور مواقفهم[1].وتؤكد أغلب الكتابات التاريخية المعاصرة أن حالة التوتر وعلاقة التنافر بين الإدارة الإستعمارية والجزائريين على وجه العموم والحركة الوطنية بمختلف إتجاهاتها على وجه الخصوص قد زادت حدة منذ 1930، فلم تكد تدخل سنة 1931 حتى هبّت ريح النضال السياسي وشرعت التنظيمات السياسية والإجتماعية في الكفاح من أجل إبراز معالم الأمة، كما ساهمت في تصعيد نشاط الحركة الوطنية و بعث الشعور بالذات الوطنية.

1-Touati Lahouari,op.cit,p377.

الفصل الثاني

النهضة الوطنية بمستغانم و النشاط الوطني

النهضة الوطنية بمدينة مستغانم

أولا/بوادر النهضة الوطنية بمستغانم

أ/النهضة الدينية و تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

ب/النهضة الثقافية الوطنية

ج/الطرق الصوفية و دورها

ثانيا/الكشافة الإسلامية الجزائرية

ثالثا /النشاط الثقافي الوطني بمدينة مستغانم (النوادي و الجمعيات المختلفة)

أ/جمعية الإتحاد الأدبي الإسلامي المستغانمي

ب/مدرسة تيجديت الإصلاحية

ج/النوادي الجزائرية الأخرى

رابعا /النشاط السياسي الوطني الواسع

خامسا/أهمية الإنتخابات خلال مرحلة(1931-1935)

خلاصة القسم الثاني

أولا/ بوادر النهضة الوطنية بمستغانم :

عانت عمالة وهران قبيل سنة 1930 من تدهور الأوضاع الثقافية، فاختفت المدارس والمساجد والمؤسسات التعليمية أو شبه التعليمية وما بقي منها لم يجد إقبالا من طرف السكان إما بسبب الجهل المتفشي أو بسبب طبيعة التعليم نفسه الذي دخل في طور الإنحطاط والتدهور[1]، وقد ورد في جريدة البصائر مقال بعنوان "الجزائر في خمس سنوات" مما جاء فيه أن القطر الجزائري كان قبل ست سنوات يرسف في أغلال الجهل ويسبح في يمّ الخرافات ولا يفهم إلا قليلا من هدي محمد صلى الله عليه وسلم وكانت البدع منتشرة و الجهل ضارب أطنابه والأمية تسود كل بلد و قرية و التعليم لا أثر له إلا القليل في بعض المدارس"[2]. كما ساهم تعدد الطرق الدينية واختلاف تعاليمها و العداء بين شيوخها من درجة الإنحطاط الثقافي وفقدت الرابطة الروحية وانقسم المجتمع. في ظل هذه الظروف تأثر المثقفين الجزائريين بمؤثرات إصلاحية خارجية و داخلية ستساهم في تغيير الوضع السائد وهيأفكار المصلحين الأوائل وعلى رأسهم محمد عبده[3] وجمال الدين الأفغاني[4] الداعية إلى العودة إلى منابع الإسلام الصحيحة فضلا عن أفكار محمد رشيد رضا[5] الذي ثار ضد الأوضاع الإجتماعية والدينية المتردية وناهض البدع والخرافات التي نشرتها الطرق الصوفية و الزوايا المنحرفة عن الإسلام الصحيح ، مجلة المنار وكتب المصلحين الدينيين، الثورة الدينية التي أحدثها عبد الحميد بن باديس [6]، أثر الحربالعالمية الأولى على الجزائريين و عودة عدد كبير من الجزائريين الذين تعلموا بالحجاز وحملوا معهم أفكار إصلاحية حديثة[7].

1- القورصومحمد ، المرجع السابق ، ص 16

2- البصائر، السنة الثاني ، العدد 76، الجمعة 14 جمادى الأولى 1356 هـالموافق ل 23 جويلية 1937 ،شرفي بن عبد الله الخنشلي،" الجزائر في خمس سنوات "، ص 4.

3-محمد عبده :1849-1905،عالم دين وفقيه ومجدد إسلامي مصري، يعد أحد رموز التجديد و الفقه الإسلامي و من دعاة النهضة والإصلاح في العالم العربي .

4-جمال الدين الأفغاني:(1838-1897) هو محمد جمال الدين بن السيد صفتر الحسيني الأفغاني أحد الأعلام البارزين في النهضة المصرية و من أعلام الفكر الإسلامي.

5-محمد رشيد رضا: (1865-1935)من مواليد الشام و توفي بمصر، يعتبر مفكر إسلامي من رواد الإصلاح الإسلامي الذين ظهروا مطلع القرن الرابع عشر الهجري،كان صحفيا وكاتبا وأديبا لغويا،وهو أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده، أسس مجلة المنار على نمط مجلة العروة الوثقى .

6-عبد الحميد بن باديس :(1889-1940)، من رجال الإصلاح و رواد النهضة الإسلامية ،و مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

7-القورصومحمد ، المرجع السابق، ص 16.

ومع بداية الثلاثينيات من القرن الماضي عرفت الجزائر عامة والقطاع الوهراني خاصة حركة تنوير ثقافي وسياسي وطني تجلى في صورة نهضة ثقافية، دينية وسياسية[1] جديدة انتشرت عبر مدن القطاع كما هو الحال بالنسبة لدائرة مستغانم التي ستشهد قيام هذه النهضة وما ميزها من إصلاح.مع التركيز على أن الإصلاح ظل ضعيفا بين الأوساط الريفية والمدن والقرى ذات النشاطات الفلاحية مثل سيق، المحمدية، عين تموشنت وبدرجة أقل مدينة سيدي بلعباس كما انحصر معظم نشاط الحركة الإصلاحية على سكان المدن بينما بقي نفوذ الطرقيين بالأرياف كما هو الحال بالنسبة لضواحي مغنية التي ظلت تحت نفوذ الزوايا و كذلك مستغانم وتيارت[2].

أ- النهضة الدينية وتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (ج.ع.م.ج) برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس يوم 5 ماي بنادي الترقي بالعاصمة وكانت أسسها تقوم على الصحافة، إنشاء المدارس وتأسيس النوادي الثقافية، الدعاية ونشر التاريخ الجزائري كما دعا العلماء إلى استرجاع الشخصية الثقافية العربية الإسلامية للجزائر بواسطة التعليم والوسائل الشرعية[3]. وكان لجمعية العلماء مساهمات سياسية بعيدة الأفق لم يتم الإنتباه إلى فعاليتها إلا بعد مرور عقدين من تأسيسها من بناء مدارس موازية وتكوين جيل قادر على تحمل الميراث الثقافي ومقومات الشخصية الوطنية للأمة الجزائرية إضافة إلى تأسيسها للنوادي ونشرها لصحافة نوعية وتوعية الجماهير عن طريق منابر المساجد[4].

حملت ج.ع.م.ج على عاتقها إحياء التراث الإسلامي في ظل محاربة الإدارة الإستعمارية للتعليم الديني ومحاولتها محو مقوماتها الشخصية الوطنية الجزائرية، فعملت على الوعظ والإرشاد والتدريس لكل الفئات من أطفال، شباب، كهول وشيوخ وركزت على نشر معلميها في مختلف المناطق للتعليم والفتوى في أحكام الدين خاصة وأن فرنسا حاولت

1- مهديإبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال عق الثلاثينيات، النهضة والصراع السياسي،أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جوان ، ج1،جامعة وهران ، ص 39.

2- القورصومحمد ، المرجع السابق ، ص 149.

3-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، ص ص 334-335.

- بكارمحمد ، "علاقة ج.ع.م.ج بنواب فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة (1931- 1936)"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، ديسمبر 2013، ص ص 85-486.

التحكم في المساجد وأئمتها من حيث التوظيف وتحديد المهام إلى جانب تهديم العديد منها و تحويلها إلى مقرات إدارية أو كنائس[1]، وبالتالي توقف الدروس التي كانت تقدم بالمساجد لتحاول ج.ع.م.ج رفع راية المساجد ثانية وإعادة دورها الريادي بالمجتمع الجزائري،نضيف هنا أن الإدارة الاستعمارية حاولت تهميش اللغة العربية من أجل القضاء على كل محاولة لتسييس الإسلام، هذا التسييس الذي قد يؤدي إلى خلق المقاومات وتأجيجها بدافع صد "الكافر" فقد مسّ التدخل الإستعماري الملكية الفردية ومسّ أيضا شرعية الإنتماء إلى البيئة الأصلية[2]، هذا ما جعل حركة الإصلاح تسعى إلى الحفاظ على المجتمع، هويته، لغته وتاريخه. ولما كانت ج.ع.م.ج من أكثر المتحمسين إلى الإصلاح فقد كانت حكومة الجزائر ترى فيها ومنذ نشأتها أخطر جمعية على نفوذها وتتصورها بصورة العدو[3].

وواجه عبد الحميد بن باديس المحاولات التي استهدفت القضاء على اللغة العربية والشخصية الجزائرية وعلى تراثها الديني. كما عملت ج.ع.م.ج على تقوية العقيدة ومحاربة البدع و دعت إلى إرجاع الدين لأصله السلفي ونبذت مظاهر الشّرك،وكان ذلك بفضل مختلف الدروس التي تلقى بالمساجد والنوادي إلى جانب تأسيس الجمعية لفروعها وانتشار نشاطها عبر مختلف مدن ونواحي الغرب الجزائري[4]. كما ظلت تؤكد على القومية العربية والدين الإسلامي كأهم مقومات للشخصية الجزائرية. وفي هذا الصدد ورد بجريدة البصائر مقال للشيخ عبد الحميد بن باديس حاول فيه التمييز بين "الجنسية القومية" و"الجنسية السياسية" وذكر بأن الشعوب تختلف بمقوماتها ومميزاتها كما يختلف الأفراد، ولا بقاء لشعب إلا ببقاء مقوماته ومميزاته،[5].

وبالعودة إلى دور التعليم بالمساجد فقد ظل مطلب النواب مرتكزا عليه، وفي جلسة 29 ماي 1926 تقدم المفوض المالي العربي غلام الله بمطلب إلى عميد الأكاديمية طالب فيه بإعادة منصب "المدرّس" في المساجد الكبرى بمستغانم و تيارت حيث كان قد تم إلغاء

1-سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،الجزء الرابع، الطبعة الأولى، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص159.
2-حيرش بغداد محمد ،المرجع السابق، ص 31.
3- البصائر، العدد 49 ، 18 شوال 1355 ه الموافق ل 1جانفي 1937 ،الطيب العقبي، " ماذا يلاقي المصلحون ، جمعية العلماء و حكومة الجزائر أو صفحة من تاريخ حياتها ستقرأها الأجيال المقبلة بإعجاب".
4- مهديابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية،ص 41.
5-البصائر، السنة الثانية، العدد 58، الجمعة 29 ذو الحجة 1355هـ/12 مارس 1937، "الجنسية القومية والجنسية السياسية"، نقلا عن مجلة الشهاب للشيخ عبد الحميد بن باديس.

هذا المنصب وأكد على أهمية التعليم للجزائريين بهذه المساجد وخاصة الأطفال[1]. وفي هذا الإطار عملت الجمعية على نشر المدارس القرآنية رغم حضر الإدارة لها، ففي مراسلة بعث بها محافظ الشرطة بمستغانم يذكر فيها وجود مدرسة قرآنية غير مرخّصة بعمارة بمدينة مستغانم يتردد عليها حوالي 20 عشرين شابا من الجزائريين يدرّسهم المدعو مهدي بن خدة ولد محمد و عمره 26 سنة و تم توجيه هذا الأخير للمحاكمة بسبب فتح مدرسة قرآنية دون رخصة[2]. كما صدر الحكم على كل من بلحاج زيان ومالك مختار بغرامة مالية قدرها 5 فرنك لكل منهما بسبب فتحهما لمدرسة قرآنية دون ترخيص وذلك بعد جلسة 27 ديسمبر 1937 بالمحكمة [3]أي أن التعسّف الإداري الفرنسي لم يؤثر على أهداف الجمعية و رجالها الذين تواصل نشاطهم بمختلف مدن الغرب الجزائري ففي غليزان مثلا وصل تقرير من محافظ الشرطة حول وجود مدرسة قرآنية غير مرخصة للزاوية العلوية تم افتتاحها منذ بضعة أشهر كان يدرّس فيها المدعو بوكراع محمد منذ شهرين خلفا لعدّاد بلحاج محمد[4]. وتواصلت المتابعات القضائية للمدارس القرآنية غير المرخصة، ففي تقرير آخر قدمه محافظ الشرطة بمستغانم ورد فيه أنه عند إجراء دورية مراقبة للمدارس القرآنية المفتوحة بحي تيجديت، وجد به بعض المدرسين "الطلبة" الذين يعلّمون القرآن للأطفال بدون رخصة ومنهم:

- حامد بن طارق، بالمقبرة الإسلامية، كان يحفّظ القرآن لثلاثة تلاميذ بعمّي موسى.
- فاريم محمد ولد بن أحمد، يعلّم القرآن لطفلين من الجزائريين.
- مخاطرية بوزيد ولد محمد،كان يعلّم القرآن لطفلين من الجزائريين
- كاب محمد بن عيسى، يعلّم القرآن لـ 12 شخصا.
- سلة حبيب ولد جيلالي، يعلم القرآن لعشرة تلاميذ .

1-D.A.W.O, DF., Délégation indigène, section arabe, 1926, 11eme séance du 29/05/1926
2-A.N.O.M , cote Oran , 5 I88 , dept. d'Oran , Arrd. de Most. , Ville de Most. , Commissariat de police , du 2eme arrondissement , Ecole Coranique , non autorisée , 30/12/1937 .
3-Ibid., N 939, 30/12/1937.
4-A.N.O.M, Oran ,5I156, dept d'Oran, Arrd. de Most., Commune de Rlizane, 19/03/1939.

- بن ساخ عوفة أحمد ولد حبيب، كان يعلّم القرآن لخمسة من الجزائريين ووجدت بين يديه كتب مدرسية للجغرافيا والنّحو، علما أن هذا الأخير من مؤيّدي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- موسى محمد ولد محمد وجد لديه اثنان من الأهالي يحفظهم القرآن.
- رايب محمد ولد زروقي كان لديه 15 متعلما من الأهالي.

وذكر المحافظ أن كل هذه المدارس غير القانونية أغلقت مباشرة وتمت متابعة الجناة قضائيا كما تم إغلاق مدارس أخرى غير مرخصة[1].

ولعل أهم عامل ساهم في نشر وتوسيع أفكار الجمعية هو الزيارتين اللتين قام بهما الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى القطاع الوهراني بين 1931 و1932، حيث استهدفت الزيارة الأولى إدخال الفكر الإصلاحي فزار كل من غليزان، مستغانم وبوقيراط (زاوية الشيخ بن تكوك)، تيارت (زاوية غلام الله)[2]ومدن أخرى وزار هذه المدن أيضا في زيارته الثانية . ووصف الشيخ زيارته لزاوية الشيخ غلام الله قائلا "نزلنا شيوخا على الشيخ غلام الله آل سيدي عدة وعشيرته فلقينا منه ومن أخيه الشيخ الحاج محمد وصهره إكراما فائقا وودّا صادقا،وذهبنا إلى زاويتهم الأصلية حيث الطّلبة المتعلمون وإلى مدفن بعض أسلافهم فأطلعوني على بعض تآليف جدّهم الشيخ سيدي عدة فرأيت منها كتابا قد ملئ بأحاديث البخاري ومسلم وأحاديث الفقه وأعجبت به وقلت هكذا نحب لمن يريد أن يكون شيخا ... وقد أهدى الشيخ غلام الله لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين خمسمائة فرنك 500 فرنك ووعد بأنه يناصرها و يؤيدها". وتمكّن الشيخ ابن باديس بفضل هذه الزيارات من تحقيق عدة أهداف أهمها إستمالة بعض شيوخ الزوايا في الغرب الجزائري والتي فتحت أبوابها لحركة الإصلاح التي قادتها الجمعية[3].

وصل الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى غليزان يوم 21 جوان 1931 رفقة تلميذيه الفضيل الورتلاني الداعية المعروف حفيد الحسن الورتلاني ومحمد الصادق الجندلي الذي

1-A.N.O.M, Oran, 5I88, dept. d'Oran, Arrd. de Most., Commune de Most., ville de Most., police d'état, Commissariat centrale, Commissariat central, NI0341 , 25/05/1938.

2-الشهاب، نوفمبر 1931، الجزء 11، المجلد 7، ص 725.

3- مهديإبراهيم ، الجزائريون في القطاع الوهراني ، المرجع السابق ص 332.

كان إماما خطيبا بجامع ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي بالجزائر العاصمة والتقى بمشايخ الزوايا: الشيخ مولاي محمد (الطريقة الشاذلية)، القاضي عبد الله بوخلوة (الطريقة التجانية)، الشيخ محمد غلام الله (الطريقة الدرقاوية) كما كان لهذه الزيارات دور في تأييد الطريقة الإباضية في مدينة غليزان لأفكار و تعاليم ابن باديس[1].

ومن أبرز الشخصيات التي اعتمدت عليها ج.ع.م.ج في نشر أفكارها ومبادئها بالناحية الغربية خلال السنوات الأولى من الثلاثينيات الشيخ مصطفى بن حلوش ولد بلقاسم ونظرا لأهمية الدور الذي لعبه هذا الأخير، سنحاول التعريف به خلال بضعة أسطر فهو مصطفى بن حلوش ولد بلقاسم ولد بتاريخ 10 أكتوبر 1907 وتوفي يوم 18 جويلية 1980، كان عضو بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومثّل أباه فيها[2]. عرف مصطفى بن حلوش بتوجهاته السياسية، وكان قد عيّن بسيدي بلعباس من طرف ج.ع.م.ج ليعين بعدها في مستغانم حيث كان يعيش والديه إذ جاء إلى مستغانم بصفته عالم معتمد من طرف الجمعية لمواصلة نشاط أحد نواديها و إلقاء دروس للجزائريين الراغبين في ذلك، ويحصل مقابل ذلك على أجر قدره 1000 فرنك شهريا كان يقدم له من طرف المجلس الإداري لنادي النجاح وحسب المصادر الفرنسية فإنه لم يحصل على هذا الأجر[3].له خطبة معروفة موجودة بسجل المؤتمر الذي عقد بنادي الترقي بالعاصمة كما نشر مقال مطوّل بعنوان "حجاب المرأة عادة لا دين"سنة 1937 بجريدة البصائر العدد 54، عمل بالتدريس ثم مفتش في التعليم إلى أن تقاعد. والده هو أبو القاسم (1877-1949)، ولد بمستغانم وتوفي بها، حفظ القرآن في سن مبكرة، درس قواعد الصرف، النحو، الفقه والقواعد النحوية في مسجد بحي تيجديت وأصبح المسجد يحمل اسمه "مسجد ابن حلوش"، عين عضو بجمعية العلماء وعلى إثر وفاته، رثاه البشير الإبراهيمي في مقال بجريدة البصائر في 31 جانفي 1949[4]، له عدة مقالات بهذه الجريدة منها "الوطنية" في العدد السادس

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية بعمالة وهران ، المرجع السابق ص 43.

2-المستغانمي عبد القادر بن عيسى ، مستغانم وأحوازها عبر التاريخ، الطبعة الأولى، المطبعة العلوية، 1996، ص ص68-89.

3-A.N.O.M,cote 5I88, Sous-préfecture de Sidi Belabbes, Affaires indigènes, Suspects, Benhallouche, 02/11/1938.

4- المستغانمي عبد القادر بن عيسى ، المرجع السابق ، ص ص 87-89

بتاريخ 7 فبراير 1936[1]، " مستغانم"، العدد 103، بتاريخ 11 مارس 1938، وغيرها حول المواضيع الأدبية، الدينية والسياسية .

وهكذا فقد انتقل مصطفى بن حلوش من مدينة سيدي بلعباس إلى مستغانم إبتداء من سنة 1938[2]. وهنا ندرج تقريرا وجهه رئيس دائرة مستغانم إلى رئيس عمالة وهران حول زيارة قام بها مصطفى بن حلوش كان موضوعها حول ترشح هذا الأخير لإمامة المسجد الكبير بمستغانم لكون هذا المنصب كان شاغرا منذ مدة[3]، و في تقرير آخر حول زيارة ابن حلوش للمركز الإداري الفرنسي وترشحه لمنصب إمام بمسجد مستغانم، ذكر المسئول الإداري أن هدف ابن حلوش من الزيارة كان معرفة موقف الإدارة الفرنسية منه حيث ادعى(حسب التقرير) أنه يرغب في فتح مدرسة حرة يكرّس فيها وقته للتعليم الديني بعيدا عن السياسة، غير أنه لم يحصل على الموافقة بحجة عدم وجود مدرسة حرة مرخصة بمستغانم وأنه لا يستطيع التدريس إذا لم يخضع للشروط والتعليمات الإدارية، وحسب صاحب التقرير فإن ابن حلوش كان قد كتب مقالا بجريدة البصائر باسم مستعار ينتقد فيه الإدارة الفرنسية التي قامت بإغلاق أحد المدارس الحرة[4]، ولعب الشيخ ابن حلوش دورا بارزا في التوعية والإصلاح بمسقط رأسه الأمر الذي جعل تحركاته محل متابعة ومراقبة.ورغم تمكنه من إكساء التعليم الإسلامي شهرة بارزة في معسكر وبدرجة أكبر في مدينة تلمسان إلا أنه عجز عن تجنيد الرأي العام وراءه حيث ذكر القورصو محمد في رسالته أنه اتخذ موقفا سلبيا في الصراع الذي أصبح قائما بين العلماء وغيرهم والذي أخذ طابعا سياسيا في منتصف الثلاثينيات وذكر أنه لم يكن مناضلا ملتزما التزاما سياسيا وأنه كان يناصر الحركة الإصلاحية في مبادئها التعليمية، الثقافية والدينية دون الخوض في المعارك السياسية[5].

1- البصائر، السنة الأولى، العدد 6، الجمعة 13 ذي القعدة 1354هـ الموافق لـ7 فبراير 1936، "منبر البصائر: الوطنية"، مصطفى بن حلوش، ص 5.

2- مهديإبراهيم ، الجزائريون في القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص 333.

3-A.N.O.M ,cote Oran 5I88 , op. cit , Affaires indigenes , 07/01/1939.

4-Ibid., Affaires indigenes, 16/01/1939.

5- القورصومحمد ، تأسيس و نشاط ج .ع .م .ج ، ص 53.

وهكذا فقد تواصل الصراع الخفي بين جمعية العلماء والإدارة الفرنسية الاستعمارية فيما يتعلق بحق الجزائريين في التعليم والمطالبة بتخلي الإدارة الاستعمارية عن الشؤون الإسلامية وترك الإسلام لأهله طبقا لمعاهدة الإستسلام سنة 1830 ولمبدأ فصل الدين عن الدولة الذي طبقته فرنسا على الأديان الأخرى غير الإسلام إلى جانب الدعوة إلى إستقلال القضاء الإسلامي[1]، وحسب جريدة الإقدام الصادرة في مارس 1933 فقد أصبح ملايين الأطفال متمدرسين وخاصة في مدن مثل قسنطينة، بجاية، سيدي بلعباس ومعسكر[2]، ورغم أن التعليم العربي قد اعتمد على معلمين كانت تنقصهم الكفاءة بسبب قلة ثقافتهم إلا أنهم كانوا متحمسين لتعليم أبناء ملّتهم و مجتهدين في ذلك لأنهم أدركوا بأنفسهم إنحطاط مدارك أمتهم ولمسوا بأيديهم مواطن الداء منها[3].

وتواصلت زيارات عبد الحميد بن باديس للغرب الجزائري حيث زار مستغانم يوم 13 أوت 1936 بعد المهرجان الخطابي الذي عقده وفد المؤتمر الإسلامي بالملعب البلدي في 2 أوت 1936 حيث انتقل وفد الجمعية برئاسة ابن باديس إلى مدن الغرب بما فيها مستغانم، وفي أواخر أوت 1937 قام وفد ج.ع.م.ج بجولة في عمالة وهران، وبعد زيارته إلى سيدي بلعباس، توجه إلى مستغانم أين نزل الوفد ضيفا على رئيس شعبة الجمعية الشيخ بلقاسم بن حلوش، وأعدت شعبة مستغانم عدتها فعيّنت للإجتماع بالمسجد المنسوب لرئيسها وتمت دعوة الجمهور للحضور، وبالفعل سرعان ما بدأ التوافد وامتلأت الساحة المقابلة للمسجد و الأنهج المحيطة به، وافتتحت الخطابة بعد صلاة العشاء، فقام الشيخ ابن حلوش بتقديم أعضاء الوفد ثم أحال الكلمة للشيخ العربي التبسي فألقى درسا، ثم خطب الشيخ الزموشي حول مزايا الإيمان والإسلام وخطب بعده الشيخ مصطفى بن حلوش وكان موضوعه حول تاريخ ج.ع.م.ج وبيّن مواقفها مع خصومها والصحف والجمعيات التي قاومتها وما بذل في ذلك من المال وكيف تغلبت الجمعية على كل ذلك، ثم عرض ما حصل

1-سعد الله أبو القاسم، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج 4 ،دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1996 ، ص 146.
2-Benallegue-Chaouia Nora, op.cit, p 138.
3-البصائر السنة الثانية، العدد 61، الجمعة 20 محرم 1356هـ/ 2 أبريل 1937، "علي رحومة"، "التعليم العربي الحر وأسباب تأخره"، ص8.

من النتائج المهمة على يد الجمعية وأنصارها في إنشاء النوادي والمدارس[1]،مع الإشارة إلى أنه خلال هذه الزيارة التقى الشيخ ابن باديس بالشيخ ابن عليوة والشيخ بلّحول خلال الحفل الذي نظم على شرفه من طرف الشيخ ابن حلوش[2]. وواصلت الحركة الإصلاحية نشاطاتها التّوعوية التوجيهية في إطار شرح العقيدة الإسلامية في المساجد وعبر مختلف الوسائل رغم التعسف الإداري الذي تمثل في هذه المرحلة في صدور مرسوم ميشال 16 فبراير 1933 الذي ينص على منع الوعظ في المساجد لغير العلماء المعينين من طرف السلطات الإستعمارية[3] ومراقبة العلماء العاملين، وقرار رينيي الصادر بتاريخ 30 مارس 1935 الذي جاء كتتمة للأول وكان ردا على المظاهرات الشعبية التي قامت بالجزائر وقسنطينة سنة 1934 وظهرت قبلها في مدن أخرى مثل تلمسان، عين تموشنت و مستغانم سنة 1935[4]والتي كنا قد تطرقنا إليها سابقا.

ب/النهضة الثقافية الوطنية :

ومن جهة أخرى وفيما يخص المجال الثقافي،فقد كانت أهداف الإصلاح البدء بالمجتمع الجزائري الذي انحرف عنأصوله الحقيقية وانغمس في حياة الجهل والبدع[5] وكانت جمعية العلماء المسلمين حاملة لواء الإصلاح حيث ركزت على المشاركة في كل التجمعات الثقافية والدينية لتحقيق أهدافها التعليمية بالدرجة الأولى، كما هو الحال بالنسبة لنشاطات جمعية الإتحاد الأدبي المستغانمي وجمعية الفلاح بوهران[6] فبعد تأسيس ج.ع.م.ج لفروعها بالغرب الجزائري بدأت مدن هذه العمالة تعرف جوّا ثقافيا وسياسيا ارتبط في جوهره بحركة النهضة الشاملة في الجزائر[7]. وتشير الإحصائيات الفرنسية

1- البصائر، السنة الثانية، العدد 82، الجمعة 19 رجب 1356 هـ/24 سبتمبر1937، " سياحة وفد ج.ع.م.ج في عمالة وهران »، بدون ذكر صاحب المقال، ص 8.

2-Touati Lahouari, op.cit, p 371.

3- ناصر محمد، الصحف العربية الجزائرية من 1827 إلى 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1980، ص 132 .

4- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق، ص 51.

5-A.N.O.M, cote 10H/87, rapport du 01/01/1937.

6-El Korso Mohamed, « Les Affinités Politiques des Islahistesà partir d'une approche monographique , Le cas de l'Oranie, 1931-1940 » ,Recueil de conférences , l'Etoile Nord-Africaine et le mouvement national Algérien , Actes du colloque du 27 février au 1er mars 1987 ,Centre Culturel Algérien ,Paris , 1988 , p260.

7-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص 105.

الرسمية لسنتي 1927-1928 إلى وجود 541 مدرسة أهلية عامة[1]، بينما بلغ عدد التلاميذ بالمدارس الجزائرية الثلاث (الجزائر–وهران– قسنطينة) سنة 1933 حوالي 176 تلميذا منهم 149 عربي و27 قبائلي بينما بلغ عددهم سنة 1934 حوالي 168 تلميذا[2]وارتفع عدد الأطفال الجزائريين بالمدارس الإبتدائية في الجزائر بتاريخ 5 نوفمبر 1934 إلى 86165 تلميذ بعدما كان 85020 سنة 1933)، منهم 74568 ذكور و11597 إناث ،بعدما كانوا 74002 ذكور و11018 إناث سنة 1933، وتم خلال سنة 1934 إنجاز عدة مدارس أهلية جديدة بعمالة وهران مثل مدرسة البنات التي أنجزت بغليزان بقسمين[3]. غير أن إلتحاق الجزائريين بهذه المدارس كان محدودا فقد ذكر قدور بلقايم أحد المناضلين بالحزب الشيوعي الفرنسي في مداخلته خلال المؤتمر التاسع لهذا الحزب في شهر ديسمبر 1937 أن الشعب الجزائري بحاجة إلى تعليم ومطالب بذلك لكل أبنائه وذكر أنه من بين 900.000طفل جزائري لم يلتحق بالمدارس الفرنسية سوى 80.000 ، كما أن اللغة العربية أصبحت تعتبر لغة أجنبية بالجزائر[4]، وكل من يحاول تعليمها يلاحق ويتابع قضائيا، وكان قرار 8 مارس 1938 يهدف إلى شل نشاط الجمعية واعتبر اللغة العربية لغة أجنبية عن الجزائر[5]، وقبل هذا بسنوات كانت المفوضيات المالية قد رفضت التصويت على قرض مالي قيمته 150 مليون فرنك فرنسي وجهته لتطوير التعليم الأهلي حيث اعتبرتها تدخلا للبرلمان الفرنسي في الشؤون الداخلية للجزائر[6]، وهكذا فإن الإستراتيجية الفرنسية في مجال التعليم كانت تقوم على تعليم الجزائريين بالقدر الذي يخدم مصالحها، الأمر الذي جعل موريس فيوليت يدعو إلى ضرورة زيادة عدد المدارس المخصصة للجزائريين[7]. وفي نفس نفس الإطار حاول النواب الجزائريين خلال جلسات المفوضيات المالية طرح مشكلة تعليم اللغة العربية والإهتمام بها، ففي جلسة 10 نوفمبر 1928 بالقسم العربي، تقدم رئيس الجلسة سيسبان شريف بإعلام الأعضاء حول قرار الإدارة المختصة المتعلق بعدم جعل اللغة

1-Gallica.bnf, op .cit, Annuaire Statistique, 1930, Tableau v (1920-1921) – (1927-1928), p 317.
2- Gallica.bnf , op cit, M.J.Carde , op. cit , p 26.
3-ibid., p p 84-86.
4-Jurquet Jacques, La révolution Nationale Algérienne et le Parti Communiste Français, Paris, ED du Centenaire, 1974, T2, p 564.
5-Ageron Charles Robert, Les Algériens Musulmans et la France, op.cit, 579.
6-Ferhat- Abbas, La nuit coloniale , op.cit, p 25.
7 -Violette Maurice, l’Algérie vivra-t-elle ? Paris, Librairie Félix Alcan, 1931, 258.

العربية لغة أولى في إمتحانات البكالوريا وطلب من الأعضاء الحاضرين تقديم طلب يجعل الإدارة الفرنسية تعود عن قرارها مؤكدا رغبة النواب الأهالي في تمثيل اللغة العربية في البكالوريا شأنها شأن الألمانية و الإنجليزية[1].

في ظل هذه الأوضاع، إختفت المدارس والمساجد والمؤسسات التعليمية، وما بقي موجودا منها لم يجد إقبالا من المواطنين إما بسبب الجهل الذي انتشر بين أفراد المجتمع أو بسبب طبيعة التعليم نفسه الذي دخل في طور الإنحطاط والتدهور[2]هذا ما أدى إلى ظهور نهضة ثقافية في القطر الجزائري عامة وعمالة الغرب خاصة تجلّت في تأسيس المدارس القرآنية الحديثة وبناء المساجد والإقبال على التعليم حيث انتشرت هذه المدارس رغم القيود المفروضة بل أن أغلبهم لم يتقيد بشرط الحصول على رخصة وتقديم طلب، وحسب المصادر الأرشيفية المتواجدة بولاية وهران، فقد وجد بولاية مستغانم مدارس بكل من :

البلدية	مستغانم	غليزان	رنو(ب م.	كاسان (ب.م)	مينا (ب.م)	جبل الناظور (ب.م)	عمي موسى(ب.م)	أفلو (ب.م)	زمورة (ب.م)	متنوع
عدد المدارس	16	16	10	18	22	4	3	3	6	9

أي وجد بمستغانم 107 مدرسة قرآنية مرخصة لتعليم الصبيان مقابل 295 مدرسة بدائرة تلمسان، 211 بدائرة وهران، 76 بمعسكر[3]، و مقارنة بعدد سكان مستغانم التي كانت كانت تضم أكبر عدد من السكان من حيث المجموع العام ويشكل الأوربيون فيها نسبة العشر بالقياس بالمسلمين بينما شكل الأوربيون الأغلبية بدائرة وهران إذ فاق عددهم المسلمين بكثير[4]، فالمدارس الحرة بها كانت قليلة ولا تلبي حاجة وعدد السكان، و الغريب هنا أن الإدارة كانت توافق على فتح المدارس التي يشرف عليها رجال الطرق الصوفية وزواياهم وترفض طلبات المدرسين المشتبه بانتمائهم الإصلاحي، السياسي أو الوطني.

أما بالنسبة للكتاتيب التي اهتمت بتعليم القرآن الكريم والفقه الإسلامي إلى جانب مواد أخرى مثل النحو، الصرف وقواعد اللغة فتقريبا كلها كانت تابعة للحركة الإصلاحية علما

1-Gallica.bnf, op. cit , DF .Alg. , D .Indigène , Section Arabe , Section Arabe ,Session extraordinaire , Novembre 1928 , N2 , 4eme Séance du 10/11/1928.

2- القورصومحمد ، تأسيس ونشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، المرجع السابق ، ص 16

3-D.A.W.O, boite N 2260, Rapport N 10 du 21/09/1937, p p 4-5.

4-القورصو محمد ،المرجع السابق ، ص 13.

أن مستغانم كانت قد شهدت منذ بداية العشرينات من القرن العشرين ظهور هذا النوع من المدارس مثل مدرسة كان يشرف عليها ابن حلوش بمسجد سيدي عبد الله بمستغانم[1]، كما أن الزاوية العليوية قد اهتمت بتنظيم تعليمها على منوال المدارس الإصلاحية[2].

وعانت هذه المدارس أيضا من المتابعة والمراقبة الإدارية المستمرة، ففي تقرير بعث به المحافظ المركزي لمدينة مستغانم إلى رئيس دائرة مستغانم يعلمه فيها بأن المدعو "غالب أحمد بن شيخ " المعروف لدى الإدارة الفرنسية بكونه عضو في ج.ع.م.ج قد دخل إلى مستغانم بعد غياب دام شهرين، وكان هذا الأخير قد توجه إلى فرنسا وقام بزيارات لعدة مراكز صناعية بها والتقى بعدد من الجزائريين الذين يعيشون بها خاصة في باريس، ليون و تولوز، أما عن زيارته لمستغانم فكانتلدراسة إمكانية فتح مدارس لتعليم اللغة العربية مع التركيز على نشر أفكار الشيخ عبد الحميد بن باديس[3]، و في تقرير آخر من مركز الإعلام والدراسات، إشارة إلى دعوة هذا الشيخ للسكان بوهران للمساهمة في شراء عمارة لصالح جمعية الفلاح، و جمع التبرعات لبناء مدرسة خاصة بمعسكر مع التركيز على أن زيارات ابن باديس إلى القطاع الوهراني قد أيقظت الأذهان نحو الإصلاح ودفعتهم للتبرع بالقدر الذي يستطيعون، مع اعتبار أن الشيخ الإبراهيمي هو منشط الإصلاح بالقطاع[4]. في هذا الإطار دعا عدد من الفرنسيين في بداية الخمسينات من القرن الماضي إلى فتح مدارس جديدة للجزائريين بهدف إبعادهم عن مدارس ج.ع.م.ج والمدارس التي أسسها حزب الشعب الجزائري[5] بسبب تفطنهم للدوافع السياسية لهذه المدارس. وقد ذكر الدكتور محمد القورصو أنه توفرت في وهران ظروف سوسيو تاريخية إقتصادية جعلتها تكوّن إصلاحيين ذووا ميول وطنية ستتم تسميتهم بالوطنيين الإصلاحيين والدليل على ذلك أن عددا كبيرا من الشخصيات قد تزامن إنضمامها إلى ج.ع.م.ج مع نشاطها بحزب النجم ثم حزب الشعب

1-D.A.W.O, boite N 2260, Rapport N2942, 25/03/1923.

2-سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، المرجع السابق، ص 553.

3-A.N.O.M,cote Oran, 5I 88, ibid., Ville de Most, Commissariat Centrale, Surveillance politique des indigènes, Oulémas, N1527, 11/02/1939.

4 - Ibid., CIE, N 102, Activité des Oulémas en Oranie, 18/02/1939.

5-D.A.W.O, boite N 6987, Rapport de l'administration civil, chef de la CM. de Nedroma à Mr. le Préfet d'Oran, 26/05/1952.

وكذلك نوادي و جمعيات أخرى[1]. وبالعودة إلى الإحصائيات الرسمية الفرنسية فقد تعزز التعليم الأهلي الجزائري سنة 1936 بعدة أقسام جديدة منها قسمين للذكور بحي تيجديت بمستغانم، إلا أن التجهيزات بقيت غير كافية في مدارس الأهالي كما أن الكثير من المدارس كانت قليلة التلاميذ بسبب توسع القبائل وابتعاد بعضها عن الأخرى، أما في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة فإن الجزائريين أنفسهم كانوا يطالبون بإنجاز مدارس لأبنائهم و سرعان ما تعمر بالتلاميذ[2].

وكانت جمعية العلماء بتوفيرها لهذا التعليم ونشرها لمراكزها التعليمية بمختلف المناطق قد واجهت السياسة الاستعمارية وساهمت في القضاء على الجهل ونشر الثقافة العربية الإسلامية وتمكنت بفضل عدد كبير من المصلحين من حماية المجتمع الجزائري والحفاظ على عراقته، وتشير الدراسات أن 27.86% من الإصلاحيين فقط كانوا من مواليد وهران، بينما نجد أن 92.52 % منهم أصلهم من تلمسان،ويعود ذلك إلى كون وهران مدينة منفتحة تكونت من الإصلاحيين الذين تعود أصولهم إلى معسكر وضواحيها، مستغانم، سيق وغيرها[3] والشيء نفسه بالنسبة لمستغانم التي كانت هي الأخرى منفتحة و ملاذ لعدد من المصلحين.

مع كل هذه الجهود فإن الضغط الاستعماري أرهق دعاة الإصلاح بتعطيله لمدارس جمعية العلماء ونشاطاتها، فعلى إثر ذكرى قانون 8 مارس بعث الشيخ عبد الحميد بن باديس برقية عرض فيها واقع التعليم الإسلامي، وذكر أن المساجد محجرة وكثير من المدارس معطلة، الكتاتيب القرآنية مغلقة والكثير من المعلمين متابعون في المحاكم، ومئات الآلاف من أبناء الجزائر مشرّدون في الشوارع وذكر أنه رغم امتثال الشيوخ للقانون وتقديم طلب الحصول على رخص التعليم فإنهم لا يحصلون على الموافقة بل في الكثير من الأحيان نزعت الرخص من أصحابها[4].

1-El Korso Mohamed, Les Affinités Politiques des Islahistes, op.cit, p 260.

2- Gallica.bnf, op.cit, Le Beau G., Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1936, Alger, Ancienne librairie, Victor Heinz, 1937, p 79.

3-El Korso Mohamed, Les Affinités Politiques des Islahistes, op.cit, p 260.

4-البصائر، العدد 156، السنة الرابعة، الجمعة 8 محرم 1358هـ/ 10 مارس 1939، " يوم 8 مارس يوم حزن و حداد على تعليم الإسلام و لغة الإسلام ، برقية شكوى و استنكار " عبد الحميد بن باديس ، رئيس ج ع م ج ، ص 1.

ولقد ساعدت الصحافة العربية المتسربة بالجزائر في زعزعة الجمود الفكري ونشر بعض الإصلاحات الاجتماعية والدينية في أوساط الجزائريين وسرعان ما بدأت تظهر صحافة وطنية تصدر في مختلف العمالات لتكون مرحلة جديدة من المقاومة تعتمد على الفكر والأدب من خلال مقالات تعبر عن الواقع الجزائري وبأقلام جزائرية مخصّصة للجزائريين و مزدوجة اللغة.وعرفت الجزائر فيما بين (1919-1939) ما لا يقل عن ستين (60) صحيفة مسلمة[1]من طرف الجزائريين ،كما عملت الصحافة التونسية على استقطاب الصحفيين الجزائريين منذ مطلع القرن الماضي فاستكتبتهم وتبنّت آراؤهم المناهضة للوجود الاستعماري وحاولت أن تبرز أخبار الجزائريين من خلال مراسلاتهم ومقالاتهم المختلفة، وكان القراء من تونس يتلهفون للحصول على جريدة الفاروق الوطنية الجزائرية التي عوضت الفراغ الكبير الذي تركه حجب الصحافة التونسية وحالة الحصار المفروضة على النشر منذ 1912 إلى غاية سنة 1920 تاريخ بداية السماح لظهور الصحف التونسية[2] وظهر فيما بين (1931-1939) حوالي ثلاثين جريدة عربية[3]. أما عمالة وهران فقد عرفت ظهور جريدتين فقط قبل 1930 وهما جريدة الحق الوهراني التي لم تعمر طويلا (1911) و البلاغ الجزائري لابن عليوة[4]وعرفت جريدة الحق إقبالا كبيرا بفضل تتبعها لأخبار الحرب الإيطالية العثمانية في طرابلس حيث أنشئ لهذا الغرض لجان للهلال الأحمر جمعت مبالغ مالية معتبرة قدرت ب 3000 فرنك بمدينة مستغانم[5]. و سرعان ما بدأت الصحافة تفضح تجاوزات الإدارة الاستعمارية في الجمعيات والمفوضيات المالية[6] وتعبر عن آمال ومطالب الجزائريين المتمثلة في توسيع حق الانتخاب ،معارضة التجنيد الإجباري،قضية التجنيس وغيرها .

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني ، المرجع السابق ، ص 125.
2- المدني أحمد توفيق ، حياة كفاح (مذكرات)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، الطبعة الأولى، ص 66.
3-ناصر محمد، المرجع السابق، ص 16.
4-القورصو محمد ، المرجع السابق ص 18.
5-مهديد ابراهيم ،"الهوية و الانتماء العربي الإسلاميين خلال الحق الوهراني (1911-1912)"، عن مجلة عصور، العدد 6-7 ، جوان –ديسمبر، جامعة وهران ، 2005 ، ص 20.
6- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 359.

ومن بين الصحف الصادرة كانت تلك الناطقة بالفرنسية مثل الاقدام l'Ikdam سنة 1925، صوت المتواضعين La Voix des Humbles من 1922 وما بعد 1939[1]، الدفاع (1934- 1939)، أما الجرائد الناطقة بالعربية فكانت عديدة نسبيا وسريعة الزوال بسبب المراقبة الاستعمارية لها واتهامها بالدعاية ضد فرنسا كما هو الحال بالنسبة لجرائد السنّة[2]، الصراط والشريعة الإصلاحية التي صدرت كلها سنة 1933 وصودرت سنة 1934[3]وكذلك جريدتي المنتقد والبلاغ[4].وكانت الصحف التونسية قد شاركت في تعدد مشاركة الكتّاب الجزائريين فقد كان السعيد الزاهري مثلا يكتب في جريدة النهضة في الفترة الممتدة ما بين (1923-1925) بينما كان كل من محمد العيد خليفة و الطيب العقبي يكتبان في جريدة العصر الجديد من (1920-1922) و الشيخ إبراهيم بن الحاج عيسى (أبو اليقظان) يكتب في جريدة المنبر، أحمد توفيق المدني الذي كتب مقالاته في عدة جرائد تونسية مثل (الفجر، العرب، الوزير، النديم،الأمة، العصر الجديد، الاتحاد والإرادة) فيما بين سنتي (1920-1935)[5].

أما فيما يتعلق بانتشار الصحف بمستغانم فقد كانت جريدتي الشهاب والنجاح موجهة بصفة منتظمة إلى عائلة بن الحاج جلول من Henri Huc (واد السلام وهي تابعة حاليا لغليزان)كما وجدنا ارسالين هامين لجريدة صوت الأهالي La Voix Indigène موجهة إلى القايد يومي 26 و29 سبتمبر.وعلى اثر عمليات مراقبة تمت بالأسواق الأسبوعية لبلدية الرحوية و منداس لم يجد رجال الشرطة أي حالات لبيع منشورات أو جرائد[6] مما يدل

1- جريدة صوت الأهالي : تأسست سنة 1929 بقسنطينة، يديرها، " الزنّاتي"، تعبر عن آراء الأهالي ووضعت نصب عينيها الدفاع عن مصالح الجزائريين كما شارك في إصدارها المعلمون الجزائريون ذووا الثقافة الفرنسية

2- تعتبر جريدة السنة النبوية أول جريدة تصدرها ج.ع.م.ج لتكون اللسان الرسمي الناطق عنها و تأسست في مارس 1933، كانت تصدر كل يوم اثنين، جاء في شعارها آية قرآنية:" ولكم في رسول الله أسوة حسنة"، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من رغب عن سنتي فليس مني"، تعطلت الجريدة بتاريخ 22 جوان 1933 بقرار من وزير الداخلية الفرنسي واستنكر الشيخ ابن باديس ذلك في برقية احتجاج إلى وزير الداخلية حيث قال:"إن جمعية العلماء تعرب لكم عن استيائها البالغ منتهاه وعن حزنها العميق الذي سببه تعطيل جريدة السنة" يمكن العودة إلى جريدة الشريعة، العدد1، السنة1، 1933/07/17.

3- مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 126.

4-Benallegue- Chaouia Nora, op.cit, p 138.

5- تونسي عبد الرحمن ، دور الحركة الكشفية في الحركة الوطنية الجزائرية (1930 – 1954)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف الدكتور مولود عويمر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007-2008 ، ص 125.

6-D.A.W.O, Carton N4475, Activité Politique a Zemmora (CM), N70 ,02/12/1937

على درجة الحذر التي تحلّى بها قراء مختلف الجرائد. و كان لجريدة الدفاع[1]الناطقة بالفرنسية انتشارا أيضا . وحسب التقارير الإدارية فقد قام الأمين لعمودي مدير الجريدة بجولة إلى وهران أين استقبله الشيخ الزاهري حيث أمضى الليلة عنده وفي الصباح استقل القطار متوجها إلى غليزان، وزار في فترات متقاطعة عدد من المدن بالغرب الجزائري مثل سيدي بلعباس، تلمسان ومستغانم وذلك بهدف الحصول على اشتراكات جديدة لجريدته[2]، وبالنسبة لجريدة الشهاب فقد بلغ عدد المشتركين بها فيما بين سنتي (1933-1939) حوالي 145 يتوزعون على 27 جهة من دوائر العمالة الخمس، منهم (22)اثنان وعشرون مشترك من دائرة مستغانم يتوزعون على مدن مستغانم، غليزان، أفلو، جديوية والسوقر[3].

ومن جهة اخرى فقد كان جلول بوناب[4]ممثل ج.ع.م.ج بغليزان يقوم بتوزيع الأعداد من جريدة الدفاع La Défense،البصائر والشهاب[5].وبالمقابل فقد كانت الصحافة الفرنسية مزدهرة بمستغانم حيث عرفت إصدار عدة صحف منها جريدة عين الصفراء (1885-1946) بحوالي 200 نسخة، بريد مستغانم (1870-1886) حوالي 350 نسخة وجريدة مستغانم[6]. كما لعبت الصحافة الوطنية دورا هاما في التوعية داخل الأوساط الاجتماعية وفي النهضة الثقافية، السياسية والدينية إذ شكلت وسيلة للدفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين خاصة وأنها لقيت اهتمام مختلف الشرائح في المجتمع من المستشار البلدي إلى المعلم، البقال،النجار، التاجر، الملاك، المترجم، الحمال بالميناء والخضار...[7]، ونورد هنا مثلا قائمة بأسماء المنخرطين بجريدة الشهاب بشهر نوفمبر 1939:بن قندوز أحمد، علي سعيد بشير (عون بالمحكمة)،بلقاسم بن حلوش، بن برنو بن صابر (تاج)، بن عثمان محمد

1- جريدة الدفاع صدرت بالجزائر العاصمة، وهي أسبوعية تدافع عن حقوق ومصالح المسلمين (1934-1938) بقيادة الأمين العمودي.

2-D.A.W.O, Presseindigène, Rapport N 494, Rapport du Commissaire Central de la ville d'Oran, le 02/06/1938, signé Guidicelli.

3- مهديد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 71

4-جلول بوناب :هو جلول بوناب ولد عدة من مواليد غليزان سنة 1887 عرف بمعاداته للفرنسيين و سيبرز نشاطه لاحقا في إطار حزب الشعب الجزائري

5-A.N.O.M,cote 5I152, Commissariat de Police, Activité des Oulémas, Relizane, 21/03/1939.

6- Bel-AngeNorbert, , op.Cit, p 123.

7-D.A.W.O, Carton N 4481, Presse indigène, Rapport du commissaire de police au sous-préfet, Most, 25/11/1933

(حلاق)، بن قندوز أحمد (باش عدل)، الدكتور ابن كريتلي، ابن تهامي، دواجي محمد عباسي، قارة مصطفى بشر (بائع توابل)، لطرش عبد الرحمن شريف، لطرش أحمد (مفوض مالي)، لطرش مصطفى، محمد بوزوينة، ولد عيسى بلقاسم (تاجر)[1] أما المشتركين بنفس الجريدة خلال سنة 1939 بغليزان فكانوا: عبد الرحمن أحمد بن بكير، بن بوقرة محمد (باش عدل)، بن يحي عثمان (مجوهراتي) ومحمد بن علي عباسي[2].

ج/الطرق الصوفية و دورها:

ظهر التصوف بالجزائر نتيجة لتدهور الأوضاع المعيشية الناجمة عن الاضطرابات السياسية والاقتصادية، الى جانب الخوف من عقاب الله سبحانه وتعالى يوم القيامة مما جعلهم يبتعدون عن كل مظاهر البذخ والترف، ومن جهة أخرى فقد اتبع بعض العلماء التصوف بهدف فرض نفوذهم وسلطتهم و سعت كل قبيلة للانتساب لاحدى الطرق الصوفية لكسب مؤيدين، الى جانب ميل العامة للتصوف لما وجدوا فيه من هداية واطمئنان نفسي[3]. أما الطريقة إصطلاحا فهي الدلالة على اتباع طريق ولي صالح أو مرابط لذلك لم يكن للطريقة الا بعض التعاليم التي ترجع في أساسها الى شيخها الخاص، وارتبط مفهومها بنشاط الزوايا والأضرحة التي أصبحت قبلة الكثير من الزوار[4]. أما الطرق الصوفية المنتشرة بعمالة الغرب الجزائري فقد بلغ عددها ثمانية، تفرعت عنها عدة زوايا[5]وهي :

الطريقة الدرقاوية:هي أحد الطرق الصوفية المتفرعة عن الطريقة الشاذلية ولها فروع كالهبرية والعلوية وغيرها[6]، ورغم أن العربي الدرقاوي كان مؤسسها ومنظمها الا أنها تنتسب لأحد أسلافه وهو أبو عبد الله محمد بن يوسف الملقب بأبي درقة وهو أحد العلماء العارفين الزاهدين المشهورين[7]، وهي تعد من أهم واكبر الطرق الدينية بعمالة وهران، تفرعت عنها عدة زوايا سنخص بالدراسة منها زاوية سيدي عدة .

---

1 -A.N.O.M,cote 5I88, Liste des abonnés à la revue « Achihab », Novembre 1939.

2-A.N.O.M, 5I152, op.cit, C. de Relizane, liste des abonnes a la revue « Achihab », Novembre 1939.

3- بونقاب مختار ، تاريخ الطريقة الدرقاوية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، اختصاص تاريخ المغرب العربي، جامعة وهران، قسم التاريخ و علم الآثار،(2001-2002)، ص 24.

4- نفسه، ص 28.

5-القورصو محمد ، المرجع السابق ، ص 18.

6- بوسعادة خيرة ، نشاط النخب الجزائرية في عمالة وهران ما بين 1919-1954، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة وهران ،2012-2013،ص 88.

7- بونقاب مختار ، المرجع السابق ، ص 37 .

زاوية سيدي عدة: نسبة إلى سيدي عدة بن غلام الله مؤسس زاوية بتيارت، ينتمي إلى الزاوية البوعبدلية التي بسطت نفوذها الروحي والسياسي على منطقتي مينا وشلف خلال العهد العثماني وما بعده.كان سيدي عدة يتبع المذهب المالكي وينتمي إلى الطريقة الشاذلية ولد سنة (1794م-1208 هـ) بجديوية دائرة واد رهيو (Saint-Aimée)، وتوفي سنة (1866م -1283هـ)[1]، ومن أحفاده الشيخ غلام الله الذي تولى رئاسة الزاوية بعد وفاة عمه الحاج أحمد، عرفت الزاوية في عهده تطورا كبيرا حيث زاد في توسيعها ليمكنها من استيعاب الوافدين اليها من مريدين وطلبة، فألحق بالزاوية مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم وأخرى لتعليم اللغة العربية وعلومها والفقه وباقي العلوم الشرعية، كما شيد مسجدا آخر بمدينة تيارت، وفي فترة رئاسته زاد انتشار أتباع الزاوية في كل من تيارت، غليزان، جديوية. كما عرف هذا الشيخ بحبه للعلم وتقريبه للعلماء، وكانت له مشاركات في السياسة حيث انتخبه السكان نائبا بالمفوضيات المالية الأهلية[2]، وهو يعرف أيضا باسم الشيخ محمد بن الحاج محمد الكبير بن عدة و تولى الإشراف على الزاوية الى غاية وفاته سنة 1942 م/1361 هـ وخلفه على رئاستها الشيخ الحاج محمد أخوه من أمه وابن عمه، شمل نفوذ هذه الزاوية الخط الرابط بين مدن تيارت، غليزان ومعسكر[3]، وكان غلام الله اضافة إلى ذلك عضوا باللجنة الوزارية للشؤون الخارجية الإسلامية وعضو بالمجلس العام، فعلى اثر غيابه للمشاركة في اجتماعات المفوضيات المالية بالجزائر في جوان 1936، تحدث في رسالة وجهها الى رئيس عمالة وهران يشرح فيها ما حدث بتيارت من اضطرابات بين المسلمين واليهود وذكر أن ذلك وقع بعد ظهور نتائج الانتخابات البلدية التي تمت يوم 28 جوان 1936 ،فعلى اثر نجاح قائمة الاتحاد اللاتيني L'Union Latine خرج الكثير من الجزائريين وتوجهوا إلى منازل الفائزين لتبدأ بعدها المظاهرات ضد اليهود، وذكر غلام الله أن الأهالي يريدون السلم وأنه توجه الى باريس لمناقشة هذا الموضوع[4].

1-غالم محمد ،" الشيخ عدة بن غلام الله ، فكره وتصوفه"، ملتقى عملي، تيارت، 20-21 أكتوبر 1999، إنسانيات، العدد 9، 1999 ، ص 60 .

2-بن اسماعيل محمد ، مشايخ خالدون وعلماء عاملون ، مطبعة الكاهنة ، ط2 ،الجزائر 1999 م /1420 هـ، ص 60.

3- القورصو محمد ، المرجع السابق ، ص 19.

4-D.A.W.O, boite N 4475, Lettre du Cheikh GhoulamAllah à Monsieur le préfetd'Oran, Tiaret, 06/07/1937.

الزاوية العليوية:تابعة للطريقة الدّرقاوية، أسسها مصطفى بن عليوة الذي أخذ عن محمد بن حبيب البوزيدي الذي جاء إلى مستغانم ودرس على يده عدد من العلماء. ومصطفى بن عليوة ولد ما بين سنتي 1867 و 1874 وتوفي سنة 1934، أنشأ زاوية بتجديت بمستغانم وسرعان ما انتشرت طريقته وزاد عدد أتباعه، ووصلت شهرته إلى العراق، اليمن، فرنسا وإنجلترا[1]، وهي طريقة حديثة المنشأ حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1910، إعتمدت هذه الزاوية في نشر دعوتها على الطرق الدعائية العصرية من تأليف للكتب ونشر للصحافة[2]. كما كان لشيخها مطبعة اعتمد عليها في طبع كتب ومؤلفات الزاوية ومناقشة الأمور الفقهية ونشر قصائد الوعظ والإرشاد إضافة إلى إصدار صحف وجرائد لنشر تعاليم الطريقة وأفكارها مثل "لسان الدين" و" البلاغ الجزائري "الأسبوعيتين.صدر العدد الأول من جريدة البلاغ الجزائري بتاريخ 24 ديسمبر 1926 بمدينة مستغانم أول الأمر وهي تمثل التجربة الثانية للصحافة العليوية بعد جريدة لسان الدين، كانت تحت إشراف مؤسس الطريقة العليوية[3]، تصدر أسبوعيا كل يوم جمعة[4]،إضافة إلى تنظيم الإحتفال السنوي في فصل الخريف حيث يلتقي الشيوخ، العلماء والباحثين وبعض الضيوف للمذاكرة والبحث في المسائل الغامضة في العقائد وعلوم الدين[5]. إمتد نفوذها إلى مدن وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر ومختلف مناطق الجزائر.

أما دور هذه الزاوية ، فقد اهتمت بتقديم الدروس وتنظيم تعليمها على منوال المدارس الإصلاحية[6] ،حيث شرع قائدها عدة بن تونس المستغانمي[7]منذ 1937 في تقديم الدروس واستعان بمشايخ آخرين أمثال "حسن الطولقي" و "علي البودليمي"، كما أن نشاطه تعدى إلى بعض النوادي بحي تيجديت وعمل على إرسال مشايخه إليه لإلقاء الدروس في

1-بونقاب مختار ، المرجع السابق ، ص 43.

2- القورصو محمد ، المرجع السابق ، ص 20.

3- ظهرت على صفحتها الأولى عدة شعارات بغية تحديد غاياتها للقراء و منها الآية الكريمة : " و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون " و شعار " نحن مسلمون قبل كل شيء" و برزت هذه الجريدة بعددها الأول بورقة واحدة في صفحتين ثم تطورت فيما بعد الى أربع صفحات.

4- بوشيخي شيخ ، " صحافة التيارين الإصلاحي و التقليدي، البصائر والبلاغ الجزائري نموذجا"، عصور، العدد 16، جوان-ديسمبر 2010 ، ص 71.

5-بونقاب مختار ، المرجع السابق ، ص 44.

6- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء 2، المرجع السابق، ص 552.

[7]-عدة بن تونس المستغانمي(1898-1952) هو عدة ولد بن عودة ولد الحاج محمد بن تونس ولد مصطفى ولد علي ولد بلقاسم ولد الميلود بن قطاط، درس بجامع الزيتونة بتونس.

اللغة والفقه، كما عمل الشيخ على إنشاء الزوايا في كل من معسكر، فرندة، تيغنيف، زمورة، غليزان وغيرها[1].و لعل أهم إنجاز قامت به هذه الزاوية هو تأسيسها للجمعية العليوية بمستغانم ، وتم الإعلان عن ذلك بواسطة جريدة لسان الدين وكان إسم الجمعية "جمعية التضحية العليوية" التي كان هدفها تذكير المسلمين السنة بواجبهم الديني في جويلية 1937، أما مكتبها فتكوّن من:الرئيس علي البودليمي، نائب الرئيس: أحمد بن قادة، أمين الصندوق: الحاج سايح بن مراد،السكرتير العام بن عبد الله بن قطة، السكرتير المساعد : محمد أوراغ، إلى جانب تسع مساعدين[2].

كما كان لجريدة لسان الدين دور فعال في التعريف بالزاوية، أهدافها ونشاطاتها، وإعلام الأتباع بالمواعيد الكبرى للزاوية، وفي تقرير من إدارة الأمن العام للحاكم العام بالجزائر معلومات حول طلب المدعو بن بيقة عبد القادر المعروف بـ" قادة " مدير جريدة لسان الدين والساكن بمستغانم، الحصول على جواز سفر ليتوجه إلى الخارج لاستقبال الإشتراكات لهذه الجريدة التي كانت تعتبر لسان حال هذه الجمعية حيث ذكر صاحب التقرير أن بن بيقة عبد القادر يسعى للذهاب إلى إنجلترا أين يوجد مؤيدين للزاوية العليوية ويعود أصلهم إلى اليمن ويهتمون بنشر الجريدة[3] ولعبت جريدة البلاغ الجزائري التي أسسها ابن عليوة سنة 1926 دور في التعريف بهذه الطريقة قبل أن يتم نقلها إلى الجزائر العاصمة [4].

كما اهتمت الزاوية بالمسرح وكانت أول فرقة مسرحية عربية مثلت على خشبته بالقطاع الغربي هي الفرقة التي أسسها الشيخ العلاوي سنة 1926 والتي عرضت تمثيلية بعنوان " الليلة المغضبة " وكان أغلب ممثليها من تلامذته، وعرضت في كل من مستغانم، وهران،غليزان، وحققت نجاحا باهرا مما أثار قلق السلطات الفرنسية التي منعت عرضها و استدعت الشيخ العلاوي للتحقيق معه[5]. ويبدو أنه كانت هناك علاقات ثقافية بين الإتحاد

1-البحيصي عوض الله بن حسن مصطفى ، من أعلام الاصلاح الديني " الشيخ عدة بن تونس " الطبعة الأولى ، المطبعة العلاوية ، مستغانم ،1995 ، ص ص 60-87.

2-A.N.O.M ,cote 5I88 ,Association Allaouite à Most , 15/07/1937Affaires indigènes, Passeport pour Benbigua A.E.K, N 1227, Alger, 16/06/1938.

3-Ibid, Affairesindigènes, Passeport pour Benbigua A.E.K, N 1227, Alger, 16/06/1938

4-D.A.W.O, boite N 2262, Presse indigène en Algérie, mai 1936.

5- بن تونس محمد الهادي ، المرجع السابق، ص 161.

الأدبي المستغانمي[1]والزاوية العليوية، ذلك أنه حسب تقرير للشرطة فإن شخصا من تونس وهو "محمد بن فرج بن محمد العتيل " الذي يمارس مهمة إمام بمقر إ.أ.إ.م قد تنقل من عنابة إلى قسنطينة ثم سيدي بلعباس أين استضافه مقدم الزاوية التجانية لينتقل بعدها إلى مستغانم حيث استقبله هناك الشيخ عدة بن تونسو اقترح محافظ الشرطة إبعاد هذا التونسي إلى بلده بسبب نشاطه الوطني[2]، نستنتج من هذا أن نشاطات الزاوية كانت مراقبة وأنه قد تكون لدروسها طابع سياسي. وفي سنة 1945 أسس عدة بن تونس المدرسة العليوية تحت إشراف ثلاثة مدرسين وهم بلقاسم بن عامر، أحمد بن مكي، بن عبد الله بن قطة[3] .

الطريقة القادرية:تنتسب إلى عبد القادر الجيلاني المولود بمدينة جيلان بفارس (1079-1166)م [4]، وهي تعتبر أول طريقة صوفية ظهرت في الإسلام[5]، ويعتبر الشيخ مصطفى بن المختار العريسي أول مؤسس لزاوية على الطريقة القادرية بالجزائر سنة 1200 م، وانتشرت بمنطقة وهران بفضل الشيخ محي الدين ليخلفه الشيخ بلّحول، وتمركزت خاصة بدوار شلافة[6]. وتعتبر القادرية أساس الكثير من الطرق الصوفية اللاحقة اللاحقة لها كالشاذلية[7].ويبدو أن الشيخ بلّحول شيخ الزاوية القادرية بواد الخير، بلدية مينا كان يتمتع بعلاقات حسنة مع الفرنسيين، ففي 25 جوان 1929 تمكن من مواجهة بعض الإضطرابات التي قامت بين الكولون و الجزائريين حيث تدخّل بين الطرفين ودعا الجزائريون إلى حسن التعامل ليحصل بعد ذلك على رسالة شكر من الإدارة الفرنسية بتاريخ 7 جويلية 1939، وفي جوان من نفس السنة، عقدإجتماع بموافقة الإدارة المحلية، دعا فيه الجزائريين إلى حسن السلوك، حضر الاجتماع عدد كبير من المريدين، المقدمين والجزائريين من دواوير قربوسة، غماري، سيدي سعادة، إلى جانب المساعدين الأهالي (حقيقي عمر وطيب) من معسكر، القايد مخفي من سيدي قادة (كاشرو بمعسكر) والكولون

1-سنتطرق للحديث عن هذا النادي بالتفصيل لاحقا.

2 -A.N.O.M, cote 5I88, Police d'Etat, Commissariat central, Surveillance des indigènes ,Most., N 18992, 05/11/1938.

3- حسين عوض الله ، المرجع السابق، ص 87.

4- بونقاب مختار ، المرجع السابق ، ص ص 32-33.

5- الجيلالي عبد الرحمن ، تاريخ الجزائر العام ، بيروت ، دار الثقافة ، 1983 ، ج 3 ، ص 251.

6-القورصو محمد ، المرجع السابق ، ص 19.

7- بونقاب مختار ، المرجع السابق ، ص 33.

من مركزNouvion وغيرهم وأقيم بالمناسبة حفل كبير دعا فيه الشيخ السكان إلى ضرورة التآلف و التفاهم مع الكولون[1] وتم هذا الحفل بزاوية سيدي سعادة [2] .

الطريقة السنوسية: طريقة صوفية أسسها محمد بن علي السنوسي المجاهري الخطابي الإدريسي المولود ببلدية يلّل بدائرة مستغانم سنة 1792 م/ 1206هـ، درس على يد علماء مستغانم ومازونة ليتوجه بعدها إلى فاس و يبقى بها لمدة سبع سنوات بعد خصومته مع ابن عمه محمد بن الأطرش، وتوفي هذا الشيخ بواحة جغبوب بليبيا سنة 1859 [3]، وخلال الثلاثينيات كان على رأس هذه الزاوية الشيخ ابن تكوك الذي امتد نفوذه عبر مستغانم، وهران، تيارت وسيدي بلعباس [4].

الطريقة الطيبية:تأسست في وزّان بالمغرب الأقصى على يد الشيخ عبد الله الشريف، كانت بقيادة أحمد بن حسني[5]، تنتشر بعمي موسى و تضم حوالي 150 تابعا في وهران والبلديات المجاورة لها، مثّلها بوهران المقدم قوراري عبد الرحمن[6].

الطريقة الرحمانية: ظهرت خلال القرن الثاني عشر الهجري على يد محمد بن عبد الرحمن الجرجري وهو من قبيلة آيت إسماعيل من عرش قشطولة[7] ، وهي طريقة جزائرية جزائرية صرفة والأكثر شعبية في الشرق الجزائري خاصة في أوساط سكان القبائل، وانتشرت بتلمسان، تيارت وعمي موسى[8].

هذا فضلا عن طرق أخرى مثل الطريقة التجانية،العيساوية، الطيبية وغيرها ،ولكننا اكتفينا بذكر هذه الطرق نظرا للدور الذي لعبته بمستغانم على يد شيوخها، فقد كان على رأس الزاوية العليوية بمستغانم الشيخ عدة بن تونس، السنوسية الشيخ بن تكوك، القادرية الشيخ بلّحول وعلى رأس زاوية سيدي عدة الشيخ غلام الله [9]، أما تمركز هذه الزوايا فالسنوسية تمركزت ببوقيراط، القادرية بأولاد الخير، العليوية بمدينة مستغانم والدرقاوية

1- A.N.O.M ,cote 5I152, Affaires indigenes , 25/06/1939.
2-Ibid., 11/07/1939.
3- بونقاب مختار ، المرجع السابق ، ص 35.
4-القورصو محمد ، المرجع السابق ، ص 20.
5- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 522.
6- القورصومحمد ، المرجع السابق ، ص 21.
7-سعد الله، المرجع السابق، ص ص 514-516.
8- القورصومحمد ، المرجع السابق ، ص 20.
9 -D.A.W.O, boite N 2260, Cheikhs de zaouïas en Oranie, 27/03/1942.

بسيدي عبد الباقي ببلدية سيدي علي، وسيكون لهذه الزوايا وشيوخها دورا هاما في هذه المرحلة .

والجدير بالذكر هنا أن الطرق الصوفية قد لعبت دورا هاما في دعم المقاومين وحمايتهم وزيادة عددهم ، وبقيت تسيطر وتمثل قوة دينية لا منافس لها بالجزائر إلى غاية عشية الحرب العالمية الأولى و قد أكد الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي ذكر أن المرابطية كانت سائدة بالجزائر قبل ظهور حركة الإصلاح، وبنهاية الحرب العالمية الأولى بدأ هؤلاء المرابطين يفقدون مكانتهم السياسية والإجتماعية ولم تعد لهم القدرة على التأثير على الشباب الجزائري[1].كما أن تعدد هذه الطرق ساهم في تنوع نشاطاتها وتزايد مريديها و لعبت دورا لا يستهان به في شتى الميادين، غير أن اختلاف تعاليمها والعداء الذي ساد بين شيوخها (غلام الله ضد لعريبي في تيارت، شنتوف ضد شرقي في معسكر، ابن تكوك ضد ابن عليوة وكذلك انقسام الطريقة الدرقاوية في تلمسان إلى عدة زوايا) زاد من درجة الإنحطاط الثقافي في العمالة وفقدت الرابطة الروحية وعمت الجهوية والتحزب للشيوخ[2] ، ومع ذلك فقد عمل الإستعمار على التضييق على الزوايا التي قاومت الإحتلال خلال القرن التاسع عشر من خلال منع التعليم و فتح المدارس الحرة بدون رخصة وأغلقت العديد منها مثل تلك التي كانت موجودة بزاوية أولاد شافع و التي كان قد أسسها الشيخ ابن تكوك سنة 1912، وبموجب قرار 24 ديسمبر 1904 الذي يمنع فتح مدارس لتعليم اللغة العربية، إشترط على الحاصلين على رخصة التدريس الإقتصار على تحفيظ القرآن دون شرحه وخاصة فيما يتعلق بالآيات التي تتحدث عن الجهاد، أن يخلص للإدارة الفرنسية و يلتزم بالتدريس بالمواقيت المتبعة بالمدارس الفرنسية إلى جانب منعهم من تدريس تاريخ وجغرافية الجزائر أو العالم العربي الإسلامي[3]، ومع ذلك فقد تمكن البعض منها من مواصلة مهمته التعليمية مثل زاوية الشيخ غلام الله بسيدي عدة بتيارت التي أشرف على التعليم بها مجموعة من الأساتذة في القانون، القواعد والحساب ورغم صمودها مقارنة ببقية

1-Merad Ali, Le réformisme musulman en Algérie, (1925-1940), ED El Hikma, Alger, 1999, pp 54-55.

2- القورصو محمد ، المرجع السابق ، ص 21.

3- بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون تاريخ ، ص 66.

الزوايا فإن مستواها التعليمي قد تراجع مقارنة مع ما كان عليه بسبب تردي الأوضاع المالية للعديد من الأسر الأرستقراطية بعد مصادرة أموالهم[1].ومن جهة أخرى فقد دعمت السلطات الإستعمارية الزوايا المؤيدة لها وشجعت استمرارها في وقت تراجعت فيه مكانة معظم شيوخ الزوايا فتعاون بعضهم مع الإدارة الإستعمارية لأسباب ودوافع متنوعة كان أهمها السعي للحصول على المال والجاه والسلطة، ورأوا في ذلك ضمانا لبقائهم و حفاظا على مصالحهم[2]. وفي هذا الصدد نورد مجريات صراع كان قائم بين ابن تكوك شيخ الزاوية السنوسية وعائلة لطرش والذي حصل فيه الشيخ ابن تكوك على دعم كبير من الإدارة الفرنسية .فقد كانت عائلة لطرش تضم لطرش أحمد آغا ومفوض مالي سابق، لطرش الشارف آغا و قايد دوار شلافة وأولاد سيدي ابراهيم، لطرش محمد المعروف بحمو ولد سنوسي أخ لطرش أحمد، آغا وقايد دوار غوفيرات سفيسفة، أولاد شافع، أولاد داني وأولاد يوسف[3].

أما سبب الصراع فكان قيام الإخوة لطرش بالدعاية والمعارضة ضد الشيخ سي عبد القادر بن تكوك الذي كان يخدم الإدارة الفرنسية و يتعاون معها[4] ،وقبل دخوله في صراع مع الشيخ ابن تكوك كان للطرش خلافات مع بلّحول شيخ الطريقة القادرية قبل وفاته. وحسب المتصرف الإداري صاحب التقرير فإن والد الشيخ ابن تكوك هو الذي ساعد لطرش في الحصول على مكانته الإدارية هو وإخوته منذ حوالي سنة 1930 حيث حاول هؤلاء بالتعاون مع القائد قعيش من بلدية بلاد الطواهرية كاملة الصلاحيات الإطاحة بلقب المشيخة للزاوية السنوسية بقيادة عبد القادر بن تكوك واستبداله بأخيه محمد، وسعوا لإقناع المريدين بأن الشيخ الحقيقي للزاوية هو أحمد بن تكوك وليس سي عبد القادر، وقام الإخوة

1- A.N.O.M, Série H, 16H32, Enquête de 1919.

2- بوعزيزيحي ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1991، ص 136.

3- A.N.O.M, cote 5I152, Affaires indigènes, CM. de La Mina, Différends existant entre le Cheikh Tekkkouk et les frèresLatroch, N 17028, Oran, 14/10/1937.

4 -A.N.O.M,cote 5I88, op.cit, CM. de La Mina, Clinchant, N 1179, 08/03/1937.

لطرش بدعم الشيخ محمد بن تكوك في إستئجار فيلا بمستغانم لعدة سنوات وجعلها مقرا لزاويته[1] .

من جهة أخرى ودائما حسب التقارير الفرنسية فقد استغل لطرش الشارف وظيفته كقايد ودفع للقيام بعمليات تفتيش داخل زاوية ابن تكوك بأولاد شافع وطلب جواز سفر للإسكندرية حيث كان يخطط للسفر إليها في محاولة منه لإقناع الشيخ إدريس قايد الزاوية السنوسية لدفعه لعزل الشيخ ابن تكوك وتعيين أخيه بدلا منه حيث طلب عطلة لمدة شهرين، وكحلّ لهذه الخلافات وتأييدا للشيخ ابن تكوك إقترح المتصرف الإداري عزل الإخوة لطرش عن إدارة دواويرهم أو تقسيمها على أن يبقى لطرش الشارف على رأس دوار شلافة ولطرش حمو على رأس دوار إولاد سيدي يوسف بحكم سكنهما بهما وامتلاكهما لأراضي هناك. وبالمقابل ربط دوار أولاد سيدي إبراهيم بدوار عين القطار المجاور وجعله تحت سلطة أحد أعوان فرنسا[2]. وظلت متابعات الإدارة للقايد لطرش بسبب معاداته لحليفها الشيخ ابن تكوك حيث تحينت له فرصة عدم إبلاغه عن وجود أحد المتابعين قضائيا وهو "عديدة محمد " بسبب محاولته قتل أحدهم وصدر قرار في سبتمبر 1937 باقتراح من المتصرف الإداري لبلدية مينا و نائب رئيس العمالة لدائرة مستغانم ، نص على عزل القايد لطرش الشارف عن منصبه لمدة خمسة عشر يوما دون الحصول على راتب فيها[3].نشير هنا أن هذه المعلومات مستقاة من التقارير الفرنسية ولم نجد ما يؤكدها في مصادر أو مراجع أخرى والمهم هنا أنها تعطينا فكرة عن دور الإدارة في تغذية و تأجيج النزاعات أو فكها حسب مصالحها.

كما اعتمدت الطرق الصوفيةعلى سيطرتها المحكمة في بداية الثلاثينات من القرن الماضي على شخصيات دينية مثّلت الجزائريين على مستوى الجماعة، العمالة، أو المفوضيات المالية هم أو أحد مؤيديهم وتميزوا في الكثير من الأحيان بتحالفهم مع الإدارة الإستعمارية[4]، و برز دورهم جليا منذ انتخابات 1919 بالقطاع الوهراني إذ واجه الشيخ

1-Ibid., cote 5I152, Affaires indigènes, CM. de La Mina, Différends entre le Cheikh Tekkkouk A.E.K et Latroch, Most., 25/10/1927.
2-Ibid, CM .de La Mina, Clinchant, N1179, 08/03/1937.
3- A.N.O.M, cote 5I88 , Préféctured'Oran , Affaires indigenes , Arêté N 15773 , Oran , 20/09/1937.
4- مهديد إبراهيم ، الجزائريون في القطاع الوهراني ، المرجع السابق، الجزء 1 ، ص 336.

عبد القادر بن تكوك شيخ الزاوية السنوسية ترشح ابن كريتلي المؤيد من طرف الزاوية الدرقاوية وأيّد ابن داني محمد، بينما ساهمت الزاوية الدّرقاوية في واد رهيو (عين كرمان) التابعة لزاوية ولد لخضر في فوز غلام الله أمام منافسه لعريبي محمد الذي كانت تدعمه الزاوية الطيبية[1] .

وبظهور ج.ع.م.ج وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع هؤلاء الطرقيين المدعومين إداريا من قبل الفرنسيين الذين اعتبروا الكثير منهم آداه لفرض سلطتهم وسلاحا ضد أي إصلاح ديني بالجزائر، وبدأت الجمعية في شرح أهدافها ومحاولة إصلاح المجتمع وتنويره، وارتكزت حركة الإصلاح هذه بالدرجة الأولى بتلمسان ووهران تليها معسكر وسيدي بلعباس وأقلها انتشارا للإصلاح كانت مستغانم في الفترة ما بين 1931-1940، وقد يعود ذلك إلى الدور الذي لعبته الطرق الصوفية والتضييق الإستعماري[2]،غير أنها وجدت جميع المساجد توصد في وجهها عبر عمالة وهران وزادت القوانين الإدارية الأمر سوء بمنع فتح المدارس وتعليم اللغة العربية (مرسوم ميشال1935) إلى جانب الحملات الدعائية التي شنّت ضدها كما هو الحال بالنسبة لجريدة البلاغ الجزائري التي تحولت من الإعتدال اتجاهها إلى المعاداة والتشهير[3]، وبالمقابل فقد وجهت هذه الأخيرة هي الأخرى عدة إنتقادات للطرقيين قصد توجيه المجتمع إلى خطورتها وفي هذا الصدد ورد مقال بجريدة البصائر بعنوان " كيف تتعامل الصوفية مع الإصلاح "لصاحبه أحمد الملياني يتطرق فيه لنقاش وقع بينه وبين الإمام الرسمي لمزغران[4]، كما قدم الشيخ العقبي يوم 23 أكتوبر 1932 محاضرة بنادي الترقي تحدّث فيها عن الإسلام وعمّا عاناه من جمعية علماء السنة[5] ، وكان قبله الشيخ إبراهيم السمّان قد قرأ بعض الآيات من القرآن الكريم وتلا تدخل الشيخ العقبي السيد عباسة مدير "المرصاد" حيث تحدث عن جولته إلى تلمسان ومعسكر وذكر أنه وجد معارضة من قبل مؤيدي جمعية علماء السنةو لكنه تمكّن من توضيح

1-Ageron Charles Robert, Genèse de l'Algérie Algérienne, Ed .Bouchéne, Paris, 2005, p p 184-185.
2- El Korso Mohammed, les affinités politiques, op.cit, 250.
3-D.A.W.O, boite N 2262, La presse indigène en Algérie, mai 1936.

4-البصائر، العدد 1938/10/28.
5- تأسست جمعية علماء السنة في خريف 1932، تضم الطرقيين ورجال الدين الرسميين إضافة إلى بعض العلماء المأجورين لمناهضة ج.ع.م.ج ومناصبتها العداء، ودعموا حملتهم بإصدار بعض الصحف ،ومنها المعيار والرشاد، وقد انضمت إلى هذه الحملة جريدة النجاح التي كانت في بدايتها إصلاحية ، أنظر عبد الرحمن تونسي، دور الحركة الكشفية في الحركة الوطنية الجزائرية، ص141.

الأمور لهم ومن إبراز دور العلماء[1] ،حيثتمكن الطرقيين بمساعدة من الإدارة الفرنسية من تأسيس جمعية شبيهة بجمعية العلماء بعد اجتماع عقد يوم 15 سبتمبر 1932 ضم شيوخ الطرق والزوايا، المقدمين، شيوخ المدارس القرآنية والأئمة، عرفت باسم "جمعية علماء السنة الجزائريين " لكنها لم تعمر طويلا و تأسست بدلا عنها " جمعية رؤساء الطرق الدينية سنة 1937 وانضم إليها من العمالة الغربية كل من العشعاشي، الحسين بن منصور، خير الدين والحاج محمد من تلمسان وابن عليوة، ابن ملكوك وعدة بن تونس من مستغانم وخليفة بن الشيخ الميسوم من غليزان، الشيخ شنتوف من معسكر وغلام الله من تيارت، و كانت بوادر الصرع بين الإصلاحيين والطرقيين قد ظهرت على إثر إنفصال هؤلاء بزعامة مولاي الحافظي في ماي 1932[2].

و مع ذلك فقد تمكنت جمعية العلماء من توطيد سياستها التربوية ومواجهةالبدع والخرافات التي كانت منتشرة مستخدمة مختلف الوسائل، واستطاع الإصلاح أن ينتشر في كل من مستغانم، وهران، غليزان، المحمدية، تيارت وعمي موسى[3].

ثانيا) الكشافة الإسلامية الجزائرية:

يعود تاريخ ظهور الحركة الكشفية الفرنسية إلى سنة 1910، وظهرت بالجزائر سنة 1914 بتأسيس أول فرع لها على يد المستوطنين الذين وجدوا فيها آداه ناجعة لتربية أبنائهم، خلال هذه الفترة التحق عدد قليل من الأطفال الجزائريين بصفوفها، غير أن مشاركتهافي الإحتفال المئوي لاحتلال الجزائر بعروض استفزت الجزائريين[4] وجعلتهم ينسحبون من صفوفها ويفكرون في تأسيس كشافة جزائرية، والتي ظهرت بمستغانم في أكتوبر 1937، وغليزان سنة 1940[5]. تميزت هذه الحركة منذ ظهورها باستقلاليتها عن الحركات الكشفية الفرنسية و توسيع قاعدتها من الشباب والعمل على توجيههم سياسيا[6] .

1-A.N.O.M, 9H29, Renseignements, transmisà Mr le directeur des affaires indigènes, le directeur de la sécurité générale de l'Algérie, 29 octobre 1932.

2- القورصومحمد ، تأسيس و نشاط ج ع م ج ، ص 98.

3- مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ص 117.

4- الخطيب أحمد ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 231.

5 -D.A.W.O, boite N 4063, Département d'Oran, février 1944.

6-Ibid., boite N ,6992Préfecture d'Oran, CIE, N 559, 21/10/1941, boite N I 6988 , Tlemcen , 01/11/1941.

وسرعان ما أصبحت وسيلة للتوعية والتربية ومجال للسعي للمحافظة على مقومات الهوية الوطنية، وقد شجعت ج.ع.م.ج الكشافة الإسلامية وخصتها بالرعاية والاهتمام[1].

ضمت مستغانم التي كانت تحت إشراف حشلاف سنوسي وبخلوف بلقاسم[2]خمسة أفواج كشفية محلية هي:

- فوج الفلاح بمستغانم بقيادة بدياتي لزرق.
- فوج الأمل بالمحمدية بقيادة معبّد شارف الذي كان موظف بالبلدية.
- فوج الصلاح بغليزان بقيادة الشاذلي منور.
- فوج آخر في طور التأسيس في كل من زمورة و سيدي علي[3].

أما عن تأسيس فوج الفلاح بمستغانم فقد تم بحضور ثمانين شخصا من الجزائريين يوم 2 نوفمبر 1937 ، وبعد قراءة النظام الأساسي من طرف "بن قادرة علي "بدأت الجمعية بإجراءالإنتخاب الخاص بأعضاء الجمعية و انتخب :

- ✓ بن قادرة علي، تلميذ بمعهد بالسنة الرابعة بمستغانم، من تجديت، رئيسا.
- ✓ مصطفاوي محمد، تلميذ بنفس القسم، نائبا له.
- ✓ عليالي بن عودة، خياط، نائب.
- ✓ بلحميسي عبد القادر، تلميذ بالسنة الرابعة بنفس القسم، من تيجديت، نائبا.
- ✓ زروق أحمد، تلميذ بنفس المستوى، سكرتير مساعد.
- ✓ ابن إسماعيل بولنوار، تلميذ بنفس المعهد، أمين عام الصندوق.
- ✓ علي موسى عبد القادر، كاتب عدل، مساعد أمين المال.
- ✓ ابن حلوش عبد القادر، خياط من تيجديت، مراقب.
- ✓ بن عولة محمد ولد موسى، مساعد.
- ✓ فارس بن ذهيبة، بن سي علي محمد من تيجديت، بن عتو مخفي، مكردش محمد ولد ميلود، مساعدين.

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ...، ص 123.

2-D.A.W.O, boite N 4063, Département d'Oran, février 1944.

3-بوسعادة خيرة ، نشاط النخب... ، ص 144.

✓ الدكتور ابن تامي، رئيس شرفي.

وكل من بن كرطاية طيب، عامل يومي، مزيان محمد خياط، بن حدوش قدور، سائق، كأعضاء شرفيين[1]، وشارك في تأسيس هذا الفوج أيضا كل من الحاج الأعرج بالرياطي، بن برنو عمر وبخلوف بلقاسم[2]وورد في وثيقة أخرى أن نواب الرئيس هم كل من ابن حدوش قدور موظف بلدي من تيجديت، مزيان مختار، خياط وبن عتو مخفي موظف بصفته أمين خزنة مساعد. الى جانب بن برنو عمر من حي تيجديت الذي كان ممرض بالمستشفى بصفته مساعد[3].

أما عن نشاط هذا الفوج فقد تقدم بطلب لدى الإدارة الفرنسية للحصول على تصريح يسمح لهم بتقديم باقة ورد لمقام الموتى يوم العيد وبالسير للمدينة وبيع بطاقات الدعاية لصالح هذه الجمعية ، علما أن أعضاء هذا الفوج مثل بن قدادرة علي وفارس بن ذهيبة كانوا أعضاء بالإتحاد الأدبي الإسلامي المستغانمي، وكان ابن برنو علي مراقب من الإدارة الفرنسية بسبب معاداته لفرنسا إلى جانب ابن حلوش عبد القادر ابن الإمام ابن حلوش مصطفى الذي نزل عنده الشيخ ابن باديس عند زيارته لمستغانم[4].وفي 24 جويلية 1938 اجتمع أعضاء فوج الفلاح في جمعية عامة لتجديد أعضاء المجلس الإداري حيث حضر حوالي عشرون من الجزائريين أغلبهم شباب من الكشافة الإسلامية، وافتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والنصف صباحا برئاسة ابن برنو عمر إلى جانب كل من ابن تبجي، ابن غشام وحدو حميدة، بداية شكر الرئيس الحضور على تلبية النداء، وتأسف لعدم حضور عدد كبير من الجزائريين بسبب عدم الإهتمام بهذه المبادرات الإنسانية– حسب ما ذكره- ليأخذ الكلمة بعدها السيد ابن طبجي، وأعلن عن توزيع المهام كالآتي:

- الرئيس الشرفي: الدكتور ابن تامي، ددّوش،إبراهيم بائع سجائر.
- الرئيس الفعلي: ابن برنو عمر، ممرض بالمستشفى المختلط.
- نائب الرئيس: موزيان محي الدين،سائق.

1-A.N.O.M,cote Oran ,5I88, Gouvernement Général, d'Alger, Association entre indigènes, Scouts Algériens, 24/09/1937.

2- المستغانمي عبد القادر بن عيسى ، المرجع السابق ، ص 245.

3- A.N.O.M, cote Oran ,5I88, El Falah , Scout Algérien à Most, 23/10/1937.

4-Ibid, Département d'Oran, Affaires indigènes, N 11321, Most. 04/12/1937.

- السكرتير العام: حدو حميدة ، تاجر.
- السكرتير المساعد: بن سي علي محمد، عامل بمطبعة.
- أمين عام الصندوق: بن حدوش قدور، سائق.
- أمين عام مساعد: بن طبجي بن غشام، كاتب عدل.
- المساعدين: قندلي محمد سائق، الأمين محمد خياط .

وقد أضيفت ملاحظة آخر هذه المراسلة وهي أن السيد ابن برنو حاج حضر هذا الإجتماع وهو عضو ناشط بحزب الشعب الجزائري[1]وكان رئيس دائرة وهران قد طلب من رئيس بلدية مستغانم إيفائه بكل مجريات هذا الإجتماع و كل تغيير في إدارتها[2] وكان هدف الإدارة الإستعمارية معرفة كل تحركاتهم خاصة وأن الأوضاع الداخلية لم تكن مستقرة و الحرب كانت على الأبواب.وفي جويلية 1939 استدعي فوج الفلاح لحضور فعاليات إحتفالات(150) مائة وخمسين عاما للثورة الفرنسية (1789) كباقي الجمعيات الخاصة بالكشافة الجزائرية ولكن رئيس الجمعية الدكتور ابن تامي ونائبه قد اعتذرا عن الحضور بسبب ارتباط الفوج بخرجة أخرى إلى وهران إلى جانب تحضيراتهم لاحتفالات 14 جويلية[3] بمستغانم[4]، وفي 27 أوت 1939عقد فوج الفلاح للكشافة الإسلامية إجتماعا بمقره الكائن في تيجديت تحت الرئاسة الشرفية للحاج الصادق ددّوش، دامت الجلسة من الساعة 9 إلى 12 صباحا وتم خلالها إنتخاب لجنة جديدة تكونت من :

- رؤساء الشرف: الدكتور ابن تامي، الحاج صادق ددّوش (مفاوض)، كوكوسة حساين (مستشار بلدي)وتكوّن المكتب من :
  - الرئيس : بن تبجي بوغشام (موظف)
  - نائب الرئيس : موزيان محي الدين (موظف)
  - أمين الصندوق : ابن حدوش قدور (موظف)
  - مساعد أمين الصندوق : بوكراع بن صابر (تاجر)

1-Ibid, Assemblée Société El Falah , Most .24/07/1938, N13515.
2-Ibid., Affairesindigènes, El Falah, Scout Musulman ,23/07/1938.
3 -Ibid, CIE ,N278,Oran , 10/01/1938.
4-يوم 14 جويلية هو العيد الوطني الفرنسي أو يوم الباستيل، وهو إحتفال بانتهاء الحكم الملكي المطلق و ذكرى إقتحام سجن الباستيل.

- السكرتير : بن سي علي محمد (موظف).
- السكرتير المساعد: ابن صالح أحمد ميكانيكي.
- المساعدين : كدزالي محمد (سائق)، حشلاف سنوسي (ممرض)، حدو حميدة (تاجر)، بن صدوي (ملاك)، خليفة قدور (ملاك)، بن زياتي لعرج (موظف)[1].

وعرففرع الكشافة الإسلامية بغليزان بفوج الصلاح، بلغ عدد أعضائه في أكتوبر 1942 إحدى وخمسين كشافا[2]، كان يضم لجنة ترأسها الشاذلي منور[3]، وكان العديد من أعضائه ينتمون إلى حزب الشعب الجزائري مثل بلحاج العربي، بن جبار عواد، بن دمراد. وفي جوان 1941 تمكنوا من تأسيس فرع كشفي جديد باسم السلام وكان ذا توجّه وطني[4]. والملاحظ هنا هو أنه بالنسبة لفوج الفلاح فإن أغلب أعضائه كانوا من حي تيجديت العربي، وذوي حرف ووظائف متنوعة من الطبيب إلى الخياط، الموظف والميكانيكي أي مختلف شرائح المجتمع إلى جانب انتماء معظمهم إلى حزب الشعب الجزائري، فكانت أغلب المجموعات الكشفية بسيدي علي مثلا تنتمي إلى هذا الحزب، كما أن الأناشيد التي كان يرددها أفراد الكشافة الإسلامية كان قد وضعها مناضلون ينتمون إلى حزب الشعب الجزائري[5].

وفي 7 أبريل 1939 تأسست فدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية من طرف محمد بوراس، وأصبحت تضم 3000 كشاف، غير أن السلطات الإستعمارية عملت كلما في وسعها لعرقلة نشاطها، فقامت بإعدام محمد بوراس بتاريخ 27 ماي 1941 بتهمة الجوسسة لصالح النازية متوهمة بأن هذا سيقضي على هذه الحركة إلا أن ذلك زاد روّادها تمسكا بمبادئهم، فاستنجدوا بالنواب المسلمين الجزائريين الذين كانوا يعملون في إطار علني، فأصبح بوكردنة (صيدلي) رئيسا لفدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية و فرحات عباس

1- La Gazette de Most, 16/09/1939, N1083.
2-D.A.W.O, boite N6992, Préfecture d'Oran, N559, 21 octobre 1941.
3-الشاذلي منور من رواد النضال بغليزان، ولد سنة 1913بغليزان، أحد مناضلي حزب الشعب الجزائري منذ 1937، أعاد تنظيم الحزب داخل القطاع الوهراني ، كان مسؤولا عن فرع غليزان – عين كرمان، ألقي عليه القبض سنة 1945.
4-جيلالي بلوفة عبد القادر ، نشاط حزب الشعب الجزائري – نجم شمال افريقيا حركة الأنتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران (1939-1951)،رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعةوهران، 2002 ، ص 114.
5-D.A.W.O, boite N6988, Chef de la police des renseignements généraux du district d'Oran, juin 1945.

نائبا له، ونفس الإستراتيجية اتبعتها باقي أفواج الوطن حيث ضمت لجانها العديد من النواب وجعلت منهم رؤساء شرفيين[1].

وهكذا فقد لعبت الكشافة الإسلامية الجزائرية دورا هاما في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال بث روح الإنتماء القومي في صفوف الشبان، تلقين الشباب الأفكار القومية و الوطنية، نشر مبادئ الإسلام واللغة العربية وترديد الأناشيد الوطنية. وكان عبد الحميد بن باديس الأب الروحي لها كما حضي البشير الإبراهيمي بنفس المكانة حيث ساهم هو الآخر في إنشاء العديد من الأفواج الكشفية والتي كانت إحدى وسائل نشر مبادئ وأفكار ج.ع.م.ج ومن أهم وسائل الدعاية التي اعتمدتها[2].

ثالثا)النشاط الثقافي الوطني بمدينة مستغانم (النوادي والجمعيات المختلفة):

إن الجمعية أو المنظمة إصطلاح يدل على كل جماعة اجتماعية تأسست طوعيا من أجل تحقيق أهداف رسمتها لنفسها سواء في مجال الطفولة أو الشباب وما يرتبط بهما من أنشطة تربوية، تثقيفية أو ترفيهية أو في مجال الحماية والمساعدة الإجتماعية[3]، وقد ذكرالدكتور محمد القورصو بأن النادي كمصطلح قد ظهر على يد الشبان الجزائريين بينما تميزت الجمعية بطابعها الإجتماعي التربوي على يد ج.ع.م.ج[4].واقتصرت المشاركة الجمعوية إبان المرحلة الإستعمارية على المجال الإجتماعي والثقافي والخيري في بادئ الأمر لتبرز فيما بعد أشكال جديدة للجمعيات المختلطة التي ضمت الأوربيين والجزائريين لتتحول تدريجيا إلى مشاركة جزائرية ذات طابع التزامي نضالي وسياسي على إثر إنفصال الجمعيات الجزائرية عن الأوربية لتدعيم وتقوية النضال الوطني[5]، وكانت فرنسا في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870)قد سمحت لفئة من الجزائريين المسلمين و خاصة الأعيان ومساعدي الإدارة بالإنضمام إلى بعض الجمعيات ذات الأغلبية الأوربية وخاصة

1-علوان أمال ، أثر الحركة الكشفية الإسلامية الجزائرية على الحركة الوطنية و الثورة التحريرية(1935-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس،2012-2013، ص 85.

2-Ibid., Tlemcen, 1er Novembre 1941.

3-بوكابوس أحمد ، المرجع السابق، ص 60.

4-El Korso Mohamed, Les Affinités Politiques des Islahistes, Référence N 12, p 272.

5- دراس عمر ،" المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر"، الحركة الجمعوية بالمغرب، تنسيق عمر دراس، دراس، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد5، 2002، ص 15.

الجمعيات التعاضدية، ففي وهران مثلا (والحال نفسه في مستغانم) نلاحظ أن هؤلاء الأعيان كانوا أعضاء بالمجالس المختلفة (البلدية، العامة والمفوضيات المالية) وكذا أعضاء بالتجمعات المهنية كما هو الحال بالنسبة لغرفة التجارة والزراعة ومؤسسات أخرى، و كانت الجمعيات التعاضدية التي ظهرت على إثر مرسوم 28 مارس 1852 هي التي استقبلت أكبر عدد من الأعيان في محاولة لجعلهم ينشرون هذه الأفكار بين الجزائريين[1]، مع الإشارة إلى أن النواب بالمفوضيات المالية قد أبدوا آرائهم حول إنشاء الجمعيات الإحتياطية للأهالي و إعدادها بروؤس الأموال الكافية لتسييرها على مستوى كل بلدية[2].

وظهرت النوادي والجمعيات عندما بدأ الشعب الجزائري يستعيد أنفاسه واعتبرت نشاط جديد له صلة بالنشاط السياسي، وعرفت عمالة وهران ظهور عدة نوادي وجمعيات قبل 1919 أبرزها النادي الوهراني سنة 1911 الذي كان ابن رحال عضوا فيه، وجمعية التضامن الخيري الأهلية (1900 -1913)، نادي المسلمين بسيدي بلعباس (1910) وكانت هذه الجمعيات والنوادي تضم النخبة المثقفة بالدرجة الأولى من المعلمين، الصيادلة، الأطباء، الأساتذة والمترجمين وغيرهم، وعرفت مستغانم كباقي المدن بالغرب الجزائري ظهور عدة نواد وجمعيات مثل الجمعية الرشيدية سنة 1909[3]، إلى جانب تأسيس الجمعية الفرانكو جزائرية والمعروفة باسم اتحاد الهلال "Le Cercle DuCroissant"سنة 1913، وجمعية الفلاح للكشافة، جمعية الإخوان المسلمين بالمكتب الفرنسي وجمعية الإتحاد الأدبي الإسلامي المستغانمي[4].

ونشير هنا أن الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870-1940) قد فتحت عهدا جديدا بمنعها حصول الجزائريين على الحريات السياسية والشخصية خاصة بعد صدور قانون الأهالي سنة 1881السالف الذكر، ليتم بذلك إقصاء الجزائريين من التمتع بالحريات العامة التي يتمتع بها الفرنسيون، وعلى إثر صدور قانون1 أبريل 1898 ،ظهر عدد من

1-Ben Kada Sadek « Revendication des libertés publiques dans le nationalisme Algérien, le cas de la liberté d'association (1919-1954) », Le Mouvement Associatif au Maghreb, Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle (CRASC), Coordonnés par Omar Derras, ED CRASC, N5, 2002,p 108.

2-عدة جلول محمد ، المرجع السابق ،ص27.

3- مهديد ابراهيم ، الجزائريون في القطاع الوهراني ، ص 129 .

4-البصائر، السنة 4، العدد 148 ، الجمعة 22 ذي القعدة 1357هـ/ 13 جانفي 1939 ، مستغانم ، " ح " ، ص 8.

المؤسسات التعاضدية الأهلية، كما سمح شارل جونار عند وصوله إلى الحكم بالجزائر (أكتوبر 1900 – جوان 1901) للجزائريين بفتح عدد من النوادي في ظل نشاط الشبان الجزائريين في القطر الجزائري، وخلال فترة حكمه الثانية (ماي 1903 – فبراير 1911) فتح الأبواب على مصراعيها أمام تأسيس الجمعيات الإسلامية التي كان قانون 1 أبريل 1898 قد سمح بها واعتبرت هذه المرحلة بمثابة "ربيع الجمعيات" بالنسبة للجزائريين[1]، مع العلم أن قانون 1901 الخاص بالترخيص بتأسيس الجمعيات لم يخص سوى أولئك الذين يتمتعون بحقوق المواطنة الفرنسية[2]،و حسب الدراسة التي أقامها أحمد بوكابوس حول الجمعيات بعمالة الجزائر فيما بين (1900-1962) فإن عدد التنظيمات التي كانت خاصة بالفرنسيين بلغ3481 بنسبة 88.39 %، التنظيمات الخاصة باليهود 40 بنسبة 1.02 %، تنظيمات المعمرين من غير الفرنسيين عددها 81 بنسبة 2.06 % لتصل بذلك نسبة التنظيمات الخاصة بالفرنسيين والمعمرين إلى 91.47 % ليبقى للأهالي ما نسبته 8.53 % فقط وأغلبها جمعيات رياضية و فنية مع الإشارة إلى أن هذه التنظيمات لم تؤسس لرد الفقر والجهل وترقية المستوى الإقتصادي والإجتماعي والفكري للفئات المحرومة، بل كانت موجهة إلى شرائح اجتماعية خاصة عمل المعمر على إستعمالها لخدمة مصالحه[3].

وتبعا لقانون 1901 السالف الذكر فقد ظهرت ثلاثة أنواع من الجمعيات فيما يتعلق بالتكوين وهي:

- ❖ جمعيات مختلطة تضم أوربيين وجزائريين وهي جمعيات ظهرت في إطار الحركة النقابية والعمالية، أو نشطتها التيارات الليبرالية .
- ❖ جمعيات ضمت الأوربيين المعمرين فقط.
- ❖ جمعيات أسسها الجزائريون أي المستعمرون الوطنيون، وهي جمعيات رياضية مع حملها إسم "إسلامية"، جمعيات دينية، جمعيات خيرية (إبتداء من 1930) وجمعيات

1- Ben Kada Sadek, op. cit , p 109-110.
2-Ibid., p 111.

3- بوكابوسأحمد ، المرجع السابق ، ص 71.

أخرى متنوعة (ثقافية، إجتماعية وتربوية) والتي سيكون لها دور سياسي ومشاركات في الحركة الوطنية [1].

اعتبرت هذه النوادي بذور للنهضة الوطنية واختلفت أهدافها باختلاف أنشطتها في المدن التي وجدت بها والأوساط الإجتماعية التي أسستها[2]لتظهر مساهمتها في المقاومة والنضال الوطني[3]. فهذه النوادي الموجودة بالمدن الكبرى قد استبدلت الحصائر المعهود تواجدها بالمسجد والزاوية بالكراسي، قد يتوفر بها مقهى، مكتبة أو قاعة للمحاضرات والدروس، تناقش فيها مختلف المواضيع الثقافية، الإجتماعية والسياسية[4]. لذلك اختلفت الأدوار التي لعبتها هذه النوادي من أماكن للتثقيف إلى نوادي سياسية حقيقية تناقش فيها مشاكل السياسة وقضايا الساعة المحلية والعالمية. وفي الدراسة التي أقيمت حول النوادي بعمالة الجزائر والتي يمكن إسقاطها على عمالة وهران، حول نوعية وطبيعة التنظيمات من 1900 إلى 1962 والتي ذكرناها سابقا ظهر أنه كان هناك تنظيمات تحمل طابع إداري سياسي بنسبة 6.82 % وتخص التجمعات الأوربية التي تعمل على تنظيم نفسها على شاكلة المجتمع الأوربي وتندرج تحتها المؤسسات التبشيرية التي كانت تمارس نشاطها بموافقة الإدارة وتوجيهها. أما بقية التنظيمات (إجتماعية 40.06 %، ثقافية 19.83 %، رياضية 25.46 % ، دينية وفلسفية بنسبة 3.57 %) فكانت أنشطتها موجهة إلى الجاليات الوافدة من أجل توفير شروط العمل، السكن، الصحة، الدراسة، الترفيه وربط العلاقة بينها وإظهار الهدف الذي جاءت من أجله وتوحيد جهودها للمحافظة على الإمتيازات التي وفرتها لها القوانين التمييزية بين الأهالي والأوربيين[5].

خضعت بعض هذه النوادي للحركة الإصلاحية عند ظهورها في القطاع الوهراني، بينما اتسمت أخرى بانتساب أعضائها عقائديا إلى نجم شمال إفريقيا وبعده حزب الشعب الجزائري، وغالبا ما تقاسم كل من الإصلاحيين والنجميين أنشطة بعض النوادي الهامة في

1-Izarouken Arab, « Le Mouvement Associatif en Algérie, Etat des lieux, Etat des savoirs, L'Algérie 50 ans après, Etat des savoirs en sciences sociales et humaines, 1954 -2004, sous la direction de NouriaBenghabrit – Remaoun , Mustapha Haddab , Ed crasc , 2008, p 283.

2-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 58.

3-دراس دراس عمر ، المشاركة الجمعوية و علاقة الشباب بالدراسة ، ص 170.

4- بوهند خالد ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص 214 .

5- بوكابوسأحمد ، المرجع السابق ، ص 70.

المدن بينما خضعت بعضها لكل من العلماء والشيوعيين خاصة بعد انتصار الجبهة الشعبية[1]سنة 1936 [2].

واستهدفت ج.ع.م.ج فيما بين (1932 -1934) إشعار الجزائريين بأحوالهم الإجتماعية، الثقافية والدينية عن طريق إلقاء المحاضرات وإثارة المناقشات الثقافية والدينية بالأندية، المساجد والزوايا وإقناع الجميع بضرورة فتح المدارس لتعليم أبنائهم اللغة العربية[3]، ورغم الرقابة المفروضة على كل تحركاتها إبتداء من 1934[4]بسبب إدراك الإدارة الفرنسية لأهمية الدور الذي تلعبه الجمعية في النوادي المختلفة خاصة وأن هذه الأخيرة كانت تؤيد حركة العلماء وفسحت لهم المجال لنشر دعوتهم، وما كان يقلق فرنسا حول هذه النوادي هو عدم تحكمها في التعليم المقدم من طرف هذه الجمعيات وقد توصلت تقارير الشرطة ومراكز المعلومات الفرنسية إلى أن دروس اللغة العربية التي تقدمها بعض هذه الجمعيات ماهي إلا أنشطة سياسية غير مباشرة إذ عادة ما تبدأ بأناشيد وطنية ثورية منها "الجزائر جزائرية " وهو أمر يعمل على غرس فكرة الوطنية ويساعد على نشر الوعي السياسي ورأت فيها أسلوبا جديدا لمقاومة سياستها المختلفة، فسياسة التجهيل قوبلت برغبة الجزائريين في فتح مدارس جديدة وتقديم دروس صيفية لفائدة التلاميذ، وسياسة التنصير حوربت بظهور عدة جمعيات ونواد ذات ميول دينية إضافة إلى ظهور جمعيات خيرية تحاول تقديم المساعدة المادية لفائدة الأسر المعوزّة[5]. ولعل أهم جمعية تم تأسيسها في في مستغانم هي الإتحاد الأدبي الإسلامي المستغانمي .

نضيف هنا أن هذه النوادي الثقافية التي ظهرت بالغرب الجزائري كانت ذات أهداف مختلفة باختلاف أنشطتها في المدن التي وجدت بها والأوساط الإجتماعية والثقافية التي أسستها لذلك شكّلت أماكن لنشر الثقافة وعقد الإجتماعات[6]، مع التركيز على أن التنظيمات الخاصة بالفرنسيين والأوربيين كانت تزداد وتتدعم في حالة النمو والرخاء الإجتماعي و

1-الجبهة الشعبية :ظهرت بفرنسا ، ضمت الاشتراكيين و الشيوعيين والراديكاليين و الحزب الرأسمالي الرئيسي، وصلت إلى الحكم بقيادة ليون بلوم بعد الانتخابات البرلمانية سنة 1936.

2-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 58.

3- القورصو محمد ، تأسيس ونشاط ج.ع.م.ج ، ص 78.

4-D.A.W.O, Rapport N 18200, 07 novembre 1934.

5- بختاويخديجة ، التحولات الاقتصادية و ... ، ص 532.

6-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 118.

الإقتصادي و تنكمش وتتناقص أثناء الحروب، وكان لليقظة الوطنية دور في ازدياد عدد هذه الجمعيات وخاصة الإسلامية و هذا إبتداء من سنة 1930 التي تصادف الذكرى المئوية للإحتلال الفرنسي للجزائر [1].

أ) جمعية الإتحاد الأدبي الإسلامي المستغانمي (إ.أ .إ. م):

تعتبر جمعية إ.أ.إ.م من أهم الجمعيات التي لعبت دورا ثقافيا و سياسيا معتبرا، تأسست سنة 1925 بمستغانم[2]، وأعيد تأسيسها نهائيا سنة 1931 بإشراف عائلة ابن حلوش مصطفى، المنور عبد القادر[3]وكانت عائلة ابن حلوش قد اتبعت الحركة الإصلاحية مبكرا فيالقطاع الوهراني، ويبدو أن النخبة الأولى المؤسسة لهذا النادي كانت ذات ميول إصلاحية ولكن مع الثلاثينات ومع شخصية ابن حلوش بلقاسم وتأثير أنصار الحركة الإستقلالية أصبح تابع للنجم[4]، و يرى الكاتب عمر كارلييه أن تشكيلة نخبة النادي فريدة ومتناقضة، فقد فقد كان ناشطوها في البداية شبان تأثروا بأفكار الحركة العمالية المحلية (عمال الموانئ) وكانت تضم جميع التيارات، لكن إبتداء من (1931-1932) أصبحت تشكل نواة نجم شمال إفريقيا الذي يعتبر الحزب الأكثر تواصلا واستمرارا بالجزائر، وأصبح عطاؤها أكبر فيما بين (1934-1936)دون أن يحوله أعضاؤها إلى فرع من فروع هذا الحزب، لذلك فعند حل النجم في 26 جانفي1937 لم يتعرض أعضاء هذا النادي للسجن[5]، كما ضم هذا الإتحاد الإتحاد شعبا من ج.ع.م.ج ونظم تدريسا منضبطا بحي تيجديت وأعد مكتبة هامة للصغار والكبار وضم حوالي120 عضوا من مختلف الطبقات الإجتماعية[6].

أما نشاط هذا النادي فقد كان متنوعا، من إلقاء المحاضرات كما هو الحال بالنسبة للمحاضرة التي قدمها "سفير البودالي"بعنوان "فيكتور هيقو والشرق" بالمسرح البلدي بمستغانم على الساعة السادسة والنصف مساء، وحضرها حوالي 150 شخص منهم 15

1-بوكابوس أحمد ، المرجع السابق ، ص 72.
2-القورصو محمد ، المرجع السابق، ص 73.
3-A.N.O.M, 9H46, Rapport N 68, 07/02/1938.
4-القورصو محمد ، المرجع السابق، ص 74.
5-Carlier Omar ,Fanny Colonna ,Djeghloul Abdelkader ,El Korso Mohamed, Lettrés, Intellectuels et militants en en Algerie,1850-1950 , OPU, Alger , 1988 , p 78.
6-A.N.O.M, 9H36, Rapport N6230, février 1936, Rapport N 13680, 20/08/1937.

أوربي في جوان 1936 [1]، وفي 13 أكتوبر 1936 مرّ مصالي الحاج[2] الذي كان مدير جريدة الأمة التي تنتشر بباريس وعضو اللجنة الإدارية لنجم شمال إفريقيا المجيد، وعند وصوله تم استقباله من طرف مسيري اللجنة المحلية لـإ.أ.إ.م وهم ولد عيسى بلقاسم (تاجر)، ابن عليوة مصطفى (تاجر)، كورغلو محمد (كهربائي)، ابن برنو غالي (حلاق)، ابن عنتر قدور (ممرض)،تادلويت جيلالي (ممرض بالمستشفى المدني)، جيلوات بلحول (خياط) وغيرهم و توجه في نفس اليوم إلى الإجتماع الشعبي المنظم من طرف أعضاء إ.أ.إ.مأين كان من المفروض أن يتقدم بكلمة ولكن (كما ذكر في الوثيقة كل من بوتارم(معلم) وبن يزة قد أقنعاه بعدم التدخل لتفادي حدوث إضطرابات نتيجة ذلك. وفي الغد أي بتاريخ 14 أكتوبر عقد عدة لقاءات جمعته بأعضاء هذا النادي ومع السيد ابن كريتلي محمد المستشار البلدي، طاهر أحمد (أستاذ اللغة العربية)، ابن حلوش بلقاسم من العلماء وغيرهم. وفي 15 أكتوبر ألقى محاضرة خاصة شرح فيها وعرض برنامج النجم وامتدح فيها زعيم هذا الحزب حكومة الجبهة الشعبية(حسب المصدر دائما)[3].وبتاريخ 4 ماي 1937 زار المدعو "عبد الباقي بن اسماعيل"[4] وهو عضو بـ ج.ع.م.ج بمدينة مستغانم وأقام وأقام بها عشرة أيام، ألقى فيها محاضرة بمقر إ.أ.إ.موقام بزيارة للشيخ ابن حلوش بلقاسم وتوجه بعدها إلى وهران أين استقبله[5] الشيخ الطيب المهاجي[6].

إهتم هذا النادي أيضا في إطار نشاطاته الثقافية بالفن كما هو الحال بالنسبة للمسرح، فقد نظم حفل موسيقي بمقرالإتحاد الأدبي بحي تيجديت يوم 1 مارس 1939، حضره حوالي خمسة عشر شخصا من الجزائريين منهم: دواجي حمو (عامل بالميناء)، بوساحة

1-D.A.W.O, boite N 4475, Surveillance des indigènes, Cercle Littéraire Islamique de Mostaganem, Rapport N 2724, 12/06/1935.

2- مصالي الحاج:ولد بتلمسان في 16 ماي 1898 وتوفي بالعاصمة الفرنسية باريس يوم 3 جوان 1974، كان من أوائل المطالبين بالاستقلال عن فرنسا وذلك منذ العشرينيات من القرن الماضي، مؤسس نجم الشمال الأفريقي ثم حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و اخيرا حزب الحركة الوطنية.وهو المعروف بأبي الوطنية الجزائرية.

3-A.N.O.M, cote 5I88, Commissaire Centralde Most, Passage de Messali Hadj a Most, 23/10/1936.

4-أصله من قسنطينة ، كان عمره 35 سنة .

5-A.N.O.M, cote 5I88, Surveillance politique des indigènes, N 3443, Most, 04/05/1937

6-الشيخ الطيب المهاجي: أحد أكبر علماء مدينة وهران وهو والد الشيخ زدور إبراهيم القاسم المهاجي المعروف بالشهيد بلا قبر.

حاج محمد (عامل بالميناء)، ددّوش عبد القادر (بائع خضر) وكلهم كانوا من سكان هذا الحي، تم خلال هذا الحفل ترديد أناشيد دينية من طرف السيد بن سعيد حاج بلقاسم المدعو " ولد سعيد "مرفوق بشخص يعزف على آلة الدربوكة[1] وقد كتب مصطفى بن حلوش مقالا بجريدة البصائر سنة 1938 وصف فيه نشاط إ.أ.إ.م،و تحدث عن وجود حركة تعليمية وصفها بالمباركة بمدينة مستغانم تقوم بها هذه الجمعية بعد عناء وجهد كبيرين بذلتهما لمواجهة العراقيل المتنوعة وتحدث عن زيارته لمقرها يوم الجمعة 18 فبراير 1938 في الدار التي استأجرتها مؤخرا واتخذتها مدرسة للتربية والتعليم وتحدث عن استقباله من طرف بعض أعضائها المباشرين للتعليم بها واطلاعه على أقسام المدرسة وعدد التلاميذ وبرنامج التعليم، وذكر أن الأقسام كانت مستكملة للشروط وأن عدد التلاميذ كان يقارب المائة مع إشارته إلى النقص الذي كانت تعانيه برامج التعليم الذي كان مقتصرا حسبما ذكر على القراءة والكتابة لأن الذين يقومون بعملية التعليم متطوعين فقط وهو ليس من اختصاصهم بل دفعتهم الغيرة والحماس للغتهم وأبناء ملتهم، كما ذكر سعي أعضاء الجمعية لإعداد الوسائل لإحضار المعلمين الأكفاء، ودعا في آخر المقال سكان مستغانم والأغنياء منهم خاصة وحثهم على دعم هذا المشروع والحرص على بقائه مؤكّدا أنه لا حياة لأمة إلا بلغتها ولا عزة لشعب الاّ بدينه وتاريخه ودعا أيضا إلى المحافظة على المشاريع التي تخدم الدين، اللغة والتاريخ ببذل الأموال لتعليم الأبناء والبنات[2]،وعلى إثر هذا المقال كتب أحمد غلاب أحد تلاميذ الجامع الأخضر مقالا عبر فيه عن سروره وارتياحه لمظاهر الحياة العلمية الحديثة لمستغانم ودعا الشباب إلى النهوض بها وأبدى عزمه على مشاركتهم في ذلك[3].

وهكذا فقد تنوعت نشاطات النادي من ترفيهية، تربوية وسياسية، حيث كان يقوم بنفس الدور والنشاط الوطني الذي يقوم به أي فرع من فروع النجم، فحسب تقارير محلية

1-Ibid, Commissaire Central de police d'état de Most., Soirée musicale du du C.U.L.I.M., rapport N 5189, 02/03/1939.

2-البصائر، السنة الثالثة، العدد 103، الجمعة 11مارس1938 الموافق لـ 8 محرم 1357 هـ، "مستغانم"، مصطفى بن حلوش ، ص 3.

3-البصائر، السنة الثالثة، العدد 110، الجمعة 22 أبريل 1938 الموافق لـ 21 صفر 1357هـ، "حركة مستغانم " مصطفى غلاب ، ص 2.

كان هذا الإتحاد يتلقى منشورات مختلفة طبعت من طرف الحزب المصالي أو مستوحاة من فكر هذا الحزب، فالشعور الوطني داخله كان يتبلور أكثر فأكثر مع ظهور خلايا أحباب الأمة و المتعاطفين مع النجم، الأمر الذي يبين بداية نشاط النجم بهذه المدينة[1]. كما كان للتعليم الذي انتهجه هذا النادي أثر في المتابعة الإدارية له حيث كانت قد فرضت شرط الحصول على رخصة للتعليم الحر، لذلك فتبعا للمراسيم 23 أوت 1898، 23 أكتوبر1934، 21 فبراير 1936 والمرسوم 18 أكتوبر 1892 وخاصة البند الخمسين (50)، قرر الحاكم العام لوهران السيد لوبوG.Le Beau الغلق الفوري للمدرسة الخاصة التي أسسها الإتحاد الأدبي والتي كانت تقع بحي طوريس، رقم 55 مستغانم[2].

وتواصلت المضايقات الإدارية لنشاطات هذا النادي ، ففي تقرير وجهه عزوز بوراس السكرتير المترجم للإدارة (وكان أحد العيون الفرنسية على الجزائريين) حول "النشيد الوطني الجزائري" وترجمته وبيعه، حيث وصلته معلومات مفادها أن هذا النشيد وصل إلى مستغانم عن طريق زيان محي الدين من طرف كاتبه مفدي زكريا الذي نشره في كل مكان مثل مستغانم وغليزان،وأخبره أحد أعضاء الإتحاد الأدبي و "ج .ع .م .ج" و هو ابن جلوات بشير أن مفدي زكريا أعطاه النشيد وطلب منه توزيعه، وادعى جلوات أنه لا يجيد اللغة العربية وبأنه لم يكن يعرف ما يوجد بالمنشور، ولكن السلطات تمكنت من تكذيبه والحصول على اعترافه، علما أنه تم بيع هذا المنشور بقيمة 1 فرنك، وبالمقابل لما علم أعضاء إ.أ.إ.مبإلقاء القبض على أحد أفراد ناديهم وبداية التحقيق معه، قاموا بالتخلص من كل الوثائق الخاصة بحزب الشعب والنشيد مع وصول معلومات للإدارة الفرنسية بوجود بيان لمصالي الحاج كان ممنوع تداوله بمستغانم [3].

وباقتراب الحرب العالمية الثانية زادت المراقبة الإستعمارية لنشاطات النادي، خاصة وأنه أصبح يمثل رسميا نجم شمال إفريقيا ويعمل على نشر أفكاره. ورغم أن التقارير التي كانت قد وجهت لرئيس عمالة وهران لم تذكر أي إشارات لنشاط النجم بدائرة مستغانم إلا أنهم عثروا على بعض المطبوعات التي كانت تحمل أفكاره ونشرت بمستغانم

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 195.
2-D.A.W.O, boite N 4475, Surveillance politique des indigènes, 08/01/1937.
3-A.N.O.M, cote 5I88, Surveillance politique des indigènes, 08/01/1937.

بفضل جهود إ.أ.إ.م، كما أن هذا الأخير كان يستقبل كل مرة جزائريين ينتمون إلى حزب النجم. ومن جهة أخرى فقد استقبل هذا الإتحاد جريدة الأمة وعمل على نشرها إلى جانب بيع رموز وربطات عنق تحمل شارة النجم، وأكد رئيس دائرة مستغانم على أن إ.أ.إ.مأصبح ممثل للنجم وتجمعات أحباب الأمة وحزب الشعب الجزائري بمستغانم[1].

وفي تقرير آخر بعنوان "الإتحاد الأدبي الإسلامي المستغانمي لنشر اللغة العربية" ذكر أن أعضاء هذا النادي قد بلغ حوالي 120، وأنه أبدى منذ بداية 1937 ميولا واتجاهات وطنية وبأن رئيسها بن عومر بن عودة[2](كاتب عمومي) ولها نائبان هما بن جلواط بشير (خياط)[3]وحاج علال دحمان (صانع أحذية) إلى جانب ابن برنو علي الذي كان نائب بلدي[4]، وأكد التقرير على أن الأكثر نشاطا من بين هؤلاء كان كل من عيسى بلقاسم ، ابن جلوة محمد عمر (طالب حر)و ابن عليوة مصطفى الابن(بائع دجاج)[5].

مع الإشارة إلى أن اتجاه إ.أ.إ.مبدا واضحا عشية إندلاع الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد إلقاء القبض على مصالي الحاج ورفاقه حيث قام أعضاء هذا الإتحاد بتوزيع مجموعة من المناشير يوم 2 سبتمبر 1937 على الساعة الثالثة مساء وكانت تخص فدرالية حزب الشعب للقطاع الوهراني ومما جاء فيها : "أيها المسلمون الجزائريون، مرة أخرى يضرب التعسف الإستعماري الجزائريين، مصالي، زكريا، حسين سي ابراهيم ... تم إلقاء القبض عليهم ... هذه الإعتقالات تتم في ظل حكومة الجبهة الشعبية موجهة ضد مطالب وآمال الشعب... إن انتشار حزب الشعب الجزائري متزايد وخاصة بعد مجيئ مصالي الحاج ... أيها المسلمون إن الجزائر أمام منحى خطير من تاريخها... "[6]. وكان يوم 1

1- D.A.W.O, boite N 4475, op.Cit, Most. , E.N.A, C.U.L.I.M,N 4646 , 14/06/1937.

2- بن عومر بن عودة ولد حمو، كان عمره في 1937حوالي 40 سنة كاتب عمومي من حي الليمون بمستغانم، من مواليد مزغران، أبوه حمو و أمه بنت زموري، من عائلة أهلية، أصوله تركية، حصل على شهادة الابتدائية بالمدارس الفرنسية، له مستوى جيد في اللغة العربية، لم يؤد الخدمة العسكرية لأسباب صحية كان يعمل محاسب عند السيد " ابن اسماعيل أحمد " و" ابن كريتلي مصطفى، تحول بعدها الى بقال ثم الى كاتب عمومي، تميز بأفكاره الوطنية و كان أحد قراء جريدة الأمة ورئيس سابق لـ ا.أ.ا.م، أنظر أرشيف ولاية وهران، العلبة 4475، المراقبة السياسية للأهالي، ا.أ.ا.م، 1937/08/28.

3-ابن جلواط بشير خياط من مستغانم ، درس اللغة العربية ، كان عضو بـ إ.أ.إ.م ومناصر لحزب الشعب الجزائري، أنظر أرشيف ولاية وهران ، العلبة 4475 ، المراقبة السياسية للأهالي، إ.أ.إ.م ، 1937/08/28.

4- ابن برنوعلي ولد حميدة من مستغانم،كان أستاذا، له مستوى جيد في اللغة العربية، عمل بجريدة عين الصفراء، تميز بأفكاره الوطنية و كان رئيس سابق لـ ا.أ.ا.م ومن قراء جريدة الأمة.

5-D.A.W.O, boite N 4475, Activité politique en Oranie, « Le Cercle de l'Union Littéraire Musulmane pour la propagation de la langue arabe, 20/08/1937.

6- A.N.O.M, cote 5I88, Affaires indigenes , Most ., N8265 , 02/09/1937.

سبتمبر 1937 قد خصص لجمع التبرعات التي توجه لدفع ثمن تنقل محاميين بمكتب باريس كانا قد كلفا بالدفاع عن مصالي الحاج المحتجز، ومن بين المكلفين بدفع هذه التبرعات أعضاء من إ.أ.إ.م المعروفين بتوجهاتهم الوطنية وهم: ابن عنتر قدور، ابن برنو معمر، ولد عيسى بلقاسم، ابن عليوة مصطفى[1]. ويبدو أن إلقاء القبض على مصالي قد أجج شباب هذا الإتحاد حيث ذكر في تقرير آخر بنفس الأسبوع أنه وصل يوم 5سبتمبر 1937 كل من معروف بومدين ولد حسين (ساكن بتلمسان)، قنانش محمد ولد عبد الرحمن (تاجر بتلمسان)، غالي أحمد ولد مداني (محضر قضائي بالقنصلية العامة لإيطاليا بالجزائر)، وكلهم من أصحاب الدعاية لصالح حزب الشعب الجزائري، إلى مستغانم لعقد إجتماع للتنديد بإلقاء القبض على مصالي الحاج، ولدى وصولهم ونزولهم من القطار طلبت منهم مصالح الشرطة التقدم إلى محافظة الشرطة المركزية، أين اطلعوا على قرار منعهم من الإجتماع الذي كان سيحضره أعضاء من إ.أ.إ.م، ولم يبد هؤلاء أي معارضة لقرار الشرطة الفرنسية والتزموا بتطبيق الأوامر، وفضلوا تمضية المساء بالبحر ويبدو أن ذلك لم يكن سوى استراتيجية لتخفيف المراقبة والتمويه باللامبالاة فبالليل دعاهم كل من ابن عليوة مصطفى وابن برنو معمر وابن عنتر قدور، ولد عيسى بلقاسم وبخلوف عبد القادر للعشاء عند ابن برنو بلقاسم ولد الحاج.وفي الصباح ودائما رفقة أعضاء إ.أ.إ.مركبوا الحافلة، توجه معروف بومدين، قنانش محمد وولد غالي نحو وهران بعدما منعا من عقد اجتماعات بغليزان[2]. وفي يوم نوفمبر 1937 على الساعة التاسعة ليلا، قام كل من ابن برنو حاج معمر، ولد عيسى بلقاسم، شويرف عبد القادر (عامل يومي)، بن خلوف عبد القادر (عامل بشركة الغاز) وكلهم أعضاء بـإ.أ.إ.م وحزب الشعب الجزائري، بالتنقل ليلا بحي تيجديت لدعوة التجار المسلمين به لغلق محلاتهم كتعبير عن موقفهم حول سجن مصالي ومحاكمته، غير أنه وحسب محافظ الشرطة لم تلق هذه الدعوة استجابة من طرف السكان وبقيت المحلات مفتوحة [3].

1-Ibid, Ville de Most Commissariat Centrale, 01/09/1937.

2-Ibid, Police Générale, Ville de Most., Surveillance politique des indigènes, N 8409, 06/09/1937.

3-D.A.W.O, boite N 4475, Surveillance politique des indigènes, Most, C.U.L.I.M, 02/11/1937.

وواصلت الجمعية نشاطاتها الإصلاحية والدعائية ومحاولة زيادة عدد أعضائها الذين كان الكثير منهم أعضاء بفوج الكشافة الإسلامية "الفلاح" أمثال بن قدادرة علي، فارس بن ذهيبة وابن برنو علي الذي كان مراقبا بسبب معاداته لفرنسا إلى جانب ابن حلوش عبد القادر الذي أعطيت الأوامر لمراقبتهم سرا[1].وظلت قضية إعتقال مصالي الحاج تسيل الكثير من الحبر وتثير العديد من النقاشات، ففي مراسلة وجهها حاكم دائرة مستغانم إلى رئيس عمالة وهران، ذكر فيها أن أعضاء إ.أ.إ.ملا يتجاوزون الستة (6) وأنهم عقدوا عدة لقاءات منذ تحديد تاريخ محاكمة مصالي الحاج وبقية أعضاء حزب الشعب الجزائري، وذكر في التقرير أن الحكم على مصالي بالسجن لسنتين أثر عليهم حيث اعتبروا الحكم قاس، وفي 7 نوفمبر 1937 وصلت معلومات عن بيع بطاقات بريدية سرا بمستغانم بها صورة لمصالي الحاج فوق تصريح لشكيب أرسلان[2] يذكر فيه أنه لو كان كل الشباب المسلم على شاكلة قادة حزب الشعب لكان الإسلام حرا منذ زمن، وتم وقف بيع هذه البطاقات بعد مصادرة سبع نسخ من طرف ضابط الشرطة بمستغانم، و الشيء نفسه بالنسبة للبلديات المختلطة: كلانشان، جبل الناضور، عمي موسى، زمورة، كاسان وتيارت[3].

وتواصلت المداهمات لمقر الإتحاد الأدبي ومنازل أعضائه بسبب إدراك السلطات الإستعمارية لتوجهه الوطني وانتمائه الى حزب الشعب الجزائري، حيث قامت سنة 1938 بمداهمة منازل أعضائه وعلى رأسهم ابن عليوة مصطفى، ولد عيسى بلقاسم، ابن برنو الحاج معمر، ابن عنتر قدور، ابن خلوف عبد القادر وشويرف عبد القادر[4]. وفي هذا الصدد أطلعتنا جريدة البصائر على مقال بعنوان "حول التعليم ومضايقته"باسم أحد المتطوعين الذي كتبه باسم مستعار "ح" حيث لام الكاتب سكان مستغانم على عدم التعرض والتنديد بالضغوط التي تفرض على اللغة العربية وتعليمها ومما جاء في هذا المقال " يا أهل البلدة لم نر إلى الآن من مدّ يده منكم للكتابة بالعربية معلنا ولو ببعض المظالم الواقعة من

1- A.N.O.M, 5I88, Affaires indigenes ,Most. , N 11321, 04/12/1937.

2- شكيب أرسلان:ولد بتاريخ 25 ديسمبر 1869 وتوفي يوم 9 ديسمبر 1946، كاتب و اديب ومفكر لبناني، اشتهر بلقب أمير البيان بسبب كونه أديبا و شاعرا بالضافة الى كونه سياسيا ، له عدة مؤلفات مثل " تاريخ غزوات العرب"، "لماذا تأخر المسلمون و تقدم غيرهم" و"عروة الاتحاد "، يعتبر من كبار المفكرين ودعاة الوحدة الإسلامية والوحدة والثقافة.

3-D.A.W.O, boite N 4475, P.P.A à Most., l'Etat d'esprit des indigènes, N 10381, 10/11/1937.

4-Ibid., 8 mars 1938.

الحكومة المحلية، أو تفضل بالخطابة العربية ببني بلدته أو كوّن جمعية إصلاحية بحتة أو مدرسة عربية عصرية أو أنشأ بها نوادي إسلامية جمع فيها شتات بني بلدته " واستثنى كاتب المقال جمعية إ.أ.إ.مالتي تكونت حسبما ذكر منذ عشر من السنين ونيف والتي كان يرأسها في أول شأنها الدكتور ابن التهامي وانسحب منها منذ مدة لأسباب (حسب كاتب المقال) يعلمها هو، وواصل أن الجمعية أصبحت على وشك الإضمحلال لعدم وجود من يقوم بمهمة التعليم فيها ولقلة مشتركيها وعدم ضبط نظامها وقلة مالها، لأنها لقيت من الحكومة أنواعا من البلايا والمحن واتهمت حسب الكاتب دائما بأنها شعبية وطنية وفرع من فروع حزب الشعب الجزائري، علما أنها جلبت منذ حلول شهر رمضان المعظم مدرّسا جديدا هو الشيخ محمد العتيل التونسي، وذكرت الجريدة أنها نشرت المقال كما جاء لما فيه من عموميات صحيحة، ودعا أهل مستغانم إلى إجابته بالعمل أو ببيان عن عملهم، وبالفعل فقد ورد الرد بالعدد 148 بعنوان "حركة مستغانم" حيث جاء باسم السيد بخلوف عبد القادر، ومما جاء فيه أن بلدة مستغانم شاركت البلدان في الإحتجاج ونشرت إحتجاجها بصحيفة LaDéfenseخلافا لما ذكره كاتب المقال "ح"، وواصل في مقاله أن جمعية إ.أ.إ.مكانت تعلّم حوالي مائة وثلاثين تلميذا حتى صدور قانون 8 مارس الذي منع التعليم والإحتجاج[1]، مع الإشارة هنا الى أن كاتب المقال الأول قد يكون مصطفى بن حلوش لأنه سبق وأن كتب مقالا باسم مستعار "H " .

ب/مدرسة تيجديت الإصلاحية :

رغم كل ما لاقاه نادي إ.أ.إ.مفقد واصل هدفه الأسمى وهو التربية والتعليم، حيث قام كل من ابن حلوش منور ولد بلقاسم الذي بلغ عمره عندها حوالي 25 سنة وكان قبل ذلك قد اشتغل بالتجارة وابن برنو معمر و كلاهما من سكان مستغانم، باكتراء منزل بحي "النمل" خلف مركز الشرطة بتجديتو كان هذا المنزل لامرأةمورسكية وتم تحويله إلى مدرسة عربية أصبحت تضم حوالي أربعين (40) تلميذا. كان الهدف من تكوين هذه المدرسة حسب الإدارةالإستعمارية هو جمع مؤيدي العلماء وتحقيق أهدافهم التعليمية خاصة وأن والد ابن

1- البصائر، السنة 4، العدد 148، الجمعة 22 ذي الحجة 1357هـ/ 13 جانفي 1939 "حركة مستغانم" ، "ح" ، ص 8.

حلوش معمر كان من مؤيدي العلماء وكذلك أخيه ابن حلوش مصطفى[1].أما عن هذه المدرسة فكانت عبارة عن مسكن يحتوي على أربع غرف في الطابق الأرضي بمرحاض ويتوفر على الماء والكهرباء، وحسب المعلومات، فإن ثلاث غرف منها كانت موجهة لاستقبال التلاميذ (منهم الصغار والكبار) لتعليمهم اللغة الأم (قراءة وحديث)، أما القاعة الرابعة فقد خصصت للمطالعة وكانت بمثابة المكتبة.وفيما يتعلق بأساتذة هذه المدرسة فكانوا :

- ابن عنتر قدور الذي ذكرناه سابقا، كان عامل بالمستشفى ودرس بجامع الزيتونة بتونس.
- ابن حلوش منور، كان يعمل بقّال بالحي العربي تيجديت.
- ابن حمو ميلود، حلاق بتيجديت.

وكل من ابن حمو وابن حلوش تلاميذ لابن حلوش بلقاسم، عضو بجمعية العلماء، وكلهم أعضاء بـإ.أ.إ.موقراء لجريدة الأمة و ذوي إتجاهات وميول وطنية[2]، أما الكتاب المدرسي الذي تم اعتماده بمدرسة الإتحاد الأدبي والذي تم الإطلاع عليه فهو الجزء الثالث لكتاب مدرسي كان معتمد بالمدرسة الإبتدائية بمصر، ورغم أنه لا يحتوي سوى على بعض الدروس النحوية والأدبية، إلا أنه يمكن أن يعبر عن ميول العلماء نحو المشرق والحضارة المشرقية[3].ويبدو أن الدروس أصبحت تزاول بمنزل يملكه السيد الحبيب بن عيدوني، وكتب على الباب الخارجي " الإتحاد الأدبي الإسلامي المستغانمي ".

وفيما يخص نشاط التلاميذ، فقد كانوا يرتدون كل يوم أحد بدلة موحدة لها ربطة عنق و" شاشية " بها هلال ونجمة، وهو رمز أنصار مصالي الحاج علما أن ربطة العنق استعملت لديهم منذ جويلية 1937 (أي حوالي ستة أشهر)، وكان معمر بن برنو يقوم بتعليم التلاميذ تمارين رياضية، وأخذهم يوم 28 ديسمبر1937 للقيام باستعراض بحي تيجديت، وعندما وصلوا عند منزل ابن حلوش الأب قدمهم بقوله "أقدم لكم الشباب الإسلامي للإتحاد

1-D.A.W.O, boite N 4475, Le secrétaireinterprète Bouras Mazouz à Monsieur le sous-préfet, Nouvelleécole àTigdit, C.U.L.I.M, 28/12/1937.
2-Ibid., Le Commissaire de police du 2eme Arrondissement de la ville de Most., Ecole de C.U.L.I.M à Tijdit, N 937, 29/12/1937.
3-A.N.O.M, 5I88, Affaires indigènes, Les écoles des Oulémas à Most, 04/01/1938.

الأدبي"، ثم هنأهم و شجعهم على مواصلة طريق معلميهم[1]. وفي 30 جانفي 1938 وجه قسم الشرطة بمستغانم تقريرا للمحافظ المركزي للشرطة حول قيام حوالي عشرة أطفال من الجزائريين يتراوح سنهم ما بين عشرة إلى اثنا عشر سنة بترديد "النشيد الوطني" في الطريق المؤدي إلى المدرسة لمزاولة دروسهم التي ينظمها الإتحاد، وحسب التقرير فإن النشيد قد كتب من طرف مصالي الحاج (الأمر الذي لم يؤكده أي مصدر) و لقن للأطفال بهذه المدرسة[2].

نتيجة لكل هذه النشاطات قرر الحاكم العام للجزائر إصدار الأوامر بالغلق الفوري للمدرسة في فبراير 1938[3]بحجة فتحها دون رخصة، وفي 22 أبريل 1938 كتب عبد الحميد بن باديس مقالا بجريدة البصائر حول واقع التعليم موجها إلى النواب الجزائريين بالعمالات الثلاث، مما جاء فيه:" ... وكانت الأمة الجزائرية تشكو من الظلم والغبن في بقاء نحو مليون من أبنائها محروما من التعليم الفرنسي ومازالت تعلق عليكم الآمال في ازالة ذلك الظلم أو تخفيفه ..." وعن غلق مدرسة تلمسان كتب: "... وقد بلغتكم الحوادث المؤلمة التي هي ثمار هذه السياسة من تعطيل للتعليم بمدرسة تلمسان إلى الآن وقرأتم قرار 8 مارس المشؤوم وفهمتم مغزى تلك الأعمال ومرمى هذا القرار فماذا صنعتم لهذه الأمة في هذه النكبات المنصبّة عليها ..." ، وذكر في نفس المقال أن قرار 8 مارس تكميل لما قبله وتدبير لما بعده وأننا اذا أضفناه إلى ما تعودناه من الحكومة الجزائرية من رفض الرخص تكون النتيجة إعدام التعليم الديني العربي[4].

ونتيجة لهذه الأساليب الإستعمارية ورد مقال آخر بنفس الجريدة بتاريخ 9 ديسمبر 1938 حول " التعليم والحواجز التي يواجهها"، كتبه ابن حلوش مصطفى [5]من مستغانم تحدث فيه عن غلق المدارس القرآنية و المتابعات القضائية التي يعاني منها أساتذتها وتحولهم إلى بطالين منذ تطبيق مرسوم 8 مارس، وبعدها وجه كلامه لسكان مستغانم بما فيهم النواب

1-D.A.W.O, boite N 4475, Dossiers du P.P.A à Most, l'école du C.U.L.I.M, 29/12/1937.
2-Ibid., Rapport N 521, 31/01/1938.
3 -Ibid., Décision de la fermeture de l'école du C.U.L.I.M, 12/02/1938.
4- البصائر، السنة الثالثة ، ع 110، الجمعة 21 صفر 1357هـ/ 22 أبريل 1938، " كتاب مفتوح الى النواب الجزائريين الأحرار بالعمالات الثلاث "، عبد الحميد بن باديس ، ص 3 .
5- كتبه ابن حلوش باسم مستعار " H" .

ودعاهم للدفاع عن مصالح المسلمين والتنديد بتجاوزات السلطات المحلية كما عاتب السكان على اقتصار التعليم الحر على مدرسة واحدة أسسها إ.أ.إ.ممنذ أكثر من عشر سنوات، حيث تولى رئاستها المتوفى الدكتور ابن تامي و ذكر أنها مهملة ومعرضة للضغط الفرنسي بشتى أنواعه باتهامها بتوجهاتها الوطنية و تأييدها لحزب الشعب الجزائري[1]، في هذا الإطار ولتفادي المراقبة المستمرة، وجه أعضاء إ.أ.إ.مرسالة إلى مدير جريدة عين الصفراء يطلب منه نشرها ومفادها أنه ليس لهذا النادي أية توجهات سياسية و أنه يعاني من تسلط الإدارة بسبب هذه الإدعاءات، و أكد أن هذا الإتحاد ليس تابعا لأي توجه[2]. وقد أقرت الإدارة الإستعمارية الفرنسية وجود خلط حول نشاط نجم الشمال الإفريقي ونشاط ناديإ.أ.إ.م[3]، مع ذلك فقد وصلت معلومات للإدارة الفرنسية بتاريخ 16 مارس 1938 عن قيام أعضاء هذا النادي و مناضلي حزب الشعب الجزائري ببيع جريدة الأمة، وبيع بطاقات تضامن لمساعدة عائلات معتقلي حزب الشعب الجزائري، و كانت أحد البطاقات قد نسخت من طرف جريدة الأمة و بيعت بقيمة فرنك واحد[4]، وكان على مناضلي حزب الشعب الجزائري بيعها وهم ابن عنتر قدور، ابن عليوة مصطفى، شويرف عبد القادر، ابن برنو حاج معمر، بخلوف عبد القادر، ابن داني محمد، ومعظمهم أعضاء في إ.أ.إ.م، وعلى إثر ذلك تعرض مقره للمداهمة والتفتيش وكذلك مناضليه من حزب الشعب الجزائري، حيث تعرضت منازل كل من ابن عليوة مصطفى، ابن داني أحمد وولد عيسى القاسم الذي كان رئيسا له، غير أن الشرطة لم تعثر على أي دليل، وكلما وجدته هو بطاقات تضامن مع الإتحاد، قوائم الطلبة و بعض الأعداد من جريدة الأمة[5]، وعلى إثر عملية المداهمة هذه سجل محافظ الشرطة بعض بعض الملاحظات حول مقر هذه الجمعية الأدبية بتجديت، حيث ذكر أنه كان في حالة سيئة وبأن الإتحاد لم يعد له نشاط حيوي ،وذكر أنه كان تحت حراسة أحد الأهالي، وهو عبد

1-A.N.O.M, cote 5I88, Préfecture d’Oran, Centre d’information et d’étudesCIE, N 477, Extrait du journal El Bassair, 09/12/1938.

2-Ibid., Lettre du C.U.L.I.M au directeur du journal l’Ain Sefra, 29/12/1939.

3- Ibid.,E.N.A , N 1161 , Most. , 8 février 1938.

4- بالنسبة لشكل هذه البطاقة ، فقد وجد بوسطها صورة لمصالي الحاج محاطة بصور لكل من برزوق، قرافة ابراهيم، لحول حسين، وفي أسفلها صور لمصالي وابنه زكريا، وفي اليمين كتب بالفرنسية "ماذا فعلت لهؤلاء الأطفال وأمهاتهم " ، "آباؤهم مسجونون من أجلك ، ساعدهم ... ادعمهم ".

5-Ibid., Commissariat Central, de la Ville de Most., 31/03/1938.

الوهاب محمد ولد محمد، 20 سنة كان يستقبل ويبيع جريدة الأمة التي تصلهم من باريس. أما عن السجلات التي اطلعت الشرطة عليها فضمت:

- ✓ قائمة الجزائريين الذين ساهموا بدفع أموال لصالح الإتحاد في جوان 1936.
- ✓ قائمة الأعضاء المنتمين إلىا.أ.إ.م[1].

وأكد محافظ الشرطة بمستغانم في تقرير آخر له بتاريخ 3 جانفي 1940 بأن هذه الجمعية تشكل مقرا للدعاية لصالح حزب الشعب المنحل وأن به عناصر مؤيدة للعلماء ولمدرسة الشيخ ابن باديس[2]، أي أن كل محاولات النادي للتخلص من مراقبة الإدارة لم تنجح وظلت حركاته متابعة في كل حين.نشير هنا أن مدارس التعليم العربي قد ظهرت بصورتها الحقيقية في نظام الأقسام التي رافقت النوادي الثقافية الوطنية وظهرت مدارس مبكرة من هذا النوع منذ بداية العشرينات في بعض مدن الغرب الجزائري مثل مدرسة ابن حلوش في مسجد سيدي عبد الله بمستغانم[3] التي تطرقنا إليها سابقا.

ج/ النوادي الجزائرية الأخرى:

نادي الهلال: تأسس سنة 1912 ، إنضمت إليه عدة شخصيات عرفت بتوجهها الوطني مثل أعضاء جمعية الطلبة الجزائريين، الأمل الرياضي الإسلامي، ج.ع.م.ج وآخرين، وفيما بين 1912- 1954 تحول إلى مركز للّقاء والثقافة وتبادل الأفكار لعدد من رجال الفكر والثقافة [4]. وخلال جمعية عامة عقدت لانتخاب لجنته يوم 30 جانفي 1938، حضرها حوالي خمسين منخرطا منهم ابن اسماعيل محمد، تاجر ومستشار بلدي،ابن كريتلي مداني، طبيب ،ابن هندة صالح مستشار بلدي وحاصل على وسام الشرف،غالي أحمد، موظف بالقرض العقاري ،ابن برنو علال، عامل يومي ،ابن تونس بن صابر، موظف،ابن جنات حراق، نقيب متقاعد و حاصل على وسام الشرف،قارة مصطفى عبد القادر، مستشار بلدي،بن قراقش مصطفى، إسكافي،بلقندوز قدور موظف عند موثق،غزالي

1- Ibid., Commissariat Central , N 0952 , C.U.L.I.M , Most. , 07/06/1938.
2- Ibid., Préfécture de Most., Commissariat Central, Affaires indigenes, N 07/06/1938.
3-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 102.
4-المستغانمي عبد القادر بن عيسى ، المرجع السابق ، ص 239.

شارف، موظف وحاصل على الجنسية الفرنسية[1]والملاحظ على قائمة الأعضاء اقتصارها على فئة معينة من المجتمع وذوي الوظائف المرموقة مقارنة مع جمعيةإ.أ.إ.م.

جمعية المختاري: لم نجد معلومات حول تأسيسها لكنها عقدت يوم 13 جوان 1937 إجتماعا بمستغانم تم فيه تجديد مكتبها، بمبنى يملكه بن علي حمادوش بساحة كانت تعرف بـ "تيار" Thiers، وتكون المكتب من فيري (مستشار بلدي) رئيسا، المساعد الأول قارة مصطفى، المساعد الثاني بن دوادة حراق (موظف).وخلال الجلسة شكر المكتب المنتهية عهدته برئاسة الحاج علال زملائه على الدعم المالي للجمعية و أكد على أهمية مشاركة الأعضاء في الإشتراكات كما تم الإتفاق على تعيين كل من ابن يخو طيب بصفته عضو بالمكتب، مزجة عبد القادر، Ferry Désiré(مستشار بلدي) وابن علي حمادوش بصفتهم رؤساء شرفيين، أما الرئيس الفعلي فكان حاج علال عثمان،النواب كل من بوعزة عبد الله وبلعيدوني حاج محمد، أما السكرتير العام فكان بن دوادة حراق، السكرتير المساعد بلغولة شارف، أمين عام المكتب قارة مصطفى، المكتبي كل من قيسرلي الطاهر وبوعزة عبد الهادي إلى جانب الأعضاء المساعدين وهم: بلجودي مصطفى، بن شرفة محمد، بوخدمي حسين، بلوهاب محمد، بن بوزيد محمد، بوعجاج عبد القادر، ابن يخو بلقاسم، ابن قطة محمد، ابن يطو حاج محمد، ابن علي عبد الرحمن، مجادي حميدو ومنور جيلالي حضر الإجتماع حوالي 50 من الجزائريين[2].

نادي الشباب المسلمين Boy-Scouts Musulmans 1937:يبدو أنهعلى إثر خلاف سياسي وقع بين بعض أعضاء جمعية إ.أ.إ.م(حسب مصدر المعلومة)، قرر كل من بغدادي محمد، فارس بن دبيش، بن ذراع علي، مصطفاوي محمد الإنسحاب من لجنة النادي بسبب رفضهم لطلب رئيس الإتحاد ولد عيسى بلقاسم من الأعضاء المساعدين القيام بدعاية للتنديد باعتقال مصالي الحاج، حيث رأى هؤلاء في ذلك خطرا على الإتحاد وأعضائه، وقدموا بعد ذلك إستقالتهم للرئيس. وبالمقابل قاموا بتأسيس نادي جديد سمي بنادي الكشافة الذكور

1- Ibid., Commissariat Central, de la Ville de Most., Nadi El Hilal, 31/01/1938.
2 -Ibid., Dépt. d’Oran, Arrd. de Most, Rapport du Commissaire de Police de l’Arr. de Most., (Chazeaud) àMr le commissaire central de Most., 14/06/1937.

المسلمين و دعوا أعضاء إ.أ.إ.مالراغبين في الإنضمام اليه على أن يكون الرئيس الشرفي للنادي هو الدكتور ابن تامي[1].

الجمعية السعدية :كلما وجدناه حول هذه الجمعية أنه في 28 ماي 1939 بقاعة تعرف باسم Prud'Hommes بمستغانم، إجتمع حوالي خمسين من الجزائريين برئاسة الدكتور ابن تامي جيلالي لإنتخاب لجنة إدارية لجمعية موسيقية ورياضية باسم السعدية نسبة إلى الولي الصالح سعيد البوزيدي الراشدي[2]، حيث حاولت هذه الجمعية أن تكون مرآة لأصالة المجتمع المستغانمي[3].بداية أخذ الكلمة الدكتور ابن تامي وشكر الحضور على تلبية الدعوة، وبعدها تعرّض إلى أهداف الجمعية ومساعيها لصالح الشباب المسلم، ليتم الإنتخاب وبالأغلبية على الأعضاء المؤسسين وهم ابن تامي جيلالي، قارة مصطفى (مستشار بلدي)، قيصرلي طاهر (مسيّر حمام شعبي)، بن غياتي لطرش (عامل بصيدلية)، أما اللجنة الناشطة فتكونت من بن يخو بشير (مهندس وملاك) رئيسا، نائب الرئيس: ددوشحاج ابراهيم تاجر بالتبغ، ابن اسماعيل بولنوار سكرتير عام، بن غياتي لعرج سكرتير مساعد، أمين الصندوق قارة مصطفى عبد القادر وقيصرلي الطاهر مساعد أمين الصندوق. أما الأعضاء المساعدين فكانوا: بلوزاع منور (عامل بمقهى)، ابن سليمان بوزيدي (حداد)، ابن دردوش بلقاسم (كهربائي)، ابن يوب بن عيسى (بائع دراجات هوائية)، حاج علال عدة (إسكافي) شقراني محمد (حلاق)، بن عتو مخفي (لا يعمل)، بن عتو محمد (لا يعمل)، بسبسي دحو (ضابط صف متقاعد)[4]، بشيخ بلحاج (ضابط صف متقاعد) إلى جانب كل من الحاج بوعجاج بن عيسى، محمد بن ناصر الحبيب والحاج بلقاسم بلخلوف .

وبعد ذلك تمت مناقشة مختلف الأقسام الخاصة بالجمعية: الموسيقى، الجمباز، التحضير العسكري، كرة القدم وباقي الرياضات. وأوكلت إدارة الموسيقى إلى بوسبسي دحو و الرياضة إلى ابن يخو بشير الذي كان قائد سابق لفريق كرة القدم "الفريق الرياضي الإسلامي المستغانمي" وهي جمعية منحلة (بهذا التاريخ). أما فيما يتعلق بالتحضير

1-Ibid., Ville de Most, Commissariat central, N 14746, 04/09/1937.

2- مقر هذا الولي موجود حاليا بوسط مدينة مستغانم.

3- بن تونس محمد الهادي ، نيل المغانم من تاريخ وتقاليد مستغانم، الطبعة الأولى، المطبعة العلاوية، مستغانم 1998، ص 191.

4-A.N.O.M, cote 5I88, Most., Police d'Etat, Commissariat centrale de police, N 5521 –A, 30/05/1939.

العسكري فقد أوكل إلى الشيخ بلحاج. وكان عدد كبير من المتقاعدين العسكريين والمقاومين القدامى قد عبّروا عن استعداداهم لتقديم خدماتهم ومعارفهم في الموسيقى وباقي النشاطات لضمان تعليم البنات.أما أهداف هذه الجمعية فمنها :

- نشر الفن الكلاسيكي العريق الذي هو مظهر من مظاهر الحضارة الإسلامية بالجزائر والأندلس.
- تشكيل قسم موسيقي، نشر الثقافة و الفنون وتحقيق نهضة حقيقية[1].
- تشجيع الشبابعلى ممارسة كل الرياضات طبقا لقوانين الفدرالية الوطنية الفرنسية[2].

وما يلفت الإنتباه هو أن أعضاء هذه الجمعية كانوا في معظمهم ينتمون إلى الطبقة البرجوازية، فالطاهر كيسرلي كان من مواليد 1904 بعين تادلس، يملك حمام وينتمي إلى عائلة نبيلة معروفة بالمنطقة، وكان والده الشيخ سيدي عبد الله مقدم زاوية بعين تادلس وهو من أتباع الشيخ ابن تكوك و من الشخصيات النشيطة بالجمعية،إلى جانب عضوية كل من ابن برنو معمر المولود بتاريخ 1901 بمستغانم والذي كما أشرنا إليه سابقا كان عضو بجمعية إ.أ.إ.مومن قراء جريدة الأمة[3]، إلى جانب ابن علي بن مصطفى الذي كان من المهتمين أيضا بقراءة جريدة الأمة، ابن برنو غالي ولد علال[4] الذي كان ضمن الوفد المكلف باستقبال مصالي الحاج عند زيارته لمستغانم[5].

نشير هنا أن هذه الجمعية أكدت في قانونها الأساسي على عدم اهتمامها بالسياسة ومنع أي نقاشات في هذا المجال داخلها وبين أعضائها، ولعل ذلك كان بهدف إبعاد المراقبة والتعسف الإداريين عليها كما كان الحال بالنسبةللإتحاد الأدبي الذي ظل يعاني من التضييق والمداهمة والتفتيش لمقره ومنازل أعضائه. ويبدو أن هذه الجمعية قد شهدت ركودا أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1952 إستعادت أنفاسها من جديد وأعيد ترتيب إدارتها، حيث انتخب الحاج عبد القادر بلحميسي رئيسا لها، عبد القادر بن عيسى مدير للنشاطات

1- المستغانمي عبد القادر بن عيسى ، المرجع السابق ، ص 245.

2- A.N.O.M,cote 5I88, op. cit .

3- بن تونس محمد الهادي ، المرجع السابق، ص 191.

4- ابن علي مصطفى من مواليد 1906 بمستغانم ، كان تاجر للدواجن و عضو نشيط بجمعية الإتحاد الأدبي المستغانمي و ابن برنو غالي ولد علال من مواليد 1903 ، حلاق.

5- نفس المرجع ، ص 191.

الفنية، محمد الطاهر رئيسا للجوق العصري الذي تبنته الجمعية، وكان أساس الحركة الفنية يتمثل في موسيقى متنوعة إلى جانب الرسم والمسرح.واستعانت الجمعية بتبرعات ومساعدات التجار والحرفيين الذين ساهموا في إستمرارية النشاط الفني بمدهم شهريا بمساعدة مالية تغطي تكلفة الإيجار وبقية المصاريف من كهرباء وماء، وقامت بتأسيس فرقة المسرح المستغانمي، الفرقة الموسيقية المسرحية التي أصبحت تعمل تحت إشراف جبهة التحرير الوطني ومسيّرة من طرفها مستهدفة جمع الأموال، الإستعلامات والأدوية، وقد زار لوسيان أتون Lucien Attoun من بباريس مقر الجمعية وكتب حولها مقال بعنوان "المسرح" بجريدة صدى وهران سنة 1960[1].

الجمعية العلاوية للإرشاد: أسّسها سيدي عدة بن تونس[2] في الفاتح من ديسمبر 1930 وحصلت على الإعتماد الرسمي في مارس 1939، تعتبر أحد فروع الزاوية العلوية وتهدف إلى حث وإرشاد الجزائريين وبدون تمييز طائفي، وتقوم على التطبيق الصحيح للشريعة الإسلامية حسبما جاء في الكتاب والسنة. والطريقة التي اتبعتها لتحقيق ذلك كانت تنظيم جولات للوعظ والإرشاد[3].أما مؤسسها عدة بن تونس المستغانمي فكانت أهم إنجازاته إنشاء و إدارة جريدة " لسان الدين " (1937-1939) ،إنشاء و إدارة مجلة المرشد(1946-1952) ،تأليف كتاب الروضة السنية في المآثر العلاوية و ديوان شعر[4].

أما ابن عليوة الذي أخذت الزاوية إسمه فهو أحمد بن مصطفى العلاوي، من مواليد مستغانم سنة 1872، من عائلة متواضعة، كان إسكافي ثم بقال، أفلس سنة 1908، ثم أصبح تاجر للمواد الغذائية، أخذ الطريقة الدرقاوية من شيخه "بوزيد"، أسس مدرسة قرآنية ثم زاويتين كبيرتين بالجزائر العاصمة ومستغانم عمل فيها على تلقين طريقته الجديدة "الطريقة العلاوية ".

1- عبد القادر بن عيسى المستغانمي، المرجع السابق، ص 246.
2- بوسعادة خيرة، نشاط النخب الجزائرية في عمالة وهران، ص 94.
3-نفس المرجع، ص 94.
4-المستغانمي عبد القادر بن عيسى ، المرجع السابق ، ص 70.

الجمعية الرياضية الإسلامية "الوعد":كلما توصلنا إليه أنها تأسست بمستغانم وكانت تضم مستشارين بلديين جعلوا من الجمعية وسيلة لتحقيق أهدافهم السياسية المتمثلة خاصة في ضمان تواجدهم بالإنتخابات البلدية[1].

نادي الايمان بغليزان: تأسس في 3 ماي 1937 بغليزان على يد كل من ابن اسماعيل بومدين، ابن عنتر قدور، ابن برنو معمر، مولاي شريف وأعضاء آخرين من إ.أ.إ.موأعضاء من حزب الشعب حيث توجه هؤلاء من مستغانم إلى غليزان وتم التصريح بذلك بنيابة العمالة[2]، ويبدو أن هذا النادي تأسس ليلعب نفس الدور الذي يلعبه النادي الأدبي المستغانمي[3]،وتم ذلك بحضور الشاذلي منور[4] الذي كان عضو بحزب الشعب الجزائري[5]، إلى جانب جلول بوناب الذي كان عضو بهذا النادي منذ تأسيسه، علما أنه كان محسوبا لدى ج.ع.م.ج فقد كلّفه الشيخ عبد الحميد بن باديس بتقديم دروس مجانية بالعربية للشباب بهدف نشر أفكار الجمعية مما ساهم في زيادة عدد الموالين للشيخ ابن باديس بغليزان، حيث كانوا يجتمعون إما عند جلول بوناب بمتجره بالقرب من حمام عربي يعرف باسم مراشي Morrachi أو عند مولاي التلمساني بائع التبغ بالقرب من بنك الجزائر بغليزان[6]، ترأس النادي الشاذلي مكي، وكان سنوسي محمد أمين للصندوق، أما السكرتير فكان بن دمراد أحمد ولد الحاج صالح[7] ، ساكن بغليزان[8].

وعند تأسيس هذا النادي، كان أعضاء إ.أ.إ.مقد أحضروا معهم حوالي مائتي (200) كتاب وعدد من الكراريس وتركوها بالنادي الجديد، وعندما حضرت مجموعة حزب الشعب التي كانت تسعى للقيام بالدعاية لصالح هذا الحزب إلى مستغانم بتاريخ 5 سبتمبر

1 -D.A.W.O, boite N 6992, Poste de Most, 1946.
2 - A.N.O.M,cote 5I88, Most. , N 3436 , 03/05/1937.
3-D.A.W.O, boite N 4475, Surveillance des indigènes, E.N.A, C.U.L.I.M, N 4646, 14/07/1937.
4- ومن رواد النضال بمسقط رأسه ،كان نجار و تحوّل الى قابض بالحافلات التي تقوم بالتنقل بين مستغانم و تيارت وهناك كان يسعى لتكوين قسم لحزب الشعب بتيارت - الشاذلي منور :من مواليد غليزان سنة 1913 .
5 -Stora Benjamin , Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes Algériens , (1926- 1954) , ENA ,PPA , M.T.L.D , Ed l'Harmattan , Paris , 1985 , p 237.
6-A.N.O.M, cote 5I152, CIE, Affaires indigenes, N116, Oran 03/07/1937.
7- بن دمراد أحمد ولد الحاج صالح بن دمراد ولد بوجنان ودوجة بنت بالجي، ولد بتاريخ 1918/11/15، كان أعزب، تمتع بتعليم ابتدائي فرنسي وتعليم متوسط بالعربية، درس بالمدرسة الأهلية للذكور بغليزان الى غاية المتوسط، درس على يد السيد Huc مدير مدرسة الأهالي، لم يؤد الخدمة العسكرية، كان يعمل تاجر عند والده الذي كان هو الآخر يشتغل بالتجارة بغليزان، يمكن العودة الى :
A.N.O.M, cote 5I152, Fiche de renseignement sur Bendimred Ahmed, Relizane, 01/09/1937.
8- A.N.O.M,cote 5I152, Relizane, 01/09/1937.

1937 ومنعت من عقد إجتماعها بقرار من الشرطة، حاول عضوين منها وهم قنانش محمد ولد عبد الرحمن الذي كان تاجر بتلمسان وغالي أحمد ولد مداني، التوجه إلى غليزان لآداء مهمتهما لكن الشرطة الفرنسية تدخلت وأعلمت شرطة غليزان بذلك مما حال دون ذلك[1]. أما بقية أعضاء النادي فكانوا: ابن جادور غانم ولد عابد (24 سنة)، عاطل عن العمل، بوحلوفة عابد ولد عبد القادر (21 سنة) طالب، إلى جانب الشاذلي منور الذي كان نجار نو تحول الى قابض بالحافلات التي تقوم بالتنقل بين مستغانم و تيارت، و هناك كان يسعى لتكوين قسم لحزب الشعب بتيارت[2].

وفي تقرير لمحافظ الشرطة بغليزان حول هذا النادي، ذكر أنه لم يعد له مقر بسبب عدم دفع الإيجار و سعي المسيّرين للبحث عن مقر جديد لهم وحسب التقرير دائما فإنهم لم يكونوا يملكون المال الكافي لكراء مقر آخر، وذكر أن عدد أعضاء النادي لا يتجاوز العشرة ، يلتقون مرتين أو ثلاث أسبوعيا بمقر عمل الشاذلي منور الذي كان محل للتجارة ولا يتجاوز عدد المجتمعين عضوين أو ثلاث[3].وبتاريخ 15 جانفي 1938 نشر أعضاء النادي إعلانا بجريدة وهران الصباح " Oran Matin"[4]يدعون فيه الأعضاء المؤيدين وأعضاء المجلس الإداري للنادي لحضور إجتماع كان سيعقد لدراسة مجموعة من المواضيع أهمها تقرير حول الوضع المعنوي المالي والتغيرات الطارئة إلى جانب إنتخاب أعضاء اللجنة واستبدال الأعضاء الخارجين غير أن الإجتماع لم يتم ومن كان سيحضره لا يتجاوز ستة أو سبعة أعضاء لأن اثنين منهم استقالوا [5].

نادي الوداد بغليزان:تأسس يوم 20 ديسمبر 1933 بغليزان وكان يهدف إلى تمتين العلاقة بين أعضائه، إقامة مقر دائم يمكن الأعضاء من اللقاء الدائم وممارسة الأنشطة الثقافية المختلفة [6].

1- A.N.O.M, cote 5I88, Most. ,N 3436 , 03/05/1937.
2 -A.N.O.M,cote 5I88, Most. , Police General , N 8409 , 06/09/1937
3-A.N.O.M, cote 5I152, Commissariat de police, N 8121, Rapport du commissaire de police de Relizane, 24/12/1937.
4-Oran Matin, 15/01/1938.
5-A.N.O.M, cote 5I152, Commissariat de police, Relizane, Oran Matin, N 394, 16/01/1938.
6-بختاوي خديجة ، التحولات ، ص 525

جمعية الشباب المسلم الجمهوري:تأسس في جويلية 1936 بغليزان،وكانت تعمل على تحسين الأوضاع الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية للمجتمع الجزائري[1]وتمثلت أهم أهدافها في تجسيد مبادئ الأخوة بين الأعضاء، دراسة قضايا الجزائريين، العمل على نشر التربية داخل المجتمع[2]، وكانت هذه الجمعية ذات إتجاه شيوعي إجتماعي[3] ، أما تأسيسها فكان على يد شميريك[4] منور الذي كان معروفا بتوجهاته السياسية، والذي كان رئيسا لها رفقة مقاسي قدور، وتم الإتفاق على إضافة سبعين عضو لهذه الجمعية إلى جانب الإنضمام إلى تكتل الجمعيات الإسلامية لوهران والتي يوجد مركزها بهذه المدينة[5]، علما أن مقاسي قدور كان يسعى ليصبح رئيسا لهذه الجمعية وأن معظم أعضائها كانوا يميلون فكريا إلى الشيخ بوخلوة الذي كان إشتراكي راديكالي له مقالين الأول بجريدة وهران الصباح بتاريخ 1936/07/15 والثاني بجريدة صدى وهران بتاريخ 1936/07/03[6].

جمعية الفلاحين بغليزان:هي جمعية أسسها شميريك منور يوم 12 جويلية 1937 وكانت تضم الفلاحين بغليزان وضواحيها وكان إلى جانبه جلول بوناب وكل منهما عضو بـ ج.ع.م.ج إلى جانب " بوعلوفة "الذي أعلن تواجده في أول أوت بوهران بصفته عضو في مكتب الجلسة التي عقدت بمناسبة عبور مصالي، علما أن شميريك كان قد كتب عدة مقالات و خاصة بجريدة وهران الجمهوري بتاريخ 30 أوت 1937 إلى فدرالية فلاحي القطاع الوهراني التي أسسها يوم 6 أوت 1937 بوهران وعرض برنامج مطالبها. وكان من بين أعضائهاقلوش عبد السلام من تلمسان، وكان عضو بحزب الشعب بمدينته،بوناب جلول،زيان شريف مصطفى عضو بـ ج.ع.م.ج،بن داني حامد من مستغانم، كان عضو

1-A.N.O.M, cote 5I152, Dépt. d’Oran, Oran le 30/05/1938, fiche de renseignements, Chemrik Menaouer.

2 -A.N.O.M,cote 5I152, Dépt. d’Oran, Relizane, Aout 1936, “ Jeunesse Musulmane Républicaine “.

3- يمكن العودة إلى جريدة صدى وهران بتاريخ 13 جويلية 1936 و وهران الصباح عدد 15 جويلية 1936.

4- كتب إسمه بوثائق الأرشيف (شمريك) لكن سكان المنطقة ينطقونه (شميريك) والعائلة لا تزال موجودة بغليزان ويوجد حي يحمل هذا الاسم و لهم مساحات شاسعة من الأراضي بهذه المدينة، حصلت على هذه المعلومات من الباحث المتخصص بمنطقة غليزان عبد الله ريغي خلال الملتقى الوطني الأول حول " تطور النخب الثقافية والثورية السياسية بمنطقة غليزان فيما بين 1830-1962 " والذي عقد يومي الأربعاء و الخميس 20 و 21 أبريل 2016 بغليزان.

5-A.N.O.M,cote 5I152, Oran Matin, 08/10/1936, Association de la Jeunesse Musulmane Républicaine de Relizane.

6 -Op.cit , , Dépt. d’Oran, Arrd. de Most, Ville de Relizane, « Jeunesse Musulmane Républicaine de Relizane », Aout 1936.

بـإ.أ.إ.م، وتم التنبيه بقيامه ببيع بطاقات تضامن لصالح مصالي منذ شهرين،خليل حامد ولد خليل من معسكر، ملاك تمت الإشارة إلى تحركاته المشكوك فيها من قسنطينة إلى الجزائر.

وفي 31 أوت 1937 إستقبل شميريك منور بمقر عمالة وهران وتم الإتحاد بين فيدراليته و فدرالية قسنطينة لتتشكل بذلك "الكونفدرالية العامة لفلاحي الجزائر" التي ترأسها قاضي عبد القادر من قسنطينة [1].

الجمعية الفولكلورية "القاسمية ": تأسست حوالي سنة 1935 ببلدية غليزان، إشتهر بتسييرها السيد الحراق بن ميسوم على وجه الخصوص إلى جانب عموري أحمد، سميت كذلك نسبة إلى سيدي بلقاسم بوعسرية صاحب الضريح المعروف هناك، كانت تشارك في التظاهرات أثناء الأعياد و المناسبات الموسمية مثل وعدة سيدي بلقاسم وغيرها. من بين أعضاء هذه الجمعية بودريع بلقاسم، قيسرلي طاهر، أحمد بن شيخ و بشير بن زقاري[2].

إن الملاحظ حول هذه الجمعيات والنوادي الثقافية و الرياضية أنها ضمت مختلف الشرائح الإجتماعية كما خضع البعض منها إلى تأثير نشاط ج.ع.م.ج والآخر إلى تأثير أفكار النجم ثم حزب الشعب الجزائري، إلا أنها لعبت دورا هاما في تطوير الفكر، تشجيع القراءة، تعليم اللغة العربية و تربية الحس الفني للشباب الجزائري من مسرح وموسيقى مع التأكيد على أنها كانت متميزة بنشاطاتها المتنوعة من دروس للإرشاد والمحاضرات .كما كان للجمعية الوهرانية للمحاربين المسلمين القدامى دور بارز حيث تأسست يوم 11 أوت 1930بموجب قرار وزاري على يد بشطارزي بن عودة الذي كان مستشار عام، وكانت لها فروع عبر مختلف مناطق العمالة و منها فرع بغليزان وتيارت. ومن أهم أعضائها معبّد محمد، أما أهدافها فكانت حماية حقوق المسلمين المحاربين القدامى وأولادهم وأراملهم، المحافظة على الروابط الودية بين أفرادها وتقديم مساعدات لفائدة أعضائها في حالة تعرضهم لأزمات[3]. و هكذا فقد مثلت هذه الجمعيات والنوادي مجال للنشاط الثقافي ذي البعد الوطني السياسي الذي سيكوّن شبابا مشبّعا بأفكار العروبة والحرية والوطنية .

1-Ibid., Oran le 30/05/1938, Fiche Signalétique « ChemrikMenaouer ».

2-المستغانمي عبد القادر بن عيسى ، المرجع السابق ، ص ص 243-244.

3-A.N.O.M,cote 9H38, G.G.ASociété Oranaise d’Anciens Combattants Musulmans, N2438, Oran le 12/05/1936, P1-2.

و لعل ما يمكن الإشارة إليه في هذا الإطار هو ما ذكره الشيخ غلام الله حول دور الجمعيات الإحتياطية للأهالي الذي ساعد في زيادة حالة البؤس للفلاحين الصغار و رغم أن الغاية من إنشائها كانت المساعدة بالقروض السنوية العينية للعمال المزارعين أو المزارعين الفقراء بهدف تطوير زراعتهم و عتادهم الفلاحي و تنمية قطعانهم من الماشية[1] إلا أنه لم يكن لهذه الجمعيات فروع في كل البلديات كما لم توجد بها رؤوس أموال كافية لتحقيق أهدافها كما لم تستغل رؤوس أموالها في النواحي المخصصة لها و ضمان عدالة توزيعها.[2]

رابعا)النشاط السياسي الوطني الواسع:

إستفاد الجزائريون من الممارسات الفرنسية في المجال السياسي، فالتجربة الإنتخابية أكسبتهم أسلوب مواجهة جديد أفرز في النهاية ظهور أحزاب وطنية مستقلة عن التيارات الفرنسية، وهذا يعني إكتساب أسلوب جديد في المقاومة فالحزب نتاج صيرورة من العمل الطويل ويظهر نشاط أي حزب عندما يصبح المجتمع مسيّسا، أي عندما يستيقظ مجمل الشعب للسياسة، وفي ظل الديمقراطية يعمل المواطنون على إنشاء الأحزاب التي تناضل من أجل الدفاع عن حقوق المواطن. أما المواطنة فهي تتجلى في الإنتماء (الهوية)، الحقوق، الواجبات والمشاركة في المؤسسات المختلفة. وهذه المفاهيم بدأت تراود أفكار الجزائريين في ظل تطورات إقليمية وعالمية بدأت أصداؤها تصل إليها بما في ذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها (مبادئ ولسن)، القومية، الحرية، الديمقراطية وغيرها وسيكون لها أثر في مساعي الجزائريين لتحسين أوضاعهم في مختلف المجالات[3].

وإلى غاية 1925 أثبتت التجربة السياسية التي عرفتها عمالة وهران عدم تغيير وضعها من الناحية السياسية في جانب العدد أو في تشكيلة لجان بلدياتها، فغالبا ما بقي الوضع على حاله، وحتى الأحزاب كانت تفتقر إلى التنظيم[4].وفي هذا الصدد وفيما يتعلق بالوعي السياسي، يرى Guy Pervilli أن الشعور بمعاداة الإستعمار هو أول أشكال الوعي السياسي لدى الشباب الجزائري الذي حمّل الإستعمار كامل المسؤولية عن مصير الشعب

[1] D.A.W.O,DF.,section arabe,session extra-ordinaire,novembre 1935.
[2] -D.A.W.O,DF.,section arabe,session ordinaire,19/11/1931.
3- حيرش محمد بغداد ، المرجع السابق ، ص ص 28-29
4 - بختاوي خديجة ، اصلاحات 1919 ، ص 101 .

الجزائري، كما يرى أن الإتجاهات السياسية قد استقت هذا المفهوم بشكل مباشر أو غير مباشر من الكتّاب الفرنسيين و الأوربيين المناهضين للإستعمار، ومنذ الثلاثينات و بداية الأربعينات تولدت قناعة لهذه النخب أنّ هدف الإستعمار في الجزائر هو السيطرة والإستغلال وتطبيق مبدأ توسيع المجال الحيوي، ويرى بعض الكتاب الفرنسيين أن الإنحطاط الشامل للجزائريين ساعد على ظهور النخبة الواعية بهذا الإنحطاط[1]. وإذا كانت بوادر المقاومة قد ظهرت في الريف بقيادة الفلاحين ورجال الدين فإن ذلك راجع إلى أن الفلاحين هم الذين عانوا أكثر من غيرهم من الإستعمار الذي سلبهم أراضيهم. وبعد ذلك إنتقلت المقاومة إلى المدينة حيث تجسدت في فئة العمال والشخصيات الوطنية، وكانت المدينة فضاء خصب لظهور الجمعيات، النقابات والأحزاب السياسية التي تعتبر أساس الحركة الوطنية الجزائرية [2].

ومن جهة أخرى فقد ساعد إستقرار اليد العاملة في المدن الصناعية والتركيز الديمغرافي الذي عرفته مناطق الإنتاج من فترة لأخرى بسبب حركتي النزوح الريفي والهجرة المستمرة بالإضافة إلى التطور الملحوظ المسجل في مجال التمدرس، في نضج الوعي السياسي والمطلبي والتماسك الإجتماعي العمالي[3]، وكان ظهور التنظيمات السياسية الجزائرية متوازيا مع تطور الوطنية بشكل منظم و مهيكل بعمالة وهران.

وعلى إثر مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، إكتسب الشباب الجزائري خبرة جديدة حول النشاط السياسي ولاحظ الفرق بينه وبين المجند الفرنسي وتأثّر بالمبادئ العالمية وخاصة حقوق الإنسان وثورة أكتوبر بروسيا سنة 1917 إلى جانب أثر النهضة الإسلامية التي مثّلها التيار التقليدي الإسلامي والأفكار الإصلاحية الجديدة. كما اكتسبوا وتشبعوا بأفكار تحررية وسياسية لم تكن معروفة لديهم من قبل[4]، في هذا الصدد تشير الدراسة المونوغرافية التي قام بها الدكتور محمد القورصو بالقطاع الوهراني أن شبه الإصلاحيين بدائرة مستغانم من ذوي الإتجاه الوطني والمتشبعين بأفكار النجم ثم حزب

1- بوسعادة خيرة ، المرجع السابق ، ص ص 138-139.
2-حيرش محمد بغداد ، المرجع السابق ، ص 32.
3- قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 1.
4- بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919 ، ص ص 58-59.

الشعب قد بلغت 66.66 %[1] وفي ظل هذه الأوضاع برزت على الساحة أحزاب سياسية سيكون لها دور كبير في التطور السياسي للجزائر ككل.

نشاط نجم شمال إفريقيا :

تأسس نجم شمال إفريقيا في مارس 1926 على يد العمال الجزائريين المقيمين بفرنسا، إعتمد على الدور الذي لعبه الحاج علي عبد القادر والحزب الشيوعي الفرنسي في تفعيل نشاطه[2]،وكان الحزب الشيوعي الفرنسي قد استقبل سنة 1924 الأمير خالد بباريس وساهم سنة 1926 في تأسيس النجم[3]،أما عن ظهور فروع النجم بالقطاع الوهراني فتعود إلى بداية الثلاثينات من القرن العشرين[4]،وتبين الوثائق الأرشيفية وجود بعض الفروع في عمالة وهران ،القوية منها كانت تلك التي عرفت نشاطا نضاليا حقيقيا في كل من عين تموشنت، تلمسان ومستغانم[5] ،وأظهرت الوثائق الأرشيفية أيضا كثرة الوطنيين والمتعاطفين مع حزب النجم بمدينة مستغانم. وفي غليزان عثر لدى شميريك منور الذي تحدثنا عنه سابقا أكبر جزء من الوثائق التنظيمية المتعلقة بالنجم وهو الذي سيصبح مسئول فرعه في غليزان سنة 1937[6] ، أما نواة فرعه الأولى فكما هو الحال بالنسبة لتلمسان ظهرت خلية نجمية بنشاطها منذ 1931 وذكرت المصادر أن أعضائها كانوا قراء دائمين لجريدة الأمة و L'Humanité ونظموا حملة إشتراكات لصالح النجم، كان قائدها ولد عيسى بلقاسم (بائع بلاط وينتمي إلى عائلة عريقة وغنية من مستغانم) وهو الذي سيجعل من تيجديت بعد الحرب العالمية الثانية معقلا لحزب الشعب الجزائري، علما أن هذه الخلية كانت تضم شابين درسا بجامع الزيتونة وهما ابن حلوش مصطفى[7] وابن عنتر قدور إلى جانب

1-El Korso Mohamed: « Les Affinités Politiques des Islahistes… », p 253.

2 -Mahsas Ahmed, Le mouvement révolutionnaire en Algérie, Alger, ED Barkat, 1990, p 53.

3- Remaoun Hassan , op.cit,p8.

4-مهديد إبراهيم ، نجم الشمال الأفريقي وحزب الشعب الجزائري، 1926- 1939، الاستراتيجية الوطنية وتأصيل الفكر الاستقلالي ، منشورات دار الأديب ، وهران ، 2007 ، ص 24.

5- D.A.W.O, boite N 4475, P.P.A en Oranie .

6-D.A.W.O,boite N 2262, Carnet B.

7-سبق و أن عرّفنا بهذا الشيخ الجليل و الذي سيصبح مفوض للشيخ ابن باديس (ج.ع.م.ج) بسيدي بلعباس .

الكهربائي محمد كولوغلو الذي كان مثقفا ثقافة عربية مع التركيز على أنه بمستغانم وعلى عكس كل من وهران وتلمسان فإن التيار الإصلاحي سيتّحد مع التيار الوطني النجمي[1].

ومن بين أعضاء نواته الأولى ابن عنتر قدور ولد بلقاسم الذي سنشهد له نشاط بارز في إنتخابات 1937 العمالية، ابن عليوة مصطفى ولد محمد الذي كان تاجرا، ولد عيسى محمد بلقاسم (تاجر)، إلى جانب كل من ابن برنو علي ولد حميدة الذي كان عامل بمطبعة وابن جلواط بشير ولد محمد دحمان (خياط برانس)[2]وهي أسماء تداولناها كثيرا ولا يزال نشاطها يبرز خلال تتبعنا للنشاط الوطني بمستغانم خلال هذه المرحلة. هذا وقد حمل النجم لواء المطالبة بالإستقلال التام عن الإستعمار الفرنسي ووحدة إفريقيا الشمالية، علما أن المطالب الإجتماعية له (وعلى رأسها إلغاء قانون الأهالي، الحق في التعليم، حرية الصحافة، الجمعيات، الإجتماعات والتمتع بنفس الحقوق...) قد بلغت ما نسبته 53.38 % من مجموع المطالب، بينما كانت نسبة المطالب السياسية (إستقلال الجزائر، جلاء قوات الإحتلال الفرنسية ، تأسيس جيش وطني ...) حوالي 46.7% مما يوجد نوع من التقارب بين المطالب الإجتماعية والسياسية [3] الأمر الذي يبين حرص الجمعية على تحسين الوضع الإجتماعي للجزائريين بالموازاة مع حصولهم على الحقوق السياسية.

وكان فرع تلمسان هو الذي يضمن الإتصال مع الفروع الجديدة الموجودة بمستغانم، معسكر، سيدي بلعباس، تيارت وعين تموشنت[4] . واستطاع هذا الحزب أن يجمع عدد كبير كبير من المناضلين المؤيدين لفكرة الإستقلال مع الإشارة إلى أن نجم شمال إفريقيا قد اشترك مع الكونفدرالية العامة للشغل والشيوعيين في مطلب الحصول على القوانين الإجتماعية والحقوق النقابية للعمال الجزائريين[5]، وفي نفس الوقت كان معاديا للظلم ويستبعد أسلوب العنف في نشاطه ويدافع عن كرامة الشعب الجزائري، أما مطالبه فقد عرضها مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل بين 10 و14 فبراير 1927 وتمثلت خاصة في

1-Touati Lahouari, op.cit, p362

2- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 196.

3- حلوى فاطمة ، النخبة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علم الاجتماع، تخصص تربوي ثقافي، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الغني مغربي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2008-2009، الجدول رقم 6 (مطالب النجم)، ص 221.

4- Carlier Omar, op.cit, p194.

5- Benallegue-Chaouia Nora, op.cit, p 133.

المطالبة باستقلال الجزائر والإنسحاب الكامل لقوات الإحتلال الفرنسي وإنشاء جيش وطني جزائري ، إسترجاع الأراضي الزراعية التي استولى عليها الإقطاعيون[1]. وفي سنة 1928 اندلعت أزمة نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي الفرنسي بسبب محاولة هذا الأخير فرض إيديولوجيته على النجم ونتج عنها إستقلال نجم شمال إفريقيا عن الحزب الشيوعي[2].

تميز نجم شمال إفريقيا بطرحه للمسألة الوطنية بشكل واضح، وعلى إثر حله رسميا سنة 1929 ورغم أنه لم تكن هناك علاقات رسمية بين الكونفدرالية العامة الموحدة للشغلCGTU (التي سنتطرق لها لاحقا) والتنظيمات السياسية الموجودة آنذاك بالجزائر فإنها اتخذت بعض المواقف المساندة له حيث احتجت على حله[3]، ومع ذلك واصل الحزب نشاطه، وقام سنة 1930 بتأسيس جريدة الأمة وواصل بفضلها نشاطاته السياسية حيث حضي فرع مستغانم بعدد كبير من المتعاطفين الجزائريين سواء من قراء هذه الجريدة أو الذين ساهموا في كتابات لصالحها والذين كانوا ينعتون في تقارير البوليس بالوطنيين والعناصر الخطيرة بالنسبة للسيادة الفرنسية، ومن بين النشطاء نورد ابن حلوش السالف ذكره، ابن إسماعيل بومدين (طالب بالثانوية)، ابن إسماعيل مصطفى (تاجر ونائب بلدي)، ابن عمور بن عودة ولد حمو (إسكافي)، بغدادي محمد ولد محمد (عامل في التجارة)، ابن عثمان محمد (حلاق)، ابن خلوف عبد القادر ولد محمد المعروف بـ مولاي شريف (كهربائي)، كوروغلو محمد ولد علي (كهربائي)، علما أن أغلبية هذه العناصر الوطنية كانوا أعضاء بجمعية إ.أ.إ.م[4]. ومن نشاطات النجم أيضا إقامة المهرجانات التي كانت تركز على الإستقلال، وعلى إثر اعتقال أهم قادته سنة 1934 بتهمة إعادة تأسيس جمعية منحلة والمس بسلامة ووحدة الأراضي الفرنسية وممارسة سياسة معادية لفرنسا سيتم تأسيس الحزب باسم جديد وهو " نجم شمال إفريقيا المجيد" في فبراير 1935[5]. و في سنة 1931 تزعم عدد من الوطنيين وعلى رأسهم ولد عيسى بلقاسم ولد محمد تنظيم حملة الإكتتاب

1- مهديد إبراهيم ، نجم الشمال الإفريقي و حزب الشعب الجزائري ، ص 18.

2- Jurquet Jacques, Op.cit ,p 291

3- بغداد خلوفي ، الحياة النقابية بالجزائر قبل 1919، أطروحة دكتوراه، إشراف ا.د عبد المجيد بن نعمية، التاريخ الحديث والمعاصر، 2013 - 2014، ص 21.

4- مهديدإبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 196.

5- مهديد إبراهيم ، نجم الشمال الإفريقي و حزب الشعب الجزائري ، ص ص 19-20.

لصالح جريدة الأمة، وفي سنة 1932 تم تنظيم عملية ثانية لصالح الجريدة شارك فيها المناضل ابن برنو علي ولد حميدة [1].

وتبنى حزب النجم إنشغالات العمال الجزائريين فأعطى دفعا قويا للمسيرة العمالية في الجزائر المستعمرة حيث أكد في برنامجه الصادر بتاريخ 18 ماي 1933 على تطبيق التشريعات الإجتماعية لصالح الفئة العمالية[2]، وواصل نشاطه بشكل خفي إلى غاية سنة 1936 حيث برزت العديد من النوادي والجمعيات ذات الإتجاه الخاص بالنجم في كل من مستغانم، غليزان ومعسكر[3] ، وفي سنة 1935 تأسس فرع النجم بمستغانم وفي 1936 تأسس فرع غليزان على غرار بقية المدن الجزائرية[4] وركز النجم في اجتماعاته الرسمية التي عقدها في عدة مدن كمستغانم على فكرة تحرر واستقلال الجزائر إلى جانب إستخدام عبارات " الجزائريين "، "الشعب الجزائري" و "الأمة الجزائرية "بدلا من كلمة" الأهالي"[5]إلى جانب مدينة غليزان وغيرها مما جعل الفروع تطّلع على الحالة السياسية والنظامية للجزائريين وتحتك ببعضها و تضاعف من نشاطها [6].

وبالعودة إلى فروع النجم فإن فرع مستغانم قد تكوّن في غالبيته من أعضاء فرع النجم القدامى مثل ابن إسماعيل بومدين، ابن عنتر قدور، ابن برنو معمر ومولاي شريف[7] وضم فرع مستغانم عدد كبير من المتعاطفين الجزائريين الذين وصفتهم تقارير البوليس الفرنسي بـ" الوطنيين "، " العناصر الخطيرة " المهددة للسيادة الفرنسية[8].وعن المتابعة الإدارية لنشاطات النجم ثم نجم شمال إفريقيا المجيد بعد حل الأول، فقد ورد في تقرير لمحافظ الشرطة بمستغانم إلى رئيس عمالة وهران حول إجتماع خاص عقد يوم 13 أكتوبر 1936 بمقر "مركز البروليتارية" من طرف لجنة نجم شمال إفريقيا المجيد ورئيسها

1- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 145.
2- قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 66.
3- A.N.O.M, cote 9H /17, Rapport de police, N 8674, 07/07/1936 .
4-D.A.W.O, boite N 4477, I10 CIE, Oran, 09/06/1944.
5-Renauld Roche Brune , Les mémoires de Messali Hadj , (1898 – 1938) , Préface de Ahmed Ben Bella , Post faces de Charles André Julien , Charles Robert Ageron , Mohamed Harbi , ED Jean Claude Lattes , Paris , 1982 , p p 234-235.
6- قنانش محمد ، قداش محفوظ ، نجم الشمال الأفريقي (1926 – 1937)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص ص 86.
7-A.N.O.M,cote 11H49, Rapport du 12/06/1937.
8-D.A.W.O, boite N 4475, Rapport N 1368, 20/08/1937.

مصالي الحاج، بلغ عدد الحاضرين حوالي 250 شخص أغلبهم من الجزائريين ومن كل الطبقات مع وجود حوالي عشرين أوربيا. ورغم عدم تمكن المراقبين الذين تجندهم الإدارة الإستعمارية من الدخول إلى القاعة، إلا أنهم تابعوا ما حدث من الخارج، فقد قدم بن نورين محمد (وهو محاسب عند أحد المقاولين الفرنسيين) مصالي الحاج بأنه " المدافع الدائم عن ستة ملايين عربي اضطهدوا من طرف بعض الفرنسيين المستغلين ... وبعدها أخذ مصالي الكلمة باللغة العربية وألقى خطابا مطولا، أعاده بعدها باللغة الفرنسية حيث بدأ بشرح معنى " نجم شمال إفريقيا المجيد "، بكونها جمعية مثقفين مسلمين تأسست بفرنسا، تهدف إلى الدفاع عن الجزائريين لشمال إفريقيا وعمال المصانع المستغلين من طرف الفرنسيين[1] وأكد أن هذه الجمعية تهدف إلى تنوير العمال العرب حول وضعهم الحقيقي ثم عرض برنامجه المرتكز على الدفاع عن الجزائريين ضد المستعمر إلى جانب مطالب فورية تقدم بها ومنها :

- ✓ حرية تنقل الجزائريين.
- ✓ إلغاء القوانين الإستثنائية ذات الطابع السياسي أو غيره.
- ✓ تطوير التعليم بالفرنسية مع التركيز على تعليم الشباب من الأهالي الجزائريين لتاريخهم و ماضيهم .
- ✓ تطوير التعليم باللغة العربية.
- ✓ وقف مصادرة أملاك الأهالي التي تتم دون أي إنسانية.
- ✓ تطوير القرض الفلاحي للأهالي الذين يعانون من البؤس.
- ✓ تحسين أوضاع الجزائريين في المجال السياسي للحصول على المساواة في الحقوق مع إخوانهم الفرنسيين.

وإلى جانب هذه المطالب الفورية فإن النجم كان له مطلب أساسي وهو إستقلال شمال إفريقيا وخاصة الجزائر، وواصل مصالي الحاج قائلا بأن " الإمبريالية الفرنسية تظهر بشكل جلي سياسة تسعى لتفريق الأهالي عن طريق البلديات المختلطة، وذكر بأن هذا لا يعني طرد الأوربيين الذين يعملون بالجزائر، فأرض الجزائر تستطيع أن تعيل سكانها

1-A.N.O.M,cote 5I88, dept. d’Oran, arrd. de Most., Ville de Most, Commissariat Central, N 17926, 13/10/1936.

وآخرين " وواصل بأن هذه الجمعية لازالت ومنذ عشر سنوات تطالب الحكومات الفرنسية بالإصلاحات الإضافية للجزائريين الذين حصلوا على عدة وعود سنة 1919 ..." وتواصل خطاب مصالي إلى غاية الثامنة مساء[1] وهكذا فقد مثل النجم صوت الطبقات العاملة سواء عند ميلاده بباريس أو عندما انتقل نشاطه إلى الجزائر[2] وفي 11 ماي 1930 تأسست فدرالية النواب المسلمين الجزائريين للقطاع الوهراني بعد اجتماع ضم عدد من النواب المسلمين لعمالة وهران بدار بلديتها وذلك بحضور ممثلين من المجلس العام لوهران عبد الحق جلول وحميدي ميلود من مستغانم ابن داني محمد، من سعيدة حميدات قدور، من تيارت المفوض المالي غلام الله وبن عبد الله محمد، من معسكر منتيرا محي الدين، من تلمسان العشعاشي حاج محمد و لعريبي أحمد من عين كرمان[3].كانت رئاسة الفدرالية للنائب الحاج حسن باشطارزي، ناضل أعضاؤها من أجل المساواة بين المسلمين والأوربيين واتبعت في حركتها السياسية حركة فدرالية النواب المسلمين التي أسسها ابن جلول[4]و من بين أعضاء هذه الفدرالية النائب المستغانمي ابن كريتلي[5].

327-وسرعان ما بدأ هؤلاء النواب يستقلّون تدريجيا بآرائهم[6]،مع الإشارة إلى أن الكونفدرالية العامة للشغل قد وقفت موقفا عدائيا من أعضاء فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، متهمة إياهم بخيانة الجزائريين ،وتحويل التوجهات الثورية وإفشالها داخل الطبقات المضطهدة[7]. وكانت سنة 1933 سنة للتقارب بين النواب الجزائريين وج.ع.م.ج، ففي جوان 1935 توجه وفد مكون من النواب المسلمين والأعيان إلى مدينة درو Dreux الفرنسية بمناسبة إحتفال أقيم للسناتور موريس فيوليت الحاكم العام السابق للجزائر والمتعاطف مع القضية الجزائرية، فحاول الوفد إثارة إهتمام البرلمانيين والصحافة في فرنسا نحو الوضع السائد بالجزائر، غير أنه لم ينجح في مهمته، فتم تشكيل وفد جديد ضم ثمانية عشر عضو (18) ،يمثل إتجاهات الرأي الجزائري، وعلى رأسهم نائبان من

1- op .cit, Réunion donnée par la Glorieuse Etoile Nord-Africaine et Messali Hadj.
2- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، ص 116.
3- Echo(L) d’Oran, 15/05/1930.
4- مهديد إبراهيم ، انتخابات الأهالي... ، ص 78 .
5-D.A.W.O, Fédération des Elus Musulmans, Rapport N 6513, 03/09/1937.
6-مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ... ، ص 76.
7- خلوفي بغداد ، المرجع السابق ، ص 21.

العمالات الثلاث، كانت مطالب هذا الوفد تركز على التمثيل النيابي، إلغاء قانون الأهالي ورفع التمثيل في المجالس المحلية بالنسبة للمسلمين، بناء المدارس الفرنسية – العربية بأعداد كافية، المساواة في الرواتب والخدمة العسكرية مع الفرنسيين وسافر هذا الوفد يوم 17 جوان إلى باريس إلا أنه لم يستقبل من طرف وزير الداخلية شوطان Chautemps بدعوى عدم أهليته للقيام بهذه المهمة[1]. وكان لهذه الخيبة إنعكاسات قوية على النواب الذين حاولوا تقديم استقالتهم حيث سجلت أكثر من مائة إستقالة بالغرب الجزائري[2].

وستشهد حركة النواب المسلمين الجزائريين نشاطا واسعا بعد ظهور مشروع بلوم فيوليت وانعقاد المؤتمر الإسلامي الأول والثاني[3]. غير أن هؤلاء النواب بالعمالات الثلاث قد أيدوا فرنسا وأرسلوا برقيات مساندة بتاريخ 30 أوت 1939 إلى السيد دلادييه رئيس الحكومة الفرنسية والسيد ساروSarraut وزير الداخلية و السيد لوبو Le Beau[4]، وكانت فدرالية النواب قد عقدت إجتماع لها بتاريخ 26 أبريل 1938 أكدت فيها على ارتباطها بفرنسا [5]. مع العلم أن هؤلاء النواب لم يحضوا بشعبية كبيرة، بل قوبلوا بالإحتقار في الكثير من الأحيان[6]. أما ابن جلول فقد أسس حزب التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري يوم يوم 25 أوت 1939[7]ومقارنة مع حزب الشعب الجزائري فإن هذا الإتجاه ظل محدودا بالقطاع الوهراني.

هذا و قد كوّن الأوربيون بالقطاع الوهراني بمختلف تركيباتهم الإثنية طبقة برجوازية راقية نتيجة التراكم الرأسمالي الذي حققوه خلال فترة ما بين الحربين بينما ظل الجزائريون يواجهون البطالة والفقر[8]. وفي وقت زادت فيه ميزانية الجزائر من 54184064 فرنك مصاريف وقيمة مداخيل قدرت بـ 57885440 فرنك سنة 1901 وهي أول ميزانية في نظام الإستقلال المالي، قدرت ميزانية سنة1927 بـ 562199803 فرنك

1- مهديد إبراهيم ، نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري ، ص 35.
2-Ageron Charles Robert, Histoire de l'Algérie Contemporaine, p 422.
3- مهديد إبراهيم ، انتخابات الأهالي ، ص 79.
4-D.A.W.O, Echo(L) d'Oran, 30/08/1939.
5-Fouad Soufi, « Oran Républicain » et les problèmes Algériens (1937-1938) , un journal Front Populaire face à à la question Nationale en Algérie , juin 1976 ,Alger, p 79.
6 - الأشراف مصطفى ، الجزائر الأمة و المجتمع، ص 246.
7- بوهند خالد ، النخب الجزائرية ، المرجع السابق ، ص206.
8-قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص8.

مصاريف و562338325فرنك من المداخيل[1]، وبلغت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 1929 حوالي 4036 مليون فرنك و الواردات 5849 مليون فرنك، وفي وقت أصبح فيه الإقتصاد الجزائري يحتل مكانة مشرّفة بالمستعمرة[2]، بقي وضع الجزائريين على حاله بل أن الضغط الإداري قد تفاقم، وخاصة في الغرب الجزائري الذي كان أشد عرضة للمتابعات و المحاكمات الزجرية، وبلغ الإستبداد السياسي أقصى درجاته، فقد بلغت مدة العقوبات بالسجن 3012 يوما بعمالة وهران مقابل 221 يوم بعمالة الجزائر و835 يوم بعمالة قسنطينة حسب إحصائيات سنة 1932 [3] .

كما زاد قانون وزير الداخلية الفرنسي رينييRégnier الأمر سوء حيث نص وكما ذكرنا على فرض عقوبات قاسية على كل من يدفع أهالي المستعمرات أو المحميات الفرنسية أو الأجانب القاطنين بالجزائر إلى تنظيم الإضرابات أو المظاهرات ضد السيادة الفرنسية، أو يقف ضد تطبيق القوانين والقرارات والتنظيمات وأوامر السلطة العامة بطريقة فعلية أو سلبية، وكانت العقوبة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر إلى سنتين سجنا، وما بين 500 إلى 5000 فرنك غرامة، وإذا كان المعاقب موظفا فإن هذه العقوبات تتضاعف لدرجة حرمانه من ممارسة وظيفته من خمس إلى عشر سنوات[4]، و بينما كان التمثيل الخاص بالجزائريين غير متكافئ مع التمثيل الفرنسي في مختلف المجالس، وتميز بسيطرة الأوربيين على المجالس المنتخبة والمفوضيات المالية وتواصل الشعور بالظلم وضياع الحقوق، ظهرت أصوات جزائرية تطالب بتحسين الأوضاع وتطبيق مبدأ المساواة والعدالة الإجتماعية وتمثّل نخب سياسية تسعى إلى تغيير الأوضاع وبدأ ذلك في إطار ندوة إدارية عقدت بعمالة وهران يوم 30 نوفمبر 1934 حضرها كافة المسئولين الإداريين تمت مناقشة الأحداث السياسية، الإجتماعية والإقتصادية التي تمر بها الجزائر وخاصة العمالة الغربية منها وتم التركيز على دعاية العلماء التي امتدت إلى القرى والمناطق الداخلية من العمالة

1-Echo(L) d'Oran, 14/04/1926, N 20575 .
2 -Bordes Pierre, op.cit, p 653.
3- Estoublon et Lefebure, Code de l'Algérie, Annote, Suppléments, 1929-1930, La Maison des livres, Alger, p 43.
4-القورصو محمد ، تأسيس و نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ص 130.

مع إبراز طابعها المعادي للوجود الفرنسي وأكدت الندوة على ضرورة إتخاذ تدابير جديدة لمواجهة هذه التطورات[1].

هذا و قد ظهر لدى الجزائريين نوع من الإنفتاح السياسي جعلهم يدركون أهمية الصحافة خاصة وأنهم كانوا يطّلعون ولو بشكل سري على مختلف الصحف الواردة من مختلف مناطق العالم الإسلامي مثل العروة الوثقى و المنار وعرفت هذه المرحلة أيضا إنتشار صحف أخرى مثل،" الأيام" من دمشق إلى جانب جريدة "الضياء" و"الفتح" من القاهرة حيث كانت هذه الأخيرة تنشر الشكاوى التي يقدمها النائب "سيد زرق محي الدين" رئيس فدرالية النواب المسلمين لعمالة الجزائر أمام اللجنة البرلمانية التي وجهها موريس فيوليت إلى الجزائر، كما ترجمت جريدة "الأيام" من دمشق و"السيكة "Essaikaمن القاهرة مقالات ليون بلوم في جريدة Le Populaireالتي تدين السياسة الأهلية الفرنسية بالجزائر والهند الصينية [2].

كما تميزت هذه المرحلة أيضا بظهور عدد من النقابات العمالية المدافعة عن حقوق العمال دون التمييز بينهم لتكون هذه فرصة لانخراطهم فيها وإدراكهم لأهمية الإنخراط في الأحزاب اليسارية الفرنسية ليكون ذلك بداية نهضة سياسية وثقافية شاملة بالجزائر. فالأمة الجزائرية لم تعد كما كانت وسادها نوع من الوعي لواقعها بل وأصبحت تراقب حتى العلماء وتنتقد سلوكهم فيما إذا هم قصّروا عن القيام بواجبهم[3] أما الجزء الآخر من النخبة والمتعلمين من محامين، أطباء، صيادلة و غيرهم فقد اتسع لهم المجال بحكم تكوينهم الإيديولوجي والعقائدي وثقافتهم الفرنسية للإنضمام إلى الحركات النقابية المختلفة والتي تزامن ظهورها في الجزائر مع تطور النظام الرأسمالي الفرنسي الإستعماري وذلك في أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد سنة 1884 وبدأت الممارسة الفعلية سنة 1901، وفيما بين (1878-1887) وجد حوالي 26 نقابة عمالية عشرة منها بعمالة الجزائر، تسعة في قسنطينة وخمسة في وهران،فبعد تأسيس الكونفدرالية العامة للشغل سنة 1895 وسماح

1-القورصو محمد ، المرجع السابق ، ص 130.

2-A.N.O.M, cote 9H29, Extrait du Bulletin de Renseignements des Questions musulmanes, 15/09/1931.

3- البصائر، ع 50، الجمعة 25 شوال 1355 هـ/ 8 جانفي 1937 " ماذا يلاقي المصلحون، جمعية العلماء وحكومة الجزائر "، الطيب العقبي ، ص 2.

السلطات الفرنسية بتطبيق قانون 1884 بالتراب الجزائري سنة 1901 تهيأت الظروف لتزايد عدد النقابات بالجزائر لتصل إلى اثنين وأربعين(42) نقابة عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، مع العلم أن كل هذه النقابات كانت تنشط بالجزائر تحت تأطير الكونفدرالية الفرنسية العامة للشغل وكانت منضوية تحت إطار ثلاثةإتحادات نقابية إقليمية (الإتحاد النقابي للجزائر العاصمة، الإتحاد النقابي الإقليمي لوهران، الإتحاد النقابي الإقليمي لقسنطينة). وكل من هذه الإتحادات كان يضم كل النقابات التابعة للمقاطعة، و يرتبط مباشرة بالكونفدرالية العامة للشغل بباريس دون وجود أي تنسيق مع الإتحادات الجهوية الأخرى[1].

وعلى إثر ظهور إصلاحات جونار التي سمحت للجزائريين بالحصول على بعض الوظائف، وجدت فرنسا نفسها مجبرة على عدم معارضة إنضمام هؤلاء العمال في مختلف النقابات العمالية [2]، واحتل القطاع الوهراني الصدارة من حيث تعدد التنظيمات النقابية فيه مقارنة مع عمالتي الجزائر وقسنطينة[3]وتمركزت في أهم الموانئ مثل وهران، مستغانم، بني صاف والغزوات. وبعدما كان إنضمام الجزائريين في الحركة النقابية منعدما إلى غاية سنة 1929، بدأ يتطور ببطيء مع بداية الثلاثينات بفضل انغراس الكونفدراليتين[4]الفرنسيتين بالجزائر وعودة المهاجرين الجزائريين إلى وطنهم حاملين معهم الفكر النقابي والتجربة المطلبية ونشاط الإتجاهات اليسارية الفرنسية المشجعة للعمل النقابي[5]، وعلى إثر انعقاد المؤتمر العمّالي العربي الأول – و الوحيد– في 15 جوان 1930 بتأطير من الكونفدرالية العامة للشغل الموحد،وبما أن قانون الأهالي كان يمنع عقد مثل هذه المؤتمرات علنا فقد عقد المؤتمر سريّا بحي باب الواد بالجزائر ومن بين المطالب التي خرج بها التنديد بالتمييز في الأجور بين العمال الأوربيين والجزائريين والظروف الصعبةلهؤلاء[6]،علما أن الكونفدرالية العامة للشغل الموحد ومنذ تأسيسها وانتشار فروعها كانت الوحيدة التي فتحت أبوابها

1- خلوفي بغداد ، المرجع السابق ، ص 15.
2-بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919،ص 144.
3-قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 47.
4-فارس محمد:" تاريخ النقابية في الجزائر، جذورها، تطورها، مراحلها حتى سنة 1956»، مجلة الثورة و العمل، 18 فبراير 1985، العدد 419، ص 25.
5-تأسست الكنفدرالية العامة للشغل CGT سنة 1895 وحدث خلاف داخلي نتج عنه انفصال مجموعات نقابية عنها ذات نزعة ثورية شيوعية ليتم تشكيل نقابة موازية سنة 1920 تسمى الاتحادية العامة للشغل الموحد CGTU واستطاع هذا التنظيم النقابي الجديد جلب العمال الجزائريين والأوربيين إلى صفوفه باعتباره نقابة يسارية ضد السياسة الاستعمارية الرأسمالية.
6-Benallegue –Chaouia Nora, op. cit, p p 109-110.

للمشاركين والمناضلين الجزائريين والوحيدة التي انتقدت النظام الإستعماري الفرنسي بالجزائر وأدرجت في جدول أعمالها ضرورة تحطيم هذا النظام، كما أنها أوجدت ممثلين لها في مختلف المدن الجزائرية [1]، غير أن الملاحظ على هذه الفترة أنه ورغم محاولات الكونفدرالية العامة الموحدة للشغل CGTU التغلغل بين أوساط العمال الجزائريين غير المزارعين فإن نسبة تأطير هؤلاء خارج القطاع الفلاحي لم تتعد نسبة 5% و هذا ما يؤكد أن العمل لتأطير الجزائريين نقابيا كان ما يزال في بداياته [2].

وسرعان ما زاد عدد المنخرطين بالنقابات حيث بلغ عددهم ثلاثة آلاف عامل منهم 2700 جزائري [3]و مثّلوا أغلب العمال بحوالي عشرات الملايين منهم ذوي المهن الثابتة والدائمة أو غير الدائمة ممن يعملون جزء من شهر أو سنة كما هو الحال بالنسبة لعمال الميناء[4]، كما تميزت فترة ما بين 1919 – 1934 بوجود نشاط نقابي كبير في الجزائر بين بين النقابات الفرنسية وخاصة فيما يتعلق بالمطالب الوطنية [5] و ترجم ذلك بعدد من الإضرابات كما هو الحال بالنسبة لإضراب عمال المناجم بغليزان بعد نداء الإضراب الذي صدر بتاريخ أول ماي 1926 و الذي كان يطالب بالغاء قانون الأهالي ،السلم في المغرب ، الحق النقابي للأهالي الجزائريين و في سنة 1928 زاد ترسخ و انتشار الحركة المطلبية التي أكدت هي الأخرى على مطالبها، المتمثلة في تطبيق الثمان ساعات عمل ،الحق النقابي للجميع و الغاء قانون الأهالي،لتبدأ إضرابات العمال،الحرفيين،عمال الميناء بمستغانم و تتوسع هذه الحركة و تشمل عمال ميناء وهران يوم 1 ماي 1929 ثم يومي 28 ماي و 11 جوان ويتسع الإضراب و يشمل عمال الميناء لكل من أرزيو، مستغانم،و يمتد إلى غاية 14 جوان[6] من نفس السنة التي تعتبر سنة تحول حاسمة في تاريخ المسيرة المطلبية العمالية إذ إذ بلغت نسبة الإضراب في القطاع الوهراني 49.73 % وكانت الكونفدرالية العامة للشغل

1-Ibid., p 75.

2- خلوفي بغداد ، المرجع السابق ، ص 19.

3- بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919 ، ص 146.

4-Noushi André : « Economie et société en Algérie des années vingt », Recueil des conférences, L'Etoile Nord-Africaine et le Mouvement national Algérien, actes du colloque du 27 février au 1er mars 1987, centre culturel Algérien, Paris, 1988, p 148

5 - خلوفي بغداد ، المرجع السابق، ص 16.

6- Choukroun .Jacques, Le mouvement national et le syndicalisme en Algérie (1926-1954), D.E.S, Paris, 1972,p14.

الأكثر تمثيلا بالجزائر بسبب إنخراط أغلب العمال الأوربيين بها، فقد بلغ عدد النقابات التي كانت تحت إدارتها ما بين 70 و80 نقابة سنة 1930 وكانت هذه النقابات تؤطر حوالي عشرة آلاف منخرط من مختلف القطاعات الإقتصادية[1] وبلغ عدد أعضاء الكونفدرالية العامة للشغل بمستغانم سنة 1929 حوالي207[2] وكانت الكونفدرالية العامة الموحدة للشغل مهيكلة في إتحادات محلية محدودة العدد وصلت إلى سبع إتحادات سنة 1930 وتعود هذه المحدودية إلى أن هذه الكونفدرالية قد نفّرت العناصر الأوربية بسبب مواقفها الثورية المنددة بالإستعمار غير أنها بالمقابل إستطاعت إستقطاب العمال الجزائريين إليها رغم قلتهم آنذاك، إذ بلغ عددهم حوالي ألف منخرط فقط [3]، وسرعان ما امتد نشاط هذا الجيل النقابي إلى النشاط السياسي[4] ورافق ذلك عدة إضطرابات حيث عرفت مستغانم خلال هذه السنة (1935) مظاهرات سادها الإضطراب والفوضى وجرح خلالها رئيس البلدية ونائب الوالي وعقيد فرنسي علما أنهاصادفت زيارة وزير الداخلية الفرنسي رينيي[5]، ولا يمكن أن نغفل هنا المواقف المتقدمة التي أخذتها الكونفدرالية العامة للشغل الموحد قبل 1935 في صالح المسألة الوطنية حيث تم ذلك خلال سنوات تشكل التنظيمات الوطنية التي ظهرت خلال سنوات 1930 على الساحة السياسية الجزائرية.[6]

ويمكن القول أن سنة 1936 هي الأخرى نقطة تحول في تاريخ الشغيلة الجزائرية بسبب ظهور الجبهة الشعبية وتزايد نشاط الحزب الشيوعي الجزائري الذي تأسس في أكتوبر 1936 والإجماع الوطني المنبثق عن المؤتمر الإسلامي الجزائري، حيث توحدت كل التيارات الوطنية حوله إلى جانب تنافس النقابات الفرنسية على تجنيد العمال الجزائريين و دعمها لنضال الحركة العمالية[7]، كما كان للآثار التي خلفتها إضرابات جوان و جويلية 1936 في عمالة وهران بكل من مستغانم، معسكر، وهران وغليزان[8] دور في إبراز أهمية أهمية العمل النقابي، وظهرت على الساحة النقابية إطارات عمالية منتخبة إستفادت في

1- خلوفي بغداد ، المرجع السابق ، ص 17.

2- Touati Lahouari, op.cit p 369

3 - خلوفي بغداد ، المرجع السابق ، ص 18.

4 - بوسعادة خيرة ، المرجع السابق ، ص 159.

5- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، ص 52 .

6 - Choukroun .Jacques, op.cit, p356.

7-قنانش محمد ، المرجع السابق، ص 84.

8-عبيد أحمد ، المرجع السابق ، ص 16.

خبرتها من نضال ونشاط النقابات الفرنسية وأصحت توجه العمل النقابي وتسيره وفق إتجاهات وتطلعات الشغيلة الجزائرية، وبرز من النقابيين بتيارت بلجين منور الذي انتخب عضو في الفرع النقابي بهذه المدينة[1]وسمح هذا النشاط بوصول عدد من الجزائريين إلى مناصب قيادية في النقابات، مثل حصول المدعو بومليك عبد القادر على منصب عضو في لجنة المراقبة لنقابة عمال سكة الحديد بغليزان في يناير 1937 وبويومي بشير الذي انتخبته الجمعية العامة في 8 يناير 1938 مندوبا لعمال نقابة الخدمات العمومية والصحة بمسغانم[2] ولعريبي عمالة الذي أصبح سكرتيرا للإتحاد الولائي بغليزان[3].

وأصبح الجزائريون يمثلون نسبة ما بين 40 إلى 50 % في إتحادات عمال الموانئ والأرصفة و المناجم[4]، وبدأ هؤلاء الجزائريون بطرح مطالبهم والدفاع عنها بالوسائل السلمية عن طريق المشاركة في التجمعات التي تنظمها النقابات والتيارات اليسارية الفرنسية إلى جانب المهرجانات، المظاهرات والإضرابات مع التركيز هنا على أن الكونفدرالية العامة الموحدة للشغل CGTU قد تبنت المطالب الثورية للطبقة العاملة وهو ما جعلها تتغلغل داخل أوساط العمال الجزائريين القليلين في ذلك الوقت بسبب انعدام قاعدة إقتصادية كبيرة بالجزائر وخاصة في مجال الصناعة[5]، أما عن سبب فشل هذه الإضرابات فيعود حسب أعضاء هذه الكونفدرالية إلى نقص خبرة المضربين وقلة الإطارات والمناضلين[6]، تميزت هذه الإضرابات بمشاركة عدد كبير من العمال الجزائريين البسطاء وبقائهم بمراكز عملهم، وشهدت مستغانم كما هو الحال بالنسبة لمدن أخرى عدد من الإضراباتالعمالية كالتي نظمت في جوان 1936 تعبيرا عن استياء الجزائريين من المعمرين[7]،وكان ذلك في مراكز الخياطة والمطاحن ومخزن الحبوب واحتل العمال مطاحن مطاحن مؤسسة سكاليScali وسرعان ما انتقلت الإضرابات إلى عمال الشحن والتفريغ

1- Benallegue –Chaouia Nora, op.cit, p 80.
2-D.A.W.O, boite N 4062, Série 17, Mouvements Syndicaux, 1939 .
3-شوكرون جاك ،" التحولات النقابية خلال سنوات الجبهة الشعبية (1936-1938)،عن كتاب دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، أبحاث الندوة العلمية الثانية من 3 الى 9 نوفمبر 1979، منظمة العمل العربية، العدد 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، مارس 1982، ص 316.
4- نفس المرجع ، ص 316.
5-خلوفي بغداد ، المرجع السابق ، ص 17 .
6- Touati Touati Lahouari, op.cit p 366
7- مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق ، ص 181.

بالميناء في 28 جوان 1936 ومع تردد العمال في مواصلة أو إيقاف الإضراب، أعلن عمال الصيد البحري في مستغانم عن إضرابهم يوم 21 سبتمبر وقدموا لائحة لمطالبهم إلى الجهات المعنية و تمثلت في المساواة في الأجور،العطلة السنوية مدفوعة الأجر،الغاء تشغيل الأجانب،تحديد ساعات العمل،إنشاء لجنة تحكيم خاصة بالمنازعات المهنية،تعيين مندوب نقابي لكل قارب صيد[1].

وهكذا فقد تميزت سنة 1936 بعدد مرتفع من الإضرابات بلغت 26 إضراب مقابل 17 سنة 1935 مست حوالي 50000 أجير وقع معظمها خلال السداسي الثاني للسنة وخاصة خلال شهري جويلية و أوت و كان سببها الرئيسي رفع الأجور. وبالنسبة لعمالة وهران، بلغ عدد الإضرابات 108 مقابل 102 إضراب بقسنطينة و56 بعمالة الجزائر، بينما بلغ عدد المضربين بعمالة وهران 16025 عامل أجير مقابل 16553 بعمالة قسنطينة و 16439 بعمالة الجزائر. والملاحظ حول هذه الإضرابات أن :

- ✓ أغلبها لم يتجاوز الشهر، 28 منها فقط تجاوزت شهر.
- ✓ أغلبها إنتهت بعد الإتفاق بين الموظفين وأرباب العمل وغالبا على شكل إتفاقية جماعية للعمل يشارك فيها ممثلي الإدارة في إطار لجان المصالحة التي تم تأسيسها تبعا لتوجيهات السلطة المركزية [2].

وحول هذه الإضرابات بمستغانم وجه المحافظ المركزي لمدينة مستغانم تقريرا حول إضراب عمال الميناء مفاده أن السيد بلحاج ممثل عمال الميناء، العمال والأعضاء في الإتحاد المحلي النقابي المنضوي تحت الكونفدرالية العامة للشغل أقام حديثا يوم 27 نوفمبر 1936 على الساعة العاشرة مع السيد Loffredo، عامل محلي بمؤسسة النقل البحري بالبخار حول قارب كان يستخدم للربط بين رصيف الميناء والسفن التابعة لهذه الشركة والتي حسب التقرير كان المدعو بلحاج[3] سكرتير نقابة العمال بميناء مستغانم ،يستخدمها دون ترخيص، وبعد هذه المحادثة رفض بلحاج استخدام هذا القارب وتبع ذلك قيام عمال

1-قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص ص 90-92 .

2 - Gallica..bnf, Le Beau.G., op.cit p 747.

3- بلحاج كان شيوعي من الأعيان، ناشط يقوم بالدعاية و متشبع بأفكار الثورة البلشفية وحسب نفس التقرير فقد كان بلحاج يحضر كل الاجتماعات والتظاهرات وهو من دعا العمال لوقف العمل ونفذوا طلبه وكان ذا تأثير على الأوساط العمالية.

الميناء بوقف نشاطهم كتعبير عن تنديدهم عن هذا التصرف لعامل الشركة اتجاه ممثلهم النقابي، وبلغ عدد المضربين حوالي المائة وخمسين (150) وسرعان ما بدأت المحادثات بين لوفريدو وممثلي العمال لإيجاد حل سريع للمشكل[1].ونتيجة لعدم الإستجابة لمطالب العمال تجددت حركة الاحتجاجات إلى غاية سنة 1937 حيث وقعت مواجهات عنيفة بين أنصار اليمين وأنصار اليسار، وانطلقت مواجهات دامية بالقرب من مستغانم و بالضبط من واد الخير (مينا)[2]، و بلغ عدد إضرابات سنة 1937 حوالي ثلاثة عشر إضرابا بين شهري فيفري و أبريل، و ورد في تقرير من المتصرف الإداري لبلدية كاسان المختلطة إلى رئيس دائرة مستغانم يعلمه فيه أنه وقع يوم الاثنين 19 أبريل 1934 إضراب بمركز كاسان شمل كل العمال باستثناء موظفين عند السيد Bories، وذكر أن المبادرة بدأت على يد عامل عند السيد Salsedo Patrickوهو مستشار بلدي وينتمي الى القسم الفرنسي للأممية الشيوعية.والسيد بلحميتي محمد وسببها قلة الأجور، بلغ عدد المضربين حسب التقرير حوالي 300 عامل،وفي حوالي الساعة التاسعة صباحا تقدم ممثل عن كل ورشة بحضور السيد Bous Eugene ملاك ومستشار بلدي الى جانب أحد الملاكين، قايدان وممثل الجماعة. وسرعان ما تم الاتفاق على إيقاف الإضراب شريطة منح كل عامل دائم عشرة فرنكات بعدما كانوا يتقاضون من ثمانية الى تسع فرنكات وغير الدائمين ثمان فرنكات بعدما لم يكونوا يحصلون سوى على ستة إلى سبعة فرنكات ليستأنف العمل بعد ذلك بشكل عادي[3].

بنفس البلدية و في صبيحة 29 أبريل 1937 وقعت حركة إضرابات بمزرعة أحد المعمرين والمدعو Bonfils كان يعمل بها حوالي (60)ستون عاملا من دوار عشعاشة وكان السبب هو الأجر الزهيد الذي تراوح ما بين 6.60 إلى 7.50 فرنك وأحيانا ثمان فرنكات بينما كان عدد قليل منهم يتقاضى ما بين 10 إلى 11 فرنك، مع العلم أن السيد Bonfils كان احد مؤيدي الجبهة الشعبية ويندد بالوضعية المزرية للأهالي الا أنه من الكولون الذين يدفعون الأجر الأقل للعمال، لكن وحسب التقرير دائما سرعان ما عاد العمل

1- A.N.O.M, cote 5I88, Most, Mouvement social, Grève des dockers, 27/11/1936.
2 - Bel-Ange Norbert, op. cit, p 231.
3-A.N.O.M, cote 5I152, Dépt. d'Oran, Arrd. de Most., CM. de Cassaigne, Rapport de l'Administrateur de la CM .de Cassaigneau Sous-préfet de Most., N 1529, Cassaigne, 20/04/1937.

في مختلف المزارع [1]. وفي تقرير آخر يذكر فيه رئيس بلدية البوسكي قيام إجتماع لممثلي الكونفدرالية العامة للشغل أطّره المدعوين عثمان ومارتيناز (لم ترد معلومات عنهما) وحضره حوالي 1500 جزائري، تم الإجتماع بمقهى أهلي، ذكر صاحب التقرير أنه حاول تفرقة الجمع لكنه فشل لولا تدخل الشيخ بن شريف من كاسان إلى جانب بعض حرس الشرطة والأوربيين ورجال الدرك من نفس البلدية[2]. من خلال هذه التقارير نستنتج تواصل الحركة الإضرابية وتأطير النقابات لها مما جعل عامل الخوف يزول ويجعل المواجهة مباشرة بين العمال والإدارة أو المسيرين، ومن جهة أخرى فقد ظهرت فروع نقابية فلاحية، ففي غليزان مثلا عقد شميريك منور اجتماع يوم 30 جويلية 1937 تقرر فيه تأسيس فدرالية محلية للفلاحين، وهي جمعية زراعية تابعة للنقابة المهنية الزراعية بغليزان (Syndicat Professionnel Agricole de Relizane) التي تأسست في 26 جويلية 1903 وكانت تهدف إلى حماية المصالح الزراعية والاقتصادية للمنطقة [3]، نضيف هنا أنه رغم وجود النقابات إلا أنها ركزت في البداية على الدفاع على مصالح الأوربيين وانخراط الجزائريين فقط في الكونفدرالية العامة للشغل الموحد مع أنها لم تطالب بحقوقهم إلا مع نهاية عقد العشرينات وبدأ اهتمام هذه الأخيرة بهم فيما بين 1930 – 1935 بينما بقيت الكونفدرالية العامة للشغل منحصرة في حماية حقوق العمال الأوربيين [4] .

إن ما يمكن استخلاصه هو أن ظروف هذه المرحلة من مجيئ الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا مع ليون بلوم وفيوليت الإشتراكيين أعطت نفسا كبيرا للنقابتين (الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية العامة للشغل الموحد (CGT- CGTU)[5]وبرهن العمال الجزائريون في القطاع الوهراني عامة ودائرة مستغانم خاصة على أنهم قوة إجتماعية ونقابية مهيكلة، موحدة ومتماسكة، كما أن الحضور القوي للعمل النقابي بالأرياف وانتماء أعضاء حزب الشعب الجزائري لهذه النقابات جعلها تساهم في بلورة الوعي

1 -Ibid., Grèves, N1668, Cassaigne, 30/04/1937.
2-Ibid,C. de Bosquet , Rapport du maire de Bosquet au sous-préfet de Most. , N 1135 , 23/10/1937.
3-Ibid., C.de Relizane, 30/07/1937.
4-Benallegue –Chaouia Nora, op .cit, p 92.
5- مهديد إبراهيم ، انتخابات الأهالي ، ص 81.

السياسي و تكوّن جيل من المناضلين العازمين على تحقيق مطالبهم خاصة وأن هذه الإضرابات التي ميزت هذه المرحلة أخذت طابع " الجزائرية " [1].

ومن جهة أخرى فقد بدأ اهتمام الأحزاب الفرنسية اليسارية بالجزائريين منذ نهاية منتصف الثلاثينات من القرن العشرين على إثر انعكاسات الأزمة الإقتصادية العالمية والإضطرابات السياسية السائدة من أحلاف وأزمات دولية وانتشار للدكتاتوريات، حيث كان الإهتمام بداية بالنخبة و خاصة فدرالية النواب المسلمين الجزائريين لتنتقل إلى التجنيد القاعدي لمختلف الشرائح [2].

كما أن تخوف الفرنسيين من تشكيل الجزائريين لأحزاب سياسية من شأنها أن تعارض السياسة الفرنسية و تطالب بحقوقها جعلها تؤيد ممارستهم للسياسة داخل الأحزاب الفرنسية لتضمن عدم تمردهم من جهة وتحافظ على سمعتها كدولة تؤمن بالحرية والمساواة، الأمر الذي كان يعني بقائهم خاضعين لسيطرتها أي إقناع الجزائريين بعدم قدرتهم على تسيير أمورهم بمفردهم[3]. ليبدأ إنخراط الجزائريين بالحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الإشتراكي الفرنسي وتجد الأحزاب اليسارية الفرنسية والديمقراطية الفرصة للنشاط داخل الأوساط الجزائرية بالقطاع الوهراني عامة ومستغانم خاصة.وكانت أولى الخلايا الشيوعية بالجزائر قد ظهرت على إثر إنعقاد مؤتمر تور LeCongrès de Tours[4] الذي كان سبب تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي، وتم تأسيس ثلاث فدراليات عمالية (الجزائر، وهران وقسنطينة) لتصبح منذ مارس 1925 منطقة جزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي، وسيحاول هذا الحزب فيما بين (1932-1934) الإنغراس بالجزائر وخلق حزب شيوعي جزائري و كونفدرالية عامة جزائرية للشغل، وفي مؤتمر فيل أوربانVilleurbanne المنعقد في جانفي 1935 تم الإتفاق على تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري[5]، ليعقد مؤتمر تأسيسي في أكتوبر 1936 ويكون تاريخا لتأسيس الحزب

1-Benallegue –Chaouia Nora, op.cit, p 92.

2- مهديد إبراهيم ،الحركة الوطنية الجزائرية ...، ص 83.

3 - بختاوي خديجة ، إصلاحات 1919...، ص 96.

4- مؤتمر تور: هو المؤتمر الوطني الثامن عشر للقسم الفرنسي للأممية العمالية S.F.I.O، عقد بمدينة تور الفرنسية بين 25 و30 ديسمبر 1920 وتم خلاله تأسيس الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية أي الحزب الشيوعي الفرنسي.

5 -Alexandre François, « Le P.C.A de 1919 à 1939 »,op.cit,p p 191-196.

الشيوعي الجزائري[1]وكان الحزب الشيوعي قد عقد إجتماعا يوم الاثنين 15 أكتوبر 1936 برئاسة زيناتيسيNicolas Zenatecci وبمساعدة Benkimon (إسرائيلي) وحضر الإجتماع حوالي 300 شخص ثلاثة أرباعهم من الجزائريين، وبدأ زيناتيسي تدخله بنقد ابن جلول وذكر أنه تم شراؤه من طرف الحكومة الفرنسية لينفصل عن الشيوعيين والعلماء و بعدها بدأ بالحديث حول التطور الذي عرفه الحزب الشيوعي الذي لم يكن يتجاوز عدد أعضائه من 5 إلى 6 آلاف ليصبح عددهم حوالي 3000 عضو وفي نفس الوقت ارتفع عدد أعداد جريدةLa Lutte Sociale[2] من ألفي (2000) نسخة إلى 14000 [3]وقبلها كان محافظ مدينة مستغانم قد بعث برسالة إلى رئيس عمالة وهران يعلمه فيها بأن كل من الشيوعيين Caillier Arsene الذي تقدم للدائرة الإنتخابية الثالثة في إنتخاب 26 أبريل ونيكولا زيناتيسي Nicolas Zinatecciالمترشح في الدائرة الإنتخابية الأولى و auvineau Albertسكرتير الحزب الشيوعي بمستغانم وممثل الدعاية الشيوعية قد نشطوا يوم 18 أبريل على الساعة السادسة مساء لقاء إنتخابي حضره العديد من المؤيدين مع بعض الأهالي الذين أثارت التجمعات الموجودة فضولهم[4].

ويعود الفضل في انتشار الأفكار الشيوعية إلى الهجرة الخارجية وخاصة إلى فرنسا أين شارك العمال الجزائريون في كل المناقشات العمالية التي تطالب بتحسين أوضاعهم. لذلك فبعودتهم إلى الجزائر التقوا بالحزب الشيوعي الذي ساهم في تنظيم النقابات والإضرابات وشارك في الإنتخابات حيث امتنع عن التصويت كون الأحزاب المشاركة كانت تمثل القطب الرأسمالي[5]، هذا و كما هو الحال بالنسبة لكل الأديولوجيات التي ظهرت ستواجه الشيوعية إشكالية التطور الإجتماعي والسياسي (كالليبرالية، الإصلاح، الوطنية والراديكالية)، كما ستتمركز في إطار الحركة العمالية والماركسية مع

1 -Remaoun Hassan, op.cit, p 2.

2- جريدة الصرع الإجتماعي هي جريدة شيوعية سياسية اجتماعية تصدر كل جمعة بالجزائر، كانت جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي(فرع العاصمة) من 1922 إلى 1936 ثم الحزب الشيوعي الجزائري من 1936 إلى 1939، وهي الجريدة الوحيدة التي عايشت الأحداث بدون انقطاع منذ تأسيسها إلى غاية حلها سنة 1939.

3-A.N.O.M,cote 9H28, Surveillance politique en Oranie (1936-1943), Renseignements Algérie N : I596,J. Réunion Communiste, Source :informateur très bien place, Alger le 9 octobre 1936.

4- A.N.O.M,cote Oran ,E//195,Dept. d'Oran,ville de Most. ,rapport du prefet du dep d'Oran ,Most., 19/04/1936,N7239.

5- نفس المرجع ، ص 72.

الإشارة إلى أنه في المغرب بشكل عام والجزائر بشكل خاص كان نفوذ وانغراس الشيوعيين بالأرياف أكثر منه في دول أخرى، فبعد ثورة أكتوبر 1917 وصدور المرسوم الخاص بالأرض بدأ اهتمام شيوعيي الجزائر بالفلاحين بالتركيز على شعار الإصلاح الزراعي الذي سيظهر في برنامجهم سنة 1925 مع توسيع نشاط هذا الحزب بالقرى وكان ذلك ابتداء من سنة 1930 من خلال تأسيس خلايا سياسية وقسمات نقابية تابعة للكنفدرالية العامة الموحدة للشغل CGTU[1].

وظهرت بمستغانم أول نواة للحزب الشيوعي سنة 1932، كان يسيره كمال بوخدمي[2]، تكونت الخلية من بلحاج محمد، بوزيد حبيب، بن يزة هواري ولطرش عبد القادر. وخلال الإنتخابات التشريعية لسنة 1932 قامت هذه الخلية بتنظيم لقاء للمترشح الشيوعي "ابن عيش "، وكان كل الأعضاء من قراء جريدة الأمة، L'Humanité وL'Enchaine[3] .وخلال الإنتخابات التشريعية لهذه السنة (1932) نظمت هذه الخلية لقاء للمترشح الشيوعي بن عيش علما أن كل أعضاء هذه الخلية كانوا قراء دائمين لجريدة الأمة[4] ، L'Humanité وl'Enchaine أما في مازونة فتأسست أول خلية للحزب الشيوعي بفضل مبادرة من بن علي بوقرط سنة 1931 وبعد عودته إلى فرنسا لآداء مهام أخرى للجنة الإستعمارية للحزب الشيوعي الفرنسي، ترك المهمة لزميله لوكيل يوسف[5].وسرعان ما بدأ هذا الحزب ينتشر بدائرة مستغانم ورغم أن عددهم كان قليلا إلا أن دورهم بقي فعالا، فقد كان محمد بادسي مؤطر العمال الزراعيين بمنطقة تلمسان و عمال الميناء بنمور، وقدور بلقايم هو المتكفل بالعمال الزراعيين بوهران حيث جمعهم في مؤتمر لعمال

1-Remaoun Hassan ,op.cit , p p 4-5.

2- كمال بوخدمي: كان عامل بمكتب وينتمي إلى عائلة قديمة من الكراغلة ، وسيكون له دور بارز خلال المؤتمر الإسلامي الجزائري

3 - Touati Lahouari, op.cit p 361

4-الأمة جريدة وطنية سياسية وهي لسان حال نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، صدرت باللغة الفرنسية بباريس فيما بين (1930-1939).

5- لوكيل يوسف: كان معلم ثم وكيل قضائي ، طرد من وظيفته بسبب أفكاره ، علما أنه كان قد ألف كتاب بعنوان " تاريخ مازونة " الذي نشر سنة 1912 (أنظر الهواري تواتي ، نفس المرجع ، ص 363).

العمارات وكان كمال بوخدمي ومحمد بلحاج يؤطران عمال الميناء بمستغانم[1]و تدل على ذلك عدة تقارير للشرطة الفرنسية سنورد البعض منها .

ففي تقرير لمحافظ الشرطة بمستغانم تم التنبيه إلى ميل عدد من الجزائريين إلى الحزب الشيوعي وهم بلحاج محمد، بوخدمي مصطفى، لطرش عبد القادر، بوزيد حبيب وبن يزة هواري حيث وصفهم صاحب التقرير بالراديكاليين وبأنهم مهتمين بقراءة الجريدتين السالفتي الذكر، كما انه عند إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة (1935) انضم هؤلاء الخمسة للاجتماع الذي عقده الشيوعي المترشح " ابن عيش "، علما أن بلحاج محمد كان قد حصل على الجنسية الفرنسية من والده الذي شارك بالجيش الفرنسي ، و بن يزة هواري (ابن مجنس وفرنسي منذ الولادة) [2].أما تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري فقد تم بعد مخاض عسير سنة 1936 بعد عقد مؤتمره التأسيسي بحي باب الواد مع بقائه على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي الفرنسي ، و التركيز على عدم اهتمامه الواضح بفكرة الوطنية ومطلب الاستقلال واعتمد على مطالب اجتماعية كتحسين معيشة السكان، ورفع الأجور و تحقيق العدالة الاجتماعية ،وفي هذا الصدد يذكر ابن علي بوقرط أنه منذ 1932 بدأت النزاعات داخل الحزب الشيوعي الفرنسي حول تعريب الحزب وجزأرته، حيث وقف المناضلون الأوربيون ضد ذلك، بينما كان هو كمناضل يرى أنه اذا أراد الحزب الشيوعي أن يلعب دور هام، فالحل الوحيد و الأنسب هو جزأرة الحزب[3]، وورد في جريدة LaGazette de Mostaganem،مقالا بعنوان "الحركة الشيوعية بالقطاع الوهراني" أن انتشار الشيوعية بالجزائر خلال الأشهر الأخيرة من سنة 1936 قد تزايد ووجدت الماركسية مجالا للانتشار بين السكان، وأنه بعد إجراء دراسة لمدة خمسة أسابيع (قبل 19 سبتمبر 1936) للمنظمة الشيوعية بالقطاع الوهراني وخاصة منطقة مستغانم توصلوا إلى النتائج التالية :

- يوجد بوهران 124 خلية شيوعية

1-Op.cit, p363.
2-A.N.O.M , cote 5I88, Rapport du Commissaire de Police, Chef de service de la ville de Most.A Mr .le sous-préfet de Most., N 14126, 24/09/1932.
3-Boukort Benali , op.cit, p 46.

- // بمعسكر 28 // //
- // بباريقو 35 // //
- // بأرزيو 24 // //
- // بغليزان 18 // //
- // بسعيدة 19 // //
- أما مستغانم فوجد بها 47 خلية شيوعية موزعة بالشكل التالي :

✓ بايموت يوجد بها 4 خلايا شيوعية.

✓ حي العنب (Raisin Ville) بها 4 خلايا شيوعية.

✓ La Marineبها 4 خلايا شيوعية.

✓ حي تيجديت العربي به 7 خلايا شيوعية.

✓ وسط مدينة مستغانم به 7 // //.

✓ Saint Jules به 3 // //.

✓ Pépinière به 3 // //.

✓ المطمر به 3 // //.

✓ Avenue Raynal بها خلية شيوعية واحدة.

✓ سلامندرSalamandre به خلية شيوعية واحدة.

أما العشر خلايا الباقية فهي خلايا للعمل، وكل خلية تضم من ثمانية (8) إلى اثني عشر (12) عضو، كانت مهمة الحزب في هذه المرحلة زيادة عدد المنخرطين و تكوينهم وكان هؤلاء الشيوعيين يطالبون قادتهم بجلب أكبر عدد من الأهالي الجزائريين، والذين تبلغ نسبتهم 65 % في صفوف الشيوعيين (حسب إحصائيات سنة 1936) ومن المتوقع أن يصل عدد الخلايا الشيوعية بمستغانم وحدها حوالي مائة (100) خلية في نهاية هذه السنة مما يدل على الجهد المبذول لنشر الشيوعية و تجنيد الجزائريين بخلاياها [1].

1- Gazette(La) de Most, 19/09/1936, N 828.

خلال نفس السنة ورد في تقرير من المتصرف الاداري لبلدية مازونة المختلطة اهتمام سكان هذا المركز الذي كان يضم حوالي 4000 ساكن، بقراءة الدوريات والجرائد ذات التوجه اليساري إلى جانب وصول بن علي بوقرط المناضل الشيوعي الى بلدية رنو فيما بين 9 إلى 20 سبتمبر 1936[1]. وفي 22 أكتوبر 1936 قام هذا الخير بصفته سكرتير للحزب الشيوعي بعقد اجتماع بقاعة المركز البروليتاري وذلك بحضور حوالي 350 شخصا نصفهم من المسلمين وحوالي 30 امرأة ، كان المكتب برئاسة بن عبد لوكة الحاج عبد القادر (كان عامل بحديقة)، وخلال الاجتماع أخذ كمال بوخدمي الكلمة لتحية بن علي بوقرط و قال أنه ضحية الضغط البرجوازي وأن جريمته الوحيدة كانت العمل لصالح الاتحاد الشعبي العربي والفرنسي وأوضح بن علي بوقرط بأن الشيوعية ليست عدو للشعب و لكنها وسيلة لتحريره [2].

وواصل بن علي بوقرط حملته لصالح الحزب الشيوعي حيث توجه إلى تيارت أين عقد يوم 4 ديسمبر من نفس السنة اجتماعا على الساعة السادسة مساء مرفوقا بالسيد Zannettacci رئيس الحزب الشيوعي بوهران، حضر الاجتماع حوالي 50 شخصا مثقفا رغم محاولة الادارة الفرنسية الضغط على مختلف الشخصيات الأهلية بالمدينة لمنع مواليهم من الحضور، وأكد بن علي بوقرط على عدم وجود تعارض بين الحزب الشيوعي والقرآن[3]، ذلك أن عددا من الجزائريين تخوفوا من الحزب الشيوعي و رأوا فيه خطرا على الدين الإسلامي.

قبل هذا وبتاريخ 23 نوفمبر 1936 كان الشيوعيون قد عقدوا ملتقى لهم بمدينة مستغانم وبالضبط بحي تيجديت خلف الحمام العربي الذي يحمل اسم "بوعمران"على الهواء الطلق بحضور بن علي بوقرط و حوالي 1500 شخص منهم 50 أوربيا والبقية من الجزائريين الى جانب السيد Duin رئيس الجبهة الشعبية بمستغانم وAmiel Achille

1 -D.A.W.O, boite N 4475 , dept D'Oran ,arrd. de Most. , Renault , Rapport de l'Administrateur de la CM. de Zemmora a Mr .le Sous-Préfet de Most. ,Renault ,N15589 , Mazouna , Communisme, 04/10/1936.
2-A.N.O.M, cote 5I88, Commissariat Central de police, Réunion Communiste Benali Boukort, N 20192, 22/10/1936.
3 -A.N.O.M,cote 5I88, Rapport de l'Administrateur de la C. de Tiaret, 05/12/1936.

سكرتير قسم الحزب الاشتراكي، كان المكتب برئاسة كوشوغلو محمد[1]، ابن كريتلي محمد إلى جانب ولد عيسى بلقاسم. وقدم بن علي بوقرط مداخلة بالعربية ثم بالفرنسية [2]. في هذه الفترة تواصل انتشار الصحف الشيوعية بمازونة حيث كان المدعو "ابن لوكيل يوسف"[3]مكلف ببيع جريدة La Lutte Sociale وكانت له علاقات بالشيخ العقبي وبالتالي تواجد العلماء أيضا بهذه البلدية [4].

وعرفت غليزان هي الأخرى نشاط الحزب الشيوعي فخلال رسالة ممضية من طرف "مجموعة الشباب الوطني الشيوعي الأهلي لغليزان"[5] وموجهة الى رئيس المجلس ادوارد هيريو Edouard Heriot في جانفي 1925 مما جاء فيها :"... نحن نستحسن أفعال كل من عبد الكريم، المصريين وغاندي ..." مما يعبر عن انتشار أخبار مختلف التطورات والحركات السياسية والمقاومات والتجاوب معها[6].

إلى جانب حملات دعائية للحزب الشيوعي حيث عقد اجتماع بها كان قد أعلن عنه في جريدة وهران الجمهوري بتاريخ 11 ديسمبر 1937 وحضره حوالي 22 أوربي وثلاثة من الجزائريين[7]. أما الحزب الشعبي الفرنسي، فقد عرف هو الآخر توسعا بمستغانم حيث قام ممثل الحزب بجولة بمستغانم كباقي مناطق القطاع للدعاية لحزبه، وفي نهاية سنة 1936 بلغ عدد المنخرطين فيه حوالي 800 شخص من مستغانم وكان فرعها برئاسة السيد Viala يمثل أكثر من13% من المنخرطين بكل الجزائر، وحسب إحصائيات فبراير 1937، بلغ عدد المنخرطين به حوالي 1900[8]. وشهدت مستغانم حملة دعائية كبيرة لهذا الحزب ومناهضة منه للحزب الشيوعي حيث دعى رجال هذا الحزب سكان مستغانم للانخراط فيه وخاصة شريحة العمال وذكروا أن دوافع الإضرابات سياسية بالدرجة الأولى[9]، وتزايد نشاط هذا الحزب بتأسيسه لوحدتين متخصصتين و لجنة للدعاية تقوم بالزيارات للمراكز

1-كوشوغلو محمد كان يعمل كهربائي و مراسل لنجم الشمال الإفريقي بمستغانم.

2 -A.N.O.M, cote 5I88, Most., Rapport du Commissaire de police à Mr. le préfétd’Oran, police generale, N 20185 , 23/11/1936.

3- ابن لوكيل يوسف : كان معلم سابق من مازونة و وكيل قضائي معزول من منصبه.

4 -D.A.W.O, boite N 4475, Communisme a Mazouna, Renault, 03/07/1937.

5-Groupe de jeunes nationalistes indigènes de Relizane .

6- Alleg Henri, (sous la direction), La guerre d’Algérie, Ed Temps actuels, Paris, 1981, T1, pp 195-196.

7 -A.N.O.M, 5I152, Relizane, Rapport du Commissariat centrale au sous-préfet de Most, N 8263,11/12/1937.

8-Bel-Ange Norbert, op. cit, p 230.

9- Gazette(La) de Most ,30/01/1937, N847.

المجاورة، الى جانب عقد عدة اجتماعات خاصة في مختلف أحياء المدينة[1]، وتزايد عدد اعضاء هذا الحزب من خمسة بعمالة وهران حسب إحصائيات يوم 15 أكتوبر 1936 إلى 3000 منخرط عند انعقاد المؤتمر الشمال إفريقي يوم 03 جانفي 1936 وبلغ عددهم في ماي 1937 حوالي 10089 منخرط، 70% منهم عمال.وفي 24 ماي من نفس السنة عقد اجتماع للحزب الشعبي الفرنسي بقاعة كانت تعرف باسم Jacques Doriotعلى السادسة مساء حضره حوالي مليون منخرط اجتمعوا كلهم بمستغانم إلى جانبRondola سكرتير القسم، بوشراط محاسب، دحو (عسكري متقاعد)، الطاهر (عامل يومي)، وأصبح قسم مستغانم يضم حوالي 1500 عضو، وتدخل ابن تامي متحدثا وتطرق إلى موضوع الحرية والمجاعة بالجزائر ودعا الكولون بمستغانم إلى ضرورة تحسين أوضاع العمال الجزائريين لديهم، كما ذكر بالمبدأين الذين أقسم الحزب الشعبي الفرنسي على احترامهما بالجزائر وهما تحقيق العدالة للجميع والمحافظة على السيادة الفرنسية[2].

أما الحزب الإشتراكي الفرنسي فقد عرف هو الآخر انغراسا كبيرا بمستغانم خلال هذه الفترة حيث وجدت فروع له بمستغانم ، بلاد الطواهرية و بوقيراط و ذلك حسبما ورد في جريدة Le Progrès (العدد 7 و 24 يناير 1937) [3]. كما كان للتيار الاشتراكي هو انتشار بعمالة الغرب و رغم إيمانه بالمسألة الوطنية فقد كان مقتنعا بعدم أهلية الجزائريين وعجزهم عن التطور بمفردهم لافتقادهم لماضي ثوري ولهذا(حسب الحزب دائما) فعليهم البقاء تحت كنف الحزب الاشتراكي الفرنسي [4].

هكذا وبانضمام الجزائريين إلى مختلف الأحزاب الفرنسية فقد خرجوا من عزلتهم السياسية، وبالمقابل حدث انقسام كبير في الانتماءات الحزبية لدى النواب بالعمالة ففي مدينة مستغانم مثلا واجه النائب ابن تامي جيلالي الذي انضم إلى الحزب الشعبي الفرنسي (كما ذكرنا أعلاه) أغلبية النواب الذين أيدوا مشروع فيوليت وكان من نتائج هذا الانقسام بين نواب العمالة ارتماء بعضهم في أحضان الأحزاب المختلفة وتجندهم داخلها محاولين القيام

1-Ibid. ,06/02/1938, N 848.
2 -Ibid. ,29/05/1937, N 863.
3- Gazette(La) de Most, 23/01/1937, N 846.

4- بختاوي خديجة ، التحولات ، ص 505.

بحركات شخصية ودخولهم في صراعات حادة [1]، وستعرف السنوات اللاحقة مشاركة مختلف هذه الاتجاهات في الانتخابات المختلفة.

خامسا)أهمية الأنتخابات خلال مرحلة (1931-1935) :

جرت هذه الانتخابات في مرحلة تميزت بانتشار الوعي الوطني وانعكاسات النهضة التي عرفها القطاع الوهراني من تأسيس للنوادي والجمعيات الثقافية والسياسية والمدارس الحرة للتعليم إلى جانب تسيّس الجزائريين وما انعكس عنه[2]. كما أنها شكلت محكّا لموقف النواب عامة لأنها جاءت بعد الاحتفال المئوي لاحتلال الجزائر، وكان الجزائريون ينتظرون من ممثليهم أن يعبّروا عن موقفهم لدى الفرنسيين، وبهذه المناسبة كتب أحدهم مقالا بتوقيع (كاتب كبير) في مجلة الشهاب في أكتوبر سنة 1931 بعنوان"الناخبين" تعرض فيه لموقف النواب الجزائريين المثقفين والجهلة منهم واتهمهم بالجبن والفوضى وتساءل عن عجز النواب الجزائريين عن تأسيس حزب سياسي مثل الأحزاب الفرنسية له برنامج محكم ومبدأ لا يحيد عنه ثم يؤسس قسم آخر حزبا سياسيا آخر وهكذا حتى يعرف الناخب والنائب والحكومة مواقف الجميع [3]فكل هذه الأفكار والتحولات ستنعكس على مجريات ونتائج هذه الأنتخابات في عمالة وهران ككل بما فيها مستغانم وهو ما سنشهده من خلال تتبع مجريات هذا الموعد الأنتخابي .

انتخابات المجلس العام 10 أكتوبر 1931 :بدأ الاعداد لهذه الانتخابات بدائرة مستغانم بمراجعة القوائم الانتخابية للجزائريين، ففي غليزان مثلا تم حذف 11 اسما من القائمة بسبب الوفاة وتم ذلك يوم 5 أكتوبر 1931.[4] وبالنسبة لانتخابات المجلس العام لدائرة مستغانم فلم نجد سوى المحاضر الخاصة بانتخاب المستشار البلدي لدائرة غليزان التي أصبحت تمثل الدائرة الانتخابية العاشرة ودائرة تيارت الانتخابية التي أصبحت تمثل الدائرة الانتخابية الثالثة، ترشح لهذه الانتخابات بدائرة غليزان زيان بن عودة ولد الحاج مختار

1- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية... ، ص ص 84-85.
2-نفس المرجع ، ص 149 .
3-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج 3، ص 63.
4-A.N.O.M,cote Oran, E75, Révision des listes électorales indigènes, Elections du CG., 11/10/1931, Relizane ,05/10/1931.

(ملاك) وحصل تقريبا على كل الأصوات، بينما ترشح لانتخابات الدائرة الانتخابية الثالثة (تيارت) كل من غلام الله الذي مثل التيار التقليدي (مستشار عام منتهية عهدته وشيخ زاوية سيدي عدة) إلى جانب منافسه قانة ميلود الذي مثّل الفئة المثقفة حيث كان معلم متقاعد وسنكتفي بذكر نتائج الانتخابات التي حصلنا على محاضرها الانتخابية .

انتخابات المجلس العام بدائرة غليزان الانتخابية (الدائرة الانتخابية العاشرة): جرت هذه الانتخابات يوم 11 أكتوبر 1931 بدائرة غليزان الانتخابية التي كانت تابعة لدائرة مستغانم حيث جعل التقسيم الانتخابي لهذه الانتخابات من غليزان دائرة انتخابية تضم ست بلديات، منها أربع بلديات كاملة الصلاحيات هي بوقيراط، يلّل، غليزان وزمورة إلى جانب بلديتين مختلطتين هما مينا وزمورة المختلطة. وبعد إجراء الانتخابات بها تم إجراء الإحصاء العام لهذه الانتخابات ببلدية غليزان، البلدية المركز لدائرة غليزان الانتخابية يوم 14 أكتوبر 1931 وبالنسبة لبلدية بوقيراط فقدتمت عملية انتخاب المستشار العام الأهلي لبلدية بوقيراط يوم 11 أكتوبر1931 حيث اجتمع أعضاء الجمعية الانتخابية تطبيقا للمرسوم الصادر بتاريخ 12 سبتمبر1931، تكوّن المكتب من المستشارين البلديين التالية أسماؤهم: ساري على، بن غالي حسن، قلبابي شارف، حماش بلقاسم واختار المكتب ساري علي كاتبا للجلسة ،وبعد عملية الانتخاب والفرز أعلنت النتائج كالتالي: عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 26،عدد الناخبين 23، عدد الأصوات المعبر عنها 23 وحصل زيان بن عودة على 23 صوت [1]، أما البلديات الأخرى فكما جرت عليه العادة سنكتفي بادراجها في الجدول العام ، فبتاريخ 14 أكتوبر 1931 تم إجراء الإحصاء العام لانتخابات المجلس العام بدائرة غليزان الانتخابية التابعة لدائرة مستغانم وكانت النتائج كالتالي :

البلدية	عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية	عدد الناخبين	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الأوراق الملغاة	زيان بن عودة ولد الحاج مختار
بوقيراط	26	23	23	00	23
مينا المختلطة	231	198	198	//	198
يلل	297	284	284	//	284
غليزان	709	558	558	//	558
زمورة (ك ص)	101	90	88	02	88
زمورة المختلطة	190	169	169	00	169

1-A.N.O.M, cote Oran E166, Dépt. d'Oran, Arrd. de Most, Circonscription de Relizane, PV. des Elections du CG., Conseiller Indigène, Bouguirat, 11/10/1931.

المجموع	1554	1322	1322	02	1320

من خلال الجدول، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 1554، ربع (4/1) عدد الناخبين 388،عدد الناخبين 1322 والأغلبية المطلقة 661 وحصل زيان بن عودة ولد الحاج مختار على 1320 صوت وتوفرت فيه كل الشروط ليصبح مستشار عام لدائرة غليزان الانتخابية [1].

انتخابات المجلس العام بالدائرة الانتخابية الثالثة (تيارت):خلال انتخابات المجلس العام لـ11 أكتوبر 1931 كانت تيارت تمثل الدائرة الانتخابية الثالثة وتضم ثمان بلديات منها خمسة كاملة الصلاحيات وهي بلدية تيارت كاملة الصلاحيات، الرحوية Montgolfier، مشرع الصفا Prévost Paradol ، مليكةPalat والدحمونيTrumelet، أما البلديات المختلطة فعددها ثلاثة وهي تيارت المختلطة، جبل الناظور وأفلو وبعد إجراء الانتخابات على مستوى البلديات تم إجراء الإحصاء العام لهذه الانتخابات ببلدية تيارت البلدية المركز، ترشح لهذه الانتخابات غلام الله شيخ زاوية سيدي عدة و قانة ميلود معلم متقاعد وسيمثل المترشح المثقف على غرار زيان بن عودة ولد الحاج مختار. أما عن سير هذه الانتخابات وكما هو الحال بالنسبة لبقية الانتخابات فسنكتفي بتسليط الضوء على احدى البلديات لاعطاء صورة عن طريقة سيرها وندرج الباقي في جدول عام.

ففي بلدية تيارت كاملة الصلاحيات تمت يوم 11 أكتوبر 1931 وتطبيقا لمرسوم 11 أوت 1931 تم استدعاء الجزائريين لانتخاب مستشار عام أهلي، يمثلهم .

بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 816،عدد الناخبين661، عدد الأصوات المعبر عنها 654 وحصل غلام الله على 397 صوت بينما حصل قانة ميلود على 257 صوت[2].أما بلدية تيارت المختلطة تكوّن مكتب الجمعية الانتخابية من عابد بوعبد الله (رئيس الجماعة)، قايدي مختار وقايدي مصطفى أعضاء بالجماعة وإسماعيل محمد قايد، بلغ عدد 347المسجلين بالقوائم الانتخابية 134، عدد الناخبين 130، عدد الأصوات الملغاة

1-Ibid., Circonscriptionde Relizane, PV. du Recensement général des votes émis dans les collèges électoraux de la circonscription de Relizane, 14/10/1931.
2-Ibid., Circ. de Tiaret, CPE. de Tiaret, PV.des élections du CG, Conseiller Arabe, 11/10/1931.

1 وعدد الأصوات المعبر عنها 129، حصل غلام الله على 100 صوت مقابل 29 صوت لقانة ميلود [1].

في نفس اليوم تم اجراء محضر الإحصاء العام لانتخابات الأقسام الانتخابية التابعة لدائرة تيارت الانتخابية (الدائرة الانتخابية الثالثة)، أجري الاجتماع على الساعة السادسة مساء لإحصاء عدد الأصوات التي حصل عليها كل مترشح وكانت النتائج كالتالي[2]:

البلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الأوراق الملغاة	اسم المترشح	
					غلام الله	قانة ميلود
البلديات كاملة الصلاحيات						
تيارت(ك ص)	816	661	654	07	397	257
الرحوية	146	128	122	06	16	106
مشرع الصفا	102	74	73	01	40	33
مليكة	12	12	12	00	11	01
الدحموني	34	32	32	00	25	05
البلديات المختلطة						
تيارت	134	130	129	01	100	29
جبل الناظور	138	131	131	00	85	45
أفلو	104	94	90	04	63	27
المجموع	1486	1262	1243	19	739	504

من خلال الجدول بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 1486،ربع الناخبين 372، عدد الناخبين 1262 وعدد الأوراق الملغاة 19، الأغلبية المطلقة 622 وكان الفوز لصالح غلام الله بحصوله على 739 صوت ليصبح بذلك مستشار عام لدائرة تيارت الانتخابية.

إن ما يمكن ملاحظته بالنسبة لهذه الانتخابات:

- ❖ وجود اهتمام لدى بعض الناخبين الجزائريين من حيث ارتفاع نسبة مشاركتهم في هذه الانتخابات مع المقاطعة التي كنا نشهدها خلال الانتخابات السابقة.
- ❖ أنها تميزت بترشح غلام الله قايد زاوية سيدي عدة وقانة ميلود معلم متقاعد أي تواجه النخب التقليدية أمام النخب المثقفة، غير أن غلام الله فاز بحصوله على 739 صوت مع تفوق ابن قانة عليه في بلدية الرحوية بحصوله على 106 صوت مقابل

1-Ibid., CM. deTiaret.
2-Ibid., PV.du Recensement général des votes émis dans les collèges électoraux de la 3eme Circ., election d'un conseiller general arabe ,11/10/1931.

16 صوت لغلام الله مع وجود تقارب في النتائج في بعض البلديات. أي أن سيطرة النخب التقليدية بدأت في التراجع .

❖ بالنسبة لدائرة غليزان الانتخابية وجدنا مترشح واحد حصل على أغلب الأصوات

انتخابات المجلس العام 30 أكتوبر 1932:تم إجراء هذه الانتخابات الخاصة بالمجلس العام لدائرة مستغانم يوم 30 أكتوبر 1932 بجميع بلديات الدائرة، أما الإحصاء العام فتم يوم 3 نوفمبر 1932،مثلت مستغانم في هذه الانتخابات الدائرة الانتخابية الرابعة وضمت 15 قسم انتخابي، والملاحظ هو وجود مرشح واحد وهو "ابن داني محمد الحبيب"وهو ملاك، حامل وسام الشرف ومتحصل على وسام الاستحقاق الزراعي وكما هو الحال بالنسبة لبقية الانتخابات، تم إجراء التعديلات الخاصة بكل بلدية كما هو الحال بالنسبة لبلدية سيدي بلعطارPont Du Cheliffالتي تمت مراجعة قوائمها الانتخابية بتاريخ 24 أكتوبر 1932 وبقيت القائمة كما هي دون أي إضافات أو تشطيبات[1].جرت هذه الأنتخابات ببلدية أبو قير في 30 أكتوبر 1932 على الساعة السابعة صباحا، بقاعة البلدية وتنفيذا لمرسوم 23 سبتمبر 1932 الذي يدعو الناخبين التابعين للدائرة الانتخابية لانتخاب مستشار عام عربي، تكوّن المكتب من مستشارين بلديين فرنسيين إلى جانب القايد مهرة عبد القادر .

وبعد ذلك بدأت العملية الانتخابية التي بلغ عدد المسجلين فيها 214، عدد الناخبين 130، عدد الأصوات المعبر عنها 130و كانت النتيجة حصول ابن داني محمد الحبيب على كل هذه الأصوات[2]. وبالنسبة لمستغانم فقد عرفت هي الأخرى هذه الانتخابات التي تمت بمدرسة مجاهر، تكوّن المكتب من أربعة مستشارين بلديين من المسلمين وهم بلغولة محمد، ابن داني محمد ،بلغالي عبد القادر، ابن هندة صالح. وبلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 1378، عدد المسجلين 704، عدد الأوراق الملغاة 26 وعدد الأصوات المعبر عنها 678، حصل ابن داني محمد على 678 صوت[3]،أما بقية البلديات فنعتمد على المحضر الذي تم يوم 3 نوفمبر من نفس السنة حيثاجتمع أعضاء المكتب الانتخابي للإحصاء العام لانتخابات المجلس العام، التي تمت بالأقسام الانتخابية الخمسة عشر التابعة لدائرة مستغانم. وتكوّن

1-Ibid., C.du Pont Du Cheliff, révision des listes électorales ,22/10/1932.
2- Ibid., C. d'Aboukir , 30/10/1932.
3-Ibid., C. de Most.

المكتب من مساعد رئيس البلدية Gibeau Jean إلى جانب المستشارين الجزائريين بلغولة محمد، ابن داني محمد، بلغالي عبد القادر وابن هندة صالح و يمكن جمع كل النتائج في الجدول التالي[1]:

البلديات	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الأوراق الملغاة	المترشح ابن داني محمد الحبيب
					عدد الأصوات
أبوقير	214	130	130	00	130
عين سيدي الشريف	216	216	216	//	216
عين تادلس	204	148	148	//	148
عين بودينار Belle Côte	166	57	57	//	57
صورBellevue	255	121	121	//	121
بلاد الطواهرية	119	100	100	//	100
فرناكة	132	23	23	//	23
مزغران	224	128	128	61	67
مستغانم	1378	704	704	26	678
عين النويسي	345	198	198	00	198
صيادة(بيليسيي)	174	103	103	02	101
سيدي بلعطار Pont Du Cheliff	410	314	314	00	314
حاسي ماماش	267	228	228	//	228
تونان	181	177	177	//	177
ستيدية(جورج كليمونصو)	133	83	83	//	83
المجموع	4418	2730	2730	89	2641

ومن الجدول، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 4418، ربع عدد الناخبين المسجلين 4104، عدد الناخبين 2730، الأغلبية المطلقة 1320[2]، وكان الفوز لصالح ابن داني محمد الحبيب ليعلن بذلك مستشار عام .

وما يمكن ملاحظته بالنسبة لهذه الانتخابات :

✓ وجود مترشح واحد و وحيد من النخب التقليدية التي مثلها ابن داني محمد الشريف

1-Ibid., PV.du recensement général des élections du CG., Election d'un CG.arabe, Most, 03/11/1932.

2- نذكّر هنا انه طبقا للمادة 14 من مرسوم 23 سبتمبر 1875، لا يعتبر أي مرشح فائز إذا لم يحصل على أغلبية الأصوات المعبر عنها و عدد مساو ل ¼ الناخبين المسجلين بالقوائم الانتخابية.

- ✓ حصوله على كل الأصوات تقريبا كما هو الحال بالنسبة لانتخابات المجلس العام لسنة 1931 في الدائرة الانتخابية العاشرة (غليزان) والتي فاز فيها المترشح الوحيد وهو زيان بن عودة.
- ✓ لاحظنا وجود مقاطعة ولو جزئية في بعض البلديات كما هو الحال بالنسبة لبلدية بودينار التي بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية بها 166، لم ينتخب منهم سوى 57 شخصا، وبلدية صور التي شارك في عملياتها الانتخابية 121 شخصا من بين 255 مسجلا على القوائم الانتخابية أي أن النصف فقط شاركوا في الانتخاب إلى جانب بلدية فرناكة التي بلغ عدد ناخبيها 23 شخصا من بين 132 مسجلا.

انتخابات المجلس العام بدائرة مستغانم 14 أكتوبر 1934:جرت هذه الانتخابات بدائرة مستغانم يوم 14 أكتوبر 1934 بكل من الدائرة الانتخابية الرابعة (د.ا.4) مستغانم والدائرة الانتخابية العاشرة (تيارت)، وسنبدأ بتتبع سير الانتخابات بـ د.ا.4 ثم انتخابات د.ا.10 مع تقديم بعض الملاحظات في الأخير وكما تم خلال تتبع سير الانتخابات السابقة نحاول دائما إعطاء فكرة موسعة عن كيفية وظروف سير هذه الانتخابات.

وفيما يتعلق بالحملة الانتخابية فلم نتمكن من الحصول على أية معلومات ماعدا عثورنا على بطاقة كتب عليها [1]:

الانتخابات البلدية 14 أكتوبر 1934 الدائرة الانتخابية الرابعة (مستغانم) ابن داني محمد الحبيب مستشار منتهية عهدته حاصل على وسام الاستحقاق الزراعي ووسام الشرف

ويبدو أن الحملة لم تكن بنفس الدرجة التي تمت بها في بلدية وهران و كلما عثرنا عليه هو الحملة الخاصة بالفرنسيين حيث ترشح لمنصب المستشار العام للدائرة الانتخابية

1-A.N.O.M, cote Oran E 178, Dépt. d’Oran, Arrd. de Most, Elections du CG. ,14/10/1934.

الثالثة عشر (مستغانم) H.Negrel و أدريان لوموانAdrien Le Moine[1]وفاز هذا الأخير في هذه الانتخابات[2]،وسنتتبع هذه الانتخابات كما يلي :

انتخابات المجلس العام بالدائرة الانتخابية الرابعة (مستغانم): تم إجراء العمليات الخاصة بانتخاب مستشار عام عربي بدائرة مستغانم الانتخابية يوم 14 أكتوبر 1934، وكانت تضم 15 قسما انتخابيا، وجدنا المحاضر المتعلقة بكل الأقسام ماعدا بلدية بودينار، وفي 24 أكتوبر1934 تم إجراء الإحصاء العام لانتخابات الأقسام الانتخابية وذلك لإعلان الفائز.وحسب المحاضر فقد ترشح ابن داني محمد الحبيب ولد الشارف الذي سبق و فاز في انتخابات المجلس العام السابقة لسنة 1932، بينما لم نعثر على أية أسماء لمترشحين آخرين ولا على الحملة الانتخابية الخاصة بهذه الانتخابات وسنورد كما تعودنا خلال هذا العمل و لتفادي تكرار المعلومات خاصة في حالة تشابهها مجريات هذه الأنتخابات ببلدية أبو قير لنكتفي بالنسبة للبقية بالاعتماد على جدول عام لتسهيل التحليلو الدراسة، ففي بلدية أبو قير جرت هذه الانتخابات يوم 14 أكتوبر 1934 على الساعة السابعة صباحا، بقاعة دار البلدية، أستدعي السكان الجزائريين لانتخاب مستشار عام عربي، ضم المكتب القايد مهرة شارف .

وفي 24 أكتوبر 1934 على الساعة السادسة مساء اجتمع أعضاء المكتب بمستغانم البلدية المركز للدائرة الانتخابية الرابعة (مستغانم) لانتخاب مستشار عام أهلي حيث تم الإحصاء العام للانتخابات التي تمت بالأقسام الانتخابية الأهلية التابعة للدائرة الانتخابية الرابعة ، شارك في المكتب ابن داني محمد (مستشار بلدي)وكانت النتائج [3]:

البلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأوراق الملغاة	عدد الأصوات المعبر عنها	أسماء المترشحين	
					ابن داني	آخرين
أبوقير	209	163	00	163	163	00
عين سيدي الشريف	236	236	//	236	236	//
عين تادلس	243	235	//	235	235	//
بودينار	286	00	//	00	00	//
صور	243	146	//	146	146	//

1- Gazette(La) de Most, 13/10/1934, N 736.
2-Ibid., 20/10/1934, N737.
3 - Ibid., PV.du recensement général des votes, Extrait des procès-verbaux des opérations de chaque commune, Most., 24/10/1934.

بلاد طواهرية	115	55	//	55	55	//
فرناكة	134	84	01	84	83	//
مزغران	220	123	28	123	95	//
مستغانم	1362	824	40	824	784	02
عين النويسي	354	262	00	262	262	00
صيادة(بيليسيي)	156	92	//	92	92	//
سيدي بلعطار	412	319	01	319	318	//
حاسي ماماش	254	245	01	245	244	//
تونان(خيرالدين)	207	144	00	144	144	//
جورج كليمونصو	112	68	02	68	68	//
المجموع	4543	2996	73	2996	2923	02

ومن الجدول، بلغ مجموع المسجلين بالقوائم الانتخابية 4543،ربعهم 1136، عدد الناخبين 2998، عدد الأوراق الملغاة 73، عدد الأصوات المعبر عنها 2925 والأغلبية المطلقة 1463 وكان الفوز للمترشح الوحيد ابن داني الحبيب ولد الشارف الذي حصل على 2923 صوت و اجتمعت فيه كل الشروط ليتم إعلانه مستشار عام أهلي[1].

انتخابات المجلس العام بالدائرة الانتخابية العاشرة (تيارت): أصبحت تيارت خلال انتخابات المجلس العام لـ14 أكتوبر 1934 تمثل د.ا.10 وتابعة لدائرة مستغانم وتضم ثمان بلديات، أربعة منها كاملة الصلاحيات وهي تيارت، مليكة، الدحموني، مشرع الصفا والرحوية وثلاث بلديات مختلطة هي بلدية تيارت المختلطة، تريزيل(السوقر) وأفلو .

علما أننا عثرنا على محاضر الانتخابات الخاصة بكل بلدية ما عدى محضر بلدية تيارت كاملة الصلاحيات واعتمدنا على محضر الإحصاء العام في معرفة نتائج الانتخابات بها، وترشح لمنصب المستشار العام العربي للدائرة الانتخابية العاشرة كل من غلام الله وهو مستشار عام سابق وقانة ميلود (معلم متقاعد) ،وكانا قد ترشحا لانتخابات المجلس العام لسنة 1931 وفاز غلام الله. بينما لم نجد أي معلومات حول الحملة الانتخابية لهذه الدائرة، وفي نفس اليوم تم إجراء الإحصاء العام لانتخابات الأقسام الانتخابية بالبلدية المركز (تيارت) لدائرة تيارت الانتخابية (د.ا.10)، وكانت النتائج العامة كالتالي:

البلدية	**عدد**	**عدد**	**عدد**	**عدد**	**عدد الأصوات المتحصل عليها**

1 - Ibid.

	المسجلين	الناخبين	الأوراق الملغاة	الأصوات المعبر عنها	غلام الله محمد	قانة ميلود
البلديات كاملة الصلاحيات						
تيارت	1300	946	01	945	941	11
مليكة Palat	34	25	00	25	14	00
الدحمونيTrumelet	69	59	01	58	58	//
مشرع الصفا Prevost Paradol	86	44	00	44	44	//
الرحويةMontgolfier	174	124	92	32	32	//
البلديات المختلطة						
تيارت	126	106	10	96	92	04
جبل الناظورTrezel	140	80	07	73	73	00
أفلو	94	76	06	70	48	22
المجموع	2023	1460	117	1343	1302	41

ومن خلال الجدول نجد أن عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 2023، ربعهم 506، عدد الناخبين 1460، عدد الأصوات الملغاة 117 وعدد الأصوات المعبر عنها 1343 وبلغت الأغلبية المطلقة 672 وحصل غلام الله على 1302 صوت ليصبح بذلك عضو بالمجلس العام[1] .

وما يمكن ملاحظته واستنتاجه بالنسبة لهذه الانتخابات:

- ❖ ظلت المنافسة شديدة بين التيار التقليدي و الفئات المتعاونة مع الإدارة الاستعمارية والفئات المثقفة ولا زالت الكفة غير متكافئة بين النخب التقليدية التي فرضت وجودها كما هو الحال بالنسبة لغلام الله الذي كان لزاويته نفوذ كبير في المنطقة وبين النخب المثقفة التي لم تتمكن من كسر شوكة التيار التقليدي المسيطر بنفوذه وماله وسلطته.
- ❖ وجود مترشح معروف وبارز وهو ابن داني حبيب ولد الشارف ممثلا للنخب التقليدية حيث كان ملاك ومتحصل على وسام الاستحقاق الزراعي ووسام الشرف ومستشار عام منتهية عهدته.
- ❖ لم توضح المحاضر وجود منافس له ماعدا في بلدية مستغانم حيث حصل منافسه (أو منافسين) على صوتين اثنين فقط ولم نجد أي اسم لهذا المنافس، بل اكتفى كاتب

1 - Ibid., PV. du recensement général des votes émis dans les collèges électoraux indigènes, 14/10/1934.

المحضر بكلمة " مترشحين آخرين "بينما كان فوز ابن داني بالأغلبية المطلقة إن لم نقل حصل على كل الأصوات في بقية البلديات.

- ❖ بالنسبة لبلدية بودينار لم نعثر على المحضر الخاص بها، أما محضر الإحصاء العام للانتخاب الذي تم يوم 24 أكتوبر 1934 فلم يسجل فيه سوى عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية ومن المرجح أنه لم تتم العملية الانتخابية بهذه البلدية، وفي هذه الحالة لم نجد محضر لدور ثان لذلك تبقى المعلومات حول انتخاب المستشار العام بهذه البلدية مجهولة.
- ❖ لاحظنا وجود مشاركة انتخابية ضعيفة لسكان مستغانم فمثلا بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 1362، لم يشارك في العملية الانتخابية منهم سوى 824 أي أكثر من النصف بقليل، والملاحظة نفسها بالنسبة لبلديات بلاد الطواهرية، صيادة وغيرها، وبالمقابل وجدنا مشاركة كبيرة في بلديات مثل حاسي ماماش وعين سيدي الشريف.
- ❖ وعلى عكس بلدية وهران التي شهدت فوز نائب مثقف ذا اتجاه ليبرالي فقد استمرت سيطرة التيار التقليدي بمستغانم.
- ❖ أما بالنسبة لانتخابات الدائرة الانتخابية العاشرة (تيارت) فقد شهدت هي الأخرى ترشح نفس الشخصيات التي تقدمت لانتخابات المجلس العام لسنة 1931 وهما غلام اللهو قانة ميلود .
- ❖ حصل غلام الله للمرة الثانية على فوز بنتائج كبيرة، أي أن منافسه بن قانة لم يتمكن من فرض تواجده في هذه الانتخابات حيث حصل على 41 صوت مقابل 1302 صوت لغلام الله .

وهكذا فبينما أكدت الأنتخابات التشريعية لسنة 1932 فوز اليمين [1] و رغم فوز السيد رو فرشنينغ Roux Freissining بالقطاع الوهراني في الدور الأول بحصوله على 8156 صوت علما أنه جمهوري من اليسار[2]، فقد فاز السيد كاستليCastellis من اليمين بحصوله

---

[1] -Benyelles Ahmed Morsley,op.cit ,p 8.

2-Ibid,p39.

على 509 صوت[1]، فان هذه الانتخابات الخاصة بتجديد المجالس العامة للعمالات لم تفرز أي تغيرات في الأوساط السياسية على مستوى عمالة وهران بالنسبة لكل الدوائر الانتخابية كمستغانم، سعيدة، تيارت ومعسكر وهي الدوائر والمقاطعات التي ظلت متميزة بسيطرة الاتجاه المحافظ والتقليدي من الأرستقراطيين، الملاّك والمتقاعدين من الإداريين والمحاربين القدامى[2]، أما بالنسبة لمشاركة هؤلاء المنتخبين خلال جلسات المجلس العام، فقد ظلت تركز على الصحة، التعليم والخدمات، فبالنسبة للصحة طالب ابن داني بفتح مدرسة جديدة للجزائريين بمدينة مستغانم[3]، واقترح إعطاء التعليم الأهلي نفس الاهتمام الذي كان يحظى به التعليم الفرنسي[4]. مع الإشارة إلى أنه وفي يوم 27 أكتوبر 1936 طالب المجلس العام بدعم من الكولون ومؤيديهم في احد الجلسات بحل نجم شمال إفريقيا ومنع إصدار جريدة الأمة بدعوى تهديده لأمن وسيادة فرنسا بالجزائر[5]مما يدل على أن الواقع السياسي بدأ ينشر ظلاله على مختلف المجالات .

إنتخابات المفوضيات المالية: خلال عملية البحث في أرشيف أكس بفرنسا وجدنا بعض المعلومات التي تتعلق بانتخابات المفوضيات المالية لبلدية رنو لسنة 1930، وكلما يمكن استخلاصه من هذه العلبة هو عملية تصحيح وتنظيم القوائم الانتخابية فكان هناك محضر حول إقفال القوائم الانتخابية لهذه البلدية المختلطة بتاريخ 31 مارس 1930 حيث حضر أعضاء اللجنة الانتخابية لهذه البلدية وتنفيذا للمرسوم التنظيمي الصادر بتاريخ 2 فبراير 1858 المتعلق بالقوائم الانتخابية وقوانين 7 جويلية 1874و5 أبريل 1885 وطبقا لقانون 4 فبراير1919الخاص بحق الجزائريين في الحصول على الحقوق السياسية ومرسوم فبراير1919 الخاص بتمثيل الأهالي المسلمين، وبعد دراسة القوائم المعدلة بتاريخ 31 مارس1929 تم إقرار تكوّن القوائم الانتخابية لبلدية رنو المختلطة بالشكل التالي:

- أهل القرين 16 ناخب للمفوضيات المالية
- بومعطى 8 ناخبين

1 -Ibid,p41.

2-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 68

3-D.A.W.O, délibérations du Conseil General, séance du 26/10/1933

4-Ibid., session d'avril 1932.

5-Guenaneche Mohammed,Le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres,(1919-1939),traduit de l'arabe par Sid Ahmed Bouali, Entreprise nationale du livre,OPU,Alger,1990,p 73.

- جرارة 8 ناخبين
- قراو 8 ناخبين
- حمادنة 11 ناخب
- قصبة مازونة 13 ناخب
- مديونة 17 ناخب
- واريزان 5 ناخبين
- أولاد سلامة 8 ناخبين
- تاغية 11 ناخب[1]

وفيما عدا هذا المحضر لم نعثر على أية نتائج خاصة بهذه الانتخابات وسنكتفي بما تمكنّا من الحصول عليه من بقية المحاضر حول بقية الانتخابات وهي كالتالي:

انتخابات المفوضيات المالية بالدائرة الانتخابية الرابعة تيارت يناير 1932:

كلما وجدناه حول هذه الانتخابات هو محاضر خاصة بـ د.إ .4 (تيارت) والتي كانت تضم البلديات كاملة الصلاحيات: الرحوية (Montgolfier)،مليكة (Palat) ،مشرع الصفا (Paradol-Prévost)، غليزان، الدحموني(Trumelet)، زمورة كاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة: جبل الناظور، زمورة المختلطة، عمي موسى وأفلو.

ترشح لهذه الإنتخابات كل من غلام الله شيخ زاوية سيدي عدة و هو مفوض أهلي منتهية عهدته إلى جانب بن خدة محمد ولد بلعالية ، غير أننا لم نجد أي معلومات حول الحملة الإنتخابية أو الإعداد لهذه الإنتخابات، كما أن المعطيات في بعض المحاضر كانت ناقصة واكتفينا بالمعلومات التي حصلنا عليها من بعض المحاضر وهي:

البلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأوراق الملغاة	عدد الأصوات المعبر عنها	المترشحين	
					غلام الله محمد	بن خدة محمد ولد بلعالية
البلديات كاملة الصلاحيات						
الرحوية	؟	126	02	124	12	112
مليكة	12	10	00	10	07	03
مشرع الصفا	؟	88	00	88	36	52

[1]-A.N.O.M,cote Oran, E80, Dépt. d'Oran, Arrd. de Most., CM. de Renault, PV de la clôture des listes, 31/03/1930.

غليزان	707	337	03	664	316	348
الدحموني	34	30	00	30	25	05
زمورة	109	102	01	101	04	97
البلديات المختلطة						
جبل الناظور	134	121	01	120	66	54
زمورة	190	172	02	170	25	145
عمي موسى	؟	183	11	172	129	43
أفلو	104	67	00	67	55	12
المجموع	؟	1566	20	1546	675	871

من خلال الجدول يتم حساب الأغلبية المطلقة بحساب ربع عدد الأصوات المعبر عنها وذلك بطرح عدد الأوراق الملغاة 20 من عدد الناخبين 1566 ليكون الحاصل 1546 وتكون الأغلبية المطلقة هي ربع عدد هذه الأصوات أي 773وكانت النتيجة فوز بن خدة محمد ولد بلعالية بحصوله على أكبر عدد من الأصوات 871 صوت ليصبح بذلك مفوض مالي أهلي للدائرة الإنتخابية الرابعة تيارت .

إن ما يمكن ملاحظته حول هذه الإنتخابات هو تقارب عدد الأصوات بين غلام الله وبن خدة محمد ولد بلعالية، وكانت البلديات التي صوتت لصالح غلام الله هي: مليكة، الدحموني، جبل الناظور، عمي موسى وأفلو، و كان الفوز لبن خدة محمد أي أن تأثير غلام الله شيخ زاوية سيدي عدة بدأ بالتراجع ببروز المنافسين له .

إنتخابات المفوضيات المالية بالدائرة الإنتخابية الثالثة (مستغانم) 27 جانفي 1935 :

جرت هذه الإنتخابات في 27 جانفي 1935 للتجديد النصفي للمفوضين الماليين بمعدل مندوب واحد لكل مفوضية مالية (تسعة مفوضين ماليين أهالي من بين 21 مفوض أهلي).وكانت مستغانم تمثل د.ا.3 وتضم 23 قسم حيث ترشح كل من عباسة عبد الله الذي كان ملاك ومزارع بالكروم إلى جانب حصوله على لقب قايد سابقا وكان متحالفا مع الشيخ ابن تكوك شيخ الزاوية القادرية و رجل ثقة لديه[1] ووجدنا حسب المصادر أنه كان خاضع للإدارة الفرنسية[2]و ليس لديه أي توجه سياسي[3].

1-A.N.O.M,cote 5I156, Dépt. D’Oran, Arrd. de Most., Fiche signalétique de la CM.de la Mina, Clinchant, N178, 11/02/1943.
2-Ibid., C.de Saint-Aimée, Question indigène.
3-Ibid., C.de Renault.

ولطرش أحمد (كما ذكرنا سابقا) من أولاد شافع أبناء عم ابن تكوك[1]،ويمثل هو الآخر الإتجاه المحافظ كونه ينتمي إلى الطريقة الصوفية لأولاد شافع إلى جانب إعلانه الولاء المطلق لفرنسا[2]، دخلت عائلته في صراع شديد ضد الشيخ ابن تكوك، مما أدى إلى تدخل الإدارة الفرنسية ،ووردت عدة تقارير حول هذا الخلافن ولاحظنا ميل الإدارة الفرنسية للشيخ ابن تكوكن وفي نفس الوقت عدم إبعادها للطرش أحمد وإخوته ،واكتفائهاباقتطاع بعض الدواوير من مناطق حكمهم. وحسب المحاضر فإن هناك آخرين دخلوا كمترشحين بهذه الإنتخابات لكننا لم نجد أسماءهم والمهم هنا هو أن المنافسة كانت شديدة بين هؤلاء وحتى بين المترشحين ببقية دوائر العمالة [3].

أما بالنسبة للإعداد لهذه الإنتخابات فكلما وجدناه هو الجدول التصحيحي لقائمة بلدية مستغانم حيث أجريت عليها التعديلات يوم 15 يناير1933 وبلغ عدد الإضافات للقوائم المعدّة لانتخابات المفوضيات المالية التي كانت مبرمجة يوم 27 يناير1935، 20منتخبا كانوا مسجلين على قائمة 15 يناير 1933 ولم تنقل في القائمة المعدلة بتاريخ 14 أكتوبر 1934 وبالمقابل حذف منها 22 صوت مع تحديد أسماء الناخبين الذين توفّوا، وأقفلت القائمة يوم 23 أكتوبر 1935 بإضافة 49 إسم وحذف 22 من القائمة[4]، وعثرنا على محضر آخر للمراجعة المعتادة للقوائم الإنتخابية لبلدية رنو المختلطة بتاريخ 31 مارس 1933 تم إحصاء عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية الخاصة بالمفوضيات المالية لكل دوار حيث ضمت 11ناخبا لهذه الإنتخابات بأهل القرين، 16 ببوحلوفة، 8ببومعطى، 8 بجرارة، 8 بقراوو،11بالحمادنة،13 بقصبة مازونة،16 بمديونة، 5 بواريزان، 8بأولاد سلامة و11 بتاغية[5].وسنحاول تتبع سير الإنتخابات بهذه البلديات لتجمع كل المعلومات في جدول توضيحي مع ملاحظة نقص بعض المعطيات التي لم نعثر عليها من خلال المحاضر إلى

1-Ibid., Fiche signalétique de la CM.de la Mina, Clichant, N178, 11/02/1943.

2-بختاويخديجة ، إصلاحات 1919، ص 90.

3- A.N.A,IBA/ELA-129 boite N 1035, Dossier Direction de l’intérieur et des beaux-arts ,1er bureau, élections aux D.F.

4-A.N.O.M,cote Oran, E55, C.de Most., Révision des listes électorales indigènes, DF., listes des électeurs du 27/01/1935.

5-Ibid., 31/03/1931.

جانب عدم عثورنا على محضر إحصاء إنتخابات مختلف الأقسام الإنتخابية والذي تم فيه إعطاء النتيجة النهائية التي اجتهدنا وقدمناها في جدول لتسهيل تتبعها.

البلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأصوات الملغاة	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الأصوات التي حصل عليها المترشحين		
					عباسة عبد الله	لطرش أحمد	آخرين
أبوقير	215	188	00	188	188	00	00
عين سيدي الشريف	236	236	//	236	236	//	//
عين تادلس	؟	234	//	234	234	//	//
بودينارBellecôte	185	95	09	86	85	01	/
صورBellevue	246	160	00	160	160	00	//
بلاد الطواهرية	115	93	//	93	93	//	//
البوسكي	471	440	//	440	440	//	//
بوقيراط	36	33	//	33	33	//	//
فرناكة	134	125	//	125	125	//	//
جورج كليمونصو	112	84	//	84	84	//	//
يلل	320	287	//	287	287	//	//
عين كرمان	568	410	//	410	410	//	02
مزغران	220	149	07	142	142	//	00
مستغانم	1370	885	22	863	863	//	01
عين النويسي	353	214	01	213	213	//	00
صيادةPélissier	168	124	00	124	124	//	//
سيدي بلعطار Pont du Cheliff	417	390	//	390	390	//	//
حاسي ماماشRivoli	254	247	//	247	247	//	//
جديوية Saint-Aimée	64	55	53	02	02	//	//
تونان	204	126	00	196	196	//	//
سيدي علي (كاسان)	96	76	13	63	63	//	//
مينا	؟	175	00	175	175	//	//
رنو	؟	74	14	60	60	//	//
المجموع	؟	4970	119	4851	4847	01	03

وكان الفوز لصالح عباسة عبد الله،ولعل ما يمكن استنتاجه من هذه الإنتخابات:

- وجود أكثر من ثلاثة مترشحين متنافسين أظهر تغير في شكل الإنتخابات الخاصة بالجزائريين رغم عدم حصولهم على عدد هام من الأصوات.

- بقيت القيادات التقليدية المؤيدة للإدارة الفرنسية تسيطر على المشهد الإنتخابي حيث عرف عباسة عبد الله بتأييده للإدارة الفرنسية وذكر ذلك في عدة مرات في الوثائق الأرشيفية .
- فوز عباسة عبد الله جاء كاسحا لمنافسيه وقد يكون ذلك بسبب الدعم الذي قدمه له الشيخ ابن تكوك والخلافات بين هذا الأخير وعائلة لطرش التي وصلت لدرجة تحريض الإدارة الفرنسية ضد هذه العائلة وانتزاع بعض الدواوير من قيادتها.
- تبقى مستغانم البلدية الأكبر من حيث التسجيل والمشاركة في الانتخابات، كما أنها أكبر مدينة تصويتا لصالح عباسة عبد الله.
- حصل عباسة عبد الله على 4847 صوت مقابل صوت واحد للطرش أحمد وثلاثة أصوات لآخرين لم تذكر أسماؤهم.
- بلغ عدد المسجلين ببلدية سانت إمي (جديوية) 64، عدد الناخبين 55 أما عدد الأصوات المعبر عنها فهو الأقل بين كل البلديات، إذ بلغ صوتين فقط حصل عليها عباسة مقابل 53 صوت ملغى.

و الملاحظ أن طبيعة التدخلات الخاصة بهؤلاء النواب ظلت على حالها كما أن المندوبين الماليين كانوا من كبار الملاك و يسيطرون على معظم الأراضي الزراعية ، فمن الطبيعي أن تدور اهتماماتهم حول المشاكل التي تطرحها الحياة الزراعية و بصفة خاصة مشاكلهم المالية حيث مست الأزمة الإقتصادية العالمية الجزائر في حوالي سنة 1932 و سرعان ما طالت مختلف القطاعات الإقتصادية[1]،و منها القطاع الزراعي و شمل أفضل تمثيلتدخل للمفوض المالي لطرش، الذي اهتم بحل مشاكل أخيه الزراعية حيث تدخل قائلا :"أحد أشقائي يحوز مزرعة بالقرب من مستغانم لا يصل إليها، إلا إذا سلك طريقا عبر الغابة رغم أن حراس الغابات يسمحون له بالمرور راجلا من هذا الطريق، و لكنهم يمنعونه من المرور فيها بعرباته"[2]مما يدل على أن التدخلات لم تكن لحماية مصالح صغار الفلاحين كما هو مقرر بقدر ما كانت لحماية المصالح الذاتية الخاصة [3].

---

1 - Benyelles Ahmed Morsley,op.cit,p44.
2-D.A.W.O,DF.,section arabe,session ordinaire 1930-1931,3-4 eme séance.
3- عدة جلول محمد ، المرجع السابق ،ص11

وأثار المندوبون مرارا مشكلة نقص المدارس بسبب تهاون الإدارة الفرنسية و أهم مثال على ذلك هو أنه عندما سلمت زاوية سيدي عدة بتيارت قطعة أرض للأكاديمية لبناء مدرسة سنة 1926 و توجه أحد موظفي الحكومة العامة إلى المكان و توصل إلى مشروع خاص ببناء مدرسة سنة 1933، إلا أن سنة 1934 حلّت والمدرسة لم تنجز بعد [1]،كما أبدى هذا الشيخ رغبته في أن تسمح الإدارة الفرنسية بتعلم العلوم الإسلامية و التعليم الحر في المساجد أو المؤسسات الحرة[2]، مما يدل على التسويف الذي عانت منه طلبات النواب الجزائريين،و تطرق النائب لطرش إلى مشكل المدارس قائلا :"في المدارس الأوربية لمدينة مستغانم لا يقبل أبناء الأهالي بينما لا يرفض الأوربيون في المدارس الأهلية "و لفت غلام الله محافظ الحكومة حول أشغال المياه لبلديات زمورة ، أرزيو و مينا التي قدمت بخصوصها بعض المشاريع و مع زميلي لطرش قدمت اقتراحا في هذا السبيل خلال السنة الماضية ".[3]

كما طالب كل من غلام الله و عباسة مثلا، بقرار لتخفيض الضرائب على صغار الفلاحين أو التأجيل لسدادها في أوقات لاحقة ،و ذلك بسبب الجفاف الذي دام لسنوات و أصاب ثلثي عمالة وهران[4]، بينما وقف معظم المندوبين الماليين موقف تخاذل أمام الكوارث الطبيعية التي نزلت بالجزائر واكتفوا بوصف الحالة فقط و طالبوا في بعض الأحيان بتأجيل الضرائب المستحقة على المزارعين الذين ذهبوا ضحية هذه الظروف.[5] وتقدم غلام الله خلال الجلسة العادية للمفوضيات المالية بطلب للإدارة حول تقديم قروض من الحبوب أو الأموال للفلاحين المحتاجين [6]، كما تطرق للوضع المأساوي الذي يعاني منه الجزائريون الذين لم يحصلوا على العمل حتى عند المعمرين[7] لتضل بذلك الحلول المقترحة غير حاسمة حاسمة مع تجنب هؤلاء النواب لطرح المشاكل الأساسية.[8] و طالب هذا النائب أيضا

1-D.A.W.O,DF.,section arabe,session ordinaire,1934.
2 -Ibid,session ordinaire,mai-juin 1930.
3 -Ibid,session ordinaire,mai-juin 1933.
4 -Ibid,mai-juin 1935.
5-عدة جلول محمد ، المرجع السابق ،ص 25
6-Ibid.
7-Ibid,session extra-ordinaire,1930-1931.
8-عدة جلول محمد ، المرجع السابق ،ص31

باحترام الحقوق الخاصة بتشغيل اليد العاملة [1]، أما فيما يتعلق بالجانب الصحي الذي أخذ مساحة واسعة من تدخلات النواب المسلمين فقد تدخل لطرش و طالب بزيادة عدد المستوطنات لتوفير الخدمات الصحية في كل من مستغانم، يلل وواد رهيو وأيده في ذلك الشيخ غلام الله [2]، هنا لابد من الأشارة إلى أن هؤلاء النواب لم يعطوا عناية كافية لمشاكل الجماعة الوطنية المرتبطة بالأرض الزراعية سواء كملاك صغار أو أجراء يشكلون ما نسبته 77 % من السكان و من وجهة نظر الإدارة فلم يكن هناك اهتمام لمعرفة ما إذا كان عامة الشعب يثقون فيهم أم لا.[3]

الإنتخابات البلدية 5 ماي 1935:جرت هذه العملية بشكل جيد واستخدمت فيها كل آليات العمل الإنتخابي وأعدت برامج إنتخابية لكل مرشح جزائري كما شملت الحملات الإنتخابية زيارة الأحياء السكنية الخاصة بالجزائريين[4]، ولمسنا أيضا وجود مترشحين متأثرين بالأفكار الإصلاحية الجديدة حيث ظهر بالقطاع الوهراني كل من الإتجاه المحافظ الذي مثّله الملاّك والتجار والإقطاعيون وأبناء الأسر الكبيرة المحليين إلى جانب اتجاه الليبراليين الذي ضم العناصر المثقفة بالفرنسية وهي النخبة المتخرجة من المعاهد الفرنسية والتي تشبعت بأفكار الحزب الليبرالي الذي تزعمه ابن جلول وفرحات عباس خصوصا بعد ظهور " الشباب الجزائري"سنة 1931 [5].

أما عن القوائم الإنتخابية فقد وجدنا ملفا كاملا حولها وخاصة المتعلقة ببلدية رنو المختلطة، ففي 31 مارس 1933، تمت مراجعة القوائم الإنتخابية لدواوير هذه البلدية التي أصبحت تضم 91 ناخبا لانتخابات المجالس البلدية بدوار أهل القرين 270، 270 لدوار بوحلوفة، 66 لدوار بومعطى، 163 لدوار جرارة، 95 لدوار قراوو،153 لدوار حمادنة، 277 لدوار قصبة مازونة، 258 لدوار مديونة، 16 لدوار واريزان، 126 لدوار أولاد سلامة و193 لدوار تاغية [6].

1-Ibid,session ordinaire,1930-1931.
2-Ibid,session ordinaire,septembre-octobre 1932.
3- عدة جلول محمد ، المرجع السابق ،ص ص8-10
4-A.N.O.M,cote E//239,Réunion électorale, N 611,22/02/1934.
5- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 193، العودة الى الملاحق رقم 18-19-20.
6-A.N.O.M,cote Oran E80, Révision des listes électorales, CM. de Renault.

وحسب وثيقة أخرى اطّلعنا عليها فإن بلدية رنو المختلطة خلال هذه الإنتخابات، كانت تابعة لدائرة عين كرمان الإنتخابية،[1].أما بلدية مستغانم فقد قدمت قائمتها الإنتخابية يوم 15 جانفي 1933 إلى سكرتارية البلدية[2]. وفي 31 مارس 1933 تم إقفال القائمة الإنتخابية للأهالي وبلغ عدد المسجلين بهذه القائمة 1319[3]،وفي 21 ديسمبر 1933 اجتمع أعضاء المجلس البلدي لبلدية البوسكي بحضور رئيس البلدية والمستشارين منهم من الجزائريين عوّام حبيب، بوخريصة محمد، بلغيت محمد، بن قوة الشارف ،بينما لم يحضر المستشار الأهلي البلدي بوحسون عبد القادر بسبب الوفاة، وكان هدف الإجتماع تعيين المكلفين بالمشاركة في العمليات الخاصة بمراجعة القوائم الإنتخابية لسنة 1934، أما بلدية غليزان، ففي 23 فبراير1935 أعلن قاضي المحكمة بها قرار اللجنة البلدية الصادر بتاريخ 9 فبراير 1935 والمتعلق بشطب 150 اسما من القائمة الخاصة بالجزائريين[4].

واكتفينا بالمعلومات المختلفة التي حصلنا عليها من مختلف المراجع حول هذه الأنتخابات ،والتي اتسمت بالتنافس السياسي الشديد بعدما كانت قائمة على التكتلات الإجتماعية القبلية، إلى جانب رفع شعارات وطنية من طرف المترشحين مما يدل على تطور فكري وسياسي لدى بعض أفراد المجتمع الذين كانت لهم مكانة خاصة، سمحت لهم بتوجيه الرأي العام الجزائري[5]، ومن جهة أخرى فقد عرفت هذه المرحلة نشاط واسع للحركة الوطنية الجزائرية بفضل ظهور المنظمات والأحزاب الوطنية التي بدأت تهتم أكثر من السابق بالنشاطات السياسية المحلية، حيث زاد انتشار الحركة الإصلاحية بزعامة ج.ع.م.ج، وأصبح اهتمام الجزائريين بالأوضاع السياسية يزداد خاصة بانتشار الصحافة وانضمامهم إلى عدد من النقابات وتعرفهم على حقوقهم.

وكلما وجدناه حول الإنتخابات البلدية لدائرة مستغانم ،هو مجموعة من المعلومات هنا وهناك في علب الأرشيف، والبلدية الوحيدة التي وجدنا حولها بعض المعلومات هي بلدية مستغانم، والباقي حول نتائج هذه الإنتخابات بكل من بلدية زمورة كاملة الصلاحيات،

1-A.N.O.M,cote Oran E80, Dépt. d'Oran, Arrd. de Most., Circ. d'Inkermann, Révision des listes électorales, Liste municipale indigène, 22/01/1935.
2-A.N.O.M,cote Oran, E55, Dépt. d'Oran, Arrd. de Most., Révision des listes électorales, 15/01/19330
3-Ibid., listes électorales des indigènes ,31/03/19310
4-A.N.O.M, coteOran E178, Révision des listes électorales, Relizane, 23/02/1935.
5- القورصو محمد ،نشاط و تأسيس ج ع م ج ... ، ص 61.

زمورة المختلطة، رنو،عين كرمان، جديوية (سانت امي) وعمي موسى وسنوردها فيما يلي[1]:

بلدية تيارت:أما فيما يتعلق ببلدية تيارت فقد وجد بها قائمتين للجزائريين إحداهما بقيادة المستشار العام المنتهية عهدته غلام الله و المفوض المالي المدعوم من طرف رئيس البلدية والثانية مدعومة من طرف الدكتور عزام وعلى رأسها قانة ميلود الذي كان معلم متقاعد وترشح سابقا لإنتخابات المجلس العام ولم يفز[2] وكانت النتائج كالتالي[3] :

الاسم و اللقب	تاريخ و مكان الميلاد	السكن	المهنة	عدد الأصوات المعبر عنها
بلعربي عبد القادر	1894 بدوار تاقدامت	تاقدامت	-	-
بلجيلالي جيلالي	1868 بدوار قرطوفة	قرطوفة	قايد	-
بلهواري زروقي	1874 بدوار تيدة	تيدة	قايد	-
قرير صحراوي	1883 بدوار طريش	طريش	قايد	-
طيب بوعلام	1896 بدوار أولاد بن عفان	كرية	قايد	-
اسماعيل محمد	1893 بدوار بوغدو	بوغدو	قايد	-
شيخ العربي	1896 بدوار بوعفان	بوعفان	قايد	-
لعريبي محمد	1889 بدوار أولاد لكراد	أولاد لكراد	قايد	-
فرحات عبد القادر	1895بالعويسات	العويسات	قايد	-
بلعربي أحمد	1888 بدوار تاقدامت	تاقدامت	مزارع	194
عرباوي أحمد	1895 بدوار عزوانية	عزوانية	مزارع	38
بلعيد علي	1874 بدوار قرطوفة	قرطوفة	مزارع	157
شقاقفي مهدي	1879 بدوار بشطوط	بشطوط	مزارع	79
بلغربي بومعزة	1903بدوار دار البصري	دوار دار البصري	مزارع	73
بلهواري أحمد1895	بدوار تيدة	تيدة	مزارع	64
محمود محمود	1878 بدوار طريش	دوار طريش	مزارع	138
قلتة علي	1903 بدوار كرية	دوار كرية	مزارع	98
عابد بو عبد الله	1869 بدوار أولاد بوغدو	بوغدو	مزارع	53
بودالي منور	1884	بدوار تيقيقست	مزارع	23
دحمان جيلالي	1881 بدوار اولاد عفان	اولاد عفان	مزارع	107
نجيمة عدة	1884 بدوار مشرع الصفا	مشرع الصفا	مزارع	44
غلام الله مولاي العربي	1901بدوار أولاد لكراد	أولاد لكراد	مزارع	157
يزيد محمد	1874 بدوار عويسات	عويسات	مزارع	123

1-A.N.O.M,cote Oran E178, Dépt. d'Oran ,Arrd. de Most., C. de Most.
2-A.N.O.M,cote E//242,Dept d'Oran, Commissariat de police de Tiaret, Le commissaire de police de la ville de Tiaret à Mr. le préfet du Dépt. d'Oran, police générale,Oran, Tiaret 20/04/1935.
3-A.N.O.M,cote E//242,CM de Tiaret, Tableau des membres composant la commission Municipale indigène,Tiaret le 23/07/1937.

بلدية مستغانم:ترشحت قائمة بلغولة محمد (مستشار بلدي سابق و متحصل على وسام الشرف) كان على رأس قائمة عرفت باسم **"**قائمة الوحدة و الوفاق**"**[1].ضمت أربعة مستشارين بلديين جزائريين منتهية عهدتهم وهم ابن كريتلي محمد(إسكافي)، ابن هندة صالح(ملاّك)،ابن إسماعيل مصطفى (بقّال)إلى جانب ثمانية مستشارين مترشحين وهم ابن كريتلي مداني(طبيب)، كسكوسة حسين(مساعد محام)،ابن برنو علي(عامل بمطبعة)قارة مصطفى عبد القادر (ملاك)، ابن عزة الشارف(مساعد محام)، ابن علي حمادوش (بائع فواكه)،سبداجي أحمد (ملاّك) وولد عيسى بلقاسم (ملاّك)، مع الإشارة هنا إلى أن ابن كريتلي سيكون له دور بارز لاحقا بعد تأسيسه لفرع المؤتمر الإسلامي إبتداء من ماي 1936 رفقة بوتارم لخضر وبوخدمي كمال بعد رواج فكرته مبكرا بالقطاع الوهراني والذي سنتطرق له لاحقا خلال الفصل التالي.

علما أن هذه اللائحة كانت تضم عناصر وطنية بارزة أغلبها مناضلين وأعضاء بجمعية إ.أ.إ.م[2]التي كانت تتعاطف مع نجم شمال إفريقيا قبل أن يبرز نشاطها في إطار التعاون مع حزب الشعب الجزائري إبتداء من مارس 1937 وأهم هذه العناصرابن إسماعيل مصطفى، ابن عزة الشارف وولد عيسى بلقاسم[3]، مع ملاحظة تنوع وظائف أعضاء هذه اللائحة[4].هذا إلى جانب تقدم الدكتور ابن تامي جيلالي بقائمة خاصة كانت تضم عباسة عبد الله (مفوض مالي)، ابن داني محمد (ملاك)،داني بوعسرية (مستشار بلدي منتهية عهدته ومعلم متقاعد)، ولد علي بلهاشمي (مزارع)،ابن يطو بشير (كاتب عند مهندس)، بوعلة حاج بوزيان (ملاك) ،بن سعدون حاج علي (ممثل شركة باسطوس)، خطّاب شارف (نقيب متقاعد)،ددّوش حاج ابراهيم (ممثل دار جوبير Maison Jobbert)[5].

وعكسالمعلومات التي وصلت لمحافظة الشرطة فإن المفوض المالي عباسة لم يتقدم على رأس أية قائمة ولن يقوم الشيخ ابن تكوك بدعم أي شخص وذكر في نفس التقرير

1- Ain(L') Sefra, 01/05/1935.

2- مهديد إبراهيم ،" إسهام في دراسة الحركة الوطنية الجزائرية...،ص 181.

3- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ... ، ص 156.

4- مهديد إبراهيم ،" إسهام في دراسة الحركة الوطنية الجزائرية...، ص 181.

5-A.N.O.M,cote Oran E//242, Dépt. d'Oran, Ville de Most., commissariat centrale, N6749, Le Commissaire central de la ville de Most. à Mr le préfet du département d'Oran.

الإداري الفرنسي بأنه بوجود هاتين القائمتين ستكون المعركة ساخنة دون أن تؤثر على الأمن العام[1]، والملاحظ على قائمتي كل من الدكتورين ابن كريتلي وابن تامي جيلالي أنهما لا تضمان سوى إحدى عشر إسما مع وجود إثنا عشر مستشار بلدي بمستغانم و كل قائمة تحتاج إلى مترشح أخير لتكملة القائمة وحسب نفس التقرير فقد كانت هناك إمكانية ترشح قائمة ثالثة حصلت على وعود من ابن كريتلي وبلغولة وهي تضم كل من:بن خضرة عصمان (قائد عمال الميناء)، بن عومر بن عودة (كاتب عمومي)،عبد الكريم عبد الرحمن (نجار)، بن محمود بن غوبان (مزارع)، بن كرطاية محمد (سكرتير للمقاومين القدامى)سبسماحي حميدة (سمسار)،دوبال خالد(بائع التبغ)،بوزيد حبيب (سمسار)، ابن كريتلي محمد ، بن وزاع منور (بدون مهنة)،سلامي أحمد (عامل بالنقل)، وذكر في التقرير أن هذه القائمة ليست قانونية لأنها تضم عدة متابعين قضائيا وشخصيات مشكوك فيها علما أن قائمة ابن كريتلي تضم خاصة الكراغلة بينما كانت القائمة الثانية خاضعة لسلطة الشيخ ابن تكوك وتضم شخصيات تحكمت في المفوض المالي السابق لطرش، فالقائمتان متنافستان من الناحية المهنية (طب) والعائلة ونفوذها وهنا نشير أن الشيخ ابن تكوك لم يدعم قائمة ابن كريتلي رغم المحاولات الساعية للحصول على ذلك واشترط إعتذارهم منه على إثر آخر حملة انتخابية رغم وجود محاولة للصلح حيث قام المجوهراتي بن قراقش المسؤول عن قائمة ابن كريتلي بالتعبير عن استعداده للتدخل اتجاه الشيخ ابن تكوك[2].

وعرفت هذه الإنتخابات حملة انتخابية هامة عبر الصحف حيث جاء في أحد خطابات عضو من أعضاء هذه اللائحة: "... أيها المنتخبون المسلمون إن الأحداث التي تجري أمام أعينكم قد سبّبت نفوركم... أنتم تسمعون حقا صوت الحق... إن مساعينا الجديدة توفر لكم فرصة الإجتماع لتختاروا اثني عشر (12) شخصا سيمثلونكم... أربعة منهم أدّوا مهمتهم بالمجلس البلدي بكل شفافية ... أما الثمانية الباقون ففي مقدمتهم الدكتور ابن كريتلي ...لا تنسوا أنكم إذا ضيعتم هذه الفرصة ستسمحون للإنتهازيين بالإستمرار في إثارة

1- A.N.O.M,cote E/242,dept d’Oran, arrd. de Most., sous-préfecture de Most., N3869, Elections municipales1935, Most., 23/04/1935.
2-Ibid,ville de Most., commissariat centrale, N6749, Le Commissaire central de la ville de Most. à Mr. le préfet du département d’Oran.

الإضطرابات ... "[1]. وبعد إجراء العملية الإنتخابية ظهر فوز قائمة بلغولة محمد غير أننا لا نملك أية معلومات حول إحصائيات و نتائج هذه الإنتخابات.

بلدية عين كرمان: كان من المفروض انتخاب 12 مستشار بلدي فرنسي وستة من الجزائريين، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية الخاصة بالجزائريين 571 وكانت تضم دوارين هما مرجة القرقار وعبد القوي[2]،لكن المعلومات حول ظروف هذه الانتخابات غير متوفرة ما عدا ما ذكر في تقرير للإدارة الفرنسية يتم التأكيد فيه على أنه لن تكون هناك مقاومة في العملية الإنتخابية[3].

بلدية جديوية(سانت إمي): تم إجراء الانتخابات البلدية بها يوم 5 ماي 1935، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الخاصة بالجزائريين 92[4]ولم نحصل على معلومات إضافية حول هذه الانتخابات.

بلدية زمورة (ك.ص):كان من المفروض انتخاب 12 مستشار بلدي فرنسي و4 من الجزائريين، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية الخاصة بانتخابات المستشارين الجزائريين 193[5].

بلدية زمورة المختلطة:كان يجب إنتخاب 35 مستشار بلدي فرنسي و11 مستشار بلدي جزائري، مع العلم أن بلدية زمورة المختلطة وكما ذكرنا سابقا مقسمة إلى أربعة مراكز استعمارية هي فيريFerry ، Henry Huc، كناندة و منداس، وفيما يخص عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية لهذه المراكز، فقد بلغ 45 ناخب بمركز فيري، 30 بمركز Henry Huc، 26 مسجل بكناندة و29 مسجل بمركز منداس. وتم إجراء الإنتخابات البلدية بزمورة المختلطة يوم 13 أبريل 1935 وبلغ عدد الأصوات المعبر عنها في كل مركز: 20 في فيري، 26 بـHenry Huc، 13 بكناندة و 29 بمنداس و كلهم كانوا دون توجه سياسي [6].

1- Ain(L') Sefra,01/05/1935.
2-A.N.O.M,cote Oran 5I156, dépt. d'Oran, arrd. de Most, CPE. d'Inkermann, fiche de renseignements, 1937.
3-A.N.O.M,cote Oran E//242, arrd. de Most., sous-préfecture de Most., N3869, elections municipales 1935, Most .23/04/1935.
4-Ibid., C.de Saint-Aimée.
5-Ibid., CPE.de Zemmora.
6-Ibid., CM. de Zemmora

بلدية عمي موسى:كان من المفروض إنتخاب 36 مستشار بلدي فرنسي و7 من الجزائريين، وقسمت هذه البلدية إلى ثلاث مراكز إستيطانية هي عمي موسى التي بلغ عدد المسجلين بها لهذه الانتخابات 58 ، العالف 50،وعين الحمامGuillaumet 16 مسجلا ، أما النتائج الخاصة بالفرنسيين فكانت حصول هذه المراكز على التوالي على 22،42 و16 صوت وكل الفائزين كانوا ذوي توجه جمهوري يميني[1]ولم نحصل على معلومات حول إنتخابات الجزائريين.

بلدية رنو:كان سيتم انتخاب 9 مستشارين من الجزائريين و16 من الفرنسيين. جرت هذه العملية بكل من رنو (83 مسجل)، واريزان (29)،وبلغ عدد الناخبين بها 48 و17 على التوالي، أما مركز حمادنة، فجرت الإنتخابات البلدية به يوم 12 ماي 1935 وبلغ عدد الناخبين 15 وكانوا ذوي توجه يساري[2]، لكننا لم نعثر على أسماء الفائزين أو محاضر الإنتخابات.

إنتخابات الجماعة: جرت بدائرة مستغانم خلال سنة 1935، حيث اختلفت تواريخها من دوار لآخر والملاحظ حولها هو عدم توفر كل المحاضر وكلما وجدناه هو تلك الخاصة بكل من بلديتي سيدي بلعطار Pont du Cheliff وحاسي ماماش Rivoli كاملة الصلاحيات وبلديات مينا، أفلو، رنو وعمي موسى المختلطة علما أن بلدية مينا المختلطة قد ضمت خمسة دواوير هي دوار بلدية أولاد بوعلي، سفافح،شلافة،سفيسفة، أولاد عدي وسيدي سعادة وسنكتفي بإدراج هذه الإنتخابات بهذه البلديات مع تقديم جدول إحصائي نجمع فيه المعلومات التي تمكنّا من الحصول عليها، أما فيما يتعلق بمراجعة القوائم الإنتخابية، فما لاحظناه بالنسبة لقائمة بلدية مستغانم مثلا أنها تضم الناخبين من عدة قطاعات فمنهم الملاّك،المتقاعد،العامل اليومي،الإمام وأغلبهم من الفلاحين[3]. ومقارنة قائمة الناخبين الخاصة بالجماعة لسنة 1931 وجدناها تضم 75 ناخبا مسجلا منهم 28 من دوار عمارنة وكانت تضم الملاكين والفلاحين بالدرجة الأولى[4]، أما قائمة الناخبين بنفس البلدية خلال

1-Ibid., CM.de Ammi Moussa, Fiche de renseignements, 06/02/1938.
2-Ibid, CM.de Renault.
3-A.N.O.M,cote Oran, E160, Dépt. d'Oran, Arrd. de Most, C.de Most., Révision des listes électorales, 1933.
4-A.N.O.M,cote Oran, E55, Dépt. d'Oran, Arrd. de Most., listes électorales, Djemââs, 31/03/1931.

سنة 1933 فقد بلغ عدد المسجلين بها 79 أي بزيادة 4 مسجلين فقط، 30 من دوار عمارنة،[1] وبالنسبة لدوار عيزاب فقد بلغ عدد المسجلين 79 ضمت مسجلين يمارسون عدة مهن من ملاّك، فلاح، متقاعد،مزارع، عامل يومي وغيرها. و هم من بلديات مختلفة مثل يلّل،غليزان...، أما القوائم الخاصة بانتخابات الجماعة سنة 1935 فلن تختلف بالشكل الكبير عن هذه القوائم وفيما يلي معلومات حول سير هذه الانتخابات:

بلدية سيدي بلعطارPont Du Cheliff: تم إجراء انتخابات الجماعة لهذه البلدية يوم 26 ماي 1935[2]، حصل كل من المترشحين التالية أسماؤهم على 146 صوت وهم على التوالي:صافي الحاج،حراكي بن فوغلو ،بلفاضل عبد القادر ،بن يحي عمر،حميني بوبكر،بن شوكة قدور،حويدف يخلف،كرداغ عبد الله ،روينة عبد القادر ،خوراسة عبد القادر، بن طيفور الشارف وخلافي محمد.حيث بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 491 وعدد الناخبين 288[3].

بلدية حاسي ماماش(Rivoli):بنفس التاريخ بقاعة المجلس البلدي ،ضم المكتب إلى جانب مساعد رئيس البلدية كل من بورحلة محمد قايد الدوار، بورحلة بلحول رئيس الجماعة المنتهية عهدتها وعدد من الناخبين الجزائريين، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 330، عدد الناخبين 189والأغلبية المطلقة 95 وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصّل عليها
بورحلة بلحول ولد محمد	ملاك	189
برّحال مكي	//	//
غرنية حمو ولد قدور	//	//
بورحلة جيلالي ولد بن ذهيبة	//	//
بكرتي عبد الله ولد جيلالي	//	//
بن مهل بشير ولد قدور	//	//
قارة يوسف	//	//
بليدي حمو ولد قدور	//	//

و أصبح هؤلاء أعضاء بالجماعة لبلدية حاسي ماماش ك. ص [4].

1- Ibid.

2-لم نذكر الأسماء لأنها مكتوبة بخط اليد و صعبة القراءة.

3- A.N.O.M, coteOran E174, Dépt. d’Oran, Arrd. de Most., CPE du PontDu Cheliff, PV.des élections des Djemââs, 27/05/1935.

4 -Ibid., CPE. de Rivoli, 26/05/1935.

بلدية أفلو (إنتخاب أعضاء الجماعة لبلدية أولاد ميمون الغرابة): في 3 أبريل من نفس السنة إجتمع أعضاء مكتب الجمعية الإنتخابية لهذا الدوار ببلدبة أفلو المختلطة لانتخاب 12 عضو للجماعة، تكوّن المكتب من مساعد رئيس البلدية Bougeot إلى جانب بن فرحات قدور قايد الدوار، نور الدين جلول رئيس الجماعة المنتهية عهدتها ،بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 125، الناخبين 99، الأغلبية المطلقة 50 وحصل كل مترشح على[1]:

إسم المترشح	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المترشح	عدد الأصوات المحصل عليها
بن فرحات أحمد بن قدور	91	سعيداني لخضر بن حاج عمر	91
صافي يحي بن يوسف	99	سعدودي حاج قويدر بن بكاي	98
بوهالة طاهر بن زقاي	//	عشوري محمد بن عطا الله	91
بورحلة حاج احمد بن شهرة	//	دراجي عبد الرحمن بن عيسى	86
العقون دحمان بن بوشيبة	92	عبيد بن سعيد بن يعقوب	08
قدوري بلقاسم بن عبو	99	جوادي مهدي بن أحمد	//
قوريشي خير بن محمد	//	سعيداني عبد القادر بن نعيمي	//
نورالدين جلول بن دين	92	سرقيني بشير بن سرقيني	//

وأعلن كل من بن فرحات أحمد بن قدور، صافي يحي بن يوسف، بوهالة طاهر بن زقاي،بورحلة حاج أحمد بن شهرة،العقون دحمان بن بوشيبة، قدوري بلقاسم بن عبو،قوريشي خير بن محمد،نور الدين جلول بن دين،سعيداني لخضر بن حاج عمر،سعدودي حاج قويدر بن بكاي،عشوري محمد بن عطا الله،دراجي عبد الرحمن بن عيسى أعضاء بالجماعة لدوار بلدية أولاد ميمون غرابة لبلدية أفلو المختلطة وفي آخر المحضر سجلت ملاحظة مفادها أن "بن فرحات أحمد بن قدور" بصفته "خوجة " للقبيلة وحسب مكتب الإنتخاب فإن إنتخابه يلغى[2].

بلدية رنو (دوار بلدية قراوو):تمت يوم 4 أبريل 1935بدار بلدية واريزان ،تكوّن المكتب من المتصرف الإداري المساعد رئيسا إلى جانب بلحميسي أحمد قايد دوار، وزهير طيب رئيس الجماعة المنتهية عهدتها، بلغ عدد المسجلين 68، الناخبين 68 و الأغلبية المطلقة 35وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها

1 -Ibid.,CM. Aflou,DC. Ouled Mimoun Gueraba, 03/04/1935.
2 -Ibid.

وقريش غلام الله ولد غلام	مزارع	68	قتاب ضايع ولد ميسوم	مزارع	68
طاهر طيب ولد الحبيب	//	//	قندوز شيخ ولد الحبيب	//	//
تاجر عبد القادر ولد حميدة	//	//	سبع عابد ولد محمد	//	//
لعليبي عدة ولد عبد القادر	//	//	قناني عمر ولد عبد الله	//	//

وأعلن كل هؤلاء أعضاء بالجماعة لدوار بلدية قراوو التابع لبلدية رنو[1].

بلدية عمي موسى المختلطة (دوار بلدية الموجور)الدور الأول:جرت هذه الإنتخابات يوم 5 أبريل ،تكوّن مكتب الجمعية الانتخابية من المتصرف الإداري رئيسا إلى جانب قايد الدوار بومسعد طاهر ورئيس الجماعة المنتهية عهدتها صوان عبد القادر، بلغ عدد المسجلين 210،الناخبين 144، الأوراق الملغاة 054، الأصوات المعبر عنها 139 والأغلبية المطلقة 70 وحصل كل مترشح على:

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها
صوان عبد القادر	ملاك	72	دوار طيب	ملاك	58
مشوار قدور	//	69	مناد غزالي	//	64
خديم الحاج	//	49	شيخ أحمد	//	60
عتو عبد القادر	//	42	باهي محمد	//	64
زروالي شعبان	//	66	العيد بن علي	//	20
بلعيد جلول	//	70	بوهادف بشير	//	13
بلخوية طيب	//	71	مزواغي قدور	//	17
زوبير أحمد	//	106	حميدة شريف	//	22
محمود عبد القادر	//	92	مخلوف قدور	//	17
بن صابر محمد	//	69	بن فضيلة عبد الله	//	07
علام عبد القادر	//	66	حريشي محمد	//	16
تراري عابد	//	64	بن عيسى محمد	//	01
مناد قدور	//	63	سيفو محمد	//	02
بن يجرة طيب	//	66			

وأعلن كل من زوبير أحمد، محمود عبد القادر، صوان عبد القادر ،بلخوية طيب ،بلعيد جلول أعضاء بالجماعة بسبب استيفائهم للشروط اللازمة وبما أن العدد الواجب انتخابه هو عشرة أعضاء ولم يتم انتخاب سوى خمسة أعلن رئيس الجمعية الإنتخابية طبقا للبند 30 من القانون العام الصادر يوم 5 مارس 1919 والذي ينص على أنه لا ينتخب أي

1 -Ibid., CM. de Renault, DC. Gueraou, 04/04/1935.

عضو ما لم يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها وعدد من الأصوات مساو لربع عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية. لذلك حدد يوم 5 ماي من نفس السنة تاريخا لإجراء الدور الثاني لانتخاب الخمسة أعضاء الباقين من الجماعة[1].

بلدية مينا (دوار بلدية أولاد بوعلي):جرت هذه الانتخابات يوم 9 أبريل 1935 ببلدية كلانشان Clinchant ببلدية مينا المختلطة، لإنتخاب عشرة أعضاء من الجماعة لدوار بلدية أولاد بوعلي، تكوّن المكتب من المتصرف الإداري رئيسا إلى جانب قايد عمار (قايد الدوار)،قايد عمار محمد (رئيس الجماعة المنتهية عهدتها)،بلغ عدد المسجلين 186،الناخبين 112،الأغلبية المطلقة 57 وحصل كل مترشح على:

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها
قايد عمار محمد	فلاح	112	شيتاب جلول ولد قدور	فلاح	112
عامر عمار منور ولد قدور	//	//	حاج سماحة عبد القادر ولد محمد	//	//
لحمر عبو محمد	//	//	بلالي سعادة محمد ولد عبد القادر	//	//
عدة عبو منور ولد عدة	//	//	هني سعادة عبد القادر ولد محمد	//	//
محمد بنية ميلود ولد يحي	//	//	بن سالم سروري أحمد ولد الحاج	//	//

و أعلن كل هؤلاء أعضاء بالجماعة بهذا الدوار [2].

بلدية مينا المختلطة (دوار بلدية سفافح):في 9 أبريل 1935 بمنزل القايد، ، تكوّن المكتب من مساعد رئيس البلدية إلى جانب مجاهد عبد القادر قايد الدوار، وتغيب رئيس الجماعة المنتهية عهدتها بسبب توجهه لأداء فريضة الحج، بلغ عدد المسجلين 84،الناخبين 55،الأصوات المعبر عنها 55 ،والأغلبية المطلقة 28 وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها
بوعمران قدور ولد لعرج	عضو بالجماعة	45	شرفي قدور ولد الحبيب	مزارع	15
بلبنة لخضر ولد عبد القادر	//	//	عبد الرحمن محمد ولد محمد	//	07
عزالدين قدور ولد	//	48	مهني قدور ولد	//	06

1-Ibid., CM. de Ammi Moussa, DC. Ouled Moudjeur, 05/04/1935 .
2 -Ibid., CM. de La Mina, DC Ouled Bouali, 09/04/1935.

بن طالب			جلول		
عزالدين عبد القادر ولد بن طالب	رئيس الجماعة	44	بن داني عبد القادر ولد بوعمران	//	//
بلبنة مومن ولد بغداد	عضو بالجماعة	45	عبد الرحمن محمد ولد بوسالم	//	07
زيان حبيب ولد عبد القادر	//	35	علال محمد ولد محمد	//	04
بشير مختار ولد بن عمر	مزارع	35	مخفي جيلالي ولد عبد القادر	//	04
بغرسة عبد القادر ولد مداني	عضو بالجماعة	44	وقاد أحمد ولد عبد القادر	//	09
وهاب بن عودة ولد بوعلام	مزارع	06			

وأعلن أعضاء بالجماعة كل من عز الدين قدور ولد بن طالب،بوعمران قدور ولد لعرج،بلبنة لخضر ولد عبد القادر،بلبنة مومن ولد بغداد،بغرسة عبد القادر ولد مداني،عز الدين عبد القادر ولد بن طالب،زيان حبيب ولد عبد القادر،بشير مختار ولد بن عمر بعد حصولهم على العدد الكافي من الأصوات[1].

بلدية مينا المختلطة (دوار بلدية شلافة):جرت العمليات بدار القايد يوم 10 أبريل من نفس السنة، تكوّن مكتب الجمعية الانتخابية من المتصرف الإداري رئيسا إلى جانب لطرش الشارف قايد الدوار وتوارش محمد رئيس الجماعة المنتهية عهدتها ،أعلنت النتائج حيث بلغ عدد المسجلين 113، عدد الناخبين 64 ، الأصوات المعبر عنها 64 والأغلبية المطلقة 32 ، وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها
طواولة محمد ولد بلحول	فلاح	64	مرتات أحمد ولد ميسوم	فلاح	64
عوش العجال ولد محمد	//	//	بغلول ميسوم ولد محمد	//	//
طواولة ميلود ولد بلحول	//	//	عوفية قدور ولد محمد	//	//
رزيقة عبد الله ولد عبد القادر	//	//	أحمد ولد زهير	//	//
مرتات أحمد ولد محمد	//	//	علوش بن ذهيبة ولد زيدان	//	//

و أعلن كل من بالقائمة أعضاء بالجماعة لهذا الدوار[2].

1-Ibid., CM. de La Mina, DC. Sefafah, 09/04/1935.
2-Ibid., CM. de La Mina, DC. Chelafa, 10/04/1935.

بلدية مينا (دوار بلدية سفيسفة): أجريت هذه الإنتخابات يوم 12 أبريل 1935 لانتخاب 8 أعضاء من الجماعة لدوار بلدية سفيسفة التابع لبلدية مينا المختلطة، ضم المكتب كل من لطرش محمد قايد الدوار وبكوش بوزيان رئيس الجماعة المنتهية عهدتها، بلغ عدد المسجلين 93، الناخبين 73 والأغلبية المطلقة 37 وكانت النتائج حسب كل مترشح :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها
قريوت قدور ولد عبد الله	مزارع	73	العجال ولد الشارف	عضو بالجماعة	73
بكوش بوزيان ولد الشارف	رئيس الجماعة	//	قرين الشارف ولد عبد الله	//	//
صياد عدة ولد محمد	عضو بالجماعة	//	قرين سنوسي ولد الشارف	مزارع	72
بوخاتم جيلالي ولد قدور	مزارع	//	بن بقرة احمد ولد محمد	عضو بالجماعة	01
بلعجال بن مصابيح ولد بن ذهيبة	عضو بالجماعة	//			

وأعلن أعضاء بالجماعة كل من قريوت قدور ولد عبد الله،بكوش بوزيان ولد الشارف، صياد عدة ولد احمد ،بوخاتم جيلالي ولد قدور، العجال ولد الشارف ،قرين سنوسي ولد الشارف ،قرين الشارف ولد عبد الله[1]وذلك بعد حصولهم على العدد الكافي من الأصوات.

بلدية مينا المختلطة (دوار بلدية أولاد عدي):إجتمع أعضاء المكتب الإنتخابي يوم 26 أبريل 1935 ، تكوّن المكتب من مساعد رئيس البلدية رئيسا إلى جانب طيفور موسى قايد الدوار، معزة أحمد رئيس الجماعة المنتهية عهدتها، بلغ عدد المسجلين 116، عدد الناخبين 79، الأوراق الملغاة 01،الأصوات المعبر عنها 78 والأغلبية المطلقة 39، كان كل المترشحين يمارسون مهنة الزراعة و حصلوا على نفس العدد من الأصوات وهو 72[2]وهو كاف لإعلانهم أعضاء بالجماعة.وهؤلاء الفائزون هم على التوالي:معزة أحمد ولد جيلالي ،بلعواد جيلالي ولد بغداد،علام عمر ولد عبد القادر،بن شاشو أحمد ولد عبد القادر

1-Ibid., CM. de La Mina, DC. Sfisifa, 12/04/1935.

2- كتب في آخر المحضر ملاحظة مفادها أن " حطابي بلعربي ولد بومدين " لاحظ بأن المدعو " بلعواد جيلالي ولد بغداد " متابع قضائيا و شكك في قانونية انتخابه.

،ديلمي أحمد ولد الحاج،فرح محمد ولد عبد القادر ،بن زرقة محمد ولد عابد،نقاش الحاج ولد محمد،روقاب بومدين ولد محمد،قندوز بن شاعة ولد محمد ،حطابي بلعربي ولد بومدين[1].

بلدية مينا المختلطة (دوار بلدية سيدي سعادة):في 29 أبريل 1935 إجتمع أعضاء الجمعية الإنتخابية، وتكوّن المكتب من المتصرف الإداري رئيسا، حيرش أحمد قايد الدوار ومعمر بلحفير نائب عن رئيس الجماعة المنتهية عهدتها، بلغ عدد المسجلين 186، عدد الناخبين 126، الأوراق الملغاة 02، الأصوات المعبر عنها 124 والأغلبية المطلقة 63 وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها	إسم المترشح	المهنة	عدد الأصوات المحصل عليها
قاضي ابراهيم	ملاك	73	العربي بن ويس	ملاك	72
سنية سعادة	//	//	بن علي جيلالي	//	//
مصطفى بن حميدة حبيب	//	//	عثمان عبد القادر	//	48
بن ويس محمد	//	//	غنيمة عبد القادر	//	//
عمارة عدة	//	72	العربي بن حفار احمد	//	//
بطاهر جلول	//	//	ميسك العربي	//	//
يعقوب ساعد	//	//	تواتي	//	//
بن معمر محمد	//	//	قاضي عبد الله	//	//

وتم إعلان كل من قاضي إبراهيم، سنية سعادة، مصطفى بن حميدة حبيب، بن ويس محمد، عمارة عدة، بطاهر جلول، يعقوب ساعد، بن معمر محمد، العربي بن ويس، بن علي جيلالي[2].

إضافة إلى هذه المحاضر حصلنا من وثائق أخرى على بعض المعلومات منها أن عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية الخاصة بانتخابات الجماعة لبلدية زمورة المختلطة بلغ 1588 لانتخاب 23 عضو بالجماعة[3]، أما بالنسبة لبلدية جديوية Saint –Aimée فقد بلغ عدد

1-Ibid., CM. de La Mina, DC. Ouled Addi, 26/04/1935.
2-Ibid., CM. de La Mina, DC. Sidi Saada, 29/04/1935.
3 -A.N.O.M, cote Oran5I156, op.cit, CM. de Zemmora, Fiche de renseignements ,13/04/1935.

المسجلين بالقوائم الانتخابية الخاصة بانتخابات الجماعة بها 92[1]و378 مسجل لبلدية عين كرمان[2].

ويمكن جمع المعلومات التي حصلنا عليها في الجدول التالي (كنا قد أشرنا إلى نقص المعلومات حول البعض منها):

البلدية	الدوار	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأوراق الملغاة	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد أعضاء الجماعة	تاريخ الانتخاب	الدور
سيدي بلعطار	/	491	288	؟	؟	12	الأول	1935/05/26
حاسي ماماش	/	330	189	؟	189	08	//	1935/05/30
أفلو(ب.م)	أولاد ميمون غرابة	125	99	؟	؟	12	//	1935/04/03
رنو(ب.م)	قراو	68	68	؟	؟	08	//	1935/04/04
عمي موسى(ب.م)	الموجور	210	144	05	139	10	الأول و الثاني	1935/04/05
	أولاد بوعلي	186	112	؟	؟	10	الأول	1935/04/09
مينا(ب.م)	سفافح	84	55	؟	55	08	//	//
	شلافة	113	64	؟	64	10	//	1935/04/10
	سفيسفة	93	73	؟	؟	08	//	1935/04/12
	أولاد عدي	116	79	01	78	08	//	1935/04/26
	سيدي سعادة	186	126	؟	؟	10	//	1935/04/29

وكما هو الحال بالنسبة لسابقاتها فإن هذه الإنتخابات إمتدت من 3 أبريل إلى 26 ماي 1935 ومقارنة بانتخابات الجماعة السابقة فإنها شهدت مشاركة أكبر وقد يعود ذلك إلى ظهور نوع من الوعي لدى الجزائريين بالدواوير والقرى بأهمية أصواتهم واختيارهم في تحقيق أهدافهم وتحسين أوضاعهم .

أما فيما يتعلق بمداولات المجالس البلدية خلال هذه المرحلة فقد لاحظنا من خلال اهتمامات المستشارين البلديين لبلدية مستغانم، التركيز على تعليم الجزائريين، حيث تمت

1 -Ibid., CPE. de Saint-Aimée, Fiche de renseignements, 05/07/1937.
2 -Ibid., CPE. d'Inkermann, Fiche de renseignements, 17/10/1937.

المصادقة على إنجاز مدرسة للبنات الجزائريات بقيمة 800 فرنك وتشجيع صناعة السجاد بهذه المدينة، إذ صادق المجلس على تخصيص مكافأة قدرها 1500 فرنك تقدم للبنات الجزائريات العاملات بهذه الحرفة[1]،إلى جانب الإهتمام بالمجال الصحي وتحسين الأوضاع بالحي العربي تيجديت، الذي ظل يعاني من الإهمال وكان الدكتور ابن تامي يركز على الواقع الإقتصادي، حيث طالب برفع نسبة اليد العاملة الجزائرية إلى 50% و أيده في ذلك المستشار البلدي ابن كريتلي كما أعاد المجلس خلال جلسة جانفي 1936 طرح قضية توفير المياه الصالحة للشرب لأحياء بايموت، التعاونية وغيرها[2]. وتزايد إهتمام الدكتور ابن تامي (بحكم تخصصه) بالصحة والنظافة حيث نادى بضرورة الإنتباه إلى الطريقة السيئة التي يتم بها التخلص من المياه الملوثة لحي طوريسTorres بمستغانم.

وعلى إثر طرح قضية سوء العناية بالمرضى بالمستشفى وانعدام الخدمات الليلية، تدخّل الدكتور ابن تامي وأكد على أهمية الثقة بزملائه الأطباء الذين يبذلون قصارى جهدهم لخدمة المرضى[3]، وفي نفس الجلسة استفسر ابن كريتلي محمد عن إمكانية تحويل منزل ضابط الشرطة السابق بمستغانم إلى قسم بمدرسة تيجديت غير أن رئيس البلدية ذكر أن هذا السكن يعود إلى معلم و معلمة بهذه المدرسة، وبالمقابل وعد الحاكم العام بإنجاز مجمّع دراسي بحي تيجديت يتضمن العدد الكافي من الأقسام[4]. ويبدو أن مشكل المياه لم يحل بهذا الحي حيث لا تتوفر المياه إلا لجزء منه لذلك تمت المصادقة على ضرورة عقد صفقة لمواصلة الجهود، إلى جانب الموافقة على إنجاز قسمين إبتدائيين، الأول بمدرسة الأولاد ببايموت والثاني بمدرسة الأولاد بالمجاهر[5]وأشار المستشار البلدي الفرنسي فيريFerry لقضية التصرفات التي يقوم بها " الأطفال الحمالين "العاملين بالسوق المغطاة و المتمثلة في السرقة، وطالب بمرسوم يحد من هذه الظاهرة، فتدخل المستشار ابن كريتلي محمد مذكّرا أنه لو كان هناك مدارس للتكوين المهني للجزائريين لما وجدت مثل هذه الظواهر[6].في موضوع آخر ولتطوير صناعة السجاد التي كانت منتشرة بمستغانم وبدأت تشهد نوع من

1-A.C.M, Délibérations du Conseil Municipal de Most., séance du 25/07/1935.
2-Ibid., séance du 23/01/1936.
3 - Gazette(La) de Most, 19/03/1938, N907.
4-A.C.M, Délibérations du Conseil Municipal de Most.,.séance du 10/03/1938.
5 -Ibid., séance du 02/09/1938.
6-Ibid., séance du 15/11/1938

الركود، طالب أعضاء المجلس البلدي بمستغانم بضرورة التوجه للحاكم العام للحصول على دعم لصالح مدرسة السجاد[1]،وخلال جلسة 28 فبراير 1939، تمت المصادقة على تخصيص مبلغ مالي قدره 15500 فرنك ،لإنجاز مجموعة من الأشغال بالدواوير لاستغلال اليد العاملة المحلية، وإنشاء قسمين للجزائريين بمدرسة الأولاد "الأهلية" بتجديت، إلى جانب تهيئة المقبرة الخاصة بالمسلمين، وتوفير المياه الصالحة للشرب لعدد من الأحياء[2] وذلك بعد الحصول على قرض مالي هام أما في جلسة المجلس البلدي لبلدية رنو[3]،فقد تطرق رئيس المجلس إلى إقتراح زيادة مرتب معلم البناء بمركز التكوين المهني، و بالفعل حصلوا على الموافقة على ذلك لتطبق الزيادة إبتداء من 1 يناير 1939[4].

ولعل ما يمكن قوله حول هذه الإنتخابات بالغرب الجزائري أنها كانت فاصلة وأظهرت إندفاعا سياسيا كبيرا من طرف النخبة والنواب المثقفين الذين كانت لهم محاولات الخوض في العمليات الإنتخابية منذ بداية الثلاثينات[5] وبدا ذلك واضحا من خلال ظهور عدة عدة مترشحين ومن بينهم الفئة المثقفة إلى جانب إتساع سقف المطالب في مختلف المجالس، كما أظهرت إنتخابات 1935 التطور الذي حدث لدى جمعية العلماء بعمالة الغرب الجزائري وما قامت به من أعمال اتجاه بعض النواب الذين شاطروهم العديد من المبادئ الإصلاحية ولم يتورطوا في مساندة الطرقيين وخصوم الإصلاح و ترتب عن نشاطهم أيضا حل الوحدة التي اتصف بها النواب الذين انتخبوا سنة 1929 ليتفرقوا إلى كتلتين إحداهما مناهضة للإصلاح و الأخرى مناصرة له [6].

1- La Gazette de Most, 28/01/1939, N1043

2-A.C.M, Délibérations du Conseil Municipal de Most, séance du 28/02/1939

3-حضر هذه الجلسة من الجزائريين كل من ميلود دواجي ،حماد بوشاقور ،حجوط محمد،عمراوي عدة ،مقدم عابد ،قاري محمد ،مداحي عبد السلام ،لطرش العربي بينما تغيب كل من قرين جعفر ،اسماعيل عبد القادر أحمد،مغيث غلام الله و بن رخروخ عبد القادر.

4-A.N.O.M,cote Oran E178,Dépt. d'Oran ,Arrd. de Most., C.de Renault, Extrait du registre des délibérations du CM., Centre de Renseignement Professionnel, Maitre maçon, 06/05/1939.

5-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ...، ص 147.

6-القورصو محمد ، تأسيس و نشاط ج ع م ج ، ص 148.

خلاصة القسم الثاني:

تميزت هذه المرحلة بتنامي الحركة الوطنية الجزائرية وظهور توجه جديد للجزائريين وحرصهم الشديد على تطوير أساليب مواجهتهم للفرنسيين، ورغم تظاهر الإدارة الفرنسية بالحرص على إعطاء الصبغة الشرعية لإنتخابات الجزائريين وإلغاء كل العراقيل التي قد تعيق هذه العملية خاصة بسبب الضغوطات التي كان يمارسها أعوانها مثل إصدارها لعدة تعليمات خاصة لتنظيم وتسهيل العملية الإنتخابية إلا أن الوضع بالنسبة للجزائريين لم يتغير بالشكل الكبير،ليظل تمثيلهم في المجالس المحلية مقتصرا على أسماء معروفة من العائلات الكبرى ، عائلات قدماء المحاربين و العائلات الدينية المحافظة التي تواصل سعيها للحفاظ على مزاياها الدينية ، الإقتصادية و السياسية.

كما اتسمت الإنتخابات بالكثير من التلاعبات و المخالفات و سيتواصل ذلك في المواعيد الإنتخابية اللاحقة و بتدخل الإدارة الفرنسية في سير العمليات و تزوير البطاقات الإنتخابية و توزيع قوائم مزيفة مع تفضيلها الوقوف مع من كان همهم الحفاظ على مكانتهم و مناصبهم في المجتمع[1]

وقد ورد في مقال بجريدة السنّة تطرق إلى مواقف النواب حيث ذكر الكاتب أن مواقف هؤلاء لا ترضي الدين في كثير من الحوادث ومن ذلك حادثة غلق بعض المساجد في وجه المرشدين وأكد أنه لو ألمّ هذا الحدث بغير المسلمين لكان لنوابهم موقف تتشرف به الإنسانية، وأكد صاحب المقال على أن هؤلاء هم نواب الأمة ولسانها الرسمي وترجمانها المتحدث عنها والوسيط بينها وبين حكومتها و أنهم بذلك معرّضون للنقد ومحل للسخط ،وواصل قائلا أنهم ما دخلوا النيابة إلا وهم شاعرون وعلى دراية بهذه الناحية، وفيما يتعلق بغلق بعض المساجد أكد صاحب المقال أن غلقها في وجه العلماء المسلمين يعدّ من أعظم المساوئ للنواب الملجّمين بلجام التهاون بوظيفتهم[2]الأمر الذي يبرز مدى التحول الذي شهده المجتمع الجزائري والمسؤولية التي وضعت على عاتقهم.

---

[1]-صافرفتيحة ، ص 123.

2-جريدة السنة ، السنة الأولى العدد 5 ، قسنطينة ، الاثنين 13 محرم 1352ه / 8 ماي 1933، " كلمة الجزائر المسلمة إلى النواب " الأستاذ العربي بن بلقاسم العضو ب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ص 3.

ومع ذلك فقد واصلت النخب التقليدية محاولتها السيطرة على الإنتخابات المحلية والفوز فيها، خاصة بتعوّد ممثليها على الإمتيازات التي كانوا يحصلون عليها من فرنسا بحكم خدمتهم لها وحصولهم على المناصب المختلفة كمساعدين لبعض الإداريين الفرنسيين أو مستشارين بلديين في مختلف المجالس أو مستشارين بلجان فرنسية مختلفة مهتمة بالمشاكل الجزائرية، كما لم يكن لهم برنامج خاص بهم وكانت مشاركتهم في الإنتخابات تعتمد على أسرهم العريقة أو المناصب والأوسمة التي حصلوا عليها من فرنسا أو على الزوايا ودعم المريدين لهم، وفي هذا الصدد نشرت الصحف المحلية سنة 1931 أن المرشحين الأهالي في الإنتخابات المحلية كانوا يعتمدون في نجاحهم على المال والرشوة والجهل، ولم يكن لهم لا حزب سياسي ولا فكرة يعتمدون عليها بخلاف المرشحين الفرنسيين الذين كانوا يتقدمون إلى الإنتخابات معتمدين على أحزاب سياسية وأيديولوجيات محددة [1]، وحتى مشاركة هؤلاء النواب في مختلف المجالس اقتصرت على تدخلات شكلية وطرح قضايا عامة غالبا ما كانت نفسها تطرح في مختلف الجلسات، وتأرجحت تدخلات المفوضين الماليين بين النقد الخجول والمديح السافر بغية تحقيق بعض المكاسب سواء لمن يدافعون عنهم أو يمثلونهم بسبب شعورهم بالغبن والظلم[2].

والأهم من كل ذلك هو تأييدهم لفرنسا مقابل ما يحصلون عليه منها من حماية، مناصب وأملاك، لذلك غالبا ما كانت الإدارة الفرنسية تتدخل في توجيهها أي أنها كانت تحدد نوعية الممثلين الذين سيتم إنتخابهم، ولعل هذا ما يفسر مقاطعة الجزائريين للعديد من الدورات الإنتخابية أي عدم ثقتهم بفرنسا و تشكيكهم في مصداقية هذه العملية، مع الإشارة إلى وقوع أحداث عنف خلال إنتخابات 1935، ورغم تأكيد الإدارة الفرنسية على نزاهتها وسيرها العادي حيث تطرقت التقارير إلى هذه الأحداث في تلمسان ومستغانم وتحدثت عن محاولة بعض المحرّضين إثارة المشاكل وتوسيع دائرة التمرد ضد الإنتخابات بشكل عام [3]، و في ظل تمتع هذه الفئة من أعيان، محاربين قدامى، ملاكين، إقطاعيين وقياد بهذه الإمتيازات فقد زاد تمسكهم بمكاسبهم وتخوفوا من حصول بقية أفراد المجتمع الجزائري

1- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج 3، ص 53.
2-عدة جلول محمد ، المرجع السابق ،ص29.
3- بختاوي خديجة ، التحولات ... ،ص 509.

على مناصب إدارية تفقدهم مكانتهم [1]. ومن جانب آخر فقد ظهرت فئة جديدة من حيث التكوين والمستوى التعليمي والمناصب الإدارية والسياسية التي تقلدتها إلى جانب الإدارة الفرنسية وامتلكت هذه الفئة الثروة والمكانة الإجتماعية التي ساعدتها على إلحاق أبنائها بالمدارس الفرنسية مما ساعد في ظهور نخبة متفرنسة وفي نفس الوقت عرفت الأرياف ظهور فئات ذات مستوى تعليمي لا بأس به ومستعدة لخدمة الإدارة الإستعمارية، أما المدن فقد برزت فيها هي الأخرى فئة مثقفة و ذات مستوى إقتصادي ساعدها على إقامة أنشطة مختلفة مع تمتعها بدرجة من التعليم فمنهم المحامي، الطبيب، القاضي، المترجم وغيرها مع تمكنهم من الفوز بمقاعد بالمجالس البلدية والعامة ومن بين هذه الأسر نجد في مستغانم أسرة ابن كريتلي التي امتلكت العقارات والمطاحن إلى جانب ممارستهاللتجارة[2] وهذا ما لاحظناه خلال الإنتخابات البلدية لسنة 1935 حيث ظهرت قائمتين على رأسها طبيين وتضم كل منهما شخصيات مثقفة ومتعلمة لتعرف هذه المرحلة ظهور شخصيات جزائرية واعية اعتمدت على الدعاية لنشر أفكارها الوطنية تلاها ظهور مختلف التيارات الوطنية التي ستهدف جميعها لاسترجاع حقوق الجزائريين في مرحلة إنتقالية (1929 – 1934) تميزت بمشاكل إقتصادية و إجتماعية حادة[3].

كما ستشهد مستغانم كباقي دوائر القطاع الوهراني نموا وتطورا ونهضة واسعة شملت مختلف الجوانب غذّتها ج.ع.م.ج بنشاطاتها المختلفة وخاصة بعد الإحتفال المئوي لاحتلال الجزائر وشعور الجزائريين بالمهانة وعدم الأخذ بعين الإعتبار لواقعهم أو النظر في مطالبهم المختلفة، وفي نفس الوقت برز نشاط الحركة الوطنية بكل اتجاهاتها الحزبية السياسية وجمعياتها الدينية الثقافية ومنظماتها الإجتماعية والنقابية، فزاد نشاط النوادي والجمعيات بمختلف فروعها من مسرح، حفلات، مدارس ولقاءات ثقافية. وكثّفت ج.ع.م.ج حملاتها التوعوية واتسع الإصلاح بفضل المدارس المنتشرة وتنقلات شيوخها وجمع المؤيدين لها كما لعبت الصحافة دورها في تسليط الضوء على عدة مواضيع هدفت إلى توحيد الرأي العام و تنويره و توجيهه إلى تأييد مختلف إتجاهات الحركة الوطنية.

1-D.A.W.O, boite I4476, Politique Algérienne, Enquête générale (1918-1942).

2- بختاوي خديجة ، المرجع السابق، ص 375.

3- مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية،ص 57.

هذا ولعبت الكشافة الإسلامية الجزائرية هي الأخرى دور في تكوين الشباب وتربيته تربية دينية و علمية و تمكنت من تشكيل خلايا محلية للتجمع والتكوين وخاصة بعد تنسيقها لنشاطاتها مع النوادي كما هو الحال بالنسبة للنادي الأدبي المستغانمي الذي كان بمثابة خلية تكوّن فيها مختلف رواد الحركة الوطنية لمستغانم، ذلك أن العديد من أعضائه كانوا موالين أو منظمين لحزب الشعب الجزائري، وعلى عكس إنتخابات الجزائريين للمجلس العام في السنوات الماضية، لوحظت مشاركة واسعة من طرف أولئك الذين ترشحوا للإنتخابات التي تم إجراؤها سنة 1931 حيث تكونت من قسم ضم نواب محليين، قسم تقليدي ضم التجار والملاك و البرجوازيين وقسم يضم المتقاعدين من الخدمة العسكرية وقسم ضم المثقفين[1]، كما تميزت الإنتخابات التكميلية لـ7 نوفمبر بغليزان بوجود عدة بطاقات كتب عليها **"الأمير خالد ضحية الإمبريالية"**علما أن بعض هذه البطاقات كانت قد وزعت بالمقاهي حيث تحولت إلى مناشير وقد يكون ذلك قد تم على يد بعض الشباب الشيوعي [2].

ولعل أهم تغيير عرفته هذه المرحلة هو ظهور ميل لدى السكان نحو السياسة وإدراك أكبر للواقع الجزائري إلى جانب المشاركة في النقابات المختلفة، ثم حركة الإضرابات التي مست الميناء بالدرجة الأولى بمستغانم كما هو الحال بالنسبة لبقية مدن العمالة الغربية والجزائر عامة ورغم بقاء سيطرة الأعيان في هذه الإنتخابات إلا أنها عرفت وجود منافسين جدد تميزوا بثقافتهم ومكانتهم العلمية كما هو الحال بالنسبة لمسلي معزوز المحامي الذي ترشح لإنتخابات المجلس العام سنة 1928 بدائرة مستغانم وأظهر ذلك بداية التحول في الإنتخابات، إلى جانب ترشح طويلي عبد الرحمن والذي كان كاتب بالمحكمة لإنتخابات المفوضيات المالية لنفس السنة ورغم عدم فوزه إلا أنه نافس المترشح التقليدي لطرش أحمد و ولد الحاج سنوسي في بعض البلديات رغم المكانة والنفوذ اللتين تمتع بهما هذا الأخير كما هو الحال بالنسبة لبلديتي عين كرمان ورنو، ومع هذا فقد ظلت النخب التقليدية تسيطر على الواقع الإنتخابي. وفيما يخص إنتخابات المجلس العام بالدائرة الإنتخابية الثالثة (تيارت) التي تمت بتاريخ 11 أكتوبر 1931 فقد ظل غلام الله يمثل التيار

1-نفس المرجع ، ص 64.

2-Touati Lahouari, op.cit, p 358.

التقليدي رغم ظهور منافس له يمثل النخبة المثقفة وهو قانة ميلود (معلم متقاعد) والذي حصل خلال هذه الإنتخابات على 504 صوت من بين 1243 وحصل على فوز مطلق في بلدية الرحوية أين حصل على 106 صوت مقابل 16 لغلام الله، أما في إنتخابات اللجان المالية بالدائرة الإنتخابية الرابعة (تيارت) والتي تم إجراؤها يوم 10 جانفي 1932 فقد عرفت تراجع دور ومكانة غلام الله الذي لم يحصل سوى على 675 صوت مقابل 871 لمنافسه بن خدة ولد بلعالية. والمهم في كل هذا هو أن السيطرة الدائمة لهذه الفئات قد بدأت تتراجع تدريجيا.

ونشير أيضا إلى أهمية المشاركة الواسعة لـ ج.ع.م.ج خلال إنتخابات 1935 حيث بدا جليا تغير الساحة السياسية وكانت هذه الإنتخابات فاصلة وأظهرت إندفاعا سياسيا كبيرا من طرف النخبة والنواب المثقفين وبدرجة أكبر الإصلاحيين الذين سعوا إلى تحطيم المواقف الرجعية التي مثّلها النواب التقليديين الرسميين، خاصة وأن الحركة الإصلاحية عرفت رواجا واسعا أدى إلى انتشار النهضة كما سبق وأن ذكرنا، كما أن الجو الذي أثارته هذه الإنتخاباتسنة 1935 في كامل العمالة بالإشتراك مع الأحزاب السياسية الوطنية وانعقاد أشغال المؤتمر الطلابي الخاص بتلمسان مهد الطريق لانتصارات أخرى تضاف إلى صمود العلماء أمام الإضطهاد الذي تعرضوا له[1]، وعكست هذه الإنتخابات الصراع القائم بين التيار التقليدي المحافظ والتيار الإصلاحي حيث كانت لائحة بلغولة محمد التي عرفت باسم لائحة "الوحدة والوئام "تضم عناصر سياسية هامة وجدناها مشاركة في جمعية ا.أ.ا.م كما هو الحال بالنسبة لكل من ولد عيسى بلقايم، ابن إسماعيل مصطفى و ابن عزة الشارف، ومؤيدة لمبادئ وأفكار ج.ع.م.ج كما هو الحال بالنسبة لابن كريتلي مداني (طبيب) وابن كريتلي محمد الذي سيعمل لاحقا في جريدة وهران الجمهوري وابن برنو علي الذي كان يعمل بمطبعة[2] . ولقد استفادت ج.ع.م.ج من هذه المشاركة غير المباشرة من التأييد الذي حظيت به في سنوات 1937 و1938 من قبل المستشارين الفائزين في إنتخابات 1935 [3]، كما أنها ساهمت في التطور الذي وصلت إليه العمالة بشكل عام، وكان لنشاط الجمعية دور

1-القورصو محمد ، نشاط و تأسيس ج.ع.م.ج ، ص 149.
2- مهديد إبراهيم، " إسهام في دراسة الحركة الوطنية الجزائرية ..." ،ص ص 174-176.
3- بوهند خالد ،المرجع السابق ، ص 398.

في حل الوحدة التي تميز بها النواب الذين انتخبوا سنة 1929 وانقسامهم إلى قسمين، القسم الأول مناهض للإصلاح والثاني مناصر له[1]، كل هذه الأحداث جعلت الإدارة الإستعمارية تزداد تخوفا من نشاط الشيخ عبد الحميد بن باديس بسبب تحديه في مواقفه للإدارة الفرنسية[2].

وهكذا فقد ساهمت النهضة بشكل عام في ظهور فئة جديدة منافسة للتيار المحافظ الذي مثلته قيادات دينية طرقية كما هو الحال بالنسبة لغلام الله بتيارت، و بداية لتحولات هامة سيشهدها النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين مع زخم الأحداث السياسية من ظهور للأحزاب واتساع نشاطها، المؤتمر الإسلامي، الجبهة الشعبية وغيرها من التطورات التي سنتتبعها خلال هذا الجزء من الدراسة.

1- القورصو محمد ، نشاط و تأسيس ج.ع.م.ج، ص 148.

2A.N.O.M,cote E90, CIE, Affaires indigènes, 1935.

القسـم الثالث

تسييس الإنتخابات بمدينة مستغانم فيما بين1936 و 1939

الفصل الأول

الإنتخابات في ظل الجبهة الشعبية اليسارية بعد 1936

أولا/الظروف السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية لإنتخابات المجلس العام 1937.

ثانيا/وصول الجبهة الشعبية الإشتراكية إلى الحكم وظهور مشروع بلوم فيوليت(1936–1937) على الساحة السياسية وموقف الرأي العام الجزائري منه.

ثالثا/المؤتمر الإسلامي الجزائري و مسألة الإستقالة الجماعية عند النواب المسلمين بمستغانم .

رابعا/إنتخابات 17 أكتوبر 1937 وتأثيرات حزب الشعب الجزائري.

أولا)الظروف الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية لإنتخابات المجلس العام سنة1937 :

قبل التطرق إلى الوضع في الجزائر نشير أنه فيما بين سنتي 1924 و1930 تطورت فرنسا بشكل كبير في المجال الصناعي وبينما انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي إلى 57 سنة 1913، بلغ 140 سنة 1930[1] وفي سنة 1929 بلغ عدد البطالين الذين تم التكفل بهم في فرنسا حوالي 900 بطال، سنة 1931 حوالي 55000، 274000 سنة 1932 و276000 سنة 1933 و 342000 سنة 1934[2]، مع الإشارة إلى أنهإلى غاية صيف 1930 شكلت فرنسا صورة الجزيرة الهادئة ولم تبلغها الأزمة إلا في الخريف من نفس السنة [3].

هذا وعرفت مرحلة ما بين الحربين العالميتين تباطؤ نوعا ما في الهجرة و سببه تسريح الجنود وخاصة بعد الأزمة الإقتصادية العالمية[4] التي اجتاحت العالم سنة 1929[5]، وما نتج عنها من بطالة وأزمات بفرنسا مما أثر على الاقتصاد الفرنسي حيث بدأت بها الأزمة بهبوط في الإنتاج الفلاحي والصناعي مما أثر على ميزانية الدولة التي سجلت عجزا في سنة 1931 بفعل انخفاض الواردات الذي يعود إلى تراجع النشاط الإقتصادي وزيادة نفقات التسليح[6]. و خلال مرحلة ما بين (1934-1936) و على إثر هبوط أسعار الخمور بصورة عنيفة مست الأزمة شتى المجالات لتعرف الجزائر بذلك أزمة عامة وانعكست أزمة الخمور هذه على الأوضاع الإجتماعية بتفشي البطالة والهجرة الريفية التي تزايدت

---

1 -Delperrié de Bayac Jaques, Histoire du Front Populaire, Les grandes etudes contemporaines, Ed Fayard, 1972,p 44.
2-Ibid, p 53.
3-Ibid, p 47.

4- الأزمة الاقتصادية العالمية: هي ذلك الانهيار الاقتصادي الكبير الذي ظهر سنة 1929 حيث ظهرت في أمريكا وبدأت بظهور الانهيار في سوق الأوراق النقدية في نيويورك وبلغت خسائر سنوات الأزمة إلى غاية سنة 1931 حوالي 50 مليار دولار.

5-صاري الجيلالي ، قداش محفوظ ، الجزائر في التاريخ(5)، المقاومة السياسية ،(1900-1954)، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري،ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987 ،ص 221.

6- تابتي حياة ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني (1929- 1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ وعلم الآثار، شعبة التاريخ ، 2010-2011 ، ص.ص 27-33.

بسبب ضعف الأجور[1]، وذكرت الإدارة الفرنسية أنه فيما بين (1930-1935) بلغت نسبة البطالة ربع عدد الجزائريين[2].

وكانت فرنسا قد عملت على فتح باب الهجرة الجزائرية إليها لإعادة بناء إقتصادها المنهار بعد الحرب العالمية الأولى، خاصة وأن هذه الأزمة انعكست سلبا على المجتمع فانتشرت البطالة بين أوساط الصناع، التجار، الحرفيين وأصحاب المؤسسات المختلفة إضافة إلى أرباب العمل والمشاريع الكبرى وسرعان ما تأثر المهاجرين الجزائريين بهذه الأوضاع، وتم تسريح عدد كبير منهم وخاصة أولئك الذين لا يملكون مؤهلات فنية، وفي وقت بلغ فيه عدد سكان الجزائرحوالي 722000 سنة 1936، بلغت نسبة سكان المدن الجزائرية % 13[3] حيث تزايدت الهجرة الداخلية من القرى إلى الأرياف بحثا عن مصادر العيش، والجدول التالي يبين ذلك :

السنة / المدن	1926	1931	النسبة المئوية	1936	النسبة المئوية
مستغانم	12100	13370	40.49	20405	52.61
تيارت	8056	8909	10.58	12411	39.30

وهذا التزايد الكبير يظهر خلال عشرية 1936- 1946 بحيث تزايد عدد سكان تيارت إلى 117.50 %، وهران 75.63 %، سيدي بلعباس 62.91 %،مستغانم 54.12%[4]، نضيف هنا أن تدهور الوضع أدى إلى حدوث عدة إضرابات، فبمدينة غليزان مثلا وقعت مواجهات بين عمال زراعيين بإحدى البلديات بآخرين قادمين من بلدية أخرى مجاورة جاءوا للعمل هناك،وببلدية الدحموني Trumelet بتيارت كان يتم تشغيل 150 إلى 200 عاملة توظّفن كل سنة وفي 19 أبريل 1937 رفض رجال القرية كون نساؤهم يعملهن و هم عاطلين عن العمل[5].

وعلى إثر وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم بفرنسا و موقف نجم الشمال الإفريقي المنحل المؤيد لها والدور الذي لعبه العمال الجزائريون بفرنسا ضد الحركة الفاشية سنة

1- عبيد أحمد، المرجع السابق، ص 117.

2 -Ageron C.R.,op.cit,p390.
3 -Choukroun Jacques,op.cit,p31.
4-TouatiLahouari, op.cit., p 417.
5-Ibid., p 302.

1934، شهدت سنة 1936 مجموعة من التدابير كانت في معظمها لصالح الهجرة[1] وبلغ عدد المهاجرين الجزائريين خلال هذه السنة 27200 بينما كان 13915 سنة 1935 أما عدد العائدين إلى الجزائر فقد بلغ سنة 1936 حوالي 11302 مقابل 12195 سنة 1935[2]، هذا فضلا عن أن سنة 1936 كانت قد شهدت إرتفاع في أسعار الحبوب وخاصة الشعير الذي تضاعف سعره عما كان سنة 1930 و الأمرنفسه ينطبق على الزيت والتين بينما ارتفع سعر الأغنام بشكل طفيف[3] الأمر الذي زاد في انتشار ظاهرة الهجرة.

وورد في جريدة البصائر مقال تمت الإشارة فيه إلى تدهور الحالة الإجتماعية والإقتصادية والفلاحية والصحية والتي تميزت بالتعاسة ومما جاء فيه:" حالة القبائل المبعثرة تحت الخيام البالية والأكواخ العفنة بفقد وسائل العمران من بناء قرى عصرية ومأوى صحي وإسعافات فلاحية... تلك الإسعافات التي يتمتع بها جيران الأهالي من الأوربيين فظهرت سعادتهم وكملت رفاهيتهم وتجلت روح المدنية الفرنسية والرقي العصري في العنصر الأوربي، كما تجلت حالة التعاسة والبؤس من العنصر الأهلي ..."[4].و ..."[4].و في سنة 1936 صدرت أمرية تنص على تقسيم عمالة وهران إلى ست مناطق زراعية و مباشرة بعد 6 أوت 1936 إجتمع مختلف النواب في عمالة وهران لتنظيم مجموعة لجان فلاحية و اتفقوا على تقسيم العمالة إلى ثلاث مناطق تحتوي على (الحبوب، البقول، الثمار والكروم)، ليقرر بعدها حاكم عمالة وهران تشكيل لجان لتحديد الحد النهائي لأجور العمال الزراعيين مع تنظيم النقابات. وتتوزع هذه المناطق كالتالي:

- ❖ المنطقة الأولى: وهران، عين الأربعاء، عين تموشنت، عين الكيحل.
- ❖ المنطقة الثانية: معسكر ونواحيها.
- ❖ 406-المنطقة الثالثة تضم مستغانم حيث :

1-زوزو عبد الحميد ، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) ، نجم شمال إفريقيا حزب الشعب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007، ص 20.

2-Gallica.bnf,Le Beau G., op. cit , p 167.

3- تابتي حياة ، الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بالقطاع الوهراني ، ص. ص 56-57.

4- البصائر، العدد 58، الجمعة 29 ذو الحجة 1355 ه/12 مارس 1937،" رأي جماعة من أحرار الجزائريين في إصلاح الحالة الراهنة بالجزائر أو كتاب مفتوح إلى لجنة البحث البرلمانية ".

- الناحية القانونية في مستغانم وتضم: أبوقير،عين سيدي الشريف،عين تادلس، بودينار، بلاد الطواهرية، بوقيراط، مزغران،سيدي بلعطار، حاسي ماماش، ستيدية (جورج كليمونصو)، تونان، فرناكة، سيرات (مينا).
- الناحية القانونية في كاسان- البوسكي
- الناحية القانونية في باريقو وغليزان (بلدية مينا)[1]

أما بالنسبة لعدد السكان، وحسب إحصائيات 1936 ضمت دائرة مستغانم 475143 ساكن منهم 36174 فرنسي، 143679 جزائري[2]، أما سكان بلدية مستغانم وحدها فقد بلغ 36961 منهم 17565 أوربي بنسبة 47.52% بالنسبة للكثافة الكلية و19396 جزائري بنسبة 52.48% للكثافة الإجمالية[3] ،وحسب إحصائيات فترة ما بين 1931 – 1935 ضمت مدينة مستغانم 15716 فرنسي، 1849 أوربي، 19078 جزائري، 318 مسلم أجنبي، 1594 مقيم من العسكريين وغيرهم[4]، في ظل هذه التركيبة كان الجزائري يشعر بالذل والمهانة وسوء الأوضاع الإقتصادية في ظل ارتفاع الضرائب الضخمة بينما لا يدفع الأوربيون أو الفرنسيون الذين يملكون أخصب الأراضي ويستغلون كل خيرات الجزائر سوى الشيء القليل منها[5]، وخلال سنة 1937 قدّر السيدHardy مدير إحدى المدارس الإبتدائية عدد المتمدرسين من الأطفال في التعليم الإبتدائي بـ10000، في حين يبقى ما بين 800 و900 ألف يعيشون في الأمية، وذكر أنه إذا لم تعمل الإدارة الفرنسية على تطوير التعليم فإنه يجب انتظار قرنين ونصف من الزمن حتى تستدرك فرنسا هذا التأخر[6]وفيما يتعلق بالتعليم العالي فحسب تقرير للحاكم العام أن جامعة الجزائر قد استقبلت سنة 1919 حوالي 952 طالب، 41 منهم من المسلمين، في حين بلغ عدد الطلبة سنة 1937 حوالي 1866 طالب منهم 89 من المسلمين، مع التركيز على أن أغلب الطلبة الجزائريين كانوا

1- Oran Républicain, 13 avril 1937.
2-Gallica.bnf, op.cit, Annuaire Statistique, 1936, p 302.
3-Bel-Ange Norbert, op.cit., 251.
4- Gazette(La) de Most, 13/06/1936.

5- المدني أحمد توفيق ، المرجع السابق ، ص 264.
6- بوسعادة خيرة ، التركيبة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للجزائريين... ، ص 98.

يتوجهون نحو الشعب الأدبية أي القانون والآداب، وهذا يعود أساسا إلى فرض فرنسا للقيود على الطلبة الجزائريين المتوجهين للشعب العلمية[1].

وفي تقرير لمصلحة الإستعلامات حول بلدية زمورة المختلطة فإن وضعية الجزائريين الإقتصادية لم تتحسن خلال شهر ماي 1937 بسبب الجفاف الذي حل بالمنطقة وتم تسريح عدد من العمال من طرف الكولون في انتظار سقوط الأمطار[2]، ولكن هذا لم يكن يعني إنعدام طبقة برجوازية بمستغانم، فعائلة ابن كريتلي التي تحدثنا عنها سابقا كانت تستثمر أموالها في صناعة الكبريت والأحذية واستثمرت أموال أخرى في إنجاز ثلاث مطاحن ولكنها واصلت دائما مع تجارة الحبوب وتوفير السلع الإستعمارية والأمر نفسه بالنسبة لعائلة العياشي وابن زرجب إذ بقيت عائلات تجارية بالدرجة الأولى،وفي سنة 1936 وجد بالقطاع الوهراني 451 برجوازي بكل من وهران، تلمسان ومعسكر وبالنسبة لمستغانم نجد 21 حرفي، بعض المجوهراتيين، 8 من أصحاب المقاهي والمطاعم، إحدى عشر من تجار الجلود والدباغة، إحدى عشر من تجار الجملة، ثلاثة تجار للتبغ، 36 عامل بالبقالة، إثنان من الصناع، سبعة من التجار وصناع الخشب، ثلاثة من عمال المطاحن والمحامص، تسعة عشر من التجار وخمسة منعمال الحمامات[3].

في ظل هذه الأوضاع ،ظلت فكرة التجنيس مطروحة وأصبحت حلا لبعض الجزائريين للحصول على حقوقهم المسلوبة، فقد بلغ عدد الجزائريين الذين تحصلوا على الجنسية الفرنسية طبقا لقانون السناتوس كونسولت الصادر بتاريخ 4 جويلية 1865 خلال سنة 1936 حوالي عشرين شخصا منهم عشرة عسكريين وكلهم غير متزوجين، أما عدد طلبات الحصول على الجنسية الفرنسية المقدمة من طرف الجزائريين تطبيقا لقانون 4 فبراير 1919 فقد بلغ 2435 إلى غاية 31 ديسمبر 1936، منهم 155 شخص خلال سنة 1936، أما بالنسبة للنساء فقد حصلت 76 امرأة جزائرية على الجنسية الفرنسية من بينهن 62 متزوجة، 12 أرملة و إثنان منهن غير متزوجات[4]، أما عدد المجنسين الجزائريين طبقا

1- نفسه، ص 99.

2-A.N.O.M,cote Oran 5I152, op.cit., CM.de Zemmora, CIE., N38, 03/05/19370
3-Touati Lahouari, op.cit., p p311-3130
4Gallica.bnf, LeBeauG.,op.cit ,p 4.

طبقا لقانون 10 أوت 1927 (البنود 6-7) فقد بلغ 210 رجل و50 امرأة أي 260شخص، أما الحاصلين على الجنسية الفرنسية خلال نفس السنة طبقا لقانون السناتوس كونسولت فقد بلغ 14 رجلا وثلاث نساء أي بمجموع 17 مجنسا[1]، وظلت هذه الجنسية وسيلة للتمتع بالحقوق، ففي مراسلة من الحاكم العام للجزائر إلى رئيس عمالة وهران يجيبه فيها عن سؤال كان قد طرح حول ما إذا كان يحق لمواطن فرنسي وهو مستشار بلدي أهلي ببلدية كاملة الصلاحيات ليكون رئيس بلدية أو مساعد له، علما أنه قبل هذا لم يكن للجزائريين الحق في الحصول على هذا المنصب، وكان جواب اللجنة الإستشارية لوزارة الداخلية ليوم 19 ابريل 1937 هو الموافقة [2].

أما عن الأوضاع السياسية، فإن أهم حدث ميز هذه الفترة هو انعقاد المؤتمر الخامس لطلبة شمال إفريقيا بتلمسان[3]، واختيرت كمدينة عربية عريقة لإنعقاد المؤتمر الخامس للجمعية وشارك في هذا المؤتمر عدة شخصيات من المغرب العربي و أخرى من القطاع الغربي مثل الشيخ السعيد الزاهري، السعيد الزموشي إلى جانب الشيخ ابن حلوش مصطفى من مستغانم و نوقشت خلاله عدة موضوعات مثل الوحدة والتضامن المغربي، نشر التعليم العربي وتطويره، محاربة الجهل والتعصب واعتبر هذا المؤتمر بحق يقظة سياسية داخل القطاع الوهراني خاصة وأن ج.ع.م.ج قد نشطت بشكل بارز داخله مما وفّر لها مكانة إجتماعية صلبة سوف تجندها لتحقيق أهدافها والمشاركة بها في الصراعات السياسية التي ستشهدها المنطقة[4].

وعن الوضع السياسي بشكل عام في ظل تسيّس الجزائريين، فقد شهدت الصحافة مراقبة كبيرة من طرف الإدارة الإستعمارية كما هو الحال بالنسبة لجريدة الأمة التي أعلنت منذ ظهورها أنها جريدة مغاربية حاملة لواء الدفاع عن مصالح الشعوب المغاربية حيث

1-Gallica.bnf, op.cit, Annuaire Statistique, 1937, p 16.
2-A.N.O.M, cote Oran, E178, Dépt. d'Oran, Gouvernement Général d'Alger, Bureau du gouverneur General, N1119, l'éligibilité d'un conseiller indigène, Alger, 27/05/1937.
-الجمعية تأسست في باريس سنة 1928 وقررت عدم قبول المتجنسين من أبناء المغرب العربي في صفوفها لكونها جمعية تعاونية والمتجنسون فرنسيون، ولأنها إسلامية و هم ليسوا مسلمين، وكانت هذه الجمعية قد اعتادت على عقد مؤتمرات سنوية منذ 1931 في إحدى مدن المغرب العربي الكبير واعتبرت هذه المؤتمرات مناسبة عظمى للشباب المسلم لكي يتدرب على المؤتمرات والاجتماعات، وظهرت فعالية هذه المؤتمرات في طرح القضايا الأساسية التي تخص المجتمع المسلم في المغرب العربي ثقافيا، -- 3سياسيا واجتماعيا، يمكن العودة الى إبراهيم مهديد ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 118.
4-مهديد إبراهيم ، "إسهام في دراسة الحركة الوطنية الجزائرية..."، ص 182.

تناولت إلى جانب القضايا الوطنية والمغاربية، أخبار الحركات الوطنية في العالم وخاصة في الوطن العربي والإسلامي[1]،ولعبت دورا كبيرا في التوعية السياسية[2]. وكانت هذه الجريدة تعرف إقبالا وتزايدا للطلب عليها، ونظرا للعراقيل الإدارية، اضطرت إدارتها إلى توزيعها سرا وخاصة بالمدن الكبرى مثل الجزائر، قسنطينة، عنابة، تلمسان ووهران[3]، وفي هذا الإطار ورد في تقرير لمحافظ الشرطة بغليزان إلى نائب رئيس العمالة نسخة من هذه الجريدة لسان حال نجم شمال إفريقيا، كانت تباع سرا وتكلف بذلك المدعو ابن عيسى حمويال وأكد صاحب التقرير في الأخير أن ج.ع.م.ج في نشاط متواصل وأن فرع النجم في طور الإنجاز[4]، وفي بطاقة إستعلاماتية حول بلدية زمورة كاملة الصلاحيات،ذكر أنه لا يوجد نشاط للنواب المسلمين بها ولا لحزب الشعب الجزائري أو المؤتمر الإسلامي، بينما تم التركيز على وجود نشاط للإصلاحيين يمثلهم ابن عيسى أرزقي (تاجر) وعصمان مصطفى تاجر أيضا، إلى جانب وجود وحدة المناضلين القدامى المسلمين يترأسها قداري أحمد وتضم حوالي 100 عضو[5]. وكطريقة للتجمع والمطالبة بالحقوق،حضر بعض رؤساء الجماعة ببلدية مينا المختلطة لإجتماع الفلاحين بوهران وشكلوا "فدرالية الفلاحين بوهران" ،حيث تكونت اللجنة من ابن داني مصطفى ولد محمد الشارف رئيس جماعة التحامدة، قادوس محمد رئيس الجماعة لعين القطار، كاملي عواد رئيس الجماعة لدواوير الفليتة، بوخلوة أحمد رئيس الجماعة بالقلعة، قاضي إبراهيم عضو بالجماعة لبلدية مينا المختلطة وأعضاء الجماعة كل من ماحة أحمد،زروقي بوعبد الله،حمودة سعادة،وبن زرفة عبد القادر وشكلوا بغليزان لجنة جهوية، واختير شميريك منور المعروف بأفكاره التقدمية رئيسا لها[6].

وفي تقرير آخر حول نشاطات حزب الشعب الجزائري بمستغانم، صرّح فيه نائب رئيس العمالة أنه منذ وصوله إلى مستغانم ركز على الحصول على معلومات حول ذهنية الأهالي، وذكرأنه استقبل في الأيام الأخيرة (أكتوبر 1937) ،عدة رؤساء بلديات من دائرة

1-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص 122.
2-قنانشمحمد ،الأحداث المسلسلة لنجم الشمال الأفريقي ، ص 77 .
3- وقواق عبد القادر ، مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية ، مطبعة دحلب ، الجزائر ، 1992 ، ص 11.
4 -A.N.O.M,cote Oran, 5I152, op.cit., Rapport du Commissaire de police de Relizaneau sous-préfet du département d’Oran, Most., 13/01/1937.
5-A.N.O.M, cote Oran 5I156, op.cit. CPE. de Zemmora, Fiche de renseignement, sans date.
6-Ibid., CM. de la Mina, Clinchant, 01/09/1937.

مستغانم، بلغ عددهم من 6 إلى 8 بلديات مختلطة، والتقى بعدة قادة دينيين من الجزائريين من بينهم الشيخ عبد القادر بن تكوك وطرح عليهم عدة أسئلة كانت الإجابة عنها حسبه واضحة وهي أن همّ الأهالي الوحيد هو الحياة المادية والحاجيات الإقتصادية وحسب تقريره فإن الجرائد لا تقرأ إلا في المراكز، والمعلومات التي تنتقل حول مصالي تنتشر بشكل قليل خلال الحملات [1].

ومن جهة أخرى فقد تميزت سنة 1936 بحركة إضرابات واسعة مست كل عمالات الجزائر وأدت إلى شلل تام للمؤسسات الإستعمارية في مدن وهران، سيدي بلعباس ومستغانم، واستجاب عمال الميناء لهذه الإضرابات، والثابت أن هذه الحركة قد غيرتمجرى تاريخ الطبقة العاملة في الجزائر المستعمرة عامة، والقطاع الوهراني خاصة، وحققت عدة مطالب منها الإعتراف بالتنظيم النقابي، تزايد عدد النقابات المهنية وتحسين الأجور[2]، وتجددت حركة الإضطرابات وتزايدت، فبلدية البوسكي مثلا وقعت بها أحداث قادها المزارعين[3]، وأشارت جريدة الدفاع La Défense إلى ذلك الغليان قائلة أن المظاهرات انفجرت في عين تموشنت بتاريخ 14 جويلية 1936 وأعلنت أن أحداثا خطيرة تجري في القطاع الوهراني وأن حربا أهلية ستندلع إذا لم تتخذ الحكومة الفرنسية الإجراءات اللازمة[4]، و مع هذه الظروف بدأت الحركة العمالية بالتقدم لترتبط مطالبها بالمطالب الوطنية بشكل دقيق ليتم فيما بين(1935-1939)إنخراط عشرة آلاف عامل زراعي وهو رقم يعادل أهم القطاعات الحساسة مثل عمال الموانئ الذين مستهم كذلك أزمة الخمور والذين شكلوا طليعة الحركة النقابية[5] كما ذكرنا سابقا في هذه الفترة .

وفي وقت أصبحت فيه الفكرة الوطنية مهمة وغير واضحة في برامج النقابات، كان الجزائريون ينخرطون بأعداد كبيرة داخلها وخاصة الكونفدرالية العامة للشغل فقد بينت إحصائيات صفوف الإتحادالإقليمي للجزائر العاصمة وفي الإطار العام أصبح الجزائريون يمثلون ما بين 40 و50 % من مجموع تعداد الكونفدرالية العامة للشغل الذي وصل إلى

1-D.A.W.O, boite N 4475, Activité politique dans l'Oranie, l'état d'esprit des indigènes, rapport du sous-préfet de l'arrd. de Most, au préfet d'Oran, N10380, 10/11/1937.

2-قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 95

3-A.N.O.M, Oran ,5I88, op.cit, CPE du Bosquet, Most, 16/04/1937.

4-بوسعادة خيرة ، المرجع السابق ، ص 176

5-عبيد أحمد ، المرجع السابق ، ص117.

120 ألف منخرط[1]. في هذه الظروف بقيت الأوضاع بالبلديات مزرية وخاصة المختلطة منها حيث كان حكامها الإداريون يتمتعون بسلطات مطلقة، فتم تقليص المساحات الخاصة بالرعي والزراعة وتوسعت الغابات على حسابها للتضييق على الجزائريين الذين كان عليهم في إطار أعمال السخرة العمل بالمزارع الرسمية من حرث وحصاد ودراس[2] مما زاد في تدهور أوضاع الجزائريين وزيادة فقرهم ومعاناتهم .

وفي ربيع 1937 وعلى إثر استقالة حكومة بلوم تصلبت الحكومة الفرنسية الجديدة في مواقفها نحو الجزائريين مؤكدة على احتفاظها بالجزائر،و أصدرت جملة من القوانين ذات الطابع الإقتصادي و السياسي التي تهدف إلى تفقير المجتمع الجزائري وكبت حرياته ومنها مرسوم 30 جويلية 1937، الذي فرض ضرائب سنوية على الدواوير الجزائرية والتي قدرت بـ 10%، مما زاد في بؤس الفلاحين وتدهور أوضاعهم الإجتماعية[3]،في نفس الوقت لاحظنا خلال هذه المرحلة ظاهرة ارتفاع عملية شراء الأراضي من طرف الجزائريين خاصة في الفترة ما بين (1936-1939) وهو ما يوضحه الجدول التالي :

السنوات	1931	1932	1933	1934	1935	1936	1937	1938	1939
المساحة(ه)	45280	37168	37165	37710	31458	60000	45385	46052	46649

والملاحظ من الجدول أن متوسط شراء الجزائريين للأراضي في هذه الفترة كان يتعدى 43000 هكتار ، و نشير هنا الى الوعي الذي ظهر لدى الجزائريين فيما يتعلق باسترجاع أراضيهم التي اضطروا في وقت ما إلى بيعها أو التخلي عنها تبعا للظروف السائدة و القوانين المفروضة و قد يعود ذلك إلى النهضة العامة التي عرفتها الجزائر بشكل عام و ظهور فدرالية النواب المسلمين الجزائريين وتطور مطالب النواب الذين ظهر لديهم بعد تأسيسها نوع من الجرأة والوعي في تقديم المطالب والملاحظات المختلفة حول واقع الجزائريين في ظل سلب ونهب أراضيهم [4].

1-خلوفي بغداد ، المرجع السابق ،ص 31.
2- البصائر، العدد 58، الجمعة 29 ذو الحجة 1355 ه/12مارس 1937،"رأي جماعة من أحرار الجزائريين في إصلاح الحالة الراهنة بالجزائر " .
3-بوسعادة خيرة ، المرجع السابق، ص 134.
4- نفسه، ص 21

وهكذا فقد تميزت هذه السنوات بزخم من النشاط النضالي والسياسي لمسناه من خلال الصراع الخفي والمعلن لـ ج.ع.م.ج ضد الإدارة الإستعمارية فيما يتعلق بحق الجزائريين في التعليم باللغة العربية ورفض التجنيس وغيرها، إلى جانب نشاط النقابات الذي توج بعدة إضرابات عرفتها مختلف المؤسسات الإقتصادية والموانئ وسيساعد وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في زيادة الإنخراط في التنظيمات النقابية ويظهر نشاطهم في إطار الصراع الذي سيظهر بين اليسار واليمين المتطرف الذي كان يسيطر بقوة في الغرب الجزائري .

ثانيا) وصول الجبهة الشعبية الإشتراكية إلى الحكم وظهور مشروع بلوم فيوليت على الساحة السياسية وموقف الرأي العام الجزائري منه:

تعتبر سنة 1936 حاسمة بالنسبة للجزائريين بسبب عدة عوامل منها وصول الجبهة الشعبية الى الحكم بفرنسا،انعقاد المؤتمر الأسلامي الجزائري و ترسخ حزب الشعب بالجزائر،و اختلطت المشاعر بين الآمال و الأوهام بسبب زخم الأحداث المتتاليةمن برامج ووعود كما شهدت فرنسا هي الأخرى تحولات هامة في هذه المرحلة، فمع بداية 1936 سقطت حكومة لافال[1]Laval بتاريخ 24 جانفي 1936 مما أدى بالجزائريين للتوجه إلى صناديق الاقتراع لانتخاب غرفة نواب جديدة [2]، وفيها حقق الاتجاه اليساري نصرا سياسيا كبيرا تمثل في وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم ،بعد فوزها في الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 26 ابريل و3 ماي 1936[3]، حيث فاز اليسار بمقعدين بالجزائر،واحد بوهران و آخر بالجزائر العاصمة ، و مقارنة بانتخابات 1932 ، عرفت انتخابات 1936 مشاركة كبيرة من طرف الأوربيين بالجزائر، حيث ارتفع عدد الناخبين في العمالات الثلاث من الدور الأول الى الثاني معبرين عن أهمية هذه الانتخابات[4]، و كان هذا الفوز يمكّن من ابعاد

1- بيار لافال : عاش ما بين 28 جوان 1883 و 15 أكتوبر 1945 ، سياسي فرنسي ، تقلد عدة مناصب سياسية، وبوصول الجبهة الشعبية الى الحكم بفرنسا تم ابعاده عن الحكومة ليعود بعدها خلال الحرب العالمية الثانية مؤيدا لحكومة فيشي و بنهاية الحرب يتم اعدامه رميا بالرصاص بتهمة الخيانة .

2- البصائر، ع 38، 9 أكتوبر 1936، ص 3 .

3-قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 75.

4- Benyelles Ahmed Morsley,op.cit,p81.

مشروع "دوروDouroux " الذي كان من الأسباب التي جعلت النواب لا ينضمون الى الجبهة الشعبية [1].

مع الاشارة الى أنه خلال الانتخابات التشريعية لماي 1932 حصل الراديكاليون على نجاح بارز وحصل اليسار على الأغلبية في الغرفة [2]، بينما في انتخابات 1936 التشريعية ،وصل أقصى اليمين على رأس القائمة في الدوائر الانتخابية الثلاث بالقطاع الوهراني و حصل الحزب الشيوعي على نسبة 19% من الأصوات المعبر عنها أما في الدور الثاني فقد كان الفوز لماريوس دوبواMarius Dubois بعد رفض لامبير Lambert التنازل[3]

علما أن هذه الجبهة الشعبية كانت تتألف من أكبر الأحزاب (الحزب الاشتراكي ،الحزب الراديكالي،الحزب الشيوعي) وأكدت هذه الانتخابات أهمية الانتشار الشيوعي وسط ناخبي دوائر القطاع الوهراني حيث انقسمت الأصوات بوهران بين Marius Dubois [4] وهو السكرتير الفدرالي بالقطاع الوهراني للحزب الاشتراكي ومستشار عام[5]،وحصل على 65% من الأصوات، والمترشح الشيوعي Nicolas Zenatecci سكرتير فرع وهران للحزب الشيوعي ومترشح في الدائرة الانتخابية الأولى لوهران[6]،والذي كان يعتبر من رواد رواد الشيوعية بالقطاع الوهراني حصل على 25 %، وحسب تقرير أمني حول هذه الانتخابات فقد ترشح السيد كريف اسحاق[7] بالدائرة الانتخابية الأولى لوهران وكان محاسب محاسب شيوعي دون وزن سياسي[8]، وطبقا لما جاء في تقرير من محافظ الشرطة لمدينة مستغانم فقد عقد السيد موريس رابيي Maurice Rabbierمترشح الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) بسيدي بلعباس في الدائرة الانتخابية الثالثة يوم 24 أبريل 1936 على

[1]-Collot Claude, « Le congres musulman algérien »,Revue des sciences juridiques économiques et politiques ,Volume XI, N° 4, décembre 1974,p p84-86.
2 -Delperré Jacques ,op.cit , p 53.
[3] -Benyelles Ahmed Morsley,op.cit,p83.
4- ماريوس دوبوا (Marius Casimir Dubois) من مواليد 1890/10/10 ، كان مدير مدرسة بوهران وينتمي الى الأتجاه الأشتراكي
5-A.N.O.M,cote Oran ,E//194,securite departementale,N2508,elections legislatives,Oran,22/04/1936,rapport du chef de la sécurité départementale à Mr. le préfet d'Oran .
6- Ibid.
7- كريف إسحاق : من مواليد 24 مارس 1898 بسيدي بلعباس ، ابن موسى و مسعودة صبان .
8-Ibid.

الساعة التاسعة لقاء انتخابي حضره حوالي ألفي (2000) مستمع ينتمون في معظمهم الى الطبقة العمالية الى جانب اليهود وعدد من عمال الإدارات العامة وحوالي خمسين(50) امرأة عاملة وخمسين (50) من الأهالي الجزائريين وتكوّن المكتب من السيد روكا(Rocca) اشتراكي ومدير مدرسة بمزغران رئيسا،Kneperle اشتراكي متقاعد،Raynaud اشتراكي راديكالي ومعلم متقاعد[1]، وبمدينة بني صاف فاز مرشحي الجبهة الشعبية ب 72 % من الأصوات حيث حصل المترشح الاشتراكي Henri Bertrand على نصف الأصوات والمترشح الشيوعي Albert Bauvineau على النصف الآخر، أما تلمسان فان نسبة 75 % من الناخبين صوتوا لصالح الجبهة الشعبية في الدور الأول[2] وفي أهم المدن خارج وهران حصلت الجبهة الشعبية على 49.2 % من الأصوات منذ الدور الأول كما هو الحال بالنسبة لتلمسان، سيدي بلعباس،معسكر،مستغانم،غليزان، باريقو وعين تموشنت [3].

في ظل هذه التغيرات ،تخوفت الادارة من حدوث بعض الاضطرابات ففي تيارت مثلا وجه رئيس البلدية رسالة الى رئيس عمالة وهران، يعلمه فيها بوصول أخبار حول محاولة بعض الكولون التابعين للصليب والنار (Croix du feu)[4] بهذه البلدية القدوم رفقة

1-A.N.O.M, cote Oran, E//195, Dépt. d'Oran, le commissaire central de la ville de Most. à Mr. le préfet d'Oran, réunion électorale, 25/04/1936.

2- Echo(L') d'Oran, 27/04/1936 et 04/05/1936.

3-Marynower Claire, « Le moment Front populaire en Oranie, mobilisations et reconfigurations du milieu militant de gauche », Le mouvement social, mars 2011, N236, Ed la découverte 11.

4-حركة صليب النار: تأسست سنة 1928 من طرف Hanot d'Hartoy المعروف ب D'Hartoy لجمع المقاومين القدامى بسبب بسالتهم خلال الحرب لتحيط بها جمعية تعرف باسم Les Briscards التي فتحت أبوابها لكل الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى لمدة لا تقل عن ستة أشهر ، لم يكن لحركة صليب النار برنامج سياسي واضح و كان هدفهم هو جمع أفضل المقاومين القدامى و تشكيل مجموعة فرسان عسكريون و شجعان ،سنة 1930 أصبحت برئاسة De La Rocque الذي سيعمل على توطينها بالجزائر و بالفعل بدأت تظهر أولى فروعها بالجزائر كما هو الحال بالنسبة لفرع سطيف الذي ظهر سنة 1933 ،أما فيما يتعلق بانتشار الحركة في كل الجزائر فابتداء من أكتوبر 1934 بدأت محاولات مسيري الجمعية في تنظيم نشاطاتها بالجزائر وفيما بين 1934 و 1936 ظهرت فروع لها في أعظم المدن الجزائرية و خاصة على اثر أحداث قسنطينة في أوت من سنة 1934 لتبلغ أقصاها نهاية سنة 1935 و تبدأ التراجع ابتداد من سنة 1936 ،و في الفترة ما بين 1934 و 1935 كان انتشارها خاصة في المناطق التي عانت من أزمة القمح و الكروم و فيما يخص فروعها في القطاع الوهراني فقد ظهرت سنة 1934 في كل من وهران التي كان بها عدة فروع،تيارت ، غليزان و سدي بلعباس و في سنة 1935 ظهرت لها فروع في شلف ثم فروع أخرى سنة 1936 في كل من مستغانم التي وجدت بها هي الأخرى عدة فروع الى جانب كل من مزغران و تلمسان.بلغ عدد أعضائها بالجزائر سنة 1934 حوالي 25000 و حوالي 40000 سنة 1935 و تقريبا نفس العدد سنة 1936 كماتضاعف عدد أعضائها بفتح الأبواب أمام الجزائريين المسلمين للأنضمام اليها حيث جاء هذا الأنضمام بسبب تأثير بعض العناصر المحلية بالحركة، أما فيما يتفلق بفروعها بالجزائر فكان كل فرع يعين رئيسا له ،نائب ،سكرتير عام و مساعد ليشكلوا بذلك مكتب القسم و كل الفروع تجمع فيما يسمى بفدرالية العمالة التي تسير من طرف لجنة عمالية و كانت اللجنة العمالية تتكون من رئيس ، نائب،و عدد معين من المفوضين المكلفين بالدعاية ، المسائل الاجتماعية و الاقتصادية و كان يتم التنسيق بين اللجان العمالية بالجزائر من طرف مفوض بالجزائر للجنة ادارة باريس المكلف بالتعاون مع اللجان العالية.
يمكن العودة إلى

عمالهم ومزارعيهم من الأهالي لإثارة الشغب حول هذه الانتخابات وطلب من رئيس العمالة ابعاد الأهالي ومنعهم من حمل السلاح واثارة الشغب كون هذه الانتخابات خاصة بالأوربيين ولا تهمهم [1].

ذلك أن الأحزاب اليسارية دخلت في صراعات حادة مع الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة للوصول الى الحكم، وسرعان ما انتقل هذا الصراع إلى الجزائر وعملت هذه الأحزاب على جلب العنصر الجزائري إليها، و رأت فرنسا أن الجبهة الشعبية فرصة لحل المشكل الجزائري، ففي زيارته إلى بعض مناطق عمالة وهران (تيارت،مستغانم وسيدي بلعباس) تحدّث رئيس الحزب الشعبي الفرنسي عن الحزب الشيوعي وعرض مبادئ حزبه وحذر من اللجوء إلى الأحزاب التابعة لهتلر، موسوليني أو ستالين[2]،خاصة و أن هذه المرحلة عرفت انغراس حزبين فاشيين بالجزائر و هما التجمع الوطني للحركة الاجتماعية Le Rassemblement Nationale d'Action Sociale (R.N.A.S) بقيادة لامبير الذي كان قد تأسس يوم 31 جوان من سنة 1936 بفندق المدينة بوهران والصداقات اللاتينية Les AmitiésLatines التي كان هدفها تجنيد اليمين للمقاومة ضد الشيوعية والوطنية الى جانب تحقيق التقارب مع الفاشية المتوسطة باسم التضامن الإمبريالي[3] وكان اليمين الفرنسي يضم صغار الموظفين، الحرفيين وأصحاب المهن الحرة ويتمثل في الحركة الفرنسية، صليب النار،الحزب الاجتماعي الفرنسي، الحزب الشعبي الفرنسي، وانتشرت هذه المنظمات والأحزاب اليمينية المتطرفة بقوة داخل المدن الكبيرة والقرى الاستيطانية ومناطق الريف عبر القطاع الوهراني وسرعان ما أصبح اليمين يحكم أهم المراكز وصغريات البلديات ويحتل 27 مقعدا من بين32 على مستوى المجلس العام في حين لم يحتل الحزب الاشتراكي الذي كان يضم حوالي 6000 مناضل بالقطاع الوهراني منهم ثلاثة آلاف (3000) بوهران و سبعمائة (700) بمدينة مستغانم[4]، إلا مقعد واحد، واعتمدت هذه

Benyelles Ahmed Morsley, Les courants fascistes de la colonie de peuplement européenne (1919-1939),op.cit, pp 62-66.

1-A.N.O.M,cote Oran ,E//194,dept d'Oran , C. de Tiaret , rapport du maire de la C. de Tiaret , Chevalier de la légion d'honneur à Mr. le préfet ,N 1059, 21/04/1936.

2-Koerner Francis, « l'Extrême droite en Oranie (1936-1940) », revue de l'histoire moderne et contemporaine (RHMC), tome xx, octobre-décembre 1973, p 580.

3 - Benyelles Ahmed Morsley,op.cit,p89.

4-Ibid,p97.

الأحزاب على الصحافة في نشر أفكارها والدعاية ضد الجبهة الشعبية وأحزابها الاشتراكية والديمقراطية[1]، ووجد بمستغانم وحدها ثلاث جرائد منها جريدة عين الصفراء التي تأسست سنة 1833 واقتربت من الحزب الشعبي الفرنسي ورائد الفاشية في القطاع الوهراني القس لامبيرAbbeGabriel Lambert[2]وتبنت موقفا مضادا للجبهة الشعبية وتعاطفت مع الحزب الشعبي الفرنسي[3].

وحاولت حكومة الجبهة الشعبية إبراز النوايا الحسنة في التكفل بالجزائريين وانشغالاتهم ،عكس اليمين المتطرف المعروف بأساليب التضييق والتشديد على المجتمع، ففي 2 جوان 1936 عقدت هذه الأخيرة اجتماعا بغليزان بكازينو بوتلة Botella،حيث ضم المكتب كل من الرئيس Reynet (معلم)،السكرتيرPeuriére Georges الذي سنجده مرشحا لانتخابات المجلس العام التي ستجري بأكتوبر1937،الى جانب عدد من المساعدين، حضر الاجتماع حوالي ثلاثمائة شخص، معظمهم من المعلمات وتحدث الحضور خلال هذا الاجتماع عن الوضع الاقتصادي للعمال[4] وغيرها من المواضيع التي كانت تثير الرأي العام في تلك الفترة وكان الحل في رأيهم هو وقف الحرب و أن تكون فرنسا المثل الأول لذلك[5] وبالمقابل ففي30 جوان 1936 اجتمعت الجبهة الشعبية في مستغانم برئاسة Labbé Lambert وجمعت مختلف الشخصيات الوطنية للعمالة[6]، بينما بدأت ادارة الجبهة الشعبية تسعى إلى تحويل الدواوير بالبلديات المختلطة إلى بلديات حقيقية، غير أن التجربة التي انطلقت في 25 أوت 1937 ظلت محدودة[7]، واستمرت السلطة الفرنسية في عهد حكومة الجبهة الشعبية في تشجيع الاستيطان، وانتزاع أراضي الجزائريين[8]. ونتج عن سياسة

1- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 105

2-غابريال لامبير(1900-1979):كان رئيس بلدية وهران، أسس ما يعرف بـLes Amitiés Latines ثم التجمع الشعبي للحركة الاجتماعية Rassemblement populaire d'Action sociale ، عرف بمعاداته للسامية ، كان قسا ثم تراجع عن مبادئه وتزوج، أيد حكومة بيتان أثناء الحرب العالمية الثانية، نشر سنة 1942 كتاب بعنوان "L'Allemagne d'aujourd'hui expliqué par l'Allemagne d'avant-guerre" لكنه منع من النشر.

3- كلاخي ياقوت ، المرجع السابق ،ص 27.

4-A.N.O.M ,cote Oran,E//194,Ville de Relizane, Commissariat de police, N3521, le commissariat de police de Relizane à Mr .le sous-préfet Most., Relizane ,09/06/1936.

5- A.N.O.M,cote Oran, E//195, rapport de Mr. le commissaire de police de Relizane à Mr. le sous-préfet de Most., N3521, 02/06/1936.

6- Benyelles Ahmed Morsley,op.cit,p85.

7-Collot Claude, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale,op.cit, p 130.

8- تابتي حياة ، الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية... ، ص 117

المرونة في العهد اليساري تطور النقابة الجزائرية بعد توحيد النقابتين الفرنسيتين في مارس 1936 وتصاعد الحركة المطلبية وتبني مشروع بلوم فيوليت[1] الذي سنتطرق له لاحقا .

وساند الجزائريون الجبهة الشعبية نظرا للوعود التي قدمتها لهم وكان ذلك رد فعل ضد الأحزاب اليمينية المتطرفة، خاصة وأن من بين ما طالب به برنامج الجبهة الشعبية الذي تمت المصادقة عليه في 21 و23 مارس1936 إلغاء كل من قانون رينيي، القوانين الاستثنائية، مرسوم شوطان وطالب بحرية التعليم. وحاول هذا المشروع طرح المسألة الأهلية بكل جوانبها الاجتماعية، الثقافية والسياسية بإدخال الإصلاحات الضرورية التي تبنتها الأحزاب اليسارية التي تشكل الجبهة الشعبية بالقطاع الوهراني، ولعل أكبر مثال على ذلك هو الدعوة العامة التي وجهها السيد ألفراز (Alvarez) عبر منبر جريدة عين الصفراء يوم 22 أبريل من نفس السنة و التي استجاب لها حوالي مائة عامل (100) من الجزائريين بميناء مستغانم و اجتمع الكل بقاعة العدالة والأمن لتكوين لجنة تضامن للعمال والتي يمكن لعمال الميناء الانضمام اليها و تكون المكتب من السيد ألفراز (خباز) رئيسا، المساعدين كل من دافيد جوزيف David Joseph، سعدون حمادي وكلاهما عامل بالميناء وبعد تشكل المكتب، ذكّر السيد ألفراس بدوره في اطار النقابة الخاصة بعمال الميناء خلال سنتي (1933-1934)، وطلب من عمال الميناء أن يمنحوه ثقتهم من جديد للدفاع عن مطالبهم وخاصة عمال التفريغ والشحن، وبالفعل وافق الحضور بالأغلبية على منحه الثقة وتشكل المكتب الجديد الذي احتفظ برئاسة السيد ألفراس له، الى جانب كريادو امانويل(Criado Emanuel) بصفته سكرتيرا، دافيد جوزيف(DavidJoseph) أمينا للخزنة ومساعده رومانو ألبير (Romano Albert) ،والمساعدين كل من بلاغة محمد وسعدون حمادي، وبعد نهاية الانتخاب تم منح كل السلطات للسيد ألفراس وذلك بهدف تحقيق عدة مطالب أهمها :

1)تطبيق قانون الثمان ساعات في كل الشركات بكل ما تضمنه قانون 23 أبريل 1919 وكل المراسيم الوزارية التي تحدد تطبيق ذلك بالجزائر وذلك يعني تسع ساعات عمل الى غاية 15 نوفمبر ثم ثمان ساعات عمل خلال أشهر الشتاء الأربعة.

1-قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 76.

2)بالنسبة للعاطلين عن العمل فتطبق عليهم التعريفة الجزائرية (Le tarifAlgérien) أو 18 فرنك في اليوم و سبع ساعات عمل.

3)تطبق بالجزائر القوانين المطبقة بفرنسا ومنع استعمال مقصورات الصهاريج.

4)فرض ضريبة على الكحول بما ان ثمانية أو تسعة عمال بالميناء عاطلين عن العمل بسبب احتراق النبيذ المحول الى خمر بحيث يمكن لهذه الضريبة التخفيف من بؤسهم[1].

وفي 25 أبريل 1936 قدّم السيد بول سوران[2] (Paul Saurin) نائب الدائرة الانتخابية الثالثة في اطار الحملة الانتخابية اجتماع بمستغانم حضره حوالي ألفي(2000) ناخب وقدم فيه برنامجه[3]، مع الاشارة الى أن الحملة الانتخابية تمت في هدوء تام بدائرة مستغانم وضواحيها رغم كون الأوضاع ساخنة نوعا ما في مستغانم المدينة مع عدم حدوث اضطراباتبارزة اذ لم يكن هناك قبل 15 أبريل سوى مترشحين رسميين هما السيد سوران والشيوعي كايلييCaillier أما الحزب الراديكالي الاشتراكي فقد مثله كل من موسولي Muselli وجيمو Jeammot هذا الأخير كان الوحيد الذي بإمكانه منافسته ولكنه تراجع ليبقى سوران بدون منافس وتقدم فيما بعد كل من بيليي رابييBellierRabier والسيد مال Male دون أن يكون لترشحهما تأثير بارز [4].

وكان وفد المؤتمر الإسلامي على اثر عودته من باريس ،قد عبر عن ثقته بحكومة الجبهة الشعبية و مشروع بلوم فيوليت واخبر الحضور أن من أهم الوعود التي لا يشك في انجازها فتح المساجد في وجوه علماء الأمة[5]، لكن هذا المشروع أهمل حق الجزائريين في التمثيل النيابي بالبرلمان الفرنسي والذي ظل المطلب الأساسي للقوى الوطنية الجزائرية،

1-A.N.O.M,cote Oran, E//195, dépt. d'Oran, ville de Most., Le rapport du Commissaire de police de la ville de Most. à Mr. le sous-préfet du dépt. d'Oran, réunion électorale, le 24/04/1936.

2-بول سوران ولد يوم 6 أكتوبر 1903 ببلدية حاسي ماماش دائرة مستغانم ، ناضل كطالب ثم أصبح رجلسياة ، كان والده سناتور بالجزائر ،- أصبح فيما بعد رئيس بلدية حاسي ماماش و رئيس المجلس العام لعمالة وهران ، توفي يوم 15 ماي 1983 بباريس تميزت حملاته الأنتخابية بالدعاية الواسعة بالصحف و خاصة بتلك الصادرة بمستغانم .

3-A.N.O.M,cote Oran, E//195, dépt. d'Oran, ville de Most., Le rapport du Commissaire de police de la ville de Most. à Mr. le sous-préfet du dépt. d'Oran, réunion électorale, le 26/04/1936 .

4-A.N.O.M, cote Oran, E//195, dépt. d'Oran, ville de Most., rapport du sous-préfet de l'arrondissement de Most à Mr le préfet, elec. législatives du 26/04/1936, N3627.

5- البصائر ،السنة الأولى ،العدد 31 ، الجمعة 19 جمادى 1 1955 ه / 7 أوت 1936 ، :" إجتماع عظيم لم يسبق له نظير يعقده وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري بالملعب البلدي صبيحة الحد 2 أوت 1936 "، ص 1 ، بدون كاتب.

وسرعان ما بدأت الجبهة بتأسيس فروع لها كما هو الحال بالنسبة لمستغانم، غليزان وعين كرمان[1]،عين تموشنت،معسكر،بوحنيفية،بني صاف وسيدي بلعباس[2]، ففي زمورة مثلا تم تأسيس فرع للجبهة الشعبية بمبادرة قام بها مدرسو المدرسة[3]، وفي غليزان ورد في تقرير للشرطة بأنه عقد اجتماع خاص، نظمه فرع الجبهة الشعبية بها يوم 25 سبتمبر 1937على الساعة الخامسة مساء وكان الاجتماع مخصص لأعضاء الجبهة الشعبية و المؤتمر الإسلامي الجزائري[4].

إن أهم حدث ميز فترة حكم الجبهة الشعبية هو مشروع بلوم فيوليت، غير أن ما يمكن استخلاصه من خلال سير الأحداث وتطورها خلال هذا القسم أن الجزائريين علقوا عليها عدة آمال لكنها عاملتهم في النهاية كما عاملتهم بقية الحكومات الفرنسية مع الأشارة الى أن الجبهة الشعبية قد ظهرت وانطفأت فيما بين الأزمة الاقتصادية والحرب العالمية الثانية، وهي مرحلة تميزت فيها فرنسا بالتراجع كما تميزت الساحة الدولية بأحداث هامة منها الثورة البلشفية، العهد الجديد للرئيس الأمريكي روزفلت New Deal[5] الى جانب ظهور الفاشية، النازية وغيرها من التطورات التي ستخيّم انعكاساتها على الوضع الداخلي لفرنسا ومن ثم مستعمراتها .

ومع ذلك فقد تمكنت الجبهة الشعبية في بعض المستعمرات الفرنسية من تحقيق عدة مكاسب كمنح بعض الحقوق النقابية لبعض المستعمرات، ظهور بعض التشريعات حول حوادث العمل، العطل المدفوعة الأجر، الأربعون ساعة ،وكان التشريع الاجتماعي في أراضي ما وراء البحر بالنسبة لفرنسا في تقدم وتحسن في عدة مسائل مقارنة بمستعمرات أخرى[6]، كما عرفت نقابات عمال الميناء انتشارا و توسعا خلال عهدها حيث ظهرت فروع نقابية بنمور، وهران،أرزيو،مستغانم، تنس،الجزائر،جيجل و غيرها.[7]

1-مهديد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص164.
2-Taleb Bendiab Abderrahim, « Precisions structurelles sur Le congres musulman algerien»,Revue des sciences juridiques économiques et politiques, Volume XI, N° 4, décembre 1974,p 169.
3-A.N.O.M,cote Oran, 5I152, op.cit., CM .de Zemmora, service des renseignements, 03/05/1937.
4-Ibid., op.cit., C. deRelizane, rapport du commissaire central de Relizane au sous-préfet de Most, 27/09/1937.
5- العهد الجديد هو برنامج جاء به روزفلت يقدم إغاثة فدرالية مباشرة للمحتاجين و العجائز ،على إثر الأزمة الإقتصادية التي التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في فترته الرئاسية الأولى.
6-Delperré Jacques,op.cit,p483.
7-Choukroun Jacques,op.cit,p19.

كما ساهمت في تأسيس تيار وحدوي كبير جعل الجزائريين يسعون الى تأسيس مؤتمر اسلامي، ينضم اليه الحزب الشيوعي الجزائري[1]، هذا و قدد تظافرت عدة عوامل سياسية و اقتصادية أدت الى انغراس الجبهة الشعبية بالقطاع الوهراني، منها أنه كان قد استقبل أقل عدد من الأوربيين الذين ساعدتهم وضعيتهم الأجتماعية و معاناتهم من تأييد اديولوجية الطبقات العمالية، الى جانب كون هذا القطاع شكل معقل المناضلين من الحزب الشعبي الفرنسي والحزب الأشتراكي الفرنسي كما كانت العناصر الفاشية قد نشرت القلق وسط بعض الأوربيين الذين وجدوا في مشروع بلوم فيوليت العدالة الأجتماعية والديمقراطية دون الأخذ بعين الأعتبار مطال الجزائريين[2]، غير أنه وباندلاع الحرب العالمية الثانية كانت الجبهة الشعبية قد دفنت [3].

وبالنسبة لمشروع بلوم فيوليت، فقد جاء به موريس فيوليت الذي كان حاكم عام للجزائر خلال فترة العشرينات، ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي وسرعان ما أصبح عضو قيادي بهذا الحزب وعضو بمجلس الشيوخ، أصدرهذا المشروع المعروف باسمه سنة 1931 وتضمن عدة اقتراحات منها :

- إصلاح مستوى التعليم
- إصلاح وتأمين نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيين لبعض الجزائريين.
- إلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين.
- زيادة حقوق الجزائريين لانتخاب ممثلين عنهم في مجلس الشيوخ وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية.

كما اقترح هذا المشروع أيضا إنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين بمعدل ثلاثة من كل عمالة، وإنشاء وزارة للشؤون الافريقية، يدخلها الجزائريون مع اقتراح إعطاء بعض أجزاء الجنوب الجزائري (الذي كان مصنفا كمنطقة عسكرية) الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة كما هو الحال بالنسبة للشمال[4]. وكان هذا المشروع

1-Alexandre François, « Le P.C.A de 1919 à 1939 …»,op.cit,p 199.
2-Taleb Bendiab Abderrahim, « Precisions structurelles sur Le congres musulman algerien»,op.cit,p170
3-Ibid, p 491.
4- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص ص18-19.

قد ارتكز على ما جاء في قانون جونار مع زيادة عدد المتحصلين على الحقوق ومنهم الحاصلين على شهادة الدراسات الابتدائية، ليبلغ عددهم حوالي 25000 شخص[1].

وكانت الجبهة الشعبية بوصولها إلى السلطة قد وضعت مشروعا مطورا لمشروع سنة 1933 بوجود ليون بلوم[2] الذي كان أول اشتراكي وأول يهودي يتولى رئاسة الوزارة في فرنسا، ويعتبر من أحد أغنى الشخصيات المعقدة والمتناقضة في عالم السياسة خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين [3]، إلى جانب السناتور موريس فيوليت الحاكم العام السابق للجزائر، وفي هذا الصدد نشرت جريدة صوت الأهالي La Voix Indigène أن الأسباب التي أدت إلى صدور مشروع بلوم فيوليت ،هي الغليان الذي حدث خلال السنتين الأخيرتين في افريقيا الشمالية مما جعل العديد من الصحفيين ينادون بضرورة إجراء إصلاحات جدية[4]،وتم تقديم هذا المشروع إلى مكتب الجمعية الوطنية في 23 ديسمبر 1936 لدراسة فصوله و المصادقة عليه، وهو مشروع يمكن تسميته بالمشروع الديماغوجي[5]، فهو يمنح الجنسية لفئة من المثقفين العسكريين القدامى، التجار، الصناع،المزارعين، بعض ممثلي العمال[6]، الموظفين، حملة أوسمة الشرف،حملة شهادة الابتدائية، المتزوجين من الفرنسيات، الفرنسيات، المفوضين الماليين ونواب مجلس العمالات[7]، ويتضمن هذا المشروع خمسة فصول غير أن أهم ما جاء فيه هو منح حق المواطنة الفرنسية كما ذكرنا سابقا لحوالي عشرين ألف جزائري من النخبة المثقفة والميسورة من أصحاب الشهادات و الأوسمة و ذوي الجاه والمال من الجزائريين ويكون بذلك قد تطرق لنقطتين جوهريتين هما ممارسة الجزائريين لحقوقهم السياسية وحصول جزء من النخبة المسلمة على المواطنة الفرنسية

1-Meynier Gilbert : «L'Algérie et les Algériens sous le système colonial, approche historico historiographique », Insaniyat, Algerie1962, 18eme année, numéro doublé 65-66, juillet-décembre 2014, p 30.

2- ليون بلوم من مواليد 9 أبريل 1872 من أبوين فرنسيين، وتوفي يوم 30 مارس 1950، تولى رئاسة الوزارة في الجمهورية الفرنسية الثالثة مرتين سنة 1937 و 1938 وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية آخر رئيس للحكومة الفرنسية المؤقتة من 16 ديسمبر 1946 الى 16 يناير 1947 .

3 -Delperrié Jaques, Histoire du Front Populaire, Les Grandes Etudes Contemporaines, Ed Fayard, 1972 ,p 27.

4- بوسعادة خيرة ، التركيبة الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية للجزائريين... ، ص 111.

5- الديماغوجية كلمة يونانية مشتقة من كلمة ديموس و تعني الشعب، و" غوجية " وتعني العمل، أما معناها السياسي فيعني مجموعة الأساليب التي يتبعها السياسيون لخداع الشعب وإغرائه ظاهريا للوصول للسلطة و خدمة مصالحهم، أنظر: www.almaany.com/ar/dict-ar-ar-ديماغوجية /08/12/2015

6-D.A.W.O,Rethault E., lesindigènes et le droit de la citoyennetéfrançaise, suivid'extraits de discours de Roux Freissineng, sénateur, prononcé au sénat le vendredi 29 janvier 1937, Oran société des papeteries et imprimerie, L.Fouque, 1937, p 6.

7-A.N.O.M, J.O.R.F, Documents Parlementaires, Annexe N1596, 30/12/1936.

دون التخلي عن أحوالهم الشخصية، فمشروع بلوم فيوليت كان يركز على إصلاح مستوى[1] التعليم والإصلاح الزراعي ومنح نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون لبعض الجزائريين الذين يعنيهم تطبيق المشروع في الأمر، وعلى المستوى السياسي كان المشروع يمنح حق الانتخاب لحوالي 20 ألف مواطن جزائري، كما كان يسعى إلى تحقيق سياسة اجتماعية وإدماجية على المدى البعيد وهو يعمل بالدرجة الأولى ضد كبار المعمرين و الإقطاعيين الفاشيين وكل أحزاب اليمين الذين يعملون من اجل إحباط سياسة الجبهة الشعبية[2].

وأوردت جريدة البصائر مقالا نقلا عن الشهاب بعنوان "ما هو برنامج بلوم فيوليت"، مما جاء فيه أن برنامج بلوم فيوليت الذي قدمته الحكومة لمجلس الأمة وللرأي العام، لا تعلق له إلا بمسألة تمثيل المسلمين الجزائريين بمجلس الأمة الفرنسي على طريقة اندماج الناخبين ببعضهم البعض، بحيث لا يكون للمسلمين الجزائريين نواب منهم ينتخبونهم على حدة لتمثيلهم بمجلس الأمة، بل تشارك نخبة من المسلمين يتراوح عددها بين العشرين والخمسة وعشرين ألفا في انتخاب المرشحين مع الفرنسيين لكي يكون النائب الفرنسي الذي ينتخب لمجلس الأمة ممثلا للفرنسيين والجزائريين معا.ويرى السيد فيوليت أن هذا البرنامج أضمن للاتحاد بين العنصرين وأسرع إلى حصول الاندماج التام بينهما وهو يحارب البرامج الأخرى التي تحقق للمسلمين نيابة خاصة عنهم لأن تلك النيابة الخاصة تبقي المسلمين بعيدين عن الحياة السياسية الفرنسية العامة[3].

غير أن المتطرفين من المعمرين ساروا عكس مبادرة فيوليت لما مرّروا مشروع الإصلاح على البرلمان يوم 1 جانفي 1937 إذ رفضت فدرالية رؤساء البلديات للقطاع الوهراني مشروع القانون وأيدت المشروع الذي قدمهPaul Saurin نائب وهران[4]، حيث قدم مشروعه يوم 31 ديسمبر 1936 وكان بديلا عن مشروع بلوم فيوليت، ورفض فيه

1-D.A.W.O, boite N 4062, série 17, Projet Blum-Violette, 1937-1938.

2-الشافعي سعيد ، المرجع السابق، ص 214.

3-البصائر، السنة الثانية ،العدد 69،الجمعة 17 ربيع الأول 1359ه/28 ماي 1937،" ما هو برنامج بلوم فيوليت "نقلا عن الشهاب، ص 5.

4- Oran Matin, 1 janvier 1937.

المساواة مع الجزائريين والانتخاب معهم في نفس القسم[1]،كما تقدمت فدرالية رؤساء بلديات عمالة قسنطينة بنفس الموقف بالإجماع [2]، وفي 5 جانفي 1937 رفض هذا المشروع من قبل 122 رئيس بلدية بالقطاع الوهراني وفي السادس من نفس الشهر رفضته فدرالية رؤساء البلديات لعمالة قسنطينة، بينما رفضته فدرالية عمالة الجزائر يوم 14 جانفي من نفس السنة، و بالموازاة مع ذلك ففي الثالث من نفس الشهر، عقد الحزب الشعبي الفرنسي بالجزائر لقاء كبيرشارك فيه زين بن ثابت مساعد رئيس بلدية وهران، الدكتور بن تامي الذي كان مستشار عام بوهران(سبق التطرق اليه)و تمت فيه معارضة مشروع بلوم فيوليت مع تأييد مشروع "دوريو" الذي كان قد وضع يوم 2 فبراير 1937[3].

وعلى اثر تقديم هذا المشروع أمام البرلمان الفرنسي، بدأت ردود الأفعال المختلفة حوله، فقد عارضه الكولون ورأوا فيه خطر يهدد وجودهم، لكونه وسيلة تمكن الجزائريين من أن يغمروا كل الهياكل الانتخابية الموجودة، وفي حقيقة الأمر فقد كان موقف الحكومة سلبيا لأنها كانت تعمل تحت ضغوط المعمرين بحكم أن المشروع أثار الكثير من المشاكل والاحتجاج من طرفهم، كما كان موقفها في أبعاده الاستراتيجية لا يمثل إلا رغبة المعمرين الملحة المتمثلة في إبعاد تمثيل الجزائريين من مراكز السلطة ومراكز التأثير المباشر[4].

كما كتب الأستاذ "باطايونBataillon" بجامعة الجزائر مقالا في نشرية BulletinCVIA في فبراير1937 ذكر فيه أن الأحوال الشخصية للمسلمين تختلف وتتباين مع القانون الفرنسي، فالقانون الإسلامي–حسبه- يقر بتعدد الزوجات وحرمان البنات. أما رئيس بلدية وهران لامبير فقد صرح:" سيذوب العنصر الفرنسي وتصبح هيبة فرنسا في خطر"ورأى أن هذا القانون لن يضيف فقط 22 ألف ناخب (حسب الكاتب) لكن هذا العدد سيتم تجاوزه بسرعة[5]، فبموجب هذا المشروع منح حق الانتخاب لعدد قليل من الجزائريين يمثلون جماعة النخبة وجعلهم ضد الهيئة الانتخابية الفرنسية كما لو كانوا متجنّسين بالجنسية الفرنسية مع بقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين وكان فيوليت يفضل هذا الاختيار

1- Echo(L') d'Oran, 06/01/1937.
2- Echo(L') d'Oran, 07/01/1937.
3-Collot Claude, « Le congres musulman algérien »,p125.
4- الشافعي سعيد ، المرجع السابق،ص 222.
5-D.A.W.O,Rethault E., op.cit., PP 6-10.

لسببين هما أنه يسمح بحق الانتخاب لأشخاص جدد ضمن نظام انتخابي موجود من قبل وأن خلق هيئة انتخابية واحدة سيساعد على تحقيق دمج للجزائريين في المجتمع الفرنسي وهو الأمر الذي تقوم عليه السياسة الفرنسية في الجزائر،أما خلق هيئتين انتخابيتين كما هو الشأن في الاقتراح الأول فهو يشجع على تطور مفهوم الوطنية وتحقيق مبدأ الانفصال وهو الأمر الذي لا ينسجم مع السياسة الفرنسية في الجزائر وحجة فيوليت السياسية هي أن الأغلبية من الجزائريين لا تلعب أي دور في الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية بالمقارنة مع الأوربيين وهو وضع فرض على الجزائريين بتهميشهم وابعادهم عن مراكز القرار والحيلولة دون حصولهم على المستوى التعليمي الكافي لمنافسة الأوربيين ومواجهتهم وهذه الوضعية لم تتغير منذ الاحتلال الفرنسي على أن القوانين الفرنسية لم تعترف بحقوقهم الاجتماعية إلا بشكل صوري، ورغم أن هذا المشروع الذي قدمه فيوليت يخدم فعلا سياسة الإدماج فان البرلمان الفرنسي رفضه تحت ضغوط سياسة المعمرين الذين أجمعوا على إحباطه[1]، كما ورد في هذا الصدد مقال في جريدة La Dépêche Oranaise مما جاء فيه :"... إن عدد سكان الجزائر حوالي ستة ملايين، أما نحن الأوربيين فحسب الإحصاء الأخير، لا يتجاوز عددنا 850000 نسمة، و في غضون عشر سنوات سيصبح خمسة ملايين من الأهالي يتمتعون بحق الانتخاب... فما هو مصيرنا خلال عشر سنوات نحن فرنسيو الجزائر، دون شك سنصبح فلاحين لديهم... "[2].

نضيف هنا أن "ليون بلوم" كان يسعى الى اقامة عدة اصلاحات الا أنه كان يجهل أن محاولاته ستكون محدودة كون الراديكاليين والكثير من الاشتراكيين والرأي العام الشعبي بشكل عام سيستقبلون ذلك بالرفض وعدم القبول كونها في نظرهم ستكون مساسا بالوجود الفرنسي، فالأمر كان يتعلق فقط بتحسين وضع الجزائريين ومحاولة اشراكهم في الاعداد لمستقبلهم، وقد اختار ليون بلوم رجلين من الحكومة للتكفل بقضايا ما وراء البحر وهما

1- الشافعي سعيد ، المرجع السابق، ص 214.

2- بوسعادة خيرة ، التركيبة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للجزائريين، ص 112، كما يمكن العودة للمقال في جريدة La Dépêche Oranaise العدد 8429، الثلاثاء 1936/07/28

الاشتراكي ماريوس موتيMarius Moutet[1]، وزير المستعمرات وموريس فيوليت وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، وكلاهما كان ذا توجه اصلاحي، فقد كان ماريوس موتي معروفا بمعارضته لسياسة القمع ولأوضاع العمال الجزائريين السيئة ،أما موريس فيوليت الذي كان حاكما عاما للجزائر سنة 1927، فقد كان مؤيدا للتجنيس ولإصلاح أوضاع الأهالي حيث ذكر في كلام وجهه للكولون بالجزائر :"...انتبهوا فأهالي الجزائر بسبب أخطائكم حتما ليس لهم لحد لآن وطن، وهم يبحثون عن وطن، هم يطلبون منكم الوطن الفرنسي، امنحوهم ذلك بسرعة والا فانهم سيجدون وطن آخر..."[2]، وتصدت فدرالية رؤساء بلديات عمالة وهران بشدة لهذا المشروع خلال اجتماعها يوم 5 جانفي 1937 [3]. وسرعان ما بدأ الاستفزاز الكبير من جديد عن طريق مقايضة استقالة المنتخبين وشرعت فدرالية رؤساء بلديات الجزائر التي كان يرأسها "أوبو" المستوطن الكبير في المتّيجة في الإعلان عن استقالة رؤساء البلديات وتراكمت الاستقالات وتضاعف رد الفعل الاستعماري اثر الإعلان عن تكوين الحكومة الثانية تحت قيادة ليون بلوم، وعند عودة موريس فيوليت إلا أن هذه الحكومة لم تعمّر[4]. وبعد غزو الجيش الألماني للنمسا شكّل دلادييه حكومة قررت الحكم عن طريق المراسيم متذرعة بالدفاع الوطني استرد رؤساء بلديات الجزائر لاستقالتهم بينما أكد الحاكم العام أن مشروع بلوم فيوليت لن يناقش في البرلمان ليدخل بذلك هذا المشروع في قائمة المشاريع الضائعة[5].

وعلى مستوى عمالة وهران لقي المشروع تأييدا من طرف الفئات الاجتماعية والاتجاهات السياسية الجزائرية ماعدا نجم شمال إفريقيا الذي عارض المشروع ورأى فيه أداة استعمارية هدفها تقسيم الجزائر، واعتبره حاجزا في طريق الوطنية الجزائرية ومحاولة للتجنيس ورفضه كلية[6]، كما هاجمت جريدة الأمة هذا المشروع قائلة : "... نقول للشعب

1- كان ماريوس موتي أحد المسيرين للمصانع بالداهومي ونائب اشتراكي بليون سنة 1914و محامي المجلس لرابطة حقوق الأنسان.

2-Delperré Jacques,op.cit, p 265.

3-Soufi Fouad, OranRépublicain p 13

4-Gallissot René, « Apres l'illusion du projet Blum –Violette et sous la pression coloniale : difficile de penser la nation algérienne (1938-1939), texte traduit en arabe, Pensée politique algérienne, (1830-1962), les actes du colloque (25-25)/09/2005, Alger, Ed, ANEP, pp 51-70.

5 -Gallissot René, op.cit., p 63.

6-Benallegue-ChaouiaNora, op.cit., p212.

بأن سياسة الإدماج والتخلي عن قانون الأحوال الشخصية يعتبران خطرا كبيرا لأنه على إثرهما تضيع جنسيتنا وكرامتنا، بل نضيّع كل أمل في استعادتهما وتكون نتيجة ذلك الاجراء الانتحار... "[1].

أما بقيةالأحزاب والمنظمات اليسارية، فقد أيدت هي الأخرى هذا المشروع واعتمدت في التعبير عن رأيها على جريدة "وهران الجمهوري"Oran Républicain "لسان حالها،و طالبت بضرورة تطبيقه بداية من شهر فبراير 1937[2]، أما فدرالية النواب المسلمين الجزائريين لعمالة وهران، فقد وافقت على المشروع في الاجتماع المنعقد بتاريخ 7 جانفي 1937 بدار بلدية وهران، وبحضور ممثلي جميع المؤسسات من نواب على مستوى الجماعات والبلديات والمجلس العام واللجان المالية، وتم التصويت بالإجماع على اقتراحات استنكرت مشروع سوران Paul Saurin السالف الذكر ،وفضحت محاولة بعض شيوخ البلديات التي تسعى لدفع النواب للموافقة على أسلوب تمثيلي يتنافى مع طموحاتهم عن طريق التهديد والابتزاز.

وفي الوقت الذي ركز فيه وزير الداخليةSaurin على سياسة التمثيل النيابي الخاص والمنفصل لكل من الأوربيين والأهالي فان بعض النواب من عمالة وهران قد وافقوا على هذا الاجراء ومنهم غلام الله، كما حيّت جريدة صوت الأهالي فرحات عباس على عباراته المفرحة والصحيحة حيث قال : "... تمثيل نيابي واحد للدفاع عن مستقبل الأجيال الآتية وعلى فرنسا أن توقف عملية التمييز بين مصالح الأهالي ومصالح الكولون..." [3].

واعتبرت جمعية العلماء مشروع بلوم فيوليت قليل جدا بالنسبة لحقوقها و قبلته كخطوة أولى فقط يجب بعد تنفيذها أن يتم الإسراع في بقية الخطوات لتحقيق المساواة التامة التي تعتبر الشرط الطبيعي لبقاء الارتباط، وعلى اثر لقاء يوم 16 أبريل 1937 بقصر الجمعيات بالعاصمة بين لجنة البحث البرلمانية وهيئة من ج ع م ج باسم الجمعية وكانت مكونة من الشيوخ: عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي،مبارك الميلي، العربي التبسي والأمين العمودي. قدم الرئيس كراس المطالب للّجنة البرلمانية وتلاه عليها الشيخ لعمودي

1- بوسعادة خيرة ، التركيبة الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية للجزائريين... ، ص 122.
2- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ...، ص 164.
3-Aron Robert, Les origines de la guerre d'Algérie, Ed Fayard, Paris, 1962, pp 66-67.

وشرح لها بعض النقط فيه، وعلى اثر سؤال أحد أعضاء اللجنة لهيئة الجمعية عن مشروع بلوم فيوليت كانت الإجابة بأن المشروع " ما حاز القبول إلا لما فيه من التصريح بالمحافظة على الحالة الشخصية مع أن ما فيه إنما هو شيء قليل من الحقوق المطلوبة "[1]. واتسم بذلك موقف الجمعية بالتحفظ اتجاه هذا المشروع[2]،وعدم الاندفاع حيث أشار الإبراهيمي إلى أن المشروع صنع بناء على اعتبارات سياسية دقيقة ووضع بألفاظ استهوت نخبة الجزائريين وشبابهم .

أما الحركة النقابية ورغم أنه لم يكن لها موقف واضح من المسألة الوطنية بالجزائر خاصة بعد وحدتها سنة 1936، وتخلي الاتحاديين عن مشاريعهم ومطالبهم السابقة، إلا أن الاختلاف بين الجناحين بدا واضحا حول مشروع بلوم فيوليت، وبينما انتقده الاتحاديون سنة 1935 وبدا ذلك عند عقد مؤتمر الاتحاد الجهوي الثامن والعشرين (28) بالجزائر في جانفي 1935 عندما طالب المؤتمر بالتحرر الوطني والاجتماعي بالجزائر بدل تقديم الإصلاحات،و خلال عقد مؤتمر الأتحاد العمالي بوهران(L'Union departementale) الخاص بالنقابات لم يتم ابداء أي معارضة لمشروع بلوم فيوليت و لم يبرز في جريدة L'Algerie Ouvriere أي مقال حول المشروع خلال مرحلة (1936-1939).[3]

غير أن العداوة للمشروع خفّت وأصبحت أقل وضوحا، ويبدو ذلك من خلال المؤتمر النقابي للاتحاد الإقليمي للجزائر في أواخر سنة 1937 في حين صرّح المؤتمر الإقليمي لوهران سنة 1938 بأنه مع تطبيق مشروع بلوم فيوليت وبدون تحفظ وهو نفس الموقف الذي اتخذه اتحاد قسنطينة [4].

ومن جهة أخرى فقد أيدته اللجنة المحلية للمؤتمر الإسلامي ،واجتمعوا في عدة مناسبات لجمع الأموال لصالح صندوق الدعاية للمشروع في العاصمة وخدمة الوفد الذي سافر إلى باريس، وقررت فدرالية النواب تكليف كل عضو من أعضائها بالتعاون مع لجنة

1-البصائر، السنة الثانية، العدد 58، الجمعة 29 ذي الحجة 1355ه/ 12 مارس 1937:" حلول لجنة البحث البرلمانية بالجزائر".

2-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 19.

3-Choukroun Jacques,op.cit,p20.

4- البصائر ، العدد 66 ، السنة 2 ، الجمعة 25 صفر 1356 هـ/ 7 ماي 1937، " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمام لجنة البحث البرلمانية " ، بدون كاتب.

المؤتمر الإسلامي، لضم وتنظيم السكان المسلمين الموجودين في منطقته لتحقيق ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي[1]، وفي 14 نوفمبر و بداية ديسمبر 1936 عقد اجتماع للجنة المؤتمر الإسلامي في غليزان، نوقشت فيه قضية توسيع التمثيل النيابي للجزائريين بمشروع بلوم فيوليت و اتخاذها خطوة أولى للحصول على الحقوق السياسية الكاملة، مع المحافظة على مميزات الشخصية الإسلامية، وفي 17 يناير 1937 عقد اجتماع لجنة مستغانم ومعسكر شارك فيها حوالي ثلاث مائة (300) مستمع، ثلاثة أرباعهم (4/3)من المسلمين، تدخل فيها كل من بوتارم لخضر بن عيسى، ابن سعدون، شريك و الطاهر نددت كلها بحملات الصحافة اليمينية والنواب الرجعيين ضد مشروع بلوم فيوليت ومطالب المؤتمر الإسلامي[2].

وقد أجري تحقيق ميداني قام به السيد "محمد عزيز قسوس "بالقطاع الوهراني حول الرأي المحلي اتجاه مشروع بلوم فيوليت بطلب من رئيس تحرير جريدة وهران الجمهوري، ظهر بعنوان " تحقيق كبير حول مشروع بلوم فيوليت من طرف السيد محمد عزيز قسوس"[3] في العدد الصادر بتاريخ 17 أبريل 1937 حيث دام التحقيق إلى غاية 6 جوان 1937 ،ويعود سبب محاولة القيام بهذا التحقيق إلى تزايد الهجمات ضد المشروع وسعي الجريدة إلى التقرب من الفئات المسلمة بالجزائر، اعتمد التحقيق على القيام بحوارات شفوية وتسجيل إجابات مكتوبة، ومن بين الأسئلة التي طرحت على المستجوبين: ما هو رأيكم في مشروع بلوم فيوليت؟ هل هناك في محيطكم الجزائري من يعارضه؟وتم إجراء التحقيق على حوالي 163 شخصية مسلمة تشمل المجتمع المدني والسياسي وتضم مختلف الاتجاهات المكونة للمؤتمر الإسلامي، الإصلاحي، اللائكيين، الشباب الجزائري والنواب، الجمعيات السياسية اليسارية (الشيوعيين، الاشتراكيين والحزب الراديكالي)، النقابيين. كما أخذت بعين الاعتبار مواقف الشخصيات الدينية المعروفة بقربها من السلطات الاستعمارية (النواب، الإداريين، العسكريين المتقاعدين، المجاهدين القدامى...) ومن بين

1 -Oran Matin, 08/01/1937

2-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية... ، ص 168

3- كان محمد عزيز قسوس عضو ب القسم الفرنسي الأممي للعمال (S.F.I.O) منذ 1931 وكان معلم و صحفي بجريدة L'Entente و ذكر بأن التصويت على مشروع بلوم فيوليت يوفر راحة نفسية .

يمكن العودة إلى: Ageron C.R.,de l'Algerie Française à l'Algerie Algerienne,op.cit,p400

نواب الجمعيات المحلية 20 مفوض مالي ،سبعة مستشارين عامّين و37 مستشار بلدي إلى جانب أخذ رأي ثلاث نساء هن : الآنسة حليمة بن عابد من الرباط ومتحصلة على شهادة الليسانس في الأدب العربي، الآنسة زهرة بن طوطاش قابلة بقسنطينة ويمينة بودالي زوجة سفير بودالي من معسكر، باستثناء الجزائريين النشطين بالأحزاب اليمينية والضباط الجزائريين الذين كانوا لايزالون يمارسون مهامهم، كما قام قسوس باستجواب أعضاء من فدرالية النواب المسلمين الجزائريين والمفوضين الماليين، المستشارين العامين والمستشارين البلديين إلى جانب أعضاء الجماعة وممثلين لجمعية المسلمين الجزائريين[1]، ومن خلال دراسة عن موقف النخبة بالجزائر حول مشروع بلوم فيوليت و المؤتمر الإسلامي الجزائري فان المطالب الاجتماعية (من تعليم، بناء مدارس، العناية الصحية) كانت بنسبة 25 % والمطالب الاقتصادية (بما في ذلك المساواة في الأجور، إلغاء قانون الغابات وغيرها) كانت نسبة تأييدها حوالي 31.25 %، أما المطالب السياسية (إلغاء سائر القوانين التي لا تطبق إلا على المسلمين، إلحاق الجزائر بفرنسا، توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات، حق الترشح والنيابة في المجلس...) فقد بلغت نسبة التأييد لها من طرف النخبة 43.75 % وقد يعود التأييد الكبير للمطالب السياسية مقارنة ببقية المطالب الاجتماعية والاقتصادية إلى الاضطهاد السياسي الذي يعاني منه الجزائريون مع الملاحظة أن مطلب الاستقلال والبرلمان الجزائري غير موجود ضمن هذه المطالب لأن الاتجاه الوحيد الذي طالب بهما هو نجم شمال إفريقيا رغم انه أبعد عن المؤتمر الإسلامي الجزائري[2].هذا وقد ذكر أحد أعضاء شباب المؤتمر الإسلامي الجزائري "نحن لا نبالي بمشروع بلوم فيولت، ووافقنا عليه فقط كرد فعل على الكولونالذين رفضوه"[3].

والواقع أن هذا المشروع كان حرمانا للشعب الجزائري من ممارسة حقوقه السياسية ومجرد خطة لدمج الجزائر بفرنسا بإذابة النخبة في المجتمع الفرنسي. ولو نجح لأصبح حوالي الواحد والعشرين (21) ألف جزائري يتمتع بالجنسية الفرنسية ولهم نفس الحقوق

1- Benkada Sadek, « La société civile et l'opinion publique algérienne vues à travers l'enquête de Med Aziz Kessous, Oran Républicain, 1936 », Pensée politique Algérienne ,1830-1962, Actes du colloque 25-26/09/2005, Ed ANEP, pp 106-122.

2-حلوى فاطمة الزهراء ، المرجع السابق، ص 218، الجدول رقم 5 .

3-Ageron C.R., op.cit, p400.

التي للفرنسيين و عليهم نفس الواجبات، وبمقتضى المشروع تستمر هذه الطريقة تدريجيا كلما توفرت الشروط ويظل بقية الجزائريين مجرد رعايا فرنسيين عليهم واجبات الجندية والضرائب و ليست لهم أية حقوق، ويتم الدمج الفعلي للجزائريين عن طريق هذه النخبة المتخرجة من المدارس الفرنسية والموالية موالاة مطلقة لفرنسا دون مطالبتها بالتنازل عن أحوالها الشخصية وبالتالي تجريد المجتمع الجزائري من المثقفين مقابل بقاء أغلبية تعاني الحرمان والهوان [1]، علما أن السلطات الفرنسية وكمحاولة منها لامتصاص غضب الشعب الجزائري أرسلت لجنة لاغروزيليارLagrosiliére Joseph[2] في مارس 1937 ، قابلت المنتخبين المسلمين والأوربيين وكانت تقاريرها وخلاصة عملها لصالح إصلاحات الحكومة [3] وحلت هذه اللجنة في أوائل شهر مارس بعاصمة الجزائر للإطلاع على الحالة العامة في القطر الجزائري وأخذ آراء رجالات الأمة وهيئاتها فيما يتعلق بمطالب الجزائريين وبرنامج بلوم فيوليت خصوصا، وكان برنامج رحلتها للقسم الأول يبدأ من 3 إلى 19 مارس 1937 ويشمل الجزائر، ثنية الحد، بجاية، جيجل،عنابة، سكيكدة وغيرها، أما رحلتها للقسم الثاني فكانت ستشمل الجزائر، بوفاريك، البليدة، المدية، جندل (لافيجري)، خميس مليانة، الأصنام،تيارت، الرحوية(Montgolfier)، غليزان، مستغانم، باريقو، معسكر، سعيدة، سيدي بلعباس، تلمسان، بني صاف، عين تموشنت، وهران وغيرها. أما أعضاء اللجنة فكانوا :

- الرئيس: جوزيف لاغروزيليار (النائب الراديكالي الاشتراكي).
- نائب الرئيس بيير بلوش نائب مقاطعة ايزن.
- الكاتب صامويل طامبل نائب مقاطعة أفيرون (كتلة الجمهوريين بفرنسا).

وكان مكتب المؤتمر الإسلامي قد وجه نداء إلى لجانه الفرعية بعموم القطر الجزائري لاستقبال البعثة البرلمانية وإمدادها بما هي بصدد البحث فيه، كما قامت ج.ع.م.ج بالإتصال برؤساء شعبها حول هذه الزيارة[4].علما أن هذه اللجنة قد فشلت في التقييم الحقيقي

1- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3 ،ص 30.
2-جوزيف لاغروزيليار :محامي ورجل سياسي، ولد يوم 20 أكتوبر 1872 ، مؤسس الحركة الاجتماعية بالمارتينيك وأحد أهم الشخصيات السياسية بالجزيرة ومؤسس جريدة Le Prolétaire ، توفي يوم 6 جانفي 1955.
3-Ferhat Abbas, La nuit coloniale, p 129.
4-البصائر، السنة 2، ع 58، الجمعة 29 ذو الحجة 1355 هـ/12 مارس1937، " حلول لجنة البحث البرلمانية بالجزائر".

للوضع الإقتصادي والإجتماعي للجزائر،لتكون مقبرة مشروع بلوم فيوليت ولم تكن المشاريع الأخرى سوى درءا للرماد على العيون بالنسبة للمسلمين لإخضاعهم ومنع انتشار الدعاية الفاشية[1]، ومع ذلك فقد اقترح عدد من الجزائريين مجموعة من المطالب وردت في جريدة البصائر بعنوان " كتاب مفتوح إلى لجنة البحث البرلمانية " ومنهاإصلاح إدارة الضرائب، إلغاء البلديات المختلطة،إلغاء المنطقة العسكرية وإلحاق ترابها بالمناطق المدنية،إحداث إدارة تفقّد عام يكون أعضاؤها من البرلمانيين، تطّلع على ما يجري بالمستعمرة حتى تصبح فرنسا على علم بما يجري بالجزائر،إبطال المحاكم الزجرية الخاصة بالأهالي، قانون الأهالي والقوانين الإستثنائية، إنشاء معامل لتشغيل العمال العاطلين، نشر التعليم الإجباري. إعطاء حق التصويت لكل جزائري تتوفر فيه الشروط التي توفرت للأوربيين تطبيقا لقاعدة المساواة ،المساواة في عدد عضوية النواب في المجالس الثلاثة: البلدية، العمالية والمالية ،تمثيل الجزائريون بالبرلمان[2]، وعبّرت هذه المطالب عن آمال الجزائريين ومساعيهم الحثيثة لإصلاح أوضاع إخوانهم الذين تتزايد معاناتهم.

من جهة أخرى نجد أن هذا المشروع قد تجاهل حقوق الطبقة العاملة الجزائرية وإن كان قد ركز على العمال ذوي الأوسمة، كما أنه لم يعكس حقيقة الوعود التي جاءت بها الجبهة الشعبية على لسان موريس فيوليت من أجل حياة أفضل، واعتبر إصلاح سياسي جزئي يعني فئة معينة ويهمل حقوق العمال، الفقراء والبؤساء وزاد من عدوانية المستعمر وهمّش الجماهير الكادحة والفئات المعوزّة[3]. ونتيجة لضغط الكولون واستخدامهم لكل المناورات بالجزائر وفرنسا ضد مشروع بلوم فيوليت، اضطرت حكومة الجبهة الشعبية إلى التخلي عنه بعد إدراجه في البرلمان شهر ديسمبر1938 حيث دفع النائبين الإشتراكيين المنتخبين بالجزائر سنة 1936 وهما مارسال ريجيس Marcel Regis وماريوس دوبوا Marius Dubois حكومة الجبهة الشعبية لبلوم للتصويت على هذا المشروع، لكن اللوبي

---

[1]-Alexandre François, « Le P.C.A de 1919 à 1939 …»,op.cit,p205.

2-البصائر، ع 58، الجمعة 29 ذو الحجة 1355هـ/12 مارس 1937، " رأي جماعة من أحرار الجزائريين في إصلاح الحالة الراهنة بالجزائر"، " كتاب مفتوح إلى لجنة البحث البرلمانية ".

3- قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 77.

الكولونيالي جعل بلوم يتراجع حتى على مناقشة المشروع بغرفة النواب حيث لم يرد مواجهة هذا اللوبي[1]. ليبقى هذا المشروع بين مدّ وجزر إلى غاية سنة 1938 حين وضع رئيس الحكومة الجديدة حدا له تحت ضغط المستوطنين بالجزائر[2] وتأكد بذلك كل مؤيدي هذا المشروع من سياسة التسويف الفرنسية بتواصل قانون الأندجينا والقوانين الإستثنائية[3]. وحتى إدماج الجزائريين المسلمين ثقافيا وسياسيا، فرديا أو جماعيا سوف يؤدي عاجلا أم آجلا إلى تغيير ترتيب الأوضاع والبنيات لتصبح الأغلبية الساحقة من الممثلين المنتخبين في جميع الهيئات المنتخبة وكذا على مستوى القرار السياسي تتكون من جزائريين مسلمين وهو المسعى الذي لم يكن يرضي لا المعمرين ولا السياسية الفرنسية بالجزائر.[4]

لقد أثار هذا المشروع كما ذكرنا أعلاه غضب فرنسيي الجزائر حيث ظهرت عدة عبارات مناهضة لبلوم واليهود وعلقت مناشير على الجدران مما جاء فيها:"اليهود لا يعيشون إلا على استغلال البروليتاريا، كما أن الثورات والحروب هي حصاد لتصرفات اليهود "، وذكر لامبير Labbé Lambert النائب بوهران أن كل المناهضين لفرنسا مؤيدون لمشروع بلوم فيوليت، وعبرت مفوضية فرنسية بالجزائر لشارل أندري جوليان[5] الذي كان قد عين بصفته سكرتير اللجنة العليا للبحر المتوسط وإفريقيا الشمالية أنها لا تقبل أبدا مشروعا يسمح لقرية او بلدية حتى وإن كانت جد صغيرة بأن يكون رئيسها عربي[6]، وبذلك فإن الجبهة الشعبية لم تف بوعودها المقدمة للشعب الجزائري لتهمل الحكومة الفرنسية بذلك مطالب المؤتمر الإسلامي التي تضمنّها الميثاق الوطني.

وهكذا يمكن القول أن سنة 1937 كانت زيادة الشعور بالمرارة والفشل لدى النخبة، فالآمال الكبيرة المعلقة على الجبهة الشعبية ومشروع بلوم فيوليت قد تبعثرت[7]، وبعد غزو الجيش الألماني للنمسا شكّل دلادييه حكومة قررت الحكم عن طريق المراسيم متذرعة

1-Meynier Gilbert, « L’Algérie et les Algériens sous le système colonial… », Op.cit, p 30

2- حياة تابتي، الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، ص 127.

3-Simon Jaques, le PPA (Parti du Peuple Algérien), 1937-1947, Ed l’Harmattan, CREAC-Histoire, 2005, p 65.

4- الشافعي سعيد ، المرجع السابق، ص 222.

5- كان شارل أندري جوليان سكرتير للجنة العليا للبحر المتوسط و إفريقيا الشمالية التي تم تأسيسها سنة 1935 و كلف بالمهام و القضايا الإستعمارية و كان يرى أن الحل الوحيد للإستعمار هو الإعداد الفعلي لاستقلال الأهالي لخلق جو جديد يشعرهم بأنهم ليسوا أعداء أو مشبوهين و كان يرى أنه من الواجب إبعاد كل المسؤولين المعروفين بسياستهم القمعية، يمكن العودة إلى Jacques Delperré ، نفس المرجع ، ص 267.

6-Delperret Jacques op.cit., p 268.

7-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص 71.

بالدفاع الوطني ليتراجع رؤساء بلديات الجزائر عن استقالتهم بينما أكد الحاكم العام أن مشروع بلوم فيوليت لن يناقش في البرلمان ليدخل بذلك هذا المشروع في قائمة المشاريع الضائعة[1]. ويمكن القول هنا بأن عهد الجبهة الشعبية لم يختلف عن سابقاتها من الحكومات الفرنسية بل بالعكس منذ توليها للحكم في فرنسا سنة 1936 عرفت الجزائر تحولات واضطرابات أخرى استمرّت آثارها إلى غاية سنة 1939 [2].

أما عن موقف المستغانميين، فقد تلقى مشروع بلوم فيوليت دعما قويا من عدة أطراف، إذ ساندته الإتحادية العامة للشغل و كذا عمال الشحن والتخزين لميناء مستغانم[3]، كما أيد سكان زمورة ما جاء في هذا المشروع[4]. وكان المؤتمر الإسلامي بغليزان قد عقد إجتماعا له ضم عدد من الأوربيين والمسلمين يوم 15 نوفمبر 1936 بقاعة المركز الجمهوري وألقى فيه مقاسي قدور محاضرة موضوعها "الطريقة الأفضل للحصول على الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي مع الحفاظ على مميزات الشخصية الإسلامية"، وعبّر المؤتمرين على تفضيلهم للتمثيل المتساوي بين الجزائريين والفرنسيين في قسم انتخابي موحد مع حفاظ الجزائريين على شخصيتهم الإسلامية وأكدوا على تمسكهم بالوثيقة المطلبية التي أعدت في المؤتمر الإسلامي المنعقد في 7 جوان 1936 والتي طالبت بنظام تتم فيه المساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين بدون تمييز وعبّروا في آخر المؤتمر على ثقتهم بالجبهة الشعبية [5].

وفي عدد 28 جانفي 1937 من جريدة وهران الصباح، تم التطرق إلى إجتماع عقده الحزب الشعبي الفرنسي ببلدية فرناكة وحضره ابن تامي رئيس التجمع الوطني لمستغانم عرض فيه المدعو زيتوني قضية الأهالي الجزائريين وشكر ابن تامي على السماح له بالتدخل في منتدى الحزب الشعبي الفرنسي ليتسنى له عرض وجهة نظره اتجاه مشروع بلوم فيوليت الذي وضع على المحك السيادة الفرنسية بالجزائر، وكان رد ابن تامي بأنه لا يجب شكره لأنه موقف عادي والوطنيين الفرنسيين لهم الحق في الحديث والكلام في أي

1 -Gallissot René, op.cit., p 63.

2- تابتي حياة ، السابق ، ص 127.

3-قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص 78.

4-Touati Lahouari, op.cit., p384.

5 -A.N.O.M, cote Oran ,5I152 , Relizane, Edition votée à l'unanimitée ,15/11/1936, secretaire de séance Boudjemaa Mohammed, instituteur à Relizane.

مكان باللغة الوطنية ، كما عقد الشيوعيون اجتماع بمستغانم يوم 13 أبريل 1937حضره الرئيس المحلي للجبهة الشعبية كما جرت عليه العادة إلى جانب حوالي 2000 إلى 2500 شخص، 70 إلى 80 % منهم جزائريين نددوا بقلة عدد المدارس الخاصة بالجزائريين حيث يعيش حوالي 900000 طفل في الأمية، وطالبوا خلال الإجتماع بتطبيق مشروع بلوم فيوليت ، وحضر الإجتماع ممثل الحزب الشيوعي كمال بوخدمي الذي تفهّم غياب النواب الذين لم يتمكنوا من الحضور [1].

وفي 16 أبريل 1937 نظم الإشتراكيون بمستغانم إجتماع برئاسة السيد "دوا"M.Duin[2] وعند تأخر منظمي الإجتماع ،تقدم السيد باشطارزي عضو المجلس العام بوهران، كمال بوخدمي ممثل الحزب الشيوعي بمستغانم، الطاهر أحمد (أستاذ بمدرسة الأولاد بمستغانم) وطالبوا بإلغاء قانون الأهالي و بضرورة تطبيق مشروع بلوم فيوليت والتصويت عليه وتم التركيز على المحافظة على الأحوال الشخصية، توسيع الجبهة الشعبية ودعمها، مناهضة استغلال العمال من طرف البرجوازيين، مناهضة الفاشية، إرجاع الأراضي للجزائريين وحق الإضراب، علما أن عدد الحاضرين تراوح ما بين 1200 إلى 1500 جزائري أغلبهم دون العشرين سنة[3].

وفي 13 فبراير 1938 عقد إ.أ.إ.م اجتماعا ضم إلى جانب مسيريه المعروفين بتأييدهم لحزب الشعب الجزائري أعضاء نشطين من المؤتمر الإسلامي مثل الطاهر، بوحرام والشيوعيين وعلى رأسهم كمال بوخدمي وساري عبد القادر لمناقشة المشروع [4]، هذا وضمت اللجنة الخاصة بالإتحاد الأدبي عضوين كانا ينتميان إلى النجم و هما الأمين المساعد ولد عيسى بلقاسم والمساعد ابن عنتر قدورو كان الأول قد شارك كعضو بلجنة المؤتمر الإسلامي الجزائري في جوان 1936 مع التذكير بأن أعضاء هذا الإتحاد وخاصة ذوي الميول النجمية الإستقلالية عارضوا مشروع بلوم فيوليت[5].

1- Gazette(La) de Most, 17/04/1937, N858.

2.-السيد "دوا" كان أستاذ بمعهد ورئيس الجبهة الشعبية بمستغانم.

3 -Ibid., 24/04/1937, N859.
4-Soufi Fouad, op.cit, p97.
5-TouatiLahouari, op.cit, p400.

وفي يوم السبت 12 فبراير 1938 عقد إجتماع آخر بمستغانم ضم أعضاء من المؤتمر الإسلامي،إ.أ.إ.م وحزب الشعب الجزائري، بشكل سرّي بمقهى "جيان" Djian الواقع بساحة الجمهورية، لمناقشة المشروع و كيفية توجيه تنديد ضد إدعاءات بعض البرلمانيين الذين يحاولون إفشال مشروع بلوم فيوليت، بدأ الاجتماع على الساعة السادسة والنصف مساء و دام إلى غاية السابعة والنصف، حضره كل من: الطاهر أحمد، بوتارم قادة (معلم)،شريك حسين (معلم)،مصطفاوي حبيب (معلم)، عمور عمور (معلم)،قورملة عبد القادر(مدرس)، بن يزة هواري ،بن قراقش مصطفى (حذاء-عامل يومي)، ولد عيسى بلقاسم (بائع بلاط وعضو بحزب الشعب الجزائري)، بن عليوة مصطفى (بائع دجاج وعضو بحزب الشعب الجزائري)، ابن برنو غالي (حلاق وعضو بحزب الشعب الجزائري)، ابن بدرة جيلالي (عامل بالمستشفى وعضو بحزب الشعب الجزائري)، كمال بوخدمي (شيوعي)،ساري عبد القادر وكان شيوعي أيضا ،أما نتيجة هذا الإجتماع فكانت اتفاق بعض الأعضاء على توجيه رسائل إلى كل من: وزير الداخلية،الرئيس بلوم، الوزير فيوليت،النائب دوبوا Dubois ، النائب لاغروزيليارLagrosiliére وإلى كل من يهتم بواقع وقضية الجزائريين، كما اتفقوا على أن يطلبوا من كل نواب الجبهة الشعبية التنديد بادعاءات النواب الجزائريين ضد فدرالية رؤساء بلديات الجزائر والتأكيد على المطالبة بالتصويت على مشروع بلوم فيوليت في إطاره الإسلامي[1] وهذا حسب التقرير الفرنسي.

مع التذكير هنا أن حزب الشعب الجزائري كان قد عارض منذ البداية هذا المشروع وأكد صاحب التقرير أنه لم يتمكن من الإستماع إلى مجريات النقاش وأنه حصل على المعلومة حول كتابة الرسائل من أحد عيونه بالإجتماع لذلك فحضور ممثلي النجم قد يكون بهدف المناقشة والتعبير عن الرأي دون الموافقة على المشروع، وفي نفس اليوم عقد إجتماع ضم المستشارين البلديين الجزائريين بقاعة بنادي الهلال[2]بمسكن "الحاج وعلي" لاختيار من يكون مكلفا بالإلتحاق بفدرالية النواب المسلمين بباريس للتنديد بموقف فدرالية رؤساء بلديات الجزائر، وكان ابن كريتلي محمد هو الذي دعا إلى عقد هذا الإجتماع

1-A.N.O.M, cote Oran ,5I88, op.cit., ville de Most., Commissariat central, N79, politique indigènes, au sujet du projet Blum- Violette, 13/02/1938.

2-كانت القاعة بعنوان طريق 26 نوفمبر 1927.

وبتوجيهات من السيد لالوت (مستشار عام بسيدي بلعباس)، وحضره كل من: ابن كريتلي محمد(إسكافي ومستشار بلدي)، كسكاسة حساين(عامل بالمحكمة)، ابن برنو علي، ابن إسماعيل مصطفى(بقال)،قارة مصطفى عبد القادر (بقال)،بن علي حمادوش (بائع فواكه)، وتغيب كل من بلغولة محمد(تاجر)، ابن كريتلي مداني (طبيب)، ابن يزة الشارف (عامل بالمحكمة) وابن هندة صالح (ملاك) مع تأكيد هؤلاء على موافقة زملائهم الرأي، وبعد نقاش طويل قرر المستشارون الحاضرون عدم إتخاذ أي موقف وعبّر كل منهم (حسب التقرير دائما) على عدم استعداده لفقدان مصالحه وتجارته ومكانته، وعندها تدخل ابن كريتلي محمد قائلا: "عندما نرفض التكفل بمصالح مرشحينا علينا الإستقالة "، وعلق ابن إسماعيل مصطفى قائلا:" ماذا يفعل الدكتور ابن كريتلي في هذه الحالة؟ ماذا يفعل بلغولة؟ رغم كونهما المنتخبين الأوائل على القائمة الإنتخابية، وواصل قائلا: "أولئك الذين صوتوا علينا انتخبونا للتكفل لهم بالمجلس البلدي لا للذهاب إلى باريس، عندها أهلن ابن كريتلي محمد التكفل بالأمر وقرر إلى جانب زملائه الحاضرين الكتابة إلى ابن سعدون محمد علي (مستشار بلدي بمستغانم) الذي كان يعمل آنذاك بمكاتب رابطة حقوق الإنسان والمواطنة بباريس لتمثيلهم والإلتحاق بمفوضية النواب المسلمين المتوجهة إلى باريس وبالفعل توجه ابن كريتلي بعد نهاية الإجتماع إلى مركز البريد رفقة كوسكسة وابن برنو لمهاتفة لالوت وإعلامه بنتيجة الإجتماع، ليقوموا بعدها بكتابة رسالة توجه إلى ابن سعدون عبر الطائرة لمنحه كل السلطات والتوجيهات اللازمة [1].

إن ما يلاحظ حول هذا الإجتماع هو عدم الإتفاق بين الأعضاء على الموقف الواجب اتخاذه ثم على تحمل المسؤولية وبداية الخلاف بينهم. وفي أول مارس من سنة 1938 قام أعضاء المكتب النقابي للعمال التابع للكونفدرالية العامة للشغل بعقد اجتماع بمقرهم بالبحرية للنقاش حول إرسال مبلغ مالي إلى وفد المؤتمر الإسلامي لمساعدة هذه المفوضية بباريس والتي توجهت إلى هناك للدفاع عن مشروع بلوم فيوليت وقرر مجموعة من العمال التبرع بمبلغ مالي قدره 500 فرنك فرنسي .[2]

1-Ibid.
2-Ibid., Police d'état, commissariat central, N5018, Projet Blum Violette, délégation de Paris, 01/03/1938.
هؤلاء العمال هم Knéperle(سكرتير عام)،تازغات غانم ،نورين بن صابر،بن عابد إبراهيم،ولد شريف عبد القادر.

أما موقف الشيخ ابن تكوك حول مشروع بلوم فيوليت فقد ورد في إحدى التقارير عن حوار تم بين ممثل الإدارة الفرنسية و هذا الشيخ يتعلق بقضية حصول النخبة الجزائرية على الجنسية الفرنسية و سئل المفوض المالي عباسة حول ما إذا كان موضوع التجنيس قد طرح من طرف النواب على هامش اجتماعات المفوضيات المالية وكان جوابه بالإيجاب مع جهله لفحوى المناقشات التي دارت بين المفوضين الماليين الجزائريين، أما جواب ابن تكوك عن هذا الموضوع فكان كالتالي:" المسلم لا يستطيع أن يتحول إلى فرنسي "، وأكد أن القضية ذات بعد سياسي وهي لا تهم الدين، في حين إذا تخلينا عن الأحوال الشخصية فإن هذا قد يمس الدين مع أن ذلك قد يخدم بعض المثقفين ثقافة عربية لأغراض سياسية، لكن هذا لا يعني أنهم لم يعودوا مسلمين، رغم كونهم لا يعرفون كيفية الصلاة ولا يصومون ولا يزكّون، لذلك فهذا ليست له أهمية بالنسبة إليهم،أما بالنسبة للمسلمين فالقضية يجب أن تدرس بعمق ويجب اجتماع العلماء المؤهلين للتقرير ما إذا كان هذا الإصلاح جائز أم لا" [1].

كانت هذه لمحة عن أهم المواقف التي برزت بمستغانم حول مشروع بلوم فيوليت والتي تدل على التنوع والإختلاف وكان حزب الشعب وحده الثابت في موقفه حول هذا المشروع و يمكن القول أن فشل مشروع بلوم فيوليت قد ترك مجالا أوسع للتموقع المصالي نظرا لمعارضته المتواصلة حتى من داخل سجنه [2] ،ونشير هنا إلى منشور صدر في أكتوبر 1935 كان له الأثر الأكبر وشكل فضيحة كبيرة بين الأوساط الإستعمارية، كتبه Gean Barthel و هو الإسم المستعار لـChaintron الذي كان يشغل منصب المندوب المكون للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر حيث كتب:" ... الأمة الفرنسية ليست أمة الشعب الجزائري الذي ضمت بلده بالحديد والنار وجعلته يعيش في ظل العبودية..."[3] الأمر الذي ينم عن ظهور آفاق وتطورات جديدة للمراحل القادمة لنضال الشعب الجزائري.ثالثا

1-Ibid., Préfecture d’Oran, CIE, N254, renseignements, représentation parlementaire, des indigènes, Oran 15/06/1939.
2-Galissot René, op.cit., p 64.
3-Alleg Henri, op.cit. , pp203-204.

3)المؤتمر الإسلامي الجزائري ومسألة الإستقالة الجماعية عند النواب المسلمين بمستغانم:

كان لظاهرة التحالفات والمؤتمرات العديدة التي نظمت خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي تأثير كبير في فكر النخبة الجزائرية وتوجيهها نحو استخدام هذه الصيغ التنظيمية في إطار الحركة الوطنية الجزائرية ونضالها ضد الإستعمار[1]، ويتفق المؤرخون على أن فكرة عقد مؤتمر إسلامي تعود إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس حيث بدأ بعقد اتصالات مع فدرالية النواب المسلمين للقطاع القسنطيني قصد إقناعها بفكرة المؤتمر وكانت نتيجة هذه الإتصالات إصدار الطرفين لنداء يوم 16 ماي 1936 إلى المسلمين الجزائريين لكي يشكلوا لجانهم ويعدّوا كراريس المطالب قصد الإعداد لعقد هذا المؤتمر[2]. وفي أول جوان 1936[3] تأسست كتلة التنظيمات المسلمة للقطاع الوهراني[4]،التي ترأسها الشيخ السعيد الزاهري عضو بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[5] وكان هدفها تحقيق المطالب الخاصة بالجزائريين، ونادت المسلمين لتنظيم أنفسهم لتحقيق ذلك لتبدأ عملية تجنيد مختلف التنظيمات (الدينية، الثقافية، النقابية، المحاربين القدامى، الرياضية والخيرية) وتشكل كتلة لمنظمات متناسقة لا يتوقف هدفها على إعداد برنامج مطلبي بل يتعدى إلى تنفيذ هذه المطالب، فتشكلت لجنة مكونة من مفوضي عدة تنظيمات بوهران هدفها تحقيق تجمّع لكل الطبقات الإجتماعية حول برنامج مطلبي وزيادة شعبية المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان سيعقد مستقبلا بالجزائر العاصمة، علما أن كتلة التنظيمات الإسلامية للقطاع الوهراني قد تأسست بمبادرة من الزاهري والشيوعيين وتعتبر سابع لجنة للمؤتمر الإسلامي الجزائري تم تأسيسها بعد لجنة تلمسان، مستغانم، سيدي بلعباس، باريقو وغليزان

1- Merad Ali, op.cit, p 187.

2-مهديابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 122.

3-Marynower Claire, op.cit,p 16.

4-Bloc des Organisations Musulmanes de l’Oranie(B.O.M.O)(ك .ت.ا.ق.و).

5-ذكرت أحد التقارير الفرنسية بأن الشيخ السعيد الزاهري كان يسعى لتأسيس جريدة ناطقة باللغة العربية باسم "جريدة المغرب العربي ;بالتعاون مع أحد السوريين من دمشق ،و الذي كان موجودا بالقطاع الوهراني، و يعرف باسم " مصطفى"و هو يعمل لصالح الجريدة السورية " القبس "،و يبدو أن الزاهري -حسب التقرير -كان يسعى لربط علاقات مع قادة الحركة المغربية ،والتي سيقترح عليها الاجتماع مستقبلا بالقطاع الوهراني ،و ذكر نفس التقرير أن الزاهري قد يكون يحصل على الدعم الشيوعي. للمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

A.N.O.M, cote 9H28, Préfecture d’Oran, Affaires Indigènes, N3407, Rapport du Préfet d’Oran, à Mr. le Gouverneur General, Alger, Oran, le 04/03/1937.

وتبعها تأسيس ثمان لجان أخرى بنمور، مغنية، سبدو، بني صاف، ندرومة، معسكر، سعيدة، فرندة و تيارت ومن بين 19 مفوضا ستة(6) تم انتخابهم باللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري وهو طالب عبد السلام وقاضي محمد، باشطارزي، الزاهري وقاضي الطاهر الذي كان نائب من معسكر[1]. ونادت المسلمين لتنظيم أنفسهم لتحقيق ذلك وتعتبر ك.ت.إ.ق.و حدث هام وخصوصي للقطاع الوهراني حيث جاء تأسيسها إعداد لتجمع السابع من جوان المشهود واقتربت من الحزب الشيوعي والقسم الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) [2]، وضمت أعضاء من هذين الحزبين[3]، وإذا كان النواب هم من يقود الحملة لعقد المؤتمر الإسلامي بالقطاع القسنطيني والجزائر، ففي القطاع الوهراني و بوجود التجمع " التجمع الوطني"الذي كان يقوده لامبير Labbé Lambert رئيس بلدية وهران ، فقد كانت ك.ت.إ.ق. وهي من قاد حملة م.إ.ج، كما أن طريقة تلقي القطاع الوهراني لفكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري كانت أكثر إيجابية من تلك الخاصة بالقطاع القسنطيني أو الجزائري.[4]

لتبدأ عملية تجنيد مختلف التنظيمات (الدينية، الثقافية، النقابية، المحاربين القدامى، الرياضية والخيرية) وتكون كتلة لمنظمات متناسقة لا يتوقف هدفها على إعداد برنامج مطلبي بل يتعدى إلى تنفيذ هذه المطالب، وتشكلت لجنة مكونة من مفوضي عدة تنظيمات بوهران هدفها تحقيق تجمع لكل الطبقات الإجتماعية حول نفس المطالب وزيادة شعبية المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان سيعقد مستقبلا بالجزائر العاصمة .

كانت لجنة عمالة وهران تضم كل من طاهرات(معلم) بصفته سكرتير عام،دباش أحمد يحي من الحزب الشيوعي سكرتير مساعد،بن لبوض(محامي)أمين عام للصندوق،و بن سقني (حرفي)[5]، وتكونت لجنة وهران من عدة تنظيمات هدفها تحقيق تجمع لكل الطبقات الإجتماعية حول برنامج مطلبي وجعل المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي سيعقد لاحقا أكثر شعبية، ودعوا كل تنظيمات القطاع الوهراني لتقوية الصفوف ولتحقيق برنامج

1-Touati Lahouari, op.cit, p p392-393.

S.F.I.O-2:هو الحزب الاشتراكي الفرنسي و حمل هذا الاسم من 1905إلى 1969.

3 -Marynower Claire, op.cit, p16.

4 -Collot Claude, « Le congres musulman algérien »,op.cit,pp88-89

5-Taleb Bendiab Abderrahim, « Precisions structurelles sur Le congres musulman algerien»,op.cit,p172.

لتنظيم المشاركة في هذا المؤتمر، أما السبب الذي دفع العلماء للعمل بجانب دعاة الإدماج فهو أملهم في رؤية الجبهة الشعبية تنصف الجزائريين وتمنحهم الحقوق نفسها التي استفاد منها معمرو الجزائر من قبل[1]. مع الإشارة إلى أن الإدارة الإستعمارية لم تكن تغفل عن هذه التحركات ففي أحد التقارير الخاصة بالإدارة المركزية لاحظنا استمرار الحديث حول تطور الأوضاع السياسية بالغرب الجزائري حيث وصف التقرير الحالة بالمقلقة أحيانا وبالهدوء المخيف أحيانا أخرى ورأى صاحب التقرير أهمية اتخاذ عدة إجراءات منها ضرورة تأسيس حزب إسلامي بهدف تأطير الشباب المسلم بزعامة الزوايا التي كانت لا تزال تحافظ على امتيازاتها إلى جانب وقف استخدام اليد العاملة الزراعية من المغرب الأقصى ومنع الجزائريين من إقامة التجمعات أو الأنشطة النقابية مع التركيز على انعدام أو نقص كبير لشخصيات بارزة في الغرب الجزائري وضرورة المحافظة على هذا الوضع ،كما أشار صاحب التقرير إلى مخاوفه من احتمال وقوع أحداث خطيرة في ثلاث مناطق هي شرق وجنوب مستغانم وضواحي سيدي بلعباس،عين تموشنت والسواحل الغربية من المغرب[2].

أما عن المؤتمر الإسلامي، فقد انعقد يوم الأحد 7 جوان 1936 بقاعة سينما الماجستيك بالجزائر العاصمة وتزامن ذلك مع احتفالات المولد النبوي الشريف، حضرته شخصيات سياسية وطنية من مختلف التيارات، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعدد كبير من النواب الجزائريين، أعضاء من الحزب الشيوعي الجزائري، بعض رجال الطرق الصوفية و شيوخ الزوايا ماعدا نجم شمال إفريقيا[3]، الذي رفض مبدأ الإرتباط بفرنسا الذي أقره المؤتمر الإسلامي الجزائري، ورفض أيضا التمثيل النيابي بباريس[4]، وقد ذكر محمد قنانش في كتابه الحركة الإستقلالية بالجزائر فيما بين الحربين، أنه مثّل شمال إفريقيا ممثل من فرعي تلمسان ومستغانم، بينما اهتم ممثلي فرع الجزائر بضمان الأمن غير أننا لم نجد تأكيد لهذه المعلومة في مرجع آخر[5] .

1-بكار محمد ،"علاقة جمعية العلماء المسلمين بنواب فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة(1931-1936)"، ص 89.
2 -D.A.W.O, BOITE N 2260, Affaires musulmanes, etudes, notes sur l'Oranie, Rapport du voyage en Oranie, Signé Mr. A.B.H,avril 1935.
3-علوانأمال ،المرجع السابق ، ص 142.
4-BenallegueChaouia Nora ,op.cit, p 170.
5-Guenaneche Mohammed, op.cit,p 70.

واعتبرت وسائل الإعلام أن م.إ.ج حدث هام مكّن الإتجاهات المختلفة من التقارب فيما بينها وبداية لتفكير جماعي مشترك، خاصة وأنه شهد مشاركة شخصيات كان لها وزنها السياسي كما هو الحال بالنسبة لمحمد الصالح بن جلول عن فدرالية النواب، بن علي بوقرط عن الحزب الشيوعي ،مع غياب رئيس فدرالية النواب المسلمين للقطاع الوهراني مكي بزغود[1]، كما لقيت دعوة الشيخ عبد الحميد بن باديس لعقد هذا المؤتمر قبولا كبيرا من طرف مناضلي النقابات بالجزائر[2]، وهكذا فقد كانت النتيجة الأولى لاجتماع م.إ.ج العام بعاصمة الجزائر يوم 7 جوان، هي انتخاب لجنة مؤقتة لتسيير أعماله وتنفيذ مقرراته التي أجمع عليها ممثلو الأمة من سائر الطبقات وكل الهيئات، وكان عمل اللجنة المؤقتة هو الدعاية الواسعة لتأسيس اللجان بالعمالات الثلاث، لكي تنتخب من يمثلها في اللجنة التنفيذية للمؤتمر[3]. وسرعان ما باشرت هذه الأخيرة نشاطها بالعمالة الغربية التي شهدت عقد وتنظيم العديد من الإجتماعات والمهرجانات السياسية لشرح مطالب هذا المؤتمر[4].

وبمشاركتها في هذا المؤتمر تكون ج.ع.م.ج قد دخلت رسميا وعلنيا العمل السياسي إلى جانب مختلف الإتجاهات السياسية في الحركة الوطنية و لعبت دورا بارزا في سير أعمال أول مؤتمر إسلامي جزائري وفرضت مطلبيها الأساسيين في هذا المؤتمر، الأول الخاص باللغة العربية وضرورة تعليمها وجعلها لغة رسمية في الجزائر إلى جانب اللغة الفرنسية ويشمل الثاني الشؤون الدينية الإسلامية بتسليم المساجد وأوقافها إلى جمعيات دينية إسلامية[5]، أما النواب و النخبة فقد ركزوا على ضرورة تطبيق مشروع بلوم فيوليت بينما سعى أعضاء الحزب الشيوعي إلى جمع قوة الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية التي كانوا أعضاء فيها بهدف محاربة الإضطهاد والظلم[6]. وتم تقديم مطالب المؤتمر إلى رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم والتي تمثلت في :

- إلغاء كل القوانين الإستثنائية المطبقة على المسلمين.

1-مهديإبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 126.
2.Choukroun Jacques, op.cit,p 27.
3-البصائر، العدد30، الجمعة 12 جمادى الأولى 1355 ه الموافق ل 31 جويلية 1936 ،" وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري يؤم أم العواصم باريس " ، ابن الحاج محمد ، كاتب الوفد العام،ص 1.
4- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 126.
5- علوان أمال ، المرجع السابق ، ص 73.
6- نفس المرجع ، ص74.

- إلحاق الجزائر بفرنسا وإلغاء الولاية الجزائرية ومجلس النيابات ونظام البلديات المختلطة.
- المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية
- الإصلاحات الإجتماعية.
- الإصلاحات الإقتصادية.
- مطالب سياسية تمثلت فيإعلان العفو السياسي،توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات،إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه،النيابة في مجلس الأمة.

وكان القطاع الغربي أحسن من لبّى نداء لجنة قسنطينة، ذلك أن وفده ضم 19 شخصا مثّل تسع (9) مدن هي وهران، تلمسان، مستغانم، تيارت، المحمدية ،سيدي بلعباس، معسكر، عين تموشنت وغليزان[1]. ومثّل عمالة وهران كل من طالب عبد السلام (محامي ومفوض مالي)، الحاج حسن باشطارزي (مستشار بلدي بوهران)، بوشامة عبد الرحمن (مهندس معماري وممثل لـ ج.ع.م.ج إضافة إلى ممثلي عمالة قسنطينة[2] وهم : الشيخ عبد الحميد بن باديس عن ج.ع.م.ج،الدكتور ابن جلول (نائب بلدي ومستشار عام 445- بقسنطينة)، فرحات عباس (مستشار عام)، طاهرات العربي (نائب بلدي بقسنطينة) إلى جانب ابن قلعية. وعن عمالة الجزائر الشيخ الطيب العقبي ممثلا عن ج.ع.م.ج، عمارة فرشوح، الدكتور بشير عبد الوهاب نائب عمالي بالبليدة، ابن الحاج ولحاج مستشار بلدي بالجزائر، بوكردنة عبد الرحمن مستشار بلدي بالجزائر، وعن الصحراء الحكيم سعدان والأمين لعمودي، ومن الشبان ثلاثة واحد من كل عمالة وهم ابن الحاج المستشار البلدي بالجزائر، ابن قليعة ابراهيم عن قسنطينة، بوشامة عبد الرحمن من عمالة وهران، وقبل انطلاق الوفد (حسب المقال دائما) تقدم أحد الشبان وطلب الكلمة قائلا: "بصفتي من المنخرطين في جمعية نجمة شمال إفريقيا الشمالية وددت لو استصحبتم معكم أحد ممثليها بالجزائر وحيث لم توفّقوا لذلك فإنكم ستجدون بباريس السيد مصالي الحاج فأشركوه معكم

1- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 182 .
2- بوسعادة خيرة ، المرجع السابق ، ص 218.

في الأعمال التي ستقومون بها"وكان جواب الدكتور ابن جلول بأن مهمة الوفد عامة تهم ّكل جزائري ورجال الوفد لا يستغنون عن كل عامل للمصلحة العامة [1].

واشترط المؤتمر تحقيق مضمون الميثاق المطلبي في إطار سياسة الإدماج واحترام نظام الأحوال الشخصية، كما أنه لم يغفل العمال وحقوقهم وخاصة بالقطاع الوهراني الذي تحمس لتوصياته وقراراته من خلال نشاط لجانه التنسيقية عبر مختلف مدن العمالة[2]، ورغم أن الحكومة الفرنسية حاولت إرضاء الوفد بوعده بالنظر في مطالبه إلّا أنها قامت بعدة مناورات لإفشال مهمته بإنشاء لجنة برئاسة المفوض المالي لتيارت الشيخ غلام الله للذهاب إلى باريس و تقديم مطالب باسم المرابطين ضد مطالب المؤتمر، كما أن تخوف ابن جلول من قوة الحزب الشيوعي جعله يشكل وفد مع الجبهة الشعبية ويوجهه إلى باريس في 22 جويلية 1936 الأمر الذي أثر على الوثيقة المطلبية للمؤتمر[3].

وفي 2 أوت 1936 اجتمع المؤتمر ثانية بالملعب البلدي بالعاصمة ليقدم الوفد الباريسي نتيجة مهمته علما أن أعضاء النجم حضروا هذا التجمع للتعريف بأفكارهم الإستقلالية، وفي هذا الصدد تطرقت جريدة البصائر لهذا الاجتماع في مقال بعنوان: "اجتماع عظيم لم يبق له نظير يعقده وفد المؤتمر الإسلامي بالملعب البلدي"، حيث ذكر أنه أعطيت فيه الكلمة لعضو اللجنة التنفيذية السيد أوزقان ثم الدكتور ابن جلول والدكتور البشير عبد الوهاب النائب العمالي عن مقاطعة البليدة ورئيس وحدة النواب لعمالة الجزائر وبعدها تدخل الصيدلي بوكردنة أمين مال الوفد وأعطيت الكلمة بعدها إلى الأستاذ باديس ثم البشير الإبراهيمي، وطلب مصالي الحاج الكلمة فأذن له ،و بعد نهاية الإجتماع تم حث الجمهور على ملازمة الهدوء والسكون خوفا من الإشتباك مع بعض المغرضين المعارضين للمؤتمر الإسلامي[4]، وفي أكتوبر من نفس السنة عقد المؤتمر اجتماعا آخر له بوهران ثم مستغانم، غير أنه سرعان ما بدأ يعاني من الإنشقاق الداخلي بانسحاب فدرالية النواب المسلمين للقطاع القسنطيني، إلى جانب موقف الأحزاب اليمينية عبر العمالة والذي

1- البصائر، السنة الأولى، العدد 29، الجمعة 25 جمادى الأولى 1355هالموافقل 24 جويلية 1936.
2-قنانش محمد ، المرجع السابق ، ص ص 80-81.
3- مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ،ص 133.
4- البصائر، السنة الأولى، العدد 31، الجمعة 19 جمادى الأولى 1355هالموافق ل 7 أوت 1936 ،" اجتماع عظيم لم يبق له نظير يعقده وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري بالملعب البلدي صبيحة الحد 2 أوت 1936" ، ص 1.

مثله تصدي كل من فدرالية شيوخ بلديات الجزائر برئاسة غابريال لامبير، بعض البرلمانيين والإدارة الاستعمارية لنشاطات المؤتمر الإسلامي[1].

ومع ذلك فقد كان لفروع المؤتمر الإسلامي على مستوى العمالة عدة نشاطات ونظمت بعض الفروع القوية مهرجانات واجتماعات توّج بعضها باقتراحات تلح على ضرورة تحقيق مطالب م.إ.ج وأخرى بالتأييد للحكومة الشعبية ومشروع بلوم فيوليت الموسع[2]،خاصة و أن مناطق تركز لجان م.إ.ج كانت نفسها مناطق تركّزلجان الجبهة الشعبية و تتركز بالقطاع الوهراني مع وجود علاقة وثيقة بين وجود لجان كل منهما[3]، ناهيك عن أن هذا المؤتمر والذي حقق نجاح باهر في القطاع الوهراني[4] قد ركز على فكرة الوطنية من خلال المطالبة بالحفاظ على مقومات الشخصية الإسلامية مع حرية الدين الإسلامي وترسيم اللغة العربية[5]، كما أن بقاء مصالي الحاج بالقطاع الوهراني بعد اجتماع المؤتمر الإسلامي في 2 أوت 1936 قد ساهم في إيجاد مناخ وطني جديد لدى الجزائريين وعلى رأسهم الشبيبة التي أصبحت لها أفكار وعزيمة صادقة لتغيير الأوضاع بطرحها لمشاكلها على وجهها الصحيح، وكان المقال الذي نشر بجريدة البصائر والذي عبّر فيه مديرها على عدم موافقته لمصالي الحاج ومن معه من الإخوة على فكرة طلب الإستقلال الذي هو حسب رأيه بعيد عن الأمة الجزائرية وبعيدة عنه مادامت لم تستقل في أفكارها ومعلوماتها ومادامت لا تقدر على أن تحرر نفسها من ربقة بعض المرابطين واستعبادهم لها باسم الدين وواصل مقاله "بأننا نطلب الحرية والمساواة في العيش والحقوق كغيرنا من بقية أبناء فرنسا[6].

وفي يوم الأحد 20 ديسمبر 1936 اجتمعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري باستدعاء من نائب الرئيس على الساعة العاشرة صباحا بنادي الترقي وبعد بحث

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ،ص 136.
2-نفس المرجع ،ص 225.
3 -Taleb Bendiab Abderrahim, « Precisions structurelles sur Le congres musulman algerien»,op.cit,p172.
4-Soufi Fouad, « De l’Etoile Nord-Africaine au PPA, continuité ou rupture ؟.Implantation et développement du Mouvement Nationale dans l’Ouest Algérien ,1936-1938 », Recueil de conférences, L’Etoile Nord-Africaine et le mouvement national Algérien, Actes du Colloque du 27 février au 1er mars 1987, Centre Culturel Algérien, Paris, 1988 p177.
5-Benallegue-Chaouia Nora, op.cit, p169.
6-البصائر، السنة الثانية، العدد 52، الجمعة 10 ذو القعدة 1355هـ الموافق ل 22 جانفي 1937، " من آثار المؤتمر الإسلامي الإسلامي الجزائري"، محمد خير الدين، ص 3 .

إجمالي في الحالة العمومية تصدت اللجنة لانتخاب الرئيس فانتخب لهذا المنصب الدكتور البشير عبد الوهاب النائب العمالي عن مقاطعة البليدة ورئيس وحدة النواب لعمالة الجزائر، وتألفت اللجنة التنفيذية من الأعضاء الآتية أسماؤهم: البشير عبد الوهاب[1](رئيسا)،نواب الرئيس كل من:الأمين لعمودي، فرحات عباس، الجيلالي طالب، الكاتب العام السيد بنجاح وكان نائباه كل من ابن شنب واوزغان بينما كان عبد الرحمن بوكردنة أمينا للمال ونائبه عمارة [2]، ومن جملة الأعمال التي قامت بها اللجنة التنفيذية أنها أرسلت إلى الحكومة عريضة شرحت فيها الحالة الحاضرة ،وذكّرتها بوعودها المتعلقة بالمطالب التي قدمها الوفد الإسلامي الجزائري، كما أنها وجهت نداء إلى الأمة وأوصتها بالإتحاد والإلتفاف حول رجال المؤتمر ومؤازرتهم و تأييدهم في سائر الظروف وبكافة الوسائل[3]، و قام الرئيس الجديد الذي كان قد انتخب خلفا للدكتور ابن جلول بإصدار "بيان لشعب الجزائر وفرنسا"وعبّر عن تأييده لمشروع بلوم فيوليت مع تركيزه على دعوة كل الجزائريين إلى الإتحاد[4]، وعند الإحتفال بذكرى مرور عام على تأسيس المؤتمر الإسلامي الجزائري يوم 7 7 جوان1937 كان عدد الحاضرين قليل مقارنة مع اللقاءات السابقة حيث بلغ عدد المجتمعين بمستغانم حوالي 1200 شخص، بتيارت 200،بغليزان 150،بوهران 3000 وبمعسكر 1000شخص[5].

ويمكن القول أن 1936 هي سنة تطوّر تاريخي وأيديولوجي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بفضل لجان م.إ.ج التي أقيمت في مختلف المدن خاصة بالقطاع الوهراني مع العلم أن عدد اللجان كان مرتفعا بالقطاع الوهراني، مقارنة ببقية العمالات حيث بلغ عددها ابتداء من شهري ماي و جوان 1936 بالقطاع الوهراني (تسعة عشر)19

1- كان الدكتور البشير ينتمي إلى كتلة النواب المسلمين لعمالة الجزائر ومستشار عام بها و لم يكن ينتمي إلى لجنة 66 .
2-أما دعاة للمؤتمر فكانوا :ابن حورة وعاشورمن عمالة الجزائر طاهرات وخير الدين من عمالة قسنطينة، الزاهري وبوشامة من عمالة وهران،بينما كان الأعضاء المستشارون :الشيخ ابن باديس،الشيخ الإبراهيمي، الدكتور ابن جلول،الدكتور الأخضري، معبد ،شرفي محي الدين، قاضي محمد ،قاضي الطاهر، باشطارزي، كمال بوخدمي ،حسني عبد الله وموهوبي محمد.
3-البصائر، العدد 48 ،الجمعة 11 شوال1355هالموافق لـ25 ديسمبر1936، "اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري، اجتماع يوم الأحد 20 ديسمبر 1936 "، بدون كاتب ، ص 3
4-A.N.O.M, cote Oran, 10H88, l'Année indigène Algérienne, Le jeu des différents groupes ou éléments au cours cours de l'année 1937, C.M.A, Alger, février 1938.
5-D.A.W.O, cote BP201.

مقابل (سبعة عشر) 17 لجنة بقسنطينة وتسع لجان بالجزائر[1] والتي ضمت كل الإتجاهات (حزب الشعب الجزائري،النواب والشيوعيين). نضيف هنا أنه تم تشكيل لجنة الستة والستين(66)التي ضمت 19 عضو من عمالة الجزائر،24 من قسنطينة، 19 من وهران وعضو واحد من الجنوب ليكون العدد 63 وحرص الأعضاء على الموازنة بين عدد سكان العمالة وعدد الممثلين ومثّل مستغانم ثلاثة أعضاء هم الشيخ بلقاسم بن حلوش عن ج ع م ج ،كمال بوخدمي عن الحزب الشيوعي و قدور بن عنتر بصفته مناضل ومن جهة أخرى فقد مثل النواب بهذا المؤتمر 22 عضو،العلماء 19 والمناضلين 22 مع الإشارة الى أن مصطلح " مناضل " هنا كان يشمل كل الإتجاهات بما فيها الشيوعيين أمثال عمار أوزقان ، بن حاج من الحزب الإشتراكي وعبد الله من الأحرار، ليستكمل العدد بإضافة ثلاث ممثلين للقبائل الكبرى(تيزي وزو).[2]

لتكون بذلك لجنة 66 جهازا تنفيذيا لتسيير المؤتمر وأوكلت لها مهمة طبع مطالب المؤتمر باللغتين الفرنسية والعربية والقيام بجولات عبر التراب الجزائري لتأسيس لجان محلية تعطي لأعضاء المؤتمر بعد وطني وهي تعتبر الهيئة الإدارية الأساسية في المؤتمر لكونها الوحيدة التي تقرّر انشاؤها من طرفه، وكلفت لجنة مؤقتة بتكوينها في مدة حددت بشهر ينتهي عندما يعقد المندوبون المحليون اجتماعهم يوم5 جويلية 1936 بالعاصمة[3]، وبتاريخ 17 جانفي 1937 اجتمعت هذه اللجنة بنادي الترقي لوضع القانون الأساسي للمؤتمر والنظر في الحالة الحاضرة، وبعد المفاوضات تقرر تكليف المكتب بوضع قانون وعرضه على اللجنة التنفيذية للمصادقة عليه وتقرير إرسال برقية تأييدا للحكومة الشعبية وإرسال وفد إلى فرنسا في الأول من فبراير 1937 ليعمل هناك على شرح المطالب لدى اللجان البرلمانية، وتقرر أن يكون الوفد مكونا من الرئيس(الدكتور البشير عبد الوهاب) ونائبيه الأستاذ لعمودي والسيد جيلاني بن طالب والكاتب العام ابن الحاج، أمين المال عبد الرحمن بوكردنة إلى جانب الشيخ عبد الحميد بن باديس، الأستاذ طاهرات و تقرر إرسال

1-Marynower Claire, op.cit, p 19.

2 -Taleb Bendiab Abderrahim, « Précisions structurelles sur Le congres musulman algerien »,op.cit,pp163-166.

3- العقون عبد الرحمن بن إبراهيم ،الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر ، الفترة الثانية (1936-1945) ، ج 2 ، الجزائر ، م. و. ك، الجزائر، 1984، ص 27

منشور إلى لجان المؤتمر وأنصاره في العمالات الثلاث والحث على تنظيم اللجان الموجودة، مع تأسيس لجان جديدة للمؤتمر[1]، وعلى إثر نشر جريدة مارساي ماتان Marseille Matinلمقال ناسبة ما جاء فيه للدكتور ابن جلول بعنوان:" تصريحات الدكتور ابن جلول"، تعرضت جمعية العلماء في أحد اجتماعاتها لما جاء في المقال خاصة وأنه كان يضر بالجمعية التي حاولت العمل بكل وسيلة على أن يكذّب الدكتور تصريحاته ولكنه لم يفعل، ليظهر بذلك تباعد كبير بينها وبينه من خلال مقال نشر بجريدة البصائر،العدد 40 الصادر يوم الجمعة 7 شعبان 1355هـ الموافق لـ23 أكتوبر 1936 بعنوان:" كيف تكوّن المؤتمر الإسلامي الجزائري؟ ولماذا تخلى عنه الدكتور ابن جلول"، ومقال بعنوان أبناء الشمال الإفريقي حول واجب الزعماء على ذكر إسقاط الحكيم ابن جلول من رئاسة المؤتمر الإسلامي الجزائري" نقلا عن جريدة الزهرة في عدد 21 رجب[2]، وهكذا فقد كانت بدايات التباعد لابن جلول ومقدمات لإيجاد حل في ظل سياسة التسويف الفرنسية لمطالب المؤتمر ليكون الحل هو الدعوة لعقد مؤتمر ثان .

لقد كان المؤتمر الإسلامي المنعقد يوم 7 جوان في نظر العلماء ومؤيدي هذه المبادرة أكبر حدث تمخضت عنه حركة الإصلاح في القطر الجزائري ونتيجة عملية لجهود رجال العلم والعمل، ففيه توحدت الجهود واجتمعت الكلمة من كل عناصر الأمة وجميع أحزابها على مطالب الجزائريين وفيه انضم رجال السياسة إلى رجال الدين والمصلحين للطرقيين والأحزاب المتطرفة لجماعة الرجعيين وشكّل الجميع كتلة جزائرية واحدة،وفي هذا الصدد ذكر ابن علي بوقرط أن الشيء المثير للإهتمام أن هذا المؤتمر ضم كل الطبقات الإجتماعية التي استجابت للنداء من عمال الموانئ،التجار، الأساتذة، الحرفيين، عمال البريد وغيرهم ليشكل بذلك تحولا عميقا في تاريخ الجزائر[3]، وكانت قوة م إ ج سنة

1-البصائر، السنة الثانية ، العدد 52، الجمعة 10 ذو القعدة 1355هـ الموافق لـ22 جانفي 1937، " من آثار المؤتمر الإسلامي الجزائري "، محمد خير الدين ، ص 3.

2-البصائر، السنة الأولى، العدد 39، الجمعة 30 رجب 1355 هـ الموافق ل 16 أكتوبر 1936 " قرار قرره الاجتماع العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين «، العربي التبسي، ص 5.

3-Boukort Benali,op.cit,p 61.

1936 موازية لقوة الكونفدرالية العامة للشغل و قادرا حتى على تحريك الفئات القروية التي ظلت بعيدة عن العمل النقابي[1].

غير أنه وبعد مضي عام على تأسيسه والأمة الجزائرية في انتظار الوعود لكنهالم تظفر بغير التسويف والإحالات المتعددة على نتيجة بحوث الأفراد أو اللجان أو الجماعات التي تؤم الجزائر لتفحص حاجاتها الضرورية ومطالبها المستعجلة [2]، وأمام تماطل السلطات الفرنسية في الرد على مطالب المؤتمر الأول، وقدوم اللجنة البرلمانية للتحقيق إلى الجزائر في مارس 1937 لدراسة الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي للجزائريين برئاسة لاغروزيليار حيث ضمت هذه اللجنة عدد من النواب، ودخلت في اتصالات مع الجزائريين، وأعدت تقريرا لصالح مشاريع الإصلاحات الحكومية[3]. ونتيجة لكل ذلك قررت لجنة المؤتمر أن يجتمع الأعضاء المفوضين في اللجان لانتخاب المقررين للمسائل المختلفة ولتوزيع الأعمال وتعيين الخطباء المختصين للمواضيع الجوهرية للمؤتمر[4]، وبدأت جولات الشيخ عبد الحميد بن باديس رفقة الأمين لعمودي والسكرتير بلحاج وعقدوا عدة تجمعات، ففي 6 جانفي 1937 عقد لقاء ضم 5000 شخص بوهران، في التاسع منه لقاء جمع 2500 شخص بمعسكر، في العاشرإجتماع ضم ألفشخص بتلمسان، وفي 13 جانفي عقد لقاء حضره 3000(ثلاثة آلاف شخص) بمستغانم وفي 24 من نفس الشهر إجتمع حوالي ثلاثة آلاف (3000)شخص بتيارت وعقدت عدة إجتماعات خلال هذا الشهر من سنة 1937 بلغ عددها حوالي(30) ثلاثين ، ثلثها بمدينة وهران[5] .علما أن عدد لجان القطاع الوهراني بلغ 27، إلى جانب ثلاث لجان للدوائر(تلمسان، تيارت وعين تموشنت)، كما أن بعض اللجان المحلية وخاصة بالبلديات المختلطة عينت مفوضين بالبلديات الصغيرة والدواويرالمجاورة [6]، و كان تأثير الشيوعيين الكبير قد جعل الإشتراكيين بالقطاع الوهراني والمؤيدين لمشروع بلوم فيوليت يؤسسون في

1 -Choukroun .Jacques,op.cit,p21.

2-البصائر، السنة الثانية، العدد 73، الجمعة 23 ربيع الأول 1356هـ الموافق لـ2 جويلية 1937 ، " مظاهر الحياة في الجزائر، يوم المؤتمر الإسلامي أو وحدة الأمة في يوم عيدها العظيم "، بدون اسم، ص 1.

3-مهديد ابراهيم الحركة الوطنية الجزائرية... ، ص 178.

4-البصائر، السنة الثانية، العدد 67، الجمعة 3 ربيع الأول 1356هـ الموافق ل 14 مارس 1937، " المؤتمر الإسلامي الجزائري مظهر اتحاد الأمة الجزائرية و قوتها، البشرى بقرب انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني"، البشير الإبراهيمي.

5-Touati Lahouari, op.cit, p 394.

6-Marynower Claire,p 19.

بدايةمارس1937 ما عرف بـ:" لجنة الحركة الإسلامية للقطاع الوهراني" C.A.M.O[1] والتي تكونت من مناضلين مؤيدين للقسم الفرنسي للأممية S.F.I.Oومؤيدين لمشروع بلوم فيوليت[2].

وكانت لجنة 66 قد قررت منذ شهر ماي 1937 عقد المؤتمر الإسلامي الثاني بالجزائر عند الذكرى الأولى لـه[3]،وندرج هنا جدولا لعدد الذين حضروا اللقاءات التي عقدت إحتفالا بالذكرى الأولى لعقد م.إ.ج [4]:

المدينة	عدد الحاضرين من المسلمين	المدينة	عدد الحاضرين من المسلمين
وهران	3000	بني صاف	200
مستغانم	1200	غليزان	150
معسكر	1000	أرزيو	95
تلمسان	250	فرندة	80
سيق	250	سبدو	20
نمور	250	مغنية	-
تيارت	200	تليلات	-
سيدي بلعباس	200	المجموع	6895

وفي 2 ماي من نفس السنة،إجتمعت لجنة وهران للمؤتمر الإسلامي الجزائري وحضر حوالي 12 شخصا[5]، بداية أخذ بوسبحة قدور الكلمة ،حيث قرأ رسالة وجهها السكرتير العام للجنة التنفيذية لـ م.إ.ج بالجزائر التي تدعو أعضاء لجنة 66 إلى إجتماع يعقد بالجزائر يوم الأحد 9 ماي 1937 بنادي الترقي، يهدف إلى اقتراح مفوضية تتوجه إلى باريس تدعم مشروع بلوم فيوليت مع تحديد تاريخ انعقاد المؤتمر القادم بالجزائر وتم اقتراح

1- C.A.M.O :Comité d'action musulmane d'Oranie.
2 - ibid., p 20
3-A.N.O.M, cote 10H88, op.cit., le 2eme C.M.A, Alger, février 1938.
4-D.A.W.O, BP201, Nombres d'Auditeurs dans les meetings de déclaration du premier anniversaire du C.M.A.
5- من هؤلاء الذين حضروا نذكر :باشطارزي بن عودة (مستشار عام)، سعيد محمد الزاهري(مناضل شيوعي)، بوسبحة قدور(المعروف ببلقاسم)وهو مناضل شيوعي ،الشاذلي بغدادي و عبد الإله (مستشارين بلديين)، بريكسي الهواري(الإتحاد الإشتراكي الجمهوري Union Socialiste Républicaine ، باي اسماعيل (موظف)، مزاري حاج دياب(سكرتير عام لإتحاد قدماء المحاربين المسلمين)، حدق مختار عبد القادر (المعروف ب بن دوبة)وهو عامل بمقهى عربي و رئيس المولودية، بن تركي الهواري (عامل بمقهى عربي).

كل من محمد سعيد الزاهري، بوسبحة قدور وباشطارزي بن عودة للذهاب إلى الجزائر لكن هذا الأخير اعتذر بسبب عدم توفره على الإمكانيات للذهاب إلى هناك[1].

إنعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني في مطلع شهر جويلية 1937 بنادي الترقي بحضور مكتب خاص بتعقب الأعمال التي كانت في سنة المؤتمر الأولى وعرض ما يجب أن يسير عليه المؤتمر الثاني بحضور حوالي 156 نائب[2]،و تميزت الذكرى الأولى لانعقاد م.إ.ج (7 جوان)بعقد عدة لقاءات ،ولوحظ تراجع عدد الحاضرين بهذه الإجتماعات وخاصة في تيارت، تلمسان وسيدي بلعباس رغم وجود لجان محلية عديدة ومؤثرة بها ،كما تميزت دائرة وهران بارتفاع عدد المؤيدين للمؤتمر الإسلامي بها وخاصة أوساط عمال الموانئ حيث تتواجد بروليتاريا متعددة تستغلها الأحزاب اليسارية، وفيما يلي جدول آخر يوضح مدى إنغراس المؤتمر الإسلامي الجزائري بعمالة وهران مقارنة بعدد السكان بمناسبة الذكرى الأولى لانعقاده[3].

البلدية	عدد الحاضرين من الجزائريين	عدد السكان بالبلدية	نسبة المؤيدين للمؤتمر مقارنة بعدد السكان الكلي	نسبة المؤيدين مقارنة مع الفئة النشطة من السكان
وهران	3000	43000	% 7	% 17.9
أرزيو	90 إلى 100	600	% 17	% 48
معسكر	1000	16000	6 %	% 15
فرندة	00	3100	؟	% 6.56
مستغانم	1200	10600	%6	% 15
تيارت	400	11000	%1.6	؟
غليزان	150	1600	%0.6	؟

والملاحظ من الجدول الإنغراس الكبير للمؤتمر في عدد من المدن كما هو الحال بالنسبة لوهران ، مستغانم ،معسكر وغيرها، و كان تنظيم المؤتمر الإسلامي الجزائري بالغرب أفضل و أكبر منه في المناطق الأخرى من الجزائر[4]، شارك في المؤتمر كل من بوشامة (مهندس) من تلمسان بصفته سكرتير عام، بودالي سفير (أستاذ رياضة وطالب) من

1 -A.N.O.M,cote Oran, 9H28, Gouvernement General de l'Algérie, dépt. d'Oran, Sureté Départementale, N3933, rapport du chef de sureté départementale àMr. le préfet (affaires indigènes) Réunion du Comité Oranais du C.M.A, Oran le 03/05/1937.

2-لشهب أحمد ، التحالفات السياسية في الحركة الوطنية من 1936 إلى 1951 ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع تنظيم سياسي و إداري ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، أكتوبر2007 ، ص 366.

3-A.N.O.M,cote Oran, 9H28, CIE, Alger, l'Anniversaire du C.M, le 20/06/1937, Tableau montrant l'importance du C.M.A, dans le dépt. d'Oranpar rapport à la population à l'occasion de l'anniversaire du 7 juin 1937.

4-Taleb Bendiab Abderrahim, « Precisions structurelles sur Le congres musulman algerien»,op.cit,p171.

معسكر بصفته سكرتير مساعد، لالوت (كاتب لدى محامي)من سيدي بلعباس بصفته أمين عام، طالب أحمد من تلمسان(محاسب)، معبد من باريقو(معلم)، بدراني عمر (معلم) من تيارت وقدور بلقايم (مناضل شيوعي بدون وظيفة) من وهران وكان عضو بلجنة الدعاية، علما أن هؤلاء قد اجتمعوا لأول مرة بوهران يوم 22 مارس 1937 وقرروا الإجتماع مرة كل ثلاثي لتنسيق عمل اللجان المحلية[1]،وورد في مقال لمفدي زكريا[2]بجريدة النهضة التونسية تم التطرق إلى بعض ما جاء فيه في تقرير للإدارة الفرنسية أن المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني قد نظمته لجنة يسيرها مجنّسين هما الأمين لعمودي وابن حاج وشيوعيين هما عمار أوزقان و بن علي بوقرط وعقدت اجتماعاتها أيام 9-10 و11 جويلية 1937[3]، ترأس الجلسة في الصباح رئيس المؤتمر الدكتور البشير عبد الوهاب النائب العمالي بقسم البليدة، وكان الكاتب العام للمؤتمر السيد ابن الحاج أما نواب الرئيس وهيئة مكتب المؤتمر فبقيت كما هي. وفي المساء واليومين من بعد كانت الرئاسة للنواب حيث تخلف الدكتور البشير معتذرا[4]،كما حضر الزاهري بصفته محرر جريدة وهران الجمهوري، وشارك من عمالة وهران حوالي 56 مفوض مثلوا عشرون لجنة محلية هي:أفلو، عين تموشنت، أرزيو، كاسان، فرندة، عين كرمان، معسكر، مازونة، مستغانم، وهران، سعيدة، سيدي بلعباس، تيارت ،تلمسان ،تليلات، باريقو، غليزان، الرحوية، زمورة، والسوقر[5].

ونشير هنا إلى حضور دعاة النجم الذي أصبح يحمل إسم جديد وهو حزب الشعب الجزائري، وحسب جريدة البصائر، فإنهم جاءوا للتشويش على المؤتمر[6]،خاصة وأنهم كانوا قد عبّروا عن معارضتهم لبعض مطالبه لاسيما فيما يتعلق بالصيغة التي جاءت بها (من إعطاء حق النيابة للجزائريين الذين يمثلون النخبة المثقفة بالبرلمان الفرنسي) والتي

1-ANOM, cote Oran, 9H28, Préfecture d'Oran, CIE, Le Congrés Musulman dans le département d'Oran, Oran le 28/04/1937.

2-مفدي زكريا : يعرف بشاعر الثورة الجزائرية، ولد يوم 12 جوان 1908 ببني يزغن بوادي ميزاب (غرداية)، وتوفي يوم 17 أوت 1977 ، ، التحق بتونس أين درس بالمدرسة الخلدونية ثم جامع الزيتونة و نال شهادتها ليعود بعدها إلى الوطن أين كانت له مشاركة فعالة في الحركة الدينية والسياسية، نشط في إطار الحركة الصلاحية ثم ناضل كعضو في نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لينضم بعدها إلى جبهة التحرير الوطني، هو مؤلف النشيد الوطني الجزائري (قسما) إلى جانب كتابة اللهب المقدس و الإلياذة

3-ANOM,cote Oran, 9H29, Préfecture de Constantine, affaires indigènes, CIE, Constantine, le 04/08/1937.

4-البصائر، العدد 75 ، السنة الثانية ، الجمعة 7 جمادى الثانية 1356ه الموافق ل 16 جويلية 1937 ، " المؤتمر الإسلامي الجزائري في دورته الثانية "، بدون اسم ، ص 1.

5-Touati Lahouari, op.cit, pp397-398.

6- البصائر، نفس المقال .

رأى فيها مصالي أداة جديدة في يد الإستعمار الفرنسي لتقسيم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير طبقا للأساليب التقليدية التي تستعملها فرنسا[1].وأعلن عن تمسك المؤتمر بالمطالب المعلنة في المؤتمر الأول، وكوّنوا وفد آخر ذهب إلى رئيس الحكومة الفرنسي دلادييه Daladier[2] سنة 1938 الذي رفضها بحجة تناقضها مع السياسة العامة لفرنسا بالجزائر[3]، وكان المؤتمر قد عبّر عن ثقته بالجبهة الشعبية ومشروع بلوم فيوليت[4] كنوع من المفاوضات مع فرنسا، مع الإشارة إلى أن آمالا كبيرة قد علقت على المطالب التي قدمت وخاصة ما تعلق بالتعليم العربي وحريته والإعتراف به بعد المراقبة الشديدة التي بات يعاني منها[5]، كما تعرضت جمعية العلماء للنقد الشديد نتيجة لمواقفها المؤيدة للحكومة الشعبية حيث ذكر مبارك محمد الميلي في أحد مقالاته بجريدة البصائر أنه لا وجود بالجزائر لجمعية أقوم خطة وأوضح غاية وأصرح لهجة من ج.ع.م.ج ،ولا وجود لجمعية غيرها لقيت ما لقيته من معاكسات الإدارة واختلافات بعض الأحزاب واتهامات غلاة الإستعمار، وواصل مقاله بالتعرض للهجوم الذي وجه ضدها من أعدائها بعدة أسلحة كما ذكر سلاح " الوطنية " الذي كثر استعماله أيام زيارة لجنة لاغروزيليار وواصل مقاله بأن البارزين من رجال الجمعية يؤكدون في كل مناسبة موقفهم مع الحكومة ومع الأمة ومع بقية العناصر الأخرى وأنهم يعملون بإخلاص للمصلحة العامة ،وختم مقاله مؤكدا على أن هذا موجه إلى حكومة الجبهة الشعبية[6]، وورد في مقال آخر لمفدي زكريا بجريدة النهضة التونسية بتاريخ 25 جويلية 1937 عشية إجتماع المؤتمر الإسلامي الثاني، أن فروع حزب الشعب الجزائري قد بعثت لكل من تلمسان، وهران، مستغانم، غليزان، شلف، قسنطينة وقالمة للمشاركة فيه، كما أن جمعية "الدفاع عن مصالح المسلمين بفرنسا" L'Association

1-JulienCharles André, une pensée anticolonialiste (1914-1939), Paris,1951,p 143.

2- إدوارد دلادييه: سياسي فرنسي من مواليد 18 جوان 1884 و توفي بتاريخ 10 أكتوبر 1970 عن عمر يناهز 86 سنة، كان ينتمي إلى الحزب الراديكالي ، عين وزيرا للدفاع في عهد حكومة الجبهة الشعبية ثم رئيسا لمجلس الوزراء الفرنسي من 10 أبريل 1938 إلى 20 مارس 1940، شارك في مؤتمر ميونيخ مع الألمان.

3-علوان أمال ، المرجع السابق ، ص 141.

4-Collot Claude, Henry Jean Robert, Mouvement National Algérien (textes 1912-1954), OPU, Alger, 1978, p p 101-104.

5-البصائر، السنة الثانية، العدد 61، الجمعة 20 محرم 1356ه الموافق ل 2 أبريل 1937 ، " التعليم العربي الحر وأسباب تأخره "، علي رحومة ، ص 8.

6-البصائر، السنة الثانية، العدد 65، الجمعة 18 صفر 1356ه الموافق ل30 أبريل 1937، "جمعية العلماء و الوطنية، إلى حكومة الجبهة الشعبية، إلى لجنة البحث البرلمانية"، مبارك بن محمد الميلي، امين مال ج.ع.م.ج ورئيس الجمعية الدينية بميلة.

قد عقدت جمعية "de la défense des intérêts des musulmans résidants en France عامة حضرها حوالي ثمانية آلاف (8000) عضو عبرت عن رغبتها في أن يتم تمثيلها في المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني ومثّلها في ذلك كل من نارون ، بومنجل و بن عبد الله رئيس ودادية طلبة شمال إفريقيا بباريس l'Amicale des etudiants nord Africains à Parisوذكر صاحب المقال أن ممثلي حزب الشعب الجزائري الرسميين كانوا مصالي الحاج وموساوي رابح وكان مفدي زكريا قد عبّر في مقال سابق عن المقاومة التي أبداها أعضاء حزب الشعب ضد م.إ.ج الأول خاصة وأن أعضائه قد أبعدوه (في نظر صاحب المقال) عن الهدف الذي كانت تأمله فيه الأمة الإسلامية الجزائرية ،ولم يتعرّض حزب الشعب الجزائري للمؤتمر الإسلامي الجزائري إلا عندما أدرك أن الشيوعيين قد وضعوا يدهم على هياكله الرئيسية وكان يهدف لإعادته إلى هدفه الأول ومحاولة استرجاع إستقلاله وسلطته وإبعاد أي تدخل شيوعي على نشاطاته وجعله مؤتمر إسلامي جزائري بمعنى الكلمة [1].

غير أن الملاحظ أن إجتماعات المؤتمر بدأت تشهد تراجعا من حيث الحضور فبتتبع هذه اللقاءات نجد أن الحضور بالمدن الكبرى كان أكبر منه في المدن الداخلية وهو يمثل نسبة 23 % من المشاركة في الإجتماعات خلال شهر جانفي 1937 وكان هذا دليل على تراجع تأثير المؤتمر الإسلامي الجزائري بالقطاع الوهراني، فخلال الإحتفال بذكرى سنة على انعقاده، كان عدد الحضور ثلاثة آلاف 3000 بوهران،ألف ومائتين(1200) بمستغانم،ألف(1000) بمعسكر،مائتان وخمسون(250) بتلمسان، مائتان وخمسون(250) بسيق، نفس العدد بنمور،مائتان(200) بتيارت والعدد نفسه بسيدي بلعباس وأيضا ببني صاف، مائة وخمسون (150) بغليزان، خمسة وتسعون (95) بأرزيو، ثمانون (80) بفرندة، عشرون(20) بسبدو،بمجموع ستة آلاف وثمانمائة وخمسة وتسعون 6895 مشارك[2] .

ناهيك عن أن قادة المؤتمر قد سعوا لتجنيد الشباب و تكوينهم و توعيتهم من خلال توحيدهم فيما عرف بشباب المؤتمر الإسلامي Jeunesses du congrès musulman وكان

1 -ANOM,cote Oran, 9H29, op.cit.
2-Touati Lahouari, op.cit., p 396.

أهم مسيّريه رشيد كرتوبي و حمودة حيث بلغ عدد أعضائه في جويلية 1937 حوالي 4000 شاب غير أنه سرعان ما ظهرت تنظيمات شبابية موازية له بالبليدة، قسنطينة وغيرها مما أدى إلى ظهور منافسة شديدة ،وكان من المفروض أن تتبع هذه التنظيمات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،فحسب مقال صدر بجريدة الدفاع La Défense بتاريخ 10 سبتمبر 1937 أن ج.ع.م.ج تمثل مركز هذه التجمعات وأن هؤلاء الشباب كان من المفروض أن يتّبعوا الشيخ ابن باديس، كما كان بالامكان أن يتم تحويلها إلى حزب وطني إسلامي جزائري، ويبدو أن هذا التجمع قد ضم أعضاء مؤيدين للعلماء وآخرين ذوي ميول شيوعية، بينما كانت بعض العناصر ذات توجه إستقلالي مؤيد لحزب الشعب الجزائري، وبعد حل نجم شمال إفريقيا انضم أنصاره إلى م.إ.ج[1].علما أن فدرالية النواب المسلمين لقسنطينة كانت ترى في ضرورة تحويل المؤتمر إلى حزب غير أنه لم يتم إقرار ذلك وتم الاتفاق على إلغاء لجنة 66 واستبدالها بلجنة تنفيذية تضم 45 عضو لتشكّل مكتب للمؤتمر[2].

ورغم كل المشاكل التي واجههاالمؤتمر إلا أنه استطاع أن يبقى تجمعا جزائريا وجبهة ضمت كل الإتجاهات داخل الحركة الوطنية ما عدا النجم الذي ناهضه بصورة واضحة ، حيث عاتب مصالي الحاج المؤتمرين كونهم وافقوا على مشروع بلوم فيوليت، وأكد أن المؤتمر أنشئ من طرف الشيوعيين لأهداف سياسية وذكر:" أوضح أنه عندما أنشئ المؤتمر الإسلامي فإن الشيء الذي يجعل حزبنا يتخلف عنه هو المسألة المتعلقة بإدراج لائحة المطالب التي نطالب من خلالها باستقلال الجزائر، لكنهم رفضوا المطلب مؤكدين أن الوضع الحالي لا يسمح لهم بالذهاب إلى حد أبعد في مطالبهم"[3]، وخلال اللقاء الذي عقدته لجنة تلمسان للمؤتمر الإسلامي يوم 10 جانفي 1937 تقدم معروف بومدين سكرتير الفرع المحلي لنجم شمال إفريقيا ،وعبّر عن رفضه لكل البرامج الموجودة مما أثار موجة من التصفيقات لمؤيديه وأنصاره الكثر بالقاعة، وانتهى اللقاء بهتافات "يحيا نجم شمال إفريقيا"[4]، أما في مستغانم فقد عارض الأعضاء النجميين ب إ.أ.إ.م مشروع بلوم

1-A.N.O.M, cote Oran, 10H88, op.cit., Les Jeunesse du Congres Musulman, Alger, février 1938.
2-A.N.O.M,cote 10H88, op.cit, le 2eme C.M.A, Alger, février 1938.
3-بوسعادة خيرة ، المرجع السابق ، ص 223.
4-D.A.W.O, boite N4062, série 17, Projet Blum-Violette, 1937-1938.

فيوليت وعلى عكس زملائهم من تلمسان لم يرفضوا النضال في إطار لجان م.إ.ج، علما أن قائمة أعضاء اللجنة كانت تضم عضوين من نجم شمال إفريقيا هما أمين الصندوق المساعد ولد عيسى بلقاسم ومساعده ابن عنتر قدور حيث كان الأول عضو بالمفوضية التي شاركت في م.إ.ج الأول في الفاتح من شهر جوان 1936[1].

غير أن الإنشقاقات سرعان ما بدأت تظهر داخل لجنة المؤتمر ومنذ 14 فبراير 1937 ،حيث ظهرت معارضة لكتلة الجمعيات الإسلامية للقطاع الوهراني تمثلت في لجنة الحركة الإسلامية للقطاع الوهراني[2] التي شكلها الإشتراكيون الذين لم يتحملوا سيطرة الشيوعيين وتأثير الشيخ الإبراهيمي، وهذا الأخير كان لا يتقبل الوفاق بين الزاهري والشيوعيين لتزيد بذلك القطيعة والخلاف بين الزاهري رئيس كتلة الجمعيات للقطاع الوهراني والشيخ الإبراهيمي، وفي محاضرة عقدت يوم 23 مارس 1937 بالنادي الإسلامي بتلمسان ذي الإتجاه المرابطي، دفع الزاهري لتأسيس كتلة المنظمات الإسلامية ليكون مقرها نادي العشعاشي الذي كان أحد أعداء الإبراهيميأيضا، وقد ندد الشيوعيون بهذا التحالف، بالمقابل وكرد فعل قام الإبراهيمي بتأسيس نادي مؤيد له بوهران وهو جمعية الفلاح برئاسة زدور ميلود المهاجي وجريدة المغرب العربي[3] التي جعل رئيس تحريرها أحد تلامذة الشيخ ابن باديس وهو الشيخ حمزة بوكوشة غير أن هذه الجريدة سرعان ما ستتوقف عن الصدور خلال شهر أوت 1937 بسبب مشاكل مادية. وأمام هذه الإنقسامات والمشاكل الداخلية تراجع التأييد الشعبي للمؤتمر الإسلامي، ففي إجتماع اللجنة العمالية لهذا المؤتمر فيما بين 23 و 24 مارس بغليزان لم يحضر في اليوم الأول سوى ثلاثمائة (300) شخص وفي اليوم الثاني حوالي ثلاثون (30) مستمع فقط[4].

كما أن تحليل تدخلات العمالات الثلاث وما نشرته صحيفة "وهرن الجمهوري" على ضوء مادار من النقاش خلال أشغال المؤتمر، تبين توتر الوضع وبروز الإنشقاق الذي كان

1 -Touati Lahouari, op.cit, p 400

أنظر أيضا الهامش رقم 2 من نفس الصفحة.

2- Comité d’action musulmaned’Oranie.

3-جريدة المغرب العربي :أسبوعية صدرت بوهران ابتداء من شهر ماي 1937، كانت ذات اتجاه إصلاحي.

4-Touati Lahouari, op.cit, pp395-396.

واضحا جغرافيا ما بين الوفد القسنطيني والوفد الوهراني[1]،كما جاء في مقال آخر لمفدي زكريا في جريدة النهضة التونسية تطرقت له الإدارة الفرنسية في أحد التقارير حول هذا المؤتمر أنه عانى من تسلط كل الأحزاب السياسية وحاليا (سنة 1937) هو تحت السيطرة الشيوعية (حسب التقرير دائما) خاصة وأن إدارته ومكتبه كانا يخضعان لقيادات شيوعية وثلثي (3/2) أعضاء مختلف لجانه المحلية كانوا ذوي اتجاه شيوعي والثلث الأخير يتكون من النواب والعلماء وظهرت عدة تساؤلات لدى الجزائريين حول سبب دعم المؤتمر لمشروع بلوم فيوليت والجواب حسب التقرير كان أن حكومة الجبهة الشعبية التي كانت تسعى لتطبيق هذا المشروع قد دفعت أحزاب اليسار لدعم المشروع، علما أن اللجنة التنفيذية للمؤتمر كانت تضم خمسة أعضاء شيوعيين مما جعل الحزب الشيوعي يضع يد من حديد على المؤتمر الإسلامي الجزائري وتم إبعاد العناصر المعادية للإتجاه الشيوعي والتي بلغ عددها حوالي خمسين(50) عضو باللجان المحلية لكل من تلمسان، مستغانم، قالمة وقسنطينة[2].وكان تخلّي مجلس الشيوخ الفرنسي عن تطبيق مشروع بلوم فيوليت قد زاد في تراجع م.إ.ج ،وكانت خيبة الأمل خاصة بين أوساط النواب المسلمين الذين كانوا يأملون في الحصول على تمثيل أوسع بالجمعيات الجزائرية والبرلمان الفرنسي لتظهر في هذه الظروف أحزاب جديدة لتفادي التفرقة بين الجزائريين ومنها الإتحاد الشعبي الجزائري بقيادة فرحات عباس والتجمع الفرانكو إسلامي الجزائري بقيادة الدكتور ابن جلول[3]، كما أنه وعلى إثر إغلاق السلطات الفرنسية لدار الحديث بتلمسان والتي كان يدرّس بها البشير الإبراهيمي ويؤثّر على عدد كبير من الشباب الوطني بالمدينة، تم تأسيس اللجنة الدائمة للتنسيق بين الجبهتين الإسلامية والأوربية[4]، وذلك على إثر الإجتماع الذي عقد يوم 30 جانفي 1938[5] ، ومع ذلك فيمكن القول أنه بما أن الشباب كان هو الغالب والناشط بالمؤتمر

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ،ص 251.

2-ANOM, cote Oran, 9H29, op.cit.

3-Simon Jaques, op.cit., p 66.

4-Comite permanant de coordination entre les fronts « Européens » et « Musulmans ».

5-Oran républicain, 31/01/1938, p1.

الإسلامي فإنه سيشكل المحرك الرئيسي للوطنية خاصة وأن عدد المناضلين الذين لا يتجاوز عمرهم25 سنة مثلوا حوالي 55%[1].

وبالنسبة لنشاط المؤتمر الإسلامي الجزائري بمستغانم بدأت عملية تجنيد الرأي العام عن طريق مختلف الأنشطة من عقد مهرجانات واجتماعات لتعريف الجزائريين بأهم مطالب هذا المؤتمر وأهدافه وسرعان ما توسعت لجان المؤتمر في المدن الغربية وبدأ انغراسه بدائرة مستغانم، فقد ضمت لجنة الستة والستين (66) ثلاثة ممثلين من مستغانم، وفي غليزان مثلا، ورد في جريدة الدفاع تكوين اللجنة المحلية للمؤتمر الإسلامي المنعقد يوم 7 جوان 1936، والتي ضمت رؤساء الشرفالمستشارين البلديين الذين عبرّوا عن تأييدهم لمطالب المؤتمر إلى جانب بوناب جلول، الرئيس الفعليمسلي معزوز(محامي) ،نائب الرئيسالدكتور بوخلوة أحمد، شميريك منور(رئيس الشبيبة الإسلامية الجمهورية المالكة بغليزان)[2]، السكرتير بوجمعة محمد(معلم)، السكرتير المساعد قادومي عابد (طالب)، الأمينحاج بومدين، الأمين المساعدحو عابد، المسؤولين عن الدعايةعريبي عبد القادر،بوحلوفة، بن جادور غانم،الشاذلي منور هذا إلى جانب أعضاء نشطين مثل مقاسي قدور(معلم) والمحامي حمادو وغيرهم[3].

وقد عبّر بوجمعة محمد[4] رفقة مقاسي قدور للإدارة الفرنسية بأن المؤتمر الإسلامي كان بالنسبة إليه وسيلة للحصول على الحقوق السياسية، وإلغاء القوانين الإستثنائية، وذكر أن م.إ.ج كان يضم كل الإتجاهات: الطلبة (بالضم)، شيوخ الزوايا وغيرهم[5]، وورد في أحد أحد الوثائق الخاصة بأرشيف ما وراء البحار وجود دعاية واسعة للجبهة الشعبية بغليزان يقودها اليهود و دعاية لصالح المؤتمر الإسلامي بمستغانم وخاصة بالحي العربي تيجديت[6]، تيجديت[6]، وفي 13 أكتوبر 1936 وبعد زيارة وفد المؤتمر الإسلامي لمدينة سيدي بلعباس في إطار حملته بعمالة وهران توجه إلى مستغانم حيث ذكر مصطفى بن حلوش في مقال له

1-Soufi Fouad, « de l'Etoile Nord-Africaine, au PPA… », p182.

2 -La Jeunesse Musulmane Républicaine Propriétaire à Relizane.

3-A.N.O.M,cote 5I152, op.cit., C. de Relizane, diverses tendances, septembre 1936 .

4-كان بوجمعة محمد معلم وسكرتير الاتحاد المحلي للنقابات ومراسل لجريدة وهران الجمهوري و فيما بين 1936-1937 من أعضاء لجنة المؤتمر الإسلامي و أهم الأعضاء النشطين به في غليزان.

5-A.N.O.M,cote 5I152 ,préfecture d'Oran, CIE, N123, Renseignements, Boudjemaa, instituteur à Relizane,et la représentation parlementaire des indigènes, Oran, 28/02/1938.

6- A.N.O.M,cote 5I152,op.cit, Notes de voyage, Relizane, Diverses tendances, septembre 1936.

بجريدة البصائر أن الوفد أمضى ليلته في سيدي بلعباس، وفي صباح الثلاثاء 13 أكتوبر ركب القطار إلى وهران ومنها بالسيارة إلى مستغانم التي وصلوا إليها على الساعة الثالثة بعد الظهر وكان في انتظارهم أعضاء اللجنة المحلية ومعهم جماعة من المتنورين وقصدوا النزل الكبير Le Grand Hôtel حيث استراح الأعضاء من أعباء السفر، وعلى الساعة السادسة قصد الوفد سينما الحمراء مقر الإجتماع الذي كان مكتظا بالوافدين بل كان النهج والدرب الموصلان إليه موصد تقريبا، وقد اختير لرئاسة مكتب الجلسة المحلية للمؤتمر الأستاذ بوتارم قادة الذي تقدم من مكبر الصوت وتلا خطابا بليغا باللغة الفرنسية ثم أعطى الكلمة لمصطفى بن حلوش الذي رحب بالوفد باسم مستغانم لأنها المدينة التي نشأ بها ومقر عائلته و أهلها أهله ،علما أن ابن حلوش كان قد دعي من طرف الوفد بعمالة وهران وتم اللقاء قبل هذا بيومين أي في 11 أكتوبر و توجه إلى حي الكميل بوهران لعقد الإجتماع كما أعلنت عنه الجرائد، لكن صاحب المحل تراجع عن كراء محله بإيعاز من الإدارة فتم الإجتماع بحي قمبيطا.

أما عن إجتماع مستغانم ،فقد أعطيت الكلمة بعد ابن حلوش لأعضاء الوفد وهم الأستاذ العمودي نائب رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر والذي قدم أعمال الوفد بباريس، الشيخ الإبراهيمي تكلم عن عناصر المؤتمر، الشيخ ابن باديس شرح دروس المؤتمر، الشيخ بوشامة شرح نظام اللجان وحث على تأسيس مالم يؤسس، وبعدها قرأ الأستاذ العمودي نص برقية لرئيس الوزارة وافق عليها الحاضرون بالإجماع ثم تقدم رئيس اللجنة المحلية للمؤتمر وقدم للأستاذ العمودي باقة أزهار بصفته رئيس الوفد، وشكر رئيس الجبهة الشعبية بمستغانم الشيخ ابن باديس بصفته كبير أعضاء الوفد وألقى كلمات تهنئة[1]،وفي نفس المقال وصف الشيخ ابن حلوش رحلة الوفد إلى غليزان التي وصل إليها بالسيارة على الساعة التاسعة وكان في استقبالهم جماعة من العاملين والعلماء والنواب وتم إنزال الوفد في الزاوية التيجانية وعقد الإجتماع بمحل الجبهة الشعبية ، ولكن رئيس البلدية أراد أن يلعب دورا

1-ذكر الشيخ ابن حلوش في نفس المقال أن من أملح ما وقع في مأدبة العشاء التي نظمت لوفد المؤتمر الإسلامي بمستغانم بعد نهاية الاجتماع أن الشيخ عبد الحميد بن باديس قال :"أما في المأدبة خطيب ؟فلم يجبه أحد، فقام وخطب باسمه وبالنيابة عن رئيس المأدبة و رئيس الوفد و اعتذر عنهما بأن البطن إذا امتلأت فرغ الدماغ و لكن العمودي لم يصبر وقام محتجا وقال :" إن الشيخ يعتذر عنا بفراغ الدماغ إذا امتلأ البطن ! أنسي أنه أكل أكثر منا ؟فاستغرق الجماعة في الضحك...(يمكن العودة الى نفس المقال المذكور أعلاه).

يعيق من خلاله السكان عن حضور الإجتماع حيث أوهم الجماعة أن القانون يوجب عليهم دعوة الناس ببطاقات خاصة تحمل إسم كل مدعو غير أن تدخل الوفد وشرحه للجماعة أنه لا وجود لهذا القانون، جعل الجميع يتمكن من الحضور إلى الإجتماع الذي تم على الساعة العاشرة والنصف، بدأ جلول بوناب بإلقاء خطاب ترحيبي ليعقبه النائب البلدي السيد الحاج الذي تلا هو الأخر خطاب ترحيب وتأييد ثم أعطيت الكلمة لأعضاء الوفد و هم الأمين لعمودي الذي قدم أعمال الوفد بباريس، الشيخ الإبراهيمي شرح أدوار تأسيس المؤتمر،الشيخ ابن باديس تحدث عن وحدة الأمة ورغائبها في المؤتمر،الشيخ ابن حلوش أعطيت له الكلمة فخطب في موضوع الحركة الجزائرية وأسسها ،وبعدها تلا الأمين لعمودي نص برقية لرئيس الوزارة وافق الحاضرون عليها بالإجماع، علما أن هذه الرحلة كانت قد بدأت من وهران، تلمسان، سيدي بلعباس ثم مستغانم، غليزان، باريقو ومعسكر[1].

ومعسكر[1].

وفي إجتماع عقد ما بين 5 و7 جويلية 1936 بوهران، منع ابن تامي جيلالي الذي كان عضو في م.إ.ج من أخذ الكلمة، وقد يكون ذلك بسبب كونه مناضلا بالحزب اليميني، الحزب الشعبي الفرنسي[2]، وهنا نشير إلى ما ذكره الكاتب نوربار بال أنج-Norbert Bel Ange في كون ابن تامي كان أحد أهم المنظمين ومحرري وثيقته المطلبية غير أننا لم نجد تأكيد لهذه المعلومة[3]. وعقد إجتماع للمؤتمر الإسلامي بغليزان في 14 نوفمبر وبداية ديسمبر 1936 عولجت فيه مسألة توسيع التمثيل المتضمنة في المشروع و تم اتخاذها كخطوة أولى للحصول على الحقوق السياسية الكاملة [4].

كما ركز المؤتمر الإسلامي على تأسيس لجان تابعة له في كل القرى، المدن والمراكز وهيكلتها لتعرف دائرة مستغانم تكوين عدة لجان هي :

1-البصائر، السنة الأولى ، العدد 41، الجمعة 14 شعبان 1355هـ الموافق لـ30 أكتوبر 1936 ،" طواف وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري في عمالة وهران " ، مصطفى بن حلوش، ص ص1-3.
2-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 135.
3-Bel-Ange Norbert, op.cit., p205
4-مهديد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 225.

اللجنة	تاريخ التأسيس	الأعضاء	النشاط	ملاحظات
لجنة مستغانم	ماي 1936	بوتارم لخضر	معلم	هي لجنة ذات نشاط واسع وذات توجهات شيوعية [1]
		بوخدمي كمال	مناضل شيوعي	
		ابن كريتلي	عامل بجريدة وهران الجمهوري	
لجنة غليزان	ماي 1936	مقاسي قدور	معلم	هي لجنة ذات نشاط قديم، تأسست بتأثير من مقاسي قدور، وكانت ذات توجهات وطنية، غير أن نشاطاتها تناقصت بسبب مغادرة مقاسي قدور لها
		مسلي معزوز	محامي ، كان رئيس اللجنة	
		بوخلوة	طبيب و كان نائب رئيس اللجنة	
لجنة تيارت[2] تيارت[2]	جوان 1936	غلام الله	مفوض مالي و شيخ زاوية سيدي عدة، عين رئيس شرفي لهذه اللجنة	
		بدراني عمر	معلم، مثل الرئيس الفعلي للجنة تيارت	
		مكي بشير	معلم، عين نائب للرئيس	
		ملياني عبد الكريم	معلم، نائب الرئيس	
		لعريبي غلام الله	مناضل، ابن غلام الله المفوض المالي، عضو باللجنة [3]	

وقبيل انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني تم التركيز على مواصلة تأسيس اللجان كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	تاريخ التأسيس	الأعضاء	النشاط	ملاحظات
لجنة السوقر Trézel[4]	5 أبريل 1937	بن عمور بوعمدان	ملاك، كان رئيس للجنة	
		ابن إبراهيم لحسن	ملاك ، نائب لرئيس اللجنة	
		دكار عمار	ملاك، سكرتير اللجنة	
لجنة الرحوية Montgolfier	17 مارس 1937	منقلات مزيان	مستشار بلدي سابق ، رئيس اللجنة	
		غالي مصطفى	كاتب بمحكمة، سكرتير عام للجنة	
لجنة كاسان (سيدي علي)				كانت لا تزال في طور

1-هذا تبعا لما ورد في أرشيف ما وراء البحار بأكس. يمكن العودة الى الملحق رقم 26.
2-أصبحت تيارت منذ سنة 1936 تمثل دائرة منفصلة عن مستغانم بعدما كانت إحدى بلدياتها.
3-A.N.O.M, cote Oran, 5I88, op.cit, Comités de Congrés Musulman, (1936-1941).
4-كانت السوقر تابعة لتيارت .

				التأسيس من طرف عفيف بن دحمان، و ذات توجه وطني[1]

إن ما يمكن ملاحظته بالنسبة لتركيب اللجان هو اندفاع المناضلين الشيوعيين القوي إلى جانب العلماء رغم إشراف بعض النواب على بعض اللجان مثل معسكر، سيدي بلعباس، وسيطرة الشيوعيين تنفرد بصورة مميزة في لجان المحمدية، باريقو، مستغانم ووهران[2].

وعلى إثر إنعقاد المؤتمر الجهوي للمؤتمر الإسلامي لأول مرة بعمالة وهران في 21 مارس 1937 انتخب مكتبه (لجنة العمالة)و الذي ضم بوشامة (أمين عام من تلمسان)،البودالي سفير (نائب من معسكر)،ابن حلوش (من مستغانم)[3]. وضمت لجنة الصحافة للمؤتمر معبد من المحمدية بغليزان [4]،و المتعاطف مع الحزب الشيوعي والذي سيدخل معترك الإنتخابات للمجلس العام في 17 أكتوبر 1937، قبل هذا و بتاريخ 17 يناير من نفس السنة، عقدت لجنة مستغانم إجتماع حضره حوالي سبعة آلاف 7000 شخص،ثلاثة أرباعهم(4/3) من المسلمين وسجلت خلال الإجتماع تدخلات كل من بوتارم، ابن عيسى، ابن سعدون، شميريك منور والطاهر، نددت كلها بحملات الصحافة اليمينية والنواب الرجعيين ضد مشروع بلوم فيوليت ومطالب المؤتمر الإسلامي[5].وفي 15 جويلية 1937 وجه السكرتير المترجم بمستغانم والذي كان أحد العيون على الجزائريين، مراسلة إلى نائب رئيس العمالة بدائرة مستغانم ، يعلمه فيها بأن كل من ابن كريتلي محمد ، بلحميسي (معلم)،ابن كريتلي مداني(مستشار بلدي)، بوتارم(معلم)،طهاري (أستاذ اللغة العربية) وهم أعضاء بالمؤتمر الإسلامي، قد توجهوا إلى الجزائر للمشاركة في هذا المؤتمر الذي بدأ أعماله في 7 جويلية وذكر أيضا أن كل من أولاد عيسى، ابن عنتر قدور الذي سنجده ممثلا لحزب النجم في إنتخابات أكتوبر1937، مولاي الشريف وبن جربة وكلهم أعضاء بجمعية

1-Ibid.,

2-مهديد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص181

3-A.N.O.M, cote Oran, 5I88, op.cit.

4-مهديد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 178

5- نفسه ، ص 226.

أحباب الأمة، توجهوا إلى الجزائر للقاء مصالي الذي كان سيأتي لاحقا إلى تلمسان لرئاسة مؤتمر "أحباب الأمة"، وذكر صاحب التقرير أنه علم أن مصالي الحاج كان سيقوم بزيارة لمستغانم يومي 16 و17 جويلية لتقديم محاضرة [1].

وفي إجتماع آخر نظمه فرع الجبهة الشعبية بغليزان بتاريخ 25 سبتمبر 1937، أخذ الكلمة مقاسي قدور، عضو ناشط بلجنة المؤتمر الإسلامي، وقدم تقريرا حول إجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي بتاريخ 29 أوت 1937 [2]، ويبدو أن سوء تفاهم قد ظهر بين أعضاء لجنة مستغانم حيث لم يلب أعضاء المؤتمر الإسلامي دعوة رئيسهم لاجتماع كان سيعقد يوم 4 ديسمبر 1937 وحسب صاحب التقرير فإنهم اتخذوا هذا الموقف تعبيرا عن رفضهم لتصرفات رئيسهم بوتارم قادة الذي لم يعد يهتم (حسب التقرير) بقضايا المؤتمر[3]. كما عقدت لجنة مستغانم إجتماع آخر في 20 جانفي 1938 بشكل سري بقاعة بمقهى المسرح ، حضره حوالي ثمانية أعضاء لبّوا دعوة الرئيس من بين ثلاثين (30) عضوا مشكلون للّجنة وهم الآتية أسماؤهم: بوتارم قادة ،شريك حسن،بن غرنوت محمد،عمور عمور وكلهم يمارسون مهنة المعلم إلى جانب نسنيش (مدرب بالمعهد)، بلحاج محمد (متقاعد)، بوخدمي كمال (مراسل جريدة وهران الجمهوري)، فرطاس جيلالي(موظف بالمستشفى)، علما أن بوتارم رئيس اللجنة المحلية قد انتقد بشدة (حسب التقرير دائما) الأعضاء الذين تغيبوا بسبب عدم اهتمامهم بالمؤتمر والتهائهم بمصالحهم الشخصية وذكر أن مؤتمر الجبهة الشعبية والمؤسسات الإسلامية التي كانت ستعقد إجتماعات بوهران في 23 جانفي الجاري لن تجتمع إلا في 30جانفي 1938، وخلال الإجتماع تم وبالأغلبية اختيار السيد بوخدمي كمال لتمثيل اللجنة المحلية ،كما تقرر باسم اللجنة الاحتجاج على غلق مدرسة تلمسان بعد أن يقدم للمؤتمر ليوافق عليه[4]. وفي نفس السياق عقد إجتماع بمستغانم

1-A.N.O.M, cote Oran 5I88, op.cit., Ville de Most., rapport du secrétaire interprète Bouras Mazouz à Mr. le sous-préfet de Most., 15/07/1937.

2A.N.O.M,cote Oran, 5I152, op.cit., ville de Relizane, rapport du Commissaire central de Relizane à Mr. le sous-préfet de Most., 27/09/1937.

3-A.N.O.M,cote Oran, 5I88, op.cit., ville de Most., rapport du commissaire central de la ville de Most.à Mr. le sous-préfet de Most., N I5629, Réunion de la comite locale du Congrés Musulman, 13/12/1937.

4-A.N.O.M,cote Oran ,5I88, Ville de Most., le commissaire de police du 2eme Arrd. de la ville de Most.à Mr le Commissaire central de Most., N : 276, Réunion de la comite locale du Congrés Musulman, 20/01/1938.

ضم أعضاء المؤتمر الإسلامي، الإتحاد الأدبي الإسلامي المستغانمي وحزب الشعب الجزائري هدفه المناقشة حول الموقف الواجب اتخاذه من مشروع بلوم فيوليت[1].

كما قال الأمين لعمودي مدير جريدة الدفاع عند عبوره مع "الشباب المسلم للمؤتمر الإسلامي"[2]لمستغانم أنه سيزور المدينة ثانية، علما أن "شباب المؤتمر الإسلامي"[3] الذي تأسس يوم 21 ماي 1937 واصلوا نشاطهم بفضل لسان حالهم جريدة المغرب العربي، و في شهر أوت انتخب الشيخ الفضيل الورتلاني [4]رئيسا لهم و بدفع منه تم تأسس منظمة موازية و مستقلة عن م.ا.ج كانت جريدة La Defense قد قدمتها بصورة الحزب السياسي تحت إسم "الحزب الوطني الإسلامي الجزائري"كما عقد شباب م.إ.ج جمعية تأسيسية بالجزائر العاصمة يومي 18 و19 سبتمبر 1937 و كان لرئيسهم نشاط واسع بالجزائر وأسس عدة فروع [5].

ومن جهة أخرى فبعد عودة الأمين لعمودي من غليزان يوم 29 ماي 1938 توجه إلى مدينة مستغانم في المقهى الشرفي ثم إلى الحي العربي تيجديت ،أين التقى بابن برنو و حاج منور ليعود بعدها إلى المدينة أين التقى بابن عليوة مصطفى ولد عيسى، ابن عنتر قدور المناضل بحزب الشعب، بخلوف عبد القادر المدعو مولاي شريف إلى جانب كل من بوخدمي كمال وابن كريتلي محمد ليتوجه بعدها إلى مركز نادي الهلال، وبعد ذلك عاد إلى حي تيجديت والتقى هناك بابن حلوش عبد القادر وتغذى عنده، ليتوجه بعدها إلى ساحة الجمهورية أين التقى بنفس الحي ببن عثمان محمد بن سعيد سكرتير إ.أ.إ.م ليعود بعد ذلك إلى وهران [6].

كان هذا النشاط الذي ميز المؤتمر الإسلامي بهذه المنطقة والذي تمركز خاصة بمدينتي مستغانم وغليزان، وتميز بتعدد التيارات التي جمعها وتبلور مطالب اتجاهاتالحركة الوطنية بفضل ما عرف بالإتجاه المطلبي، وستليها مبادرة هامة قادها النواب المسلمين

1-A.N.O.M,cote Oran, 5I88, op.cit., Villede Most., Rapport du sous-préfet de Most. au préfet d’Oran, Affaires indigènes, droits politiques des indigènes, 15/02/1938.

2-La Jeunesse Musulmane du Congres Musulman.

3- تأسس على يد حمزة بكوشة بوهران ، و نشرت جريدة "La Defense " برنامجه يوم 1937/07/16.

4-كان الشيخ الفضيل الورتلاني قد كلف بتسيير التعليم الأسلامي للجزائريين المهاجرين بفرنسا .

5 -Collot Claude, « Le congres musulman algérien »,op. cit,145.

6-A.N.O.M, cote Oran, 5I88, op.cit., Personnalités à surveiller, Lamine Lamoudi, 02/06/1938.

الجزائريين تمثلت في حركة الإستقالة من مناصبهم. ويمكن اعتبار مطالب المؤتمر مبادرة توفيقية بين شتى وجهات النظر وذلك بمطالبته بمنح صفة المواطنة الكاملة لكل سكان الجزائر دون التخلي عن أحوالهم الشخصية[1]، علما أن سنوات 1936، 1937 و1939 قد تميزت بعقد عدة اجتماعات موحدة للجبهة الشعبية و م.إ.ج و كان الحضور كبير أحيانا حيث ذكرت الشرطة عدد يتراوح ما بين ألفين (2000) وثلاثة آلاف(3000)شخص بوهران ومن ثلاثمائة(300) إلى ستمائة(600) بالمدن الأخرى[2].

والملاحظ أن المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني قد فقد حرارة المؤتمر الأول وشعبيته، فكثرت الحساسية بين التكتلات المشاركة وكان تهديد المعمرين و فشل مشروع بلوم فيوليت وتضعضع الجبهة الشعبية قد جعل منه نسخة مشوهة، فحركة المؤتمر عاشت بقدر ما عاشت الجبهة الشعبية وكانت مرتبطة بها إرتباطا وثيقا [3]، ونقول أيضا أن هذا المؤتمر قد جمع الكثير من التناقضات وخاصة على مستوى الأهداف الإستراتيجية، فالذي كان يهم النواب والنخبة هو تطبيق مشروع بلوم فيوليت الذي وضع في الحقيقة من أجلهم، وكان العلماء مشاركين بنصف حماس و مطالبهم محصورة في تحرير الدين الإسلامي من الدولة الفرنسية وتعميم التعليم العربي الحر بواسطة أبناء الشعب أنفسهم، أما الشيوعيون والإشتراكيون فما كان يهمهم بالدرجة الأولى هو جمع قوى الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية، لذلك فإن صياغة قائمة موحدة من المطالب كانت أمرا عسيرا[4] ، كما أن من بين عوامل ضعف هذا المؤتمر الإنقسامات التي كانت قد بدأت تظهر وتزيد في تضعضع قوته، وأدى تغيرمواقف فدرالية قسنطينة إلى تراجع موقف المؤتمر الإسلامي الجزائري بشكل عام وكان تراجع عدد من مسيري المؤتمر بالجزائر العاصمة بما في ذلك رئيسها الدكتور بشير بتاريخ 29 أكتوبر 1937 نتيجة لصراعات داخلية تتعلق بالإنتخابات العمالية قد أدى إلى تراجع دور عمالة الجزائر وظهرت في 14 جانفي1937[5] معارضة لكتلة المنظمات المسلمة للقطاع الوهراني بالتجمع الذي عرف باسم لجنة النشاط الإسلامي للقطاع

1-غي برفيلي ،المرجع السابق ، ص 146.

2-Marynower Claire, op.cit, p 21.

3- سعد الله أبو القاسم، ح و ج، ج3، ص 169.

4-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3 ،ص 152.

5- تم ذلك في الوقت الذي كان فيه الشيخ ابن باديس يقوم بجولته بالقطاع الوهراني لجمع التأييد للمؤتمر.

الوهراني[1] السالفة الذكر. فالمؤتمر الإسلامي الذي أبعد المصاليين سرعان ما اندثر وتلاشى لأنه انطلق من مبدأ أن اليسار الفرنسي قادر على حل المشاكل التي يعاني منها الجزائريون[2]، ورغم أنه قد لاح في الأفق أمل لدعاة حركة المؤتمر عندما عادت الجبهة الشعبية إلى الحكم لمدة قصيرة خلال مارس 1938 لكنها لم تعمّر طويلا فسقطت وخلفتها حكومة دلادييه الذي تكوّن وفد من المؤتمر لمقابلته وكان جوابه محبطا مستفزا حيث قال أن "البرلمان معارض لمشروع بلوم فيوليت ولا يظهر عليه أنه يعتبر المواطنة الفرنسية تتناسب مع الحالة الشخصية الإسلامية، وأمام هذا الوضع فإني لا أستطيع أن أقول أي شيء "، وواصل قائلا:" أسألكم أن تعينوني على الإبقاء على النظام ولا تضطروني إلى استعمال القوة التي تملكها فرنسا لأن فرنسا أمة قوية ... "[3].و نعود للتأكيد على أن الفكرة القائمة على تأسيس " جبهة إسلامية"تجمع كل من حزب الشعب الجزائري،م.إ.ج، فدرالية النواب المسلمين الجزائريين كانت تدل على أن فكرة م.إ.ج قد تم تجاوزها و كانت دعوة لمين لعمودي لتأسيس هذه الجبهة تهدف إلى مواجهة سياسة الإدارة و تعنتها.[4]

أما مسألة الإستقالة عند النواب المسلمين بمستغانم فهي حركة جاءت كرد فعل على تماطل السلطات الفرنسية في الإستجابة لمطالب الجزائريين التي تمثلت في مطالب المؤتمر الإسلامي، ذلك أنه في وقت كانت فيه فدرالية النواب تعاني من الشلل بسبب الإنقسامات الداخلية، عقد في 7 جانفي 1937 بوهران جمعية عامة حضرها حوالي 400 مفوض، تم فيها التصويت على وثيقة أرسلت إلى ليون بلوم، موريس فيوليت وراوول أوبو Raoul Aubaud نائب سكرتير الدولة، ماركس دارموي Marx Darmoy وزير الداخلية والحاكم العام، مما جاء فيها :" فدرالية النواب للقطاع الوهراني تعطي دعمها الكامل لمشروع بلوم فيوليت الذي يعبّر عن التطلعات الشرعية للمسلمين الجزائريين ولسياسة التجنيس التي تطبقها فرنسا بالجزائر"[5] ، وبدلا من النظر في مطالب المؤتمر راحت السلطات الفرنسية

1-Touati Lahouari, op.Cit. p395.

2- حربي محمد ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 144.

3- Ferhat Abbas, La nuit coloniale, op.cit, p 75.

4-Collot Claude, « Le congrés musulman algérien »,op.cit,p148.

5-D.A.W.O, boite N 4062, série 17, Projet Blum-Violette, 1937-1938.

ممثلة بحكومة شوطان Camille Chautemps[1] تكلف لجنة برلمانية بقيادة قرنوت Guernut Henri[2]مهمتها دراسة الوضع من جديد في مدة (18) ثمانية عشر شهرا، وأمام هذا التلاعب بمطالب النخب السياسية الجزائرية، بدأت حركة الإستقالات التي قادها النواب من تلمسان عند انعقاد الإجتماع المشترك بين النواب المسلمين الجزائريين وأعضاء المؤتمر الإسلامي يوم 15 أوت 1937[3]، فمنذ 27 ديسمبر 1936 كانت فدرالية ابن جلول بالقطاع القسنطيني الأكثر نشاطا حسب التقارير الفرنسية[4]، تؤكد أن النواب المسلمين سيستقيلون بشكل واسع إذا لم يتم تنفيذ مطالبهم و مع تأكيد المؤتمر الإسلامي الجزائري يوم 11 جويلية 1937 لهذا التهديد وبشكل متسارع، قدّم ابن جلول ورفاقه يوم 28 جويلية إستقالته إلى العمالة من كل العهدات الإنتخابية وبدأ حملة واسعة بالعمالة لدفع النواب إلى الاستقالة ، و في منتصف أوت 1937 عقدت ف.ن.م للقطاع الوهراني جمعية عامة لم يحضرها سوى 75 نائب من بين 4000 من العمالة تم فيها تعيين لجنة تضم 12 عضو مكلفة بالقيام بحملة نشطة لصالح عملية الإستقالة و لتلقّي هذه الإستقالات،أما في التاسع و العشرين(29) من هذا الشهر ،فقد تم إقرار موقف الإستقالة من قبل اللجنة التنفيذية للم.إ.ج و كان هدف النواب هو الضغط على الإدارة الفرنسية [5].

وبتاريخ 26 أكتوبر 1937 نشرت ف.ن.م بعمالة قسنطينة بيانا بعنوان:"النواب الجدد لفدرالية النواب المسلمين لقسنطينة قرروا الإستقالة" مما جاء فيه:" قرر النواب الجدد لفدرالية النواب المسلمين لقسنطينة يوم 26 أكتوبر1937 تجديد إستقالتهم كتعبير عن رفضهم وتنديدهم لعدم تنفيذ الإصلاحات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والإدارية التي طالبوا بها"[6]. وفي الثاني من شهر أوت قام نواب دائرة تلمسان بتقديم إستقالتهم وطالبوا

1- شوطان: من مواليد باريس يوم 1 فبراير 1885، توفي بواشنطن أين كانت تسكن عائلته يوم 1 جويلية 1963 وعمره حوالي 78 سنة ، رجل سياسي فرنسي، وكان وزيرا للدولة في عهد حكومة الجبهة الشعبية ثم عين خلفا لليون بلوم من جوان 1937 إلى مارس 1938.

2 -قرنوت :رجل سيلسي فرنسي ولد يوم 2 نوفمبر 1876 ب Aisne(Lavaqueresse) و توفي يوم 28 ماي 1943 بباريس ، تميز بنشاطه في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان ، كان محامي تميز بنبوغه الدراسي، عين وزيرا للتربية سنة 1936 في عهد حكومة ألبير سارو.

3-D.A.W.O, CIE, Oran, rapport du 01/10/1937.

4-A.N.O.M, cote 10H88, l’Année indigène Algérienne, 1937, Le jeu des différents groupes ou éléments au cours de l’année 1937, Alger, février 1938, La Fédération des Elus Musulmans Algériens.

5 -Claude Collot, « Le congrés musulman algérien » ,op.cit,p142.

6-A.N.O.M,cote Oran, E214, Electeurs au Conseil General à titre indigene, 17/10/1937,24/10/1937.

فدرالية النواب للقطاع الوهراني بعقد إجتماع لتوسيع حركة الإستقالة بكل العمالة، مع الإشارة إلى أن الشيخ ابن باديس كان في تلمسان وفي هذا الوقت وجه دعوة لعقد م.إ.ج الثاني للنظر في تماطل فرنسا في تنفيذ مطالب م.إ.ج الأول. كما تم استدعاء فدرالية النواب للقطاع الوهراني للإجتماع بتلمسان يوم 15 أوت 1937 بحضور اللجنة العمالية للمؤتمر وقررت ضرورة تقديم كل النواب لإستقالتهم من مناصبهم وعليهمإبتداء من 29 أوت من نفس السنة عدم الخضوع وعدم التعاون مع الإدارة وكل من لا يخضع لهذه القرارات يشطب من عضوية المؤتمر[1].

وقد أوردت جريدة البصائر خبر إجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر يوم 19 أوت 1937[2]بناء على النداء الذي وجهه الشيخ عبد الحميد بن باديس، نظرا لهذه الظروف الحرجة التي تمر بها الأمة الجزائرية وذكرت أنه رغم المساعي الحثيثة التي شملتها مطالب المؤتمر وما وجه من نداء فإنه لم يتم أي إصلاح من الإصلاحات التي جاء بها المؤتمر، وأن شعب المؤتمر وعدد غفير من النواب قد أعربوا عن الإستياء العميق الموجود عند سائر الطبقات الإسلامية فعزموا على سلوك سياسة عدم التعاون في مختلف المجالس النيابية الجزائرية، إلى أن تجاب مطالب المؤتمر وحيث أن رغبة عدم التعاون التي أبداها النواب لا تكون لها القيمة الفعالة إلا إذا أيد الناخبون هذه الرغبة و في استطاعتهم مقاطعة كل إنتخاب مقبل[3] ، قررت بالإجماع مبدأ الإستقالة لسائر النواب في مجالس الجماعات و المجالس البلدية و العمالية و المفوضيات المالية على هذا المنوال:

1. الإستقالة الفوريةلسائر النواب المسلمين.
2. عدم مشاركة النواب المسلمين في المجالس المنتخبة إبتداء من 29 أوت 1937.
3. جمع سائر الإستقالات بين يدي رؤساء وحدات النواب بالنسبة للنواب المشاركين في هذه الوحدات، وبين يدي رئيس المؤتمر بالنسبة للنواب الذين ليسوا منضمين لتلك الوحدات.

1 -A.N.O.M,cote Oran, E214,op.cit, Les Démissions des Elus Musulmans Algériens, Alger, février 1938.
2-ذكر محفوظ قداش أن الاجتماع تم يوم 15 أوت و أوردت الجريدة تاريخ 19 أوت ، و المرجح هو أن المؤتمر قد عقد يوم 19 أوت 1937 .
3-البصائر، العدد 80، الجمعة 26 جمادى الثانية 1356 ه الموافق ل 3 سبتمبر 1937، "اجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري بنادي الترقي"، بدون كاتب.

4. التنسيق بين مكتب اللجنة التنفيذية وممثلي وحدات النواب بالعمالات الثلاث لتقديم هذه الإستقالات دفعة واحدة.
5. الأجل النهائي لتقديم الإستقالات هو يوم 30 سبتمبر 1937.
6. المؤتمر يعلن إقصاء كل نائب منظم له إذا لم يمتثل لهذه القرارات.
7. المؤتمر الإسلامي الجزائري يتعهد ببذل كلما يستطيع من جهود لإعادة إنتخاب النواب الذين قدموا إستقالتهم و ذلك بعد أن تقع إجابة هذه المطالب وبعد إذن من المؤتمر"[1].

وهكذا تمت الدعوة إلى الإستقالة الجماعية للنواب المسلمين على اختلاف مستوياتهم، ففي يوم 29 أوت 1937 أصدر الشيخ عبد الحميد بن باديس نداء إلى كل المنتخبين المسلمين يدعوهم فيه إلى الإستقالة وإلى عدم التعاون داخل المجالس المنتخبة إبتداء من التاريخ المذكور أعلاه مع وضع إستقالتهم لدى الرؤساء المنتخبين بالعمالات الثلاث أو لدى رؤساء م.إ.ج بالنسبة للمنتخبين غير المنخرطين في إتحاديات المنتخبينوتم تحديد آخر أجل لوضع الإستقالات يوم 30 سبتمبر 1937 كما فرض عقوبات على الذين لم يقدموا إستقالتهم ووعد المستقيلين بدعمه لهم خلال الحملات الإنتخابية القادمة [2].

وشارك في المناقشة كل من ابن حليمة، عباسة، عبد الإله، قرموش، شنتوف، معبد، سيدي قارا، واتفق الجميع على إنتقاد حكومة الجبهة الشعبية وسياستها اتجاه الجزائريينليتم التصويت على مبدأ الإستقالة الجماعية من طرف جميع المشاركين ما عدا النائبين ابن حليمة وعباسة. وهنا نشير إلى أن موقف عباسة لم يكن بالجديد، فمنذ تتبعنا لهذه الإنتخابات، كل التقارير حوله تشير إلى انعدام أي توجه سياسي له إلى جانب خضوعه للشيخ ابن تكوك والمهم هو تأييده الكلي للسلطات الفرنسية والإدارة الإستعمارية.وعلى إثر عودتهم من المشاركة في م.إ.ج ،لم يعقد المفوضين أي لقاء أو إجتماع ذي أهمية لإبلاغ مؤيديهم حول قرارات هذا المؤتمر، أما النواب فتنفيذا لقرار المؤتمر الذي طلب منهم تقديم

1- نفسه.

2-Echo(L') d'Alger ,31aout 1937.

إستقالتهم ، إجتمعوا بتلمسان، بعدد بلغ حوالي 4000 نائب بالعمالة وشكلوا لجنة تضم إثنا عشر عضوا (12) لإستقبال الإستقالات من زملائهم وتمثلت في :

- ✓ من وهران: عبد الإله و سيدي قارة.
- ✓ من سيدي بلعباس: لالوت وجي طالب Dji Taleb(علما أنه لم ينتخب).
- ✓ من تلمسان: قاضي وبوشامة (لم ينتخب).
- ✓ من مستغانم:ابن كريتلي والطاهر (لم ينتخب).
- ✓ من معسكر:بوعبسة.
- ✓ من باريقو: معبد(لم ينتخب).
- ✓ من غليزان : شميريك منور(لم ينتخب).
- ✓ من تيارت :بدراني(لم ينتخب)[1].

وفي الأخير فإن نواب باريقو وتلمسان فقط من دعموا المؤتمر الإسلامي واستجابوا لقرار عدم التعاون داخل جمعيات المداولات بتاريخ 29 أوت 1937 وكان يوم 30 من نفس الشهر هو آخر أجل واستقبلت فيه اللجنة عدد قليل من الإستقالات والذي لم يتجاوز 12 إستقالة، وطيلة شهر أكتوبر كانت لجان غليزان المحلية وباريقو هي الوحيدة التي نظمت لقاءات ،كما أنه خلال شهر ديسمبر لم يتم تسجيل سوى لقاءين الأول بمستغانم والثاني بتلمسان[2]، وهكذا فقد كان عدد الإستقالات في عمالة وهران محدود ما عدا إستقالة المفوض المالي والمستشارين البلديين لتلمسان أي حوالي عشر استقالات[3].

وقد عرّف فرحات عباس حركة الإستقالة هذه بأنها تنبيه للقوى الصديقة الجزائرية والفرنسية إلى الوضعية المأساوية للجزائر المسلمة ومكافحة المعمرين الذين استسلمت لهم الإدارة الفرنسية منذ سبعين (70) سنة[4]، مع العلم أن المعمرين قابلوا هذه الحركة بحركة استقالة جماعية من الوظائف العامة حيث إستقال حوالي ثلاثمائة (300) شيخ بلدية في 8 مارس 1938[5]وكان هدفها كسر حركة النواب وتثبيطها ،ليتم في الأخير التصويت على

1-Touati Lahouari, op.cit, p 398.
2-Ibid, p399.
3-Collot Claude, « Le congres musulman algérien »,op.cit,p145.
4-قداش محفوظ ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3 ،1919-1939،ترجمة أمحمد بن البار، دار الأمة ،2008 ،ص .714
5- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ص73.

إقتراح تقدم به طالب عبد السلام يدين الإستعمار، إلى جانب إنشاء لجنة مشتركة عرفت بلجنة الإثنا عشر(12)، تضم هذا العدد من الأعضاء للإشراف على حركة الإستقالات عبر القطاع الوهراني وتقديمها خلال إجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الذي حدد تاريخ إنعقاده بيوم 29 أوت 1937 [1]، ومن بين أعضاء هذه اللجنة عبد الإله وسيدي قارا من وهران، لالوت و طالب الجيلالي من سيدي بلعباس، قاضي بوشامة من تلمسان، ابن كريتلي والطاهر من مستغانم، بوعبسة من معسكر، معبد من باريقو، شميريك منور من غليزان وبدراني من تيارت[2]، وتميزت فدرالية النواب للقطاع القسنطيني بالنشاط المكثف إذ ركزت على متابعة النضال لتحقيق كل الإصلاحات الخاصة بالجزائريين كالمساواة،الحفاظ على الشخصية الإسلامية واحترام الأشخاص والممتلكات[3]، وكانت عمالة قسنطينة قد قدمت الإستقالات دون العودة إلى المؤتمر الإسلامي الذي ركز على جمع الإستقالات وتقديمها بشكل موحد،وبلغ عدد النواب المسلمين الذين استجابوا للدعوة بالإستقالة 3225 نائب بينما كان عدد المنتخبين المسلمين يقدر بأكثر من 12 ألف منتخب بالعمالات الثلاث[4]، وبلغ عدد الإستقالات بعمالة الجزائر مائة وخمسين(150) من بين أربعة آلاف وسبعمائة وخمسين(4750) نائب وفي وهران كان العدد أقل،أما عمالة قسنطينة فكان عدد الإستقالات بها هو الأكبر حيث بلغت ثلاثة آلاف وستمائة(3600) من بين ستة آلاف وثمانمائة (6800)عهدة، غير أن تراجع ابن جلول عن تقديم هذه الإستقالات قد تبعه تراجع نواب الجزائر (12 مستشار بلدي) عن إستقالتهم في نهاية ديسمبر 1937 [5].في هذه الظروف ،حاول الحزب الشيوعي الجزائري إعادة نشاط م.إ.ج وتنشيط حملة لصالح مشروع بلوم فيوليت حيث ذكر بن عل بوقرط في جريدة La Lutte Sociale " كان لإستقالات النواب نتائج ، و على النواب إسترجاع مناصبهم ...نحن على يقين بأن

1-D.A.W.O, carton N4473, Note sur les démissionsdes élus musulmans, Oran, 04/12/1937.
2-Touati Lahouari, op.cit., p398.
3- .A.N.O.M,Oran E//214, électeurs aux CG. à titre indigene,17/10/1937 et 24/10/1937.
4-لشهب أحمد ، المرجع السابق، ص 371، هامش رقم 2 .
5-A.N.O.M,cote Oran ,10H88, op.cit.،33-32 يمكن العودة الى الملاحق رقم

مجمل النواب المسلمين سيسحبون إستقالاتهم و يسترجعون مناصبهم كمدافعين عن مصالح المسلمين في الجمعيات ويسهلون نشاط الجبهة الشعبية لصالح الجزائر المسلمة ".[1]

أما عن حركة الإستقالات بدائرة مستغانم فقد تقدم غلام الله المفوض المالي بتيارت التي أصبحت دائرة مستقلة عن مستغانم ببرقية تأييد إلى لجنة الاثني عشر بتلمسان، وفي 18 أوت تقدم كل من مقدم محمود محمد رئيس جماعة دوار قريش وبلعيد الحاج رئيس جماعة دوار قرطوفة(قرب تيارت) باستقالتهما[2]، وفي 25 من نفس الشهر ترأس معبد إجتماعا بالمحمدية بحضور أعضاء من الحزب الراديكالي الإشتراكي المحلي والحزب الشيوعي ليتم تسليم واحد وعشرين (21) إستقالة إلى لجنة الاثني عشر من بينهاإحدى عشر إستقالة تنتمي إلى نواب المجلس البلدي للمحمدية. وعلى إثر إنعقاد إجتماع المؤتمر الإسلامي بتاريخ 29 أوت 1937 تواصلت حركة الإستقالات ليقدم جميع النواب البلديين بمستغانم إستقالتهم في الثاني من شهر سبتمبر 1937[3]، علما أن القائمة التي تقدمت بالإستقالة هي قائمة الوحدة و الوئام التي كانت قد نجحت في إنتخابات 1935، وكان يرأسها بلغولة محمد المفوض البلدي السابق والمتحصل على وسام الشرف. ومن خلال الإجتماع الذي عقدته لجنة المؤتمر الإسلامي بتاريخ 29 أوت 1937 بالجزائر تم إتخاذ عدة قرارات منها :

- ✓ الإستقالة الفورية للمنتخبين المسلمين.
- ✓ عدم قيام المنتخبين بالمداولات في جميع المجالس إبتداء من تاريخ29 أوت1937.
- ✓ تاريخ نهاية الإستقالة يكون يوم 30 سبتمبر1937 [4].

كانت هذه الإستقالات المتتابعة دلالة على الموقف الموحد للنواب الجزائريين بشكل عام، إلا أنها لم توفّق إذ لم يمتثل لها بشكل فعلي سوى إثنا عشر منتخبا بلديا من تلمسان قدموا إستقالتهم يوم 8 نوفمبر 1937،أما في بقية العمالة فقد شارك المنتخبون بصورة عادية في كل المداولات، علما أنه تم التأكيد خلال الحملات الإنتخابية الخاصة بالمجلس

1-Collot Claude, « Le congrés musulman algérien »op.cit,p 151 ,voir aussi :La Lutte Sociale,08/01/1938.
2-D.A.W.O, op.cit., Fédération des élus musulmans, CIE, 24/08/1937.
3 -D.A.W.O, série I, rapport N8240, 02/09/1937.
4 -A.N.O.M ,cote 10H82, CIE, Affaires indigènes, Oran, Octobre 1937.

العام التي برمجتها الإدارة الفرنسية بهدف كسرهذه الحركة وإحباطها على تقديم الإستقالات ،حيث كان المترشحون وخاصة أولئك الممثلين للمؤتمر الإسلامي يؤكدون على تقديمهم لاستقالتهم من مناصبهم مباشرة بعد إعلان النتائج، أما عن فشل هذه المحاولة الجديدة في المقاومة الجزائرية، فيعود إلى إنعزال نواب القطاع القسنطيني من جهة ونتيجة تحدي الحكومة العامة في الجزائر لهذا الضغط الوطني بتجديد إنتخابات المجالس العامة يوم 17 أكتوبر 1937، ذلك أن سفر وفد من المنتخبين برئاسة ابن جلول إلى فرنسا، و لقائه يوم 31 ديسمبر 1937 بوزير الدولة المكلف بتنسيق شؤون شمال إفريقيا ألبير سارو، واستعراضه للإصلاحات التي يرغب المنتخبون في تحقيقها، وموافقة الحكومة الفرنسية على برنامج إصلاحات شاملة ،وقرار شوطان لدعم مشروع بلوم فيوليت ،وطلبه المصادقة عليه بصفة إستعجاليه في البرلمان، جعل المنتخبين يسحبون إستقالاتهم ويستأنفون تعاونهم، لذلك فبعد عودته إلى الجزائر قام ابن جلول بحملة من أجل سحب الإستقالات[1]، وهكذا فقد كان سحب الإستقالات تراجعا للمنتخبين، مما جعلهم محل إنتقادات من قبل الوطنيين وخيّبوا ظن الجميع و حتى العلماء .

نضيف هنا أن آخر المبادرات الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية كانت إصدار رئيس الحكومة دلادييهEdouard Daladier يوم 17 مارس 1938 ،مرسومين لرفع عدد المفوضين الماليين المسلمين في مجلس الحكومة ،واعتبرت فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة المرسومين بداية إصلاح،و أمام حركة الإستقالات قامت حكومة شوطان بإصدار مرسوم1937/09/30 الخاص بالبلديات كاملة الصلاحيات ومرسوم 6 /1937/10 المتعلق بالبلديات المختلطة الذي ينص على تأسيس مفوضيات خاصة معينة بقرار الحاكم العام في حالة حل " جماعة"أو إستقالة كل أعضائها[2]، كما أعلن رئيس فدرالية رؤساء البلديات للجزائر "أبّو" "Abbo" يوم 5 مارس 1938 أن النواب الفرنسيين وجدوا أنفسهم مجبرين على إيقاف مهامهم و قاموا أيام 8 ،9 و10 مارس بنشر إستقالاتهم بجريدتي L'Echo d'Alger و La Depéche Algerienne وإستقالات مساعديهم، بلغ

1-قداش محفوظ ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ،ص ص 717-718.
2-Collot Claude, « Le congres musulman algérien »,p145.

عدد الإستقالات 225 منها 84 بلدية من بين 118 بعمالة الجزائر، 79 بعمالة وهران و 62 إستقالة بعمالة قسنطينة[1].

وحاول ابن جلول العمل مجددا مع ج.ع.م.ج بعد فشل المؤتمر الإسلامي الأول والثاني ليتوج ذلك بتأسيس حزب التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري، غير أن ذلك لم يتجاوز المحاولة الفردية (كمثيلاتها التي سنتطرق إليها لاحقا).

إن الملاحظ على هذه الإستقالات وكما ذكرنا أن نواب تلمسان وباريقو فقط نفّذوا مبدأ مقاطعة مداولات الجمعيات بتاريخ 29 أوت، وفي 30 سبتمبر 1937 الذي كان آخر يوم لتقديم الإستقالات حوالي إثني عشر(12) فقط قدموا إستقالتهم، وأصبح ضعف المؤتمر الإسلامي باديا بقلة التجنيد مقارنة مع الأول، وباستثناء اللجان المحلية لغليزان وباريقو التي كانت تنظم اللقاءات فلم يعقد خلال شهر ديسمبر سوى لقاءين أحدهما بمستغانم والآخر بتلمسان، علما أن إجتماع مستغانم عقد يوم 4 ديسمبر 1937 وعرف فشلا ذريعا، بينما عقد إجتماع تلمسان يوم 13 ديسمبر جمع حوالي 300 شخص، وتم خلاله التأكيد على التمسك والثقة بحكومة فرنسا رغم الهزات التي واجهتها[2]. وفي أواخر شهر مارس من سنة 1939 إجتمعت شعب جمعية العلماء بالعاصمة للنقاش حول قانون 8 مارس، الذي أثار العديد من الغضب والسخط لدى الجزائريين عامة وج.ع.م.ج خاصة، وبعد عودة المجتمعين بدأوا بالإتصال بالنواب بمدنهم لإبلاغهم قرار الإجتماع وشرحوا لهم عواقب هذا القانون، ويبدو أنهم لقوا من نوابهم في المجالس الثلاثة (البلدية، العمالية والمالية) وغيرهم آذانا صاغية وبدأت الرسائل تفد من شعب الجمعية و منها شعبة وهران بعد إتصالها بالسيد مكي رئيس النواب بالعمالة ورسالة الأستاذ فرحات بن الدراجي معتمد الجمعية بالعاصمة بعد إتصاله بالدكتور البشير رئيس وحدة النواب بعمالة الجزائر[3]، فرغم كل ما ورد فإن آمال الجزائريين في النواب ظلت متواصلة وحركة الجمعية بقيت تحظى بالإهتمام والمتابعة في سبيل تحسين الأوضاع.

1-Ibid,p155.
2 -Touati Lahouari, op.cit., p 399.
3-البصائر ،السنة الرابعة ، العدد 162 ،الجمعة 1 ربيع الأول 1358 ه الموافق ل 21 أبريل 1939 ،"حول قانون 8 مارس، اهتمام النواب واستعدادهم"، عبد الحميد بن باديس، ص 1.

وهكذا فحركة الإستقالة تعتبر خطوة إيجابية و سلوك إحتجاجي معبر بوضوح عن التطور السياسي للجزائريين رغم رفض حكومة دلادييه لها في 7 ماي 1938 حيث اعتبرتها قرارا باطلا [1]، كما تعتبر بعدا هاما من أبعاد الحركة الوطنية الجزائرية حيث بنت رفضها على سياسة الحكومات اتجاه مسألة الجزائريين ،ورغم عدم توصل هذه الحركة إلى ما سعت إليه بفشلها نتيجة إنعزال نواب القطاع القسنطيني من جهة و تحدي الحكومة العامة في الجزائر لهذا الضغط الوطني بتحديدها تاريخ إنتخابات تجديد المجالس العمالية، فإنها ظلت حدث ذا بعد وطني ورد فعل سياسي ضد مماطلة الحكومة الفرنسية[2].

رابعا) إنتخابات 17 أكتوبر 1937 و تتأثيرات حزب الشعب الجزائري :

1/ ظروفها:

قبل الحديث عن هذه الإنتخابات، نذكّر أن مرسوم 6 فبراير 1919 قرر جعل الأعضاء المسلمين بالمجلس العام ينتخبون من طرف الأقسام الإنتخابية البلدية[3]،ووسع القوائم الإنتخابية ليزيد عدد الناخبين من 5090 إلى 103000 شخص، ولكن هذا العدد لم يكن يمثل سوى 10.5 % من السكان المسلمين الذكور البالغ عمرهم 25 سنة ،و البلديات المختلطة التي كانت تضم 88 % من السكان المسلمين لا تضم سوى 10000 ناخب[4]، كما ظهر نوع من الوعي بالواقع والظروف حتى بين سكان الأرياف والفلاحين، ففي جويلية 1937 نشرت الصحافة بوهران خبر تأسيس فدرالية الفلاحين بالقطاع الوهراني بغليزان، وأعلنت في نفس الوقت عن برنامج مطالبها ولأول مرة تعطي جمعية ريفية برنامج مطور وهيكلة مستقلة للدفاع عن مصالحها، ويعود ذلك لجهود البرجوازي، الديمقراطي، الزراعي،والرأسمالي من غليزان شميريك منور، صديق المعلم الملاك العقاري مقاسي قدور الذي سبق وأن تحدثنا عنه والناشط بالمؤتمر الإسلامي محليا[5]، مما يدل على تغير ذهنية الجزائريين سواء في المدن أو الأرياف، خاصة بالنظر إلى برنامج هذه الفدرالية

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 145.
2- نفسه، ص ص 281-287.
3- نشير هنا أن البلديات كاملة الصلاحيات كانت من أهم وسائل السياسة الاستعمارية و التي شهدت ركود بعد سنة 1930 لأن الاستيطان الفرنسي بالجزائر قد فشل و انهار حلم المستوطنين الأوربيين، إذ نلاحظ مثلا تأسيس حوالي 29 بلدية فقط في المرحلة الممتدة ما بين (1931-1956).
4-Collot Claude, op.cit., p 56.
5-Touati Lahouari, op.cit., pp421-422.

والذي لم يكن يختلف عن برنامج ذوي الإتجاه الوطني، وكذلك برنامج ف.ن.م.ج و لكن الجديد فيه أنه ظهر بالأرياف بعدما كان النشاط مرتكزا على المدن.

وبالعودة إلى هذه الإنتخابات ،فمن جهة نجد أن أهم ما ميزها هو وصول الجبهة الشعبية الى السلطة سنة 1936، وتفاؤل كل التيارات السياسية بهذا الفوز، حيث ساندت برنامجها الإصلاحي والسياسي ،مما أدى إلى حدوث تقارب في وجهات نظر معظم قادة الرأي السياسي والثقافي الجزائري الذي تجسد في تكوين جبهة وطنية ،من خلال إنعقاد م.إج الأول والثاني وما تمخض عنه من تقديم وثائق مطلبية هامة بالنسبة لمستقبل الجزائر، إلى جانب المشاركة الواسعة للأحزاب الفرنسية المختلفة بعناصر جزائرية ترشحت باسمها، كما كانت فرصة لمعرفة القوة الحقيقية لمختلف الأحزاب ومدى نفوذها بين مختلف الفئات ،حيث شكّل المعترك الإنتخابي أهمية كبرى لزعماء الحركة الوطنية،و ظهر تنافس شديد بين مختلف الأحزاب الفرنسية للحصول على أصوات الجزائريين، فمن جهة كانت الأحزاب اليسارية تسعى إلى تجنيدهم حول مشروع بلوم فيوليت، أما الأحزاب اليمينية فكانت تهدف إلى كسب تأييد الفئات الجزائرية والوقوف في وجه الجبهة الشعبية في الجزائر، ومن جهة أخرى فقد عرفت هذه الإنتخابات إنقسام القوى السياسية الموجودة إلى قسمين: قسم مؤيد للجبهة الشعبية يضم الحزب الشيوعيالذي كانت أهم أساليبه في الإنتشار هي تأسيس الخلايا في المناطق الريفية خاصة والمشاركة فيهذه الإنتخابات[1]، الحزب الإشتراكي، الإتحاد الإشتراكي الجمهوري، ف.ن.م للقطاع الوهراني والمؤتمر الإسلامي، أما القسم الثاني فهو المعادي لسياسة الجبهة الشعبية، ضم الأحزاب الفاشية الموحدة إلى جانب حزب الشعب الجزائري[2]، علما أن كل هذه الإتجاهات قد شاركت في إنتخابات هذه السنة.

وفي هذا الصدد وجه قدور بلقايم السكرتير العام للجنة المؤتمر الإسلامي للقطاع الوهراني نداء إلى الشعب الجزائري من خلال جريدة وهران الجمهوري لتنبيهه بمحاولات الفاشيين مثل أريغيArrighi و لامبيرLambert بمساعدة كل من زين بن تابت ومشوي عبد

1-Alexandre François, « Le P.C.A de 1919 à 1939 », op.cit, p205.

2- مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية... ، ص ص 220-221.

الرحمن (حسب ما ورد في التقرير) الذين وصفهما بخونة الشعب المسلم المعادي للفاشية وذكر أنهما قد أشعلا نار الفتنة بسيدي بلعباس مما أدى إلى جرح عدد من العمال وفي نفس الوقت دعا العمال المسلمين الجزائريين إلى الإستعداد للإستجابة لنداء ك.ج.إ.ق.و لمواجهة محاولات لامبير[1]، مما يدل على التوتر الشديد الذي كان سائدا قبيل هذه الإنتخابات.

وكما انقسمت الإتجاهات السياسية انقسمت معها الصحافة، حيث ظهرت تلك المؤيدة لحكومة الجبهة الشعبية مثل "وهران الجمهوري"،والمعادية والناقدة لها مثل جريدة صدى وهران وجريدة عين الصفراء بمستغانم ووهران الصباح.

بدأت الحملة الإنتخابية يوم 20 سبتمبر 1937 وحسب مركز الإعلام والدراسات الفرنسية ،فإنها جرت بشكل عادي،وكانت بهدف تجديد أعضاء مجالس بعض المقاطعات وانتخاب أعضاء في بعض الدوائر،و أعدت قوائم خاصة تناسب طبيعة كل منطقة. بدأ التحضير لهذه الإنتخابات من الناحية الإدارية كما سرت عليه العادة بمراجعة القوائم الإنتخابية وتصحيحها، حيث تم يوم 31 مارس 1937 إقفال القائمة الخاصة ببلدية زمورة الإنتخابية وتصحيحها، إقفال القائمة الخاصة ببلدية زمورة كاملة الصلاحيات حيث حذفت منها أربعة أسماء بسبب الوفاة، و نشر جدول التصحيحات يوم 11 أكتوبر 1937 [2]. كما وجدنا بعض الوثائق الخاصة بمراجعة القوائم الانتخابية الخاصة بالمجلس العام و المتعلقة بالجماعة بمستغانم، حيث بلغ عدد الناخبين من دوار عيزاب 42 ، أما عدد ناخبي دوار عمارنة فقد بلغ 42، فالعدد الكلي للناخبين بالجماعة بلغ 85 مسجلا على القائمة التي تم إقفالها يوم 31 مارس 1936 وتتراوح أعمار الناخبين بين 30 و70 سنة [3].

أما عن تقسيم الدوائر الإنتخابية فنذكر أن عمالة وهران كانت تنقسم إلى وهران،مستغانم،تيارت،معسكر،سيدي بلعباس وتلمسان، وانقسمت سنة 1920 إلى تسع مقاطعات إنتخابية هي وهران، معسكر،سعيدة،مستغانم،عين كرمان،تيارت ،سيدي بلعباس،تلمسان والرمشي، ثم ازداد عددها إلى عشر مقاطعات سنة 1937 بمقتضى القرار

1-A.N.O.M,cote E//214,B.O.M.O,OranRepublicain 26/02/1937, Comité Oranais du Congres Musulman, Le secrétaire général Kaddour Belkaim.
2-A.N.O.M, cote Oran, E166, dépt. d'Oran, Arrd. de Most., CPE. de Zemmora, révision des listes électorales, 11/10/1937.
3-A.N.O.M,cote Oran, E55, op.cit., C. de Most, révision des listes électorales des Djemââs, DouarAizeb et Amarna, Most., 31/03/1936.

الحكومي المؤرخ في 24 أوت 1937، الذي نصت مادته الأولى على زيادة عدد أعضاء المجلس العام من الجزائريين إلى عشرة أعضاء، وكانت المقاطعات بالعمالة كالتالي المقاطعة الأولى عين تموشنت، الثانية معسكر، الثالثة تيارت،الرابعة مستغانم،الخامسة عين كرمان،السادسة سعيدة،السابعة سيدي بلعباس،الثامنة تلمسان،التاسعة الرمشي[1]، وغليزان الدائرة الإنتخابية الثالثة.

مع الإشارة إلى أنه يشترك في إنتخاب الأعضاء المسلمين للمجالس العامة كل الناخبين في القوائم البلدية (للبلديات كاملة الصلاحيات) وكل أعضاء اللجان البلدية وسائر أعضاء الجماعات في البلديات المختلطة [2]،ونورد هنا قائمة بأسماء المستشارين العامين من الجزائريين والذين تم إنتخابهم خلال الإنتخابات السابقة وهم [3]:

إسم المستشار	تاريخ و مكان الميلاد	تاريخ الإنتخاب	الدائرة الإنتخابية	الإقامة
الحاج حسن باشطارزي	1894/04/19 بوهران	1931/10/18	الأولى -وهران	وهران
العيشوبي بوزيان	1874 بمعسكر	1934/10/14	الثانية – معسكر	معسكر
غلام الله محمد	1870 ببلدية تيارت المختلطة	1920/02/01	العاشرة –تيارت	تيارت
ابن داني حبيب	1888 بمستغانم	1932/10/30	الرابعة-مستغانم	مستغانم
لعريبي أحمد	1880 بأولاد لكراد ب.م تيارت	1925/10/11	الخامسة-عين كرمان	تيارت
حميدة مختار	1890/02/15 سعيدة	1935/03/28	السادسة –سعيدة	سعيدة
مولاي شيخ	1885 بسيدي بلعباس	أكتوبر 1935	السابعة –سيدي بلعباس	سيدي بلعباس
طالب عبد السلام	1881/10/21 بتلمسان	أكتوبر 1934	الثامنة-سيدي بلعباس	تلمسان
بن عبد الله محمد	1864 بسبدو	جانفي 1929	التاسعة-الرمشي	تلمسان
زيان بن عودة	1888 بغليزان	أكتوبر 1931	الثالثة-غليزان	غليزان

وقامت الإدارة الفرنسية بتحديد تاريخ 10 و24 أكتوبر 1937 لإنتخابات المجالس العامة لتجديد المجموعة المنتهية عهدتها كما تم تحديد أسماء المستشارين المنتهية عهدتهم(المجموعة الفردية) وهم كالتالي:

الدائرة	إسم المستشار المنتهية عهدته
الدائرة الإنتخابية الأولى-وهران	الحاج حسن باشطارزي

1-A.N.A, cote 0598, IBA, ELC, Délimitation des Circ. d'Oran, 24/08/1937.
2-D.A.W.O, BP201, Bulletin mensueld'information et d'étude sur la politique dans le département d'Oran (1937-1943), octobre 1937.
3- A.N.O.M,cote Oran,E//214,Elections du 17 octobre 1937, liste des conseillers généraux indigènes.

د.إ.2–تيارت	غلام الله محمد
د.إ.5–عين كرمان	لعريبي أحمد
د.إ.7-سيدي بلعباس	مولاي الشيخ
د.إ.9-الرمشي	ابن عبد الله محمد

إلى جانب إنتخاب مستشار عام بالدائرة الإنتخابية الرابعة (مستغانم) على إثر وفاة ابن داني الحبيب بتاريخ 4 جوان 1937لذلك ستقوم بإجراء عمليات الإنتخاب لتجديد المجالس وتعويض المستشار المتوفى تبعا للبند 3 من مرسوم 9 سبتمبر 1934 ،الذي حدد تواريخ الإنتخابات السابقة الخاصة بتجديد المستشارين العامين المنتهية عهدتهم بالجزائر[1]، نشير هنا أنه على إثر وفاة المستشار العام ابن داني الحبيب طلب رئيس عمالة وهران من الحاكم العام إعادة النظر في تاريخ إجراء الإنتخابات ،والذي كان يتزامن مع فترة النشاط الزراعي، ولتفادي تنظيمها في فترة ضيقة غير بعيدة عن الإنتخابات الأولى ،طلب منه إعادة النظر في المرسوم الصادر يوم 23 سبتمبر1875 الخاص بتجديد المجالس العامة[2].

أما فيما يتعلق بالترشح للإنتخابات، فتبعا لتصريح ورد بجريدة وهران الجمهوري بتاريخ 15أكتوبر 1937، عبّر المؤتمر الإسلامي عن مواقفه حيث ذكر ممثلوه أن المؤتمر لا يقدم أي مترشح إلا اذا تعهد بتقديم إستقالته وكان م.إ.ج بتلمسان أفضل مثال على ذلك، إذ طلب من كل مترشحي الدائرة المنتمين إليه ما يلي :

- تقديم إستقالتهم مسبقا إلى م.إ.ج تبعا لقرار اللجنة التنفيذية.
- إحترام بقية المترشحين.
- عدم السعي لشراء أصوات الناخبين.
- القيام بتكتل لصالح مترشح المؤتمر الإسلامي الأكثر حظا خلال الدور الثاني.
- في حالة وجود مترشحين أوربيين أعضاء بالجبهة الشعبية بإحدى الدوائر الأهلية فلا يجب على المسلمين تناسي أن الجبهة الشعبية هي أحد التشكيلات التابعة للمؤتمر

1-A.N.O.M,cote Oran E//214, Préfecture d’Oran, affaires indigenes, N12399, Coneils Généraux, renouvellement des conseillers généraux indigenes, 1937, le Préfet d’Oran, à Mr .le Gouverneur Généraldel’Algérie (Direction des affaires indigènes), Alger, Oran le 30/07/1937.
2-A.N.O.M,cote Oran E//214, Conseils Généraux, 4eme Circonscription, Most., Remplacement de Mr .Bendani, décédé le 04/06/1937, N12665, Le préfet d’Oran à Mr. le Gouverneur Général de l’Algérie ,Alger, Oran le 03 aout 1937.

الإسلامي الجزائري وتمثل أحد حلفائه الطبيعيين وهذا طبقا لتصريح سكرتير العمالة للمؤتمر الإسلامي بوشامة[1]

أما فيما يخص جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فحسب التقرير الإداري الفرنسي الوارد حول إنتخابات المجالس العامة، فقد ساندت ترشح وإنتخاب مرشحي اليسار بعمالة وهران ،ومرشحي حزب الشعب الجزائري بعمالة الجزائر بينما التزمت الحياد بعمالة قسنطينة[2]، وحولالترشح ورد في تقرير من مصلحة الإعلام والدراسات حسب معلومات مستقاة من مصادر أهلية موثوقة ومختلفة(حسب التقرير)، فيما يتعلق بالترشحات المعلنة للحصول على مقعد بالمجلس العام بغليزان ، بعدما شغر منصب مستشار عام بها على إثر وفاة زيان بن عودة المدعوم من الفليتة، كان المترشحون الأكثر حظا للمنصب :

- ✓ من الفليتة: بن قادة محمد، مستشار بلدي من غليزان، ملاك، وضعه الإقتصادي ميسور ويتمتع بمكانة مرموقة بالمنطقة.
- ✓ من البوعبدلية: طاهرات غانم، مستشار بلدي من غليزان، ملاك وله مكانة مرموقة بالمنطقة.

هذا الى جانب وجود مترشحين أخرين وهم :

- أحد أبناء القاضي بوخلوة وهو ينتمي إلى عائلة معروفة ومحترمة بغليزان علما أن له ولدان أحدهما طبيب والآخر صيدلي بغليزان وذكر صاحب التقرير أنه لم يستطع معرفة أيهما سيترشح لهذه الإنتخابات، علما أن هذا المترشح ليس من الفليتة ولكنه يرتكز على هذا التكتل بسبب الخلافات العائلية بينهم وبين البوعبدلية والشيخ غلام الله بسبب طلاق حدث مؤخرا.
- قدور عبد القادر، مستشار بلدي بغليزان، صاحب قطعان من المواشي وينتمي إلى البوعبدلية.

1-Echo(L') d'Oran, 15/10/1937.-36-35-34: حول الحملة الأنتخابية العودة الى الملاحق رقم

2 -A.N.O.M, cote Oran E//214, électeurs au Conseils Généraux à titre indigéne, 17/101937,24/10/1937.

- فرنسيس بن يمين Francis Benyamineمن عائلة أجنبية، أصولها من العطاف، الشلف ومعروفة منذ زمن بغليزان، يمارس مهنة محامي ومعروف بموالاته للعلماء وهو يسعى للحصول على الدعم من الشباب المتقدم من زمورة وغليزان.
- بلحاج جلول، ملاك من الرحوية وغليزان، يبدو حسب التقرير أن ترشحه يهدف فقط إلى المساومة مع أحد المترشحين الآخرين.

وحسب التقرير دائما فإن أهم هذه الترشحات ،هي ترشح ابن قادة محمد وأحد ابناء بوخلوة من الفليتة، مترشحين من البوعبدلية وهما طاهرات غانم وبن قدور عبد القادر إلى جانب المترشح الذييسعى للحصول على دعم أحد الطرفين أو الآخر، وهو المترشح فرنسيس بن يامين، ومن الواضح أنه من جانب الفليتة كما هو الحال بالنسبة للبوعبدلية سيتم الإتفاق على تقديم مترشح وحيد، في هذا الصدد سيكون قرار الشيخ غلام الله ذا أهمية كبيرة في تكتل البوعبدلية، أما الشيخ ابن تكوك الذي يعتبر ذا وزن كبير في دعم طرف دون الآخر في مناطق كلانشانClinchant، يلّل ومينا فإنه كان لم يقدم كلمته الأخيرة بعد[1].

وفيما يخص الحزب الشيوعي، فقد حاول تقديم أكبر عدد من المترشحين لإنتخابات أكتوبر1937 ،حيث ترشح قدور بلقايم بوهران، بلهواري بوجلال بعين تموشنت ،بوشاقور الهواري من سيدي بلعباس، بينما قام مقاسي قدور بالتوجه إلى وهران من الجزائر يوم 15 سبتمبر، وتقدم إلى قادة الحزب الشيوعي هناك للحصول على الموافقة على ترشحه بغليزان[2]، كما تقدم كمال بوخدمي يوم 29 سبتمبر 1937 بإعلان ترشحه لمنصب مستشار عام للدائرة الإنتخابية الرابعة (مستغانم)[3].

وهكذا فالملاحظ بالنسبة لهذه الانتخابات هو أنه لأول مرة يتقدم الحزب الشيوعي بمترشح عنه بكل الدوائر الإنتخابية الشاغرة الأوربية والأهلية وذلك بالعمالات الثلاث، كما بدت وحدة الحزب من خلال الحملة الإنتخابية التي كان يشارك فيها المترشحين الأوربيين

1-A.N.O.M,cote Oran E//214, Préfecture d'Oran, CIE., N308, renseignements des prochaines élections au CG indigènes, Oran le 21/08/1939.
2- A.N.O.M,cote Oran E//214, Elections Cantonales musulmanes, campagne électorale, Préfecture d'Oran, CIE., N328, Oran le 16/09/1937, renseignements.
3-A.N.O.M,cote Oran E//214, Most., le 29/09/1937.

والجزائريين بحضور بعض النواب الشيوعيين ،علما أن هؤلاء قد تقدموا بالمترشحين التالية أسماؤهم خلال هذه الإنتخابات:

- وهران (أ): تضم وهران، سيق وأرزيو، ترشح بها قدور بلقايم سكرتير المنطقة الوهرانية.
- وهران(ب):تضم وهران وعين تموشنت، ترشح بها بوجلال الهواري(موظف)
- غليزان : ترشح الحاج بن عودة بوزيان ، معبد (مابد).
- مستغانم : ترشح بها بوخدمي كمال (موظف).
- عين كرمان: ترشح بها جيلالي بن عومر، عامل بالزراعة.
- سيدي بلعباس :ترشح بها هواري بوشكار(تاجر).
- بني صاف: ترشح بها نقاش قريش(عامل بالبناء).

هذا و قد عبر عمار أوزقان في إجتماع للحزب الشيوعي بالجزائر يوم 12 أكتوبر 1937 قائلا :" ... لا نريد أن نعامل كالكلاب، سنحصل على حقوقنا حتى بالقوة ..."[1]، كما كما واجه مرشحو الحزب الشيوعي الجزائري أعضاء م.إ.ج في دوائر سيدي بلعباس،عين تموشنت و الرمشي(مونتانياك)[2].

والجدول التالي يبين أسماء المترشحين لهذه الإنتخابات بمستغانم

الدائرة الإنتخابية	المترشحين	التعريف بالمترشح
مستغانم	كمال بوخدمي	من مواليد سنة 1907 بغليزان ،شيوعي ،كان مراسل لجريدة وهران الجمهوري
	ابن عنتر قدور	من مواليد 01 سبتمبر 1904 بصيادة(Pélissier)، كان طالب واشتغل ممرض بمستشفى مستغانم، عضو ب ا.أ.ا.م ، من أنصار مصالي الحاج و نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري
	ابن داني محمد	والده ابن داني الشارف، كان ضابط بالأكاديمية،[3]و كان ممثل للمؤتمر الإسلامي و ج.ع.م.ج ، كان مستشار بلدي سنة 1929
	عباسة عبد الله	هو مرشح الشيخ ابن تكوك[4]، مفوض مالي سابق، بدون توجه سياسي ، مؤيد للإدارة الفرنسية ، مدعوم من اليمين الفرنسي

1-A.N.O.M,cote E//214, électeurs aux CG à titre indigene, 17/10/1937 et 24/10/1937.
2- Collot Claude, « Le congres musulman algérien », op.cit, p146.
3 -D.A.W.M, délibérations du Conseil Municipal de Most., séance extraordinaire du 14/03/1930.
4-D.A.W.O, BP201, Bulletin mensuel d'information et d'étude, (1937-1938), élection cantonales indigènes du du 17 et 24 octobre 1937.

دائرة غليزان (د.ا.3)	زيان بن عودة	أصله من زمورة [1]و ينتمي إلى الفليتة ،مستشار عام منتهية عهدته، كان يحصل على دعم رئيس البلدية بغليزان [2]، كان مستشار بلدي ومتحصل على وسام الشرف[3]
	طاهرات غانم	مرشح الزاوية البوعبدلية ، ملّاك و مزارع و كان مستشار بلدي مدعوم من طرف الشيخ غلام الله شيخ زاوية سيدي عدة بتيارت[4]
	الحاج بن عودة معبد(مابد)	من باريقو، معلم، نقابي، ينتمي الى الحزب الشيوعي
	Georges Peuriere	كان مهندس بغليزان و راديكالي اشتراكي[5]و هو مرشح الجبهة الشعبية [6]
عين كرمان	لعريبي أحمد	كان مدعوما من طرف رئيس البلدية الفاشي Reboul والشيخ غلام الله
	الباشآغا عبد الصادوق	كان قايد متقاعد لبلدية كاسان [7] وهو مدعوم من طرف المؤتمر الإسلامي[8]
	جيلالي بن عومر	عامل بالزراعة[9]
	بوطالب حامد	من البوسكي

نشير هنا إلى أنه لم يرد إسم ابن عنتر قدور في أي من التقارير ما عدا تدخله في الحملة الإنتخابية ومواجهته لبوخدمي كمال ،كما لم نجد له أثر عند إعلان النتائج مع ذلك فهو تبعا لتوجهاته ومواقفه كان من مرشحي حزب الشعب .

وفي بطاقات الترشح وجدنا تلك الخاصة بطاهرات غانم والتي كتب عليها :" أخي المسلم، إذا كنت جندي سابق، عامل أو حرفي، فلاح أو تاجر، إذا كنت تريد أن يدافع عنك أحد ذويك، ثق بطاهرات غانم، مرشح الجميع"[10]، ومن جهة أخرى فبينما كان اليمين الفرنسي المعادي للجبهة الشعبية والأحزاب اليسارية كما هو الحال بالنسبة لحزب الشعب الجزائري، يدعم ترشح زيان بن عودة من غليزان ،وعباسة عبد الله من مستغانم، فإن

1 -D.A.W.O, boite N 4475, op.cit., C.M. de Zemmora, surveillance des indigènes, service des informations secrètes, extrait du registre d'octobre 1937, N75, 31/10/1937.
2-Ibid.
3-A.N.O.M, cote Oran, E166, op.cit, CPE. de Zemmora, révision des listes électorales, 11/10/1937.
4-D.A.W.O, BP201, op.cit.
5-Ibid.
6-D.A.W.O, op.cit., CPE. deZemmora, surveillance des indigènes, service des informations secrètes, extrait du registre d'octobre 1937, N75, 31/10/1937.
7-D.A.W.O, BP201, op.cit.
8-Soufi Fouad, OranRépublicain p68-69.
9-A.N.O.M,cote Oran E//214, Elections aux CG a titre indigene, 17/10/1937 et 24/10/1937.
10-A.N.O.M,cote Oran, E166, op.cit., circ. de Relizane, C.deRelizane, PV. des élections du CG., l'élection d'un conseiller général indigène, 17/10/1937.

الشيوعيين قد أيدوا الحاج معبد من غليزان وبوخدمي كمال من مستغانم[1]،وبالمقابل فقد أيد المؤتمر الإسلامي بوطالبي بعين كرمان ،وابن داني من مستغانم ،مع الملاحظة هنا أن كل المترشحين المنضمين إلى الإتجاهات المؤيدة للجبهة الشعبية كانوا خلال حملاتهم يشيرون إلى إنتمائهم إلى المؤتمر الإسلامي[2].

وسرعان ما بدأت الحملة الإنتخابية على أشدها بين هؤلاء المترشحين، وسعى كل منهم إلى التأثير على الناخبين للحصول على أصواتهم، واعتمد الكثير منهم على الصحافة التي انقسمت إلى مؤيد للجبهة الشعبية كما هو الحال بالنسبة لجريدة وهران الجمهوري التي أيدت حركة المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم فيوليت، والمناهضة لها مثل جريدة عين الصفراء التي عارضت الجبهة الشعبية وتعاطفت مع حزب الشعب الفرنسي، وجرائد أخرى سبق وأن أشرنا إليها، وأصبحت هذه الصحف أحد منابر هذه الحملة، حيث أكد المؤتمر الإسلامي على لسان ممثليه أنه في حالة ترشح أحد الأوربيين من الجبهة الشعبية لإنتخابات الجزائريين بإحدى الدوائر، فعلى المسلمين عدم نسيان أن الجبهة الشعبية متحالفة معه[3]، ونادت جريدة وهران الجمهوري بأهمية محاربة التزوير في هذه الإنتخابات، وعلى حرية المشاركة لكل الفئات داخل المجتمع[4].

بدأت الحملة الإنتخابية منذ شهر جويلية 1937 ،من طرف الدكتور ابن جلول الذي و تبعا لقرار م.إ.ج، قرر تقديم إستقالته للتعبير عن رفضه لتأخر الحكومة الفرنسية في الموافقة على المطالب الخاصة بالجزائريين ،وتميزت الحملة الإنتخابية في العمالات الثلاث باستخدام مختلف الوسائل من خطابات، مقالات، مناشير معادية للإدارة والإستعمار. كما كانت الحملة قوية بين المترشحين واستعملت فيها حتى الإشارات، الكتابات والكلمات القوية [5].

والجدير بالذكر هنا هو مشاركة حزب الشعب الجزائري في هذه الإنتخابات حيث تعتبر فرصة له على المستوى المحلي، فبعد ثلاثة أشهر من تأسيسه واجه هذه التجربة

1-Soufi Fouad, Oran Républicain, p65.

2-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 220.

3- Soufi Fouad, opcit, p67.

4-Ibid, p68.

5-A.N.O.M, cote OranE//214, elections aux CG. à titre indigène, 17/10/1937 et 24/10/1937, Campagne électorale.

الإنتخابية التي تعتبر الأولى له ،وكان ذلك امتحانا صعبا له بحيث سيواجه عداء مختلف التشكيلات السياسية[1]،وقدم هذا الحزب ترشح "معروف" مسؤول القسم الغربي للحزب وهو الذي يمثل أفكار الحزب وموقفه من مشروع بلوم فيوليت، وأكد "أن مسألة الجزائريين ليست قضية إندماج ولكن قضية تحرر واستقلال لهم ".أما الإستراتيجية التي اتبعها حزب الشعب الجزائري خلال هذه الإنتخابات ،فقد ركزت على التنديد بسجن قادة الحزب وعلى أهمية أصوات الناخبين في حصولهم على حريتهم، تأييد النواب في استقالتهم مع شريطة عدم استخدام ذلك للضغط على الحكومة الفرنسية ،وإجبارها على التصويت على برنامج بلوم فيوليت، محاربة التجنيس وعدم معارضة جمعية العلماء المسلمين، وأكدوا على أهمية تطوير مطالبهم [2]، وحسب التقرير الذي وجهه السكرتير المترجم للإدارة الفرنسية بوراس معزوز فإن كل من أولاد عيسى، ابن عنتر قدور، مولاي الشريف وبن جربة (وكلهم أعضاء في جمعية أحباب الأمة) قد توجهوا إلى الجزائر للقاء مصالي الحاج الذي كان سيزور تلمسان لرئاسة مؤتمر أحباب الأمة، وكان من المبرمج زيارة مصالي الحاج لمستغانم يوم 16 أو 17 جويلية 1937 لإلقاء محاضرة هناك[3]. وندرج هنا بعضا مما جاء في رسالة وجهها "أونيس مراد" إلى قنانش محمد الذي كان عضو باللجنة الإدارية لحزب الشعب الجزائري بالجزائر بتاريخ 17 أكتوبر 1937، حيث ذكر له أنه جاء إلى وهران لدراسة قضية الإنتخابات، وذكر أنه استدعى كل أقسام حزب الشعب بالقطاع الوهراني و لم يحضر سوى ممثلي عين تموشنت وبلعباس للاجتماع الفدرالي للحزب ،ولم يبرّر البقية سبب غيابهم، تطرق في الرسالة إلى ترشح معروف بوهران وعدم وجود مترشح قوي بعين تموشنت، إلى جانب عدم القدرة على توفير المال الكافي للحملة الإنتخابية، كما عبّر فرع سيدي بلعباس عن عدم مشاركته في الانتخابات ،وذكر أيضا صعوبة الحملة الإنتخابية في ظل قلة الأموال، واقترح الإعتماد على الدعم المالي من تلمسان وسيدي بلعباس. غير أنه لم يذكر ترشح ابن عنتر قدور خلال هذه الإنتخابات ممثلا لمستغانم[4]. كما أعطى إلقاء القبض

1- بوسعادة خيرة ، التركيبة الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية للجزائريين... ، ص 155.
2-Ibid., p68.
3-A.N.O.M,cote 5I88, op.cit., C. de Most., rapport du secrétaire interprète Bouras Mazouz à Mr. le sous-préfet de Most.
4-D.A.W.O, boite N 4475, P.P.A, CIE., N 436, Alger, 16/10/1937.

على مصالي الحاج ورفاقه دفعا قويا لحزب الشعب الجزائري، وأصبح قادته بمثابة الأبطال لينقلب السحر على الساحر،ويحقق ذلك دفعا قويا وكبيرا لهذا الحزب الذي تزايد عدد أنصاره ومؤيديهخاصة وأنه اعتمد على الخطابات القوية ،وكمثال على ذلك ما جاء في أحد خطاباته "... أيها الشعب الجزائري، لأجل تحريرك فإن مصالي بالسجن هو و رفاقه، هم يضربون عن الطعام منذ أول أكتوبر...إتحد أيها الشعب...، انتخبوا مصالي وإخوانه... "مع الإشارة إلى أن هذا الحزب ،وحسب تصريحات أحد مناضليه ،لم يتقدم بمترشحين ببقية الدوائر الأخرى بسبب عدم توفره على المال الكافي لذلك ،خاصة وأنه أصبح على رأس الحركة المطلبية واستخدم في دعايته عدة وسائل كالمناشير، المطبوعات، الجرائد والإجتماعات[1].

وسرعان ما توسع نطاق الحملة الإنتخابية خاصة على مستوى القرى حيث تنافست كل الإتجاهات من جبهة شعبية، فدرالية النواب، حزب الشعب الجزائري وغيرهم للحصول على أكبرعدد ممكن من الأصوات[2]، وذكّر الزاهري في مقال له بجريدة وهران الجمهوري بأهمية منح الناخبين المسلمين حرية الإختيار، مع تأكده بأنهم سيصوّتون بالأغلبية لصالح الجبهة الشعبية، وعبّر عن أمله في أن تحقق هذه الأخيرة آمال وطموحات الشعب الجزائري ومطالبه الشرعية[3]. أما عن موقف الحزب الشيوعي الذي كان ممثلا بهذه الإنتخابات بدائرة مستغانم، من سياسة الجبهة الشعبية اتجاه الجزائريين ،فقد أشار إلى تجاهلها لمطالبهم و أكد أنه عليها تأييد ميثاق م.إ.ج.

بدأت الحملة الإنتخابية بعقد عدد من التجمعات العامة، وفي 3 أكتوبر 1937 عقد إجتماع بحي تيجديت الأهلي قرب الحمام العربي، على الهواء، نظمه الفرع المحلي للحزب الشيوعي للسماح لكمال بوخدمي المترشح لهذه الإنتخابات للقسم الأهلي بدائرة مستغانم بعرض برنامجه. حضر الإجتماع حوالي 330 شخص[4]، إلى جانب المساعدين بوطالبي

1-A.N.O.M,cote Oran E//214, èlections aux CG.A titre indigène, 17/10/1937 et 24/10/1937.

2-Koerner Francis, « l'Extrême droite en Oranie (1936-1940) », in revue de l'Histoire Moderne et Contemporaine(RHMC), tome xx, octobre-décembre 1973, p 585.

3- Oran Republicain, 12/10/1937, N234.

4- ورد في تقرير آخر للإدارة الفرنسية أن عدد الحضور بلغ 350 شخص منهم 20 أوربي. يمكن العودة إلى:
A.N.O.M, cote Oran E//214, sous-préfecture de Most., N9466, le sous-préfet de Most., à Mr. le préfet, Oran, Most., le 15/10/1937.

أحمد وبخضرة حبيب وكانا عضوين بالحزب الشيوعي. افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة وعشرين دقيقة صباحا برئاسة صاري عبد القادر (موظف بالتجارة) بمساعدة بوطالبي أحمد وبخضرة حبيب[1] وعند تدخله، شكر كمال بوخدمي الحكومة الشعبية التي منحتهم هذه الفرصة وشرح بعدها أهداف الحزب الشيوعي وذكر أنه يسعى لتكوين حكومة عمالية وفلاحية لمواجهة الإمبريالية، وعبّر عن استعدادهم للتعاون مع حكومة الجبهة الشعبية من أجل سياسة تسعى للتحقيق الفوري للمطالب، وذكّر الحضور بموقف الحزب من مناضليه داخل الكونفدرالية العامة للشغل ودورهم بها في حماية العمال بمستغانم و عمال الزراعة ببلدية بودينارBelle côte،وأكد أن من أهم مطالب هذا الحزب المساواة بين الشعب الفرنسي والجزائري ،وأنه يؤيد مطالب م.إ.ج وحماية حرية الثقافة الإسلامية. وفي نفس الجلسة عبّر عن معارضته لموقف ح.ش.ج اتجاه المؤتمر الإسلامي ونعته بالحزب الفاشي، وأكد أن الحزب الشيوعي يدافع عن مصالح الشعب الجزائري، مع تركيزه على ضرورة تأييد الحزب الشيوعي المؤيد لمواقف المؤتمر الإسلامي، وأبدى ثقته حول التقارب بين العمال الفرنسيين و الجزائريين وأهمية توسع الأفكار والثقافات الإسلامية والفرنسية بشكل متوازي، كما طلب من الحضور عدم معارضة حكومة الجبهة الشعبية رغم هفواتها، لأن الأمر لا يتعلق بنظام إجتماعي أو شيوعي.

ومن جهة أخرى طالب بتنفيذ برنامج الجبهة الشعبية، وذكر بأن الحزب الشيوعي لم يغير موقفه ولا برنامجه وأنه مستعد للتعاون مع كل حكومة تسعى لتحقيق أهداف و آمال الفئات العمالية. وتعرّض بعدها إلى من سماهم ب "بني وي وي "، كما هو الحال بالنسبة لعباسة عبد الله الخاضع للإدارة الفرنسية، وبيّن معارضته لمن سماه بمرشح الشقاق والفرقة، مناضل حزب الشعب الجزائري[2]،الذي وصفه بالصديق القديم الذي يؤيد أعداء الشعب الجزائري، وهو ابن عنتر قدور وطلب خلال هذه المداخلة من الحضور الإنتخاب على مترشح شاب أثبت نشاطه كمناضل ويبقي اتصالاته بناخبيه ومستعد لتأييدهم و قيادتهم

1 -A.N.O.M, cote Oran E//214, sous-préfecture de Most., N9466, le sous-préfet de Most., à Mr. le préfet, Oran, Most, le 15/10/1937.
2-A.N.O.M,cote Oran, 5I88, op.cit, sous-préfecture de Most., rapport du sous-préfet de Most.à Mr. le préfet d'Oran, N9466, 05/11/1937.

للمطالبة بحقوقهم الشرعية، وتعهد بتقديمه لاستقالته في اليوم التالي لانتخابه لتأييد حركة النواب المسلمين.

وتدخل ابن عنتر قدور الذي كان مرشحا لهذه الإنتخابات بمستغانم وأخذ الكلمة بالعربية، وصرح أنه يقدم نفسه كمترشح مسلم ،وبأن مرشح الشيوعيين يترشح باسم حزب هو سبب المصادرات والمضايقات التي كان ضحيتها مناضلي حزب الشعب الجزائري بشكل يومي، و أنه لا يجب الخلط بين الكونفدرالية العامة للشغل والحزب الشيوعي ،لأنهما تنظيمين مختلفين وأكد على أنه نقابي، وعلى إثر الإتهامات الموجهة ضده ،تدخل كمال بوخدمي وذكر أنه هو أيضا مسلم بل وأكثر من ابن عنتر، ولكنه يتقدم باسم حزب يظهر نشاطه بوضوح وبأنه يسعى إلى تحقيق الوحدة لأن الشقاق والخلاف سيستغل من طرف الفاشيين ،وأنهى كلامه بنعت ابن عنتر قدور بالكاذب، عندها تدخل توريسيا Torecillas ممثل العمال بوهران وعضو بالحزب الشيوعي ومرشح لانتخابات المجلس العام بهذه المدينة، وذكر أن إنجاز الحزب الشيوعي للجبهة الشعبية، و هاجم بشكل عنيف الأحزاب الفاشية (الحزب الشعبي الفرنسي، الحزب الإشتراكي الفرنسي وحزب الشعب الجزائري) وناشد الجميع للتصويت لصالح الشيوعيين، وخلال نفس الإجتماع تدخل بن يزة الهواري من اللجنة المحلية للمؤتمر الإسلامي ودعا الحضور إلى التزام الهدوء والوحدة، وصرّح أن منظمته تدعم المترشحين الذين يتعهدون بالاستقالة بعد انتخابهم، كما ناشد كل من بوتالي أحمد وفاري عبد القادر الناخبين بالتصويت لصالح الشباب الذي يستطيع الدفاع عنهم ورفعت الجلسة بعد ذلك على الساعة الثانية عشر بدون أحداث [1]،كما أعلن كمال بوخدمي عن ترشحه عبر الصحف يوم 16 أكتوبر 1937 [2]، أما بالنسبة لحملة عباسة عبد الله الذي كان مدعوما من طرف الشيخ ابن تكوك، فقد أعلن عن ترشحه في جريدة وهران الجمهوري أيضا، وذكر "لي الشرف أن أتقدم للترشح رفقة زملائي لانتخابات 17 أكتوبر الخاصة بالمجالس العامة مع العلم أني مفوض مالي وحاصل على وسام الشرف"[3].

1 -Ibid.
2- Oran Republicain, 16/10/1937.
3-Ibid.

أما ابن داني محمد فقد أعلن عن ترشحه يوم 15 أكتوبر 1937 بجريدة وهران الجمهوري[1] في حوالي أربعة أسطر[2] ويبدو حسب تقرير الشرطة العامة أن ابن داني محمد كان مدعوم من طرف عائلة لطرش، القايد قعيش ببلاد الطواهرية والشيخ بلّحول قدور شيخ زاوية واد الخير ببلدية مينا المختلطة ،إلى جانب حصوله على دعم المستشارين البلديين الأهالي لبلدية مستغانم و بعض أعيان المدينة، وكان ابن داني قد ترشح ليكون مستشار عام ممثلا للدائرة الإنتخابية الرابعة بمستغانم (من بين البلديات التابعة لها مستغانم، مينا المختلطة وبلاد الطواهرية)، وهذا الترشح كان بدفع من أعضاء عائلة لطرش والقايد قعيش للتصدي والحد من سلطة ونفوذ الشيخ ابن تكوك عبد القادر الذي يتحكم في عباسة عبد الله ويسيّر مواقفه، علما أن الشيخ بلّحول كان على خلاف وعداء مع زاوية أولاد شافع وكان قد أعلن دعمه لابن داني محمد سعيا بذلك للحصول على بعض المكاسب (حسب التقرير)، أما ابن داني فقد يكون قد ترشح لاسترجاع بعضا من المكانة التي كانت لعمه ابن داني المستشار العام المتوفى، ولكن الأهم هو تقليص نفوذ ابن تكوك، علما أن ابن داني تقدم للإنتخابات ممثلا لأفكار المؤتمر الإسلامي[3]،ووجه في إطار الحملة الإنتخابية نداء إلى ناخبي الدائرة الإنتخابية الرابعة (مستغانم) لإنتخابه ،وذكر أنه ترشح تلبية لمطالب أنصاره وأنه في حالة إنتخابه سيطالب بـ :

- بناء مدارس جديدة والسماح بالتحاق التلاميذ الأهالي بكل المدارس، إلغاء التعليم الخاص المعروف بالتعليم الأهلي.
- تعليم اللغة العربية إجباريا بالمدارس القرآنية وبشكل منتظم ،مع التأكيد على حرية هذا التعليم كون الدولة الفرنسية لا تدفع أجور المعلمين ولا ثمن الكراء.
- توسيع القرى مع إقامة سكنات للأهالي.
- تحسين وضعية الأحياء الأهلية.
- الغاء قانون الأهالي، المحاكم الردعية، قانون الغابات، مرسوم رينيي والعفو عن كل الجرائم السياسية.

1-Oran Républicain, 15/10/1937.
2-A.N.O.M,cote Oran E//214, Oran Matin, 10/10/1937.
3-A.N.O.M, cote 5I88, op.cit., sous-préfecture de Most., rapport du sous-préfet de l’arrd. de Most.à Mr. le préfet (police Générale), Oran, N 9767, Most., 13/10/1937.

- التمثيل الواحد بالبرلمان ورفع عدد النواب الأهالي بكل الجمعيات الجزائرية.
- رفع الأجور.
- رفع نسبة حصول الأهالي على المساعدات الخيرية.

وأكد على تركيزه الكامل على دعم مطالب م.إ.ج الذي وحسب تعبيره يجمع كل المسلمين[1]، وفي 16 أكتوبر 1937 عقد ابن داني محمد لقاء بحي تيجديت خلف الحمام العربي بن سلوة على الهواء الطلق، حضر الإجتماع حوالي 600 شخص من الجزائريين وترأس المكتب بن يزة هواري ولد الشارف بمساعدة ابن برنو حاج بلقاسم، بن علي حمادوش، سي محمد ولد الشيخ، شرشالي عبد القادر، فيلالي بومدين، لكحل عبد الكريم (مستشار بلدي بالرحوية)، شكر ابن داني محمد أصدقائه لدعمهم له وذكر أنه مستعد للنضال لتحقيق المطالب الشرعية للمسلمين وأن المسيرة لازالت طويلة رغم كل ما قامت به فرنسا، أما ابن عنتر قدور[2]، الذي كان مترشحا وتنازل لصالح ابن داني، فقد عرض وضع الشعب الجزائري المزري وتحدث عن معاناته، ونصح بانتخاب ابن داني القادر (حسب قوله) على حماية حقوق الجزائريين وعبّر عن معارضته لدور الزوايا في الإنتخابات والسياسة بشكل عام، أما ابن صابر حبيب سكرتير الفرع المحلي للمناضلين القدامى للمسلمين Les anciens combattants musulmans، فقد ذكر أن زملائه ليسوا للبيع وانتقد المفوض المالي عباسة المترشح للإنتخابات العمالية ،و الذي لم يدافع عن مصالح المسلمين بالمفوضيات المالية، ورفض التصويت على فرض الضرائب على الخمر ولم يشارك في حركة الإستقالة للنواب المسلمين، بينما أكد على ضرورة إنتخاب ابن داني القريب منهم والمستعد للاستقالة بعد إنتخابه. أما سي الطاهر أحمد (أستاذ بالمعهد بمستغانم) فقد دعا زملائه إلى إنتخاب ابن داني ضد عباسة وضد مصالح الكولون الفاشيين أعداء الأهالي والذين يحاولون شراء ذمته بالأموال، بينما طالب سفير بودالي[3]بالوحدة لكل المسلمين وبالتصويت لصالح ابن داني القادر على الدفاع على المصالح الشرعية للمسلمين،

1-A.N.O.M,cote Oran E//214, Oran Matin, 10/10/1937.

2- لم نعثر على هذه المعلومة في مكان آخر، و المهم أن ابن عنتر قدور كان مرشح حزب الشعب و يتحدث باسمه .

3- كان سفير بودالي أستاذ للرياضة بمعسكر و عضو بلجنة المؤتمر الإسلامي الجزائري.

بينما ذكر بوتارم قادة [1] أنه هو وزملائه ليسوا شيوعيين، ولكن مسلمين حقيقيين ويحترمون الإسلام و حكومة فرنسا ،و لم يتبع السيد عباسة الذي كان قد ادعى أنه يؤيد المؤتمر الإسلامي الجزائري في السنة الماضية حركة الاستقالة الجماعية للنواب [2]، ومن جهة أخرى فقد ورد في مقال كتبه المدعو " زيتوني" يدعو فيه الناخبين للتصويت لصالح عباسة و مما جاء فيه: " التصويت ضد عباسة يعني التصويت ضد مصالح المسلمين ...لا تترددوا انتخبوا كلكم المفوض المالي عباسة عبد الله "[3].

وسرعان ما زادت الحملة الإنتخابية حدة أكثر من كل سابقاتها ،بتواجد التحالفات والصدامات، ففي غليزان مثلا وقع شجار حاد بين مؤيدي طاهرات غانم ولد العربي ومؤيدي زيان بن عودة المستشار العام المنتهية عهدته[4]. ورغم حدة الصراع وتعدد المترشحين فقد ذكر في تقرير لمصلحة الإستعلامات السرية لبلدية زمورة المختلطة أن هذه الإنتخابات جرت بهدوء تام وأنها كانت تمثل الصراع بين اتجاهين(أو كتلتين) دينيين محليين أكثر منه صراع بين أحزاب أو اتجاهات سياسية، حيث لعب ابن تكوك دورا هاما في الدعاية لمرشحه. وكنا قد تطرقنا إلى دور هذا الشيخ في منطقته و إلى الخلاف الذي كان قائما بينه وبين عائلة لطرش حيث كان هو من ساعد في وصول لطرش إلى منصبه بدواره، ثم حدوث الخلاف بينهما والذي أدى إلى تحامل الإدارة ضد لطرش وتقليصها لمناطق نفوذه وتسليط العقوبات ضده. فالوزن الذي تمتع به سيخوّل له توفير الدعم الكبير لمرشحه.

والملاحظ بالنسبة لدائرة مستغانم الإنتخابية تواجد عدة اتجاهات بين المرشحين لإنتخابات المستشار العام لسنة 1937، ولعل أهم ما ميز هذه المنافسة هو ظهور مرشح ح.ش.ج ابن عنتر قدور الذي كان قد تنازل عن ترشحه لصالح ابن داني علما أن ابن عنتر قدور كان قد عبر عن موقفه خلال تدخله في اللقاء الذي نظمه الحزب الشيوعي للتعريف

1- كان بوتارم قادة معلم بمستغانم و عضو باللجنة المحلية للمؤتمر الإسلامي الجزائري.

2-A.N.O.M,cote Oran E//214,dept. d’Oran , Ville de Most., Police d’etat,commissariat de police, , N 2296, le commissaire de police du 1er arrondissement de la ville de Most.à Mr le commissaire central ,Most., le 17/10/1937,meeting électoral,indigene,Bendani Med.

3-A.N.O.M,cote Oran E//214, Oran Matin, 16/10/1937, Rivoli, électeurs de la 4eme Circ. indigène, Relizane.

4-A.N.O.M, cote Oran, 5I152, Circ. de Relizane, C.deRelizane, Rapport du commissaire de police de Relizane, au sous-préfet de Most., N 6895,11/10/1937.

بأهدافه مع التذكير أن مستغانم (و كما ذكرنا سابقا) قد عرفت ظهور عدد من الوطنيين مع حزب النجم والذين كان معظمهم أعضاء بجمعية إ.أ.إ.م ،الذين ارتكز عليهم حزب الشعب في نشاطاته بمستغانم ،حيث كان أعضاء هذه الجمعية يستقبلون مختلف منشورات الحزب[1]،مما ساهم في ارتفاع عدد قراء جريدة الأمة. وفي سنة 1931 تزعم عدد من الوطنيين وعلى رأسهم ولد عيسى بلقاسم ولد محمد تنظيم حملة للإكتتاب لصالح هذه الجريدة، وفي سنة 1932 تم تنظيم عملية ثانية لصالح الجريدة شارك فيها مناضل النجم ابن برنو علي ولد حميدة ، كما كان شميريك منور مسئول فرع حزب النجم بغليزان سنة 1937وسرعان ما ظهرت أسماء جديدة بالحزب ،مثل ابن إسماعيل بومدين(كان طالب بالثانوية)، ابن إسماعيل مصطفى(تاجر ونائب بلدي)، ابن عمور بن عودة ولد حمو (إسكافي)، بغدادي محمد ولد محمد (تاجر)، ابن عثمان محمد(حلاق)، ابن خلوف عبد القادر ولد محمد المعروف بمولاي شريف (كهربائي)، كوروغلو محمد ولد علي (كهربائي)وأغلبهم كانوا أعضاء بجمعية إ.أ.إ.م. كما ظهر بغليزان أعضاء بحزب الشعب مثل المحامي مسلي الذي سبق وأن ترشح لإنتخابات المجلس العام في 14 اكتوبر 1938كما هو الحال بالنسبة لابن إسماعيل مصطفى، حاج حمو (وكيل قضائي) وشميريك منور[2].

وقبل تتبع هذه الانتخابات نذكر أنه قبل سنة 1919 ،لم يكن المجلس العام يضم أعضاء من حركة الشبان الجزائريين، ومع فترة ما بين الحربين تغير الوضع ورغم أن الإدارة الإستعمارية عملت على إلغاء الإنتخابات التي شاركت فيها الشخصيات الوطنية مثل الأمير خالد سنة 1919 ومصالي الحاج خلال هذه الانتخابات، ولاحقا دوار من حزب الشعب الجزائري إلا أنها ستضطر إلى قبول دعاة الإدماج الذين سعوا للقيام بالإصلاحات وتمثل ذلك بالدرجة الأولى في نشاط ف.ن.م.ج [3].

أما عن سير هذه الإنتخابات ،فكلما عثرنا عليه هو المحاضر الخاصة بانتخابات المجلس العام لدائرة غليزان الإنتخابية (د.ا.3)، والتي كانت تضم ست بلديات، أربع منها كاملة الصلاحيات وهي : بوقيراط،يلل، غليزان، زمورة وبلديتين مختلطتين هما بلدية مينا

1-Soufi Fouad, « de l’Etoile Nord-Africaine au P.P.A … », p 177.

2- مهديد إبراهيم ،نجم الشمال الافريقي و حزب الشعب الجزائري ،ص ص48-50.

3-Collot Claude, Les institutions de l’Algérie durant la période coloniale, op.cit., p59.

وزمورة المختلطة، و فيما يخص بلدية زمورة كاملة الصلاحيات فقد عثرنا على وثائق تخص مراجعة القوائم الإنتخابية وتصحيحها والتي تم إقفالها كما جرت عليه العادة بتاريخ 31 مارس 1937 و ذلك بعد حذف أربعة أسماء منها بسبب الوفاة وتم تعليق هذه القوائم يوم11 أكتوبر 1937[1] وتميزت هذه الدائرة بوجود مرشح فرنسي وهو مرشح الجبهة الشعبية.

وفي تقرير وجهه محافظ الشرطة بغليزان إلى رئيس دائرة مستغانم ،يعلمه فيها بحدوث شجار يوم 10 أكتوبر 1937 على الساعة الخامسة و النصف مساء بين طاهرات غانم ولد العربي الذي كان مرشح لهذه الإنتخابات ،حيث كان يعقد إجتماع له بيلّل وكانت ترافقه مجموعة تضم حوالي 15 من أصدقائه دخلوا في مشادّات مع مجموعة أخرى مؤيدة للمستشار العام المنتهية عهدته زيان بن عودة[2].أما دائرة مستغانم فلم نجد المحاضر الخاصة بها بينما تمكنّا من الحصول على عدد الناخبين الذي بلغ 5662، عدد الأصوات المعبر عنها 4311 حيث حصل عباسة عبد الله على 3108 صوت، ابن داني محمد الشارف على 1020 صوت و كمال بوخدمي على 61 صوت[3]. أما دائرة عين كرمان فقد حصل فيها لعريبي أحمد على 824 صوت علما أنه حصل في بلدية جديوية (سانت إمي) على 86 صوت ضد منافسه الباشآغا عبد الصادوق ،حيث فاز منذ الدور الأول بها[4] . وحصل هذا الأخير ببلدية كاسان على 193 صوت،وبوطالبي حامد على 198 صوت ببلدية البوسكي[5]وسندرج هنا نتائج دائرة غليزان بالتفصيل بذكر أعضاء المكتب الأنتخابي من الجزائريين لإعطاء أسماء بعض القيّاد وأعضاء ورؤساء الجماعة كشخصيات فاعلة في هذه المرحلة.

2) إنتخابات 17 أكتوبر 1937 بدائرة غليزان الإنتخابية (د.ا.3):

بلدية بوقيراط:أجريت انتخابات المجلس العام ببلدية بوقيراط كاملة الصلاحيات بدار البلدية تنفيذا للمرسوم الصادر يوم 30 أوت 1937 الذي يدعو الناخبين لانتخاب ممثلهم

1-A.N.O.M, cote Oran, E166, op.cit., CPE. de Zemmora, révision des listes électorales, 11/10/1937.
2 -A.N.O.M, cote Oran, E166, dépt. d'Oran, Arrd. de Most., circ. de Relizane, CPE. de Relizane, rapport du commissaire central de Relizane au sous-préfet de l'arrd. de Most. ,N 6525,11/10/1937.
3-D.A.W.O,BP201,dept. d'Oran,Octobre 1937.
4-A.N.O.M, cote 5I156, op.cit., Circ. de Most., C.de Saint-Aimée, Questions indigènes.
5 -D.A.W.O, BP201, op.cit.

بالمجلس العام ، شارك في المكتب صاري علي بن يبقى (مستشار بلدي) ،بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 54، عدد الناخبين 49،عدد الأوراق الملغاة 02 وعدد الأصوات المعبر عنها 47 ،و حصل زيان بن عودة على 25 صوت مقابل 21 لصالح طاهرات غانم و صوت واحد لصالح معبد حاج بن عودة بينما لم يحصل المهندس PeuriéreGeorges على أي صوت[1].

بلدية يلّل:اجتمع أعضاء الجمعية الإنتخابية لبلدية يلل كاملة الصلاحيات بنفس التاريخ لانتخاب مستشار عام ، ضم المكتب الانتخابيخديم بركة،و بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 436،عدد الناخبين 413، عدد الأوراق الملغاة 04 وعدد الأصوات المعبر عنها 409 و حصل طاهرات غانم على 326 صوت ، زيان بن عودة على 82 صوت، Georges Peuriéreعلى صوت واحد مع عدم حصول معبد على أي صوت[2].

بلدية غليزان : بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 849، عدد الناخبين 726، الأوراق الملغاة 05، الأصوات المعبر عنها 721، وحصل زيان بن عودة على 431 صوت، طاهرات غانم 284 صوت، معبد 103 صوت وجورج .ب على صوتين فقط[3].

بلدية زمورة (ك.ص):بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 193، عدد الناخبين 174، الأوراق الملغاة 04 و الأصوات المعبر عنها 170 ،وحصل زيان بن عودة على 125 صوت، طاهرات غانم على 23 صوت ، معبد على 19صوت مقابل ثلاثة أصوات لصالح جورج .ب[4].

بلدية مينا المختلطة:اجتمع أعضاء المكتب الانتخابي تنفيذا للمرسوم الصادر يوم 30 أوت 1937 الذي يدعو الناخبين لانتخاب مستشار عام عربي ،وضم المكتب لحمر عبو محمد رئيس الجماعة وكل من حاج سماحة عبد القادر وجار بن دهيبة أعضاء بالجماعة كما اختار المكتب ابن داني مصطفى (رئيس الجماعة) كاتبا للجلسة، بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 216، الناخبين 195، الأصوات المعبر عنها 195، وحصل زيان بن

1 -A.N.O.M,cote Oran, E166, op.cit, CPE. de Bouguirat, PV. des élections du CG., l'élection d'un conseiller général, 17/10/1937.
2-Ibid., CPE. de l'Hillil.
3-Ibid., CPE. de Relizane.
4-Ibid., CPE. de Zemmora.

عودة على 157 صوت، طاهرات غانم على 37 وجورج .ب على صوت واحد بينما لم يحصل معبد على أي صوت[1].

بلدية زمورة(ب.م):بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية بهذه البلدية 187،عدد الناخبين 176،عددالأوراق الملغاة 01 وعدد الأصوات المعبر عنها 175 ، حصل زيان بن عودة على 145 صوت ،طاهرات غانم على 23 صوت ،جورج .ب على أربعة أصوات ومعبد حاج بن عودة على ثلاثة أصوات [2].

وبعد إجراء هذه الإنتخابات على مستوى البلديات، تم يوم 20 أكتوبر من نفس السنة إجراء الإحصاء العام ببلدية غليزان البلدية المركز للدائرة الإنتخابية الثالثة (غليزان)، وتم جمع كل النتائج حسب الجدول التالي :

البلدية	عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الأوراق الملغاة	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الأصوات التي حصل عليها كل مترشح			
					زيان بن عودة	طاهرات غانم	Peuriére Georges	معبد الحاج بن عودة
بوقيراط	54	49	02	47	25	21	00	01
يلل	436	413	04	409	82	326	01	00
غليزان	849	726	05	721	431	284	02	03
زمورة(ك.ص)	193	174	04	170	125	23	13	19
مينا(ب.م)	216	195	00	195	157	37	01	00
زمورة(ب.م)	187	176	01	175	145	23	04	03
المجموع	1935	1732	16	1716	965	714	11	26

ومن الجدول نجد أن عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية بهذه الدائرة قد بلغ 1935، ربعهم 484، عدد الناخبين 1732، عدد الأوراق الملغاة 16 وعدد الأصوات المعبر عنها 1719 لتبلغ الأغلبية المطلقة 858 وكان الفوز لصالح زيان بن عودة الذي حصل على 965 صوت مع التذكير أنه كان مدعوما من الفليتة ومن رئيس البلدية Rivière واجتمعت فيه كل الشروط ليتم إعلانه مستشار عام للدائرة الإنتخابية الثالثة (غليزان) التابعة لدائرة مستغانم [3].

ولعل ما يمكن ملاحظته بالنسبة لهذه الإنتخابات:

1-Ibid., CM. de La Mina.
2-Ibid., CM. de Zemmora.
3-Ibid. PV. du recensement général des votes émis dans les collèges électoraux indigènes, 20/10/1937.

✓ تعدد المترشحين حيث لأول مرة (حسب المعلومات التي حصلنا عليها)يتقدمللإنتخابات بهذه الدائرة أربعة مترشحين لمنصب مستشار عام.

✓ وجود مترشح أوربي لتمثيل الجزائريين وهوPeuriére Georges،راديكالي إشتراكي،كان قد شارك في عدة اجتماعات خاصة بحزبه، غير أنه لم يحصل سوى على 11 صوتا وكان المؤتمر الإسلامي قد أكد أن أحزاب اليسار تمثل حليفا له.

✓ المنافسة الشديدة كانت بين زيان بن عودة (المستشار العام المنتهية عهدته)وطاهرات غانم (ملاك ومزارع)حيث حصل الأول على 965 صوت بينما حصل الثاني على 714 صوت وحصل معبد الحاج بن عودة على 26 صوت.

أما فيما يتعلق بالنتائج العامة لانتخابات المجلس العام فمن بين85255 من الأصوات المعبر عنها في العمالات الثلاث حصلت :

*/ فدرالية النواب لعمالة قسنطينة على 23835(أي حوالي ربع الأصوات)

*/ حزب الشعب الجزائري على 4124 صوت(أي بنسبة 6 % من الأصوات)

*/ الحزب الشيوعي حصل على 2526 صوت (بنسبة 3% من الأصوات)[1]

أما نتائج انتخابات المجالس العامة، الدور الأولفكانت بالنسبة لعمالة وهران:

الدائرة الانتخابية الأولى (أ)، وهران (سيق وأرزيو): بلغ عدد المسجلين بالقوائم الانتخابية 7975، عدد الناخبين 6075 وعدد الأصوات المعبر عنها 5196حيث حصل كل مترشح على :

إسم المترشح	التوجه/الإنتماء	عدد الأصوات المعبر عنها
بن قادة بلعربي	مترشح حر	2813
بن قدرة سلامة	//	967
قدور بلقايم	شيوعي	755
مكي	مترشح حر	629
معروف بومدين	حزب الشعب الجزائري	226
بن عبد الرحمن	الإتحاد الإشتراكي الجمهوريU.S.R	218
قسوس	S.F.I.O	112
آخرين	-	136

1-A.N.O.M, cote Oran E//214, électeurs aux CG. à titre indigène, 17/10/1937 et 24/10/1937.

الدائرة الإنتخابية الثانية(ب) وهران–عين تموشنت): بلغ عدد المسجلين بها 4621، عدد الناخبين 3673،الأصوات المعبر عنها 3622 وكانت النتائج حسب كل مترشح :

المترشح	التوجه/الإنتماء	عدد الأصوات المعبر عنها
باشطارزي بن عودة	S.F.I.O	2274 (انتخب)
زين بن تابت	الحزب الشعبي الفرنسيPPF	1066
محمد بن ضيفي	مترشح حر	280
بوجلال	شيوعي	12

الدائرة الإنتخابية الثالثة(غليزان): بلغ عدد المسجلين بها 1935، عدد الناخبين 1732، عدد الأصوات المعبر عنها 1716 وكانت النتائج :

إسم المترشح	التوجه/ الإنتماء	عدد الأصوات المعبر عنها
زيان بن عودة	حر	965 (انتخب)
طاهرات غانم	//	714
معبد(مابد)	شيوعي	26
Peuriere Georges	راديكالي	11

وكان المترشحين ممثلي الكتلتين المحليين من جهة ،وكما ذكرنا، زيان بن عودة المستشار المنتهية عهدته من الفليتة مدعوم من رئيس البلدية وحصل على 965 صوت وانتخب، ومن جهة أخرى حصل طاهرات غانم الذي ينتمي إلى الزاوية البوعبدلية والمدعوم من غلام الله بتيارت على 714 صوت، المعلم معبد (مابد) من باريقو حصل على 26 صوت.

الدائرة الإنتخابية الرابعة مستغانم:بلغ عدد المسجلين بالقوائم الإنتخابية 5662، الناخبين 4311، الأصوات المعبر عنها 4201 ،مع التذكير بأن هذه الإنتخابات كانت تكميلية حيث أجريت لتعويض المستشار العام ابن داني محمد الذي توفي،و كانت النتائج :

إسم المترشح	التوجه/الإنتماء	عدد الأصوات المعبر عنها
عباسة عبد الله	مترشح حر	3018 انتخب
ابن داني	//	1020
بوخدمي كمال	شيوعي	61
آخرين	-	12

فاز في هذه الإنتخابات عباسة مرشح الشيخ ابن تكوك بحصوله على3108 صوت، وكان منافسه الرئيسي ابن داني الشارف المدعوم من الاخوة لطرش لاسقاط دعم ابن تكوك، وحصل على دعم العلماء ومؤيدي المؤتمر الإسلامي الجزائري ،بلغ عدد الأصوات التي حصل عليها 1020 ،بينما حصل المترشح بوخدمي على 61 صوت فقط[1].

الدائرة الإنتخابية الخامسة عين كرمان:بلغ عدد المسجلين بها 2098، الناخبين 1354، الأصوات المعبر عنها 1315 ،وحصل كل مترشح على :

إسم المترشح	التوجه/الإنتماء	عدد الأصوات المعبر عنها
لعريبي أحمد	مترشح حر	824 انتخب
بوطالبي أحمد	//	298
عبد الصادوق قدور	//	193

حصل لعريبي أحمد المستشار المنتهية عهدته والمدعوم من غلام الله ورئيس البلدية الوطني Reboul على824 صوت، وفاز في الإنتخابات، بينما حصل الباشآغا عبد الصادوق قدور (قايد متقاعد من بلدية كاسان) على 193 صوت، وكان قد ذكر أنه قدم ترشحه لمواجهة نفوذ الشيخ غلام الله ،رغم أنه كان قد تعاون معه عندما انتخب عباسة مفوض مالي بمستغانم ،وحصل المترشح بوطالبي أحمد من البوسكي على 298 صوت، علما أنه كان مدعوما من غلام الله [2].

وكخلاصة فإن هذه الإنتخابات قد تميزت ب 19 إنتخابا ،وأربع تنازلات (2 بعمالة الجزائر، واحدة بعمالة وهران وأخرى بعمالة قسنطينة) إلى جانب :

- تحقيق فوز كبير لفدرالية النواب المسلمين لقسنطينة التي حصلت منذ الدور الأول على 9 مقاعد من بين 11 ،ولم تنهزم سوى في الدائرة الإنتخابية السابعة (بجاية).
- فوز مصالي في الدائرة الإنتخابية الأولى (الجزائر) مع الإشارة إلى أن معظم الذين صوتوا لصالح حزب الشعب الجزائري كانوا من الجزائريين الذين عبروا عن غضبهم اتجاه الحكومة التي تقاعست عن تنفيذ مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري، كما أن أنصار ح .ش.ج دعوا مناصريهم إلى التصويت لصالح مصالي بالجزائر.
- عدم تحقيق نصر كبير لصالح الحزب الشيوعي و يعود ذلك إلى :

[1]-A.N.O.M, cote Oran E//214, préfecture d'Oran, rapport sur les élections cantonales des 17 et24 octobre1937.
[2]-A.N.O.M,cote Oran E//214, Electeurs au CG. à titre indigène, 17/10/1937 et 24/10/1937.

✓ عدم حصول الجزائريين على الوعود التي قدمتها لهم الجبهة الشعبية.

✓تتبع الجزائريين للأشخاص أكثر من الأحزاب(حسب التقرير الإداري الفرنسي)

ولأجل كل هذه العوامل لم يحصل عمار أوزقان سكرتير الحزب الشيوعي وسكرتير لجنة المؤتمر الإسلامي الجزائري سوى على 580 صوت من بين 7780 ناخب[1] ،وفي هذا الإطار عقد الحزب الشيوعي لقاء، أخذ فيه الكلمة النائب الشيوعي Paesal وتحدث عن الإنتخابات، مذكرا أن للحزب الشيوعي عدة أنصار ومؤيدين ،ولكن خلاياه قليلة وأنه يجب توفير كل الجهود لخلق خلايا له بالدواوير، وذكر بأن الفاشيين، رؤساء البلديات والشرطة مسؤولين عن عدم فوز هذا الحزب، ففي سيق مثلا لم يحصل المترشح قدور سوى على أربعة (4) أصوات ، علما أنه كان قبل هذه الإنتخابات بأيام فقط قد عقد اجتماعا حضره أكثر من 1000 جزائري، وفي طافراوي فرض على الجزائريين يوم الإنتخاب تقديم بطاقة انتخابهم لرئيس البلدية الموجود بمقر الإنتخاب ليطلع عليها، ويقوم بالتخلص من البطاقات الخاصة بالحزب الشيوعي ،وذكر النائب الشيوعي أن الحزب ولمواجهة هذا المشكل، قرر إرسال بعض الشيوعيين إلى المقرات المضادة للشيوعية لضمان حرية الإنتخاب[2]، مع الإشارة إلى أنه ورغم مطالبة الحزب الشيوعي ببرلمان جزائري و باستقلال الجزائر في مرحلة معينة إلا أنه ظل محصورا بالجزائر في عدد محدود من الأنصار إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية،و اعتبره العديد منهم بأنه شيئ مستورد من أوربا و حزبا أجنبيا.[3]

هذا وتميزت هذه الإنتخابات ،ولأول مرة في القطاع الوهراني ،بوجود مترشحين بأغلب الدوائر الإنتخابية ، و اعتمدوا تسميات كان يعرف بها المترشحون الفرنسيون، ووجدنا هذا في وهران، عين تموشنت والرمشي وظهر البعض المؤيد للجبهة الشعبية ومؤيدين للأحزاب الفرنسية و على العكس بغليزان ومستغانم، اتبع المرشحون تسميات أو توجهات أهلية ، أما عين كرمان فلم نجد أي توجه بها. وكما ذكرنا كان الحزب الشيوعي قد تقدم بمترشحين من وهران، عين تموشنت،مستغانم، غليزان، سيدي بلعباس والرمشي وأقام

1-Ibid.
2-A.N.O.M,cote Oran E//214, Renseignement, critiques des élections cantonales locales pour le parti communiste.
3-Ageron C.R.,Génese de l'Algerie Algerienne,p355.

دعاية كبيرة وسط الأهالي[1]، أما بقية الأحزاب التابعة لتجمع الجبهة الشعبية، فلم تحصد سوى القليل من الأصوات [2]، مع التركيز على أنالمترشح بمستغانم كان عضو في الحزب الشيوعي الجزائري و اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي ،و كانت النتائج بالقطاع الوهراني فوز عضوين كانا بالمؤتمر الإسلامي وتم انتخابهما من جديد من بين سبعة مناصب، و في الغد من الدور الأول قام بوشامة الذي كان عضو بالجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري بإدانة التجاوزات التي قام بها بعض مرشحي هذا المؤتمر.[3]

ورغم عدم حصولنا على معلومات حول بقية المحاضر ،إلا أن النشاط السياسي بدا جليا خلال هذه الإنتخابات التي كان من نتائجها ،إستقالة بعض أعضاء م.ا.ج ورئيسه، وكان الفوز بدائرة غليزان الإنتخابية لصالح زيان بن عودة مرشح الشيخ ابن تكوك والمدعوم من التيار اليميني ،ونفس الشيء بالنسبة للمترشح عباسة عبد الله من دائرة مستغانم الإنتخابية،وهو ما حدث أيضا بدائرة وهران الإنتخابية التي كانت النتائج بها لصالح الأحزاب اليمينية الفاشية ،وعرفت هذه الإنتخابات سيطرة الأحزاب اليمينية داخل المناطق الريفية التي اعتمدت على دعم الكولون الذين كانوا يشكلون قاعدة الإتجاه الفاشي الرئيسية التي ميزت القطاع الوهراني، وهو الإتجاه الذي شكل كتلة صلبة تعسر على الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي مواجهته. ناهيك عن أن مشاركة حزب الشعب الجزائري في هذه الانتخابات ،لم تكن بهدف الحصول على مقعد داخل المجلس العام على مستوى دوائر عمالة وهران، بقدر ما كانت استغلال لفرصة متاحة للمشاركة القانونية وعرض برنامجه الوطني على مختلف الشرائح في كل من وهران، مستغانم وسيدي بلعباس التي تعتبر من أكبر الدوائر الإستيطانية الرجعية[4]، ومحاولة هذا الحزب توجيه الرأي العام الجزائري نحو المطالبة بحقوقه في الإنتخاب الحر.

وهكذاكانت انتخابات أكتوبر1937 فرصة أتيحت لحزب الشعب الجزائري للمشاركة بصفة قانونية والظهور بشكل علني ببرنامجه لمجمل الناخبين، وهو ما شهدناه خلال الحملة

1 -A.N.O.M,cote Oran E//214, Préfecture d'Oran, rapport sur les élections cantonales du 17 et24 octobre 1937.
2-A.N.O.M,cote Oran E//214, électeurs aux CG.à titre indigène, 17/10/19367 et 24/10/1937.
3-CollotClaude, « Le congres musulman algérien »,op.cit,p147.
4-مهديد إبراهيم ،الحركة الوطنية الجزائرية ، ص ص 225-228.

الإنتخابية، مع التعبير عن موقفه وبشكل صريح من مشروع بلوم فيوليت، وكان هذا الحزب قد وضّح مواقفه وأسلوبه الإنتخابي مبكرا في مذكرة نشرتهااللجنة المديرة للحزب في الجزائر العاصمة، مما جاء فيها أن أصوات الناخبين ومساندة النواب المسلمين بشأن استقالتهم، وحدها هي التي تستطيع تحريرهم، شريطة أن لا تؤخذ هذه الاستقالة كوسيلة ضغط على الحكومة للتصويت على مشروع بلوم فيوليت[1]، و بعد ثلاثة أشهر فقط من تأسيسه ،شارك ح.ش.ج في الإنتخابات التي اعتبرها قادته فرصة سانحة ليتدرب أعضائه على الحملات الإنتخابية التي كانت امتحانا عسيرا في البداية، فإضافة إلى القمع المسلط عليه ،واجه معارضة جميع التشكيلات تقريبا بما فيها فدرالية النواب وكذلك الإدارة، ولم تكن الحملة شبيهة بسابقاتها بل أشد تسيّسا، اذ شرح المترشحون مواقفهم السياسية ومعارضة الخصوم في لقاءاتهم ،وتنظيم اجتماعات باسم المرشحين في القرى والمدن، واعتمد هذا الحزب على إصرار وتفاني مناضليه، وكذا على دعم الجماهير الشعبية له[2]. وحسب ما ورد في جريدة وهران الجمهوري، فإن هذه الإنتخابات كانت مزوّرة حيث تم خلالها الضغط على الناخبين، تزوير القوائم الإنتخابية والنتائج وشراء الأصوات[3].

في نفس هذه الفترة و بالضبط في 11 مارس 1937 ظهر نجم شمال إفريقيا باسم جديد وهو حزب الشعب الجزائري الذي اختير له هذا الاسم بدلا من "الحزب الوطني الجزائري" ليتم الإتفاق على تسمية "حزب الشعب الجزائري"لأن بعض الأعضاء وجدوا أن التسمية الأولى لا تروق للجميع، وفي حين كان نجم شمال إفريقيا يدافع عن كامل إفريقيا الشمالية ركز حزب الشعب على الجزائر مع الإبقاء على العلاقات مع تونس والمغرب [4]، وسرعان ما ترسخ هذا الحزب بعدة مدن كما هو الحال بالنسبة لتلمسان، مستغانم ووهران،وتكوّن فرعه من أعضاء النجم القدامى ابن اسماعيل بومدين وابن عنتر قدور، ابن برنو معمر ومولاي شريف[5]، والملاحظ أن ح.ش.ج قد انتشر بالقطاع الوهراني

1-D.A.W.O, boite N 4475, surveillance politique des indigènes, en Oranie, dossiers P.P.A à Most., 1935.

2- بوسعيد سمية ، المرجع السابق، ص 71.

3- Oran Republicain, 19/10/1937.

4 -Roche Brune Renauld, Op.cit., p 245.

5-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ...، ص 256.

بالمدن بالدرجة الأولى بينما كان انتشاره بفرنسا بين العمال والتجار[1]، نضيف هنا أن قلة فقط من الإصلاحيين كانت ذات توجه سياسي (حواليربع العدد الكلي)، وبلغت نسبة الإصلاحيين بدائرة مستغانم من ذوي الإتجاه الوطني (حزب الشعب– النجم) 66.66 %،ونسبة ذوي الميل للمؤتمر الإسلامي الجزائري 33.33%،علما أن دائرة مستغانم قد طغى عليها كل من الإتجاه الإستقلالي والمؤتمر الإسلامي الجزائري خلال العشرية الممتدة من (1930-1940) على خلاف وهران مثلا التي وجد بها انتشار لكل الاتجاهات وبنسب متفاوتة كما هو الحال بالنسبة للطرق الصوفية، حزب الشعب، المؤتمر الإسلامي، الحزب الشيوعي الجزائري[2]،كما أن النجم والذي خلفه حزب الشعب قد اعتمد على وسائل التظاهر، الصحافة والتجمعات[3] ولا نغفل هنا دور النقابات ونشاطاتها، ففي مستغانم مثلا كان عدد من العمال الذين انضموا إلى النقابات بمستغانم يطوفون بالمزارع لدعوة العمال إلى الإضراب وهذا حسب تقرير الشرطة الصادر بتاريخ 12 مارس 1937[4]. ونظرا لهذا الإنتشار الواسع تلقى الشيوعيون الأوامر بالتسلل للجان المؤتمر الإسلامي الجزائري، ومنع النواب من جعل هذه اللجان الشعبية قاعدة لحزب جديد، وللسهر على عدم استغلال هذا الحزب الإستقلالي لهذه الإجتماعات للقيام بحملة دعائية لصالحه[5].

وسيكون لحزب الشعب دور بارز في إنتخابات 1938، حيث أظهر توجها ثوريا واضحا ،وتوسعا كبيرا ،في نفس الوقت ورغم المضايقات الإستعمارية وعمليات الإعتقال التي مست أهم قياداته، فقد واصل الدفاع عن مطالبه وأهدافه، ورغم معارضة هذا الحزب للمؤتمر الإسلامي الجزائري إلا أنه وعلى إثر إنعقاد إجتماع اللجنة التنفيذية لهذا الأخير خلال جلسة 29 أوت1937 بالجزائر، أي عند انعقاد م.إ.ج الثاني، عبرت اللجنة عن مساندتها لرجال حزب الشعب الذين تم إلقاء القبض عليهم، حيث ذكرت اللجنة أنها بعدما قامت بدراسة مستفيضة للظروف التي أحاطت بإلقاء القبض على رجال ح.ش.ج ،والذي بينه وبين المؤتمر خلاف جوهري في مسألتين هامتين، فهي تلفت أنظار السلطة العامة إلى

1-Soufi Fouad, « de l’ENA au PPA ... », op.cit, p 180.
2-El Korso Mohammed, « les affinites… », op.cit, p p 251-253.
3-سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية ...، ج 3، ص 119.
4-Touati Lahouari, op. Cit, p 251-253.
5-Ageron C.R., op.cit, p407, référence n2 .

وهن وضعف التهم التي ألصقت برجل هذا الحزب حسبما نشر عنها في الصحف، وذكرت اللجنة أنها تلاحظ بأن هيئات أخرى مثل حزب الشعب الجزائري لها دعاية أخطر من دعايته وأعمالها موجهة ضد النظام الجمهوري برمته، لم تقابل فيما اتخذ أو فيما تقرر ضدها من وسائل بمثل العنف والشدة التي قوبل بها هذا الحزب [1].

ورغم كل ما ساد إنتخابات 1937، إلا أنها زادت حزب الشعب دفعا في نشاطاته، فقد عمل على تطبيق برنامج يهدف إلى إعداد شباب قومي جزائري لفئة تتراوح أعمارها ما بين 14 إلى 18 سنة لتثقيفهم أدبيا، دينيا، فنيا واقتصاديا ،وحتى تكوينهم جسديا في إطار وطني[2]. وكانت جمعية إ.أ.إ.م قد سعت إلى تطبيق هذا البرنامج من خلال مدرسة تيجديت التعليمية ،التي وكما ذكرنا كان تلامذتها يلبسون أثناء دراستهم بها لباسهم الوطني المميز، وأدّوا في بعض الأحيان النشيد الوطني لمفدي زكريا[3]،والذي وردت عدة تقارير عنه في إطار المراقبة التي كانت تخضع لها المدرسة والتي انتهت بمنع نشاطاتها وإغلاقها كما هو الحال بالنسبة لعدد من المدارس عبر التراب الجزائري، علما أن 55% من المناضلين بالقطاع الوهراني لم يتجاوز عمرهم 25 سنة، وأربعة منهم فقط تجاوز سنهم الأربعون سنة(40 سنة) وكان عدد كبير منهم أعضاء بجمعية إ.أ.إ.م إلى جانب رئيس جمعية الفلاح قلّوش عبد السلام [4].

في نفس السياق عقد إجتماع فدرالي بتلمسان لحزب الشعب الجزائري بتاريخ 12 مارس 1938 برئاسة ابن عصمان ومساعديه " شارف" و"شلبي" تميز بحضور ستين (60) عضو بشكل سري ومثّله من مستغانم كل من مولاي شريف، ابن برنو معمر وقاسم عيسى [5]، ومن أهم ما جاء فيه التركيز على أهمية محاربة الشيوعيين، مؤازرة العنصر النقابي الجزائري الذي يعارض العنصر الشيوعي، حضور دروس ج.ع.م.ج وتأسيس فروع لحزب الشعب الجزائري في باقي المدن.وفي الوقت الذي أحرز فيه هذا الحزب

1- البصائر، العدد 80، الجمعة 26 جمادى الثانية 1356 ه الموافق ل 3 سبتمبر 1937، " اجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري بنادي الترقي "، بدون كاتب، ص 4.

2 -D.A.W.O, boite N 4475, surveillance politique des indigènes, en Oranie, dossiers P.P.A à Most, N 683,19/01/1938.

3-A.N.O.M, cote 9H46 dépt. d’Oran, CIE., Rapport N 683.

4-Soufi Fouad, « De l’Etoile Nord-Africaine au PPA… », p 182.

5-A.N.O.M, cote 9H46 dépt. d’Oran, CIE., Rapport N 4,03/01/1938.

نجاحا في انتخابات 1937 بحصوله على 55 % من الأصوات بالجزائر بينما كان زعيمه في السجن،زادت قاعدته اتساعا وزاد عدد مؤيديه بتركيزه على الإستقلال، في هذا الوقت كان المؤتمر الإسلامي في مرحلة تراجع [1].

وخلال سنة 1938 ورد في مراسلة قضية بيع بطاقة لحزب الشعب الجزائري من طرف سفطة محمد (عامل بمقهى) لمالطي عبد السلام (كاتب عمومي)، حيث أبلغ هذا الأخير الشرطة بذلك غير أنها لم تحصل على أية معلومة أمام نفي وإنكار سفطة محمد لأية علاقة له بحزب الشعب[2]، و كان مصالي الحاج قد وصل إلى وهران يوم 31 جويلية 1937،وألقى خطاب أمام خمسمائة مستمع من الجزائريين ،واستقبل وفودا من الموالين لحزبه الذين جاءوا من مستغانم، عين تموشنت، غليزان، تلمسان وسيدي بلعباس[3]،وعلى إثر إلقاء القبض عليه، توالت التقارير الفرنسية حول أثر ذلك على الجزائيين حيث أرسل قائد الشرطة بغليزان رسالة إلى رئيس دائرة مستغانم يذكر فيها بأن المدينة لم تشهد أية مظاهرات خلال هذه الفترة (3 نوفمبر1937) بعد اعتقال مصالي الحاج[4]، وفي نفس الشهر ورد في مراسلة بتاريخ 20 نوفمبر1937 من رئيس بلدية مستغانم حول ما إذا قدمت تعليمات للتجار الأهالي بمدينة مستغانم للمشاركة في الحركة الإحتجاجية المؤيدة للدستور التونسي ،حيث أظهرت الأبحاث أن ذلك لم يكن ،وبأن الأوضاع في المدينة عادية وكل المحلات بالمدينة مفتوحة[5]، وكانت مراسلة بتاريخ 19 مارس 1938 قد تطرقت إلى زيارة نصر الله الوطني وبجاوي بن فريحة بشير (ممثل تجاري ساكن بالجزائر) من تونس، إلى عدة شخصيات تنتمي إلى ج.ع.م.ج وحزب الشعب الجزائري بمستغانم[6]،وتحدث التقرير عن البيع السري لبطاقات تضامن طبعتها جريدة الأمة لصالح أعضاء حزب الشعب ،وكانت هذه البطاقات قد أعدت من طرف ولد عيسى بلقاسم، ابن عنتر قدور، ابن عليوة مصطفى، شويرف عبد القادر، ابن برنو حاج معمر، بخلوف عبد القادر، ابن داني أحمد و

1 -Benallegue-Chaouia Nora, op.cit, p 214.
2-D.A.W.O,boite N 4475, surveillance politique des indigènes en Oranie, 1935, Dossier sur le P.P.A à Most, A -5448.
3-بوسعادة خيرة ، المرجع السابق ، ص 223
4-D.A.W.O, boite N 4475, l'Etat général à Relizane ,06/11/1937.
5-Ibid, Rapport N 14788,20/11/1937.
6-A.N.O.M, cote 5I88, Affaires indigènes, Rapport sur l'activité du P.P.A à Most, 19/03/1938.

مولاي الشريف[1]. وفي مراسلة أخرى قدمت فيها نسخة من جريدة " الحركة التونسية "L'Action Tunisienne" تم بيعها في الحي العربي تيجديت من طرف ابن برنو معمر (صانع أحذية و عضو بحزب الشعب و ا.أ.ا.م بمستغانم)[2]، وفي تلمسان بتاريخ 31 مارس 1938 خلال الإجتماع الفدرالي لحزب الشعب الجزائري تقرر القيام بحملة دعائية في قسمات تلمسان ومستغانم كلف بها ابن عصمان من تلمسان وشخص من مستغانم مجهول الهوية، وكان من المفروض أن يلتقيا بوهران للتخطيط لحملتهما [3].

وعلى إثر إلقاء القبض على أحد المناضلين التابعين لحزب الشعب الجزائري بالشلف[4](يعود أصله الى مدينة غليزان) وهو في حالة سكر، عثر لديه على وثائق تخص حزب الشعب الجزائري منها رسالة بتاريخ 19 مارس 1938 ،استخلص من مساءلته أنه يهتم بتأسيس مقر أو مكتب مكلف بجمع الأهالي المعارضين للوجود الفرنسي ،ببيع جريدة الأمة وتوزيع مناشير لمصالي الحاج الذي سجن بتهمة إعادة تأسيس جمعية منحلة و أنه متشبع بأفكار وطنية و ثورية.

ومن مراجعة الوثائق وجدنا أن المساهمة كانت بقيمة ثلاثة فرنكات للمنخرطين وخمسة بالنسبة للأعضاء [5]، وحسب تقرير من رئيس دائرة مستغانم ومحافظ الشرطة المركزي بتاريخ 17و19 مارس 1938،رقم 3038و6155 على التوالي ،فإنه تم العثور على بعض المناشير الخاصة بحزب الشعب الجزائري بمدينة مستغانم[6]. وتواصلت المراقبة المراقبة الخاصة بالأهالي النشطين بحزب الشعب من طرف الشرطة الفرنسية، ففي مراسلة بتاريخ 22 أبريل 1938 أكد رئيس عمالة وهران لنوابه على ضرورة موافاته بالمعلومات حول وجود دفتر للإنخراط في حزب الشعب الجزائري، تبعا للمراسلة التي بعث لهم بها يوم 21 مارس 1938 ،وذلك في كل من مستغانم، تلمسان،معسكر وسيدي بلعباس[7]،و في 10 ماي 1938 تمت مصادرة منزل المدعو "دكار عمر"،الذي كان مساعد تقني للصحة

1 -D.A.W.O,boite N4475,l'Etat général à Relizane N3028,19/03/1938.
2-Ibid, Tijdit- P.P.A, N6397, 22/03/1938.
3-A.N.O.M, cote 5I88, dépt. d'Oran, Arrd. de Tlemcen, police municipale de Tlemcen ,31/03/1938, Tournée de propagande du P.P.A, Ben Osmane et X.
4 -A.N.O.M,cote 5I152, Orléans-Ville, 21/03/1938.
5 -Ibid., C.de Relizane, affaires indigènes, P.P.A, avril 1938.
6-A.N.O.M,cote 5I88, C.de Most, affaires indigénes, activité du P.P.A à Most, 26/03/1938.
7-D.A.W.O, boite N4475, dossiers sur le P.P.A à Most, 22/04/1938, N8119.

ببلدية جبل الناظور،دائرة مستغانم بقرار من القاضي تريزيل لمعرفة ما إذا كانت له علاقة بحزب الشعب[1].

ورغم كل هذه المطاردات ،إلا أن الشرطة الفرنسية لم توفّق إلا في القليل من الحالات في العثور على دفاتر الإنخراط بسبب شدة حذر الأعضاء المناضلين بالحزب ،حيث أكد رئيس بلدية مستغانم عدم عثور السلطات على أي دفتر للإنخراطات بهذا الحزب داخل دائرة مستغانم ،ما عدا ذلك الذي وجد لدى بلعكريت ميلود من غليزان[2]، وفي 2 جويلية 1938، عقد أعضاء حزب الشعب لمدينة مستغانم ومؤيديه بتجديت ،إجتماع ترأسه "غالب أحمد"الذي كان قد أمضى عاما عند الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،وعاد إلى مستغانم منذ شهر[3]، كما وصل تقرير إلى رئيس دائرة مستغانم من السكرتير المترجم بوراس معزوز دائما ،حول المدعو بن فرج محمد من تونس[4]،وذلك على إثر زيارته لمستغانم منذ شهرين ،ثم وهران ،ومنها إلى الحدود الجزائرية المغربية ،ليعود بعدها إلى مستغانم ،وقام بطلب من أعضاء حزب الشعب الجزائري بتعليم التاريخ، اللغة و الأدب العربي بناديهم الذي كان مقره بحي تيجديت، كان يبدأ دروسه على الساعة الثامنة مساء بعد إمامته لصلاة المغرب، و يحضر هذه الدروس أشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30سنة من المؤيدين لحزب الشعب الجزائري، يستغلون ليالي رمضان بحضور دروسه ،بحجة الصلاة بتجديت دون جلب الأنظار اليهم[5].

وتواصلت المراقبة والضغط الفرنسيين مع انتشار الدعاية الألمانية، ليتم خلال ليلة 28-29 سبتمبر 1939 إلقاء القبض على مجموعة من الجزائريين الذين كانوا يصدرون أصواتا مرتفعة ،وقام أحدهم وهو ابن اسماعيل عمر ولد محمد (عمره27 سنة ،بائعبالجملة) برفع صوته قائلا بالفرنسية:"ليعود هتلر ويخلّصنا من كل الفرنسيين ولتحيا الحرب "، ثم فرّ هو ورفاقه إلى حي تيجديت ،و بعدإلقاء القبض عليه ،نفى ما قاله فيما بعد ليتهم هو ومن

1-A.N.O.M,cote 5I88,CM . de Djebel Nador,14/05/1938.
2-A.N.O.M,cote 5I88,C. de Most.,25/04/1938,N1237.
3-A.N.O.M,cote 5I88, P.P.A à Tijdit, le secrétaire interprète Bouras Mazouz à Mr. le sous-préfet de Most, 12/07/1938.
4-بن فرج محمد أصله من تونس، كان عمره 30 سنة، أحد أعضاء حزب الدستور التونسي و من خريجي جامع الزيتونة
5 -A.N.O.M, cote 5I88, ville de Most. ,29/10/1938.

كان معه بالإساءة لرجال الشرطة[1]، كما ورد إسم لمناضل آخر في صفوف حزب الشعب الجزائري من مستغانم، وهو ابن عنتر قدور الذي سبق وأن أشرنا اليه عدة مرات[2].

وباقتراب الحرب العالمية الثانية ،وحل فرنسا لجميع الأحزاب السياسية بما فيها حزب الشعب، زادت عمليات الإعتقال والمداهمات، فقد تمت مصادرة مكتب الحزب بمستغانم وتفتيش منازل كل من شويرف عبد القادر ولد علي، ابن عنتر قدور ولد بلقاسم ،وذلك في اطار متابعة نشاط المدعو "تركي عبد القادر" فيما يتعلق بإعادة نشاط حزب منحل ،غير أنهم لم يجدوا أي وثيقة تدل على ذلك[3]،وظلت المطاردات متواصلة إلى غاية إندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، والتي ستعرف خلالها الجزائر تحولات كبرى في إطار نشاط الحركة الوطنية الجزائرية و حزب الشعب الجزائري. وهكذا فقد تميزت هذه المرحلة بمخاض سياسي كبير ميزته عدة أحداث، بدأت بوصول الجبهة الشعبية إلى السلطة وانعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري ،وظروف تلك المرحلة واختلاف المواقف اتجاهه ،ثم قرار الإستقالة عند النواب الجزائريين في ظل سياسة التسويف الفرنسية،غير أن اختلاف المواقف وتعدد المصالح وتواصل الأساليب القمعية الفرنسية ،أدى إلى تراجع قوة م.ا.ج الذي كانت انطلاقته قوية بفعل التكتل القوي الذي حققه بتأييد مختلف التيارات ،واتساع وتزايد عدد لجانه بمختلف المدن الجزائرية، لتأتي مرحلة انتخابات 17 أكتوبر 1937 ،التي سعت السلطات الفرنسية من خلالها إلى كسر حركة المؤتمر الإسلامي ،وقرار الإستقالة الجماعية لدى النواب. ومع ذلك فقد تميزت بظهور وعي سياسي كبير بين أوساط الجزائريين تمخض عنه حملة انتخابية جد قوية بين مختلف المترشحين لهذه الانتخابات ،مع بروز شخصيات مثقفة وواعية اعتمدت على الصحافة ومختلف الإجتماعات واللقاءات في نشر أفكارها ومبادئها دون أن تخلو الساحة السياسية من المترشحين التقليديين المعروفين بولائهم لفرنسا وبتأييدها لهم، في هذه الظروف سيتواصل نشاط حزب الشعب الجزائري واستغلاله لمختلف اللقاءات لنشر أفكاره ومبادئه .

1-A.N.O.M, cote 5I88, N 16992,30/09/1938.
2-D.A.W.O, boite N 4475,dossiers sur le P.P.A à Most., septembre 1939.
3-A.N.O.M, cote 5I88, rapport du commissaire chef de la brigade mobile de Most. au commissaire divisionnaire chef de la police mobile du dépt. d’Oran, N1590, 01/09/1939.

ومن جانب آخر فإن الملاحظ على هذه المرحلة ،هو ارتفاع سقف المطالب لدى النواب، وتطلعهم للمزيد من الحقوق بفعل تشبعهم بمختلف الأفكار السائدة ،واطلاعهم على ما يجري من أحداث إقليمية ودولية. ومع ذلك ظلت مطالب مختلف النواب بالمجالس البلدية، العامة والمالية تمثل صرخات عالية ومستمرة عبرت على تمسكهم بحقوق الجزائريين ،ومواصلتهم المطالبة بها في ظل التعسف الإداري وعدم إصغاء مختلف الحكومات لمطالب هؤلاء النواب ،كما عبرت أيضا على تمسكهم بمقومات الشخصية الجزائرية واستعدادهم للدفاع عنها ،وسعيهم لاسترجاع مكانة الفرد الجزائري الذي ظل يعاني من التهميش و الظلم الإستعماري.

الفصل الثاني

الإنتخابات الأخيرة(1938-1939)

تحالف الجبهة الشعبية و المؤتمر الإسلامي الجزائري

أولا/حالة المفوضيات المالية و الأوضاع السياسية و الإجتماعية بالجزائر

ثانيا/موقف حزب الشعب الجزائري من تحالف الجبهة الشعبية و المؤتمر الإسلامي الجزائري

ثالثا/انتخابات المفوضيات المالية و المجلس العام في دائرة مستغانم بين (1938-1939)

رابعا/الواقع السياسي و تطور التيار الوطني إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية

أ/ مصير المؤتمر الإسلامي الجزائري

ب/ظهور المحاولات السياسية الفردية

ج/حزب الشعب الجزائري و القمع الاستعماري المتواصل

خلاصة القسم الثالث

أولا)حالة المفوضيات المالية و الأوضاع السياسية والاجتماعية المتردية:

في ظل تدهور الأوضاع وآثار الأزمة الاقتصادية أصبحت الجزائر هي الأخرى تعاني، وباتت وضعية الفلاحين مأساوية، وتحدثت الجرائد عن مجاعة سنة 1937، لتعرف السنة إضرابات العمال بالمناجم والمزارع، كما نددت عدة اجتماعات عقدها أنصار المؤتمر الإسلامي بجمود الحكومة و عدم الإهتمام بواقع الجزائريين[1]،هذا فضلا عن أن الريف الجزائري قد تأثر كعادته من جراء هذه الأوضاع فاليد العاملة الزراعية قد تزايدت في الفترة الممتدة من 1930 إلى 1938 مقارنة مع عدد المالكين وهو ما يوضحه الجدول التالي حول تطور اليد العاملة الزراعية الجزائرية فيما بين 1930 – 1938

الفئات / السنوات	1930	1938
ملاكين	617.544	549.395
مزارعون	634.600	713.000
خمّاسة	50.771	55.600
عمال يوميين	428.032	462.467

والجدول يبين تناقص في عدد الملاكين من ناحية، وارتفاع في عدد المزارعين من ناحية أخرى ،لا سيما ما بين 1930 و 1938 و ذلك راجع لارتفاع مساحة الأراضي التي بيعت للمستوطنين سنة 1936 في العمالات الثلاث[2].

وكانت ميزانية الجزائر تعد من طرف الحاكم العام تحت مراقبة وزيري الداخلية والمالية (البند السادس من قانون 19 ديسمبر 1900، والبند 21 من قانون 10 سبتمبر 1947) ،حيث يقدما ملاحظاتهما وما يجب تغييره، لتعرض على الأجهزة المحلية الجزائرية ،وهي المفوضيات المالية والمجلس الأعلى للحكومة تبعا للبنود 7-8-9 من قانون 13 ديسمبر 1900 [3]. ورغم التحسن الطفيف للميزانية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى بسبب المجهودات المبذولة لسد الديون المترتبة عن قروض الجزائر من فرنسا،

[1]-قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين ، ج 1، ص320 .
[2]- تابتي حياة ، الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، ص148 .

3-Collot Claude, op.cit., p208.

حيث كان الحل هو مضاعفة الضرائب، وتمكنت بذلك من تكوين احتياطي جديد لها[1]، إلا أن المشكل ظل قائما.

ومع ذلك فبمقارنة الميزانية الإضافية لسنة 1901 التي كانت منعدمة، نجدها فيما بين سنتي (1921-1937) قدرت بحوالي 5721 مليون ،و بينما انعدمت قروض الجزائر سنة 1901، بلغت فيما بين (1902-1937) حوالي 6555 مليون فرنك، وبالنسبة للديون العامة التي كانت هي الأخرى منعدمة سنة 1901، نجدها تقدر بـ460 مليون فرنك فيما بين (1901-1937)[2]، كما تشير الإحصائيات إلى ارتفاع ميزانية الجزائر من 65 مليون فرنك سنة 1900 إلى 25 مليار سنة 1947 و110 مليار سنة 1954، وهذه الزيادة لا تفسر فقط بانخفاض قيمة الفرنك، بل لأن ميزانية الجزائر تضم كل النفقات العمومية للجزائر بما في ذلك نفقات التسيير والتجهيز[3]، ومن جهة أخرى فقد عرفت المحاصيل الزراعية تناقصا خلال سنوات (1935-1936)، أما ميزانية الجزائر فيمكن توضيحها في الجدول التالي:

الواردات	1935	1936	الصادرات	1935	1936
من فرنسا	2290	2465	من فرنسا	2235	2142
من الخارج أو من المستعمرات الفرنسية	554	613	من الخارج أو من المستعمرات الفرنسية	378	392
المجموع	2844	3078	المجموع	2613	2534

(الوحدة مليون فرنك)

هكذا ومقارنة بـ1935 فإن قيمة الواردات ارتفعت بـ234 مليون فرنك وقيمة الصادرات تراجعت بـ79 مليون فرنك، وبالتالي فالجزائر تشهد عجزا قيمته 544 مليون فرنك أي بنسبة 9.75% من قيمة المبادلات ،بينما لم يتجاوز العجز سنة 1935 نسبة 4.2%[4]، ورغم التحسن الطفيف للإقتصاد الجزائري خلال سنة 1936، إلا أنه عاد للتراجع من جديد.

في ظل هذه الأوضاع، كانت الميزانية المقترحة لسنة 1938 تقدر ب 1.557.835.604فرنك من قيمة المصاريف، بينما لم تتجاوز قيمة المصاريف لسنة

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 234.

2-Gallica.bnf, LeBeauG., op.cit, p305.
3- Collot Claude, op.cit,p 212.
4-Gallica.bnf, délibérations des DF., séance de novembre 1937.

1937ال 1.403.346.206 فرنك، أي أن قيمة هذه الأخيرة سترتفع بـ 154.489.395 فرنك ،وفي الواقع فإن قيمتها الحقيقية ستبلغ حوالي 186 مليون فرنك، أما قيمة المداخيل المقترحة لسنة1938 فهي 1.558.130.767 فرنك، بينما كانت حوالي 1.403.640.372 فرنك سنة 1937 أي بارتفاع قدر بـ154.490.395 فرنك، مع العلم أن ميزانية سنة 1938 كانت ترتكز على قيمة الضرائب الموجودة مع فرض ضرائب جديدة.

أما الميزانية الإضافية فقدرت سنة1938 بحوالي 271.240.000 مقابل 316.156.019 فرنك سنة 1937، أي بانخفاض قيمته حوالي 44.916.019 فرنك. أمام هذا الوضع كان لابد من الموازنة بين المصاريف والمداخيل والتقليل من مساهمة الجزائر في الميزانية الحربية لتربح الجزائر ما قيمته 19.500.000 فرنك إلى جانب رفع قيمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، علما أن قيمة القروض قد بلغت سنة 1937 حوالي 260.109.067 فرنك، إلى جانب تقليص قيمة الأموال المخصصة للمشاريع الكبرى مثل مشاريع السكك الحديدية ،خاصة وأن عجز الميزانية العادية قد بلغ منذ 31 ديسمبر 1935 حوالي 180 مليون، وستضطر الجزائر إلى التركيز على قيمة ضرائب تقدر ب 58 مليون فرنك لتحقيق التوازن في الميزان التجاري[1] .

غير أن هذا الحل كان ضد مصالح الجزائريين بالدرجة الأولى، فقد أصبحت الضرائب ثقيلة ،وصار الأوربيون والمسلمون يضجّون منها خاصة وأن الفلاحة بالجزائر كانت بأيدي المعمرين ،ولم تكن تدفع من الضرائب ما يوازي أرباحها بينما كانت الصناعة والتجارة وغيرها تدفع أضعاف ما تتحمل[2]، وفي 21 جوان،1939صدر مرسوم خاص بتحديد عدد ساعات العمل بـ45 ساعة في الأسبوع، بدلا من المرسوم المتضمن 40 ساعة عمل أسبوعيا، وفي 24 جوان من نفس السنة صدر مرسوم نص على ضرورة مشاركة الجزائريين في نفقات الدفاع الوطني[3].

1-Gallica.bnf, DF.1937, Assemblées financières Algériennes, session ordinaire de mai –juin 1937, Alger, Ancienne imprimerie administrative Victor Heinz, 41 rue Mogador, 1937, p 553.

2- المدني أحمد توفيق ، المرجع السابق، ص ص 266-267.

3- بوسعادة خيرة ، التركيبة الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية للجزائريين... ، ص 137.

وكانت النفقات المخصصة للأوربيين أعلى بأربع مرات من تلك المخصصة للجزائريين و الأجهزة الإدارية الخاصة بهم و الجدول التالي يوضح ذلك :

	مجموع النفقات	الرعاية العامة		المراكز الدينية		التعليم العام		القضاء	
		أوربيين	مسلمين	أوربيين	مسلمين	أوربيين	مسلمين	أوربيين	مسلمين
1901-1925	4082	93.6	24.7	15.7	7.5	419.6	98.7	92.3	4.4
1925-1937	17589	508.6	65.1	42	43.1	1815.2	441.5	369.6	23
1948	19465	/	/	33.7	38.5	2086	827	/	/

والملاحظ من الجدول ،أنه فيما بين 1901-1935 ،كان ما قيمته 622 مليون فرنك و15%من مجموع النفقات للأوربيين، بينما كان 135 مليون فرنك و3% من مجموع النفقات فقط للمسلمين، ورغم ظهور ارتفاع طفيف للمصاريف المخصصة للدين الإسلامي والتعليم العمومي الإسلامي ،إلا أن تحليل النفقات يوضح سياسة فرنسا القائمة على الفرنسة والتجنيس[1].وفي الوقت الذي كان فيه الأوربيون يدفعون 73% من الضرائب والجزائريين 27% منها، فليس ذلك بالأمر الغريب غير أن توزيع الضرائب لم يكن عادل ولا يتوقف على مقدار ثروة كل طرف ،لذلك فالجزائري يدفع أكثر من الأوربي ويتحمل قسط كبير من الضرائب مقارنة مع ثروته القليلة [2]، و تواصل مسلسل الضرائب خاصة بعد صدور مرسوم 24 أبريل1939 الذي نص على إضافة 4 سنتيم إلى الضرائب العربية المفروضة على سكان الجنوب وهي ضرائب تخص المنتجات، الحيوانات والنخيل.

وسرعان ما بدأ نقد المفوضيات المالية يتزايد ،خاصة بين أوساط الجزائريين الذين لم يكونوا ممثلين تمثيلا كافيا بها ،ذلك أن كل المفوضيات أصبحت مكونة من 24 ممثلا وكان مجموع المقاعد سنة 1930 للمفوضية الأولى حوالي 24/11 بالمقارنة مع المفوضية الثانية لغير الكولون ،الذين سيطرت عليهم مجموعة أصحاب الملكيات الكبيرة والمستثمرين في الأرياف، أما المفوضية الثالثة الخاصة بالمسلمين، فقد تكونت في أغلبها من ملاك الأراضي ،حيث كان 21/3 عضوا ممن يرتبطون بالفلاحة وبالتالي فالمفوضيات المالية

1-Collot Claude, op.cit., p 228.

2- المدني أحمد توفيق، المرجع السابق، ص 265.

كانت تجسد أصحاب الملكيات الكبيرة [1]، فالأوربيون لهم مفوضين (الكولون وغير الكولون) ،عددهم 48 عضو منتخب من طرف 93000 ناخب من أجل 630000 ساكن سنة، و800000 سنة 1945، أما المسلمين الذين بلغ عددهم حوالي 3.6 مليون سنة 1901 و 8 ملايين سنة 1945، فلم يكن يمثلها سوى 21 مفوض، ثم 24 مفوض منتخب من طرف 90000 ناخب[2]. مع الإشارة إلى عدم وجود المساواة حتى بين الكولون وغير الكولون، إذ كان 24 مفوض من الكولون يمثلون 19000 ناخب،و24 مفوض من غير الكولون يمثلون 74000 ناخب ،دون إغفال عدم المساواة بين الأوربيين والمسلمين وبين القبائل والعرب[3]،كما كانت استفادة الجزائريين من الميزانية جد ضعيفة مما زاد في تدهور أوضاعهم[4]، ومن جهة أخرى فإن المندوبين من الجزائريين كانوا يدركون في الكثير من الأحيان أن الإدارة الإستعمارية لن تستجيب لمطالبهم ، خاصة إذا لم تكن لها مصلحة في ذلك[5]، كما نجدهم قد اهتموا بالمشاكل المتعلقة بزراعة الحبوب بصفتهم منتجين لها و لم يهتموا بصفة مباشرة بمصير الفلاح الجزائري ،بل و جهلوا في الكثير من الأحيان مشاكله ويمكن اعتبار موقفهم سلبيا مقارنة مع ما كان ينتظره منهم أبناء وطنهم.[6]

وساد الشعور بضرورة التغيير وبروز فكرة إلغاء هذه المفوضيات، وبالنسبة لأولئك الذين فضّلوا الإبقاء عليها ،رأوا ضرورة إصلاحها بتحويلها إلى جمعية اقتصادية عادية[7]، أو إضافة أقسام جديدة لها تضم التجار، المفوضين والعمال، ذلك أن هذه المفوضيات أصبحت خاضعة لنفوذ و تسلط الكولون وغير الكولون ،مع وجود غير عادل لعدد المقاعد داخلها[8]. و سيطرت فكرة إلغاء هذه المجالس وإلحاق الجزائر ماليا بفرنسا وهو ما نادى به أصحاب اليسار في الجزائر وشاطرهم فيه الجزائريون.

وهكذا فنتيجة تعرض المفوضيات المالية للنقد ابتداء من 1937 من قبل المؤتمر الإسلامي، وحزب الشعب الجزائري الذي كان يطالب بإلغائها واستبدالها ببرلمان جزائري

1- حمري ليلى ، الجمعية الجزائرية ، ص 9.

2-Collot Claude, op.cit., p216.

3-Ibid.

4-مهديد مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية... ، ص 235.

5-عدة جلول محمد ، المرجع السابق ،ص16 .

6- نفسه ، ص ص 16-21

7-D.A.W.O, Oran Républicain, 25/01/1938, N339.

8 -Ibid.

منتخب انتخابا حرا عاما، بصيغة الهيكل الانتخابي الموحد[1]،إلى جانب معارضة الأحزاب الإشتراكية والشيوعية التي بدأت تطالب بإلغائها هي الأخرى، فالإنتقادات الأولى لهذه المفوضيات كانت حول تركيبتها وكذلك وظيفتها التي أكسبتها صلاحيات صدر عنها أربعة أفكار هي:

1. إزالة ثنائية المجالس .
2. توسيع السلطات.
3. تبسيط و إصلاح الوظيفة.
4. تطبيق بسيط و صادق للاقتراع العام كطريقة للتسجيل[2].

كما تجسدت السلبيات في مفوضية الأهالي التي مثلت الجزائريين ،والتي كانت تتألف من 21 عضوا (كما ذكرنا سابقا)، 15 يمثلون العرب و6 يمثلون القبائل، ينتخبون بطرق مختلفة ،وقد يعود ذلك لكون منطقة القبائل كان لديها نظام دفع للضرائب العربية مختلف (اللزمة القبائلية)، لتمييز المنطقة عن باقي المناطق الجزائرية، فالستة يمثلون 600000 نسمة و18 عربي يمثلون ثلاثة ملايين حسب إحصائيات سنة 1900،بالاضافة إلى التمييز بين الأوربيين (مستوطنين وغير مستوطنين) ليظهر بذلك التمييز بشكل جلي، فالتمييز بين المسلمين والأوربيين كان على أساس النظام المالي، وإزالة الضرائب العربية كان لابد أن يحدث تغييرا كاملا في المجلس سنة 1919، لكن مع ذلك بقي الحال كما هو حتى سنة 1945، وهو التمييز بين المفوضيات والمجموعات داخلها، مما جعل أصحاب الملكيات الكبيرة يتفوّقون ،حيث أن 69/53 يمثلون أساسا وحصريا أصحاب الملكيات الفلاحية والملاحظة نفسها كان قد سجلها وزير الداخلية في جويلية 1945 خلال مناقشات إصلاح المجالس المالية الجزائرية[3]، كل هذا سيؤدي فعلا إلى استبدالها بالجمعية المالية للجزائر في سبتمبر 1945[4] .

1-الشافعي سعيد ، المرجع السابق، ص 194.
2-حمري ليلى ، المرجع السابق ، ص 10 أو الإطلاع على:
Chentouf Tayeb, L'Assemblée Algérienne ,20 septembre 1947-12 avril 1956, Université de Paris, Facultés des lettres et des sciences humaines, 1979, p10.
3-Collot Claude, op.cit., p 219.
4-Ibid, p220.

أما من الناحية السياسية، فقد عرفت انتخابات المفوضيات المالية نفس الظروف التي شهدتها انتخابات المجالس العامة، فقد سار المتطرفين من المعمرين على عكس مبادرة فيوليت ،لما مرّروا مشروع الإصلاح على البرلمان يوم1 جانفي 1937، إذ رفضت فدرالية رؤساء البلديات للقطاع الوهراني مشروع القانون ،وأيدت المشروع الذي قدمه بول سوران Paul Saurin[1] وهو النائب من وهران، حيث قدم مشروعه يوم 31 ديسمبر 1937 والذي كان بديلا عن مشروع بلوم فيوليت ،ورفض فيه المساواة مع الجزائريين والإنتخاب معهم في نفس القسم[2]، كما اتخذت فدرالية رؤساء بلديات عمالة قسنطينة نفس الموقف بالإجماع [3]. ولامتصاص غضب الجزائريين، أرسلت فرنسا لجنة لاغروزيليار التي أشرنا إليها سابقا في مارس 1937 حيث قابلت المنتخبين المسلمين والأوربيين ،وكانت تقاريرها و خلاصة عملها تؤيد إصلاحات الحكومة [4].

لقد فشلت هذه اللجنة في تقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ،وبقي مشروع بلوم فيوليت الإصلاحي حبيس البرلمان ولم يصوّت عليه النواب، وكانت آخر المناورات الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية هي إصدار رئيس الحكومة دلادييه يوم 17 مارس 1938 مرسومين لرفع عدد المفوضين الماليين المسلمين في مجلس الحكومة، واعتبرت فدرالية النواب المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة المرسومين بداية إصلاح، وحاول ابن جلول العمل مجددا مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد فشل المؤتمر الإسلامي الأول والثاني، ليتوّج ذلك بتأسيس حزب "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري"واعتبر استمرارية للمؤتمر الإسلامي الجزائري، ومن بين من شاركوا فيه أعضاء من الجبهة الشعبية، الجمعيات الأدبية والفنية إلى جانب كل من الشيخين عبد الحميد بن باديس والعربي التبسي من ج.ع.م.ج[5]، هذا و بدأ التجمع بحملة للدعاية عبر عمالات الوطن، زار فيها ابن جلول عمالة الغرب فيما بين 14 و24 سبتمبر 1938، حيث وصل

1- Echo(L') d'Oran, 06/01/1937.
2- Oran Matin, 01/01/1937.
3 -Echo(L') d'Oran, 07/01/1937.
4-Ferhat Abbas, la nuit coloniale, p129.
5 - Oran Républicain, 19/08/1938.

إلى كل من المحمدية، معسكر،سعيدة سيدي بلعباس، تلمسان، عين تموشنت، وهران، أرزيو، بطيوة، مستغانم، غليزان وتيارت[1].

وفي يوم 12 جوان من نفس السنة ،نظمت كتلة الجمعيات الإسلامية للقطاع الوهراني تجمع شمال إفريقي كبير ،بدأ على الساعة الخامسة و الربع مساء بملعب الإتحاد الرياضي لمسلمي وهران بحي دلمونتDelmonte برئاسة بوسبحة قدورو بمساعدة السيد أوزاAuzas (أستاذ بثانوية و عضو بالمجلس الإداري لجريدة وهران الجمهوري)، إلى جانب كل من السيد معبد(معلم من باريقو)، الشيخ بكّالي من طنجة، الشيخ الزاهري رئيس كتلة التنظيمات الاسلامية للقطاع الوهراني(B.O.M.O) ،الشاذلي بغدالي (مستشار بلدي بوهران)، ابن كريتلي محمد (مستشار بلدي بمستغانم)، ابن عمار (سكرتير الشباب الشيوعي بوهران)، و حضر التجمع حوالي ألفي شخص (2000) ، ثلثين منهم (3/2) من المسلمين وثلث (3/1) من الأوربيين ومن بين ما كتب على الأشرطة التي علقت بهذا التجمع "لنساعد الديمقراطية للفو" ،"الوحدة مع الديمقراطي"،"كتلة الجمعيات الإسلامية للقطاع الوهراني"،"الوحدة من أجل السلم و الحرية".

وخلال هذا الإجتماع ،تقدم عدد من الحاضرين بكلمة حيث تم استعمال مكبر الصوت بسبب الجمهور الغفير، وتحدثوا بشكل عام عن الحرية، التعليم، العربية وغيرها من المواضيع الحساسة التي تمس الجميع، ودعا ابن عمار في كلمته إلى ضرورة الانضمام إلى هذه الكتلة، مع تركيزه على أهمية نشر فكرة الأخوة بين المسلمين والمسيحيين واليهود، أما بالنسبة لـAuzas فقد ذكر بأن ك.ت.ا.ق.و بمثابة الحزب السياسي بما أنها تناضل ضد الفاشية[2].

في هذا الزخم من النشاط السياسي وفيما بين 18 و19 ديسمبر 1937، عقد الحزب الشيوعي الجزائري مؤتمره السنوي الثاني بالجزائر ،بحضور حوالي ستين (60) عضوا منهم عشرون (20) جزائري، وأكد عمار أوزقان على ثقته بابن جلول وتم الاتفاق على تعيين لجنة مركزية جديدة للحزب تضم 14 أوربيا و12 جزائري وامرأة واحدة، وبعدها

1-D.A.W.O,boite N 1181, Sous-préfecture de Tlemcen ,N R.S.3, 1 septembre 1938.
2-A.N.O.M,cote 9H28, Gouvernement Général de l'Algérie, dépt. d'Oran, Police Spéciale N 4673, rapport du Commissaire Divisionnaire chef de police spéciale départementale à Mr. le préfet (Affaires indigènes), B.O.M.O, Grand rassemblement nord-africain à l'USMO, Oran le 13/06/1938.

اختارت اللجنة أربعة من أعضائها لتمثيل السكرتارية [1]،وستة أعضاء لتمثيل المكتب السياسي ،منهم ثلاثة من الجزائريين وهم عمار أوزقان، دبابش وابن عمار[2].و لا يجب ان نغفل هنا موقف الحزب الشيوعي الفرنسي الذي عبر في مؤتمره المنعقد في ديسمبر 1937 أنه لم يعد هناك في ظل الظروف السياسية السائدة مجال للمطالبة باستقلال الشعوب، و ذكر قدور بلقايم سكرتير الحزب الشيوعي الجزائري، بأن الظرف الحالي كان يتطلب وحدة الشعب الجزائري بالشعب الفرنسي[3] و بالتالي تراجع فكرة الإستقلال .

وفي جويلية 1938 أسس فرحات عباس حزب " الإتحاد الشعبي الجزائري" ،ليدرك عندها العلماء واقع عدم تمكن المؤتمر من تحقيق الأهداف المرجوة منه، ورأوا ضرورة إيجاد نهج جديد للدفاع عن الإسلام واللغة العربية والجنسية، واعتبروا مرسوم 8 مارس 1938 ،المتعلق بتعليم اللغة العربية مساس ونيل من حرية التعليم وذكروا في بيانهم الصادر بتاريخ 27 مارس 1939 بأنه لم يكن لهم إلا خيبات أمل سواء مع اليمين أو مع اليسار[4]، خاصة و أن الإدارة الإستعمارية زادت في تشديد الخناق على الجزائريين، فقد أصدر الحاكم العام جملة من القرارات التي تمنع تسرب بعض المقالات أو الصحف إلى الجزائر ومنها قرار 16 سبتمبر 1939 ، الذي يمنع تسرب بعض المقالات أو الصحف[5]، وقرار 16 سبتمبر 1939 الذي يمنع توزيع كتاب شكيب أرسلان " لماذا تأخر المسلمون وتطور غيرهم"الذي كان قد طبع بمطبعة المنار بالقاهرة، وفي 24 جويلية من نفس السنة، كان قد صدر قراريمنع كتاب "نظرات الشورى" الذي طبع هو الآخر بالقاهرة ،فضلا عن منع جريدة " الإرادة" الناطقة باللغة العربية و الصادرة في تونس[6] .

وهكذا فقد تراجعت السلطات الفرنسية عن الإصلاحات التي كانت تنادي بها متذرعة بانشغالها بالأوضاع السياسية المحلية والدولية ،ليكون الفوز لصالح المعمرين مع اقتراب الحرب العالمية الثانية، وبالعودة قليلا إلى الوراء، وفي قراءة بعيدة لمقال الشيخ عبد الحميد بن باديس حول الإنتخابات وتمثيل الأمة، فإن فرنسا قد منحت للجزائريين -بعدما ماتت

1- هؤلاء الأعضاء هم قدور ، بن علي بوقرط ، Leloche،Mignot

2-A.N.O.M, cote Oran, 10H88, Le 2eme Congrès Annuel du P.C.A, Alger, février 1938.

3- Ageron C.R.,op.cit,p358.

4-قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين،ص 322.

5 -D.A.W.O, boite N 1473, N2341, rapport du 13 juillet 1939.

6-D.A.W.O, boite N 1473, N 14153 B, rapport du 24 juillet 1939.

الآلاف المؤلفة منهم في الدفاع عنها–حقوقا طفيفة في انتخابات المجالس البلدية، العمالية والمفوضيات المالية، وكما رأيناها من خلال تتبع هذه الانتخابات ضيقة النطاق في التصويت، مع أقلية قليلة في التمثيل ما كانت الجزائر لترضى ببقائها، وواصل الشيخ رحمه الله مقاله مدركا أن الحجة التي يتذرع بها الإستعماريون لإبقائها على حالها هي عدم أهلية الجزائريين وكفاءتهم، لذلك كانت دعوته لبني أمته هي تقدير حقّي الإنتخاب والتمثيل حق قدرهما والسعي في نيل غايتهما، وأن يبرهنوا لأحرار فرنسا بحسن استعمالها على استحقاق لاستكمالها[1]، هكذا ورغم أن المقال صدر سنة 1935 ،إلا أنه أبرز واقع مرحلة هامة من تاريخ الجزائر تميزت بالتطور السياسي وظهور الإنتخابات كتجربة جديدة خاضتها مختلف شرائح الشعب.

ومن جهة أخرى فقد عقدت جمعية العلماء المسلمين يوم 26 سبتمبر 1937 جمعيتها السنوية العامة بحضور أعضاء مختلف الشّعب من داخل الجزائر، والذين تجاوز عددهم 150 بينما بلغ عدد الحاضرين حوالي ألفي شخص (2000) وتم خلال هذه الجمعية:

- ✓ إقرار تنظيم الشّعب المختلفة و توسيع نشاطها.
- ✓ تحويل جريدة البصائر إلى قسنطينة بإدارة مبارك الميلي وبرعاية الشيخ ابن باديس بعد استقالة الشيخ العقبي.
- ✓ التركيز على فكرة العروبة والإسلام.
- ✓ لعبت الجمعية دورا هاما في قيادة مؤتمر "الأساتذة الأحرار للغة العربية"LeCongres des professeurs libres d'arabe" ،الذي انعقد يومي 22 و 23 سبتمبر، علما أنه مؤتمر كان يسعى لإقامة قاعدة لتوجيه التعليم الإسلامي بالجزائر.
- ✓ السعي لإقامة جامعة عربية بالجزائر وإنشاء مدارس أخرى على شاكلة دار الحديث بتلمسان.

1-المنتقد، السنة الأولى، العدد 19،الخميس 29 ربيع الأول، 1344 هـ الموافق ل 15 أكتوبر 1925، " الانتخابات وتمثيل الأمة "، عبد الحميد بن باديس " القسنطيني".

وكان الشيخ ابن باديس قد عبّر عن أفكاره بصراحة كبيرة يوم 24 سبتمبر 1937 حيث قال: "...يجب أن نتعلم كيف نقاوم وكيف نضحي بأنفسنا لمقاومة العدو"، وفي خطاب له بمصر عند تأسيس الرابطة العربية بتاريخ 20 أكتوبر 1937 صرح:"... تحية لكم أبناء العروبة والإسلام... نهضتنا تقوم على الحرية ولكننا سنحارب الخونة والطغاة..."[1].

ثانيا) موقف حزب الشعب الجزائري من تحالف الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي :

كان حزب الشعب الجزائري أول من أبرز الحصيلة السلبية للجبهة الشعبية التي كانت قد حلت نجم شمال إفريقيا الذي كان عضو في التجمع الشعبي[2]، وكان هذا الحزب قد تمكن من جلب بعض المسؤولين من شباب المؤتمر و بعض الشخصيات من العلماء، وبعدما تحولت قيادته من باريس إلى الجزائر سنة 1938 ،دعا إلى تكوين تجمع وطني في أوت 1938 تلتقي فيه كل الإتجاهات السياسية حول برنامج عمل مطلبي ،حدده في سبعة مطالب أساسية، تمثّل في الواقع خلاصة الميثاق المطلبي الذي قدمه المؤتمر الإسلامي للسلطات الفرنسية[3].

وفيما يتعلق بالعمل النقابي ومساهمته في دعم الحركة الوطنية، فيمكن القول أن دور الكونفدرالية العامة الموحدة للشغل CGTU في تبني قضية التحرر الوطني قد زالت مبررات وجوده ،باعتبار أن أحزاب الحركة الوطنية وعلى رأسها حزب الشعب الجزائري بصفته أهم حزب، أصبحت في هذه الفترة قادرة على تبني هذا الطرح، كما أن الحركة النقابية وبتبنيها للمطلب الإستقلالي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية سنة 1936، فإنها لعبت دور المعوّض للتيار السياسي الوطني الجزائري الذي كان في طور التكوين[4].

في نفس الوقت و مع اشتداد المراقبة ،فقد زادت فروع الحزب حيث بلغ عددها ستة بعمالة وهران اثنين في سيدي بلعباس، واحد في كل من معسكر، تلمسان، مستغانم وسبدو[5]،وتغلغل مناضلي النجم القدامى في النوادي كما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأدبي

1-ANOM,cote 10H88, l’Année indigène Algérienne, Vue du département d’Alger, l’Assemblée Générale Annuelle de l’Association des Oulémas, Alger, février 1938.

2- قداش قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين، ص 323.

3- قنان جمال، "عقد الثلاثينيات، تصاعد الكفاح الوطني والذود عن الهوية "، مجلة المصادر، مجلة سداسية محكمة يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 15، السداسي الأول، 2007، ص 25.

4-خلوفي بغداد ، المرجع السابق ، ص 33.

5-قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين،ص728.

المستغانمي ونادي الإيمان بغليزان، وكانت أحسن طريقة بالنسبة للوطنيين في التغلغل داخل الدواوير تتمثل في ربط العلاقات مع رؤساء الجماعة أو أعضائها ،لأن هؤلاء في نظر الجزائريين كانوا يمثلون الوجه المعاكس للقايد أي الإدارة (لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لكل أعضاء الجماعات)[1]وظهرت جمعية أحباب الأمة في كل من تلمسان ، عين تموشنت، سيدي بلعباس ومستغانم[2]، وكشفت المراقبة الإستعمارية على وجود 22 شخص من أعضاء حزب الشعب بمستغانم كانوا محل مراقبة من الشرطة الفرنسية، 16 بتلمسان و9 بتيارت[3]،وكان لهذا الحزب الإستقلالي نشاط بارز بالقطاع الوهراني مما جعل السلطات الإستعمارية تواجهه، ففي 26 جانفي 1937منعته من النشاط، مما جعل أعضائه من تلمسان وعين تموشنت ينظمّون إلى وحدات أحباب الأمة، ورغم الضغط الإستعماري فقد واصل فرع تلمسان المواجهة وتواصل بيع جريدة الأمة بشكل سري بالمقاهي خاصة. وعند زيارة مصالي لوهران يوم 31 جويلية 1937 إلتقى ممثلي مستغانم، تلمسان، سيدي بلعباس، عين تموشنت وغليزان، وقرر رئيس عمالة وهران منع أي إجتماع للوطنيين، حيث منع إجتماع لهذا الحزب بمستغانم يوم 2 سبتمبر1937 وغليزان في 3 ماي 1937[4]، ورغم ذلك فقد تواصل نشاط النجم.

وعبّر حزب الشعب عدة مرات عن موقفه من المؤتمر ومشروع بلوم فيوليت، وظل رغم مهادنة العلماء والمنتخبين المستقلين مصمما على محاربة الإدماج، ولم ينس مطالبه الخاصة بالإصلاح السياسي العميق ،وهو تحويل المفوضيات المالية إلى مجلس جزائري منتخب عن طريق الإقتراع العام دون تمييز عرقي أو ديني[5]، وشارك في العمليات الإنتخابية الخاصة بالمفوضيات المالية بمرشحين يمثلون أهم أفكاره ويعملون للدعاية لصالحه. ونشير إلى أن ميول قادة الحزب الإستقلالي كانت تختلف عن ميول قادة المؤتمر، فالنجم ثم حزب الشعب كان يدعو إلى برلمان وطني وحكومة وطنية وإلى استقلال الجزائر عن فرنسا، أما قادة المؤتمر فدعوا إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين

1- ولد النبية كريم ، المرجع السابق ، ص 225.

2-Soufi Fouad, OranRépublicain, p p 109-112.

3-Soufi Fouad, « de L'EtoileNord-Africaine au PPA… », p180.

4 -TouatiLahouari, op.cit, p 405.

5- قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين، ص 764.

والفرنسيين والرضا بالعيش تحت العلم الفرنسي ،بالإضافة إلى الإبقاء على الأحوال الشخصية الإسلامية[1]،هذا ما جعل قادة هذا الحزب يعارضون بعض مطالب المؤتمر ويستغلون كل المناسبات للتعبير عن مواقفهم.

وبالعودة إلى المؤتمر الإسلامي، فإن مصالي الحاج لم يحضره، وبرّر ذلك بكونه كان متواجد بسويسرا دون أن يطّلع على المطالب السياسية للمؤتمر، ورغم غيابه فقد أرسل برقية حيّا فيها المؤتمر، وأعرب عن مساندته لكل المطالب التي بإمكانها تحسين وضع الشعب الجزائري المسلم و لم ينس رفضه للتمثيل النيابي النسبي للجزائريين [2]،فقد كانت مواقف هذا الحزب تختلف عن ميول قادة المؤتمر خاصة ما يتعلق بالتمثيل البرلماني واستقلال الجزائر عن فرنسا ،حيث كان دعاة المؤتمر يدعون إلى المساواة في الحقوق والواجبات والرّضا بالعيش تحت العلم الفرنسي[3]، وخلال وجود وفد المؤتمر بباريس، تواصلت زيارات أعضاء النجم للعلماء وحاولوا إقناعهم بعدم تبني مشروع بلوم فيوليت.

وفي اجتماع 2 أوت 1937 تمكّن مصالي الحاج من إلقاء خطاب دام حوالي 20 دقيقة استطاع خلاله إثارة الجماهير التي تجاوبت مع خطابه،و يبدو أنه حضر الإجتماع بعدما وصلته رسالة من أحد مناصريه بالجزائر، وأخبره فيها بانعقاد إجتماع لوفد المؤتمر وهو ما دفعه إلى الحضور حتى لا يفوّت الفرصة[4]، و أظهر تدخله في هذا الإجتماع قوة و فعالية كلمة " حرية " التي استعملها[5].

وبتاريخ 27 نوفمبر من نفس السنة ،نظّم الحزب تجمّعا شعبيا بباريس حضره حوالي 4000 شخص من عمال المهجر مثّلوا شمال إفريقيا،واستغل مصالي المناسبة لشرح نتائج دعايته بالجزائر بعد إجتماع 2 أوت 1937، وأظهر تقرّبا كبيرا من العلماء لما قال:"نحن لسنا مثل ابن جلول الذي يريد منع العلماء من ممارسة السياسة، نحن نقول أن العلماء أحرار في ممارستها"[6]، وكان مصالي الحاج قد هاجم المنتخبين المسلمين بتوجيه

1- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص 163.

2 -Roche-Brune Renauld, op.cit., p 214.

3- Kaddache Mahfoud, La vie politique à Alger, p 70.

4-Ibid, p221.

5-Alexandre François, « Le P.C.A de 1919 à 1939… »,p 207.

6-Kaddache Mahfoud, La vie politique à Alger, p237.

الإنتقادات لابن جلول يوم 30 جانفي 1937 حيث ذكر أنه يفتخر بكونه لا يريد ربط الجزائر بفرنسا[1].

لقد أدت مواقف الحزب إلى ظهور مواجهة بينه و بين أنصار المؤتمر الإسلامي الجزائري،إذ تمكّن هذا الحزب من سحب البساط من تحت أقدام أنصار هذا المؤتمر [2].

وأمام تصاعد المد الوطني، كانت وسيلة الإدارة الوحيدة هي سياسة القمع، خاصة و أن حزب الشعب خرج من المعركة الإنتخابية مدعّما أكثر ،وهو ما تأكد خلال انتخابات 1937 ونجاحه في الإنتخابات العامة لسنة 1938، وبسبب حملات التوعية التي قادها حزب الشعب الجزائري كتنديده بالنظام الإستعماري ومشروع بلوم فيوليت،وظهور نوع من الإندفاع اللفظي الشديد لدى مناضليه والذي أخذ يزداد حدة وعنفا ضد فدرالية النواب المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الفرنسي والمنتخبين المسلمين عامة، وصارت سياسته موجهة للتحريض والدعاية ضد الإستعمار بالدرجة الأولى ،إذ بدأ هؤلاء المناضلين بتطبيق خطة مرسومة بالتنسيق مع زعمائهم ،من خلال تنظيم المهرجانات والإجتماعات للدعاية ضد اعتقال مصالي ورفاقه[3]، غير أن قلق الإدارة الإستعمارية من هذه التحركات أدى إلى توقيف مصالي الحاج يوم 27 أوت 1937، بتهمة التحريض ضد سيادة الدولة[4]، وكانت الكونفدرالية العامة للشغل قد شاركت في الإحتجاجات التي نظمت ضد حل النجم في جانفي 1937 وضد توقيف مصالي[5]، خاصة و أنها كانت تضم أعضاء من حزب الشعب ،إلى جانب أعضاء من اتجاهات أخرى، وفي هذا الصدد يمكن القول بأن سنوات(1934-1939) تعتبر مرحلة تحول الحركة النقابية إلى نقابة جزائرية و كان عليها ضمان تنظيم العلاقات بين المئات من الفروع الموزعة عبر التراب الوطني[6].

كما أن حزب الشعب الجزائري قد تصدى لكل من الحزب الشيوعي والإدارة خلال تجربته الإنتخابية، حيث سعى الحزب الشيوعي لتحطيمه بعدما رأى فيه منظمة سياسية

1-Stora Benjamin, MessaliHadj, Pionnier du nationalisme Algérien, (1898-1974), ED.Rahma, Alger, 1991, p149.
2- سعد الله أبو القاسم،الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص 176.
3-الشافعي سعيد ، المرجع السابق، ص 194.
4-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3 ،ص 144.
5-خلوفيبغداد ، المرجع السابق، ص 33.
6 -Choukroun Jacques,op.cit,p 29.

تعبّر عن التطلعات الوطنية للشعب الجزائري، وأصر على تقديم مناضلي هذا الحزب الثوري على أنهم شباب يفتقر إلى التجربة ،و يقوم بإيقاظ الغرائز السيئة للشعب وباعتبار أن الشيوعيين يمثلون واحدة من القوى الرئيسية للجبهة الشعبية فقد استخدموا هذه السلطة للتنديد بما سموه بالوطنية المزيفة لحزب الشعب الجزائري[1].

نضيف أنه في سنة 1937 دائما وجهت الفروع المحلية لحزب الشعب الجزائري في كل من مستغانم و سيدي بلعباس أوامر للتجار بالإضراب، وعلى عكس تلمسان التي لقي فيها الإضراب إقبالا، فإن التجاوب كان قليل، وفي بداية أكتوبر من نفس السنة عقد إجتماع فدرالي بوهران لحزب الشعب، حضره ممثلي تلمسان ،سيدي بلعباس، عين تموشنت ووهران، كان الموضوع حول الإنتخابات البرلمانية لسنة1937 ،مع التركيز على أن مناضلي تلمسان كانوا الأكثر نشاطا، وفي الفاتح من ديسمبر من السنة نفسها نظم إضراب للتجار بتجديت بمستغانم ولكنه نجح بشكل نصفي فقط ،رغم أن هذا الحي كان مركز إشعاع للحركة الوطنية والنضال السياسي[2]، وقد يكون ذلك بسبب القمع الإستعماري. غير أن تكثيف نشاطات الحزب أقلق السلطات الإدارية بشكل كبير جعلها تقوم بمصادرة جريدة الأمة بباريس وإصدار قرار حل الحزب في سبتمبر من سنة 1939[3]، كما تم إيقاف القادة الرئيسيين بالحزب والحكم عليهم في نوفمبر 1939، ومنعت المظاهرات الوطنية وحجبت الصحف كما هو الحال بالنسبة للبرلمان الجزائري، واعتبر مصالي الحاج هذه الإجراءات خيانة من طرف الجبهة الشعبية [4]، وبعدما كان هذا الأخير قد خرج من السجن يوم 25 أوت 1939 أعتقل ثانية في أكتوبر من نفس السنة [5].

ومن جهة أخرى فقد قام حزب الشعب الجزائري في بداية شهر جانفي 1938بتأسيس وبكل المدن والمراكز الهامة بالجزائر، مجموعات عرفت باسم الشباب الوطني الجزائريLes Jeunesses Nationales Algériennes،على أن لا يمارس أعضاؤها السياسة، مع التركيز على أهمية نشر الشعور الوطني بها، أما الهدف الذي سعى إليه هذا

1-بوسعيدسمية ، المرجع السابق، ص 73.

2-Touati Lahouari, op.cit,p p 406-409

3-بوسعيد سمية ، المرجع السابق ، ص 74.

4- قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين ، ص 145.

5- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص144 .

الحزب من خلال جمع هؤلاء الشباب فكان إعداد مستقبلهم ومستقبل البلد، وذلك بتربيتهم معنويا وتكوينهم جسديا من خلال مجموعة من النشاطات، أهمها تنظيم الرحلات وتقديم الدروس في التربية البدنية، الأدبية، الفنية والاقتصادية في إطار الإمكانيات المتاحة لهم. وفيما يتعلق بالتجنيد في إطار الشباب الوطني الجزائري فقد كان يحق الإنضمام إليه لكل شاب مسلم يتراوح عمره ما بين 14 إلى 18 سنة، ويتم تقديمه من طرف أحد أعضاء حزب الشعب الجزائري أو أحد أعضاء هذه الشبيبة الذين سبق وأن تم ضمهم إلى هذا التجمع. ويعتبر أعضاء حزب الشعب الجزائري المؤسسين لفروع هؤلاء الشباب في كل منطقة و كان لا يحق لهم عقد أي مؤتمر، أما بالنسبة للقانون الداخلي لهذه المجموعات الشبابية فيمكن الأطلاع عليه من الملحق رقم 38 ، و هوكالتالي:

- يتكوّن المكتب من عشرة (10) أعضاء، يشترط أن يكون ثلاثة منهم أعضاء بحزب الشعب الجزائري يقومون بتنظيم المجموعة وماليتها.
- تعقد جمعية عامة كل ستة أشهر يتم فيها تغيير نصف الأعضاء.
- مساهمة الأعضاء تكون بفرنك واحد كل شهر.
- يمكن للمكتب اللجوء إلى اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري في حالة العجز المالي.
- المجموعات النشطة يمكن أن يكون لها مقر.
- يمكن أن توزع جرائد "الأمة" و "الحركة التونسية "بين الأعضاء الكبار في السن داخل هذه المجموعات.

هكذا فالملاحظ هنا هو سعي حزب الشعب إلى تأطير الشباب الجزائري واحتوائه وتربيته لضمان تواصل العمل الوطني وتزويد الحزب بالطاقات الجديدة والواعية بواقعها وواجبها[1]، وفي يوم 17 جانفي 1938 ،استقبل فرع حزب الشعب الجزائري بتلمسان منشور خاص بتكوين الشباب الوطني الجزائري مع التركيز على جعل هؤلاء الشباب

1-A.N.O.M,cote Oran 5I104, Préfecture d’Oran, Les Jeunesses Nationales Algériennes, janvier 1938.

يحصلون على تكوين مشابه لتكوين الكشافة ،مع إعطاء دروس في التاريخ والأدب العربي إن توفرت الفرصة لذلك [1].

لقد كرّس القمع المسلط على حزب الشعب من جهة وفشل المؤتمر الإسلامي من جهة أخرى الصبغة الشعبية لهذا الحزب، فأحرز انتخابات رائعة قبل أن يحل في سبتمبر 1939 [2]، حيث اعتبرت هذه السنة أكثر نجاحا لحزب الشعب ،خاصة وأن مرشحه محمد دوار كان قد فاز في إنتخابات أبريل 1939، وأصدر الحزب جريدة جديدة باسم البرلمان الجزائري،وأصبح أعضائه عشية الحرب العالمية الثانية حوالي ثلاثة آلاف (3000) شخص[3]، ليواجه هذا الإنغراس الكبير بحل الحزب كأسلوب إداري تسلطي قمعي، خاصة وأن نشاطه الدعائي هو والعلماء زاد في بعث الروح الوطنية بين مختلف الأوساط وخاصة الشباب ،بما في ذلك تلاميذ المدارس الفرنسية[4].وما تجدر الإشارة إليه أن نجاح التيار الراديكالي وحصوله على الشعبية يعود إلى مطالبته بشكل واضح بالإستقلال الذي كانت تنتظره مختلف الفئات الشعبية، فقد كان هدف الإستعمار كما عبّر عن ذلك عدد من المؤرخين ،هو عزل المجتمع فيما أسماه بيير بورديو PierreBourdieu[5] وعبد المالك صياد[6]بـTraditionalisme de désespoir،وظهرت هذه الوضعية من أيدولوجية سياسية عفوية مشبعة بالنضال ضد اللاعدل الذي مارسه الإستعمار[7]، وخلال سنوات الإضطراب هذه ،ستزيد الإدانات المتزامنة مع تدهور الأوضاع السياسية العالمية، لتعرف المرحلة فتورا في نشاط الحركة الوطنية في ظل استعداد العالم للحرب العالمية الثانية، وتبدأ الجزائر مرحلة جديدة من نضالها بداية دامية مع أحداث ماي 1945 .

1-A.N.O.M,cote Oran 5I104, Rapport du CIE., destinataire CIE. Alger, N25, Tlemcen le 17/01/1938.

2- برفيلي غي ، المرجع السابق ، ص 148.

3-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص 143.

4- برفيلي غي ، المرجع السابق ، ص 148.

5-بيير بورديو : من مواليد 1 أوت 1930 بفرنسا و توفي يوم 23 جانفي 2002، أحد علماء الاجتماع البارزين بفرنسا ، درس بجامعة الجزائر فيما بين (1958-1960)، رافق بحوثه حركة نضال لصالح استقلال الجزائر، له عدة مؤلفات منها " سوسيولوجية الجزائر"سنة 1961.

6-عبد المالك صياد : عالم اجتماع جزائري ولد بالقبائل الصغرى سنة 1933 و توفي سنة 1998 ، اهتم بظاهرة الغربة و الهجرة الجزائرية في فرنسا له عدة أعمال في علم الاجتماع.

7-AddiLahouari, « Le nationalisme algérien, origines et perspectives, générations engages et mouvements nationaux, le 20 Emme siècle au Maghreb », coordonné par Ouanassa Siari-Tengour et AissaKadri, Ed Crasc, 5 Emme anniversaire de l'indépendance de l'Algérie, 2012, p 83.

ومن جانب آخر فقد سعى المؤتمر الإسلامي في الغرب الجزائري إلى تنسيق جهوده مع الجبهة الشعبية، وبدأت حملة واسعة لصالح هذه الفكرة بواسطة النائب والمناضل الوهراني الحاج حسن باشطارزي وجريدة وهران الجمهوري[1]، وكانت جريدة البصائر قد نشرت مقال للشيخ عبد الحميد بن باديس عبّر فيه عن الآمال الموضوعة في المؤتمر والجبهة الشعبية ، ومما جاء فيه :"... فنهضت الأمة بمؤتمرها ...وقررت فيه بالإجماع المحافظة التامة على المميزات الشخصية والمطالبة بجميع الحقوق السياسية وأدرك أقطاب الواجهة الشعبية أحقية هذا المطلب وأدركوا أن لا بقاء للأمة الجزائرية مرتبطة بفرنسا إلا اذا أعطيت حقوق الجنسية الفرنسية السياسية مع بقائها على جنسيتها القومية بجميع مميزاتها ومقوماتها، فتقدموا لمجلس الأمة الفرنسي بالقانون المعروف ببلوم فيوليت وتلقّاه الذين يقدمون مصالحهم الفردية على مصالح فرنسا الحقيقية بما هو معروف من معارضة ظالمة، ...، وتلقّته الأمة الجزائرية التي ترضى بالإرتباط بفرنسا في حقوقها وواجباتها مادامت محترمة في جنسيتها القومية ...بشرط لا بد منه وهو التساوي في جميع تلك الحقوق دون تمييز..."[2]، وهو يؤكد مواقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المتمسكة بمقومات شخصيتها العربية الإسلامية مع التأكيد على حقوق الشعب الجزائري المسلوبة .

وعملت كل من الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي ،بحملات واسعة لكسب التأييد وشرح هذه الفكرة في عدد من مدن العمالة مثل مستغانم وتلمسان،وسرعان ما أفرزت حركة المؤتمر الإسلامي تطورات سياسية حاسمة داخل البلديات المختلطة، وظهرت تحولات جديدة داخل الدواوير، حيث كتب رئيس عمالة وهران روسلوRousselot رسالة رسمية موجهة إلى جميع الحكام الإداريين من بين ما جاء فيها :"... يعيش الأهالي منذ وقت طويل دعاية واسعة هدفها دفع الجماهير الشعبية للمشاركة في التظاهرات ذات الطابع السياسي والدعوة إلى الإنخراط في الأحزاب السياسية... فالحالة تنذر بالخطر وعليه أطلب منكم الحرص شخصيا على تنفيذ حراسة مشددة والعمل على عزل جماهير الأهالي من كل نشاط سياسي مهما كانت طبيعته..."وأكد على إشراك كل القادة الجزائريين بكل أصنافهم

1- Oran Republicain,14/01/1938.

2-البصائر، السنة الثانية ،العدد 58 ،الجمعة 29 ذو الحجة 1355 ه الموافق ل 12 مارس 1937 ، " الجنسية القومية و الجنسية السياسية " نقلا عن مجلة الشهاب ، للشيخ عبد الحميد بن باديس.

(قياد، حراس الغابات و النواب...) بتبليغ أية معلومة لها علاقة بالدعاية السياسية في كل مناطقهم المحروسة[1]،وعقد المؤتمر الموحد بينهما يوم 30 يناير 1938 في تجمع كبير بوهران ضم حوالي 170 مندوب عن الجبهة الشعبية من اشتراكيين، شيوعيين،شبان جمهوريين، اشتراكيين راديكاليين، الرابطة المعادية للسامية والمجلس العام للعمال[2]، وتناول الكلمة كل من البشير الإبراهيمي، قاضي بوشامة، ابن خالفة، معبد،بوتارم،بربر،الحاج أحمد خليل والطاهر وكلهم من المؤتمر الإسلامي، إلى جانب كل من دالوش مسؤول الحزب الشيوعي، قدور بلقايم، بوجلال وزانيتاسي من الحزب الشيوعي، سعدون،زبنتوت، سفير بودالي، أمويل، ادمان أوزيس من الحزب الإشتراكي، وكل من شابلي وانقونانAngonin من الكونفدرالية العامة للشغل[3]، كان الهدف هو التأكيد على التضامن الفرنسي الإسلامي ودراسة الإضافات الواجب إدراجها في البرنامج الجزائري للجبهة الشعبية[4]، ،حيث انبثق عن المؤتمر لجنة تنسيق أصدرت برنامجا مشتركا هاما ضم خمسة فصول ،تطرقت إلى الإصلاحات السياسية، الإدارية والإقتصادية، القضائية والإجتماعية، وطالب المؤتمر بالمساواة بين الجزائريين والأوربيين على كل المستويات، وكانت اللائحة النهائية التي تمت المصادقة عليها بالإجتماع تؤكد على "وحدة المؤتمر الإسلامي والجبهة الشعبية، وحدة أفكار الأوربيين والمسلمين المتمسكين بالمثل الديمقراطي،...،والتعاون الأخوي على إلغاء الإجراءات الإستثنائية ،وتفعيل دخول الجزائر في العائلة الفرنسية"[5]،ليتم بعد ذلك انتخاب مكتب لهذا المؤتمر المشترك برئاسة كل من بوشامة ، اوزاس ،وعيّن كأمناء كل من ماتيي ، الشيخ ابن حلوش من جمعية العلماء، سعدون وكارميلي(من الحزب الإشتراكي)، وعيّن بانون روجي أمين للخزنة وانغونان نائب عنه وبوجلال كمساعد،كما أكد هذا التجمع على حل الأحزاب والمنظمات اليمينية المتطرفة كالحزب الإجتماعي الفرنسي والحزب الشعبي الفرنسي، إلى جانب تطهير الإدارة

1-ولد النبية كريم ، المرجع السابق ،ص ص235-236.
2-قداش محفوظ ،الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 819.
3-مهديد ابراهيم ، انتخابات الأهالي ، ص ص 125-125.
4- قداش محفوظ ، الحركة الوطنية الجزائرية ،ص 819.
5- Oran Republicain,3,23,24fevrier 1938.

والقضاء[1]، والأهم من هذا كله هو التركيز على ضرورة تطبيق ما جاء به برنامج بلوم فيوليت ،ونقد دور المفوضيات المالية بالجزائر والمطالبة بإلغائها، هذا وجاء دعم الشيوعيون للإبقاء على إتحاد المؤتمر الإسلامي والجبهة الشعبية،وظلوا أوفياء للميثاق المطلبي للمؤتمر ولمشروع بلوم فيوليت، غير أن عدم تطبيق مطالب المؤتمر هزّ من مكانتهم وأفقدهم واقعيتهم لصالح حزب الشعب الجزائري[2]، وبعدما كان عددمناضلي الحزب الشيوعي حوالي 750 مسلم سنة 1936 و 1100 في بداية 1937 بدأ أعددهم بالتراجع خلال سنة 1937[3].

وسيستغل هذا التحالف في انتخابات المفوضيات المالية التي ستجري خلال سنة 1938. وما تجدر الإشارة إليه في الأخير، أن الظروف التي انعقد فيها المؤتمر الإسلامي والكثير من الذين شاركوا فيه، والمطالب التي صدرت عنه ،كلها تجعل منه مناسبة اجتماعية أكثر منها سياسية والتأمل في ميثاق المطالب يكشف أن واضعيه كانوا يحاولون تفادي العبارات السياسية [4].

ثالثا) انتخابات المفوضيات المالية والمجلس العام في دائرة مستغانم بين سنتي(1938-1939):

في ظل هذه الظروف السياسية والاقتصادية، وبعد أشهر قليلة من إجراء إنتخابات المجالس العامة، حدد تاريخ إنتخابات المفوضيات المالية بيوم27 فبراير 1938[5]، وكما جرت عليه العادة، بدأت عملية إعداد القوائم الإنتخابية ومراجعتها، وورد في جريدة وهران الجمهوري نداء إلى السكان بضرورة مراجعة التسجيلات لتفادي الطعون لأن القوائم كانت ستقفل رسميا يوم 4 فبراير منتصف الليل، وذكّرت بالوثائق الواجب إحضارها للتسجيل بالقوائم الإنتخابية، وهي وثيقة الجنسية الفرنسية مثل الدفتر العائلي، شهادة السكن والتي قد تكون ثيقة تثبت دفع الكراء مثلا،إلى جانب طلب الشطب في حالة تغيير السكن[6]، وقد يعود

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 233.
2- قداش محفوظ ، الحركة الوطنية الجزائرية ،ص 821
3-Ageron C.R.,op.cit,p 358 ;reference n 4.
4-سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية ،ج 3 ، ص 158.
5 - A.N.A, I.B.A, 132, elections aux DF. Algériennes, 15 février 1938.
6- Oran Republicain,04/02/1938,N349.

هذا الإهتمام إلى أهمية هذه الإنتخابات في ظل الأوضاع السياسية السائدة والمتمثلة في نشاط حزب الشعب وحركة المؤتمر الإسلامي وتحالفه مع الجبهة الشعبية.

ومن جهة أخرى فقد عملت الإدارة على إعلان تقسيم جديد للدوائر الإنتخابية ،كما هو الحال في كل مرة تسعى إلى تسهيل فوز مرشح دون الآخر، حيث ظهر تقسيم جديد بموجب مرسوم 22 ديسمبر 1937، وتم تحديد تاريخ الدور الأول من هذه الإنتخابات بيوم 6 فبراير 1938، أما الدور الثاني فحدد يوم 13 فبراير1938، ووفرت الإدارة الفرنسية مترجمين تتم الإستعانة بهم عند إجراء عملية الفرز[1]، كما تم التأكيد على ضرورة إعلان القوائم الإنتخابية طبقا لمرسوم 5 مارس 1919 و6 فبراير 1919(البند 2)،حيث يكون على رؤساء البلديات والمتصرفين الإداريين الذين أقاموا تعديلات على القوائم الانتخابية، نشر هذه القوائم خمسة أيام قبل إجراء العملية الإنتخابية، وكما هي العادة، تكوّن المكتب الإنتخابي بنفس طريقة تكوّن المكتب الانتخابي وترأسه في البلديات المختلطة المتصرف الإداري، وفي البلديات كاملة الصلاحيات رئيس البلدية أو أحد ممثليه[2].ونورد فيما يلي جدول يوضح نسبة الأوربيين بدائرة مستغانم مقارنة بعدد السكان الإجمالي حسب إحصاء تم سنة 1936 و هو كالتالي[3] :

1/ البلديات كاملة الصلاحيات:

البلدية	نسبة الأوربيين مقارنة بعدد السكان الإجمالي	البلدية	نسبة الأوربيين مقارنة بعدد السكان الإجمالي
مستغانم	%4.56	Montgolfierالرحوية	%24.1
أبوقير	%12	عين النويسي	%16
عين سيدي الشريف	% 10.09	Palatمليكة	%36
عين تادلس	%21.9	بيليسيي(صيادة)	%12.2
Belle côte بودينار	%11	Pont Du Cheliffسيدي بلعطار	%1.9
Bellevue سور	%8	Prévost Paradolمشرع الصفا	%19.6
بلاد الطواهرية	% 11.7	غليزان	%27.1

1-A.N.A, I.B.A,132, elections aux DF. Algériennes, 20/01/1938, N 334.
2-Ibid.
3-A.N.O.M,cote Oran, 10H90, Pourcentage des Européens par rapport à la population totale (recensement 1936), Dépt. d'Oran, Arrd. de Most.

البوسكي	%8.4	حاسي ماماش	%21.9
بوقيراط	%35.3	Saint-Aiméeجديوية	%21.9
فرناكة	%30.7	تونان	%6.1
جورج كليمونصو(ستيدية)	%28.4	Trumelet الدحموني	% 32.1
يلل	%9.3	زمورة	% 21.3
عين كرمان	%14.7	مزغران	%27.4

2/ البلديات المختلطة:

البلدية	نسبة الأوربيين مقارنة بعدد السكان الإجمالي	البلدية	نسبة الأوربيين مقارنة بعدد السكان الإجمالي
أفلو	%1.5	مينا	%1.3
عمي موسى	%0.7	رنو	%1.2
كاسان(سيدي علي)	%4.2	تيارت	%2.6
جبل الناظور	%4	زمورة	%1.5

فالجدول يوضح اختلاف عدد الأوربيين من بلدية لأخرى ،ومع ذلك فنسبة التمثيل النيابي للجزائريين ظلت كما نص عليه القانون دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي كانت تطرأ على مستوى البلديات.

هذا وقد ترشح في دائرة تيارت التي أصبحت مستقلة عن مستغانم ،المفوض المالي المنتهية عهدته غلام الله تحت شعار "الوفاق الفرنسي الإسلامي" ،الذي كان قد فاز في انتخابات المجالس العامة ممثلا لدائرة تيارت[1]،إلى جانب قانة ميلود، وحصل غلام الله على 1753صوت مقابل 1096 لقانة ميلود [2]، أما في وهران فقد ترشح كل من باشطارزي ممثلا للحزب الإشتراكي وابن حليمة الذي كان مؤيدا للأحزاب اليمينية ومعارض لقرارات المؤتمر الإسلامي ،إلى جانب بن قلة محمد الذي تقدم ببرنامج اجتماعي[3]، و في سيدي بلعباس ترشح ابن شيحة[4]وهو مرشح حر إلى جانب النائب مولاي الشيخ الذي رشح من طرف الحزب الشعبي الفرنسي[5].

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ...، ص 236.

2-D.A.W.O, CIE, élections cantonales indigènes, 1938.

3-مهديد ابراهيم ،انتخابات الأهالي ،ص 126.

4-Soufi Fouad, OranRépublicain,p 76.

5- مهديد ابراهيم ،الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 236.

ولعل ما تجدر الإشارة إليه هنا ،هو عدم تقدم المؤتمر الإسلامي للمشاركة في هذه الإنتخابات، وقد يعود ذلك إلى مطالبته بإلغاء المفوضيات المالية، وبالنسبة للنتائجففي وهران كانت لصالح باشطارزي الذي حصل على 3196 صوت مقابل 2536 لصالح ابن حليمة[1]،وخلال الدور الثاني حصل باشطارزي على 5208 صوت ،مقابل 2768 لصالح ابن حليمة[2].وفي أحد جلسات المفوضيات المالية والتي افتتح فيها النواب النقاش حول اللغة العربية وقضية منع فتح مدارس جديدة، صادق القسم العربي بالإجماع على اقتراح قدّم للحكومة ومما جاء فيه:" بناء على قرار 8 مارس 1938 قدمت عقوبات بدنية لردع من يفتح مدرسة خاصة دون الحصول على رخصة من السلطة الإدارية، وبناء على هذا القرار، فإن كان لا يزيد عن تنفيذ قوانين يعمل بها في فرنسا منذ 30 أكتوبر 1886 وجعلها تشمل الجزائر فهو نظرا لكيفية منح رخص فتح المدارس الحرة، يعتبر عائقا جسيما في سبيل تعليم اللغة العربية بالجزائر واقترح القسم العربي ما يلي :

*/ أن يتم منح رخص فتح المدارس الحرة للتعليم العربي الحر بغاية التسامح.

*/أن تنظر الإدارة في إحداث مراقبة خصوصية على هذا التعليم بصفة سريعة، فإن لم تستطع هذا في الوقت الحاضر، فلتجعل المراقبة سائرة في مجراها الطبيعي، وكان هذا الإقتراح يحمل إمضاء النواب من الجزائريين: سيسبان، ابن تونس، شنتوف، الفضيل، ابن شيحة، عباسة، ابن جلول، والسايح، وتمت المصادقة على هذا المطلب بالإجماع ،ليسجل النواب بذلك موقفا مشرفا ،وأظهروا للإدارة والحكومة أن مسألة اللغة العربية والتعليم الديني بالقطر الجزائري ليست مسألة حزب خاص أو جمعية معينة أو فريق دون آخر بل هي مسألة الأمة جمعاء[3].

لقد ساهمت السياسة الإستعمارية في زيادة تراكم عوامل الخيبات لدى النواب الجزائريين، مما أدى إلى تضاؤل عددهم و ظهور ما يسمى بالغفوة السياسية وخضوع النواب الجزائريين واقتصارهم على الإحتجاجات ضد الأعمال الفظيعة، وتقديم مطالب

1-D.A.W.O, CIE, élections cantonales indigènes, 1938.

2- مهديد ابراهيم ،انتخابات الأهالي ،ص 127.

3-البصائر، السنة الثالثة، العدد 122، الجمعة 17 جمادى الأولى 1357ه/15 جويلية 1938،"العربية في النيابات المالية " الشهاب الأغرّ، ص 2.

متواضعة ،مع الإعراب في الكثير من الأحيان عن تأييدهم لفرنسا[1]،و في هذا الصدد ذكر البودالي سفير في مجموعة من المقالات التي كتبها في جريدة وهران الصباح بأنه " من الممكن القول بأن جمهور الشعب المسلم أدرك منذ أمد بعيد أنه لا ينبغي أن يكون لديه على الإطلاق أي أمل في الإدارة الإستعمارية ،حتى و لو أراد البعض أن يستمر في الإحتفاظ بهذا الأمل، وخاصة المثقفون الوطنيون الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية إلا أن عددهم و تأثيرهم كان قليل الأهمية ".[2]

وعلى إثر الحرب العالمية الثانية ونتيجة للنقد الشديد الذي عرفته المفوضيات المالية التي كانت قد تكونت بمبادرة الإدارة الإستعمارية و خضعت لها وعملت لصالحها[3]، أصبحت ميزانية الجزائر وبدلا من عرضها على هذه الهيئة، تعرض علىالجمعية المالية للجزائر(حسب أمرية 15 سبتمبر1945، البند 6) ثم الجمعية الجزائرية (تبعا لقانون 20 سبتمبر 1947، البند 2).

انتخابات المجلس العام 1939:

تميزت انتخابات 1937 بعدة خصائص تحدثنا عنها خلال تتبعنا لسيرها في دائرة مستغانم الإنتخابية، ولعل أهمها مشاركة عدد كبير من الأحزاب السياسية إلى جانب تواصل دور الأسر الكبيرة ونفوذ شيوخ الزوايا ،مع تدخل الإدارة والتنديد بعدة محاولات للغش والتزوير لنتائج الإنتخابات، وهو ما عبر عنه ممثلي الحزب الشيوعي، وإذا كانت نتائج هذه الإنتخابات قد ألغيت بالجزائر العاصمة نتيجة لكثرة التظلمات، التي جعلت مجلس الدولة يقدم على إلغائها ليتم تنظيم إنتخابات جديدة سنة 1939، في دورتين الأولى في 23 و30 أبريل 1939 [4]،فإننا لا نعلم ظروفها بدائرة مستغانم الإنتخابية ما عدا ما ورد في إحدى التقارير الإدارية حول عملية الترشح لهذه الإنتخابات بدائرة غليزان الإنتخابية، فحسب التقرير ترشح في غليزان من الفليتة مترشحين هما :

- ✓ بخدة محمد، مستشار بلدي من غليزان، ملاك ووضعه الإقتصادي ميسور.

1-بوسعيدبوسعيد سمية ، المرجع السابق، ص 71.
[2]-Oran Matin 22/07/1933,29/07/1933,20/08/1933,28/08/1933 .
[3]-عدة جلول محمد ، المرجع السابق،ص 76.
4-بوهند خالد ، النخب الجزائرية ، الجزء 2 ، ص ص 411-412.

✓ بلحاج جلول، ملاك ومزارع من الرحوية بغليزان، وله صلة قرابة مع الباشآغا والقايد بالبلدية المختلطة زمورة وتتمتع عائلته بنفوذ كبير بالمنطقة.

هذا إلى جانب إمكانية ترشح ابن قدور عبد القادر، وهو مستشار بلدي بغليزان (ملاك ومربي مواشي) وخاضع لسلطة غلام الله المفوض المالي بتيارت ،و طاهرات غانم وفرانسيس بن يمين (محامي)، الذي يترشح بدفع من أخيه الطبيب من سطيف (أو صيدلي)، والذي وعده بالحصول على دعم من فرحات عباس المستشار العام من سطيف ورئيس جريدة الوفاق L'Entente[1]، علما أن طاهرات غانم من الزاوية البوعبدلية وهو مرشح مدعوم من رئيس البلدية Desanti، إلى جانب إمكانية وجود ترشح ثالث للخوجة المساعد ابن داني مصطفى ،الذي تم انتخابه عضو بغرفة الزراعة في الإنتخابات الأخيرة، وكان هذا الترشح قد أثاره الشيخ ابن تكوك[2]، وترشح أيضا ابن خدة محمد من الفليتة[3]، أما نتائج هذه الإنتخابات ،فلم نتمكن من الحصول عليها من خلال الوثائق الأرشيفية التي إطلعنا عليها، و فيما يتعلق بنتائج هذه الإنتخابات بالجزائر العاصمة، فقد كانت لصالح مرشح الحزب الوطني، إلا أن الإدارة لم تسمح بجلوس هذا المترشح بمجلس العاصمة ليقوم مجلس العمالة بإلغاء فوز "دوار محمد"، وإعلان فوز منافسه المباشر زروق مرشح "بني وي وي"[4]، والمهم هنا هو تواصل دعم شيوخ الزوايا وقادة العائلات الكبرى للمترشحين مع بقاء المنافسة بين الأحزاب السياسية للحصول على أصوات الجزائريين والصراع الدائم بين التيارين التقليدي والحديث الذي أصبح يمثله المترشحين المثقفين والمتعلمين بشكل عام .

نشير هنا أنه تم في جويلية 1939 إجراء الإنتخابات البلدية لتيارت التي لم تعد تابعة لدائرة مستغانم منذ 1936 لذلك لم نتعرض لهذا العنصر بالتوسع الكبير علما أنه تم إجراء الإنتخابات بها للحصول على مقعد انتخابي واحد خاص بالأهالي، بلغ عدد المسجلين 1434 وعدد الناخبين 1057 وحصل المترشح مياز بوعبد الله (جزار) على 491 صوت ،قداري

1- A.N.O.M, cote Oran E//214, dépt. d'Oran, ville de Relizane, Commissariat de police, le commissaire de police de la ville Relizane à Mr. le sous-préfet, Most, Relizane le 07/08/1939.

2-A.N.O.M, cote Oran, E//214, préparation des Elections de septembre 1939, musulmans Circ. indigène, Relizane, CM. de Mina ,N 4507,Analyse ,élection d'un CG.indigène ,l'administration de la CM. de la Mina à Mr. le sous-préfet ,Most., Clinchant,le 21/08/1939.

3- Ibid.

4-بوهند خالد ، نفس المرجع، الجزء 2 ، ص 412.

عبد القادر شيخ الزاوية القدارية بفرندة المختلطة على 407 صوت وعبدات حاج أحمد تقي (ضابط صف متقاعد) على 114 صوت، ونتيجة عدم حصول أي مترشح على الأغلبية فقد تم إجراء دور ثان لهذه الإنتخابات. وفيما يتعلق بالمستشار البلدي لبّار عبد النبي الذي كان يعمل تاجرا، والذي تم إلغاء إنتخابه فإنه لم يترشح لهذه الإنتخابات، مع العلم أنه كان ينتمي إلى قائمة غلام الله و تم استبداله بالمترشح مياز بوعبد الله الذي كان ينتمي إلى عائلة مؤيدة لغلام الله، كما ترشح لهذه الانتخابات أيضا الشيخ قداري الذي كان مدعوم من طرف المستشار البلدي قانة ميلود ومنافس سياسي للشيخ غلام الله، أما المترشح عبدات حاج أحمد تقي الذي تقدم باسم مترشح " التجمع الوطني"فهو لا ينتمي إلى التجمع الأوربي الذي يحمل هذا الإسم وهو غريب عن هذا التجمع ولايمت له بأية صلة، وحسب التقرير الإداري الفرنسي ،قد يكون عبدات الذي يعود أصلاِ الى قورارة ،مرشح جمعية حملت إسم " القوراري""Le Gouraris" التي تكونت بتيارت ،والتي تخفي وراء هذه التسمية نشاط سياسي مشبوه كما أن إدعاء الإنتماء إلى التجمع الوطني ،لم يجد له تفسير لدى الإدارة الفرنسية ،و ذكر نفس التقرير أن الـ114 ناخب الذين منحوه أصواتهم لم يكونوا يقصدون التجمع الوطني الذي يرأسه Viniger المستشار العام، بل صوتوا على "تجمع وطني أهلي" يشرح أهداف جمعية القوراري[1]التي لم نجد معلومات أوسع حولها.

وفيما عدا هذا التقرير لم نجد معلومات أخرى حول الإنتخابات البلدية ،التي أجريت خلال هذه السنة والمهم أنها تميزت في تيارت بوجود قائمة أهلية تنافس بقية القوائم ووجود منافسة للشيخ غلام الله الذي يمثل التيار التقليدي الذي ظل مسيطرا لعدة سنوات، ورغم توسيع القسم الإنتخابي الخاص بالجزائريين لكن هذه الزيادات لم تكن في صالح الأهالي، بل ظلت تخدم فئة متواضعة من الجزائريين الذين تتوفرفيهم الشروط المطلوبة وظلت نسبتهم بالمجالس مقيدة حتى تظل الهيمنة للأقلة الأوربية، أما عن تمثيل الجزائريين بالبرلمان

1- A.N.O.M,cote Oran, E244, dépt. d'Oran, CM. de Tiaret, N3254, surveillance politique des indigènes, Tiaret, elections municipales du 3 juillet, Tiaret le 5 juillet 1939, de l'administrateur de la CM. de Tiaret à Mr. le sous-préfet de Most.

الفرنس بباريس و هي من المطالب الأساسية التي نادى بها الشبان الجزائريون فقد أهملته الأصلاحات و لم تشر إليه بتاتا[1].

رابعا)الواقع السياسي وتطور التيار الوطني إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939:

أ/مصير المؤتمر الإسلامي الجزائري:

حسب المؤرخ أبو القاسم سعد الله فإن فكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري قد تكوّنت وتبلورت بعد انعقاد عدة مؤتمرات إسلامية ،كمؤتمر جنيف و مؤتمر القدس[2]، إلى جانب المؤتمر الإسلامي العام بالقدس الذي عقد فيما بين 7و 17 ديسمبر 1931، فهذا الجو من المؤتمرات جعل مختلف الفئات الجزائرية تأمل في مؤتمر جزائري يحقق ولو جزء من آمال الجزائريين وتطلعاتهم في غد أفضل، لذلك فقد مثّل المؤتمر الإسلامي الجزائري أول تجربة لجبهة تشمل ثلاث توجهات سياسية تنادي كل واحدة منها بحقوق الجزائريين حسب وجهة نظرها: الشيوعيين، فدرالية النواب المسلمين الجزائريين، ج.ع.م.ج ، حيث كان لكل منها برنامج يختلف عن برنامج الأخرى، وحاولت التوصل إلى إتفاق للخروج بوثيقة مطلبية، علما أن كل من العلماء والشيوعيين كانوا الأكثر تحمسا لهذه الحركة لتوافقهم فدرالية النواب على مطالبهم بعد تردد[3]. كما أن الوضع السياسي الجديد الذي طرأ على الساحة السياسية الفرنسية ،و المتمثل في نجاح الجبهة الشعبية في الإنتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة بقيادة رئيس الحزب الاشتراكي ليون بلوم، كان عاملا مساعدا لعقد هذا المؤتمر، ولولا هذا الوضع لعملت السلطات الإدارية كل أساليب الترهيب والترغيب لمنع انعقاده[4]، خاصة وأن موريس فيوليت ومنذ تعيينه حاكما عاما للجزائر سنة 1925، أبدى استعدادا للنظر في المسألة الأهلية، ورأى أن من مصلحة فرنسا تقريب الجزائريين إليها و أظهر نوع من المرونة في معالجة الوضع [5].

1-صافرفتيحة ،ص 188.

2- مؤتمر القدس (المؤتمر التبشيري): انعقد في مارس 1928 الذي كان يهدف إلى غزو الإسلام و المسلمين

3-Teguia Mohamed, L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988, p52.

4- قنان جمال ، المرجع السابق، ص 43.

5-بن سمينة محمد ،" قراءة في مسار الجهاد السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (من خلال تجربة رئيسها الأمام ابن باديس في المؤتمر الإسلامي 1936)، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، العدد 12 ، السداسي الثاني،2005،ص 80.

وكان اجتماع المؤتمر الإسلامي الجزائري المنعقد بسنته الثانية بعاصمة الجزائر لافتا للأنظار بنوع خاص، لما أحاط به من ظروف وملابسات، ولما حاول بعض رجال الحركة الوطنية تحويله إلى حزب سياسي يقومبكلما تقوم به الأحزاب السياسية، بادرت فدرالية النواب التي يرأسها ابن جلول بعمالة قسنطينة هي الأخرى بإعلانها عزمها على تأسيس حزب سياسي عام، ولكنها خشية الإصطدام بهيئة المؤتمر الإسلامي وسعيا منها إلى توحيد الجهود وجمع الكلمة ،وذلك إما بجعل المؤتمر حزبا سياسيا متحدا مع ذلك الحزب الذي تمثله فدرالية النواب، ويكون الكل شيئا واحدا يعمل لغاية واحدة، أوبقاء المؤتمر عبارة عن اجتماع تعقده الأمة كلما اقتضى الحال ودعت الحاجة إليه،ويكون النواب وحزبهم السياسي من جهة المشاركة في هذه الإنتخابات كبقية أفراد الأمة،بشرط أن يعتزل المؤتمر ولجانه كلما يميل إلى السياسة لكي لا يتم التصادم بين المؤتمر والأحزاب السياسية[1]، وبعد مفاوضات طويلة واجتماعات بين هذا الوفد وبين من ينوب عن اللجنة التنفيذية للمؤتمر، كان الجواب من قبل اللجنة التنفيذية ببقائه مؤتمرا له كل تشكيلاته ونظمه و لكنه لا يشارك كمؤتمر في هذا الحزب السياسي [2].

غير أن إخفاق وفد المؤتمر بباريس ،وفتور الجبهة الشعبية ،وانتقادات نجم شمال إفريقيا لموقف العلماء جعل المؤتمر على المحك، و بدا جليا أن فيوليت كان يتصرف لصالح فرنسا ،وأن الجبهة الشعبية ليست قوية كما كان يبدو، وسرعان ما اتخذ المؤتمر قرارا هاما حمل المنتخبين على الإستقالة، و وقف كل نشاط داخل مجالس المداولات ابتداء من 20 أوت 1937[3]، غير أن وصول حكومة دلادييه إلى السلطة خلفا لحكومة بلوم ،وممارستها سياسة قمعية كبيرة ،أدى إلى تزايد الأمر تعقيدا.وفي نفس الوقت وجه رئيس هذه الحكومة نداء لخلق إتحاد وطني لإرضاء اليمين الإستيطاني في الجزائر، مما جعل هذا الأخير يستجيب للنداء و يسحب إستقالات ممثليه في المجالس النيابية المختلفة[4]، مع الإشارة

1- تكوّن الوفد من نواب عمالة قسنطينة التالية أسماؤهم: الدكتور سعدان، الدكتور ابن خليل، الصيدلي فرحات عباس، المحامي الأستاذ غريبالنواب تكوّن من نواب عمالة قسنطينة التالية أسماؤهم: الدكتور سعدان، الدكتور ابن خليل، الصيدلي فرحات عباس، المحامي الأستاذ غريب.

2-البصائر، السنة الثانية ،العدد 75،الجمعة 7 جمادى الثانية 1356ه الموافق ل 16 جويلية 1937 ، " المؤتمر الإسلامي الجزائري و دورته الثانية "، بدون إسم ،ص 1.

3-D.A.W.O, boite N4475, surveillance politique des indigènes en Oranie.

4-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية،ص314.

إلى أن المؤتمر الإسلامي قد ظهر تقريبا مع وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة وتراجعه تزامن أيضا مع سقوط حكومتها، ولا يمكن اعتبار ذلك صدفة فقط[1]، ومع أن مداولات المؤتمر قد أسفرت على جملة من النتائج إلى جانب التي ذكرناها سابقا كبلورة الفكر الوطني وتطوير العمل السياسي واتحاد جميع العناصر المشتركة في المؤتمر على مبدأ المحافظة على الشخصية الإسلامية الجزائرية[2]، إلا أن الحضور المفاجئ وغير المتوقع لرئيس حزب نجم شمال إفريقيا مصالي الحاج، وإلقائه للخطاب المؤثر جعل الجمهور يسمع ولأول مرة كلمة " الإستقلال" يستعملها زعيم سياسي أثناء تجمع عام، أدى إلى ظهور تحول في الوضع، حيث أعلن مصالي الحاج في كلمته موافقته على الميثاق المطلبي متحفظا على مطلبين فقط، وهما ضم الجزائر لفرنسا إداريا والتمثيل في البرلمان[3]، هذا وفي ظل عدم امتلاك المؤتمر لوسائل الضغط ماعدا التهديد بالإستقالة الجماعية للمنتخبين في المجالس المحلية ،والتي أثبثت التجارب السابقة عدم جدواها خاصة في عمالتي الجزائر ووهران ،إلى جانب عدم القدرة على دفع الجماهير للخروج إلى الشارع في ظل الإجراءات القمعية السائدة ،والتي كان آخرها مرسوم رينيي وما صاحب تطبيقه من توقيف ومحاكمات ونفي، ظلت الإستقالات الجماعية هي الوسيلة الوحيدة الممكن استخدامها[4]، غير أن الإنقسامات سرعان ما بدأت تهز المؤتمر خاصة بعد ظهور المحاولات الفردية لابن جلول، إغتيال المفتي بن دالي محمود المعروف باسم كحول وتلفيق التهمة لأحد مسيري المؤتمر الإسلامي وهو الشيخ العقبي، ثم اتخاذ كل من العلماء والشيوعيين موقفا معاديا لابن جلول بسبب تصريحاته المؤيدة للإدارة والمعادية للشيوعية[5]، ومع نهاية سنة 1938 بدأ المؤتمر الإسلامي الجزائري يفقد وحدته التي كانت رمز قوته، وعادت التشكيلات السياسية إلى خصوصياتها ،في حين عادت الحركة النقابية بعد فترة الصعود والقوة إلى الإنحدار لأنها كانت تناضل ضد تيار معاكس[6]،ومع نهاية سنة 1938 و بداية 1939 حظيت القضية

1-Teguia Mohamed, op.cit, p 54.

2- بن سمينة محمد ، المرجع السابق، ص 96.

3-قنان جمال ، المرجع السابق،ص 47.

4-نفس المرجع،ص61.

5-Teguia Mohamed, op.cit, p 55.

6-خلوفي بغداد ، المرجع السابق ، ص34.

الأهلية باهتمام كبير من طرف الإشتراكيين في الجزائر ،حيث خطب بحماس في صالح تطبيق مشروع بلوم فيوليت كل من دوبواDubois أثناء إنعقاد المؤتمر الإستثنائي للحزب الإشتراكي في 24 ديسمبر1938 بباريس وريجيسRegis في مؤتمر الرابطة العالمية ضد مناهضة السامية، المنعقد بنفس المدينة بين 25 و27 نوفمبر من نفس السنة ،ويمتد هذا الموقف على مستوى العمالة الغربية حيث انعقد المؤتمر الفدرالي للحزب في مستغانم يوم 18 فبراير1939 والذي أكد على ضرورة التصويت على المشروع المذكور لصالح النخبة المسلمة[1] .

نشير إلى أن المؤتمر الإسلامي الأول والثاني قد لقي عدة صعوبات من مواقف الحكومة الفرنسية المتحفظة، اختلاف المواقف، سياسة التسويف الفرنسية، الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية مما أثر على فعاليته ليعرف بعد ذلك فتورا كبيرا سجل على مستوى العمالة الغربية مع بداية مارس 1938 إذ لم تجتمع أية لجنة من لجانه ماعدا عين تموشنت يوم 11 مارس[2]، وفي 20 جانفي عقد اجتماع بمستغانم بشكل سري بقاعة بمقهى المسرح حضره ثمانية أعضاء من بين ثلاثين (30) عضوا يشكلون اللجنة وهم بوتارم قادة، شريك حسني(معلم)، بن غرنوت محمد(معلم)،عمور عمور(معلم)، ننيش (معيد بالمعهد)، بلحاج محمد (متقاعد)، بوخدمي كمال، فرطاس جيلالي موظف بالمستشفى. وخلال هذا الإجتماع تدخل بوتارم قادة رئيس اللجنة وانتقد بشدة الأعضاء الغائبين على عدم اهتمامهم بالمؤتمر، و التهائهم بمصالحهم الشخصية ،وذكر بأن مؤتمر الجبهة الشعبية والمؤسسات الإسلامية التي ستعقد إجتماعات بوهران في 23 جانفي 1938، لن تجتمع لتمثيل اللجنة المحلية ،كما تقرر أن ينظم احتجاج على غلق مدرسة بتلمسان باسم الجمعية ويقدم للمؤتمر ـليوافق عليه-[3]، و ظل المؤتمر بالغرب الجزائري ينشط داخل لجنة التنسيق على مستوى المؤتمر المشترك مع الجبهة الشعبية ولكن على حساب فروعه واهتم من ناحية الأولويات بمسائل الصراع ضد الفاشية [4].

1-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 315.
2-نفس المرجع،ص316.
3-A.N.O.M,cote 5I88, opcit, ville de Most., police d’etat, commissariat de police, 2eme arrd., N276, réunion du comite localdu congres musulman, 20/01/1938.
4-مهديد إبراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 316.

ومن جهة أخرى فإن ثمة عوامل داخلية وخارجية ساهمت في تضعضع وحدة المؤتمر، ومنذ 1936 بدأت النهاية له خاصة بعد ظهور الخلاف بين أعضائه السياسيين (جمعية العلماءء المسلمين الجزائريين والنواب) وذلك رغم محاولة لجانه المحلية إعطاء نوع من الصيغة الموحدة[1]. فبالنسبة للعوامل الخارجية ،كانت مساعي الإدارة الإستعمارية حثيثة لإفشاله بتدبير حادثة اغتيال المفتي كحول التي ذكرناها سابقا، إلى جانب سقوط حكومة الجبهة الشعبية، أما العوامل الداخلية التي هزت المؤتمر فنضيف إلى ما ذكرناه سابقا تمسك النخبة والنواب بمشروع بلوم فيوليت وتحفظ العلماء اتجاهه، غموض وذبذبة شخصية ابن جلول إلى جانب حل نجم شمال إفريقيا الذي كان قد أعلن عن تأييده لمعظم مطالب المؤتمر وشرح سبب معارضته لبعضها[2].

مع كل هذا فقد شكّل هذا المؤتمر حدثا سياسيا بارزا في مسيرة الكفاح الجزائري فيما بين الحربين وكانت له أثار إيجابية من الناحية الإستراتيجية ،أبرزها إدخال الجماهير الشعبية في المعركة وتحسيسها بظروفها الصعبة وفتح آفاق جديدة لها[3]، كما شهدت هذه المرحلة أول محاولة للوحدة بين تشكيلات جزائرية رغم أنها كانت تحمل في طياتها عوامل الإنقسام، ولقي المؤتمر أبوابا موصدة أمام عدم قدرة حكومة الجبهة الشعبية على تطبيق وعودها ومواجهة المعارضة كما عبر بعض الإداريين، المرابطين، النواب، المفرنسين وبعض المزابيين عن عدم ثقتهم بحركة المؤتمر الإسلامي[4]، ليختفي هذا المؤتمر عشية الحرب العالمية الثانية شأنه شأن الجبهة الشعبية التي قدمت وعودا واهية وهشة[5]. والجدير بالذكر أنه كان للمؤتمر الإسلامي إيجابيات هامة منها أنه جعل القيادات السياسية تنضج بالجزائر وشجع النخبة على خوض المعركة السياسية إذا اقتضى الأمر وتوحيد الصفوف ولو مؤقتا بين اتجاهات كانت تبدو متناقضة[6].

1-Ageron C.R.,op.cit,p407.

2- سعد الله أبو القاسم، الحركة لوطنية الجزائرية، ص 164.

3- قنان جمال ، المرجع السابق، ص ص 63-64.

4-Ageron C.R.,op.cit,p402.

5 -Teguia Mohammed, op.cit, p60.

6-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص 199، الهامش رقم 35.

يمكن القول هنا أن إخفاق المؤتمر الإسلامي في تحقيق أهدافه كان تعبيرا أيضا عن فشل سياسة فرنسا في الجزائر[1]، لتبقى فكرة المؤتمر القاعدة التي سترتكز عليها محاولات وطنية أخرى ،كما بينت هذه التجربة أن هناك من يحترف السياسة من أجل مناصب انتخابية أو كراسي في المجالس المختلفة وهناك من يؤمن بالقضية التي يكافح من أجلها،ووقع فرز أوّلي في الشريحة السياسية التي احترفت مهنة التمثيل في المؤسسات في منتصف الثلاثينات ،بين مرشحي الإدارة والمرشحين الأحرار الذين دفعوا بالكفاح الجزائري إلى المستوى الذي خرج منه الميثاق المطلبي وقيام الجبهة الشعبية بتقديم مشروع القانون للبرلمان [2].

ب/ ظهور المحاولات السياسية الفردية :

في ظل هذه الأوضاع ظهرت محاولات فردية لتأسيس أحزاب سياسية قادها جزائريون كان هدفهم مواصلة النضال خاصة بعد تجربة المؤتمر الإسلامي التي رسخت في أذهان النخبة الجزائرية بالدرجة الأولى كتجربة رائدة نحو الوحدة و النضال ومن هذه الأحزاب :

***/ الإتحاد الشعبي الجزائري U.P.A**[3]:تبلورت فكرة تكوين حزب سياسي لدى فرحات عباس خلال تواجد ونشاط المؤتمر الإسلامي[4]، وبالضبط بين شهري جويلية وأوت 1937[5] في وقت كان فيه هذا الأخير في تراجع ،حيث استقال من اللجنة التنفيذية لهذا المؤتمر، وأعلن عن تأسيس الإتحاد الشعبي الجزائري[6]، ودعا إلى الإنخراط فيه لكل التيارات السياسية من الراديكاليين، الإشتراكيين والعلماء[7] من طالب بالمساواة بين الجميع[8]، ويمكن تحديد أهم مطالبه بشكل عام فيمايلي :

1-نفس المرجع ، ص 166.
2- قنان جمال ، المرجع السابق،ص ص63-64.
3-U.P.A : Union Populaire Algérienne, pour la conquête des droits de l'homme et du citoyen
4-Teguia Mohamed, op.cit., p60.
5- مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 326.
6-Collot Claude, « Le congres musulman algérien »,op.cit,p142.
7-دويدة نفيسة ، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس (1927-1955)، إشراف أ.د عمار بن سلطان ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية ، بوزريعة ، 2005، ص 36.
8-قنان جمال ، المرجع السابق، ص 64.

- إعادة تشكيل الملكية الصغيرة للجزائريين من خلال ضمها إلى الأراضي الكبرى التابعة للدولة ونزع الملكية من الشركات الفلاحية الكبرى.
- تجهيز الدواوير.
- إجبارية التعليم الابتدائي بدعم من ميزانية المتروبول والتعليم باللغة العربية.
- إلغاء قانون الغابات.
- تطبيق قانون العمل الفرنسي و تحقيق المساواة في العمل و الأجر.
- وقف نزع الملكية الموجهة للمراكز الإستيطانية.
- ترقية الإقتراع العام وحق الترشح للجميع في الإنتخابات[1].
- الإدماج مع فرنسا والمساواة في الحريات الأساسية.
- ضمان العدالة الإجتماعية.
- حرية العقيدة والمساواة في الجنس والحقوق السياسية.

وأكد بأن الإنتماء إلى الحزب واجب لكل جزائري يطالب بالجنسية الفرنسية، بالثقافة الفرنسية والحريات الفرنسية التي يكتمل بها هذا الواجب[2]،مع إقامة نظام اقتصادي يضمن الخبز والرفاهية في جزائر تصبح مقاطعة فرنسية حقيقية مع التركيز على المساواة والحرية السياسية[3]. وكان زعيم هذا الحزب قد صمم هذه المرة على النزول إلى القاعدة الشعبية والتعاون مع الفلاحين والفقراء وعلى التعامل مع من تتمثل فيهم قومية الجزائر، كما أشار إلى العمل بين الأوساط الشعبية حيث صرح فرحات عباس: "... عملنا هذه المرة في الأسواق، المقاهي، القرى فنحن نريد أن تحتفظ الجزائر بطابعها الخاص ولغتها وحضارتها وتقاليدها، الإلحاق لا يعني الإدماج..."[4]،كما سعى أيضا إلى غرس فروعه على المستوى الوطني معتمدا على دور النواب، فمع نهاية سنة 1938 ،وجه نداءه إلى المناضلين ذوي الخبرة والذين شكلوا قاعدة فدرالية النواب ،لكي يؤسسوا في كل المراكز الحضرية نواة

1-A.N.O.M, cote 9H 45, 28/10/1938.

2- دويدة نفيسة ، المرجع السابق ، ص 36.

3-مهديد ابراهيم، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 327.

4- بوعزيز يحي، المرجع السابق ،ص ص 101-102 .

فرع محلي، كما اشترط أن يضم كل فرع 50 عضوا على الأقل مما صعّب عملية انتشاره بصورة طبيعية[1].

هذا وقام فرحات عباس بزيارة إلى القطاع الغربي بهدف الدعاية لحزبه، قادته إلى كل من معسكر، سيدي بلعباس، تلمسان،وهران، مستغانم، غليزان وتيارت، غير أن انغراس الحزب رغم الجهود المبذولة بالقطاع الوهراني ظل محدودا وغائبا في كل من تلمسان ومستغانم ،وهما المدينتان اللتان عرفتا النشاط القوي لحزب الشعب[2]، ومع ذلك فقد تمكن هذا الحزب من هيكلة نفسه من خلال لجنته المركزية المتكونة من عشرة (10) أعضاء ولجنته التنفيذية المشكلة من ستين (60) عضوا وكذلك مؤتمره الذي يعقد مرة في السنة [3]. غير أن نشاط هذا الإتحاد لن يرى النور لمدة طويلة ،حيث واصل زعيمه كتابة مقالاته في جريدة الوفاقL'Entente لسان حال فدرالية النواب المسلمين الجزائريين، وظل عضوا بهذه الأخيرة وزاد اندلاع الحرب العالمية الثانية وتدهور الأوضاع العالمية في تجميد نشاط هذا الحزب[4]، كما أن فرحات عباس حاول من خلال حزبه هذا التعبير عن النظرة الجديدة للنخبة القائمة على الإعتماد على الشعب بدل الإتصال بالفرنسيين[5]ومن جهة أخرى فإنه حين بدأ يدعو لأفكاره الجديدة من خلال التجمعات الشعبية، وجد أن الجماهير الشعبية متجاوبة أكثر مع دعوة الإستقلال التي رفعها مصالي الحاج، و بأن سمعة حزب الشعب الجزائري فاقت كل التصورات، كما أنه بدأ يميل قليلا نحو الراديكالية، وبدل أن يتصل بالفرنسيين رأسا، صار يعتمد على الجماهير الشعبية من منطلق أن تحرير الإنسان "الأهلي" يكون مهمة "الأهلي" نفسه[6]، هذا فضلا عن أن القاعدة الشعبية لهذا الحزب كانت تنحدر أساسا من المدينة و الشرائح الإجتماعية المتعلمة والمثقفة وهذا ما نلمسه من تقرير محافظ غليزان يوم 28 جانفي 1939، حيث التقى بالدكتور بوخلوة ووضع إشتراكات جريدة الوفاق عند كل من فرنسيس بن يمينة (محامي) وابن خاله العرجاني عابد و زنوكي

1- مهديد إبراهيم، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينيات ، ص 539 .
2-نفس المرجع، ص ص 330-332.
3-A.N.O.M,cote 9H45,Oran,28/10/1938.
4 -Teguia Mohamed, op.cit., p61.
5- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص72.
6 -دويدة نفيسة ، المرجع السابق ، ص36 .

مصطفى (رجل أعمال) وشميريك منور (رئيس فدرالية فلاحي عمالة وهران)، بوجمعة (معلم) و بوخلوة أحمد(صيدلي) وأخوه بوخلوة محمد (طبيب)[1].

***/التجمع[2] الفرنسي الإسلامي الجزائري:**في نهاية شهر مارس 1938قام الشيخ الزاهري بتأسس جريدة الوفاقلتكون لسان حال ك.ج.ا.ق.و بهدف وضع حجر الأساس لتجمع اسلامي كان الدكتور بشير قد سعى لتأسسه ، وكان من المفروض أن يكون ذلك على يد الدكتور بن جلول الذي اقترح في ماي 1938 تأسيس كونفدرالية لكل النواب الجزائريين، لذلك قام في جويلية من سنة 1938 [3] بتأسس هذا التجمع[4]، ودعا هو الآخر كل شرائح المجتمع إلى الإنخراط فيه من جزائريين وأوربيين [5]، وضم الأحزاب، الجمعيات، النقابات، العلماء، قدماء المحاربين، الموظفين، التجار، المنتخبين، عمال المدن وغيرها، وحاول ابن جلول من خلال ذلك جعل التجمع إحياء لفكرة المؤتمر الإسلامي[6]،كما بدأ بالسعي لانغراس حزبه حزبه بالغرب الجزائري، وتمكن من اكتساب تأييد رئيس كتلة الجمعيات الإسلامية لعمالة وهران الشيخ السعيد الزاهري، وبعض المناضلين الموجودين داخلها والذين نظموا حملة دعائية قادها الحزب بعقد عدة زيارات برئاسة ابن جلول للقطاع الوهراني بين 14 و 24 سبتمبر 1938[7]، عقد الإجتماعات بعدة مدن مثل معسكر يوم 15 سبتمبر 1938، قادما من المحمدية ،سعيدة يوم 16 أبريل، سيدي بلعباس يوم 17 من نفس الشهر،تلمسان يوم18 أبريل، عين تموشنت يوم 19 منه، وهران في العشرين منه، أرزيو يوم 21 أبريل، مستغانم يوم 22 منه، غليزان يوم 23، تيارت 24 منه مع التركيز على تنظيم التجمعات وتوزيع بطاقات الدخول لتوفير نفقات النقل إلى جانب تأجير المحلات[8].

1-D.A.W.O, boite N 1473, Commissariat de police 34, Surveillance politique des indigènes, janvier 1938.

2- التجمع هو التقاء في الموقف أو الهدف بين عدد كبير من الوحدات السياسية سواء كانت دول، أحزاب، جمعيات أو نقابات، يهدف إلى تحقيق التكامل بين أعضائه في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، يمكن العودة إلى:إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي، ج2 ، لبنان ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1987 ، ص 34.

3 -Collot Claude, « Le congrés musulman algérien »,op.cit,p158.

4-يذكر محمد تقية في كتابه حرب الجزائر(ص61) بان الحزب قد تأسس في شهر أبريل 1938، بينما يذكر الدكتور مهديد في في كتابه الحركة الوطنية بالقطاع الوهراني (ص 321)أنه تأسس على اثر الاجتماع الذي عقده ابن جلول في قسنطينة يوم 31 جويلية ، أما جمال قنان في مقاله المذكور سابقا(ص64) فقد ذكر انه تأسس في شهر أوت والمؤكد انه تأسس بين شهري جويلية و أوت 1938.

5- قنان جمال ، المرجع السابق، ص 65.

6 -Teguia Mohamed, op.cit., p61

7-مهديد ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 324.

8-A.N.O.M,cote 9H45,Oran,18/09/1938,N6418.

وقد برز من أعضاء هذا التجمع كل من حساين كسكوسة، ابن عزة الشارف(مساعد محامي)، ابن برنو علي(عامل بمطبعة)، حمدوش(تاجر)، ابن كريتلي محمد، ومن غليزان نجد مقاسي قدور وجلول بوناب[1] الذي سبق وأن أشرنا إلى دوره في تأسيس شعبة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بغليزان وكذا نادي الإيمان بنفس المدينة، علما أن هذا الحزب قد لقي تأييد الحزب الشيوعي الجزائري ممثلا في بن علي بوقرط سكرتير هذا الحزب، الذي كتب مقالا موسعا يشرح فيه برنامج حزب ابن جلول بجريدة الوفاق يوم 3 أوت 1939 [2]، غير أنه ورغم دفاعه عن مشروع بلوم فيوليت ومطالب المؤتمر الإسلاميو كونه كونه محاولة لجمع كل الإتجاهات[3] إلا أنه فشل في تجنيد وتعبئة الجزائريين على المستوى الوطني لتحقيق الإتحاد الذي يشمل كل فئات الأمة الجزائرية[4].

في الأخير نقول أن هاتين المحاولتين لم تصمدا طويلا (حوالي سنة فقط) و مع ذلك فقد دفعتا هاتين الشخصيتين (ابن جلول وفرحات عباس) لتأسيس حزب سياسي حقيقي سنة 1946[5].

ج) حزب الشعب الجزائري و القمع الإستعماري المتواصل:

إبتداء من فبراير 1938، زادت حكومة شوطان من العنف ضد مناضلي حزب الشعب الجزائري وضد العلماء الذين واجهوا ذلك بمناشير تطالب بالتنديد بالتعدي على الإسلام[6]،وكان الحزب قد جلب إليه أعين الرقابة بسبب نشاطاته التي زادت توسعا[7]، وتزامن ذلك مع تزايد عدد المتعاطفين مع جريدة الأمة، ففي غليزان مثلا كان كل من شميريك منور، ابن دمراد، ابن خلوفة عايد، جلول بوناب من بين مجموعة ضمت 35 مناضلا ممن شكلوا أعضاء نادي الإيمان الذي برز توجهه الوطني، وفي تيارت ستفاجأ الإدارة الإستعمارية باكتشاف فرع سرّي تابع لحزب الشعب ضم أكثر من ثلاثمائة (300) منخرط، ونشير هنا إلى أن أعضاء فروع أحباب الأمة كانوا يلجأون إلى الإنخراط في كل

1-D.A.W.O, boite N 4481, dossiers presse indigène.
2-Teguia Mohamed, op.cit., p62.
3-Alexandre François, « Le P.C.A de 1919 à 1939… », op.cit, p207.
4-مهديد إبراهيم ، نفس المرجع ،ص ص 325-326.
5 - Teguia Mohamed, op.cit. , p62.
6-Benallegue-Chaouia Nora,op.cit, p214.
7-سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3،ص 121.

الجمعيات والنوادي الإجتماعية، الثقافية، الرياضية والكشفية لخلق مناخ فكري مثلما هو الحال بالنسبة لجمعية الإتحاد الأدبي الإسلامي المستغانمي و نادي الإيمان بغليزان[1].

ومن جهة أخرى و تبعا للدراسات التي تمت فإنه من بين 184 عضو بحزب الشعب ،عرف مكان ميلاد 79 منهم حيث كان 21 مناضل من مدينة تلمسان،14 من مستغانم وثلاثة من ضواحيها بما يمثل نسبة 50 %، إلى جانب وجود مناضلين أصلهما من مستغانم،ستة (6) من تيارت، ستة(6) من غليزان، أما المراكز الصغرى لانتشار حزب الشعب فقد وجد عضوين ببلدية صيادة (Pélissier)بمستغانم، مناضل واحد من مزغران، و منهم من كان ينتمي إلى عائلات تقليدية، علما أن هؤلاء المناضلين كانوا يمارسون مهن بسيطة ومتنوعة بشكل عام، فمنهم الخياط، الطرّاز،الحذّاء، التاجر إلى جانب العمال بالمستشفيات[2] ليكون الحزب بذلك ممثلا لصوت الطبقات المختلفة[3]، فقد كانت القاعدة الأساسية للنجم ثم حزب الشعب هي الفروع سواء في فرنسا أو الجزائر، وكانت هذه الفروع تخضع لتعليمات المكتب الإداري وتقوم بنشاطها المحدد كالدعاية وسط العمال، جمع التبرعات[4] وتوزيع جريدة الأمة، ورغم أن الحزب فشل في الحصول على الأصوات اللازمة في الإنتخابات البلدية سنة 1937 والعمالية ،إلا أنه أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية، ومع أن كثيرا من مناضليه كانوا معتقلين فإن بعض أعضائه حققوا نجاحا بارزا في انتخابات 1938[5] رغم الملاحقات الإدارية التي طالت أعضائه ومقرّاته.

مع التذكير هنا أن الحزب الشيوعي ومن خلال النجاح الكبير الذي حققه حزب الشعب الجزائري خلال هذه المرحلة و نتائجه الإنتخابية، أيقن أن نجاحه خلال انتخابات 1937 مهدد بأن يكون ظرفي أمام النشاط المكثف لهذا الحزب الاستقلالي، حيث أخذ الناخبون المسلمون يتحولون نحو مواقف هذا الحزب ،ونددوا بالسياسة الإصلاحية وتفطنوا أكثر للآمال التي علقها المؤتمر الإسلامي الجزائري بالجبهة الشعبية، باستثناء الشيوعيين الذين واصلوا الدفاع عن سياستها، وتواصلت انهزامات الحزب الشيوعي الجزائري في

1-مهديد ابراهيم ،الحركة الوطنية الجزائرية،ص256.

2 -Soufi Fouad, « De l’Etoile Nord-Africaine au PPA… », p 181.

3-سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3،ص116.

4-نفسه ،ص 123.

5-نفسه ،ص ص 141-143.

مختلف المواعيدالإنتخابية، أمام تصاعد التيار الوطني لحزب الشعب الجزائري إلى غاية اقتراب الحرب العالمية الثانية[1]، ففي إنتخابات أكتوبر 1937 ،صوت الناخبون على برنامج حزب الشعب الجزائري، ومنحوا أصواتهم لمصالي الحاج الذي كان حينها في السجن، ثم اختاروا في نوفمبر 1938محاميه، وفي أبريل 1939 صوتوا لصالح مناضل لم يكن معروفا على الساحة، ولكنه ممثل لهذا الحزب إذ حصل على 5920 صوت من بين 12311 ناخب[2]. و بالتالي فقد تم تحطيم المرشحين الشيوعيين و لم ينس الوطنيون والناخبون البسطاء موقف الشيوعيين السلبي من حزب الشعب وتصرفات الإدارة الإستعمارية .[3]

مع التذكير أن مناضلي حزب الشعب الجزائري قد تحملوا لوحدهم ثقل القمع الإستعماري والتوقيفات والضرب والإدانات القاسية، ومع ذلك فقد واصل التعبئة وهيكلة الجماهير أكثر من قبل، ومع نهاية سنة 1938 وبداية 1939، كان هذا اللحزب مدعوما من طرف النقابيين الثوريين، الحزب الإشتراكي العمالي، التضامن العالمي المناهض للفاشية و التجمع الإستعماري[4]، مما شكل خطرا على الإستعمار الذي اعتبره تهديدا لأمنه ودفاعه الوطني، خاصة في ظروف دولية تلوّح بشبح الحرب العالمية الثانية ليتم حظر الحزب وجميع جرائده (الأمة، البرلمان والشعب)[5].

في هذه الظروف تواصلت معاناة الشعب الجزائري الذي زاد عدد مشرديه و بلغ حوالي المليون، ومنعت المدارس الحرة من التعليم وفي الوقت الذي تمتع فيه المعمر الأوربي بخيرات البلاد و نعيمها كان الجزائري يعيش البؤس والجوع ،في ظل سلب أمواله وافتكاك أراضيه ليبقى هائما تائها في بلاده الخصبة لا مأوى له ولا مرعى[6].

1- بوسعيد سمية ،نفس المرجع ، ص75.

2-Ageron C.R.,op.cit,p408.
3-Ibid,p360.
4-Ageron C.R.,op.cit,p409.
5 - Kouidri Mohamed, op.cit., p168.

يمكن العودة إلى مقال:
Bessaoud O., « Agricultures-élites scientifiques et institution coloniales agricoles », in Verdes-Leroux,J(dir),l'Algérie et la France-Dictionnaire 1830-1962,Paris,Collection Bouquins,Robert Laffont.

6-البصائر،السنة الرابعة،العدد 155، الجمعة11 صفر 1358هـ الموافق لـ3 مارس 1939، "مستقبل الجزائر"، مصطفى بن سعيد الجيجلي(تونس)،ص 6.

والمثير هنا أنه طيلة 132 سنة التي كانت فيها الجزائر فرنسية، لم يتم نقل لأية تكنولوجيا ولا حتى لصناعة مسمار، علما أن فرنسا الإستعمارية كانت ولمدة طويلة من أهم الدول المتقدمة صناعيا، والأمر نفسه بالنسبة لبقية المجالات التي تعتبر أساس التقدم الإنساني، فعلوم مثل هندسة الزراعة والطب ظلت ممنوعة وموصدة في وجه الجزائريين، وعدد قليل فقط منهم التحق بالدراسات الطبية[1]، أما ما يتعلق بالتكوين الزراعي فقد ذكر الكاتب بسعود في المقال الذي أوردناه سابقا، بأن فرنسا اهتمت بتطوير الزراعة وبحوثها وانجاز عدة مؤسسات للبحث وتكوين الإطارات الزراعية، غير أنه بعدما سلّمت مدرسة الهندسة الزراعية للدولة الجزائرية عند الإستقلال، وجد أنها كونت ما مجموعه 1300 تلميذ ومنحت الشهادات ل 1340 مهندس، استقبلت المئات من المتعلمين الأحرار ومنحت شهادة مهندس للزراعة الإفريقية لثلاثين (30) تلميذ غير أنها لم تكوّن سوى خمسة مهندسين من أصل جزائري سيكونون الإطارات الزراعية الأولى بالجزائر[2]، ولم يكن هذا سوى مثالا بسيطا عن الواقع الجزائري ولعل ذلك ما يفسر اندفاع التيار الإستقلالي ورفضه للوجود الإستعماري أصلا.

و بالعودة إلى سير الأحداث وتطورها ،فإن حلول سنة 1939 كان كارثة على الحركة الوطنية لما ستلقاه من حل للأحزاب واعتقال للزعماء، والأمر نفسه بالنسبة للحركة النقابية العمالية التي شهدت نشاط جماهيري واسع بالجزائر، وهكذا فقد كانت الحريات العامة مثل الحق في التجمع، التنقل، الصحافة والتعليم كلها أساليب تمكّن السكان الجزائريين من مقاومة السياسة الإستعمارية، لذلك رفضت فرنسا منح هذه الحريات للجزائريين، وما يمكن أن نقوله هنا هو أنه وراء واجهة تدّعي بها فرنسا أنها تقسّم الجزائر وتخضعها للتنظيم الإداري القائم بفرنسا ،فإنها في الواقع طبقت سياسة إدارية، اقتصادية مختلفة عن تلك المطبقة بالمتروبول، وستكون ثورة 1954 هي التي تدفع بالفرنسيين إلى الأخذ بعين الإعتبار الواقع الحقيقي ومحاولة إعطاء هيكلة غدارية تتوافق مع الظروف الجديدة[3].

1-Kouidri Mohamed, op.cit., p168.
2- Ibid
3-Claude Collot, op.cit., p 62

خلاصة القسم الثالث:

تميزت هذه المرحلة بسيطرة ثلاث مجموعات على الساحة السياسية بالجزائر كانت الكتلة الأولى تتمثل في فدرالية النواب المسلمين الجزائريين والتي يمكن القول بأن فدرالية قسنطينة هي المسيّر لها ،وكانت تخضع لتاثير النخبة المثقفة ثقافة فرنسية ،و ذات ثقافة فرنسية و تساعد في ترسيخ التأثير الفرنسي بالجزائر، وظلت تعبر عن تأييدها لفرنسا، ففي مستغانم مثلا تم تنظيم تظاهرة سلمية مساء يوم 13 أبريل 1939جمعت أكثر من 1500 مسلم أمام فندق المدينة ،بحضور كل النواب البلديين ورئيس البلدية، عبّر هذا الجمع على تمسكه بفرنسا وحزنه وألمه عمّا تعانيه إيطاليا، كما عبّر النائب اللبلدي كوسكسة في كلمة ألقاها عن ألمه على الهجمة البربرية التي قادها موسوليني ضد الشعب الأعزل، وعندما ترجم ابن عنتر قدور هذه الكلمة طلب من السلطات الفرنسية أن تقدم الأسلحة للمسلمين وذكر أن مليون مسلم مستعد للموت في سبيل فرنسا[1].

أما المجموعة الثانية فكانت تتميز بالتجانس، يمثلها كل من حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كان الأول يتميز بتوجهاته الإستقلالية والإنفصالية، تميّز بشعبيته الكبيرة على المستوى الجهوي، وعرف إندفاعا كبيرا للشبيبة نحوه خاصة بعد عمليات القمع التي تعرض لها ومحاكمة عناصره البارزة، كما هو الحال بالنسبة لكل من معروف بومدين،ممشاوي محمد وسنوسي ماحيفي ديسمبر 1938 ويناير 1939 [2]، أما ج.ع.م.ج ،فكانت ذات توجهات عربية إسلامية[3]،وسعت من خلال نشاطاتها المختلفة إلى ترسيخ أفكارها والصمود أمام السياسة الإستعمارية، وحارب كل منهما سياسة الإندماج والتجنس وفضحا سياسة النواب المسلمين الإنتهازية [4]، إلى جانب الشيوعيين وعبّر كل هؤلاء عن مساعيهم لتشكيل دولة مسلمة .

1-A.N.O.M, cote Oran, 9H29, La Depéche Algerienne, 12/04/1939.

2- مهديد ابراهيم ،"الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني ،خلال عقد الثلاثينيات" ، ص 279
نشير هنا أن ابن عنتر قدور كان أحد المترشحين لأنتخابات المجلس العام سنة 1937 بمستغانم و كان عضو بحزب الشعب الجزائري وناشط في اطار ا.أ.ا.م ، ووجوده في هذا التجمع قد يدل على انه فاز في الانتخابات البلدية ولكننا لم نجد معلومات حول ذلك.

3-A.N.O.M, cote Oran, 10H88, op.cit, Conclusion, fevrier 1938.

4-مهديد ابراهيم ،نجم الشمال الفريقي و حزب الشعب الجزائري، ص 141.

بينما تمكنت المجموعة الثالثة و التي لم يكن لها نفس الوزن الذي كان للمجموعتين الأولى والثانية، من أن تلعب دورا هاما بين السكان الجزائريين، وتمثلت في المرابطين الذي مثّلوا بالنسبة للإنتخابات الفئة التقليدية المسيطرة ،وبعد تراجع نشاطها على مستوى الإنتخابات بظهور العناصر المثقفة، سعت لإبراز قوتها رغم عدم تطرقها للمشاكل التي كان يعاني منها الشعب الجزائري، و لعل أهم نشاط قامت به خلال هذه المرحلة هو "الزردة" التي تم تنظيمها بالجزائر، فبعد نجاح زردة 10 أكتوبر 1936، التي جمعت بقسنطينة حوالي ثلاثون ألف (30000) شخص، والتي عبرت عن الدعم الشعبي للمرابطين، تشجعت زوايا أخرى كما هو الحال بالنسبة للزاوية الرحمانية بالهامل قرب بوسعادة، والشيخ غلام الله بزاوية سيدي عدة بتيارت ،ثم الزاوية الرحمانية بقسنطينة لتنظيم زردة أخرى بالجزائر، وبالفعل كانت الزاوية الرحمانية هي منظمة هذا الجمع بضريح سيدي محمد عبد الرحمن بالجزائر يومي 6 و7 فبراير 1939 ،وحضرها ما بين ثمانية(8) إلى عشرة آلاف (10000) شخص (وقد ادّعى منظمي الزردة إعداد حوالي 25000 وجبة في ذلك اليوم)[1]،ومع ذلك فقد بقي هؤلاء المرابطين بعيدين عن الحركة المطلبية التي مثّلها المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان من أهم مميزات النشاط السياسي خلال هذه المرحلة.

هذا وتميزت هذه المرحلة أيضا بصدور مشروع بلوم فيوليت، الذي وضع أمام غرفة النواب يوم 22 جانفي 1937 ،والذي قوبل بالرفض من قبل الحزب الإستقلالي بالدرجة الأولى والأوربيين بالدرجة الثانية ،إذ يمكن أن يعتبر هذا المشروع وسيلة لسياسة إستعمارية إشتراكية، هدفها النهائي هو - وباسم مهمة حضارية -ربط مستعمرة الجزائر بفرنسا الإشتراكية.[2]

وفي وقت أصبح فيه الجزائريون يطالبون بتمثيل أكبر، وخاصة في غرفة النواب للتمكن من الحصول على فرص وحقوق أكبر لتمثيلهم، بعد إدراكهم لأهمية التمثيل في مختلف المجالس،كان هناك تخوّف لدى الأوربيين بشكل عام من التحوّل إلى القسم

1-A.N.O.M,COTE Oran, 10H88, la politique indig2ne dans le d2partement d’Algerau d2but de 1939, Alger, février 1938.
2- Benyelles Ahmed Morsley,op.cit,p99.

الإنتخابي الواحد خيفة من طغيان وسيطرة الجزائريين على مختلف المجالس بحكم تشكيلهم للأغلبية الساحقة و ظهور ميول مناهضة للفرنسيين وفرنسا.

وهكذا فقد تميزت سنة 1937 بتحولات هامة على الساحة السياسية خاصة فيما يتعلق بانتخابات المجلس العام ، التي تميزت بترشح عناصر وطنية ،والتي لم يكن هدف حزب الشعب الجزائري من خلال المشاركة فيها الحصول على مقعد داخل المجلس العام بقدر ما كانت استغلال لفرصة نادرة لعرض برنامجه بشكل علني وقانوني ،محاولا توجيه الرأي العام الجزائري نحو مسائل وطنية وخاصة المطالبة بانتخابات حرة للجزائريين، خلق برلمان جزائري ورغم عدم حصول المرشح بدائرة مستغانم ابن عنتر قدور على العدد الكافي من الأصوات إلا أنه برز كممثل للتيار الإستقلالي الذي سيزيد ويتبلور نشاطه بعد الحرب العالمية الثانية.

الخاتمـة

خاتمة

يحتاج النضال السياسي إلى تظافر جهود كل القوى السياسية والثقافية لتحقيق الهدف، الأسمى والتمكن من الضغط على المستعمر، في هذا الإطار كانت المزاوجة بين النضال السياسي والنشاط النيابي في الجزائر تدخل ضمن الإستراتيجيات الجديدة للمقاومة، ورغم كون المشاركة في الإنتخابات لم تلق إقبالا كبيرا من طرف الجزائريين في السنوات الأولى من عقد ،العشرينيات إلا أنها سرعان ما أصبحت وسيلة جديدة من الوسائل التي اعتمدتها الحركة الوطنية لمقاومة الإستعمار، بتقديممترشحين وطنيين ينافسون مرشحي الإدارة و يكتسحون المجالس المختلفة.

من خلال تتبعنا لسير الحياة النيابية و النشاط السياسي بمستغانم، تمكنا من التوصل إلى عدة حقائق تخص مختلف الأنشطة السياسية والثقافية التي عرفتها هذه الأخيرة:

*/ رغم أن الإصلاحات التي جاءت بها فرنسا سنة 1919 مكنت الجزائريين من الحصول على مقاعد بمختلف المجالس المحلية المنتخبة، إلا أنها لم تحدث التغيير الكافي على التمثيل النيابي.

*/ ظهرت داخل الأوساط الحضرية بوادر للممارسة السياسية، تستعمل وسائل عصرية اعتمدت بالدرجة الأولى على الجمعيات، النوادي، الصحافة و الطرق الصوفية و غيرها.

*/كانت الإدارة الفرنسية قد تظاهرت بحرصها على إعطاء الصبغة الشرعية للإنتخابات المحلية إلا أن هذه الإنتخابات تميزت بالكثير من التلاعبات و التجاوزات من خلال التدخل السافر للإدارة و أعوانها.

*/ كانت المشاركة الإنتخابية في مستغانم، محتشمة في بدايتها تعاني المقاطعة وقلة الإهتمام.

*/ استحوذ الأوربيون على السلطة في مختلف المجالس، وبالتالي التحكم في مسار ومضمون القرارات المتخذة، وفقا لمصالحهم .

*/تميزت انتخابات 1925 بالهدوء مقارنة مع لاحقاتها، وبنفوذ وسيطرة الطرق الصوفية والإعتبارات العائلية، وبقي أبناء الخيام الكبيرة يكتسحون القوائمالإنتخابية و تواصل دعم الإدارة لهم لعدة سنوات.

*/ستبدأهيمنة أبناء الأسر الكبيرة والأعيان بشكل عام بالتراجع تدريجيا أمام ظهور شخصيات مثقفة اكتسحت الساحة الإنتخابية، وجعلت المنافسة شرسة خاصة خلال مرحلة (1936-1939)، ليعرف سكان مستغانم ترشح عناصر وطنية لها القدرة و الشجاعة على نقد الإدارة الإستعمارية و مواجهتها.

*/ بعد تأسيس فدرالية النواب المسلمين الجزائريين، ارتفع سقف المطالب بالنسبة للنواب الجزائريين، إلا أن المشاكل الحقيقية قلما طرحت.

*/وجود ارتفاع في المشاركة الإنتخابية من حيث عدد الناخبين وعدد المرشحين من موعد إنتخابي لآخر، وحتى انتماءاتهم و توجهاتهم، فقد ساهم التطورالسياسي الذي جاء نتيجة النهضة العامة التي عرفتها عمالة وهران عامة ومستغانم خاصة، إلى إكتساب الجزائريين خبرة و مستوى ثقافي مكنهم من إدراك ما يدور حولهم.

*/ ظلت المؤسسات الإدارية والسياسية الإستعمارية بعيدة كل البعد عن تكوين الجماهير وتنمية الوعي، بل بقيت متخوفة من توسع حقوق الجزائريين، وهو ما حدث عند ظهور مشروع بلوم فيوليت، وتحالف المؤتمر الإسلامي .

*/ عرفت مستغانم على غرار باقي عمالة وهران تعاون وتقارب بين حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،على مستوى الأندية والمدارس، كما عرفت جمعية الإتحاد الأدبي المستغانمي ظهور شخصيات ذات اتجاهات وطنية بداخلها ،لتنظم هي الأخرى إلى حزب الشعب الجزائري، وتتحول إلى أحد مراكزه النشطة والفاعلة بالمدينة.

*/ستعرف مرحلة (1936-1939) تحولا في وتيرة هذه الإنتخابات، حيث تميزت ببروز مرشحين مثقفين ذوي إتجاهات سياسية مختلفة سواء من الإتجاه الثوري، الشيوعي أو الإصلاحي ، إلى جانب ما سيميز هذه المرحلة من أحداث، وعلى رأسها التظاهرات التي تم التعبير عنها بعدة أشكال كالإضرابات، العرائض وغيرها.

*/عرفت سنة 1937 بسنة المواجهات، ووجدت فرنسا نفسها أمام التحولات الجذرية التي بدأت تشهدها الجزائر عامة ومستغانم خاصة، مجبرة على إيجاد حلول فورية في ظل الوضع الدولي المتدهور، و ضعفها في بلادها و بالجزائر.

*/رسخ مشروع بلوم فيوليت فكرة أولوية المسائل السياسية على بقية المطالب، و شكل قاعدة لمشروع الإصلاح الذي جاء به الجنرال ديقول سنة 1946 .

سينتهي عقد الثلاثينيات بتوتر شديد بين الجزائريين والفرنسيين، رغم كل المشاريع الإصلاحية التي جاءت بها فرنسا؛ التي لم تستطع حكوماتها المتعاقبة الوصول إلى صميم المشكل الجزائري ،لتندلع الحرب العالمية الثانية، في وقت تميز بتأزم الأوضاع الدولية، وظهور الأنظمة الدكتاتورية، ويتم إقحام أهم القيادات المعارضة في السجون، وتعرقل هذه الحرب نشاط الحركة الوطنية، في ظل وضع اقتصادي يسير من السيئ إلى الأسوأ ،لتستأنف بعدها بشكل أوسع وأكثر قوة وتنظيما.

الفهارس

أولا/ فهرس الأعلام

ثانيا/ فهرس الأماكن

سيدي ابراهيم:19-51-112-285-286 سيدي الشحمي :101-112 سيدي امحمد بن علي:13-52-78 سيدي بلعباس:3(هامش 3)-4-12-28-37-52-101-109-112-113-130-173-180-196-197-199-221-258-263-267-268-269-277-280-282-283-287-293-294-321-388-394-397-398-399-403-414-420-423-425-426-434-435-436-438-442-443-445-453-454-460-461-462-465-466-469-483-484-488-489-501-504-505-508-515-526-528	522-523-526- 527-528-533-537 يلل :12-15-36-56-69-72-101-102-108-112-118-121-123-143-153-161-169-185-207-209-210-211-212-213-216-225-233-243-252-253-283-345-359-362-369-465-476-477-478-479-515 اليمن:280-281

ثالثا/ فهرس الطرق و الزوايا:

رابعا/ فهرس الجمعيات :

خامسا/ فهرس الأحزاب و التكتلات :

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 1:جدول يوضح بلديات دائرة مستغانم.
1/ البلديات كاملة الصلاحيات:

التسمية القديمة(بالفرنسية)	التسمية الحالية	التسمية القديمة(بالفرنسية	التسمية الحالية
Aboukir	ماسرة	Mostaganem	مستغانم
Ain-Sidi-Cherif	عين سيدي الشريف	Noisy-Les-Bains	عين النويسي
Ain-Tédles	عين تادلس	Palat	ميلاكو(مليكة)
Belle-cote	بوديناز	Pélissier	صيادة
Belle-vue	صور	Pont du Chéliff	سيدي بلعطار
Blad-Touaria	بلاد الطواهرية	Prévost Paradol	مشرع الصفا
Bosquet	الحجاج	Relizane	غليزان
Boughirat	بوقيراط	Rivoli	حاسي ماماش
Fornaka	فرناكة	Saint-Aimée	جديوية
L'Hillil	يلل	Tounin	خير الدين
Georges Clemencea(La Stidia)	ستيدية	Trumelet	الدحموني
Inkermann	واد رهيو	Zemmora	زمورة(كاملة الصلاحيات)
Mazagran	مزغران		
Montgolfier	الرحوية		

البلديات المختلطة:

التسمية القديمة(بالفرنسية)	التسمية الحالية
Ammi Moussa	عمي موسى
Cassaigne	سيدي علي
La Mina	مينا
Renault	سيدي محمد بن علي
Tiaret	تيارت
Zemmora	زمورة(المختلطة)

الملحق رقم 2: جدول احصائي لدائرة مستغانم و بلدياتها المختلطة و كاملة الصلاحيات.

ARRONDISSEMENT DE MOSTAGANEM. — COMMUNES DE PLEIN EXERCICE (*Suite*). 31

COMMUNES ET SECTIONS VILLAGES ET HAMEAUX Tribus, douars et fractions de tribus ou de douars	POPULATION MUNICIPALE FRANÇAIS	ISRAÉLITES naturalisés	INDIGÈNES musulmans	ÉTRANGERS	TOTALE	SURFACE en HECTARES	OBSERVATIONS
AIN-NOUISSY (Parties des Dradeb, des douars El-Kedadra, des Beni-Yahi, des Ouled Hamdan, des Ouled Snoussi)	325	»	812	38	1.175	2.007 2.766	
Totaux	325	»	812	38	1.175	4.773	
AIN-TÉDÈLÈS (Partie de Djedoua, et de Ghoufirat-el-Bahri)	421	20	1.887	82	2.360	7.218 5.545	
Totaux	421	20	1.887	82	2.360	7.763	
BLAD-TOUARIA	249	»	33	5	287	1.424	
Blad-Touaria, hameau	55	»	1	2	61		
(Partie des douars Sidi-Youssef, Ghoufirat-Guebli, Bou-Abça et Ghoufirat-Sfissifa)	24	»	1.896	»	1.920	5.035	
Totaux	331	»	1.930	7	2.268	6.459	
BOUGUIRAT (Aïn-Madragh ou concessions Winkhel enclavées dans le douar des Ouled-Chaffa)	303	27	122	37	489	2.419 102	
Totaux	303	27	122	37	489	2.521	
MAZAGRAN Ourêa, hameau	301	»	744	248	1.293	1.403 516	
Totaux	301	»	744	248	1.293	1.919	
MOSTAGANEM Karouba Part. des O.-Bou-Kamel Partie des Hachem	2.995	1.230	5.298	2.549	12.072	1.549 466 1.400 624	
Totaux	2.995	1.230	5.298	2.549	12.072	4.039	
PÉLISSIER (Partie des Hachem et des Dradeb)	201	»	1.981	104	2.286	2.315 2.090	
Totaux	201	»	1.981	104	2.286	4.405	
PONT-DU-CHÉLIF Ouled-Bou-Kamel, douar	143	2	3.380	38	3.563	1.890 6.954	
Totaux	143	2	3.380	38	3.563	8.844	
RELIZANE	798	278	1.875	1.609	4.560	10.627	
L'Hillil, centre	221	2	408	65	696	2.432	
Totaux	1.019	280	2.283	1.674	5.256	13.059	

32 ARRONDISSEMENT DE MOSTAGANEM. — COMMUNES MIXTES.

COMMUNES ET SECTIONS VILLAGES ET HAMEAUX Tribus, douars et fractions de tribus ou de douars	POPULATION MUNICIPALE FRANÇAIS	ISRAÉLITES naturalisés	INDIGÈNES musulmans	ÉTRANGERS	TOTALE	SURFACE en HECTARES	OBSERVATIONS
RIVOLI (Partie des Dradeb et des Ouled-Malef)	380	9	970	125	1.484	3.227 2.242	
Totaux	380	9	970	125	1.484	5.469	
SOURK-EL-MITOU (Partie des Chelafa et du douar Sidi-Youssef)	246	»	1.585	42	1.873	2.099 5.500	
Totaux	246	»	1.585	42	1.873	7.599	
LA STIDIA (Et forêt de la Macta et dunes)	252	»	56	207	515	1.793 1.376	
Ouled-Snoussi et El-Kedadra, douars	8	»	1.187	»	1.195	5.955	
Totaux	260	»	1.243	207	1.710	9.124	
TOUNIN (Partie des Hachem-Darough)	114	1	1.867	»	1.982	1.073 3.420	
Totaux	114	1	1.867	»	1.982	4.493	
St-AIMÉ	412	19	52	72	555	4.368	
Totaux des comm. de pl. exerc. de l'arrondissement de Mostaganem	8.055	1.588	27.593	5.195	42.431	96.041	

Communes mixtes

COMMUNES ET SECTIONS	FRANÇAIS	ISRAÉLITES naturalisés	INDIGÈNES musulmans	ÉTRANGERS	TOTALE	SURFACE en HECTARES	OBSERVATIONS
CASSAIGNE, chef-lieu : Cassaigne, centre :							
Cassaigne, centre	372	»	19	136	527	1.239	
Bosquet, id.	271	»	»	30	301	1.293	
Aïn-Ouillis, id.	115	»	»	5	120	897	
Achacha, tribu	»	»	4.164	»	4.164	* 10.470	*Surface rectifiée.
Chouachi, douar	»	»	3.910	»	3.910	18.546	
M'zila, id.	»	»	3.750	»	3.750	13.551	
Ouled-Khelouf-Souahlia, tribu	»	»	2.794	»	2.794	* 10.984	Id.
Ouled-Khelouf-Djebailia, tribu	»	»	1.595	»	1.595	* 7.072	Id.
Ouled-Maallah, douar	»	»	2.170	»	2.170	8.672	
Tazgait, tribu	»	»	685	»	685	4.498	
Zérifa, id.	»	»	514	»	514	* 5.900	Id.
Nekmaria, id.	»	»	1.759	»	1.759	4.665	
Beni-Zenthis	»	»	2.000	»	2.000	9.154	
Totaux de la commune mixte	758	»	22.890	171	23.819	96.941	

COMMUNES ET SECTIONS VILLAGES ET HAMEAUX Tribus, douars et fractions de tribus ou de douars	POPULATION MUNICIPALE FRANÇAIS	ISRAÉLITES naturalisés	INDIGÈNES musulmans	ÉTRANGERS	TOTALE	SURFACE en HECTARES	OBSERVATIONS
AMMI-MOUSSA, chef-lieu : Ammi-Moussa, centre.							
Ammi-Moussa, centre.	174	74	39	91	378	1.917	
El-Alef, id.	35	»	2	24	61	983	
Touarès, douar	»	»	2.535	»	2.535	8.831	
Ouled-Ismeur, douar	»	»	1.887	»	1.887	6.900	
Ouled-Sabeur, id.	»	»	1.895	»	1.895	4.200	
Ouled-bou-Ikni, id.	»	»	1.514	»	1.514	3.481	
Ouled-Moudjeur, id.	»	»	1.866	»	1.866	6.623	
Ouled-Yaïch, id.	»	»	3.291	»	3.291	9.379	
Ouled-bou-Riah, id.	»	»	2.831	»	2.831	13.450	
Marioula, id.	»	»	2.333	»	2.333	7.150	
Ouled-el-Abbès, id.	»	»	1.790	»	1.790	4.962	
Menkoura, id.	»	»	1.478	»	1.478	7.275	
Ouled-Defelten, id.	»	»	2.746	»	2.746	11.332	
Adjama, id.	»	»	1.814	»	1.814	6.730	
Ouled-Bakhta, tribu	»	»	2.663	»	2.663	* 11.912	* Surface rectifiée.
Matmata, id.	»	»	3.908	»	3.908	* 6.232	* Id.
Mekoessa, douar	»	»	4.169	»	4.169	11.949	
Chekkala, id.	»	»	1.412	»	1.412	10.160	
Hallouya-Chéraga, tribu	»	»	4.226	»	4.226	* 9.230	* Id.
Hallouya-Ghéraba, id.	»	»	1.776	»	1.776	* 13.379	* Id.
Keraïch-Chéraga, id.	»	»	2.944	»	2.944	6.560	
Keraïch-Ghéraba, id.	»	»	2.812	»	2.812	4.574	
Ouled-Berkan, id.	»	»	1.446	»	1.446	* 3.640	* Id.
Maacem, id.	»	»	1.830	»	1.830	5.478	
Totaux	209	74	53.197	115	53.595	181.523	
RENAULT, chef-lieu : Renault, centre.							
Renault, centre	422	3	»	5	430	2.745	
Inkermann, id.	371	28	116	95	610	5.315	
Hamadêna, id.	59	»	2	»	61	850	
Bou-Halloufa, douar	»	»	2.451	»	2.451	8.303	
Bou-Maïa, id.	»	»	1.905	»	1.905	4.369	
Kasbah-Mazouna, id.	»	»	1.912	»	1.912	4.738	
Méliouna, id.	»	»	3.920	»	3.920	11.423	
Ouled-Selama, id.	»	»	973	»	973	3.681	
Taghria, id.	»	»	2.085	»	2.085	13.465	
El-Guerounou, id.	»	»	1.443	»	1.443	5.133	
Ahl-el-Gorin, id.	»	»	2.110	»	2.110	4.509	
Ouarizau, id.	»	»	1.677	»	1.677	3.223	
Merdja-el-Gargar, id.	8	»	948	9	965	6.704	
Abd-el-Goui, id.	»	»	2.139	»	2.139	4.697	
Hamadena, id.	»	»	2.103	»	2.103	7.211	
Djerara, id.	»	»	1.038	»	1.038	4.424	
Totaux	860	31	24.822	109	25.822	90.500	

COMMUNES ET SECTIONS VILLAGES ET HAMEAUX Tribus, douars et fractions de tribus ou de douars	POPULATION MUNICIPALE FRANÇAIS	ISRAÉLITES naturalisés	INDIGÈNES musulmans	ÉTRANGERS	TOTALE	SURFACE en HECTARES	OBSERVATIONS
L'HILLIL, centre, résid. de l'administrateur :							
Sirat, centre	110	»	»	»	110	* »	* 548 hectares, surface comprise dans les douars.
Oued Djemâa, id.	51	7	»	»	58	1.091	
Silos (les), id.	187	»	»	»	187	* »	* 1,091 hect., surface comprise dans les douars.
El-Ghomeri, id.	124	»	»	»	124	1.206	
Sahouria, id.	221	»	»	9	230	* »	* 1,981 hect., surface comprise dans les douars.
Beni-Yayi, douar	26	»	1.356	»	1.382	7.981	
Ahl-El-Hassian, id.	11	»	1.350	»	1.361	4.590	
Ghoufirat-Oul.-Dani, id.	»	»	281	»	281	2.282	
Ghoufirat-Sôfissifa (partie), douar	»	»	1.200	»	1.200	2.471	
Ouled-Chaffa, id.	»	»	1.415	»	1.415	3.762	
Ouled-Sidi-Brahim, id.	»	»	1.083	»	1.083	7.356	
Ouled-Sidi-Youssef, id.	»	»	1.082	»	1.082	6.869	
Sahouria, id.	»	»	889	»	889	2.933	
Sfafah, id.	4	»	893	»	897	3.534	
Bel-Hacel, id.	»	»	902	»	902	6.080	
Aïn-El-Guetar, id.	»	»	1.843	»	1.843	10.114	
El-Ghomeri, id.	»	»	1.420	»	1.420	3.302	
Douair-Flitta, id.	»	»	1.770	»	1.770	8.380	
Ghoualize, id.	»	»	1.495	»	1.495	4.036	
Gueraïria, id.	»	»	1.433	»	1.433	1.922	
Garboussa, id.	»	»	1.022	»	1.022	2.067	
Kalaa, id.	2	»	3.947	»	3.949	13.136	
El-Messabéhia, id.	»	»	874	»	874	3.786	
Mina, id.	9	»	1.961	5	1.975	6.817	
Ouled-bou-Ali, id.	»	»	1.833	»	1.833	11.004	
Oued-Djemâa, id.	6	»	2.096	»	2.102	5.176	
Sidi-Saâda, id.	8	»	2.417	6	2.431	7.547	
Tahamda, id.	9	»	1.242	»	1.251	3.718	
Z'gaier, id.	»	»	846	»	846	7.503	
Ouled-bou-Abça, id.	11	»	1.962	6	1.979	4.236	
Chelafa, id.	»	»	1.964	»	1.964	8.218	
Hassainia, id.	»	»	1.600	»	1.600	5.763	
Kiaiba, id.	»	»	1.249	»	1.249	9.056	
Ouled-Addi, id.	»	»	1.280	»	1.280	6.799	
Totaux	782	7	43.308	26	44.183	167.744	
TIARET, centre, résid. de l'administrateur :							
Guertoufa, centre	134	1	21	1	157	*	* 3,538 hectares superficie comprise dans les douars.
Bechtout, douar	»	»	440	16	456	5.476	
Torrich, id.	»	»	2.592	76	2.668	24.819	
Tiguiguest, id.	»	»	338	14	352	3.200	
Ouled-Lakhred, id.	2	»	1.964	64	2.030	28.351	
Aouissat, id.	»	»	963	23	986	13.489	
Ouled-bou-Gheddou, id.	7	»	808	24	839	7.866	
El-Azouania, id.	»	»	390	17	407	2.476	
Takdempt, id.	27	»	2.441	109	2.577	23.483	
Guertoufa, id.	30	»	2.618	94	2.742	25.674	
Mechera-Sfa, id.	4	»	886	37	924	7.852	
Ouled-beu-Affou, id.	6	»	1.031	35	1.072	14.996	
Totaux	207	1	14.492	510	15.210	157.687	

ARRONDISSEMENT DE MOSTAGANEM. — COMMUNES MIXTES (Suite).

COMMUNES ET SECTIONS VILLAGES ET HAMEAUX Tribus, douars et fractions de tribus ou de douars	POPULATION MUNICIPALE					SURFACE en HECTARES	OBSERVATIONS
	FRANÇAIS	ISRAÉLITES naturalisés	INDIGÈNES musulmans	ÉTRANGERS	TOTALE		
ZEMMORA, chef-lieu : Zemmora, centre.							
Zemmora, centre	232	42	128	63	465	»	*1.913 hectares. Superficies comprises dans les douars.
Mendez, id	56	»	»	20	85	»	
Kenenda, hameau	19	»	»	»	19	»	
Ouled-Rached, tribu	»	»	900	»	900	2.260	
Ouled-Souid, douar	»	»	1.462	»	1.462	4.421	
Oued-El-Hamoul, id	»	»	827	»	827	3.690	
Beni-Dergoun, id	»	»	2.276	»	2.276	5.551	
Ouled-Rafa, id	»	»	795	»	795	5.595	
Ouled-Zid id	»	»	902	»	902	5.950	
Ben-Aouda, id	»	»	751	»	751	1.720	
Amamra, id	»	»	2.115	8	2.123	9.515	
Beni-Issâad, id	»	»	1.828	100	1.928	8.184	
Chouala, tribu	»	»	1.320	»	1.320	8.745	
Ouled-Barkat, douar	»	»	1.593	»	1.593	5.592	
Anatra, tribu	»	»	840	»	840	7.820	
Ouled Sidi-El-Azerag, id	»	»	1.260	»	1.260	3.600	
Dar-b.-Abd-Allah, douar	»	»	1.183	»	1.183	11.044	
Ouled-Sidi-Yahia-ben-Ahmed, tribu	»	»	777	»	777	* 10.799	* Superficie rectifiée.
El-Habècha, douar	»	»	765	»	765	3.913	
Beni-Louma, tribu	»	»	2.593	»	2.593	5.420	
Ouled-Amer, id	»	»	1.663	»	1.663	8.745	
Ouled-Sidi-Ahmed-ben Mohamed, tribu	»	»	2.257	»	2.257	27.360	
Harartsa, douar	»	»	1.908	20	1.928	5.410	
Ouled bel-Haia, id	»	»	2.657	»	2.657	20.660	
Totaux	307	42	30.795	220	31.364	166.027	
Totaux des communes mixtes	3.123	155	189.564	1.151	193.993	863.417	

RÉCAPITULATION DE L'ARRONDISSEMENT DE MOSTAGANEM

16 Communes de plein exercice	8.055	1.588	27.593	5.195	42.431	96.044
6 Communes mixtes	3.123	155	189.564	1.151	193.993	863.417
Totaux de l'arrondissement	11.178	1.743	217.157	6.346	236.424	959.461

المصدر :

Gallica,tableau général de l'Algérie,30 septembre 1884.

الملحق رقم 3 : خريطة توضح عمق سطح الماء بمستغانم.



المصدر :

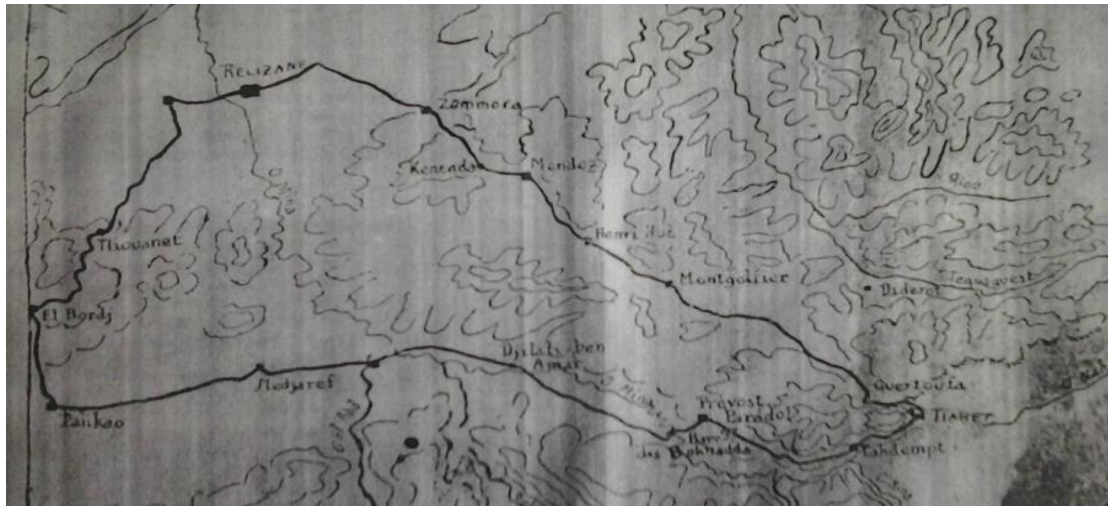
Tinthoin Robert, les aspects du tell Oranais, Ed L.Fouque, Oran, 1948, p280.

الملحق رقم 4 : خريطة لهضبة مستغانم

المصدر :

Tinthoin Robert, les aspects du tell Oranais, Ed L.Fouque, Oran, 1948,p 279.

الملحق رقم 5 : خرائط توضح بعض بلديات مستغانم.



المصدر :

Echo(L') d'Oran, 2 novembre 1952

الملحق رقم 6 :نموذج لمحضر انتخاب أعضاء الجماعة لأولاد بركات ببلدية زمورة 1919

DEPARTEMENT D'ORAN

ARRONDISSEMENT de Mostaganem

COMMUNE MIXTE de Zemmora

DOUAR-COMMUNE de Oulad Barkat

ÉLECTION

DE (1) Huit MEMBRES DE DJEMAA

PROCÈS-VERBAL

des opérations de l'Assemblée électorale du Douar-Commune de d Oulad Barkat de la commune mixte de Zemmora

(1 TOUR DE SCRUTIN)

Nombre d'électeurs inscrits ....
Nombre de votants constatés par les émargements ......
Nombre de bulletins trouvés dans l'urne.

L'an mil neuf cent dix neuf, le 3 décembre à 9 heures du matin dans la salle du logement du caïd des Oulad Barkat de la commune mixte de Zemmora

En exécution de l'arrêté préfectoral du 6 novembre 1919, qui convoque les électeurs à l'effet d'élire (1) huit membres de djemâa.

(1) Nombre de Membres à élire.

Composition du Bureau

S'est réuni le bureau de l'Assemblée électorale du douar-commune des Oulad Barkat de la commune mixte de Zemmora

Composé de M. (2) Segnola Emile Albert, président, et de M. Benelhadj Djelloul ahmed caïd du douar, assisté de :

M. (3) Ben elhadj Djelloul Benabdallah âgé de 34 ans

M. Ouadah Ahmed o. Missoum âgé de 35 ans

M. Latrache Barkat o. Mohammed âgé de 50 ans

M. Djili Belhaik o. Kaddour âgé de 63 ans

Le bureau ainsi constitué a choisi pour secrétaire M. Aïchouch Zayed, électeur

(2) L'Administrateur ou un des Administrateurs-adjoints de la commune mixte, Président ; Le Caïd du douar ; Le Président de la djemâa sortante ou, à son défaut, le Membre le plus âgé de cette djemâa.

(3) Les deux plus âgés et les deux plus jeunes des électeurs présents, à l'ouverture de la séance, sachant lire et écrire, remplissent les fonctions d'assesseurs. Le procès-verbal doit mentionner les noms et prénoms des assesseurs, ainsi que la *date de leur naissance*.

Ouverture du Scrutin

Les pièces suivantes ont été déposées sur le bureau :

1° L'arrêté préfectoral du 6 novembre 1919, qui convoque l'Assemblée électorale ;

2° La feuille d'inscription des votants ;

3° La liste officielle des électeurs municipaux, close le 31 Mai 1919, et le tableau de rectifications publié le 28 Novembre 1919.

Une boîte fermée à deux serrures a été placée sur le bureau. L'une des clefs est restée entre les mains du Président et la seconde a été remise à l'assesseur le plus âgé. Le Président a constaté ... ne renfermait aucun bulletin.

Le scrutin a été ouvert à neuf heures, conformément à l'arrêté préfectoral du (4) 6 novembre

(4) Si cette heure ne concorde pas avec celle de l'arrêté préfectoral, expliquer la cause de cette différence.
(5) Le scrutin doit rester ouvert au moins pendant six heures.

(6) Ce document devra être signé par le Président et le Secrétaire du bureau.

(7) Mettre ce nombre en toutes lettres.

(8) Mentionner si ce chif-

Réception des Votes

Les électeurs ont été admis à déposer leurs bulletins de vote au fur et à mesure qu'ils se sont présentés. Chacun d'eux, après avoir représenté la carte qui lui a été délivrée par le Maire, a remis un bulletin fermé au Président qui l'a déposé dans la boîte du scrutin, en s'assurant que chaque pli ne contenait qu'un bulletin et après avoir fait constater le vote par la signature ou le paraphe avec

pour le calcul de la majorité | Bulletins portant des signes extérieurs............
Bulletins annulés pour d'autres motifs............

Restent.. 69

État des suffrages obtenus par chaque candidat

NOMS ET PRENOMS DES CANDIDATS (12)	QUALIFICATIONS	NOMBRE DE SUFFRAGES RESPECTIVEMENT OBTENUS	
		EN CHIFFRES	EN TOUTES LETTRES
M. Barkat Mohammed	Propriétaire foncier	69	soixante-neuf
M. Benallou Abdelkader ould aouad	— d° —	69	soixante-neuf
M. Djili Belhaïk ould Kaddour	— d° —	30	trente
M. Benelhadj Djelloul Benabdallah	— d° —	69	soixante-neuf
M. Ouadah Ahmed O. Miroum	— d° —	69	soixante-neuf
M. Boularas Larbi Ould Habib	— d° —	69	soixante-neuf
M. Houmri Benaouda O. Boularas	— d° —	69	soixante-neuf
M. Khedidi Adda . O. Habib	— d° —	46	Quarante-six
M. Beldoum Ameur	— d° —	46	Quarante-six
M. Bougueroudj Belhaïk	— d° —	23	Vingt-trois
M. Latreche Ahmed	— d° —	23	Vingt-trois
M. Boularas Hadj	— d° —	1	Un
M. Latreche Barkat	— d° —	1	Un
M.	— d° —	39	trente-neuf
M.			
M.			
M.			
M.			
M.			
M.			
M.			
M.			

Proclamation des résultats du scrutin

Après avoir rappelé qu'aux termes de l'article 30 de l'arr. g^al du 5 mars 1919, nul n'est élu au premier tour de scrutin s'il n'a réuni : 1° la majorité absolue des suffrages exprimés ; 2° un nombre de suffrages égal au quart de celui des électeurs inscrits, et qu'au second tour l'élection a lieu à la majorité relative.

Le Président a proclamé ainsi qu'il suit les résultats de l'élection :

Calcul de la majorité absolue (13)

Nombre de votants (14).. 70

A déduire : Bulletins blancs ou illisibles, ou ne contenant pas une désignation suffisante, ou dans lesquels les votants se sont fait connaître........................ 1

Reste pour le chiffre des suffrages exprimés........ 69

Majorité absolue (15)........................ 35

(13) S'il s'agit d'un second tour de scrutin, il n'y a pas lieu de faire le calcul de la majorité absolue.

(14) Le nombre des votants est le nombre des bulletins trouvés dans l'urne, défalcation faite des bulletins en sus des émargements.

(15) Lorsque le chiffre des suffrages exprimés est impair, la majorité est la moitié plus un du nombre pair immédiatement inférieur.

Proclamation des candidats élus

Ont été, en conséquence, proclamés membres de la djemâa comme réunissant les conditions prévues par la loi :

MM. Barkat Mohammed
Benallou Abdelkader ould aouad
Benelhadj Djelloul Benabdallah
Ouadah Ahmed Ould Miroum
Boularas Larbi Ould Habib
Houmri Benaouda Ould Boularas
Khedidi Adda Ould Habib
Latreche Barkat.

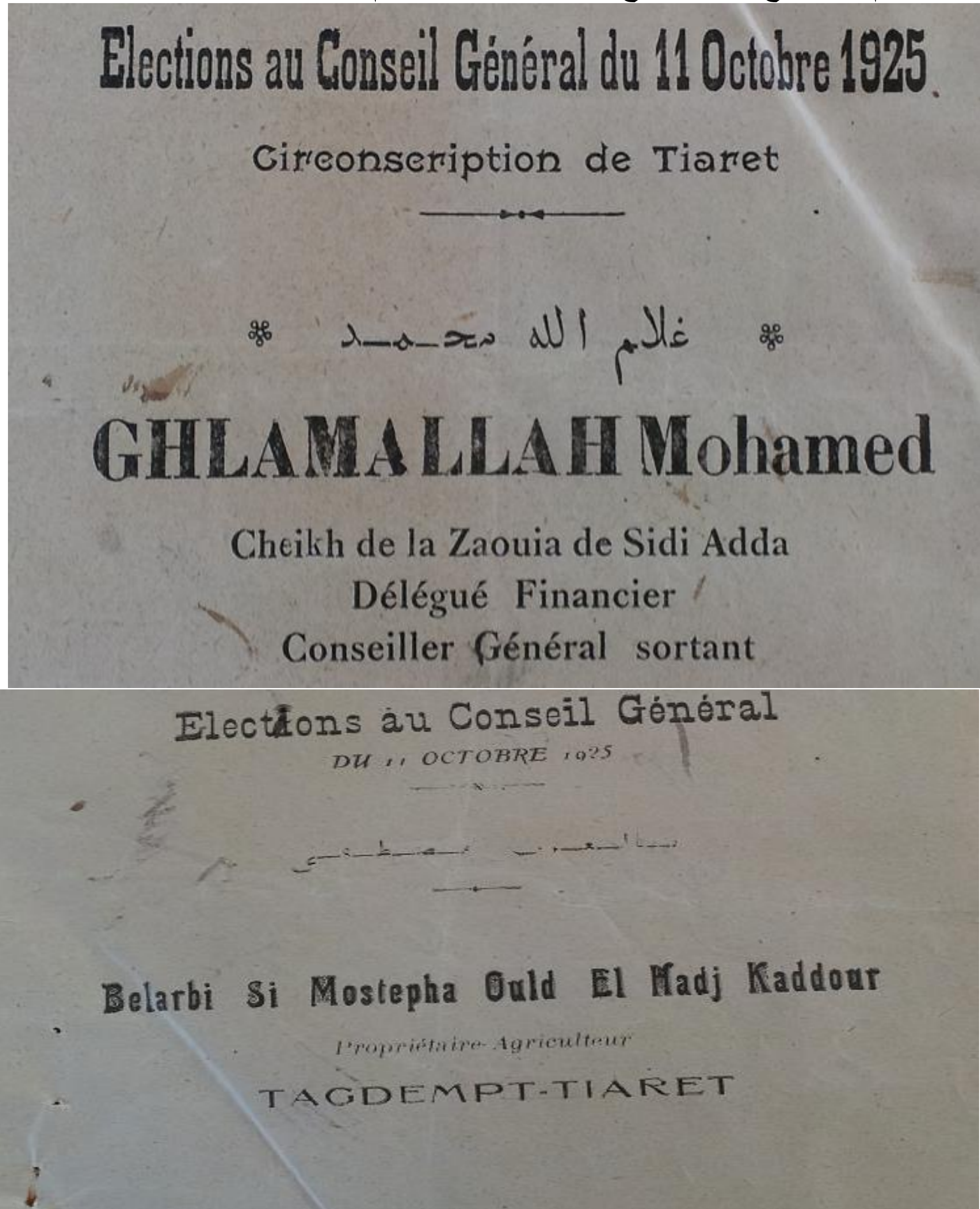
Le nombre des membres à élire étant de (16) huit et huit candidats seulement ayant réuni les conditions exigées pour être élus au premier tour, M. le Président ... arrêté préfectoral du 6 novembre 1919, il sera procédé à un second tour de scrutin le à heure du pour élire le membre restant à nommer.

(16) S'il s'agit d'un second tour de scrutin, ce paragraphe devra être supprimé.

المصدر :

A.N.O.M,cote Oran, boite E174, arr. de Most, élection de huit membres de Djemââs des Ouled Barkat ,03/12/1919.

الملحق رقم 7 :نموذج لورقة اقتراع لانتخابات المجلس العام لدائرة تيارت الانتخابية 11 أكتوبر1925



Elections au Conseil Général du 11 Octobre 1925

Circonscription de Tiaret

غلام الله محمد

GHLAMALLAH Mohamed

Cheikh de la Zaouia de Sidi Adda
Délégué Financier
Conseiller Général sortant

Elections au Conseil Général

DU 11 OCTOBRE 1925

Belarbi Si Mostepha Ould El Hadj Kaddour

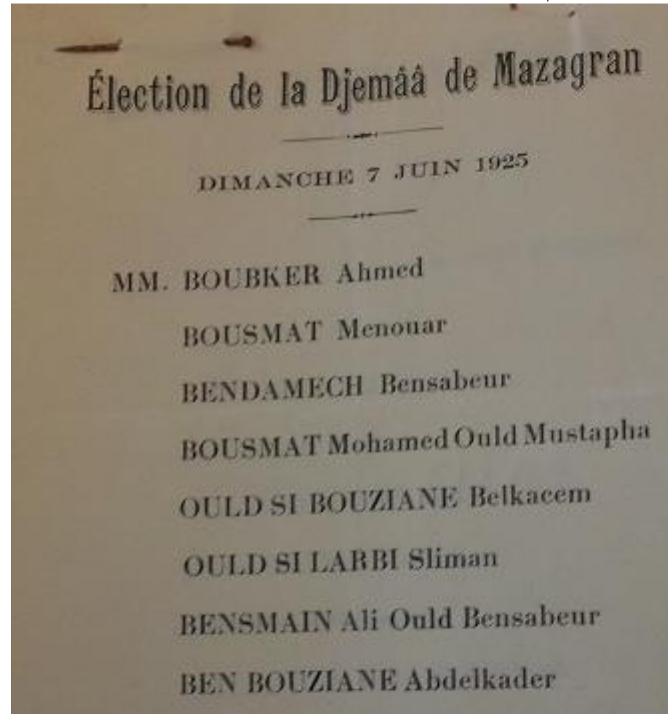
Propriétaire-Agriculteur

TAGDEMPT-TIARET

المصدر :

A.N.O.M, cote Oran, E164, Dépt. D'Oran arrd. de Most, circonscription de Tiaret, commune de Tiaret, p.v des élections du conseil général, 11/10/1925

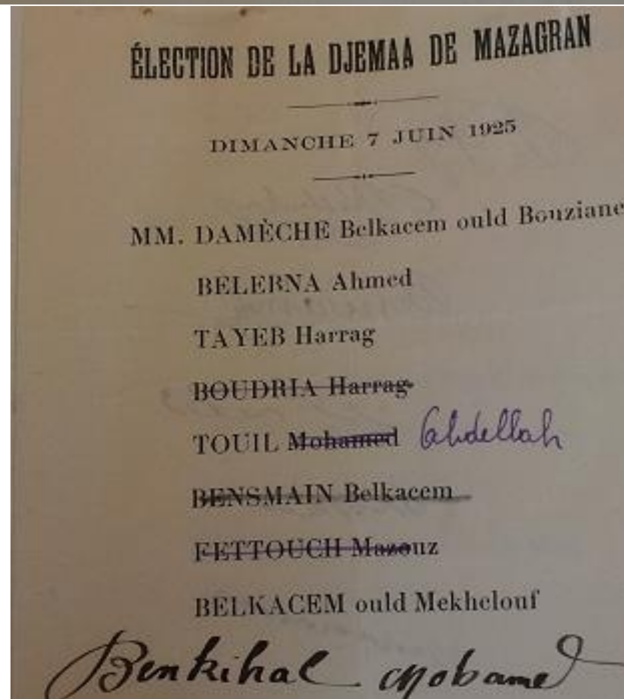
الملحق رقم8 :قائمة المترشحين لانتخابات الجماعة لبلدية مزغران 7 جوان 1925.



Élection de la Djemâà de Mazagran

DIMANCHE 7 JUIN 1925

MM. BOUBKER Ahmed
BOUSMAT Menouar
BENDAMECH Bensabeur
BOUSMAT Mohamed Ould Mustapha
OULD SI BOUZIANE Belkacem
OULD SI LARBI Sliman
BENSMAIN Ali Ould Bensabeur
BEN BOUZIANE Abdelkader



ÉLECTION DE LA DJEMAA DE MAZAGRAN

DIMANCHE 7 JUIN 1925

MM. DAMÈCHE Belkacem ould Bouziane
BELERNA Ahmed
TAYEB Harrag
~~BOUDRIA Harrag~~
TOUIL ~~Mohamed~~ Abdellah
~~BENSMAIN Belkacem~~
~~FETTOUCH Mazouz~~
BELKACEM ould Mekhelouf

Benkihal Mohamed

المصدر :

A.N.O.M,cote Oran ,E174,arrd de Most., élection de la Djemaa de Mazagran 07/06/1925

الملحق رقم 9 :نموذج لمحضر انتخاب رئيس و سكرتير الجماعة لدوار بلدية سيدي بلعطار(Pont du Cheliff)

ARRONDISSEMENT
de Mostaganem

~~COMMUNE MIXTE~~

~~DOUAR-COMMUNE~~

COMMUNE
de Pont du Chelif

EXTRAIT

du procès-verbal des opérations auxquelles il a été procédé le Deux Septembre 1921
pour la nomination du Président et du Secrétaire
de la Djemâa du douar-commune de Pont du Chelif

Les Membres de la Djemâa du douar-commune de Pont du Chelif se sont réunis le 2 Septembre 1921 pour procéder à l'élection de leur Président et de leur Secrétaire. Les opérations ont donné les résultats suivants :

ÉLECTION DU PRÉSIDENT

1er TOUR DE SCRUTIN		2e TOUR DE SCRUTIN		3e TOUR DE SCRUTIN	
Votants..................	10	Votants..................		Votants..................	
Suffrages exprimés	10	Suffrages exprimés......		Suffrages exprimés......	
Majorité absolue	6	Majorité absolue		Majorité absolue.........	
CANDIDATS	NOMBRE de voix obtenues	CANDIDATS	NOMBRE de voix obtenues	CANDIDATS	NOMBRE de voix obtenues
M. Harrati Benfurghlou	6	M.		M.	
M.		M.		M.	
M. Benlikral Miloud	4	M.		M.	
M.		M.		M.	
M.		M.		M.	
M.		M.		M.	

M. Harrati Benfurghlou a été proclamé Président au 1er tour de scrutin.

ÉLECTION DU SECRÉTAIRE

Votants	10	Votants		Votants..................	
Suffrages exprimés	10	Suffrages exprimés......		Suffrages exprimés......	
Majorité absolue	6	Majorité absolue		Majorité absolue.........	

المصدر :

A.N.O.M, cote E174, arrd. de Most, extrait du PV. pour la nomination du président et du secrétaire de la Djemaa du douar –commune de Pont du Chelif.

الملحق رقم 10 :نموذج لمحضر انتخابات المفوضيات المالية ، القسم الأهلي ، لبلدية ميلاكو)Palat (

DÉPARTEMENT D'ORAN

Mostaganem

CIRCONSCRIPTION Tiaret.

COMMUNE de Palat.

Délégations Financières.

ÉLECTIONS ~~AU CONSEIL GÉNÉRAL~~

INDIGÈNES

PROCÈS-VERBAL

des opérations de l'Assemblée électorale de la commune de Palat.

Nombre d'électeurs inscrits: cinq

Nombre de votants constatés par les émargements: quatre

Nombre d'enveloppes trouvées dans l'urne: quatre.

Nombre de bulletins trouvés sans enveloppe: néant

L'an mil neuf cent vingt cinq, le treize du mois de Décembre à sept heures du matin, dans la salle de la mairie de la commune de Palat

En exécution du décret du seize Novembre 1925, qui convoque les électeurs indigènes de la circonscription à l'effet de procéder à l'élection d'un ~~Conseiller général~~ Délégué Financier indigène.

S'est réuni le bureau de l'assemblée électorale indigène de la commune de Palat composé de M. Andriani F.P. Maire, président, et de (2)

M. Bittel François (Conseiller municipal),

M. Roudil André (...),

...isi pour secrétaire M. Bayle Jean

...ces sur le bureau :

seize Novembre 1925.

...mentaire du 2 février 1852 ;

BORDEREAU D'ENVOI DE PIÈCES

Les pièces détaillées ci-après :

ALGÉRIE

(1) Nom et prénoms du président ... présidence appartient aux ... adjoints, conseillers muni... dans l'ordre du tableau ou ... teurs sachant lire et écrire ... par le maire. ... procès-verbal devra mention... la raison duquel le pré... remplit ses fonctions.

1er TOUR DE SCRUTIN

L'an mil neuf cent vingt cinq, le treize décembre, à huit heures du matin

Le bureau de l'Assemblée électorale du chef-lieu de la me circonscription (Tiaret) composée de (1) :

M. Guelpa Georges (Adjoint), président.

de

M. Gana Miloud (Électeur 1880),

M. Soudani Abed (Électeur 1883),

M. Abdat Ahmed (Électeur 1889),

M. Beladjine Mansour (Électeur 1895), assesseurs.

et de M. ~~Lougo Pierre~~ Tedjini Tayeb (Électeur 1872), secrétaire.

Chargé d'opérer le recensement général des votes émis dans les collèges électoraux de la me circonscription (Tiaret)

pour l'élection du délégué (*) arabe

A reçu des membres des bureaux des diverses Assemblées de la circonscription (Tiaret) les procès-verbaux de ces Assemblées ainsi que leurs annexes, et a procédé de suite au dépouillement.

Les résultats de cette opération ont été consignés, pour chaque commune successivement, au tableau ci-après :

(1) Lorsque la commune chef-lieu de circonscription est divisée en sections, le bureau qui doit procéder au recensement général est celui de la 1re section.

Oran. — Imp. D. Heintz et Fils.

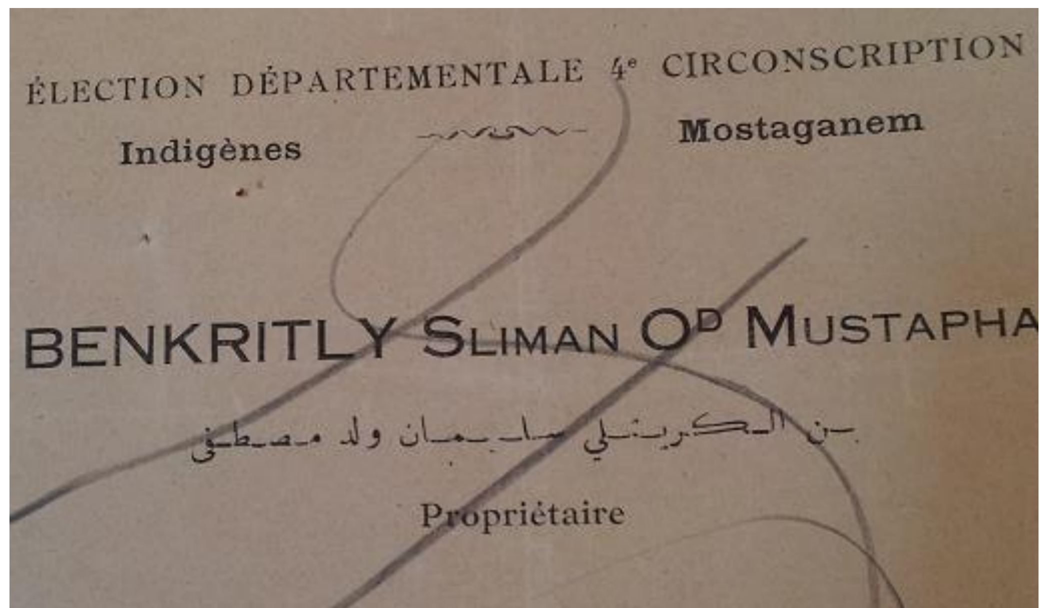
RECENSEMENT GÉNÉRAL DES VOTES

Tiaret P.E.	695	405	404	406	[illegible]	3	402	402
Palat	5	4	4	4	.	.	4	4
Trumelet	35	30	30	30	.	.	31	30
Relizane	715	435	435	435	.	.	435	435
Montgolfier	[illegible]	39	39	39	.	.	39	[illegible]
[illegible]	[illegible]	13	13	13	.	.	13	13
Ammi Moussa d°	225	101	101	101	.	.	[illegible]	101
Djebel nador d°	149	53	63	63	.	7	55	55
Zemmora d°	218	52	52	52	.	.	52	52
Tiaret d°	137	84	84	84	.	.	84	84
	2016	1226	1226	1226	.	11	1215	1215

المصدر :

A.N.O.M,Oran,cote E 159,Dept. d’Oran, arrd. de Most, P.V des élections aux D.F indigènes ,13/12/1925.

الملحق رقم 11 :نموذج لورقة انتخابات المجلس العام ، القسم الأهلي ، 1928/10/14


ÉLECTION DÉPARTEMENTALE 4e CIRCONSCRIPTION

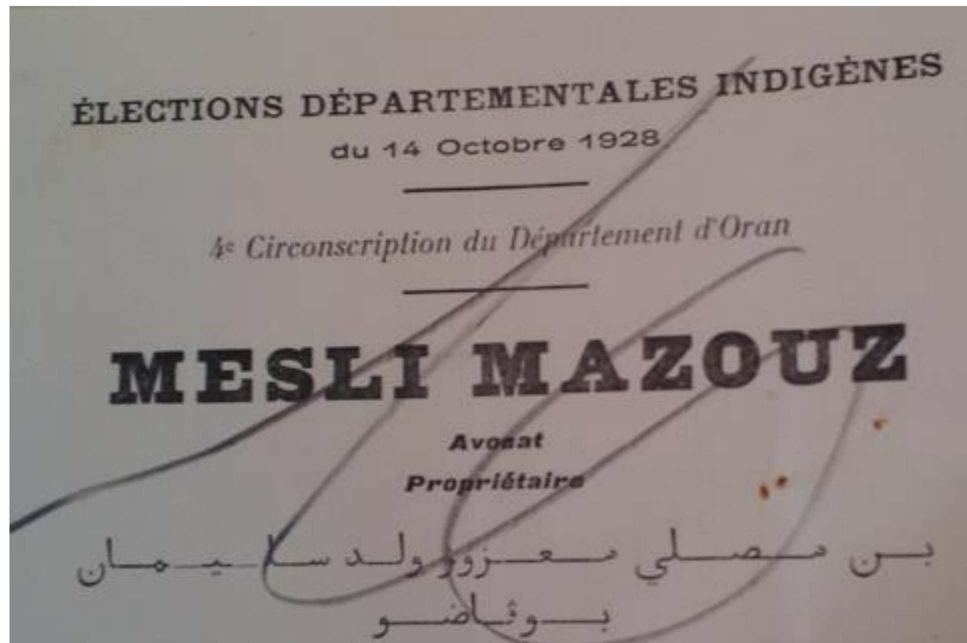
Indigènes

Mostaganem

BENKRITLY SLIMAN OD MUSTAPHA

بن الكريتلي سليمان ولد مصطفى

Propriétaire



ÉLECTIONS DÉPARTEMENTALES INDIGÈNES
du 14 Octobre 1928

4e Circonscription du Département d'Oran

MESLI MAZOUZ

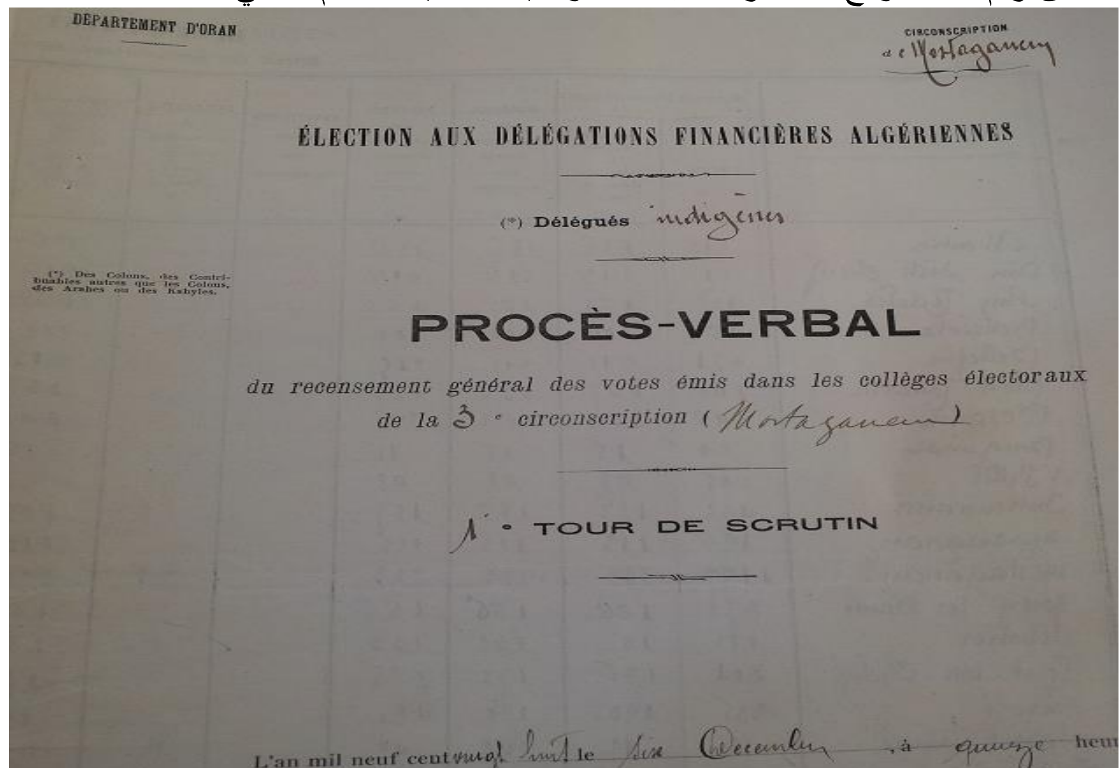
Avocat
Propriétaire

بن مصلي معزوز ولد سليمان
بوفاضو

المصدر :

A.N.O.M,Oran,boite E164,elections départementales indigènes ,4eme circonscription ,Most,14/10/1928

الملحق رقم 12 :نموذج لمحضر انتخابات المفوضيات المالية ، القسم الأهلي ،1928/12/06



DÉPARTEMENT D'ORAN

CIRCONSCRIPTION de Mostaganem

ÉLECTION AUX DÉLÉGATIONS FINANCIÈRES ALGÉRIENNES

(*) Délégués indigènes

(*) Des Colons, des Contribuables autres que les Colons, des Arabes ou des Kabyles.

PROCÈS-VERBAL

du recensement général des votes émis dans les collèges électoraux de la 3e circonscription (Mostaganem)

1er TOUR DE SCRUTIN

L'an mil neuf cent vingt huit le six Décembre, à quinze heu

L'an mil neuf cent vingt huit le six Décembre, à quinze heures du

Le bureau de l'Assemblée électorale du chef-lieu de la 3e circonscription (   )

composée de (1) :

M. Lemoine Adrien (maire), président.

de (

M. Bendani Mohammed Jeune (Conseiller municipal),

M. Belghoula M'hamed (d°), assesseurs.

M. Belghorbi Mazouz (d°),

M. Ben Dani Mohammed (Conseiller Général),

et de M. Farès Bounenatidji (électeur), secrétaire.

Chargé d'opérer le recensement général des votes émis dans les collèges électoraux de la 3e circonscription (   )

pour l'élection du délégué (*) indigène

A reçu des membres des bureaux des diverses Assemblées de la circonscription (   ) les procès-verbaux de ces Assemblées ainsi que leurs annexes, et a procédé de suite au dépouillement.

Les résultats de cette opération ont été consignés, pour chaque commune successivement, au tableau ci-après :

(1) Lorsque la commune chef-lieu de circonscription est divisée en sections, le bureau qui doit procéder au recensement général est celui de la 1re section.

Heintz, Oran. — 16 11 28

RECENSEMENT GÉNÉRAL DES VOTES

Extrait des procès-verbaux des opérations électorales de chaque commune

Communes	Nombre d'électeurs: inscrits	Nombre d'électeurs: votants	Nombre de bulletins trouvés	Nombre des enveloppes trouvées dans les urnes	Enveloppes	Bulletins et enveloppes n'entrant pas en compte	Suffrages exprimés servant de base au calcul de la majorité	Nombre de suffrages obtenus par: [illegible]	Touil						Observations
Aboukir	283	186	186	186			186	186							
Aïn Sidi Chérif	317	212	212	212			212	212							
Aïn Tedelès	178	165	165	165			165	165							
Bellecôte	164	100	100	100			100	100							
Bellevue	271	215	215	215			215	215							
Bled Touaria	140	137	137	137			137	137							
Bosquet	246	301	301	301			301	301							
Bouguirat	110	15	15	15			15	15							
l'Hillil	205	98	98	98			98	96	2						
Inkermann	188	187	187	187		2	185	46	139						
Mazagran	192	113	113	113			113	113							
Mostaganem	1177	333	333	333		5	328	312	16						
Noisy les Bains	275	166	166	166			166	165	1						
Pélissier	125	133	133	133			133	133							
Pont-du-Chéliff	201	178	178	178			178	178							
Rivoli	235	190	190	190			190	190							
Saint Aimé	59	49	49	49			49	45	4						
La Stidia	99	72	72	72			72	72							
Tounin	190	174	174	174			174	174							
Toumaka	20	20	20	20			20	20							
Cassaigne	98	74	74	74			74	74							
Le Ming	209	120	120	120			120	120							
Renault	111	53	53	53			53	9	44						
Total	5345	3791	3791	3791		7	3784	3598	406						

Après avoir rappelé qu'aux termes de l'article 14 du décret de l'arrêté du 4 octobre 1898, nul n'est élu *au premier tour de scrutin* s'il n'a réuni : 1° la majorité absolue des suffrages exprimés ; 2° un nombre de suffrages égal au quart des électeurs inscrits ; qu'au *second tour*, la majorité relative suffit et qu'en cas d'égalité des suffrages le plus âgé est élu.

Le président a proclamé ainsi qu'il suit les résultats du recensement opéré par le bureau :

Nombre d'électeurs inscrits 5346

dont le quart est de 1337

CALCUL DE LA MAJORITE ABSOLUE

Nombre de votants (3) 3791

Enveloppes renfermant des bulletins blancs ; enveloppes sans bulletin ; enveloppes renfermant des bulletins ne contenant pas une désignation suffisante ; enveloppes dans lesquelles ou renfermant des bulletins dans lesquels les votants se sont fait connaître ; enveloppes non réglementaires ; enveloppes renfermant des bulletins écrits sur papier de couleur ; enveloppes portant des signes intérieurs ou extérieurs de reconnaissance ou enveloppes renfermant des bulletins revêtus de signes de cette nature ; enveloppes portant des mentions injurieuses pour les candidats ou pour des tiers ou renfermant des bulletins revêtus de mentions de cette nature ; enveloppes renfermant plusieurs bulletins portant des listes ou des noms différents ; enveloppes renfermant des bulletins annulés pour d'autres motifs (4) 7

RESTE pour le chiffre des suffrages exprimés...... 3784

MAJORITÉ ABSOLUE (5) 1893

M. Latroch Ahmed El Hadj

qui a recueilli le plus grand nombre de suffrages, soit (6). trois mille cinq cent soixante dix huit suffrages.

a réuni (7) les conditions exigées par la loi pour être élu.

En conséquence, M. le Président l (8) a proclamé membre des Délégations financières algériennes (* indigènes) pour la 3e circonscription (Mostaganem).

Après cette proclamation, les procès-verbaux et autres pièces qui ont servi au recensement général des votes ont été cotés et classés par communes dans l'ordre suivi au tableau d'autre part et annexés au présent procès-verbal pour être remis à M. le Préfet.

Fait et clos (9) à Mostaganem, le 6 Décembre 1928

Le Président, Le Secrétaire, Les Assesseurs,

المصدر :

A.N.O.M, cote Oran E160, PV. des élections aux D.F, délégués indigènes ,3eme circonscription, Most, 06/12/1928.

الملحق رقم 13 :الانتخابات البلدية الأهلية ، قائمة الوحدة و الوفاق ، 1929/05/05.

Tribune Libre

N. D. L. R. — Dans la circonstance actuelle nous ne jugeons pas utile d'intervenir dans les élections des indigènes. Nous insérons la liste qui suit non sans remarquer que nous y trouvons les noms les plus sympathiques et les plus estimés. Nous croyons ces candidats évolués dans le sens raisonnable de leur assimilation française ; c'est parfait.

S'ils sont élus, ils réfléchiront avant de voter à l'exceptionnelle faveur que la loi leur accorde celle de voter pour la désignation du Maire.

Nous leur disons dès maintenant qu'ils doivent rejeter tout candidat-maire qui, étant ou ayant été chargé de fonctions municipales, n'aura rien fait pour donner à Tiglitt l'hygiène et la salubrité.

Nous avons toujours dans ce journal prêché et plaidé pour la restauration complète de ce malheureux faubourg. Il appartiendra à nos amis indigènes élus conseillers de rejeter tout candidat maire qui n'aura rien fait pour la ville arabe, et si c'est un maire nouveau de lui arracher des promesses qu'on l'obligera à tenir.

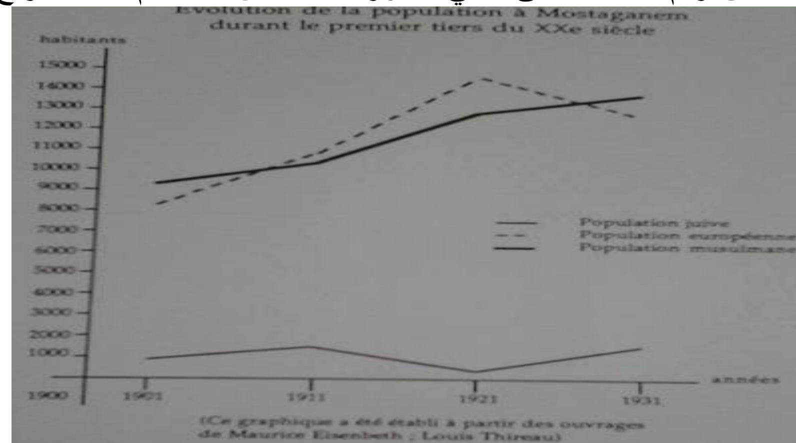
Elections Municipales (Indigènes) du 5 Mai 1929

Liste « UNION et CONCORDE »

BELGHOULA M'hamed, Conseiller sortant.
BENDANI Mohamed, —
BELGHARBI Marouz, —
BELBACHIR Mekki, —
BENDANI Mohamed Jeune, —
SI TAGOUB Brahim, —
BENGHALI Abdelkader.
BENGUETTAT Habib.
BENKRITLY Mohamed.
BENHENDA Salah.
BENKRITLY Slimane.
BENSMAINE Mustapha.

Ain (L') Sefra,01/05/1929 المصدر :

الملحق رقم 14 : منحنى بياني لتطور عدد سكان مستغانم خلال الربع الأول من القرن العشرين .



المصدر : Bel-Ange Norbert,Les juifs de Mostaganem, p174

الملحق رقم 15 : نموذج لمحضر تنصيب المجلس البلدي (انتخاب رئيس البلدية و نائبيه) ببلدية غليزان 1929/05/12.

Mairie de Relizane

DEPARTEMENT D'ORAN

ARRONDISSEMENT de Mostaganem

COMMUNE de Relizane

PROCÈS-VERBAL

de l'installation du Conseil municipal et de l'élection d'un Maire et de deux Adjoints.

NOTA. — Ce procès-verbal doit être transcrit, séance tenante, sur le registre des délibérations du Conseil municipal. Il doit, en outre, être dressé en double exemplaire dont l'un est immédiatement transmis au Sous-Préfet et l'autre reste déposé au Secrétariat de la Mairie.

L'an mil neuf cent vingt neuf le douze du mois de Mai à 9 heures 5 (heure légale), les membres du Conseil municipal de la commune de Relizane proclamés par le bureau électoral à la suite des opérations du 5 Mai 1929, se sont réunis dans la salle de la Mairie sur la convocation qui leur a été adressée par le Maire, conformément aux articles 48 et 77 de la loi du 5 avril 1884.

Etaient présents : MM. les Conseillers municipaux (1) :

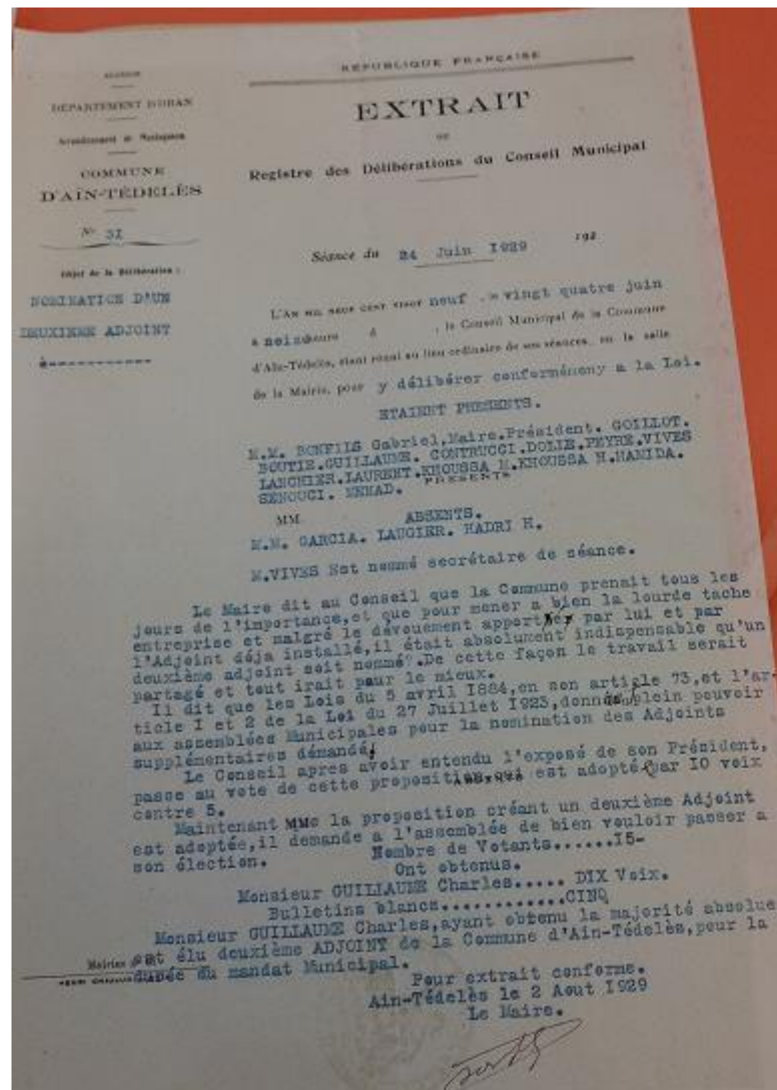
1. Riviere Dominique
2. Esclapez Vincent
3. Bellia Jacques
4. Mottet Joseph
5. Desanti Toussaint
6. Moyen Honoré
7. de Curieres Henri
8. Cabrera Joachin
9. Gaubert Justin
10. Corbi Antoine
11. Rabier Elie
12. Castillo Eugène
13. Coste Cyprien
14. Berrone Félix
15. Simon Manuel
16. Saier Maurice
17. Fraly Louis
18. Sarrazin Marcel
19. Hernandez Raymond
20. Coriat Léon
21. Ticard Marius
22. Benchimol Salomon
23. Nouchy Aïm
24. Fodil Moulay ali
25. Bendimered hadj Boumedine
26. Zerrouki Mohammed
27. Berrouane hadj M'hamed
28. Baghdad Bouabdallah
29. Tellah Abdelkader
30. Sadok Hamida
31. Bendjaddou Abdelkader
32. Tabrat Ghanem
33. Soudek Abdelkader
34. Hami Tayeb
35.
36.
37.
38.

PRÉFECTURE D'ORAN ARRIVÉE 14 MAI 1929

المصدر :

A.N.O.M, cote Oran E171, dépt. d'Oran,arrd. de Most., commune de Relizane,pv. De l'installation du conseil municipal et de l'élection du Maire et de deux adjoints, 12/05/1929.

الملحق رقم 16 : نموذج من سجل مداولات المجلس البلدي ، بلدية عين تادلس ،1929/06/24



RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

DÉPARTEMENT D'ORAN

Arrondissement de Mostaganem

COMMUNE D'AÏN-TÉDELÈS

N° 31

Objet de la Délibération :
NOMINATION D'UN DEUXIEME ADJOINT

EXTRAIT

du

Registre des Délibérations du Conseil Municipal

Séance du 24 Juin 1929

L'An mil neuf cent vingt neuf, le vingt quatre juin
à neuf heures , le Conseil Municipal de la Commune
d'Aïn-Tédelès, étant réuni au lieu ordinaire de ses séances, en la salle
de la Mairie, pour y délibérer conformément à la Loi.

ETAIENT PRESENTS.

M.M. BONFILS Gabriel,Maire.Président. GOILLOT.
BOUTIE.GUILLAUME. CONTRUCCI.DOLIE.PEYRE.VIVES
LANCHIER.LAURENT.KHOUSSA M.KHOUSSA H.HAMIDA.
SENOUCI. MEHAD.

MM ABSENTS.
M.M. GARCIA. LAUGIER. HADRI H.

M.VIVES Est nommé secrétaire de séance.

Le Maire dit au Conseil que la Commune prenait tous les
jours de l'importance,et que pour mener a bien la lourde tache
entreprise et malgré le dévouement apporté par lui et par
l'Adjoint déja installé,il était absolument indispensable qu'un
deuxième adjoint soit nommé. De cette façon le travail serait
partagé et tout irait pour le mieux.
Il dit que les Lois du 5 avril 1884,en son article 73,et l'article 1 et 2 de la Loi du 27 Juillet 1923,donne plein pouvoir
aux assemblées Municipales pour la nomination des Adjoints
supplémentaires demandés.
Le Conseil apres avoir entendu l'exposé de son Président,
passe au vote de cette proposition, qui est adopté par 10 voix
contre 5.
Maintenant que la proposition créant un deuxième Adjoint
est adoptée,il demande a l'assemblée de bien vouloir passer a
son élection.

Nombre de Votants......15-
Ont obtenus.
Monsieur GUILLAUME Charles..... DIX Voix.
Bulletins blancs............CINQ

Monsieur GUILLAUME Charles,ayant obtenu la majorité absolue,
est élu deuxième ADJOINT de la Commune d'Aïn-Tédelès,pour la
durée du mandat Municipal.

Pour extrait conforme.
Aïn-Tédelès le 2 Aout 1929
Le Maire.

المصدر :

A.N.O.M, cote Oran E171, dept. d'Oran, arrd. de Most, commune d'Ain Tedles, extrait du registre des délibérations du conseil municipal, 24/06/1929.

الملحق رقم 17 :نموذج لمحضر انتخابات المجلس العام لدائرة مستغانم ،1932/11/03

DÉPARTEMENT D'ORAN

ÉLECTION

D'UN MEMBRE DU CONSEIL GÉNÉRAL

PROCÈS-VERBAL

DU RECENSEMENT GÉNÉRAL DES VOTES ÉMIS DANS LES COLLÈGES ÉLECTORAUX

de la Circonscription de Mostaganem

1er TOUR DE SCRUTIN

L'an mil neuf cent trente deux, le trois novembre, à ... heures du matin.

Le bureau de l'Assemblée électorale du chef-lieu de la circonscription de ... composé de (1) :

M. Giraud Jean (adjoint au maire), président,
M. Belgrada M'hammed (Conseiller municipal), assesseurs,
M. Bendam Mohammed (d°)
M. Belghal Abdelkader (d°)
M. Bentenda Tahar (d°)
et de M. ..., secrétaire.

Chargé, aux termes de l'article 13 du décret du 23 septembre 1875, d'opérer le recensement général des votes émis dans les collèges électoraux de la circonscription de ... pour l'élection d'un membre du Conseil général,

A reçu des membres des bureaux des diverses Assemblées de la circonscription les procès-verbaux de ces Assemblées ainsi que leurs annexes, et a procédé de suite au dépouillement ...

Les résultats de cette opération ont été consignés, pour chaque commune successivement au tableau ci-après :

RECENSEMENT GÉNÉRAL DES VOTES

Extrait des procès-verbaux des opérations électorales de chaque commune

COMMUNES (Placer les communes par ordre alphabétique) 1	NOMBRE D'ÉLECTEURS: inscrits 2	NOMBRE D'ÉLECTEURS: votants d'après la feuille d'émargement 3	NOMBRE d'enveloppes trouvées dans l'urne 4	NOMBRE DE BULLETINS 5	NOMBRE DE BULLETINS 6	BULLETINS 7	SUFFRAGES exprimés 8	NOMBRE DE SUFFRAGES OBTENUS PAR: M. Bendam Habib
Aboukir	214	130	130				130	130
Aïn Sidi Cherif	216	216	216				216	214
Aïn Tedelès	204	148	145				145	145
Bellecôte	166	57	57				57	57
Bellevue	255	121	121				121	121
Bled Touaria	319	100	100				100	100
Fornaka	132	23	23				23	23
Mazagran	344	123	123			61	67	67
Mostaganem	1378	704	704			25	673	678
Noisy-les-Bains	345	198	198				193	198
Pelissier	174	103	103			2	101	101
Pont du Chelif	410	314	314				314	314
Rivoli	267	223	225				223	223
[illegible]	181	177	177				177	177
Georges Clemenceau (Stidia)	133	83	83				83	83
	4.413	2.730	2.730			89	2.641	2.641

Après avoir rappelé qu'aux termes de l'article 14 du décret du 23 septembre 1875, nul n'est élu au premier tour de scrutin s'il n'a réuni : 1° la majorité absolue des suffrages exprimés ; 2° un nombre de suffrages égal au quart des électeurs inscrits ; qu'au second tour, la majorité relative suffit et qu'en cas d'égalité de suffrages le plus âgé est élu,

Le Président a proclamé ainsi qu'il suit les résultats du recensement opéré par le bureau :

Nombre d'électeurs inscrits 4.418

dont le quart est de 1 104

CALCUL DE LA MAJORITÉ ABSOLUE

Nombre de votants (3) 2.730

A DÉDUIRE : Bulletins blancs, ou ne contenant pas une désignation suffisante, ou dans lesquels les votants se sont fait connaître (4) 89

RESTE pour le chiffre des suffrages exprimés 2.641

MAJORITÉ ABSOLUE (5) 1 320

M. Bendam Habib

qui a recueilli le plus grand nombre de suffrages, soit (6), deux mille six cent quarante et un

— réunit (7) les conditions exigées par la loi pour être élu.

En conséquence, M. le Président (8) l'a proclamé membre du Conseil général pour la circonscription.

Après cette proclamation, les procès-verbaux et autres pièces qui ont servi au recensement général des votes ont été cotés et classés par communes dans l'ordre suivi au tableau d'autre part et annexés au présent procès-verbal pour être remis à M. le Préfet.

Fait et clos (9) à Mostaganem, le trois novembre 1932.

Le Président, | Le Secrétaire, | Les Assesseurs,

(3) Le nombre des votants est le nombre des bulletins trouvés dans l'urne (total de la colonne 4), défalcation faite des bulletins en sus des émargements (total de la colonne 5).

(4) Ce chiffre est le total de la colonne 7.

(5) Lorsque le chiffre des suffrages est impair, la majorité est la moitié plus un du nombre pair immédiatement inférieur.

(6) Indiquer le nombre en toutes lettres, pour le candidat élu.

(7) Ou ne réunit point.

(8) Ou a déclaré qu'il y avait lieu à un second tour de scrutin.

(9) Ce procès-verbal doit être immédiatement transmis au Préfet par le président du bureau, avec tous les procès-verbaux des communes et les pièces annexes.

A.N.O.M,cote Oran E55, CM.,03/11/1932 المصدر :

الملحق رقم 18 : الحملة الانتخابية لانتخابات 5 ماي 1935.

CITOYENS.

A l'instant même où vous allez accomplir un acte grave de conséquences faites un court retour sur le passé.

Jugez impartialement l'oeuvre accomplie dans une ville où il y a quelque dix ans rien n'existait. Ni les sacrifices, ni les efforts des hommes qui eurent l'honneur de participer à la restauration de NOTRE CITE ne sauraient être oubliés. **ILS ONT DROIT A NOTRE RECONNAISSANCE !**

Nous laisserons de côté les violentes attaques de nos adversaires ; si elles visent personnellement l'homme à qui TIARET doit TOUT, elles atteignent également TOUS LES CITOYENS GROUPES AUTOUR DE LUI.

L'insulte, la diffamation, la contrainte et le reste... sont monnaie courante chez eux. Cette avalanche d'injures dont l'AVENIR-TIARET abreuve l'opinion est l'oeuvre de citoyens à court d'Arguments loyaux.

Aussi, disons-nous comme ce Grand Parlementaire disparu : « pleut sur moi de telles insultes ". Je n'ouvre même pas mon parapluie "...

CITOYENS, l'Heure est Pathétique !

Ce ne sont pas les sièges municipaux qui sont seulement en jeu c'est la **REPUBLIQUE QUE L'ON CHERCHE A ETRANGLER.** .

CE CRIME, VOUS L'EMPECHEREZ.

Tous aux Urnes pour le triomphe de la REPUBLIQUE !

Vive la FRANCE

Vive la Liste GALIBERT !

انتخاب المجلس الاهلي الابلدي
لابلدة تيارت لا 5 ماي 1935
اعضاء سابقين

غلام الله المور
بضيل الحاج عدة
تعجيني الطيب
بليدي محمد
حواش عيسى
بن عبد الصادق محمد

لابار عبد الباقي
يوسف الشريف
العربي الاكحل
بن علوا عايد
ايت بن عمارة السعيد
زيتوني احمد

Réflexions sur la Profession de foi de la Liste Azam

VOTEZ TOUS POUR LA LISTE GALIBERT.
PAS DE PANACHAGE
VIVE LA REPUBLIQUE UNE ET INVISIBLE
VIVE NOTRE CHER TIARET !

Mise au point

Le citoyen dit "FR...OLI" a vendu son auto, c'est un fait qui ne saurait concerner personne que lui-même.

Il ne s'occupe des affaires privées de personne ; il s'en fait un honneur.

C'est là une question d'éducation : que certains méditent !... et réfléchissent.

Démenti

M. SOLER Jacques, employé aux chemins de fer algériens, candidat aux élections municipales du 5 Mai 1935 sur la liste GALIBERT informe les électeurs de Tiaret que contrairement aux faux bruits intéressés que l'on fait courir, il n'a jamais été affilié au parti communiste.

Il ne faut pas confondre !

Le Docteur Déroulède-Mirgon émet la prétention d'être un fin littérateur, un pamphlétaire distingué, un styliste remarqué, un habile correcteur.

Se prendrait-il pour Rabelais, qui était en même temps qu'un savant en médecine un écrivain spirituel.

Il se trompe : Rabelais avait le crane proéminent. Chez le Docteur Déroulède Mirgon, c'est seulement la mâchoire qui est proéminente.

Un Conte vécu....

Ils étaient trois : l'ex ou le vrai mari, l'amant et l'objet du litige.

Ces deux derniers filaient le parfait amour dans un endroit, oh ! très sélect et surtout...... très fréquenté !

Soudain le premier, pris de remords ou se sentant offensé, tente une reprise. L'affaire n'est pas dans le sac, ... les négociations n'aboutissent pas ; Le verbe s'élève !... Un coup de tête !... l'outragé, la " queue " entre les jambes s'enfuit, jurant mais un peu tard qu'on ne l'y prendrait plus.

Erratum

Le citoyen Carabon, contrairement à des bruits tendancieux, informe les électeurs qu'il maintient plus que jamais sa candidature sur la liste GALIBERT.

Toute information contraire est infondée.

Beaucoup de bruit pour rien

L'Action Française a mobilisé son meilleur limier, les plumitifs susceptibles d'apporter une ligue ou une idée se sont réunis ; on a fondé un journal, un teutot de combat ; on a constitué un comité de rédaction et... on a commencé à diffamer

Le lot pour être nombreux, n'est pas brillant.

Quel pourrait bien être EVENTUELLEMENT l'orateur de la Harka fasciste

LETTRE OUVERTE

M. Charles Emile Guichard, Commandant en retraite, nous prie de vouloir bien insérer dans nos colonnes, la copie de sa lettre de démission en qualité de Croix de Feu.

Monsieur le Président,

J'ai l'honneur de vous adresser ma démission de membre des " Croix de Feu " de la Sous-section de Tiaret.

Bien que je demeure Croix de Feu de cœur j'estime que je n'ai plus ma place dans un groupement où, à mon très vif regret, la politique locale a introduit la discorde.

Ma démission est suivie de celle de mon fils Georges, Volontaire national.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, l'expression de mes sentiments respectueux et dévoués.

Charles Emile GUICHARD
Commandant en retraite
Tiaret

Musulmans
votez TOUS pour la Liste Ghlamallah

المصدر : A.N.O.M,cote E//214,campagne éléctorale,05/05/1935

الملحق رقم 19 :تقرير حول مظاهرات وقعت ببلدية تيارت يوم 18 /1935/10.

Exécution des prescriptions des articles 52 et 53 du Décret du 20 Mai 1903

19e CORPS D'ARMÉE

GENDARMERIE NATIONALE

19e LÉGION

6e COMPAGNIE

SECTION de Mostaganem

BRIGADE

N° 533/2

OBJET :

AU SUJET DE (1)
Manifestation du "FRONT PAYSAN"

Destinataires:

Ministre de la guerre Direction du Contentieux de la justice militaire et de la gendarmerie)-Sous-Direction de la gendarmerie........Iex.
Général Commandant la Subdivision...........Iex.
Général Commandant le 4e Arrondissement d'Inspection de gendarmerie...Iex.
Sous-Préfet..........Iex.
Procureur de la République...............Iex.
Colonel Commandant la Gendarmerie et la G.R. M. en Algérie.........3ex.
Chef d'Escadron Commandant la Compagnie.2ex.

A Mostaganem, le 18 Octobre 1935

RAPPORT

du Capitaine SCHMITZ, Commandant la Section,

sur une manifestation de membres du "FRONT PAYSAN"

Des membres du "FRONT PAYSAN" ,dela région de Tiaret,au nombre de 800 environ,sont arrivés à Mostaganem,en automobile,dans la nuit du 16 au 17 Octobre 1935.

Le 17 Octobre 1935,vers 7 heures 30,ils se sont rendus au port où,malgré l'intervention de 80 gardes mobiles,gendarmes et agents de police en surveillance à cet endroit,ils ont réussi à jeter,à la mer ou à détériorer,une trentaine de sacs de blé débarqués le jour même d'un bateau venant de l'étranger.

Le calme a été rétabli immédiatement.

Une arrestation a été opérée.

Les manifestants sont ensuite revenus en ville où,aucune autre déprédation n'a été commise.

Le plupart des manifestants ont actuellement quitté la ville. L'ordre ne parait plus devoir être troublé.

Vu et transmis à Mon. le Préfet du départ.t d'Oran.
19 OCT 1935
Le Chef d'Escadron
Commandant la 6e C.

المصدر : A.N.O.M, cote 1F37, Gendarmerie Nationale, section de Most., manifestations du Front Paysan ,18/10/1935.

الملحق رقم 20 : تقرير حول حادثة اعتداء وقعت ببلدية أبوقير 1936/07/27.

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

DÉPARTEMENT D'ORAN
ARRONDISSEMENT DE MOSTAGANEM
SOUS-PRÉFECTURE
de
MOSTAGANEM
N° 6148

Mostaganem, le 27 Juillet 1936

P.J.

Le Sous-Préfet de l'Arrondissement de Mostaganem

OBJET
Conférence de l'Abbé Lambert à Relizane du 23 Juillet

Agression commise sur la route d'Aboukir à Mostaganem

à Monsieur LE PREFET
(Police Générale)
ORAN

PRÉFECTURE D'ORAN — 28 JUIL 1936

J'ai l'honneur de vous adresser, ci-joint, à titre d'information, le procès-verbal de l'enquête à laquelle a procédé la Gendarmerie d'Aboukir au sujet des incidents survenus le 23 juillet 1936 vers 23 H 30 sur la route d'Aboukir à Mostaganem entre deux groupes appartenant à des formations politiques opposés revenant de la conférence qui avait été donnée dans la soirée à Relizane par l'Abbé Lambert.

M. le Chef de la brigade mobile de Mostaganem averti aussitôt que l'incident fut connu, s'est transporté également sur les lieux dans la nuit et le résultat de ses investigations a été consigné dans son rapport du 24 Juillet dont il vous a adressé directement un exemplaire.

Il semble, d'après les renseignements recueillis, que l'accusation portée contre M. MAURY fils ne puisse pas être retenue, M. MAURY ayant invoqué, pour sa défense, des témoignages qu'il n'est pas possible de mettre en doute. C'est la raison pour laquelle ce dernier a été laissé en liberté provisoire. L'impression des enquêteurs est d'ailleurs que les victimes elles-mêmes ne disent pas entièrement la vérité et leur tâche est rendue de ce fait plus malaisée. Le Parquet de Mostaganem a requis l'ouverture d'une information actuellement en cours.

Cette affaire, bien qu'elle ait fait l'objet, dès le lendemain, de commentaires nombreux en ville, n'a été l'occasion d'aucune réaction violente, comme il était permis de le craindre tout d'abord. Les dirigeants du groupement auquel se rattachent les victimes ont déclaré qu'ils attendaient la décision de l'autorité judiciaire tout en espérant qu'une sanction sévère serait prononcée contre le ou les auteurs des coups.

Ils ont cependant fait distribuer, hier 26 Juillet, un tract, dont ci-joint deux exemplaires, dans lequel la matérialité des faits a été manifestement grossie. Dès le lendemain de l'incident, il apparaissait en effet que les blessures, qualifiées dans le tract "d'odieuses mutilations", reçues par Priéto et Rodriguez, étaient sans gravité: ceux-ci sortiront d'ailleurs incessamment de l'Hôpital où ils sont encore gardés.

PRÉFECTURE D'ORAN
Police Générale
N° 5799

Copie transmise à
M. le G^{al} Dff. Alger
en réponse à son télégramme du 29 juillet courant; cette affaire a fait l'objet du télégramme de M. le Cr. C^{al} de Mosta. du 24 juillet et des rapports n° 1839-1897 des 26 et 30 de ce mois, de M. le Chef de la Brigade mobile de Mostaganem dont un exemplaire vous a été adressé directement.

le 3 août 1936

المصدر : A.N.O.M,cote 1F37,arrd. De Most. Conférence de Labbé Lambert à Relizane, 23/07/1936, agression commise sur la route d'Aboukir à Most.

الملحق رقم 21: مقال حول وقوع أحداث خطيرة بمستغانم ،3 أبريل 1936.



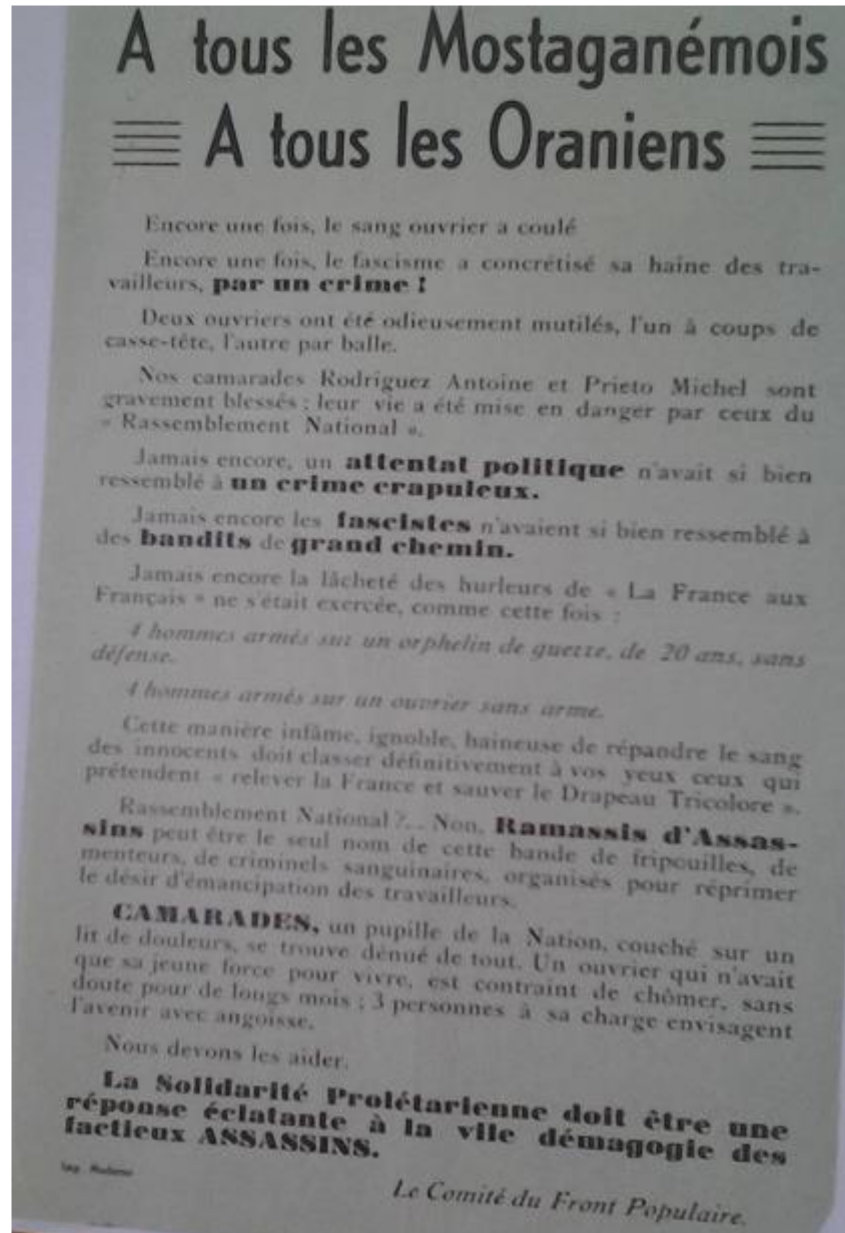
L'AGITATION COMMUNISTE EN ALGERIE

Graves incidents à Mostaganem

Plusieurs blessés

المصدر : Oran Matin,04/08 /1936 .

الملحق رقم 22:وثيقة حول الدعاية التي قامت بها الجبهة الشعبية بمستغانم.



A tous les Mostaganémois

A tous les Oraniens

Encore une fois, le sang ouvrier a coulé

Encore une fois, le fascisme a concrétisé sa haine des travailleurs, **par un crime !**

Deux ouvriers ont été odieusement mutilés, l'un à coups de casse-tête, l'autre par balle.

Nos camarades Rodriguez Antoine et Prieto Michel sont gravement blessés ; leur vie a été mise en danger par ceux du « Rassemblement National ».

Jamais encore, un **attentat politique** n'avait si bien ressemblé à **un crime crapuleux.**

Jamais encore les **fascistes** n'avaient si bien ressemblé à des **bandits** de **grand chemin.**

Jamais encore la lâcheté des hurleurs de « La France aux Français » ne s'était exercée, comme cette fois :

4 hommes armés sur un orphelin de guerre, de 20 ans, sans défense.

4 hommes armés sur un ouvrier sans arme.

Cette manière infâme, ignoble, haineuse de répandre le sang des innocents doit classer définitivement à vos yeux ceux qui prétendent « relever la France et sauver le Drapeau Tricolore ».

Rassemblement National ?... Non, **Ramassis d'Assassins** peut être le seul nom de cette bande de fripouilles, de menteurs, de criminels sanguinaires, organisés pour réprimer le désir d'émancipation des travailleurs.

CAMARADES, un pupille de la Nation, couché sur un lit de douleurs, se trouve dénué de tout. Un ouvrier qui n'avait que sa jeune force pour vivre, est contraint de chômer, sans doute pour de longs mois ; 3 personnes à sa charge envisagent l'avenir avec angoisse.

Nous devons les aider.

La Solidarité Prolétarienne doit être une réponse éclatante à la vile démagogie des factieux ASSASSINS.

Le Comité du Front Populaire.

المصدر : A.N.O.M, cote 1F37, tract du Front Populaire, 1936.

الملحق رقم 23 :تقرير حول اجتماع عمال الميناء بمستغانم لتشكيل " لجنة التضامن العمالية"،1936/04/23.

DÉPARTEMENT D'ORAN

VILLE DE MOSTAGANEM

COMMISSARIAT DE POLICE
2me Arrondissement

N° 2904

RL

Mostaganem, le 24 Avril 1936

Le Commissaire de Police du 2e Arrondissement de la Ville de Mostaganem à Monsieur le Sous-Préfet
MOSTAGANEM.

PRÉFECTURE D'ORAN
ARRIVÉ -1 MAI 1936
CABINET DU PRÉFET

S/C. de M. le Commissaire Central.

J'ai l'honneur de rendre compte qh'hier soi
I9 heures, une centaine de dockers indigénes de Mos
nem, répondant à l'appel publié dans le numéro de l
Sefra du 22 Avril courant, par le sieur ALVAREZ, se
nirent dans la salle de l'ancienne Justice de Paix,
nue Gustave Jobert, à l'effet de constituer un Comi
solidarité ouvriére, auquel pourront adhérer les ou
dockers,tonneliers, cavistes, inscrits maritimes e
milés.

Le bureau fut constitué de la façon suivant
--M.M. ALVAREZ, ouvrier boulanger..........Préside
DAVID Joseph, tonnelier...........} Assesse
SADOUN Hamadi, docker.............}

Immédiatement aprés la formation du bureau,
rappela en quelques mots son action à la téte du Sy
des dockers pendant les années I933-I934 et demand
ouvriers du port de bien vouloir lui confier à nou
le soin de défendre leurs revendications auprés de
mateurs et aconiers de Mostaganem.

A l'unanimité les personnes présentes accep
la proposition de l'orateur et il fut procédé à la
gnation des ~~deux~~ membres devant constituer le nouve
Camité.

Furent élus

--M.M. ALVAREZ..............................Préside
~~DAVID Joseph, tonnelier,~~...............~~Secréta~~
CRIADO Emmanuel, chauffeur..........Secréta
DAVID Joseph, tonnelier.............Trésori
ROMANO Albert, chauffeur............Trésori
BELAGHA Mohamed, docker............} Assesse
SADOUN Hamadi, docker...............}

/.....

L'élection terminée, ALVAREZ, donna lecture de l'odre du jour suivant qui fut approuvé à l'unanimité.

Les ouvriers dockers, tonneliers, cavistes, chauffeurs, inscrits maritimés et assimilés de Mostaganem, réunis le 23 Avril 1936 déclarent se solidariser avec le camarade ALVAREZ auquel ils donnent pleins pouvoirs pour obtenir en leur faveur:

1°L'application de la Loi de 8 heures dans toutes les corporations, avec ~~la~~ l'intégrité et la vigueur que lui accorde la Loi du 23 Avril 1919 et les Décrets, circulaires ministériel~~les~~ qui en fixant l'application à l'Algérie.
C'est à dire 9 heures de travail effectif jusqu'au 15 Novembre puis 8 heures de travail pendant les quatres mois d'hiver.
Les salaires devront être maintenus au coéfficient de la vie (5)

2°L'application aux chomeurs du tarif algerois, soit 18 francs par jour et 7 heures de travail.

3°L'application à l'Algérie des réglements déja en vigueur en France. Interdire l'usage de la remorque Citerne.
Les camions citernes ne devront pàs dépasser 12 m de long. Imposer ceux existant afin d'aider au soulagement de la main d'oeuvre restée en chomage à la suite de ce Progrés.

4°Prélévement d'un impôt sur les alcools; puisque les 8/9 des ouvriers des docks et assimilés sont en chomag[e] à cause du brulage des Vins transformés en Alcool, cet impôt soulagera leurs miséres.
Un droit d'embarquement pourra être perçu par la Régie qui le disbribuera ensuite aux Caisses interessées.

Dès que l'ordre du jour fut approuvé, 5 ou 6 communistes, qui se trouvaient dans la salle, se mirent à invectiver ALVAREZ et lui reprochérent d'avoir, fin 193[.] puisé dans la ~~xix~~ caisse du Syndicat des dockers.

L'orateur visiblement surpris ne répondit pas aux injures qui lui étaient adressées et s'empressa de lever la séance en annonçant qu'il donnera prochainement une réunion au cours de laquelle les contradicte[urs] seront autorisés à présenter leurs arguments.

Cette réunion se termina à 20 heures et les auditeurs se retirérent dans le calme et sans incident.

Le Commissaire de Police.

90 2648

VU et TRANSMIS
MOSTAGANEM, le 24/4/1936

Le Commissaire Central,



A.N.O.M,cote E//194 ,rapport sur la réunion des dockers : المصدر
indigènes de Most. pour constituer un comité de solidarité ouvrière, 24/04/1936.

الملحق رقم 24 :وثيقة حول الدعاية الشيوعية ، قسمة غليزان.

PARTI COMMUNISTE (Section de Relizane)

Travailleurs.

La situation actuelle est lourde de dangers qui menacent le peuple de ce pays.

A L'EXTERIEUR

La Tchécoslovaquie n'est plus cette alliée fidèle dont la situation au sein même de l'Allemagne inquiétait si fort Hitler.

Le Pacte Franco-Soviétique très grand facteur de paix eu Europe se trouve ainsi affaibli.

Les petites puissances de l'Europe centrale perdant confiance dans les traités qui les lient aux démocraties occidentales se tournent vers l'Allemagne hitlérienne.

Contre l'Espagne Républicaine qui lutte seule, Chamberlain, Hitler, Mussolini préparent une nouvelle tentative d'écrasement, la non intervention n'ayant pas abouti au résultat souhaité.

La réalisation du programme de Mein Kampf se poursuit chaque jour.

A L'INTERIEUR

Le scandale des mises en liberté provisoire des assasins du C.S.A.R. continue.

Les ligues factieuses poursuivent leur armement, et leur presse mène une campagne analogue à celle qui a précédé le 6 Février.

Les maîtres de ce pays sabotent les industries travaillant pour la défense nationale et mènent une campagne odieuse contre la C.G.T et notre Parti dont ils réclament la dissolulution.

DALADIER dont les ouvriers n'ont pas oubliés le discours contre les 40 heures se trouve déjà à l'étroit dans les pleins pouvoirt qui lui ont été accordés. Cette même presse qui en 1934 le traitait d'assassin, réclame pour lui un pouvoir personnel absolu.

Camarades soyez vigilants, l'heure est grave !

Contre le fascisme assasin, contre les 200 familles et leurs valets.

Pour la défense énergiques des libertés démocratiques, des conquêtes sociales et de la paix.

Adhérez au Parti Communiste !

المصدر : A.N.O.M,cote 1F37,propagande communiste, section de Relizane.

الملحق رقم 25 :قرار محكمة غليزان شطب بعض الأسماء من القائمة الانتخابية لبلدية غليزان،1936/02/23.

JUSTICE DE PAIX

DE

RELIZANE.

Relizane, le 23 Février 1935.

PRÉFECTURE D'ORAN
ARRIVÉE
25 FEV. 1935

Le Greffier de la Justice de paix de Re-

lizane a l'honneur d'informer Monsieur le Préfet du Département d'Oran.

que par jugement en date du 22 Février 1935,

Monsieur le Juge de paix a infirmé la décision

la commission municipale en date du 9 Février

1935 qui avait ordonné la radiation des listes

électorales de la commune de Relizane, des nom-

més :

I° BOUGUETTAIA Abdelkader	N° 296 de la liste		
2° MESBAH Mohammed	668	"	
3° BOUMIA Abed ould Mohammed	320	"	
4° BENHAIDA Ahmed ould Hamerlahia	I83	"	
5° [illegible] Kaddour ould Abdelkader	II6	"	des réclama
6° SEROURI Benaouda ould Abdelkader	796	"	
7° MERINE Mohammed ould Abdelkader	705	"	
8° ALI Mohammed ould Hadj Abes	74	"	"
9° BELARBI Mohammed	59	"	"
I0° HAMMAR Mhammed ben Ali	528	"	
II° KEMLA Abdelkader ould Sadok	557	"	
I2° ALAÏLI Abdelkader ould Benyamina	I23	"	"
I3° BERRAZ Ouadah ould Abdelkader	26I	"	
I4° MENOUAR Abed ould Tayeb	659	"	
I5° HAMZA ould Mohammed	I07	"	"
I6° BELARBI Bouabdellah	94	"	
I7° AMARI Adda ould Mohammed	98	"	"
I8° NEMCHI Mohammed ould Mokhtar	7I3	"	
I9° BENMCHRA Belabbès ould Mohammed	88	"	"
20° BELKHIR Abed	II5	"	électorale

المصدر : A.N.O.M,cote Oran E 178 ,dépt. d'Oran, justice de paix de Relizane, 23/02/1936.

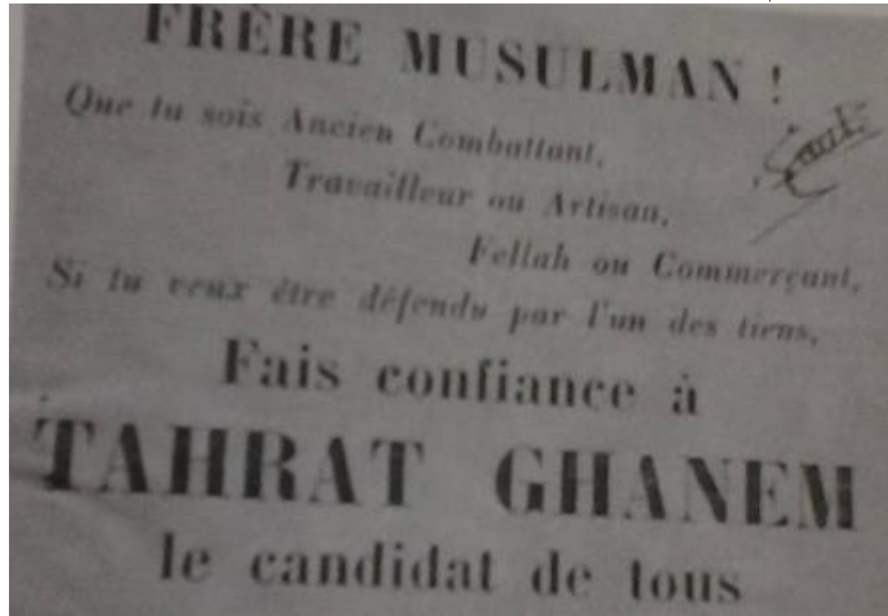
الملحق رقم 26 : لجان المؤتمر الإسلامي الجزائري ، دائرة مستغانم.

Arrondissement de Mo...

Mostaganem	Mai 1936	Boutmem Lakhdar Boukhodmi Kamel Benkritly	
Relizane	Mai 1936	Makaci Kaddour Mesli Boukkelaua	Président Vice-président
Tiaret (comité dit d'arrondissement	Juin 1936	Ghalemallah Bedrani Omar Mekki Bachir Meliani Abdelkrim Laribi Ghalemallah	Président d'honneur Président Vice-président Secrétaire membre
Trezel	5 Avril 1937	Benamar Bouamdane Ben Brahim Lahcen Dekkar Omar	Président Vice-président Secrétaire
Montgolfier	17 Mars 1937	Menguellat Meziane Chalil Mostapha	
Cassaigne	en formation		

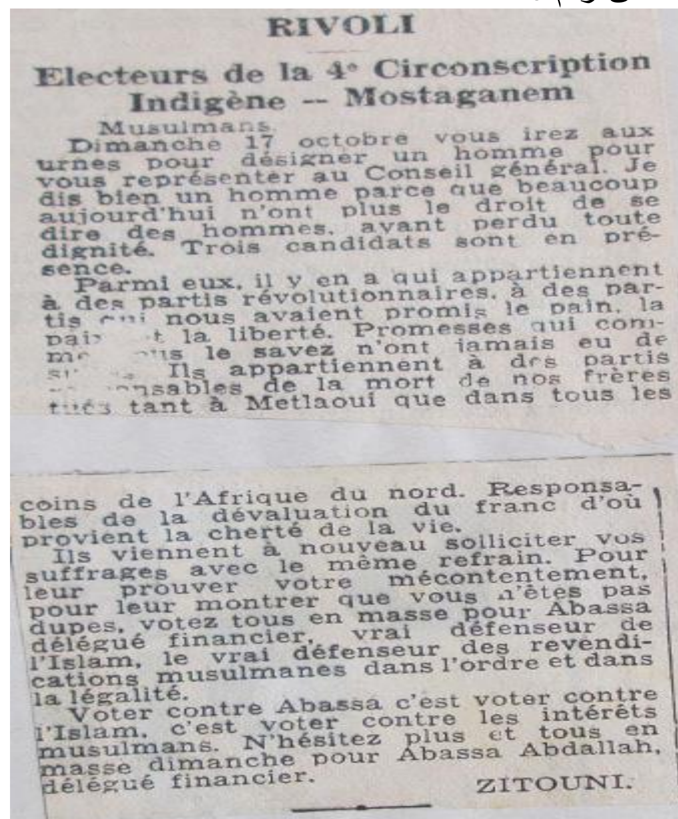
المصدر : A.N.O.M,cote 5I88,comités du Congrés Musulman dans l'arrd. de Most.,1936.

الملحق رقم 27 :الحملة الانتخابية ، انتخابات أكتوبر 1937.



المصدر : A.N.O.M,cote Oran E161,campagne électorale élection d'un conseiller général, octobre 1937.

الملحق رقم 28 :



RIVOLI

Electeurs de la 4e Circonscription Indigène -- Mostaganem

Musulmans,

Dimanche 17 octobre vous irez aux urnes pour désigner un homme pour vous représenter au Conseil général. Je dis bien un homme parce que beaucoup aujourd'hui n'ont plus le droit de se dire des hommes, ayant perdu toute dignité. Trois candidats sont en présence.

Parmi eux, il y en a qui appartiennent à des partis révolutionnaires, à des partis [illegible] nous avaient promis le pain, la pai[illegible] la liberté. Promesses qui comme [illegible] le savez n'ont jamais eu de [illegible]. Ils appartiennent à des partis [illegible]sables de la mort de nos frères tués tant à Metlaoui que dans tous les coins de l'Afrique du nord. Responsables de la dévaluation du franc d'où provient la cherté de la vie.

Ils viennent à nouveau solliciter vos suffrages avec le même refrain. Pour leur prouver votre mécontentement, pour leur montrer que vous n'êtes pas dupes, votez tous en masse pour Abassa délégué financier, vrai défenseur de l'Islam, le vrai défenseur des revendications musulmanes dans l'ordre et dans la légalité.

Voter contre Abassa c'est voter contre l'Islam, c'est voter contre les intérêts musulmans. N'hésitez plus et tous en masse dimanche pour Abassa Abdallah, délégué financier.

ZITOUNI.

المصدر : Oran Matin ,16/10/1937.

الملحق رقم 29:تقرير حول اجتماع عقده المترشح بن داني محمد في اطار الحملة الانتخابية ، مستغانم، أكتوبر 1937.

ALGÉRIE

DÉPARTEMENT D'ORAN

VILLE DE MOSTAGANEM

POLICE D'ETAT

COMMISSARIAT DE POLICE
1er arrondissement

N° 2596

Mostaganem, le 17 OCTOBRE 1937

ARRIVÉE 18 OCT. 1937 CABINET DU PRÉFET

Le Commissaire de Police du 1er Arrondissement de la Ville de Mostaganem

à Monsieur LE COMMISSAIRE CENTRAL

MOSTAGANEM

OBJET

Meeting Electoral Indigène
BENDANI MOHAMED

J'ai l'honneur de vous rendre compte que le 16 courant a eu lieu, à Tigditt, derrière le bain maure Benselouah, un meeting en plein air, public, organisé par Mr MOHAMED BENDANI O/ CHAREF, candidat aux élections cantonales à Mostaganem, réunion à laquelle assistaient environ 600 personnes, tous indigènes, et qui a débuté à 18 heures.

Le bureau a été aussitot formé sous la présidence de Mr BENIZZA LAOUARI O/ CHAREF, assisté de Mrs BENBERNOU HADJ BELKACEM, BENALI HANADOUCHE, SI MOHAMED O/ CHEIKH, CHAACHALI ABDELKADER, FILALI BOUMEDIENE, et L[illegible]HAL ABDELKRIM, conseiller municipal de Montgolfier/

BENIZZA LAOUARI se félicite de l'union des musulmans scheaegui a été réalisée sur le nom de BENDANI MOHAMED, et stigmatise ceux qui cherchent à perpétuer les divisions entre familles d'origine différentes, arabes, berbères ou koughoughlis, au détriment de l'intérêt général; le peuple saura s'en souvenir.

Le candidat, Mr BENDANI MOHAMED, remercie ses amis pour l'aide qui lui a été apportée et déclare qu'il est prêt à lutter pour les légitimes revendications musulmanes, car il reste beaucoup à faire, malgré ce qui a déjà été accompli par la France. Près de la masse, il en connait les besoins et, libre, il fera tout pour les satisfaire.

SI KADDOUR BENANTAR, ex candidat, qui s'est désisté en faveur de BENDANI, expose les misères du peuple algérien, conseille de voter pour Bendani, capable de défendre la masse, et il s'élève contre l'intrusion de la Zaouïa dans la politique, où elle n'arien à voir.

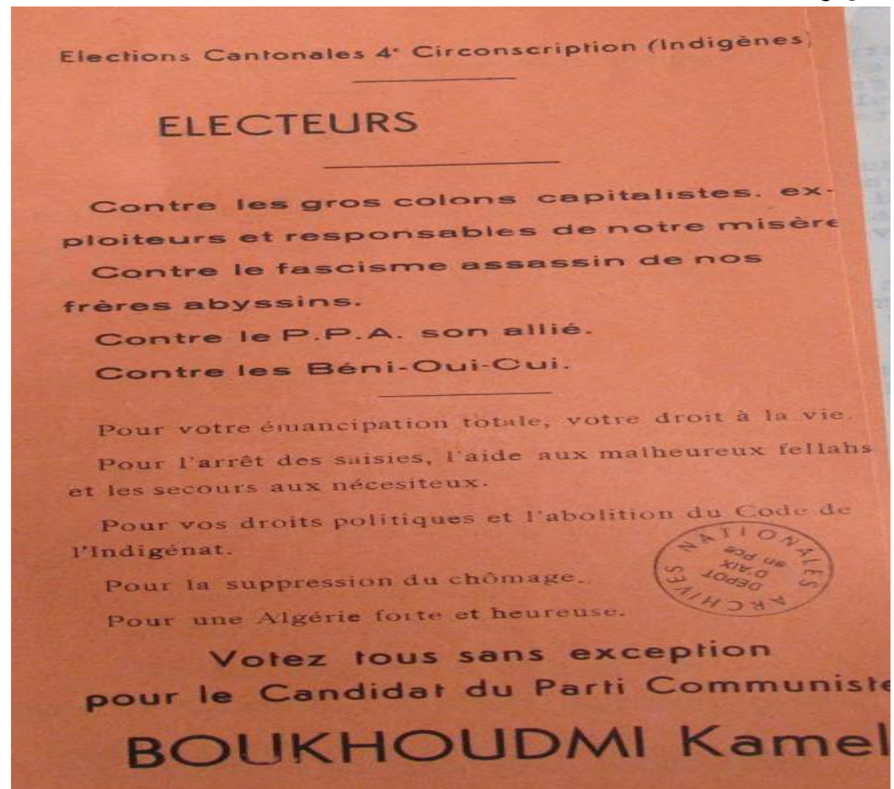
BENSABEUR HABIB, secretaire de la section locale des Anciens Combattants musulmans, déclare que ses camarades ne sont à vendre, et il critique Mr ABASSA, délégué financier et candidat aux élections cantonales, qui n'a pas défendu les intérêts de la masse aux Délégations Financières, en refusant de voter les impots sur le vin, et qui, par ailleurs, n'a pas participé au mouvement de démission des Elus musulmans en protestation contre la carence du Gouvernement quant aux revendications du Congrès Musulman, alors que Bendani, pour qui il faut voter, car il sera près de vous, s'engage à démissionner le lendemain du vote.

SITAHAR AHMED, professeur au collège de Mostaganem, engage également les électeurs à voter pour BENDANI, contre ABASSA, à la solde des colons fascistes ennemis de la mase indigène et qui veulent l'acheter.

SI SAFIR BOUDALI, professeur à l'EPS de Mascara et membre du Comité du Congrès Musulman, demande l'union de tous les musulmans sur ....

المصدر : A.N.O.M,boite E//214 , meeting électoral indigéne,Bendani Mohamed,Most.,16/10/1937.

الملحق رقم 30 :الحملة الانتخابية التي قادها الحزب الشيوعي لصالح كمال بوخدمي و بلاحة بن قادة ، أكتوبر1936.



Elections Cantonales 4e Circonscription (Indigènes)

ELECTEURS

Contre les gros colons capitalistes. exploiteurs et responsables de notre misère

Contre le fascisme assassin de nos frères abyssins.

Contre le P.P.A. son allié.

Contre les Béni-Oui-Oui.

Pour votre émancipation totale, votre droit à la vie.

Pour l'arrêt des saisies, l'aide aux malheureux fellahs et les secours aux nécesiteux.

Pour vos droits politiques et l'abolition du Code de l'Indigénat.

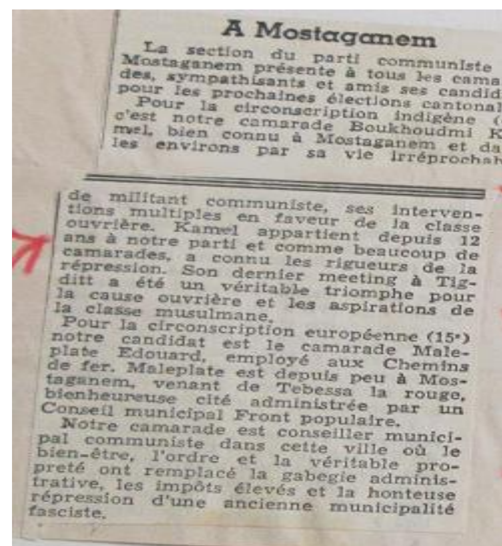
Pour la suppression du chômage.

Pour une Algérie forte et heureuse.

Votez tous sans exception pour le Candidat du Parti Communiste

BOUKHOUDMI Kamel

المصدر : A.N.O.M,cote E//214,campagne électorale,Most. 16/10/1937.



A Mostaganem

La section du parti communiste Mostaganem présente à tous les camar des, sympathisants et amis ses candid pour les prochaines élections cantonale

Pour la circonscription indigène (4 c'est notre camarade Boukhoudmi K mel, bien connu à Mostaganem et dan les environs par sa vie irréprochab de militant communiste, ses interventions multiples en faveur de la classe ouvrière. Kamel appartient depuis 12 ans à notre parti et comme beaucoup de camarades, a connu les rigueurs de la répression. Son dernier meeting à Tigditt a été un véritable triomphe pour la cause ouvrière et les aspirations de la classe musulmane.

Pour la circonscription européenne (15e) notre candidat est le camarade Maleplate Edouard, employé aux Chemins de fer. Maleplate est depuis peu à Mostaganem, venant de Tebessa la rouge, bienheureuse cité administrée par un Conseil municipal Front populaire.

Notre camarade est conseiller municipal communiste dans cette ville où le bien-être, l'ordre et la véritable propreté ont remplacé la gabegie administrative, les impôts élevés et la honteuse répression d'une ancienne municipalité fasciste.

المصدر : Oran Matin,07/10/1937

الملحق رقم 31:مقال للدكتور بن تامي جيلالي حول الحزب الشعبي الفرنسي.

A PROPOS DE LA DÉMISSION DES ÉLUS MUSULMANS DE TLEMCE

Ceux qui œuvrent pour le bien de tous TROUVERONT TOUJOURS auprès du P. P. F. l'appui le plus ferm

Une année de Gouvernement de Front Populaire nous donne raison

A u Parti Populaire Français, nous avons toujours pensé, dit et écrit que l'assemblage hétéroclite connu sous nom de Front Populaire ne s'intéressait que platoniquement à la masse musulmane et que toute sa sollicitude se résumait dans un vain verbiage et dans des promesses jamais tenues.

Une année de Gouvernement Front Populaire vient nous donner raison.

Alors que la condition sociale des ouvriers métropolitains et celle des ouvriers algériens appartenant à s corporations où l'élément européen est prédominant, a été considérablement et à juste raison améliorée, les ouvriers musulmans de toutes les branches de l'activité de pays ont été littéralement sacrifiés par le Gouvernement Front Popu.

En France les augmentations de salaires ont été imposées soit par décret soit au moyen de contrats collectifs.

Lorsque le patronat s'est montré réfractaire le Gouvernement Front Popu a admis et protégé des grèves même illégales. En Algérie cette

line cherchent des troupes par- les Musulmans, le danger est

par le Dr Djilali BENTAMI,

Membre du Comité Central du P.P.F., Conseiller municipal de Mostaganem, Vice-Président de la Fédération des élus musulmans.

protection n'a plus été assurée dès que les grévistes ont été des ouvriers musulmans : les incidents des quais d'Oran, ceux de Hussein-Dey, de Djidjelli et plus récemment encore les incidents sanglants de Metlaoui sont une preuve éclatante que le Front Popu fait une discrimination très nette entre les ouvriers Européens et leurs camarades Musulmans.

Cependant des millions de Musulmans sont la proie de la faim et de la misère ; des ouvriers touchent encore des salaires insuffisants en égard de l'augmentation du coût de la vie. Au moment où tous les esprits sains sont d'accord pour demander aux Pouvoirs Publics de se préoccuper sérieusement et d'une manière effective de la situation critique de ces déshérités de la vie, le Gouvernement Popu croit résoudre tous ces problèmes angoissants en envoyant commissions d'enquêtes sur commissions d'enquêtes pour savoir s l'on doit octroyer le bulletin de vote à 20.000 musulmans, respectables certes à tous égards, mais qui conviendront avec nous qu'il es plus urgent pour l'heure :

De donner du pain à ceux qu n'en ont pas ;

De construire des écoles pour instruire les 600.000 enfants Musulmans qui courent les rues ;

De bâtir des maisons pour abriter ceux qui vivent encore sous des gourbis exactement comme il y a cent ans ;

De permettre enfin aux plus humbles, aux plus déshérités des musulmans, d'élever honnêtement leurs enfants par l'allocation de salaires justes et humains.

Le Front Populaire n'a rien voulu faire de tout cela.

Quand il fait des promesses aux ouvriers de la Métropole, il les tient.

Quant aux promesses faites à la population musulmane d'Algérie, il s'en moque éperdument.

Aucun obstacle ne peut empêcher un Gouvernement fut-il Front Popu de faire aboutir les justes revendications de plusieurs millions de musulmans.

(Suite à la page 2)

المصدر : Oranie (L') Populaire , 14/08/1937.

الملحق رقم 32 : مقال للدكتور بن تامي جيلالي حول الأسباب الحقيقية لقرار الاستقالة .

RÉPONSE A CERTAINS COMMENTAIRES

Les raisons qui ont motivé MA DÉMISSION ne doivent pas être déformées

par le Dr Djilali BENTAMI,
Membre du Comité Central du PPF

Diversement commentée, ma démission a jeté de la stupeur chez mes adversaires et un certain trouble dans l'esprit de quelques amis. Il n'y avait rien dans mon geste qui soit de nature à inquiéter les uns et à étonner les autres.

Elu pour défendre les intérêts d'une population qui n'a pas à se louer de son sort, toute mon activité d'homme politique doit tendre à faire disparaître les injustices dont cette population est victime et à faire valoir les droits qu'elle a de vivre humainement. C'est ce à quoi je me suis employé au sein du Conseil municipal, et dans toutes les réunions auxquelles j'ai eu l'honneur de prendre part.

Ils se sont mépris lourdement ceux qui ont donné à mon action un sens autre que celui que je viens d'indiquer : ennemi irréductible du communisme, j'ai lutté contre ce fléau social aux côtés de personnalités dont les idées sont certainement très éloignées des miennes, mais avec qui j'avais ceci de commun : une aversion sans borne du marxisme sous toutes ses formes.

Je me suis séparé d'un grand nombre de mes collègues de la Fédération — en compagnie de qui j'ai lutté pour l'amélioration du sort de mes frères musulmans — sur certains points que je jugeais nuisibles à la cause que nous défendions et parce qu'ils favorisaient la propagation de doctrines de haine et de désordre contraires à nos convictions et préjudiciables à nos intérêts. Ma démission a été vue comme un rapprochement avec mes adversaires d'hier et un éloignement de mes amis nationaux. C'est là une erreur sciemment ou involontairement commise à laquelle toute une année de lutte et de sacrifices apporte le démenti le plus formel.

Me suis-je rapproché du Front Populaire, alors que ma démission est l'expression de ma « protestation la plus vive contre un gouvernement démagogique coupable de la plus grande escroquerie morale du siècle ».

Me suis-je éloigné de l'idéal national parce que j'ai protesté contre les promesses faites et jamais tenues et parce que j'ai dit que mes coreligionnaires continuent d'être l'objet de toutes sortes d'injustices et d'arbitraire dans tous les domaines.

Il ne faut pas oublier en effet que le rôle d'un élu n'est pas de flatter les puissants ou de courtiser des amis que l'esprit social n'anime que temporairement, à des moments difficiles de leur eixstence.

Un élu à mieux à faire.

Tant que nous serons les témoins des inégalités flagrantes établies dans ce pays par une administration mal inspirée et aussi par des citoyens dont le patriotisme consiste à surveiller leur compte en banque et à augmenter leurs profits annuels, tant que nous ne serons pas arrivés à établir un régime où tous les hommes seront socialement traités sur le même pied d'égalité et de justice sans considération de leurs convictions confessionnelles, nous aurons le devoir d'exprimer avec la dernière énergie notre réprobation pour les coupables. En l'occurence, la responsabilité de tout ce qui n'a pas été fait en faveur de nos mandants incombe au Gouvernement Front Populaire : c'est contre lui que nous avons protesté.

⁂

Nous avons commenté notre démission dans les deux derniers numéros de l'« Oranie Populaire », nous ne pourrions donner ici des extraits de ces articles sans allonger démesurément celui-ci.

Nos lecteurs trouveront dans les deux numéros précités de notre hebdomadaire des déclarations édifiantes. Je voudrais cependant déclarer que la ligne de conduite que nous avons adoptée depuis mai 1936 n'a jamais varié. Nous voulons servir la cause de la collaboration franco-musulmane fondée sur un esprit de justice et de loyauté sincèrement observé par les deux partis. Nous combattrons tout ce qui est contraire à cet esprit : les lois d'exception, l'indigénat, le code forestier, l'enseignement spécial des indigènes, l'inégalité des traitements et salaires, la disproportion qui existe dans les assemblées locales entre la représentation européenne et la représentation musulmane, l'absence d'élus musulmans au Parlement français. Nous nous estimerons satisfaits lorsque toutes les injustices auront disparu.

Aucune opportunité ne nous fera dévier du chemin que nous avons volontairement choisi. *Nous n'avons d'égard que pour les institutions et les hommes justes.*

Tous ceux qui enfreindront les lois de la justice et du droit pour leur seul profit ou à la faveur de considérations raciales seront nos ennemis. Nous les combattrons comme nous avons combattu le communisme, car ceux-là rejoignent celui-ci dans le mal qu'ils font au pays. « Nous ne sommes pas ici-bas pour toucher des traitements ou pour gagner de l'argent » : nous n'avons aucun désir de plaire aux maîtres de l'heure.

Notre seule ambition est d'être utile à ceux qui souffrent, d'apporter un peu de bien être dans les maisons des malheureux, de soulager les humbles et de faire rendre justice à ceux qui en ont tant besoin.

Si nous sommes appelés à nous aliéner des « sympathies » en accomplissant cette mission, déclarons une fois pour toutes que cela est le dernier de nos soucis. La seule chose qui nous attristerait c'est que nous n'arrivions pas à notre but.

المصدر : Oranie (L') Populaire ,28/08/1937.

الملحق رقم 33 : مقال للدكتور بن تامي جيلالي حول الاستقالة الجماعية للنواب المسلمين الجزائريين.

LA DÉMISSION COLLECTIVE
DES ÉLUS MUSULMANS D'ORANIE

ÉLUS MUSULMANS, le Front Populaire est responsable des maux dont vous vous plaignez

et cependant vous vous êtes laissés manœuvrer par les communistes à Tlemcen

« Nous avons mis notre démission d'élu à la disposition de la Fédération, libre et indépendante. Nous la maintenons comme l'expression de notre protestation la plus vive contre un Gouvernement démagogique coupable de la plus grande escroquerie morale du siècle. »

par le Dr Djilali BENTAMI,
Membre du Comité Central du PPF

La Presse a relaté les conditions dans lesquelles l'Assemblée générale extraordinaire des Elus Musulmans du département d'Oran s'est déroulée dimanche dernier à Tlemcen.

Tout le monde sait maintenant que cette réunion a eu lieu « en présence du Comité départemental du Congrès Musulman ».

Il n'entre pas dans nos intentions de faire de la peine à nos collègues de la Fédération, mais usant de notre franchise habituelle nous exprimons notre étonnement et aussi notre regret de voir une assemblée d'élus se prêter sans réaction aucune à une manœuvre de noyautage qui n'est pas autre chose qu'une tentative de surveillance et de contrôle exercée par une organisation de militants suspects à juste raison de passion partisane sur une autre organisation qui devrait être jalouse de son indépendance à l'égard des partis.

La Fédération était convoquée pour décider de la conduite à tenir en face d'événements sociaux, profitables à certains, préjudiciables à nos mandants et qui marquent d'une manière éclatante la carence d'un gouvernement qui n'a rien tenu des promesses qu'il nous avait faites.

Les élus nous semblaient assez grands pour prendre entre eux, dignement et en toute indépendance d'esprit, la décision qui convenait : ainsi font tous les groupements similaires dans des circonstances semblables.

Ainsi procèdent même les groupes parlementaires tributaires cependant de comités électoraux poussant souvent leur intransigeance jusqu'à la tyrannie.

Ce n'est qu'en cas d'événements graves ou de dissentiments intérieurs difficiles à aplanir que ces comités, réunis en congrès, sont appelés à donner leur avis.

Les circonstances dans lesquelles devait se tenir l'Assemblée de dimanche dernier n'étaient pas de nature à donner quelques inquiétudes sur son déroulement.

Nul désaccord sérieux n'était à craindre ; tous les élus, conscients de leurs devoirs, étaient prêts à protester contre l'inertie du pouvoir central en matière de politique musulmane ; les hésitants, peu nombreux d'ailleurs, se condamnaient eux-mêmes ; ils ne devaient en rien diminuer la valeur d'un geste exécuté quasi unanimement par les élus musulmans.

Il en a été malheureusement autrement. A Tlemcen la Fédération s'est laissée engager dans une impasse d'où elle ne pourra sortir sans graves dommages. Une hypothèque a été prise sur elle par un comité auquel elle ne devait aucun compte et dont l'action doit au contraire se dérouler en dehors de la Fédération.

Mais ce comité, manœuvrant habilement, s'est imposé pour imposer ensuite sa manière de voir dans une question qui n'intéressait que les élus. Nous reconnaissons la méthode des cellulards obéissant au mot d'ordre de leurs maîtres de Paris et de Moscou.

Il n'était nullement besoin, à ce compte-là, de déranger nos camarades fédérés, ni de leur faire faire un déplacement long et coûteux.

On les appelait non pas pour élaborer et discuter une motion, mais simplement pour avaliser une résolution qu'ils n'avaient ni conçue ni rédigée.

Il eut suffi, à notre sens, d'adresser copie de cette résolution à chacun d'eux, en y ajoutant, à la manière de : « ne fermez pas la porte, le « bloum » s'en chargera », cet ultime conseil : « ne vous donnez pas la peine de penser, le camarade communiste s'en est chargé pour vous ». C'eut été plus franc et plus économique surtout.

Mais les communistes avaient résolu de jouer une comédie : on fit venir de nombreux spectateurs pour se donner l'illusion du succès. On obtient surtout celui de faire endosser à la Fédération la responsabilité d'une décision dont elle n'a pas eu la paternité et qui ressemble à s'y méprendre à toutes celles qui durant un an ont été dépêchées au Gouvernement Front Popu par d'incurables laudateurs plus aptes à flatter les puissants que disposés à défendre les faibles.

⁂

« Le Front Popu, lit-on dans « cette résolution, s'est montré « énergique en France ; en Algérie « sa faiblesse est flagrante. Si rien « n'a été fait en faveur des musulmans, ce n'est pas la faute de ce « pauvre Gouvernement : les responsables, ce sont ses adversaires. »

Ce raisonnement est puéril et spécieux tout à la fois ; il ne peut être celui des élus. A la Fédération on a la prétention de raisonner plus sainement. Il faut avoir, en effet, une conception spéciale de l'honnêteté intellectuelle pour oser déplacer les responsabilités avec une désinvolture aussi grande.

Cette marque de « fraude » porte la signature du Parti de Moscou qui n'en est pas à un écart près.

Pour masquer sa faillite et celle de ses amis au pouvoir, le Parti Communiste attribue à une « poignée de colons » la non réalisation des revendications économiques et sociales contenues dans la charte revendicative du Congrès Musulman, revendications auxquelles nous demeurons fermement attachés.

(Suite à la page 4)

Oranie (L') Populaire,21/08/1937. المصدر :

الملحق رقم 34 :الحملة الانتخابية ، انتخابات أكتوبر 1937.

SAMEDI 16 OCTOBRE 1937 — PRIX DU NUMÉRO : 0 fr. 50

L'Oranie populaire

HEBDOMADAIRE DE LA FEDERATION D'ORAN DU PARTI POPULAIRE FRANCAIS
Président : Jacques DORIOT

RÉDACTION ADMINISTRATION PUBLICITÉ — ORAN

ÉLECTEURS D'ORANIE.

La Métropole vient de vous dicter votre devoir. Vous qui avez toujours été à l'avant-garde du combat anti-marxiste, vous ne voudrez pas maintenant rester en arrière.

Les communistes et socialistes n'ont pas progressé, en dépit d'une campagne acharnée et coûteuse.

Ici, ils doivent abandonner les sièges qu'ils possèdent. Les Valleur, les Dubois disparaîtront du Conseil général, comme en disparaîtront aussi tous ceux qui, à l'exemple de Boluix-Basset, comptent assurer leur succès en maintenant leurs électeurs dans l'équivoque.

Dimanche, les électeurs d'Oran et de la région assureront la victoire de :

PACHECO - SAROCCHI - LAMBERT - NICOLAS - REY
VUILLEMOT - ZINE BEN TABET - MOHAMED BENKADA

Ainsi, ils signifieront au mal élu Dubois que la circonscription qui, en un moment d'aberration politique, a fait de lui un député, ne veut plus se voir représenter par un homme aussi sinistre au physique qu'au moral.

Électeurs,

N'oubliez pas l'importance considérable de cette consultation électorale.

Le nombre des voix nationales doit dépasser de loin le nombre des voix du Front Populaire. En mai 1936, 17000 suffrages s'affirmaient sur les noms de Lambert et de Gatuing, alors que Dubois n'en recueillait que 11.000.

Cette proportion sera non seulement maintenue mais augmentée en faveur des candidats nationaux, parce que depuis mai 1936, quinze mois ont passé.

Quinze mois de Front Populaire qui nous ont valu :
La situation extérieure la plus défavorable que la France ait jamais connue.
La diminution, pour ne pas dire la suppression, de toutes nos libertés.
La colonisation, par les moscoutaires, du mouvement syndical français.
La désorganisation de la production.
Deux dévaluations en moins d'un an.
La chute du franc.
Une hausse verticale du coût de la vie.
Des lois sociales qui, bonnes en leur principe, ont été si mal appliquées qu'elles n'ont apporté à l'ensemble de la classe ouvrière qu'un peu plus de chômage et de misère.
Des troubles graves en Afrique du Nord.
Les ouvriers, les bourgeois oranais signifieront aux socialistes et aux communistes qu'ils en ont assez.
L'expérience a assez duré.

Dimanche, sans que l'on puisse compter un seul abstentionniste,
MUSULMANS ET EUROPÉENS
TOUS. EN BLOC ET PARTOUT VOUS VOTEREZ
pour les candidats patronnés par le Rassemblement National, le PSF et le PPF

المصدر : Oranie(L') Populaire ,18/10/1937

الملحق رقم 35: انتخابات أكتوبر 1937 ، الحملة الانتخابية .

A Mostaganem

La section du parti communiste Mostaganem présente à tous les camar des, sympathisants et amis ses candid pour les prochaines élections cantonale

Pour la circonscription indigène (4 c'est notre camarade Boukhoudmi K mel, bien connu à Mostaganem et da les environs par sa vie irréprochab

de militant communiste, ses interventions multiples en faveur de la classe ouvrière. Kamel appartient depuis 12 ans à notre parti et comme beaucoup de camarades, a connu les rigueurs de la répression. Son dernier meeting à Tigditt a été un véritable triomphe pour la cause ouvrière et les aspirations de la classe musulmane.

Pour la circonscription européenne (15e) notre candidat est le camarade Maleplate Edouard, employé aux Chemins de fer. Maleplate est depuis peu à Mostaganem, venant de Tebessa la rouge, bienheureuse cité administrée par un Conseil municipal Front populaire.

Notre camarade est conseiller municipal communiste dans cette ville où le bien-être, l'ordre et la véritable propreté ont remplacé la gabegie administrative, les impôts élevés et la honteuse répression d'une ancienne municipalité fasciste.

المصدر Oran Matin , 14/08/1937.

الملحق رقم 36 : الحملة الانتخابية ، ترشح المفوض المالي عباسة عبد الله و بن داني محمد ولد الشارف ، أكتوبر 1937.

RIVOLI

Electeurs de la 4e Circonscription Indigène — Mostaganem

Musulmans
Dimanche 17 octobre vous irez aux urnes pour désigner un homme pour vous représenter au Conseil général. Je dis bien un homme parce que beaucoup aujourd'hui n'ont plus le droit de se dire des hommes, ayant perdu toute dignité. Trois candidats sont en présence.

Parmi eux, il y en a qui appartiennent à des partis révolutionnaires, à des partis [illegible] nous avaient promis le pain, la paix [illegible] la liberté. Promesses qui com[illegible] [illegible] le savez n'ont jamais eu de [illegible] Ils appartiennent à des partis [illegible]nsables de la mort de nos frères tués tant à Metlaoui que dans tous les coins de l'Afrique du nord. Responsables de la dévaluation du franc d'où provient la cherté de la vie.

Ils viennent à nouveau solliciter vos suffrages avec le même refrain. Pour leur prouver votre mécontentement, pour leur montrer que vous n'êtes pas dupes, votez tous en masse pour Abassa délégué financier, vrai défenseur de l'Islam, le vrai défenseur des revendications musulmanes dans l'ordre et dans la légalité.

Voter contre Abassa c'est voter contre l'Islam, c'est voter contre les intérêts musulmans. N'hésitez plus et tous en masse dimanche pour Abassa Abdallah, délégué financier.

ZITOUNI.

المصدر : Oran Matin ,16/10/1937.

الملحق رقم 37: تقرير حول منشور يدعو فيه حزب الشعب الجزائري للاحتجاج، 1938/01/19.

[illegible]RIE
-:-:-
[VI]LLE DE TLEMCEN
-:-:-:-:-:-:-:-
POLICE MUNICIPALE
-:-:-:-:-:-:-:-:-
N° 746
A/S. d'un tract de protestation du P.P.A.

TLEMCEN, le 19 JANVIER 1938

LE COMMISSAIRE CENTRAL
à Monsieur le PREFET
ORAN

J'ai l'honneur de vous rendre compte que j'apprends que le P.P.A. a décidé de diffuser un tract dont ci-joint le libellé, lequel, comme vous le verrez, est rédigé en termes assez vifs.

Je ne sais toutefois si ce tract préparé avant la formation du Gouvernement actuel, sera imprimé dans son ~~xx~~ intégralité ou si des modifications y seront apportées.

Sa distribution est prévue pour la fin de la semaine courante.

LE COMMISSAIRE CENTRAL
Signé; ROMATET

-:-:-:-:-:-:-

PARCE QUE MUSULMANS ....

ZAKARIA, MESSALI ont vu leur jugement confirmé en cour d'appel et le régime politique qu'ils ont arraché au prix d'une grève de la faim de IO jours supprimé, pendant que les pires adversaires du régime (les cagoulards) sont au quartier politique à la Santé.

Il y a quelques jours à peine, un ennemi de la démocratie, organisateur de ligues paramilitaires n'était condamné qu'à une simple amende.

MESSALI, un démocrate sincère, membre du Comité national anti-fasciste AMSTERDAM PLEYEL, Président d'une section parisienne de la Ligue des Droits de l'homme, est condamné par la 2ème Edition FRONT POPULAIRE à 2 ans de souffrance; rien ne justifie cette mesure sinon l'esprit raciste de certains maîtres de l'heure.

La création d'un ministère de l'Afrique du Nord(entendez ministère de la répression) est assez édifiante. Le bilan de ces trois derniers mois de répression impérialiste est assez flatteur pour ce grand ami des Coloniaux, fervent partisan à la fois et du projet Violette et du Code de l'Indigénat.

500 blessés – 60 morts – 2000 arrestations, plusieurs déportations au Maroc.
IO arrestations – 200 inculpations – 70 blessés en Algérie
IO morts – IOO blessés – en Tunisie.

Pour le moins aussi scandaleux :

Après KARAOUYNE à Fez, DAR EL HADITS, un établissement strictement religieux où notre jeunesse apprend la langue arabe et la religion musulmane, est obligée de suspendre ses cours.

LE COMBLE DE L'INFAMIE :

Un honorable savant, Directeur de cet Etablissement, devient un ho[...] suspect pour ces hommes peu friands de justice.

FRÉRES ALGÉRIENS

Devant ces affronts sans cesse répétés, devant l'injustice de pl[...] en plus flagrante, si nous gardions le silence, nous serions des lâches[...] Nous aurons contribué à notre perte, nous l'aurons hâtée.

Ceux qui ont à coeur le relèvement de leur patrie, ceuxpour qui l'Islam n'est pas un ensemble de vieux principes, divent sans hésitati[...] se grouper autour du P.P.A. et de l'idéal nationaliste et arabe qu'il [...] carne. Ensemble nous édifierons l'ALGERIE de Demain, celle pour laquell[...] est mort en exil et MESSALI est en prison.

–:–:–:–:–:–:–:–:–:–

فاعلموا ايها الجزائريون الكرام ان اخوانا لكم عاملين مخلصين في سبيلكم وسبيل وطنكم المنكوب قد القي عليهم القبض ظلما وعدوانا .

ولاذنب للزعماء الاحرار : مصالي الحاج – مصطول – زكريا – حسين – سي ابراهيم – خليفة – غير انهم صرحوا بشعور طبيعي يجده كل انسان . ولا يجوز لكم ايها المسلمون ان تتجاهلوا هذه الحالة الضيقة التي يتخبط فيها حزبكم السياسي الوحيد ولا تنسوا ان هذا وقع في عهد دمقراطية الواجهة الشعبية فمن الواجب عليكم ان تراقبوا الحوادث وتبينوا المخلص في خدمتكم من المتظاهرين باهتمامكم

ايها الشعب : الجزائر في موقف حرج فيجب عليك الثبات والحزم والاقدام والسلام

حزب الشعب الجزائري – فرع عمالة وهران

PARTI DU PEUPLE ALGÉRIEN

ASSEZ DE PROVOCATIONS !...

Musulmans Algériens !

Encore une fois l'oppression vient de s'abattre sur les enfants bien-nés de l'Algérie. MESSALI, MESTOUL, ZAKARIA, HOCINE, SI BRAHIM et KHALIFA viennent d'être arrêtés.

Ces arrestations arbitraires opérées sous un gouvernement de Front Populaire sont nettement dirigées contre les véritables aspirations légitimes du Peuple Musulman Algérien. Leur concidence avec le retour tout récent de Paris de certains leadere staliniens dénotent clarement la coalition allant de l'extrême gauche jusqu'à l'extrême droite qui s'acharne sur le P.P.A.

Cet évenement qui fait l'affaire des pires ennemis de la cause Musulmane réjouit ceux-là même qui tendent une main amicale (réellement gantee le contenant du poison) au Peuple Musulman.

L'ordre de prenndre ces mesures raciales " devait venir de trés haut " annoncent les journaux....

Le mouvement du Parti du Peuple Algérien si prodigieusement accru à travers tout l'Algeérie après l'arrivée de MESSALI, a obligé les Partis politiques hypocrites à se démasquer.

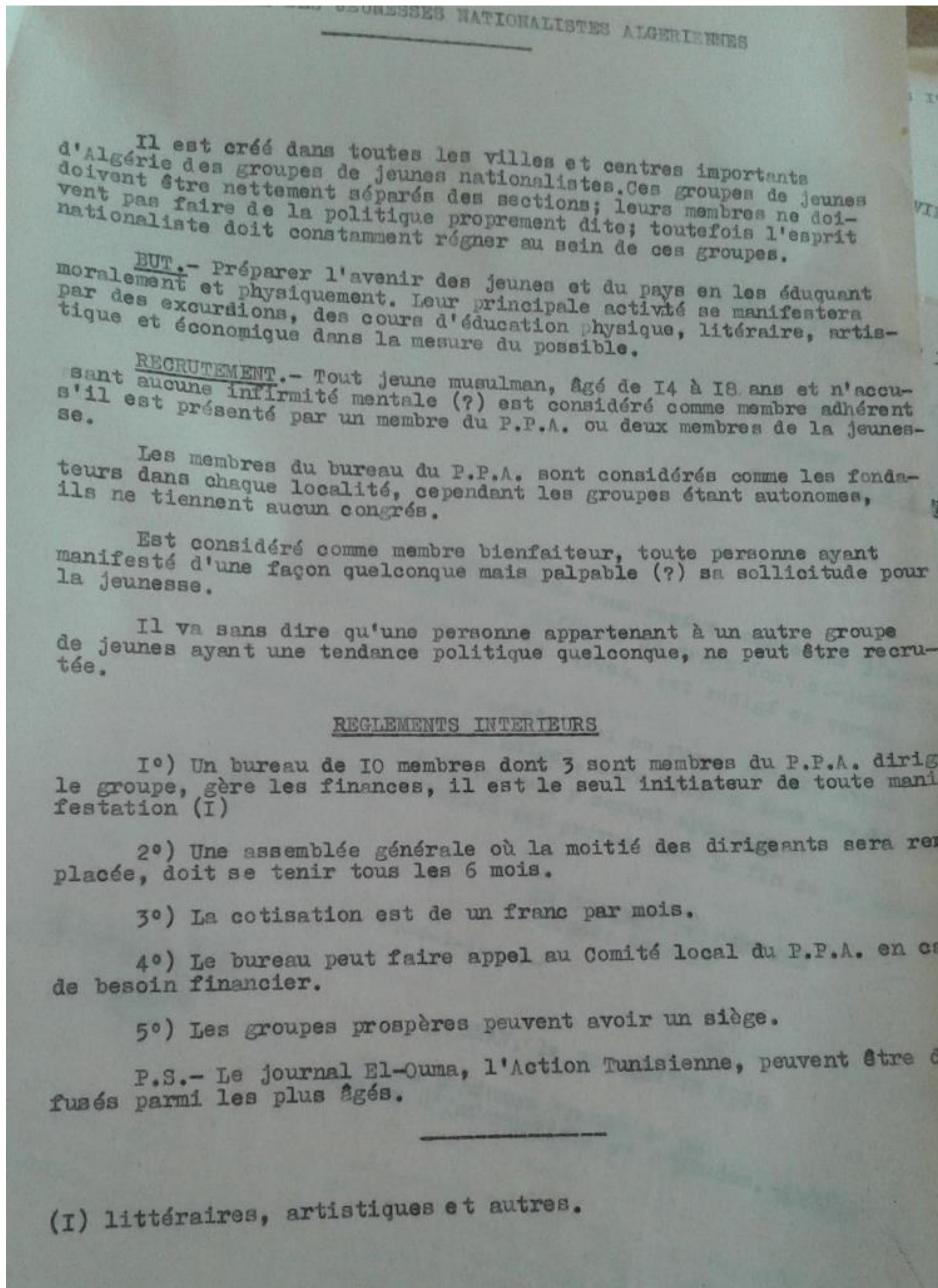
Musulmans ! L'Algérie est à un tournant grave de son histoire. Jugez de quel côté s nt les véritables hommes soucieux de l'avenir de votre pays.

La Fédération d'Oranie

Imp. Moulay Hassane Tlemcen

المصدر : A.N.O.M, coteOran 5I104, tract de protestation du PPA ,19/01/1938.

الملحق رقم 38:وثيقة حول تأسيس " شباب المؤتمر الإسلامي ".



... JEUNESSES NATIONALISTES ALGERIENNES

Il est créé dans toutes les villes et centres importants d'Algérie des groupes de jeunes nationalistes. Ces groupes de jeunes doivent être nettement séparés des sections; leurs membres ne doivent pas faire de la politique proprement dite; toutefois l'esprit nationaliste doit constamment régner au sein de ces groupes.

BUT.- Préparer l'avenir des jeunes et du pays en les éduquant moralement et physiquement. Leur principale activité se manifestera par des excursions, des cours d'éducation physique, litéraire, artistique et économique dans la mesure du possible.

RECRUTEMENT.- Tout jeune musulman, âgé de I4 à I8 ans et n'accusant aucune infirmité mentale (?) est considéré comme membre adhérent s'il est présenté par un membre du P.P.A. ou deux membres de la jeunesse.

Les membres du bureau du P.P.A. sont considérés comme les fondateurs dans chaque localité, cependant les groupes étant autonomes, ils ne tiennent aucun congrés.

Est considéré comme membre bienfaiteur, toute personne ayant manifesté d'une façon quelconque mais palpable (?) sa sollicitude pour la jeunesse.

Il va sans dire qu'une personne appartenant à un autre groupe de jeunes ayant une tendance politique quelconque, ne peut être recrutée.

REGLEMENTS INTERIEURS

I°) Un bureau de I0 membres dont 3 sont membres du P.P.A. dirige le groupe, gère les finances, il est le seul initiateur de toute manifestation (I)

2°) Une assemblée générale où la moitié des dirigeants sera remplacée, doit se tenir tous les 6 mois.

3°) La cotisation est de un franc par mois.

4°) Le bureau peut faire appel au Comité local du P.P.A. en cas de besoin financier.

5°) Les groupes prospères peuvent avoir un siège.

P.S.- Le journal El-Ouma, l'Action Tunisienne, peuvent être diffusés parmi les plus âgés.

(I) littéraires, artistiques et autres.

المصدر : A.N.O.M,cote Oran 5I104,creation des « Groupes des jeunes nationalistes »,1938.

الملحق رقم 39:تقرير حول دعاية و نشاط حزب الشعب الجزائري بغليزان ،مارس 1938.

EPUBLIQUE FRANCAISE

EPARTEMENT D'ALGER

Arrondissement
de ORLEANSVILLE

N° I.250/

,ORLEANSVILLE le 21 MARS 1938

LE SOUS/PREFET DE L'ARRONDISSEMENT
d'ORLEANSVILLE

à Monsieur le PROCUREUR de la REPUBLI
(ORLEANSVILLE

J'ai l'honneur de vous faire connaitre que le nommé BELKARIT Miloud, arrêté hier par la Police d'Orléansville, pou "Ivresse" a été trouvé porteur de documents qui paraissent ét vlir ses relations avec le "Parti du peuple algérien" et les organisations ayant pour but de saper l'autorité française en Algérie. Ces documents comprennent essentiellement une lettre datée du 19 mars 1938, trois bulletins d'adhésion au P.P.A. et un carnet contenant des adresses.

De la lecture de la lettre on peut déduire que cet individu s'intéresse;

1°) à la formation d'un comité ou d'un bureau chargé de regrou les indigènes anti-français de Relizane;
2°) à la vente du journal "EL OUMA" et à la mise en circulation des brochures de M. MESSALI qui a été condamné pour reconstitution de Ligue dissoute.
3°) au placement de bulletins d'adhésion du P.P.A.
4°) qu'il professe des idées nationalistes et révolutionnaires dans la manifestation est de nature à porter atteinte à la souveraineté française.

المصدر : A.N.O.M ,cote Oran 5I152,Orleansville,PPA à Relizane,21/03/1938.

الملحق رقم 40 :نسخة من سجل مداولات المجلس البلدي ، بلدية أبوقير،1939.

ALGERIE

Département d'Oran

ARRONDISSEMENT DE MOSTAGANEM

COMMUNE de ABOUKIR.

N° 27.

OBJET :

Révision des listes électorales en 1939 désignation du délégué Municipal Indigéne.

EXTRAIT

DU

Registre des Délibérations du Conseil Municipal de la Commune de ABOUKIR.

Séance du 23 Novembre 1938.

L'AN MIL NEUF CENT trente huit, le vingt trois Novembre à dix heure s du matin, le Conseil Municipal de la commune s'est réuni à la Mairie .... sous la présidence de M. JACQUOT Honoré Maire, dans le local habituel de ses séances.

Presents : MM. JACQUOT Honoré, Maire, JULIEN Eugéne, Adjoint, JULIEN Auguste, ROUX Auguste, BLAIN Eugéne, BENKORICH Chabane, MORALENT Bendehiba et HIMOUR Djillali.

Absents : MM. excusés : M.M. JACQUOT HONORE, fils, GEBHART Edouard, LAURENT François, et BENZEKRI BENALLOU.

Monsieur JULIEN Auguste est désigné pour remplir les fonctions de Secrétaire, qu'il accepte.

Le Maire fait connaitre au Conseil, qu'il doit procéder à la révision des listes électorales en 1939.

Aprés délibération, le Conseil désigne comme devant faire partie de la Commission en qualité de délégué indigéne : M. BENZEKRI BENALLOU.

Pour extrait certifié conforme

Le MAIRE.

COMMUNE ... D'ORAN ... ABOUKIR

Jacquot

Vu :
Oran le 30 Novembre 1938

A.N.O.M,cote Oran E178,dépt d'Oran,arrd. de Most. Commune : المصدر
Aboukir, extrait des délibérations du conseil municipal, 23/11/1938.

الملحق رقم41:تقرير حول الوضع العام بمستغانم ، مارس 1938.

Mostaganem, le 3I Mars I938

STAGANEM
'ETAT
T CENTRAL

LE COMMISSAIRE CENTRAL DE LA VILLE DE MOSTAGANEM

A Monsieur le Sous-Préfet MOSTAGANEM

Vous avez bien voulu me transmettre pour exécution la dépêche N°6554
u 25 Mars I938 de M. le Préfet d'Oran (Affaires Indigènes) prescrivant
'opérer des perquisitions, en vertu de l'article IO du Code d'instruc-
ion Criminelle en vue de saisir des tracts mis en circulation par le
arti du Peuple Algérien et des cartes dites de "Solidarité" vendues au
rofit des militants nationalistes emprisonnés.
J'ai l'honneur de vous faire connaître qu'en collaboration avec mes
Commissaires d'arrondissement, des perquisitions ont été opérées dans
e local de l'Union Littéraire Musulmane et chez les militants du P.P.A.
Les recherches effectuées dans le local de l'U.L.M. et au domicile
les nommés BENALIOUA Mostefa, BENDANI Ahmed et OULD AISSA Belkacem, ce
dernier ancien Président de l'Union Littéraire sont demeurées sans résul-
tat.
Chez le nommé BENBERNOU Hadj Maamar : une carte de visite écrite en
arabe et portant en français le nom de SADAKA Hamada. Un journal " EL
BASSAIR". Un journal édité en langue française "EL OUMA" , I4 cartes de
solidarité de l'Union Littéraire Musulmane, I6 cartes d'adhérents de
l'Union littéraire Musulmane. Une liste comprenant une vingtaine de noms
de jeunes indigènes ayant fréquenté les cours d'arabe au local de L'U.L.
M. - Un journal édité en langue arabe "EL OUAREB EL DJAZAIRI.
Chez BENANTAR Kaddour (cinq livres écrits en arabe dont l'un repro-
duit la photo de l'Emir MOHAMED BEN ABDELKRIM et serait l'histoire
D'ABDELKRIM au Maroc. Un journal "ACTION TUNISIENNE". Deux journaux écrits
en arabe "EL AMEL de Tunis, une carte de Membre de l'Union Littéraire
Musulmane et une convocation de l'Association des Oulémas.
Chez BEKHELOUF Abdelkader, dit Moulay Chérif, quinze livrets édités
en arabes dont 2 représentant la photographie de deux jeunes arabes
lisant des livres. Neuf illustrations sur lesquelles est écrit "EGYPTE"
Un journal "EL OUMA" édité en arabe. Deux journaux "EL OUMA" édités en
français. Trois journaux "EL BASSAIR" Deux feuilles détachées d'une bro-
chure, l'une porte en titre "LE REGIME DE L'INDIGENAT EN ALGERIE. L'autre
"LES MASSACRES DE I930 EN INDOCHINE". Neuf cartes de visites sur lesquel-
les il souhaite "Bonne fête" à ses compatriotes. Trois carnets à souche
de l'Union Littéraire Musulmane, sur lesquels nous relevons les noms dont
la liste ci-joint. Sur le mur de sa chambre accroché par deux punaises
nous trouvons une carte de solidarité du P?P.A. représentant les photo-
graphies de MOUFDI Zakaria, les fils de MESSALI, la fille de MOUFDI Zakaria
et les photos de KHALIFA Benamar, MASSAOUI Rabah et MAROUF.
Chez CHOUIREF Abdelkader deux illustrations représentant des vues
de la nouvelle Egypte.

Le Commissaire Central
signé : MIQUEL

المصدر : ملكية الأستاذ ابراهيم مهديد، عن
D.A.W.O,boite 4475,dossiers PPA à Mostaganem

الملحق رقم 42:تقرير حول قائمة العناصر الوطنية الخطيرة بمستغانم ، أكتوبر 1939.

PARTEMENT D'ORAN
NDISSEMENT DE MOSTAGANEM
US-PRÉFECTURE
DE
OSTAGANEM
N° 528
OBJET :
arnet B

RÉ[illegible] [illegible]E FRANÇAISE

Mostaganem, le 16 OCTOBRE 1939

Le Sous-Préfet de l'Arrondissement
de Mostaganem
à Monsieur LE PREFET
(Cabinet)
ORAN

En réponse à votre dépêche n° II.822 du 9 Octobre I939, j'ai l'honneur de vous retourner ci-joint la liste des individus del'arrondissement, inscrits au Carnet B comme étant dangereux pour l'ordre intérieur.

Conformément à vos instructions, cette liste a reçu les modifications demandées concernant le maintien ou la radiation des intéressés.

Je crois devoir cependant vous signaler, Monsieur le Préfet, que depuis la mobilisation ces indigènes ne se sont livrés à aucune manifestation ni aucune activité et qu'il n'y a pas lieu, pour le moment, d'envisager à leur égard une mesure de sureté quelqu'elle soit.

Je propose néanmoins, à l'exception d'un seul, leur maintien sur la liste jusqu'à ce qu'ils aient donné des preuves plus longues de leur nouvel état d'esprit.

Le Sous-Préfet,

3° GROUPE (FRANCAIS DANGEREUX POUR L'ORDRE INTERIEUR)

Noms	Adresse	Objet de l'inscription	Observations
GDADI Mohamed Ould Mohamed	rue 34, Tidgâit Mostaganem	P.P.A. anti-français	à maintenir
ALIOUA Mostefa	rampe du Génie Mostag.	P.P.A. -d°-	d°
AISSA Mohamed	Relizane	P.P.A. -d°-	d°
ANTAR Kaddour	rue du Canal Mostaganem	P.P.A. -d°-	d°
BERNOU Mostefa	25 rue Grande -d°-	P.P.A. -d°-	d°
DJELOUAT Bachir	rue 23, Tidgditt -d°-	P.P.A. -d°-	d°
IZZA Mohamed [illegible] Charef	Beymouth, Mostaganem	Nationaliste musulman	d°
EDADRA Ali	rue 2I, Tidgditt Mostaganem	-d°-	d°
HELLOUF Abdelkader	rue 27, Tidgditt Mostaganem	P.P.A. anti-français	d°
TMANE Mohamed	rue Bourjolly Tidgditt Mostaganem	Nationaliste musulman	d°
AINE Mostefa	rue Changarnier Mostaganem	P.P.A.	à radier
AINE Bouméдiène	rue Changarnier Mostaganem	P.P.A.	à maintenir
ER Harrag Ould Ghaouti	15 bis rue de l'Imam Mostaganem	Membre Association Oulémas	d°
JEMAH Mohamed	Relizane	Ouléma	d°
ODMI Kamel	Mostaganem, 8 rue Moïse	Communiste	d°
B Djelloul	Relizane	Ouléma et P.P.A.	d°
I Menouar	Relizane	P.P.A.	d°
RIK Menouer	Relizane	Nationaliste musulman	d°
Bendehiba	Mostaganem route de Bel-Hacel	Ouléma	d°
I Abed	Relizane	P.P.A.	d°
Ahmed	Relizane	P.P.A.	d°
AN Ahmed	Relizane	Communiste	d°
D Mohamed	Relizane	Communiste	d°
GLOU	Mostaganem, 22, rue	P.P.A.	d°

المصدر : ملكية الأستاذ مهديد، عن
D.A.W.O,boite 2262,carnet B,Mostaganem,16/10/1939.

قائمة المصادر والمراجع

A/ARCHIVES DE LA WILAYA D'ORAN أولا / مديرية المحفوظات لولاية وهران

Carton N° 4475, Activité politique en Oranie
Carton N° 4476, Politique Algérienne, enquête générale, 1918-1942
Carton N° 2260 : - Affaires musulmanes (1837-1961)
-Publications du centre d'information et d'études (CIE)
-Activité politique des indigènes, 1919-1939
-Notes sur l'Etoile Nord-Africaine
Carton N° 2261 :- Activité politique des indigènes
-Activités communistes, congres musulman, 1937-1938
Carton N° 4062 , série 17, Projet Blum-Violette, 1937-1938
Carton N ° 4063, Département d'Oran, février 1944
Carton N4473 :
- Partis politiques musulmans (1938-1943)
- Presse indigène : journaux interdits (1933-1942)
- Fédération des élus musulmans (1937-1938)
- Activité politique des indigènes (1935-1938)
Carton N 4475 :- renseignements individuels pour servir au recrutement du personnel administratif indigène
- la surveillance politique et administrative des populations musulmanesd'Oranie
Carton N° 4475, situation des indigènes (1937-1938)
Carton N° 4481, dossiers presse indigène

SERIE F :- Les grèves de 1919 à 1926
- F24 :
- Activité politique des indigènes (1937-1938)
-Activités communistes (1932-1933)
- F32, Surveillance politique des indigènes, 1936
- F35, Grèves des ouvriers agricoles, 1936-1937
BP 18, Algérie industrielle
BP 179, N° 1 à 7, Affaires indigènes, impôts arabes, DF, 03/04/1917
BP179, N° 31-51, Révision de listes électorales, N 1475
BP179, N°52-70, du 15/01/1920 au 31/12/1920, correspondance du Gouverneur
B P 179, bulletin de quinzaine, N° 71 – 92, du 31 janvier au 31 décembre 1921
BP179, N °107, Affaires indigènes, N° 14376, 09/12/1922
B P 179, N°133, Affaires Indigènes, N°1829, Oran, 14/01/1924
BP 179, N° 135, 2eme bureau, révision des listes électorales
BP179, N° 143, listes électorales indigènes 11001,27/09/1924
B P 179, N°147, élection de 1925, N° 3159, 2eme bureau, Oran, 07/02/1925

BP201

B/Travaux des Assemblées en Algérie **ثانيا/أشغال المجالس بالجزائر**

Délégations(les) Financières (1919-1939) 1/**المفوضيات المالية** (**1919–1939**)2/المجلس العام لعمالة وهران (1919-1939)

2/Conseil (Le) général du département d'Oran (1919-1939)

C/ SOURCES-LES- IMPRIMEES **ثالثا/المصادر المطبوعة**

- Lois, Décrets et Arrêtés concernant les reformes en Algérie (texte français avec traduction en langue arabe), Gouvernement Général de l'Algérie, Alger, Fontana, 1919

-M. Jourdan, La révision de la liste électorale, imprimerie administrative, Edition Maison Alfort, 1925

-Estoublon et Lefebure, Code de l'Algérie, Annote, Suppléments, 1929-1930, La Maison des livres, Alger

-**Tinthoin Robert**, L'Oranie, Sa géographie, Son histoire, Son histoire, Ses centres vitaux, ED L.Fouque, Oran, 1952

D/les archives de la commune d'Oran **رابعا/الأرشيف البلدي لمدينة وهران**

-Carton N 6 , Révision des listes électorales

- Registre des délibérations, 1922

-Carton N5, Affaires indigènes

E/Direction des archives de la wilaya d'Alger **خامسا/ أرشيف الجزائر العاصمة**

CNA,FIB ,Boite N 1502, DF,les électeurs , 1925 ,N1786 et CNA , FIB ,Boite 1201 , DF , résultat des élections, 1925 , N454

CNA, FIB, Boite N 1201, DF,résultat des élections, 1925, N454

A.N.A,IBA/ELA-129 Carton N 1035, Dossier Direction de l'intérieur et des beaux-arts ,1er bureau, élections aux D.F

A.N.A, 0598, IBA, ELC, Délimitation des Circ. d'Oran, 24/08/1937

A.N.A, I.B.A, 132, Elections aux DF Algériennes, 15 février 1938

F/Archives-Les-Communales de la municipalité de Mostaganem **سادسا/الأرشيفالبلدي لمستغانم**

Registre des délibérations du conseil municipal de la commune de Mostaganem(1919-1939)

G/La PRESSE **سابعا/ الصحف:**

1/ الصحافة باللغة العربية :

- البصائر (1936-1939)
- المنتقد 1925
- الشهاب 1931

2/بالفرنسية :

- L'Echo d'Oran (1931-1939)
- Oran Républicain (1936-1937)
- Oran Matin (1932-1937)
- LA Gazette de Mostaganem (1921-1955)
- L'Ain Sefra (1885-1962)
- Mostaganem (1920-1934)
- La tribune de Mostaganem (1933-1934), (1936-1947)
- Le Progrès (Mostaganem), (1936-1942)
- La dépêche de Mostaganem(1921)
- Oran Matin 1933

H/Archives Nationales d'Outre-mer à Aix(A.N.O.M) **ثامنا/أرشيف ما وراء البحار بأكس ان بروفانس**

A.N.O.M, Oran : -**E164**, Elections du Conseil General, 1919
-**E169**, Elections du Conseil Municipal, 1919
-**E170**, Elections du Conseil Municipal, 1925
-**E171**, Elections du Conseil Municipal, 1929
-**E177**, révision des listes électorales (1932-1936)
-**E178**, listes électorales indigènes (1918-1939), (1927-1933)
-**E 178**, listes électorales indigènes (1918-1939), (1927-1933)
-**E174**, élections des Djemââs, (1919-1935)
-**E178**, listes électorales indigènes
-**E157**, PV DE LA 2 EME Circonscription indigène d'Oran ,1898
-**E 159**, Délégations Financières, (1932-1925)
-**E160**, Elections aux Délégations Financières, (1927-1928), déléguésmusulmans
-**E161**, Elections aux Délégations Financières, (1932-1935)
-**E164**, Elections du Conseil General, 1922
-**E165**, Elections du Conseil General, (1925-1929)-**E166**, Elections du Conseil General, (1930-1931)
-**E55**, Mostaganem-Musulmans (1894-1938), élections indigènes
-**E75**, Relizane –Musulmans (1894-1950)
-**E80**, commune mixte de Renault, 1930
-**E170**, élections municipales, Arrondissement de Mostaganem, PV d'élections, 03-10 mai 1925
-**E171**, PV des opérations, élections municipales, arrondissement de Mostaganem
-**E174**, élections des Djemââs des communes de plein exercice, procès-verbaux d'élections, Arrondissement de Mostaganem, juin 1925
- **E177**, révision des listes électorales, 1934, délègues de l'administration
-**E178**, choix conseillers pour révision des listes electorales1939, Arrondissement de Mostaganem
-**E164**, PV des élections du Conseil General, 14-21 octobre, 1922
-**F80**/1803, Etat comparatif des tableaux, ABC, 1873
-**5I152**, Monographie, Bosquet, Cassaigne, Zemmora
-**5I156**, Mazouna, Renault, Ammi Moussa

La Série H : ARCHIVES DU GOUVERNEMENT GENERAL EN ALGERIE

1H30 : Correspondance Confidentielle Politique ,1896-1928
3H33 : Engagements, rengagements, 1914-1935
9H15, Surveillance politique des indigènes, 1934-1939
9H17, Surveillance politique des indigènes, 1926,1935-1936/ Rapport de police 1936
9H18, Surveillance politique des indigènes, 1929-1939
9H19, Surveillance politique des indigènes, 1933-1934
9H20, Surveillance politique des indigènes, 1937-1938
9H32, Commissaire de police. Extraits de rapports, 1931-1937
9H42, Syndicalisme. Refus de paiement de l'impôt .Divers, 1922-1938
10H88, l'Année indigène Algérienne (Vue du département d'Alger, l'Assemblée Générale Annuelle de l'Association des Oulémas, Alger, février 1938)
16H32, Enquête de 1919
10H87, rapport du 01/01/1937
13H, IGGA, Rapport du préfet d'Oran, 1920
A.N.O.M,**E//239**,Reunion électorale, N 611,22/02/1934, surveillance de bureaux de vote
A.N.O.M, **J.O.R.F**, Documents Parlementaires, Annexe N1596, 30/12/1936

تاسعا/ الرسائل و الأطروحات الجامعية — I/ THSES

1/ باللغة العربية :

بختاوي خديجة، " اصلاحات 1919 وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عمالة وهران (1919–1925)"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، (2001–2002) .

بختاوي خديجة،" التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870 – 1939)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران،(2012– 2013).

بليل محمد ،" تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881 – 1914"، القطاع الوهرانيأنموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة وهران، 2006.

بوسعادة خيرة، "التركيبة الاقتصادية،الاجتماعية، والسياسية للجزائريين ما بين (1936– 1939)"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران، 2001–2002.

بوسعادة خيرة، "نشاط النخب الجزائرية في عمالة وهران ما بين 1919–1954"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران ، 2012–2013 .

بوهند خالد ،" النخب الجزائرية (1892–1942)"، نسبها، نشأتها وحركتها، جامعة سيدي بلعباس،2010–2011.

تونسي عبد الرحمن، "دور الحركة الكشفية في الحركة الوطنية الجزائرية (1930 – 1954)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007–2008.

جيلالي بلوفة عبد القادر، "نشاط حزب الشعب الجزائري – نجم شمال افريقيا – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران (1939–1951)"،رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ، جامعة وهران، 2002.

حلوى فاطمة الزهراء، "النخبة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تربوي – ثقافي"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2008–2009.

حمري ليلى،" عبد الرحمن فارس، (1911– 1991)"، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ، (2005 – 2006).

حمري ليلى، "الجمعية الجزائرية و قضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ ، 2014–2015.

خلوفي بغداد، "الحياة النقابية بالجزائر قبل 1919"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013 – 2014.

الشافعي سعيد، "جدلية التصورات في تاريخ الصراع الأيديولوجي في الجزائر ما بين الحربين العالميتين (1920– 1940)"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه دولة في الفلسفة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، 2002–2003.

عبيد أحمد، أزمة الخمور بالجزائر وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية (1929–1936)، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، جامعة وهران، معهد العلوم الاجتماعية، سبتمبر 1977

عشاب لطيفة،" النظام القانوني للبلدية في الجزائر "،مذكرة للحصول على شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2012–2013).

علوان أمال، "أثر الحركة الكشفية الإسلامية الجزائرية على الحركة الوطنية و الثورة التحريرية(1935–1962)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2012–2013.

القورصو محمد، "تأسيس ونشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عمالة وهران (1931–1935) "، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، جوان1977.

كلاخي ياقوت، "نشاط الجزائريين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في دائرة تيارت (1936– 1954)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة سيدي بلعباس ، 2012–2013.

لشهب أحمد،" التحالفات السياسية في الحركة الوطنية من 1936 إلى 1951 "، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أكتوبر 2007.

مهديد ابراهيم ،" الحركة الوطنية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينيات ، النهضة والصراع السياسي" ، جوان ، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ

مهديد ابراهيم ،"انتخابات الأهالي في وهران، (1919-1939)"، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ قسم التاريخ ،جامعة وهران، دورة جوان 1979 .

مهديد ابراهيم ،الجزائريون في القطاع الوهراني بين 1900 و 1940 ، الجذور الثقافية ، الهوية الوطنية و النشاط السياسي، الجزء الأول ، جامعة وهران ، معهد التاريخ ،وهران 1999 .

نايت قاسيالياس،" الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، 2002-2003.

- **كريم ولد النبية**، البلدية المختلطة والحركة الوطنية الجزائرية (1937-1947) نموذج بلدية عين تموشنت المختلطة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، تخصص تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية ، 2000-2001.

2/ باللغة الفرنسية:

Touati Lahouari , Economie , Société et Acculturation , l'Oranie colonisée , 1881-1937 , thèse pour le doctorat du 3eme cycle , tome2 , sous la direction du professeur André Noushi , 1984, Université de Nice , faculté des lettres , et sciences humaines , U.E.R d'histoire et de civilisation

Choukroun Jacques, Le mouvement national et le syndicalisme en Algérie (1926-1954), D.E.S, Paris, 1972

عاشرا/ المقالات و الدراسات: J /ARTICLES ET ETUDES

1/ باللغة العربية:

-**بوسعيد سمية**، "الأحزاب الجزائرية و التجربة الانتخابية (1919-1954)" ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، جامعة سيدي بلعباس، العدد 2 جوان 2010، منشورات مخبر تاريخ و مجتمع في التاريخ الحديث و المعاصر، ص ص 69-82.

-**بوكابوس احمد** ،"مقاربة سوسيوتاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية "، نموذج الجمعيات التي تنشط في ميدان الشباب، الحركة الجمعوية في الجزائر، الواقع والآفاق، تنسيق الزبير عروس، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، البرنامج الوطني للبحث، السكان والمجتمع، دفاتر المركز، رقم 13-2005، ص ص 57-91 .

-**ثنيو نور الدين**، "الشبان الجزائريون، الجيل المؤسس للوعي السياسي الحديث في الجزائر"، وناسة سياري تنقور وعيسى قادري، الأجيال الملتزمة والحركات الوطنية، القرن العشرين في البلدان المغاربية،

قسم البحث سوسيوأنتروبولوجيا، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، التاريخ والذاكرة، ص ص 29-52، 2012.

-**حيرش بغداد محمد** ،" المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية"، حسن رمعون ، الجزائر اليوم، مقاربات حول ممارسة المواطنة، منشورات 2012 مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الذكرى الخمسين للاستقلال الوطني، سوسيو أنثروبولوجيا التاريخ و الذاكرة ، ص ص 27- 67 ، 1999.

-**دراس عمر**،" المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر" ، الحركة الجمعوية بالمغرب، تنسيق عمر دراس، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، العدد 5 ، 2002 ، ص ص 169-180

-**شوكرون جاك**،" التحولات النقابية خلال سنوات الجبهة الشعبية (1936-1938)"،عن كتاب دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، أبحاث الندوة العلمية الثانية من 3 الى 9 نوفمبر 1979، منظمة العمل العربية، العدد 3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس ،1981-1982، ص ص316-318

-**عروس الزبير** ،" التنظيمات الجمعوية في الجزائر ، الواقع و الأفاق ، محاولة في المفهوم و الوظيفة "، الحركة الجمعوية في الجزائر ، تنسيق الزبير عروس ، دفاتر مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، البرنامج الوطني للبحث ، السكان و المجتمع ، رقم 13 ، 2005.

-**غالم محمد**،" الشيخ عدة بن غلام الله ، فكره و تصوفه"، ملتقى عملي، تيارت ، 20-21 أكتوبر 1999، انسانيات ، العدد 9، 1999.

-**صافر فتيحة**، حركة الشبان الجزائريين، ظهورها وتطورها فما بن 1900 و1930، جامعة وهران،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية ، قسم التاريخ و علم الآثار،2015-2016.

-**قنان جمال**،" عقد الثلاثينيات، تصاعد الكفاح الوطني والذود عن الهوية "، مجلة المصادر، مجلة سداسية محكمة يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، العدد 15 ، السداسي الأول،2007، ص ص 15-75.

-**قنانش محمد**،"الأحداث المسلسلة لنجم الشمال الأفريقي"، مجلة الدراسات التاريخية ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، العدد 20 ، النصف الثاني من سنة 1985 .

-**مهديد ابراهيم**،" اسهام في دراسة الحركة الوطنية الجزائرية، أهمية سنة 1935 في القطاع الوهراني"، مخبر تاريخ الجزائر، دفاتر التاريخ المغربية ، جامعة وهران ، معهد علم الاجتماع ، 1979 ، العدد 1 ديسمبر 1987

-**مهديد ابراهيم** ،"الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الحق الوهراني (1911-1912) "، عن مجلة عصور، العدد 6-7 ، جوان -ديسمبر ، جامعة وهران ،2005.

2/ باللغة الفرنسية:

-**Addi Lahouari**, « Le nationalisme algérien, origines et perspectives, générations engagées et mouvements nationaux, le 20 eme siècle au Maghreb », travaux coordonnés par Ouanassa Siari-Tengour et Kadri Aissa, Ed Crasc, 5 eme anniversaire de l'indépendance de l'Algérie, 2012,p p 75-86

-**Ben Kada Sadek**, « Revendication des libertés publiques dans le nationalisme Algérien, le cas de la liberté d'association (1919-1954) », Le Mouvement Associatif au Maghreb, Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle (crasc), Coordonnes par Omar Derras, Ed crasc, N5, 2002, p 105-123

-**Benachenou Abdellatif**," Croissance économique et sous-développement dans l'Algérie des années 1920", Recueil de conférences, L'Etoile Nord-Africaine et le mouvement nationale Algérien, actes du colloque du 27 février au 1er mars 1987, Centre Culturel Algérien, Paris, 1988

-**Benkada Sadek**, « La société civile et l'opinion publique algérienne vues à travers l'enquête de Mohamed Aziz Kessous, Oran Républicain, 1936 », Pensée politique Algérienne ,1830-1962, Actes du colloque 25-26/09/2005, ED ANEP, pp 106-122

-**Collot Claude**, « Le congres musulman algérien », Revue des sciences juridiques économiques et politiques, Volume XI, N° 4, décembre 1974,pp 71-161.

-**El Korso Mohamed**, Les Affinités Politiques des Islahistes à partir d'une approche monographique , Le cas de l'Oranie, 1931-1940 ,Recueil de conférences , l'Etoile Nord-Africaine et le mouvement national Algérien , Actes du colloque du 27 février au 1er mars 1987 ,Centre Culturel Algérien ,Paris , 1988 , p p 243-273.

-**François Alexandre**, « Le P.C.A de 1919 à 1939, Données en vue d'éclaircir son action et son rôle », Revue des sciences juridiques économiques et politiques, Volume XI, N° 4, décembre 1974, pp175-214.

-**Gallissot René**, « Apres l'illusion du projet Blum –Violette et sous la pression coloniale : difficile de penser la nation algérienne (1938-1939), texte traduit en arabe, Pensée politique algérienne,(1830-1962),les actes du colloque (25-25)/09/2005,Alger ,ED ,ANEP ,pp 51-70.

-**Hassan Remaoun** , Pensée et action des communistes en Algérie(1920-1962) , A propos des questions paysanne et nationale ,Crasc, projet d'intervention au colloque programme par l'ANEP les 24 et 25 septembre 2005 sur le thème : « La pensée politique algérienne 1830-1962 » et a l'occasion du 10 eme Salon international du livre d'Alger (SILA),p p 2-12.

-**Izarouken Arab**, « Le Mouvement Associatif en Algérie, Etat des lieux, Etat des savoirs », L'Algérie 50 ans après, Etat des savoirs en sciences sociales et humaines, 1954 -2004, sous la direction de Nouria Benghabrit –Remaoun , Mustapha Haddab , Ed Crasc , 2008, p p 281-292.

-**Koerner Francis**, « l'Extrême droite en Oranie (1936-1940) », in revue de l'Histoire Moderne et Contemporaine(RHMC), tome xx, octobre-décembre 1973, pp 568-594.

-**Kouidri Mohammed** , Colonisation, indépendance et développement humain en Algérie : Quel bilan , Insaniyat , Algérie , 1962 , 18eme année , numéro double , 65-66 , juillet – décembre 2014 , p159-185

-**Marynower Claire**, « Le moment Front populaire en Oranie, mobilisations et reconfigurations du milieu militant de gauche »,Le Mouvement Social,Paris, mars 2011 ,pp 9-22

-**Meynier Gilbert** , l'Algérie et les Algériens sous le système colonial, Approche historico historiographique , Insaniyat ,Algérie, 1962, 18eme Année , numéro doublé , 65 – 66 , juillet – décembre 2014,pp 13-70

-**Noushi André**, Economie er Société en Algérien des années vingt, Recueil des conférences, l'Etoile Nord-Africaine et le mouvement national algérien, actes du colloque du 27 février au 1er mars 1987, Centre Culturel Algérien, Paris 1988, pp139-152
-**Soufi Fouad**, « De l'Etoile Nord-Africaine au PPA, continuité ou rupture .Implantation et développement du Mouvement Nationale dans l'Ouest Algérien ,1936-1938 , Recueil de conférences, L'Etoile Nord-Africaine et le mouvement national Algérien, Actes du Colloque du 27 février au 1er mars 1987, Centre Culturel Algérien, Paris, 1988,pp 173-186.
-**Taleb Bendiab Abderrahim**, « Précisions structurelles sur Le congres musulman algérien», Revue des sciences juridiques économiques et politiques, Volume XI, N° 4, décembre 1974,pp 163-174.

إحدى عشر/قائمة المراجع:

1/باللغة العربية:

– **الأشرف مصطفى** ،الجزائر الأمة و المجتمع ،ترجمة حنفي بن عيسى ، الشركة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1983

–**المدني احمد توفيق** ، حياة كفاح (مذكرات)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، الطبعة الأولى.

– **سعد الله أبو القاسم** ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، الجزء الرابع ،دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 1996

– **سعد الله أبو القاسم** ، الحركة الوطنية الجزائرية ، (1900 – 1930) ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، دار الغرب الإسلامي ، ج 1 ، 1992

–**الجيلالي عبد الرحمن** ، تاريخ الجزائر العام ، ج 3، بيروت ، دار الثقافة ، 1983 ،

–**الخطيب أحمد**، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1985

–**العقون عبد الرحمن بن إبراهيم** ،الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر ، الفترة الثانية (1936–1945) ، ج 2 ، الجزائر ، م. و. ك، الجزائر، 1984

–**المستغانمي عبد القادر بن عيسى** ، مستغانم و أحوازها عبر التاريخ ، الطبعة الأولى ، المطبعة العلوية ، 1996

–**بن اسماعيل محمد** ، مشايخ خالدون وعلماء عاملون ، مطبعة الكاهنة ، ط2 ،الجزائر 1999 م /1420 هـ

–**بن تونسمحمد الهادي** ، نيل المغانم من تاريخ و تقاليد مستغانم ، الطبعة الأولى ، المطبعة العلاوية ، مستغانم 1998

–**بن حليف مالك** ، الفكر السياسي عند العلامة عبد الحميد بن باديس ، الطبعة الأولى دار طليطلة للنشر ، الجزائر ،2010

-**حربي محمد** ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين ، موفم للنشر، الجزائر ، 2008

-**زوزو عبد الحميد**، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين (1914-1939) ، نجم شمال افريقيا حزب الشعب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007

-**سعد الله أبو القاسم**، الحركة الوطنية الجزائرية ، (1930 – 1945) ، الجزء الثالث ، الطبعة الرابعة ، دار الغرب الإسلامي ، 1992

-**سعد الله أبو القاسم**، تاريخ الجزائر الثقافي، من القرن العاشر الى القرن الرابع عشر الهجري (16-20 م) ،الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ،1998

-**صاري الجيلالي ، قداش محفوظ** ، الجزائر في التاريخ(5)، المقاومة السياسية ،(1900-1954)، الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري ،ترجمة عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987 ،ص 221

- **قنانش محمد، محفوظ قداش**، نجم الشمال الأفريقي (1926 – 1937) ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994

-**مهديد ابراهيم** ، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني ما بين 1919-1939، النهضة والصراع السياسي ، دار القدس العربي للنشر 2015

-**مهديد ابراهيم** ، نجم الشمال الأفريقي و حزب الشعب الجزائري، 1926- 1939 ، الاستراتيجية الوطنية و تأصيل الفكر الاستقلالي ، منشورات دار الأديب ، وهران ، 2007

-**ناصرمحمد** ، الصحف العربية الجزائرية من 1827 الى 1939 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1980.

2/ باللغة الفرنسية :

Ageron Charles Robert, De l'AlgérieFrançaise à l'Algérie Algérienne, Edition Bouchéne, Paris, 2005.

Ageron Charles Robert, Histoire de l'Algérie Contemporaine, (1830-1879), 7eme Edition, P.U.F., Paris, t2, 1980.

Ageron Charles Robert, Les Algériens Musulmans et la France , 1871-1919, 2 tome , PUF, 1968.

Ageron Charles Robert, L'Algérie des Français, (présentation par), ED du Seuil, octobre 1993.

Ageron Charles Robert, Genèse de l'Algérie algérienne, Ed Bouchene,Paris 2005.

Ajame .M, Le problème Algérien, impression de voyage, Ed Emile Larose, 1913.

Aron Robert, Les origines de la guerre d'Algérie, ED Fayard, Paris, 1962.

Bel-Ange Norbert, Les juifs de Mostaganem, Histoire et perspective Méditerranéennes, Editions l'Harmattan, Paris, 1990.

Benallégue Chaouia Nora, Algérie, Mouvement ouvrier et question Nationale, 1919-1954, OPU, Alger ,2005.

Boukort Benali, Le Souffle du Dahra, E.N.A.L, Alger ,1986.

Carlier Omar ,Fanny Colonna ,Abdelkader Djeghloul , Mohamed El Korso , Lettrés, Intellectuels et militants en Algerie,1850-1950 , OPU, Alger , 1988.
Carlier Omar, Militer au pays cercle, secte et section, Le Parti en Médine, Tlemcen, 1930-1939, Colloque, C.R.A .
Charles Robert Ageron, Genèse de l'Algérie Algérienne, ED Bouchéne, Paris, 2005.
Collot Claude, Jean Robert Henry, Mouvement National Algérien (textes 1912-1954), OPU, Alger, 1978.
Collot Claude, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830 – 1962), Edition du CNRS, Paris, OPU, Alger ,1987 .
Delperrié de Bayac Jaques, Histoire Du Front Populaire, Les Grandes Etudes Contemporaines, Ed Fayard, 1972.
Depont Octave, L'Algérie au Centenaire, l'œuvre française de libération, de conquête morale et de l'évolution sociale des indigènes ,Les berbères en France, La représentation parlementaire des indigènes, préface de M. Pierre Godin, ancien président du conseil municipal de Paris, Bordeaux, imprimerie Cadoret,1928.
Ferhat Abbas, La nuit coloniale, Editeur Anep, Alger, 2005.
Guenaneche Mohammed, Le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres,(1919-1939),traduit de l'arabe par Sid Ahmed Bouali, Entreprise nationale du livre,OPU,Alger,1990.
Henri Alleg, (sous la direction), La Guerre d'Algérie, Ed Temps actuels, Paris, T1, 1981.
Julien Charles André, une pensée anticolonialiste (1914-1939), Paris, 1951.
Jurquet Jacques, La révolution nationale Algérienne et le Parti Communiste Français, Paris, ED le Centenaire, 1974, T2, 1974.
Kaddache Mahfoud, La vie politique à Alger ,1919-1939, S.N.E.D, Alger 1970.
Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien, tome 3, O.P.U, Alger, 1978.
Mahsas Ahmed, Le mouvement révolutionnaire en Algérie, Alger, Ed Barkat, 1990
Melia Jean, Le centenaire de la conquête et des reformes indigènes, ligue française en faveur des indigènes d'Algérie, Paris
Merad Ali, Le réformisme musulman en Algérie, (1925-1940), Ed El Hikma, Alger, 1999
Pervillé Guy, Les étudiants Algériens à l'université française (1880-1962), Alger, 1975
Piquet Victor, les réformes en Algérie et statut des indigènes ،Paris Larose, 1919
Renauld Roche Brune , Les mémoires de Messali Hadj , (1898 – 1938) , Préface de Ahmed Ben Bella , Post faces de Charles André Julien , Charles Robert Ageron , Mohamed Harbi , ED Jean Claude Lattes , Paris , 1982
Simon Jaques, le PPA (Parti du Peuple Algérien), 1937-1947, ED l'Harmattan, CREAC-Histoire, 2005
Soufi Fouad, « Oran Républicain » et les problèmes Algériens (1937-1938), un journal Front Populaire face à la question Nationale en Algérie, juin 1976, Alger
Stora Benjamin, MessaliHadj, Pionnier du nationalisme Algérien, (1898-1974), Ed.Rahma, Alger, 1991
Viard Paul Emile, Les droits politiques des indigènes d'Algérie, V1, Librairie du recueil Sirey, Paris, 1937
−**Violette Maurice**, l'Algérie vivra-t-elle ? Paris, Librairie Félix Alcan, 1931

الأنترنت :

K/Gallica.bnf.fr/bibliothèque nationale de France
- **G. Le Beau**, Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1936, Alger, Ancienne librairie, Victor Heinz, 1937
- **M.J Carde**, Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1934, Alger, imprimerie Solali, 1935

- **Maurice Violette**, Exposé de la situation Générale de l'Algérie en 1925, Alger, Imprimerie Administrative Victor Heinz, 1926
- **Paul Haury** ,La population de l'Algérie d'après le dernier recensement, in revue de l'Alliance nationale pour l'Accroissement de la population Française , 34eme Année ,Aout 1933,N 253 ,Imprimerie du publicateur de l'Oranie, F.Marsat, Domfront
- **Pierre Bordes**, Exposé de la situation Générale de l'Algérie en 1929, Alger, Ancienne Imprimerie Victor Heinz, 1930
-**TH.Steeg**, exposé de la situation générale de l'Algérie en 1922, Alger, Imprimerie Administrative Victor Heintz

Annuaire Statistique, Quarante sixième volume, (1925-1936), Statistique générale de la France, Présidence du conseil, sous secrétariat de l'état de l'économie nationale, Paris, imprimerie Nationale

Conseil General, département d'Oran, (1892-1939), Alger, Ancienne imprimerie administrative Victor Heinz, 41 rue Mogador, 1937

Délibérations des Délégations Financières, (1919-1939), Alger, Ancienne imprimerie administrative Victor Heinz, 41 rue Mogador, 1937

Dictionnaire de la législation Algérienne

L'Indépendant de Mostaganem, dimanche 11 janvier 1914, 24 eme Année, N1775

Wikipédia, l'Encyclopédie libre ويكيبيديا الموسوعة الحرة-www.cerclealgerianiste.fr,Marcelle Martinez-ORCEL,Bouguirat (1862 -1877),in cercle Algérianiste , Association Culturelle des Français d'Afrique du Nord, le 17 /10 /2015

-mina-medical.e-monsite.com/pages/yellel-ex-i-hillil, 17 /10/2015

-www.Encyclopedie-afn.org, Encyclopédie de l'Afrique du Nord (1830-1962),

www.journaldesfemmes.com/prenoms/prenom/8286/aimee/18/10/2015

www.bac35.com/t6442-topic,internet,19/10/2015

فهرس الموضوعات:

الصفحة

القسم الثالث : تسييس الانتخابات بمدينة مستغانم فيما بين 1936 و 1939

الفصل الأول: الانتخابات في ظل الجبهة الشعبية اليسارية بعد 1936

الفصل الثاني: الانتخابات الأخيرة (1938-1939) :
تحالف الجبهة الشعبية و المؤتمر الإسلامي الجزائري